

فى محبة التاريخ

دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر

مهداة إلى: أحمد زكريا الشِّلق

تحرير: لطيفة محمد سالم

إعداد: عبد المنعم محمد سعيد

هذا الكتاب..

يضم بين دفَّتيه مجموعة منتقاة من الدراسات الرصينة فى التاريخ الحديث والمعاصر، تُشكل باقة وردية مهداة من مؤرخين يحملون كل الاحترام والتقدير للدكتور أحمد زكريا الشِّلق الزميل والصديق والأستاذ، تعبيرًا عن محبتهم له لدوره المهم الذى يشهد به الجميع سواء فى علاقاته ومعاملاته مع الآخرين أو فى إسهاماته العلمية التى تثرى المكتبة التاريخية، وينطبق عليها أنها "علم ينتفع به".

د. لطيفة محمد سالم

أحمد آغا


ISBN# 9789779108551



الهيئة المصرية العامة للكتاب

في محبة التاريخ

سعيد، عبد المنعم محمد.

فى محبة التاريخ: دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر: مهداة إلى أحمد زكريا الشلق/ تحرير: لطيفة محمد سالم؛ إعداد: عبد المنعم محمد سعيد. ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٦.

٦٤٠ ص؛ ٢٤ سم.

تدمك ١ ٠٨٥٥ ٩١ ٩٧٧ ٩٧٨

١ ـ مصر ـ تاريخ ـ العصر الحديث (١٨٠٥ ـ).

أ ـ سالم، لطيفة محمد. (محرر)

ب ـ العنوان.

رقم الإيداع بدار الكتب ١٣٦٩٧/ ٢٠١٦

I. S. B. N 978 - 977 - 91 - 0855 - 1

ديوى ٩٦٢,٠٣

في محبة التاريخ

دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر

مهداة إلى أحمد زكريا الشلق

تحرير: لطيفة محمد سالم

إعداد: عبد المنعم محمد سعيد



الهيئة المصرية العامة للكتاب

٢٠١٦

وزارة الثقافة
الهيئة المصرية العامة للكتاب

رئيس مجلس الإدارة
د. هيثم الحاج على

اسم الكتاب: فى محبة التاريخ
دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر
مهداة إلى أحمد زكريا الشلق

تحرير: لطيفة محمد سالم
إعداد: عبد المنعم محمد سعيد

إخراج فنى وتنفيذ: مصطفى نصار

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
ص.ب: ٢٣٥ الرقم البريدى: ١١٧٩٤ رمسيس

www.gebo.gov.eg
E-mail: info@gebo.gov.eg

المشاركون(*)

أحمد الشربيني	أحمد صلاح الملا
إسماعيل زين الدين	آمنة حجازي
أيمن فؤاد سيد	جابر عصفور
جمال شقرة	حسام أحمد عبد الظاهر
حلمي النمنم	حمادة محمود إسماعيل
حمدنا الله مصطفى حسن	عادل حسن غنيم
عبد المنعم محمد سعيد	عماد أبو غازي
فطين أحمد فريد علي	لطيفة محمد سالم
محمد رفعت الإمام	محمد صابر عرب
محمد صبري الدالي	محمد عبد الوهاب
محمد علي حلة	محمد مبروك
مصطفى الغريب	ناصر أحمد إبراهيم
نبيل السيد الطوخي	وائل إبراهيم الدسوقي

* اسماء المشاركين مرتبة أبجديًا

المحتويات

في تاريخ مصر الاجتماعي

في تاريخ مصر الثقافي والفكري

في منهج البحث التاريخي

شهادة.. وإنتاج

د. لطيفة محمد سالم

شهادة..

مع خريف عام ١٩٦٦م بدأت فى التردّد على القاهرة لجمع المادة العلمية التى تخص رسالتى للماجستير، وبناءً على نصيحة زميل سكندري، ذهبت إلى سِمنار كلية آداب عين شمس الذى كان يديره المؤرخ الكبير أ.د. عزت عبد الكريم، ويجمع زملاءه وتلاميذه. وواظبت على حضوره يوم الخميس من كل أسبوع، حيث التقيت بمن أصبحوا من المؤرخين المشهورين أمثال الدكاترة أحمد عبد الرحيم مصطفى، ويونان لبيب رزق، وجمال زكريا قاسم، وعبد العزيز نوار، ورءوف عباس وعبد الرحيم عبد الرحمن وغيرهم، وبأعدادٍ من دارسى الماجستير والدكتوراه، وفى هذه المدرسة العلمية تفتحت الأذهان واستنارت العقول، وكانت الألفة والمودة والتفانى فى التعاون تربط بين روَّادها.

وتواصل هذا اللقاء العلمى واتسع، وانضم إليه تلاميذ جُدد، وانقطعت عنه فترة، تلك التى استقبل فيها السِمنار أحمد زكريا الشِّلق الذى تفوق فى دراسته وصار معيدًا بقسم التاريخ بالكلية. وقد استطاع فى مدة قصيرة أن يكون عنصرًا فعالاً فى هذه المدرسة الأكاديمية، إذ اتفقت نشأته وتكوينه مع هذا المناخ، فضلاً عن استعداده الفطرى والفطن، وإمكانيات تفكيره، وتعدّد رؤاه التى نبعت من تنوع ثقافته، وقدرته على التذوق الأدبى، وهيامه بالتبحر فى التاريخ بالطريقة التى تهواها نفسه، فهو لا يقف عند الأحداث وصانعها، وإنما يغوص فيما وراء ذلك، إضافة إلى رغبته الملحَّة فى تحقيق ما يصبو إليه بأن يكون له ميدانه الخاص الذى يصول ويجول فى موضوعاته التى نجحت أن تكون علامة بارزة - فيما بعد - فى إنتاج علمى دُمغ باسمه.

وكنت قد تغيبت بضع سنين عن السِمنار، ومع عودتى كان أحمد قد أصبح مدرسًا بقسم التاريخ، وتثبتت أقدامه فى جميع السِمنارات، والتقينا فيها، وكذلك فى المؤتمرات والندوات والصالونات واللجان العلمية والثقافية ومناقشات الرسائل والاحتفالات العامة والخاصة. ومن خلال ذلك لمست - أنا وغيرى - مدى الحضور الذى تميَّز به، لقد أحبه الجميع من أصغر

تلميذ له إلى أكبر مثقف فى مصر، ولن أبالغ إذا قلت وخارجها. وبالطبع فإن هذا أمر طبيعى، إذ كيف لشخص أن يُجمع عليه كل هؤلاء، ومنهم نُدرة من الفرقاء. ودائمًا كنت أسأل نفسى ومنْ حولى يا تُرى، ما أدواته أو آلياته التى يمتلكها وسخرها الله له؟ وتأتى الإجابة لتفسر، ولنخرج منها بنتائج تكون مثالاً واضحًا أمامنا، وتبرهن على إنه من الممكن أن السنوات والتغييرات التى تصاحبها أن تحوِّل الكثير من الناس، ومن الممكن حدوث العكس، ذلك الذى يمثل الواقع لدى د. الشلّق، بمعنى أنه منذ معرفتنا به، وحتى الآن، كما هو مهما تبدلت الأحوال واختلفت الظروف: إنه صافى القلب، هذا القلب الذى يحمل ليس الحب فحسب، وإنما تصاحبه المشاعر الفياضة والعواطف الجياشة والمتدفقة تجاه الآخرين، إضافة إلى تلك الصلة الروحانية القوية التى تربطه بربه والتى تولد عنها المصالحة مع النفس، ومع الغير. وأعتقد أن منْ يستحوذ على ذلك لديه المفتاح الذى يفتح باب الرضا، ومن ثم يضحى الطريق أمامه سهلاً بل مُعبدًا، لتأتى نهايته بالحصاد الوفير.

وهنا لابد من الإشارة إلى الكرم العلمى والعطاء المتدفق اللذين أغدقهما د. زكريا على مردييه من الباحثين، حيث قدَّم إليهم الفرص لنشر أعمالهم المتميزة، فخرجت إلى النور لتثرى المكتبة التاريخية. كذلك فإنه من خلال توليه بعض المناصب العلمية، يحرص على سماع توجهات وآراء الزملاء، مستخدمًا أسلوبه الديمقراطى المعروف، مستبعدًا أية ضغوط، وبالتالى تصدر القرارات مؤيدة من الجميع، والنتيجة اختيار الأصلح لخدمة البحث العلمى. وهو فى المناصب الإدارية يسير على الدرب نفسه.

ولا شك أن مكارم الأخلاق لها الحظ الأوفر عنده بما تحتويه من إنكار الذات وتقديم المساعدات لقضاء الحوائج، وكرم وشهامة وقول الحق. وتلك الصفات أصبحت نادرة فى عالمنا المعاصر، ولكن هذه الشخصية التى أكتب عنها تؤكد أنه لا يصح إلا الصحيح فى النهاية، ولا تبقى إلا السمعة الحسنة التى تدخل علينا دون استئذان، لتعطينا النموذج والأمل فى حقيقة أن العملة الجيدة تطرد العملة الرديئة كما تعلمنا.

هذه هى الكلمات التى تخص الجانب الأخلاقى للأستاذ الدكتور أحمد زكريا الشِّلق، وأتصور أن الأستاذ الجامعى - لما له من أهمية فى المجتمع - يجب أن يتمتع بخاصيتين توأمتين: الأخلاق أولاً ثم العلم ثانيًا، وذلك الأخير سوف ندخره للصفحات القادمة، ويتعلَّق بالإنتاج العلمى الضخم لهذا الأستاذ المحترم.

الإنتاج العلمى

ينتمى د. الشِّلق إلى المدرسة التاريخية التى وضع أساسها وأقام قواعدها أ. د. أحمد عزت عبد الكريم الذى نجح فى تحقيق ذلك المنهج وخرج به عن التقليدية المتبعة فى الدراسات التاريخية، عندما وجه تلاميذه إلى الاهتمام بالتاريخ الحديث والمعاصر من منطلقات عدَّة فى مصر والوطن العربى، وقد توفَّق فى تنفيذ تلك الاستراتيجية، وأصبحت مؤلفات تلاميذه تذخر بها المكتبة التاريخية الحديثة. ومن بينها الدراسات المهمة التى قدَّمها د. أحمد وسوف نقسمها إلى مجموعات مثَّلت اتجاهات متعدِّدة اشتهر بها مؤلفها، ولنبدأ معًا..

الأحزاب

عندما بدأ د. زكريا فى اختيار المجال الذى تحدَّد ليستكمل فيه دراساته العليا، وقعت عيناه على الأحزاب السياسية فى مصر، إذ أنها تحظى بمكانتها فى الحياة النيابية، وتُعد من المؤسسات التى يقاس عليها تقدم الأمم ورقيها وأساليب ممارستها للديمقراطية. ومن هنا كانت أُطروحتاه للماجستير والدكتوراه عن حزبى الأمة والأحرار الدستوريين فى سلسلتين متصلتين، وأشرف على العمل الأول أ.د. أحمد عزت عبد الكريم، وأشرف على العمل الآخر أ.د. عبدالعزيز نوار.

لقد كان مُؤَلف كاتبنا عن "حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية" باكورة إنتاجه العلمى، والواقع أيضًا أنه باكورة الحياة الحزبية المصرية (١٩٠٧م)، وقد تناوله من مفهوم أنه الجانب المعتدل من الحركة الوطنية ضد الاحتلال الإنجليزى، وغاص فى نشأته من حيث أصوله الاجتماعية والفكرية وتوجهاته السياسية وبرنامجه ورؤاه وعلاقاته مع القوى السياسية، وتبنيه مسألة القومية المصرية فى مواجهة الجامعة الإسلامية، وكيف أنه كان رصيدًا لمفاهيم ثقافية أثرت فى الحياة المصرية.

أما مؤلَّفه عن "حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢-١٩٥٣م" فقد رأى أنه لابد من مواصلة الطريق الذى اجتازه حزب الأمة، بعد فترة صاخبة شبت فيها الحرب العالمية الأولى وما أعقبها من ثورة ١٩١٩م إلى أن خصلت مصر على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م، حيث دُشن هذا الحزب الجديد الذى أسهم فى الحركة السياسية لمدة ثلاثة عقود زخمت بها الأحداث. واستطاع التعايش معه كحزب من ناحية، وسبر غور دوره من ناحية أخرى، وتمكَّن بمهارة من تتبع مواقفه السياسية فيما يتعلق بالمطالب الوطنية، وفى الوقت نفسه أمسك بخيوط اتجاهاته ذات النظريات الفكرية المرتبطة بالظروف التاريخية.

وبالنسبة لمؤَّلف "الحزب الديمقراطى المصرى ١٩١٨-١٩٢٣م" فقد أراد د. زكريا ألا يترك الفترة البينية بين الحزبين دون أن يغطى حوالى خمس سنوات ماجت بالأحداث التى خاضها

هذا الحزب ذو العمر القصير. وكان الإقدام على الكتابة فى هذا الموضوع من الصعوبة التي أوضحها د. يونان فى تقديمه لهذا الكتاب، وبالفعل فإنها جرأة من مؤلِّفه أن يتناوله، معتمدًا على أن أحدًا من المؤرخين لم يهتم به، وأن الحزب يمثل تجربة فريدة. ويبدأ معه منذ قيامه، ويحلل برنامجه وجهوده، وكعادته جاء تركيزه على توجهاته الإصلاحية والفكرية، وكيف أن ظروف الحرب صنعته، وتمسكه بالديمقراطية (الاشتراكية) التى رأى فيها المؤلِّف صورة السياسة الليبرالية وبُعدها الاجتماعى، وإن انطوت على صيغة توفيقية أكثر منها أيديولوچية متكاملة. وتجوَّل د. أحمد مع قيادات الحزب، وتعمَّق فى كتاباتهم وآرائهم، كما عرض لما فيه السبق لهذا الحزب بشأن الدستور، ووضع يده على نقاط ضعفه، وأهمها الخلاف بين الليبراليين والديمقراطيين الاشتراكيين، وأثبت أنه كان لهذا الحزب دوره فى إطار الحركة الوطنية.

ومن منطلق الحرص على عدم ترك هذا المجال الذى أصبح د. زكريا محترفًا فيه ومشهورًا به، كتب عن "ثورة يوليو والحياة الحزبية.. النظام واحتواء الجماهير" بعد أن درس جيدًا تاريخ الثورة، واتَّبع خطًا واضحًا بين ما قبلها وما أعقبها بعد أن وضع فى الاعتبار اختلاف الظروف والملابسات، وأدرك خطة القادة الجدد. وأيدهم فى أن الأحزاب قد أصابها الوهن فى ظل نظام أدبر وولى. وإيمانهم بتنظيمات شعبية لحشد الجماهير، تُرجمت فيما عرف بهيئة التحرير، فالاتحاد القومى، ثم الاتحاد الاشتراكى، وذلك وفقًا لما حدث من تغييرات. وتعرَّض د. أحمد إلى دستور ١٩٥٦ والميثاق الوطنى والدستور المؤقت، وبيان مارس ١٩٦٨م، وأوضح جليًا تأثير الأزمة الفكرية على النظام، وتضخم سلطات رئيس الدولة والمؤسسة العسكرية فى ظل الشمولية.

وما لبث أن أقدم على موضوع يتعلق أيضًا بالأحزاب، ولكن هذه المرة لم يخص أحدها بعينه، وإنما اختار موضوعًا يغوص فيه إلى الأعماق، فكتب عن "البُنى الاجتماعية للأحزاب المصرية" وطرح إشكالية - وهذا الأمر من سمات أبحاثه - التمييز بين البنية الاجتماعية للحزب ككتلة اجتماعية خضعت للتغيير وبين موقفه السياسي والاجتماعى. وانعطف على طبقات المجتمع، وسمات كل طبقة، وفرَّق بين مجتمعى الريف والمدينة، وبالطبع جاء التركيز على الفترة الليبرالية، أى ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢م وتوصل إلى أن الحياة الحزبية ارتكزت على العاصمة والمدن تحت قيادة البرجوازية الكبيرة والمثقفون. وبعد أن رسم هذه الخريطة، عرَّج على كل حزب، وبطبيعة الحال أعطى الوفد الأولوية، وتنقل بين قطاعاته، وأبرز أدوارها، وما دخل عليها من تحولات، وحلَّل جيدا الطبقة الدنيا وشعبية الوفد، الذى لم يكن ينظر إليها بعين الإصلاح. ثم تناول حزب الأحرار الدستوريين صاحب المكانة الاجتماعية المرموقة، والذى شكَّل أعضاؤه صفوة المجتمع ممن آمنوا بالاتجاهات الليبرالية. وانتقل إلى الهيئة السعدية

وانتسابها إلى البورجوازية الصناعية، وعلى الساحة نفسها جاء حزب الكتلة الذى كان له طابعه الشخصى.

ويأتى الحزب الوطنى ليُبين د. أحمد اعتماده على الأفندية، أى الطبقى الوسطى من المثقفين الذين هم أبناء كبار الملاك، ومحاولته التقرب من العامة، ثم ذلك التغيير الذى طرأ عليه مع الحزب الوطنى الجديد الذى كان له التكوين والاتجاه المختلف. وأخيرًا تحدث عن حزبى الاتحاد والشعب وارتباطهما ببعض، واللذان ينتميان إلى السلطة وعلية القوم، وسعيا لتحقيق مصالحهما دون النظر لمنْ دونهما طبقيًا، وقد عبرا عن أوتوقراطية القصر.

وقد كانت لافتة طيبة من كاتبنا عندما تعرض لجماعتين أيديولوچيتين وأدخلهما فى نطاق دراسته، وهما جماعة الإخوان المسلمين التى اتجهت سياسيًا رغم اتجاهها الدينى والفكرى، وحلَّل القوة التى مكنتها، والظروف التى تسببت فى ذلك، وتعمَّق فى المنتمين إليها، وخصوصًا الطبقة الوسطى، ومريديها من العمال والفلاحين.

أما الجماعة الأخرى فهى "مصر الفتاة" التى مثَّلت البرجوازية الصغيرة المثقفة، واعتمدت على الحركة الشبابية والطلابية، ودخلتها عناصر من العامة، ونجاحها فى إثارة الوعى والحماس، وكيف تحولت إلى "الحزب الاشتراكى" الذى تأثر بالثقافة الغربية. وبذلك يتضح أن د. زكريا تمكن بمهارة من تشريح مجتمع الأحزاب ليس بصفته مؤرخًا فحسب وإنما أيضًا كعالم اجتماع.

وأراد د. الشِّلق ألا يغادر ساحة الأحزاب دون أن تطول وقفته أمام دورها فى الفكر، وطرح سؤالاً: هل يكون مطلوبًا من الحزب السياسى أن يمارس دورًا تنويريًا؟ ويجيب بأنه لابد أن ينصرف فهم السياسة إلى معناها الأعم والأشمل الذى يتناول كافة مسائل المجتمع وقضاياه المختلفة بما فيها الفكرية، ويتوصل إلى أن العقائد السياسية قد تكون المحرك الأول لتأليف الأحزاب، كما أن لصحافتها التعبير عنها فى المناحى المتعدِّدة، وبالتالى يصبح عليها الدور فى تحديث الفكر وتمدين المجتمع وتطويره. ويؤكِّد أن الكثير من السياسيين كانوا من كبار المثقفين الذين طغى فكرهم على دورهم السياسى، ويستحضر الأمثلة لهؤلاء، ويأتى بمستند عابر فى مقالة أو خطبة تكشف عن الكُنه الثقافى والأدبى والفكرى. ويستدعى تلك المؤسسات الثقافية وقنواتها التى أسهمت بدور فعَّال فى الفترة الليبرالية. وقد اختار ثلاثة أحزاب وعرض القضايا التى تناولتها فى الفكر القومى والمجتمع المدنى وعلاقة الدين بالدولة والحرية الفكرية والاقتصادية وحقوق الملكية والتربية والتعليم وما يتعلق بتحرير المرأة والاجتهاد.. وقارن بين ذلك المناخ الصحى للأحزاب، وما آلت إليه الأحزاب مؤخرًا، مصرحًا بأن هدفه ليس استعادة الماضى وإنما محاولة فهمه.

تيار الاستنارة

إن البحث فى التاريخ الفكرى لم يجد اللهفة فى الإقبال عليه لدى المشتغلين بالكتابة التاريخية، لصعوبته من ناحية، ولأن منْ يتصدى له لابد أن يمتلك من المؤهلات لذلك من ناحية أخرى. وبالتالى فمن الضرورى للأخير أن يوظف ثقافته المعرفية، وما حباه الله به من عقل مفكر ليدلى بدلوه فى هذا المجال، وينتمى د. أحمد إلى ذلك الصنف، فأنتج مؤلفات تسد بعضًا من الفراغ القائم فى هذا التخصص.

وجاء التركيز على روَّاد التنوير فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر، فكتب عن الشيخ حسن العطار وإعجابه بالحضارة الأوربية، حين ذكر أن مصر لن تتقدَّم إلا بالتعامل معها، وكتب عن الشيخ حسين المرصفى وكتابه "رسالة الكلم الثمان.. رؤية فى تحديث الفكر المصرى"، والذى ناقش فيه مفاهيم ومصطلحات سياسية ظهرت فى عصره.

وكتب عن رفاعة الطهطاوى وما قدمه من مفاهيم ورؤى أثرت فى الفكر المصرى فيما يتعلق بالتوفيق بين الإسلام والحضارة الغربية. واصطحب كاتبنا الإمام محمد عبده، الذى ما زلنا نستشهد بفتاويه، فى رؤيته للمدنية الأوربية وتجديد الفكر الإسلامى والإصلاح فى ظل الظروف الواقعية، وانتبه إلى أحمد فتحى زغلول واتجاهه حيال قضية التغريب واهتمامه بالترجمة ونقل منجزات الفكر والثقافة الأوربية إلى مصر.

وبحكم تجذر ذ. زكريا فى الأحزاب، اختار بعض أشخاصها ليناقش أفكاره مثل أحمد لطفى السيد واحتضان القومية المصرية ومواجهته للجامعة الإسلامية وفلسفته التى أثرت فكره، ومحمد حسين هيكل أحد أنصار الفكر الليبرالى فى مختلف فروعه. وكتب د. أحمد عن العلمانية والفكر المصرى، وروَّاد الاتجاه التوفيقى بالتقريب بين الإسلام والمدنية الحديثة، وانتهى إلى أن نقل إنجازات الحضارة الأوربية لمصر، وقبول الأفكار العلمانية لدى مفكرينا لا تعد "علمنة" للمجتمع المصرى، ومن ثم فإن للدين احترامه فى مصر.

وشغلت د. الشِّلق حركة الاستنارة فى الإسكندرية، فكتب عن جمعية مصر الفتاة (١٨٧٩م) التى دعا إلى تأسيسها جمال الدين الأفغانى، ونادت بالإصلاح الذى ينم عن فكر سياسى متقدم، ثم الجمعية الخيرية الإسلامية (١٨٧٨م) التى سعت للنهوض بالتعليم، والمتحف اليونانى الرومانى (١٨٩٢م) لما كان للكلاسيكية من أهمية فى النهضة الأوربية، واحتضان الإسكندرية للنقابات العمالية والحركة الاشتراكية، وإنشاء جامعة الإسكندرية (فاروق الأول سابقًا)، وأخيرًا النهضة الأدبية والفنية والصحفية.

وقد اخترنا من أهم ما كتبه مؤلفنا فى هذا التخصص لأحد أهم رواد الاستنارة فى القرن العشرين، وهو عميد الأدب العربي د. طه حسين الذى استحوذ على اهتمام المثقفين لتنوع ما

أثرى به المجتمع. حقيقة أن هناك دراسات وفيرة عنه، لكنها اختصت بنواح معينة، لذا جاء مؤلَّف د. أحمد عنه ليقدم إسهامات ورؤى جديدة لهذه الشخصية، ونلاحظ تلك العلاقة الخاصة جدًا التى ربطته بهذا المفكر. إذن فلنقل إنه ربما انحاز إليه، ولكن بناءً على نظرة ناقدة حملت تحليلاً عميقًا، نرى أن ما سطره عن طه حسين جاء عملاً جديدًا. لذا فإن كتاب "طه حسين.. جدل الفكر والسياسة" يُعد من أفضل ما كُتب عن رائدنا الكبير.

درس د. أحمد كل ما يتعلق بصاحب الكتاب بصبر وتؤدة ولاسيما كتاباته الخصبة فى فترة تلاحقت فيها الأحداث، وأثبت أن طه حسين لم يكن منتميًا إلى حزب رغم ميله لبعض الأحزاب، ولكنه عقد الصلات مع قادتها وصحافتها، وإن كان يمكن القول إنه انخرط فى السياسة بصورة واضحة.

وعالج د. زكريا أزمة كتاب "الشعر الجاهلى" وبين كيف تحولت سياسيًا وفكريًا وانتقلت إلى ساحة الرأى العام، وأنه سرعان ما تحول طه حسين إلى كاتب سياسى معارض، واتجه إلى معسكر الجماهير وتقارب مع الوفد، وإن عاد واختلف معه. أما عن فكره، فقد رصده كاتبنا، وبدأ معه مبكرًا منذ أن ضاق بالأزهر، وسفره لفرنسا، وتدفق الأفكار الأوربية عليه، وإيمانه بالإصلاح التغريبى، ومعالجته لتراث الأدب العربى بروح جديدة، ويلتمس د. أحمد العذر لطه حسين فى الشعر الجاهلى بأنه انبهر بنتائج وأبحاث المستشرقين، واندفع بحماسة الشباب، وأن نظرته حينذاك لم تكن نظرة دينية، متأثرًا فى ذلك بفلسفة كونت الوضعية.

ويصف مؤلفنا تحوّل طه حسين تدريجيًا إلى الشخصية القومية لمصر، واختياره لنماذج من التراث العربى الإسلامى، موضحًا أن الرؤية لأوروبا ينبغي أن تركّز على الوسائل التي وصلت بها إلى التقدم والرقي، وأنه فعل ذلك بعقلية جديدة ومنطق متوازن، ورأى أنه عاد إلى توفيقية محمد عبده فى الملاءمة والمواءمة بين الإسلام والمدنية الأوروبية.

واحتل كتاب طه حسين عن "مستقبل الثقافة فى مصر" مكانًا متميزًا لدى د. أحمد، من منطلق أنها قضية المثقفين والمفكرين، منذ اطلاع مصر على الحضارة الحديثة وحتى الآن، وتناول مصطلحات النهضة والاستنارة، ثم ركز على مشروع طه حسين فيها، وتوصل إلى بيت القصيد المتمثل فى الثقافة والتعليم، وناقش إشكالية الانتماء والتوجه الحضارى، وتعرُّض العقل المصرى للتأثير والتأثر بالشرق والبحر المتوسط، واستبعاد وحدة الدين واللغة. وتتبع د. زكريا ما كتبه طه حسين فى القضايا التى تعانى منها مصر ولا زالت، واقترح علاجا لها: كالتعليم الأجنبى، وديمقراطية التعليم ومجانية، وتعليم اللغات الأجنبية، وتعليم اللغة العربية، وتطوير التعليم الأزهرى، والترجمة، والإشارة إلى خصائص الثقافة المصرية وما تتمتع به، وأن الأوربيين ليسوا بأرقى من المصريين. ويستفسر د. الشِّلق: هل كان طه حسين فى حاجة إلى الدعوة لابتكار

فكرة حضارة البحر المتوسط لإلحاق مصر بها؟ ويجيب بأنه بعد اتفاق مونترو (١٩٣٧م) الذى ألغى الامتيازات الأجنبية، أراد أن يُطمئن الأوربيين على مصالحهم، وأنه حاول إزالة التناقض بين الإسلام والمدنية الحديثة. ويستخدم مؤلفنا الإسقاطات على ما نحن فيه الآن، وكأنها قضايا قديمة جديدة.

أما عن طه حسين وثورة يوليو ١٩٥٢م، فيذكر د. أحمد أنه على الباحث مصاحبة الشخصية التي يكتب عنها عبر حياته كلها لأن سنَّة الحياة تُجبر على التغيير، وفقًا لكل مرحلة زمنية سواء فى العمر أو تطور الأحداث. ويبين أن طه حسين عاش أزمة سياسية واجتماعية فى سنوات ما قبل الثورة، ومع قيامها رحَّب بها، وأثنى على الجيش، وأيد مشروعات الثورة الاجتماعية، وسعد بإعلان الجمهورية. وعلى الوجه الآخر، رحَّب به أيضًا رجال الثورة لثقله ومواقفه قبلها، فكان نصيرًا لهم حين هاجمهم الإخوان، وأيد الاتجاه العروبي - وإن تحفظ على الوحدة المصرية السورية - والحياد الإيجابى، وأبدى المواقف الوطنية عقب تأميم القناة، وهاجم الغرب، ومع ذلك أغفل أشياء أخرى. ويُسجِّل د. زكريا أنه ليس من الإنصاف تقسيم حياة طه حسين إلى ما قبل الثورة وما بعدها، وأنه تحوَّل من متمرِّد إلى مهادن، ويؤكد أن شخصيته مركبة ونضالية وعنيدة وذات رسالة وسلوك، وتقدير لحكم التاريخ.

وقد حرَّر ونشر د. أحمد "أوراق طه حسين ومراسلاته.. شهادات وثائقية للتاريخ الثقافى والأدبى" ثم علَّق على هذه الأوراق ووصفها بأنها تعد سيرة ذاتية موازية بما تضمنته من مادة خصبة تعبر عن مواقف وآراء ووجهات نظر تبادلها طه حسين مع منْ تراسلوا معه أو منْ تحدث إليهم أو منْ خطب فيهم.

والواقع أن الدراسات التى كتبها مؤلفنا عن طه حسين تشعبت عناصرها المختلفة فى: السياسة والرؤية والمواقف، واختار النماذج التى نقدها، وفى النهاية فقد برهن على أن طه حسين كان مفكرًا ومعلمًا من الدرجة الأولى.

إشكالية النهضة

كان أمرًا طبيعيًا أن يخوض د. الشِّلق فى قضية فكرية خلافية متجدِّدة فى تاريخ مصر الحديث، وخصوصًا إبّان الغزو الفرنسى (الإمبريالى) مع أفول القرن الثامن عشر وبزوغ القرن التاسع عشر، فأصدر كتابه المتميز "الحداثة والإمبريالية.. الغزو الفرنسى وإشكالية نهضة مصر" وذكر أن هناك رؤيتين، الأولى مع التيار الغربى ومن يسير فى ركابه بشأن أن ما حدث جلب معه النهضة، والأخرى مع وجهة النظر القومية التى ترى أن مصر كانت تتطوَّر وتتقدَّم رغم ما أصابها من ضعف قبل الغزو الذى أعاق ذلك. وهنا كان تحليل د. أحمد، يطرح الأسئلة ويرد عليها، وهو أسلوب مشوِّق للقارئ، يُقصي الرتابة التى اعتادت عليها معظم الكتابات

التاريخية، فيحدِّد دخول مصر عصرها الحديث، ومفهوم الحداثة، ومدى انتقالها من عصر إلى آخر، ومعوقاتها. بمعنى أن دوره تمثَّل فى تقييم دور الفرنسيين، وما انعكس على المصريين بالسلب والإيجاب.

لقد توسع فى شرح مفهوم كل من النهضة والحداثة، وظهورهما فى أوربا والعصور التى مرت بها منذ القرن الخامس عشر. وبيَّن تأخر مصر عنها إلى أن مرت بالنهضة ثم التنوير، ويُوضح أن قصر مدة الغزو الفرنسى وصراع المصريين معه لم يمكِّن الحداثة الأوربية من التجذر، ولكنه فى الوقت نفسه أسفر عن بروز دور الأهالى وزعمائهم، وأن الحملة الإمبريالية مثَّلت صدمة للمجتمع الذى اندهش بنماذج من المدنية الغربية القائمة على العقل والعلم والعمل. وفى ركاب ذلك، يُقر د. أحمد أنه على الرغم من الأوضاع المتدهورة التى كانت مصر تعيشها، فإن هناك الومضات العلمية والثقافية التى نبأت بالاستعداد للنهضة من جانب بعض العلماء، وإن اقتصر دورهم على العلوم الدينية واللغوية. ويشير إلى ضرورة عدم المبالغة فى أهمية فترة الاحتلال الفرنسى، ويُعدد مساوئه التى رفضها المصريون، وأن أكثر ما حققه أنه قدَّم مصر للغرب، وليس العكس. كما بيَّن أنه بعد تجاوز المصريين الصدمة، طُرحت قضية تحديث مصر فى الأجيال التالية، وأن التحول تم تدريجيًا إلى وعي قومي بالقضية.

وتعدَّدت دراسات د. أحمد فى هذا الميدان، فتتبع إجراءات الاحتلال الفرنسى، والأحوال الداخلية والخارجية، وكتب عن الحداثة فى المجتمع المصرى، وعرض ما ذهب إليه الاتجاه الجديد فى الدراسات العثمانية فى هذا الصدد والذى نقد الصورة التقليدية السائدة على اعتبار أن العصر العثمانى يُمثل التخلف والجمود، وانتهى من ذلك إلى أن الأمر لا يزال يحتاج إلى دراسات أوسع وأعمق لإثبات الحداثة قبل مجيء الغرب ومحمد علي. وفى دراسة أخرى له عن النهضة بين مصر واليابان، ركز على إنهما سارا فى طريق مواز فى التحديث إبان عصرى محمد علي ومايجى، كذلك ربط د. زكريا بين النهضة والهُوية الوطنية وذلك فى بحثه الذى ألقاه بجامعة كارل في براغ عن نتائج الاكتشافات الأثرية، وخاصة انعكاسات الكشف عن توت عنخ آمون وغيره وتمصير المتاحف وما ترتب على هذا الأمر فى تعزيز الهُوية المصرية.

المنهج التاريخى

كان من بين بنود الأجندة التى وضع خطتها د. أحمد الاهتمام بالإصدارات التاريخية فى مصر الحديثة والمعاصرة، وقد تتبعها بكل دقة فى نماذج اختارها شكَّلت وقفات مهمة. وبحكم فكره وفلسفته فى فهم التاريخ، تمكن، وباقتدار، أن يفنِّدها، ويضع يده على لُبِّها وينتقد ويحلل، وطوفا بنا عبر أجيال المؤرخين، واضعًا نُصب أعيننا ذلك التطور الذى فرض نفسه على التأريخ. وكان من أهم كتاباته مؤلَّفه "من الحوليات إلى التاريخ العلمى.. نهضة الكتابة التاريخية

فى مصر"، إضافة إلى ما أقدم عليه، حيث أصدر طبعات جديدة لأعمال الرواد من المؤرخين بعد أن قدم دراساتٍ مهمة لها.

لقد تعرَّض د. الشِّلق للكتابات التراثية، ومن ثم للتأريخ الكرونولوجى المصرى كميراث من الماضى، وتناول ضعف التأليف التاريخى خلال العصر العثمانى وأسبابه، إلى أن حدث التحوّل فى الكتابة التاريخية إبّان القرن التاسع عشر على يد الجبرتى الذى كتب الحوليات وفقا لمنهج علمى متميز، معتمدًا على مصادر رسمية، وكما يذكر فإنه قدَّم لوحة غنية للأفكار السياسية والاجتماعية السائدة. ثم تحدَّث عن اهتمام محمد على بالتاريخ، وما قدَّمه الطهطاوى، وذكر أنه أول مؤرخ عرَّف تاريخ مصر على ضوء الاكتشافات الأثرية، وما سطره المؤرخون الغربيون، واستخدامه لأسلوب النقد التاريخى، رغم أنه لم يكن مؤرخًا متخصصًا، وأنه ابتعد عن ميراث الحوليات، وخطا نحو نهضة وتحديث الكتابة التاريخية. ورأى د. أحمد أن على مبارك مؤرخ من نوع خاص، لامتهانه الهندسة التى استخدمها فى التاريخ، وعرض مؤلفاته، مُبينًا أنها طوَّرت الكتابة التاريخية وأثرتها باعتماده على مصادر أولية، وإن عاب عليه افتقاره للنقد.

وينتقل كاتبنا إلى القرن العشرين مع أمين سامى باشا والتأريخ لمصر بتقويم النيل، وتوقفه فى هذا المؤلف عند عصر الخديو إسماعيل، وأنه اعتمد على مصادر مهمة، وكان لديه منهج فى النقد والتدقيق والتحليل والاستنتاج، إضافة إلى الوعى التاريخى، وأن ما كتبه يُعد مصدرًا للكتابة التاريخية ما زال يشهد له. وأمسك د. زكريا بالخيط من نهاية حكم إسماعيل، عندما وقع نظره على أحمد شفيق باشا وحولياته إذ كان آخر من كتبها، فقدم عنه دراسة ببليوجرافية شاملة، وتبعها بقراءة حديثة ومتأنية لمجلدات "حوليات مصر السياسية" وبيَّن كيف أن تناوله اختلف عمن سبقه، ففى العام الواحد، هناك وقائع وصحف ووثائق، وأن هذا العمل هو بمثابة مصدر مهم، وأشار إلى أن شفيق اكتفى بما أتيح له من ينابيع استقى منها معلوماته، معللاً بأن الحقائق التاريخية لا تدون كاملة أثناء وجود المعاصرين مما يتفق مع منهج البحث.

ويصحبنا د. أحمد إلى الكتاب الأول لمحمد فريد بك "البهجة التوفيقية فى تاريخ مؤسس العائلة الخديوية" الذى كتبه قبل أن يصبح زعيمًا سياسيًا، معتمدًا فيه على التوثيق الرسمى المصرى والأجنبى، وقد اقتصر على التاريخ الحربى لمحمد على، وينتقده بأنه لم يُحلل الإخفاقات التى حدثت للجيش المصرى، ولم يتعرض للثورات التى قامت ضد حكم باشا مصر، وذكر أنه على الرغم من أن محمد فريد أشار إلى قليل من النقد لسياسته، فإنه لم يقدم دراسة تحليلية نقدية.

ويتحول كاتبنا إلى نعوم شقير بك، ويتعرض لنشأته ووظائفه وعلاقاته مع النخبة، وبروز قدرته كباحث ومؤرخ، وذلك عندما وضع كتابيه الشهيرين "تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته" ثم "تاريخ سينا القديم والحديث وجغرافيته" رغبة منه فى تدوين تجربته التاريخية فى هذين المكانين. ومن ثم فقد تقصى الحقائق ووثقها، واستخدم الأسلوب العلمى، وتحلى بالأمانة العلمية. واعتبر د. أحمد أن حادثة العقبة (١٩٠٦م) من أهم ما تناوله شقير، إذ تُعد "يوميات" كشاهد عيان لها، ويرصد توجهاته العربية، ويذكر أن نظرته إلى الاحتلال البريطانى كانت تتفق مع عمله وصلته بالإنجليز.

ويُعرّج د. زكريا على دارس للتاريخ وشاهد على أحداثه، هو يوسف نحاس بك، ويشير إلى أنه لم ينل حظه من الاهتمام رغم إثرائه للمكتبة التاريخية، ويسجل سيرة حياته واهتماماته، وأنه على الرغم من عمله مع السياسيين ومشاركته فى الحركة الوطنية، فإنه لم ينخرط فى السياسة الحزبية، وقد كتب "صفحة من تاريخ مصر السياسى فى العصر الحديث"، "ذكريات سعد- عبد العزيز- ماهر ورفاقه عن ثورة ١٩١٩م" حيث سجّل أدق التفاصيل من منطلق أنه شاهد عيان ومراقب، هذا بالإضافة إلى كتابه المتفرّد عن "الفلاح المصرى وحالته الاقتصادية والاجتماعية" وأنه من أقدم الدراسات التى اعتمدت على المصادر، كما أن إيمان المؤلف بالليبرالية الاقتصادية، جعلته ينقد نظام الاحتكار ويدرك تمامًا حالة الفلاح البائسة وما يعانيه، وأرجع ما أصابه إلى الحكومة.

واختار د. الشِّلق رائدين من رواد المدرسة الأكاديمية الوطنية علمان، هما محمد شفيق غربال، ومحمد رفعت، وبيَّن أن هذه المدرسة قد بدأت ملامحها أعقاب ثورة ١٩١٩م، وارتبطت بالحركة الوطنية وبتمصير الجامعة المصرية وإحلال الأساتذة المصريين بدلاً من الأجانب. ويتناول شفيق غربال ونشأته وتكوينه وسفره وتتلمذه على يد توينبى وعمله العلمى المتميز "بدايات المسألة المصرية وصعود محمد على" وبقية إنتاجه، وتدريسه بالجامعة، وتمصيره للمقررات. ويذكر مؤلفنا كيف أنه أقصى المنهج الكلاسيكى، وأصبح قائدًا لثورة فى المنهج التاريخى، وإن لم يشأ الخضوع لمدرسة فلسفية معينة فى الكتابة التاريخية، وإنما استشهد بآراء كبار المفكرين التى تفسر الزوايا المختلفة لكل قضية.

أما عن محمد رفعت، فقد رأى د. زكريا أنه سار على درب غربال، وألف كتابه عن "تاريخ مصر فى عهد محمد على" فضلاً عن مؤلفات أخرى، وأنه وجه عنايته بتفسير الحقائق أكثر من الاهتمام بترتيبها، وله الأسلوب السهل الذى يستهدف الوحدة التاريخية، ورصد اتجاه السياسة العامة وربط الأسباب بالمسببات، وأغفل التفاصيل المملّة، كما أنه عالج التطورات التاريخية والعلاقات الدولية بمنطقة البحر المتوسط، وإن لم يهمل الفكرة العربية الحديثة وتبنى مصر لها فى الستينيات.

واستكمالاً للمدرسة الوطنية المصرية، يأتى محمد صبرى السربوني ضمن اهتمامات كاتبنا، إذ عدَّه من مؤسسى التأصيل العلمى للتاريخ القومى، وكعادته استعرض سيرة حياته وتعليمه الذى تأثر بالغرب، ونشاطه الوطنى فى باريس مع الوفد المصرى، وكتاباته عن ثورة ١٩١٩م والمسألة المصرية، واعتماده على مصادر وثائقية، وعودته لمصر ليواصل عطاء أستاذيته فى تدريس التاريخ، ويصدر مؤلفاته المتعدّدة. ويرى د. أحمد أنه أول من صاغ مصطلحى الحركة القومية المصرية، والمسألة المصرية، ويشرح المقصود منهما، وتحدَّث عن دقة السربونى الذى أخضع الوثائق للنقد والتحقيق، وعرضه الحقائق بتجرد وموضوعية وبالأسانيد والشواهد، ثم تفسيرها تفسيرًا لا يجافى العقل والمنطق. ويُبين د. أحمد كيف كان يبرز دوره فى الأزمات الوطنية التى مرت بها مصر، حيث كتب عنها، حتى لقد وُصف بأنه "مؤرخ الثورات"، فضلاً عن سعيه لبعث الشعور القومى، أى أنه وظَّف التاريخ لوعيه بأهميته فى تنمية الوطنية ضد الإمبريالية، والتزامه بالموضوعية، وتمكنه من أدوات البحث العلمى المنهجى للتاريخ، وبأن التاريخ هو علم وفن. ويوضح د. زكريا سبب أن معظم كتاباته باللغة الفرنسية، بأنه كان يخاطب العقل الأوربى ليصحح المعلومات الخاطئة التى تزخر بها الكتب الأجنبية.

لم يشأ د. الشِّلق أن يقتصر الأمر على تلك النماذج التى كتب عنها، وإنما دلف إلى أستاذين -من الراحلين- تعلَّم على أيديهما، وكان لهما الأثر البالغ فى تكوينه العلمى واتجاهاته الفكرية، أولهما أحمد عزت عبدالكريم مؤسس مدرسة التاريخ الحديث بجامعة عين شمس، التي لها تقاليدها الراسخة، وتخرج فيها المؤرخون الذين مازلنا ننهل من مؤلفاتهم. وركَّز على خطة أستاذه بشأن الفجوات فى التاريخ المصرى، إذ جنَّب التاريخ السياسى، واختار التاريخ الاجتماعى، فكتب سفره الكبير عن "تاريخ التعليم فى عصر محمد على"، وستكمله إلى أوائل حكم الخديو توفيق، حيث أيقن عزت عبد الكريم أن أساس الإصلاح يرتكز على التعليم، ووجه تلاميذه لهذا المجال، وأيضًا للتاريخ الاقتصادى، والاهتمام بالوطن العربى والقومية العربية، وسبق بذلك النظام الناصرى. وعمل على بث الروح القومية، وتوطيد زعامة مصر للعالم العربى. ويذكر د. أحمد أنه على الرغم من أن مؤلفاته ليست كثيرة من حيث الكم، فإنها ذات قيمة علمية عالية، وأثبت أنه كان مؤرخًا ليبراليًا معتدلاً، آمن بأن الكتابة التاريخية ليست مجرد تسجيل الحقائق والمعلومات الموثقة، وإنما هى نقد وتحليل واستنتاج ورؤية، فأبرز مغزى التجديد والتحديث.

أما الأستاذ الآخر الذى أنهى به د. زكريا كتابه "نهضة الكتابة التاريخية فى مصر"، فهو أحمد عبدالرحيم مصطفى، ونعته بمؤسس المعرفة العلمية للتاريخ، لكونه أرسى قواعدها، وتعمَّق فى سيرة حياته واتجاهاته وفكره ونشاطه الجم سواء فى مصر أو خارجها، وبين اهتمامه بمدرسته، وتتبَّع مؤلفاته الوافرة التى تعمَّقت فى التاريخ المصرى السياسى الحديث داخليًا وخارجيًا،

وكذلك تاريخ الدولة العثمانية والعالم العربى، ونبوغه فى الترجمة وإتقانه لآلياتها، وبيَّن كيف أكَّد أن التاريخ هو ذاكرة الشعوب الحية، واعتماد منهجه على الموضوعية وإن لم تكن مطلقة تمامًا طالما أن منْ يكتب التاريخ كائن حي، له ميول وانفعالات وانتماءات، وأن المؤرخ الحقيقي هو من يضع ذلك فى إطار حده الأدنى. ويوضح د. الشِّلق أنه كان يمتلك معرفة تاريخية ثرية، وأنه لم يغلق نفسه على مذهب معين فى تفسيره للتاريخ، وإن مال إلى الرؤية الاجتماعية والاقتصادية لما لها من دور فى المسار التاريخى، وبالتالى لم يهتم بالبنيان القومى وحده، وأنه دائما يضع فى اعتباره عدم إحاطة الشخصيات التاريخية بالقداسة أو بالانتقاد، وإنما دراستها فى إطار عصرها.

وعلى جانب آخر، وفى الاتجاه نفسه، كتب د. أحمد دراسة عن "محمد فريد أبو حديد.. كاتبًا للسير والتاريخ" إذ وجد فيه مبدعًا وشاعرًا وناقدًا ومترجمًا، عاش فى عصر مع أقران من المثقفين والمفكرين، مما أثرى الحياة المصرية فى النصف الأول من القرن العشرين. وأشار إلى حبه لتدريس التاريخ وكتابته، فأثرى بقلمه الحركة الوطنية، وأوضح أنه على الرغم من اتجاهه للتاريخ، فإن طبيعته الفنية سيطرت عليه، ومن ثم فإن كتاباته حملت طابع الأدب وليس طابع المؤرخ المحترف.

وقد تعرَّض مؤلفنا لأبرز أعماله فى السير والتاريخ، تلك التى تعدَّدت وحملت علامات مهمة فى الكتابة التاريخية، كما جاءت ترجمته سهلة وسلسة، ومن أهم كتبه المترجمة كتاب "بتلر" عن "فتح العرب لمصر". وكان يرى أن واجب المؤرخ ليس فقط في أن يُقدم سردًا، ولكن لابد من المناقشة والتحليل وإبداء الرأى، وصوَّر د. أحمد شعوره الوطني، حين صوَّر كيف أصبحت سيدة نفسها بعد عصور غابرة، وقدم صورة حية ونابضة لحركة المصريين من أجل العدل والحرية والأمن، ثم ما أقدم عليه من إذكاء الشعور القومى العربى فى الستينيات، وأنه آمن بأن تقدم الإنسانية ورقيها رهن بأفراد أو صفوة، وكذلك الأمر بالنسبة للبطولة، وأوضح أن القائد لا يمكن أن يؤدى دوره إلا من خلال الشعب الذى هو منه. ويُفهم من ذلك مدى تأثره بالإنجازات الناصرية. ويذكر د. أحمد إلى أنه بجوار أعماله التاريخية، كان له إنتاجه الأدبي والثقافي الوفير الذى شمل الفنون والآداب والكتابة للأطفال.

وفى مجال المنهج التاريخى، كتب د. أحمد عن التراث والروايات الشفوية، حيث يُسجِّل أصحابها تجاربهم وأدوارهم فى مختلف مناحى الحياة كفاعلين فى الأحداث أو شاهدين عليها، كما اهتم باتجاهات تفسير التاريخ فى العصر الحديث، وحاول أن يجيب على سؤال: هل حركة التاريخ يحكمها قانون يُسيِّرها؟ وقد رأى أن من سمة القوانين التغيير، واختار بعض المدارس التاريخية ونقدها، وركَّز على فولتير وكولنجوود واشبنجلر وتوينبى.. وأخيرا كتب عن أهمية وقيمة دراسة التاريخ من أجل رؤية مستقبلية.

ولما كانت المذكرات من المصادر التى يُعتمد عليها فى الكتابة التاريخية، أصبح على المؤرخ قبل أن يستمد المعلومات منها، أن يُقيّمها فى ظل أدواته البحثية. وقد نبّه د. أحمد إلى ضرورة الالتزام بالقواعد الصحيحة فى نقد المذكرات مع تقديم دراسة علمية وافية عن صاحبها، والظروف التي دُوّنت فيها، والبيئة المحيطة بها. ولمسنا ذلك في تقديمه لمذكرات الشيخ عبد الوهاب النجار عن ثورة ١٩١٩م (الأيام الحمراء)، ومذكرات الشيخ مصطفى عبد الرازق وآراؤه الإصلاحية، ومذكرات صلاح سالم (ثورة يوليو والسودان). وكان كاتبنا عندما اشتغل على حوليات أحمد شفيق قد ركز على أهمية مذكراته "مذكراتى فى نصف قرن" وذكر بأن بها مادة خصبة للمؤرخين نظرًا لمعايشته الأحداث وصلاته بالأوساط السياسية، وكذلك الأمر فيما تركه من أوراق نشرت بعد وفاته تحت عنوان "أعمالى بعد مذكراتى".

تاريخ مصر الحديث

تنوعت مجالات تاريخ مصر الحديثة لدى د. زكريا، وكان اهتمامه واضحًا في المزج بين التاريخ السياسى والاجتماعى، فكتب عن "تطور مصر الحديثة.. فصول فى التاريخ السياسى والاجتماعى"، وجاء تركيزه على المنعطفات الحادة والمؤثرة، أى مناقشة قضايا تاريخية لمسطح زمنى كبير، حيث تعدّد وجهات النظر، للخروج بمعنى ومغزى لفهم حركة التاريخ. وعالج إشكاليات مثل: متى دخلت مصر أبواب العصور الحديثة؟ ويستعرض الرؤى، ويصل إلى أن الحقبة التى عاشت فيها مصر تحت الحكم العثمانى لا تمثل تغييرًا حضاريًا مؤثرًا، وما هى إلا امتداد لما قبلها، وأن مصر مع العقود الأولى من القرن التاسع عشر بدأت بأخذ أسباب النهضة، التى أرجع إرهاصاتها إلى أواخر القرن الثامن عشر، وأن الحملة الفرنسية قد أسهمت بطريق غير مباشر فى دفعها وتوجيهها. واستعرض الاتجاهات الحديثة التي أعادت النظر في الحكم على وضع مصر في ظل الحكم العثماني، وقدمت دراسات نقدية جديدة حاولت إثبات أن مصر خلال هذه الفترة كانت لها نهضتها الذاتية وحداثتها الخاصة. ويتصل بما سبق ما كتبه د. أحمد عن "محمد على وعصره" مبينًا تمكنه من الحصول على حكم ولاية مصر، وتخطيطه لامتلاك عناصر السلطة، وإدراكه لأهمية حكمها، وطموحاته المرتقبة بعد أن أقام القواعد للبناء والتوسع.

ومن منطلق اهتمام د. الشّلق بالفترة الليبرالية، اختار حكم ملك مصر الأخير حين كتب دراسة عن "فاروق ونهاية العصر الملكى" استعرض فيه الظروف السياسية، وما أسفرت عنه معاهدة ١٩٣٦م وأزمات الوفد مع القصر، ودور مصر فى الحرب العالمية الثانية، وتوقف عند حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢م، وعرض آراء السياسيين المصريين سلبًا وإيجابًا، وجاء تحليله منطقيًا يُفهم منه تصميم الوفد على رفضه لتشكيل وزارة ائتلافية لإنهاء الأزمة. وحلّل تصميم السفير

البريطانى على تولى الوفد الوزارة. ويضع د. أحمد يده على نتائج الأزمات الاقتصادية التى عانت منها مصر أثناء الحرب، وفى مقدمتها الصراع الاجتماعى والغليان الثورى. ويصاحب القضية المصرية والمفاوضات وتعثرها، ويتطرق لحريق القاهرة وكيف أنه كان النذير بالعجز الذى أصاب مصر. ويرصد توهج جماعات الرفض ذات الأيديولوجيات المختلفة، ويتعمق فى أفكارها، وظاهرة الاغتيالات، والأزمة الاجتماعية والاضرابات والجماهير الغاضبة. ويُشير إلى نمو خلايا الضباط الأحرار، ويركز على انتماء الجيش للشعب تجاه العدو في الداخل والخارج، الأمر الذي أفضى إلى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م.

تاريخ العرب

من المسلم به أن منْ يؤرخ لمصر عليه أن يؤرخ للعلاقات بين العرب والعثمانيين، وهنا كتب د. أحمد كتابه "العرب والدولة العثمانية.. من الخضوع إلى المواجهة" ووفقًا لمنهجه، فإنه يختار القضايا المهمة، وليست التفاصيل المملة، وذلك عندما تكون المساحة الزمنية تقرب من أربعة قرون، وتعدُّد الولايات مع التركيز على العوامل الداخلية التى اختلفت من ولاية لأخرى، وكذلك على المؤثرات الخارجية، ولا سيما وقت تألق المسألة الشرقية واشتداد السطوة الإمبريالية. ويتوقف د. زكريا عند قيام الثورة العربية (١٩١٦م) التى كانت بداية النهاية للسيادة العثمانية على العالم العربى. كما كتب عن الفكر القومى والحركة العربية فى المشرق العربى منذ أواسط القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين، وتتبع الجمعيات العربية العلنية والسرية، وكيف صوبت سهامها ضد الوجود العثمانى.

وانتهز كاتبنا انتدابه لجامعة الإمارات العربية وإعارته لجامعة قطر، ليبحر فى مياه الخليج، ويكتب المؤلفات والدراسات العديدة عن تاريخ تلك المنطقة. ولما كان عمله بجامعة قطر هو الأطول نسبيا، فقد خصص لقطر النصيب الأوفر مما كتبه عن تاريخ الخليج العربي، فأرَّخ لها منذ بداية القرن العشرين وحتى الاستقلال. وكعادة كبار المؤرخين الذين يبدءون مداخل مؤلفاتهم بالحديث عن المصادر الأصلية، فعل ذلك، فتكلم عنها بإسهاب، وهى غنية فى مادتها لكثرتها، وتعدّد أنواعها، وكثرة منابعها، ومناطق وجودها شرقًا وغربًا. ومن ثم خصص لها دراسة مستفيضة مستقلة.

ووضع د. زكريا يده على إنتاج البترول الذى خُططت وبنيت عليه السياسة، ولاسيما من جانب بريطانيا التى تزايد نفوذها، وتابع التطورات التي أدت إلى صدور الدستور القطرى (١٩٧٠م)، وتقلّص سلطة المعتمد السياسى البريطانى، وخطوات الاستقلال، والظروف التى أعقبت ذلك، مع نمو وعى وطني وقومى، ومساعى لندن فى العمل على إيجاد اتحاد بين الإمارات المختلفة وفشلها، ويُرجع د. أحمد ذلك إلى الرغبة البريطانية فى الإشراف وضمان مصالحها،

وإقصاء أية فرصة للتدخل الخارجي، ومحاولات قطر لإتمام مشروع اتحاد الإمارات العربية التسع، وبين كيف أن الخلافات وقفت عائقًا أمام إتمام ذلك.

ويركّز د. الشِّلق على عقود امتيازات النفط من حيث نوعيتها وتنافس الشركات الأجنبية عليها، وخطوات الحكومة القطرية فى السيطرة على ثروتها النفطية. وكان حريصًا على وجود الملاحق لتخدم ما قدمه من مادة قيّمة تكون عونًا للمتخصصين. كذلك قدم دراسة مهمة تختص بالتطور التاريخى لميناء قطر وقصبتها، وأخرى عن علاقة جاسم بن محمد بالقوى الخارجية، وكتب عن التاريخ الاجتماعى للمرأة القطرية ما أحرزته من تطور وتقدم، كما راجع بعض الكتب المترجمة.

واهتم كاتبنا بتاريخ الإمارات العربية، فيما يتعلق بالاتحاد والمساعي التي سبقته في مرحلة التحول، وتناول عصر القوة والاستقلال فى عهد زايد بن خليفة آل نهيان، والادعاءات الإيرانية بشأن الجزر الثلاث، وبعض جوانب الأوضاع الاجتماعية. وأخيرًا فإنه كتب عن تاريخ الخليج بوجه عام، ومن اللافت للنظر أن السياسة البريطانية تجاه الخليج قد احتلت موقعًا كبيرًا فى مؤلفاته. وكذلك تمكن د. أحمد من كشف طبيعة مجتمعات الخليج، ونشأة الأسر الحاكمة، وتأثير النفوذ البريطانى، وتطور بلدان الخليج من مشيخات وإمارات إلى دول حديثة لها مكانتها.

وبعد هذه الصفحات التى أستطيع القول إنها طالت، لذا ألتمس العذر من القارئ، حيث تحكّمت فيها غزارة الإنتاج وثقله وعمقه، مما جعلنى أبذل كل المحاولات حتى أخرج بهذا التحليل، وفى الوقت نفسه أتمنى أن أكون قد توصلت إلى ما أرجو وأتوق إليه.

وفى نهاية كلماتى أتوجه بالشكر للأستاذ الدكتور أحمد زكريا الشِّلق الذى قضى السنوات الكثيرة من عُمره ليخرج لنا هذا الإنتاج الذى أُجزم بأنه لا يمكن لباحث فى التاريخ الحديث والمعاصر إلا أن يستعين به، أى أنه أقدم على أعمال هى "علم ينتفع به". وهنا لابد من تسجيل كلمة حق، وهى إننا عندما قررنا أن نُهدى إليه باقة من الأبحاث تُعبّر عن الاعتراف والعرفان والإخلاص والوفاء لشخصية لها البصمات الدامغة فى كل من الحياة العلمية والعملية، وجدنا الترحيب الواسع من المؤرخين والباحثين الذين سارعوا فى كتابة دراساتهم - رغم مشغولياتهم - عن طيب خاطر تقديرًا للصديق العزيز د. أحمد زكريا الشِّلق. وقد آثرنا ترتيب هذه الأبحاث موضوعيا مع مراعاة التتابع الزمني داخلها.

والله ولى التوفيق...

لطيفة محمد سالم

الإسكندرية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٥م

مقاطع من سيرة شخصية

أحمد زكريا الشِّلق

﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ﴾

(سورة القمر: الآية ٥٣)

ذكر الدكتور شكرى عياد في أحد كُتبه "إن إرادة الوجود هى ما يصنع الانسان، وهى ليست إرادة الحياة فحسب، وإنما تعنى شعور الانسان بذاته، ومحاولته المستمرة تشكيل مصيره، وهذه الإرادة هى التى تصنع - بين ما تصنعه - التعليم والقراءة ومنهج التفكير.. "وهو قول حق لم أجد خيرًا منه مفتتحًا لهذه الكتابة". ولأنه كان من الصعب على أن اختزل رحلة عمر، قاربت على السبعين، فى هذه الصفحات القليلة، ولأنه ليس من عادة المشتغل بالكتابة التاريخية أن يكتب عن نفسه أو "يؤرخ" لرحلة حياته، فحسبه ما يكتبه عن الآخرين، شعوبًا وحكامًا، خصوصًا وأن سيرة حياتى الشخصية عادية، ليس فيها ما يشجع على الكتابة أو يستحق أن يروى. كما أن كتاب السير الذاتية، من أهل الأدب وفنونه، كفونا مؤونة الكتابة عن عصرنا وثقافته فيما يبدعون وينشرون.. لكل هذا ترددت كثيراً عندما طلبت إلىّ الأستاذة الدكتورة لطيفة سالم - تكرماً ولطفاً - أن أكتب عرضًا يسيرًا لسيرتى الذاتية أو الشخصية (لتنشره فى كتاب تتولى تحريره، يضم دراسات مهداة إلىّ من عدد من المحبين والأصدقاء) يروى معلومات عن نشأتى وتكوينى العلمى والثقافى، وعندما أجبتها بأن سيرتى الذاتية والعلمية منشورة ومعروفة، صممت على أن لدىّ ما أقوله عن سيرتى الشخصية و"الإنسانية" الأخرى، التى لا ترد فى الأوراق الرسمية أو شبه الرسمية.

وأخيرًا صدعت بالأمر - عرفانًا ومحبة - بعد أن رجوتها أن أقف بها عند حدود تخرجى من الدراسة الرسمية عندما حصلت على درجة الليسانس عام ١٩٧٢م وعينت معيدًا بكلية الآداب بجامعة عين شمس، أى حتى أنهيت مرحلة من التكوين العلمى والثقافى الرسمى وبدأت مرحلة الباحث والمعلم الجامعى فى طور الإعداد.. لأن ما أعقب هذه المرحلة يعرف معظمه أساتذتى وزملائى وأصدقائى، الذى عشت وأعيش فى كنف محبتهم ورعايتهم، وهى مرحلة تتبدى أمامهم ككتاب مفتوح.. المهم أننى أقنعت نفسى بأن أحذو حذو عدد من المفكرين والمثقفين، (واعتبرت نفسى محسوبًا على الفئة الأخيرة) خاصة وأننى من المغرمين بقراءة السير

الذاتية التى يكتبها أصحابها، وكذلك السير التى يكتبها الآخرون عنهم. وأراها- بحكم التخصص- تقدم مادة ثقافية وإنسانية خصبة، وتجربة حياة أو شهادة على مرحلة عاشوها، وأنها تقدم رؤى لا يحس بها أو يجلوها سوى أصحابها، للمؤرخين والأدباء والمثقفين جميعًا.. المهم توكلت على الله وهأنذا أحاول اختزال مرحلة من العمر لأقدم خلاصة تجربة تمتد لنحو ربع قرن تقريبًا (١٩٤٨-١٩٧٢م) فى صفحات قليلة، متخذًا لغة مباشرة ومجازية تتفق مع ما يتميز به زماننا هذا.

ولدت كملايين أبناء الريف المصرى، فى أواسط القرن العشرين لأسرة من الطبقة الوسطى، ربما فى شريحتها الوسطى أو الدنيا "لا فى الكم جوهرةٌ ولا فى الصدر وشَّختُ" فى قريتنا "كفر الحما" التى لا تبعد عن مدينة طنطا سوى ثلاثة كيلومترات، فعشت حياة خصبة، ريفية - حضرية، قبل أن أذهب إلى القاهرة، عندما كلفت معيداً بكلية الآداب جامعة عين شمس عام ١٩٧٢م، لأستقر فيها. لقد ولدت فجر الخامس من مارس عام ١٩٤٨م، قبل نكبة فلسطين بأكثر من شهرين، عندما وضعت السيدة هانم مصطفى شعبان حملها فى منزلنا الكائن على أطراف القرية آنذاك، حيث تمتد الحقول خلفه وغربه، وكان جدى لأمى من "المعلِّمين" النجارين المعروفين فى قرية محلة مرحوم التى تتاخم قريتنا. أما جدى لأبى فهو الحاج محمد محمد الشِّلق، الذى كان على قدر من اليسر المادى - لا الغنى - نتيجة زراعة أرض ورثها هو وجدتى، وكان حافظًا لكثير من أجزاء القرآن الكريم، كما قيل لى، وكان حسن السيرة ملتزمًا بتقاليد القرية ويحظى بمكانة اجتماعية طيبة أهلته لأن يصهر إلى عمدة القرية من عائلة " الصواف". وقد توفى جدى ووالدى لم يجاوز مرحلة الصبا، تاركًا أبناءه فى كنف السيدة سكينة الصواف التى استقرت عمدية القرية فى عائلتها زمنًا، وكانت على قدر من اليسر بسبب ملكية بضعة فدادين، ولما كان والدى هو أكبر إخوته من تلك الأم، فقد غادر الدراسة الابتدائية وهو فى مرحلتها الأخيرة ليرعى شئون الأسرة مع والدته، ومن عادة النساء الريفيات ألا يتزوجن بعد وفاة أزواجهن. وإنما يتفرغن لتربية الأبناء، بعد أن يدفعن بالابن الأكبر إلى مكانة الأب الراحل، فيتولى المسئولية برجولة مبكرة، ويحظى بمكانته من التوقير والاحترام بين إخوته وأبناء العائلة.

الأولاد يكبرون، والحاجات تزداد فوق طاقة ما تنتجه الأرض، لذلك آثر الابن الأكبر - والدى- أن يعمل بالتجارة، تاركًا شئون الفلاحة لأحد إخوته، فعمل فى محلات الأقمشة (المانيفاتورة) التى يمتلكها التجار اليهود المصريين، حيث اكتسب خبرة وثقافة تجارية، وادخر مالاً ساعده لأن يقيم تجارة خاصة به فى طنطا. وعندما اتسعت تجارته استعان بأبناء إخوته غير الأشقاء، فى الاتجار بما يحتاجه التزيبة والخياطات، من إكسسوارات وعطور وأشغال

الإبرة والتريكو وغيرها، مما كانت تمارسه الفتيات قبل تأهلهن للزواج، وكذلك النساء، بعد فراغهن من أعمال البيت. واذكر أنه كان فى كثير من البيوت ماكينة للخياطة بسيطة يتمرنَّ بها على التفصيل، إلى جانب أدوات أشغال الإبرة، فيمارسن هذه الفنون الجميلة والمنتجة.. لقد كانت تجارة أبى رقيقة تطبع المشتغل بها بطابع إنسانى يتمثل فى حسن معاملة النساء والفتيات، وبالأمانة والنظافة، ولعلى اكتسبت شيئًا من ذلك عندما كنت أعاونه فى عمله خلال إجازات الصيف، خاصة عندما كبر سنه وضاق به الحال وتركه معاونوه، فجعلت أنا وإخوتى نتبادل معاونته، حتى يظل المحل، والبيت، مفتوحًا.

إذا عادت بى الذاكرة، بحكم التخصص فى التاريخ، عن الفترة التى ولدت فيها وعشت سنوات الطفولة المبكرة، فسوف أذكِّر القارئ بأنها الفترة التى أعقبت سنوات الحرب العالمية الثانية. التى عانى منها المجتمع المصرى - باستثناء أغنياء الحرب - عناءً شديداً دفع بمصر نحو حراك ثورى، بلغ ذروته فى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، نتيجة أزمات اقتصادية واجتماعية طاحنة، فضلاً عن تعثر مفاوضات إجلاء الوجود الإنجليزى عن مصر نهائيًا. بينما كانت مصر تحكم خلالها بوزارات ائتلافية، كبديل لحزب الوفد، تصدَّر فيها المشهد وزراء من الهيئة السعدية وحزب الأحرار الدستوريين، تلك الوزارات التى قطع تتابعها تشكيل وزارة إسماعيل صدقى غير الحزبية عام ١٩٤٦، ليعود بعدها محمود فهمى النقراشى إلى رئاسة وزارة حزبية جديدة استمرت فى السلطة نحو عامين (١٩٤٦- ١٩٤٨م)، وخلالها حمل النقراشى قضية مصر الوطنية لوضعها أمام هيئة الأمم المتحدة، ومع ذلك لم تُحل القضية، سواء من خلال المفاوضات المباشرة أو التحكيم الدولى، وخلال عهد هذه الوزارة ازدادت أوتوقراطية القصر الملكى، كما دخلت مصر حرب فلسطين عام ١٩٤٨ دون دراسة أو استعداد كافيين، حتى كانت نتائجها المعروفة، والتى كان من أبرزها علو موجة الحراك الثورى، الذى عبر عن نفسه من خلال الإضرابات والمظاهرات وازدياد أعمال العنف والاغتيالات التى طالت عددًا من رجال الأمن والقضاء والسياسة، بلغت ذروتها باغتيال أعضاء من التنظيم السرى لجماعة الإخوان المسلمين رئيس الوزراء النقراشى باشا، بعد أن أصدر قرارًا بحل تنظيماتها فى محاولة لكبح جماحها.. ولم تنته موجة الحراك الثورى والانقلابات الوزارية إلا بعد تحرك الجيش وقيادته لثورة يوليو، حيث انقلب على السلطة الحاكمة وأمسك بزمام الأمور وأطاح بالنظام القائم، ثم شرعت قيادته فى تحقيق أهداف الجماهير الثائرة التى أيدت هذه القيادة تأييدًا جارفًا، وجعلت من هذه الحركة ثورة.

عندما قامت هذه الثورة كان الوليد قد تجاوز سنوات أربع ولم يكن يعى من هذه التطورات شيئًا بطبيعة الحال، وكعادة أهل الريف كانوا يدفعون بأطفالهم إلى الكتاتيب لحفظ القرآن الكريم وبعض المعلومات الدينية، فضلاً عن تعلم مبادئ القراءة والكتابة، قبل التحاقهم

بالمدارس الابتدائية الحكومية عندما يبلغون سن الإلزام وهى السادسة (ومرحلة الكتاب فى الريف قد تكون موزاية لمرحلة الحضانة عند أهل المدن) وكان أهل الريف الحريصين على حسن تعليم أبنائهم، يجعلونهم يداومون على الاستمرار فى الكتاتيب فى نهايات الأيام الدراسية، لذلك دفعنى أبى إلى كُتاب القرية منذ بلوغي الثالثة، حيث حفظت عددًا من أجزاء القرآن الكريم وبعضًا من أحاديث الرسول ﷺ وشيئًا من سيرته، كما تعلمت مبادئ القراءة والكتابة على " ألواح الإرتواز" التى كنا نكتب عليها بالطباشير.

وعندما بلغت الخامسة ألحقنى أبى بمدرسة كفر الحما الابتدائية التى لم يكن بها فصول بعد السنة الرابعة الابتدائية، وكانت المدرسة بيتا استأجرته الوزارة من أحد الأهالى، على الرغم من أن سن الالتحاق بها هو السادسة، فقد كان الكثير من الأهالى يعزفون عن إلحاق أبنائهم بها ليعملوا معهم فى الحقول، ومن هنا كانت المدرسة تقبل التلاميذ الذين يرغب أهلهم فى تعليمهم حتى عندما يتجاوزون السادسة بسنوات، ولذلك قبل ناظر المدرسة رجاء أبى وألحقنى بالمدرسة وأنا فى سن الخامسة، ولما كنت صغيراً وضئيل الجسم، بالقياس إلى تلاميذ فصلنا الذين يجاوز الكثير منهم التاسعة، فقد كانوا يستخفون بى ويستصغرون سنى وحجمى.

وبعد إتمام السنة الرابعة الابتدائية التحقت بالسنة الخامسة بمدرسة كفر عصام المجاورة لقريتنا لأقضى بها عامًا وقد بلغت العاشرة، ولأنتقل فى السنة السادسة الابتدائية إلى مدرسة "الشهيد على جابر" بقرية خرسيت المجاورة لقريتنا أيضًا، بعد أن تم إنشاء هذه المدرسة أو "المؤسسة"، كما كانت تسمى آنذاك لتخدم القرى المحيطة بها. وكانت هذه المدرسة المبنية على طراز حديث من المنجزات المهمة التى عاصرناها، والتى أقيمت هى ومئات غيرها فى القرى، فى إطار تبنى ثورة يوليو سياسة إصلاحية لنشر مدارس حديثة للتعليم المجانى فى أنحاء البلاد، إلى جانب إنشاء وحدات صحية تقدم الدولة من خلالها خدماتها للأهالى بالمجان، وكانت بعض المدارس تحمل أسماء أبناء المنطقة ممن ضحوا بأرواحهم خلال العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦م. وكان من حظنا أننا أول من افتتح الدراسة بهذه المدرسة الكبيرة والجميلة، التى انتقل إليها أبناء القرى المجاورة، فقضيت بها السنة السادسة وحصلت على الشهادة الابتدائية، التى درست سنواتها فى ثلاث مدارس، وقد بلغت الحادية عشرة، المهم أننى، ومعظم أبناء جيلى، أتممنا الدراسة الابتدائية، ونحن نجيد اللغة العربية قراءة وكتابة وتعبيرًا، وكنت أستطيع أن أكتب موضوعًا إنشائيًا بلغة عربية سليمة، لأن معلمينا كانوا أساتذة وشيوخًا من خريجى الأزهر، ممن أحسن تعليمهم. كما لم يكونوا مجرد معلمين إنما كانوا مربين فضلاء، لا يتاجرون بعلم أو أدب، فوضعوا أسس تكويننا، لغة وأدبًا وثقافة.

لا أريد أن أمر على السنوات الدراسية الأربع الأولى بمدرسة قريتنا دون أن أشير إلى أشياء كان لها تأثيرها الخاص فى تكوينى وحياتى فيما بعد، وأهمها حب القراءة وتعلقى بالكتب

والدراسة، فقد كان صغر سنى وضآلة حجمى وراء إصرارى على الاهتمام بالمذاكرة والدراسة، لكى أسارع بالإجابة عن أسئلة المعلمين بالفصل، فأظهر على هؤلاء التلاميذ الكبار الذين يستخفون بى، فضلاً عن سعادتى بتشجيع المعلمين لى، حيث كانوا يتوسمون فىَّ النجابة والفلاح.. ولشدةً تعلقى بالكتب كنت انتظر أمام باب بيتنا كل عام قبل بدء العام الدراسى مجيء "العربة الكارو" التى تحمل الكتب الجديدة من طنطا إلى مدرستنا، فأقفز عليها خلف الكتب وأساعد عامل المدرسة على إنزالها وترتيبها فى المدرسة، ثم أعاون المدرسين فى تقسيمها لمجموعات، تمهيدًا لتوزيعها على التلاميذ عند بدء الدراسة، وكنت أول من يتسلم كتب صفه الدراسى لأستمتع بشكل الكتب الجديدة ورائحة طباعتها وأتصفحها يوميًا بشغف قبل بدء أيام الدراسة.. وربما كان ذلك وراء تعلقى بالكتب ومحبتى لها الأمر الذى لازمنى طيلة حياتى، وجعلنى عندما كبرت وصرت رئيسًا لتحرير بعض سلاسل كتب وزارة الثقافة، كنت أحرص على متابعة مولد الكتب فى المطبعة قبل خروجها للقراء.

بمناسبة "العربات الكارو" التى تجرها الحمير والبغال، أود أن أشير إلى أنها كانت وسيلة النقل الأساسية للسلع والبضائع والناس، من طنطا إلى قريتنا وغيرها. وكانت الحمير فى القرى وسيلة انتقال مقابلة من الريف إلى المدينة، حيث كانت تخصص لها "مرابط " فى مداخل طنطا (كساحات السيارات فى زماننا) حيث يتركها أصحابها بها لقضاء مصالحهم فى المدينة، يسوقون منتجاتهم من الخضر والفاكهة، ويتبضعون ما يريدون من سلع لا ينتجها الريف.. ولم تكن هناك وسائل أخرى للنقل العام، كما لم تكن سيارات الأجرة تأتى إلى القرية عادة، باستثناء نوعين من السيارات، السيارة التى يستأجرها العمدة ليقضى بها مشاويره فى طنطا وغيرها، وسيارة الإسعاف التى تجيء لتحمل مريضًا أو مريضة إلى مستشفى المدينة، وكان الناس يتشاءمون من رؤيتها، لارتباط حيضورها بحالة مريض أوشك على الموت.

فى تلك السنوات أصابنى مرض المصريين "الوطنى" و"المتوطن" فى الريف، و الذى أصاب الغالبية الساحقة من أبنائه، وهو البلهارسيا، أصابنى مرتان وأوشك أن يقضى علىَّ، فى المرة الأولى عولجت فى مستشفى محلة مرحوم التى اشتهرت آنذاك بما تصرفه من دواء متكرر يكتبه أطباؤها وهو "شربة وحقن"، أما الشربة فهى من زيت الخروع للقضاء على ديدان الأسكارس والأنكلستوما التى تمرح فى أمعاء وأحشاء أبناء الريف، أما الحقن وتسمى "طرطير" على ما أتذكر، فكانت لعلاج البلهارسيا.. وعندما أصبت بها للمرة الثانية عالجنى والدى عند طبيب متخصص فى طنطا، حيث كتب لى حقنًا فرنسية أحدث، قضت على المرض فى أسابيع، وإن بقيت بعض آثاره تلازم الإنسان حتى نهاية عمره.

وفى إجازات الصيف لسنوات الدراسة الابتدائية، كنت أسافر إلى الزقازيق، لأقيم فى بيت عم غير شقيق لأبى يشغل وظيفة مرموقة، فأقضى هناك بضعة أسابيع مع أسرته التى كانت

تضم بنات وأبناء يكبرونني.. وكنت أستمتع هناك بحياة ثرية ومتحضرة تختلف كثيرًا عن حياة الريف التى ألفتها فى قريتنا، لذلك نشأ لديّ وأبناء جيلى طُموح بأننا عندما نكبر ونتم تعليمنا ونصبح "أفندية" علينا أن نترك الريف وأن نقيم فى المدن، حيث لا توجد طرق ترابية وبرك أو ناموس وبراغيث، ونحيا حياة أهل المدن بما فيها من نظافة وطرق مرصوفة وكهرباء ومواصلات حديثة ووسائل للتسلية وأنواع جديدة علينا من الأطعمة والملابس.. وكانت نتائج هذا الطموح كارثية على المجتمع المصرى، تمثلت فى ازدحام المدن بأبناء الريف، فيما يسميه البعض " تريف المدينة " بينما لم يتمدن الريف وظلت حالته فى تدهور مستمر بعد أن فقد فضائله الأولى.

أتذكر أننى فى إحدى زياراتى لبيت عمى بالزقازيق صيف عام ١٩٥٦م سمعنا صفارة عالية، عرفت بعدها أنها كانت إنذارا للسكان جميعًا للنزول إلى " بدرومات" العمارات والمخابئ؛ لأن طائرات ثلاث دول معتدية جاءت تحلق فوق الزقازيق، القريبة من مدن القناة، التى تدور فيها معارك بين المصريين وجنود دول العدوان.. فجعلت أتابع حوارات وتعليقات سكان العمارة فى البدروم، والتقط منها ما يستوعبه عقلى فى هذه السن، وأتساءل لماذا جاءوا يعتدون على بلدنا؟ ومنذ ذلك التاريخ بدأت لدى بواكير وعى سياسى ووطنى، ربما كان غامضًا أو بسيطًا، لكنه حدث من خلال تجربة حية عشتها وشاهدت خلالها طائرات الدول المعتدية وهى تحوم فوق سماء المدينة، كما شاهدت آثار موقع القنابل التى كانت تلقيها. والحاصل أن هذه التجربة فتحت أمامى بابًا جديدًا للوعى والتنبُّه، فجعلت استمع إلى خطب الرئيس عبد الناصر الحماسية، وأتابع نشرات الأخبار وأتساءل عن تفسيرها، وأحس بزهو الصمود للعدوان، ثم الانتصار السياسى الذى أحرزته مصر وهزيمتها للدول المعتدية.

فى عام ١٩٥٩م انتقلت إلى المدرسة الإعدادية الأقرب لقريتنا وهى مدرسة محلة مرحوم الإعدادية، التى قضيت فيها عامين ولم أكمل الثالث بسبب "خناقة" مع زميل لى كان أقوى منى جسدًا قذفته بطوبة شجت رأسه، وجعلت والده يعمل لى "محضرًا" بمركز شرطة طنطا المنوط به الإشراف على القرى المحيطة بعاصمة المحافظة، وعلى الرغم من انتهاء الخصومة بالصلح فى مبنى المركز، فإن والدى كان يخشى على من تهديدات الزميل وإخوته بالمدرسة، لذلك آثر نقلى إلى مدرسة على مبارك الإعدادية بطنطا التى حصلت منها على الشهادة الإعدادية عام ١٩٦٢م. ومما أذكره خلال هذه المرحلة أننى كنت ضعيفًا فى مادة الرياضيات فكنت أرسب فى فروعها فى التقارير الشهرية، بينما كنت متفوقًا فى بقية المواد لحبى لها ولمعلميها.. وعندما أراد والدى أن آخذ دروسًا فى الرياضيات رفضت خشية سخرية زملائى، لأن من كان يأخذ دروسًا خصوصية فى جيلنا معناه أنه ضعيف وفاشل، وكنت أربأ بنفسى عن أن يقال عنى ذلك، وظللت لا أحب الرياضيات وأنجح فيها بصعوبة حتى انتقلت إلى الشعبة الأدبية

بالمدرسة الثانوية فأعفانى ذلك من دراستها.. ولعل ضعفى فى الرياضيات كان من العوامل التى دفعتنى إلى حب الأدب واللغة والدراسات الإنسانية فيما بعد.

وأود أن أشير إلى أننا أبناء المدارس الأميرية أو الحكومية لم نكن ندرس اللغة الإنجليزية إلا فى بداية المرحلة الإعدادية، وقد جاوزنا الثانية عشرة من أعمارنا، ولم يكن هذا التأخير سلبياً تمامًا، فقد زاد من اهتمامنا باللغة القومية وثقافتها، ولذلك أتعجب من أبنائنا وبناتنا عندما يؤثرون إلحاق أطفالهم بمدارس للغات فيدرسون الإنجليزية والفرنسية وهم صغار لم يحسنوا تعلم اللغة العربية، فترتبك فى أذهانهم وعلى ألسنتهم عملية تعلم وإتقان لغات عدة فى هذه السن الصغيرة. بينما أرى الكثير من أساتذتى و أبناء جيلى ممن درسوا الإنجليزية "على كبر" صاروا ضالعين فيها ويدرسون بها فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة، بينما كانت بنيتهم اللغوية والثقافية عربية فى الأساس.

المهم، أنى فى مدرسة محلة مرحوم تلقيت اللغة العربية على يد أساتذة كبار ومعلمين أجلاء من خريجى الأزهر ودار العلوم، كانوا أدباء على نحو ما، يستشهدون فى شرح دروسهم بأبيات من الشعر العربى كنت ألتقطها وأدونها فى كراساتى، وأكتب منها "حكمة اليوم" على سبورة المدرسة بخط جميل وهبنى الله إياه، ونميت ذلك بالمران والتقليد والتذوق.. وعلى أيدى أساتذة المرحلة الإعدادية تذوقت نصوص الأدب العربى، شعره ونثره، وكان المنهج يقتضى أن نحفظ بعض هذه النصوص وندرس البعض الآخر، لكننى كنت أجد نفسى أحفظها جميعًا لشدة جاذبيتها وطلاوتها، فأورثتنى هذه المرحلة حب الأدب وتذوق الشعر.. وربما تمنيت فى هذه السن أن أصبح أديبًا ومبدعا، كما أقنعتنى هذه المرحلة أيضا بأن "الأستاذ" هو الأساس، إذا انصلح حاله انصلح حال التعليم والتربية فى بلادنا.

تداعى إلى ذاكرتى الآن أيضا، أن قريتنا، التى لم تكن تبعد عن مدينة طنطا سوى ثلاثة كيلومترات، لم تكن قد دخلتها مياه الشرب النقية، وأن أهلنا كانوا يرسلون من يغترفون لهم مياه الشرب والطعام بالجرار من ترعة "البتانونية" الواقعة على أطراف القرية التي كانت تروى حقولها وحقول بقية القرى على امتداد الترعة، والتى كنا نسميها "البحر" لكبر حجمها نسبياً.. والتى تعلمنا فيها السباحة ونحن صبية، وكانت ملاذنا "للتصييف" خاصة فى مواسم الفيضان.

وعندما كبرنا كنا نذاكر دروسنا على الطريق الزراعى المعبَّد المرافق لسير "البحر"، والذى تستقر على جانبيه أشجار الصفصاف والسنط، كما تتناثر أشجار النبق والتوت التى كنا نتابع مواسم إثمارها فنتسلقها لنقطفها ونطعم منها، وأحيانا كنا نتسلقها لنستقر فى حضن فروعها الكبيرة الممتدة فوق مياه النهر، فنذاكر دروسنا ونقرأ ما نحب من الكتب صيفا.. وكان بعض من أهلنا يقيم على منحنياته "مصلَّية" وهى فرشة بسيطة مسورة للصلاة.. فنذاكر فيها ونصلى ونتسامر ونطعم حلوى الأشجار وثمار الحقول.. المهم أننا شهدنا، فى نهاية الخمسينيات

من القرن الماضى دخول مياه الشرب النقية إلى قريتنا، والقرى الأخرى بطبيعة الحال، بعد تبنى الدولة خطة لإدخال مياه الشرب الصحية إلى القرى والبيوت، بإقامة صهاريج ضخمة بين القرى تمتد منها مواسير المياه تخترق الشوارع الرئيسة لكل قرية ومنها يستطيع الأهالى تغذية بيوتهم، وكان ذلك إنجازا حضاريا كبيرا آنذاك، انتقل بنا من "الاستحمام بالكوز إلى الاستحمام بالدُش"! وأصبحنا نشرب مياها نقية وصحية خضعت للتكرير والمعالجة.

أما بالنسبة للكهرباء، فلم تدخل قريتنا إلا مع بداية السبعينيات من القرن الماضى، أى بعد الانتهاء من بناء وتشغيل السد العالى، فقبل ذلك كانت بيوتنا تضاء "بلمبات الجاز" التى تعمل بالكيروسين، والتى كنا نذاكر دروسنا على ضوئها الضعيف مساءً، وفى أيام الامتحانات والمناسبات الدينية والاجتماعية كان أبى يوقد لنا مصباحًا كبيرًا "كلوبا" يضاء بالكيروسين أيضا من خلال شبكة خيوط حريرية وحرارية تطلق ضوءًا قويًا ساطعًا يجعل الليل نهارًا.. وكان دخول الكهرباء فى منزلنا لأول مرة عيدًا، وكنت وقتها أذاكر دروسى لامتحانات ليسانس الآداب عام ١٩٧٢م. وبهذه المناسبة أذكر أننى نشأت وفى بيتنا راديو يشتغل ببطارية كبيرة مثل بطارية السيارة، فلم يكن قد تم اختراع الراديو الترانسستور. وكان أبى يضعه فوق "كومودينو" حيث نستمع منه إلى القرآن الكريم ونشرات الأخبار، وبعض التمثيليات المسلسلة والأغانى والبرامج الثقافية والعلمية والمسلية.. لذلك نشأت أحب الراديو واستمع إليه، ولا زلت كذلك حتى الآن، فقد كان بالفعل أداة مهمة للإعلام والتوعية والتثقيف، يتولى إدارته فريق من المثقفين والفنانين الكبار، ممن يمتلكون مواهب عالية فى التأليف والتحرير والإخراج وفنون الإلقاء.

قبل أن أنهى الحديث عن المرحلة الإعدادية أود أن أشير إلى أننى خلالها ازددت حبًا للقراءة واتسعت مداركى للفهم، فمع قراءتى للصحف السيارة، كنت ألتهم مجلات الصبيان وكتب المغامرات المترجمة، وأتابع سلاسل مثل مغامرات أرسين لوبين وروايات أجاثا كريستى وروكامبول "وكتاب الجيب" و"روايات عالمية" وغيرها.. كل ذلك بشغف شديد، مما وسع من خيالى ورسخ فى عادة القراءة لساعات طويلة دون ملل حتى صارت هوايتى الأولى.

التحقت بمدرسة الأقباط الثانوية بطنطا عام ١٩٦٢م وعمرى أربعة عشر عامًا وقد سبقنى إليها أخى الكبير محمد بعامين، ولم تكن المدرسة تميز بين قبطى ومسلم، فكلنا فى الوطن سواء، وقد أحببت فيها مدرسى اللغة العربية من خريجى دار العلوم "الأفندية" الذين كانوا على مستوى عالٍ من العلم والأدب والثقافة، وكنت أحظى بتشجعهم فأشارك فى تحرير و قراءة أخبار الصباح فى الطابور اليومى، وبكتابة "حكمة اليوم" بخط حسن فى لوحة خاصة بذلك فى الساحة الرئيسة بالمدرسة، كان أستاذ اللغة العربية يملى عليَّ هذه الحكم التى قد تكون من آيات الذكر الحكيم أو بيتا من الشعر يتضمن حكمة أو قولا مأثورا، ولما كثرت محفوظاتى من الشعر كان يعهد إلى باختيار الحكمة، ويكافئنى بإحدى الأدوات المدرسية التى يشتريها من جيبه

الخاص.. لم نكن نعرف الدروس الخصوصية ولارهبة الثانوية العامة ولا السباق المحموم للحصول على أكبر مجموع من الدرجات بغض النظر عن جودة التعليم.. حسبنا أن نواظب على حضور الدروس فى المدرسة وأن ننجز واجبتنا فى البيت ونذاكر ونراجع بضع ساعات يوميًا بانتظام، ونحصل على المجموع الذى يؤهلنا للكلية التى نريدها.

وفى مدرسة الأقباط أحببت التاريخ، والفضل فى ذلك يرجع إلى مدرسه الأستاذ موريس إسكندر، فقد كان الأستاذ أنيقًا فى ملبسه وسلوكه، وفى أدائه لدروسه التى كان يصور لنا فيها أحداث التاريخ، خاصة التاريخ الأوربى، تصويرًا دراميًا مشوقًا كأنه رآها. فكان يمتعنا ويفيدنا أكثر من الكتب المدرسية، حيث يجعلنا مبهورين بالوقائع والأحداث على نحو غير مسبوق.. لقد كان معظم الأساتذة يحبوننا جميعًا، ويعاملوننا بحزم وحنو. ومن ذكرياتى فى هذه المدرسة أننا كنا نتلقى تدريبًا عسكريًا يناسب أعمارنا، حيث إن الدولة تبنت خطة لتدريب طلاب الثانوية على التربية العسكرية فى حصص أسبوعية معينة، نرتدى فيها ما سميناه زى "الفتوة" ويدرس لنا ويمرننا بعض الضباط وضباط الصف بالجيش. وقد عرفنا خلالها أنواع البنادق وتدربنا على استعمالها وصيانتها وإصابة الأهداف بها فضلاً عن الاعتياد على الضبط والربط وغيرها من مبادئ التدريب العسكرى. وفى اعتقادى أن هذا الاتجاه كان واحدًا من نتائج العدوان الثلاثى، الذى شارك الشعب فى التصدى له، لذلك رأت الدولة تدريب الشباب عسكريًا منذ هذه السن.

وفى مكتبة المدرسة الثانوية اتسعت دائرة قراءاتى ومعارفى وثقافتى، بفضل هذه المكتبة الثرية والمتجددة، حتى تظنها مكتبة كلية جامعية أو مكتبة عامة صغيرة. ومن كثرة ترددى عليها وحفظى لأماكن الكتب وإرشادى للزملاء عليها، كان الأستاذ "أمين المكتبة" يعهد إلىَّ بمساعدته فى إعارة الطلاب واسترداد الكتب المعارة، ثقة وإعجابًا منه، كما كان يخصنى ببعض الكتب التى بليت والتى كانت المكتبة تتخلص منها فى نهاية كل عام، إما لشراء جديد منها إما لوجود نسخ أخرى أفضل حالاً. فكنت آخذها وأجدد أغلفتها وأصلح صفحاتها، وأكتب عليها عناوينها وأضيفها إلى مكتبتى الصغيرة فى البيت، التى كانت معظمها من كتب المغامرات والروايات آنذاك. المهم أننى فى هذه المرحلة قرأت بعض مؤلفات محمود تيمور ويوسف السباعى ومحمد عبد الحليم عبد الله وأمين يوسف غراب ويوسف الشارونى وغيرهم.. ثم انفتحت على عالم يحيى حقى وتوفيق الحكيم ونجيب محفوظ ويوسف إدريس، ذلك العالم السحرى المبهر فى فنون القص و الأدب الذى لازلت مبهورًا به حتى الآن.. كما ودعت عالم كتب المغامرات وبدأت فى قراءة عدد من الأعمال الأدبية الكبرى المترجمة لهيمنجواى وتولستوى وتشارلز ديكنز، التى صدرت عن سلسلة الألف كتاب (الأولى) والتى لازلت احتفظ بطبعاتها.

ومن ذكرياتى فى الأقباط الثانوية أننى استعرت جزءًا من كتاب الجبرتى "عجائب الآثار".. طبعة بولاق، وقرأت منه صفحات بعناء شديد، وكان لدى إدراك غامض بأنه عمل خطير ومهم

وإن فاق فهمى وإدراكى. وعندما كنت أتردد على "سور الازبكية" وأنا معيد بالجامعة، وجدت نسخة من هذا العمل مكتوبة بحروف الطباعة الحديثة ومحققة تحقيق بسيطاً كافيًا صدرت فى بداية الستينيات عن "لجنة البيان العربى" فى سبعة أجزاء تحت إشراف شفيق غربال، فاقتنيتها واشتريت نسخة إضافية أرسلتها لمكتبة مدرسة الأقباط الثانوية بطنطا، وعندما توليت مسئولية سلسلة "تراث النهضة" التى تصدرها الهيئة المصرية العامة للكتاب، أعدت طبعها وصدرت عنها منذ نحو عامين.

ومما لا أنساه أن وزارة التربية والتعليم كانت توزع علينا، ضمن الكتب المدرسية المجانية كراسة عنوانها "ثمرة القراءة" فى كل صفحة منها خانة فارغة لعنوان كتاب قرأناه ومعلومات عن نشره، ومساحة فارغة نملؤها بملخص للكتاب ورأينا فيه.. وكنت حريصًا على أن أملأ صفحات هذه الكراسة من خلال قراءاتى.. ومن الطريف أننى وأنا فى السنة الثالثة الثانوية ملأت إحدى الصفحات بعرض لرواية "بين القصرين" لنجيب محفوظ، وكتبت أن المؤلف أسرف فى الوصف إسرافًا شديدًا! وعندما قرأه أمين المكتبة، ضحك وقال "أنت بتنتقد نجيب محفوظ يا فالح"!. المهم أن هذا العرض نال جائزة خصصتها المدرسة لأفضل عرض، وكانت جائزة مالية ومجموعة من الكتب.

أشرت إلى أننى فى المرحلة الثانوية تعرفت على، وقرأت بعض مؤلفات الأدب العربى، وكان الأستاذ عباس العقاد ممن أعجبت بسيرتهم وشخصيتهم، وبحجم وتنوع مؤلفاته، من خلال ما استطعت فهمه منها، وخاصة "العبقريات" وبقية تراجمه لعظماء الإسلام وللسيد المسيح عليه السلام. وكنت أعلم من الصحف أنه يعقد ندوة عامة أسبوعية بمنزله، وأصبح من أمنياتى أن أحضر منها ما أستطيع عندما أذهب إلى الجامعة بالقاهرة (لم يكن فى جامعة طنطا كلية للآداب حتى عام ١٩٧٠م على ما أتذكر). غير أننى وأنا أعد الأخبار من الصحف لألخصها فى طابور الصباح فوجئت بخبر وفاته فى مارس ١٩٦٤م فحزنت حزنًا شديدًا. وعرفت بعد ذلك أن إعجابى بسيرته وشخصيته وما يكتب عنه وبالموضوعات التى يكتب عنها، يفوق إعجابى بأسلوبه فى الكتابة، الذى كنت أجد فيه عناءً ورهقًا، فكنت أقرأ الفقرة أكثر من مرة لأحاول استيعاب أفكاره. تبينت ذلك أكثر عندما قرأت بعض مؤلفات طه حسين، حيث وجدت سلاسة فى العرض وجذالة فى اللفظ لا تكلف فيها، واهتمامًا بعرض الفكرة دون جدل فى غير ضرورة.. لقد كان العقاد وطه حسين فرسي الرهان فى حياتنا الأدبية والثقافية، وكان معظم المثقفين ينقسمون بين "عقادى" و"طحسينى". وبالمثل فى قراءة الأدب الروائى والقصصى، كنت معجبًا بالكتابات الرومانسية، وبمن أشرت إليهم خلال حديثى عن مرحلة الشباب المبكر، فلما اكتشفت عالم يحى حقى وتوفيق الحكيم ونجيب محفوظ ويوسف إدريس، ملت أكثر إلى هذا العالم ورحت افتش عما نشروه لأقرأه وأستمتع به، وقد ارتبط ذلك بمرحلة جديدة فى

حياتى أكثر نضجًا ووعيًا، بدأت خلالها أحفل بعمق الأفكار والمعانى التى تضمرها النصوص، وبلغة الأدب الموحية بما هو أكثر وأجمل من المعنى الظاهر، وهو ما وجدته وملت إليه عند هؤلاء الكتاب الكبار، الذين بهرنى منهم على نحو خاص ولا أزال، نجيب محفوظ، حتى إنني ترددت على ندوته الأسبوعية فى كازينو النيل، بعضا من عام ١٩٨٥م، مع صديقى الدكتور أبو اليسر فرح عليه رحمة الله، لقد كنت أرى فيه - إلى جانب أنه روائى عظيم- مؤرخًا لمصر المعاصرة، يؤرخ لناسها وروحها ووقائعها بالأدب، على غير طريقة المشتغلين بالتأريخ الأكاديمى.. وتمنيت أن أؤلف كتابًا عن وعيه بالتاريخ ورؤيته له من خلال أعماله، وقد جمعت مادة علمية وفيرة بالفعل لإعداد هذا الكتاب الذى أرجو أن يمهلنى العمر لكتابته.

أنهيت الدراسة الثانوية صيف عام ١٩٦٥م، ولم يكن مجموعى فى الثانوية العامة كبيرًا، كمجاميع أبنائنا وطلابنا هذه الأيام. والتى لا تعبر عن متانة فى العلم أو كفاءة حقيقية. لكنه كان مجموعًا حقيقيًا يلحقنى بالكلية التى أحبها.. وكانت ظروف أسرتنا المالية تكاد تضيق عن الوفاء بمصروفات الدراسة فى القاهرة، سواء بالسفر اليومى أو الإقامة بها. لذلك أقنعت أبى أن بإمكانى أن اختصر المسافة مؤقتاً، فأعمل ثم استكمل الدراسة، فأحصل على شهادة للتدريس تسمى دبلوم المعلمين الخاص بمعهد المعلمين بطنطا مدتها سنتان لحاملى الثانوية العامة، لتؤهلنى للعمل فورا فى حقل التدريس، وعلى الرغم من ضيق الوالد من هذه الفكرة، فإن ثقته فىّ تجاوزت قلقه على مستقبلى. وبعد عامين بالفعل (١٩٦٥-١٩٦٧م) عملت مدرسًا بالتعليم العام بوزارة التربية والتعليم وهو عمل استمر خمس سنوات (١٩٦٧-١٩٧٢م) دخلت فى أول عام منها امتحان الثانوية العامة (منازل)، حيث لم تكن القوانين تسمح بدخول الجامعة إلا للحاصلين على الثانوية العامة فى نفس العام.

ومن الذكريات التى لا تنسى أننى عندما حصلت على دبلوم المعلمين الخاص صيف ١٩٦٧م، وبدأت استعد لاستقبال الحياة العملية، التى سوف استأنف معها دراستى الجامعية، وقعت هزيمة أو كارثة يونيو ١٩٦٧م التى كانت قارعة أطاحت بأحلامنا الوطنية، وكشفت خواء النظام السياسى واعتماده المطلق على " الزعيم " الذى نحبه، كما كشفت عن حجم التآمر الصهيونى الأمريكى.. وقيل أيامها أن الدولة أوقفت التعيينات فى وزارة التربية والتعليم وفى معظم الوزارات الأخرى، لكنها لم تلبث أن قررت تعيين العشرة الأوائل فى كل محافظة لسد النقص وتقديرا ومكافأة لهم.. ولما كنت منهم فقد عينت معلمًا فى إدارة بسيون التعليمية التابعة لمديرية التربية والتعليم بطنطا، وتسلمت عملى على الفور فى نوفمبر ١٩٦٧م.

وقد ارتبط عملى بفكرة أن مصر قد "وقعت" وأن علينا أن نتكاتف جميعًا لننهض بها، وانتابنى شعور طاغٍ وصادق بأن هذه مهمة وطنية، وليست مجرد وظيفة ارتزق منها، وأن علىَّ أن أسهم بما تأهلت له فى تعليم وبناء جيل جديد، ذلك هو الجيل الذى ولد مع بداية

الستينيات، وأن عليَّ فى الوقت نفسه أن أعمل لاستكمال تعليمى وتحقيق ما أصبو إليه، فكنت أعمل ليل نهار، نصف اليوم الأول فى التدريس والنصف الآخر فى الدراسة الجامعية، بعد أن وزعنى مكتب التنسيق على كلية الآداب جامعة عين شمس.. فكان جزءًا كبيرًا من الوقت يضيع فى التنقل بين الحافلات والقطارات والسير على الأقدام لمسافات طويلة بين القرى، حتى كان يومى أكثر من يوم، من مطلع الفجر حتى منتصف الليل. وكنت أحصل على المحاضرات من الزملاء لأنقلها بخط اليد، فلم يكن هناك تصوير فى ذلك الزمن، وعادة ما كنت أقتنص وقتًا كل بضعة أسابيع لأحصل على بعض المراجع من سور الأزبكية الذى كان كنزًا بالنسبة إليَّ ولمن هم على شاكلتى.. وأود أن أؤكد أنه ليس فيما أرويه شيئًا من البطولة أو ادعاء العبقرية، وإنما هى إرادة الإنسان الذى يدرك أن الله وهبه عقلًا وطاقات جسمانية ونفسية ليشارك بها فى صياغة وجوده وصنع مصيره وأن يكون نافعًا، والأمر من قبل ومن بعد لله جلَّ شأنه.

عندما التحقت بالجامعة كنت أحلم بأن أكون كاتبًا أو أديبًا، واعتقدت أن الدراسة المنهجية بالجامعة فى أكثر من تخصص سوف تؤهلنى لذلك، وكان فى نيتى أن أدرس تخصصات ثلاثة فى أقسام التاريخ والفلسفة واللغة الإنجليزية، إلى جانب استمرار الاعتماد على نفسى فى دراسة اللغة العربية وآدابها، التى قدَّرت أن بوسعى دراسة نظرياتها ومناهجها اعتمادًا على جهدى الذاتى.. وكل هذه التخصصات الأربع ستجعل منى كاتبًا، أديبًا وناقدًا، وعلى أساس هذا التصور بدأت الدراسة بقسم التاريخ، لكننى لم أخرج منه حتى الآن، ولم أصبح كما أردت وتمنيت!!

فى كلية الآداب كنت محظوظًا، إذ تلقيت العلم فى السنوات الثلاث الأولى على يد أساتذة كبار على رأسهم عبد العزيز صالح وعبداللطيف أحمد على وجمال مختار ومصطفى كمال عبدالعليم وعلى الغمراوى وإسحق عبيد - أمد الله في عمره- وحسن حبشى ورأفت عبد الحميد وزينب راشد وغيرهم.. وإن لم يتيسر لى حضور معظم المحاضرات بسبب العمل، لذا كنت استعيض عن ذلك بقراءة مؤلفات هؤلاء الأساتذة وما أحصل عليه من مراجع متصلة بموضوعات الدراسة وبالتخصص بشكل عام، حيث كنت ألخصها فى كشاكيل بخط أنيق فيستعيرها زملائى الذين كانوا يعاونوننى بما كتبوه فى المحاضرات.. أما التاريخ الحديث والمعاصر، الذى درسناه فى السنة الرابعة، فقد تعلمته على يد نخبة من كبار الأساتذة، على رأسهم أحمد عزت عبد الكريم، وأحمد عبد الرحيم مصطفى، وعبد العزيز سليمان نوار، وجمال زكريا قاسم، وأستاذى الشاب - آنذاك - عبد الخالق لاشين الذي أثر فيَّ تأثيرًا كبيرًا.. كما تتلمذت على مؤلفات محمد شفيق غربال ومحمد فؤاد شكرى ومحمد أنيس ويونان لبيب رزق ورءوف عباس حامد وعادل غنيم وغيرهم..

ومن الطريف أن المعلم الشاب، الذى يسعى لاستكمال دراسته الجامعية وتكوينه الثقافى ليكون كاتبًا وأديبًا، فوجئ بأنه كان أول دفعته فى امتحانات السنة الثالثة، وأول من حصل على تقدير "جيد جدًا" فى دفعته هذه، حيث عرف عن مدرسة عين شمس الجدية والصرامة وعدم الإسراف فى منح التقديرات إلا لمن يستحقونها بالفعل، ممن يقرءون المصادر والمراجع المتعلقة بموضوعات الدراسة، ويستفيدون منها على نحو يوسع آفاقهم ويدعم إجاباتهم فى الامتحانات، لذلك عندما بدأت الدراسة بالسنة الرابعة كان الأساتذة والطلاب يتساءلون عن هذا الذى حصل على ذلك التقدير، والذى لم يكن معروفًا بحضوره المحاضرات.. وكان ذلك يشعرنى بنوع من الرضا والغبطة، خاصة عندما كان بعض أساتذتى يشجعنى على الاستمرار فى هذا التقدم الدراسى، ويعدوننى بأن أصبح معيدًا بالقسم إذا حافظت على هذا المستوى.. وهو ما حدث بالفعل.

أنهيت مرحلة الليسانس فى يونيو ١٩٧٢م، بعد أن فتح الله على دفعتنا فحصل منها خمسة طلاب على تقدير جيد جدًا، وكنت الثالث منهم، لذلك لم يكن ثمة أمل لأن أعين معيدًا بالكلية التى عادة ماتعين أول الدفعة، فعزمت على أن أواصل دراستى العليا وأنا أعمل فى حقل التعليم العام، وعندما ذهبت إلى الكلية فى سبتمبر من نفس العام لأقدم أوراقى للدراسات العليا، فوجئت ببعض أساتذتى الذين يعرفوننى يسألوننى لماذا لم أتسلم عملى معيدًا بالكلية؟ لأننى كنت قد عينت ضمن الثلاثة الأوائل الذين طلب القسم تكليفهم معيدين وكانت إدارة شئون العاملين قد أرسلت لى فى حينه خطابًا بالبريد العادى ضاع فى الطريق. وكانت مفاجأة سارة لأسرتى. وذهبت إلى مديرية التربية والتعليم بطنطا ومعى نص استقالة كتبتها وأرفقت بها صورة قرار رئيس الجامعة بتكليفى حتى أخلى طرفى وأستلم عملى بالكلية، لكن مدير المديرية أخبرنى بأن لديهم قرارًا بعدم قبول استقالة أى مدرس مهما كان السبب، فقلت له ماذا أفعل إذن وهذه فرصة عمرى، فاقترح على أن أتغيب عن عملى خمسة عشر يومًا دون عذر ويترتب على ذلك فصلى من عملى، ونصحنى بأن أبرق لهم بالوضع الجديد فى نهاية المدة، وأتسلم فورًا عملى بالجامعة حتى تتواصل مدة الخدمة، فتعجبت من ذلك، وكنت أظن أنهم سيكرموننى لوضعى الجديد، لا أن يتم فصلى كأننى ارتكبت جرمًا.

المهم أننى استقبلت عهدًا جديدًا فى حياتى العملية والعلمية وتخصصت فى التاريخ الحديث والمعاصر الذى ملت إليه أكثر، ورحت أقنع نفسى بأننى إن لم أكن أديبًا كما أردت وأحببت، فسأكون كاتبًا على كل حال فى مجال هو الأقرب إلى الأدب، خاصة وأن التاريخ عاش فى رحم الأدب قبل أن يولد ويصبح علما إنسانيًا قائمًا بذاته..

قبل أن اختتم هذا المقطع من هذه السيرة الشخصية الموجزة، أود الإشارة إلى أن مرحلة الليسانس كانت حافلة بالأحداث الوطنية الجسيمة، التى اكتفى الآن بأن استحضر عنها مجرد "انطباعات" ما زالت قائمة فى الذاكرة والوجدان، والتى ربما يقدر لى يوما أن أكتب عنها "دراسة

تاريخية" مفصَّلة. لقد بدأت هذه الأحداث بإعلان الرئيس عبد الناصر تنحيه عن الرئاسة يوم ٩ يونيو ١٩٦٧م بعد اعترافه بمسئوليته عن الهزيمة، وقد رأيت رأى العين اندلاع المظاهرات الجماهيرية التلقائية خلال يومى ٩ و ١٠ يونيو، سواء فى قريتنا أو فى شوارع طنطا، تطالب الرئيس بالعدول عن تنحيه والاستمرار فى مكانه لإزالة آثار العدوان، وقد شاركت فيها مساء ٩ يونيو عندما جابت أنحاء القرية وسط ظلام دامس.. ومازال يرن فى أذنى صراخ وعويل الريفيات، كأن كل واحدة منهن فقدت رجلها. وفى اليوم التالى كانت أم كلثوم تهتف بالرئيس فى واحد من أجمل وأحزن أناشيدها "ابق فأنت حبيب الشعب" التى أبكتنا، وأثارت حماستنا مع بقية الأناشيد الوطنية الأخرى، ومن أبرزها "قوم بإيمان وروح وضمير.. دوس على كل الصعب وسير".

استجاب الرئيس كما هو معروف، وشرع مع معاونيه فى بناء جيش جديد على أسس حديثة لتحرير الأرض المحتلة وإزالة آثار العدوان الصهيونى، الذى لم يترك لهم فرصة، فبدأ طيرانه يضرب فى عمق البلاد أهدافًا مدنية للتعجيل بهدم النظام الذى لم تسقطه الهزيمة العسكرية، ثم كانت حرب الاستنزاف المجيدة (١٩٦٨-١٩٧٠م) التى كانت ملحمة عظيمة من الصمود والتصدى والدفاع النشط، إلى أن تمكن جيشنا من بناء حائط الصواريخ الذى تصدى بكفاءة لطائرات العدو، كما بدأت مصر كلها الاستعداد لحرب أكتوبر المجيدة بدعم عسكرى من الاتحاد السوفيتى.. وقد عانينا خلال هذه السنوات، بصبر ورضا وشجاعة، من نقص المواد الغذائية، والعيش فى ظلام دامس فى ليال كثيرة كانت تنطلق خلالها صفارات الإنذار، حتى بدأ جيشنا يقوم بعمليات خاصة داخل وخلف صفوف العدو وفى المناطق التى يحتلها، وأربكت عملياته، وكانت مصر جميعها تحتشد وتحشد كل إمكانياتها لتحرير وإزالة آثار العدوان، و"الزعيم"، الذى كان مريضًا بالقلب، لا ينام ليتابع العمليات العسكرية ليل نهار ويخوض المعارك السياسية، بما فيها مشكلات الجبهة العربية التى أرادها موحدة وصامدة، حتى آن للقلب المريض والمنهك أن يتوقف عن النبض مساء ٢٨ سبتمبر عام ١٩٧٠م، لتخرج مصر جميعًا مذهولة من هول الصدمة، لتوديعه فى جنازة تاريخية مهيبة وجدت نفسى داخلها.

وقد عاصرت فى هذه السنوات نشاط الحركة الوطنية للطلاب، الذين اندلعت مظاهراتهم فى فبراير ١٩٦٨م عقب إعلان أحكام قضية ضباط سلاح الطيران الذين اتهموا بالإهمال الجسيم الذى كان من أهم أسباب الهزيمة، وكانت هذه الأحكام العسكرية لا تتناسب وحجم المأساة والمسئولية عنها، وقد تابعت كيف أن المظاهرات اندلعت من جامعة القاهرة ووصلت إلى العباسية حيث جامعة عين شمس، التى كان على رأسها شخصية وطنية عظيمة وهو

الدكتور محمد حلمى مراد.. لم أشهد هذه المظاهرات التى تصدى لها البوليس بعنف وقبض على أعداد من الطلاب، فقد كنت غارقًا لأذنى فى التدريس للتلاميذ، وفى المذاكرة لدخول امتحان الثانوية العامة (منازل).

غير أننى شهدت انتفاضة الطلاب فى يناير ١٩٧٢م، وكنت فى السنة الرابعة بالكلية وما أزال أدرِّس فى مدارس محافظة الغربية، تلك الانتفاضة التى تفجرت عقب تقاعس الرئيس السادات عن الالتزام الذى كان قد قطعه للشعب بأن عام ١٩٧١م سيكون عام حسم المعركة لتحرير الأرض، وكان ذلك، إلى جانب المطالبة بالديمقراطية، هما المطلبان الأساسيان للانتفاضة الطلابية الجديدة وكان شعارها على ما أتذكر هو "كل الديمقراطية للشعب.. وكل التفانى للوطن". وعندما اعتصمت قيادات الطلاب بجامعتى القاهرة وعين شمس انقضت عليهم قوات الأمن المركزى فجر ٢٤ يناير ١٩٧٢م وقبضت على العشرات، ومع ذلك استمرت الصدامات بين قوات الأمن وطلاب جامعة عين شمس، فى عمليات كر وفر داخل وخارج الحرم الجامعى، وقنابل الغاز تطلق على مبنى كليتنا الواقع على الشارع الرئيسى، وكنت اندفع مع زملائى فى إصرار على الخروج للتظاهر فى ميدان العباسية، لكن قوات الأمن فرقتنا بخراطيم المياه، وبالرغم من عدم انتمائى إلى أى فصيل أو جماعة طلابية منظمة، فقد كنت مندفعا معهم بشعور وطنى عام وتلقائى، شأن عشرات الآلاف من الطلاب والطالبات.

وأخيرًا، أرجو ألا أكون قد أسرفت فى الحديث عن نفسي، أو أعطيت تأثيرًا معينًا عنها، فقد بلوت، كملايين المصريين من أبناء جيلى، الحياة بحلوها ومرها، ولم تخل مسيرتي خلال هذه المرحلة من المكاره والانكسارات والإحباطات، لكننى طبعت حياتى بطابع عملى لتجاوز ذلك، ولم تكن ثقافة الاستمتاع بمباهج الحياة واردة كثيرًا فى مسيرتى، حيث كنت أستعيض عن ذلك بالاستمتاع بالثقافة وقراءة الأدب، والخلود إليها فى ساعات الراحة من العناء، وأكرم بها من متاع.

في تاريخ مصر السياسي

الثورة المهدية في السودان

(١٨٨١-١٨٩٨م)

د. حمدنا الله مصطفى حسن*

فكرة المهدية:

وصفت الثورة التي قادها محمد أحمد المهدي في عام ١٨٨١م بالمهدية، وأصبح هذا الوصف علمًا لها يميزها عن كثير من الثورات التي اندلعت في أنحاء العالم.

وعلى الرغم من محاولة أحد أبناء بيت المهدي أن يثبت أن فكرة المهدية قد وردت في بعض كتب الصحاح، لكنه لم يشر إلى ورودها في صحيح البخاري.

وليس المجال هنا تتبع الفكرة في التراث لكن يمكن القول بإن هناك تلاحمًا حميمًا بين فكرة المهدية - التي هي أحد أركان الفكر الشيعي - وبين الصوفية التي لاقت انتشارًا واسعًا في أرجاء السودان، فقد أعطت فكرة المهدي المنتظر الصوفية ذراعاً دنيوياً لرفع راية العدالة، وأملاً للإنقاذ في المستقبل، كما هو الحال في الصوفية. وعلى هذا يمكن القول إن المهدية هي وليدة الجمع بين أفكار وآمال أكثر منها نظامًا عقائديًا(١).

ويبدو أن فكرة المهدي المنتظر كانت تنتشر في السودان قبل تبني محمد أحمد لها؛ إذا أنها كانت تعكس أحوال وظروف المجتمع السوداني الذي كان يسعى باحثًا عن أيديولوجية تلم شتاته وتوحد كيانه، فكانت فكرة المهدية هي المخرج من المعاناة التي كان يعيشها أبناء السودان. ففي الأبيض بكردفان كان الصبية أثناء ألعابهم ينقسمون إلى معسكرين: معسكر المهدي ومعسكر الأتراك، كما أن عبد الله التعايشي خليفة المهدي كان قد عرض الفكرة علي الزبير رحمت باشا لكنه رفضها. وهناك رواية شفهية تذهب إلى أن محمد أحمد الخير عبد الله خوجلي قد نادي بالمهدية في بربر. كذلك فقد كان السيد محمد عثمان الميرغني (الختم) يشير كثيرًا إلى المهدي المنتظر، وبذلك يكون آل بيت الميرغني في السودان قد أسهموا أيضًا في نشر فكرة المهدية في السودان. وفي أيام محمد أحمد المهدي أيضًا وجد من ادعي المهدية مثل فخر الدين حسن معلاوي الذي قال في عام ١٨٨٤م بأنه المهدي المنتظر حتى أن المهدي كاتبه راجيًا هدايته كما تقول بعض المصادر(٢).

---

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر- كلية الآداب - جامعة عين شمس.

نشأة محمد أحمد المهدي:

ولد محمد أحمد في السابع والعشرين من رجب عام ١٢٦٠هـ/١٢ أغسطس عام ١٨٤٤م * في جزيرة "لبب" جنوبي مدينة دنقلة، وهو من سلالة عربية ترجع في نسبها إلى الأشراف*. وكان والده نجارًا برع في صناعة المراكب والسواقي، حتى إذا ضاق به العيش في دنقلة انتقل ومعه أفراد أسرته إلى بلدة "كررى"* حيث كان محمد أحمد لا يزال صبيًا آنذاك.

وإذا كان إخوته قد اشتغلوا بمهنة أبيهم فإن محمد أحمد قد اتجه إلى العلم والتفقه في الدين، فحفظ القرآن الكريم في واحدة من خلاوي (كتاتيب) كرري، ثم أخذ العلم عن بعض الفقهاء أمثال الشيخ الأمين الصويلح بالجزيرة، والشيخ محمد الخير في (الغبش) *، حتى اشتهر منذ الصغر بالورع والتقوى والزهد. وبعد أن تلقي تعليمه علي يد أستاذه محمد الخير اتجه إلى التصوف فذهب إلى الشيخ محمد شريف حفيد الشيخ الطيب صاحب الطريقة السمانية وذلك في عام ١٨٦١م وأظهر عنده كثيراً من الصفات الطيبة فقربة إليه. وفي عام ١٨٧١م رحل إخوته إلى جزيرة (آبا)* لكثرة الأشجار بها لصنع المراكب، فهاجر معهم وبني مسجداً في الجزيرة ومكانًا للتدريس، فاشتهر بين سكان الجزيرة وما حولها حيث أقبل عليه أهلوها يأخذون العهود ويتتلمذون علي يديه، حتى إذا شعر بمكانته المتصاعدة بينهم بدأت نفسه تراوده بأنه المهدي المنتظر، فراح يمهد لإعلان ذلك، فأخبر أستاذه الشيخ محمد شريف بها فلم يقبل منه ذلك ونصحه بالإقلاع عن هذه الفكرة فلم يقبل محمد أحمد نصيحته، وتطور الخلاف إلى الخصومة بينهما حتى وصل إلى حد أبعاد محمد أحمد عن الطريقة السمانية.

أما وقد وصل الحال إلى هذا الحد اتجه محمد أحمد إلى الشيخ القرشي ود الزين وهو شيخ آخر للطريقة السمانية كان يقيم بجوار بلدة المسلمية علي النيل الأزرق، فأعلن انضمامه إليه فرحب به الشيخ القرشي.

وهناك رأى بأن محمد أحمد حين قرر الانضمام إلى هذا الشيخ الجديد إنما كان يضع في اعتباره ما بلغه الشيخ القرشي من تقدم في العمر وما سيترتب علي ذلك من توقعات لخلافته خلال فترة قريبة وفقًا لعامل الزمن[٣] وبالفعل فقد خلف محمد أحمد شيخه القرشي عقب وفاته وأصبح شيخًا لأتباع القرشي فازداد شهرة، كما ازداد أتباعه عددًا.

ظهور المهدي:

ما أن توفي الشيخ القرشي وتم تنصيب محمد أحمد زعيمًا للطريقة حتى اكتسب مكانة كبيرة تفوق المكانة التي يحصل عليها أي شيخ صوفي، وكان عليه أن يفيد من الاتجاه العام الذي بدأ ينتشر في السودان عن توقعات ظهور المهدي المنتظر، فراح أنصاره يؤكدون بعد خلافته للشيخ القرشي وجود نص في كتبهم يؤكد بأن المهدي سوف يكون من بينهم وأن الشيخ القرشي أومأ بذلك إلى محمد أحمد[٤].

وفي بلدة المسلمية جرت مقابلة مهمة بين محمد أحمد وبين شخص يدعي عبد الله بن محمد (الخليفة عبد الله التعايشي فيما بعد) أخذت شكلاً أسطوريًا حيث طلب عبد الله الانضمام إلى الطريقة السمانية. وما أن رأى محمد أحمد حتى سقط مغشيًا عليه مرتين حين راح يقدم له التحية باعتباره المهدى المنتظر. فاستبشر محمد أحمد بهذا القول الذي تلاقى مع أهدافه فبايعه عبد الله التعايشي وعاد محمد أحمد مع تلاميذه إلى جزيرة (آبا) ومعهم التعايشي(٥).

وقد عكف محمد أحمد على دراسة التنبؤات القديمة التي قيلت حول المهدى في محاولة منه لإيجاد تطابق بينهما وبين شخصه، وراح يعلن للناس بأنه المهدى المنتظر مستندًا إلى رؤية أو مجموعة من الرؤى بادئًا بعبد الله التعايشي أولاً، ثم بقية تلاميذه ومريديه محدثًا إياهم عما أسماه بسر الاختيار الإلهي له، وكان ذلك في ربيع الثاني عام ١٢٩٨هـ/مارس عام ١٨٨١م.

هكذا كانت الخطوة الأولى في إعلان المهدية، تلتها خطوة أخرى تمثلت في قيام محمد أحمد بزيارة إلى كردفان بناءً على نصيحة من عبد الله التعايشي وذلك لتحقيق هدفين: أولهما التعرف على اتجاهات الرأي العام في غربي السودان، وثانيهما اكتشاف مكان آمن تلجأ إليه جماعة المهدية الناشئة(٦).

وفى كردفان التقى محمد أحمد بشخصية بارزة هي محمد المكى بن إسماعيل شيخ الطريقة الإسماعيلية، كما زار عائلة سوار الذهب أحد رجال الدين المعروفين بين الجعليين. وهنا أعلن محمد أحمد للفقهاء أنه المهدى المنتظر، واستطاع أن يحصل منهم على مبايعة بذلك.

أما الخطوة الثالثة في إعلان المهدية فقد جرت في جزيرة (آبا)؛ حيث تم إعلان ظهور المهدى في أول شعبان سنة ١٢٩٨هـ/٢٩ يونيه سنة ١٨٨١م. وقد تلا ذلك عدة رسائل بعث بها إلى المقربين إليه أولاً من الفقهاء ومشايخ الطرق وزعماء القبائل معلنًا لهم دعوته وحاثًا إياهم على نصرته، التي هي – على حد قوله - نصرة للدين، طالبًا إليهم الهجرة من أماكنهم والانضمام إليه ومبايعته على الجهاد قائلًا لهم: إنه رأى رسول الله ﷺ في منامه؛ حيث أجلسه على كرسيه في حضور الخلفاء والأقطاب والخضر وجمع من الأولياء وغيرهم وقلده سيفه، وأخبره بأنه المهدى المنتظر(٧).

وفى رسالة أخرى من رسائل المهدى راح يؤكد الفكرة بقوله: "وأنى لا أعلم بهذا الأمر حتى هجم عليّ من الله ورسوله من غير استحقاق لي بذلك. فأمره مطاع وهو يفعل ما يشاء ويختار"(٨) وأضاف قائلاً: "وقد أمرني سيد الوجود ﷺ بمكاتبة المسلمين ودعوتهم إلى الهجرة معنا إلى محل* يكون فيه تؤام الدين وإصلاح أمر الدارين".

وبعد أن شرح محمد أحمد كيف أنه أصبح المهدى المنتظر بدأ يطلب من الناس البيعة له على أساس عدم الشرك بالله، وعدم الاقتراب من الزنا، وعدم الفرار من الجهاد(٩).

أسباب الثورة المهدية:

تنوعت الأسباب التي أدت إلى قيام الثورة المهدية عند من تعرضوا لدراسة هذه الثورة، لكن هذه الأسباب الرئيسة في تقديرنا تعود إلى الأسباب الدينية أولاً، ثم الأسباب الاقتصادية والاجتماعية ثانيا، بالإضافة إلى أسباب أخرى ثانوية.

فبالنسبة إلى الأسباب الدينية نعتقد أن دراسة المناخ الديني الذي كان يحياه المجتمع السوداني - والذي سبق أو واكب مسيرة حياة محمد أحمد المهدى - ربما يساعد إلى حد كبير في فهم البواعث الدينية لهذه الثورة التي عبرت عن وعيها من واقع التراث الديني. فقد كان الفكر الصوفي هو السائد في أرجاء السودان منذ ظهور الممالك الإسلامية هناك حيث راح السودانيون يتحلقون حول الطرق الصوفية ووجدوا فيها ضالتهم المنشودة؛ لدرجة أن البعض قد ذهب إلى القول إن للسودانيين ولاء أقوي من العاطفة القبلية وهو الولاء للطرق الصوفية، ويكاد كل سوداني مسلم ينطوي تحت طريقة صوفية[١٠].

هكذا أصبح هذا الفكر الصوفي يقوم على نشر وتعميق العقيدة الإسلامية بطريقة مبسطة أساسها إلزام المريدين باتباع منهج خلقي وتعبدي خاص مع المداومة على قراءة الأوراد والأذكار، حتى وقر في أذهان الناس أن مخالفة الوالي قد تعود عليهم وعلى أطفالهم باللعنة والضرر. وحين وجدت الصوفية احترامًا من لدن الحكام قام مشايخ الصوفية باستغلال هذا المدخل للقيام بمتطلبات وظيفتهم في الإرشاد الديني وعلاج المرضى والإنفاق على المحتاجين والفارين من بطش الحكام، فانخرط معظم الناس في سلك الطرق الصوفية، والتف المريدون حول رجالها يضفون عليهم الكرامات وينسبون إليهم الأعمال الخارقة التي تفوق قدرات البشر.

وكان مشايخ الصوفية - كغيرهم من المسلمين –ينتقدون الحالة التي وصل إليها الإسلام، وكيف أنه صار غريبًا، وأنهم ينتظرون من سيأتي ليجدد الإسلام ويملأ الأرض عدلاً بعد أن ملأت جورًا.

ولما كان السودان لا يمتلك مؤسسة دينية لتخريج العلماء والمفكرين وبالتالي غاب وجود مثل هذه التوعية من المفكرين المستنيرين، وحلّ محلهم رجال الصوفية فأصبح تأثيرهم شديدًا في الجماهير؛ حيث طالبتهم بنصرة المصلح الجديد اقتداءً بمشايخهم أو ربما خوفًا من غضب هذا الولى الصالح الذي تحدثت الجماهير عن زهده وتقشفه وأيضًا كراماته.

في وسط هذا المناخ الديني الصوفي ظهر ونشأ محمد أحمد وانخرط فيه وتنقل - كما سبق أن ذكرنا - من طريقة إلى أخرى حتى وصل فيها إلى قمة السلم وأصبح شيخًا لواحدة منها وهى الطريقة السمانية.

وفى سبيل نشر أفكاره وتجميع الجماهير من حوله راح محمد أحمد يتجه وجهه سلفية توحيدية، إضافة للجوانب الاجتماعية للطرق الصوفية وهى التي كانت سببًا للصراع بينه وبين أستاذه محمد شريف، حيث تميزت الدعوة في هذه الفترة بالغيرة الدينية، والمطالبة بالاستقامة الخلقية. وعقب وفاة الشيخ القرشى بقليل راح المهدى يستهدف في نداءاته ونصحه علماء الدين وزعماء القبائل وكبار موظفي الدولة من السودانيين وغيرهم[١١].

ولما كانت دعوة محمد أحمد الدينية في بادئ الأمر لم تمض إلى أكثر من لفت الأنظار إلى المفاسد الاجتماعية والانحطاط الخلقي وابتعاد الناس عن الدين القويم، فقد انتقل المهدى إلى مرحلة أخرى عمل فيها للانتقال بأتباعه إلى منطقة نائية حتى يتسنى له بناء مجتمع إسلامي على أسس مثالية. وفى ذلك يقول المهدى في واحد من منشوراته "وحيث عمت البدع في البلاد وتطابقت عليها العلماء والعباد وانطوى بذلك نهج رسول الله ﷺ من بين العباد، وما وجدنا من أهل من يعاوننا على إحياء الإسلام في المسلمين، ولا زلنا متحيرين حتى أتى الإذن لنا بإحياء الدين في المسلمين"[١٢].

وهكذا يتبين لنا كيف استثمر محمد أحمد المناخ الصوفي في السودان من خلال الجماهير التي انخرطت في سلك الطرق الصوفية ملتفة حول قادتها الدينية ومستعدة للتحرك أينما يوجهها هؤلاء القادة.

أما العوامل الاقتصادية التي أسهمت في اندلاع الثورة فقد تمثلت في حالة التردي الشديدة التي وصل إليها اقتصاد السودان آنذاك ولا سيما في السنوات التي سبقت الثورة، ذلك أن الأحوال المالية المتردية منذ عهد محمد سعيد (١٨٥٤-١٨٦٣م) والتي ازدادت سوءًا في عهد الخديو إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩م)، وترتبت عليها قرارات مصيرية كانت مسئولة إلى حد كبير في قيام الثورة المهدية. ففي عام ١٢٧٣ هـ/١٨٥٦م كان لمستخدمي السودان استحقاقات متأخرة على الدولة، ولم يكن بالسودان نقد يكفى لإعطائهم إياها رغم المحاولات المتكررة لإصلاح الجهاز الضرائبي في السودان.

وفى عهد إسماعيل بدأت بوادر هذه الأزمات تطل برأسها لا سيما في أوائل عهد الحكمدار موسى حمدي (١٨٦٣-١٨٦٥ م). ففي عام ١٨٦٣م على وجه التحديد طلب هذا الحكمدار إرسال ثلاثة أو أربعة آلاف "كيسة"* نقداً إلى مديرية التاكة بسبب وقوع ضائقة مالية نتيجة القحط الذي نزل بحاصلاتها. وفى عهد الحكمدار جعفر صادق باشا (١٨٦٥-١٨٦٦م) استمرت الأزمة الحالية لا سيما في مديرية التاكة، وطلب إليه فور وصوله إلى مقر الحكمدارية أن "يبحث إيراداها ومصروفاتها وأن ينظم ميزانيتها نظامًا موافقًا، وأن "يعرف ما إذا كان السودان في حاجة إلى نقود إضافية عن الإيراد السنوي"[١٣].

وقد وصل الأمر في مصر لوقف هذا التدهور المالي أن صرف النظر عن شراء بعض السفن من بريطانيا وإعادة هذا المبلغ المخصص لها من الخارج للمساهمة في حل الأزمة المالية بالسودان(١٤).

وفى عام ١٨٦٥م كانت خزانة الخرطوم خاوية من النقود، إضافة إلى تأخر كثير من الاستحقاقات للعساكر، الأمر الذي جعل الحكمدار يطلب "إسعافه ومساعدته بخمسة عشر ألف كيس ترسل له على الفور"(١٥).

ويبدو أن الأزمة المالية التي كانت تمر بها مصر آنذاك قد ألقت بظلالها على السودان. فمن المعروف أن الخديو إسماعيل قد أغرق البلاد بالديون نتيجة أعماله العمرانية في الداخل، ومشروعاته الخارجية ولا سيما في أفريقيا بالإضافة إلى علاقته بالدولة العثمانية للحصول على كثير من الفرمانات لتوسيع استقلاله... كل ذلك وغيره كلف الخزانة المصرية الكثير من الأموال، وعرض البلاد لأزمة مالية حادة جعلت الدول الأوربية تتدخل بشكل سافر في شئونها وترغم الخديو إسماعيل على قبول تشكيل لجنة تحقيق عليا في عام ١٨٧٨م سيطرت على كل شئون مصر المالية.

ومنذ هذا العام بدأت ميزانية السودان تتدهور هي الأخرى بشكل سريع. ففي هذا العام بلغ الإيراد ٧ بارات ١٢ قرشًا و٥٧٩٧٢٥ جنيها، والمصروفات ٤٠ بارة و٦٧ قرشًا، و٥٧٦٨٤٩ جنيهًا، أي أن هناك عجزا واضحا في الميزانية بالإضافة إلى متأخرات السودان في نفس العام والتي بلغت ٢٩ بارة و٦٩ قرشًا و٣٢٧١٩٨ جنيهًا مطلوبة لعدة جهات في صورة استحقاقات وتركات متأخرة لأربابها أو "مطلوبات تجار"، وغيرها(١٦).

وإذا ألقينا نظرة فاحصة إلى ميزانية السودان عام ١٨٨١م وهو العام الذي اندلعت فيه الثورة المهدية فسوف نلاحظ ما يلي:

أولًا: أن هناك مديريات ومصالح حكومية بالسودان كانت إيراداتها تزيد على مصروفاتها، كمديرية الخرطوم ومديرية كردفان ومطبعة السودان.

ثانيًا: هناك مديريات ومصالح أخرى بها عجز مثل مديرية التاكة ومديرية خط الاستواء ومصلحتي التلغراف والسكة الحديد.

ثالثًا: بلغ إيراد السودان في هذا العام ٣٥ بارة و٣٨ قرشًا و٤٥٩١٥ جنيهًا، وبلغت مصروفاته ١٢ بارة و٩ قروش و٥١١٦٨٤جنيهًا(١٧).

وهكذا مضت الأحوال المالية في السودان نحو التدهور منذ أواخر عهد الوالي محمد سعيد وطوال عهد الخديو إسماعيل حتى وصلت إلى طريق اللا عودة ولتتبدد كل المحاولات التي جرت لإصلاح الأوضاع المالية مع هبوب رياح المهدية العاتية التي استغلت هذه الأوضاع المالية المتردية

في التنديد بجهاز الإدارة والحكم في السودان. وأما ما يذكره البعض حيال المسألة الضرائبية كسبب للثورة وأنها كانت شديدة الوطأة لاسيما على الفقراء من السودانيين فنحن لا ننكر ذلك لاسيما وأنها كانت تجبى بشكل منظم ودقة شديدة لكننا لا نجعلها سببًا أساسيًا. صحيح أن السودانيين عرفوا الضرائب زمن السلطنة السنارية وألفوها، لكنها لم تكن تجبى بشكل منظم بل كانت أقرب إلى "الالتزامات". كضريبة العشر على منتجات الأراضي وكانت تدفع "للمكوك"* من حكام السلطنة. لكن الجديد الآن في مدى تقديرها وطرق توزيعها وأسلوب جبايتها الذي أخذ شكلًا صارمًا ضاق به الأهالي ذرعًا.

وترتبط تجارة الرقيق وإلغاؤها في السودان بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تسود السودان قبيل الثورة المهدية. فقد عرف المجتمع السوداني هذه التجارة منذ زمن بعيد وأصبحت ركنًا مهمًا من أركانه الاقتصادية والاجتماعية. ولم يكن ذلك بدعة آنذاك، فقد سادت هذه التجارة المنطقة وأفريقيا بشكل عام واشتركت فيها كثير من دول العالم ولاسيما الأوربية منها، وأصبحت لغة العصر التي نطق بها الجميع منذ أواخر القرن الخامس عشر الميلادي وحتى منتصف القرن التاسع عشر الميلادي.

وتشير كثير من المصادر إلى أن هذه التجارة كانت تمثل عماد الاقتصاد القومي في المجتمع السوداني، بل وحجر الزاوية في بنائه الاقتصادي والاجتماعي منذ مئات السنين. وكان للرقيق أسواقه المعروفة في سوبا وبربر وشندي وسواكن وسنار ودارفور التي كانت مستودعًا ضخمًا للرقيق[١٨].

لقد كان لإعلان حرية الملاحة في النيل الأبيض خلال عامي ١٨٥٣ و١٨٥٤م نتائج خطيرة إذ سرعان ما أصبحت أقاليم النيل العليا ميداناً لنشاط تجار الرقيق لدرجة أنه منذ عام ١٨٥٤م أصبحت تجارة الرقيق السلعة الرئيسة في سوق الخرطوم بلا منازع[١٩].

وفي عهد الخديو إسماعيل والخديو توفيق جرى التشديد على وقف هذه التجارة لا سيما بعد إعلان بريطانيا تبنيها لحركة مناهضة الرقيق **The Anti-Slavery Movement** وتوقيعها معاهدة في أغسطس عام ١٨٧٧م مع خديو مصر بشأن الرقيق. ومن ثم راح موظفو الحكومة في السودان يعملون على وقف هذه التجارة وإغلاق كافة منافذ خروجها بالقوة خاصة في عهدي كل من صمويل بيكر وغوردون في منطقتي بحر الغزال وخط الاستواء، حيث قام الأخير بتحرير الكثير من الرقيق، علمًا بأن الأهالي كانوا يدفعون قسطًا من الضرائب في صورة رقيق وأصبحوا عقب إبطال النخاسة لا يقدرون على أدائها فجأروا بالشكوى بعد أن تأثرت أحوالهم الاقتصادية من جراء ذلك. وعلى هذا فلم يكن من الغريب والمدهش أن ينضم تجار الرقيق السودانيون الذين أضيروا من جراء ذلك إلى صفوف المهدية ويقاتلوا من أجل مصالحهم الاقتصادية تؤيدهم جموع من فئات المجتمع التي أضيرت هي أيضًا داخل البيت السوداني[٢٠].

لقد كان كثير من البقارة في غربي السودان تجارًا كبارًا للرقيق وكان من مصلحتهم الانضمام إلى صفوف الثورة، كما كان بعض التجار في شرقي السودان أيضًا يتاجرون في الرقيق وعلى رأسهم عثمان دقنة الذي لاقى عنتًا شديدًا من مطاردة البريطانيين ولاسيما من جانب غوردون(٢١).

لقد تغلغل الرق في المجتمع السوداني واعتاد الناس آنذاك العلاقات الاجتماعية التي سادت بين الرقيق وملكهم بحيث أصبح من الصعب بل من الخطورة أن تجتث مثل هذه العلاقات بقرارات رسمية أو حتى مقاومة مسلحة، فقد كان من العسير على بيكر وغوردون وغيرهما من المسئولين في عهد الخديو إسماعيل أن يعيدوا بناء المجتمع السوداني بإصدار لوائح وقرارات سريعة تصطدم بشدة مع هذا البناء الراسخ منذ مئات السنين، ومن ثم جاء رد الفعل قويًا كريح صرصر عاتية تدمر وتهلك.. إنها الثورة المهدية(٢٢).

وأخيرًا هناك دوافع أخرى ثانوية يراها البعض أسبابًا للثورة المهدية، كالعنف الذي نال الملك نمر من جانب الأمير إسماعيل كامل فاتح سنار، ثم ما تلاه من انتقام الدفتردار.

وفي ظننا أن مثل هذه الأحداث كانت ردود أفعال لما كان يحدث بين الطرفين، ومثل هذا العنف كان سمة لهذا العصر وللظروف العسكرية التي واكبت ضم السودان. صحيح أن رد فعل الدفتردار على حادث مقتل إسماعيل كان قويًا وخروجًا عن السياسة العامة التي كان ينادي بها محمد على في السودان، فخلال ضم السودان لم نكد نسمع عن أعمال عسكرية اللهم إلا في منطقتين: الشايقية خلال معركة "كورتى" والتي انتهت بانضمام الشايقية إلى الإدارة المصرية، والثانية شفى "بارا" عند ضم كردفان،ومع ذلك كله فلم يكن الدفتردار مبرأ من المآسي التي عمت السودان عقب مقتل إسماعيل(٢٣).

أحداث الثورة:

تبين لنا فيما مضى كيف أن محمد أحمد المهدي أعلن ظهور المهدية في جزيرة أبا، وكيف طلب من أتباعه الهجرة إلى جبل قدير، فبدت الأمور أكثر خطورة، وبات من الضروري أن يتخذ رجال الإدارة في الخرطوم موقفاً حازماً تجاه المهدي، فأرسل رؤوف باشا إلى أبا رسلاً لدراسة الموقف على الطبيعة فأكد لهم المهدي تصميمه على المضي في دعوته، فاستقر الرأي على القبض عليه، وأرسل محمد بك أبو السعود في السابع من أغسطس عام ١٨٨١م إلى المهدي وطلب منه الحضور إلى الخرطوم فرفض، فجهزت حملة عسكرية بقيادة أبي السعود أيضًا في ١٢ أغسطس من نفس العام إلاَّ أن رجال المهدي تمكنوا من هزيمتها نظرًا لسوء الأحوال المناخية في شهر أغسطس في تلك المنطقة حيث هو قمة موسم الأمطار رغم قلة أسلحة رجال المهدي وتفوق حملة الحكومة في السلاح الأمر الذي جعل المهدي يعتبر هذا النصر معجزة من السماء(٢٤).

وفي أعقاب هذه المعركة تبلورت خطة الطرفين، حين أمر الحكمدار بجمع القوات العسكرية من الخرطوم وفاشودة والأبيض وطلب من حاكم كردفان محمد سعيد باشا أن يغلق طريق الجبال أمام المهدي الذي قرر مغادرة الجزيرة إلى جبال النوبا ليستقر في جبل (قدير) بعيدًا عن حاميات الحكومة. فجاءه الأتباع من كل مكان وبدأ نجمه في الصعود.

الثورة في غربي السودان:

أ - حملة راشد ١٨٨١م: لما كانت جبال النوبا التي وصل إليها المهدي واقعة على أطراف كردفان وفاشودة، لذلك فإن مدير فاشودة كان يعتبر المهدي واحدًا من رعاياه، ومن هنا عزم على القيام بحملة عسكرية قوامها حوالي ٥٣٠ جنديًا نظاميًا، بالإضافة إلى قوة من قبيلة (الشلك) بلغت نحو ألف فرد. وقد أعد لها المهدي كمينًا في ١٦ محرم عام ١٢٩٩ هـ/ ٩ ديسمبر عام ١٨٨١م وتم إبادتها وقتل قائدها راشد، واعتبر المهدي ورجاله أن هذا النصر الثاني على قوات الحكومة معجزة ثانية الأمر الذي أدى إلى زيادة مكانة وشهرة المهدي فتقاطر إلى (قدير) الكثير من الأنصار(٢٥).

ب - حملة الشلالي عام ١٨٨٢م: وأمام فشل الحكمدار رءوف باشا في درء واجتثاث هذا الخطر تم استدعاؤه إلى القاهرة وتعيين عبد القادر حلمي بدلًا منه. وخلال هذه الفترة الانتقالية ما بين سفر رءوف ووصول عبد القادر تسلم الألماني جيجلر أمور السودان من رءوف، فقام بتجهيز حملة تكونت من حاميات عدة، إضافة إلى بعض المتطوعين من كردفان بقيادة يوسف باشا الشلالي.

وقد تناول المهدي والشلالي المراسلات التي تمحورت حول أمور فقهية حين طلب الشلالي من المهدي الإقلاع عن أفكار المهدية وتقديم الولاء والطاعة إلى خليفة المسلمين، فرد المهدي رافضا ذلك ومتمسكًا بآرائه التي ردها إلى أمر إلهي.

وللمرة الثالثة يحرز المهدي انتصارًا حاسمًا حين قضى على حملة يوسف الشلالي في السابع من يونيه عام ١٨٨٢م، فتناقل السودانيون أنباء هذا النصر الذي كان برهانًا ساطعًا أمام أولئك المترددين بأن محمد أحمد هو المهدي المنتظر لاسيما وأن المناخ الديني داخل السودان كان مهيئًا لتقبل مثل هذه الأفكار(٢٦).

سقوط الأبيض:

على الرغم من كل هذه الانتصارات على حملات كل من أبي السعود وراشد والشلالي، فإن سياسة محمد أحمد المهدي يمكن وصفها - حتى ذلك الوقت - بأنها دفاعية. ولكن بعد هزيمة الشلالي بدأت مرحلة هجومية راح ينفذها أتباع المهدي في كردفان ودارفور والجزيرة، وتحرك المهدي بنفسه مع أنصاره إلى الأبيض عاصمة كردفان، وكان على اتصال ببعض وجهائها من

أمثال إلياس باشا وحاج خالد العمرابي وغيرهما. وبالإضافة إلى ذلك فإن قبائل كردفان بدأت تثور ضد رجال الحكومة وراح محمد أحمد يحرضها على ذلك قائلًا: "إن المهدي خليفة نبي الله، امتنعوا عن دفع الضرائب للترك الكفرة، وكل من يجد تركيًا فليقتله، فالترك كفرة"[٢٧].

وتمضي الأحداث حتى يقوم المهدي في ٨ سبتمبر بهجوم على الأبيض لكنه فشل في هجومه وقتل الآلاف من رجاله على يد محمد سعيد باشا وهو الانتصار الأول لجيش الحكومة في معركة عرفت باسم (واقعة الجمعة).

وحاول أنصار المهدي الارتداد إلى قدير لكن الياس باشا الذي ارتبط مصيره بنجاح المهدية رفض ذلك وطلب حصار الأبيض وهو أسلوب جديد بدأ يستخدمه أنصار المهدي في القتال لاسيما حين نقل المهدي معسكره إلى أطراف الأبيض. وإضافة إلى ذلك راح المهدي يبحث عن الأسلحة التي اغتنمها لتسليح قوة جديدة عرفت باسم (الجهادية)، كان معظمها من جند الحكومة من منطقة النوبا والقبائل الجنوبية تحت قيادة حمدان أبو عنجة.

وأمام هذا التصاعد في أحداث الثورة أرسل عبد القادر باشا حكمدار السودان إمدادات عسكرية إلى محمد سعيد باشا مدير كردفان الذي دافع عن (بارا)* والحق هزيمة بقوات المهدي على تخومها في ١٧ يونية عام ١٨٨٢م، إلاّ أن قوات المهدي استطاعت فرض الحصار حول (الأبيض). وكان المهدي يرمي من وراء هذا الحصار إلى الضغط على قوات الحكومة ومنح الأهالي فرصة كي ينضموا إليه. وفي المقابل كان محمد سعيد يقوى من عزيمة السكان ويزيد من الاستحكامات بل ويصدر الفتاوى والمنشورات التي تدحض دعاوى المهدي[٢٨]. وإظهاره بمظهر المتمرد الخارج عن السلطة.

الثورة في سنار والجزيرة:

لنترك غربي السودان قليلاً ونعود إلى سنار والجزيرة حيث كانت الثورة قد بدأت فيها منذ مارس/ إبريل عام ١٨٨٢ بعد أن سادها نوع من الهدوء في أعقاب هجرة المهدي إلى قدير.

قاد الثورة في سنار شخص يدعى أحمد المكاشفي وهو أحد رجال المهدي هناك. وفي الجبلين قادها ود الصليحابي، وفضل الله ود كريف في الكوة ومعتوق، وقد قرر عبد القادر حلمي قيادة الحملات العسكرية بنفسه ضد هؤلاء الثوار فخرج بنفسه من الخرطوم في ٢ يناير عام ١٨٨٣م لملاقاة أحمد المكاشفي وهو واحد من الدعاة الذين أرسلهم المهدي في أعقاب موقعة الشلالي وذلك في ٢٩ مايو عام ١٨٨٢م لمناوأة الحكومة في سنار، واستطاع هزيمته في ٢٤ فبراير عام ١٨٨٣م، ودخل سنار، كما استطاع هزيمة أحمد عبد الغفار الذي كان يرافق المكاشفي قرب الروصيرص في ٢٦ مارس عام ١٨٨٣م[٢٩].

وبعد أن قضى عبد القادر حلمي على الثورة في تلك المناطق - ولو إلى حين - استدعته القاهرة وعينت بدلاً منه علاء الدين باشا حاكمًا عامًا على السودان شريطة تولي الأمور المدنية فقط، أما الأمور العسكرية فأسندت إلى سليمان نيازي باشا على أن يكون (هكس باشا) رئيسًا لأركان حربه، إلا أن الخلافات دبت بينهم لاسيما بين نيازي وهكس والتي انتهت بانفراد الأخير بالسلطة العسكرية بعد مقتل نيازي.

حملة هكس إلى كردفان:

بداية نود أن نشير إلى أن وزارة الخارجية البريطانية رفضت إرسال قوات إلى السودان أو حتى تحمل أية مسئولية للأحداث التي جرت وتجرى في السودان رغم أنها سمحت للحكومة المصرية بتعيين هكس ضمن صفوف القوات المصرية[٣٠].

ورغم أن اللورد "دفرين" كان يعطف على هكس ويؤيده، فلم يكن هذا التأييد سوى تأييد شخصي ليس له أي قيمة أمام وزارة الخارجية البريطانية، فقد صمم "جرانفل" على عدم التدخل في شئون السودان أو مساعدة هكس أو إعطاء النصائح أو حتى الاستماع لما يدور في السودان الأمر الذي كان سببًا في إغضاب ممثلي بريطانيا في القاهرة وتوجيه نقد شديد للوزارة من جانب المحافظين[٣١].

وصل هكس إلى الخرطوم في السابع من مارس عام ١٨٨٣م على رأس قوة عسكرية من بقايا جيش عرابي الذي سرحه البريطانيون في أعقاب احتلالهم لمصر في سبتمبر عام ١٨٨٢م.

ورث هكس المشكلات التي خلفها عبد القادر حلمي، إذ تواترت الأنباء عن تجمع الأنصار في الجبلين فقاد حملة ضدهم انتهت بهزيمتهم عند المرابيع في ٢٩ إبريل ١٨٨٣م وتم قتل أحمد المكاشفي[٣٢].

عاد هكس إلى الخرطوم لتجهيز حملة نحو كردفان عقب موسم الأمطار من عام ١٨٨٣م. وكانت خطة الحملة تتلخص في السير جنوبًا بحزاء النيل الأبيض حتى بلدة (الدويم)، ثم عبور النيل الأبيض والاتجاه غربًا إلى (بارا) ثم مواصلة السير حتى الأبيض.

بدأت الحملة سيرها في ٩ سبتمبر عام ١٨٨٣م وكانت تتكون من حوالي عشرة آلاف جندي بكامل أسلحتهم. وفجأة غير هكس خطة سير الحملة مفضلاً سلوك طريق آخر يقع جنوب الطريق الأول؛ لأنه كان يأمل توافر المياه في هذا الطريق رغم طوله.

واجهت الحملة منذ بدايتها الكثير من الصعوبات تمثلت أولاً في القيادة ومن يقوم بإعطاء الأوامر، أهو الجنرال هكس؟ أم علاء الدين المسئول السياسي أم أكبر الضباط المصريين حسين مظهر باشا؟ أم رئيس أركان حرب الجيش "فركار"؟، ناهيك عن مشكلات المياه، وأخيرًا الاختلاف حول إرسال فرقة استكشافية لاستطلاع الأحوال أم لا. وهكذا كان على هكس أن

يسير على رأس قوة لا تحترم قيادته وهو يشعر في الوقت نفسه أن حكومته لن تقدم له أي نوع من التأييد فيما يقوم به.

ولم يكن هناك سبيل أمام الحملة للتراجع لأن الاحتفاظ بكردفان كان أمرًا ضروريًا ومرتبطًا بتجارة الحكومة لاسيما الصمغ الذي بلغت وارداته بجمرك سواكن عام ١٨٨٢م حوالي ١٤٠ ألف قنطار، وذلك بخلاف ما كان يتم إرساله عبر الصحراء، ناهيك عن وجود محصولات أخرى لاتقل أهمية عن الصمغ مثل ريش النعام والسمسم وغير ذلك(٣٣).

أما رجال المهدي فقد كانوا في وضع أفضل، كما كان كافة السكان الذين مرت بهم حملة هكس مؤيدين للمهدي ويكنون العداء لحملة هكس، إذ لم يقبل واحد منهم أن يحمل أية رسالة إلى الخرطوم، إضافة إلى طلقات الرصاص التي كانت تنهال على جيش هكس بشكل متقطع(٣٤).

وقد استخدام المهدي كل السبل للقضاء على حملة هكس ومنها الحرب النفسية حين أملي المهدي منشورًا كتبت منه نحو سبع آلاف نسخة علقت على أغصان الأشجار تحذر هكس من الغرور بقوته العسكرية وتطلب إليه التسليم وإلا فسوف يكون مصيره الفناء على أيدي جند الله(٣٥).

إن حالة الجيش الذي كان يقوده هكس صوب كردفان كانت سيئة للغاية. ففي الأيام القليلة التي سبقت المعركة نقرأ في رسائل هكس التي بعث بها إلى زوجته إرهاصات الهزيمة الوشيكة، فهو يتحدث عن الأمراض التي حاصرت جنوده وهو لا يمتلك أية وسائل لعلاجها، ناهيك عن الحرارة الشديدة التي كان يعانيها هو وجنوده. فهو يقول لزوجته: "إنه لو قدر لك مقابلتي الآن فلن تستطيعين التعرف على ملامحي، فقد غطى الشعر وجهي الذي امتلأ بالبثور والشروخ وأصبح من جراء ذلك كقطعة لحم جافة. كما أخبرني سكندورف Seckendoroff الألماني بأنه على يقين تمامًا من أنه لن يرى ألمانيا بعد اليوم"(٣٦).

وفي الخامس من نوفمبر عام ١٨٨٣م وداخل غابة شيكان التف جيش المهدي حول جيش هكس ودارت المعركة بالسلاح الأبيض حتى أبيدت حملة هكس عن آخرها عدا أولئك الذين اختفوا وسط جثث القتلى، وكان هكس وعلاء الدين وكافة الضباط الكبار من بين القتلى.

وتقول أغلب المصادر الوثائقية التي تعرضت إلى حملات السودان إن فشلها يعود إلى ثلاثة عوامل: أولها ضعف جهاز المخابرات العسكري للجيش المصري آنذاك، وثانيها قلة كفاءة القادة الموجودين في السودان، وأخيرًا سوء حالة الاتصالات بين مصر والسودان(٣٧).

ويقول "دالي "Daly" في تقديمه لرسائل هكس" إن الكارثة التي وقعت في شيكان ينبغي ألا يسأل عنها أفراد الجيش أو الضباط وحسب، ولكن تسأل عنها كذلك الحكومتان البريطانية

والمصرية.. فالأخيرة تجاهلت الأخذ على عاتقها بزمام المبادرة بالهجوم. أما الأولى فهي مسئولة لأنها سمحت بوقوع مثل هذه الكارثة، إضافة إلى تخليها ونفض يدها عنها بكل بساطة، وعلى هذا النحو فلم يكن موقف الحكومة البريطانية يوصف بأنه غير واقعي فحسب، بل كان يتسم بعدم تحمل المسئولية، فبريطانيا كانت تسيطر على مصر، كما كان هكس نفسه ضابطاً برنطانيا[٣٨].

لقد أسفرت هزيمة هكس عن نتائج عدة أهمها أن المهدي أصبح بعد هذا الانتصار مسيطراً على كل السودان الغربي، كما أدت إلى انقطاع المواصلات بين حامية الخرطوم الصغيرة وبين حامية بحر الغزال وحامية دارفور التي كانت تحت قيادة سلاطين باشا. وإضافة إلى ذلك كله فقد قضت حملة هكس على هيبة الحكومة الخديوية.

وقد بارك الزعماء الوطنيون في المنفى - من أمثال عرابي ورفاقه، وأيضًا جانب كبير من الصحافة المصرية الحرة - هذا الانتصار على أمل أن تبعث الثورة في مصر من جديد لإخراج الإنجليز[٣٩].

السيطرة على دارفور:

في أعقاب انتصار المهدي في شيكان أصبح السودان الغربي تحت سيطرته فانقطعت المواصلات بين حامية الخرطوم وبين حامية بحر الغزال التي كانت تحت قيادة (ليبتون بك)، وحامية دارفور التي كانت تحت قيادة (سلاطين بك). فما أن وصلت أنباء القضاء على حملة هكس إلى سلاطين في أواخر نوفمبر عام ١٨٨٣م حتى أعلن جنوده وضباطه رفضهم مواصلة الحرب ضد المهدي، وتم التسليم لقوات المهدي في ٢٣ ديسمبر من نفس العام وتعيين (زوقال) حاكماً لدارفور من جانب المهدي.

ويعزو سلاطين هذا الاستسلام إلى أن الدعوة المهدية كانت قد تغلغلت في قلوب الجنود والضباط، إذ كانوا من قبل يخشون سطوة الحكومة وعودة سلطتها في حالة نجاح حملة هكس كما كانوا ينتظرون الفوائد التي ستعود عليهم إذا بقوا على الولاء حتى يهزم الجيش المهدي، إلا أن هزيمة هكس المبكرة قضت على كل أمل لديهم. ففي ٢٨ إبريل عام ١٨٨٤م سلمت مديرية بحر الغزال بلا قتال[٤٠].

الثورة في شرقي السودان:

من المعروف أن محمد أحمد المهدي كان يراسل زعماء الطرق الصوفية وكبار الشخصيات ومن بين هؤلاء الشيخ الطاهر المجذوب وعثمان دقنة * في شرقي السودان. فقد عرض المهدي إمارة شرقي السودان في بادئ الأمر على الشيخ الطاهر إلا أن الأخير قام بتزكية عثمان دقنه لهذه المهمة، وجرى لقاء بين عثمان والمهدي وتسلم منه أربعة خطابات أولها بتاريخ ٨ مايو عام

١٨٨٣م إلى أهل سواكن يعلن فيه تولية عثمان أميرًا عليهم ويطلب منهم طاعته، والخطاب الثاني إلى البشاريين والشبوديناب ومشائخ هدندوة التاكا البيرناب، والثالث إلى الشيخ الطاهر المجذوب وكافة المجاذيب وقبائل الجعليين. أما الخطاب الرابع فكان موجهًا إلى أهالي البلاد المحيطة بسواكن(٤١).

ويرى سلاطين باشا أن المهدي قد أثبت بعد نظره حين اختار عثمان دقنه لأنه كان يقدر إذا ثار السودان الشرقي فلسوف يسبب ذلك ارتباكًا للحكومة فتؤخر حملة كردفان أو حتى لا ترسلها(٤٢). وفي سبيل ذلك تم تكليفه بمحاصرة سواكن ومنع مرور القوات الحكومية عن طريق سواكن - بربر إلى داخل السودان ودعوة الأهالي إلى مبايعة المهدي.

وجدير بالذكر أن نشير - ونحن نتحدث عن المهدية في شرقي السودان - إلى أنها قد استغلت الصراع المحلي الدائر في هذه الجهات في محاولة منها لنشر أفكارها بين الأهالي. فالصراع بين الختمية وبين المجاذيب للنفوذ في هذه المنطقة معروف، فالختمية حلفاء للإدارة المصرية بينما المجاذيب أضيروا من حملة إسماعيل باشا. كما كان هناك صراع بين قبائل البجة لاسيما بين الهدندوة وبين جيرانهم حول المرعى، وهناك صراع بين أهل المدن وأهل البادية وخاصة بين مدينتي سواكن وسنكات وكانوا من الختمية وبين بادية أركويت وكانوا من المجاذيب(٤٣).

وفي سبيل نشر المهدية في شرقي السودان خاض عثمان دقنة معارك عدة ضد الحكومة في هذه المناطق، كانت أولاها معركة أوكاك (سنكات) في غرة شوال سنة ١٣٠٠ هـ/ ٥ أغسطس سنة ١٨٣٣ م، وكان كل سكان سنكات قد بايعوا عثمان، وقد جرت محاولة للصلح بين توفيق بك محافظ سواكن وبين عثمان لكن الأمور وصلت إلى طريق مسدود فدارت المعركة، وكان عدد أتباع عثمان بين الأربعمائة والخمسمائة، بينما كان أتباع توفيق نحو مائة، فقتل ستون من أنصار عثمان وسبعة وخمسون من جند الحكومة(٤٤).

أما المعركة الثانية فكانت معركة (قباب) في العاشر من ذي القعدة سنة ١٣٠١ هـ/ ١٢ أغسطس ١٨٨٣ م *، وهزم فيها عثمان دقنة لكنه لم يلبث أن انتصر على قوة حكومية أرسلها محمد توفيق لنجدة حامية سنكات في أكتوبر من نفس العام، بعدها تقدم لحصار سنكات، كما حاصر (طوكر) التي طلبت النجدة من سواكن لكن قوات الحكومة فشلت في إنقاذها فهزمها رجال عثمان بقيادة عبد الله بن حامد في موقعة التيب الأولى في الخامس من نوفمبر عام ١٨٨٣م. وبعد ذلك حاصر عثمان سواكن وانتصر على قوات الحكومة في موقعة (التمنيب الأولى) في ٢ ديسمبر عام ١٨٨٣م، واشتد حصار عثمان على سواكن وطوكر وسنكات.

أعدت القاهرة حملة بقيادة السر فالنتين بيكر باشا فوصلت سواكن في أواخر ديسمبر عام ١٨٨٣م وضمت قوات من مصوع وسنهيت إلا أن عثمان وجنوده أوقعوا بهذه القوة هزيمة

منكرة فيما عرف بموقعة التيب الثانية في ٤ فبراير عام ١٨٨٤م فعاد بيكر إلى سواكن، ثم سقطت سنكات بعد اشتباك عنيف مع الدراويش في ٨ فبراير من نفس العام، وقتل محمد توفيق خلال هذه المعركة.

أعدت القاهرة حملة أخرى بقيادة جراهام Graham لفك الحصار عن بقية المواقع التي لا تزال تحت سيطرة الحكومة فوصلت إلى سواكن في أواخر فبراير عام ١٨٨٤م لكن حامية (طوكر) كانت قد قررت الاستسلام لنفاذ ذخيرتها ويأسها من وصول النجدات في أعقاب هزيمة بيكر. أما جراهام فقد حقق انتصارًا في موقعة التيب الثالثة في ٢٩ فبراير عام ١٨٨٤م فانسحب الدراويش من طوكر، ثم هزمهم جراهام مرة أخرى في موقعة التمنيب الثانية في ١٣ مارس عام ١٨٨٤م حيث كان غوردون في طريقه للخرطوم[٤٥].

سقوط الخرطوم:

في الثالث من إبريل عام ١٨٨٤م عقد مجلس العموم البريطاني جلسة لمناقشة الأوضاع في الخرطوم ومهمة غوردون، تلك المهمة التي شرحتها الحكومة والمتمثلة في تقديم تقرير حول أفضل السبل للانسحاب من السودان، كما أوكلت إليه الحكومة المصرية تنفيذ الإخلاء.

ولما كانت هزيمة هكس في شيكان قد كشفت مواضع الضعف في سياسة حكومة (جلادستون) تجاه المسألة السودانية في ذلك الوقت من خلال ابتعادها عن التدخل، وعدم تحملها أية مسئوليات، لذلك كله فقد هدد وزير الحربية في أواخر يوليه عام ١٨٨٤م بالاستقالة ما لم تتخذ الحكومة قرارًا بإرسال حملة لإنقاذ غوردون.

لقد كان غوردون في بادئ الأمر مقتنعًا بأن بإمكانه إخلاء السودان سلمياً وإقامة علاقات طيبة مع المهدي رغم تحذير عبد القادر حلمي حكمدار السودان السابق له من أن هذه المأمورية يتوقع لها الشر، لكن غوردون لم يصغ إليه وراح يعلن في بلدة "أبو حمد" أنه لا يعتزم محاربة المهدي. وسيرًا على هذا المنوال أرسل إلى المهدي يعرض عليه السلام ويقترح تعيينه سلطانًا على كردفان، كما بعث إليه بهدية عبارة عن رداء رسمي لونه أحمر وطربوش، طالبًا منه فتح الطريق أمام الحجاج لأداء فريضة الحج وزيارة قبر النبي عليه الصلاة والسلام[٤٦].

ويبدن أن غوردون لم يكن بعيد النظر في هذه الناحية ولم يقدر طموحات المهدي التي كانت تتعدى حدود السودان والمنطقة، لذا فقد جاء رده متسمًا بالتعالي حين رفض الهدية، بل راح يدعو غوردون إلى الهداية[٤٧].

ويعلق إبراهيم فوزي على هذا قائلا: "لو كان مع غردون جنود يجبرون المهدي على قبول هذا الأمر ويمنعونه من التقدم إلى الخرطوم لرضخ صاغرًا"[٤٨].

ما أن وصل غردون إلى بربر في الحادي عشر من فبراير عام ١٨٨٤م حتى وقع في حادث كانت له آثاره الخطيرة حين أعلن تسريح القوات المصرية والاستغناء عن الموظفين المصريين وإعلانه أن حكم السودان سوف ينتقل إلى السودانيين في المستقبل. بالإضافة إلى إلغاء الضرائب. وراح يبرر تصرفاته من خلال كشفه عن "فرمان سري" يعلن فيه الخديو إخلاء السودان[٤٩].

إن إذاعة هذا البيان كما ذكر حاكم بربر حسين خليفة كان سببًا غير مباشر في سقوط بربر على الرغم من أن حاكمها المشار إليه حاول إثناءه عن إذاعته في بربر، لكنه قرأه في بلدة (المتمة) أمام جميع الناس.

وربما كان غوردون يرمي من وراء هذا السلوك الحصول على معاونة هذه القبائل حتى يتمكن من سحب الحاميات رغم أنه كان بإمكانه أن يتفق معها على ذلك. لكنه لم يحصل على مساعدتها، إذ كيف يمكنها مساعدته إذا كان هو نفسه قد أعلن إخلاء السودان الذي يعني لديها أن تترك تحت رحمة المهدي[٥٠].

وقد وصل "غوردون" إلى الخرطوم في ١٨ فبراير وتحول تفكيره من مجرد تنظيم الإخلاء إلى الإعداد لحكومة تخلفه. فعلى الرغم من أن ما شاهده بين "أبو حمد" والخرطوم قد جعله يتخلى عن فكرة إبقاء السيادة المصرية على السودان فإنه بمجرد وصوله للخرطوم أوعز إلى "بيرنج" في القاهرة بأن تقوم الحكومة البريطانية بتعيين من يخلفه، وراح يقترح تأجيل الإخلاء وضرورة تدخل بريطانيا عسكريًا في السودان للقضاء على المهدي نهائيًا.

وفي ١٢ مارس قطع الخط البرقي بين بربر والخرطوم وصارت الاتصالات بين "غوردون" و"بيرنج" بطيئة ومتقطعة، وفي الوقت نفسه عين المهدي أستاذه السابق محمد الخير أميرًا لبربر فقام الأخير بالاستيلاء عليها في ١٩ مايو عام ١٨٨٤م. وعلى هذا النحو أصبح موقف غوردون حرجًا للغاية، فقوات المهدي تحيط به ومحمد الخير وعثمان دقنة يسدان عليه الطرق المؤدية إلى الشمال وإلى سواكن في الشرق الأمر الذي لا يمكنه حتى من إخلاء الخرطوم دون مساعدة عسكرية من الخارج، لذا كان على غوردون البقاء في الخرطوم لمواجهة قوات المهدي.

وتمضي الأحداث لنصل إلى منتصف ليلة الخامس والعشرين من يناير عام ١٨٨٥م حين عبر المهدي النيل الأبيض وسمح للنجومي بالهجوم، وقد تم ذلك الهجوم قبل الفجر بساعة حيث جرى القضاء على غوردون وقتله على درج السراي الخاص به.

وفي ٣٠ يناير دخل المهدي الخرطوم ولكن القدر لم يمهله فعاش بضعة أشهر بعد سقوطها إلى أن توفى في ٢٢ يونية عام ١٨٨٥م.

الثورة المهدية خارج السودان:

وفي أعقاب فتح الخرطوم والسيطرة على أجزاء كبيرة من السودان راح المهدي ينشر دعوته في الخارج متبعاً في ذلك أسلوب الرسائل، وهو ذات الأسلوب الذي اتبعه لكسب أنصاره داخل السودان.

كان أول هدف للمهدي بعد السيطرة على السودان هو مصر. فقد بعث إليها بثلاث رسائل: الأولى إلى الخديو توفيق، والثانية إلى علماء مصر، والثالثة إلى سكانها، وذلك بتاريخ ٣ رمضان عام ١٣٠٢هـ/١٧يونيه عام ١٨٨٥م. ففي الأولى راح يذكر الخديو توفيق بضرورة التمسك بالدين، شارحًا له البدع التي يعيشها المسلمون مما أدى إلى تدهورهم، ثم مضى يوضح له الدور الذي قام به في محاربة الأتراك في السودان وكيف انتصر عليهم. ومن اللافت للنظر هنا أن المهدي كان يفرق بين الأتراك وبين عامة المصريين الذين لم يجعلهم طرفاً في النزاع بل كان يلقي باللائمة على العناصر التركية الحاكمة. ثم اتجه في رسالته نحو البريطانيين الذين نعتهم بالكفار لأنهم - في نظره - كانوا سببًا في ضياع الدين وتعطيل أحكام الكتاب والسنة.

أما الرسالة الثانية فكانت إلى علماء مصر الذين راح يذكرهم بتهاونهم في أمر الدين واتباع شهوات الحكام الأمر الذي ساعد - من وصفهم بالكفار - على السيطرة على بلاد المسلمين، ثم طلب إليهم الإيمان بدعوته، وأنه عازم على فتح مصر. وفي الرسالة الثالثة التي وجهها إلى السكان دعاهم إلى تأييده مكررًا نفس المعاني التي ساقها في الرسالتين السابقتين[٥١].

وإلى الحبشة المجاورة أرسل محمد أحمد المهدي رسالة إلى حاكمها (يوحنا) يدعوه إلى اعتناق الإسلام ومبادئ المهدية، لكن يوحنا لم يجبه مؤثرًا الصمت[٥٢].

وإلي سلطان واداي* بعث المهدي بثلاث رسائل تحدث من خلالها عن دعوته طالبًا من السلطان محمد يوسف تلبية النداء والقيام هو وأهله وكل من يرغب من الناس بالهجرة إليه. وقد تم العثور على خطابين منها وهما الثاني والثالث. وفي الخطاب الأخير كرر المهدي دعوته لمحمد يوسف وشكره على هديته التي بعث بها إليه. وعلى الرغم من ذلك كله فلم تؤد هذه الاتصالات والمكاتبات إلى إقامة علاقة وثيقة بين الطرفين[٥٣].

وفي ١٣ مايو عام ١٨٨٣م أرسل المهدي مكاتبة إلى السيد محمد المهدي السنوسي يعرض عليه خلافة عثمان بن عفان وهو المنصب الثالث من مناصب الخلافة عند المهدي. ويبدو أن المهدي كان يريد الاستعانة به في فتح مصر حين خاطبه بقوله: "فإذا بلغك جوابي هذا فإما أن تجاهد في جهتك إلى مصر ونواحيها، وإما أن تهاجر إلينا ولكن الهجرة أحب إلينا". وقد تجاهل السنوسي طلب المهدي ولم يرد عليه الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات بين أتباعه وبين من اتبعوا دعوة المهدي في منطقة تشاد[٥٤].

كذلك فقد اتصل المهدي ببلاد المغرب الأقصى(مراكش) إذ يبدو أن جماعة من أهل مراكش المقيمين بمصر قد راسلوا المهدي مصدقين بدعوته سائلين إياه تعيين واحد منهم يدعى (السيد محمد الغالي) أميرًا على مراكش لنشر المهدية. وردًا على هذه المبادرة وافق المهدي على تعيين محمد الغالي، لكنه تحفظ في موافقته مبديًا خوفه من ولوج هذا المرشح في خضم السياسة المحلية بمراكش، بالإضافة إلى أن فاس-كما قال المهدي -"فيها أكابر من أهل الخير (الذي) يقتدي بهم في الدين، فلذا ولمحبتي اتفاق كلمة المسلمين في الله قد جعلت تفويض الأمر إليهم فإن اتفقت كلمتهم على السيد محمد الغالي المذكور فذلك جل مقصدنا وقد باركناه لهم، وإن اتفقت كلمتهم على غيره من الأفاضل فقد أذناهم في ذلك"[٥٥].

وفي ذات الوقت كتب المهدي رسالة إلى والي فاس السيد الحسن بن محمد بن عبد الرحمن مطالبًا إياه بالمسارعة إلى إجابة دعوته في "إقامة الدين وجهاد أعداء الله الكافرين"[٥٦].

ويبدو أن هذه المكاتبات لم تصل إلى من حررت إليهم: حيث ألقى الخليفة عبد الله القبض على حامليها عقب وفاة المهدي مباشرة.

وفي ١١ شعبان عام ١٣٢هـ/٢٧ مايو ١٨٨٥م كتب المهدي رسالة إلى أهل مراكش يدعوهم إلى الانتساب إلى اعوته ويخبرهم أنه قام بتعيين الطيب أحمد عاملاً عليهم، كما خاطب أيضًا في نفس العام عشرة من سلاطين شنقيط (موريتانيا) يطلب منهم أتباع دعوته[٥٧].

وتواصلت رسائل المهدي مع زعماء المسلمين في غربي أفريقيا: حيث كتب إلى حياتو بن سعيد بن محمد بللو حفيد عثمان دانفوديو زعيم الفولاني الذي كان يقيم آنذاك على الحدود الشرقية لسوكتو منذ عام ١٧٧٤م حين حدث خلاف بينه وبين الأمير عمر بن علي (١٨٨١-١٨٩١م) حول الخلافة. وقد رحب حياتو برسالة المهدي وآمن بدعوته ووافق على مبدأ الهجرة إلى السودان التزامًا - كما قال - بما حدثهم به جده عثمان دانفديو من ضرورة تأييد المهدي عند ظهوره.

وقد أرسل المهدي رسالة إلى حياتو وعينه أميرًا على منطقة (أوماه)، كما أرسل إليه المهدي أيضًا منشورات للقيام بتوزيعها على أمراء سوكتو. ويبدو أن حياتو استغل هذه الفرصة فكتب إلى الأمير عمر يحثه على الاعتراف به خليفة شرعيًا على سوكتو، لاسيما وقد كثر أتباعه بعد أن أعلن الجهاد تحت راية المهدي وأحرز انتصارًا في معركته ضد منافسه عمر، لكن يبدو أن هذا النصر لم يكن حاسمًا الأمر الذي جعله لم يستطع الوفاء بما وعد به المهدي.

كذلك فقد قام المهدي بتعيين محمد الأمين أحمد في شعبان عام ١٣٠٢هـ/مايو عام ١٨٨٥م عاملا على مالي، وقد كان محمد الأمين واحدًا من أتباع حياتو[٥٨].

وربما يكون من المفيد ونحن نرصد أصداء الثورة المهدية خارج السودان أن نشير إلى ردود أفعالها في الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت والتي كانت في مجملها مزيجًا من الثقة والكراهية والإعجاب لاسيما في أوساط الصحافة المعبرة عن الرجل الأمريكي الأسود. فبقدر ما كان يود هذا الرجل أن ينتمي إلى حضارة وادي النيل بحثًا عن جذوره بقدر ما كان ما أحزنه ما ترامى إلى مسامعه وما قرأه من أخبار كانت تنعت الثورة الأفريقية الممثلة في المهدية بأنها حركة عنصرية هدفها إذلال الأرقاء (السود). فكان هذا الأمريكي الأسود ممزقًا، فحينًا كان يرى في الثورة المهدية صورة من صور التحرر للرجل الأفريقي، وحيناً آخر كان يرى فيها شكلاً من أشكال العبودية حين انحازت إلى تجار الرقيق الذين استعبدوا إخوة لهم في أفريقيا وهو ما كانوا يعانون منه داخل الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لتلك الممارسات السابقة في تجارة الرقيق[٥٩].

هكذا يتبين مما سبق أن الاستجابة لدعوة المهدي خارج السودان - لاسيما من جانب المسلمين - لم تكن بالصورة التي كان يتوقعها محمد أحمد المهدي. وربما يرجع ذلك إلى أسباب عدة، أهمها أنه كان يفتقد إلى المعرفة الواسعة بالعالم الخارجي إذ كانت معلوماته عن الأوضاع الجغرافية والسياسية في الأقطار المحيطة بالسودان مثل مصر والحبشة والسودان الأوسط غير كاملة، بالإضافة إلى أنه لم يكن على دراية تامة بالأحداث العالمية والصراع الدولي الذي كان يدور حول القارة الأفريقية، فكانت إدارته لهذا الصراع شبيهة لما كان يفعله داخل السودان وهو أمر يختلف تمامًا؛ حيث كان المهدي يستخدم في دعوته للسودانيين أسلوب الرسائل أو دعوة البعض إلى الهجرة إليه وإسناد مهام الدعوة إليهم في بلادهم بالإقناع وإلا فالحرب. أما خارج السودان فلم يعقب الرسائل أية حروب في عهده[٦٠].

البرنامج السياسي والاقتصادي والاجتماعي للثورة المهدية

يرى البعض أن برنامج المهدي السياسي والاجتماعي هو أضعف حلقاته الفكرية، فهو برنامج كان يجمع بين الاجتهاد والتقليد، ولم يصل إلى مستوى رؤيته الثورية. فقد كان منهج المهدي الثوري - كما تبين لنا - يتمثل في تجميع قبائل السودان وفئاته الاجتماعية للقضاء على الحكم الأجنبي، وهذا البرنامج انتهى بسقوط الخرطوم. وفي أعقاب ذلك برز فراغ في الحكم كان لا بد من ملأه.

فقد بنى النظام السياسي داخل هذا البرنامج على فكرة المهدي المنتظر. فالمهدي هو إمام القرن وخليفة الرسول وكان يمثل السلطة العليا والمرجع الأساسي، وكان يعتقد أن تعدد الكتب والمذاهب قد أدى إلى إحداث بلبلة في عقول الناس فأمر بإحراق كل الكتب إلا الكتاب والحديث الصحيح. وعلى هذا النحو أصبح المهدي رأس النظام السياسي.

ومع ذلك كله فقد وزع المهدي السلطات على معاونيه وقواده، فعين ثلاثة خلفاء سماهم بأسماء الخلفاء الراشدين لكنه ميز الخليفة عبد الله، فكان خليفة الخلفاء وأمير جيش المهدية، وربما يرجع ذلك إلى أن الخليفة عبد الله كان من أوائل الذين آمنوا بالمهدية، أو ربما لقدراته القيادية، أو لربما أنه كان يمثل قبائل الغرب التي تحملت العبء الأكبر في الجهاد[٦١].

ولم يكتف المهدي بتوزيع السلطات بين الخلفاء بل عين أمراء وعمالاً ونوابًا وأمناء. كما عين قاضيًا للإسلام ونوابًا للشرع.

وفيما يتعلق ببرنامج المهدي الاقتصادي فقد كان يتسم بأنه برنامج اقتصادي لمجتمع في حالة حرب وتنقل، ضعفت فيه نزعة الملكية الفردية وقويت خلاله نزعة المشاركة.

وكان للمهدي جهاز مالي مركزي أطلق عليه اسم (بيت مال المسلمين) وذلك منذ ظهور الثورة في "قدير" وذلك لحفظ غنائم الحرب ثم إعادة توزيعها على المجاهدين. وكانت هذه الغنائم توزع طبقًا للشريعة، فالخمس للمهدي، والباقي يوزع بين المحاربين[٦٢].

وبالنسبة إلى الأرض فقد كانت ملكًا لله، وهي وديعة أودعها لعباده وليست ملكا خالصًا، والمهدي باعتباره خليفة لرسول الله هو المتصرف فيها. وعلى هذا النحو فلا يحق لأي فرد أن يدعي وراثة الأرض عن آبائه. أما الأرض التي كانت ملكًا للنظام السابق فقد ضمها لبيت المال[٦٣].

بنى التشريع والقضاء في عهد المهدي على القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة بالإضافة إلى الفتاوى التي كان يصدرها المهدي لمعالجة بعض المشكلات الخاصة.

وقد تناول البرنامج الاجتماعي للمهدية عدة أمور كان على رأسها قضية المرأة وبعض العادات الاجتماعية فقد عرض لموضوع الزواج ودعا إلى تيسير المهور والحد من نفقات ولائم الزواج، ومنع النساء من التحلي بالذهب وحثهن على التبرع به للجهاد، لكنه شدد على مسألة الحجاب والخروج إلى الأسواق والطرقات، ومنع مصافحة الرجال للنساء، وقرر عقوبة الجلد لمن تخالف ذلك من النساء[٦٤].

وإذا كان مثل هذه الإجراءات يمثل بعض الشدة والنفور فلربما يعود ذلك إلى أن المهدي واجه مجتمعات تتباين في عاداتها الاجتماعية فسار على هذا النهج حتى تنسجم هذه المجتمعات ويستقيم أمرها، أو ربما كان مرد هذه الصرامة محاولة منه للحفاظ على النظام بين القوى القبلية الكثيرة التي كان يعتمد عليها والتي كانت دائمة التقلب لاسيما وأن انتصاراته الأولى كانت في غربي السودان؛ حيث توجد نساء البقارة اللواتي كن أكثر تحررًا من المرأة التي عاشت حول ضفتي النيل[٦٥].

الخاتمة: استرجاع السودان:

تبدلت سياسة بريطانيا في مصر من وعودها بالخروج منها بعد استتباب الأحوال إلى سياسة البقاء، لا سيما وقد بدأت في أفريقيا عقب مؤتمر برلين ١٨٨٤-١٨٨٥م عملية تكالب استعماري على القارة من جانب الدول الأوربية لنهب مواردها، وبالتالي بدأ صراع محموم ومستعر للسيطرة على أراضيها، وبدأ السودان يتعرض للأخطار من جانب هذه القوى لاسيما فرنسا في الأجزاء الاستوائية، ومن إيطاليا في إرتريا والتوسع نحو كسلا وربما عطبرة، لذلك تبدلت سياسة بريطانيا وقررت البقاء في مصر وإعداد حملة لاسترجاع السودان.

تحركت الحملة في ١٥ مارس عام ١٨٩٦م بقيادة كتشنر سردار الجيش المصري؛ حيث تجمع الجيش في وادي حلفا، وكان يتكون من وحدات مصرية وأخرى سودانية من أهل الجنوب وبقايا الجهادية السابقين[٦٦].

اصطدم جيش كتشنر في أول نقطة بالقوات المهدية عند بلدة (فركة) فانتصر عليها وواصل زحفه نحو دنقلة فما كان من أميرها الذي يدعى (ود بشارة) أن أخلاها فدخلها كتشنر دون مقاومة حتى وصل إلى مروى.

بدأت المرحلة التالية من استرجاع السودان باتصال بين المعتمد البريطاني "بيرنج" في القاهرة وبين حكومته في لندن حيث كانت منطقة دنقلة مكشوفة وعرضة لهجمات من جانب الأنصار، بالإضافة إلى نشاط الفرنسيين في أعالي النيل وزحفهم لاحتلال (فاشودة)، فتم التوصل إلى مد خط سكة حديد بين (حلفا) و(أبو حمد) يسير نحو الجنوب لأطول مسافة بحيث يكون محاذيًا للنيل، وحين اقترب الخط من (أبو حمد) أرسلت فرقة إليها قامت باحتلالها مما أدى إلى خوف أميرها فأخلاها متجهاً إلى (أم درمان). ومع احتلال (بربر) انسحب الأنصار من مرتفعات البحر الأحمر، وبذلك تمكن الجيش المصري من الوصول إلى (بربر) عبر سواكن، ثم تحركت قوة مصرية من سواكن صوب (كسلا) وتسلمتها من الإيطاليين في ٢٠ ديسمبر عام ١٨٩٧م.

وفي أم درمان جرى استعداد الخليفة عبد الله لمقابلة جيش الاسترجاع، وبنى خطته على مقابلة هذا الجيش في بلدة (المتمة) بعد إخلائها وعرض ذلك على عبد الله ود سعد زعيم الجعليين الذي وافق في بادئ الأمر لكنه غير الخطة فجرت بينه وبين القوات المهدية معركة قادها ابن عم الخليفة محمود ود أحمد حدثت خلالها (مذبحة المتمة) الشهيرة وانضم إلى قوات محمود عثمان دقنة الذي طردته القوات المصرية من شرقي السودان.

تقدمت القوات المهدية التي قادها محمود ود أحمد بعد تردد نحو الشمال فالتقى الجيشان في معركة حامية تغلب فيها كتشنر على المهديين في ١٦ إبريل عام ١٨٩٨م على نهر عطبرة[٦٧].

وفي أعقاب هذا الانتصار واصل كتشنر زحفه في أراضي الجعليين، بينما استبقته مدافعة التي صوبت نحو قبة المهدي فحطمت أعلاها في محاولة لقتل الروح المعنوية لدى الأنصار، ثم اكتملت قوات كتشنر في (كرري) شمال أم درمان والتي شهدت المعركة الشهيرة والحاسمة في الثاني من سبتمبر عام ١٨٩٨م حين أصلى كتشنر القوات المهدية نارًا حامية من خلال مدافعه بعيدة المدى حتى تغلب عليهم ودخل أم درمان، فولى الخليفة عبد الله الأدبار متجهًا نحو الغرب، فعبر كتشنر النيل إلى الخرطوم وتم رفع العلمين المصري والبريطاني.

وهكذا أسدل الستار على الثورة المهدية التي مرت بفصلين من فصولها، الأول بدأ بالمهدي وانتهى بوفاته عام ١٨٨٥م، والثاني والأخير بدأ بتولي الخليفة عبد الله التعايشي واستمر طوال ثلاث عشرة سنة (١٨٨٥-١٨٩٨م) حتى لفظت المهدية أنفاسها على يد كتشنر وباسم الخديوية المصرية، وجرى وضع أسس نظام سياسي جديد عام ١٨٩٩م عرف باسم الاتفاق الثنائي.

الهوامش

(١) هولت، ب. م: المهدية في السودان، ترجمة: جميل عبيد، مراجعة: أحمد عبدالرحيم مصطفي، دار الفكر العربي، القاهرة،١٩٧٨، ص٣١؛ وانظر أيضًا: الصادق المهدي: أيديولوجية المهدية، المؤتمر العالمي لتاريخ المهدية، الخرطوم، ٢٩ نوفمبر -٢ ديسمبر ١٩٨١، ص١؛ وانظر أيضًا: محمد سعيد القدال: الرؤيا الثورية في فكر المهدي (١٨٤٤-١٨٨٥)، المؤتمر العالمي لتاريخ المهدية، ص٧٤؛ وانظر أيضًا: دراسات في تاريخ المهدية – المجلد الأول. من مطبوعات جامعة الخرطوم ١٩٨٢، العدد رقم ١، ص ٨٠.

(٢) القائمقام سعد الزبير: الزبير باشا رجل السودان، ط١، القاهرة، ١٩٥٢، ص ٧٠؛انظر أيضًا: محمد سعيد القدال: المرجع السابق، ص ٢١.

(*) اختلف الباحثون حول تاريخ ومكان مولده، فنعوم شقير في كتاب: (تاريخ السودان– الجزء الثالث – مصر،١٩٠٣)، ص١١٤، يقول إنه ولد عام١٢٥٨هـ/١٨٤٣م بجزيرة ضرار، أما إبراهيم فوزي في كتابه (السودان بين يدي غردون وكتشنر –الجزء الأول ص٧٠) فيرى أنه ولد في عام ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م في جزيرة الخناق جنوبي دنقلة. لكن الأرجح عند كثير من المؤرخين أن مولده كان في ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م وهو ما أكده السيد عبد الرحمن المهدي في رسالة بعث بها إلي عبدالرحمن الرافعي في عام١٨٣٩م، انظر: الرافعي: مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال –تاريخ مصر القومي من سنة ١٨٨٢ إلي سنة ١٨٩٢، ط٢، القاهرة،١٩٦٦، ص١١٤.

(*) تقع بالنيل الأبيض جنوبي الخرطوم بمائة وخمسين ميلاً.

(٣) هولت: المهدية في السودان، ص ٥٤.

(٤) نعوم شقير: تاريخ السودان، ص ١١٩.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٢٠.

(٦) هولت: المرجع السابق، ص ٦٠.

(٧) محمد إبراهيم أبو سليم: منشورات المهدية، ص ٢٤.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢١.

(*) يقصد بالمحل جبل قدير الذي تم اختياره مقرًا للدعوى ويبدو أن المهدي قد آثر عدم الإفصاح عن اسم المكان صراحة حتى لا يلفت نظر الحكومة إليه. (محمد إبراهيم أبو سليم: منشورات المهدية، ص ٢٠).

(٩) المصدر نفسه، ص ص ٢٠-٢٨.

(10) Harnitton. J.A; The Anglo-Egyptian Sudan from within. p. 309.

انظر أيضًا: هولت: المرجع السابق، ص ٣٤.

(١١) محمد إبراهيم أبو سليم: منشورات المهدية، ص د، هـ.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٦.

(*) نوع من العملة في القرن التاسع عشر، ووردت في الوثائق باسم (كيسة) واسم (كيس) وهو يساوي ٥٠٠ قرش.

(١٣) دفتر رقم ٥٣٧ معية تركي، ترجمة الوثيقة التركية رقم٢ ص١٩٦ بتاريخ ٢٨ محرم سنة ١٢٨٢هـ، إرادة سنية إلي صاحب السعادة، دار الوثائق القومية بكورنيش النيل بالقاهرة؛ انظر أيضًا: حمدنا الله مصطفي: التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان ١٨٤١-١٨٨١م، دار المعارف، القاهرة،١٩٨٦، ص٩٨.

(١٤) محافظ أبحاث السودان-محفظة رقم١٧-ترجمة إفادة محمد شريف باشا إلي صاحب السعادة رياض باشا بتاريخ ١٧ صفر سنة ١٢٨٢هـ-دار الوثائق القومية بالقاهرة؛ انظر أيضًا: حمدنا الله مصطفي: المرجع السابق، ص ٢٩٩.

(١٥) دفتر رقم ١ عابدين -وارد تلغرافات- ترجمة التلغراف التركي رقم ١٢٥ وارد بتاريخ ليلة ١١شعبان سنة ١٢٨٢هـ. من حكمدار السودان إلي رياض باشا، دار الوثائق القومية بالقاهرة.

(١٦) دفتر رقم ٣١-وارد معية عربي-مكاتبة رقم ١٩ بتاريخ٢٧ شوال سنة ١٣٩٥هـ-/٢٤ أكتوبر سنة١٨٧٨م- من حكمدارية السودان إلي المعية، ص ٦٤-دار الوثائق القومية بالقاهرة.

(١٧) حمدنا الله مصطفي، المرجع السابق، ص ٣٠٦.

(*) مفردها "مك"، وهو حاكم منطقة زمن السلطنة السنارية.

(١٨) بوركهات. جون لويس: رحلات في بلاد النوبة والسودان ترجمة: فؤاد أندراوس. من مطبوعات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ١٩٥٩، ص٢٥٢.

(١٩) حمدنا الله مصطفي، المرجع السابق، ص ٦٦.

(٢٠) المرجع نفسه، ص ٣٥٨.

(21) Sabry; M; Le Soudan Egyptien, 1947, p. 68.

(٢٢) حمدنا الله مصطفي: المرجع السابق ص ١٦٢.

(٢٣) حمدنا الله مصطفي، الجيش المصري دوره في الإدارة المصرية بالسودان ١٨٢٠-١٨٤٨-رسالة ماجستير غير منشورة -كلية الآداب - جامعة عين شمس، ١٩٨٠، ص

(٢٤) مكي شبيكة، مختصر تاريخ السودان الحديث - معهد الدراسات العربية العالية- القاهرة، ١٩٦٣،ص ٣٩.

(٢٥) هولت، المرجع السابق، ص٦٤.

(٢٦) مكي شبيكة، المرجع السابق، ص ٤٣.

(٢٧) هولت، المرجع السابق، ص ٦٨، نقلاً عن يوسف ميخائيل، ص٢٦.

(*) بلدة في منطقة كردفان.

(٢٨) عوض عبد الهادي العطا، تاريخ كردفان السياسي في المهدية ١٨٨١-١٨٩٩، وزارة الثقافة والإعلام- جمهورية السودان. ط١، ١٩٧٣، ص ٣٥.

(٢٩) محمد فؤاد شكري، مصر والسودان. تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر ١٨٢٠-١٨٩٩م، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٣م، ص٢٧.

(30) Daly M.W.; The Road to Shaykan, Letters of General William Hicks Pasha. Wirtten during the Sennar and Kordofan Camoaigns 1883, Edited by M.W. Daly. University of Durham, England, 1983, p.3.

(٣١) هولت، المرجع السابق، ص ٨١.

(٣٢) المرجع نفسه، ص ٨١.

(٣٣) عوض عبد الهادي العطا، المرجع السابق، ص ٤٠.

(٣٤) مكي شبيكة، السودان في قرن، ط٢، لجنة التأليف والترجمة والمشر، القاهرة،١٩٥٧م، ص١٧٤.

(35) Holt, p.M.; The History of the Sudan from the Coming of Islam to the present Day, London, 1979, p. 92.

(36) Daly, M.W., The Road to Shykan, pp. 90-91.

(37) Ibid., p. 7.

(38) Ibid., p. 6.

(٣٩) جلال يحي، المرجع السابق، ص ١٠٣.

(٤٠) سلادين باشا، السيف والنار في السودان(مترجم) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٥٩م، ص ص ١٥٨-١٧٠.

(*) ولد عثمان أبو بكر دقنة بمدينة سواكن حوالي عام ١٨٤٠م وهو ينتمي إلى أسرة الدقناي من جهة الأب وبالبشارياب الذين هم من بطن الهدندوة من جهة الأم. وكان يعمل بالتجارة في سواكن، كما عمل جل أقاربه بالتجارة لا سيما تجارة الرقيق الأمر الذي جعلهم تحت المراقبة في زمن اشتدت فيه حركة مناهضة الرقيق. ففي عام ١٨٧٧م تم القبض على أخيه على دقنة وبحوزته عدد من الرقيق المتجه به إلى الجزيرة العربية فحكم بالسجن على عثمان وعمر وعلي وتم تصفية أعمالهم بجدة، كما صودرت ممتلكاتهم، وعاد ثلاثتهم بعد أن فقدوا ثروتهم كلها فتزعزع مركزهم التجاري والاجتماعي. لذلك كله نجد أسرة الدقناي كلها تؤازر الثورة المهدية للقضاء على الإدارة المصرية ومناهضة الإنجليز الذين وقفوا في وجه هذه التجارة (أنظر: مذكرات عثمان دقنة تحقيق: محمد إبراهيم أبو سليم، الخرطوم، ١٩٧٤، ص ٦).

(٤١) محمد سليمان ضرار، أمير الشرق-عثمان دقنة. ط١، الدار السودانية للكتب الخرطوم، د.ت، ص ص ٤٥،٤٦.

(٤٢) السيف والنار في السودان، ص ١٤٣.

(٤٣) مذكرات عثمان دقنة، المصدر السابق، ص ٩.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(*) عند نعوم شقير في ١١ سبتمبر ١٨٨٣ (انظر: تاريخ السودان، ح ٣، ص ٢٠٤).

(٤٥) نعوم شقير، المرجع السابق، ص ٢٠٠ وما بعدها.

(٤٦) إبراهيم فوزي، السودان بين يدي غوردون وكتشنر، الجزء الثاني، القاهرة، ١٣١٩هـ، ص ص١٦٥-١٦٧.

(٤٧) هولت، المرجع السابق، ص ١٠٩.

(٤٨) إبراهيم فوزي، المصدر السابق، ص ٢٦٨.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٢٦٨.

(٥٠) سلاطين باشا، السيف والنار، ص ١٨٥.

(٥١) انظر نص خطاب المهدي إلي الخديو توفيق عند نعوم شقير، المصدر السابق، ص ص ٣٤٧-٣٥١.

(٥٢) نعوم شقير، المصدر السابق، ص ٤٣٦.

(*) تقع إلي الغرب من دارفور.

(٥٣) يوسف فضل حسن، مسار الدعوة المهدية خارج السودان على ضوء رسائل المهدي وخليفته، انظر: دراسات في تاريخ المهدية، ص ١٧٢.

(٥٤) محمد إبراهيم أبو سليم، منشورات المهدية، ص ٧٠.

(٥٥) نعوم شقير، المصدر السابق، ص ص ٣٥١،٣٥٢.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٣٥٣.

(٥٧) جامعة الخرطوم، دراسات في تاريخ المهدية، ص ص ١٧٥،١٧٦.

(٥٨) يوسف فضل، المرجع السابق، ص ص ١٧٢، ١٧٣.

(٥٩) أحمد الأمين البشير، ردود الفعل في الولايات المتحدة الأمريكية للثورة المهدية بالسودان (مترجم)، انظر: دراسات في تاريخ المهدية، ص ١٨٦.

(٦٠) يوسف فضل، المرجع السابق، ص ١٨٢.

(٦١) محمد سعيد قدال، الإمام المهدي محمد أحمد عبد الله(١٨٤٤-١٨٨٥) لوحة لثائر سوداني، مطبعة جامعة الخرطوم، الخرطوم،١٩٨٥، ص ص١٢٤، ١٢٥.

(٦٢) هولت، المرجع السابق، ص ١٢٨.

(٦٣) محمد سعيد قدال، السياسة الاقتصادية للدولة المهدية، ط١، مطبعة جامعة الخرطوم، الخرطوم،١٩٨٦، ص ٢٧.

انظر أيضًا: محمد سعيد قدال، الإمام المهدي محمد أحمد عبد الله، ص ١٢٨.

(٦٤) منشورات المهدية، المصدر السابق، ص ٢٩٩.

(٦٥) هولت، المرجع السابق، ص ١٤٥.

(٦٦) هولت، المرجع السابق، ص ٢٥٨.

(٦٧) مكي شبيكة، مختصر تاريخ السودان الحديث، ص ص ٩٩،١٠٠.

الانتخابات البرلمانية فى مصر عام ١٩٢٤
مديرية المنوفية نموذجًا

د. مصطفى الغريب محمد*

كان من الضرورى بعد حصول مصر على استقلالها المقيد بالتحفظات الأربعة فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م وإعلان فؤاد نفسه ملكاً على البلاد فى ١٥ مارس من العام نفسه، العمل على استكمال شكل النظام الجديد، فبدأت سلسلة من الإجراءات التى انتهت بوضع دستور ١٩٢٣م الذى نص على تشكيل البرلمان من مجلسين: الشيوخ، والنواب. وقد حددت مدة عضوية المجلس الأول بعشر سنوات، على أن يتم تغيير نصف أعضائه، سواء أكانوا معينين أم منتخبين، بانقضاء نصف المدة. أما المجلس الآخر فكانت فترة النيابة به خمس سنوات[١].

وقد جعل قانون الانتخاب الصادر فى ٣٠ إبريل من العام المذكور الانتخاب لأعضاء مجلس النواب على درجتين، تتمثل الأولى فى انتخاب المندوبين الثلاثينيين، فينتخب كل ثلاثين ناخبًا مندوبًا منهم بشروط أوضحها ذلك القانون، وهؤلاء ينتخبون بدورهم فى الدرجة الثانية أعضاء المجلس كل فى دائرته. أما مجلس الشيوخ فكانت انتخاباته على ثلاث درجات، الأولى ينتخب فيها المندوبين الثلاثينيين، والثانية يتم خلالها انتخاب المندوبين عن المندوبين، فينتخب كل خمسة من هؤلاء مندوبًا عنهم، وهؤلاء الأخيرون ينتخبون فى الدرجة الثالثة أعضاء المجلس فى دوائرهم[٢].

وسوف يتبين لنا كيف تم ترجمة تلك النصوص على أرض الواقع وما صاحبها بالضرورة من أحداث شكل خريطتها كل من السلطة التنفيذية، والأحزاب، والأشخاص الذين دخلوا الانتخابات بصفتهم مستقلين، فضلاً عن الرأى العام الذى لعب دورًا مهمًا فى الحركة الانتخابية.

---

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد - كلية الآداب - جامعة بنها.

أولاً ـ انتخابات مجلس النواب

يمكن تقسيم سير هذه الانتخابات إلى مرحلتين، الأولى تبدأ بصدور قانون الانتخاب الذى كان بمثابة الطلقة الأولى فى السباق الانتخابى. أما الثانية فتأتى بعد إعلان نتائج الانتخابات الثلاثينية التى أجريت فى ٢٧ سبتمبر١٩٢٣.

لقد شرعت حكومة يحيى إبراهيم (١٥ مارس١٩٢٣م-٢٧ يناير١٩٢٤م) فى اتخاذ الإجراءات التمهيدية للانتخابات، وكان منها إكمال جداول الانتخاب وتصحيحها وإعداد الكشوف الخاصة بأسماء البلاد وتعداد كل منها من أجل تحديد الدوائر الانتخابية، كما تم تحديد يوم ٢٧ سبتمبر١٩٢٣ لإجراء انتخابات المندوبين الثلاثينيين و١١ أكتوبر لانتخاب مندوبى الأقسام الثلاثينية التى يلغى انتخاب مندوبها لأية أسباب[٣].

ومن جانبهم، أخذ الأهالى فى كل نواحى مصر، ومنها مديرية المنوفية، فى قيد أسمائهم فى جداول الانتخاب، وقد اشتدت تلك الحركة فى المنوفية مع اقتراب موعد القيد من نهايته، وهو ما يتضح جليًا فى مراكز منوف وتلا وقويسنا، حيث صارت الحركة حديث المتعلمين والأميين على السواء، وأخذ كل من له حق الانتخاب فى التسابق لتسجيل اسمه[٤].

ويبدو أن هذا النشاط المتزايد فى مديرية المنوفية بشأن القيد فى دفاتر الانتخاب جاء نتيجة ما وجهه بعض المثقفين بالمديرية من نداءات للمواطنين عبر الصحف يحثونهم فيها على المسارعة بأداء واجبهم قبل فوات الأوان، ويذكرونهم بأن التوانى عن ذلك يعد جريمة فى حق الوطن[٥]. ومن هنا كانت الاستجابة والإقبال من جانب الجماهير.

وقد بلغ عدد من قيدوا أسماءهم فى مركز منوف٥٨ ٥٩٠٠، وفى مركز شبين الكوم٥٧٦٤٧، وفى مركز تلا ٤٨٣٤٧، وفى مركز قويسنا ٤١٥٨٥، وفى مركز أشمون ٤١٠٣٨. وبذا يصل إجمالى عدد المقيدين فى المديرية كلها إلى ٢٤٧٦٧٥ فردًا[٦]. وهو ما سجل أعلى نسبة بين المديريات حيث وصلت إلى ٢٣. ١٪ باستثناء مديرية جرجا التى تحققت بها هذه النسبة نفسها[٧].

وإذا كانت تلك النسبة تدلل على مقدار ما تمتع به أهالى المنوفية من وعي بأهمية وخطورة حركة الانتخابات، فإن هناك صوراً أخرى تبرهن كذلك على ما توافر لديهم من نضج سياسي، فها هو اللواء موسى فؤاد. أحد الذين رُشحوا فيما بعد عن الوفد في انتخابات الشيوخ وفاز بمقعد دائرة نقطة بوليس الشهداء. يوضح للناخبين أن الانتخابات المقبلة سيتوقف عليها مستقبل البلاد، وأن حق الانتخاب ليس بسلعة يملكون التصرف فيها، ولا هو بهدية تقدم إكرامًا للخواطر، وإنما هو وديعة من أداها أدى الواجب المفروض عليه، ومن لم يؤدها يعتبر خائنًا لأمانة وطنه، وخلص إلى ضرورة اختيار الأكفاء القادرين على القيام بأعباء المجالس النيابية، والإعراض عن راغبى الوصول إليها لمجرد الشهرة والمنفعة الشخصية[٨].

أيضًا يكتب أحد أبناء مركز الشهداء، وهو محمود عبدالخالق الخفيف. من علماء الأزهر. في الاتجاه نفسه، مشيراً إلى عدم النظر فى الانتخاب إلى حزب دون الآخر، وأن يرتكز فى الاختيار على درجة الكفاءة ومدى الاستعداد لخدمة البلاد(٩).

وفى هذا الإطار جاء تشكيل ما سمى بـ"لجنة الانتخابات" بميت بره التابعة لمركز قويسنا، من أجل العمل على انتخاب القادرين من جميع الطبقات على أداء مصالح الوطن(١٠). كما تم انتخاب جمعية أخرى من أهالى أشمون لتحقيق الغرض ذاته، وقد اتفق على تسميتها باسم "لجنة الدفاع عن حرية الانتخابات بمركز أشمون"(١١).

جانب آخر من جوانب النضج يبرز فيما كتبه عبدالخالق الشافعى فى صحيفة المقطم. وهو من بلدة سبك الضحاك بمركز منوف. إلى المرشحين أنفسهم، فقد طالبهم بأن يجوبوا دوائرهم ويشرحوا للناخبين كيفية الانتخاب، ويهيئوا الرأى العام للحياة البرلمانية المقبلة، كما رأى ضرورة أن يقوم هؤلاء بعرض آرائهم الخاصة بمشكلات البلاد فى كافة المجالات، وطرح تصوراتهم لحلها، وذلك حتى يستطيع الناخبون الحكم لهم أو عليهم، ونبه إلى ضرورة اتباع الطرق الشرعية فى ترويج المرشحين لأنفسهم، مشيرًا إلى خطورة الاعتماد على غيرها من الوسائل غير المشروعة(١٢).

أيضاً من صور الوعى الأخرى ما توجه به البعض إلى الأهالى من الدعوة إلى اختيار مرشحين بعينهم، وذلك لما يرونه فيهم من فائدة تعود على البلاد بالنفع، فنجد إبراهيم زكى الساعى، يشير فى صحيفة الأهرام إلى مسألة التعليم وأثره فى المجتمع، ويبين أنها ستكون من أهم الموضوعات التى يتعرض لها البرلمان المقبل بالبحث، لذا فهو يتقدم إلى أهالى مركز تلا بترشيح أحمد فهمى العمروسى المفتش بوزارة المعارف العمومية لخبرته المشهور بها فى هذا المجال(١٣).

ومن اللافت للنظر والدال على اليقظة فى الوقت ذاته أن يتقدم أحد الوفديين، وهو أحمد طلعت حتحوت فى صحيفة الأهرام، إلى أهالى المنوفية بالتنبيه إلى أهمية انتخاب عبدالعزيز فهمى الحر الدستورى للبرلمان، مشيرًا إلى ضرورة جعله فوق الأحزاب لمواقفه المعروفة فى خدمة البلاد وكفاءته وقوة بيانه التى لا يرقى إليها أحد سواه(١٤). وقد أيد حتحوت فى ذلك شخص آخر حيث أشار إلى أن انتخاب عبدالعزيز فهمى يرفع من شأن البرلمان، كما نوه إلى أن عدم وجوده يعد جناية كبرى على الوطن(١٥).

وإذا ما انتقلنا إلى الدور الحزبى فى حركة الانتخابات والذى اقتصر على الوفد والأحرار الدستوريين، حيث لم يكن ثمة أية نشاط للحزب الوطنى داخل المديرية حينئذ لسبب يرتبط فى الغالب بضعف وجوده، نجد أن النصيب الأوفى فيه كان لحزب الوفد، إذ تعددت أدواته التى اعتمد عليها فى خوض غمار الحركة، وجاء فى مقدمتها لجانه التى شكلها فى شتى أنحاء المديرية لمراقبة حركة الانتخابات والإشراف عليها وتعبئة الجماهير لصالح مرشحيه.

وقد بدأت باللجنة العامة التى تكونت من حسنين عبدالغفار (رئيسًا) وشرف الدين غازى ومحمود حمدى (وكيلين)، ومحمد حافظ حتحوت (أمينًا للصندوق) ومحمد صبري أبو علم (سكرتيرًا)، وعبدالسلام فهمى محمد، ومحمود صبرى، وأحمد السيد، وجورجي ميخائيل، وزكى توفيق، وعبدالحميد فهمى، ومحمد مجد الشافعي، ومحمد عبدالرحمن الصباحي، ومحمد حجازي، وغيرهم (أعضاء). وقد ضُم إليها أعضاء آخرون بعد ذلك[16].

ثم شكل الوفد لجان مركزية بمراكز: شبين الكوم، ومنوف، وتلا، وقويسنا، وأشمون[17]. وقد تحددت مهمتها فى الاتصال بالرأى العام واستقبال من ترى ضمه إليها من أعيان القرى فى دائرة المركز[18]. وأخذ يتوالى تباعًا فيما بعد إنشاء اللجان الفرعية فى البنادر والقرى.

ولم يكتف الوفد بتلك اللجان، فقد نجح فى توظيف العناصر الطلابية المنتمية إليه من خلال تكوين ما سمى بلجان الطلبة الانتخابية، فكان هناك لجنة منوف التى تفرعت منها لجان أخرى فى أنحاء المركز، ولجنة شبين الكوم، ولجنة أشمون، ولجنة تلا[19]. وكانت مهمتها مباشرة العمل فى الحركة الانتخابية تحت لواء الوفد.

وعلى أية حال، فقد بدأت اللجان الوفدية بكافة أشكالها فى ممارسة نشاطها المتمثل فى الدعوة للوفد ومرشحيه، والتصدى للممارسات العديدة التى كانت تهدف للنيل من هؤلاء المرشحين بإيقاف الرأى العام عليها، ومطالبة كبار المسئولين بوضع حد لها إذا كانت من قبل رجال الإدارة، فها هى اللجنة العامة تجتمع فى أواخر مايو ١٩٢٣ وتقرر عدم وجود أية علاقة بين اللجنة التى شكلت بأشمون تحت اسم (لجنة الدفاع عن حرية الانتخاب) والوفد المصرى[20]، كما وجهت نداء فى أوائل يونية إلى الأهالي تحذرهم فيه من أن ينخدعوا بالأحرار الدستوريين أو غيرهم ممن يدعون أنهم من أنصار سعد، مشيرة إلى أن الوفد لم يرشح أحداً حتى ذلك الوقت، وتطالبهم بالاحتفاظ بأصواتهم إلى أن يتم الاتفاق على المرشحين، ومن ثم تتضح الرؤية[21].

أيضًا حينما مارست الإدارة ضغوطها على الاجتماعات الوفدية الخاصة فى مناطق عدة بالمديرية وصادرت بعضها مخالفة بذلك قانون الاجتماعات، أعلنت اللجنة احتجاجها لدى وزير الداخلية يحيى إبراهيم على تلك التصرفات[22]، كما طالبته بصفته رئيسًا للوزراء بالتدخل لوقف تلك الإجراءات المخالفة لتصريحاته بشأن الحيدة فى الانتخابات[23].

وعقب تشكيل لجنة أشمون أخذ أعضاؤها فى الطواف بجميع القرى، ووالوا اجتماعاتهم بالأهالى لحثهم على انتخاب الأكفاء وذوى المبادئ الثابتة[24]. وعندما حالت الإدارة دون إتمام اجتماع خاص دعت إليه اللجنة رغم كونه فى دائرة القانون توجه رئيسها محمود صبرى بالاحتجاج لدى كل من الملك فؤاد ووزير الداخلية ومدير المنوفية، مشيرًا إلى منافاة ما وقع

لمبادئ العدل والحرية وتناقضه مع ما يصدر من تصريحات بشأن تطبيق القانون، كما طالب بإلحاح بوضع حد لما يحدث من اعتداءات من أجل احترام الحرية الشخصية[٢٥].

وكان من أبرز ما قامت به تلك اللجنة فى هذه المرحلة الاحتفال الانتخابى الذى أقامته بأشمون فى أوائل سبتمبر ١٩٢٣ ودعت إليه أقطاب الوفد المصرى، فحضره عاطف بركات وسينوت حنا ومرقس حنا، ومصطفى القاياتى، ومحمد أبو شادى، وراغب إسكندر، فضلاً عن أعضاء لجنة الوفد الرئيسة بالمنوفية، وقد ألقيت فيه العديد من الخطب التى حمل فيها أصحابها على أعدائهم العدليين، بينما أشادوا بالوفد وضرورة العمل على وصول مرشحيه إلى كراسى البرلمان[٢٦].

وعلى الرغم من نجاح هذا الاحتفال الانتخابى، فإنه لم يخل مما يعكر الصفو، فقد نشرت صحيفة "السياسة" الناطقة بلسان الأحرار الدستوريين خبرًا عن عدول محمد السيد أبو على عن ترشيح نفسه بالدائرة الثانية بأشمون بناء على وساطة من محمد أبو شادى حين تواجده بالاحتفال الانتخابى، وبعد إقناع محمود صبرى للوفد بذلك[٢٧]. غير أن أبو على سرعان ما كذب النبأ على صفحات الصحف[٢٨].

أما عن لجنة مركز قويسنا فقد أخذت تقارن للناخبين بين سياستين، سياسة التمسك بتصريح فبراير وما ينتج عن ذلك من فصل السودان عن مصر، وهى الخاصة بالأحرار الدستوريين، وسياسة الاعتراف باستقلال مصر استقلالاً تامًا مع بقاء السودان جزءًا لا يتجزأ منها، وهى التى يتبناها الوفد، وأوضحت أن نجاح أى من هاتين السياستين يتوقف على من سيفوز بالأغلبية فى الانتخابات، ودعت اللجنة إلى عقد اجتماع انتخابى عام للمناقشة وتقرير ما يجب عمله لإنجاح السياسة الوفدية[٢٩].

وقد ظهر دور تلك اللجنة واضحاً فى التغلب على ما واجهها من مشاكل انتخابية، أبرزها ما حاق بها من التدخل فى تعيين أسماء المرشحين والاستئثار بذلك دون الناخبين، وهو ما تجسد فى عدم رضائها عن ترشيح محمود وهبة القاضى لنفسه كوفدى عن دائرة قويسنا[٣٠] وما ترتب عليه من احتجاجات الأهالى على هذا التصرف، ومطالبة الوفد بإيقافه، وإعلان تمسكهم به[٣١]. فقد وجه أحمد السيد سكرتير اللجنة نداء إلى الناخبين هدأ فيه من روعهم، وأشار إلى أن اللجنة لا تستمد قوتها إلا منهم، وأن أبوابها مفتوحة للجميع ما داموا مشتركين معها فى غايتها المتمثلة فى إنجاح مرشحى الوفد[٣٢]. وحينما قام البعض باستكتاب العرائض ليستند إليها وهبة القاضى فى الترشيح باسم الوفد أخذ أحمد السيد فى تشويه صورته مشيرًا إلى تضامنه مع العدليين، والظهور بالتودد للوفد إلى أن يصل إلى مقاعد البرلمان[٣٣]. وأمام استمرار تلك المشكلة قامت اللجنة وغيرها من اللجان الفرعية بالمركز بترشيح أحمد السيد وتبليغ ما اتخذ من قرار بهذا الشأن إلى لجنة الوفد الرئيسة[٣٤].

وعلى هذا النحو كان نشاط اللجان الانتخابية الأخرى فى بقية مراكز المديرية[٣٥]. أما عن اللجان الطلابية، فقد تجلى دورها فيما قامت به من توجيه الدعوة للطلاب الغائبين عن بلادهم بالحضور للقيام بنصيبهم فى الحركة الانتخابية، وكذا حث الناخبين على انتخاب مرشحى الوفد، وتحذيرهم من مرشحى الأحرار الدستوريين[٣٦].

كذلك لعبت بعض الصحف الوفدية دورًا مهمًا فى الحركة الانتخابية، فأخذت تستكتب الأقلام التى أبرزت انحياز رشوان محفوظ مدير المنوفية لحزب الأحرار الدستوريين بسماحه لمرشحيهم بعقد اجتماعاتهم فى مقار الإدارة، ومروره بالبلاد وحض ناخبيها تلميحًا أو تصريحًا على انتخابهم، ووعوده لهم بتعديل الدوائر بما يتفق مع رغباتهم[٣٧]. كما عرضت لشكاوى الأهالى من تصرفات الإدارة ضد لجان الوفد الانتخابية بالبلاد، وراحت تشوه صور منافسى الوفد بالإشارة إلى لجوئهم للإنجليز لمساعدتهم على الفوز فى الانتخابات[٣٨]. ومن جانب آخر اهتمت بالدعوة إلى اختيار الأكفاء- وتقصد بالطبع مرشحى الوفد- وتقديمهم إلى الناخبين، وإبراز مناقبهم، والذب عنهم ضد من يحاولون التهوين من شأنهم[٣٩].

ذلك هو الدور الذى قام به حزب الوفد، وقد اتسم كما هو واضح بالتنظيم ودقة التخطيط، والقدرة على استيعاب الأزمات، والثبات فى مواجهة الآخر.

أما حزب الأحرار الدستوريين، فقد جاءت الصورة بالنسبة إليه مختلفة تمامًا، حيث انحصر نشاطه فيما نشرته صحيفته من كتابات تدحض بها اتهامات الوفديين لمدير المنوفية بشأن وعوده بتعديل الدوائر للأحرار الدستوريين ومنعه الاجتماعات الخاصة بمرشحى الوفد، وتشير إلى تحيز رجال الإدارة فى بعض الجهات لصالح الوفد، مدللة على ذلك بمأمور مركز أشمون وإيحائه إلى عمد بلاد المركز بالعمل على إنجاح راغب إسكندر مرشح الوفد، وتوقف الناخبين على ما يدور من صراع خفى فى بعض الدوائر بين مرشحى الوفد، وأن الهدف هو كراسى البرلمان وليس خدمة الوطن كما يذاع[٤٠].

وفى ٢٧ سبتمبر حل موعد إجراء الانتخابات الثلاثينية، وقد اتسمت بالإقبال الواضح من جانب الأهالى، وكان للدعاية دورها المهم فى ذلك، ولم يحدث ما يخل بالنظام، حيث انتشر رجال البوليس والإدارة فى جميع أنحاء المديرية[٤١]. وجاءت النتائج بالأغلبية المطلقة فى جميع الدوائر للوفد، ومخيبة لآمال الأحرار الدستوريين، حيث سقط أشهر أقطابهم رغم سيطرتهم على معظم لجان الانتخاب ومناصب الإدارة، وكان على رأسهم رشوان محفوظ مدير المنوفية الذى لم يحصل سوى على صوتين فقط[٤٢].

وبنظرة عامة على ما سبق يمكننا تسجيل ملاحظتين:

- انفراد حزب الوفد بالتنظيم الانتخابى الذى أهله لخوض الحركة الانتخابية والفوز فيها بشكل ساحق.
- عدم وجود رصيد شعبى كبير للأحرار الدستوريين بسبب نزعتهم الطبقية التى أوجدت حاجزًا من الجليد بينهم وبين الناخبين كان من الصعب إذابته.

على أية حال، فقد انتهت تلك الجولة من الانتخابات بظهور نتائج الانتخابات التكميلية التى أجريت فى ١١ أكتوبر، وكان نصيب المنوفية منها لجنتين، إحداهما فى تلا والأخرى فى أشمون، وأسفرت تلك النتائج عن فوز الوفديين أنفسهم الذين فازوا فى المرة الأولى، وهو ما أكد ما ذهبت إليه بعض صحف الوفد من أن إلغاء انتخاب هاتين اللجنتين فى أول مرة جاء بمساع من ذوى الأغراض[٤٣].

ويبين الجدول التالى عدد المقيدين بالكشوف الانتخابية بالمنوفية، ومن اشترك منهم فى انتخابات ٢٧ سبتمبر، وعدد المندوبين المنتخبين مع المقارنة بالإجمالى العام على مستوى القطر كله[٤٤].

الاسم	عدد الناخبين المقيدين فى الكشوف	عدد المشتركين فى الانتخابات	النسبة المئوية	عدد المندوبين المنتخبين
مديرية المنوفية	٢٣٤١٤٤	١٥٤٠٠٤	٧.٦٥٪	٧٨٤٦
القطر	٢٥٩٢٤٦٢	١٥٠٤٧٠٨	٠٤.٥٨٪	٨٣٦٧٩

ومن خلال استقراء هذا الإحصاء يتضح لنا ما يلى:

- أن نسبة المقيدين فى المنوفية وصلت إلى ٩.٠٣٪ من إجمالى عدد المقيدين بالقطر.
- بلغت نسبة من شاركوا فى الانتخابات بالمديرية ١٠. ٢٤٪ من إجمالى المشاركين على مستوى البلاد.
- بلغت نسبة المندوبين المنتخبين ٣٨.٩٪ من الذين تم انتخابهم على مستوى البلاد كذلك.

وتأتى بعد ذلك المرحلة الثانية للانتخابات، وتواصل الحكومة إجراءاتها التمهيدية، والتى كان منها تحديد الدوائر الانتخابية بالمديريات والمحافظات، وقد بلغ عددها فى مديرية المنوفية١٨ دائرة جاءت كالتالى: نقطة بوليس النعناعية، أشمون، نقطة بوليس شما، منوف الغربية، منوف الشرقية، سرس الليانة، بى العرب، اسطنها، ميت بره، قويسنا، ميت حلف، شبين الكوم، الشهداء، البتانون، بركة السبع، تلا، طنوب، وشونى[٤٥].

ثم توالت بعد ذلك الترتيبات الأخرى المنظمة للعملية الانتخابية، كبيان إجراءات الترشيح، وتحديد موعد الانتخاب فى ١٢ يناير ١٩٢٤ والإعادة يوم ١٧ منه فى حالة عدم حصول أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة، والتأكيد على المحافظين والمديرين باتخاذ الاحتياطات الكافية لتمام الانتخابات بحياد تام[٤٦].

أما عن حركة الترشيح، فقد جاء صوت الوفد فيها عالياً، على عكس الأصوات الأخرى، سواء فى حزب الأحرار الدستوريين أو المستقلين، وأخذ مندوبوه الثلاثينيون فى جهات عديدة بالمديرية فى عرض وجهات نظرهم بشأن ما يقترحونه من أسماء للترشيح، وتقديم الشكر للوفد على من رأى هو الدفع بهم[٤٧]. إلا أن ما لوحظ من اتفاق فى الرؤى بين الطرفين تخلله بعض الخلافات، وهو ما ظهر واضحًا فى دائرة أشمون؛ حيث رأى المندوبون ترشيح بهجت السيد أبو على، وتوالت برقياتهم إلى الوفد طالبين عدم ترشيح محمود صبرى الذى ظهرت الرغبة فى ترشيحه، كما اعترضوا عليه حينما أعلن الوفد عن هذا الترشيح[٤٨]. كذلك فى دائرة قويسنا حيث رغب البعض فى ترشيح محمود وهبة القاضى، وكانت العلاقة قد تحسنت بينه وبين الوفد، واقترح البعض الآخر اسم عبدالله فكرى سليم، بينما دفع غيرهم بأحمد السيد رئيس لجنة الوفد بقويسنا[٤٩].

على أية حال، فبعد وضوح الرؤية بشأن الترشيحات أخذ المرشحون فى تقديم أوراق تزكيتهم إلى المديرية، والجدول التالى يبين دوائرهم وعدد مندوبيها، وأسمائهم، وانتماءاتهم الحزبية، وأصوات التزكية التى نالها كل واحد منهم[٥٠].

اسم الدائرة	عدد المندوبين	اسم المرشح	الصفة الحزبية	أصوات التزكية
النعناعية	٣٨٤	راغب إسكندر	وفدى	٢٠٥
		عيسوى زايد	حر دستورى	١٣٦
أشمون	٤٠٤	محمود صبرى	وفدى	١٥٤
		بهجت السيد أبو على	مستقل	٢١٦
شما	٤٣٩	محمد الحسينى عبدالسلام	وفدى	١٠٣
		أحمد كامل عامر	مستقل	٦٨
		السيد دياب	حر دستورى	٢٠١
منوف الغربية	٤٠٥	محمود الجنزورى	مستقل	١٩٣
		محمد أحمد عابدين	مستقل	٣٠
		عبدالعظيم الشقنقيرى	وفدى	١٥٨
		توفيق العرب	مستقل	٣٢
منوف الشرقية	٤٠٢	محمد صبرى أبو علم	وفدى	٣٢٢
		محمد فهمى سوسة	حر دستورى	٤١
سرس الليانة	٤٦٨	عبدالحميد فهمى	وفدى	٣٦٣
		محمد عيد	مستقل	٤١
بى العرب	٤٥٣	محمد توفيق حسن	وفدى	٤٢٠

اسم الدائرة	عدد المندوبين	اسم المرشح	الصفة الحزبية	أصوات التزكية
اسطنها	٤١١	عبدالقوي أحمد	حر دستوري	١٠٥
		محمود فرج ذكري	وفدي	٢٩٠
ميت برة	٣٩٤	محمود حمدي	وفدي	٢٥٠
		السيد منصور	حر دستوري	٨٢
قويسنا	٤٤٣	محمود وهبة القاضي	وفدي	٢٠٠
		عبدالله عبدالعزيز سليم	مستقل	٣٣
		أحمد عبدالغفار	حر دستوري	١٥٦
ميت خلف	٤٥٦	محمد علوي الجزار	وفدي	٣٠١
		عبدالعزيز فهمي	حر دستوري	٥٠
		عزيز ميرهم	مستقل	٣٦
		محمود أبو النصر	مستقل	٣٠
شبين الكوم	٤٦٨	أحمد محمد عجرمة	حر دستوري	٩٧
		محمد علوي الجزار	وفدي	٣٠٥
		محمد حافظ حتحوت	وفدي	٤١
الشهداء	٤٣٨	عبدالمقصود حبيب	وفدي	٢٧٢
		أحمد فهمي إبراهيم	وفدي	٨٣
البتانون	٤٣٩	عبدالسلام فهمي محمد جمعة	وفدي	٢٨٤
		عبدالسلام الجندي	حر دستوري	٥٤
بركة السبع	٣٦٥	محمد زكي الغنيمي	حر دستوري	٨٧
		محمد عبدالرحمن الصباحي	وفدي	٢٠٨
		محمد عثمان	حر دستوري	٣٠
تلا	٣٩٤	محمود الغراب	حر دستوري	٣٦
		حسنين عبدالغفار	وفدي	٢٧٤
طنوب	٣٩٨	أحمد فهمي العمروسي	وفدي	١٩٧
		عبدالله أبو حسين	حر دستوري	١٦٦
شوني	٤١٧	عبدالحليم شرف الدين غازي	وفدي	٣٠٨
		عبدالمنعم رسلان	حر دستوري	٩٠
الجملة	٧٥٧٨			٦٧٤٨

ومن خلال تلك البيانات يمكن أن نستنتج عدة حقائق تتمثل في:

- وصول نسبة اشتراك المندوبين الناخبين في عملية التزكية إلى ٨٩.٤٧٪.
- بلغ إجمالي عدد المرشحين ٤٣ مرشحًا، منهم ٢٠ لحزب الوفد بنسبة ٤٦.٥٪، و ١٤ لحزب الأحرار الدستوريين بنسبة٣٢.٦٪ و٩ للمستقلين بنسبة ٢٠.٩٪. وواضح انعدام وجود مرشحين للحزب الوطني، وقد سبق أن بينا السبب في ذلك.
- اشتراك الوفد بمرشحين له في جميع الدوائر، أي بنسبة ١٠٠٪، وهو ما يبين انتشاره وجماهيريته، بينما اشترك الأحرار الدستوريون في ١٣ دائرة فقط، بنسبة٧٢.٢٪، الأمر

الذى يعكس عدم تمكنهم من خلق شعبية عريضة يستندون إليها كالوفد، وانحسار تواجدهم فى أماكن بعينها، كما اشترك المستقلون فى ٦ دوائر بنسبة ٣٣.٣٪، وهى نسبة لا بأس بها فى ظل الرصيد الشعبى للوفد الذى كاد يسيطر على كافة الأجواء بالمديرية، كما أنها تعطى مؤشرًا طيبًا للممارسة السياسية آنئذ.

- حصول الوفد على٤٧٣٨ صوتًا بنسبة٧٠.٢٪ من إجمالى عدد الأصوات، والأحرار الدستوريين على ١٢٩٠ صوتاً بنسبة ١٩.١٪، والمستقلين على ٧٢٠ صوتًا بنسبة ١٠.٦٦٪. وهى نسب تنبئ مقدمًا بما ستكون عليه نتائج الانتخابات المقبلة.
- وجود دائرة واحدة حسمت نتيجتها بالتزكية وصار مرشحها عضوًا فى مجلس النواب دون انتظار الانتخابات النهائية، وهى دائرة بى العرب.
- وجود دائرة صار المتنافسان فيها ينتميان إلى حزب واحد، وهو حزب الوفد، ومع ذلك لم يتنازل أحدهما للآخر. وقد يفسر هذا الموقف على أنه إرضاء لجميع الأطراف، وحتى يتبين من هو الأكثر ثقلاً فيعتمد عليه الوفد فى أية انتخابات قادمة.
- تنفيذ الوفد لرغبته فى ترشيح محمود صبرى بدائرة أشمون على الرغم معارضة كثير من مندوبى الدائرة لهذا الترشيح، وهو ما جاء فى غير صالح الوفد، حيث نال بهجت السيد أبو على المرشح الآخر أغلبية أصوات المندوبين.
- ترشيح الوفد لعلوى الجزار فى دائرتين هما: شبين الكوم، وميت خلف. والسبب فى ذلك ربما يرجع إلى أن الدائرة الأولى هى عاصمة المديرية، وبها تتركز أعلى نسبة من الأصوات، ولم يكن يضاهيها فى تلك النسبة سوى دائرة سرس الليانة، ومن ثم كانت فى حاجة إلى مرشح له وزنه مثل علوى الجزار. وقد دخل بجانبه حافظ حتحوت ربما إرضاء له أو بهدف حصول الوفد على أى قدر من الأصوات مما يؤثر بالسلب فى مرشح الأحرار الدستوريين. أما الدائرة الثانية- ميت خلف- فكان يوجد بها عبدالعزيز فهمى المرشح الدستورى، وهو يتمتع بمكانة عالية لدى أهالى المنوفية، وكثيرًا ما طولب بانتخابه للبرلمان وجعله فوق الأحزاب، فكان لابد من مواجهته بشخصية لها ثقلها هى الأخرى، وهى شخصية علوى الجزار الذى اكتسب عطف الجميع بعد اعتقال السلطة العسكرية البريطانية له ضمن أعضاء الوفد المصرى فى يوليو١٩٢٢ وإيداعه سجن الماظة.
- وجود أكثر من مرشح للأحرار الدستوريين بدائرة بركة السبع، والمستقلين فى أكثر من دائرة، والهدف من ذلك واضح، وهو تفتيت الأصوات فلا يتمكن مرشح الوفد من الحصول على الحد الأدنى المطلوب منها.

وأمام اقتراب موعد الانتخابات أخذت جميع الأطراف فى الدعاية لنفسها، فقامت بعض الصحف الوفدية بنشر رسائل التأييد لمرشحي الوفد، والتى أبرزت مناقبهم وجهودهم فى خدمة

البلاد، والأخبار الدالة على سرور الأهالى بترشيحاتهم، كما أوردت بعض البيانات الخاصة بالتزكيات التى حصلوا عليها ومرشحو الأحرار الدستوريون ويتبين منها مقدار ما لحق بالأخيرين من هزيمة، واهتمت بالإشارة إلى شكاوى المندوبين والأهالى فى بعض جهات المديرية من أعمال منافسى الوفد المخالفة للقانون، كمحاولة أنصار عيسوى زايد فى دائرة النعناعية إرغام المندوبين على انتخابه وتحريضهم على التخلى عن راغب إسكندر لقبطيته، وسعى بهجت السيد أبو على فى دائرة أشمون لدى وزارة الداخلية لنقل مأمور المركز لنزاهته، واحتجاجات الموظفين على هذا العمل ومقابلة عمد وأعيان المركز لوزير الداخلية ومطالبته بالعدول عن تلك الفكرة فى حالة صحتها(٥١).

كما اهتم الوفد بتنظيم الاحتفالات الانتخابية، سواء عن طريق المرشحين أنفسهم أو لجانه بالمديرية، فأقام محمد عبدالرحمن الصباحى احتفال فى دائرته بركة السبع، حضره العديد من أعيان المنوفية يتقدمهم علوى الجزار، وحسنين عبدالغفار، وعبدالحميد فهمى، ومحمد صبرى أبوعلم، وعبدالعظيم الشقنقيرى، ومحمود وهبة القاضى، ومحمد توفيق حسن. وألقيت الخطب التى أشادت بالصباحى وكيف جاهد من أجل خدمة الوطن، وتضمنت وعوده بتحقيق ما يصبو إليه أهالى المنوفية حينما يدخل البرلمان(٥٢). كما عقدت لجنة الوفد الانتخابية فى دائرة النعناعية اجتماعاً حافلاً أمه عمد وأعيان وأهالى الدائرة لتأييد ترشيح راغب إسكندر، ونثرت العديد من الخطب فى هذا الصدد، ولم تخل فى الوقت ذاته من النقد الموجه لحزب الأحرار الدستوريين(٥٣). وفى قويسنا نظم محمود وهبة القاضى احتفالاً كبيرًا وجد فيه كثيرون من أعضاء الوفد المصرى وعلى رأسهم حمد الباسل وحسين هلال ونجيب الغرابلى، فضلاً عن أقطابه بالمنوفية، وتوالت الخطب التى حمل فيها أصحابها على الأحرار الدستوريين وحثوا فى الوقت نفسه على انتخاب القاضى لمجلس النواب(٥٤). كما أقيم احتفال كبير لتأييد ترشيح محمود حمدى لدائرة ميت برة، وفيه تبارى الخطباء معددين مناقب محمود حمدى حاضين على انتخابه ومحذرين من منافسى الوفد واصفين إياهم بالتقصير فى حق الأمة والرغبة فى الرجوع بالبلاد إلى حكم القرون الوسطى(٥٥). وفى أشمون أقامت لجنة الوفد احتفالاً كبيرًا من أجل محمود صبرى ومحمد الحسينى المرشحين بدائرتى أشمون وشما، وكالعادة تحدث زعماء الوفد عن المرشحين وكفاءتهما وتاريخهما الوطنى، وحينما جاء دور محمود صبرى ناقش فى كلمته أقوال منافسه فى الدائرة عيسوى زايد وأوضح كيف هى خالية من كل فائدة، وشرح برنامجه السياسى، وتحدث عن مهمة البرلمان فى تلك الفترة الدقيقة من حياة البلاد(٥٦). وعلى هذا النحو كانت الاجتماعات الأخرى فى أكثر دوائر الوفد بالمديرية.

وما لا شك فيه أن هذه الاحتفالات الانتخابية كان لها دورًا كبيرًا فيما أحرزه الوفد من نجاح فى الانتخابات، حيث حشدت الجماهير خلف مرشحيه خاصة لما اتسمت به من طابع شعبى، وعدم الاقتصار على مخاطبة الأعيان ومن على شاكلتهم، ولعل ما يؤكد هذا الطابع ما كان يلقى بتلك الاحتفالات من قصائد ومونولوجات وطنية وانتخابية[٥٧]، كانت تثير حماس الحاضرين وتزيد تمسكهم بالوفد.

هذا ولم يكتف مرشحو الوفد فى الدعاية لأنفسهم بتلك الاحتفالات الانتخابية، وإنما لجئوا إلى الصحافة كمنبر آخر أدركوا أهميته فى توصيل أصواتهم لمن لم يحضروا مؤتمراتهم تحت أى ظروف كانت، وهذا إن دل على شىء، فإنما يدل على ما وضعه الوفد من تخطيط محكم لحملته الانتخابية، فتوجهوا من خلالها بنداءاتهم إلى الناخبين شاكرين لهم على ما أولوه للوفد من ثقة فى المرحلة الأولى من الانتخابات، مؤكدين استمرار التمسك بالعمل على تحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان، ومطالبين بإكمال الجميل واستمرار التأييد لمرشحى الوفد[٥٨].

أما عن حزب الأحرار الدستوريين، فقد تمثل نشاطه فيما قامت به صحيفته من الدعاية لمرشحيه، كأحمد عبدالغفار الذى ذكرت عنه تفانيه فى خدمة الآخرين وتكريسه جهوده للمصلحة العامة، وعلو مكانته الاجتماعية، وهو ما دفع المندوبين وفقاً لها إلى تزكيته بالعدد الكبير الذى حصل عليه من الأصوات[٥٩]. كما اهتمت بنشر كل ما من شأنه النيل من الوفد، فأشارت إلى "تكذيب" بهجت السيد أبو على لما أشاعته عنه الصحف الوفدية من سعيه لنقل مأمور مركز أشمون وتنويهه إلى أن الهدف من ذلك هو التشويش عليه لصالح مرشح الوفد[٦٠]. كذلك ركزت الصحيفة على نقل صورة الاحتفالات الانتخابية التى أقامها مرشحو الحزب فى بعض الدوائر بالمديرية، مشيرة إلى ما صاحبها من إقبال كبير من جانب المدعوين من المندوبين والأعيان وذوى الرأى بالبلاد. وقد ذكرت صحيفة "الوطن" الموالية للدستوريين أن تلك الاحتفالات تمتاز عن غيرها من احتفالات الوفد بما يتجلى فيها من آيات الهدوء والسكون وخلوها من الرعاع[٦١]. وهو قول يكفى وحده فى الواقع للانفضاض من حول حزب الأحرار وليس الدعاية له.

أيضًا قام الحزب بالترويج لمرشحيه من خلال الاجتماعات والاحتفالات الانتخابية التى يتم تنظيمها، ففى الاحتفال الانتخابي الذى أقيم فى كفر ربيع مقر عائلة أبوحسين وضعت خريطة لوادى النيل وكتب عليها "شعارنا: مصر والسودان". وكان ذلك بالطبع ردًا على ما كان يُتهم به الدستوريون من قبل الوفد بعدم الاهتمام بقضية وادى النيل، وشرح عبدالله أبوحسين المرشح فى دائرة طنوب برنامجه فى السياستين الخارجية والداخلية، وانتقد الوفد مشيرًا إلى اعتماده على مرشحين غير أكفاء، كما سرد عبدالمنعم رسلان مرشح دائرة شونى خطته فى العمل، وقارن أحمد عبدالغفار بين مرشحى حزبه ومرشحى الوفد فى دوائر عدة مبينًا تميز

الأولين، ودعوته لذلك إلى انتخابهم، وعدّد إبراهيم الهلباوى مآثر محمود أبوحسين عميد العائلة فى مجلس شورى القوانين والهيئات الأخرى، وثورة ١٩١٩م، ولجنة وضع دستور١٩٢٣م، فضلًا عن خدماته لجمعية المساعى المشكورة بالمنوفية، وانتقد سعد زغلول وخطته فى العمل على استقلال البلاد، مشيراً إلى البعد بينها وبين تحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان الذى يقول عنه، واتهمه بالسعى وراء غاياته الشخصية، وانتهى إلى دعوة الناخبين إلى اختيار مرشحى الأحرار الدستوريين لمعرفتهم بما تحتاج إليه البلاد من مشروعات الإصلاح النافعة(٦٢).

أيضًا نظم أحمد عبدالغفار احتفالًا انتخابيًا آخر فى ناحية ميت سراج مركز قويسنا، ودعا إليه مندوبى دوائر قويسنا وميت خلف وأسطنها، وكذا الأعيان والكبراء، وقد حضره محمد محمود وكيل حزب الأحرار الدستوريين وإلياس عوض عضو مجلس الإدارة، وتحدث الأول فى خطاب له عن عبدالعزيز فهمى مرشح الحزب فى دائرة ميت خلف وكيف أفاد البلاد من خلال وجوده على رأس نقابة المحامين، وفى الجمعية التشريعية، والوفد المصرى، وأشاد بأحمد عبدالغفار ووطنيته المتطرفة، وقد نحا هذا النحو إلياس عوض فى حديثه، ومن بعده عبد القوى أحمد مرشح دائرة أسطنها الذى اعتبر أن عدم انتخاب عبدالعزيز فهمى يعد عارًا يلحق بالناخبين وذويهم. وبين أحمد عبدالغفار فى كلمته دوره فى الحركة الوطنية منذ تشكيل الوفد المصرى وخطته التى ينوى السير عليها فى حالة فوزه بثقة الناخبين(٦٣).

كما أقيم كذلك اجتماع انتخابى فى ناحية أسطنها لتأييد ترشيح عبدالقوى أحمد، وتوالت الخطب، وكان من المتحدثين قطبا الحزب أحمد عبدالغفار ومحمد حسين هيكل، وعبدالقوى أحمد الذى شرح برنامجه السياسى وركز على مسألة السودان، مشيراً إلى الروابط المتينة التى تربطه بمصر، وبالتالى التمسك به حتى إراقة آخر قطرة من الدماء، وطالب الناخبين بتحكيم عقولهم عند اختيار أعضاء البرلمان(٦٤).

هكذا اعتمد حزب الأحرار فى حملته الانتخابية على صحيفته والمؤتمرات الانتخابية لمرشحيه، والتى شرحوا برامجهم من خلالها، وركزوا فيها على قضية الاستقلال التام لمصر والسودان التى طالما اتهمهم خصومهم بإهمالها خاصة وإنها كانت القضية الأساسية التى تشغل بال الرأى العام فى مصر آنئذ، وحرص الحزب على حضور أقطابه تلك المؤتمرات، غير أنها افتقدت إلى الشعبية؛ حيث اقتصرت على الأعيان، وقد ساعد على ذلك عدم وجود لجان انتخابية للحزب فى المديرية كالتى أوجدها الوفد لنفسه منذ وقت مبكر.

وإذا ما انتقلنا إلى المستقلين نجد أن صوتهم كان خافتًا، وهو ما يرجع إلى عدم امتلاكهم من الوسائل ما توافر لدى الوفد والأحرار الدستوريين، ويبدو أن أغلبهم آثر السلامة وخرج من

الجولة قبل اكتمالها فى ظل ما لاحظوه من عدم وجود موقع لهم فى معركة حمى وطيسها بين مرشحى الحزبين المذكورين.

وبصفة عامة، فقد أجريت الانتخابات في ١٢ يناير ١٩٢٤ حسبما كان محددًا لها سلفًا، وجاءت نتيجتها بنجاح كبير للوفد كما دلت المؤشرات من قبل-نتائج الانتخابات الثلاثينية وأصوات التزكية التى حصل عليها مرشحوه بعد ذلك-حيث فاز في جميع الدوائر ماعدا اثنتين منها، هما دائرة أشمون التى فاز فيها بهجت السيد أبو على المستقل، ودائرة طنوب حيث نجح عبد الله أبو حسين الحر الدستورى[٦٥].

والجدول التالى يوضح أسماء الفائزين ودوائرهم وألقابهم ووظائفهم التى يتبين منها الشريحة الاجتماعية التى ينتمون إليها[٦٦].

اسم الدائرة	اسم النائب	اللقب	الوظيفة
النعناعية	راغب إسكندر	أفندى	محامٍ
أشمون	بهجت السيد أبو على	أفندى	من الأعيان
شما	محمد الحسينى عبدالسلام	أفندى	من رجال التعليم
منوف الغربية	عبدالعظيم الشقنقيرى	أفندى	محامٍ
منوف الشرقية	محمد صبرى أبو علم	أفندى	محامٍ
سرس الليانة	عبدالحميد فهمى	أفندى	طبيب
بى العرب	محمد توفيق حسن	أفندى	موظف بالداخلية
اسطنها	محمود فرج ذكرى	أفندى	من الأعيان
ميت بره	محمود حمدى	بك	عمدة
قويسنا	محمود وهبه القاضى	بك	من الأعيان
ميت خلف	محمد علوى الجزار	بك	من الأعيان
شبين الكوم	محمد علوى الجزار	بك	من الأعيان
الشهداء	أحمد فهمى إبراهيم	أفندى	محامٍ
البتانون	عبدالسلام فهمى محمد جمعة	بك	محامٍ
بركة السبع	محمد عبدالرحمن الصباحى	أفندى	من الأعيان
تلا	حسنين عبدالغفار	بك	عمدة
طنوب	عبدالله أبو حسين	بك	عمدة
شونى	عبدالحليم شرف الدين غازى	أفندى	عمدة

وقد حدث أن طعن فى صحة نيابة عبدالله أبو حسين وبهجت السيد أبو على وأحمد فهمى إبراهيم، إلا إنه تقرر بعد بحث تلك الطعون بمجلس النواب رفضها وإعلان صحة عضوية هؤلاء النواب[٦٧].

ولم يكن ذلك هو نهاية المطاف بخصوص انتخابات النواب عام ١٩٢٤، وإنما كانت هناك انتخابات تكميلية للعديد من الدوائر التى خلت من نوابها، وبلغ عددها فى مديرية المنوفية ثلاث دوائر هى: تلا، وشبين الكوم، وميت خلف، حيث استقال ممثلوها من عضوية المجلس بعد انتخابهم فى مجلس الشيوخ وتفضيلهم لعضويته. وحدد يوم ١٥ يونيه ١٩٢٤ لإجراء الانتخابات بتلك الدوائر[٦٨].

وسرعان ما أعلنت أسماء المرشحين، وكانت كالتالى: أحمد فهمى العمروسى(وفدى)، وأحمد عبدالغفار (حر دستورى) عن دائرة تلا، ومحمد حافظ حتحوت(وفدى)، وعباس الجزار(مستقل) عن دائرة شبين الكوم، ومحمد مجد الشافعى(وفدى)، وعزيز ميرهم(مستقل)، ومحمد توفيق الجزار(مستقل) عن دائرة ميت خلف[٦٩].

وكالعادة أخذت الصحافة الوفدية زمام المبادرة فى تهيئة الأجواء لفوز مرشحى الوفد، فأشارت "المحروسة" على سبيل المثال إلى السقوط المتوقع لأحمد عبدالغفار فى دائرة تلا، معللة ذلك بأن تلك الدائرة ليست أقل وطنية من دائرة قويسنا التى لم ينجح فيها رغم ما بذله من جهود وقدمته الإدارة له من مساعدات[٧٠]. كما أبرزت تكذيب العديد من أفراد عائلة عبدالغفار الوفديين ببندر تلا ما أشاعه حزب الأحرار من التفافهم حوله، وإعلانهم استمرار تمسكهم بمبدأ الوفد المصرى[٧١]. ومن جانبها قامت صحيفة "السياسة" بانتقاد الحكومة لعدم التزامها الحيدة فى الانتخابات، ودللت على ذلك بما يحدث من تهديد للعمد فى بلاد دائرة تلا بالرفت فى حالة إبداء أية مساعدات لأحمد عبدالغفار[٧٢].

وفى دائرتى شبين الكوم وميت خلف راحت الصحيفة الوفدية المذكورة تحط من قدر عباس الجزار وتوفيق الجزار وتذكرهما بماضيهما غير المشرف للوطن، مشيرة إلى عدم نسيان الأمة له[٧٣]. ومن اللافت للنظر أن يحدث فى دائرة شبين فى تلك الانتخابات ما لم تشهده سابقتها من حدة واعتداء، فقد هاجم أعوان المرشح المستقل المندوبين الثلاثينيين وبعض الأهالى أثناء اجتماعهم فى منزل علوى الجزار لرفضهم ترشيح عباس الجزار وإعلانهم تأييد مرشح الوفد. وقد وقعت العديد من الإصابات من جراء هذا الهجوم، وتولت النيابة العمومية التحقيق فى الحادث[٧٤].

وبصفة عامة، فقد أجريت الانتخابات فى موعدها، وأسفرت عن فوز محمد مجد الشافعى، ومحمد حافظ حتحوت، وهما من الأعيان، وأحمد فهمى العمروسى، وكان يعمل بالمحاماة[٧٥]، لتنتهى بذلك أولى المعارك، أو بالأحرى الحركات، فى تاريخ انتخابات مجلس النواب بعد صدور دستور ١٩٢٣م.

وهناك العديد من الملاحظات حول تلك النتائج تتمثل فى:

- بلغت نسبة الدوائر التى حصل عليها الوفد ٨٨. ٨٨٪ والأحرار الدستوريون ٥. ٥٥٪، والمستقلون ٥. ٥٥٪، وهى نتيجة جاءت متسقة مع ما سبق أن أعده الوفد لها، لكنها لم تكن متناسبة مع ما قدمه الأحرار الدستوريون من جهد ليس بالهين.
- حصول الوفد على الدوائر التى فاز فيها من أول مرة، وبالتالى عدم دخوله انتخابات الإعادة، وهو ما يبرز قوة مرشحيه ومقدار ما كان يوجد بينهم وبين منافسيهم من بون شاسع.
- اختيار الوفد لمرشحيه وفقًا لرغبات لجانه المنتشرة بين الجماهير كان أحد الأسباب المهمة فيما حققه من فوز. يؤكد ذلك عدم نجاح محمود صبرى فى دائرة أشمون، فقد كان المرشح الوحيد الذى فرضه الوفد من أعلى على غير رغبة لجان الدائرة.
- اعتماد حزب الأحرار الدستوريين على النفوذ الشخصى لمرشحيه وما لهم من عصبيات فى دوائرهم والاستناد إلى برنامج تم شرحه للناخبين لم يكن كافياً للفوز أمام الشعبية الجارفة التى حققها الوفد لنفسه من دون وجود البرنامج الانتخابى الذى يعد فى الواقع الأساس فى أية عملية انتخابية فى النظم البرلمانية الحديثة، وهو ما يظهر عدم إلمام الناخبين جديًا بأصول العمل الانتخابى.
- بلغت نسبة الأعيان فى المجلس النيابى الأول ٥٠٪، وكان للمثقفين نفس تلك النسبة، وهو ما يعكس صورة الوضع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى الذى كانت عليه مديرية المنوفية آنئذ، كما يفسر اهتمامات النواب فى المجلس بخصوص ما كانوا يطرحونه من قضايا أو يشاركون فيه من مناقشات.

ثانياً- انتخابات مجلس الشيوخ

كان من بين الإجراءات التمهيدية التى تم اتخاذها فى إطار الإعداد لانتخابات مجلس الشيوخ تقسيم المندوبين الثلاثينيين إلى أقسام خمسية تمهيدًا لانتخاب مندوبى المندوبين فى٢٥ نوفمبر١٩٢٣م، وتحديد الدوائر بالمحافظات والمديريات حسب تعداد السكان بكل منها[٧٦]. وقد قسمت مديرية المنوفية وفقًا لعدد سكانها والعدد الذى حدده الدستور لينوب عنه كل عضو فى المجلس إلى ٦ دوائر انتخابية كان مقارها بالترتيب فى: أشمون، ومنوف، ومنشأة صبرى، وشبين الكوم، ونقطة بوليس الشهداء، وتلا[٧٧].

وواصلت الحكومة إجراءاتها بعد تمام انتخاب مندوبى المندوبين فى الموعد المذكور، فصدر المرسوم الخاص بدعوة المنتخبين لانتخاب أعضاء المجلس فى٢٣ فبراير١٩٢٤م وإعادة الانتخاب فى ٢٨ منه فى حالة عدم حصول أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة[٧٨]. ونبه على

المحافظين والمديرين بالحفاظ على حرية الانتخابات، كما بُينت لهم الإجراءات التى تتبع فى يومها[٧٩].

وفى الموعد المحدد لتقديم أوراق الترشيح تقدم المرشحون بها إلى المديرية، وجاءت نتيجة التزكية كما يبينها الجدول التالى[٨٠]:

مقر الدائرة	اسم المرشح	أصوات التزكية
أشمون	محمد السيد أبو على	٢٢٣
منوف	محمود سوسة	٨٥
	إبراهيم حسن	١٠٤
	شاهين الجندى	٢٣
منشاة صبرى	بيومى ذكرى	١٣٤
	محمد صالح سليم	٥٧
	عبدالعزيز فهمى	٢٠
	يوسف شلبى	٢٠
شبين الكوم	أحمد حشمت	٣٠
	محمود سوسة	٥١
	محمد علوى الجزار	٤٣
نقطة بوليس الشهداء	فتح الله سلطان	٧٤
	مومى فؤاد	٢١
	عبدالعزيز فهمى	٥٣
	على إبراهيم	٥٧
تلا	عبدالرحمن أبو حسين	٩٩
	شرف الدين غازى	٥١
	مصطفى راضى سليمان	٢٢
	زكى توفيق	٢٤
	حسنين عبدالغفار	٢٣

غير أن هؤلاء المرشحين لم يخوضوا بأكملهم حركة الانتخابات، فقد أعلن عن تنازل أحمد حشمت فى دائرة شبين الكوم عن ترشيحه[٨١]، وإبراهيم حسن فى دائرة منوف لصالح شاهين الجندى، وزكى توفيق وعبدالرحمن أبو حسين فى دائرة تلا لحساب حسنين عبدالغفار، وذلك نزولاً منهم على إرادة الوفد الذى لم يؤيد ترشيحهم منذ البداية[٨٢]. كما تنازل محمود سوسة فى دائرتى منوف وشبين الكوم، وهو ما استنتجناه من نتيجة الانتخابات فى هاتين الدائرتين، حيث فاز فيهما شاهين الجندى ومحمد علوى الجزار بالتزكية[٨٣].

وأجريت الانتخابات فى ٢٣ فبراير ١٩٢٤م، وكانت نتيجتها كما هو مبين فى الجدول التالى(٨٤):

مقر الدائرة	اسم العضو	اللقب	الوظيفة	الصفة الحزبية	صفة الانتخاب
أشمون	محمد السيد أبو على	باشا	من الأعيان	وفدى	بالترشيح
منوف	شاهين الجندى	أفندى	عمدة	وفدى	بالترشيح
منشاة صبرى	بيوى ذكرى	بك	من الأعيان	وفدى	بالأغلبية المطلقة
شبين الكوم	محمد علوى الجزار	بك	من الأعيان	وفدى	بالترشيح
نقطة بوليس الشهداء	مومى فؤاد	باشا	لواء متقاعد	وفدى	بالأغلبية المطلقة
تلا	حسنين عبدالغفار	بك	من الأعيان	وفدى	بالأغلبية المطلقة

وفى مجلس الشيوخ قدم أكثر من طعن ضد ترشيح شاهين الجندى، غير أنه تقرر صحة نيابته(٨٥). بيد أن الجندى لم يكمل فترته بالمجلس حيث توفى فى ديسمبر ١٩٢٧م وحل محله عبدالحميد فهمى الذى فاز بالترشيح نظرًا لعدم تقدم أحد لمزاحمته(٨٦).

أيضًا خلت دائرة منشاة صبرى بوفاة بيومى ذكرى، وقد حل محله عزب الليثى من الأعيان. بعد نجاحه في الانتخابات التكميلية التى أجريت بالدائرة في ١٦ يوليو ١٩٢٤م(٨٧).

ومن خلال نظرة عامة على انتخابات الشيوخ في مديرية المنوفية يمكن أن نخرج بالحقائق التالية:

- هدوء الحركة الانتخابية هدوءًا كاد يصل إلى درجة الإحساس بعدم وجودها. يؤكد ذلك أنه لم يكن لها أصداء بالصحف باستثناء إعلان أسماء المرشحين ونتائج تزكيتهم والنتيجة العامة للانتخابات. وهو ما يرجع إلى حسم نتائج نصف عدد الدوائر بالتزكية لصالح الوفد قبل الدخول في مجال المنافسة، ووجود مؤشرات بفوزه في الدوائر الأخرى، والحيدة التامة للحكومة الوفدية وسيطرتها على الموقف، وهو ما لم يسمح بوقوع أية أحداث لها علاقة بالعملية الانتخابية.
- فوز الوفد في جميع الدوائر، وهو ما أكد شعبيته الكاسحة بدرجة أكبر من انتخابات النواب التى انتزع فيها منافسوه دائرتين.
- سيطرة الأعيان على مقاعد المديرية بالمجلس. والسبب في ذلك يرجع إلى شروط عضويته التى سمحت لهم بدخوله بينما حالت دون وصول المثقفين إليه إلا نادرًا.

تلك هى الحركة الانتخابية التى أفرزت ممثلى مديرية المنوفية في برلمان ١٩٢٤، فقد بدأت باهتمام ناخبى الإقليم بقيد أسمائهم في جداول الانتخابات، وتقديم مثقفيه الدعم لتلك الحركة، وتنامت مع الصراع الحزبى الذى تأجج بتعدد المؤشرات التى أنبأت مبكرًا بفوز الوفد في ظل الاستخدام الجيد لأدواته من صحف ولجان انتشرت في كافة الأنحاء، بينما كان يفتقر إليها الطرف الآخر. واكتملت أخيرًا بإجراء الانتخابات وظهور نتائجها في كلا المجلسين بما يتوافق مع مقدماتها.

الهوامش

(١) الوقائع المصرية، ١٩٢٣/٤/٢٠، ص ص ٤، ٥.
(٢) المصدر نفسه، ١٩٢٣/٤/٣٠، ص ص ٣-٦.
(٣) المقطم، ١٩٢٣/٥/٤، ص٤: الأهرام، ١٩٢٣/٦/١٨، ص٣: الوقائع المصرية، ٨، ١٩٢٣/٩/٢٠، ص١: البلاغ، ١٩٢٣/٩/١٢، ص١.
(٤) المقطم، ١٩٢٣/٥/٢٢، ص٧: الأهرام، ١٩٢٣/٥/٢٣، ص٥.
(٥) النظام، ١٩٢٣/٥/١١، ص٢: وادى النيل، ١٩٢٣/٥/١٣، ص٣.
(٦) السياسة، ١٩٢٣/٦/٦، ص٥.
(٧) يونان لبيب رزق، قصة البرلمان المصري، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩١، ص٩٠.
(٨) المقطم، ١٩٢٣/٥/٢، ص١.
(٩) المصدر نفسه، ١٩٢٣/٧/١، ص٢.
(١٠) المصدر نفسه، ١٩٢٣/٥/١٥، ص٦.
(١١) النظام، ١٩٢٣/٥/٢٢، ص٢.
(١٢) المقطم، ١٩٢٣/٨/١٠، ص٢.
(١٣) الأهرام، ١٩٢٣/٦/٧، ص٥.
(١٤) المصدر نفسه، ١٩٢٣/٦/٧، ص٥.
(١٥) المصدر نفسه، ١٩٢٣/٦/٨، ص٥.
(١٦) المحروسة، ١٩٢٣/٥/١٦، ص٢: الأهرام، ١٩٢٣/٥/٢١، ص٣: الأخبار، ١٩٢٣/٧/٤، ص٢.
(١٧) المقطم، ١٩٢٣/٦/٢٣، ص٣: الأخبار، ١٩٢٣/٦/٢٤، ص٢.
(١٨) وادى النيل، ١٩٢٣/٥/٢٥، ص٤.
(١٩) المقطم، ١٩٢٣/٧/١٣، ص٣: الأخبار، ١٩٢٣/٧/١٨، ص٢: البلاغ، ١٩٢٣/٨/٨، ص٤.
(٢٠) المحروسة، ١٩٢٣/٥/٢٥، ص٢: النظام، ١٩٢٣/٥/٢٥، ص٣.
(٢١) المحروسة، ١٩٢٣/٦/٤، ص٣.
(٢٢) البلاغ، ١٩٢٣/٨/١٠، ص٣: الأخبار، ١٩٢٣/٨/١٠، ص٢.
(٢٣) المحروسة، ١٩٢٣/٨/١٠، ص٣.
(٢٤) وادى النيل، ١٩٢٣/٥/١٩، ص٤: النظام، ١٩٢٣/٦/١، ص٣.
(٢٥) الأهرام، ١٩٢٣/٨/٦، ص٣: النظام، ١٩٢٣/٨/٦، ص٢: المقطم، ١٩٢٣/٨/٨، ص٦.
(٢٦) المصدر نفسه، ١٩٢٣/٩/١١، ص٣: البلاغ، ١٩٢٣/٩/١٢، ص٤: النظام، ١٩٢٣/٩/١٢، ص١.
(٢٧) السياسة، ١٩٢٣/٩/١٠، ص٦.
(٢٨) الأهرام، ١٩٢٣/٩/١١، ص٣: المقطم، ١٩٢٣/٩/١٢، ص٣.
(٢٩) النظام، ١٩٢٣/٥/١٣، ص٢.
(٣٠) السياسة، ١٩٢٣/٥/٣١، ص٤.

(٣١) الأخبار، ١٩٢٣/٦/٣، ص٢: الأهرام، ١٩٢٣/٦/٤، ص٧: السياسة، ١٩٢٣/٦/٥، ص٥: المقطم، ١٩٢٣/٦/٦، ص٣.

(٣٢) النظام، ١٩٢٣/٧/١٠، ص١.

(٣٣) المحروسة، ١٩٢٣/٨/٢١، ص٢.

(٣٤) البلاغ، ١٩٢٣/٩/٦، ص١: النظام، ١٩٢٣/٩/٩، ص١.

(٣٥) الأهرام، ١٠، ١٩٢٣/٨/٨، ص٥: ٢٢، ٨/٢٦، ١٩٢٣/٩/٢٦، ص ص ٢، ٦: الأخبار ١٩٢٣/٨/٨، ص٢: النظام، ٩، ١٩٢٣/٨/١٤، ص١.

(٣٦) البلاغ، ١٩٢٣/٧/٢٠، ص٢: المحروسة، ١٩٢٣/٨/١، ص٣: مصر، ١٩٢٣/٨/٢١، ص٣.

(٣٧) المحروسة، ٣٠، ٥/٣٠، ١٩٢٣/٦/٤، ص٣: ٢٣/١٩٢٣/٧/٢٣، ص٢: النظام، ١٩٢٣/٨/١، ص١.

(٣٨) المحروسة، ٢، ١٩٢٣/٨/٤، ص ص ١، ٣.

(٣٩) المصدر نفسه، ٨، ١٩٢٣/٦/٢٣، ص ص ٢، ٣: ١٩٢٣/٨/٢١، ص٣: النظام، ١٩٢٣/٦/٢٤، ص٢.

(٤٠) السياسة، ١٩٢٣/٧/٢٧، ص٥: ٩، ٢٠، ٨/٢٦، ١٩٢٣/٩/٢٦، ص٦.

(٤١) الأهرام، ١٩٢٣/٩/٢٩، ص٦: المقطم، ١٩٢٣/٩/٣٠، ص٥.

(٤٢) النظام، ٢، ٣، ١٩٢٣/١٠/٤، ص٣: البلاغ، ٣، ١٩٢٣/١٠/٤، ص٢.

(٤٣) المصدر نفسه، ١٩٢٣/١٠/١٤، ص٢: النظام، ١٩٢٣/١٠/١٥، ص٣.

(٤٤) البيانات الواردة بالجدول مستقاة من: محافظ عابدين، محفظة ٥٨١، الانتخابات، ١٩٢٤/١/٢٠-١٩٤٤/١١/١٩، وزارة الداخلية، قسم الإدارة: الأهرام، ١٩٢٣/١٠/١١، ص٥: المقطم، ١٩٢٣/١٠/١٢، ص٣.

(٤٥) الوقائع المصرية، ١٩٢٣/١٠/١١، ص ص ١، ١٦-١٩: الأهرام، ١٩٢٣/١٠/٤، ص٢: المقطم، ١٩٢٣/١٠/٦، ص٧.

(٤٦) الوقائع المصرية، ١٩٢٣/١١/٥، ص٢: السياسة، ٢١، ١٩٢٣/١١/١٠، ص٤: الأهرام، ١٩٢٣/١١/١، ص٤: المقطم، ١٩٢٣/١١/٢، ص٥: البلاغ، ١٩٢٤/١/١٣، ص٥.

(٤٧) النظام، ٣، ١٩٢٣/١٠/١٩، ص ص ١، ٣: المقطم، ١٩٢٣/١٠/١٤، ص٧: الأخبار، ١٩٢٣/١٠/٢٠، ص٢.

(٤٨) المقطم، ٣، ١٩٢٣/١٠/٤، ص ص ٣، ٧: ٦، ١٩٢٣/١٠/٧، ص٣: ٩، ١٩٢٣/١٠/٣١، ص ص ٥، ٧: النظام، ٥، ١٩٢٣/١٠/١٠، ص ص ٢، ٣: ١٩٢٣/١٠/١٩، ص٣: السياسة، ١٩٢٣/١٠/٣٠، ص٦.

(٤٩) المحروسة، ١٩٢٣/١٠/٤، ص٣: المقطم، ١٩٢٣/١٠/١٠، ص٨: النظام، ١٩٢٣/١٠/١٢، ص٣: الوطن، ١٩٢٣/١١/٧، ص٢.

(٥٠) البيانات الواردة بالجدول تم استخراجها من مصادر عدة هي: محافظ عابدين، محفظة ٥٨١ انتخابات، ١٩٢٤/١/٢٠-١٩٤٤/١١/١٩، كشف ببيان المرشحين لعضوية مجلس النواب بمديرية المنوفية وعدد المندوبين الذين رشحوا كلاً منهم: الأهرام، ١٩٢٣/١١/٢١، ص٥: المحروسة، ١٩٢٣/١١/٢٣، ص٣.

ويلاحظ أن المصدرين الأخيرين انفردا بتحديد الهوية السياسية لكل مرشح، ولكن وجد اختلاف بينهما أحياناً في تحديد تلك الهوية، وقد اجتهدنا قدر الإمكان في الوصول إلى ما سجلناه.

(٥١) النظام، ٥، ٦، ١٢/١١/١٩٢٣، ص٤؛ ٢١، ٢٢/١١/١٩٢٣، ص ص ٢، ٣؛ المحروسة ١٩٢٣/١١/٦، ص٢؛ البلاغ، ٨، ٢١، ٢٢/١١/١٩٢٣، ص ص ٢، ٧، ٥؛ ١٩٢٣/١١/٢٥، ص٧؛ ١٩٢٤/١/١٣، ص٤.

(٥٢) المحروسة، ١٢، ١٣/١١/١٩٢٣، ص٣.

(٥٣) البلاغ، ٢٥، ٢٦/١١/١٩٢٣، ص٧.

(٥٤) المصدر نفسه، ١٩٢٣/١٢/٢٤، ص٥.

(٥٥) المحروسة، ٣، ١٩٢٤/١/٤، ص ص ١، ٣.

(٥٦) البلاغ، ١٩٢٤/١/٨، ص٦.

(٥٧) المصدر نفسه، ١٩٢٣/١٢/٢٤، ص٥؛ ١٩٢٤/١/٧، ص٦؛ النظام، ١٩٢٤/١/١٠، ص٣.

(٥٨) البلاغ، ٣، ١٩٢٣/١٢/٢١، ص ص ٦، ٧.

(٥٩) السياسة، ١٩٢٣/١١/٦، ص٦.

(٦٠) المصدر نفسه، ١٩٢٣/١١/٢٦، ص٦.

(٦١) الوطن، ١٩٢٤/١/٤، ص٣.

(٦٢) السياسة، ٤، ١٩٢٤/١/٦، ص ص ١-٣، ٥.

(٦٣) المصدر نفسه، ١٩٢٤/١/٧، ص ص ١، ٢، ٥.

(٦٤) المصدر نفسه، ١٩٢٤/١/١٠، ص ص ٥، ٦.

(٦٥) المقطم، ١٩٢٤/١/١٥، ص ص ١، ٢.

(٦٦) تم الاعتماد في إعداد الجدول على : مجلس النواب، الهيئة النيابة الأولى، دور الانعقاد العادي الأول، الجلسة الأولى، ١٩٢٤/٣/١٥، ص٨؛ محمد خليل صبحى، تاريخ الحياة النيابية في مصر، ج-٦، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٩، ص ص ٩٨، ٩٩؛ أحمد شفيق، حوليات مصر السياسة، الحولية الأولى سنة١٩٢٤، القاهرة، ١٩٢٨، ص ص ١٢٧، ١٢٨.

(٦٧) مجلس النواب، الهيئة النيابية الأولى، دور الانعقاد العادي الأول، الجلسة السادسة عشرة، ١٩٢٤/٤/١٢، ص١٦٣؛ الجلسة الثامنة عشرة، ١٩٢٤/٤/١٤، ص٢٠٤.

(٦٨) الوقائع المصرية، ١٩٢٤/٤/٢١،ص٢.

(٦٩) الأهرام، ١٩٢٤/٤/٢٥، ص٤؛ مصر، ١٩٢٤/٥/٨، ص٢؛ المحروسة، ١٩٢٤/٥/١٧، ص٣؛ المقطم، ١٩٢٤/٦/١٧، ص٢.

(٧٠) المحروسة، ١٩٢٤/٥/٢، ص٢.

(٧١) المصدر نفسه، ١٩٢٤/٥/٥، ص٣.

(٧٢) السياسة، ١٩٢٤/٥/٥، ص٤؛ ١٩٢٤/٥/١٢، ص٥.

(٧٣) المحروسة، ١٩٢٤/٥/١٧، ص٣.

(٧٤) المقطم، ١٩٢٤/٥/٢١، ص٢؛ المحروسة، ١٩٢٤/٥/٢٢، ص٢.

(٧٥) المقطم، ١٩٢٤/٦/١٧، ص٢: محمد خليل صبحى، المصدر المذكور، ص ص ٩٨، ٩٩.

(٧٦) الوقائع المصرية، ١٩٢٣/١١/٥، ص٢: النظام، ١٩٢٣/٩/٦، ص٢: السياسة،١٩٢٣/١٠/٧، ص٦: الأهرام، ١٩٢٣/١١/١، ص٤.

(٧٧) المصدر نفسه، ١٩٢٣/١١/١٦، ص ص ٥، ٦.

(٧٨) الوقائع المصرية، ١٩٢٣/١٢/٢٢، ص١: المقطم، ١٩٢٣/١٢/٢١، ص٣.

(٧٩) البلاغ، ١٩٢٤/٢/٧، ص٤: الأهرام، ١٩٢٤/٢/١٢، ص٥.

(٨٠) تم إعداد الجدول بالاستعانة ب-: محافظ عابدين، محفظة ٥٨١، الانتخابات، ١٩٢٤/١/٢٠-١٩٤٤/١١/١٩، ترشيحات الانتخابات المقبلة، أسماء المرشحين لمجلس الشيوخ فى محافظات ومديريات مصر وعدد مندوبى الشيوخ الذين رشحوا كل واحد منهم - وهى باللغة الفرنسية: المقطم، ١٩٢٤/١/١٩، ص٥: السياسة، ١٩٢٤/١/٢٠، ص٥.

(٨١) الأهرام، ١٩٢٤/١/٢١، ص٥.

(٨٢) المقطم، ١٥، ١٩٢٤/٢/٢٠، ص ص ٣، ٥: الأخبار، ١٩٢٤/٢/١٨، ص٣.

(٨٣) المصدر نفسه، ١٩٢٤/٢/٢٤، ص٢.

(٨٤) تم الاعتماد فى إعداد الجدول على: محافظ عابدين، محفظة٥٨١، الانتخابات، ١٩٢٤/١/٢٠-١٩٤٤/١١/١٩، ترشيحات الانتخابات المقبلة: المقطم، ١٩٢٤/٢/٢٦ ص١: محمد خليل صبحى، المصدر المذكور، ص ص ٢٢٤، ٢٢٥.

(٨٥) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الثالث، الجلسة الثانية، ١٩٢٦/٦/١٤، ص١٥: الجلسة الخامسة، ١٩٢٦/٦/١٧، ص ص ٧١، ٧٠: الجلسة الثالثة والثلاثون، ١٩٢٦/٩/١، ص ص ٦٣٢، ٦٣٣.

(٨٦) المصدر نفسه، دور الانعقاد العادى الخامس، الجلسة الرابعة، ١٩٢٧/١٢/١٩، ص٤٤: السياسة، ١٩٢٨/١/١٠، ص٤.

(٨٧) الوقائع المصرية، ١٩٢٤/٥/٢٢، ص١: مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الثانى، الجلسة الأولى، ١٩٢٤/١١/١٥، ص٢.

عبد الناصر والآليات الديموقراطية:
إشكالية "الطرف" و"النظام"

د. أحمد صلاح الملا*

إن الفرضية الأساسية لهذا البحث، تستند جوهريًا إلى الخبرة التاريخية لليبرالية الغربية في تطبيقاتها العملية لا في أساسها الفلسفي المثالي، وحسب هذه الخبرة، تم في أعرق الديموقراطيات الغربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على الأقل - خاصة في أوربا الغربية - اعتماد صيغة تتداول فيها السلطة قوى الرأسمالية الكلاسيكية وقوى الليبرالية الاجتماعية التي تدين بالولاء في العمق للنظام الرأسمالي نفسه.

وضمن هذه الخبرة أيضًا، يلاحظ أنه جرى التضييق باستمرار على القوى المتناقضة جذريًا مع النظام الليبرالي الرأسمالي، بوسائل عدة تراوحت بين الحصار المالي والإعلامي لهذه القوى أحيانًا، وبين الضغط القانوني والأمني المباشر عليها أحيانًا أخرى، كما في حالة القوى الفاشية في ألمانيا عي سبيل المثال[1].

وتأسيسًا على هذا، يمكن القول إن الليبرالية تعتمد بالأساس على ممارسة آليات الديموقراطية وتداول السلطة بين "قوى المشروع السياسي الواحد"، مع محاولة "احتواء واستقطاب" أو "تهميش" أو "قمع" القوى المنتمية إلى مشروعات مختلفة جذريًا عنها، وبهذا المعنى، أقامت الرأسمالية في الغرب "نظامها" السياسي عبر الإقرار التاريخي بوجود حساسيات مختلفة داخل مشروعها، مع منح هذه الحساسيات حق التمثيل السياسي، فاستقر بذلك النظام الرأسمالي بأجنحته المختلفة التي تتداول السلطة فيما بينها، مع السماح أحيانًا بدخول قوى أخرى السلطة بقدر محسوب لا يخل باستقرار النظام القائم[2].

وبهذا المعنى، فإن هذا المقال لا ينظر إلى الديموقراطية نظرة رومانسية تؤكد على حق التمثيل السياسي لكل القوى ذات المشاريع السياسية المتناقضة، بل يرى فيها "مجموعة من الآليات التي تحقق معايير الكفاءة والرشد والحماية داخل النظام السياسي" مع الوضع في

* مدرس التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة دمياط.

الاعتبار أن مفهومنا "للنظام السياسي" هو "مجموع قوى المشروع السياسي الواحد التي تصل إلى السلطة، وتتداول السلطة بالتراضي فيما بينها كأجنحة لهذا المشروع، تتفق على أسس المشروع وتختلف على أساليب ووسائل التنفيذ والمدى الزمني له، على أن يكون التداول عبر آليات دستورية تمثيلية مفتوحة ومتفق عليها"[٣].

وعلى الرغم من أن هذا التصور للديموقراطية ربما يبدو أقل رومانسية وأخلاقية من التصور السائد لها، فإننا نراه التصور الوحيد القابل للتنفيذ، وعلى أساس هذا التصور بالذات، حققت الليبرالية الرأسمالية في الغرب نجاحات كبيرة على مستوى رشادة وكفاءة النظام السياسي، رغم ضيق القاعدة الاجتماعية الممثلة داخل السلطة في بلدانها، ومن هنا، تتحدد "أخلاقية" النظام السياسي طبقًا لهذه الرؤية، بمدى اتساع القوى الاجتماعية التي يمثلها المشروع السياسي المسيطر والمكون للنظام بكافة تنوعاته، وليس بأية أوهام حول تمثيل مشاريع سياسية متناقضة داخل الإطار الديموقراطي.

ويعتبر كاتب السطور، أن أية سلطة تقوم خارج هذا التصور التداولي القائم على التراضي بين قوى المشروع الواحد، الذي تتحدد رشادته وكفاءته على أساس كفاءة تطبيق الآليات الديموقراطية - التي أنتجتها الليبرالية تاريخياً - داخله، هي سلطة محرومة مسبقًا من إمكانيات التوافق السياسي العام حولها، ومن إمكانيات تحويل مثل هذا التوافق - إن وجد - إلى قوة سياسية حارسة لها في الشارع، مهما كان اتساع قاعدتها الشعبية، لأن هذه القاعدة - بسبب غياب عنصر التراضي- تصبح غير ممثلة سياسيًا ومحذوفة من المعادلة، ولهذا لا تستطيع مثل هذه السلطة إقامة "نظام" سياسي، وتصبح "طرفًا" داخل مجتمعها، ويرتكز استمرارها في نهاية المطاف على مدى قدرتها على "تفريغ المجتمع" من كافة "الأطراف" الأخرى - التي تصبح بالنسبة إليها "منافساً محتملًا" مهما كان اقترابها منها من حيث الأهداف والخيارات- باستخدام الضغط والقمع العاري في أغلب الحالات، وهنا بالضبط تكمن أزمة التجربة الناصرية.

وهنا ثمة تساؤل مركزي يثور دائمًا في إطار النقاش حول الحقبة الناصرية، حول الأسباب التي مكنت خصوم عبد الناصر من تصفية ميراثه السياسي والاجتماعي بعد وفاته بشهور قليلة - وبشكل أكثر وضوحاً وأسرع وتيرة بعد حرب أكتوبر - بسهولة نسبية ودون مقاومة تذكر من جانب القوى والطبقات المستفيدة من منجزات تجربته[٤].

وسوف يحاول هذا البحث، تقديم تصور أولي لإجابة هذا التساؤل، يتمحور حول فشل عبد الناصر في إقامة "نظام" سياسي، وبقائه طوال الوقت "طرفًا" سياسيًا يستحوذ على السلطة بحكم حقائق القوة والأمر الواقع، دون سعي حقيقي لبناء صيغة ذات معايير مستقرة ومتفق عليها للمشروعية السياسية.

بناء على كل ما سبق، يمكن القول إن الإشكالية الرئيسية في بنية التجربة الناصرية، هي أنها رفضت بعنف استخدام الآليات الليبرالية لتأطير مشروعها سياسيًا وتطويره على قاعدة التراضي بين القوى والطبقات المستفيدة منه[٥]، وعلى الرغم من أن أحد المبادئ الستة لثورة يوليو كان "إقامة ديموقراطية سليمة"، فإن الثورة بسبب جذورها العسكرية وتحفظها تجاه محصلة التجربة التداولية البرلمانية في مصر قبل يوليو ١٩٥٢م، قد حرمت نفسها منذ البداية من النمط الوحيد للديموقراطية الذي يملك آليات ومعايير معقولة للكفاءة والرشد السياسي.

ضمن هذا الفهم، نعتبر أن عبد الناصر قد أهدر فرصة تاريخية بعد استقرار حكمه بنهاية عدوان ١٩٥٦م، لتحويل نفسه من "طرف" عسكري يرتكز على حقائق القوة، إلى "نظام سياسي" شامل يرتكز على التراضي بين مجموعة من القوى والطبقات المستفيدة من توجهات الثورة، ومن المؤسف حقًا، أن ملابسات نهاية عدوان ١٩٥٦م التي توجت عبد الناصر بطلاً لقوى التحرر في مصر والعالم العربي، قد قادته - في لحظة اختيار مصيرية- لاعتماد خيار الانفراد الكامل بالسلطة كسبيل وحيد لإنجاز مشروعه السياسي والاجتماعي.

وبمعنى معين، يمكن القول إن عبد الناصر أهدر فرصة ثانية لإنجاز هذا التحول بعد ضرباته الاقتصادية لقوى الرأسمالية الكبيرة عام ١٩٦١م، ولم يتعلم الدرس الثمين للانفصال السوري، وهو خطورة الأحادية والفراغ السياسي على تجربته كلها.

إن ما لم يؤمن به عبد الناصر في سعيه لتعبئة القوى والطبقات المستفيدة من مشروعه التغييري، هو ضرورة بلورة هذه القوى والاعتراف بها كفاعل سياسي مستقل كشرط أولي لمثل هذه التعبئة، والسماح لها في إطار المشروع المتفق عليه بينها، بالتمايز الطبيعي إلى "أجنحة" ضمن هذا المشروع، على قاعدة التمثيل السياسي الحر والمستقل عن أجهزة الدولة، على أن يكون متاحًا بعد ذلك ضمن ترتيبات معينة - ومع الاستمرار في تهميش القوى النقيضة جذريًا- إطلاق التنافس بين هذه الأجنحة المختلفة للمشروع لتتداول السلطة بينها حسب الآليات الديموقراطية المتعارف عليها.

وفيما نرى، كان ما منع عبد الناصر من إدراك هذه المعادلة، هو ما ينطوي عليه التحول من "طرف - عصبة حاكمة "إلى "نظام" من مخاطرة، فذلك التحول قد يعني احتمال فقدان السلطة على المستوى الشخصي بالنسبة للنخبة الممسكة بها، في مقابل بلورة ورفع احتمالات استقرار مشروعها السياسي التغييري كمشروع عام لمجمل النظام، وهذا يتناقض مع رؤية عبد الناصر التي وحدت بين مشروعه وبين استمراره هو ونخبته العسكرية في السلطة.

في إطار الطرح الذي نقدمه هنا، ينبغي لنا الرد على بعض التحفظات المحتملة التي قد يقدمها البعض إزاء هذا الطرح، وأول هذه التحفظات هو ما قد يقوله البعض عن اختلاف

مسيرة التطور التاريخي بين مصر وبين البلدان الغربية التي استقرت فيها الآليات الديموقراطية واستقرت فيها أيضًا القوى الاجتماعية المتمايزة ذات المصالح الواضحة، ومما قد يدعم مثل هذا التحفظ، القول بأن مصر قد شهدت فعلاً تجربة مورست فيها بشكل ما الآليات الديموقراطية قبل يوليو ١٩٥٢م، وهذا لم يمنع التفاوت الاجتماعي الفاحش الذي لم يؤد إلى بناء نظام سياسي مستقر.

وعلى الرغم من أن هذا التحفظ لا يخلو من وجاهة ظاهرية، فإن من الصعب قبوله، حيث أثبتت تجربة عبد الناصر نفسه، أن العلاج الوحيد لهذا التفاوت في التطور التاريخي هو تفعيل قدرة القوى المراد تطويرها على العمل السياسي حسب أجندة اجتماعية وسياسية واضحة، والاحتجاج على ذلك بالحديث عن التجربة البرلمانية قبل الثورة وسيطرة القوى شبه الرأسمالية وشبه الإقطاعية عليها هو احتجاج مردود، لأن الوضع السياسي في مصر قبل الثورة كان مكبلاً بملكية مستبدة واحتلال مباشر موجود بالفعل يدعم سيطرة طبقة بعينها على التمثيل السياسي، أما بعد نهاية عدوان ١٩٥٦م - وبشكل أوضح بعد حركة التأميمات من ١٩٦١م إلى ١٩٦٤م- فقد كان لدى الحكم القائم، بعد تحرره من الاحتلال سياسيًا وتوجيهه ضربات كبرى للقوى شبه الإقطاعية شبه الرأسمالية اقتصاديًا، قدر كبير من حرية الحركة في حشد قواه السياسية - سواء الموالية له مباشرة أو الحليفة له- بشكل ديموقراطي تنافسي مضبوط فيما بينها، دون أن يخشى عودة القوى القديمة نتيجة لذلك.

وبناءً على ذلك، فإننا لا نقيم وزنًا كبيرًا لمسألة تفاوت المسار التاريخي، حيث لا علاج لهذه المسألة سوى العمل ضمن الآليات الديموقراطية نفسها، وفي هذا الإطار، نؤكد على أن ثمة عاملًا إراديًا واختياريًا - بمعنى عدم انبثاقه عن أية عوامل موضوعية قاهرة -كان هو ما حدد طبيعة اختيار سلطة يوليو لصيغة "نظامها" السياسي[٦].

أما التحفظ الثاني الذي قد يقدمه البعض، فهو القول بتناقض التحولات الثورية مع الآليات الليبرالية الديموقراطية، واحتمال أن تؤدي مثل هذه الآليات إلى "إبطاء" وإعاقة قدرة القيادة على تطوير المجتمع، ومع من أن هذا الأمر قد يكون صحيحًا إلى حد ما، فإن الوجه الآخر لمثل هذا البطء هو ترشيد القرار السياسي وتدعيمه شعبيًا بآليات طبيعية، وهذا بالضبط هو ما عجز عبد الناصر عن تحقيقه كثيرًا، لقد فضل دائمًا اتخاذ الطريق الأسهل والأسرع، لكنه بهذا خاطر على مستويين: فهو من ناحية، جعل هذه التحولات الثورية بغير سند شعبي من قوى سياسية منظمة، وهو ما سهل الارتداد عليها بعد ذلك، وهو من ناحية أخرى، باعتماده الطابع الإداري الفوقي لإنجاز هذه التحولات، قد جعلها تتم دون معايير منظمة تضمن لها الرشد السياسي واختيار أفضل العناصر لقيادتها ثوريًا وفنيًا، وهو ما أدى أيضًا إلى مشكلات وأخطاء فادحة.

أما التحفظ الثالث في هذا الإطار، فهو تحفظ ذو أهمية خاصة، حيث استعملته سلطة يوليو نفسها طويلاً لتبرير رفضها الآليات الديموقراطية، وهو المماهاة بين آليات وقواعد الديموقراطية الحديثة وبين النظام الرأسمالي، وفي واقع الأمر، كانت هذه المماهاة - فيما نرى- خطأ تاريخيًا، حيث ساد بسببها الاعتقاد بأن آليات كالتعددية السياسية وإقرار الحريات العامة وشرعية صندوق الانتخاب وتداول السلطة وتوازن السلطات والفصل بينها وتحديد صلاحيات المسئول السياسي ومدة بقائه في منصبه، سوف تؤدي بالضرورة إلى عودة الرأسماليين وكبار ملاك الأرض إلى الحكم في مصر.

وكان منطق سلطة يوليو في ترويج هذه المقولة، هو السخرية من آليات الديموقراطية باعتبارها آليات "زائفة" يمكن أن تؤدي إلى عودة "الرجعية"[٧]، لكن اللافت للنظر في هذا الإطار، هو أن مثقفي اليسار الماركسي الرسمي، الذين شكلوا "الجناح الفكري اليساري للمشروع الناصري" - إن جاز التعبير- قد أسهموا بقوة في بلورة هذه المقولة أيديولوجيًا[٨] بشكل جاء على هوى نخبة يوليو العسكرية، وقد كان هذا الإسهام - فيما نرى - نتيجة عجز الماركسية نفسها -حتى الآن على الأقل- عن تقديم تصور ديموقراطي ذي آليات واضحة، وهكذا، أسهم اليسار الماركسي الرسمي بوعي أو بدون وعي، في التغطية الأيديولوجية لأحادية سلطة يوليو.

ونعتبر أن هذا التلازم المفترض بين آليات الديموقراطية وبين القوى الطبقية الرأسمالية، هو أمر تاريخي أكثر مما هو بنيوي، حيث الأمر مرهون بالأساس بطبيعة وانحيازات القوة المسيطرة وبالقوى والطبقات الممثلة في المشروع الحاكم والمسموح لها بالتالي بالتنافس السياسي ضمن ذلك المشروع، وليس بالآليات المنظمة لهذا التنافس، ومن هنا فإننا نرى "حياد" الآليات الديموقراطية وإمكانية توظيفها لخدمة الخيارات الجمعية لكل مجتمع، وهي خيارات يمكن أن يختلف مضمونها اختلافاً كبيرًا من ديموقراطية إلى أخرى[٩].

ويقودنا هذا التحليل إلى إدراك طابع مأساوي معين للتجربة الناصرية، فبينما رفضت هذه التجربة الآليات الليبرالية للديموقراطية باعتبارها شكلية وزائفة، كان ما يتوجب عليها فعله هو بالضبط ما رفضته، وهو التداول بين قوى المشروع الواحد كما في الغرب، وإن كان المشروع هنا يمثل اجتماعيًا مصالح قوى وطبقات مختلفة عما في الغرب.

وقد أدى هذا الاعتقاد بالتلازم بين الآليات الليبرالية للديموقراطية وبين الرأسمالية إلى فراغ سياسي مميت داخل التجربة الناصرية، ففي الوقت الذي رفضت فيه السلطة بعنف هذه الآليات ومبادئ التداول والتوازن الحاكمة لها، فإنها لم تقدم أي بديل حقيقي عنها للناس، سوى مجموعة ألفاظ غامضة مثل "الديموقراطية الشعبية" و"الديموقراطية

المركزية" وهي ألفاظ ظلت دون آليات تنفيذية محددة يمكن تقييمها على أساسها، ما أفرغها من أي مضمون حقيقي وحوّلها إلى مجرد "رطانة" في ظل واقع بقى الناس فيه خارج نطاق الفاعلية السياسية المنظمة.

وقد كان المظهر الأهم لهذا الفراغ السياسي، هو مجموعة التنظيمات السلطوية التي سادت على امتداد التجربة الناصرية "هيئة التحرير، الاتحاد القومي، الاتحاد الاشتراكي وتنظيمه الطليعي ومنظمة الشباب"، ولعل اللافت للنظر في تجربة هذه التنظيمات، هو أنه على الرغم من إدراك عبد الناصر الدائم عدم فعاليتها وعجزها عن تعبئة القوى والطبقات المستفيدة من تجربته، وعلى الرغم من توجسه من اختراق القوى المعادية لتجربته لها وتخريبها من الداخل، فإن الرجل بدا كل مرة كمن يتوجه بإصرار عنيد للاصطدام بذات الحائط، حيث لم يفهم أن طبيعة هذه التنظيمات نفسها هي أصل المشكلة، فانبثاقها من السلطة وطابعها الأحادي غير التنافسي، جعل عملية الفرز السياسي داخلها أمرًا عسيرًا للغاية[١٠]، كما كان رفض هذه التنظيمات العمل مع "قوى سياسية" وإصرارها على تمثيل الأفراد داخلها بصفتهم الشخصية، خللاً جوهرياً في مفهوم التجربة الناصرية للممارسة السياسية أدى إلى تكريس واقع الفراغ السياسي. ونتيجة لما سبق، اصبحت هذه التنظيمات بالنسبة إلى أغلب المنتسبين إليها مجرد أداة لقضاء المصالح أو الصعود السياسي، بينما كانت بالنسبة إلى أغلب القائمين عليها مجرد أداة لتوصيل أفكار السلطة إلى الجماهير، بشكل اتخذ في غالب الأحيان طابع التلقين ذا الاتجاه الواحد[١١]، ومن هنا تبلورت أهم مشكلة واجهت التجربة الناصرية، حيث ظل مصدر الشرعية الوحيد لـ"نظام عبد الناصر" هو "شخص عبد الناصر" وقدرته الخاصة على الإنجاز وتحسس مطالب الناس.

وفيما نرى، كانت أحادية تنظيمات عبد الناصر وارتباطها بالدولة سببًا في تناقض تكويني قاتل، فبينما كان الهدف من هذه التنظيمات هو أدلجة أعضائها بأفكار "مشروع" عبد الناصر، كان ما حدث فعليًا هو أن كثيرين من كوادرها تعاملوا مع نشاطهم داخلها كعمل لصالح جهاز "الدولة"، وهو ما جعلهم يستمرون داخل تنظيمات وأجهزة الدولة ويواصلون صعودهم السياسي بعد الانقلاب على مشروع عبد الناصر، ولصالح مشروع مختلف عنه جذريًا دون إحساس بالتناقض، ولا شك أن هذا هو من أبرز ما يكشف فشل تنظيمات عبد الناصر كأداة للتكوين السياسي والأيديولوجي، رغم محاولة البعض التقليل من أهمية هذا الأمر[١٢].

ومن الملاحظ، أنه فيما يتعلق بإمكانيات تفعيل التنظيم السياسي، سادت أحيانًا- خاصة في الستينيات مع بداية تبلور أزمة النظام- حالة من التكاذب العام، فبينما كانت معضلة تنظيمات عبد الناصر واضحة، بوصفها تنظيمات سلطوية أحادية تنعدم داخلها معايير

وآليات الفرز السياسي، كانت الحلول التي طرحت للأزمة بعيدة عن جوهر الموضوع، فظهرت المطالبات بالإسراع في تكوين التنظيم الطليعي الاشتراكي وتفعيل دور العمال والفلاحين و"إنهاء سيطرة الذهنية البرجوازية على التنظيم السياسي". وهنا أيضًا، لعبت الرطانة الماركسية الرسمية، سواء بحكم القناعة الأيديولوجية أو بحكم حدود الحرية المتاحة، دورًا في تكريس الفراغ بصرف الأنظار عن أسبابه الحقيقية[١٣].

ثمة مظهر آخر كان فيما نعتقد سببًا ونتيجة لحالة الفراغ السياسي الشامل تلك، وهو الخلط الدائم في التجربة الناصرية بين "الحقوق الاجتماعية" وبين الديموقراطية، وعلى الرغم كون الديموقراطية بالأساس مجموعة من الآليات السياسية المنظمة لتكوين السلطة وممارستها، فإنه تم اعتماد منطق يؤكد على أن منح الجماهير الفقيرة حقوقها الاجتماعية كمجانية التعليم والعلاج وحق العمل والسكن وغير ذلك، هو "جوهر" الديموقراطية، وتم اعتبار "الديموقراطية الاجتماعية" - وهي بالمناسبة تسمية خاطئة وضارة إلى حد كبير - مقدمة ضرورية "سابقة" على الديموقراطية السياسية[١٤] أو حتى بديلاً عنها. وفي المحصلة العامة، كانت هذه الرؤية خطأ تاريخيًا، حيث شكل عجز سلطة يوليو عن إدراك اختلاف الديموقراطية السياسية عن الحقوق الاجتماعية من ناحية، وضرورة التلازم والتزامن بينهما من ناحية أخرى، سببًا في ضياع الاثنتين معًا في خاتمة المطاف.

بسبب ما أشرنا إليه سابقًا من توحيد عبد الناصر بين مشروعه السياسي الوطني وبين استمراره هو ونخبته العسكرية في السلطة لتنفيذ ذلك المشروع، وقع الرجل في سلسلة من الأخطاء، التي لم تؤد فقط إلى إضعاف المجتمع السياسي المصري حتى الآن، بل أدت أيضًا إلى تسهيل ضرب وتصفية التجربة الناصرية نفسها.

وهكذا أمم عبد الناصر العمل السياسي وضرب بناه القائمة، فألغى الأحزاب ومنع قيام أحزاب جديدة، وسيطر على النقابات العمالية والمهنية وغيرها من المنظمات الجماهيرية وألحقها بالدولة، وسيطر على الإعلام وعلى الجامعات كمراكز للعمل السياسي والتكوين الأيديولوجي، وقد تم كل ذلك عبر "مأسسة واسعة للعنف"[١٥]، وهو ما دفع النخب المثقفة إلى الانزواء، وأدي إلى اضمحلال الحيوية السياسية.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تعداه إلى مسخ الآليات الديموقراطية باستعمالها بشكل مشوه، فرفضت سلطة يوليو آلية الانتخاب على مستوى الرجل الأول طوال الوقت، كما رفضتها لبعض الوقت - وبشكل معلن - حتى على مستوى التنظيم السياسي، وفي غالب الأحيان، فإنه حين استخدمت آلية الانتخاب في بعض المواقع، وآلية الاستفتاء فيما يخص

شخص الرئيس -وهي آلية تمثيلية أيضًا بمعنى معين- تم التعامل بشكل كاريكاتوري مع هذه الآليات، وتم التحكم في نتائجها بالتدخل المباشر[١٦].

وما يهمنا هنا، هو أن هذا التدخل في نتائج الآليات التمثيلية والتحكم فيها قسرًا لم يكن فقط تعبيرًا عن عدم احترام إرادة الناس، بل أنه أدى إلى إضعاف التجربة الناصرية نفسها، حيث حرم عبد الناصر من إدراك قوته التمثيلية بشكل منظم -وفي واقع الأمر فإن أي احتكام صحيح للآليات التمثيلية بعد ١٩٥٦م كان سيمنح عبد الناصر أغلبية طبيعية ذات مصداقية عالية - وهو ما كان يمكن أن يخفف من هواجسه الأمنية الانقلابية ومن الطابع العسكري لحكمه ويسبغ طابعًا سياسيًا على تعاطيه مع كثير من الأمور.

وضمن هذه السلسة من الأخطاء أيضًا، رفض عبد الناصر نتيجة طبيعته العسكرية وغياب منطق الممارسة السياسية لديه، التمييز بين القوى السياسية على أساس تعاطيها مع مشروعه، وضرب بقسوة حتى بعض القوى التي يفترض أن تكون "حليفًا طبيعيًا" له، وهذا الخطأ بالذات كان خطأ متكررًا لديه على امتداد مسيرته السياسية[١٧]، كما أكد عبد الناصر بحسم دائماً حرصه على إلحاق الجميع بعجلة الدولة "كأفراد" في ظل سيطرة مناخ توتاليتاري يتغنى "بالشعب" كمطلق رومانسي غير محدد، بعد تفكيكه وبعثرته إلى مكوناته الأولية، وحرمانه بالتالي من أية إمكانية عملية للفعل السياسي المستقل[١٨].

وكانت المحصلة الأساسية لكل هذه الأخطاء هي - كما سبقت الإشارة - الأحادية الكاسحة والفراغ الشامل، وبسبب هذا الوضع بالذات تبلورت لدى عبد الناصر مع الوقت هواجس ومخاوف كبيرة على مشروعه، بعد أن منع المستفيدين الحقيقيين منه من التكتل للمساهمة فيه والدفاع عنه. فظهرت في خطابه بكثافة -على امتداد الستينات خاصة-مفردات مثل "الانتهازيين" و"عودة الرجعية" و"الثورة المضادة"، وبهذا المعنى، كانت عودة الرجعية وانتصار الثورة المضادة في نهاية المطاف، نتيجة طبيعة للبنية الأحادية للسلطة الناصرية ذاتها.

ولفهم هذه المسألة، ينبغي التأكيد على أن التجربة الناصرية قد خسرت الكثير نتيجة عزوفها عن التحول من "طرف" إلى "نظام" عبر القبول بتطور ليبرالي مضبوط داخلها، وكان أول ما خسرته هو إمكانية مأسسة النظام وتحجيم طابعه الشخصي. وعلى مستوى آخر، أهدر عبد الناصر بإصراره على عدم فتح الباب لمثل هذا التطور ضمن مشروعه، إمكانية كبح جماح فساد الجهاز البيروقراطي، وهي الإمكانية التي يوفرها المناخ الليبرالي التداولي أكثر من سواه بما فيه من آليات الرقابة والمحاسبة، وهذا يفسر - فيما نرى - لماذا شكلت "الطبقة الجديدة" من الإداريين والفنيين، التي تعاظم حجمها ودورها في الستينيات بعد حركة التأميمات وتوسيع القطاع العام، خطراً على أسس المشروع الناصري كله وهاجساً دائماً لدى

عبد الناصر، وليس فقط مجرد مشكلة إدارية يمكن السيطرة عليها بتطوير جهاز الدولة، واللافت للنظر، أنه على الرغم ارتباط هذه الطبقة في وعي عبد الناصر بخشيته من الثورة المضادة، فإنه لم يستطع فعل شيء لمواجهة إمكانات فساد كوادرها والميول الرأسمالية الطبيعية لديهم، ولا شك أن هذا يعود إلى العجز البنيوي لنظامه السياسي، ومن هنا أصبحت هذه الطبقة في خاتمة المطاف مساهمًا أساسيًا في الانقلاب على مشروعه ورافدًا مهمًا من روافد الانفتاح العشوائي الذي قاده السادات[١٩].

لكن أهم ما خسره عبد الناصر في هذا السياق، كان إمكانية تثبيت قيم وأهداف مشروعه في الوعي الجمعي بشكل مستقل عن شخصه، وتحويلها إلى قيم وأهداف مجتمعية سائدة فوق التداول السياسي اليومي، بحيث يدور التداول بين أجنحة "النظام -المشروع" حول أفضل أساليب ووسائل إنجاز هذه الأهداف والقيم، وهو ما كان يمكن حال حدوثه أن يضعف إمكانيات تبلور مشروع انقلابي بديل[٢٠].

ويرتبط بهذا الأمر قضية مهمة في إطار ما يسمى "سيكولوجية الجموع". فتكوين نظام تداولي ضمن المشروع الواحد يأتي فيه الرجال ويذهبون مع بقاء المشروع، يمنح الجماهير إحساسًا يتراكم مع الوقت بقوة ورسوخ المشروع بفعل صلاحيته الذاتية وملائمته للواقع بصرف النظر عن الأشخاص، أما ارتباط مشروع سياسي معين في وعي الناس بشخص بعينه - كما حدث مع مشروع عبد الناصر- فقد يؤدي إلى ارتباط عكسي خطر يرى في زوال الشخص إيذانًا بزوال المشروع وانحساره، وهذه المسألة بالذات كانت أزمة عامة لمعظم التجارب التي اعتمدت على "زعامات تاريخية" في بلدان العالم الثالث غير المتبلورة ديموقراطيًا.

وفي إطار الحديث عن الخسائر أيضًا، ينبغي أن نلاحظ الارتباط بين غياب آليات الديموقراطية السياسية وبين ضعف معايير المهنية والكفاءة في بعض تحولات المرحلة، فمنح الفرص لأهل الثقة على حساب أهل الخبرة أحياناً، وتغليب الأهداف الأيديولوجية على المعايير الفنية أحياناً أخرى، أدى في كثير من الحالات إلى تخريب بعض هذه التحولات التي استهدفت صالح الجماهير العريضة، أو على الأقل إبطائها وإعاقتها، ما أظهر تناقضًا بين أهمية هذه التحولات وضرورتها وبين ما شابها من عورات التنفيذ، ولعل فساد بعض مؤسسات القطاع العام، وكذلك أزمة انخفاض مستوى ونوعية التعليم مع إقرار مجانيته - فيما عرف بمشكلة "الكم" مقابل "الكيف"- توضح ما نعنيه.

وينبغي أن نوضح هنا، أن هذا الحديث لا يعني أي تنكر لأهمية هذه التحولات وضرورتها من حيث المبدأ، وإنما يعني أنه لو نفذت هذه التحولات في ظل آليات ديموقراطية، لربما كان من الممكن ترشيدها وتنفيذها على نحو أكثر كفاءة.

ولا تقتصر علاقة غياب آليات الديموقراطية بدرجة رشادة الممارسة على التحولات المجتمعية لثورة يوليو فحسب، بل تظهر بوضوح في بنية الحكم نفسه، ولعل في استمرار شخصيات مثل عبد الحكيم عامر وأنور السادات داخل السلطة على امتداد الحقبة الناصرية، ما يؤكد سيادة الطابع الشخصي لهذه السلطة وضعف آليات ومعايير الفرز السياسي فيها.

وفي سياق الحديث عن الطابع الشخصي لممارسة السلطة الناصرية، ثمة ملاحظة بالغة الأهمية ينبغي طرحها، وهي أن عبد الناصر قد أهدر بعد هزيمة ١٩٦٧م فرصة أخرى لتطوير حكمه من "طرف" إلى "نظام"، ففي أجواء مراجعة كل شيء بعد الهزيمة، كان ما تم فعليًا هو أن عبد الناصر بدلاً من إشراك الناس في حماية مشروعه الذي بدا مهددًا بعمق، قد تمكن من إنهاء ازدواجية السلطة واستعادة سلطته الفردية أحادية الطابع، وهذا الأمر بالذات - للمفارقة - كان هو ما أدى إلى تصفية المشروع الناصري بسهولة بعد سنوات قليلة، لمجرد أن صاحب المشروع قد توفي وأتى رئيس آخر يحمل خيارات سياسية واجتماعية مختلفة، وبهذا المعنى، كان ما مكّن السادات من تصفية "المشروع الناصري" هو "النظام الناصري" بالذات، بطابعه القائم على تركيز السلطة في يد رجل واحد[٢١]، خاصة مع استقرار مفهوم "الشرعية" في الواقع السياسي المصري، وهو مفهوم دعمت ثورة يوليو ارتباطه بشخص الحاكم - الرئيس، أي رئيس.

وفي إطار ذات الحديث عن غياب الآليات الديموقراطية، يمكننا أن ندرج صراع التجربة الناصرية مع إسرائيل، ففشل الناصرية المرحلي في هذا الصراع كما تجلى في هزيمة ١٩٦٧م، هو أمر ذو علاقة وثيقة بهذا الأمر بالذات، وعلى الرغم من أن من التبسيط القول بأن هذا العامل وحده كان هو السبب الوحيد للفشل في هذا الصراع، فإن من المؤكد أن إسرائيل كانت أطول نفسًا وأقدر على المواجهة، لأنها كانت - في نهاية المطاف - "نظامًا" يواجه "طرفًا"[٢٢].

وحين يطرح البعض التساؤل الإشكالي الشائع "ماذا بقي مْن يوليو؟"، يمكننا الإجابة ببساطة: بقيت "السلطة" وأجهضت "الثورة"، وتأسيسًا على هذا، فإننا نعتقد أن الشرط الأساسي لإنجاز تجربة ناصرية جديدة تستعيد المنجز الوطني والاجتماعي التقدمي "لثورة" عبد الناصر، هو اعتراف الناصرية المعاصرة بجدوى الآليات الليبرالية للديموقراطية، كأسلوب لضمان "رشادة" و"كفاءة" النظام السياسي، أي أن المطلوب من الناصرية ببساطة هو تأسيس "ليبراليتها الخاصة" والتخلي تمامًا عن تصورات وآليات ممارسة السلطة في التجربة الناصرية، نظراً لأن هذه التصورات والآليات بالذات كانت عبئاً جسيماً على المضمون التقدمي لمجمل التجربة.

الهوامش

(١) يمكن هنا تذكر تجربة النمساوي يورج هايدر، الذي أحرز حزبه ذو الأصول الفاشية أغلبية نسبية في الانتخابات النمساوية، فما كان من الاتحاد الأوربي إلا أن هدد بفرض عقوبات على النمسا في حال تشكيله الحكومة، فاستقال من رئاسة الحكومة رغم كونه فائزًا في انتخابات ديموقراطية.

(٢) نتذكر هنا مثلاً، دخول الحزب الشيوعي الفرنسي أحيانًا التشكيل الوزاري كشريك صغير في حكومات الحزب الاشتراكي.

(٣) وذلك على اعتبار أنه حين يكون الصراع السياسي صراعًا بين مشروعات متناقضة جذريًا، فإن ما يحدث هو حسمه بمنطق الغلبة السياسية، خارج نطاق الآليات التداولية المتعارف عليها، ومن يفوز يؤسس حينذاك "نظاماً" جديداً.

(٤) راجع واحدة من أهم الإجابات على هذا التساؤل في: عادل حسين، نحو فكر عربي جديد –الناصرية والتنمية والديموقراطية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٥م، ص ص١٨٧-٢٢٢.

(٥) من المفروغ منه حتى بمعايير الديموقراطيات الغربية، أن حق التمثيل ضمن الواقع السياسي يكون للقوى المستفيدة من هذا الواقع، أما القوى المتضررة منه فالتعامل معها يكون بالتهميش أو الاحتواء أو القمع.

(٦) في واقع الأمر، نحن نرى التركيز على هذا العامل الإرادي الاختياري كعامل حاسم في الإطار المصري، حيث يصعب لدينا تقبل المقولة الكلاسيكية التي تعتبر أن طبيعة وعلاقات القوى الاجتماعية تفرض مسارًا معينًا للتاريخ يكون "الفرد" تعبيرًا عنه فحسب، ذلك أنه إذا كانت هذه المقولة تصح في الغرب؛ حيث الطبقات والقوى المجتمعية متبلورة ومتمايزة وقوية، فهي لا تصح بنفس القدر في السياق المصري، حيث لم تتبلور القوى المجتمعية واحتل الحاكم دوماً مكانة مركزية بشخصه في إطار حالة من الفراغ المؤسساتي، وبهذا المعنى، نعتقد أن اختيار عبد الناصر لطبيعة نظامه جاء بالأساس نتيجة قرار إرادي - مع عدم إهمال العوامل الموضوعية بطبيعة الحال - كما جاءت اختيارات السادات السياسية والاجتماعية النقيضة لمشروع عبد الناصر نتيجة قرار إرادي أيضاً في المحل الأول.

(٧) راجع: الميثاق، منشور ضمن: وثائق ثورة يوليو، دار المستقبل العربي-القاهرة، ١٩٩١م، ص١٠٩.

(٨) راجع مثلاً: محمد الحفيف، مفهوم وطريق الديموقراطية في الميثاق، الطليعة، فبراير ١٩٦٥م، ص ص١٣-١٨.

(٩) راجع: ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديموقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، ١٩٩٧م، ص١٧.

(١٠) طارق البشري، الديموقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢-١٩٧٠م، دار الهلال، ١٩٩١، ص ص٢٥٥،٢٥٦.

(١١) راجع تقييم د. أحمد عبد الله رزة لتجربته في منظمة الشباب، في: عبد الغفار شكر، منظمة الشباب الاشتراكي - تجربة مصرية في إعداد القيادات، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، ٢٠٠٤م، ص ص٢٣٢،٢٥٥.

(١٢) نفسه، ص ص٣٧٧،٣٧٨.

(١٣) راجع مثلاً: لطفي الخولي، ٤ أسئلة حول الاتحاد الاشتراكي والتنظيم السياسي، الطليعة، إبريل ١٩٦٥م، ص ص٥٦،٥٧.

(١٤) الميثاق، مصدر سابق، ص٩٤.

(١٥) خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، ١٩٩٦م، ص١٤٩.

(١٦) لعل أشهر ما نتج عن هذا التدخل هو بدعة التسعات الثلاث الشهيرة، التي كانت في جوهرها تعبيراً فاقعًا وشاذًا عن رفض السلطة الاعتراف بأي تنوع سياسي طبيعي في المجتمع المصري، وإهدارها إمكانيات ومميزات مثل هذا التنوع.

(١٧) منذ البداية، اصطدم عبد الناصر بالقوى الماركسية بعد الثورة مباشرة، ثم عاد للاصطدام بها إبان خلافه مع العراق والاتحاد السوفيتي ١٩٥٨-١٩٥٩م، كما اصطدم بالشيوعيين السوريين أيضاً على خلفية موقفهم من الوحدة المصرية السورية، واصطدم بحزب البعث السوري أثناء الوحدة وأنهى تحالفه معه، بعد أن كان في بداية الوحدة قد أجبره على حل نفسه تطبيقاً لقرار حل الأحزاب في سوريا، ويدفعنا إصرار عبد الناصر على تفريغ الساحة السورية أيضاً من كل القوى التي تشكل حليفاً محتملاً لمشروعه، لإبداء الدهشة لنوعية فكره في مسألة الحشد السياسي.

(١٨) شريف يونس، الزحف المقدس – مظاهرات التنحي وتشكل عبادة ناصر، دار ميريت – القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ص٤١،٤٠.

(١٩) راجع: سامية سعيد إمام، من يملك مصر: دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري، دار المستقبل العربي، ١٩٨٦م، ص ص٨٣-١١٧.

(٢٠) لعل هذا بالذات هو أهم ما نجحت فيه النظم الرأسمالية في أوربا الغربية والولايات المتحدة، بحيث صار من العسير تخيل هذه البلاد خارج إطار الرأسمالية، وبمعنى معين، فإن قيماً مثل "المنافسة" و"المغامرة" و"البحث عن الفرصة"، لم تعد فقط سمات مميزة للمشروع الرأسمالي، بل صارت مع الوقت جزءاً من تكوين وثقافة أبناء هذه المجتمعات.

(٢١) طارق البشري، مرجع سابق، ص٣٦٦.

وينبغي التأكيد هنا، على أنه لا علاقة لإشارتنا تلك إلى الرئيس السادات بالاتفاق أو الاختلاف مع الخيارات السياسية والاجتماعية لحكمه، حيث المقصود منها فقط هو التدليل على ضعف معايير الفرز في عهد عبد الناصر، بحيث صار من الممكن أن تفرز تجربته من داخلها نقيضها الذي قاد منذ بداية السبعينات مسيرة التحول الجذري عن كل ما كانت تمثله.

(٢٢) بشكل عام، يمكن تطبيق نفس القياس على الصراع الأمريكي السوفيتي أثناء الحرب الباردة؛ حيث دخلت القوى الاشتراكية الصراع بضلع ديموقراطي مكسور منذ البداية، ومرة أخرى، كانت الخسارة أمراً طبيعياً، لأن المواجهة كانت بين "طرف" و"نظام".

شكاوى الجماهير ورسائل البريد الأسود إلى جمال عبد الناصر

دكتور جمال شقرة*

يضم أرشيف رئاسة الجمهورية بقصر عابدين، وثائق منشية البكري، الخاصة بفترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر، مؤسس تنظيم الضباط الأحرار، ومفجر ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م وتزخر هذه المجموعة الوثائقية بآلاف من الرسائل[1] والشكاوى والتظلمات والالتماسات التى أرسلت إلى جمال عبد الناصر، طوال فترة حكمه، وهى تشكل مادة غنية نظرا لتنوعها وثرائها، سواء من حيث مصدرها، أم من حيث موضوعها ومحتواها، وتساعد دراسة هذه الرسائل والشكاوى، وموقف عبد الناصر منها، فى إلقاء الضوء على الكثير من جوانب تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي فى عصره، كما تلقي الضوء على علاقته بالجماهير، تلك العلاقة الخاصة التى حيرت ولا تزال تحير العلماء والدارسين.

وكما حمل بريد عبد الناصر، رسائل للنخبة من رجال السياسة والفكر والفن[٢] حمل أيضًا رسائل والتماسات وشكاوي وطلبات واقتراحات من المواطن العادي، ولم يقتصر الأمر على رسائل الإعجاب والمدح وطلبات صور تذكارية للزعيم - وهي كثيرة - وإنما اشتملت رسائل الجماهير إلى عبد الناصر، على انتقاد لسياساته الداخلية، وبعضها حثه على مراجعة بعض جوانبها، بل لفتت نظره بعض الرسائل إلى المسافة أو الفارق بين الأقوال والأفعال أو النظرية والتطبيق .. فيما يتعلق بالانحياز لمصالح الجماهير. وهكذا تناولت بعض الرسائل سياساته الخارجية، وعلاقته بالدول العربية، وإذا كانت بعض الرسائل قد استنكرت عليه دخوله حرب اليمن، وموقفه العدائي من المملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة العربية السعودية، فإن بعضها كان يُحرض "الزعيم على اتخاذ مواقف أكثر راديكالية من الحكام والحكومات العربية الرجعية، العميلة لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعرقل بمؤامراتها، وبما تفتعله من خلافات وصراعات بين الدول العربية، وتحقيق حلم الوحدة العربية"[٣].

وفيما يتعلق بشكاوى وطلبات والتماسات الجماهير، فإنها كانت تنهمر على رئاسة الجمهورية بأعداد كثيرة كل يوم، وتكفي الإشارة إلى أن عدد الشكاوي والطلبات التي أرسلت

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية التربية - جامعة عين شمس

إلى جمال عبد الناصر في خمسة أشهر فقط وصل إلى ٨٨٣٠٤[٤] شكوى ورسالة، ويوضح الجدول رقم(١) عدد الشكاوى والرسائل والتظلمات فى شهر ديسمبر ١٩٦٣م، وفي الشهور الأربعة الأولي من سنة ١٩٦٤م، فكما هو مبين بالجدول، استقبل مكتب الرئيس لشئون الشكاوي والتظلمات فى شهر ديسمبر ١٩٦٣م، ١٩٨١٩ شكوى[٥] وفى شهر يناير ١٩٦٤ وصل عدد الشكاوي إلى ١٤٠٢٦ شكوى بنقص ٥٧٩٣، وانخفض عدد الشكاوى فى شهر فبراير إلى ١٢٨٠٥ شكوى بنقص ١٢٢١ شكوى، ثم ارتفع فى شهر مارس ليصل إلي ٢٣١٩٨ شكوى لزيادة مقدارها ١٠٣٩٣ شكوى[٦] وفى شهر إبريل من نفس العام وصل عدد الشكاوي الشكاوي إلى ١٨٤٥٦ شكوى والتماس.

جدول رقم(١) عدد الشكاوى والرسائل في خمسة أشهر ديسمبر١٩٦٣م- أبريل ١٩٦٤م

الشهر	عدد الشكاوى والطلبات
ديسمبر ١٩٦٣	١٩٨١٩
يناير ١٩٦٤	١٤٠٢٦
فبراير ١٩٦٤	١٢٨٠٥
مارس ١٩٦٤	٢٣١٩٨
إبريل ١٩٦٤	١٨٤٥٦
الجملة	٨٨٣٠٤

ونظرا لضخامة عدد الرسائل والشكاوى في كل شهر، وبسبب عدم توافر المادة العلمية، سواء تقارير الشكاوي أو نصوص نماذج الشكاوي والرسائل التي عرضت على عبد الناصر كاملة لذا سنلجأ إلى دراسة عينة من الشكاوي والرسائل التي أرسلت إليه في الأربعة أشهر الأولى من سنه ١٩٦٤م، أي بعد صدور قوانين يوليو ١٩٦١م بحوالي ثلاث سنوات، حيث توافرت لدينا التقارير حول هذه الشهور المتتالية، وتوفرت أيضًا نماذج لنصوص عدد ليس بالقليل من الشكاوي التي عرضت كاملة عليه، ولقد تناولت تقارير الشهور الأربعة ٦٩٤٨٥ شكوى ورسالة ومظلمة والتماس[٧] وربما تجدر الإشارة إلى أنه من خلال دراسة بعض التقارير المتفرقة خلال السنوات الست التالية من حكمه، لاحظنا أن الأرقام لا تختلف كثيرا، كما أن موضوعات الشكاوي لا تتغير[٨]. لذا نعتقد أن دراسة العينة التالية، تساعد على إبراز بعض النتائج حول المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، التي كانت تعاني منها الجماهير المصرية في الستينيات رغم التحولات الهائلة والإنجازات العظيمة التي حققتها الثورة المصرية، كما تساعد على إلقاء الضوء على موقف عبد الناصر من القضايا الجماهيرية.

كانت آلاف الرسائل تحمل إلى الرئيس شخصيا كل يوم، شكاوى الناس وهمومهم[٩]، وكانت بعض الخطابات تحمل إليه ما لا يمكن أن يخطر على بال، من أفكار وشكاوي وتبليغات، ومشاعر رقيقة ومحبة وسباب وعداوة أيضًا[١٠]. وكان بعض أصحاب الرسائل يخاطبون الرئيس بتلقائية واضحة يبثون إليه متاعبهم وشكاواهم[١١]، وكانت بعض الرسائل تقرن اسمه ببعض الصفات، كالزعيم والأب الحنون، وأبو خالد، والمناضل البطل وقائد الثورة المجيدة، ومحررنا من الاستعمار والعبودية... إلخ، والبعض كان يكتفي بمخاطبته بالسيد الرئيس.

ولقد قسم فريق العمل بمكتب الرئيس لشئون الشكاوي والتظلمات، بريد الشكاوي من حيث جهة الاختصاص في فحص الشكوى إلى عشرة أنواع رئيسة[١٢] هي:

- شكاوي العمل والوظيفة العامة.
- شكاوى الخدمات والمرافق العامة.
- شكاوي الأمن العام.
- شكاوى الزراعة والري.
- شكاوي المالية والاقتصادية.
- شكاوي وطلبات الخدمة العامة بالقوات المسلحة.
- الشكاوى القضائية.
- شكاوى وطلبات المساعدات الاجتماعية.
- الشكاوى التعليمية.
- شكاوي متنوعة.

وقسم كل نوع من الأنواع العشرة إلى فروع عدة:

فشكاوي العمل والوظيفة اشتملت على: طلبات العمل، وطلبات صرف المستحقات، وشكاوى تحسين حالة الموظفين وتسويتها، وطلبات النقل والندب، وطلبات الإعارة للعمل، وشكاوي الموظفين من اضطهاد وسوء معاملة رؤسائهم، كما اشتملت على طلبات صرف المعاش، وطلبات صرف بدلات للموظفين، وتقييم بعض الوظائف، وكذا على الشكاوي من إهمال بعض الموظفين، وشكاوي الموظفين ضد رؤساء المدن والقرى، وشكاوى الفلاحين ضد العمد والمشايخ[١٣].

واشتملت شكاوي الخدمات والمرافق العامة على: طلبات العلاج، وطلبات المساكن الاقتصادية، وطلبات توصيل المرافق العامة، وشكاوى التضرر من هدم المنازل، ومن نزع الملكية للمنفعة العامة، وكذا الشكاوى الخاصة بالنقل والمواصلات[١٤].

أما شكاوى الأمن العام، فكانت تضم: طلبات الإفراج عن بعض المسجونين والمعتقلين، وشكاوى من استغلال النفوذ، وطلبات رفع الحراسة، وطلبات وضع بعض الأشخاص تحت الحراسة، والتظلم من العزل السياسي، وكذا بعض الشكاوى من كسب بعض الأفراد بطرق غير مشروعة، واشتملت أيضًا في حالات نادرة على تبليغ بإضراب بعض المواطنين عن الطعام، وتهديد بعضهم بالانتحار إذا لم تعالج مشكلاته[١٥].

بينما اشتملت شكاوي الزراعة والري على تظلم بعض الفلاحين من الطرد من الأراضي الزراعية والتضرر من هلاك بعض المحاصيل الزراعية، والشكاوى المتعلقة بالري، وكذا طلبات بعض الفلاحين بالإعفاء من أثمان المبيدات، وكذا الشكاوى المتعلقة بالحيازة الزراعية والإصلاح الزراعي، والجمعيات الزراعية، وبنوك التسليف[١٦].

أما الشكاوى المالية والاقتصادية: فغالبًا ما كانت تشتمل على شكاوي التظلم من الضرائب، والمطالبة بتعويضات، وطلبات الإعفاء من بعض الرسوم، وكذا التبليغات والشكاوى المتعلقة بالتهرب من الضرائب، وتهريب الأموال إلى الخارج، كما اشتملت أيضًا على شكاوي الجماهير من ارتفاع أسعار بعض السلع التموينية[١٧].

وضمت الشكاوي القضائية: تظلم بعض المواطنين من بعض الأحكام القضائية ومطالبة البعض بإعادة التحقيقات الجنائية والإدارية، وكذا التبليغات الخاصة بجرائم الرشوة، كما ضمت التماسات بعض المواطنين بشأن استعجال الفصل فى بعض القضايا المتأخر الفصل فيها لسنوات طويلة[١٨].

أما طلبات المساعدات الاجتماعية، فكانت تشتمل على شكاوي بعض المواطنين من تدنى أحوالهم المعيشية، ورغبتهم فى الحصول على مساعدات من الرئيس، وكذا طلبات التأهيل المهني[١٩].

واشتملت الشكاوى التعليمية على بعض الطلبات والالتماسات المتعلقة بالامتحانات والبعثات والمنح الدراسية، وغير ذلك مما يتعلق بالعملية التعليمية[٢٠].

أما الشكاوى المتنوعة فكانت تختلف موضوعاتها من شهر إلى شهر، وكانت تشتمل كل الشكاوى والطلبات التي يصعب تصنيفها مع الأقسام السابقة، ولكنها غالبا ما كانت تشتمل على طلبات بعض المواطنين بمقابلة الرئيس شخصيا، لعرض موضوعات شكاواهم أو لأي غرض آخر، وكذا طلبات بعض المواطنين لصور تذكارية للرئيس، وكذا طلبات الانتساب لعضوية الاتحاد الاشتراكي، وكذا الطعون فى عضوية بعض أعضاء مجلس الأمة[٢١].

ويبدو أن فريق العمل في مكتب الشكاوي والتظلمات بالرئاسة، رأى أن تصنيف الشكاوي والتظلمات حسب جهة الاختصاص في فحصها أمر يسهل مهمة عرضها على الرئيس، وعرضها بعد ذلك على الوزارات والمؤسسات صاحبة الاختصاص لمعالجتها وتنفيذ تأشيرة الرئيس بخصوصها، إلا أن هذا التصنيف أدى إلى تداخل موضوعات الشكاوى وبعثرتها بين جهات الاختصاص المختلفة. فصنفت على سبيل المثال، الطلبات الخاصة بالعلاج والمساكن الاقتصادية ضمن شكاوى الخدمات والمرافق، ومفروض أنها تصنف موضوعيًا ضمن المشكلات الاجتماعية، وكذا صنفت شكاوى الفلاحين ضد العمد والمشايخ مع طلبات العمل والوظيفة، ومفروض أن تضم إلى شكاوى الري والزراعة، لذا فلن نتمسك بهذا التقسيم عند التعامل مع نصوص الشكاوى، حيث إن هدفنا يختلف عن هدف فريق العمل في مكتب الرئيس لشئون التظلمات، وسنلجأ إلى التقسيم الموضوعي، لنبرز موضوعات الشكاوى، وهوية الشاكين.

وثمة نوع آخر من الرسائل التي كانت ترسل إلى عبد الناصر، صنف على أنها "بريد كتب بأسلوب غير لائق" واشتهرت بين العاملين في مكتب الرئيس لشئون الشكاوى والتظلمات، بل وبين معظم العاملين برئاسة الجمهورية والقريبين من عبد الناصر "بالبريد الأسود"[٢٢] وكانت هذه الرسائل لا تحمل بالطبع سوي الانتقاد العنيف، لسياسات عبد الناصر، وفي معظم الأحيان كان أصحابها يتجاوزون كل الحدود في تعرضهم لشخص عبد الناصر، ولعائلته[٢٣]، ولقد حملت بعض رسائل البريد الأسود انتقادات يبدو أن كاتبها كانوا ممن ينتمون إلى فصائل اليسار المصري، وكذا حمل بعضها انتقادات من عناصر يبدو أنها كانت تنتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، وكذا ثمة كتابات يمكن القول إن مرسلها كانوا وفديين أو حزبيين من جيل ما قبل الثورة[٢٤]. وكانت رسائل "البريد الأسود" لا تحمل بالطبع أسماء مرسلها، وأحيانا كانت تحمل حروف رمزية، وتوقيعات غير واضحة، وكانت أحيانا ترسل باسم الرئيس أو باسم أحد أبنائه أو بناته، وكان عبد الناصر يرى أنها تحمل الجانب الآخر من الصورة، وأنها من هنا تستمد أهميتها، وبالتالي كان يحرص - كما سنرى - على قراءة "النصوص السوداء" مهما كان أسلوبها ومهما تجاوزت الحدود في انتقادها له ولسياساته[٢٥].

وربما تجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى الشكاوى ورسائل البريد الأسود، كان يُنشر بالصحف شكاوى أخرى تعبر عن نبض الشارع المصري، وكان مكتب الرئيس مكلفا أيضًا برصدها، ودراستها، وإعداد التقارير عنها، وعن جهة الاختصاص المسئولة عن علاجها، ثم رفع ذلك كله إلى الرئيس، ومن ناحية أخرى، كان عبد الناصر يتابع بنفسه يوميا ما تنشره الصحف

حول المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وكذا ما ينشر من "كاريكاتير" حول هموم ومتاعب الجماهير[٢٦].

وفي نفس الوقت كانت "النكت" والإشاعات تمثل هي الأخرى مصدرًا مهمًا من مصادر عبد الناصر لمعرفة شكاوى الجماهير، وردود أفعال الشارع المصري على قراراته[٢٧] ومعروف عن الشعب المصري عبر فترات التاريخ المختلفة، شغفه بالنكتة، وبراعته في إنتاجها، فهو يعبر عن فرحه وحزنه، ورضاه وسخطه بها[٢٨]، وكثيرًا ما استخدم الشعب المصري هذا السلاح الفعال ضد حكامه، وعلى ما يبدو أن شكاوي الفلاح الفصيح إلى "فرعون مصر القديمة"، وكذا شكاوى ونكات الجماهير المصرية ضد حكامها في التاريخ الحديث والمعاصر، كانت بديل فرضته الظروف الموضوعية، للثورة عليهم والإطاحة بهم، نظرًا لأن المصريين يحترمون حكامهم ويصبرون عليهم وعلى أخطائهم صبرًا طويلا، بل ويقدسون رأس السلطة المركزية، ويتوحدون مع الحكام في أوقات الدراما والأزمات القومية[٢٩]، وهذا الاحترام والتقديس هو إحدى القيم الثابتة التي أفرزها النسق الإيكولوجي النهري أو الأساس المادي للمجتمع المصري[٣٠] وعلى الرغم من جماهيرية عبد الناصر فإنه لم يفلت من العقاب بالنكت[٣١].

وكانت النكت تصل إلى جمال عبد الناصر من مصادر عديدة، سواء من الأجهزة التي كلفها بذلك، أو من المعاونين أو المحيطين به، أو من الصحفي محمد حسنين هيكل، وكان البريد الأسود وما يرد فيه، أحد من هذه المصادر، حيث كان يحمل إليه نصوص النكت بألفاظها[٣٢].

وبالإضافة إلى الشكاوى والبريد والنكت والإشاعات والكاريكاتير، كانت المقابلات الشخصية للرئيس مع من يطلب ذلك من المواطنين، تمثل مصدرًا مهمًا يقيس من خلاله نبض الشارع المصري ويتعرف على مستوى حياة الجماهير والمشكلات التي تواجه محدودي الدخل[٣٣]. وكان عدد طلبات مقابلة الرئيس عن طريق مكتب الشكاوي والتظلمات، في تزايد مستمر. حيث وصل عدد الذين طلبوا مقابلة الرئيس شخصيا في شهر يناير ١٩٦٤، على سبيل المثال، ٤٧ مواطنا، وفي شهر فبراير ارتفع عددهم إلى ٥٧ مواطنا، بينما وصل في شهر مارس إلى ٩٦ مواطنا، وفي إبريل وصل إلى ١٠٢ مواطنا[٣٤]. وربما تجدر الإشارة إلى أن عبد الناصر كان يطلب في بعض الأحيان استدعاء شخص بعينه من الذين تقدموا بشكاوى أو أرسلوا رسائل إليه، وذلك ليناقشه في موضوع شكواه أو فيما جاء برسالته من معلومات[٣٥].

ومن ناحية أخرى كان عبد الناصر يخرج بنفسه بين الحين والآخر، في جولات حرة بدون حراسة، كان يجوب خلالها شوارع القاهرة ويخترق الأحياء الشعبية، خاصة في أيام الأعياد،

ليسجل بنفسه انطباعاته، وملاحظاته حول مستوى حياة المواطن العادي، واتجاهات الرأي العام وموقف الجماهير من الأحداث السياسية الكبرى[٣٦].

على أية حال احتلت شكاوى العمال والفلاحين والموظفين، موقعا بارزا في أرشيف مكتب الشكاوى والتظلمات، ويمكن القول - باطمئنان- إن رئاسة الجمهورية كانت تستقبل كل يوم، عددا ليس بالقليل من شكاوى العمال والفلاحين والموظفين[٣٧]، ويتبين من الجدول (رقم ٢) ما يلي:

جدول رقم(٢) حجم شكاوى العمال والفلاحين والموظفين

من شكاوى الأربعة أشهر الأولى من سنة ١٩٦٤[٣٨]

موضوع الشكاوى	الشهور				الجملة
	يناير	فبراير	مارس	إبريل	
شكاوى العمال والفلاحين والموظفين	١٣١٥٥	١١٧٩٦	٢٢٣٢٢	١٧٦٩٢	٦٤٩٦٥
طلبات المساعدات الاجتماعية، وطلبات التأهيل المهني	١٥٤٩	١٢٤٢	٢٢٢٢	١٥٣٠	٦٥٤٣
طلبات العلاج	٥٣٨	٤٦٢	١٣٦٦	٥٩٢	٢٩٥٨
طلبات المساكن والإيجارات	٣٤٤	٦٠٠	٥٧٤	٣١٤	١٨٣٢
الشكاوى الاقتصادية والتموينية	٦٤٣	٤٧٢	٩٦٨	٨٠٩	٢٨٩٢
شكاوى الخدمات والمرافق	١٢١٠	٨٩٦	٢٣١٦	١٣٠٤	٥٧٢٦
إجمالي عدد الشكاوى في الشهر الواحد	١٧٤٣٩	١٥٤٦٨	٢٩٧٦٨	٢٢٢٤١	٨٤٩١٦

ويتضح من الجدول أيضًا، أن شكاوى العمال والفلاحين والموظفين، شكلت قابة ٧٦. ٨٪ من جملة شكاوى شهر يناير، ٧٤. ٨٪ في شهر فبراير، بينما وصلت نسبتها في شهر مارس إلى ٧٥٪، وفي شهر إبريل وصلت نسبتها ٦. ٧٩٪ وكانت نسبة شكاوى العمال والفلاحين والموظفين في الشهور الأربعة ٧٧. ٢ ٪ من جملة الشكاوى والتظلمات، وتكاد تنطبق هذه النسب، طوال شهور السنوات الست الباقية من حكم عبد الناصر ١٩٦٤– ١٩٧٠م مع اختلافات طفيفة

صعودا وهبوطا في بعض الشهور[٣٩]. الأمر الذي يدفعنا إلى القول باستمرارية شكاوى العمال والفلاحين والموظفين، واستمرار تزايد أعدادها، بالمقارنة ببقية أنواع الشكاوى والطلبات[٤٠].

وربما تجدر الإشارة إلى أن شكاوى العمال والموظفين كانت دائماً أكثر، ففي العينة السابقة، بلغت شكاوى العمال والموظفين ١٢٢١٦ شكوى ومظلمة في شهر يناير بينما بلغت شكاوى الفلاحين ٩٣٩ شكوى فقط، وفي شهر فبراير وصل عدد شكاوى العمال والموظفين إلى ١١١١٨ شكوى ومظلمة، بينما انخفض عدد شكاوى الفلاحين إلى ٦٧٨ شكوى، وفي الشهر التالي، أي مارس ١٩٦٤م، ارتفع عدد شكاوى العمال والموظفين إلى ٢١١٥٠ شكوى، وارتفع أيضًا عدد شكاوى الفلاحين، لكنها وصلت إلى ١١٧٢ شكوى فقط، وفي شهر إبريل وصل عدد شكاوى العمال والموظفين إلى ١٦٢٥٣ شكوى، بينما وصل عدد شكاوى الفلاحين إلى ١٤٣٩ شكوى، ولعل هذا راجع إلى أن مكتب الشكاوى والتظلمات جمع شكاوى طبقة العمال وشريحة الموظفين معا، وربما يرجع أيضًا إلى معرفة الموظفين ونسبة ليست بالقليلة من العمال للكتابة، وعلى العكس من الفلاحين حيث كانت الأمية تنتشر بينهم بنسبة كبيرة[٤١].

على أية حال، فإنه من خلال دراسة عدد كبير من نصوص شكاوى العمال والموظفين، وكذا مجموعة من تقارير مكتب الرئيس لشئون الشكاوى والتظلمات، في الستينيات وحتى رحيل عبد الناصر اتضح أن شكاوى ومطالب العمال انحصرت في الموضوعات التالية:

- الشكوى في الفصل التعسفي.
- الشكوى من انخفاض مستوى الأجور.
- الشكوى من استغلال أصحاب الأعمال للعمال.
- تحايل أصحاب الأعمال على القانون.
- إساءة أصحاب الأعمال لاستخدام قانون اختبار العمال لمدة ستة أشهر. إذ كانوا يتعمدون الشكوى من البطالة.
- المطالبة بضرورة إرساء نظام عقود العمل الجماعية.
- الشكوى من تدخل أجهزة الشرطة وأعضاء مجالس إدارة الشركات في شئون النقابات العمالية.
- شكوى بعض العمال من عدم تطبيق قانون تخفيض ساعات العمل عليهم.
- الشكوى من انخفاض مستوى المعيشة وارتفاع الأسعار ونقص وزن رغيف الخبز وقلة المعروض من بعض السلع بالأسواق[٤٢].

أما شكاوى الموظفين فكانت تنحصر في الموضوعات التالية:

- طلبات العمل والإعادة إلى العمل.
- طلبات تحسين الحالة الوظيفية.
- طلبات النقل والندب.
- طلبات صرف المستحقات والمعاش.
- شكاوى من اضطهاد الرؤساء في العمل وسوء المعاملة.
- الشكاوى الخاصة بتقدير المؤهلات الدراسية.
- الشكاوى المتعلقة بعدم تطبيق قانون الوظائف العامة.
- الشكاوى الخاصة بارتفاع بعض أسعار السلع التموينية[٤٣].

بينما تمحورت شكاوى الفلاحين حول الموضوعات التالية:

- الطرد من الأراضي الزراعية.
- عدم التزام بعض الملاك بقوانين الإيجار، حيث كانوا يؤجرون الأرض بأكثر من سبعة أمثال الضريبة.
- الشكوى من استغلال الفلاحين وتسخيرهم مقابل أجر ضئيل.
- تضرر بعض الفلاحين من انحراف بنوك التسليف عن رسالتها الأساسية أي تقديم المساعدات للزارع، واهتمامها بتحقيق الكسب المادي أولاً.
- التماس بعض الفلاحين - من الرئيس - بإعفائهم من الديون المستحقة عليهم للإصلاح الزراعي.
- تضرر بعض الفلاحين من هلاك المحاصيل، ومطالبتهم بالمساعدات الاجتماعية[٤٤].
- التماس بعض الفلاحين - من الرئيس - بإعفائهم من أثمان المبيدات[٤٥].
- شكاوى الفلاحين ضد العمد والمشايخ.
- التماس بعض الفلاحين مساعدات مالية من الرئيس.
- الشكاوى الخاصة بأراضي طرح البحر.
- تبليغات بعض الفلاحين عن تهرب أغنياء الفلاحين من زراعة القطن[٤٦].

ولقد احتلت شكاوى وطلبات المساعدات الاجتماعية مكانا بارزا في أرشيف الشكاوى والتظلمات، وفي تقارير مكتب الشكاوى، وكانت من الموضوعات التي يهتم بمتابعتها جمال عبد الناصر - كما يتضح من تأشيراته وكما سنرى - ومع أنه لا تتوافر إحصاءات سنوية عما قدمته رئاسة الجمهورية والوزارات والمؤسسات المختلفة بأوامر من الرئيس، من مساعدات

اجتماعية للمواطنين، إلا أن الإحصاءات الشهرية المتوفرة تشير إلى أن طوال الستينيات وحتى رحيل جمال عبد الناصر في سبتمبر سنة ١٩٧٠م، كانت المساعدات الاجتماعية، وكذا طلبات التأهيل المهني، في ازدياد مستمر وأن سياسة عبد الناصر تجاه هذه الطلبات لم تتغير، حيث كان يأمر بإجابتها ومنح المواطنين المساعدات وذلك عن طريق وزارة الشئون الاجتماعية أو بعض الوزارات الأخرى، وكذا عن طريق رئاسة الجمهورية، وحسب النموذج الذي قمنا بدراسته، خلال الأشهر الأربعة الأولى من سنة ١٩٦٤م، وكما يتضح من الجدول رقم(٢) وصل عدد طلبات المساعدات الاجتماعية وطلبات التأهيل المهني في شهر يناير ١٩٦٤م إلى ١٥٤٩ طلبًا، وفي شهر فبراير بلغت ١٢٤٢ طلبا، وفي شهر مارس في الأشهر الأربعة الأولى ٦٥٣٤ طلبا. ولقد استجاب عبد الناصر لهذه الطلبات جميعها[٤٧].

وكانت شكاوى الخدمات والمرافق، وكذا الشكاوى الاقتصادية والتموينية، تأتي دائما في المرتبة الثالثة، من حيث عدد الشكاوى والطلبات، وفي النموذج الذي قمنا بدراسته، وكما يتضح من الجدول رقم(٢) بلغ إجمالي عدد شكاوى الخدمات والمرافق في أربعة أشهر فقط، ٥٧٢٦ شكوى، أما الشكاوى الاقتصادية والتموينية فكانت ٢٨٩٢ شكوى، ولقد ارتفعت الشكاوى من عدم كفاءة بعض المرافق والخدمات في أعقاب حرب ١٩٦٧، لتصل في شهر واحد، مايو ١٩٦٩م إلى ٤٢٠٢ شكوى مرافق وخدمات، و٢١١٤ شكوى اقتصادية وتموينية، ولعل تفسير ذلك مردود إلى نتائج حرب ١٩٦٧ على الاقتصاد المصري، ومع ذلك فالملاحظ أن توجيهات عبدالناصر فيما يتعلق بشكاوى الخدمات والمرافق والشكوى من ارتفاع أسعار بعض السلع التموينية كانت ثابتة وواضحة لم تتغير؛ حيث كان يأمر بضرورة إزالة سبب الشكوى[٤٨].

وكما يتضح من الجدول رقم(٢) كانت شكاوى المساكن والإيجارات أقل عددا في الشهور الأربعة بالمقارنة بموضوعات الشكاوى الأخرى، حيث بلغت جملة الشكاوى والطلبات ١٨٣٢ شكوى وطلب أي قرابة ٢. ١٪ من جملة عدد الشكاوى، ٢. ٨٪ تقريبا إذا ما قورنت بشكاوى العمال والفلاحين والموظفين، وسيظل الأمر كذلك حتى وفاة عبد الناصر حيث لوحظ - وفقا لبعض التقارير المتوفرة - عن سنتي ١٩٦٨م، ١٩٦٩م، أن عدد شكاوى المساكن وطلبات الإيجار سيظل يدور حول نفس الأرقام الواردة في الجدول رقم(٢) مع زيادات طفيفة، بحيث يمكن القول إن نسبة عدد شكاوى الإيجارات وطلبات المساكن لن تزيد في السنوات الست الباقية من حكم عبد الناصر عن ٣٪ من إجمالي عدد الشكاوى التي وردت إلى رئاسة الجمهورية، ونفس الشيء ينسحب على طلبات العلاج؛ حيث بلغ إجمالي طلبات العلاج في الشهور الأربعة ٢٩٥٨ طلباً أي قرابة ٣. ٥٪ من إجمالي الشكاوى والطلبات، ٤. ٦٪ تقريباً إذا ما قورنت بشكاوى العمال والفلاحين والموظفين[٤٩]. ولعل هذا مردود إلى سياسة ثورة يوليو تجاه إيجارات المساكن، وحرصها على توفير الرعاية الصحية لمحدودي الدخل، حيث قامت الثورة،

بإنشاء العديد من الوحدات السكنية الشعبية، متوسطة التكاليف لأصحاب الدخل المحدود، وللجمعيات التعاونية المهنية من ناحية، وتدخلت في تحديد إيجارات المساكن ووضعت حدا صارما دون استغلال الملاك للمستأجرين من ناحية أخرى، فبعد خفض إيجارات المساكن سنة ١٩٥٢ بنسبة ١٥٪ عن المباني التي أنشئت منذ أول يناير ١٩٤٤م، صدر قانونا آخر يوم ٥ يونيه سنة ١٩٥٨م بتخفيض ٢٠٪ من إيجارات المساكن الجديدة التي أنشئت منذ ١٨ سنة سبتمبر سنة ١٩٥٢، ثم تلا ذلك تدخل الحكومة سنة ١٩٦٢م بتحديد بواسطة لجان حكومية على أساس ٥٪ من ثمن الأرض وتكاليف البناء مع إضافة ٣٪ للصيانة، ولقد ترتب على ذلك تحرير جزء من دخول الطبقات المتوسطة و الصغيرة الدنيا، واستمرت إيجارات المساكن عند مستوى معظم أصحاب الدخول المحدودة[٥٠].

كما أولت ثورة يوليو الرعاية الصحية، وتوفير العلاج اهتماما كبيرا سواء فيما يتعلق ببناء عدد كبير من المستشفيات والوحدات الصحية ومعامل الأبحاث ومصحات الأمراض المعدية والمتوسطة أو بزيادة عدد الأطباء والأسرة في المستشفيات، فضلاً عن مشاريع الطب الوقائي[٥١].

ومع أن نصوص الشكاوى مغرية ومهمة، إذ تنبض بالحياة، وترسم صورة لجوانب عديدة من حياة بعض الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية في مصر في عصر عبد الناصر، إلا أننا سنكتفي بالإشارة إلى نماذج بعينها مما جاء في بعض الشكاوى، خاصة تلك التي عرضت نصوصها كاملة على عبد الناصر، حتى نتفرغ بالإجابة على سؤالين على درجة كبيرة من الأهمية:

الأول: ما موقف عبد الناصر من شكاوى الجماهير؟

الثاني: ما العلة أو السبب في إرسال هذه الشكاوى إلى رئيس الجمهورية؟ حتى ترفع التناقض بين انحياز الخطاب الناصري للجماهير، وبين استمرار شكاوى الجماهير واضطرادها.

أولا: نماذج من شكاوى الفلاحين:

- شكوى من أهالي ناحية صراوة، مركز أشمون ضد عمدة البلد وتصرفاته.
- شكوى مقدمة من(المواطن - الفلاح وآخرين) من ناحية أم صالح، مركز شبين الكوم بشأن استئجارهم أطيان بأكثر من سبعة أمثال الضريبة.
- شكوى من(المواطن - الفلاح) ضد صاحب عزبة جاد الله أبو العلا، تبع المعصرة، حيث إنه يسخر الأهالي في زراعته بأجر ضئيل.

- مجموعة شكاوى من(بعض المزارعين) عن مزارعي، عباس سيد أحمد التابعة للإصلاح الزراعي، من الغبن الواقع عليهم من الناظر.
- شكاوى أهالي بلدة براشيم، مركز أشمون منوفية، يتظلمون فيها من أحكام قانون الإصلاح الزراعي الخاص بالتجنيب.
- مجموعة من شكاوى(بعض المزارعين) بمنطقة أبو المطامير، من الظلم الواقع عليهم.
- مذكرة مقدمة من(المواطن - رئيس قلم بنك التسليف التعاوني، فرع المحلة الكبرى) بشأن انحراف البنك عن رسالته الأساسية، وهي تقديم العون إلى الزارع، ليصبح مجرد بنك تجاري لا يعينه إلا تحقيق الكسب المادي.
- برقية من أهالي(شبرا زنجي) الباجور، منوفية، وبعض البلاد المجاورة لهذا المركز بخصوص تدخل الإصلاح الزراعي.
- التماس من أهالي(الكرنك مركز أبو طشت) المستأجرين لأطيان الإصلاح الزراعي بمنطقة نجع حمادي، يطالبون بإعفائهم من بعض الديون المستحقة عليهم للإصلاح الزراعي.
- التماس من(المواطن - الفلاح) يطلب استئجاره خمسة عشر فدانا هو وأسرته المكونة من عشرة أفراد من أطيان الإصلاح الزراعي بإيتاي البارود.
- التماس من(المواطن - الفلاح) مستأجر من الإصلاح الزراعي، بمركز أبو طشت، يطلب إعفاؤه من بعض الديون المستحقة عليه للإصلاح الزراعي.
- شكوى أهالي الزراع البحري من الكيلو ١٨ إلى الكيلو ٢٠ طريق مرسى مطروح بالمنطقة الواقع بها مساكنهم، والأراضي التي استصلحوها ويقومون بزراعتها منذ أمد بعيد، ويلتمسون اختيار موقع آخر في نفس المنطقة[٥٢].

ثانيًا: نماذج من شكاوى العمال والموظفين:

- شكوى(عمال مصر للغزل والنسيج بالمحلة) ضد إدارة الشركة.
- شكوى(نقابة عمال ومستخدمي مجالس المديريات بالغربية والدقهلية) من انخفاض المرتبات.
- شكوى(المواطن - العامل) بشركة ترام الإسكندرية، عن العمال المفصولين فصلاً تعسفياً.
- شكوى(عمال ومستخدمي بساتين المهدية بأبي المطامير) ضد الشركة، بسبب فصل ١٢ عاملا وموظفا فصلا تعسفيا بدون إبداء الأسباب.

- شكوى(المواطن - سكرتير اتحاد نقابات النقل المشترك) ضد تدخل رجال أتوبيس أبو رجيله في الانتخابات.
- شكوى(المواطن) ضد مفتش المباحث بسبب حرمانه من قائمة الترشيح.
- شكوى(المواطن) ضد عضو مجلس الإدارة بسبب تهديده بالاستغناء عن رئيس النقابة.
- شكاوى(طائفة خفراء المزلقانات) من عدم تطبيق قانون تخفيض ساعات العمل علهم.
- شكاوى(خفراء شون بنك التسليف) من عدم تطبيق قانون تخفيض ساعات العمل علهم.
- شكاوى(خفراء مزلقانات سكة حديد القباري) التابعين لهيئة السكك الحديدية من تشغيلهم أكثر من سبع ساعات يوميا.
- مظلمة(المواطن - الموظف الكبير) يشكو للرئيس من أنه مرشح للترقي لدرجة وكيل وزارة، لكن المسئولين فضلوا عليه شخصا آخر لا يستحق الترقية.
- شكوى من(المواطن - الموظف الصغير) يلفت نظر الرئيس إلى رداءة رغيف الخبز.
- التماس من(المواطن - الشاب خريج كلية التجارة) يطلب لظروفه الاجتماعية، استثناءه من انتظار دوره ليعين بواسطة القوى العاملة.
- اقتراح من(المواطن - مدرس) بضرورة رفع مرتبات المدرسين ليعيشوا حياة مناسبة.
- اقتراح من(المواطن - المدرس الابتدائي) بضرورة الاهتمام بالكتب المدرسية وأهمية تلوين الصور والاهتمام بتنقية الكتب من الأخطاء النحوية.
- التماس من(المواطن– ولي أمر الطالب. . بكلية الزراعة) بإعفاء ابنه من المصاريف.
- التماس من(المواطن– كاتب وحدة العلاج الشامل بالقصاصين شرقية) التابعة لمصلحة بحوض الأمراض المتوطنة بوزارة الصحة، يطلب نقله فورا من وحدته إلى أي وحدة ببورسعيد كما يطلب من الرئيس إصدار أوامره بإعادة قطعة أرض كانت لأسرته، أو بمنحه قطعة أرض قريبة منها بطرح البحر.
- شكوى(المواطن - الموظف) من ارتفاع أسعار الأحذية قبل بداية موسم دخول المدارس.
- شكوى(بعض العاملين بالهيئات العامة والمصالح الحكومية) من عدم تطبيق قانون تخفيض ساعات العمل.
- شكوى(المدرسين العمليين) من حملة دبلوم المدارس الصناعية نظام الخمس سنوات بوزارة التربية المعلمين بعد ١ /٧ /١٩٥٢م وقبل ١ /١٠ /١٩٦٣م من عدم إرجاع

أقدميتهم في الدرجة السابعة إلى تاريخ تعيينهم السابق أسوة بزملائهم السابق تعيينهم قبل ١٩٥٢/٧/١.

- شكوى بعض(العاملين بالبنك المركزي) من عدم صرف أرباح لهم عن عام ١٩٦٣/٦٢م أسوة بباقي الشركات حتى يتساوون مع زملائهم.
- شكوى بعض(العاملين بالحكومة) من عدم منحهم إعانة غلاء معيشة عن أولادهم الذين تجاوزوا سن الـ٢٣ سنة، ومازالوا بمراحل التعليم دون الجامعي.
- شكوى(بعض مواطني محافظة الشرقية) من رداءة الخدمة بمرفق النقل على الخط رقم ٤٥ شرقية.
- شكوى(المواطن - الموظف بالهيئة العامة للاستعلامات) من ارتفاع أسعار الكيروسين.
- شكوى(المواطن - الموظف بوزارة الزراعة) من قلة المعروض من الصابون.
- التماس(المواطن - المدرس بمدرسة المعارف) بضرورة تخفيض أسعار الملابس الشعبية والأحذية والجبن.
- شكوى(المواطن - الموظف بالحديد والصلب) من نقص وزن رغيف الخبز[٥٣].

ثالثا: نماذج من نصوص بعض شكاوى البريد الأسود:

- رسالة من(المواطن - ز. ع. م) تهجم فيها على جمال عبد الناصر، وأسرته، وعائلة المشير عبد الحكيم عامر، وسخر فيها من شعار تكافؤ الفرص الذي أطلقه عبد الناصر في خطبه، واتهم الليثي عبد الناصر، شقيق الرئيس بأنه: "يعيش كهارون الرشيد" كما أتهم أقارب المشير باستغلال النفوذ، وضرب مثلاً بالدكتور مصطفى عامر: "الذي يلعب القمار ويخسر ٣٠٠ جنيه أو ٥٠٠ جنيه في الليلة"[٥٤]. وقد توعد كاتب الرسالة جمال عبد الناصر: "بثورة شعبية ستطيح به، وسيكون أول من يذبحه الشعب..".
- رسالة المواطن(ف. ك. ش) انتقد فيها بعنف سياسة عبد الناصر الداخلية التي تسببت حتى الآن– مارس ١٩٦٧م– في "إفقار الشعب المصري" وسياسته الخارجية التي دفعته للاشتراك في حرب "لا ناقة لنا فيها ولا جمل.. ما لنا نحن واليمن؟!". ولقد ربطت هذه الرسالة بين الفقر الذي يعاني منه الشعب المصري وبين ما ينفق في حرب اليمن[٥٥].
- رسالة المواطن(ن. ع. م) اتهمت عبد الناصر بأنه "ديكتاتور يحكم الشعب المصري حكما مستبدا، وأن الشعب المصري يعيش في ظل حكم الفرد... أسود أيامه، حيث أحل رئيس.. سفك الدماء، واستباح أموال وأملاك الأغنياء"[٥٦].
- رسالة المواطن(أ. أ. أ) هاجمت الاتحاد الاشتراكي، ووصفته بأنه تنظيم هزيل من ورق، وأنه سيفشل و" يلحق بزملائه، هيئة التحرير، والاتحاد القومي"[٥٧].

- رسالة المواطن(م. س. ش) لفتت أنظار عبد الناصر، بأسلوب غير لائق وحاد رغم وضوح ما ورد فيها من تحليل للبناء الطبقي في المجتمع المصري - إلى أن " ثورة يوليو مسئولة عن تكوين طبقة جديدة من العسكر، الضباط، وكبار الموظفين، والمقاولين وكبار التجار. . وحذرته بعد أن أوضحت أساليب ووسائل ثراء هذه الطبقة من أنها سوف تنقضْ في القريب العاجل: "على المكاسب الاجتماعية التي حققتها ثورة يوليو حتى الآن" أغسطس ١٩٦٦م[٥٨].
- رسالة المواطن(توقيع غير واضح) هاجم من خلالها كاتبها، مجانية التعليم، وترحم فيها على عهد الملك فاروق، ورفض رفضا قاطعا فكرة ومقولة عبد الناصر بتذويب الفوارق بين الطبقات: "فكيف يكون ذلك؟ إن الله نفسه أقر الفوارق والمراتب بين الناس!! "[٥٩]
- رسالة المواطن(دون توقيع) هاجم من خلالها ما أطلق عليه " المذابح التي تجري الآن التي ألصقها بهم رجال جمال عبد الناصر"[٦٠].
- رسالة المواطن(دون توقيع) نقل إلى عبد الناصر بأسلوب حاد وجاف " سلوك بعض الضباط الذين يعملون مع المشير، حيث يقومون بتهريب الأدوات الكهربائية مستغلين حرب اليمن، ويتاجرون فيها ويبيعونها بأضعاف أسعارها"[٦١].
- رسالة المواطن(ضابط بالقوات المسلحة - يبدو أنه من ضباط القوات الجوية) تناول فيها ما أسماه "بهزل المسئولين بالقوات الجوية وسطحية تفكيرهم، وزيف المعلومات التي قدموها حول المجهود الجوي، الذي يمكن تقديمه للقوات المسلحة الأرضية، والجوية بالقيادة الشرقية" وتبرز الرسالة في النهاية العجز الظاهر في القوات الجوية[٦٢].

رابعًا: موضوعات النكت:

وبمقارنة فحوى وموضوع النكات التي استهدفت جمال عبد الناصر، في النصف الثاني من الستينيات وحتى رحيله، اتضح أنها هي تقريبا نفس الموضوعات التي احتوتها نصوص الشكاوى والرسائل، حيث تناولت أشهر النكت القضايا الآتية:

- الدكتاتورية وغياب الديمقراطية.
- تسلط أجهزة الأمن.
- اختفاء المعارضين وراء الشمس.
- التجاوزات عند القبض على قيادات الإخوان المسلمين الهاربين.
- التجاوزات فيما يتعلق بقرارات الحراسة.

- فساد بعض رموز السلطة.
- فساد شلة المشير وهزيمة الجيش المصري ١٩٦٧م.
- تجاوزات من يتحدثون عن الاشتراكية وحياتهم الأرستقراطية.
- تفضيل أهل الثقة على أهل الخبرة.
- الوجه الآخر للوحدة والانفصال.
- الأزمات التموينية.
- البيروقراطية[٦٣].

والآن ثمة سؤال يطرح نفسه حول موقف عبد الناصر من الشكاوى والالتماسات والطلبات، وموقفه من الرسائل التي كانت تصله بأسلوب غير لائق.

يكاد ينعقد الإجماع على اهتمام "عبد الناصر" بشكاوى وطلبات وانتقادات الجماهير، وحسب ما ذكره، محمود الجيار، وهو ما تؤكده وثائق منشية البكري، فإن أوامر وتعليمات عبد الناصر بخصوص البريد وشكاوى الجماهير كانت على الوجه الآتي:

أولاً: أن يعرض عليه يوميا ملخصا لأي خطاب مهم أو عاجل، أو أي رسالة تحوى فكرة لامعة أو خبراً خطيراً.

ثانيًا: أن يرفع إليه كل أسبوع تقرير صريح عن اتجاهات الرأي العام المصري، كما تتجلى في خطابات وشكاوى الناس.

ثالثًا: أن تعرض عليه نماذج للخطابات اللافتة للنظر.

رابعًا: أن يقدم له تقرير أسبوعي في منتهى السرية يسمى تقرير "الرأي العام المعادي"، يسجل صورة صريحة للخطابات المجهولة التوقيع التي كان مرسلوها يأخذون راحتهم في التهجم عليه، وينتقدون ويسخرون من سياساته.[٦٤]

لكن ماذا بعد أن تعرض عليه تقارير مكتب الشكاوى والتظلمات، ونماذج نصوص الشكاوى والرسائل اللافتة، والرسائل السوداء المعادية؟ وماذا بعد التقاطه بنفسه لأخبار الشكاوى من الصحف والمجلات؟ وماذا أيضًا بعد معرفته لأحدث نكتة أو إشاعة؟

ثمة إجماع مرة ثانية، على أن عبد الناصر، كان يهتم بالتفاصيل، بل وتفاصيل التفاصيل، وأنه كان قارئا جيدا، لكل ما يقع تحت يديه من أوراق[٦٥]، كما أنه كان يمتلك قدرة خارقة على المتابعة، تساعده ذاكرة حديدية لا تنسى[٦٦]. وأنه لم يكن أحادي المصدر فيما يتعلق بجمع التفاصيل حتى تتضح أمامه الحقيقة، حيث كان يتبع وسائل وطرق عديدة للوقوف على

المعلومات، والتأكد من صحتها[٦٧] لذا كان يعلق بخطه على التقارير، وعلى أهم ما تحتويه الشكاوى والالتماسات، ورسائل البريد الأسود[٦٨]، ثم يضع ملاحظاته وتأشيراته عليها[٦٩] ثم يطلب المزيد من المعلومات، عن موضوع بعض الشكاوى والرسائل[٧٠]، ويأمر بمتابعتها، وكان يحدد بنفسه الجهة التي تتابع الموضوع: المخابرات العامة، المباحث العامة، الرقابة الإدارية، التنظيم السياسي، وفي كثير من الأحيان كان يطلب من أكثر من جهة متابعة موضوع ما، دون أن يعرف أي جهاز أنه كلف أجهزة أخرى بالمتابعة، وبعد أن يرفع أسماء الشاكين والمشكو في حقهم[٧١].

وتشير وثائق منشية البكري، إلى أن عبد الناصر في بعض الأحيان، كان يأمر بتشكيل لجنة تضم مندوبين من المخابرات العامة والحربية والمباحث العامة، ليبحثوا شكوى واحدة أو موضوعا واحدًا[٧٢].

وفي بعض الأحيان كان يصر على تحديد موعد لبعض الشاكين، أو مرسلي الخطابات ليناقشهم بنفسه فيما جاء بشكواهم[٧٣] وفي كثير من الأحيان كانت تصدر بعض القرارات أو التشريعات التي استهدفت علاج مشكلة وردت في رسالة لكنها كانت لها صفة العمومية، حيث تمس مصالح شريحة أو فئة من المواطنين[٧٤].

وقد يترتب على شكوى فكرة، تطرح للدراسة في الوزارة المختصة أو في مجلس الوزراء، أو في لجان خاصة، أو في مجلس الأمة، وبعد ذلك تدرس في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي، أو في المؤتمر القومي العام للمسائل ذات الطابع القومي العام، وفي بعض المشكلات كان يصل طرحها إلى مستوى لجان العشرة في الاتحاد الاشتراكي، أي تدرس على مستوى القاعدة[٧٥].

وحسب ما ذكره أمين هويدي، فإن الموضوعات التي كانت ترد في شكاوى الجماهير كانت تطرح ضمن ما يبحثه مجلس الوزراء، حيث كان الرئيس، يثير دائما موضوعات عامة تتعلق بمصالح الجماهير، دون أن تكون مدرجة في جدول أعمال المجلس[٧٦]. "وكان له ذاكرة حديدية، تحفر فيها الموضوعات.. وكان يحتفظ دائما بهذه المفكرة، ليرجع إليها وقت أن يشاء"[٧٧].

وبمقارنة ما ذكره أمين هويدي حول الموضوعات العامة التي كانت تبحث في مجلس الوزراء وموضوعات الشكاوى التي كانت تصل إلى الرئيس والتي عرضنا لنماذج منها في الصفحات السابقة، اتضح أن مصدر الموضوعات العامة التي كان يثيرها عبدالناصر في اجتماعات مجلس الوزراء كان شكاوى الجماهير، ورسائل البريد الأسود[٧٨] حيث أشار أمين هويدي، إلى أن عبد الناصر كان دائما يطرح موضوعات تتعلق:

- برداءة رغيف الخبز.

- وبارتفاع أسعار بعض السلع التموينية كالحلاوة الطحينية والزيت واللبن والسكر والشاي والصابون واللحوم والجبن والكيروسين.
- المشكلات المرتبطة ببداية العام الدراسي، والضغوط التي تتعرض لها الأسرة المصرية لشراء الأحذية وملابس المدارس.
- رداءة الكتب المدرسية.
- مشكلات المواصلات، وتحسين الخدمة على بعض الخطوط ومد خطوط للأحياء المحرومة[٧٩].

ويرى بعض رجال عبد الناصر - بحق - أن شكاوى الجماهير لعبت دورا مهما في كثير من السياسات التي أقرها حيث كان يطمئن إليها لأنها كانت المرآة الحقيقية التي تعكس ما يدور في الشارع المصري، وكان يعتبرها الصوت المباشر والنبض الحي للجماهير المصرية[٨٠].

ومن هنا تستمد قراراته، وتأشيراته بخصوص الشكاوى والطلبات أهميتها، ومن خلال متابعة العديد من تأشيرات عبد الناصر وملاحظاته على شكاوى المواطنين وعلى بعض من رسائل البريد الأسود، اتضح بما لا يدع مجالا للشك أن عبد الناصر كان منحازا بثبات إلى الجماهير وهو انحياز لم يتراجع عنه طوال فترة حكمه[٨١] وربما تجدر الإشارة إلى أنه كان يصدر قراراته بشأن الشكاوى والالتماسات والطلبات، بعد أن تعرض عليه تقارير مكتب الشكاوى والتظلمات، ونتائج المتابعة، وكان يتابع تنفيذ ما اتخذه من قرارات بخصوص الشكاوى وقد يتكرر سؤاله ومتابعته لشكوى واحدة أكثر من مرة[٨٢].

وعلى الرغم من أن التأشيرات والقرارات وملاحظات عبد الناصر فوق أوراق الشكاوى مغرية، فإننا سنكتفي بعدة نماذج، من ذلك:

- تأشيرة برفع الشكوى الخاصة برداءة الكتب المدرسية، إلى وزير التربية والتعليم ولفت نظره إلى ضرورة الاهتمام بالكتاب المدرسي.
- تأشيرة لوزير المواصلات بدراسة أحوال طائفة " خفراء المزلقانات ".
- تأشيرة متكررة لوزير التموين بضرورة الاهتمام برغيف الخبز وزنا ونوعا وشكلا.
- تأشيرة بدراسة إمكانية مراعاة أهالي الزراع البحري من الكيلو ١٨ إلى الكيلو ٢٠ طريق مرسى مطروح.
- تأشيرة بالإسراع بدراسة شكوى العاملين بالبنك المركزي وصرف الأرباح لهم عن عام ١٩٦٣/٦٢ أسوة بباقي الشركات.
- تأشيرة بقبول أوراق(الطالب.. ابن السائق) في كلية الشرطة لأن الشروط تنطبق عليه.

- تأشيرة باستثناء(المواطن - خريج كلية التجارة) وتعيينه وعدم انتظاره لدوره في القوى العاملة ليعين بسبب ظروفه الاجتماعية.
- مجموعة أوامر بمساعدة(بعض المواطنين) ماديا.
- تأشيرة لوزير المواصلات بضرورة الإسراع في دراسة شكوى بعض المواطنين من محافظة الشرقية، حول مستوى الخدمة السيئ بمرفق النقل على الخط ٤٥ شرقية وإزالة أسباب الشكوى.
- قرار بتعيين الغطاسين كعمال تابعين للمحافظات الساحلية، وأن يتقاضوا رواتب شهرية، وبالتأمين على حياتهم ضد الغرق أو الموت.
- قرار بدراسة أحوال عمال التراحيل وزيادة أجورهم وتطبيق نظام التأمين الاجتماعي والصحي عليهم[٨٣].

تعليقات عبد الناصر على البريد الأسود:

ولقد اتضح من دراسة بعض رسائل البريد الأسود الذي كتب بأسلوب غير لائق إلى جمال عبد الناصر في الستينيات، اهتمامه بما جاء فيها، حيث لوحظ قيامه بوضع الخطوط وعلامات الاستفهام والتعجب وبعض التعليقات أحياناً على أهم ما جاء في هذه الرسائل، والأمثلة على ذلك كثيرة، فمثلاً نجده يضع خطوطاً تحت بعض ما جاء في رسالة المواطن (ز. ع. م) خاصة الفقرات التي وصفت شقيقه الليثي عبد الناصر، بأنه يعيش كهارون الرشيد، وكذا تحت العبارة التي استحثته على زيارة شقيقه بالإسكندرية حتى يثبت من غناه، كما وضع علامة تعجب على ما جاء في نفس الرسالة من اتهام أولاده بأنهم يعيشون أفضل من أولاد الملك فاروق، كما لفت نظره عبارة التهديد بالثورة الشعبية فوضع تحتها خطًا أيضًا، وخطًا آخر تحت العبارة التي اتهمت أقارب المشير عبد الحكيم عامر باستغلال النفوذ.

وكذا لفتت نظره العبارة التي وردت في رسالة المواطن(ف. ك. ش) حول حرب اليمن التي دخلتها مصر "وليس لها فيها ناقة ولا جمل"، وفقاً لوجهة نظر كاتبها، وخطوط أيضًا تحت ما جاء في رسالة المواطن(أ. أ. أ) خاصة وصفه للاتحاد الاشتراكي بأنه تنظيم هزيل، وكذا علامات التعجب والاستفهام حول العبارة التي وردت في إحدى الرسائل "تترحم على عهد الملك فاروق! ! وترفض فكرة تذويب الفوارق بين الطبقات. . وأيضًا خطوطا وعلامات تعجب حول اتهامه بتدبير المؤامرات للإخوان المسلمين، ووصفهم بالأبرياء[٨٤]".

ولقد لفتت انتباهه رسالة المواطن(م. س. ش) التي تناولت سلوكيات الطبقة الجديدة، حيث وضع خطوطاً كثيرة تحت العناصر التي تشكلت منها هذه الطبقة حسبما جاء في تصور

صاحبها.. ليس فقط بل تعليقاً يبدو أنه كان يعني موافقته على ما وصلت إليه الرسالة من تحليل[٨٥].

كما استفزته الجملة التي وردت في إحدى الرسائل بأن الشعب المصري يعيش في ظل حكم الفرد، أي حكمه "أسود أيامه" فوضع تحتها خطوطا ثقيلة جدا، نفس الشيء ينسحب على الرسائل مجهولة الهوية التي تناولت المشاكل التموينية والأزمات الداخلية[٨٦].

ولم يكتف عبد الناصر بالخطوط وعلامات التعجب والاستفهام على رسائل البريد الأسود بل أن الأمر تعدى ذلك في كثير من الأحيان، حيث عوملت هذه الرسائل، نفس معاملة بريد الشكاوى، من حيث الدراسة والتحري والمتابعة، ليس فقط بل إن بعض من هذه الرسائل كان وراء إبعاد الوزراء والمسئولين[٨٧] ويبدو أن هذا النوع من الرسائل كان وراء إبعاد "صلاح سالم" عضو مجلس قيادة الثورة، في فترة مبكرة من تاريخ الثورة[٨٨]، حيث حمل أمين شاكر، سكرتير عبد الناصر وقتئذ، عدة رسائل وردت إلى مجلس قيادة الثورة، كانت تهاجم صلاح سالم، وسياسته في السودان، وسلوكياته وحياته الخاصة أيضًا..[٨٩]. وبعد إبعاد صلاح سالم، رفع أمين شاكر، تقريراً عن اتجاهات الرأي العام وارتياح الشعب لقرار إبعاده[٩٠].

كما تسببت رسائل البريد الأسود في اعتقال عبد الناصر لشقيقه الليثي عبد الناصر، حيث قام بزيارته بالإسكندرية، ليقف بنفسه على ثرائه، كما جاء في الرسالة السابقة. ووفقا لشهادة سامي شرف - سكرتير الرئيس للمعلومات - فإن عبد الناصر ذكر أنه "لا يمانع في ثراء أحد من أسرته، بشرط ألا يستغل اسمه، وأن يتوائم نمو دخله مع النمو الاقتصادي لمصر كلها.. وهدَّد باعتقاله"[٩١]، ثم اعتقله بالفعل عندما اكتشف أنه يعيش في مستوى أعلى نسبياً مما يسمح به مرتبه[٩٢]. وبهذا الصدد كان عبد الناصر يتميز بقدرته وإصراره على الفصل بين علاقاته الإنسانية وانحيازاته وتوجهاته[٩٣].

ويبدو أن الرسائل التي هاجمت "شلة" المشير وسلوكيات بعض الضباط، وخاصة تلك التي أرسلها ضباط محترفون، كرسالة الضابط الذي انتقد استعدادات القوات الجوية للمعركة وصارح به عبد الحكيم بالفعل سنة ١٩٦٦، وكاد ذلك أن يتحقق لولا ظروف معقدة كثيرة أدت إلى تأجيل القرار[٩٤].

ومن ناحية أخرى، فإن عبد الناصر - بشهادة معاصريه - كان معنيا بما يدور بالشارع المصري، من تعليقات، ونكات، وإشاعات، على النظام أو ضد إحدى مؤسساته، أو عليه هو شخصيا، أو على أي فرد من أفراد عائلته، بما في ذلك النكت المكشوفة بألفاظها التي كانت تقال بها[٩٥].

وحسب ما ذكره سامي شرف، فإن النكت كانت تجمع شهريا، وفي بعض الأحيان، عندما تكون كثيرة تجمع أسبوعيًا[٩٦]. ثم تصنف سياسة، ودينية، وجنسية، وتلك التي تتناول الأقليات، والنكت التي تتناول العلاقات الخارجية، وتلك التي تنصب على شخص الرئيس وأسرته ومساعديه[٩٧]. ثم تخضع للدراسة والتحليل، حيث تقوم مجموعات من "الخبراء" بدراستها، حيث توضح ما تحمله النكتة الواحدة من معان، وأسباب انطلاقها وترديدها وسر انتشارها ورواجها، ومدى تقبل الشارع المصري لها[٩٨].

وكان عبد الناصر، يرى أن النكتة مصدر للمعرفة، وليست مجرد سخرية، فهي تحمل رأيا، وأي رأي يجب الالتفات إليه، ولا مانع من الاسترشاد به، فهي في النهاية تمثل: "فلسفة وطنية لشعب عمره سبعة آلاف سنة، قهر كل الغزاة، وكسرهم ثم نكت عليهم[٩٩].

لذا أرقته سخرية الشعب المصري أثناء أزمة الأرز والطوابير المتزاحمة عليه في الستينيات، ومما ذكره سامي شرف، فإن عبد الناصر لم ينم طوال الليل وظل مؤرقا حتى الصباح بعد أن وصلته "نكتة أزمة الأرز" وفي الصباح استدعى وزير التموين وطلب منه توفير الأرز بأي طريقة، وحدث ما أراد[١٠٠].

كما أوجعته سخرية الشعب المصري من الجيش، ورجاله بعد النكسة سنة ١٩٦٧م، ولقد تفهم أسباب موجة السخرية، وأدرك أنه لا يستبعد أن يكون وراء ذلك المخابرات الإسرائيلية والأمريكية بالإضافة إلى صدمة النكسة، الأمر الذي دفعه في أول خطاب له إلى مجلس الأمة بعد النكسة، إلى أن يطلب من الشعب المصري الكف عن السخرية من الجيش ورجاله[١٠١].

وعلى الرغم من صعوبة تحديد الهوية الطبقية والاجتماعية لأصحاب الشكاوى والالتماسات والمظالم، فإن القراءة المتأنية للمطالب التي وردت في الشكاوى[١٠٢]، تدفعنا إلى القول، إن الغالبية العظمى من الشاكين، كانوا ينتمون إلى الطبقات والشرائح والفئات الاجتماعية الآتية:

١- صغار ومتوسطي الفلاحين والمعدمين في الريف المصري.
٢- طبقة العمال.
٣- المراتب الدنيا والوسطى من الفئات الاجتماعية المتوسطة الحديثة في المدينة.

وهي نفس الطبقات والشرائح والفئات التي انحاز لها عبد الناصر، سواء في خطابه السياسي أو سياساته أو في قراراته، وتأشيراته على الشكاوى والالتماسات والطلبات، الأمر الذي يخلق تناقضاً بين الانحياز الواضح للجماهير، واستمرار تدفق الشكاوى!! فبالإضافة إلى أن تدفق الشكاوى يعني أن الجماهير وجدت في "الزعيم" ملاذا، فإنه يعني أيضًا استمرار معاناتها، والدليل على ذلك نصوص شكاواها وتزايد أعدادها وتنوع وتعدد موضوعاتها، فضلاً عن تدفق النكات في الستينيات، بعد تطبيق قرارات يوليو الاشتراكية!!

وربما تجدر تسجيل ملاحظة، أننا عالجنا نماذج من الشكاوى والرسائل، وأنه من المؤكد أن هناك من لم يكتب شكواه وكتمها في صدره، أو عبر عنها بأسلوب آخر، وكذا هناك من لم يجرؤ على كتابة الرسائل، كما أن هناك من لم تطاوعه نفسه على الشكوى من أو إلى الزعيم الذي حقق له ولمصر في سنوات قليلة ما لم يتحقق في نصف قرن مضى، وأخذ ينتظر المزيد من الإنجازات، ومع ذلك، وكما لاحظنا، عبرت النماذج التي درسناها عن روح العصر، وعن نجاحات عبد الناصر وإخفاقاته وعن إنجازاته العظيمة وانتكاسات عصره، وأنها من هذه الزاوية جديرة بالدراسة.

إن رفع هذا التناقض يدفعنا إلى دراسة موقع الطبقات والفئات والشرائح السابقة من التحولات الاجتماعية والطبقية التي أفرزتها تجربة عبد الناصر بعد قرارات يوليو ١٩٦١م سواء في مجتمع المدينة أم في القرية.

وربما تجدر الإشارة بداية، إلى أنه على الرغم من الصفة التجريبية التي لازمت سياسات عبد الناصر الاقتصادية، فإن هذا لا يعني أنه انتهج سياسية "لا طبقية" ووقف موقف "الحكم" بين الطبقات والقوى الاجتماعية المتصارعة، بل إن العكس هو الصحيح تمامًا[١٠٣]. كما تجدر الإشارة إلى أنه انحدر من أسرة مصرية تنتمي إلى الطبقة المتوسطة الصغيرة، حيث كان الابن الأكبر لموظف صغير في مصلحة البريد. الأمر الذي يساعد في فهم اختياراته وانحيازاته[١٠٤].

وكما هو معروف، فإن الدولة في عهد عبد الناصر، أصدرت عدة قوانين وإجراءات، أحدثت بمقتضاها تغييرات هائلة في خريطة الملكية الزراعية في الريف المصري، كان في مقدمة هذه القوانين والإجراءات:

١- إلغاء الرتب والألقاب الملكية في أغسطس ١٩٥٢م.

٢- القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢م بتحديد الملكية الزراعية بمائتي فدان للفرد الواحد، وثلاثمائة فدان للأسرة.

٣- قيام الدولة بمقتضى نفس القانون بتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر، لصالح المستأجر، وذلك بتخفيض القيمة الإيجارية لتصبح سبعة أمثال الضريبة السنوية.

٤- القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣م بمصادرة الأراضي الزراعية لأفراد الأسرة المالكة (حوالي ١٦٨٠٠٠ فدان).

٥- القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٧م بحل أراضي الوقف وتوزيعها على صغار الفلاحين (حوالي ١١٠٠٠٠ فدان).

٦- القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١م الشهير بقانون الإصلاح الزراعي الثاني، الذي حدد سقف الملكية للفرد الواحد بمائة فدان فقط، ثم جاء قانون عام ١٩٦٩م الذي حدَّد ملكية الفرد بـ ٥٠ فدانا ولم يسمح للأسرة إلا بـ ١٠٠ فدان.

٧- التدخل في توجيه الإنتاج الزراعي، بوضع التشريعات والسياسات الزراعية، كالربط بين الانتفاع بأراضي الإصلاح الزراعي، والانضمام إلى الجمعيات، وإنشاء جمعيات الائتمان.

ولقد استهدفت تلك القوانين والإجراءات، كما جاء في التفسيرات والشروح الرسمية، العمل على فتح السوق الداخلي، وتنشيط الاستهلاك في الريف المصري، ورفع عجلة التطور الرأسمالي في الأرض، بالإضافة إلى توسيع قاعدة صغار الملاك، بهدف خلق قاعدة أساسية موالية للثورة في الريف المصري، وذلك في مواجهة الطروحات الماركسية التي اعتبرتها القيادة السياسية طروحات متطرفة، ويرتبط بالهدف الأخير، تبني عبد الناصر لفكرة تذويب الفوارق بين الطبقات، وتجنب طريق الصراع الطبقي أو تأميمه، تلك الفكرة التي سيطرت عليه منذ فترة مبكرة من تاريخ الثورة[١٠٥].

لكن هل حقا أدى الإصلاح الزراعي والسياسات الأخرى التي طبقتها الثورة في الريف، إلى تذويب الفوارق بين الطبقات وتأميم الصراع الطبقي؟ أم أن هذه السياسات - رغم انحياز الخطاب السياسي الناصري لجماهير الفلاحين الفقراء أو المعدمين - كان لها نتائج أخرى؟ لقد انفتح باب الشكاوى وتدفقت من قاع الريف إلى رأس السلطة مباشرة في القاهرة، إلى جمال عبد الناصر.

ويكاد ينعقد الإجماع، على أن أبرز نتائج المشروع الاجتماعي لثورة يوليو في الريف المصري هو ما تمثل في تطور وصعود الرأسمالية الزراعية، حيث ورثت المكانة التي كانت تحتلها طبقة كبار الملاك والأرستقراطية القديمة، ودعمت وجودها الاقتصادي والاجتماعي وسيطرت على المؤسسات البيروقراطية في الريف عن طريق أبنائها وذلك لتجمع بين السلطة والثروة[١٠٦]. ولقد استحوذت هذه الطبقة، حتى بعد تطبيق قانون الإصلاح الزراعي الثاني على حوالي ثلث الأراضي الزراعية في مصر، في الوقت الذي لم يزد فيه عددها عن ٢، ٥٪ من العدد الكلي للملاك، كما استحوذت على حوالي ٥٠٪ من إجمالي الدخل الزراعي، ووصل متوسط دخل الفرد السنوي لأفرادها إلى حوالي ٨٧٩ جنيها ونصف جنيه وهو دخل مرتفع كان يعادل ١٣٠ - ١٦٠ مرة إذا ما قورن بدخول صغار وفقراء الفلاحين[١٠٧].

ولقد ساعد على صعود هذه الطبقة في الريف، عدم مساس قوانين الإصلاح الزراعي لما كان بحوزة عناصرها من أراض، وشرائها أراضي كبار الملاك الزائدة عن الحد القانوني، وانقضاضها على أراضي فقراء وصغار الفلاحين بفعل قانون الاستقطاب الرأسمالي، هذا بالإضافة إلى استفادتها من استثمارات الدولة في الريف، والخدمات والدعم الذي قدمته

الجمعيات التعاونية، فضلاً عن تزايد اتجاه الدولة إلى التصنيع واتساع السوق الداخلية، وتهرب الكثير من عناصرها من سياسات التسويق التعاوني والدورة الزراعية عن طريق تحويل الأراضي إلى بساتين[١٠٨].

وعلى الرغم من الأثر الإيجابي لسياسات الثورة في الريف، على فقراء وصغار الفلاحين، فإن التأثير لم يكن تأثيرا جذريا، كما أنه لم يستمر، وبالتالي لم يقض على مشكلة الفقر في الريف، بل ترك حائزي(٥ أفدنة فأقل) يعانون من ظروف معيشة متدنية، ويتعرضون لاستغلال متوسطي وأغنياء الفلاحين(أكثر من خمسة أفدنة إلى ٥٠ فدانا) والمعروف أن مساحات الأراضي التي صودرت وأعيد توزيعها حتى سنة ١٩٧٠م لم يستفد منها سوى ١٠٪ من سكان الريف (حوالي ٤٠٠٠٠٠ أسرة) امتلكوا مساحات صغيرة تراوحت ما بين فدانين وخمسة أفدنة[١٠٩].

وعندما طبقت الدولة سياسة التوريد الإجباري لبعض المحاصيل الغذائية كالقمح والأرز، والتسويق التعاوني للمحاصيل الحقلية خاصة القطن، عاش صغار وفقراء الفلاحين، دون مستوى خط الفقر[١١٠]، في الوقت الذي كان كبار وأغنياء الفلاحين يتهربون من زراعة الحاصلات الخاضعة للتوريد والتسعير الإجباري[١١١] وذلك بتنويع إنتاجهم وتوسعهم في زراعة المحاصيل الأكثر ربحية[١١٢]. وربما تجدر الإشارة إلى أهم العوامل التي قلصت الأثر الإيجابي لقوانين الإصلاح الزراعي على صغار وفقراء الفلاحين، والتي يمكن تحديدها فيما يلي:

١- هيمنة متوسطي وأغنياء الفلاحين.
٢- الموقف المحافظ والعدائي لأجهزة الدولة تجاه فقراء وصغار الفلاحين.
٣- غيبة الوعي السياسي والطبقي لدى أفراد هذه الشريحة.
٤- عدم التزام أغنياء وكبار الفلاحين بتطبيق النص الخاص بتحديد القيمة الإيجارية بسبعة أمثال الضريبة[١١٣].

على أية حال، أدت هذه العوامل إلى تدني أحوال فقراء وصغار الفلاحين، وإلى خضوعهم وتبعيتهم لأغنياء الفلاحين، وهو ما أكدته الدراسات التي تناولت، الوزن النسبي لاستخدام العمل المأجور، وتوزيع الآلات الزراعية الحديثة، ورءوس الماشية والأصول الحيوانية الأخرى، وأيضًا مدى اختلاف التركيب المحصولي[١١٤]، حيث اتضح عدم اعتماد فقراء وصغار الفلاحين على العمل المأجور المستديم، وعدم قدرتهم على امتلاك الآلات الزراعية الحديثة، ومحدودية رؤوس الماشية والأصول الحيوانية التي يمتلكونها، وعدم قدرتهم على زراعة المحاصيل الأكثر ربحية وخضوعهم التام للدورة الزراعية[١١٥].

ومن ناحية أخرى، فإنه على الرغم من انخفاض الرقم المطلق لعدد العائلات المعدمة (الذين لا يملكون ولا يستأجرون أرضا) والذين يضطرون لبيع قوة عملهم، وكذا انخفاض

النسبة المئوية للعائلات المعدمة إلى إجمالي العائلات في الريف المصري من ٤٤٪ سنة ١٩٥٠ إلى ٣٠٪ سنة ١٩٦١[١١٦]، فإن التخلف الشديد لعمال الزراعة، وعدم نضج الوعي الطبقي، بالإضافة إلى تخلف علاقات الإنتاج، وعدم استيعاب قطاع الصناعة لعدد ذي قيمة من هؤلاء، فضلاً عن استمرار تزايد عدد السكان بالريف، واستمرار تفتيت الحيازات، كل هذا أدى إلى استمرار خضوع عمال الزراعة لأسوأ صور القهر والاستغلال والحرمان ولظروف معيشة متدنية[١١٧].

ولقد اهتمت نصوص القوانين بالمعدمين، حيث حددت ساعات عمل عمال الزراعة وعمال التراحيل بثمان ساعات فقط يوميا، وحددت أجورهم بثمانية عشر قرشا يوميا للرجال، وعشرة قروش للأطفال والنساء، واعترف بحقهم في إقامة تنظيماتهم النقابية، ومع ذلك ظل هؤلاء يعيشون حياة بائسة، ويجأرون بالشكوى بين الحين والآخر[١١٨].

ولعل تفسير التناقض بين الخطاب السياسي الناصري الرسمي، وانحيازات عبد الناصر الحقيقية، وبين النتائج التي تحققت على أرض الواقع في الريف المصري من ناحية، وبين ما كانت تصوره السلطة المركزية مهتدية بهدى هذه التوجهات، وما تنفذه الإدارة المحلية (الوسيطة) من ناحية أخرى، يكمن في قوة ووعي القوى الطبقية المناوئة للثورة وتوجهاتها، تلك القوى التي استهدفت الثورة تهميشها وإبعادها عن مركز الحركة السياسية والاجتماعية في الريف. فالنمو والسيطرة الاقتصادية للرأسمالية الزراعية كان لابد وأن يتدعم بسيطرة طلائع ورموزها على السلطة في القرية[١١٩].

ومن هذه الزاوية فإن توجهات السلطة المركزية وانحيازاتها لا تكفي لتفسير تناقضات الواقع، والنتائج التي تحققت بالفعل، بعبارة أخرى لا يكفي الخطاب الأيديولوجي الرسمي، للإجابة على أسئلة، من كان يجوز السلطة الحقيقية في الريف؟ ومن كان ينفذ القوانين؟ ومن كان يعرقل تنفيذها أو يحورها ويمسخ جوهرها؟ ومن هنا فإن ما كان يحدث في الأجهزة والمؤسسات الإدارية الوسيطة في الريف المصري على درجة كبيرة من الأهمية والخطورة، رغم أهمية ونقل السلطة المركزية في المجتمع[١٢٠] فالملاحظ أن التناقضات ظهرت في النصف الثاني من الستينيات داخل القنوات الرأسية التي كانت تربط رأس السلطة في القاهرة بقاعدتها في المدن والقرى، حيث تحايلت الأجهزة الإدارية الوسيطة على القوانين وحورتها لتخدم في النهاية حائزي القوى الاقتصادية في الريف، ووصل الأمر إلى حد تفريغها من مضمونها الحقيقي، على سبيل المثال(التحايل على القانون الذي منح لصغار الفلاحين ٨٠٪ من مجالس مقاعد مجلس إدارة الجمعيات التعاونية) ولعل هذا يفسر شكاوى الفلاحين ضد رؤساء الجمعيات التعاونية ومجالس إدارتها كما سبق[١٢١].

ولقد ساعد على ذلك عدم تحطيم الثورة لجهاز الدولة القديم، والاكتفاء بتطهير قمته، وعدم تدعيمه بالكوادر الثورية، كما ساعد على ذلك عدم مشاركة الطبقات صاحبة المصلحة الحقيقية في إدارة مصالحها، فضلاً عن انتهاج القيادة السياسية لسياسات وسيطة[١٢٢].

على أية حال بين رحى تناقض بنية السلطة، وتناقض المصالح الطبقية في الريف، حوصرت معظم المكاسب التي حصل عليها صغار وفقراء الفلاحين والمعدمين تطبيقا لنصوص قوانين الإصلاح الزراعي[١٢٣]، ولم يكن أمام هؤلاء إلا الشكوى للزعيم الذي منحهم الأمل في حياة كريمة.

ومن ناحية أخرى، أدت السياسات والتحولات التي أحدثها عبد الناصر إلى تزايد الوزن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للطبقة العاملة المصرية، إذ انعكس الاهتمام بقطاع الصناعة، وتمصير المؤسسات الأجنبية، وتأميم مؤسسات وشركات القمم الرأسمالية، وكذا ظهور القطاع، على الوزن النسبي للطبقة العاملة، فمن ناحية انعكست سياسة التمصير والتأميم واضطلاع قطاع الدولة أو القطاع العام بمهام التنمية الاقتصادية، على تزايد إمكانيات ودور قطاع الدولة في تشكيل هيكل القوى العاملة، إذا لوحظ تزايد الأهمية النسبية لهذا القطاع في استيعاب القوى العاملة في أعقاب إجراءات التمصير مباشرة، حيث ارتفع عدد العاملين بالقطاع العام من ٨٪ سنة ١٩٥٠ إلى ١٢٪ سنة ١٩٦٠م[١٢٤] كما حدثت تغيرات ذات دلالة في تركيب وتمركز وتوزيع العمالة المصرية، وبهذا الصدد فإن باضطراد الزيادة في الوزن النسبي للطبقة العاملة مردود أيضًا إلى التزام الدولة بتعيين الخريجين، ومنع الجمع بين عملين، وتحديد ساعات العمل الأسبوعية بـ ٤٢ ساعة بدلا من ٤٨ ساعة[١٢٥]. كما اتصف هيكل القوى العاملة أيضًا باضطراد الوزن النسبي لعمال قطاع الخدمات، حيث استمر هذا القطاع ينمو بسبب أعلى من نمو العمالة في القطاع الصناعي[١٢٦].

ولقد حصلت الطبقة العاملة بعد موقفها المؤيد لعبد الناصر ومجلس قيادة الثورة في أزمة مارس ١٩٥٤م على عدة مكاسب، لعل أهميتها إنشاء الاتحاد العام للعمال[١٢٧] وإصدار قانون العمل الموحد، حيث جمع هذا القانون كافة القوانين العمالية المتناثرة في قانون واحد، وأيضًا إصدار قانون التأمينات الاجتماعية[١٢٨] ثم توجت المكاسب العمالية التشريعية سنة ١٩٦١م بإقرار حق العمال في المشاركة في الإدارة والأرباح، ورفع الحد الأدنى للأجور ووضع حد أقصى لها وتخفيض ساعات العمل، ومنع الجمع بين عملين، والشروع في استكمال مظلة التأمينات الاجتماعية، وكذا إصدار لائحة شركات القطاع العام[١٢٩].

ومع ذلك فالملاحظ أنه إذا كانت التشريعات والمكاسب التي حصلت عليها الطبقة العاملة المصرية، في فترة حكم عبد الناصر، قد عكست بدرجة أو بأخرى انحيازه الواضح للعمال، فإن

استمرار علاقات الإنتاج الرأسمالية، واستمرار تزايد نفوذ البيروقراطي، والتكنوقراطي، فضلاً عن تزايد قوة الدولة، كان وراء استمرار تدني أحوالها[١٣٠] وعلى الرغم من سلسلة الزيادات المتتالية التي طرأت على الحد الأدنى للأجر النقدي للعاملين، فإن تطبيق التشريعات المتعلقة بالأجور لم يشمل جميع العاملين بمنشآت القطاع الخاص، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ظلت الأجور تتفاوت من مشروع إلى مشروع، بل وداخل المشروع الواحد، فضلاً عن أن التضخم كان يلتهم الزيادات التي لم ترتفع بمستوى المعيشة العمال فوق خط الفقر[١٣١]. ولقد توصلت الدراسات التي تناولت تطور هيكل الأجور في عصر عبد الناصر إلى النتائج الآتية:

أولًا: ارتفاع مستوى الأجر الحقيقي في السنوات الأولى للثورة (٥٢-١٩٥٥م).

ثانيًا: تباطؤ الارتفاع في الأجور خلال الفترة التالية (٥٦-١٩٦٠م)، رغم استمرار الزيادة النسبية، ثم ارتفاعها بمعدلات سريعة بعد ١٩٦١م.

ثالثًا: التفاوت الشديد بين أجور كبار الإداريين (البيروقراط - والتكنوقراط) من ناحية وبين أجور الموظفين والعمال من ناحية أخرى، وتدني أجور العمال غير المهرة من ناحية ثالثة.

رابعًا: انخفاض الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص عنه في مصانع القطاع الحكومي.

ومن ناحية أخرى، فإنه على الرغم من إنشاء صندوق التأمين والادخار سنة ١٩٥٥، ورغم تطور التشريعات في مجال التأمين الاجتماعي على العمال، فإن مظلة التأمينات الاجتماعية لم تتسع لتشمل كل فئات الطبقة العاملة، بل إن جميع الحقوق التي أقرتها لسيطرة البيروقراطية، وانحيازها أيديولوجيا ضد العمال[١٣٢].

وفي نفس الوقت لم تتمكن حكومة الثورة، من علاج مشكلة البطالة، وظلت هذه المشكلة وهي مشكلة اقتصادية - اجتماعية في آن واحد، مستعصية على الحل، إذ وصل عدد العاطلين سنة ١٩٦٠م وفقا لإحصاءات منظمة العمل الدولية إلى ٢٨٨ ألف عاطل[١٣٣].

على أية حال، فكما أدت سيادة علاقات الإنتاج الرأسمالية، إلى استمرار التفاوت الطبقي في الريف، فإن الوضع لم يختلف عنه في مجتمع المدينة، حيث استمر التفاوت الطبقي أيضًا، واستمر التناقض بين مصالح العمال ومصالح رأس المال، وبالتالي تعددت صور الصراع، بين الطرفين، وتعرضت الطبقة العاملة رغم المكاسب التشريعية الكثيرة التي حققتها، ورغم انحياز الخطاب الناصري الرسمي، ورغم الإنجازات والمكاسب الحقيقية المهمة التي حصلت عليها، لضغوط شديدة، وتناقضات هائلة[١٣٤]، ولم يكن أمامها أيضًا وهي تواجه محاولات الرأسمالية الوطنية وسعيها الدءوب نحو التحول إلى رأسمالية كبيرة، وأيضًا وهي تواجه ضغوط شرائح الطبقة الجديدة البيروقراطية والتكنوقراطية، إلا أن تلجأ إلى الزعيم الذي منحها المكاسب ووعدها بالأمل في حياة كريمة، تماما كما فعل فقراء وصغار الفلاحين.

والمدقق أيضًا في نصوص الشكاوى التي عرضنا لها يلمس أن الطبقة العاملة، لم تكن وحدها التي شكت لعبد الناصر من تدني أحوالها، وأن هناك شكاوى عديدة صدرت عن موظفي المكاتب والمصالح، والكوادر الإدارية والفنية، في الهيئات والشركات، وكذا عن المعلمين والمهندسين والفنيين وصغار الضباط والمثقفين إلخ. . وهي الفئات التي تعرف "بالفئات الاجتماعية المتوسطة أو الوسيطة الحديثة"، وهي أقرب إلى الرأسمالية المتوسطة منها إلى الطبقة العاملة[١٣٥].

ولقد صدرت الشكاوى عن المراتب الوسطى والدنيا من أبناء هذه الفئات، رغم أنه من المعروف أن ثورة يوليو، لعبت دورا مهما في توسيع قاعدة هذه الفئات، وذلك بتقرير مجانية التعليم في المراحل المختلفة بشكل مطلق، وتقرير تكافؤ الفرص في التعيين، بوظائف الدولة من خلال ديوان الموظفين، وبإقرار حق جميع الخريجين في الجامعات والمعاهد العليا، وكذا الحاصلين على الدبلومات المتوسطة في التعيين بمؤسسات الحكومة، ومؤسسات وشركات القطاع العام[١٣٦]، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن التوسع الهائل في أجهزة الدولة الإدارية والرقابية والخدمية قد أتاح الفرصة كاملة غير منقوصة أمام أعداد هائلة من الأفراد ليشغلوا هذه الوظائف الجديدة، هذا بالإضافة إلى خلو عشرة آلاف وظيفة كان الأجانب واليهود يشغلونها وذلك في أعقاب إجراءات وقوانين التمصير[١٣٧].

ولقد ظلت هذه الفئات تستأثر لنفسها بثمار سياسات عبد الناصر، وبعد سنة ١٩٦١م ستظهر التناقضات بين هذه الفئات والدولة، كما سيتضح التناقض بين المراتب العليا التي استفادت من الحراك الاجتماعي الصاعد، والمراتب الدنيا التي أخذت تشكو من الظروف غير المواتية التي تدفعها إلى التخلي عن موقعها المتميز نسبيا في السلم الاجتماعي[١٣٨].

هكذا جاءت الغالبية العظمى من الشكاوى والالتماسات والرسائل التي أرسلت إلى عبدالناصر، من صغار وفقراء الفلاحين، والمعدمين في الريف، ومن العمال وكذا من الذين ينتمون إلى المراتب الوسطى والدنيا للفئات المتوسطة الحديثة، وكما ذكرنا هي نفس الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية التي انحاز لها عبد الناصر قولاً وفعلاً وممارسة، إلا أن التحديات الخارجية، وكذا العقبات الداخلية التي واجهت تجربته في التنمية المستقلة، فضلاً عما ذكرناه من موقف الطبقات المناوئة لتوجهاته وسياساته، جعلت انتشال هذه الجماهير من الفقر انتشالاً كاملاً أمر بعيد المنال، وهو لم يتحقق أيضًا في أي تجربة إنسانية عبر التاريخ اللهم إلا في خيال وفكر فلاسفة المدينة الفاضلة. الأمر الذي فسر تدفق الشكاوى والالتماسات والرسائل من الجماهير إلى الزعيم الذي حكم باسم الفقراء ووعدهم بالحرية والعدالة والمساواة والكرامة.

لقد حكم عبد الناصر باسم الفقراء، واعتبر نفسه ممثلاً لأبناء الطبقة الوسطى الصغيرة، وفي سبيل ذلك كانت إنجازاته العظيمة، التصنيع وبرامج وخطط التنمية، والإصلاح الزراعي، وضرب القمم العليا من الملكية الكبيرة، وتوسيع قاعدة الملكية الصغيرة والمتوسطة، وتوسيع قاعدة التعليم بإقرار مجانيته في جميع المراحل، والتشريعات العمالية ونشر الخدمات والرعاية الصحية، وخدمات التأمين الاجتماعي، وتمصير الاقتصاد وبناء القطاع العام، وتحديث الحياة المدنية والعسكرية وتحديد إيجارات المساكن، فضلاً عن تأميم قناة السويس، وبناء السد العالي، وتحقيق الاستقلال وإتباع السياسات التحررية المعادية للاستعمار والإمبريالية[١٣٩].

لقد تأكدت الجماهير من خلال استجابة عبد الناصر للشكاوى والالتماسات، أنه على وعي وإدراك بأن الزعامة ليست جاها مطلقا، وإنما هي خدمة ومسئولية. ونحن نوافق أنيس صايغ على ما ذهب إليه من أن الزعامة الناصرية هي أول زعامة في العالم العربي تبنت خدمة الشعب والتزمت بحقوقه على نطاق واسع، لتجعل من خدمته مبرر وجودها واستمرارها[١٤٠]، وأنها أول زعامة عربية استمدت من تأييد الجماهير الشعبية قوة، جعلتها تقف أمام أضخم الأحداث وأعتى التكتلات الداخلية والخارجية، وأصعب المشكلات والأزمات السياسية والاقتصادية في الخمسينيات والستينيات[١٤١].

وكما لاحظنا، لقد أعطى عبد الناصر الكثير من وقته وجهده لشكاوى وتظلمات الشعب، وكذا لم يبخل بوقته عن مقابلة الذين طلبوا عرض شكاياهم عليه شخصيا، وأحيانا كان يطلبهم هو بنفسه لمقابلته.

لقد كان رأسمال عبد الناصر الحقيقي في تكوين زعامته، مشاركته واستجابته للمصريين، وكانت العلاقة العضوية بينه وبينهم هي القوة الرئيسة التي في يده[١٤٢]. لقد تمكن من أن يحطم الجدار السميك الذي خلفته مستلزمات الرئاسة الرسمية، وذلك عن طريق الخطب والأحاديث والتصريحات، وعن طريق سماع صوت الجماهير، وتجاوبه مع مطالبهم، فكان أول زعيم عربي يخاطب الشعب بطرقه المتعددة، واستطاع بمشاركته له في آماله وأحلامه وآلامه أن يجمع لنفسه المستمعين وأن يحول المستمعين إلى معجبين به، والمعجبين إلى مؤمنين له[١٤٣].

لقد امتلك عبد الناصر مؤهلات الزعامة جميعها، وتمكن بمهارة في تقديم نفسه إلى الجماهير التي ظلت تتطلع إليه، وتكتب له بين الحين والخين الآخر شاكية باكية أو ناصحة مخلصة أو ناقدة خائفة حتى يوم رحيله يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠م.

الهوامش

(١) تنوعت الرسائل بين مجموعة من محافظ أرشيف منشية البكري، بعضها يرجع إلى مرحلة مجلس قيادة الثورة ١٩٥٢ – ١٩٥٦م، والبعض الآخر يتناول الفترة ما بين ١٩٥٦- ١٩٧٠م، ويتعاظم عدد الرسائل في الستينيات، وفي محاولة لتقسيم ما وقع في أيدينا من رسائل، لاحظنا أنه يمكن تصنيفها إلى الأقسام التالية:

- رسائل رجال السياسة من الجيل القديم ما قبل ١٩٥٢م.
- رسائل أعضاء مجلس قيادة الثورة وبعض الضباط الأحرار.
- رسائل اللواء نجيب وحرمه من قصر زينب الوكيل بالمرج.
- رسائل من الثوار العرب والأفارقة.
- رسائل بعض الأدباء والمفكرين والصحفيين والمخترعين.
- رسائل بعض الفنانين.
- رسائل أهالي المسجونين والمعتقلين.
- رسائل المعجبين من مصر ومن خارجها.
- رسائل البريد الأسود والرسائل التي حملت تقارير.
- الشكاوى والتظلمات والالتماسات والطلبات.

(٢) ثمة دراسة للباحث في طريقها للنشر بعنوان "رسائل رجال السياسة والفكر والفن إلى جمال عبد الناصر".

(٣) أرشيف منشية البكري، نصوص مقتبسة من بعض الرسائل التي وصلت إلى عبد الناصر في الستينيات، محفظة رقم ١٩٦٤/١م، ١٩٦٥/٤م، ١٩٦٩/٣م.

(٤) نفس المصدر، تقارير مكتب الرئيس لشئون الشكاوى والتظلمات عن الشهور الخمسة من ديسمبر ١٩٦٣م إلى إبريل ١٩٦٤م، وتشمل بالإضافة إلى التقارير الملاحق.

(٥) نفس المصدر، تقرير مكتب الرئيس لشئون الشكاوى والتظلمات عن شهر ديسمبر ١٩٦٣، م ١٩٦٣/٥، ملف دون رقم، يشتمل أيضًا بعض رسائل البريد الأسود، وبعض الوثائق الأخرى التي لا تمت بصلة إلى موضوع الشكاوى.

(٦) مجموعة تقارير مكتب الرئيس لشئون الشكاوى والتظلمات، عن الشهور الأربعة الأولى من سنة ١٩٦٤، م١٩٦٤/٢، ملف رقم ٢٥، م١٩٦٤/٣، ملف رقم ٢٧، م ١٩٦٤/١، ملف بدون رقم، م ١٩٦٤/٥، ملف رقم ٣٢. وربما تجدر ملاحظة أن أرقام الملفات هنا هي أرقام سكرتارية الرئيس للمعلومات، وليست أرقام إدارة المعلومات والتوثيق بقصر عابدين لأنها لا زالت بدون ترتيب لا موضوعي ولا زمني.

(٧) نفس المصدر، تقارير الأشهر الأربعة، وتشمل ٦٩٤٨٥ شكوى ومظلمة ورسالة والتماس وطلب. وتحوى المحافظ السابقة بعض نصوص الشكاوى التي رفعت كاملة إلى عبد الناصر، وكذا ملخصات لبعض الشكاوى، رأي العاملين بالمكتب رفعها إليه، كما تحوى بعض نصوص رسائل البريد الأسود التي رفعت كما هي إليه.

(٨) نظرا لتناثر تقارير ونصوص الرسائل والشكاوى، كان من المستحيل، بسبب عدم ترتيب وتصنيف أرشيف منشية البكري، العثور على كل ما يخص الشكاوى حتى سنة ١٩٧٠م، رغم اعتقادنا بوجودها بالمحافظ، ولكن بعض التقارير حول سنوات ٦٦، ٦٧، ٦٨، ١٩٦٩م، أعطت النتيجة السابقة.

(٩) محمود فهيم، عبد الناصر، هذا الموطن، ذكريات سكرتيره الخاص وحارسه، إعداد: سليمان الحكيم، مركز الحضارة العربية، القاهرة، ١٩٩٣م، ص٦٥.

(١٠) محمود الجيار، الأسرار الشخصية لجمال عبد الناصر، إعداد: ضياء الدين بيبرس، مدبولي، القاهرة، ١٩٧٦م، ص ٢٧.
(١١) سامي شرف، عبد الناصر كيف حكم مصر؟ إعداد: عبد الله إمام، مدبولي الصغير، القاهرة ١٩٩٦، ص ص ٩٤، ٣٠٠.
(١٢) أرشيف منشية البكري، تقارير مكتب الرئيس لشئون الشكاوى والتظلمات، شهور مختلفة، من السنوات، ٦٤، ٦٧، ٦٨، ٦٩، م٣/٦٤، م٥/٦٧، م٢/٦٨، م٤/٦٩.
(١٣) نفس المصدر.
(١٤) نفس المصدر.
(١٥) نفس المصدر.
(١٦) نفس المصدر.
(١٧) نفس المصدر.
(١٨) نفس المصدر.
(١٩) نفس المصدر.
(٢٠) نفس المصدر.
(٢١) نفس المصدر.
(٢٢) الجيار، المصدر السابق، ص ص ٣١ – ٣٨.
(٢٣) مجموعة رسائل في محافظ متفرقة في أرشيف منشية البكري، تشترك جميعها في انتقاد سياسة جمال عبد الناصر، والتهجم عليه وعلى بعض أفراد عائلته بأسلوب غير لائق، ولقد عُرضت جميعها على عبد الناصر، ولكن معظمها لا يحمل تاريخ إرسالها أو رفعها إلى عبد الناصر.
(٢٤) اتضح هذا من تحليل نصوص الرسائل لأن أصحابها لم يفصحوا بالطبع عن هويتهم أو انتمائهم.
(٢٥) الجيار، المصدر السابق، ص ٣١، وهو ما تؤكده تعليقات عبد الناصر على رسائل البريد الأسود.
(٢٦) فهيم، المصدر السابق، ص ٦٥.
(٢٧) سامي شرف، المصدر السابق، ص ٢١٤.
(٢٨) انظر أمثلة كثيرة، عادل حمودة، النكتة السياسية وكيف يسخر المصريون من حكامهم، الفرسان، القاهرة ١٩٩٩، وانظر أيضًا، سيد عويس، حديث عن الثقافة، الأنجلو، القاهرة ١٩٧٠، نعمات أحمد فؤاد، شخصية مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨.
(٢٩) سعد الدين إبراهيم: مدخل إلى فهم مصر في ربع قرن، بيروت، ١٩٨١، ص ص ٤٤ – ٤٧.
(٣٠) أفرز هذا النسق، الكثير من القيم الأخرى التي لا تزال مؤثرة وفاعلة إلى حد كبير في النظرة الكلية والسلوك الجماعي والفردي للمصريين، راجع سعد الدين إبراهيم، المرجع السابق، ص ص ٤٦ – ٥٠.
(٣١) انظر، عادل حمودة، المرجع السابق، ص ص ٢١٥ – ٢٤٩.
(٣٢) سامي شرف، المرجع السابق، ص ص ٢١٤، ٢١٥.
(٣٣) وثائق أرشيف منشية البكري، تقارير عن طلبات مقابلة الرئيس في الأربعة أشهر الأولى من سنة ١٩٦٤.
(٣٤) نفس المصدر.
(٣٥) الجيار المصدر السابق، ص ص ٢٥ – ٣١، سامي شرف، المصدر السابق، ص ٣٠٠.
(٣٦) سامي شرف، المصدر السابق ص ص ٩٤، ٩٥، ٢٩٧، ٢٩٨، الجيار، المصدر السابق، ص ٢٧.
(٣٧) أرشيف منشية البكري، تقارير مكتب الرئيس لشئون الشكاوى والتظلمات، شهور مختلفة، في الستينيات، م ٣/٦٤، م ٥/٦٧، م ٢/٦٨، م ٤/٦٩.
(٣٨) نفس المصدر، تقارير الأربعة أشهر الأولى من سنة ١٩٦٤.
(٣٩) نفس المصدر، تقارير شهور متنوعة لسنوات ٦٧، ٦٨، ٦٩، ١٩٧٠.

(٤٠) نفس المصدر.
(٤١) ومع ذلك كان بعض الفلاحين يستكتبون الكتبة والمحامين وأبناءهم المتعلمين، ولقد اتضح هذا من لغة الشكاوى.
(٤٢) أرشيف منشية البكري، تقارير مكتب الرئيس أشهر عديدة في الستينيات.
(٤٣) نفس المصدر.
(٤٤) نفس المصدر.
(٤٥) نفس المصدر.
(٤٦) نفس المصدر.
(٤٧) أرشيف منشية البكري، تقارير مكتب الرئيس لشئون الشكاوى والتظلمات، حول المساعدات الاجتماعية وحالات التأهيل المهني التي قدمت في الأربعة أشهر الأولى من سنة ١٩٦٤.
(٤٨) نفس المصدر، تقارير حول الشكاوى الاقتصادية والتموينية.
(٤٩) نفس المصدر، تقارير حول شكاوى المساكن والإيجارات وطلبات العلاج.
(٥٠) لمزيد من التفاصيل، انظر، عبد الرحمن الرافعي، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٩، ص ص ٥٦، ٤٣٩ – ٤٤١، عمرو محي الدين، وسعد الدين إبراهيم، اشتراكية الدولة والنمو الاقتصادي في مصر في ربع قرن، مرجع سابق، ص ص ٢٣١ – ٢٣٣.
(-) Issawi, CH. Egypt in Revolution, Great Britin 1963, pp. 103, 104.
(٥١) لمزيد من التفاصيل، انظر، علي صبري، التطبيق الاشتراكي في مصر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤، علي الجريتلي، خمسة وعشرون عاما.. دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٤.
(٥٢) تم تجميع الشكاوى والطلبات والالتماسات من محافظ عدة ، ومعظمها أرسل إلى عبد الناصر في منتصف الستينيات، وإن كانت نسبة قليلة مما عرضناه من نماذج يعود إلى سنة ١٩٥٨، ولقد اطلعنا على نصوص العديد من الشكاوى كاملة، كما استفدنا أيضًا من الملخص الذي كان يُرفعه مكتب الرئيس بذيل التقارير الشهرية.
(٥٣) أرشيف منشية البكري، الشكاوي مبعثرة في عدة محافظ، وقد استفدنا أساسا من المحافظ التي ذكرناها من قبل، حول سنوات ١٩٦٤ – ١٩٧٠م.
(٥٤) نفس المصدر.
(٥٥) نفس المصدر.
(٥٦) نفس المصدر.
(٥٧) نفس المصدر.
(٥٨) نفس المصدر.
(٥٩) نفس المصدر.
(٦٠) نفس المصدر.
(٦١) نفس المصدر.
(٦٢) نفس المصدر م ٥٨/١، ملف رقم ٦(سري جدا) ويعود تاريخ عرض الرسالة على الرئيس إلى ١٩٥٨/٥/٨.
(٦٣) عادل حمودة، المرجع السابق، ص ص ٢٣٤ – ٢٤٥.
(٦٤) الجيار، المصدر السابق، ص ٢٧.
(٦٥) محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، ط٧، شركة المطبوعات، بيروت ١٩٨٣، ولقد أكد هذه الحقيقة، كل من عمل مع عبد الناصر، انظر- على سبيل المثال- سامي شرف، المصدر السابق، ص ص ٣٦، ٣٠١-

۳۰۳، أمين هويدي، مع عبد الناصر، دار الوحدة، بيروت، ١٩٨٤، ص ٥٩، فهيم، المصدر السابق، ص ص ٧٠، ٧١.

(٦٦) أمين هويدي، المصدر السابق، ص ٢٨.

(٦٧) سامي شرف، المصدر السابق، ص ٩٥، فهيم، المصدر السابق، ص ٦٤.

(٦٨) الجيار المصدر السابق، ص ٢٧.

(٦٩) نفس المصدر، سامي شرف، ص ٣٦.

(٧٠) فهيم، المصدر السابق، ص ٦٤.

(٧١) سامي شرف، المصدر السابق، ص ص ٩٣، ٩٤.

(٧٢) تأكد هذا من تأشيرات عبد الناصر وتعليقاته على بعض الشكاوى، راجع، سامي شرف، المصدر السابق، ص ٩٣.

(٧٣) الجيار، المصدر السابق، ص ٢٧.

(٧٤) سامي، المصدر السابق، ص ٣٠٠.

(٧٥) نفس المصدر، ص ١٠٥.

(٧٦) أمين هويدي، المصدر السابق، ص ٢٧.

(٧٧) أمين هويدي، المصدر السابق، ص ٢٧.

(٧٨) يستطيع القارئ أن يقارن بنفسه بين ما ذكره أمين هويدي من موضوعات عامة كان يطرحها عبد الناصر في مجلس الوزراء، وبين ما ذكرناه من نماذج لنصوص الشكاوى والرسائل.

(٧٩) أمين هويدي، المصدر السابق، ص ص ٢٨ — ٣٥.

(٨٠) الجيار، المصدر السابق، ص ٢٧.

(٨١) راجع دراسة، عبد الخالق لاشين، قيادة ثورة يوليو، أربعون عاما على ثورة يوليو، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة ١٩٩٢، ص ص ٦٣ — ٧٠.

(٨٢) اتضح هذا من خلال دراسته تقارير مكتب الرئيس لشئون الشكاوى والتظلمات.

(٨٣) اعتمدنا هنا على موافقة عبد الناصر، على إزالة أسباب الشكاوى فيما يتعلق بالموضوعات التي تعرضنا لها، وربما تجدر الإشارة إلى أنه في بعض الأحيان، كان عبد الناصر يأخذ بوجهة نظر مكتب الشكاوى والتظلمات بعد دراسته للشكاوى، وفي كل الأحوال لا يمكن القول بسيطرة جهاز بيروقراطي في رئاسة الجمهورية، على قرارات الرئيس المتعلقة بشكاوى المواطنين.

(٨٤) أرشيف منشية البكري، نصوص مجموعة من رسائل البريد الأسود، م٦٥/٤، محافظ أخرى متفرقة، وللأسف هذا النوع من الرسائل تائه بين أوراق كثيرة داخل المحافظ، ويبدو أن الغلاف الذي رفع به إلى عبد الناصر نزع، أو أن الوثائق والرسائل انتقلت من محافظها الأصلية عند نقل الأرشيف من منشية البكري إلى عابدين، وبالتالي فإن معرفة تاريخ إرسال هذه الرسائل يعد ضربا من المستحيل في كثير من الأحيان، خاصة وأن معظم الرسائل لا يرد فيه تاريخ، وأن كان موضوع الرسائل أحياناً يحدد السنة التي أرسلت فيها.

(٨٥) أرشيف منشية البكري، م٦٥/٤، ثمة تعليق بخط عبد الناصر على هامش الرسالة، يبدو أنه طمس نتيجة لسكب سائل فوق الرسالة، ومع ذلك فالتعليق يشير إلى إعجاب عبد الناصر بوجهة نظر كاتبها؛ وهو ما تؤكده علامة (✓) الواضحة أمام الفقرة التي عرضناها.

(٨٦) نفس المصدر، مجموعة تقارير ورسائل تنتهي إلى مرحلة مجلس قيادة الثورة، رفعها أمين شاكر إلى عبد الناصر، بعضها هاجم صلاح سالم وبعض الوزراء، والدكتور راشد البراوي وعضويته لمجالس إدارات العديد من الشركات.

(٨٧) نفس المصدر، تقرير رفعه أمين شاكر إلى جمال عبد الناصر(د. ت) اشتمل على موضوعات عدة ، كان أهمها موضوع إخراج صلاح سالم من مجلس قيادة الثورة وارتياح الرأي العام لذلك، وموضوع حول "عدم التجانس داخل مجلس قيادة الثورة" وكذا الانتقادات التي توجهها الجماهير للإدارة الحكومية، والتعليقات اللاذعة على المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي.

(٨٨) نفس المصدر، نفس التقرير.

(٨٩) نفس المصدر، نفس التقرير.

(٩٠) نفس المصدر، نفس التقرير.

(٩١) سامي شرف، المصدر السابق، ص ٣٠٣.

(٩٢) اعتقل جمال عبد الناصر، خاله أيضًا، عندما عرف أنه تلقى قطعتي قماش من أحد الأثرياء العرب كهدية فرضت عليه، انظر، فهيم، المصدر السابق، ص ٣٨، سامي شرف، المصدر السابق، ص ٢٥٨.

(٩٣) نفس المصدر، ص ص ٣٨، ٢٥٨، ٣٠١ – ٣٠٣.

(٩٤) لمزيد من التفاصيل، انظر، محمد حسنين هيكل، الانفجار، الأهرام، القاهرة، ١٩٩٠، ص ص ٣٩٤ – ٤٠١.

(٩٥) سامي شرف المصدر السابق، ص ص ٢١٤، ٢١٥.

(٩٦) نفس المصدر، ص ٢١٥.

(٩٧) عادل حمودة، المصدر السابق، ص ١٩١.

(٩٨) سامي شرف، المصدر السابق، ص ٢١٥.

(٩٩) عادل حمودة، المرجع السابق، ص ص ٥٦، ٢٣٢ – ٢٣٦.

(١٠٠) نفس المرجع، ص ٢٣١.

(١٠١) نفس المرجع، ص ٥٦.

(١٠٢) نقصد المطالب التي وردت فيما درسناه من شكاوى والتماسات ومطالب، خاصة تلك التي تناولت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عصر عبد الناصر.

(١٠٣) جلال أمين، الاقتصاد والسياسة والمجتمع في عصر الانفتاح، مدبولي القاهرة ١٩٨٤، ص ١٠٠،
(R) odinson, M, The Political System, in. Vatikiotis P, Ed, Egypt Since the Revolution, London, 1969, p. 111.

(١٠٤) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ج-١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٥، ص ٢١٢.

(١٠٥) راجع تشخيص عبد الناصر للواقع الإجتماعي المصري قبل ١٩٥٢، فلسفة الثورة، الدار القومية للطباعة والنشر، العدد ٣٠٣، القاهرة، ١٩٥٣، ص ص ١١٦ – ١١٨، نص حديثه لجريدة ليموند الفرنسية، يوم ١٢ أغسطس ١٩٥٥(خطب، ج-١) ص ص ٤٠٣، ٤٠٤، محمد حسنين هيكل، لمصر لا لعبد الناصر، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٢، ص ص ٩٣ – ٩٥.

(١٠٦) لمزيد من التفاصيل، انظر، جمال معوض شقرة، الحركة السياسية في مصر ١٩٥٤-١٩٦١، رسالة دكتوراه، آداب عيش شمس ١٩٩٣، ص ص ٢٦٨ – ٢٧٢، محمود عبد الفضيل، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري ١٩٥٢-١٩٧٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٨، ص ص ١١٩ – ١٢١، محمد دويدار، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٨، ص ص ٣٤٨ – ٣٤٩.

(١٠٧) محمد دويدار المرجع السابق، ص ٣٥٣، عبد الفضيل، المرجع السابق، ص ١٠٦، عادل غنيم، حول قضية الطبقة الجديدة في مصر، الطليعة، العدد الثاني، فبراير ١٩٦٨م، ص ص ٨٢ – ٩٣.

(١٠٨) لمزيد من التفاصيل، أنظر إبراهيم العيسوي، مستقبل مصر، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٣م، ١٩٨٣م، وربرت سبرنج بورج، العائلة والسلطة السياسية في مصر، ترجمة: محمد سامي، دار التعاون القاهرة، ١٩٩٣، ص ص ٢٧ – ٣٨.

(١٠٩) لمزيد من التفاصيل، انظر، فتحي عبد الفتاح، الناصرية وتجربة الثورة من أعلى، دار الفكر للدراسات، والنشر، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٢٤.

( )El-Dessoki, Land Tenure Policy in Egypt 1952-1969. in Tarif, K, ed. Land Tenure and Social Transformation in the Middle East, Beirut, 1984, p. 442.

(١١٠) كريمة كريم، توزيع الدخل بين الحضر والريف في مصر ١٩٥٢-١٩٧٥ (أبحاث المؤتمر السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين)، القاهرة، ٣٢ – ٢٥ مارس ١٩٧٨، ص ص ٨٠ – ٨١.

(١١١) لمزيد من التفاصيل، انظر، عبد الباسط عبد المعطي، الدولة والقرية، قضايا فكرية، الكتاب الأول، القاهرة ١٩٨٥، ص ص ١٨١ – ١٩٥. El-Dessoki, A.PO.cit, P. 442.

(١١٢) نفس المرجع، ص ص ١٨١ – ١٩٥، كريمة كريم، المرجع السابق، ص ص ٣٥٦، ٣٥٧.

(١١٣) محمود عبد الفضيل، المرجع السابق، ص ص ٧٧، ٧٨.

(١١٤) فتحي عبد الفتاح، المرجع السابق، ص ١٢٦، كريمة كريم، المرجع السابق، ص ص ٣٥١ – ٣٥٧.

(١١٥) نفس المرجع، ص ص ١٢٦ – ١٢٨.

(١١٦) محمود عبد الفضيل، المرجع السابق، ص ٨١، فتحي عبد الفتاح، المرجع السابق، ص ١٢٨، آلن ريتشاردز، التطور الزراعي في مصر ١٩٥٢-١٩٦١، ترجمة: أحمد فؤاد سيف النصر، كتاب الأهالي، عدد ٣٤، القاهرة، ١٩٨١، ص ص ٢٣٠، ٢٣١، عبد الباسط عبد المعطي، توزيع الفقر في القرية المصرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٩، ص ص ٥٨ – ٦٧.

(١١٧) عطية الصيرفي، عمال التراحيل، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٥، ص ص ٩٧-١٠٦.

(١١٨) نفس المرجع، ص ص ١٠٥ – ١٠٦. El-Dessoki, op. cit, p. 443

(١١٩) لمزيد من التفاصيل حول الدور الذي لعبته أجهزة الإدارة الوسيطة في تفريغ القوانين من مضامينها الحقيقة، انظر، عبد الباسط عبد المعطي، الدولة والقرية، ص ص ٩٦، ١١٣، ١١٥، ١١٧، دويدار، المرجع السابق، ص ص ٤٧ – ٤٩.

(١٢٠) نفس المرجع، ص ص ١١٣ – ١١٧.

(١٢١) نفس المرجع، ص ١١٧.

(١٢٢) انظر المناقشات التي دارت حول هذا الموضوع في كتاب، قضايا فكرية، الكتاب الأول، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٨٥، ص ص ١٨٦ – ٢٠٤، عبد الخالق لاشين، المرجع السابق، ص ٦٩.

(١٢٣) جمال شقرة، المرجع السابق، ٢٧٧.

(١٢٤) أحمد الحضري، بشر بلا ثمن، مشكلات تطور الموارد البشرية في عصر الانفتاح، كتاب الأهالي، عدد رقم ٤١، القاهرة، ١٩٩٢، ص ص ١١٤ – ١١٥.

( )Hansen, B. & Marzouk, J, Development and Economic policy in the U.A.R, Amsterdam, 1965, p. 35.

(١٢٥) دويدار، المرجع السابق، ص ٤٨٣.

(١٢٦) بكلانوف، الطبقة العاملة في مصر المعاصرة، ترجمة: أحمد حسان، مركز الأبحاث، دمشق، ١٩٨٨، ص ١١٢، اليزر بئيري، الضباط العرب في الشئون السياسية العربية والمجتمع العربي، ج-٣، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، القاهرة، (د. ت)، ص٥١٥.

(١٢٧) انظر، فتحي كامل، مع الحركة النقابية العمالية في تصف قرن، دار الغد العربي، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١١٦.

(١٢٨) جمال شقرة، المرجع السابق، ص ص ٢٩٧، ٢٩٨.
(١٢٩) نفس المرجع، ص ٢٩٨.
(١٣٠) نفس المرجع، ص ٣٠٠.
(١٣١) روبرت مابرو، الاقتصاد المصري ١٩٥٢ – ١٩٧٢م، ترجمة: صليبُ بطرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦م، ص ص ٢٣٠ – ٢٣٩. عبد المنعم الطوخي، تحليل التغيرات في خصائص القوى العاملة في مصر ١٩٤٧م– ١٩٧٤م، بحوث المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، ص ص ٢٢٩، ٢٣٠.
(١٣٢) محمود عبد الفضيل، المرجع السابق، ص ص ١٢٨ – ١٤٢، عبد النبي الطوخي، المرجع السابق، ص ٢٣٠.
(١٣٣) دويدار، المرجع السابق، ص ٤٨٤، بكلانوف، المرجع السابق، ص ص ١٣٥، ١٣٦.
(١٣٤) انظر، جول بنين، الطبقة العاملة والصراع الطبقي، قضايا فكرية، الكتاب الخامس، مايو، ١٩٨٧م، ص ١٩٠، لطفي الخولي، الطبقة العاملة بين الحركة النقابية والحركة السياسية، الطليعة، عدد مايو، ١٩٦٥، ص ٧٢، انظر أيضًا. Hopkins, H. Egypt the Crucible(London, 1969) P. 363.
(١٣٥) إبراهيم العيسوي، نحو خريطة طبقية لمصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٨٩م) ص ص ٣٠ – ٣١، ٣٨.
(١٣٦) عاصم الدسوقي، مأزق الطبقة الوسطى، مجلة الهلال، عدد ديسمبر ١٩٩١م، ص ٤٨.
(١٣٧) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، الأهرام، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ١٢٣.
(١٣٨) لمزيد من التفاصيل، انظر، جمال شقرة، المرجع السابق، ص ص ٣١٠ – ٣٣٢.
(١٣٩) انظر، خالد محي الدين، والآن أتكلم، الأهرام، القاهرة، ١٩٩٢م، ص ص ٢٠٨-٣٢٦، لاشين، المرجع السابق ٦٩، ٧٠، يونان لبيب رزق، سقوط التجربة الليبرالية في مصر، أربعون عاما على ثورة يوليو، مرجع سابق، ص ص ٥٦ – ٥٨.
(١٤٠) أنيس صايغ، في مفهوم الزعامة السياسية، بيروت، ١٩٦٥، ص ١٥١.
(١٤١) نفس المرجع، ص ١٦٥.
(١٤٢) نفس المرجع ص ص ١٦٥، ١٦٦، انظر أيضًا، خالد محي الدين، المصدر السابق، ص ١٢٦.
(١٤٣) نفس المرجع، ص ١٦٥.

حرب يونيو ١٩٦٧ والقوتين العظميين

د. فطين أحمد فريد علي*

أولا: قيام الحرب ووقائعها

لكى تكون الصورة أكثر وضوحًا وشمولاً لما كان عليه الحال فى قوات الجبهة صباح يوم الخامس من يونيو ١٩٦٧، يجدر بنا أن نشير إلى ما كان يشغل بال القادة قبل هذا اليوم الأسود فى تاريخ العسكرية المصرية بيوم واحد.. أى يوم الرابع من يونيو.

فى هذا اليوم أبلغت قيادة الجبهة بأن المشير عبد الحكيم عامر سيزور قواتها فى اليوم التالى، وكانت هذه الزيارة هى الثانية له بعد إعلان رفع درجات الاستعداد للقوات المسلحة، والأولى بعد تدفق القوات إلى سيناء واكتمال الحشد العسكرى الذى أمرت به القيادة العامة بالقاهرة. وكان من الطبيعى أن يستعد القادة لهذه الزيارة .. ولكن شاء القدر ألا يتم هذا اللقاء وأن يظل الغرض الحقيقى من هذا الحشد الضخم غامضًا.

ولقد كان هذا اللقاء المرتقب بين القائد العام للقوات المسلحة وقادة مسرح العمليات لقاء طال انتظارهم له، علاوة على أنه كان محددًا بفترة زمنية قصيرة حيث كان من المقرر عودة المشير عبد الحكيم عامر فى مساء نفس اليوم، أو على الأكثر صباح اليوم التالى، ولذا عملت الترتيبات ليكون القادة فى استقبال قائدهم العام عند هبوط طائرته بمطار بئر تمادا، وتنفيذا لهذا وضمانا له، استخدمت الطائرات الهليوكوبتر فى نقلهم فى مواقعهم الممتدة على طول جبهة القتال المتسعة فى الصباح الباكر من يوم الخامس من يونيو ١٩٦٧. وفعلاً اكتمل عددهم بالمطار قبل الساعة الثامنة والنصف وانتظروا من هذا الوقت وصول طائرة المشير وصحبه.

وفى الوقت نفسه تقريبًا كان فى منطقة فايد، الواقعة غرب القناة وجنوب مدينة الإسماعيلية بحوالى ٥٠ كم، موقف متشابه حيث أعدت الترتيبات لاستقبال طائرة أخرى تقل حسين الشافعى- نائب رئيس الجمهورية- وبصحبته طاهر يحيى رئيس الوزراء العراق وقتئذ والوفد المرافق لهما، وكان من الطبيعى والسماء تحمل طائرات صديقة، بعضها متجه إلى سيناء وبعضها الآخر إلى فايد، أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بعدم اعتراض وسائل الدفاع

---

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر- كلية الآداب - جامعة السويس

الجوى لهذه الطائرات على طول خط سيرها المرسوم وتوقيت تحرك هذه الطائرات.. فصدرت الأوامر العليا بتقيد وسائل الدفاع الجوى (المدفعية والصواريخ) من الاشتباك مع أى أهداف جوية خلال الوقت المحدد. وقد لعب هذا الموقف دورًا كبيرًا فى مستقبل الأحداث وساعد على خلق ظروف غير مواتية للدفاع، عن سماء مصر.

والغريب أنه أيضا وفى الوقت نفسه تقريبًا، بدأت الطائرات الإسرائيلية المعادية قيامها من قواعدها، متجهة إلى أهدافها المختلفة فى مصر، الأمر الذى ظهر معظمه واضحًا على شاشات الرادارات فى الجبهة الأردنية، وصار مؤكداً نظراً لهذا العدد الكبير من الطائرات واتجاهاتها أن أمرًا جللاً ستقوم به الطائرات الإسرائيلية، فأسرعت قيادة القوات الأردنية التى كان على رأسها الشهيد الفريق أول عبد المنعم رياض ومعه عدد من المعاونين المصريين بإبلاغ هذه المعلومات لاسلكيًا إلى كل من القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية وفى الوقت نفسه إلى قيادة قواتها الجوية، وقد كان من الممكن أن تكون هذه البرقية نقطة تحول لصالحنا فى تاريخ المعركة لو أنها وصلت فى الوقت المناسب وأمكن الاستفادة من المعلومات التى تحملها، ولكن القدر من ناحية، والإهمال من ناحية ثانية، وعدم أخذ الأمور بالجدية اللازمة من ناحية ثالثة، حالت دون الاستفادة من هذه المعلومات الثمينة، بل التى لا تقدر بثمن.

زيارة المشير لجبهة سيناء

قامت من مطار ألماظة طائرتان، من طراز إليوشن ١٤ بين الساعة ٨.١٥ والساعة ٨.٣٠ صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧م تحمل المشير عبد الحكيم عامر والفريق أول صدقى محمود قائد القوات الجوية والدفاع الجوى والفريق أنور القاضى رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة ووزير الحربية شمس بدران وبعض المعاونين والمساعدين، بالإضافة لبعض ضباط مكاتبهم متجهة إلى مطار بئر تمادا فى سيناء، والطائرة الثانية تحمل طاهر يحيى رئيس وزراء العراق يرافقه حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية متجهة إلى قاعدة فايد لزيارة القوات العراقية الرمزية بمنطقة فايد، حيث أعلن العراق استعداده للمشاركة العسكرية فى المعركة ضد إسرائيل[1].

ونظرًا لأهمية سلامة هذه المسارات الجوية، علاوة على زيادة نشاط نقل قوات المدفعية المضادة للطائرات جواً إلى المطارات المختلفة فى سيناء ومنطقة القناة لتعزيز الدفاع الجوى بها، لذلك صدرت تعليمات القيادة العليا بتقيد نيران الصواريخ والمدفعية المضادة للطائرات من الساعة الثامنة صباح ٥ يونيو وإلى حين صدور تعليمات أخرى[2].

طار المشير بطائرته حتى عبر قناة السويس؛ حيث أخطره قائد الطائرة بمشاهدة نيران فى مطارات القناة، وبعد الاتصال مع أحد هذه المطارات تأكد المشير بأن الضربة الجوية الإسرائيلية بدأت، وأن جميع المطارات تضرب فى وقت واحد ولم تمض على إقلاعه من مطار ألماظة سوى ٢٠ أو ٣٠ دقيقة فقط[٣].

وقد وصلت الطائرة الثانية إلى قاعدة فايد قبل ضربه بدقيقة أو بدقيقتين. وقد شاهد رئيس وزراء العراق، وحسين الشافعى واقعة الهجوم على قاعدة فايد، بأكثر من هجمة جوية تم فيها تدمير جميع الطائرات المرصوصة على ممر المطار صفا واحدا. كما لاحظا عدم محاولة إطلاق طلقة واحدة من عناصر الدفاع الجوى المحيطة بالمطار، والسبب هو الذهول وعدم السيطرة[٤].

وقبل بداية الهجوم الجوى بدأ العدو بمعاونة أجهزة السفينة الأمريكية "ليبرتى" فى إعاقة خطوط الواصلات السلكية واللاسلكية الموجهة، وكذا إعاقة أجهزة الرادار للتتبع والتوجيه. كما تمكنت هذه السفينة بأجهزتها الإليكترونية الحديثة التعرف على الترددات التى تعمل عليها أجهزة الجيش المصرى اللاسلكية والقنوات الإشارية، كما تمكنت من تحديد أماكن تمركز جميع القيادات الميدانية الكبيرة المؤثرة، سواء فى الجيش الميدانى فى جبهة سيناء أو المطارات وعناصر الدفاع الجوى، خاصة أجهزة الرادار سواء الإنذار أو التوجيه[٥].

وقبل بدء المعركة بدقاق، وجهت هذه السفينة بأجهزتها الخاصة، موجات ذات تردد عالٍ جدًا إلى المحطات اللاسلكية والقيادية ومحطات الرادار المصرية، فتم التشويش على الأجهزة اللاسلكية المصرية، وكان أهمها قيادة الفرقة الرابعة المدرعة، كما تم تداخل لاسلكى بين كل محطتين تابعتين على تردد واحد مثل قائد فرقة وقائد لواء من نفس الفرقة، أو قائد سرب جوى، وطائرات تشكيلة وهى فى الجو. بالإضافة إلى التشويش الرادارى على أماكن واتجاه محطات الرادار حيث تظهر شاشة الرادار بيضاء. وعلى ذلك فشلت عملية توجيه الطائرات فى الجو من المحطة الرادارية فى القاعدة التى كانت توجهها إلى مناطق القتال[٦].

عودة المشير لمقر القيادة

عادت طائرة المشير عبد الحكيم عامر على ارتفاع منخفض جدًا إلى مطار ألماظة فشاهد قائد الطائرة الطائرات الإسرائيلية وهى تقذف المطار فتحول إلى مطار القاهرة الدولى حيث هبط بطائرة المشير. توجه المشير ومعه الفريق أنور القاضى إلى مقر القيادة العامة بضاحية مدينة نصر حوالى الساعة ١٠:٣٠ صباح يوم ٥ يونيو[٧].

وتوجه الفريق أول صدقى محمود على الفور إلى مقر قيادته بمنطقة الجيوشى، وهناك علم بعد اتصالات تليفونية مع معظم القواعد الجوية والمطارات، أنها جميعا هوجمت، أو انتهى تدميرها، والطائرات على الأرض، كما علم أنه فقد حوالى ٨٥٪ من قواته الجوية ولم تبق لديه سوى ٣٠ طائرة مقاتلة "ميج ١٧ وميج ٢١" وأن جميع القاذفات الثقيلة والخفيفة قد دمرت نهائيا[٨].

ويقول الفريق صلاح الدين الحديدى: "وصلت طائرة المشير إلى مطار القاهرة الدولى، ولم يكن هناك بالطبع مستقبلون، وكان الوجوم باديا على وجوه القلة الموجودة من العاملين بالمطار، وربما كان هذا الوجوم أيضا باديا على وجوه سكان القاهرة جميعهم، حيث إنها كانت تئن كذلك فى ذلك الوقت من شدة القصف الجوى، ولم تكن المطارات هى الهدف الوحيد لهذا القصف، بل تعداها- إن خطأ أو عمداً- إلى بعض الثكنات العسكرية فى منطقة العباسية مما أدى إلى وقوع كثير من الإصابات كان بعضها قاتلا نظرا للمفاجأة فى توقيت القصف وانعدام الإنذار"[٩].

ويستطرد الفريق الحديدى قائلاً: "استقل المشير عبد الحكيم عامر إحدى سيارات الأجرة، وكانت الوحيدة الرابضة خارج المطار، ومن نوع عتيق جدا، يقودها سائق عجوز، إلى مقر القيادة العامة بمدينة نصر، وصحبة فى نفس السيارة قائد القوات الجوية وبعض كبار المرافقين ولا شك أنه كان منظرا فريداً فى نوعه لم يسبق له مثيل، إذ انحشر قادة يحملون أكبر الرتب العسكرية، بملابسهم الرسمية، ونياشينهم المصفوفة على صدورهم داخل سيارة عتيقة تتحرك بالكاد، وسائقها المدنى الهرم القادم من مصر العليا ذو - النظارات السميكة، ترتعد فرائصه خوفا من القصف الجوى من ناحية، ومن خطورة الشخصيات التى يحملها من ناحية أخرى، وهم يستحثونه ليصل بهم فى أسرع وقت إلى مقر القيادة"[١٠].

وبمجرد وصول المشير إلى مبنى القيادة العامة فى مدينة نصر وإتمام انتقال المستشارين ومجموعة القيادة معه إلى الدور السفلى من المبنى- وكان مجهزا لهذا الغرض وسبق إعداده يوم ٣ يونيو ١٩٦٧م - بدأت الاتصالات مع قائد الجبهة وقائد الجيش الميدانى لتفهم الموقف والوقوف على آخر المعلومات، وكان المشير عبد الحكيم عامر شخصيا هو مركز هذه الاتصالات، واضطر فى بعضها إلى التعامل رأسًا مع القادة المرءوسين لعدم وجود قادتهم فى مراكزهم، إما لعدم وصولهم بعد من المطار أو لوجودهم فى مكان آخر للتعرف بأنفسهم على الموقف وسير الأمور[١١].

كانت هيئة القيادة التى تكون المستشارين فى مختلف الشئون وعلى رأسهم رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة- تحتل الغرف المجاورة- عاكفة على تجميع المعلومات عن الموقف للإلمام به، ثم تقديم الاقتراحات المناسبة توطئة ليتخذ القائد العام- المشير عامر- قراره على ضوء هذه الدراسة. ولكن هذا الأسلوب السليم الذى سبق التدريب عليه، والذى يعتبر إحدى

الثمرات المهمة التى جنيناها من الدراسات النظرية فى أكاديميات ومعاهد الاتحاد السوفيتى، بالإضافة إلى ما بذله الخبراء السوفيت ليكون هذا الأسلوب تقليديا وتلقائيا فى التشكيلات والقيادات لم يلبث أن توقف، نظرا لتضارب المعلومات التى كانت تصل إلى القائد العام من جهة وإلى مستشاريه من جهة أخرى، بالإضافة إلى تدخل بعض كبار الضباط- الذين لا يشغلون وظائف رسمية ترتبط ارتباطا عضويا بالمعركة، وكان معظمهم فى غرفة المشير عامر- تدخلا بعيدا عن المسئولية، كل هذا بجانب التغيير السريع الذى طرأ على الموقف فى الجبهة، جعل المشير عبد الحكيم عامر تدريجيا غير قادر على اتباع الأسلوب العلمى السليم فى إدارة المعركة، وصار هو فقط وبمفرده مصدرا للقرارات دون الرجوع إلى مستشاريه، بل فى كثير من الأحيان لم يكن هؤلاء المستشارون يعلمون بهذه القرارات إلا بعد فوات الأوان، وعن طريق المصادفة فى معظم الأحيان[١٢].

وكان المشير عبد الحكيم عامر قد أصدر أوامره وهو فى الطائرة إلى الفريق أول صدقى محمود، بتنفيذ الخطة الجوية "فهد" وهى الخطة التى جهزت عقب التصديق على الخطة "قاهر" الدفاعية منذ عام ١٩٦٦. ولكن لم يتم تنفيذ هذا الأمر لتدمير القوات الجوية المصرية[١٣].

وفى حوالى الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم ٥ يونيو طلب الفريق عبد المنعم رياض من مركز قيادته المتقدم فى عمّان من القيادة السورية قيام الطيران السورى بضرب مطارات شمال إسرائيل حسب التنسيق السابق، إلا أن تصرف القيادة السورية كان سلبيا[١٤].

وفى حوالى الساعة ١١ صباحا كلف المشير عامر الفريق أول محمد فوزى الاتصال بالقيادة السورية لإخطارها بالموقف، ومحاولة تنفيذ خطط القصف الجوى على مطارات إسرائيل الشمالية وهى جزء من الخطة "رشيد" التى سبق أن نسقها مع اللواء أحمد سويدان رئيس أركان الجيش السورى[١٥].

واتصل الفرق أول محمد فوزى باللواء أحمد سويدان لاسلكيا، وطلب منه تنفيذ الخطة التعرضية "رشيد"، إلا أنه لم يحصل على رد إيجابى، وكان كل ما نطق به هو جملة واحدة "نحاول سيدى" ثم علم الفريق أول محمد فوزى بعد ذلك إنه لم يصدر أية أوامر من الجانب السورى باتخاذ أى موقف مضاد أو تعرضى، أو حتى تدخل فى أى عمليات إطلاقا ضد إسرائيل[١٦].

هكذا بدأت حرب الخامس من يونيو ١٩٦٧ بضربة جوية إسرائيلية مفاجئة، رغم أن حالة الاستعداد فى القوات الملحة المصرية كانت مرفوعة للحالة القصوى.

الموقف فى مركز القيادة

وفى القيادة العامة للقوات المسلحة كان الموقف مضطربا.. أصيبت القيادات العليا بصدمة شديدة من الضربة المفاجئة التى ألحقت بقواتنا الجوية خسائر قاتلة.

ويذكر حسن إبراهيم - نائب رئيس الجمهورية الأسبق- أنه عندما سمع نشرات الإذاعة وأصوات القنابل اتجه إلى منزل زميله عبد اللطيف البغدادى، ومن هناك وكانت الساعة حوالى الحادية عشرة صباحاً اتصل بالرئيس جمال عبد الناصر الذى كان لايزال فى منزله، وأبلغه استعدادهما للعمل فى أى مكان تفرضه المعركة، فطلب منه جمال أن يتصل بالمشير عامر[١٧].

وتوجه الثلاثة.. البغدادى وحسن إبراهيم وكمال الدين حسين إلى القيادة العامة القريبة من منزل البغدادى حيث قابلهم المشير فى مكتبه ومعه شمس بدران والفريق أول على على عامر. وكان المهندس صدقى سليمان رئيس الوزراء قد سبقهم إلى القيادة العامة عند سماعه بأنباء العدوان الإسرائيلى.[١٨]

وذكر عبد اللطيف البغدادى أنه لما استفسر عن الموقف من المشير عامر قال له فى غيظ "إنه زفت وأنهم خسروا كل الطائرات فى لحظة واحدة، ومع ذلك فهناك خطة للقتال بدون غطاء جوى"[١٩].

ويستطرد البغدادى قائلاً: حضر جمال عبد الناصر بعد الظهر وكان مطمئنا وهادئ الأعصاب.. ولكنه عندما بدأ السؤال عن موقف قواتنا، أنكر المشير عبد الحكيم عامر علمه بحقيقة الخسائر قائلا: "إنه لا يوجد بيان كامل بذلك"... ثم لما بدأ فى قراءة مذكرة قدمها له شمس بدران عن سير الأحداث فوجئ بأن خان يونس قد سقطت وان الاتصال مقطوع برفح، وطلب من المشير عبد الحكيم عامر معرفة الموقف بالدقة من أجل اتخاذ موقف بالنسبة إلى قرار مجلس الأمن الذى سينعقد فى نفس الليلة[٢٠].

ويستكمل البغدادى قائلاً:"تظاهر عبد الحكيم عامر بانهماكه فى الرد على التليفونات الخمسة التى كانت تضج بالرنين ويتبادلها هو وشمس بدران، ولما قال له جمال عبد الناصر: "فضى لى نفسك شويه يا عبد الحكيم" لم يرد عليه واستمر فى انشغاله بالتليفونات"[٢١].

وفاض الأمر بجمال عبد الناصر، ولم يجد سبيلا سوى الخروج من القيادة العامة للقوات المسلحة، مشيرا إلى الجالسين بأفضلية ترك المشير عامر يتفرغ لعمله، وإدارة المعركة، خاصة وأن الجالسين كلهم، لا يؤدون أى عمل أو مساعدة فعلية[٢٢].

ويذكر محمود الجيار - سكرتير الرئيس جمال وأقرب المقربين إليه حتى وفاته- أن عبد الناصر لم يهتز للضربة الجوية الإسرائيلية عندما علم بحدوثها فى صباح يوم الاثنين ٥ يونيه ١٩٦٧م، إذ كان يوقن بأن قواته الجوية سوف ترد على الضربة بمثلها وفقاً لما نبه به قواده قبل ثلاثة أيام. ولذلك فقد "نزل من غرفته كما اعتاد أن ينزل كل يوم، وصحبته إلى القيادة

دون أن ألحظ أى تغيير فى سلوكه وتصرفه. وعندما وصل، لم يكن أحد من كبار القادة هناك، إذ كانوا جميعا قد ذهبوا إلى سيناء فى نفس الصباح، فى قافلة من ثلاث طائرات. وقد تعرضت القافلة للقصف، وعادت طائراتها تبحث عن مطار تهبط فيه، وانتهت المغامرة بالهبوط فى مطار القاهرة، وعودة القادة بتاكسى(٢٣).

وفى أثناء ذلك، كان عبد الناصر وحده فى القيادة، يسأل عن تطورات القتال، وتفاصيل خسائر الضربة الأولى. وقد قدمت إليه فى البداية تقارير مرتبكة تحاول التمويه عليه، ولكنه شيئا فشيئا بدأ يتبين حجم الكارثة. وعندما وصل التاكسى الذى كان يحمل عبد الحكيم عامر، لم يكن قد بقى شيء يمكن أن يتحدثا فيه(٢٤).

وخرج عبد الناصر من مبنى القيادة حوالى الواحدة ظهرا، وقد تهدل كتفاه، وتغيرت ملامحه، ولم يعد يريد أن يسمع أو يتكلم. وفى البيت، صعد إلى غرفته فى صمت تام، وأغلق الباب وراءه، واختفى تمامًا..اختفى ثلاثة أيام(٢٥).

ويقول الفريق أول محمد فوزى- رئيس أركان حرب القوات المسلحة- كانت الاتصالات فى ذلك اليوم- ٥ يونيو- مركزة مع قائد الجيش الميدانى الفريق صلاح محسن، وقائد الجبهة الفريق أول عبد الحسن كامل مرتجى، وقائد المحور الشمالى الذى كان العدو قد بدأ يخترقه، وكان المتكلم من العريش دائماً هو اللواء نصر الديب قائد المنطقة الإدارية. وحتى تلك اللحظة لم يكن قد ظهر شيء فى الموقف العام بالنسبة إلى القوات البرية ونية العدو الحقيقية، فيما عدا قوات المحور الشمالى "شمال العريش" وقوات الفرقة السابعة مشاة برفح واللواء ١١ مشاة(٢٦).

ويذكر المهندس صدقى سليمان - رئيس الوزراء - أن جمال عبد الناصر عند خروجه من مكتب المشير عامر التفت إلى المشير وقال له: "طلع حاجة للجرائد"(٢٧).

وكانت الإذاعة قد بدأت تعكس الجو السائد فى القيادة منذ الصباح.. ويقول الفريق أول محمد فوزى إن شمس بدران وعلى شفيق كانا يصدران بيانات وتعليمات.. ليس للقيادات ولكن للإذاعة(٢٨).

فقد أذاعت الإذاعة فى العاشرة والنصف أننا أسقطنا ٢٣ طائرة للعدو.. وفى الحادية عشرة وعشر دقائق ارتفع رقم الطائرات التى أسقطناها إلى ٤٢ طائرة. وفى بيان الحادية عشرة وتسع وثلاثين دقيقة أعلن عن اشتباك أرضى وارتفع رقم طائرات العدو التى أسقطناها ٤٤ طائرة، وسقطت لنا طائرتان فقط ونجا الطياران. وفى الحادية عشرة وثلاث وخمسين دقيقة أذيع أول بيان من القيادة العليا للقوات المسلحة يتحدث عن غزو إسرائيلى شامل بدأ فى التاسعة صباحا، وذكر أن الطائرات الإسرائيلية قد هاجمت مطارات سيناء والقناة وغرب القاهرة، وقال البيان أن إسرائيل قد بدأت هجوما شاملا فى كل الميادين، وأن هذه الحقيقة قد أصبحت واضحة. وفى الواحدة وثلاث وأربعين دقيقة أذيع بيان وصل به عدد الطائرات المسقطة إلى ٧٠

طائرة. وفى الثامنة و١٧ دقيقة مساءً أذيع بيان يحدد عدد الطائرات المسقطة بأنها وصلت ٨٦ طائرة[٢٩].

كانت المبالغة الشديدة هى المحور الرئيس للبيانات، التى حجبت الحقيقة عن الشعب بالتمويه والخداع. وإذا كانت الحقيقة قد حجبت فى البداية عن القائد الأعلى للقوات المسلحة، فإنه كان طبيعيًا أن تحجب أيضا عن جماهر الشعب.

بدأت الاتصالات تقل من سيناء نتيجة خلل المواصلات، حيث تم قطع الخط المحورى الرئيس مساء يوم ٥ يونيو ١٩٦٧. كما أن التداخل والتشويش على المحطات اللاسلكية الرئيسية تم صباح نفس اليوم كما سبق أن وضحت. استمر الاتصال بالعريش وكان المتكلم دائما هو اللواء نصر الديب قائد المنطقة الإدارية الذى حفظ الجميع اسمه من كثرة ما تردد أمامهم[٣٠].

عاد الرئيس جمال عبد الناصر إلى القيادة ومعه شمس بدران فى المساء، ودخل على المشير فى غرفته ثم خرج بعد حوالى ٢٠ دقيقة فقط من دخوله حيث وجد المشير عامر فى حالة عصبية، بدت فى احمرار وجهه بشدة، وقام الفريق أول محمد فوزى بتوصيل الرئيس جمال عبد الناصر إلى الباب الخارجى للقيادة حيث قال له: "إن حالة المشير لم تسمح حتى بالكلام أو المناقشة. كما أشار إلى أن الأخبار الواردة من الإذاعات الخارجية مزعجة"[٣١].

وقد اعتزل المشير عبد الحكيم عامر فى غرفته ليلاً فى ذلك اليوم- ٥ يونيو ١٩٦٧- ولم ينم أحد من الموجودين فى مبنى القيادة العامة فى تلك الليلة[٣٢].

وكان صلاح نصر- رئيس المخابرات العامة- قد اتصل فور سماعة بقيام الطيران الإسرائيلى بضرب المطارات والطيران المصرى باللواء محمد أحمد صادق- مدير المخابرات الحربية- ليعرف منه نتيجة الهجوم، فرد عليه قائلاً: "البقية فى حياتك فى الطيران". وعلم صلاح نصر من مدير المخابرات الحربية أن الطيران المصرى دمر كما دمرت جميع القواعد والمطارات الحربية[٣٣].

ويذكر صلاح نصر فى هذا الخصوص قائلاً: "كان عبد الناصر قد توجه إلى القيادة العامة للقوات المسلحة فاتصلت به هناك وسألته إذا كان يريدنى أن أتوجه إلى القيادة، ولكنه طلب منى أن أبقى فى مكتبى انتظارا لأى تعليمات"[٣٤].

ويستطرد صلاح نصر قائلاً: "كنت على اتصال مباشر بالتليفون مع المشير عامر لأعرف منه تطور الموقف، وكنت أتردد على القيادة العامة للقوات المسلحة يوميا فى فترات لأعرف الموقف على الخريطة الموجودة بمكتب العمليات، كما كنت أتابع الإذاعة المصرية والإسرائيلية، وكان قسم المعلومات بالمخابرات يمدنى أولا بأول بتقارير المعلومات وتقارير استماع إذاعات العالم. ومن هذا كله كنت أخلص إلى الموقف الذى كان يجرى سواء فى ميدان العمليات أو فى المجال الدولى"[٣٥].

العمليات الحربية يوم ٥ يونيو ١٩٦٧م

- **القتال فى نطاق الأمن**

فى الوقت نفسه الذى قامت فيه القوات الجوية الإسرائيلية بضربتها، كانت قواتها البرية تفتح النيران من وحداتها الأمامية للهجوم، بعد تمهيد نيران من المدفعية والطيران على مواقع الماسورة، كرم بن مصلح، أبو عجيلة، القسيمة، والكونتلا[٣٦].

ثم تحركت قوات العدو المدرعة، والمشاة المحملة على عربات مدرعة فى اتجاه خان يونس، الدرب التركى، وادى الأزارك، أم بسيس والصبحة، وادى خراف الفحامى، والحيانى، ولم تتم أى معاونة جوية من جانب القوات المصرية فارتدت قوات الأمن إلى النطاق الدفاعى الأول[٣٧].

تمكن العدو من تطهير نطاق الأمن والوصول إلى النطاق الدفاعى الأول مستغلا نجاح مفارزه المتقدمة، ومتبعا أسلوب التطويق والالتفاف خلف المواقع الرئيسة، وترك جزر المقاومة[٣٨].

- **القتال على النطاق الدفاعى الأول**

- **الهجوم على قطاع غزة**

بدأ العدو الهجوم على قوات الفرقة ٧ مشاة برفح فى الساعة ٩ صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧، وبمعاونة الطيران استطاع العدو اختراق الجانب الأيسر للفرقة "اللواء ١٦ مشاة" ثم اتجه غربا[٣٩].

تمكنت حوالى ٢٠ دبابة للعدو من التحرك جنوباً من غرب منطقة الشيخ زويد فى اتجاه العريش. ووصلت إلى النصب التذكارى فى مدخل العريش حوالى الساعة ٦.٤٠ مساءً وبذلك تم حصار وعزل قوات الفرقة ٧ مشاة فى بروز رفح، وقد استشهد قائد الفرقة اللواء أركان الحرب عبد العزيز سليمان[٤٠].

- **الهجوم على رفح**

هاجم العدو حوالى الساعة العاشرة صباحا، القوات المدافعة عن منطقة رفح مركزا مجهوده الرئيس على الجانب الأيسر، مع قيامه بحركة التفاف من الجانب الأيمن.. واتبع أسلوب الهجوم ذى الشعبتين[٤١].

وحدث قتال مرير على هذا المحور شهدت به جميع المصادر بما فيها الإسرائيلية ولولا السرعة فى احتلال الدفاعات وعدم استكمال التجهيزات الهندسية وحداثة وجود القوات بالمنطقة وعدم دراستها بما فيه الكفاية، لكان لهذا الهجوم صورة أخرى[٤٢].

واستمر القتال مستعرا وتفتت القوات، ولكنها حاربت فى أماكنها المنعزلة وقاومت بكل إمكانياتها المتوفرة، وبكل ما تمتلك من إرادة. ونظرا لغياب القوات الجوية المصرية، ولعدم تقديم أي مساعدات أخرى للقوات المدافعة كمساعدة الأسطول البحرى الموزع ما بين البحرين - المتوسط والأحمر- تمكن العدو من احتلال المنطقة حوالى الساعة السابعة إلا ثلثا من مساء يوم٥.. وتقدم بجزء من قواته فى اتجاه العريش.. ولقد استشهد فى هذا القتال قائد القوات المدافعة ورئيس أركانه، مما يدل على ضراوة القتال، وعلى أن الكل بصرف النظر عن منصبه أو رتبته بذل أقصى ما يمكن بذله. في الوقت الذي قدم الطيران الإسرائيلي فيه معاونة ممتازة لقواته البرية ولاسيما قوات الالتفاف والمفارز المتقدمة، وكان له الفضل الأكبر فى تخليص القوات الإسرائيلية التى حوصرت أو عزلت بسبب الهجمات المضادة المحلية أو بسبب رداءة الأرض أو بسبب تعطل الدبابات والحملات الميكانيكية فى المناطق الرملية التى يتعذر السير عليها إلا بعد تمهيد خاص[٤٣].

تصدت القوات المصرية المدافعة للمهاجمين على الجانبين، واستطاعت أن تمنع اختراقه للجانب الأيمن. مما هو جدير بالذكر أن هذا الجانب كان محتلا بقسم من قوات كانت من التى سبق وكُلفت بالدفاع عن هذه المنطقة ودراستها وأجادت معرفتها وجهزتها هندسيا، وهو ما جعلها تقف هذا الموقف الصلب. أما الجانب الأيسر وهو من القوات الحديثة على المنطقة ومن التى كانت تعمل فى منطقة أبو عويجلة والقصيمة ونقلت على وجه السرعة إلى المنطقة الشمالية، عندما رأت القيادة العليا تقويتها بسبب رغبة الزعامة السياسية، فلم تتمكن من الصمود كما يجب.. لذلك تابع العدو تقدمه من هذا الاتجاه ونجح فى الوصول إلى خلف الشيخ زويد، ومن هناك قصف مواقع المدفعية المصرية، ودفع قوة مكونة من حوالى ١٥-٢٠ دبابة فى اتجاه العريش، اشتبكت معها كتيبة المدفعية الساحلية المصرية ودمرت بعضها[٤٤].

وانسحبت مدفعية القوات المصرية المدافعة ومعها القوات المرتدة من مواقعها وأعادت تجميع نفسها خلف الكيلو ٣٨ طريق العريش رفح، وكونت أطقم اقتناص دبابات انتشرت فى المنطقة ودمرت بعض الدبابات الإسرائيلية التى نجحت فى الوصول عن طريق الساحل إلى النصب التذكارى بالعريش. وفى الحقيقة يعتبر هذا العمل من أنجح الأعمال التى يمكن أن تقوم بها قوات مرتدة فقدت الاتصال بقيادتها، وذات تصميم على الاحتفاظ بهدفها، ومقاتلة العدو أينما وجد وبكل الطرق الاجتهادية التى تتناسب مع دقة الموقف وظروفه، مستغلة كل وسائل الابتكار الملازم لكل محارب حر صلد مصر على تأدية واجبه القتالى لآخر طلقة فى يده[٤٥].

- **مجموعة عمليات بوفيه تصل إلى بير لحفن:**

تحركت مقدمة القوة عن طريق وادى الأزارق ووادى جريفين نحو مفارق لحفن، وكانت هذه الوديان غير مراقبة جيدا من قبل القوات المصرية، واكتفى للسيطرة عليها بحقول الألغام

السابق بها، ومع الأسف ثبت أن كثيرا من هذه الألغام أصبحت بلا فائدة، أما بسبب سرقات الأعراب أو بتراكم الرمال، أو بمضى الوقت، أو وهو غير مستبعد، بفعل العدو، كما اعتبرت القيادة المصرية أن هذه الوديان لا تصلح لسير الحملات الميكانيكية باستثناء أعداد قليلة ذات قدرة عالية على عبور الأراضي. ويبدو أن معلومات العدو الإسرائيلي كانت أدق في هذه الناحية وتأكد لهم إمكانية السير فيها بعد عمليات تمهيدية.

ومما لاشك فيه أن وقوع القيادات المصرية المسئولة فى هذا الخطأ يعتبر نقطة ضعف كبيرة ومسائلة، ويشترك فى ذلك جميع القيادات المحلية التى انيط بها مسئولية الدفاع عن سيناء منذ عام ١٩٥٥ ، كما يشترك فى هذا الإهمال أجهزة الاستطلاع على مختلف المستويات التى كان يجب عليها أن تتحقق من كل طرق الاقتراب الواصلة من إسرائيل إلى قلب الخطوط الدفاعية فى عمق الدفاعات المصرية، وأن تعمل على مراقبتها والسيطرة عليها ووضع نقط الإنذار فيها مع جعلها صالحة بالتجهيزات الهندسية والموانع الصناعية بمختلف أنواعها.

لقد تقدم اللواء المدرع الإسرائيلى الذى أرسل فى مقدمة القوة الأساسية الإسرائيلية حوالى الساعة العاشرة صباحا ولقى بعض المتاعب بسبب وعورة الأرض وغوص عجلات العربات فى الرمال مما عرقل تقدمها وأوقفها بعض الوقت لحين وصول وسائل النجدة والإصلاح والتى كانت متوفرة ومدربة على عملها جيدا. وتعطيل هذا اللواء بهذا الشكل كان يشكل خطورة كبيرة عليه لو أن الطيران المصرى كان لايزال فيه رمق وهاجمها وهى فى هذه الحالة. فلا توجد أهداف أكثر تعرضا للقوات الجوية من قوات مدرعة متعثرة فى الوديان ومتجمعة وغير قادرة على التحرك[٤٦] .

وحوالى الساعة الخامسة بعد ظهر هذا اليوم- وهذا يعطينا فكرة واضحة عن مدى التعطيل الذى أصاب هذا اللواء فى سيره علما بأنه لم يقابل بأى مقاومة- وصلت عناصره المتقدمة إلى جنوب بئر لحفن، واتخذت أوضاعها لسد الطرق الموصلة بين جبل لبنى وأبو عويقلة والعريش، وباتخاذ هذه القوات أوضاعها انفصل الاتجاه التعبوى الشمالى عن الاتجاه الأوسط، وأصبحت القوات المصرية فى كل مكان تعمل بمعزل عن الأخرى[٤٧] .

وهاجم اللواء الإسرائيلى موقعا مصريا للرادار كانت تدافع عنه قوة صغيرة من المشاة والمدفعية المضادة للطائرات واستولى عليه بعد أن استشهد كل من فيه دفاعا عن الموقع، وحوالى الساعة الثامنة مساءً استتب الموقف للواء الإسرائيلى ونجح فى تأمين مفارق الطرق عند بئر لحفن، وبذلك قطع طريق الإمداد إلى العريش من الجنوب[٤٨] .

وفى هذا الوقت كانت طلائع قوة تال على المحور الشمالى قد وصلت إلى مشارف مدينة العريش[٤٩] .

أما القسم المنفصل من قوة بوفيه، فكان لايزال مستقرا فى مواقعه الأصلية التى تجمَّع فيها قبل القتال منتظرًا تأمين مجموعة شارون لمنطقة أبو عويقلة حتى يتقدم من خلالها لينضم إلى القوة الرئيسة التى هو جزء منها بالقرب من جبل لبنى[٥٠].

- الهجوم على أم قطف

كانت دفاعات أبو عويقلة الحصينة هى الهدف الثانى الذى قرر العدو الإسرائيلى اختراقه حسب خطة العمليات التالية[٥١]:

- تتقدم مدفعية قوة شارون تحت ستر لواء مدرع إلى موقع متقدم يمكنها من ضرب المواقع الدفاعية بمنطقة أم قطف. وفى الوقت نفسه تعزل المواقع الدفاعية المصرية عن بعضها البعض بإرسال مجموعات قطع خلفها لتسد الطرق الموصلة لها لمنع وصول أى تعزيزات للمدافعين.
- يركز المجهود الرئيس للهجوم على يسار الدفاعات المصرية ويشن الهجوم ليلا.
- أجمعت المصادر كلها على أن المخابرات الإسرائيلية زودت القوات المهاجمة بمعلومات مفصلة ودقيقة عن دفاعات أم قطف وعن أوضاع القوة المصرية المنوطة بها الدفاع عن هذه المنطقة. ووقعت فى أيدى قواتنا خريطة إسرائيلية تظهر تفاصيل المواقع الدفاعية المصرية وطبيعة الأرض بدقة بالغة.
- سارت المعركة حسب ما توفر لدينا فى حينه بالتسلسل الآتى:

– حوالى الساعة الثانية والدقيقة أربعين من بعد ظهر يوم ٥ يونيو بدأ هجوم العدو الأول على أم قطف بعد أن نجح فى تطهير نطاق الأمن الذى يقع ما بين أم قطف والحدود المصرية. وركز العدو هجومه الرئيس على يسار الدفاعات المصرية محاولا الالتفاف من حول هذا الجانب.

– هاجم العدو موقع "الباطور"- موقع دفاعى منعزل يقع يسار موقع أم قطف ويسيطر على مدق الجميل- وتمكن العدو من احتلال الخندق الأول والثاني للموقع، وتحت ضغط هجوم مضاد مدرع شنته القوات المصرية طرد العدو الإسرائيلي، فأنزل بالهليوكبتر قوة تقدر بسرية مشاة فى المنطقة الواقعة بين موقع الباطور وأم قطف، وقد نجح فى هذا الإبرار بسبب امتلاكه للسيادة الجوية.

– شن العدو الإسرائيلى ليلا هجوما على الموقع الرئيس لأم قطف وتمكن من اختراق موقع اليسار، ثم توجه نحو موقع اليمين.

- الهجوم على القصيمة

حوالى الساعة الثانية عشرة وخمس عشرة دقيقة من بعد الظهر يوم ٥ يونيو قصف العدو الإسرائيلى القصيمة والصابحة بالطيران والمدفعية، ووصل بمفرزة مستقلة تقدر

بحوالى سرية مشاة وسرب دبابات إلى خربة الجزعربة. وفى الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخامسة والأربعين شن هجوما خداعيا على القصيمة بقصد تشتيت مجهود القوات المصرية[٥٢].

- الهجوم على الكونتلا

حوالى الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخامسة والخمسين، قذف العدو مواقع الكونتلا الأمامية واليمنى، وأبلغت القوات المصرية عن تحركات مدرعات ومشاة للعدو قادمة من الشمال ومتجهة صوب الجنوب ومتحركة فى وادى التمرانى الذى يوصل إلى جنوب الكونتلا. واستمر تبادل القذف واستخدم العدو الطيران فى قصف مواقع الكونتلا، وعندما وصلت قوات العدو التى أبلغ عنها، هاجمت مواقع القوة المصرية المدافعة، ولكن تمكنت القوات المصرية من صد الهجوم وإيقافه[٥٣].

هاجمت المدرعات المصرية حوالى الساعة السابعة من مساء هذا اليوم، العدو الإسرائيلى الذى تراجع أمام شدة الهجوم، وطاردت القوة المصرية العدو داخل أراضيه. ويعتبر اختراق حدود العدو فى هذه المنطقة الأول من نوعه خلال هذه الحرب[٥٤].

مجمل الموقف بنهاية يوم ٥ يونيو ١٩٦٧م وحتى الساعة التاسعة مساءً[٥٥].

- **القطاع الفلسطينى:** لاتزال منطقة خان يونس صامدة وتقاوم العدو بضراوة إلا أن العدو تمكن من الاستيلاء على دير البلح، قوات منطقة غزة مشتبكة مع العدو.
- **القطاع الشمالى:** ونظراً لأنه تعرض للهجوم الرئيس وللأسباب السابق ذكرها فيعتبر هذا القطاع أسوأ القطاعات بالجبهة، حيث سقطت رفح والشيخ زويد وتمكنت بعض الدبابات الإسرائيلية من الوصول إلى العريش. وقد استمر أحد الألوية المدافعة المصرية متمسكا بمواقعه، وانضمت القوات الأخرى التى لم تتمكن من الصمود على القوة الموجودة فى العريش، وأعيد تماسك موقع ٣٨ وبئر لحفن، واستمر القتال دائرا مع جزر المقاومة ومجموعات اقتناص الدبابات. ولم تتمكن الوحدة الصغرى الاحتياط التى بالعريش من التمسك بمواقعها.
- **القطاع الأوسط:** لم يحقق الهجوم على أبو عويقلة والقصيمة أهدافه، واستمر النطاق الدفاعى الأول فى أم قطف متماسكا، أما القصيمة فلم يقع عليها هجوم رئيس بعد.

نجح العدو فى التقدم خلال الوديان الشمالية من الوصول إلى منطقة بير لحفن، وعدل أوضاعه وتمكن من عزل المحور الشمالى عن الأوسط.

- **المحور الجنوبى:** فشل هجوم العدو على الكونتلا، وصُدَّ وطورد، وإن كانت الأوامر قد صدرت فيما بعد للقوات المصرية المتوغلة فى عمق أراضى العدو بالعودة إلى الأراضى المصرية واتخاذ أوضاعها الدفاعية السابقة فى وادى التمرانى.

لم يظهر أى نشاط معاد تجاه وادى لصان والمعين الموصلين فى المنطقة التى وضعت القيادة العليا المصرية كل ثقلها فيها اعتقادا منها أنها طريق عمل العدو الأوحد فى غزوه للأراضى المصرية. وارتدت إحدى الوحدات الصغرى التى كانت فى جبل الأحبجية ووصلت إلى طلعة البدن واحتلت منطقة ما بين واسط البحيرى - جبل الشريف- وغير معروف سبب ارتدادها إذ أن الاتصال فقد معها. ولم تتعرض القوة الخفيفة الحركة رقم (١) لأى ضغط من العدو.

- **شرم الشيخ:** لم تتعرض القوات المدافعة عنها لأى هجوم من أى نوع إلا بعض هجمات من القوات الجوية الإسرائيلية لم تكن ذات تأثير يذكر.
- **النطاق الدفاعى الثانى:** متماسك جميعه وهو يستوعب جزءًا كبيرًا من القوات، ولم يتعرض لأى هجوم إلا بعض الضربات الجوية غير المؤثرة.
- **النطاق التعبوى الأول:** سليم ولم يتعرض لأى هجوم.
- **احتياطيات الجيش الميدانى:** مسيطر عليها ومتماسكة ولم تقع فيها خسائر ويمكن استخدامها فيما أوكل إليها من مهام.
- **احتياطى القيادة العليا:** لم يتعرض لأى هجوم برى باستثناء بعض القصفات الجوية التى لم تتسبب فى أي خسائر فى المعدات والدبابات. وقد وجه الأمر لجزء من الاحتياطى بالتحرك فى الساعة الثامنة مساء لاتخاذ أوضاع لصد الاختراق جنوب المطلة. ولم تتمكن القيادة من تقدير أن الهجوم الرئيس للعدو موجه نحو الشمال وليس الجنوب.

رد الفعل المصرى: صدرت تعليمات القيادة العليا لقائد إحدى الفرق المشاة ليقود مجموعة من المدرعات والمشاة من قوات احتياطى الجيش، ويتحرك بها شمالا لاستعادة الموقف فى العريش وفك الحصار عنها واستعادة الأوضاع الدفاعية فى المحور الشمالى. ووصلت طلائع هذه المجموعة حوالى الساعة الثامنة والربع مساء إلى قرب بير لحفن بحوالى ١٥ كيلو مترا متحركة على الطريق الأسفلت الممتد من غرب جبل لبنى.

وسنتعرض لأحداث هذه المجموعة عند الحديث عن أحداث يوم ٦ يونيو.

هذا بخلاف الهجمات المضادة التى عملت على مستوى قيادات المناطق والحملات الدفاعية والمواقع الدفاعية.

الخلاصة العامة

يمكن الخروج من أعمال قتال يوم ٥ يونيو بالنتيجة العامة التالية(٥٦):

- القوات الجوية المصرية تكبدت من الخسائر الشيء الكثير بحيث أصبحت خارج المعركة، وانتهت قدرتها على التأثير على سير القتال. وإذا كان ضياع القوات الجوية يعتبر خسارة فادحة إلا أنها لا تدعو إلى اليأس التام طالما أن القوات ستلتزم بمبادئ الدفاع، وتبتعد على قدر الإمكان عن العمليات المتحركة التى تعرضها إلى خطر الطيران، كما أنه إذا أمكن للسياسيين إحضار طائرات من الدول الصديقة- الطيارون المصريون لم تنزل بهم إلا إصابات بسيطة جدا فى العمليات الانتحارية التى قام بها قلة منهم- فيمكن للقوات البرية الصمود فى سيناء لفترة طويلة حتى يعاد تنظيم القوات الجوية وتتدخل فى القتال.
- الموقف بالنسبة إلى القوات البرية بصفة عامة لا يدعو إلى القلق البالغ، فمصدر الخطر تركز فى منطقة رفح والطريق الساحلى حتى العريش، وهى لا تستوعب إلا جزءاً بسيطا من القوات البرية بمقارنته بالقوات الموجودة بسيناء، وعليه فالموقف العام لا يدعو إلى التشاؤم أو يسبب ارتباكا للقيادة العليا لو أتيحت لها الفرصة لإدارة المعركة من ساحة القتال نفسها.

- العمليات الحربية يوم ٦ يونيو ١٩٦٧م

جماعات العدو التدميرية تقطع المواصلات السلكية

حوالى الساعة الثالثة فجر يوم ٦ يونيو، أنزل العدو بعض عناصر من قواته بواسطة طائرات هليكوبتر خلف مضايق متلا والجدى بمهمة قطع أسلاك التليفونات التى تربط القوات المصرية ببعضها البعض. وقد نجحت فى مهمتها وقطع الاتصال التليفونى لفترة إلى أن أمكن اكتشاف أماكن القطع وأعيد إصلاح الخطوط التليفونية مرة أخرى صباح اليوم(٥٧).

قطاع غزة

استمر القتال طيلة الصباح بين الطرفين، وأبلت القوات المدافعة - التى كان ينقصها الكثير- بلاءً حسنًا إلى أن وهنت قوتها، وسقطت خان يونس فى يد العدو الساعة الثانية والدقيقة الخمسين من بعد الظهر حسب ما جاء فى بلاغ قيادة القطاع(٥٨).

المحور الشمالى

خلال ليلة ٥-٦ يونيو تقدم العدو الإسرائيلى من محطة الأبطال فى العريش صوب مطار العريش ودمر مواقع المدفعية المضادة للطائرات فى العريش وحاصر المدينة بالكامل(٥٩).

ولم تتمكن مجموعة قائد الفرقة المرسلة لفك الحصار عن العريش من التقدم لمسافة كبيرة عن مواقعها التى وصلت إليها لاصطدامها حوالى الساعة الرابعة فجرا وهى على بعد ٦-٧ كيلو مترات جنوب بئر لحفن بقوة من العدو الإسرائيلى كانت متقدمة من وادى الأزراق، وفشلت فى إزاحتها. وتعرضت المجموعة المصرية لقصف مركز من طيران العدو، فلم تقو على البقاء، وارتدت حوالى الساعة التاسعة صباحًا إلى الحسنة يطاردها الطيران الإسرائيلى فأصيبت بخسائر كبيرة[٦٠].

حوالى الساعة السادسة والنصف صباحًا وصلت معلومات من قيادة المحور الشمالى بأن بعض القوات المدافعة قد انسحبت تحت ضغط العدو تسير مترجلة صوب المزار[٦١].

طلبت قيادة الجبهة من قيادة الجيش العمل على حجز هذه القوات أمام مزار على أن يعاد تجميعها وتنظيمها والسيطرة عليها، وتنضم على الكتيبة المدافعة عن مزار، ويدافع الجميع عن الموقع ويمنع تقدم العدو بأي حال من الأحوال من التوغل أكثر نحو الغرب. وتم الاتصال بالقيادة العليا وأظهرنا خطورة الموقف بالطريق الساحلى وضرورة العمل على إيقاف تقدم العدو أكثر من ذلك.. ولذا لم يلبث أن أُبلغ قائد منطقة القناة بأنه أرسل ضابط اتصال إلى مزار لإيقاف أي قوات مصرية مرتدة على الطريق الساحى وتجميعها واستخدامها فى تقوية موقع مزار[٦٢].

القطاع الأوسط

أبو عوجلة وسقوط أم قطف: فى أول ضوء يوم ٦ يونيو تمكن العدو الإسرائيلى من تدمير مدفعية أم قطف، وكذا إعاقة تقدم الاحتياطيات المصرية من العمق، لأنه تمكن من عزل المنطقة بالقصف الجوى المركز[٦٣].

عاود العدو الهجوم على الباطور، وتمكن من الاستيلاء على الموقع، كما اخترق موقع الوحدة الفرعية المصرية، المدافعة عن يسار موقع أم قطف وتابع تقدمه جنوبا وغربا[٦٤].

وحوالى الساعة السابعة والنصف صباح يوم ٦ يونيو أبلغت قيادة الجيش الميدانى القيادة العليا بأنه قد تم للعدو اختراق مواقع أم قطف، واعتُبر الموقف منتهيا باستثناء بعض الاشتباكات مع بعض جزر المقاومة[٦٥].

حوالى الساعة العاشرة وعشر دقائق صباح يوم ٦ يونيو عزز العدو مواقعه فى أم قطف بعد أن استولى على الموقع كله[٦٦].

فى الساعة الواحدة بعد منتصف ليلة ٥-٦ يونيو أصدر نائب القائد الأعلى أوامره بتجهيز لواء مدرع مستقل ليقوم بهجوم مضاد فى اتجاه أبو عويجلة، ولم تنفذ هذه العملية[٦٧].

بسالة قوات أم قطف

قاوم موقع أم قطف مقاومة مستميتة واستشهد جميع رجاله الذين أبوا أن يتركوا مواقعهم بعد أن ظهر لهم عدم جدوى الدفاع، وكان على رأس المستشهدين قائد القوة المدافعة وقادة الوحدات الفرعية. ومما يحكى بفخر واعتزاز أن قائد القوة المدافعة طلب من رجاله بعد أن تعثر الموقف أن يخلو مواقعهم وأخبرهم بأنه سيبقى فى مركز قيادته ولن يسمح للعدو بالمرور إلا على جثته، وهنا يظهر للعيان صلابة الجندى المصرى وأصالته، إذ رفض الجميع أن يتركوا قائدهم بمفرده، وأعلنوا أن الموت أهون عليهم من ذل الهزيمة. وهكذا استشهد الجميع أبطالا صناديد سيخلدهم التاريخ بمداد من ذهب وسيكونون فخرا لكل جندى وكل ضابط[٦٨].

القصيمة: حوالى الساعة الخامسة صباحا أبلغت قيادة قوات القصيمة بوجود حشود من العدو أمامها وقدرتها بحوالى لواء مشاه ولواء مدرع- ظهر فيما بعد أن هذه المعلومات كانت مغاليًا فيها، كذلك كانت جميع التبليغات المرسلة من هذه القيادة مبالغا فيها- وفى ظنى أن ما وصل من هذه القيادة إلى القيادة العليا كان من ضمن الدوافع التى رجحت فكرة الانسحاب العام التى طرأت على فكر القيادة العليا والتى تضخمت بحيث أيقنت هذه القيادة بأن الانسحاب هو المنفذ الوحيد للقوات المسلحة على نمط ما حدث عام ١٩٥٦، ولكن شتان بين الوضعين وبين الموقفين[٦٩].

في حوالى الساعة الثامنة والنصف قصف العدو مواقع القصيمة بالمدفعية وهاجمها بالطيران واحتل نقطة ملاحظة بجبل العزيزى- من المرتفعات المشرفة على القصيمة[٧٠].

وبعد سقوط أم قطف وضحت نية العدو فى استئناف التقدم جنوبا إلى رأس مطامر ووادى الجراف بهدف الالتفاف حول موقع القصيمة من الخلف، ولذلك بادر قائد القصيمة بإعادة تعديل أوضاع القوات حتى تأخذ شكل الدفاع الدائري[٧١].

وقام العدو الإسرائيلي ابتداء من الساعة الثانية بعد الظهر بتحريك قوات بقصد تطويق وحصار القصيمة. وحوالى الساعة السادسة مساءً هاجم العدو مواقع القصيمة من الأمام والخلف إلا أن قواتنا صدته وكبدته خسائر كبيرة[٧٢].

وطلب قائد قوات القصيمة مجهودا جويا لمعاونته فى تدمير العدو، ومنعه من إكمال الحصار. واستجابت القيادة العليا لطلبه وخصصت له فعلا مجهودا جويا واشتبكت الطائرات المصرية مع الطائرات الإسرائيلية فوق القصيمة[٧٣].

المحور الجنوبى:

المجموعة الخفيفة: لم تتعرض لأى هجوم من جانب العدو[٧٤].

قوات الكونتلا: لم يعاد العدو الهجوم عليها وموقعها متماسك وعادت قوات مطاردة العدو من عمق أراضيه إلى وادى التمرانى حسب الأوامر التى صدرت إليها[٧٥].

قوات تمد ونخل: كانت مواقعها سليمة ولم تتعرض لأى هجوم[٧٦].

موقع الستارة المضادة للدبابات: لم تتعرض لأى هجوم[٧٧].

اقتراحات مركز القيادة المتقدم بخصوص المضايق وتجهيز النطاق الدفاعى الثانى

فى الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والأربعين من صباح يوم ٦ يونيو اتصل المركز بقيادة منطقة القناة واقتُرح - لم تكن قيادة الجبهة تملك من السلطات إلا الاقتراحات- عليها سرعة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتأمين المضايق - المضايق أصبحت من مسئولية منطقة القناة- وحوالى الساعة الثامنة والدقيقة العشرين أرسلت قيادة الجبهة إشارة شفرية لهيئة عمليات القوات المسلحة تقترح عليها تجهيز النطاق الدفاعى المتوسط-لم يكن مجهزا- هندسيا بموارد من القيادة العليا[٧٨].

الحديث التليفونى بين قائد الجبهة ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، واقتراح التمسك بالنطاق الدفاعى الثانى والدفاع عن المضايق لآخر رجل ولآخر طلقة:

حوالى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ٦ يونيو اتصل المشير عامر بقائد الجبهة تليفونيا، وقدم له قائد الجبهة تقريرا عن الموقف ودون الدخول فى تفاصيل هذا التقرير، فقد انتهى هذا التقرير بالآتى[٧٩]:

"الموقف بصفة عامة لا يخيف، فكل ما خسرناه حتى الآن لا يتعدى أربعة ألوية مشاة وكتيبة مدرعة أى أقل من ١/٥ من عدد القوات، وإنما الخوف كله قاصر على المحور الشمالى، فلو أمكن تجميع القوات المرتدة عليه وقوينا مزار فسيكون ذلك مصدر راحة لنا".

تدخل المشير قائلا: "لا تخشى على هذا المحور الشمالى، فقد عملت ترتيبة وسنرسل له قوات توقف أى تقدم عليه" ويستطرد قائد الجبهة وبعد ذلك استأنفت حديثى قائلا أقترح الآتى:

- تركيز المجهود الرئيس للدفاع عن النطاق الثانى.
- تجميع جميع الأفراد المرتدة من النطاق الأول ويقوى بها النطاق الثانى.
- مجموعة قائد الفرقة التى لم تنجح فى هجومها المضاد تعود إلى النطاق الثانى لتكثيف الدفاع عليه.

- تسحب قوات المحور الجنوبى وتتمسك بالمضايق. وإلى أن يتم ذلك يستغل احتياطى القيادة العليا- الفرقة المدرعة- بتأمين المضايق حتى تصل قوات المحور الجنوبى فتعود مرة أخرى إلى الاحتياط.
- الألوية المدرعة المستقلة تنضم على احتياطى القيادة العليا.
- تسحب قوات الستارة وكذا المجموعة الخفيفة رقم ١ ويدعم بها النطاق الثانى والمضايق.
- تقوية مزار بقوات تضمن عدم الاختراق.
- ملاحظة أن الدفاع عن المضايق يكون حتى آخر رجل وآخر طلقة ولا انسحاب منه بأى حال من الأحوال..

وكان قرار المشير: "أوافق على رأيك وبلغ قائد الجيش لينفذ هذه الاقتراحات".

وبعد هذا الحديث التليفونى اتصل قائد الجبهة الفريق أول مرتجى بقائد الجيش وأخطره بما اقترح على المشير وبقراره، فكان لهذا التعديل فى الموقف صدى مريح لدى قائد الجيش الميدانى الذى أقر أن هذا أفضل ما يمكن عمله فى الوقت الحاضر وعلى ضوء الموقف القائم.[٨٠]

حوالى الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر تعرض مركز القيادة المتقدم إلى هجوم جوى مركز بصفة مستمرة حتى الساعة الثالثة بعد الظهر.[٨١]

أوامر نائب القائد الأعلى بالتمسك بالنطاق الدفاعى الثانى..

بعد الحديث التليفونى مع المشير، صدرت أوامر نائب القائد الأعلى بتجهيز والتمسك بالنطاق الثانى، على أن ترتد مجموعة قائد الفرقة التى أنيط بها رفع الحصار عن العريش ليلا- كانت المجموعة فى طريقها إلى مواقعها السابقة- وكما يبدو لم تكن تحركاتها معلومة لدى القيادة العليا.[٨٢]

وكان قرار نائب القائد الأعلى الذى بلغته هيئة عمليات القوات المسلحة إلى قائد منطقة القناة ينص على الآتى:

"الموافقة على تجهيز والتمسك بالنطاق الثانى [حدد القرار الخط العام لهذا النطاق مما لا داعى لذكره]... ترتد قوات النطاق الأول إلى النطاق الثاني ومعها مجموعة قائد الفرقة... ترتد قوات المحور الجنوبى الموجودة فى أقصى الأمام إلى الخلف، وتتمسك قوات هذا المحور بالتمد والنخل [وهذا تعديل جديد دخل على الاقتراح المقدم من قائد الجبهة والمصدق عليه من المشير والمبلغ لقائد الجيش الميدانى] يتجمع الاحتياطى العام للقيادة العليا فى المنطقة بين وادى البرول ونخل.. يتم تأمين المضايق والمعابر مع تكوين الاحتياط"[٨٣].

صدرت هذه التعليمات بعد الحديث التليفونى بحوالى نصف ساعة أى فى خلال هذه المدة طرأ هذا التغيير الجوهرى على ما سبق واتفق عليه. ويلاحظ فى هذه التعليمات أنها غير حاسمة ولم تحدد أماكن واضحة تنسحب إليها القوات، وكذلك لم تحدد بصفة قاطعة المهام التى كلفت بها منطقة القناة والخاصة بتأمين المضايق أخطر منطقة فى سيناء، وما القوات أو الإمكانيات أو المساعدات التى ستخصص لها. بينما كان يجب أن تتدخل القيادة هنا بصفة حاسمة وتتأكد من أن هذه المنطقة ستؤمن التأمين الكفيل بصمود القوات بها إلى أطول مدة ممكنة. ثم ما معنى تكوين الاحتياط ومن أين سيتكون هذا الاحتياط؟! وهكذا اعتبرت هيئة العمليات أنها أدت الواجب عليها، لأنها بلغت "اللهم اشهد أنى بلغت" أما التنفيذ فهو لا يهمها فى كثير أو قليل كما لو كان الأمر لا يعنيها ولا يعنى مستقبل البلاد والقوات المسلحة.

احتياط القيادة العليا يكلف بضربة مضادة ثم تلغى المهمة..

ويذكر قائد الجبهة الفريق أول عبد المحسن كامل مرتجى أنه "حوالى الساعة الواحدة والثلث بعد ظهر يوم ٦ يونيو أخطرتنا قيادة الجيش الميدانى بأن مركز القيادة الرئيس للقيادة العليا أصدر تعليمات عمليات حربية جديدة، تقضى بقيام الفرقة المدرعة احتياطى القيادة العليا بضربة مضادة تجاه أبو عويجلة القسيمة بمهمة استعادة الأوضاع الدفاعية على النطاق الدفاعى الأول.. وطلبت قيادة الجيش إرسال مدير المدرعات- كان موجودا بمركز القيادة المتقدم- وقائد المدرعات للاشتراك فى تخطيط عملية الضربة المضادة وتنسيق الجهود مع الوحدات الأخرى التى ستتعاون معها فى الضربة المضادة". [٨٤]

ويتابع "كان هذا التغيير فى المخطط العام الخاص بالصمود على النطاق الدفاعى الثانى والمضايق، خطيرا للغاية ويسبب ارتباك التحركات للخلف وهو الذى كان تحت التنفيذ لإعادة تنظيم الأوضاع على النطاق الثانى والمضايق، كما أن دفع احتياطى القيادة العليا بهذا الشكل فيه مجازفة لا يعلم نتائجها إلا الله ولو أن الحسابات النظرية وواقع الظروف تنبأ عن فشلها قبل إجرائها، كما أن الزج بهذا الاحتياط الوحيد فى يد القيادة العليا والوقوف بعد ذلك مكتوفة الأيدى بدون احتياط ترى وتعجز عن تقديم المساعدة، قد يسبب كارثة. إذ أن هزيمة هذه القوة- آخر قوة يعتد بها فى اليد- سيفتح الطريق إلى المضايق وإلى قناة السويس، وسيسهل عمل القوات الإسرائيلية فى تقدمها نحو القناة، لذا أنها لن تجد من يقف فى طريقها، علاوة على أن الطريق من غرب قناة السويس إلى القاهرة يعتبر خاليا من القوات التى تعذر تشكيلها فى الوقت المناسب، لعدم وصول معدات وأسلحة الاتفاقية الروسية التى جاء مهللا بنجاحها وزير الحربية، بالإضافة إلى ذلك كان حتى هذا الوقت الشك يراودنا فى اتجاه الضربة الرئيسة التالية بمدرعات العدو، علاوة على أن قوة اندفاع العدو ما زالت مستمرة والمفروض نظريا عدم استخدام القوات الاحتياطية فى مثل هذه الظروف. ولذلك صممت على الاتصال بالمشير

وتوضيح مغبة هذا العمل. وحتى لا نفقد وقت أذنت للقادة المطلوبين بالتوجه إلى مركز القيادة الرئيس للجيش الميدانى وفشلت فى الاتصال بالمشير حتى حوالى الساعة السادسة مساء من بعد ظهر اليوم، وبعد أن علمنا بأن فكرة الضربة المضادة قد ألغتها القيادة العليا، وهذا ينم على أن فكرة الانسحاب العام تغلبت على كل ما عداها. وبعد إلغاء الضربة المضادة عادت القيادة العليا، وأصدرت تأكيدا لقيادة الجيش بضرورة التمسك بالنطاق الثانى، وسحب القوات من النطاق الأول ليقوى بها النطاق الثانى". (٨٥)

ويستكمل "وحوالى الساعة الرابعة والنصف من بعد الظهر اتخذ قائد الجيش الميدانى قرارا- فى وجود مجموعة التخطيط من قادة المدرعات- حدد فيه مهمة للتشكيل المدرع- احتياطى القيادة العليا- يقضى باحتلال المضايق والدفاع عنها على أن يتم تنفيذ الاحتلال ليلة ٦-٧ يونيو. (٨٦)

وحوالى الساعة الرابعة والنصف من بعد الظهر زاد تركيز الضرب الجوى على مركز القيادة المتقدم وأصبح الأمر يتطلب الانتقال إلى مركز تبادلى. وعندما نجحت فى الاتصال تليفونيا بالمشير حوالى الساعة السادسة مساء، طلبت منه أن يصدق على انتقال مركز القيادة المتقدم إلى مركز تبادلى فى منطقة حددتها فى حينه خلف مضيق الجدى، وأخبرت المشير بأن هذا المكان يتمشى من ناحية الموقع النسبى بالنسبة إلى أوضاع القوات بعد تنفيذها الخطة الجديدة بالدفاع عن النطاق الثانى والمضايق، وأن التحرك سيتم ليلا لتفادى طيران العدو.

وافق المشير على هذا الطلب، وأخطرنا قيادة الجيش بهذا التعديل الخاص بانتقال موقع مركز القيادة المتقدم، وحددنا لها وقت التحرك الساعة العاشرة ليلا، والطريق الذى سيتبع للوصول إلى المكان الجديد. ولقد نفذ هذا التحرك فعلا ووصل المركز المتقدم إلى مكانه الجديد فى تمام الساعة الواحدة بعد منتصف الليل - أي صباح يوم ٧ يونيو- وفى الطريق إلى المكان المحدد شاهدنا التحركات الكثيرة المتجهة نحو الغرب وعلمت من أحد ضباط مركز قيادة الجيش المنتظر فى مضيق الجدى بأنه يعمل ضمن مجموعة استطلاع مركز القيادة التبادلى لقيادة الجيش، وأنه فى انتظار قائد الجيش ليرشده إلى مكان الملجأ المخصص له- أى حتى ذلك الوقت كانت فكرة الانسحاب الشامل لم تصل إلى أسماعنا- ومن هذه الأحداث ظننا أن كل شيء يسير حسب الخطة وأن ما نراه من تحركات هى لتعديل الأوضاع واتخاذ الأوضاع الجديدة". (٨٧)

الانسحاب ومفاجأة مركز القيادة المتقدم بهذا القرار.

يقول الفريق أول عبد المحسن كامل مرتجى قائد جبهة سيناء:

"فوجئنا حوالى الساعة الثالثة والنصف فجر يوم ٧ يونيو بوصول مدير الشرطة العسكرية إلى مركز القيادة مستفسرا عن سبب وجودنا حتى الآن فى سيناء، ولما كان هذا الاستفسار غريبا فى ذلك الوقت خصوصا وهو صادر من شخص مسئول، أخذتنا الدهشة أو الغصة وانتظرنا على مضض لكى ينهى حديثه حتى نستوعب المطلوب. قال مدير الشرطة العسكرية: (إن جميع القيادات قد ارتدت إلى غرب القناة، وأنتم القيادة الوحيدة الموجودة فى سيناء ولا توجد حماية لكم والعدو متقدم غربا.. وأن التعليمات التى لديه هى توجيه جميع القوات إلى غرب القناة إذ أن القيادة العليا قد أصدرت أمرا بالانسحاب التام من سيناء، وقد نصبت المعابر على القناة لتسهيل هذا الارتداد) ولما وجد على وجوهنا معالم التشكك اقترح أن نذهب معه إلى جنوب البحيرات حيث يوجد قائد الجيش فى الضفة الغربية منتظراً تعليمات جديدة. ولما كنا فى شك من هذه المعلومات فقد طلبت من مركز القيادة المتقدم البقاء فى مكانه، وتحركت مع المرحوم أحمد إسماعيل صوب القناة بعد أن ربطنا الاتصال اللاسلكى مع المركز، وهناك حيث حدد مدير الشرطة العسكرية وجدنا قائد الجيش الميدانى يتحادث تليفونيا مع رئيس أركان حرب القوات المسلحة ويستلم أوامر جديدة". [٨٨]

ثانيا: الدور الأمريكي ورد الفعل السوفيتي

كانت أربع طائرات أمريكية من السرب ٣٨ من طراز "رف - ٤ سى" للاستطلاع قد كلفت فى الساعات الأولى من يوم ٣ يونيو ١٩٦٧ بالإقلاع من رامشتاين- ألمانيا الغربية- للتوجه إلى مورون بإسبانيا، وفى مورون قيل للطيارين إنهم ذاهبون إلى منطقة نائية فى صحراء النقب لتوفير مساندة استطلاعية تكتيكية للجيش الإسرائيلى ضد العرب. ووصلت طائرات "رف-٤ سى "فى ٤ يونيو مع حلول الظلام إلى منطقة بئر سبع. وفى صباح يوم ٥ يونيو بدأت العمليات. فحلقت طائرات "رف- ٤ سى" فوق المطارات المدمرة والمحترقة فى مصر وسوريا والأردن. واستخدمت آلات تصوير أمامية وجانبية وبانورامية لتسجيل الدمار. وبلغ عدد الطلعات من ثمانى إلى عشر فى اليوم. وفى القاعدة الصحراوية ببئر سبع قامت أطقم أمريكية بصيانة الطائرات بين طلعة وأخرى. وقد أخذت أربع نسخ عن كل الصور التى أخذت، أعطى الإسرائيليون واحدة منها فورا، بينما بقيت نسخة ثانية مع الفنيين الأمريكين ولم تسلم إلى الإسرائيليين إلا فى نهاية المهمة فى ١٢ يونيو. أما النسختان الأخريان فقد كانتا ترسلان كل يوم إلى الولايات المتحدة بواسطة أشخاص معينين بدقة [٨٩].

وهنا يفرض السؤال نفسه: هل كان الاستطلاع الجوى الشكل الوحيد من أشكال المساندة الفعلية التى قدمتها الولايات المتحدة لإسرائيل؟ إن المساندة الأمريكية لم تتوقف على ذلك بل إنها تعدت ذلك بكثير حيث أسهمت فى مجال المخابرات وبالذات فى حل الشفرة والإشارات، إذ ساعد جنود فى الجيش الأمريكى بمعداتهم الأمريكية الإسرائيليين فى التشويش على وسائل

الاتصال العسكرية العربية فى ساحة المعارك، وكان الرئيس جونسون وبعض موظفى البيت الأبيض الموثوق بهم على علم تام بكل ذلك. لقد كانت هذه المساعدات كانت جزءاً من "سيناريو" أكبر كثيرا، يهدف إلى إرباك السوفيت عن طريق السماح لإسرائيل بأن تدمر الجيوش العربية وتستولى على أراض عربية تكفيها للمساومة التى تجبر العرب على التفاوض مباشرة فى القضايا الكبرى الأكثر حيوية فى الصراع العربى- الإسرائيلى المستمر منذ تسعة عشر عاما(٩٠).

علمت واشنطن بالهجوم الإسرائيلى فى الساعة الثانية والدقيقة ٣٨ صباحا بتوقيت واشنطن، حيث تلقى المستر راى ويترنج ضابط النوبة فى قاعة الموقف الموجودة فى بدروم البيت الأبيض أول نبأ عاجل عن نشوب الحرب. وقد بادر على الفور بالاتصال بوالت روستو وأبلغه النبأ، ثم اتصل بالمستر هارولد وندرز مساعد روستو لشئون الشرق الأوسط. بعد ذلك اتصل راسك تليفونيا بجونسون حيث أبلغه بنشوب الحرب واقترح عليه إرسال خطاب إلى جروميكو، ووافق جونسون. وكان مضمون الرسالة معتدلا حيث أعرب راسك فيها عن أسفه لنشوب الحرب وأشار إلى أن الولايات المتحدة لاتزال تتمسك بشدة بمبدأ السلامة الإقليمية والاستقلال بالنسبة إلى جميع الدول فى هذه المنطقة من العالم، وأضاف راسك أن الولايات المتحدة ترغب فى وقف إطلاق النار على الفور وتأمل فى أن يتخذ الاتحاد السوفيتى من جانبه موقفا مماثلا(٩١).

بعد ذلك استدعى الرئيس جونسون جولدبرج مندوب الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة وروبرت ماكنمارا وزير الدفاع. وأصدر شخصيا إلى جولدبرج تعليمات بأن يقترح على مجلس الأمن وقف إطلاق النار على الفور وفى محله. وطلب من ماكنمارا أن يضع بصورة عاجلة جميع الوحدات الأمريكية فى المنطقة فى حالة تأهب.(٩٢)

ظل المكتب السياسى السوفيتى مجتمعا طوال يوم الاثنين الخامس من يونيو ١٩٦٧م بسبب نشوب الحرب. ولم يكن السوفيت يعرفون من الذى بدأ القتال، ومن الذى كسب، ومن الذى خسر، وفى الساعة الحادية عشرة صباحاً استدعى وكيل الخارجية الإسرائيلية "جوتاكوا" السفير السوفيتى فى تل أبيب ديمترى تشوفاخين وسلمه رسالة إلى كوسيجين موقعة من ليفى أشكول. وحاول السفير السوفيتى أن يستفسر عن الموقف وأين توجد الجبهة؟ ولم يعطه تاكوا أى إجابة ثم رد عليه بقوله "ها هى الكارثة التى أطلقتم أنتم عقالها" وكانت تقارير بوجداييف مشوشة أيضا مثل تقارير تشوفاخين(٩٣).

وأثناء اجتماع المكتب السياسى أحيط كوسيجين علماً بأن سفير الجمهورية العربية المتحدة مراد غالب يطلب مقابلته فورا، حيث خرج كوسيجين من الاجتماع لمقابلة السفير الذى كان فى قمة ثورته حيث طلب المساعدة السوفيتية العاجلة والإمداد العاجل بالمساعدة

كما وعدوا أكثر من مرة. وقال كوسيجين لغالب إن الاتحاد السوفيتى ما زال وسيظل دائما إلى جانب العرب، وأنه سيزودهم بالأسلحة حتى يعوضوا خسائرهم وسيبذل قصارى جهده حتى تتوقف المعارك وينسحب الإسرائيليون[٩٤].

بعد هذه الأنباء السيئة اقترح كوسيجين استخدام "الخط الأحمر"[٩٥]. ووافق المكتب السياسى السوفيتى وبدأ الخط الأحمر إرسال برقية كوسيجين التى أكد فيها أن الاتحاد السوفيتى يعارض بشدة الحرب والعدوان ثم ألقى مسئولية نشوب الحرب على إسرائيل وأن الاتحاد السوفيتى يقف إلى جانب الشعوب العربية المحبة للسلام، وأنه إذا اشتركت الولايات المتحدة فى الحرب بجانب إسرائيل فإن الحكومة السوفيتية ستقدم العون إلى الدول العربية بما فى ذلك تقديم قواتها المسلحة لوقف العدوان الاستعمارى على البلدان العربية. وبمجرد أن قرأ جونسون الرسالة بسرعة دخلت الطمأنينة إلى قلبه وقال حينئذ: "لن تقع حرب عالمية". [٩٦]

وفى الساعة الثامنة والربع بتوقيت واشنطن اجتمع الرئيس جونسون مع كل من راسك، ماكنمارا، روستو، كريستيان ووليم ماكومبى سكرتير الدولة المساعد والمسئول عن العلاقات مع الكونجرس. وبعد نقاش قصير حرر كل من راسك ورستورد الرئيس جونسون على الرسالة السوفيتية، حيث أكد فيها على ضرورة ضبط النفس ودراسة الموضوع بعناية وأن الولايات المتحدة لا تملك معلومات تفيد عمن بدأ القتال ويجب وقف الحرب فى الحال وإعادة السلام. [٩٧]

وللمرة الثانية خلال يوم الخامس من يونيو يستخدم السوفيت الخط الأحمر. ففى حوالى الساعة السابعة فى موسكو- الثانية عشرة فى واشنطن- أرسل القادة السوفيت رسالة بإمضاء إليكسى كوسيجين، ولم تكن رسالة عادية بل إنذارا يعيد إلى الأذهان رسائل بولجانين أثناء أزمة السويس. وجاء فى رسالة كوسيجين أن الاتحاد السوفيتى يملك وسائل تدمير رهيبة وإذا لم تنسحب القوات الإسرائيلية داخل حدودها، فإن القوات المسلحة السوفيتية ستستخدم الوسائل المناسبة لوضع حد للعدوان وأنه ولا يمكن أن يبدى الاتحاد السوفيتى عدم مبالاة أمام عدوان إجرامى يقع تحت عينيه[٩٨].

وأحدثت الرسالة فى هذه المرة تأثيرا بالغا وجزعا حقيقيا فى البيت الأبيض، وأصبح العالم مهددا من جديد بحرب نووية يمكن أن تنشب فى أى لحظة. وأرسل جونسون رسالة للكرملين يؤكد فيها استلامه رسالة كوسيجين وأشار فيها إلى تعهدات الحكومة الأمريكية التى وعدت بالحفاظ على استقلال إسرائيل، وأنه مصمم على احترام تعهدات الولايات المتحدة، ثم أصدر أوامره فى الوقت نفسه إلى جميع وحدات الأسطول السادس بالاتجاه صوب منطقة المعارك.

وفهم السوفيت معنى المناورة والتهديد الذى تحمله فى طياتها وما سينتج عن التدخل السوفيتى ضد إسرائيل من مواجهة ذرية بين الدولتين الكبيرتين، ولم يكن العالم فى أى وقت مضى منذ أزمة كوبا على مقربة هكذا من الحرب النووية.[٩٩]

رفع المكتب السياسى السوفيتى الجلسة بعد ثمانى ساعات من المناقشات، إذا كان رد فعل الولايات المتحدة الحاد على رسالة كوسيجين من شأنه أن يمنع من الآن فصاعدا أى تدخل عسكرى سوفيتى، واتخذت قرارات فى نهاية الاجتماع تتلخص فى أن الاتحاد السوفيتى لن يصوت فى الأمم المتحدة على أى قرار بوقف إطلاق النار إلا إذا تضمن هذا القرار نداء للأطراف المعنية بأن تسحب قواتها من الأراضى المحتلة. أما القرار الثانى فكان قرارا سريا وهو قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل إذا استمرت فى العدوان.[١٠٠]

وفى نهاية الخامس من يونيو ١٩٦٧ كتب ريتشارد هيلمز مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تقديرا للموقف موضحا أن أهداف إسرائيل الرئيسة من الحرب هى تدمير المركز الرئيس للقوة العربية للدول ذات التوجه الراديكالى، أى تدمير نظام عبد الناصر وقوته العسكرية لخلق ميزان جديد للقوة فى الشرق الأوسط يعتمد على تركيا وإيران وإسرائيل. ولهذا فإن الحكومة الإسرائيلية ترى أن تواصل القتال لتحقيق هذه الأهداف، وخاصة فى سوريا التى لابد من تصفيتها كدولة حديثة، بالإضافة إلى الأردن التى يجب أن تعطى درسا قاسيا لوقوفها بجانب مصر. وكان هدف إسرائيل من تلك الحرب تحقيق حلمها فى الاستيلاء على بقية ما تعتبره أرض إسرائيل.[١٠١]

وأرسل روستو فى مساء الخامس من يونيو إلى الرئيس جونسون تقريرا من المخابرات عن أعمال القتال بين إسرائيل والعرب فى يومه الأول، وأرفق معه الملاحظة التالية: "سيدى الرئيس مرفق طيه وصفاً مع خريطة لحفلة صيد الديك الرومى فى يومها الأول".[١٠٢]

وكان الجيش الإسرائيلى يحتاج إلى وقت لإحكام قبضته على المناطق التى احتلها، وكذا لإكمال ضرب بقية الدول العربية (سوريا والأردن)، وكما كان متوقعا فقد بدأت نداءات مجلس الأمن الدولى لوقف إطلاق النار مع بدء القتال تقريبا وعشية يوم ٦ يونيو جرى إقرار مشروع لوقف إطلاق النار لكن خلال هذين اليومين (٥، ٦ يونيو) المهمين من المفاوضات الصعبة، رفض الوفد الأمريكى فى الأمم المتحدة برئاسة آرثر جولدبرج أى قرار لوقف إطلاق النار من شأنه أن يندد بإسرائيل كدولة معتدية، أو أن يتضمن طلبا بانسحاب القوات الإسرائيلية إلى ما وراء حدود الرابع من يونيو، هذا على الرغم من أن الرئيس جونسون وإدارته كانوا يعلمون جيدا أن إسرائيل هى التى شنت الهجوم وهى التى بدأت به.[١٠٣]

وفى حين كان يوثانت - السكرتير العام للأمم المتحدة - يوجه الدعوة إلى اجتماع عاجل لمجلس الأمن، كان المندوب الأمريكى الدائم بالأمم المتحدة آرثر جولدبرج يتلقى تعليماته من واشنطن وإسرائيل (عن طريق صديقه القاضى إجرانات) فى عدم التورط فى الموافقة على إيقاف إطلاق النار قبل إخضاع عبد الناصر تماما[١٠٤]. لذلك اقترح جولدبرج وقف إطلاق النار بلا قيد أو شرط، إلا أن العرب رفضوا وقف إطلاق النار بدون سحب القوات المعتدية فورا. وتم ذلك عن طريق مندوب الهند. واعترض آرثر جولدبرج بقوله: "إن العودة إلى المواقع السابقة أى مواقع ٤ يونيو هى إقرار لإغلاق المضايق، وإذا أردنا العودة إلى الوضع الذى كان قائما من قبل، فيلزم إعادة الموقف إلى ما كان عليه قبل بداية الأزمة وهى حرية الملاحة فى خليج العقبة ووجود قوات الطوارئ الدولية فى سيناء. ورفض العرب عرض جولدبرج[١٠٥].

ووقع المندوب السوفيتى فيدرتكو فى خطأ فادح عندما اقترح تأجيل جلسة مجلس الأمن إلى الغد - ٦ يونيو- وذهل الأمريكيون لأنه لو أبدى مزيدا من المرونة، لأمكنه أن يضع معهم مشروع قرار ليصوت عليه المجلس هذا المساء. ولكنه فضل أن ينتظر ليلة كاملة دون أن يدرك أن كل دقيقة تمر تسهم فى تحقيق نصر الإسرائيليين وهزيمة العرب[١٠٦].

وفى الساعة التاسعة إلا عشر دقائق- بتوقيت واشنطن يوم ٥ يونيو، توجه- الرئيس جونسون إلى منزل السيدة ماتيلدا كريم لزيارتها؛ حيث دخل عليها غرفة نومها وكانت لاتزال فى فراشها ووقف أمام سريرها وقال لها: "لقد نشبت الحرب فى الشرق الأوسط وهناك من يتساءلون عمن بدأها أما أنت وأنا فنعرف تماما من بدأها"[١٠٧]. بالطبع هى إسرائيل.

وفى يوم الثلاثاء الموافق ٦ يونيو أرسل والت روستو مستشار جونسون للأمن القومى رسالة أخرى إلى الرئيس جونسون مرفقة بتقرير من السفير آرثر جولدبرج رئيس وفد الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة فى نيويورك، وأوضح فيها تقدم الإسرائيليين بالسرعة المطلوبة، وقلق السوفيت الشديد مضيفاً "لعل وقفا بسيطا لإطلاق النار هو الحل الأفضل". وهو يعنى أن فى استطاعة الولايات المتحدة أن تستعمل الوضع القائم على الأراضى فى محاولة للتفاوض لا فى شأن العودة إلى خطوط الهدنة بل فى شأن سلام ثابت فى الشرق الأوسط[١٠٨].

وبعد المفاوضات الصعبة يوم ٦ يونيو أيدت الولايات المتحدة وقف إطلاق النار فى محله، واتصل كوسيجين بالرئيس جونسون خلال ذلك اليوم محاولاً إقناعه بضرورة وقف إطلاق النار مقترنا بانسحاب إسرائيل إلى حدود يوم ٤ يونيو، إلا أنه رفض ذلك. وفى نهاية هذا اليوم اقترح السوفيت مجرد إنهاء القتال، إلا أن مصر رفضت وقف إطلاق النار فى محله، وأعلنت عن اشتراك الولايات المتحدة مباشرة فى الحرب بجانب إسرائيل، ولذلك أعلنت قطع العلاقات الدبلوماسية بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية[١٠٩]. وتبع ذلك بيان من القيادة العليا للقوات المسلحة عن وقف الملاحة فى قناة السويس اعتبارا من نهاية يوم ٦ يونيو ١٩٦٧م[١١٠].

وأحدثت موافقة السوفيت على وقف إطلاق النار فى محله مفاجأة كبيرة فى واشنطن أعادت إلى الأذهان استسلام خروشوف أمام الولايات المتحدة عام ١٩٦١ أثناء أزمة كوبا. وهو ما درجت عليه السياسة السوفيتية التى تصل إلى حافة الهاوية، ولكنها تتقهقر أمام عدو حازم[١١١].

وقد وصلت موافقة الاتحاد السوفيتى على المشروع الأمريكى الأصلى إلى الحكومة الأمريكية قبل أن يُبلغ بها فيدرنيكو، وأخطر البيت الأبيض جولدبرج تليفونيا بأن السوفيت يقبلون وقف إطلاق النار، وفى الساعة ١٩١٠ بتوقيت نيويورك أى فى ٢١٠، بتوقيت موسكو وافق مجلس الأمن بالإجماع على قرار من أقصر القرارات التى أصدرها فى تاريخه، وهو وقف إطلاق النار وإنهاء جميع العمليات العسكرية فى الشرق الأوسط. وأعلن أبا إيبان بأن إسرائيل ستطبق القرار بشرط أن يوافق عليه الطرف الآخر. وأعلن ممثلو العرب الواحد تلو الآخر أنهم يرفضون قرار مجلس الأمن، واستمرت الحرب[١١٢].

وتكشف الوثائق المصرية النقاب عن قيام الرئيس جمال عبد الناصر بدعوة السفير السوفيتى فى القاهرة ديمترى يوجدابيف لمقابلته بعد ظهر ٦ يونيو: حيث طلب منه نقل رسالة منه إلى كوسيجين أوضح فيها أن الولايات المتحدة كانت بكل ثقلها وراء إسرائيل، وأن الطائرات الأمريكية ساعدت فى القتال، وطلب إمدادات سريعة من السلاح وبالذات فى الطائرات[١١٣]. وقد تأكد مساعدة الولايات المتحدة فى القتال كما أوضح عبد الناصر. فعندما استقبل السفير السوفيتى يوم ٧ يونيو، أخطره الرئيس باعتراف واشنطن للاتحاد السوفيتى باختراق اثنتين من الطائرات الأمريكية المنطلقتين من حاملة الطائرات "انتربيد" المجال الجوى المصرى اضطرارا للقيام بمهمة عاجلة لا شأن لها بالقتال الدائر بين مصر وإسرائيل. وقد سلم السفير السوفيتى للرئيس عبد الناصر نص رسالة جونسون إلى إليكسى كوسيجين والتى اعترف فيها باختراق الطائرات الأمريكية المجال الجوى المصرى[١١٤].

وفى نهاية يوم ٦ يونيو أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٢٣٣ حيث طالب فيه أطراف النزاع فى الشرق الأوسط إيقاف إطلاق النار حالاً، وإيقاف جميع العمليات العسكرية فى المنطقة دون أن ينص على الانسحاب. إلا أن الدكتور محمد الفرا- مندوب الأردن فى الأمم المتحدة- أوضح أنه كان واضحا ومعروفا أن إيقاف إطلاق النار هو الخطوة الأولى والانسحاب هو الخطوة الثانية. وكان هذا هو مفهوم جميع أعضاء مجلس الأمن بل مفهوم الأكثرية الساحقة فى الجمعية العامة. وكانت الولايات المتحدة وراء عدم الموافقة على قرار وقف إطلاق النار والانسحاب، وتمسكت بأن ينص القرار على إيقاف إطلاق النار دون الانسحاب[١١٥].

وفى صباح السابع من يونيو تلقى الرئيس جونسون مذكرة سرية جديدة من والت روستو تتضمن بعض الأفكار ضمن أشياء عديدة، من بينها الموقف الإسرائيلى وعملية المساومة.

وأوضح أنه يبدو أن إسرائيل ستنتهى بالسيطرة على الضفة الغربية للأردن وكل القدس وكل شبه جزيرة سيناء بما فى ذلك الضفة الشرقية لقناة السويس. أكثر من ذلك فإن الإسرائيليين أصبحوا فى الوقت الحاضر فى موقف يمكنهم من السيطرة العسكرية على المنطقة. وبين روستو أن هذا هو الوقت المثالى لعمل مبادرات دبلوماسية تقوم بها الولايات المتحدة لتشجيع العرب والإسرائيليين على حل مشكلاتهم على أساس إقليمى. ويجب أن يكون للأمم المتحدة دور يتلخص فى وضع إطار تصبح هذه الأشياء ممكنة من خلاله، ولكن بشرط ألا تنغمس الأمم المتحدة فى التفاصيل بدرجة كبيرة[١١٦].

وأوضح روستو الأهداف التى يأمل فى تحقيقها من خلال إعطاء العرب عرضاً لا يستطيعون رفضه. وهذا العرض يتضمن تحول الراديكالية العربية إلى الاعتدال، وتنمية الشعور بالاعتزاز الإقليمى، لكى يحل محل الشعور العربى بالهزيمة والإذلال، والتعاون الإقليمى فى مجالات التنمية بل وحتى التوصل إلى ترتيبات للحد إقليميا من سباق التسلح "والأفضل التوصل إليها من داخل المنطقة ذاتها". إن هذه الترتيبات الأخيرة سوف تؤدى بالطبع إلى أن يحتفظ الإسرائيليون بحالة السيطرة العسكرية الكاملة على منطقة الشرق الأوسط لسنوات عديدة تالية[١١٧].

وهكذا نجد أن مذكرة روستو السرية توضح ضرورة المساومة على الأراضى الجديدة التى احتلتها إسرائيل فى عدوان ٥ يونيو. فإذا كان العرب يريدون استرداد أرضهم المحتلة، فإن عليهم مقابل ذلك أن يسقطوا نظام جمال عبد الناصر الراديكالى فى مصر ليحل محله نظام آخر معتدل -حسب المفهوم الأمريكي- كما أن على العالم العربى أن يدير ظهره لتيار القومية العربية، وتنغلق كل دولة عربية على نفسها فى ظل مشاعر انعزالية إقليمية تملأ فراغ الشعور الجديد بالهزيمة والإذلال. وكذلك يجب على الدول العربية المعنية أن تدخل مع إسرائيل فى تعاون إقليمى فى مجالات التنمية، كما أن عليها أن تقبل الحد من تسلحها تحت سيف السيطرة العسكرية الإسرائيلية.

ونظرا لرفض الولايات المتحدة وإسرائيل عودة القوات المتحاربة إلى المواقع التى كانت عندها قبل بدء القتال. أرسلت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى رسالة فى مساء يوم السابع من يونيو إلى الرئيس جمال عبد الناصر تطلب فيها الموافقة على وقف العمليات العسكرية واعتبار ذلك عاملاً إيجابيا. وقد غضب عبد الناصر من الطلب السوفيتى وطلب من وزير خارجيته محمود رياض الرد عليها[١١٨].

وجاء رد محمود رياض مؤكدا وموضحا، أن مصر قد حشدت جيشها فى سيناء بناء على المعلومات التى أرسلها الاتحاد السوفيتى عن نية إسرائيل فى شن الهجوم على سوريا، وأن

السفير السوفيتى بالقاهرة قد أيقظ الرئيس عبد الناصر لكى يبلغه بأن الاتحاد السوفيتى يطلب من مصر عدم القيام بهجوم على إسرائيل وهو نفس ما أبلغت به الولايات المتحدة رسميا. وهكذا حصل الاتحاد السوفيتى وكذا الولايات المتحدة من مصر على تعهد رسمى بأنها لن تبادر بالهجوم. وعندما بادرت إسرائيل بالهجوم على مصر وسوريا والأردن وقفت الولايات المتحدة إلى جانبها بوضوح. وأن موقف الاتحاد السوفيتى لايكاد يختلف كثيرا عن موقف الولايات المتحدة. وإزاء ذلك فإن مصر عازمة على مواصلة القتال إلى أن ينسحب العدو من أراضيها، وتتوقع أن يقدم لها الاتحاد السوفيتى معونة جادة وسريعة حتى تتمكن من الدفاع عن نفسها ضد العدوان الإسرائيلى[(١١٩)].

وفى ٨ يونيو ١٩٦٧م اقترح رئيس الوفد الأمريكى فى الأمم المتحدة آرثر جولدبرج رسميا على يوثانت قرارا يدعو أطراف النزاع إلى التفاوض على أساس الوضع القائم الجديد على الأرض وخطوط وقف إطلاق النار الجديدة. وكان البيت الأبيض مشرفا ومنسقا لهذه الأحداث ولكل ما جرى ويجرى. بل إن موظفى البيت الأبيض كانوا يريدون إبعاد وزارة الخارجية بالتحديد عن طاقم المنسقين[(١٢٠)].

وفى الساعة التاسعة مساء يوم ٨ يونيو اتصل الرئيس جمال عبد الناصر تليفونيا بوزير خارجيته محمود رياض حيث أخطره بالانهيار الكامل فى صفوف القوات المسلحة، وأنه لم يعد فى إمكانها مواصلة القتال، وأنه يجب إخطار "عوض القونى" لإبلاغ مجلس الأمن بموافقة مصر على وقف العمليات العسكرية. وعلى الفور اتصل محمود رياض بالسفير القونى وأبلغه بقرار مصر. وعلى الرغم من أن السفير القونى قد أبلغ مجلس الأمن رسميا بقبول مصر وقف إطلاق النار وبغير شروط فإن، إسرائيل واصلت العمليات العسكرية من جانبها حتى اكتمل لها احتلال سيناء كاملة. وهكذا أحرزت إسرائيل انتصارا قائما على الخديعة والتضليل بتواطؤ مسبق مع الولايات المتحدة الأمريكية[(١٢١)].

استمرت إسرائيل فى العدوان على سوريا خلال أيام ٩، ١٠ يونيو وكادت دمشق أن تسقط وحصل الإسرائيليون على مرتفعات الجولان. وبعث الاتحاد السوفيتى فى صباح يوم ١٠ يونيو برسالة إلى جونسون عبر الخط الأحمر محذرين أنهم سوف يتدخلون لو لم يتوقف الإسرائيليون فى تقدمهم نحو دمشق. ورد جونسون مؤكدا للسوفيت أن إسرائيل مستعدة للتوقف، وأبلغ تعليماته لروبرت مكنمارا لتحويل الأسطول السادس شطر الشاطئ السورى لتلافى التدخل السوفيتى. وما أن حل وقت الظهيرة حتى كانت الأزمة قد انتهت تقريبا، وبدأ بالفعل وقف إطلاق النار، وأوقف الأسطول السادس تحركه نحو الشرق، وانتهت الحرب[(١٢٢)].

إن التواطؤ الأمريكى مع إسرائيل بعد كشف النقاب عن أسراره أصبح واضحا للعيان، فبالإضافة إلى مهمة التصوير التى كلفت بها الطائرات الأمريكية فى صباح الخامس من يونيو،

فإنها قامت بمهمة أخرى، وهى القيام بطلعات جوية ليلية ترصد التحركات العربية، وتسمح بهجمات جوية إسرائيلية بالغة الدقة والعنف فى صبيحة اليوم التالى. كما أن الاستطلاع الليلى يومى ٨، ٩ يونيو أتاح لقادة الجيش الإسرائيلى تقدير حجم القوات الأردنية والمصرية المتبقية بدقة، وسهل اتخاذ القرارات بصدد الوحدات التى كان فى إمكانها أن تتجه شمالاً للاشتراك فى الهجوم على سوريا والتوقيت الدقيق لإرسال هذه القوات، بأمان وبالذات إذا عرفنا أن إسرائيل لم تكن تملك أية قدرة على الاستطلاع الليلى عام ١٩٦٧م[١٢٣].

إن المساعدة التى قدمتها الولايات المتحدة إلى إسرائيل فى مجال الاستطلاع الجوى خلال حرب يونيو ١٩٦٧م مثل تكتيكات التأجيل الدبلوماسية التى مارسها السفير آرثر جولدبرج فى مجلس الأمن، وساعد الإسرائيليين فعلا على إحراز بعض الأهداف الأرضية ضمن فترة محددة ومقيدة جدا. وكان الاستراتيجيون فى الولايات المتحدة وإسرائيل يعلمون جيداً بأن الضغوط الدبلوماسية لوقف إطلاق النار ستكون هائلة. ومن هنا كانت مهمة الجيش الإسرائيلي الاستيلاء على بعض المناطق الاستراتيجية خلال مهلة زمنية قصيرة جدا، وقبل أن تتجمد خطوط وقف إطلاق النار. وفى هذا الإطار فإن مساعدة الولايات المتحدة فى عمليات الاستطلاع التكتيكى كانت حيوية للغاية[١٢٤].

وكان الرئيس جونسون ومستشاره والت روستو وبعض موظفى البيت الأبيض يعلمون بعمليات الاستطلاع التى قامت بها الطائرات الأمريكية والطيارين والفنيين الأمريكين. وإن السماح لإسرائيل بأن تدمر الجيوش العربية وتستولى على أراضٍ عربية تكفيها للمساومة التى تجبر العرب على التفاوض مباشرة فى القضايا الكبرى الأكثر حيوية فى الصراع العربى-الإسرائيلي. إن جونسون ومساعديه كانوا يخاطرون أشد المخاطرة بالأرواح والممتلكات الأمريكية فى العالم العربى، وذلك من وراء ظهر الكونجرس والشعب الأمريكى. لقد فشلت إدارة جونسون فى تحديد الخط الفاصل بين مصالح الولايات المتحدة ومصالح إسرائيل الأمنية القومية[١٢٥].

الهوامش

(١) وثائق وزارة الدفاع، وثائق حرب يونيو ٦٧، ملف رقم ٣/٢٢٥/٢٤٢، قضية الطيران، موقف استعداد القوات الجوية والدفاع الجوى من وقت إعلان الطوارئ، مقابلة مع الفريق أنور القاضى، مقابلة مع الفريق أول محمد فوزى.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) مقابلة مع حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية بمنزله بالدق يوم ٢٨ يونيو ٢٠٠٣م.
(٥) محمد فوزى- مذكرات الفريق أول محمد فوزى، حرب الثلاث سنوات، ص ١٣٩، انظر كذلك مقابلات كثيرة مع الفريق أول محمد فوزى خلال الفترة من عام ١٩٨٦ وإلى ٢٠٠١م.
(٦) محمد فوزى، المصدر السابق، ص ص ١٣٩، ١٤٠، انظر كذلك المقابلات مع الفريق أول محمد فوزى.
(٧) مقابلة مع الفريق أنور القاضى، سبق ذكرها.
(٨) مقابلة مع اللواء يحيى أحمد فؤاد بمكتب الباحث بقيادة الدفاع الجوى يوم ١٥ أكتوبر ١٩٩٤م، انظر كذلك مقابلة مع اللواء إبراهيم المجدوب بمكتب الباحث بقيادة الدفاع الجوى يوم ٢ نوفمبر ١٩٩٤م. واللواء يحيى أحمد فؤاد كان قائد المدفعية المضادة للطائرات أثناء حرب ١٩٦٧، واللواء إبراهيم المجدوب كان القائد المناوب فى غرفة عمليات قيادة القوات الجوية والدفاع الجوى صباح ٥ يونيو ١٩٦٧.
(٩) صلاح الدين الحديدى، شاهد على حرب ٦٧، ص ١٨٦، انظر كذلك وثائق المحفوظات العسكرية- وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، شهادة الفريق صلاح الدين الحديدى.
(١٠) المصدر نفسه، ص ص ١٨٦،١٨٧.
(١١) صلاح الدين الحديدى- شاهد على حرب ٦٧، ص ١٩٠، انظر كذلك محمد فوزى- مذكرات الفريق أول محمد فوزى، حرب الثلاث سنوات، ص ١٤٣، ومقابلات كثيرة مع محمد فوزى- سبق ذكرها.
(١٢) صلاح الدين الحديدى، المصدر السابق، نفس المكان.
(١٣) مقابلة مع الفريق أول محمد فوزى، مقابلة سبق ذكرها.، انظر كذلك صلاح الدين الحديدى، شاهد على حرب ٦٧، ص ١٨٦.
(١٤) وثائق وزارة الدفاع المصرية- وثائق المحفوظات العسكرية- غير منشورة، تقرير الفريق عبد المنعم رياض عن معارك الجبهة الأردنية، ص ٤.
(١٥) المصدر نفسه، انظر كذلك محمد فوزى، مذكراته، ص ١٤٤.
(١٦) المصدر نفسه.
(١٧) مقابلات مع حسن إبراهيم وعبد اللطيف البغدادى وكمال الدين حسين.
(١٨) المصدر نفسه.
(١٩) مقابلة مع عبد اللطيف البغدادى، سبق ذكرها، انظر كذلك عبد اللطيف البغدادى، مذكراته – الجزء الثانى، ص ص ١٤٦،١٤٥.
(٢٠) عبد اللطيف البغدادى، المصدر السابق.
(٢١) المصدر نفسه.
(٢٢) المصدر نفسه، انظر كذلك محمد فوزى- مذكرات الفريق أول محمد فوزى، حرب الثلاث سنوات، ص ١٤٥.

(٢٣) وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م- وحدة الأوراق الخاصة والشهادات، مذكرات وأوراق محمود الجيار وشهادته، انظر كذلك مقابلات مع محمود الجيار خلال أعوام ١٩٨٦، ١٩٨٧م.

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) محمد فوزى، المصدر السابق، ص ص ١٤٤،١٤٥.

(٢٧) أحمد حمروش، ثورة ٢٣ يوليو، الجزء الثانى، ص ١٨١.

(٢٨) مقابلات مع الفريق أول محمد فوزى رئيس أركان القوات المسلحة فى ذلك الوقت.

(٢٩) وثائق المحفوظات العسكرية، وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو- وثائق حرب ٥ يونيو ١٩٦٧، ملف البيانات العسكرية المذاعة.

(٣٠) محمد فوزى، مذكراته، المصدر السابق، ص ١٤٥، انظر كذلك مقابلات كثيرة مع الفريق أول محمد فوزى، سبق ذكرها.

(٣١)المصدر نفسه.

(٣٢)المصدر نفسه.

(٣٣) حسنين كروم- صلاح نصر، الأسطورة والمأساة، مكتبة مدبولى، الطبعة الثانية ١٩٩٦، ص ص ٨٧،٨٨.

(٣٤) المرجع نفسه، ص ٨٨.

(٣٥) المرجع نفسه، ص ص ٨٨،٨٩.

(٣٦) وثائق المحفوظات العسكرية- وثائق حرب ٥ يونيو ١٩٦٧، ملف سير العمليات الحربية، القتال فى نطاق الأمن.

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) عبد المحسن مرتجى، الفريق مرتجى يروى الحقائق- قائد جبهة سيناء فى حرب ١٩٦٧، ص١٤٦.

(٣٩) محمد فوزى- مذكرات الفريق أول محمد فوزى، ص ١٤٦.

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) الفريق أول عبد المحسن كامل مرتجى- قائد جبهة سيناء فى حرب يونيو ٦٧- أوراق الفريق أول عبد المحسن كامل مرتجى، غير منشورة، انظر كذلك مقابلات كثيرة مع الفريق عبد المحسن كامل مرتجى خلال الفترة من عام ١٩٨٦م وحتى عام ١٩٩٦م، انظر كذلك أمين هويدى- أوراقه ومذكراته الخاصة- غير منشورة، تقرير أمانة، أنظر كذلك الفريق مرتجى يروى الحقائق، دار الوطن العربى، بدون. وتقرير أمانة كتبة الفريق أول عبد المحسن كامل مرتجى بعد انتهاء حرب الخامس من يونيو ١٩٦٧م بتكليف من رئيس جمال عبد الناصر وسلمه لوزير الحربية أمين هويدى حيث عرض على الرئيس جمال عبد الناصر. وهذا التقرير يشتمل على العمليات الحربية وكل ما جرى فى الجبهة المصرية وكذا أشتمل على مقابلات تمت بين الفريق مرتجى والمشير عامر والرئيس جمال عبد الناصر بعد انتهاء الحرب.

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) عبد المحسن كامل مرتجى، تقرير أمانة: انظر كذلك الفريق مرتجى- يروى الحقائق، ص ص ١٤٨،١٤٩، انظر كذلك مقابلات مع عبد المحسن كامل مرتجى بمنزله بالدقى.

(٤٤) المصدر نفسه: انظر كذلك المحفوظات العسكرية، وثائق حرب يونيو ١٩٦٧م، ملف سير العمليات.

(٤٥) المصدر نفسه.

(٤٦) المصدر نفسه.

(٤٧) المصدر نفسه.
(٤٨) المصدر نفسه.
(٤٩) المصدر نفسه.
(٥٠) عبد المحسن كامل مرتجى، تقرير أمانة، انظر كذلك الفريق مرتجى يروى الحقائق، ص ص ١٥٠،١٥١، انظر كذلك مقابلات مع الفريق مرتجى، سبق ذكرها، انظر كذلك وثائق حرب يونيو ١٩٦٧م، ملف سير العمليات العسكرية فى جبهة سيناء.
(٥١) المصدر نفسه.
(٥٢) المصدر نفسه، تقرير أمانة، انظر كذلك الفريق مرتجى يروى الحقائق، ص ١٥١.
(٥٣) المصدر نفسه.
(٥٤) المصدر نفسه.
(٥٥) المصدر نفسه.
(٥٦) تقرير أمانة، المصدر السابق، انظر كذلك وثائق حرب الخامس من يونيو ١٩٦٧، ملف سير العمليات.
(٥٧) عبد المحسن مرتجى، تقرير أمانة، المصدر السابق، انظر كذلك الفريق مرتجى يروى الحقائق، ص ١٥٦. ص١٥٦، انظر كذلك وثائق حرب يونيو ١٩٦٧، ملف سير العمليات.
(٥٨) المصدر السابق، انظر كذلك الفريق مرتجى يروى الحقائق، ص ص ١٥٦،١٥٧.
(٥٩) المصدر السابق.
(٦٠) المصدر السابق.
(٦١) المصدر السابق.
(٦٢) عبد المحسن مرتجى، تقرير أمانة، انظر كذلك الفريق مرتجى يروى الحقائق، ص ١٥٧، انظر كذلك وثائق حرب يونيو ١٩٦٧، ملف سير العمليات.
(٦٣) المصدر نفسه، انظر كذلك الفريق مرتجى يروى الحقائق، ص ص ١٥٧،١٥٨، انظر كذلك وثائق حرب يونيو ١٩٦٧، ملف سير العمليات.
(٦٤) المصدر نفسه.
(٦٥) المصدر نفسه.
(٦٦) المصدر نفسه.
(٦٧) المصدر نفسه.
(٦٨) المصدر نفسه، تقرير أمانة، انظر كذلك الفريق مرتجى يروى الحقائق، ص ص ١٥٨،١٥٩، انظر كذلك وثائق حرب يونيو ١٩٦٧، ملف سير العمليات.
(٦٩) المصدر نفسه.
(٧٠) المصدر نفسه.
(٧١) المصدر نفسه.
(٧٢) المصدر نفسه.
(٧٣) المصدر نفسه.
(٧٤) تقرير أمانة، المصدر السابق، انظر كذلك الفريق مرتجى يروى الحقائق، ص ص ١٥٩، ١٦٠، انظر كذلك وثائق حرب يونيو ١٩٦٧، ملف سير العمليات.

(٧٥) تقرير أمانة، المصدر السابق، انظر كذلك مقابلات مع الفريق أول عبد المحسن كامل مرتجى- قائد جبهة سيناء فى حرب يونيو ١٩٦٧ بمنزلة بالدقى، انظر كذلك وثائق حرب يونيو ١٩٦٧، ملف سير العمليات.

(٧٦) المصدر نفسه.

(٧٧) المصدر نفسه.

(٧٨) المصدر نفسه.

(٧٩) المصدر نفسه.

(٨٠) عبد المحسن كامل مرتجى، تقرير أمانة، انظر كذلك عبد المحسن كامل مرتجى، المصدر السابق.

(٨١) المصدر نفسه.

(٨٢) تقرير أمانة، المصدر السابق، انظر كذلك مقابلات مع قائد الجبهة، مقابلات سبق ذكرها.

(٨٣) المصدر نفسه، انظر كذلك وثائق حرب يونيو ١٩٦٧، وثائق هيئة عمليات القوات المسلحة- قرار المشير عبد الحكيم عامر- نائب القائد الأعلى المبلغ إلى قائد منطقة القناة بواسطة هيئة عمليات القوات المسلحة.

(٨٤) عبد المحسن كامل مرتجى، تقرير أمانة، أنظر كذلك وثائق عمليات حرب يونيو ١٩٦٧، ملف تعليمات عمليات حربية.

(٨٥) المصدر نفسه.

(٨٦) المصدر نفسه.

(٨٧) تقرير أمانة، المصدر السابق.

(٨٨) المصدر نفسه.

(89) Green, Stephen, op. cit, pp. 206-209.

(90) Ibid.,.

(٩١) بارزوهار، ميشيل، التاريخ السرى لحرب إسرائيل، القسم الرابع، ترجمة المخابرات، ص ص ١٤-٢٤.

(٩٢) المرجع نفسه، ص ص ٢٥-٢٨، انظر ذلك.

Johnson, Lyndon- The Vantage point, pp 330-335.

(٩٣) المرجع نفسه، ص ص ٢٨،٢٩، كذلك ص ص ٤٠،٤١.

(٩٤) المرجع نفسه، القسم الرابع، ترجمة المخابرات، ص ص ٤٠،٤١.

(٩٥) المرجع نفسه، ص ٣٠. يتكون "الخط الأحمر" أو التليفون الأحمر من أربع آلات كاتبة مبرقة اثنتان منهما فى الكرملين والاثنتان الأخريتان فى وزارة الدفاع الأمريكية، وأحد الجهازين روسى مزود بحروف روسية بينما الجهاز الآخر وهو أمريكى مزود بحروف لاتينية، وعن طريق هذه المبرقات الكاتبة يستطيع زعماء الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الاتصال ببعضهم فى أى وقت والتشاور سوياً فى حالة وقوع أزمة عالمية يخشى أن تتحول إلى نزاع خطير. ومنذ أن أنشئ الخط الأحمر فى ٣٠ أغسطس ١٩٦٣ فإنه لم يستخدم مطلقاً إلا فى حالات الفحص الدورى التى نقل خلالها الإخصائيون الأمريكيون إلى موسكو نتائج مباريات الكرة الطائرة، ونقل خلالها الإخصائيون السوفيت إلى واشنطن عبارات مأخوذة من كتاب رسام "لتورجنيف". ولم يستخدم الخط الأحمر منذ إنشائه إلا يوم ٥ يونيو ١٩٦٧.

(٩٦) بارزوهار، المرجع نفسه، ص ٣١.

(٩٧) المرجع نفسه، ص ٣٢، انظر كذلك:

L.J. Library, "Secret", telegram 2449 From president Johnson to Kasygin, dated June 5, 1967.

(٩٨) بارزوهار، المرجع السابق، ص ص ٤٢،٤٣. انظر كذلك:

Laqueur, Walter the Road to war 1967, pp. 248-255.

(99) L.B.J. Library, Oral History project, interview number I with Harry Mc pherson, re-corded December 5, 1968, see also, Green, Stephen, Talking sides, pp. 22-224,

بارزوهار، المرجع السابق، ص ٤٣، وهارى مكفرسون كان يشغل منصب مساعد الرئيس جونسون لشئون الشرق الأوسط.

(١٠٠) المرجع نفسه، ص ص ٤٦،٤٧، انظر كذلك:

Keer, M. H. The Arab Cold War 1958-1967, pp. 188-193.

(101) L.J. Library, "Top Secret". Memorandum for the president from Richard Helmoz, dated June 5, 1967 National security file, NSC History- Middle East Crisis, May 12-June 19, 1967, Volume 2, Tabs, 31-42.

(102) L.J. Library, "Secret". Note to the president from walt Rostow, dated June 5, 1967 National security file, NSC History Middle East Crisis, May 12-June 19, 1967, Volume 4 Tabs, 111-127.

(103) Winston and Randolph Churchill, The six Day War, p. 85.

(104) Ibid., see also:

محمد حسنين هيكل، الإنفجار ١٩٦٧- ص ص ٧٢٧،٧٢٨.

(١٠٥) بارزوهار، المرجع السابق، ص ص ٤٧،٤٨.

(١٠٦) المرجع نفسه، ص ص ٤٨،٤٩.

(١٠٧) بول، فندلى، من يجرؤ على الكلام، ص ص ١٩٥،١٩٦، انظر كذلك محمد حسنين هيكل، المرجع السابق، ص ص ٧٢٠،٧٢١.

يوضح هيكل أن السيدة ماتيلدا كريم كانت عميلة للمخابرات الإسرائيلية وكان جونسون يعلم ذلك بل إنها كانت حلقة الاتصال المباشرة به، على الرغم من أن ماتيلدا كريم كانت متزوجة، فإنها كانت العشيقة الحميمة للرئيس جونسون. ويوضح بول فندلى أن آرثر كريم وزوجته وهما من وجهاء اليهود فى نيويورك كانا على صلة وثيقة بالرئيس جونسون. وكان آرثر كريم يشغل فى ذلك الوقت منصب رئيس الحزب الديمقراطى فى ولاية نيويورك، وهو صهيونى متحمس جداً لإسرائيل.

(108) L.J. Library, "Confidential". Note to the president from walt Rostow, dated June 6, 1967, National security file NSC History. Middle East Crisis, May 12 June 19, 1967, Volume 4.

(١٠٩) روستو، يوجين، مشكلة الشرق الأوسط وأعماقها، الهيئة العامة للاستعلامات، بدون رقم، ص ١٣، انظر كذلك وثائق الخارجية المصرية بيان وزارة الخارجية المصرية، عن قطع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية يوم ٦ يونيو ١٩٦٧.

Quandt, William, op. cit., p. 177.

(١١٠) وثائق القيادة العليا للقوات المسلحة. بيان وقف الملاحة فى قناة السويس يوم ٦ يونيو ١٩٦٧م- انظر كذلك: محمود رياض، مذكراته: "البحث عن السلام"، ص ٥٨، بارزوهار، التاريخ السرى لحرب إسرائيل، القسم الرابع، ص ٥٩.

(١١١) بارزوهار، المرجع السابق، ص ٦٥.

(١١٢) نفس المرجع، ص ص ٦٥،٦٦.

(١١٣) وثائق القصر الجمهورى بعابدين- أرشيف منشية البكرى- مذكرة كتبها سامى شرف بخط اليد مرفقة بصورة من رسالة الرئيس جمال عبد الناصر إلى كوسيجين يوم ٦ يونيو ١٩٦٧ ملف وقائع ٦ يونيو ١٩٦٧.

(١١٤) وثائق القصر الجمهورى بعابدين- أرشيف منشية البكرى- رسالة من الرئيس جونسون إلى إليكسى كوسيجين سلمت للرئيس جمال عبد الناصر بواسطة السفير السوفيتى فى القاهرة ومرفق بها مذكرة خاصة بمقابلة الرئيس للسفير السوفيتى وصورة من الرسالة- وتكشف رسالة جونسون التواطؤ الكامل بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

(١١٥) محمد الفرا، سنوات بلا قرار، ص ١٢٩، ص ص ١٤٢،١٤٣.

(116) L.J. Library, "Secret". Note to the president from walt Rostow, dated June 7, 1967, National security file NSC History- Middle East Crisis, May 12-June 19, 1967, Volume 4, Tabs 111-127.

(117) Ibid.

(١١٨) وثائق الخارجية المصرية، غير منشورة، رسالة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى إلى الرئيس جمال عبد الناصر بتاريخ ٧ يونيو ١٩٦٧م انظر كذلك مقابلة مع محمود رياض بمنزله بالزمالك يوم ٩ ديسمبر ١٩٩١م (طلب الرئيس عبد الناصر من محمود رياض الرد على هذه الرسالة).

(١١٩) أوراق محمود رياض، غير منشورة، رسالة من وزير الخارجية محمود رياض إلى وزير الخارجية السوفيتى أندريه جروميكو مساء يوم ٧ يونيو ١٩٦٧م، ردا على رسالة اللجنة المركزية إلى الرئيس جمال عبد الناصر يوم ٧ يونيو ١٩٦٧م انظر كذلك مقابلة مع محمود رياض يوم ٩ ديسمبر ١٩٩١م بمنزله.

(١٢٠) Green, Stephen- Taking sides, p. 204.

(١٢١) محمود رياض، مذكراته "البحث عن السلام"، ص ص ٦٤،٦٥.

(122) Johnson, Lyndon- The Vantage point, pp. 301-302, see also, Green, Stephen- Taking sides, p. 200,

ناتنج، أنتونى، ناصر، ص ٤٧٠. ويوضح ناتنج أن حقيقة نجاة دمشق من الاحتلال ترجع إلى أن الإسرائيليين لم يكونوا يريدونها، وليس لأن كوسيجين أثار الرعب فى قلوب الأمريكيين فدفعهم إلى طلب وقف القتال.

(123) Green, Stephen- Takin Sides, pp. 206-209.

(124)Ibid, p. 212, see also:

محمود رياض، مذكراته "امريكا والعرب"، ص ٤٠.

(125) Ibid, pp. 215-216, see also, laqueur, Walter- The Road to war 1967, pp. 297-303.

دراسة نقدية لمعاهدة السلام
بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل
٢٦ مارس ١٩٧٩

د. عادل حسن غنيم*

عقدت معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل في ٢٦ مارس ١٩٧٩م ووقعها محمد أنور السادات عن مصر ومناحم بيجن عن إسرائيل. وشهد التوقيع جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية. وشملت هذه المعاهدة ديباجة وتسع مواد، وألحق بها سبعة ملاحق وأربع خرائط اعتبرت جزءًا لا يتجزأ من المعاهدة[1].

وجاءت هذه المعاهدة نتيجة منطقية لحرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣م، أهم وأشرف حرب في تاريخ الأمة العربية الحديث والمعاصر، وأول حرب إلكترونية في التاريخ والتي انتصر فيها الجيش المصري في مراحل الحرب الأولى على إسرائيل وعبر خط بارليف، وحرك عملية السلام التي أدت إلى زيارة محمد أنور السادات لمدينة القدس في ١٩ نوفمبر ١٩٧٧م وإلقائه خطابه التاريخي في الكنيست الإسرائيلي الذي دعا فيه إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧م وتلبية الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وإنهاء حالة الحرب القائمة في المنطقة، ثم كان بعد ذلك مؤتمر كامب ديفيد الذي عقد في الفترة من ٥ إلى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨م والذي ضم رؤساء مصر وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية (محمد أنور السادات ومناحم بيجين وجيمي كارتر) حيث صدر عن المؤتمر وثيقتان: الأولى هي إطار السلام في الشرق الأوسط، وإقامة الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية وقطاع غزة، والثانية كانت إطارًا لعقد معاهدة سلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل تنسحب إسرائيل بناء عليها من سيناء إلى الحدود الدولية بين مصر وفلسطين عام ١٩٤٨م. ثم كانت سلسلة المباحثات المتعددة التي انتهت بتوقيع معاهدة السلام في واشنطن في ٢٦ مارس ١٩٧٥م. فما رؤيتنا النقدية لتلك المعاهدة؟

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر- كلية الآداب – جامعة عين شمس

هناك ملاحظات على مواد المعاهدة، كما أن هناك ملاحظات أخرى على الملاحق، نبدأ أولاً بملاحظاتنا على مواد المعاهدة.

أولاً: ملاحظات على مواد المعاهدة:

ورد النص التالي ضمن ديباجة المعاهدة، أن الحكومتين "قد اتفقتا على الأحكام التالية بمقتضى ممارستهما الحرة لسيادتهما من أجل تنفيذ الإطار الخاص بعقد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل" ويعني ذلك أن هذا الإطار العام لمعاهدة السلام، ويقصد به ذلك الإطار الثاني الذي اتفق عليه في كامب ديفيد بشأن معاهدة السلام، والذي يجب أن تتضمن المعاهدة تنفيذه، والذي يقضي - ضمن ما يقضي - بأمرين مهمين:

الأول: هو عودة جميع المطارات العسكرية لمصر ومنها قواعد جوية ضخمة أقامها الإسرائيليون خلال سنوات الاحتلال، وأن هذه المطارات سوف تتحول إلى مطارات مدنية تملكها مصر. ويعني هذا أن مصر ليس من حقها أن تنشئ مطارات عسكرية في سيناء، وهذا إنقاص من السيادة المصرية على سيناء.

الثاني: هو حق المرور الحر للسفن الإسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس بمقتضى معاهدة القسطنطينية المعقودة سنة ١٨٨٨م على أساس أن حالة الحرب مع إسرائيل ستنتهي بمعاهدة هذا السلام. وهذا الحق أحد المكاسب الأساسية التي تحقق لإسرائيل للمرة الأولى في التاريخ.

ورد في الفقرة الثانية من المادة الأولى من معاهدة السلام النص التالي الذي ينفذ بعد سحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب "وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء". وهذه السيادة المشار إليها سيادة منقوصة وغير كاملة بدليل الأمر الأول الذي ورد في الملاحظة الأولى بشأن المطارات المدنية في سيناء، وما سيرد من ملاحظات تالية تقيد حركة مصر العسكرية فيها.

ورد ضمن الفقرة (٢) من المادة الثالثة من المعاهدة النص التالي: "كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الإثارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في أي مكان.. ". فهذا النص يمنع مصر قانونًا من حق مناصرة أية أفعال أو هجمات موجهة مثلاً من منظمتي حماس أو فتح أو حزب الله ضد إسرائيل. وهو ما جعل المسئولين في مصر في مرحلة الحكم السابق لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م لا يأخذون موقفًا قويًا ضد إسرائيل عند عدوانها على غزة ليس احترامًا لنصوص المعاهدة فقط بل باعتبار ذلك جزءًا من الالتزام الفعلي بالتحرك في إطار السياسة الأمريكية، كما جعل المسئولين خلال حكم محمد مرسي

يتدخلون للتهدئة بين منظمة حماس في غزة وإسرائيل حفاظًا على العلاقات الطيبة مع السياسية الأمريكية.

من الإيجابيات التي لم يستفد منها الجانب المصري حتى الآن بشكل رسمي النص التالي الذي ورد في الفقرة الرابعة من المادة الرابعة "يتم بناء على طلب أحد الطرفين إعادة النظر في ترتيبات الأمن المنصوص عليها في الفقرتين ١، ٢ من هذه المادة وتعديلها باتفاق الطرفين". ويقصد بذلك ترتيبات الأمن المتفق عليها بما في ذلك المناطق المحدودة التسليح في الأراضي المصرية، وكذلك أية ترتيبات أمن أخرى قد يتفق عليها الطرفان. لكن هذا النص قد يحمل في طياته سلبية أخرى هي أنه ليس من حق أي من الدولتين طلب تعديل أو إلغاء مواد أخرى غير ترتيبات الأمن. لكنه من القواعد العامة في القانون الدولي في حالة وجود معاهدة بين الدولتين فمن حق أي من الدولتين أن تطلب تعديل المعاهدة.

من المكاسب التي تحققت لإسرائيل بشكل رسمي في هذه المعاهدة ما ورد في الفقرة الثانية من المادة الخامسة ونصه " يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي، كما يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من وإلى أراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة " - أي حق إسرائيل في الملاحة والعبور الجوي عبر مضيق تيران وخليج والعقبة - وهذا الحق كانت إسرائيل تمارسه بشكل غير رسمي بعد انسحابها عقب عدوان ١٩٥٦م حتى قبيل حرب ١٩٦٧م.

من أكثر النصوص سلبية في المعاهدة ما ورد ضمن الفقرة الخامسة من المادة السادسة ونصه ".. يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتهما الأخرى، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة " ويعني هذا النص أن الالتزام الناشئ عن هذه المعاهدة ملزمة لمصر حتى في حالة رغبتها في مناصرة أية دولة عربية ترتبط معها مصر بمعاهدة أو تأخذ مواقف معادية لإسرائيل أو تعتدي إسرائيل عليها.

فيما يتعلق بحل الخلافات بين الدولتين حول نصوص المعاهدة أشارت المادة السابعة إلى فقرتين محددتين:

"١- تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضة"

"٢- إذا لم يتيسر حل الخلافات عن طريق المفاوضة فتحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم".

ويلاحظ أنه في حالة التوفيق فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة القائمة بالتوفيق باعتبارها الدولة الراعية للمعاهدة، ومعروف للجميع بطبيعة الحال مدى انحيازها الدائم

والسافر لإسرائيل، كما أنه من قواعد التحكيم المعروفة أن توافق الدولتان على اللجوء إليه، وهو ما قد يعني تجميد تنفيذ هذه المادة إلى حد كبير.

ثانيًا: ملاحظات على الملاحق:

الملحق رقم (١) البروتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلي:

تقضي المادة الثانية بتحديد الخطوط النهائية والمناطق طبقًا لما يلي:

المنطقة (أ): وهي المجاورة لقناة السويس تتواجد فيها قوات عسكرية مصرية مكونة من فرقة مشاة ميكانيكية واحدة ومنشآتها العسكرية وكذا تحصينات ميدانية، وتضم حتى ٢٣٠ دبابة وحتى ٤٨٠ مركبة مدرعة وإجمالي حتى٢٢ ألف فرد.

المنطقة (ب): وحدات مصرية مكونة من أربع كتائب حدود مسلحة بأسلحة خفيفة وبمركبات عجل، تعاون الشرطة المدنية في المحافظة على النظام، وتتكون حتى ٤٠٠٠ فرد.

المنطق (ج): المنطقة المجاورة لفلسطين، ويتركز فيها قوات الأمم المتحدة والشرطة المدنية المصرية فقط المسلحة بأسلحة خفيفة، وتتولى أداء المهام العادية للشرطة داخل هذه المنطقة.

المنطقة (د): داخل حدود فلسطين المجاورة لمصر وبها قوة إسرائيلية محدودة من أربع كتائب مشاة، ومراقبي الأمم المتحدة وبإجمالي حتى ٤٠٠٠ فرد.

وتعني هذه المادة في إيجاز عدم فرض السيادة المصرية الكاملة على سيناء، وعدم قدرة مصر على تعديل أية قوات على تلك المناطق قبل التفاهم مع إسرائيل، كما حدث عندما دخلت قوات عسكرية مصرية في سيناء بعد حادث قتل المصريين الستة عشر، والهجمات المسلحة على المواقع العسكرية والحكومية. وقد تكرر بعد ذلك دخول قوات وأسلحة ومركبات ومدرعات عديدة - بخلاف ما ورد في نصوص المعاهدة - بعد التفاهم مع إسرائيل بطبيعة الحال. وهي القوات التي قامت بإغلاق الأنفاق وتدميرها وحماية المنشآت الرئيسة والبحث عن المطلوبين من الجهاديين ومقاومة أعمال العنف والإرهاب، لكن وجود تلك القوات هو وجود مؤقت وليس دائمًا، وكانت فرصة مناسبة يمكن للمسئولين المصريين استثمارها لطلب تعديل تلك المعاهدة.

وهناك ملاحظات مهمة يمكن ذكرها على الملحق (١):

بينما أشير في المنطقة (ج) الخاصة بمصر إلى تمركز قوات الأمم المتحدة أشير في المنطقة (د) الخاصة بإسرائيل إلى مراقبي الأمم المتحدة.

يمكن إنشاء مطارات مدنية فقط في سيناء والمنطقة (د) الإسرائيلية.

يمكن إقامة موانئ ومنشآت بحرية مدنية فقط فيهما.

. يمكن إنشاء وتشغيل نظم إنذار مبكر في المنطقة (أ) المصرية المجاورة لقناة السويس والمنطقة (د) الإسرائيلية.

يلتزم كل طرف بالمحافظة على النصب المقامة في ذكرى جنود الطرف الآخر بحالة جيدة، وهي النصب المقامة بواسطة إسرائيل في سيناء والنصب التي ستقام بواسطة مصر في إسرائيل، كما سيسمح كل طرف بالوصول إلى هذه النصب.

وبينما هناك نصب تذكاري لإسرائيل في الشيخ زويد بسيناء يتمثل في صخرة مكتوب علها أسماء الجنود الإسرائيليين الذين قتلوا في حادثة سقوط طائرة عسكرية إسرائيلية قبل عقد المعاهدة، لم تقم مصر بإقامة نصب تذكاري لشهدائها في إسرائيل طبقًا لما ورد في الملحق رقم (١) وإنما هناك نصب مصري في قرية اللطرون في الضفة الغربية لشهداء مصر في حرب ١٩٤٨م بناه الفلسطينيون تكريمًا للشهداء المصريين، ولا علاقة له بنصوص المعاهدة. وقد حاولت إسرائيل هدمه بحجة توسعة طريق لكن تدخلت الخارجية المصرية لدى السلطات الإسرائيلية، وتم إيقاف الهدم في ديسمبر ٢٠١٢م.

وبينما يتعلق بالملحق رقم (٢) بتنظيم الانسحاب من سيناء، فإن الملحق رقم (٣) يتعلق بإقامة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية والتجارية والثقافية وحرية التنقل والتعاون في سبيل التنمية وعلاقات حسن الجوار والنقل والمواصلات.

وتنفيذًا لهذا الملحق أقيمت علاقات رسمية مختلفة بين مصر وإسرائيل بما فها الجانب الثقافي حيث تم في ٨ مايو ١٩٨٠م عقد اتفاقية ثقافية تضمنت تشجيع التعاون في المجالات الثقافية والعلمية والفنية بين مصر وإسرائيل. وبمقتضى هذه الاتفاقية بدأ تبادل الوفود الشبابية، وتم توقيع بروتوكول إنشاء المركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة في شهر يناير ١٩٨٢م، كما جرى في عامي ١٩٧٩، ١٩٨٠م تنقية وتنقيح المقررات الدراسة من أية إشارات مضادة لإسرائيل أو الصهيونية، وأنشئت اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية[٢].

وقد شاركت إسرائيل ثلاث مرات في معرض القاهرة الدولي للكتاب وهي أعوام ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٥م حيث كان هناك معارضة شعبية ووقفات احتجاجية لتلك المشاركة قادتها لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ومقررتها لطيفة الزيات، وشاركت فها لجان عديدة، وفي المعرض الأخير الذي شاركت فيه إسرائيل عام ١٩٨٥تم مقاطعة ناشرين مصريين وعرب للمعرض حيث حرق العلم الإسرائيلي، وأقيم معرض بديل لدور النشر المقاطعة بنقابة الصحفيين، ونظمت لجنة الدفاع عن الثقافة القومية أسبوعًا ثقافيًا تحت شعار "لا لتطبيع العلاقات مع العدو الصهيوني"[٣]. وقد أكد لي الدكتور عماد أبو غازي وزير الثقافة الأسبق أن منع إسرائيل من حضور معرض القاهرة الدولي للكتاب تم في عام ١٩٨٦م، حيث توقفت جميع الأنشطة الثقافية.

وخلال عملية التطبيع كانت الولايات المتحدة الأمريكية الشريك السياسي والثقافي أيضًا، ويتضح ذلك في سياسة البحوث العلمية المشتركة والمؤتمرات العلمية التي اشتركت فيها مصر وإسرائيل وتمويلها، ومنح السلام التي قدمت أمريكا منها مئات من المنح للطلبة والدارسين والأساتذة المصريين، وكلها كانت موجهة لتدعيم التطبيع بين مصر وإسرائيل تنفيذًا لمعاهدة السلام. ولعل هذا ينبهنا ليس إلى خطورة الثقافة الصهيونية فقط بل إلى أخطار الثقافة الاستعمارية الأمريكية أيضًا(٤).

أما بالنسبة للملحق رقم (٤) فيلاحظ ما يلي:

أن المادة الرابعة من الملحق تسمح بإعادة النظر في ترتيبات الأمن بما في ذلك المناطق المحدودة التسليح عندما يطلب ذلك أحد الأطراف وعلى أن تبدأ خلال ثلاثة أشهر من طلبها، ولكن لا يجرى أي تعديل إلا باتفاق كلا الطرفين. وهو النص الذي يمكن لمصر الاستفادة منه.

أنه ورد في الملحق الرابع النص التالي:

" في حالة عدم الوصول إلى اتفاق بين الطرفين فيما يتعلق بأحكام الفقرة الثامنة من المادة السادسة من الملحق الأول فإنهما يتعهدان بقبول أو تأييد ما تقترحه الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تشكيل قوات الأمم المتحدة أو المراقبين ".

ويعني هذا النص إعطاء الحق للولايات المتحدة الأمريكية في مزيد من الانحياز للمصلحة الإسرائيلية.

لم يرد في نصوص معاهدة السلام الأساسية بين مصر وإسرائيل شيء عن تزويد إسرائيل بالبترول أو الغاز ولكن في الملحق الثالث للمعاهدة ورد في المادة الثانية الخاصة بالعلاقات الاقتصادية والتجارية، أنه يتفق الطرفان على إقامة العلاقات الاقتصادية العادية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية، وأن يدخل الطرفان في مفاوضات بغية عقد اتفاق تجارة يستهدف إنماء العلاقات الاقتصادية، ثم وردت في الملحق الرابع عبارة أن العلاقات الاقتصادية الطبيعية سوف تشمل مبيعات تجارية عادية من البترول من مصر إلى إسرائيل، وأن يكون من حق إسرائيل التقدم بعطاءات لشراء البترول المصري الذي لا تحتاجه مصر لاستهلاكها على نفس الأسس المطبقة على مقدمي القطاعات الأخرى لهذا البترول.

ومع أن مصر تحتاج بترولها لاستهلاك شعبها كما ظهر في الأزمات المتعددة التي حدثت، فما زالت مصر تقدم بترولها لإسرائيل وبسعر أقل من السعر العالمي.

وأما الملحق الخامس: فقد تضمن الاتفاق التكميلي الخاص بإقامة الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة (الخطاب المتبادل الموقع من الرؤساء) ٢٦ مارس ١٩٧٩م.

وطبقًا لهذا الخطاب "فقد حددت مصر وإسرائيل هدفًا للانتهاء من المفاوضات خلال عام واحد بحيث يتم إجراء الانتخابات الفلسطينية بأسرع ما يمكن بعد أن تكون الأطراف قد توصلوا إلى اتفاق. وتنشأ سلطة الحكم الذاتي المشار إليها في "إطار السلام في الشرق الأوسط" وتبدأ عملها خلال شهر من انتخابها، واعتبارًا من هذا التاريخ تبدأ فترة الخمس سنوات الانتقالية. ويتم سحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإداراتها المدنية لتحل سلطة الحكم الذاتي محلها كما هو منصوص عليه في "إطار السلام في الشرق الأوسط" وحينئذ يتم انسحاب القوت الإسرائيلية المسلحة وإعادة توزيع القوات الإسرائيلية المتبقية في مواقع أمن محددة".

ويعني هذا النص - الذي لم ينفذ - أن انسحاب إسرائيل - من الضفة الغربية وقطاع غزة - في حالة إتمامه لن يكون كاملاً حيث يتم إعادة توزيع القوات الإسرائيلية المتبقية في مواقع أمن محددة.

وأما الملحق السادس: فهو خاص بالخطابات المتبادلة التالية:

أولاً: بالنسبة للالتزامات الأمريكية تجاه الطرفين:

خطاب من الرئيس كارتر إلى الرئيس السادات (٢٦ مارس ١٩٧٩م)، وقد شمل ضمان الولايات المتحدة للالتزام بهذه المعاهدة حيث ورد في الخطاب ما نصه " في حالة حدوث خرق أو تهديد بخرق لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، فإن الولايات المتحدة ستقوم - بناء على طلب أحد الأطراف أو كليهما - بالتشاور مع الأطراف في هذا الشأن وستتخذ الإجراءات الأخرى التي تراها مناسبة لتحقيق الالتزام بهذه المعاهدة ". وهو ما يتضمن تهديدًا في حالة خرق مصر المعاهدة.

خطاب من الرئيس كارتر إلى رئيس وزراء إسرائيل (٢٦ مارس ١٩٧٩م)، وقد كرر الرئيس كارتر هذه العبارة في خطابه إلى رئيس وزراء إسرائيل في نفس التاريخ، كما يتضمن كل من الخطابين ضمان رئيس الولايات المتحدة إنشاء واستمرار قوة الأمم المتحدة في المنطقة المحدودة التسليح في حالة عدم تمكن مجلس الأمن من إقامة تلك الترتيبات.

ثانيًا: بالنسبة لتبادل السفراء:

تضمن الملحق السابع والأخير من ملاحق معاهدة السلام موافقة الرئيس أنور السادات على معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل وملحقاتها وعلى الاتفاق التكميلي الخاص بإقامة الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية وقطاع غزة الموقع عليهما في واشنطن في ٢٦ مارس ١٩٧٩م.

ولا شك أن من إيجابيات معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل انسحاب إسرائيل من سيناء بكل قواتها وتجمعاتها وهو أمر يحسب للسادات وللمعاهدة.

يتضح لنا من هذا العرض أن مصر وإن كانت قد استردت سيناء منذ تنفيذ معاهدة السلام - وطابا بعد التحكيم - لكن سيادة مصر كما تبين لم تكن كاملة ما دامت لا تستطيع مثلاً أن تقيم مطارات أو مواني عسكرية فيها أو تحرك أو توزع قواتها العسكرية كما تريد.

ومما زاد الأمور سوءًا هي مئات الأنفاق التي تم إنشاؤها بين غزة وسيناء والتي تسمح بانتقال الفدائيين والبضائع والهاربين والمخدرات وتكرار الاعتداءات على الضباط والجنود ومراكز الشرطة وإحداث تفجيرات وأعمال إرهابية في أماكن مختلفة وأعمال الجاسوسية والعبث بأمن سيناء، مما دفع القوات المسلحة المصرية إلى محاولة السيطرة على الأمور بعد تفاهم مع إسرائيل بطبيعة الحال احترامًا لنصوص المعاهدة، وبمتابعة نشطة من الولايات المتحدة الأمريكية راعية المعاهدة ووسيطها الرئيسي والوحيد. وفي هذا كله انتقاص من حق مصر في ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء، وتهديد للأمن القومي المصري، مما يتطلب أن تطلب مصر من إسرائيل تعديل نصوص المعاهدة وملاحقها بما يسمح لمصر بممارسة سيادتها الكاملة على سيناء والحفاظ على أمنها القومي والتمتع باستقلالها الكامل على أراضيها، أو انتهاز فرصة أي اعتداء إسرائيلي على مصر وإعلان إلغاء معاهدة السلام - بشرط أن تكون مصر عسكريًا قادرة على الدفاع عن نفسها - كما فعل جمال عبد الناصر عندما أقدم على إلغاء اتفاقية الجلاء التي وقعها مع بريطانيا عام ١٩٥٤م بعد اشتراكها مع فرنسا وإسرائيل في العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦م وإن كان الموقف الدولي يومها قد ساعد مصر في موقفها.

ولعل مصر تحاول إعلاميًا تهيئة الرأي العام العالمي لذلك بإشعاره بأن معاهدة السلام تحول بين مصر وبين فرض سيادتها الكاملة على سيناء والقضاء على خلايا تنظيم الجهاد العالمي في سيناء الذي استفحل نشاطه بسبب معاهدة السلام التي تحول بين مصر وبين تواجد قوات وأسلحة دائمة في سيناء تكون كافية للقضاء أولاً بأول على أي تنظيمات جهادية في سيناء، ومنع إقامة الأنفاق بين غزة وسيناء، ومنع انتقال الهاربين والمخدرات وأية أعمال إرهابية بما يفرض سيطرة مصر الكاملة وسيادتها على سيناء.

ولعل مما يعزز حق مصر في طلب تعديل معاهدة السلام وملاحقها أن إسرائيل لم تلتزم بالإبقاء على حالة الحدود كما هي من الجانب الإسرائيلي (المنطقة د) بل قامت بعمل سور أمني على الحدود، وأقامت منظومة القبة الحديدية للدفاع الجوي لتدمير الصواريخ المعادية قرب الحدود مع مصر، بل وأطلقت أسلحتها أحيانًا على الجنود والمناطق المختلفة داخل الحدود المصرية، أي أن إسرائيل لم تلتزم بتنفيذ احترام نصوص المعاهدة رغم التزام مصر الرسمية بذلك. أما مصر الشعبية فلا تزال ترفض تطبيع العلاقات مع إسرائيل طالما أن إسرائيل لم تستجب لتحقيق المطالب الأساسية لعرب فلسطين، وعلى رأسها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

الهوامش

(١) تم الاعتماد في هذا البحث على نصوص ووثائق معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل التي نشرها مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر التابع للهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.

(٢) مقال لأحمد بهاء الدين شعبان عنوانه " مقاومة التطبيع الثقافي "، جريدة الأهرام، (لوموند دبلوماتيك) ٦ أكتوبر ٢٠١٢، ص٦.

(٣) لمزيد من المعلومات عن المقاطعة والمعرض البديل والأسبوع الثقافي يمكن الرجوع إلى الكتاب الرابع للمواجهة الذي أصدرته لجنة الدفاع عن الثقافة القومية في إبريل ١٩٨٥م.

(٤) عبد العظيم أنيس، " النضال ضد التطبيع، والنفوذ الأميركي، والطفيليين ثلاثة وجوه لعملة واحدة"، مقال بكتاب المواجهة الذي أصدرته لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، الكتاب الرابع، إبريل ١٩٨٥، ص٤١-٤٢.

في تاريخ
الإدارة والاقتصاد والقضاء

النظم الإدارية فى مصر الحديثة
١٨٠٥ - ١٩١٤م

د. إسماعيل زين الدين*

تمهيد

من الصعب تعريف "مصطلح الإدارة"، لأننا نجد له معانى مختلفة فى عموم مدلوله فالبعض يطلقونه على الوظائف التى يقوم بها أرباب الأعمال ومديروها ومراقبوها، ويتصور آخرون الإدارة فئة معينة من الأفراد تمارس سلطاتها المخولة إليها وفقا لنصوص المنشورات واللوائح والقرارات التى تدار بها الدواوين وتجرى عليها تفصيلات الحركة فى الإدارات المختلفة (الدواوين)، ويرى العمال أن الإدارة هى السلطة التى تهيمن على أعمالهم أثناء العمل، وينظر بعض علماء الاجتماع إلى الإدارة وكأنها طبقة ذات وضع وسلطة محددين فى المجتمع. والواقع إن الإدارة تجمع هذه المفاهيم جميعا، كما تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وكانت الإدارة المصرية فى عصر المماليك تكاد تنحصر فى توريد الضرائب المجموعة إلى "بيت المال". وقد حال ضعف الحكومة المركزية فى أواخر عهدهم دون تمكنها من الإشراف الكافى على أحوال الأقاليم، فانتشرت الفوضى وعم الفساد الداخلى، ونتيجة لجمود الأنظمة الإدارية لم يكن ثمة اهتمام بالأمور العامة كالصحة والتعليم ومشروعات الرى والزراعة تلك المهام التى تضطلع بها الإدارة الحديثة فى أى مجتمع يتجه نحو التنمية[1].

ولم يختلف الحال كثيرا فى العصر العثمانى، حيث كان نظام الإدارة العثمانية لمصر مزيجا من النظم الإدارية العثمانية ذاتها والنظم المملوكية التى كانت سائدة فى مصر قبل الغزو العثمانى. فقد وضع "القانون - نامة" الذى أصدره سليمان القانونى فى القرن السادس عشر الأسس التى سار عليها حكم مصر طيلة القرون الثلاثة التى سبقت عصر محمد على. وقد ظل

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة

الإطار العام للجهاز الإدارى والمالى بالشكل الذى أرساه سليمان معترفا به بوضوح طيلة تلك الفترة، رغم أن "القانون نامة" قد عدل بمضى الزمن وأضيفت إلى نصوصه تفسيرات تعسفية ودخلت عليه تطبيقات جديدة، واختفى عمليا إشراف الحكومة المركزية فى استانبول على الإدارة المصرية[٢].

وفى أواخر القرن الثامن عشر كانت الحملة الفرنسية على مصر والشام بقيادة نابليون بونابرت عام ١٧٩٨ م، وذلك لقطع الطريق على بريطانيا لمنعها من الوصول إلى الهند عن طريق احتلال مصر، بالإضافة إلى أسباب استعمارية أخرى. وقد حاول نابليون إدخال بعض النظم الإدارية الحديثة، فقسم البلاد إلى ثمانية أقاليم (مديريات) وكان يحكم كل إقليم من الأقاليم حاكم عسكرى من ضباط الحملة يساعده مجموعة من العلماء والأعيان والتجار المصريين، كما نظم نابليون الدوائر الإدارية ووضع دراسات لمشاريع عمرانية عديدة منها مشروع شق ترعة تصل البحر الأحمر بالبحر المتوسط. واتسم الحكم الفرنسى خلال تلك الفترة بالمركزية، تماماً كما كان الحال أثناء حكم المماليك والعثمانيين للبلاد.

محمد على واليا على مصر

حرص محمد على أول الأمر على استمالة زعماء الشعب والعمل بمشورتهم، فتم الاتفاق معهم على إطلاق يده فى إعادة تنظيم الدولة التى تطرق إليها الفساد نتيجة للمنازعات والصراعات الداخلية، وضعف سلطة الدولة[٣]. هكذا أصبح محمد على مطلق التصرف فى إدارة شئون البلاد، التى أرادها ببعد نظره وطموحه السياسى فى مستوى الأهداف التى كان يسعى إلى تحقيقها. وهذه الأهداف تنبع من المعطيات الأساسية التى كانت تصنع- آنذاك - قوة وازدهار الأمم الأوربية المتطورة. إصلاحات داخلية تتناول الاقتصاد الريفى التقليدى، ضمان الأمن والاستقرار الداخلى للسكان من خلال لوائح وقوانين عادلة وتشجيع هجرة بعض العناصر الأجنبية واندماجها فى البلاد إلى جانب سياسة خارجية توسعية وطموحة.

انطلاقا من هذه الخلفية التاريخية يمكننا تسليط الضوء على جهود محمد على لإعادة تنظيم الإدارة المصرية، حتى يتسنى له القيام بإصلاحاته الشاملة فى جوانب الجيش والاقتصاد والتعليم والصحة وغير ذلك من المشروعات التى تنهض بها الدول الحديثة.

تنظيم الدواوين

لمح محمد على من خلال احتكاكه بالفرنسيين فى مصر معالم الحضارة الأوربية واضحة جلية وتبين أثرها فى تكوين الدول الحديثة المنظمة، فشرع فى الأخذ بسياسة إصلاح واسعة النطاق فى الإدارة المصرية، فبعد أن قام بمسح الأراضى الزراعية سنة ١٨١٣م قسم البلاد إلى سبعة أقسام إدارية سميت مديريات، وعين لكل قسم منها حاكماً يعرف بالمدير (أربعة بالوجه البحرى وثلاثة بالوجه القبلى). وقسم المديريات إلى مراكز وكل مركز إلى أقسام وكل قسم إلى عدة نواح (قرى)، وعلى رأس كل مركز عين مأموراً، ولكل قسم ناظراً، وعلى رأس كل قرية عين شيخا يساعده "الصراف" و"الخولى" فى مسح الأراضى الزراعية، وجباية ما عليها من ضرائب، وكانت وظيفة المأمور تحديد ومراقبة الأعمال الزراعية، ويشترك مع المدير فى تقدير عدد الفدادين المخصصة فى كل قرية للزراعات المختلفة وفقا لطبيعة الأرض. وإضافة إلى ذلك فقد كان يقوم بجمع الأموال والمحصولات ومطالبة الفلاحين بالضرائب ومراقبة جمع الأنفار للخدمة العسكرية والأشغال العمومية، هذا إلى جانب مراقبة سير العمل داخل المعامل والمصانع وإرسال تقارير دورية عنها إلى المدير المختص بذلك.

أما المدير فكان من أهم واجباته تفقد الأقسام والمراكز الداخلة فى نطاق اختصاصه وتنفيذ أوامر الباشا وقرارات المجلس الخصوصى بالإضافة إلى مراقبة مشروعات الرى والعناية بترميم الترع والقناطر والجسور.

وكان من المهام الرئيسة لمديرى ومأمورى الأقاليم والأقسام بالإضافة إلى ما تقدم، كتابة تقارير تتناول الأعمال الواجبة على نظار الأقسام والمباشرين وحكام الأخطاط ومشايخ الحصص ومحاسبة هؤلاء وإرسال تلك التقارير إلى الباشا[٤]. وثمة تقارير أخرى شهرية عن أحوال الأقاليم كانت ترسل إلى الباشا عن طريق الدفتر دار[٥]. وذلك لضمان انتظام الإدارات المختلفة وفرض الرقابة الصارمة على المسئولين وتوقيع أقصى العقوبات على المخالفين والمقصرين فى أداء مهام وظائفهم[٦]. وغالبًا كان يختار مأمورى الأقاليم من المصريين باعتبارهم أكثر دراية بأحوال البلاد وخبرة بزراعتها، وأنهم أقدر من غيرهم على الإلمام بمراكز مواطنيهم واحتياجاتهم ومواردهم، وأنهم أحق بالقيام على شئون الإدارة من الأجانب الذين لا يخلون من نزعات التشيع الجنسى[٧].

أما المديرون فكانوا جميعا من الأتراك المقيمين فى مصر. حقيقة أن محمد على اعتبر المصريين غير أكفاء لتولى المناصب الإدارية الكبرى، إلا أنه استعان بهم فى وظائف الإدارة الصغرى، فى الوقت الذى ظلت فيه الوظائف العسكرية والإدارية الكبرى فى أيدى الأتراك والجراكسة فى المقام الأول، ثم فى يد الأرمن والأجانب. هذا وعرفت الثغور المصرية كالقاهرة والإسكندرية ودمياط ورشيد والسويس بالمحافظات وكان يحكم كل منها حاكم أو محافظ

ويعاونه مجموعة من الضباط. واهتم محمد على بالأمن الداخلى فقام بتنظيم الشرطة فى العاصمة والأقاليم وعين ضابطا (حكمدارًا) تحت قيادته ضباط منتشرون فى أنحاء القاهرة لمعاونته فى حفظ الأمن والنظام العام فى جميع أنحاء البلاد.

ولم يكن محمد على من الذين يمارسون سلطاتهم من خلال اللوائح والمنشورات والقرارات دون متابعتها، بل كثيراً ما مر على المصالح الحكومية لمتابعة تنفيذ تلك القرارات والمنشورات وعقاب المسئولين ومحاسبتهم إذا أهملوا أمرًا من الأمور الموكلة إليهم[8]. وكانت تعليمات محمد على إلى المديرين كافة بضرورة التعاون والتشاور مع المرءوسين إدراكا منه لمدى فائدة ذلك فى تسهيل وإنجاز أعمال المديريات والأقاليم والأقسام التابعة لهم[9].

ولضمان تنفيذ مشروعاته وسرعة إنجازها قام بتأسيس مجالس متعددة لعل أهمها ذلك المجلس الخاص الذى تأسس سنة ١٢٢٠هـ/١٨٠٥م، وتفرعت منه سائر المجالس والدواوين الأخرى. وكان يعرف بالديوان العالى ويتكون من كبار الموظفين وعددهم ١٥٧ عضوا منهم ثلاثة وثلاثون من الأكابر ورؤساء مصالح الحكومة والعلماء، وأربعة وعشرون "من مأمورى الأقاليم" ومائة "من مشايخ الأقاليم" برئاسة الكتخدا بك (نائب الباشا)، أناط به مهمة ضبط وتنظيم الإدارة ومن اختصاصه النظر فيما يقدم من الدعاوى والعرائض، وعين فى هذا المجلس عالما من كل مذهب من المذاهب الأربعة، وكانت مهمتهم النظر فى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، كما كانت مهمة هذا المجلس أيضا وضع القوانين والنظم الابتدائية[10]. وكان المجلس يجتمع بانتظام فتعرض عليه أمور الحكومة كافة فيفحصها ويعرضها على الباشا. كما اعتاد محمد على المداولة مع أعضائه فى جميع الأعمال المتعلقة بالحكومة قبل الشروع فى تنفيذها.

وقد استمر هذا المجلس فى عمله حتى صدرت الأوامر سنة ١٢٣٤هـ/ ١٨١٨م بتخصيص بعض رجال هذا الديوان لإنشاء مجلس للمشورة، من كبار التجار والأعيان والعمد والمشايخ والعلماء. أناط به النظر فى "إدارة شئون البلاد". وكانت مهمة هذا المجلس عرض الاقتراحات المتعلقة بالنواحى الإدارية العامة دون أن يلتزم الباشا بتنفيذها، فكانت آراء هذا المجلس ذات طابع استشارى محض. وكان الباشا يختار الأعضاء بنفسه. وبعبارة أخرى فإن الشورى كانت صورية خلال هذا العصر. وقد تفرع منه فيما بعد الديوان الخديوى الذى تأسس سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م ثم أطلق عليه عنوان (شورى المعاونة) إلى سنة ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م حيث عرف بـ (المعية السنية). وكان فى الإسكندرية ديوان آخر عرف بديوان خديوى الإسكندرية وهو شبيه بديوان مصر فى اختصاصه وترتيبه[11].

وكانت وظائف هذا الديوان قضائية فيفصل فى المسائل التى يعاقب عليها القانون، وظل ينظر فى قضايا الجنايات والجنح، وبعبارة أخرى أطلق فى يده النظر فى جميع المسائل الكلية والجزئية، حيث تعرض على الباشا ليصدر أوامره فيها. كما كان من أعماله أيضاً الاضطلاع

بشئون الإدارة التى فصلها قانون السياستنامة الصادر فى ربيع الآخر سنة ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م واستمر فى عمله هذا حتى صدرت الأوامر بإنشاء "جمعية الحقانية" فى فبراير سنة ١٨٤٢م التى تشكلت من رئيس وستة أعضاء، منهم اثنان من كبار رجال الجيش والبحرية والشرطة، ثم الحق به عدد من الضباط العسكريين والمدنيين لتحقيق الدعاوى التى يطلب أربابها تحقيقها، وكان من وظائفها محاكمة كبار الموظفين الذين من حقهم استئناف أحكامها أمام الباشا نفسه، كما كانت تفصل فى المسائل المعقدة التى تحيلها عليها الدواوين العمومية، هذا بالإضافة إلى النظر فى جميع القضايا المتعلقة بالنواحى العسكرية[١٢]. وبعبارة أخرى النظر فى المسائل النظامية والإدارية التى كانت قبل ذلك داخلة فى اختصاص المجلس العالى.

وكان من ضمن لائحة ترتيب المجلس العالى التى اشتملت على أربع مواد وجود ممثلين من التجار والعمد والمشايخ والعلماء ورجال الدين. واشترطت اللائحة ضرورة معرفة الأعضاء المشتركين فى المجلس بالقراءة والكتابة، وذلك لأن وجود مثل هؤلاء بالمجلس هو لمعرفة "مصالح الأقاليم منهم وأخذ رأيهم عنها"[١٣]. كما خصصت لهم رواتب شهرية.

وقد تفرعت من الديوان الخديوى فيما بعد أقسام أخرى فإلى جانب ديوان الكتخدا (نائب الباشا) والذى تألف من قلمين قلم التحريرات وقلم الشفالك (الچفالك) والعُهد، كان هناك ديوان آخر عرف بديوان عموم التفتيش"، ومنه كانت تصدر القرارات والمنشورات التى يجب على سائر المصالح الحكومية تنفيذها، هذا بالإضافة إلى المجالس الأخرى التى أنشئت للتجارة والزراعة والأشغال العمومية (ديوان الأبنية) والصحة العامة والمعارف، واختص كل منهم بعمل مستقل.

وكان إذا دعت الحاجة إلى وضع قرارات مهمة فى الزراعة أو الأشغال العامة الأخرى، يعقد مجلسا من الإخصائيين ويشترك فيه حكام الأقاليم ومديروها وتقدم النتائج إلى محمد على للحصول على موافقته كما كان رجال الإدارة فى الأقاليم التى يحكمونها يقومون بتقديم تقارير عن مدى ما تم تنفيذه من أعمال، والوسائل التى يستخدمونها للتوسع فى الزراعة، ونجاحهم فى جباية الضرائب. وحتى تكون لدى الباشا صورة وافية عن حالة البلاد كانت تلقى على أعضاء المجلس المخصوص مسئولية إضافية هى دراسة التقارير (الجورنالات) الواردة من مختلف الإدارات، والقرارات المتخذة فى الاجتماع السنوى للمجلس الاستشارى العام المكون من "مديرى الدواوين" والأعيان الذين يعينهم الباشا، ثم ينقل إليه أهم المعلومات التى تتضمنها تلك الوثائق[١٤].

وقد ذكر دوهاميل Duhamel القنصل الروسى فى مصر عام ١٨٣٧م، أن السبب الذى حدا بالوالى إلى إنشاء هذه المجالس إنما هو قلة ثقته فى مقدرة رجال حكومته، ورغبته فى أن يتضافروا جميعاً فى بحث المشروعات التى يعرضها عليهم قبل أن يقدموها إليه لاعتمادها أو

رفضها فى النهاية. بينما يذكر "جان دنى" Jean Deny أن هذا التنظيم يقوم على مبدأين أساسيين: أولهما، أن كل مسألة يجب أن تستوفى حظها من البحث والتمحيص فى أحد المجالس وأن الباشا يبدى عناية فائقة بمقدار ما تم مناقشته من الآراء فى الموضوع الواحد. وثانيهما، أن للباشا وحده الكلمة العليا فى النهاية، فهو الذى تتركز فى يديه كل رقابة، ومن حقه المطلق تصريف الأمور وفق رغبائه[(١٥)].

وعلى الرغم أن هذا النظام لم يصل فى عصر محمد على إلى حد الكمال لأن تلك المجالس لم تعمل بكفاءة كبرى نتيجة لكثرة التغييرات واستغلال وظائف الأعضاء فى ارتكاب جرائم الرشوة لزيادة ثرواتهم، فإنه فتح الطريق نحو التقدم والارتقاء فى الإدارة خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر. وينبغى أن نشير فى معرض حديثنا عن تحديث الإدارة المصرية إلى نقطة مهمة وهى أن الأخذ عن النظم الإدارية الفرنسية كان الطابع الغالب خلال تلك الفترة. فثمة مقارنة واضحة بين مجالس التجارة والصناعة التى كونها نابليون خلال عامى ١٨٠١، ١٨٠٣، والتى كانت تقترح على الحكومة ما تراه من إصلاح دون العمل بها لأنها كانت أيضا مجالس استشارية فقط، وبين المجلس العالى والمجالس الأخرى التى تفرعت منه فى عصر محمد على والتى لم تكن تعمل دون موافقته، بحيث بقيت السلطة النهائية والكلمة الأخيرة بيد الباشا.

ولعل من أبرز أعمال محمد على الإدارية ما قام به من تعديلات إدارية فى المصالح الحكومية المختلفة، فى محاولة للسيطرة على الفوضى والفساد الذى تطرق إلى الإدارة وإلى المسئولين. وقد أدرجت التعديلات الإدارية فى قانون "السياستنامة" الصادر فى ربيع الآخر سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م. حيث تم حصر الدواوين المصرية فى سبعة دواوين، وحدد لكل مدير اختصاص وظيفته[(١٦)].

صدر قانون "السياستنامة" لإعادة تنظيم الإدارات الحكومية وتوزيع الاختصاصات والأعمال بين الدواوين السبعة التى تضمنها التنظيم الجديد، وقد ظهرت فلسفة محمد على فى تنظيم وإدارة الدولة من خلال المقدمة التى أوضح فيها أن الأخذ عن النظم والقوانين الأوروبية ضرورى خصوصا خلال تلك الفترة المبكرة - ولكن بصورة تلائم طبيعة الواقع المصرى. فليس من المعقول أن نقول مثلا إن القانون الفرنسى أو الألمانى "ينص على كذا وكذا" ونحاول تطبيقه داخل البلاد، ولكن يجب أولاً أن ندرس الواقع المصرى ونطبق عليه القوانين التى تتلاءم وطبيعة البلاد.

ونعرض هنا لتلك الدواوين السبعة أو (الوزارات الجديدة)، - إذا جاز لنا أن نستعمل تعبيرا حديثا - مع تسليط الضوء على كيفية عمل هذه الدواوين والتنظيمات الإدارية المدرجة فى هذا القانون[(١٧)].

١- **"ديوان الخديو" (وزارة الداخلية)** : كان هذا الديوان العام يختص بالشرطة والشئون

القضائية التى لا تتدخل فى اختصاص المحاكم الشرعية، وبعبارة أخرى ضبط وربط مدينة القاهرة والفصل فى خصومات سكانها والنظر فى المسائل المتعلقة بمرتبات الموظفين وغيرهم فى أى جهة كانوا. هذا بالإضافة إلى الإشراف على تسع عشرة إدارة منفصلة مسئولة عن مسائل معينة كالأسواق وإمدادات الباشا الخاصة، وكذلك مستلزمات الإدارات الحكومية باستثناء الإمدادات العسكرية والمؤسسات الدينية وترعة المحمودية ودار سك النقود.

٢- "ديوان الإيرادات" (وزارة المالية) : وانقسم إلى قسمين: الأول، ديوان إيرادات واختص بحسابات كافة مديريات الأقاليم وجزيرة كريت والحجاز والسودان. أما الثانى، فأطلق عليه ديوان عموم إيرادات الإسكندرية والمصالح الأخرى الموجودة بإيرادات المحروسة والجمارك.

٣- ديوان الجهادية (وزارة الحربية) : اختص هذا الديوان بالإشراف على التجنيد وفرز الرجال وإمداد الجيش باحتياجاته اللازمة، والتى كانت تستخرج من مخازن الحكومة ومستودعاتها وتدريب المجندين الجدد بالإضافة إلى صيانة أبنية الجيش والمدارس العسكرية وكذا المستشفيات العسكرية. وكان مدير هذا الديوان مسئولاً عن كافة الإمدادات العسكرية بمعاونة فريق من الخبراء والعسكريين الأجانب.

٤- ديوان البحر (وزارة البحرية) : واختص هذا الديوان بالإشراف على التدريبات المتعلقة بالأسطول الحربى، وكذا كافة أعمال الترسانة البحرية وأحواض الإصلاح وترميم السفن والمستشفيات البحرية، والتدريبات المتعلقة بالأسطول الحربى.

٥- ديوان المدارس والأشغال العمومية : واختص هذا الديوان بمدارس المبتديان (الابتدائية) والتجهيزية والخصوصية والمكتبات، بالإضافة إلى المدارس الفنية والمخازن ومطبعة بولاق والوقائع المصرية، وكافة الأعمال الهندسية وقناطر الدلتا، ومزارع الحيوانات فى شبرا، وحظائر الأغنام من سلالة المارينوس.

ولضمان تحقيق أكبر قدر من النجاح فى إنجاز الأعمال ومتابعتها، كانت اللجنة المكونة من "شورى المدارس" تقوم بإرسال المفتشين للتفتيش على مدارس القاهرة والأقاليم، ومتابعة سير الدراسة ومدى الالتزام بتنفيذ الأوامر الصادرة من الديوان إلى نظار المدارس، هذا بالإضافة إلى بحث طلبات واحتياجات المدارس، على أن يقوم هؤلاء المفتشون بتقديم تقرير إلى اللجنة يتضمن النتائج التى توصلوا إليها من خلال دورات المرور والمتابعة، حيث تقوم اللجنة بفحص هذه التقارير وتقديم الاقتراحات اللازمة، على أن تعرض على الباشا لاتخاذ القرارات النهائية بشأنها. واستمر الشورى فى عمله هذا بتنسيق بينه وبين الديوان المذكور. وإلى جانب ذلك، فقد أنشئ قسم خاص بديوان المدارس والأشغال العمومية اختص بمتابعة مشروعات الرى وصيانة الجسور وترميم

القناطر، وبعبارة أخرى كافة الأشغال العامة. لذا فقد آثرنا أن نطلق على هذا الديوان "وزارة المعارف والأشغال العمومية، وعين المسيلو لينان دى بلفون Linant de Belfond (وهو من أتباع المدرسة السان سيمونية) .ناظرا لهذا الديوان (قسم الأشغال العمومية)[١٨].

وكانت أغلب مشروعات الرى والأشغال العامة يتم بحثها باجتماع مفتشى ومهندسى الأقاليم، حيث تتم مناقشتها واتخاذ القرارات الملائمة، التى تدون فى سجلات خاصة بعد بحثها بالمجلس العالى، ثم ترسل إلى المسئولين بالأقاليم للتنفيذ على غرارها بعد التصديق عليها من جانب الباشا. وكان هذا القسم أيضا مسئولاً عن توزيع الواجبات على مفتشى ومهندسى الأقاليم، وإليه ترد التقارير عن سير الأعمال كل خمسة عشر يوما[١٩].

ديوان التجارة المصرية والأمور الأفرنكية : واختص هذا الديوان بإجراء كافة التعاقدات التجارية مع الحكومة والأهالى والنظر فى المسائل المتعلقة بمعاملة التجار الأجانب، وكذا الإشراف علىٰ توريد حسابات كافة الإيرادات إلى أحد دواوين عموم الإيرادات ثمنا للحاصلات الزراعية المبيعة على يد هذا الديوان، هذا بالإضافة إلى الإشراف على مخازن الحكومة[٢٠].

٦- ديوان الفاوريقات (وزارة الصناعة) : واختص بالإشراف على كافة المصانع التى أنشئت خلال تلك الفترة والتنسيق فيما بينها، وإمدادها بكافة احتياجاتها من الخامات أو الآلات، أو العمال، وكان مفروضاً على النظار ومفتشى المصانع مراقبة العمال وأحوال الإنتاج ومعدلاته وكذا الأرباح والخسائر وتدوين تلك الملاحظات فى تقارير دورية ترسل إلى مدير الديوان للأطلاع عليها وعرضها على الباشا لاتخاذ الإجراءات المتبعة.

وقد أشار دوهاميل عام ١٨٣٧م إلى أن مصر كانت تفتقر إلى الأفراد اللازمين لإدارة الحكومة وفقا للمستويات الأوربية رغم أن الحكومة المصرية قد أعيد تنظيمها على شكل وزارات على النسق الأوربى على يد مستشار فرنسى. وكان من المتوقع أنه طالما أن قيادة الحكومة لم تتغير أيا كان الشكل الذى تتخذه فإن الإضطراب الذى أحاط بالتنظيم السابق سيظل وربما يزداد - إذ أن إعادة التنظيم فى العادة تتضمن الارتباك[٢١].

تطوير الإدارة المصرية

تولى عباس حلمي الأول الحكم بعد وفاة إبراهيم (٢٧ ذى الحجة سنة ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م). ويمكن القول إنه خلال تلك الفترة وكذلك فترة حكم محمد سعيد باشا استمرت الإدارة المصرية كما كانت خلال عصر محمد على مع إجراء بعض التعديلات الطفيفة[٢٢] فقد أنشأ عباس

مجالس الأقاليم وسن لها لائحة صدر بها أمر عال فى ١٣ شوال سنة ١٢٦٨هـ/١٨٥٢م وكانت تتكون من خمسة مجالس، واختصت للفصل فى الدعاوى برئاسة المديرين:

- مجلس طنطا: ويختص برؤية كافة الدعاوى والمنازاعات التى بين أهالى مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة.
- مجلس سمنود: وينظر فى الدعاوى التى تنشأ بمديريات الدقهلية والشرقية والقليوبية.
- مجلس الفشن: لمديريات الجيزة والمنيا وبنى مزار وبنى سويف والفيوم.
- مجلس جرجا: لمديريات أسيوط وجرجا وإسنا وقنا.
- مجلس الخرطوم ويختص بإقليم السودان.

وقد عين لكل مجلس اثنان من علماء الأزهر بوظيفة مفتيين أحدهما حنفى المذهب، والآخر شافعى، يعاونهم اثنان من مشايخ البلاد. وكان كل مجلس يتشكل من رئيس وأربعة أعضاء وأربعة كتاب فيما عدا مجلس سمنود الذى كان يتشكل من رئيس وعضوين. ووضعت لتلك المجالس لائحة ببيان أيام انعقاد الجلسات وإيجاد صندوق على الباب للعرائض. وعمل أختام بأسماء المجالس، وإحالة "كافة جرانيل القضايا التى كانت تنظر بالمديريات إليها"، وخلو "أرباب المجلس من الأغراض سواء أكان فيما يختص بالحكومة أم الأهالى"، والحق فى استدعاء المديرين أو الموظفين للمثول أمامها عند الاقتضاء، ووضع المشروعات "كلما لاح من المواد التى تكون فيها تقدم وفوائد للأهالى أو فى مواد الفلاحة وإعطاء القرار اللازم على أن يقدم لمجلس الأحكام"، وحرية أرباب المجلس التامة فى إبداء رأيهم فى أى أمر من الأمور. وكانت قرارات المجلس ترسل إلى "ديوان الكتخدا" لاتخاذ إجراءات التنفيذ[٢٣].

أما محمد سعيد فقد اتجه إلى إصلاح القضاء وأولاه جل اهتمامه وعنايته، واحتفظ لنفسه بحق تعيين القضاة بعد أن كان ذلك من حق قاضى القضاة التركى، كما أنشأ محاكم جديدة أطلق عليها "المجالس المحلية" للفصل فى الخصومات بمقتضى أحكام "القانون السلطانى"، وأعاد تنظيم مجلس الأحكام: حيث قسمه إلى خمسة أقلام - قلم الضبطية وقلم تركى وقلم عربى وقلم مترجمين وقلم للتقارير "العرضحالات". وقد أضاف إلى تلك الأقلام ثلاثة أقسام إدارية لتحرير المكاتبات بين المجلس وسائر المصالح ولتحقيق سهولة الاتصال بدواوين العموم ومديريات الوجهين القبلى البحرى. ومن ناحية أخرى فقد كثر توافد الأجانب إلى البلاد خلال تلك الفترة مما دفعه إلى إصدار لائحة لتنظيم ضبط وربط الرعايا الأجانب داخل البلاد[٢٤] كما أنشأ "مجلس قومسيون مصر سنة ١٢٧٨هـ/١٨٦١م" للنظر فى الدعاوى المختلفة بين الأجانب والوطنيين، ووضعت لائحة له ببيان اختصاصاته وكيفية المرافعة أمامه وطريقة استئناف أحكامه، وسميت "قانون رؤية الدعاوى بمجلس قومسيون مصر"[٢٥].

وكان من أبرز أعمال سعيد الإدارية تحويل بعض الدواوين إلى نظارات تماشيًا مع ظروف العصر، ومدى ما حدث فى البلاد من تغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية، أدت بدورها إلى حدوث هذا التطور.

وحين تولى الخديو إسماعيل الحكم (٢٦ رجب سنة ١٢٧٩هـ/ ٣٠ يناير سنة ١٨٦٣م) بدأت الإدارة المصرية تسير سيرا حثيثا على طريق التقدم والرقى بخطوات سريعة ولعل ذلك راجع إلى تربية إسماعيل الأوربية واتصاله بحضارتها.

كان إسماعيل رجلا قد تنسم ألوانا من ثقافات الغرب الأوربى، ولاسيما الثقافة الفرنسية، وشاهد بنفسه نظم الإدارة الحديثة فى الدول الأوربية وعرف السلطات وتنظيمها، وضرورة فصلها وما إلى ذلك من المعانى التى جلبتها الحضارة الغربية الحديثة. ومن ثم فقد عرف النظم الإدارية الغربية وعمل على السير فى مضمار الحضارة الأوربية. وقد اقتضته مسايرة التطور الذى أحرزته البلاد فى مختلف الجوانب الاقتصادية والعلمية ضرورة إجراء تعديلات كبرى فى الإدارات المصرية، مع الاحتفاظ بالأسس الرئيسة للنظم الإدارية التى وضعها محمد على، وحول باقى الدواوين الكبرى التى تركها محمد سعيد كالبحرية والخارجية والأشغال والمعارف إلى نظارات، واستحدث سنة ١٨٦٥ نظارة الزراعة وضمها إلى الأشغال كما أنشأ المجلس الخصوصى، الذى تكون من نظار الدواوين ومأمورى الأقسام والمراكز بالإضافة إلى بعض الشخصيات البارزة وأعيان البلاد. واختص بمناقشة المشروعات المقدمة من الأقاليم والمديريات وكافة المصالح الحكومية واتخاذ القرارات اللازمة وعرضها على الخديو للتصديق بالموافقة أو الرفض[٢٦].

وفى عام ١٨٦٦م أنشأ إسماعيل مجلسا نيابيا (مجلس شورى النواب) اختلفت الآراء حول الأسباب التى دعت إلى إيجاده. وكان يتكون من ٧٥ عضوا ينتخبون لمدة ثلاث سنوات. وقد اتخذ شتى الاحتياطات اللازمة لوضع المجلس تحت سيطرته، فجعل آراءه استشارية بحتة له أن يقبلها أو يرفضها، وجعل فى يده وحده حق دعوة المجلس وتأجيل انعقاده وفض جلساته، وبذلك كان هذا المجلس أقرب إلى الهيئة الإدارية منه إلى الهيئة النيابية. أو بعبارة أوضح وأدق مجلسا استشاريا[٢٧].

وقد استحدث إسماعيل بعض المصالح الإدارية الحيوية لمواكبة العصر وطبيعة المتغيرات الجديدة، فأنشأ مصلحة الإحصاء ومصلحة المساحة والرصد خانة بالعباسية ومصلحة البريد، بالإضافة إلى اهتمامه بالمواصلات السلكية واللاسلكية لتحقيق سهولة الاتصال بين القاهرة وسائر الأقاليم حتى السودان واقتضته ذلك ربط القاهرة بالأقاليم بشبكة من خطوط السكك الحديدية[٢٨]. فضلا عن إنشائه بلديتي القاهرة والإسكندرية لتنظيمها ماليا وإداريا، تماماً كالمدن الأوربية الحديثة[٢٩]. وقد أدخل إسماعيل وظيفة "مأمور أورناتو" - مصلحة التنظيم فى وقتنا الحاضر - وعين المسيو جران مهندسا لإدارة المصلحة والإشراف

الهندسى والفنى على تمهيد الطرق والشوارع والاهتمام بالناحية الجمالية لمدينة القاهرة، كما شكلت لجنة أخرى فنية من المختصين للعمل على "انتظام وتوسيع وتحسين مواقع ومبانى الإسكندرية". وكان قد أنشئ من قبل مجلس فنى "مجلس أورناتو" بديوان المحافظة لهذا الغرض(٣٠).

وقسمت البلاد فى عهد إسماعيل إلى أربع عشرة مديرية : البحيرة والغربية والشرقية والدقهلية والمنوفية والجيزة وبنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا وإسنا. وصارت المحافظات تسعًا وهى: القاهرة والإسكندرية ورشيد ودمياط وبورسعيد والعريش والإسماعيلية والسويس والقصير. ويرأس المديريات المديرون والمحافظات المحافظون، وقسمت المديريات إلى مراكز يحكم كل منها مأمور، وقسمت المراكز إلى قرى، واستحدث إسماعيل منصب العمدة فى القرى بدلاً من مشايخ القرى الذين أصبحوا معاونين لهم. ولضمان تحقيق الانضباط والنظام فى الإدارات المختلفة، صدرت الأوامر إلى المجلس الخصوصى بضرورة إنشاء ديوان خاص أناط به مهمة تفتيش كافة الدواوين وسائر الأقاليم والمحافظات(٣١). وثمة منشورات دورية لبيان واجبات المديرين والمأمورين(٣٢).

ومن الملاحظ أن نُظم إسماعيل الإدارية قد اتسمت أيضا بقدر من المركزية وعدم المرونة(٣٣). تماما كما كان الحال فى عصر محمد على، وقد ظهر هذا بوضوح من خلال الأوامر التى صدرت خلال تلك الفترة: "بعدم جواز نقل أحد من المستخدمين فى مصلحة إلى مصلحة أخرى، دون الحصول على أمر من الخديوى ذاته"(٣٤) فلم يكن نظار الدواوين ومأمورى الأقسام إلا مجرد موظفين يقومون بتنفيذ الأوامر الصادرة إليهم من جانب الخديوى، دون الحق فى الانفراد بتصرف يتناول حلا أو عقدا، أو اتخاذ أى قرار من القرارات. تماماً كما كان الحال بالنسبة للمجلس الخصوصى العالى ومجلس شورى النواب اللذين كانا يجمعان هؤلاء جميعا بالإضافة إلى بعض الشخصيات البارزة وأعيان البلاد، فلم تكن تلك المجالس إلا مجرد مجالس استشارية فقط ليس للأعضاء حق التدخل فى شئون الإدارة والحكم إلا بالقدر الذى يسمح به، وفى حدود الأوامر والتعليمات الصادرة من الخديو نفسه.

وقد وجه إسماعيل عناية واهتمام خاص إلى تنظيم القضاء والشرطة لتحقيق الأمن والنظام الداخلى، فعمل على إنشاء هيئة قضائية للفصل فى المنازعات والدعاوى والقضايا المتعلقة بالضبطية على أن تقدم مضابطها لمجلس الأحكام الذى تولى رئاسته آنذاك شريف باشا(٣٥).

ومما تجدر ملاحظته أنه كان يوجد فى كل مديرية وكل محافظة قلم يسمى (قلم الدعاوى أو قلم القضايا) وكانت وظيفته تحقيق المسائل الجنائية بأنواعها الثلاث، وحفظ ما يرى وجوب حفظه وتقديم ما يستحق النظر فيه إلى المجالس (مجالس الأقاليم) وكان يباشر التحقيق

تحت رعاية المدير ولهذا الكلمة العليا. ومنذ قيام هذه المجالس بمباشرة مهامها، أصبح "القانون السلطانى" معمولاً به فى كافة الأحكام الجنائية[٣٦] ومن ناحية أخرى فقد أنشأ إسماعيل فى كل بلد مجلسين: أحدهما "لأمور الإدارة" عرف بمجلس مشيخة البلد، والثانى "لرؤية الدعاوى" وعرف بمجلس دعاوى البلد، واختص برؤية الدعاوى التى تقع عناصرها بين الأهالى بخصوص عمليات الرى والزراعة وما إلى ذلك.

أما مجلس إدارة المشيخة فقد اختص "بملاحظة انتظام الأضرحة وعمارية المساجد والمعابد والآثار القديمة والمكاتب، وملاحظة قيد المواليد والوفيات، ومعلومات إحصائية تتضمن بيان الأهالى وسكان البلد منزلاً منزلاً وقيد المستجدين واستبعاد من ينتقل من البلد"، وعليه أيضا ملاحظة الإصابة بأمراض الجدرى وسائر الشئون الصحية[٣٧].

وهكذا أتيحت الفرصة لبعض مشايخ القرى لشغل وظائف أعلى فى الإدارة بعكس الحال فى عصر محمد على، مما أدى إلى بروز فئة جديدة داخل المجتمع عرفت بفئة الأعيان، والتى شكل من بينها أغلب أعضاء مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦، وقدر لها أن تلعب دوراً مهماً فى الحياة السياسية فيما بعد.

أما من ناحية الشرطة فقد أعاد تنظيم جهازها وعين المسيو "تمستكلى صوليرا" - وهو إيطالى الجنسية- رئيسا للشرطة، وعاونه مجموعة من الأوربيين بكل من القاهرة والإسكندرية، وتم تدريب بعض العسكريين المصريين للانخراط فى هذا الجهاز الجديد، وبالتالى تم الاستغناء عن قواصة الحكومة والقواصة الأجانب[٣٨]. ومنح مأمور الضبطية الحق فى عزل رؤساء البلوكات فى حالة تقاعسهم عن أداء مهام وظائفهم[٣٩].

أما عن جهود الأجانب فى الأنظمة الإدارية التى استحدثها إسماعيل فمن بين هؤلاء سكرتيره الخاص الفرنسي، والمسيو روسو وقد عين مديرا للأشغال العمومية وإليه الفضل فى إنجاز الكثير من مشروعات الرى، وكذلك المسيو جران مهندس الطرق والشوارع، والمسيو فرانسى كبير مهندسى نظارة الأوقاف، كما تولى المسيو رينى إدارة مصلحة الإحصاء، ثم خلفه الإيطالى امتشى، وأشرف المسيو ماريت على إنشاء المتحف المصرى فى بولاق وكذا المكتبة الخديوية، وهما من أهم الآثار المصرية خلال تلك الفترة. وإلى المسيو درانت الفضل فى إقامة دار الأوبرا الخديوية والتى ضارعت الأوبرا العالمية بباريس، وتولى ماكيلوب الإنجليزى الإشراف على الموانئ والفنارات المصرية التى توسع إسماعيل فى إنشائها. فإلى هؤلاء جميعا وغيرهم الفضل الأكبر فى تطوير الإدارة وإنجاز مشروعات التنمية. وهكذا ترك إسماعيل البلاد بعد أن تابع ما بدأه محمد على من وضع أسس النظم الإدارية الحديثة والتى سارت عليها الحكومات المتعاقبة مع بعض التعديلات التى تواكب ظروف العصر وطبيعة المتغيرات الجديدة التى شهدتها البلاد خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر.

الإدارة وفترة السيطرة البريطانية ١٨٨٢-١٩١٤م.

عقب الاحتلال البريطانى لمصر، استدعى السفير البريطاني اللورد دفرن Daffern من الأستانة لينظم أوضاع البلاذ وفقا لمصالح بريطانيا الاستعمارية، ولوضع تصور عام للإصلاحات المطلوبة فى كافة المؤسسات الإدارية.

وحين شرع دفرن فى القيام بمهمته وضع نصب عينيه التوفيق بين إطالة فترة الإصلاح والوعود المبذولة من جانب بريطانيا للدول الأوربية بالجلاء الفورى عن مصر بعد استقرار الأوضاع الداخلية، فبدأ بإلغاء المراقبة الثنائية وتعيين مستشار مالى إنجليزى، ثم استدار إلى الجيش فقام بتصفية رجال الثورة العرابية واستبعاد من ساهم فيها. ورأى أن مصر ليست بحاجة إلى قوة عسكرية كبيرة للدفاع عنها، وأن مهمة الجيش يجب أن تنحصر فى إقرار الأمن وحفظ النظام داخل البلاد، فأشار بإنشاء جيش مصرى لا يتجاوز عدده ستة آلاف جندى لهذا الغرض، يتولى قيادته رجل إنجليزى، ويعاونه مجموعة من الضباط الإنجليز، وأوصى بضرورة السيطرة على الداخلية عن طريق إنشاء بوليس تحت إشراف مفتش عام ومساعد له بمعاونة بعض المفتشين البريطانيين.

كذلك رأى ضرورة الاهتمام بالإصلاحات القضائية، وإدخال العناصر الأوربية فى المحاكم الأهلية وإسناد وظيفة النائب العمومى إلى محام إنجليزى لمساعدة ناظر الحقانية (وزير العدل) على تنظيم المحاكم الجديدة.[٤٠]

وقد واجه إصلاح الجهاز الحكومى فى مصر عقبتين أساسيتين الأولى: هى العقلية الرجعية الوصولية التى كانت تسيطر على الحياة السياسية. أما العقبة الثانية، فتتمثل فى سيطرة طائفة الأتراك الجراكسة على الوظائف البيروقراطية، وبالتالى فقد كان يجب فى المقام الأول - فى رأى كرومر أول معتمد بريطانى فى مصر - إحلال سلطة أخلاقية جديدة محل السلطة القديمة التى لم تهتم كثيرا بالواجب والمسئولية تجاه المجتمع، وبالتالى يجب إقصاء ممثلى الارستقراطية التركية القديمة التى كانت تقاوم كل إقدام على التجديد - المعوقون فى الإدارة منذ عصر محمد على - وذلك بفضل نفوذها شبه الإقطاعي. ولم يكن بقاء هذه الطبقة فى مواقع القيادة عونا فى وقت من الأوقات، بل كان عقبة فى سبيل الأخذ بمبادئ الأخلاق الحديثة فى الحكم.[٤١]

وقد اقتصر التدخل البريطانى فى السنوات الثمانى الأولى من الاحتلال على مؤسسات الجيش والمالية والاقتصاد، والقيام بإصلاح الإدارة كلها وتغييرها تغييرا شاملا من القاعدة إلى القمة، وقد دعا تحقيق هذا بعد عام ١٨٩٠م إلى ازدياد تدخل المعتمد البريطانى مباشرة فى الشئون السياسية الخاصة بجميع دوائر الحكومة.

وكانت نظارة الداخلية تعد - من وجهة نظر كرومر - موطن الإهمال الحكومى، لذا فقد عرض المصلحون الإنجليز مهمة تعديل نظام الشرطة الداخلى، والسلطات المحلية التى تهيمن على الشرطة، وفى الوقت نفسه عدة مشاريع لتنظيم الشرطة.[٤٢]

ولزيادة قوة الأمن العام ورفع روح النظام فيه، تقرر عام ١٨٨٣ تعيين مفتشين من الإنجليز فى الأرياف يشرف عليهم مفتش عام من أبناء جلدتهم فى القاهرة، يكون مسئولاً أمام ناظر الداخلية المصرى، وكان المفتش العام - الجنرال فالنتين بيكر Valentine Baker - هو قائد الجيش المصرى فى السودان، وقد حرص على آرائه العسكرية بعد نقله من الشرطة التى اعتاد تنظيمها على أن تكون احتياطيا عسكريا، قد يدعى فى وقت قريب إلى الدفاع عن البلاد ضد غزو رجال المهدى، وكان نظام قوات الأمن يتألف من قسمين مستقلين: هما رجال الأمن فى تشكيلات شبه عسكرية، ورجال الشرطة.[٤٣]

وقد ظلت شرطة الأرياف، كما هى، تحت سلطة المديرين الذين كانوا يسيطرون فى الوقت نفسه على موظفى الحكومة على اختلاف طوائفهم فى الأرياف، ثم تقرر بعد ذلك أن تبتعد الشرطة عن سلطة المأمورين والمديرين، وجعل منها هيئة مستقلة خاضعة لمراقبة المفتشين فى المديريات تحت إشراف المفتش العام الإنجليزى فى القاهرة. وقد عهد إلى الشرطة التحقيق فى الجنايات وفقا لقانون المرافعات الإنجليزى الهندى، دون النيابة، مما أدى إلى تقليص سلطة المديرين، وبالتالى سيطرة إنجلترا بكل قوتها على جهاز الأمن الداخلى[٤٤].

وقد عين الجنرال كتشنر مفتشا عاما عام ١٨٩٠، فحدد اختصاصات المفتشين والمديرين تحديدا دقيقا وظلت الشرطة تحت سلطة المدير، ولكن كان على المدير منذ ذلك الحين أن يصدر أوامره إليها بواسطة المفتشين، ولم يكن له أن يتدخل فى مسائل التدريب والتنظيم ولا أن يطلب قوات الأمن إلا فى الأغراض المشروعة، وفضلاً عن ذلك كانت الشكاوى ضد الشرطة تحال إلى ناظر الداخلية الذى كان ينظر فيها بالاشتراك مع المفتش العام.

وقد وضعت سلطات الاحتلال نظاما لتعيين العمد عام ١٨٩٥، روعى فيه أن يتم اختيار العمد بمعرفة لجنة تشكل فى كل مديرية يكون من بين أعضائها ممثلون عن العمد، ولكنه أخضعهم فى الوقت ذاته لسلطة الاحتلال، إذ جعل هذا النظام تعيين العمد وتأديبهم من سلطة المديرين الذين كانوا تابعين، بدورهم، لمستشار الداخلية الإنجليزى. وأعطى قراراي ١٦ مارس ١٨٩٥، ٢٥ أبريل ١٨٩٨ للعمد بعض السلطات القضائية، فعهد إليهم النظر فى بعض الدعاوى المدنية والجنائية، ثم تدعمت سلطتهم القضائية بصدور قانون "محاكم الأخطاط" فى ٨ يونيو ١٩١٢، الذى نص على تشكيل محكمة فى كل قرية تتكون من خمسة أعضاء تختارهم السلطات من بين ذوى الأملاك بالقرية للنظر فى القضايا الخاصة بحدود الأطيان ومشكلات

الري والصرف وقضايا الديون فى حدود خمسمائة قرش، وقضايا التعويض فى حدود ألف قرش، والمشاركة على المحصول فى حدود ثلاثة آلاف قرش، أما ماعدا ذلك فيرفع إلى المحكمة الأهلية. وقد وفرت هذه السلطات الإدارية والقضائية نفوذا واسعا للعمد على الفلاحين[٤٥].

وكانت السلطة التنفيذية فى أيدى هيئة من المستشارين والخبراء الإنجليز التى كانت تشكل "العمود الفقرى للإدارة المدنية المصرية" وضمَّت فى عام ١٨٩١، ٣٩ موظفا كبيرا تركزوا فى المالية والجمارك وخفر السواحل والبريد والبوليس والجيش والأشغال العمومية ومصلحة السجون والمحاكم الأهلية والصحة. وقد أضيف لهؤلاء - فيما بعد- مستشار قضائى وقاضٍ ومراقب للأموال المقررة فى نظارة المالية[٤٦]. وكان يعاونهم عدد كبير من الإنجليز ومن الأوربيين المختلفي الجنسيات، وقد زاد عدد هؤلاء الموظفين بمعدل فاق فى سرعته معدل الموظفين من أهل البلاد الذين تضاءلت منزلتهم شيئا فشيئا وأبعدوا عن المناصب التى كانوا يشغلونها حتى ذلك الحين. وفى الواقع، كان الإنجليز فى ذلك التسابق إلى الوظائف يفضلون على سواهم، وكانت جميع الوظائف الجديدة المهمة تخصص لهم دون جدال، بل كانوا يخصون أيضا بالكثير من الوظائف الشاغرة التى كان يشغلها غيرهم من الأوربيين أو من المصريين[٤٧].

وقد ازداد عدد الموظفين فى الحكومة المصرية من ٩١٣٤ موظفا عام ١٨٩٦ إلى ١٣٢٧٩ موظفا عام ١٩٠٦، وازداد من بين هؤلاء عدد الموظفين الأجانب من ٩٦٠ موظفاً إلى ١٢٥٢ أى نحو الضعف، فى حين أن عدد الموظفين المصريين قد ازداد من ٨٤٤٤ موظفا إلى ١٢٢٠٧ أى بزيادة نحو ٦٩٪ فقط. وكان فى عام ١٨٩٦ من بين الموظفين الأجانب ٢٨٦ موظفا بريطانياً فقط، فأصبح عدد الموظفين البريطانيين ٦٦٢ موظفا عام ١٩٠٦ أى بزيادة تقدر بنحو ٢٣١٪. ومما يزيد فى قبح هذا الظلم فى التوزيع العددى للموظفين المصريين والأجانب أن أدنى الوظائف كانت من نصيب المصريين وأن جل الوظائف المهمة من نصيب الأجانب. فقد شملت الوظائف المصرية سعاة البريد وعمال السكك الحديدية والتلغراف ونحو ذلك، فى حين أن المناصب الإدارية ذات المسئولية أسندت إلى الأوربيين وخصوصا الإنجليز[٤٨].

كان الهدف الرئيس من تلك السياسة هو حرمان المجتمع المصرى من أن يكون له نصيب أو حظ فى إدارة شئون البلاد، وجعل هذه الإدارة جهد المستطاع إدارة بريطانية، حتى يكون هناك ذريعة لإطالة أمد الاحتلال، بدعوى أن المصريين عاجزون عن إدارة شئونهم بأنفسهم، وهو أمر يناقض السياسة المعلنة التى جعلت الترقية والتعليم والإعداد للحكم الذاتى والمحافظة على مصالحهم ومصالح أوربا قاعدة هذا الاحتلال، وبالتالى أصبح إعداد المصريين وتدريبهم على إدارة شئونهم الداخلية أمراً بعيد المنال[٤٩].

وهكذا بإخضاع الأجهزة التنفيذية العليا للمستشارين الإنجليز وطدت سلطات الاحتلال النظام والأمن بمراقبة الأجهزة الإدارية فى البلاد عن قرب. وكانت هذه الرقابة الصارمة من جانب هؤلاء تتفق وطبقات مهمة من السكان وخصوصا فى الفترة المبكرة من الاحتلال، فحين كلف دفرن القنصل البريطانى نويل تمبل مور Noeltemple Moore بتسليط الضوء على شعور الرأى العام فى مصر عام ١٨٨٣، أخبره بأن - ونتيجة احتكاكه بهؤلاء - الأعيان فى الأرياف والعلماء والتجار كانوا شاكرين لإنجلترا إنقاذها البلاد من الفوضى، وفضلا عن ذلك فإن المصريين على شدة رغبتهم فى أن يزداد اشتراكهم فى الوظائف العامة، أعربوا عن "رغبة صادقة بالإجماع فى أن يشترك الإنجليز مع المديرين المصريين والقضاة والموظفين على اختلاف مناصبهم ليبقوهم فى طريق الاستقامة والواجب، ولكى يعطوا الثقة للأهالى بأن الحق والعدالة سيحلان من الآن فصاعدا محل الفساد والاستبداد وشريعة الأقوى"[٥٠].

وهناك عامل مهم زاد من شدة نظام الوصاية، فقد نجمت عن التوسع فى مشروعات التنمية الاقتصادية حاجات ومتطلبات إدارية وفنية جديدة تدعو إلى استخدام عدد كبير من المتخصصين الذين لا تستطيع مصر أن تزود الإدارة بأمثالهم، وبالتالى فإن عجز هيئة الموظفين من أهل البلاد، فى تلك الحالة، عن القيام بواجباتهم المتصاعد، جعل كل تقدم نحو الاستقلال الذاتى مشكوكا فيه، وشجع بالتالى على تركيز السلطة فى أيدى موظفى الاحتلال. وبهذا أرادوا توطيد سيادتهم بالحد من قوة مقاومة المصريين وإضعافها، وذلك بتعزيز قبضتهم على الإدارة والوقوف حجر عثرة فى سبيل نمو المؤسسات السياسية، وبالحط من شأن الثقافة الوطنية[٥١].

وفيما يتعلق بالإصلاح القضائى، فقد كان القضاء فى مصر يتوزع بين المحاكم المختلطة والقنصلية والشرعية والأهلية. وقد رأى دفرن ضرورة الإسراع فى إقامة نظام للقضاء يضع حداً للإجراءات وطرق التحقيق المتبعة حينذاك وينشئ أساساً قانونياً لإحكام المحاكم. وفى ١٣ نوفمبر ١٨٨٣ صدرت القوانين الجديدة للإصلاح القضائى، القانون المدنى وقانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات وهى القوانين التى كانت حكومة شريف باشا قد أعدتها فى نوفمبر ١٨٨١، مسترشدة بالقوانين الفرنسية.

وقد بدأ العمل بالقانون المدنى وقانون العقوبات فى أول فبراير ١٨٨٤ فى الوجه البحرى بإنشاء خمس محاكم ابتدائية فى كل محكمة منها خمسة قضاة أحدهم أوربى، ومحكمة استئناف تضم تسعة مستشارين منهم أربعة مستشارين أوربيين، وألحقت بكل محكمة مركزية محكمة جزئية برئاسة قاضى واحد تنتدبه المحكمة المركزية من بين أعضائها. وحدد اختصاص المحكمة الجزئية فى القضايا الجنائية بالجنح الصغرى، وفى القضايا المدنية والتجارية،

بالمنازعات التى تقل عن مائة جنيه مصرى، وكانت هذه المحاكم الثلاث الجديدة تفصل فى القضايا المدنية والتجارية والجنائية بدون محلفين، وكانت محكمة الاستئناف نهائية فى القضايا المدنية، أما فى القضايا الجنائية فقد كان الطعن فى أحكامها بالنقض جائزاً فى حالة واحدة فقط وهى مخالفة نصوص القوانين.(٥٢)

ونظرا لتعذر وجود عدد كافٍ من الموظفين ذوى الدراية بالشئون القضائية والقوانين، فقد تعذر إدخال النظام القضائى الجديد فى الوجه القبلى أيضا، وبالتالى فقد ظل القضاء الخديو القديم معمولا به حتى يونيو ١٨٨٩ حين أنشئت ثلاث محاكم ابتدائية فى الوجه القبلى.(٥٣)

وبكل هذه الإجراءات وغيرها، سيطرت سلطات الاحتلال على الجهاز الإدارى والقضائى والسياسى فى مصر حتى إعلان الحماية عام ١٩١٤، حيث كانت مصر تحكم بقرارات من وزارة الخارجية البريطانية، وانحصرت السلطة الشرعية فى التصديق على هذه القرارات، بعد أن سيطر المستشارون الإنجليز على معظم الوزارات منفذين تعليمات خارجية بلدهم بدرجة بات معها الوزير المصرى مكلفا بتنفيذ مشورتهم، وإلا وجب عليه ترك وظيفته، تلك الحقيقة أكدها وزير خارجية بريطانيا اللورد جرانفيل فى برقيته للحكومة المصرية فى ٤ يناير ١٨٨٤.(٥٤)

وعلى الرغم من تلك الإجراءات التى اتبعتها الإدارة البريطانية لتحقيق الأمن والاستقرار فى الشارع المصرى، سواء فى الريف أو المدينة، فقد زادت عدد الجرائم ازديادا ملحوظا. ففى عام ١٩٠٦، وقعت ٣٢٠١ جريمة منها ٧٤١ جريمة قتل، ٣٩٢ جريمة شروع فى قتل، ٤٩٧ سرقة بالإكراه، ٥٢١ جريمة إحراق متعمد كما وقعت ٦٣.٨٥٣ جنحة منها ١٦٥٧٩ قضية سرقة، فلا عجب إذا سلم اللورد كرومر نفسه "بأن هذا الازدياد فى الجرائم أشد ما فى موقف مصر كله من وجوه الإقلاق". وقد تكلم بعد ذلك عن هذه الزيادة فوصفها بأنها ظاهرة حديثة، وهو مجرد تغرير - على حد قول- روزشتين(٥٥).

ولقد حار كرومر فى تعليل هذه الظاهرة، فنجده فى عام ١٨٨٤، وهو يلفت النظر إلى تلك الظاهرة يعزوها إلى إلغاء الكرباج، بينما ثبت على لسانه أن ذلك الإصلاح الكبير قد ظل زمنا طويلا معلقا غير نافذ، لأن قوميسيونات الأشقياء، وهى فى الحقيقة محاكم عسكرية، كانت تستعمل الكرباج من عام ١٨٨٥ إلى عام ١٨٩٠ كما تشاء فتارة تستعمله أداة عقاب وتارة أخرى تستعمله أداة تقرير(٥٦).

وقد زادت الجرائم التى يعتبرها القانون جناية من ١٢٩٠ عام ١٩٠٠ إلى ١٥٤٨ عام ١٩٠١، ٢١٢١ عام ١٩٠٣، واضطردت فى الزيادة حتى بلغت ٣٥٨٦ جناية عام ١٩٠٦، أى أنها زادت بنسبة ٢٧٧٪ فيما بين عامى ١٩٠٠، ١٩٠٦، فى الوقت الذى لم يزد فيه عدد السكان إلا بنسبة ١٦٪ خلال نفس الفترة.(٥٧)

وقد عاد كرومر ليبين درجة الارتباط بين تقدم الثروة الاجتماعية وزيادة عدد الجرائم بقوله : "إن رخاء الفلاحين غير العادى قد شحذ هممهم وبث فيهم حب الكسب، وهذا من شأنه أن يثير الحسد والخبث والحقد في النفوس، وازدياد الجرائم في مصر يعود إلى هذه الأسباب[٥٨].

على أن ما ذهب إليه كرومر من الربط بين الثروة وزيادة عدد الجرائم بعيد عن الحقيقة والواقع، لأنه يتعذر الحكم على تأثير العوامل الاقتصادية في نمو الجريمة إذا اقتصر البحث على الثروة الإجمالية، فليس المهم هو مجموع الثروة بل المهم هو عدم المساواة أو العدالة فى توزيعها. فالثروة لا تستطيع أن تزيد من الإجرام إلا بطريقة غير مباشرة من خلال الاستياء الذى ينشأ عن سوء توزيع الثروة والإجحاف فيه، فليست الثروة نفسها بل سوء توزيعها هو الذى يضخم فى الوقت نفسه ثروة البعض ويدفع إلى المجتمع بفقراء جدد، ويجعل الفقراء القدماء أشد فقرا. إذن فالثروة العامة لم تفعل شيئا سوى زيادة المستائين[٥٩].

وخلاصة القول إن الجشع لا يلعب إلا دورا ثانويا فى إثارة الجرائم، أنه الشعور بعدم الرضا وبالاستياء، هذا الشعور النابع من فداحة عدم المساواة فى توزيع الثروة والذى يسهم فى ازدياد الجرائم[٦٠].

الهوامش

(١) ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، ص٥٣.
(٢) هيلين ان ريفلين، الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، ص١١٠.
(٣) جهادية، أوامر، محفظة (١٧)، أمر عال بتاريخ ٢٣ ربيع الآخر سنة ١٢٢٣هـ/١٨٠٨م، "تعهد وإقرار من محمد على على الاتفاق المنعقد من الوكلاء والمسئولين والأعيان مضمونه أن يكونوا يداً واحدة فى إعادة وتأييد نظام الدولة الذى طرأ عليها بعض أمور مخلة فى السنين الأخيرة لمناسبة حصول منافسات وأغراض شخصية بين الوكلاء وأنه متعهد قلباً وقالباً بشروط هذا الاتفاق والانقياد لما تدون به...".
(٤) معية تركى، دفتر ٦٩، وثيقة ٩٩، بتاريخ ٨ جماد ثان سنة ١٢٥١هـ/١٨٢٥م.
(٥) ديوان خديوى تركى، دفتر ٧٢٩، وثيقة ٤١، بتاريخ ٢٤ شعبان سنة ١٢٤١هـ/١٨٢٥م.
(٦) جهادية أوامر، محفظة (١٧)، أمر عال بتاريخ ١٤ محرم سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م.
(٧) كلوت بك، لمحة عامة إلى مصر، ترجمة محمد مسعود، ج-٢، ص ٢٧٨، د.ت.
(٨) معية تركى دفتر ٦٢، وثيقة ٤٠٧، بتاريخ ١٩ شوال سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م، دفتر معية تركى بدون رقم، وثيقة ٥٠٧، بتاريخ ٩ جماد آخر سنة ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م.
(٩) معية تركى، دفتر ٦٩، وثيقة ٣٨، بتاريخ ١٦ جماد أول سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م.
(١٠) أحمد فتحى زغلول، المحاماة، ص ١٥٨، طبعة ١٩٠٠م.
(١١) نفس المصدر.
(١٢)نفس المرجع، ملحق رقم ٣، ص ٢٧.
(١٣) جهادية أوامر، محفظة (١٧)، أمر عال من محمد على إلى مختار بك رئيس المجلس العالى المستجد، بتاريخ غاية جماد أول سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م.
(١٤)محمد فؤاد شكرى وآخرون، بناء دولة مصر محمد على، ص٨، طبعة ١٩٤٨م.
(١٥) نفس المرجع.
(١٦)دفتر مجموعة ترتيبات ووظائف الواردة بقانون السياستنامة الصادر فى ربيع آخر ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م.
(١٧) نفس المصدر.
(١٨) أحمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم فى عصر محمد على، النهضة، ١٩٣٨، ص١٠٩.
(١٩) لينان دى بلفون، مذكرات عن أهم أعمال المنفعة التى تمت بمصر، ص٢٥.
(٢٠) كان قد صدر قرار من محمد على إلى بوغوص بك ناظر التجارة بأن يقوم الأجانب العاملون بالحكومة بالإشراف على عمليات استيراد الآلات والخامات اللازمة لمؤسسات الدولة المختلفة.
(٢١) هيلين ريفلين، المرجع سابق، ص ١٢٢.
(22)Edward Dicey , The Story of the Khedivate, p.49.
(٢٣) أحمد فتحى زغلول، المصدر السابق، ملاحق، ص ٥٢، وتشتمل هذه اللائحة على عشر مواد.
(٢٤) لوائح وقوانين، محفظة ٦، لائحة تتعلق بضبط وربط الأجانب بتاريخ ربيع الآخر ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٧م.
(٢٥) أحمد فتحى زغلول، المصدر السابق، ص ٢٠٠.
(٢٦) معية سنية عربى، دفتر بدون رقم، ص٩٢، أمر عال للداخلية بتاريخ ٢٧ صفر سنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م.

(٢٧) حول لائحة تأسيس المجلس ونظامه، انظر، معية سنية عربي، دفتر ٣٢،ج-١، قيد اللوائح والقرارات والمنشورات، قرار رقم ٥١، ٥٥، ص ٣٦، ص ٤١.

(٢٨) معية تركي، دفتر ٥٣٩ أمر عال رقم ٣، ص ١٤، بتاريخ ٢٩ جماد آخر سنة ١٢٨٠هـ-/١٨٦٤م.

(٢٩) معية تركي، دفتر ٥٧٣، أمر عال بتاريخ ١٤ محرم سنة ١٢٨٦هـ-/١٨٦٩م.

(٣٠) أوامر عربي، معية سنية، دفتر ١٩٠٩، أمر عال رقم ٧ إلى مجلس الصحة بتاريخ ٢٢ ربيع أول سنة ١٢٨١هـ-/١٨٦٤م.

(٣١) معية سنية عربي، دفتر ١٩٤٣، أوامر، أمر عال إلى المجلس الخصوصي بتاريخ ١٦ ربيع أول سنة ١٢٩٠هـ-/ ١٨٧٢م.

(٣٢) لوائح وقوانين، محفظة (٦) أمر عال للداخلية رقم ٨٩، بتاريخ ٥ ذي الحجة ١٢٨٩هـ-/١٨٧٢م.

(٣٣) معية تركي، دفتر ٥٣٩، ص١٢، أوامر كريمة، أمر عال بتاريخ ١٥ ربيع آخر سنة ١٢٨٠هـ-/١٨٦٣م.

(34)Makinzy Walace , Egypt and the Egyptian Question, p.360.

(٣٥) أمين سامي، تقويم النيل، عصر إسماعيل، المجلد الثاني، ج-٣، ص ٤٧٥.

(٣٦) معية تركي، دفتر ٥٢٥، أمر عال إلى رئيس مجلس الأحكام رقم١٣، بتاريخ ٥ شعبان سنة ١٢٧٩هـ-/ سنة ١٨٦٣م.

(٣٧) أحمد فتحي زغلول، المصدر السابق، ص ٢١٤.

(٣٨) جورج جندي، جاك تاجر، إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، ص ١١٩، طبعة ١٩٤٧، ومما هو جدير بالذكر أننا لم نعثر في وثائق تلك الفترة على ما يؤيد ما ذهب إليه جورج جندي وجاك تاجر من وجود قواصة (الغفر) أجانب في الإدارة المصرية، حيث أسندت هذه المهام للقواصة العرب أو المصريين بمعنى أدق.

(٣٩) معية تركي. دفتر ٥٣٩، أمر كريم رقم ٤، ص ٢٦ بتاريخ ١٨ محرم سنة ١٢٨١هـ-/١٨٦٤م.

(٤٠) التقرير العام المرفوع من دافرن إلى اللورد جرانفيل وزير الخارجية البريطاني بشأن الإصلاحات في مصر، ١٤ فبراير ١٨٨٣م.

(٤١) سعيد ذو الفقار، الإمبريالية البريطانية في مصر ١٨٨٢-١٩١٤م، ص ٣٩، د.ت.

(٤٢) المرجع السابق، ص ٤٢.

(43)Cromener, Modern Egypt, vol.2, p.481

(٤٤) الرافعي، مصر والسودان أوائل عهد الاحتلال، ص ١٥٧، ١٥٨. وكان كل مركز في الأرياف بين يدي المأمور الذي كان يشرف إشرافا مطلقا على جميع الموظفين المحليين وعلى الشرطة أيضا. وكان المدير يهيمن على جميع الموظفين في جميع أنحاء المديرية. سعيد ذو الفقار، مرجع سابق، ص ٩٦، هامش (٤٢).

(٤٥) رءوف عباس حامد، النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة، ص ص ١٣٦، ١٣٧.

(٤٦) أحمد زكريا الشلق، حزب الأمة ودوره في السياسة المصرية، ص ٣١.

(٤٧) سعيد ذو الفقار، مرجع سابق، ص ١٥٥.

(٤٨) تيوور روزشتين، تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥-١٩١٠م، ترجمة: عبد الحميد العبادي ومحمد بدران، ص ٢٢٥، طبعة ١٩٨١م. وقد عاد كرومر ليؤكد من جديد في تقريره الأخير (١٩٠٦م) أهمية وجود العنصر الإنجليزي في الإدارة المصرية، وأن استرجاع المفتشين البريطانيين من المديريات سوف يؤدي إلى عواقب وخيمة. تقرير كرومر عام ١٩٠٦م، ص ٨.

(٤٩) وقد تأكدت النزعة العنصرية عند كرومر عندما قال : "إن ما يعنيه الأوربيون بالحكم الذاتى المصرى يتلخص فى أن المصريين وقد صرفوا عن ميلهم الرجعى، لا يؤذن لهم بحكم أنفسهم إلا بالطريقة التى يراها الأوربيون" Cromer, Modern Egypt, vol.2, 526.

(50)Egypt No.,2, (1883), p.26, from Concul (Moore to Dufferin).

(٥١) وقد أكد هذه الحقيقة اللورد ملنر فى عام ١٩٢١م: عندما قال إنه "بإطالة الاحتلال البريطانى ازداد عدد الموظفين الإنجليز وتوارى ذلك المبدأ أن هدف الإدارة تدريب المصريين وإعدادهم لإدارة شئون بلادهم بأنفسهم". انظر، Milner, England in Egypt, Press, 1920، تقرير ملنر، رقم (١)، ١٩٢١م. نقلا عن سعيد ذو الفقار، ص١١٥

(٥٢) للمزيد من التفاصيل، انظر، لطيفة محمد سالم، النظام القضائى المصرى الحديث ١٨٧٥-١٩١٤م، القاهرة ١٩٨٣م.

سعيد ذو الفقار، مرجع سابق، ص ٤٤.

(٥٤) المقطم، العدد ١٢٣٨، ٨ إبريل ١٨٩٣م.

(٥٥) تيودور روزشتين، المرجع السابق، ص٢١٧.

(٥٦) نفسه.

(٥٧) إسماعيل زين الدين، الزراعة المصرية فى عهد الاحتلال، ص ٩٣.

(٥٨) تقرير كرومر لعام ١٩٠٥م.

(٥٩) سعيد ذو الفقار، المرجع السابق، ص ٩١-٩٣.

(٦٠) نفسه.

صناعة النسيج في مصر

١٨٠٥ ـ ١٩٧٤م

د. أحمد الشربيني السيد*

في الوقت الذي كانت فيه أوربا تسعى للخلاص من الاقتصاد الإقطاعي التقليدي، الذي يقوم على نمط الزراعة المعاشي بالدرجة الأولى، كانت مصر وبعض بلدان الشرق كالهند والصين، تعيش مرحلة من تصنيع الاحتياجات المجتمعية غير المعروفة إلا في تلك المناطق. وعلى الرغم من أن نمط تلك الصناعات كان تقليديا، أو ما يمكن أن نطلق عليه نمط ما قبل الميكنة الصناعية، فإن إنتاج تلك المناطق وجد طريقه إلى الأسواق الخارجية، بما في ذلك الأسواق الأوربية، ولعل الإقبال الأوربي على تلك المنتجات الصناعية السلعية التي كانت تنتج بالشرق هو ما حفز أوربا لتغيير أوضاعها الاقتصادية، بالسعي لتفعيل قطاع الصناعة وتجاوز مرحلة الإنتاج الحرفي إلى مرحلة الإنتاج الميكانيكي الذي كان وصوله إليها إعلاناً عن دخوله عصر الثورة الصناعية، التي كانت إنجلترا السباقة إليها في منتصف القرن الثامن عشر.

وكانت المنسوجات المصرية واحدة من أهم المنتجات التي فاض إنتاجها عن حاجة السوق المصرية، ووجدت نوعيات منها طريقها إلى الأسواق الخارجية بما في ذلك بعض الأسواق الأوربية. وظلت المنسوجات حتي مطلع القرن التاسع عشر تمثل واحدة من أهم المنتجات التي تصنعها طوائف الحرف بمصر في معظم المدن والقرى المصرية، حتى تخصصت طوائف، بل ومناطق معينة في إنتاج نوعيات محددة منها، حيث كان معظم المنسوجات القطنية ينتج في صعيد مصر، بينما اشتهرت مصر السفلى، ومنطقة الفيوم بصناعة المنسوجات الكتانية، في الوقت الذي كانت تنتج فيه المنسوجات الحريرية بشمال مصر السفلى "الوجه البحري" وبخاصة في دمياط والمحلة الكبرى نظرا لسهولة استيراد المادة الخام التي تدخل في صناعة تلك المنسوجات من بلاد الشام "سوريا تحديدا" وملائمة مناخ المنطقة لصناعتها، كما كانت صناعة الصوف تنتج في الفيوم والقاهرة. واذا كانت الأقمشة الشعبية الرخيصة قد توزع إنتاجها في

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر- كلية الأداب – جامعة القاهرة

أنحاء البلاد، فإن مدنا مصرية تخصصت في إنتاج نوعيات من المنسوجات ذاع صيتها، ومن أهم مراكز صناعة النسيج في مصر حتى مطلع القرن التاسع عشر إسنا وقوص وقنا وجرجا وفرشوط وأسيوط ومنفلوط وأبو تيج في الوجه القبلي، وشبين ومنوف وطنطا ومحلة مرحوم وبرمة وإبيار وبسيون ورشيد ودمياط والمنصورة وسمنود والمحلة الكبرى وقلين في الوجه البحري[١].

في ذلك الوقت كان إنتاج النسيج تقليديا، ويتم على مراحل غير متصلة، حيث كان الغزل يعد بشكل منفصل عن عملية النسج وبالطرق التقليدية، ففي الغالب ما كانت تتم عملية الغزل في البيوت الريفية، وبيد السيدات الريفيات، بعد فراغهن من العمل المنزلي وربما الحقلي، في محاولة إيجابية من المرأة لشغل أوقات فراغها والمساهمة في زيادة دخل أسرتها. ولعل هذا الدورالمهم الذي قامت به المرأة في صناعة الغزل والنسيج هو ما جعل الذاكرة الشعبية المصرية تربطه ببعض الأمثال العامية التي مازالت تتردد حتى اليوم، والتي تؤكد على أن عملية الغزل كانت تقوم بها المرأة في الغالب، بعد انتهائها من أعمالها اليومية، وأن اللاتي كن يجيدن عملية الغزل منهن كن يؤدينها ببراعة وإتقان أيا كانت نوعية المغزل الذي يستخدمنه، ومن أشهر هذه الأمثال " في النهار تطوف وفي الليل تغزل الصوف "[٢]، وبعد انتهاء عملية الغزل للقطن أو الصوف أو الكتان كان يجري نقل الغزل إلى مراكز النسج بالقرى والمدن لتجري عملية النسج[٣].

وكان النساجون في أماكن عديدة يتخصصون في صنع تصميمات فريدة لا ينتج مثلها في أماكن أخرى، ولعل هذا ما جعل جيرار - أحد علماء الحملة الفرنسية - يشير إلى أن بعض مناطق إنتاج المنسوجات في مصر عرفت بنوعية المنسوجات التي تنتجها كمنوف وسمنود والمحلة الكبرى ورشيد ودمياط والمنصورة والفيوم[٤].

لهذا تخصصت مدن مصرية في إنتاج نوعيات من المنسوجات راجت بالأسواق الخارجية، فالأقمشة القطنية المنقوشة التي كانت تنتجها دمياط والمحلة ورشيد ومنفلوط وأبو تيج كانت تصدر إلى الأسواق الفرنسية، والتي كان يعاد تصديرها منها إلى هولندا وإسبانيا. ومن مينائي دمياط ورشيد كان يصدر إلى تركيا وبلاد الشام الأقمشة الحريرية المصنوعة بالقاهرة والإسكندرية والمحلة الكبرى، والشيلان الصوف المصنوعة بالفيوم، والفوط المصنوعة في القاهرة ". كذلك كانت الأقمشة الصوفية والشيلان تصدر إلى دارفور وسنار وكردفان بطريق القوافل[٥].

وكان يقوم بصناعة النسيج حرفيون ممن كانوا يمارسون مهنهم في منازلهم أو من خلال طوائف متخصصة للحرف[٦] استقرت بأحياء وحارات معينة في المدن، وكان هؤلاء لا ينتجون إلا بناءً على طلب مسبق، مصحوب في الغالب بتقديم عربون " مبلغ من المال يدفع مقدما -

وتوفير المواد الأولية، نظرا لضيق حجم السوق، وصعوبة المواصلات، وضعف القوى الشرائية. وعلى الرغم من هذا فقد شهدت نهايات القرن الثامن عشر تسرب عناصر النظام الرأسمالي إلى صناعة المنسوجات المصرية، عندما بدأ التجار في تمويل أصحاب الحرف "الصناع" في الريف والمدن وتشغيلهم لحسابهم الخاص مع تزويدهم بالمواد الأولية والأدوات، شريطة أن ينتجوا وفقا للمواصفات التي يحددها التجار، عندما بدأ بعض كبار تجار العاصمة استيراد القطن من سوريا وتوزيعه علي النساء الغزّالات في القرى والمدن لغزله في منازلهن في أوقات الفراغ، ثم نقل خيوط الغزل إلى النساجين والصناع تحت إشرافهم. كذلك اعتاد تجار دمياط استيراد الحرير الخام وتمويل المشتغلين بغزله ونسجه وتصدير المنسوجات الحريرية[٧].

ولا يمكن الحديث عن صناعة النسيج في مطلع القرن التاسع عشر دون الوقوف على تجربة محمد علي في تحديث صناعة النسيج والتي كانت تعد واحدة من أهم مجالات الصناعة التي عني محمد علي بها لاعتبارات سياسية وعسكرية في آن واحد، فمحمد علي كان يسعى منذ أن وصل إلى السلطة إلى إقامة جيش حديث يحول مصر إلى قاعدة للدفاع عن مصر والمنطقة العربية ضد أطماع الغرب. ولما كان الجيش في حاجة إلى تأمين متطلباته من الاحتياجات، فقد فضل محمد علي إنتاج هذه الاحتياجات من الداخل بدلاً من استيرادها من الخارج حتى يظل متمتعا بحرية الحركة واستقلال القرار بعيدا عن الضغوط الخارجية، وكذلك حتى يتسنى له الحفاظ على فائض الاقتصاد المصري وخلق اقتصاد متوازن القطاعات لا يعتمد على الخارج في تدبير بعض احتياجات السوق السلعية، أو حتى في تصريف مواده الأولية وبخاصة بعد أن قرر محمد علي التوسع في زراعة القطن، من هنا كانت صناعة المنسوجات على رأس أولويات باشا مصر الصناعية.

ولما كان تحديث الصناعة في حاجة إلى بعض الوقت فقد عول محمد علي على صناعة المنسوجات الصغيرة أو الحرفية أهمية في تحقيق بعض أهدافه في سنوات حكمه الأولى. لهذا كانت صناعة المنسوجات التقليدية في مقدمة الصناعات الصغيرة أو التقليدية التي اهتم محمد علي بوضعها تحت إشراف الدولة، كما كانت من الصناعات التي اهتم بتحديثها، بعد أن أدرك أن سيطرة الدولة عليها، وتوجيهها يضمن له الهيمنة على أحد مصادر الدخل التي تساعد على زيادة موارد دولته في أولى سني حكمه، كما أن تلك السيطرة ستمكنه من توفير احتياجات المؤسسة العسكرية - من ملابس قطنية وصوفية وأغطية وسجاجيد - التي كان قد شرع في بنائها على وجه السرعة منذ بداية حكمه، ومطالبته بالتدخل في الجزيرة العربية ثم شروعه في مد نفوذه إلى السودان، علاوة على ذلك كانت هذه السيطرة تتيح له حماية الصناعة الحديثة التي كان يتطلع لبنائها، وتوفير احتياجاتها من العمالة المدربة والماهرة، وكذلك المادة الخام التي تحتاجها. لهذا كانت صناعة المنسوجات في مقدمة الصناعات التقليدية التي اهتمت دولة الباشا بإخضاعها لإشرافها، وهذا ما أكد عليه الجبرتي عندما ذهب إلى أن الباشا أمر بأن

يوضع تحت إشراف الدولة كل "أنوال الحياكة وكل ما يصنع بالمكوك وما ينسج.. في سائر بلاد الإقليم المصري"[٨].

وكانت الأوامر قد صدرت لحكام الأقاليم بحصر أنوال النسيج بأقاليمهم، وجمعها ووضعها في مكان واحد حتى يسهل الإشراف على إدارتها وتشغيلها لحساب الميري، حيث صدر أمر إلى مأمور الجيزة بوضع قائمة بعدد الأماكن الجاري تجهيزها في داخل مديريته لجمع الأنوال التي بأيدي الأهالي... وبيان مقدار المبالغ التي صرفت على إنشائها والمبالغ اللازم صرفها فيما بعد لإتمام إنشائها "[٩].

وكان الإنفاق على تجهيز المراكز التي ستجمع بها الأنوال وصيانتها وتشغيلها يتم على حساب الميري، كما يلاحظ أن دولة الباشا قد اتجهت لتحديد قيمة هذه الأنوال تمهيدا لتقديم تعويضات عنها لأصحابها ففي إحدى الأوامر تم التأكيد على "أن جميع الصرفية تكون من خزينتنا وتكون الأشغال جميعها على ذمتنا... لذلك رتبنا نظار وكتبة ومعلمين صنايع وأمرنا بضبط كل الأنوال وتثمين جميع الموجودات وتدوير كل الأشغال بعد العدد الشافي والبحث الكامل وحضور دفاتر بجميع ذلك وعند حضور الدفاتر يترتب لكل شيء مقتضاه"[١٠].

ولم تعف القري التي كانت بها صناعة حرفية للنسيج من سياسة محمد علي حيث أكد على أن "القري التي تكثر فيها الأنوال أيضا تجمع في منزل واحد"[١١]، والملاحظ أنه بمجرد حصر الأنوال وجمعها في مكان واحد، وإدارة الدولة لها كان يتم الفصل بين الحرفي وأداة النسج التي كان يعمل عليها، وعندئذ يتحول الحرفي أو الصانع الذي كان ملما بكل أطراف الصنعة إلى عامل لا علاقة له بهذه الأداة إلا العمل عليها تحت إشراف رجال الباشا نظير أجور، ومعاشات تم تحديدها لهم، في محاولة لتحسين ظروف عملهم بشكل يدفعهم إلى الارتباط بمشروع الباشا، وهذا ما عكسته مكاتبات محمد علي والتي ذهبت إلى أننا " جعلنا لكل إنسان أجرة تقوم به زيادة عما كان يأخذ الأول.. والمعلمون الذين كانوا يدورون الأنوال على ذمتهم جعلناهم معلمين على عدة أنوال ويكون لهم معاش وعلى هذا النوع كل إنسان كان له دخل في هذه الأشغال جعلنا له معاش حتى لا يكون لأحد حجة وحتى إذا تعدى أحد وعمل شيئا من هذا الأمر يبقى مستحق القصاص وذنبه في رقبته ".

وحتى يضمن الباشا تشغيل صناعة المنسوجات تحت إشراف دولته فقد شكل ديوانا للإشراف على الصناعة وأرسل وكلائه إلى القرى لشراء الخيوط التي تغزلها النساء في القرى، أو جمع غزل القطن والكتان من الفلاحات اللاتي أمدتهم الإدارة بهما لغزله نظير مقابل مادي، حتي ولو كن بالمناطق النائية، وذلك تمهيدا لتوصيله إلى النساجين بالقرى والمدن على حد سواء[١٢].

هذا في الوقت الذي عينت فيه الإدارة مشايخ بكل قرية ليقوموا بإحصاء مغازل القرية وأنوال النسيج بها ليضمنوا استمرار تشغيلها، وشراء المنسوجات الجاهزة بها، وبالمدن بأسعار تحددها الحكومة، ووضع خاتما حكوميا "علامة الميري" على طرفي كل قطعة نسيج منها حتى يسهل عليها ضبط الإنتاج "البراني" ومعاقبة كل من يحاول تهريب المنسوجات وبيعها بالأسواق خلسة بالضرب والغرامة الباهظة(١٣).

وفي الوقت الذي أهتم فيه محمد علي بفرض إشراف دولته على صناعة النسيج التقليدية، فقد أهتم كذلك بخلق صناعة حديثة للمنسوجات، على غرار صناعات النسيج الغربية. ولما كانت هذه الصناعة تعتمد على بعض الصناعات الخاصة بتجهيز وإعداد المواد الأولية التي تحتاجها في الداخل، فقد اهتم محمد علي بحلج وكبس القطن حتى إنه قام باستيراد آلات الحلج والكبس التجارية من أمريكا عام ١٨٢٠م، كما أنشأ مصنعا لتجهيز النيلة أستعان فيه بخبراء هنود في صناعة النيلة.

وبدأ تحديث صناعة الغزل والنسيج في مطلع القرن التاسع عشر بإنشاء مصنعين كبيرين بالقاهرة - ببولاق والخرنفش - في نهاية العقد الثاني من ذات القرن، كان مخططا لهما أن يتخصصا في إنتاج المنسوجات الصوفية والحريرية والقطيفة. بيد أن الصعوبات التي اعترضت عملهما جعلتهما يتحولان لإنتاج المنسوجات القطنية، كما أنشئت في بولاق ورشة تبييض، كانت ترسل إليها المنتجات القطنية من المصانع الأخرى لتبييضها، كما أنشئ مصنعان للصباغة في بولاق(١٤).

وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهت تحديث صناعة المنسوجات، والتكاليف الهائلة التي تطلبتها، والتي لم يغطها - على الأقل في السنوات الأولى من التحديث - إنتاجها، فقد شرع الباشا في إنشاء مصانع أخرى للنسيج خارج القاهرة وعلى مقربة من مصادر المواد الأولية التي تحتاجها حتى قدر البعض هذه المصانع في ١٨٣٣م بثلاثين مصنعا، ثلاثة منها بالقاهرة، وثلاثة أخرى في بولاق، واثنان في كل من قليوب والمحلة ودمياط وواحد في كل من بنها وشبين وزفتى وميت غمر وسمنود وفوه ونبروه ودمنهور وبني سويف والمنيا وفرشوط وملوي وطهطا وجرجا وأسيوط وقنا واسنا(١٥).

والملاحظ أن معظم هذه المصانع أو "الفابريقات" تخصص في إنتاج المنسوجات القطنية وقليل منها تخصص في إنتاج المنسوجات الحريرية، والصوفية، والكتانية، والطرابيش، والشيلان، والسجاد. فمدينة المحلة كادت تنفرد بإنتاج المنسوجات الحريرية، أما مصنع فوه والذي تأسس عام ١٨٢٤م فقد تخصص في إنتاج الطرابيش لتزويد الجيش بحاجته من أغطية الرأس، وجلب له المعلمين المتخصصين في صناعتها من تونس، كما جلب الصوف اللازم

له من إسبانيا[١٦]. لهذا لعب تطور صناعة المنسوجات القطنية في عصر محمد علي دورا مهما في استهلاك نسبة كبيرة من الأقطان المصرية حتى إنه عام ١٨٢٨م أصبح خمس إنتاج مصر من محصول القطن يغزل في مصر، وأصبحت مصانع النسيج الحكومية تستهلك ثلثي الإنتاج من غزل القطن، أما الثلث الأخير فكان يباع للنساجين الحرفيين[١٧].

وقد اعتمدت صناعة النسيج الحديثة بالفابريقات أو المصانع التي أنشأها محمد علي على العمالة والخبرات الأجنبية بالدرجة الأولى على الأقل في سنوات تأسيسها الأولى، وإذا كانت محاولات استعانته بعمالة وخبرة إنجليزية وفرنسية قد واجهتها صعوبات جمة بسبب موقف حكومة البلدين من هجرة عمالة بلديهما المدربة إلى الخارج، فإنه لم يستسلم لهذه الصعوبات وراح يدبر احتياجاته من العمالة المدربة والخبرة من خارج البلدين قدر الإمكان، من مالطة ومن دول جنوب أوربا، وذلك من خلال الإغراءات التي كان يقدمها لهؤلاء العمال والخبراء، فقد نشر إعلان في مالطة بأنه سيقدم شروطا طيبة للصناع والحرفيين الذين يقبلون الإقامة في مصر وممارسة مهنهم وحرفهم، ويبدو أن مثل هذ الإعلان وجد استجابة من هؤلاء العمال حتى إن ورشة تبييض المنسوجات التي أنشئت ببولاق عرفت باسم "ورشة مالطة"، نظرا لكثرة استخدام المالطيين بها. كذلك حاول محمد علي استقدام عمال من إنجلترا وفرنسا، فمن خلال وكلائه بفرنسا نجح في إقناع عمال فرنسيين من ذوي الخبرة بالهجرة دون موافقة حكوماتهم، وإن كان استقدام عمال أجانب من جنوبي أوربا للعمل بمشاريع محمد علي الصناعية أكثر نجاحاً، حيث كانت الأحوال الاقتصادية السيئة دافعا لقبولهم بالهجرة إلى مصر، حتى إنه في نهاية ١٨١٧م وصل إلى مصر سبعة عشر من نساجي الحرير من لجهورن، وكان متوقعا أن يصل منهم ستون آخرون. وذكر تقرير في مطلع عام ١٨١٨م أن عمالا من الذكور والإناث في طريقهم من جنوا ولجهورن ومرسيليا للعمل في مصانع الحرير والقطن المصرية. هذا في الوقت الذي اهتم فيه الباشا بتدبير بعض العمالة التي كانت تحتاجها المصانع من داخل مصر، ففي اجتماع عقد في خريف عام ١٨١٨م صدرت التعليمات إلى مشايخ أحياء القاهرة بجمع ٤٠٠٠ شاب للعمل تحت إمرة العمال الأوربيين المهرة، كما ذهب الجبرتي إلى أن الحكومة كانت تنوي تعبئة ١٠ آلاف مصري للعمل في مصانعها[١٨].

هذا في الوقت الذي أغلقت فيه دولة الباشا بعض ورش صناعة المنسوجات التي قررت الإشراف عليها، وفرضت على من كانوا يعملون بها العمل بالمصانع الحديثة التي كانت تمتلكها الدولة بالأجور التي تحددها، ولم يفوت محمد علي فرصة الاستفادة من الخبرات الأجنبية في تدريب العمالة المصرية، عندما طلب من المصانع التي يفد إليها خبراء أجانب استقبال عناصر مصرية منتقاة للتدرب على يد هؤلاء الخبراء، لهذا طالب "بأن يرسل إلى مصنع السبتية

ومصنع الحوض المرصود المحالين إلى عهدة المهندس.. القادم من انجلترا عددا من الأسطوات المصريين الماهرين ليتمرنوا كل يوم ساعتين أو ثلاث ساعات"[١٩].

وحتى لا تظل صناعة النسيج الحديثة بيد الأجانب فقد عمد الباشا إلى إرسال البعوث العلمية والعملية إلى الخارج، ففي سنة ١٨٢٩م أرسل إلى فرنسا مبعوثين لدراسة صباغة الشيت والجوخ والحرير والشيلان وطباعة المنسوجات[٢٠].

وكانت الأجور تتفاوت بتفاوت الخبرة وطبيعة العمل والإنتاج، وربما جنسية العامل نفسه. وكانت الأجور تدفع كرواتب "مشاهرة" أو "مياومة" أو تدفع في مقابل الإنتاج أو ما يمكن ان يسمي بالمقطوعية، فنقرأ في مؤلف منجن وفي تقرير بورنج أن معدلات الأجور بالقطعة في مصانع الغزل والنسيج بالقاهرة بلغت ٧ بارات عن الرطل لعمليتي التنظيف والتمشيط، و٤ بارات عن الرطل من الغزل السميك و١٠ بارات للرطل من الغزل الرفيع، بينما كان الأجر يصل في حالة الغزل الرفيع جدا إلى ١٥ بارة للرطل، ويروي شولشر أن عمال الغزل في فابريقة الخرنفش كانوا يحصلون علي قرشين و٣٠ بارة يوميا، أما عمال النسيج فكانوا يحصلون علي ٨ قروش و٣٠ بارة عن القطعة، بينما كان أجر الرسامين يتراوح بين ٢٠ و٦٠ قرشا شهريا، وقد تعجب الكاتب لانخفاض أجور العمال الفنيين في المبيضة إذ كان المدير الذي درس الصناعة في أوربا يتقاضي ٥٠٠ قرش شهريا "١٢٥ فرنكا" وهو أجر ضئيل نسبيا إلى نظائره في أوربا. وفي أمر آخر لوحظ أن أسطوات مصنع النيلة في ميت بره كانوا يتقاضون ١٧٥ قرشا شهريا ومساعدوهم ٧٥ قرشا في أوان النيلة فقط "[٢١].

ومن أوامر متفرقة لوحظ كذلك أن مرتب رؤساء الحرير يتراوح بين ٢٠٠ قرش و ٣٠٠ قرش شهريا، وأن مرتب معاون مصانع جرجا وطهطا كان ٥٠٠ قرش، ومرتب ناظر على٢٣ فابريقة شهريا بلغ ١٠٠٠ قرش[٢٢].

وكما انشغل محمد علي بتوفير العمالة لمصانع المنسوجات الحديثة، فقد انشغل كذلك بتوفير احتياجاتها من المواد الخام بأسعار منخفضة، تساعد تكلفة إنتاجها علي المنافسة في السوق الخارجية، حتي إنه توسع في زراعة نوعيات محسنة من الأقطان، واحتكر تسويقها، كما توسع في زراعة الكتان حتى أصبح يزرع في كل الأقاليم المصرية، كما عمل علي زيادة مساحة الأراضي المزروعة بأشجار التوت لزيادة إنتاج الحرير، حتى إنه في مارس ١٨١٧ غرس أشجار التوت في بلبيس بالشرقية لتربية دود القز، كما اهتم بتربية دود القز في الشام وجبل الدروز تحديداً[٢٣].

كذلك اهتم محمد علي بفتح أسواق منطقة الشرق الأدنى أمام المنسوجات المصرية، حتي لا يتوقف تسويقها على السوق المصرية، من هنا كان حرصه على أن يجعل من بلاد الشام سوقا

رائجة للأقمشة المصرية، حتى إنه أعطى أوامره لناظر الأنوال بخفض أسعار المنسوجات التي كان يتقرر توجهها إلى بلاد الشام حتى تلقى رواجا بأسواقها، واتخاذ الإجراءات التي تضمن سلامتها وجودتها قبل السماح لها بالخروج إلى بلاد الشام، وإغراء تجار المنسوجات الشوام حتى يفضلوا العمل بتجارة المنسوجات المصرية، عندما كلف ناظر الأنوال بأن تتقاسم خزينة الأنوال أرباح مبيعات المنسوجات مناصفة مع تجارها من الشوام. في الوقت الذي اهتم فيه الباشا بتأمين طريق تجارة القوافل بين مصر والشام، بعد أن تعرضت بعض قوافل المنسوجات للسطو والنهب من جانب البدو. كذلك اهتم محمد علي بالسيطرة على سوق المنسوجات بالحجاز والجزيرة العربية، عندما دفع تجار المنسوجات الذين كانت لهم معرفة بها - من الحجازيين والمصريين والأجانب - لدراسة هذه الأسواق والوقوف على نوعيات المنسوجات التي تروج بها، وتقديم نوعيات مصرية منها، مما فتح أمام البفتة المصرية السوق الحجازية على حساب النوعيات الهندية(٢٤).

كذلك كانت مصر تصدر - عن طريق مينائي رشيد والإسكندرية - للآستانة والمدن الإيطالية والنمسا واليونان ومالطة ومدن البحر المتوسط كميات كبيرة من المنسوجات والخيوط عالية الجودة، والتي صنعت خصيصًا للتصدير بواسطة مجموعة من وكلاء الباشا من الأجانب(٢٥).

ولا نستبعد أن يكون اهتمام محمد علي بصناعة المنسوجات وبالهيمنة على أسواقها في الشرق الأدنى والبحر المتوسط وراء تحرك إنجلترا لضرب تلك الصناعة من خلال الإجهاز على مشروع الباشا بشكل عام، حتى تقصى محمد علي عن واحدة من أهم أسواق المنسوجات في العالم هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى حتى تجهض صناعة المنسوجات المصرية بشكل يضمن لصناعة المنسوجات البريطانية مصدر مهم للأقطان الخام، بعد أن ازداد الطلب الدولي على الأقطان بدخول دول أوربية عدة مجال الثورة الصناعية وتقدم صناعة المنسوجات بها، وتوتر الأوضاع في الولايات المتحدة الامريكية بشكل ينذر باندلاع أعمال عنف وحرب أهلية في أي لحظة، كان من المتوقع أن تؤثر على قدرة الولايات المتحدة في تمويل مراكز صناعة المنسوجات العالمية، وتحديدا البريطانية باحتياجاتها من الأقطان الخام، لهذا فرضت بريطانيا على الدولة العثمانية في ١٨٣٨ معاهدة بالطة ليمان، التي استهدفت ضرب الاحتكارات في الدولة العثمانية، وتحديدا في مصر، لأنها تجربة الاحتكار الوحيدة في الدولة العثمانية التي ارتبط استمرارها ببناء مشروع نهضوي وتنموي على كافة المستويات، بعد أن ساعدت الدولة على حصد الفائض الاقتصادي وتوظيفه في إقامة مشروع نهضوي متوازن. ولعل رغبة إنجلترا في تغييب التجربة المصرية على وجه السرعة - لتأمين حرية التجارة في الدولة العثمانية

المترامية الأطراف، وضمان أسواق لمنتجاتها الصناعية، وإزالة ما يتعرض له رعاياها من تمييز في المعاملة - هو ما دفعها إلى استغلال أزمة محمد علي مع الدولة العثمانية - التي حرصت على تقليم أظافر الباشا والقضاء على مصادر دخله من الاحتكار أملاً في أن يؤدي ذلك إلى إضعاف قوته الحربية - وتشكيل تحالف دولي بزعامتها، ومحاصرة السواحل المصرية وإجباره على قبول معاهدة لندن التي اعتبرت معاهدة بالطة ليمان جزءا منها. كما أن جهود إنجلترا في أعقاب معاهدة لندن تركزت على إنهاء علاقة محمد علي بالشام والجزيرة العربية ورفع يد الدولة المصرية عن إدارة الاقتصاد وتحرير السوق المصرية، وفتحها أمام السلع الأجنبية. لهذا بدأ محمد علي يتخلى في أعقاب معاهدة لندن تباعاً عن الاحتكارات، ومن بينها احتكار صناعة المنسوجات.

فبعد اتفاقية لندن مباشرة أحال الباشا بعض الفابريقات إلى متعهدين لاستغلالها ودفع رسوم نظير ذلك، فقد عهد بإدارة فابريقات السبتية وبولاق وفوة إلى ابنه إبراهيم باشا على أن يدفع نظير ذلك مبلغ ٢٥٠٠ كيسة سنويا، و عام ١٢٥٨ / ١٨٤٢ أباح محمد علي تشغيل الأقمشة القطنية على ذمة الأهالي[٢٦].

وعام ١٢٦٥م تقرر "أن يعطي مصنع الشيت بشبرا التزاما" بعد أن أصبحت إدارة الحكومة له غير مجدية، وفي أواخر حكم محمد علي أمر بإيقاف إدارة فابريقات المنسوجات بالأقاليم من جانب الميري، والاكتفاء بإدارة فابريقات القاهرة وضواحيها فقط وحفظ الأدوات الخاصة بالفابريقات المذكورة من التلف إلى أن يظهر راغب في التزامها "[٢٧].

وفي بداية حكم الوالي عباس الأول أُلغيت مصانع القماش بالوجه القبلي من بني سويف وما فوقها وذلك لارتفاع تكلفة ما تنتجه من مصنوعات؛ بسبب ارتفاع تكاليف نقل القطن الخام من مديريات الوجه البحري.

ومهما كان الأمر فإن محمد علي أوجد ما يمكن أن نسميه بثنائية إنتاج المنسوجات، بعد أن أسس لصناعة حديثة للمنسوجات تعتمد على الآلة أو الميكنة في إنتاجها، في الوقت الذي لم يضح فيه بصناعة المنسوجات التقليدية إلا في حدود ضيقة، وفي ضوء مقتضيات الصناعة الحديثة حسب تقديره. وهذا ما لم تعرفه تجربة التصنيع الأوربية، التي ارتبط الوصول فيها إلى الصناعة الآلية بالإجهاز على نظام طوائف الحرف، في مراحل الانتقال من الإنتاج الحرفي إلى المصنع الآلي مرورًا بالعمل المنزلي والمصنع اليدوي.

وهذه الثنائية تجلت في عدم إحداث أي تغيير في طرائق الإنتاج البدائية أو التقليدية في صناعة النسيج الصغيرة، والتي بقى فيها كل قديم على قدمه ولم تحاول الحكومة تقديم النصح والإرشاد والقدوة الحسنة للصناع، الذين لم ترشدهم إلى الوسائل الحديثة لزيادة

الإنتاج، أو تزودهم بالائتمان الذي يفتقرون إليه، أو تساعدهم في تسويق المنتجات. هذا في الوقت الذي أدى فيه التدخل الحكومي في صناعة النسيج الحرفية إلى قتل روح الابتكار لدي الصناع. وبخاصة بعد أن حظرت الحكومة إنتاج السلع البديلة، ومنعت اتباع طرائق جديدة للإنتاج خوفا مما قد يترتب على ذلك من خسارة للمشاريع الأميرية. ولم يكن لدى أرباب الصناعة حافز على زيادة الإنتاج طالما كان نصيب الأسد من الربح يعود إلى جيوب الموظفين والخزينة الأميرية.

وبعد أن حققت صناعة النسيج الحديثة درجة عالية من النجاح في ظل تحكم الدولة في السوق من خلال الهيمنة على الصناعات الحرفية وتوجيهها، وربما بعد أن أدرك محمد علي عاقبة الإفراط في مراقبة الصناعات الحرفية، بدأت الدولة تتخلي عن سياسة الإشراف والتوجيه لصناعة المنسوجات الحرفية أو الصغيرة، وذلك في مطلع ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وقبلت بإعطاء أصحابها الحرية في إدارتها، مع الاحتفاظ بحق الدولة في الحصول علي احتياجاتها من إنتاجها بالقيمة التي يباع بها، وفرض ضرائب معتدلة عليها. فقد تم رصد أمر من المجلس العالي " بصرف النظر عن إنشاء أماكن خصوصية في القرى لجمع الأنوال المتفرقة فيها والتنبيه على مأموري الاقاليم بأن يوزعوا علي كل قزاز خمسة عشر نولا ليقوم بتشغيلها في بيته حيث إن أولاده يساعدونه في إنجاز أعماله "[٢٨].

وفي ٢٠ يونيو ١٨٣٤ أمر الباشا ببقاء أنوال العباءات والأحرمة في يد الأهالي على أن يأخذ منهم اللازم للعساكر بالقيمة التي تباع بها الأشياء[٢٩]، وفي ٩ أغسطس ١٨٣٤م تقرر تشغيل أنوال الأقمشة على ذمة الأهالي وتخفيض الأرباح على الأنوال وتحصيلها في كل شهر"[٣٠].

لهذا عادت صناعة الحرير إلى أيدي الأفراد لقاء ضريبة شهرية قدرها ٣٦ قرشا عن كل نول.. كما عادت مصانع النيلة إلى الأفراد سنة ١٨٣٥ وإن كانت قد أحيلت في بادئ الأمر لمشايخ البلاد وأعيد تشغيلها لحساب الحكومة مرة ثانية قبل التخلي عنها نهائيا.

وهذه الصناعة الحرفية للمنسوجات، والتي اعتقت من قبضة دولة محمد علي هي التي قدر لها أن تستمر وتعمل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولكن في ظروف أصعب من تلك التي كانت تعمل في ظلها في عصر محمد علي، حيث كان عليها أن تواجه منافسة شرسة من قبل إنتاج تقني غربي عالي الجودة ومنخفض السعر، فى الوقت الذي فقدت فيه الحماية الجمركية، وكذلك الدعم حتي من قبل النظام السياسي.

المنسوجات المصرية في عصر الحرية الاقتصادية :

رغم أن طوائف حرف النسيج في مصر كانت على رأس طوائف الحرف الصناعية التي تأثرت بسياسة محمد علي الاحتكارية، فقد عاودت نشاطها في أعقاب سقوط مشروعه السياسي

والاقتصادي - بالمدن والقرى بمعظم المديريات - وبالطرق التقليدية لتغطية بعض حاجات المجتمع المصري من المنسوجات، وبخاصة بعد أن استسلم خلفاء محمد علي لخطط الرأسمالية العالمية التي حيكت حول مصر، والتي استهدفت دمجها بشكل نهائي في السوق الرأسمالية العالمية، مع العمل باستمرار لوقف أي محاولات لتصنيعها، وبخاصة في مجال النسيج، حتى يتم حسم مخطط تحويلها إلي وحدة متخصصة في إنتاج احتياجات السوق الرأسمالية من الأقطان طويلة التيلة، والتي توسع محمد علي في زراعتها في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

وعندما أجهز الوالي عباس على ما تبقى من تجربة محمد علي الصناعية، في ظل إقرار مبدأ الحرية الاقتصادية، تطلعت طوائف حرف النسيج في مصر إلى العمل في ظروف أفضل من تلك التي عملت فيها إبان عصر محمد علي، بيد أن الظروف لم تمكنها من ذلك، لارتباط صناعة النسيج في مصر رغم أنها كانت لا تزال تقليدية بالسوق الرأسمالية العالمية، بعد أن تطورت، بدرجة فاقت تطور إنتاج الغزل المحلي، وأصبحت في حاجة إلى خيوط رفيعة لا توفرها صناعة الغزل المنزلية التى كان يشترك فيها أفراد الأسرة، واعتمادها على الغزل الوارد من البلدان الأجنبية، واستيراد معظم الخيوط الصوفية والقطنية والكتانية التي تحتاجها من إنجلترا وإيطاليا، ومعظم خيوط الحرير من الصين وإيطاليا[٣١].

كذلك تأثرت صناعة المنسوجات التقليدية في مصر، بما ترتب على تراجع دور الدولة من اختفاء الحماية الجمركية للسوق المصرية، واتجاه المنسوجات الأجنبية - بعد تفعيل معاهدات الامتيازات الأجنبية وتوقيع معاهدات تجارية مع الدول الأجنبية حددت الرسوم علي الواردات بما يتراوح بين ٨٪ و ١٠٪ من قيمتها - لإغراقها، بشكل أدى إلى دخول طوائف النسيج في أزمة مهدت للإطاحة بها من دنيا المجتمع المصري قرب نهاية القرن التاسع عشر، وبخاصة بعد أن غض سعيد باشا الطرف عن الصناعة، وركز جل اهتمامه بالزراعة، واهتم الخديو إسماعيل بالصناعات التي تقوم على تجهيز محصول القطن وإعداده للتصدير. واتجاه سياسة الاحتلال البريطاني في مصر للعمل على تكريس تخلف صناعة النسيج في مصر، وتخصيص مصر في إنتاج القطن لسد ولو جزء من حاجة المصانع الإنجليزية من الأقطان طويلة التيلة.

كذلك أسهم تغير أنماط استهلاك قطاعات كبيرة من المصريين ممن قلدوا الأجانب وتلهفوا على كل ما هو غير مصري مهما بلغ ثمنه وانحط نوعه في خلق أزمة للمنسوجات التلقيدية المصرية، وتحويل مصر إلى سوق ضخم للمنسوجات الأجنبية، والتي زادت واردات مصر منها بدرجة غير مسبوقة، تعكسها الأرقام والنسب الواردة بالبيان التالي:

قيمة واردات المنسوجات ونسبتها إلي إجمالي الواردات المصرية " القيمة بالجنية المصري ".

السنة	قيمة واردات المنسوجات القطنية	قيمة الواردات	النسبة
١٨٥٩	٧٩٧,٠٤٩	٢,٤٩٤,١٤٣	٣٢
١٨٦٤	١,٧١٨,٦٧٤	٥,٢٩١,٢٩٧	٣٢,٥
١٩٠١	٢,٤١٥,٠٠٠	١٥,٢٤٥,٠٠٠	١٥,٨
١٩٠٥	٢,٩٩٩.٠٠٠	٢١,٥٤٩,٠٠٠	١٤,٠
١٩١٠	٣,٤٠٤,٠٠٠	٢٣,٥٠٩,٠٠٠	١٤,٥
١٩١٣	٣,٦٥٧,٠٠٠	٢٧,٨٥٧,٠٠٠	١٣,١

المصدر: أحمد الشربيني: التجارة المصرية ١٨٤٠-١٩١٤م رسالة ماجستير منشورة كلية الأداب - جامعة القاهرة، ص ٤٢٩.

من البيان يلاحظ أن قيمة واردات المنسوجات القطنية تضاعفت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبخاصة مئذ مطلع ستينياته، حتى إن نسبة الزيادة في قيمة هذه المنسوجات سنة ١٨٦٣/١٨٦٤م بلغت ١١٥,٦٪ عنها سنة ١٨٥٩م، ثم واصلت نسبة الزيادة ارتفاعها حتى بلغت ٢٠٣٪ سنة ١٩٠١ و٢٧٦,٣٪ سنة ١٩٠٥ و٣٢٧٪ سنة ١٩١٠، ثم ٣٥٨٪ سنة ١٩١٣م عنها سنة ١٨٥٩م. وعلى الرغم من هذه الزيادة الهائلة في قيمة واردات مصر من المنسوجات القطنية فإن نسبتها إلى إجمالي واردات مصر تراجعت من أكثر من ٣٢٪ في الفترة بين عامي ١٨٥٩-١٨٦٤م إلى ما تراوح بين ١٣٪ و١٦٪ في الفترة من ١٩٠١م إلى ١٩١٣م.

ومما زاد من رجحان كفة المنسوجات الأجنبية في سوق المنسوجات المصرية، اهتمام سلطات الاحتلال البريطاني في مصر بإضعاف فرص المنسوجات المصرية على منافستها، وكان اللورد كرومر في مقدمة من قاموا من رجال الاحتلال علي تنفيذ هذه السياسة، والتي توفر للمنسوجات البريطانية في مصر ميزة التفوق على المنسوجات المصرية، عندما أصدر مرسوم في ١٣ إبريل ١٩٠١ يقضي بفرض ضريبة قيمية مقدارها ٨٪ على الخيوط والأنسجة المصنوعة في مصر[٣٢].

وقد عبر تيود ور روذشتين عن هذا المرسوم - الذي قوبل بامتعاض من المصريين حتى تم إلغاؤه - بقوله إن "اللورد كرومر.. حرف (مبدأ حرية التجارة).. وفسره بأنه يتعين عليك أن تقتل صناعتك حتى لا تمد المستهلك بمصنوعات أرخص من المصنوعات الواردة". وإلى جانب ذلك كان تحريم استيراد الأقطان الرخيصة من الخارج لاستخدمها بصناعة النسيج في مصر

يوفر ميزة لصناعة النسيج الأجنبية، لأن اعتمادها عليها يساعدها على خفض تكاليف الإنتاج، بشكل يعطيها فرصة للمنافسة في السوق المصرية[٣٣].

وأمام تحول مصر إلى واحدة من أهم أسواق المنسوجات في الشرق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لم يكن من المنتظر أن تنجح أي محاولة فيها لإقامة مشاريع ضخمة لتصنيع المنسوجات، ولو برأس مال إنجليزي، للتسهيلات التى توفرت للمنسوجات الأجنبية في السوق المصرية. فبعد أن تأسست شركة الغزل والنسيج المصرية-الإنجليزية، وأنشأت مصنعين لها بالقاهرة " ببولاق " وبالإسكندرية، اضطرتها خسائرها إلى إغلاق مصنع القاهرة، والتنازل عن مصنع الإسكندرية لشركة الغزل الأهلية. وعلى الرغم من إعادة تأسيس شركة الإسكندرية باسم "شركة الغزل والنسيج الأهلية المصرية" سنة ١٩١١م - التي تعد أول شركة ترسي دعائم صناعة الغزل بكافة مراحلها - فإنها تعثرت في عملها واصطدمت بعقبات حتى نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م[٣٤].

وفي الوقت الذي كانت شدة منافسة المنسوجات الأجنبية بالسوق المصرية وراء تعثر مشاريع صناعة النسيج الحديثة في مطلع القرن العشرين، بدأت معظم حرف صناعة النسيج وملحقاتها في مصر في التراجع، فانهارت أعمال الصباغة بلون النيله بالقاهرة، كما تدهورت صناعة النسيج بأسيوط حتى إنه لم يعد يعمل بها بحلول عام ١٩١٠م سوى ٧٠ نولاً من ٣٠٠ نول كانت بها قبل ذلك بسنوات قليلة[٣٥].

والحالة السيئة التي وصلت إليها صناعة المنسوجات في مصر مع نهاية القرن التاسع عشر، شغلت بال بعض الصحف المصرية، التي راحت تبحث عن أسباب التراجع المخيف للمنسوجات المصرية من السوق فصحيفة "الأهرام" نوهت إلى أن مشكلة تغير أنماط الاستهلاك لدى بعض الطبقات المصرية أثر على الإنتاج المحلي عندما ذهبت إلى "إنه كان في مصر صناعة منسوجات حريرية.. في بعض بنادر القطر.. مدهشة.. إلا إن المتاجرين بها لا يكسبون كفاف يومهم إلا بشق الأنفس.. لأن.. البلاد لم تمتلك بين اغنيائها - ممن اقتدوا بالأوربيين - عادات الاقتصاد والاستقلال في الأذواق، والملابس والمفروشات"[٣٦].

كذلك تعرضت صحيفة الأهالي لذات المشكلة، عندما أشارت إلى ان الأهالي في مصر قبل أن تنتقل المدنية إليها، كانوا يقبلون على استخدام كل ما هو أهلي محض، ولكن بعد أن فتح باب مصر على مصراعيه أمام المصنوعات الغربية - بعد أن تأثر المصريون خاصة بالتقاليد الغربية لكثرة الأجانب بمصر - تكاثر المزدحمون عليها، وعدوا اقتناءها عنوانا على الرفعة والرفاهية والحضارة.. وأصبحت مصر تقلد أوربا واندفع المصري يقيس نفسه بالأوروبي، ويتحداه في كثير من فوارق المظاهر.. ثم تسرب حسب التقليد إلى الطباع والعادات فأتى على

كثير من مميزات مصر، وقضى على كل صناعة وطنية شرقية ".. وتشير الصحيفة إلى أن المصري كان قبل أن يعرف المدنية الغربية مصريا في لباسه.. وأنه كان لا يطلب حاجة إلا وجدها في مصره. وبين قومه وشعبه.. وكانت البضائع الوطنية منتشرة في جميع أطراف القطر، وكان عمالها يعدون بعشرات الألوف.. ولكن حدث أن حلت المصنوعات الغربية محل المصنوعات الوطنية ولما لم تجد هذه من يأخذ بيدها ماتت وأصبحت أثرا بعد عين"[٣٧].

وتناولت ذات الصحيفة نفس الموضوع في أعداد أخرى فأشارات إلى أنه حتى بداية سنة ١٩١٤ كانت المصنوعات الوطنية - بما في ذلك الصناعات التي كانت تقوم بها مدارس مجالس المديريات الصناعية كالسجاد المصنوع في أخميم وأسيوط والمحلة الكبرى ومحلة مرحوم - تائهة في أسواق مصر التجارية.. وغير معروفة "[٣٨].

هكذا ساهمت سياسة الباب المفتوح التي فرضت على مصر مع مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والتي كرسها الاحتلال البريطاني لمصر منذ ١٨٨٢ في تراجع صناعة المنسوجات التقليدية في مصر، والتمهيد لحل طوائف إنتاج النسيج التي كانت تنتشر بالبلاد، وخلق عقبات أمام إقامة صناعة حديثة للمنسوجات عند مطلع القرن العشرين، ومن ثم احتفاظ المنسوجات الأجنبية، والتي جاءت في معظمها من إنجلترا بمكانة مرموقة بالسوق المصرية.

صناعة المنسوجات في النصف الأول من القرن العشرين :

تعد الحرب العالمية الأولي (١٩١٤-١٩١٨م) نقطة فاصلة في تاريخ صناعة المنسوجات في مصر، فبينما كانت تلك الصناعة بشقيها القديم والحديث تهم نحو الاختفاء بسبب شدة منافسة المنسوجات الأجنبية لها، في ظل غياب أي حماية جمركية أو دعم حكومي لها، جاءت الحرب العالمية الأولي لتوفر لسوق المنسوجات المصرية حماية طبيعية عندما تأثرت واردات مصر من المنسوجات بانشغال الدول التي كانت تمد مصر معظمها بالمجهود الحربي وبالعمليات العسكرية في حوض البحر المتوسط، بشكل أدى إلى ازدياد الطلب في السوق المصرية على المنسوجات من قبل المصريين، والقوات العسكرية الأجنبية التي كانت ترابط في مصر أو على مقربة منها، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المنسوجات بالسوق المصرية ارتفاعا غير متوقع، وإفساح المجال أمام نشاط صناعات الغزل والنسيج، وملحقاتها. فعادت الحياة تدب في الصناعات الحرفية التي أصيبت بالشلل قبل الحرب، بسبب شدة منافسة المنسوجات الأجنبية لها، فنشطت صناعة الأقمشة القطنية بمدينة المحلة الكبرى، وانتعش نسج الحرير في دمياط. كما عادت الحياة لنسج الأقمشة القطنية والحريرية وصناعة الشيلان في قليوب وأخميم وأسيوط ونقادة[٣٩].

كذلك تنفست المشاريع الكبيرة لإنتاج المنسوجات الصعداء في غياب المنافسة الأجنبية مع اتساع أوار الحرب، حتى استطاعت شركة الغزل الأهلية زيادة إنتاجها بما يتراوح بين ١٥٪ و٢٠٪ عما كان عليه قبل الحرب، رغم توقف العلاقات بين مصر وتركيا التي كان إنتاج الشركة يوجه إليها بالأساس فيما قبل الحرب. كذلك ازداد نشاط المغزل الأهلي بالإسكندرية حتى إنه استوعب ٥٠,٠٠٠ قنطار من القطن، وأنتج من الخيوط ما قدره ٣,٥٠٠,٠٠٠ رطل، ومن المنسوجات ما يتراوح بين ٨ و٩ مليون ياردة، ويعود النشاط المتزايد لإنتاج هذا المغزل إلي زيادة الإقبال علي استخدام الغزل المصري بعد أن توقفت واردات الغزل من الخارج. كذلك نشطت صناعة المنسوجات الحريرية والكتانية، وأنشئت عدة مصانع لإنتاج الملابس لتموين الجيوش البريطانية من جهة، وسد احتياجات السوق الداخلية، وتوريد الملابس للمصالح الحكومية والشركات الخاصة من جهة أخرى[٤٠].

كذلك قامت في مصر إبان الحرب صناعة للطرابيش، فبعد أن توقف استيراد الطرابيش من النمسا بسبب الحرب أقدم أحد باشاوات مصر وأثريائها - إسماعيل عاصم باشا - على إنشاء مصنع للطرابيش في قها، أصبح ينتج يوميا حوالي ٨٠٠ طربوش، وأقبل الناس علي شراء منتجاته التي فاقت جودتها النوعيات التي كانت تستورد من الخارج. علاوة علي هذا أدي تأثر مصر بالحرب إلى ازدهار صناعة السجاد الصوف ذي الألوان الطبيعية من خلال نشاط المدارس الصناعية في أسيوط ونجع حمادي وبني سويف[٤١].

وقد نبه انتعاش صناعة النسيج وغيرها من الصناعات، أثناء الحرب العالمية الأولي الأذهان إلي خطورة الاعتماد علي الواردات الأجنبية، والنظر في مستقبل الصناعة المصرية والاقتصاد المصري بعد الحرب، ولهذا السبب عنيت الحكومة بدراسة أثر الحرب في صناعة البلاد وتجارتها، واستبدال الأصناف المصنوعة في البلاد بالأصناف التي انقطع ورودها، ومن ثم شكلت الحكومة سنة ١٩١٦ لجنة برئاسة إسماعيل صدقي، وعضوية طلعت حرب، لاقتراح الخطط التي تراها كفيلة لتحقيق هذه الأغراض. وقد قامت اللجنة بعمل مجموعة من الدراسات عن مختلف الصناعات وعلى رأسها صناعة المنسوجات، كما بحثت الشروط التي يجب أن تتوفر لقيام صناعات جديدة وهي توافر الخامات في البلاد، وإمكانية تصريف المنتجات داخل السوق المصرية، وإنتاج السلع التي يتطلب استيراد نظائرها من الخارج تحمل نفقات نقل مرتفعة، وتوافر الأيدي العاملة المدربة. وقد أفاضت الدراسات في ذكر وجوه المساعدات التي يتعين علي الحكومة القيام بها حيال الصناعة المصرية. ونوهت علي وجه الخصوص بضرورة تعديل نظام الجمارك وفرض رسوم حمائية لصد تيار المنافسة الأجنبية من جانب السلع المناظرة للسلع المنتجة محليا، والعناية بالتعليم المهني "إنشاء مدارس صناعية " وتخفيف الضرائب على الصناعات المحلية، وخفض أسعار نقل الإنتاج الصناعي المصري على السكك الحديدية، ومنح

حق الأفضلية له في المناقصات الحكومية، وتقديم إعانات لبعض المشروعات الصناعية المهمة، وإنشاء مصرف خاص لتقديم التسهيلات الائتمانية للمشروعات الصناعية. وبهذا تكون اللجنة قد رسمت الخطوط العريضة للإطار العام الذي تعمل في نطاقه الصناعة المصرية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، كما أوضحت بعض ما يتعين الأخذ به من إجراءات لضمان تقدم الصناعة وإنعاشها، كما وجهت الأنظار نحو الصناعة وتهيئة الأذهان لاعتبارها مقوما حيويا مهما من مقومات الاقتصاد القومي(٤٢).

والاقتراحات التي انتهت إليها لجنة التجارة والصناعة تمثل معلما مهما على طريق تطور الصناعة في مصر بعد الحرب، ولاسيما صناعة المنسوجات، لأنها تعبر عن نبذ البرجوازية المصرية لفكرة الاعتماد علي الزراعة وحدها كميدان للاستثمار، وتطلعها إلى آفاق استثمارية جديدة في قطاعات أخرى كالتجارة والصناعة كانت حكرا لرأس المال الأجنبي، وهو ما تم تجسيده من خلال "بنك مصر" بعد نهاية الحرب.

ويعد إنشاء بنك مصر علامة بارزة في تاريخ صناعة المنسوجات المصرية، لقيامه على تأسيس مجموعة متنوعة ومتخصصة من شركات الغزل والنسيج الكبرى، التي أسهمت في النهوض بصناعة النسيج في النصف الأول من القرن العشرين، رغم الزيادة الهائلة في عدد مصانع النسيج في تلك الفترة. فبعد أن كان عدد مصانع النسيج في أعقاب الحرب العالمية الأولى يصل إلى ١٧١٦ مصنعا ارتفع هذا العدد إلى ٤١٩٦ مصنعا عام ١٩٣٨م(٤٣).

وبالطبع هذا الارتفاع في عدد المصانع لا يدل دلالة حقيقية على تقدم صناعة النسيج، بعيدا عن شركات بنك مصر، لأن المنشآت الصناعية كانت من الحجم الصغير، حيث ظل أكثر من ٦٠٪ من هذه المصانع يستخدم أقل من خمسة عمال، وأكثر من ٨٥٪ منها يستخدم أقل من ١٠ عمال، بينما لا يزيد عدد المصانع التي تستخدم أكثر من مائة عامل عن ١,٢٪ من تلك المصانع، ويرجع غلبة المصانع الصغيرة الحجم إلى أسباب عدة أهمها أن الحرف اليدوية ظلت حتى نهاية هذه الفترة القاعدة الأساسية للصناعات في مصر. كما أن طبقة المنظمين القادرين على إدارة المصانع ذات الحجم الكبير كانت لا تزال مترددة، بالإضافة إلى ذلك فإن تجميع رؤوس الأموال الكبيرة لم يكن متاحا في جميع الأوقات، ويضاف إلى هذا أن الحجم الصغير للمشروعات يتلاءم مع مزاولة النشاط الصناعي في الريف وفي المدن الصغيرة على حد سواء، وهناك عامل آخر مهم وهو أن منافسة السلع الأجنبية ذات الجودة العالية والأثمان المنخفضة - بفضل النظام الجمركي فيما قبل عام ١٩٣٠ - كانت وراء انتشار المشاريع صغيرة الحجم ذات التكلفة المحدودة، وأسعار الإنتاج المتواضعة، لتغطية احتياجات ذوي الدخل المحدود(٤٤).

على أية حال سارت صناعة النسيج في سنوات ما بعد الحرب العالمية الأولى سيرا حثيثا، رغم صغر حجم معظم مشاريعها، نتيجة الإقبال الهائل على الاستثمار في صناعة الغزل والنسيج، سواء من خلال بنك مصر أو خارجه.

وقد تأسس بنك مصر في إبريل ١٩٢٠م برأس مال قدره ٨٠,٠٠٠ جنيه مصري، ازداد في العقدين التاليين إلى ما يربو علي أربعة ملايين جنيه مصري[٤٥].

ولعب طلعت حرب الدور الرائد في تأسيسه عندما انتهز فرصة علو المد الوطني في ثورة ١٩١٩ وجدد الدعوة إلى إنشاء بنك وطني، من منطلق إيمانه بأن الاستقلال السياسي لا يتحقق إلا بإرساء دعائم الاستقلال الاقتصادي، فكما أن الاستعمار استطاع السيطرة على مصر عن طريق الأجهزة الاقتصادية التي ربطت مصر بالاقتصاد البريطاني، فان الكفاح ضده أيضاً لابد أن يبدأ بالأجهزة الاقتصادية. وكانت خطة البنك للقضاء على السيطرة الاستعمارية تقوم على العمل على تقوية مراكز الاقتصاد وتدعيمها حتى يمكن منافسة الشركات الأجنبية والتجارة الأجنبية، والعمل للزحف علي الشركات الأجنبية المسيطرة على اقتصاديات البلاد لتمصيرها عن طريق شراء أسهمها. ولما كانت عملية التحرير تقتضي تحرير تجارة القطن، وسوق المنسوجات المصرية، لذا أعطي البنك أهمية كبيرة لتطوير صناعة المنسوجات لمساعدة البلاد علي استهلاك جزء من أقطانها، وتغطية جانب من احتياجات سوقها من المنسوجات، بدرجة تمكنها من الاحتفاظ بجزء من الفائض الاقتصادي الذي كان يتسرب إلى الخارج، من خلال سيطرة البيوت الأجنبية على تجارة القطن وتصديره، أو قيامها بعمليات إغراق سوق المنسوجات بالمنتجات الأجنبية وبخاصة البريطانية.

لهذا شرع البنك في تأسيس شركات للغزل والنسيج بعد خمس سنوات من تأسيسه، عندما أسس شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى "١٩٢٧"، كما أسس شركتين في ذات المجال أصغر منها حجماً عرفت الأولي منها بشركة مصر للكتان، في حين عرفت الأخرى بشركة مصر لنسج الحرير[٤٦].

ولم تبرز شركة من شركات النسيج في مصر بعد الحرب العالمية الأولى مثلما برزت شركة مصر للغزل والنسيج، التي تمثل باكورة صناعة الغزل والنسيج الوطنية، حتى إن رأسمالها زاد من ٣٠٠,٠٠٠ جنيه مصري عند التأسيس في ١٩٢٧م إلى مليون جنيه مصري عام ١٩٣٦م، كما أنه خلال الفترة الأولى من عملياتها والتي امتدت من ١٩٣٠م إلي ١٩٣٦م زاد استهلاكها من القطن المحلي من ٢٢,٣٠٨ قنطارا في ١٩٣٠ إلي ٢٨١,٨٠٣ قنطارا في ١٩٣٦م بنسبة زيادة تجاوزت ٩٠٪، كما زاد إنتاجها من الغزل في ذات الفترة من ٨٤٣,٧٤٤ كجم إلي ١٠,٧١٦,٨٩٤ كجم، في الوقت الذي ازداد فيه إنتاجها من الأقمشة من ١٤٨,٣٢٤ مترا مربعا إلى ١,٤٩٩,٥٨٦

مترا مربعا، ولعل هذا ما جعل صافي أرباح الشركة يرتفع في نفس الفترة من ٦٠٧ من الجنيهات المصرية إلي ٦٤,٣٩٥ جنيها[٤٧].

ويعزى النجاح الذي حققته شركة مصر للغزل والنسيج بين سنتي ١٩٣٠م و١٩٤٠م إلي التعريفة الجمركية الحمائية التي أصدرتها الحكومة المصرية في أعوام ١٩٣٠م و١٩٣٤م و١٩٣٨م لحماية صناعة النسيج الناشئة، بعد أن انتهت مدة آخر معاهدات الامتيازات الأجنبية مع إيطاليا، ولعل النجاح الذي حققته هذه الشركة في ظل الحماية التي توفرت لسوق المنسوجات المصرية مع مطلع ثلاثينيات القرن العشرين هو ما دفع الخارجية البريطانية، وهيئة التجارة البريطانية، والغرفة التجارية في مانشستر إلي بحث الخيارات التي يمكن اتخاذها، لتعويض خسائر تجارة المنسوجات البريطانية في مصر، بسبب التغييرات الناجمة عن التعريفات الجمركية الحمائية المصرية، وسياسة "إغراق السوق" التي تنتهجها دول المحور، وبخاصة اليابان لإغراق سوق المنسوجات المصرية بنوعيات تؤثر سلبا على توزيع المنسوجات البريطانية بالسوق المصرية. وفي البداية هددت الغرفة التجارية في مانشستر- وبشكل سافر- بمقاطعة الشركات الأعضاء بها لاستخدام الأقطان المصرية بالتحول عنها إلي أماكن أخري بالعالم للحصول على إمداداتها من القطن الخام، في حين حاولت بعض شركات مانشستر التغلب على الأزمة ومنافسيها " بالقفز " فوق حواجز التعريفات الجمركية وإقامة مشروعات بريطانية - مصرية مشتركة في مصر. وكان هذا هو النهج الذي اتبعته شركة " كاليكو برينترز أسوسيشن (جماعة طباعي كاليكو)- إحدى أكبر شركات مانشستر - عندما اشتركت مع الشركة الأهلية للغزل والنسيج ١٩٣٤ في إقامة شركة جديدة لصناعة النسيج في مصر، عرفت بالشركة المصرية لصناعة النسيج. واتجاه شركة " براد فورد دايرز اسوسيشن " (جماعة صباغي براد فورد) - المنافس الرئيس لشركة كاليكو - هي الأخرى للاستفادة من التعريفات الجمركية الحمائية المصرية بتصنيع المنسوجات في مصر، وذلك بالدخول في مفاوضات مع بنك مصر لتأسيس شركات للنسيج في مصر بالتعاون معه، وتقدمها في مفاوضاتها مع البنك بشأن هذا الموضوع، عام ١٩٣٦ باقتراح لإقامة شركتين متخصصتين في الغزل والنسيج والصباغة، الأولي منها لغزل ونسج القطن الرفيع ويسيطر عليها بنك مصر، أما الثانية فتقوم بعمليات الصباغة وتسيطر عليها الشركة البريطانية. وهذا التوجه تماشي مع رأي وزارة الخارجية البريطانية، لإقامة شراكات مع بنك مصر، لمواجهة تأثير التعريفات الجمركية الحمائية على تجارة المنسوجات القطنية البريطانية مع مصر، وتقليل نفوذ دول المحور- اليابان وإيطاليا وألمانيا - في سوق المنسوجات المصرية[٤٨].

وقد نجحت براد فورد في تأسيس شركة الغزل والنسيج الرفيع، وشركة صباغي البيضا بكفر الدوار كشركتين مساهمتين مصريتين بعد أن انتهت مفاوضاتها مع بنك مصر إلى اتفاق

لتقسيم العمل بين لانكشير، وبنك مصر، قضى بأن تتولى شركة بنك مصر بالمحلة الكبرى غزل ونسج المنسوجات السميكة " المنسوجات الشعبية "، في حين تتولى شركة الغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار تصنيع المنسوجات الرفيعة، وتتولى صباغي البيضا التجهيز النهائي لإنتاجهما، مما أدى إلى تخصص أكبر وحدة إنتاجية للنسيج في مصر بالمحلة الكبرى - بضغط من لانكشير - في إنتاج المنسوجات الشعبية " التي تنافسها بقوة المنسوجات اليابانية "، وتَحَكُّم شركة براد فورد في صناعة التجهيز المصرية بعد أن أسهمت في شركة صباغي البيضا بحوالي ٧٥٪ من رأس مالها، في الوقت الذي بلغت فيه مساهمتها برأس مال شركة الغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار عند ٥٠٪ من رأس المال(٤٩).

وبالإضافة إلى هاتين الشركتين تأسست في ثلاثينيات القرن العشرين ست شركات أخرى للغزل ولنسيج وتبييض وصباغة وطباعة وتجهيز الأقمشة التي تنتج من القطن والحرير الطبيعي والصناعي علي اختلاف أنواعها، بلغ مجموع رؤوس أموالها ما ينوف عن مليون ونصف مليون من الجنيهات(٥٠).

وقد حظيت منطقة الإسكندرية بمعظم هذه الشركات حتى إنها انفردت بأربع شركات منها، وهي "الأهلية للبطاطين" ١٩٣٢م و"المصرية لصناعة المنسوجات" سنة ١٩٣٤م "والمصنع السكندري لنسج الحرير الصناعي والطبيعي" سنة ١٩٣٦م، "والمصرية لصناعة وتحويل المنسوجات - كونرتكس" سنة ١٩٣٨م، ثم جاءت شركة واحدة بالقاهرة - مصر حلوان للغزل والنسيج ١٩٣٧م - وأخرى بالقليوبية - الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف بشبرا الخيمة - سنة ١٩٣٧(٥١).

وعندما شبت نيران الحرب العالمية الثانية، وتعذر الاستيراد من الخارج، وجدت صناعة المنسوجات في مصر فرصة فذة لتثبيت أقدامها، وتوطيد الأسس التي تقوم عليها، في ظل الحماية التي وفرتها الحرب لها، بسبب تعطل حركة النقل عبر المتوسط بين أوربا ومنطقة الشرق الأوسط، وتراجع واردات المنسوجات البريطانية نتيجة تأثير الحرب على صناعتها، وتراجع منافسة منسوجات دول المحور " اليابان وألمانيا وإيطاليا "، في الوقت الذي ازداد فيه الطلب على المنسوجات المصرية بالسوق المحلي، وأسواق منطقة الشرق الأوسط، لهذا ازداد عدد أنوال النسيج الميكانيكية في مصر حتى بلغ عند نهاية الحرب عشرة آلاف نول، واليدوية إلى حوالي ٥٠,٠٠٠ نول، أصبحت تنتج نحو ٢٥٠ مليون ياردة سنوياً، وهو رقم اقتضي زيادة عدد المغازل، وقدراتها الإنتاجية حتى تفي بحاجة هذه الأنوال من الغزل، لاسيما بعد أن أدت الحرب إلى توقف استيراد الغزل الهندي بشكل هدد حوالي ١٢٠ ألف نول يدوي - كانت تستخدم هذا الغزل - بالتوقف عن العمل، لهذا زاد إنتاج الغزل من ٢٤ مليون طن سنة ١٩٣٨م إلي ٣٢,١ مليون طن سنة ١٩٤٥م بزيادة بلغت ٨,١ مليون طن(٥٢).

ولعل الزيادة في إنتاج الغزل في سنوات الحرب كانت وراء زيادة كمية الأقطان التي استخدمتها المغازل حتى بلغت مليون قنطار سنويا(٥٣).

كذلك تكونت نحو عشرين شركة جديدة للغزل والنسيج فيما بين سنتي ١٩٤٠م و١٩٥٢م، برأس مال تجاوز الخمسة عشر مليونا من الجنيهات، لكن الملاحظ ان رأس مال هذه الشركات لم يكن متوازنا، حتى ان شركات تميزت بضخامة رؤوس أموالها وأخرى عانت من قلة أصولها، حتى إن المغازل الميكانيكية في صناعة الغزل والتي كان عددها يصل إلى ٣٢٦,٥٤٠ مغزلاً، كانت تمتلك معظمها اثنتي عشرة شركة من الشركات العاملة في هذا المجال، منها أربع شركات كانت تمتلك أكثر من ٩٠٪ من هذه المغازل، ومن بين الشركات الأربع كانت هناك شركة تمتلك وحدها ١٦١,٣٠٠ مغزلا، وأخرى تمتلك ٧٨٤٩٠ مغزلاً، وتمثل حصتهما معا ٧٧ ٪ من أجمالي المغازل الميكانيكية(٥٤).

وإضافة إلى هذه الشركات التي تأسست حديثا شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية زيادة رؤوس أموال الشركات التي تأسست قبل الحرب، والتي من بينها شركة مصر حلوان ومصر للغزل والنسيج بالمحلة وكفر الدوار(٥٥).

كذلك تضاعف رأس مال صباغي البيضا بعد الحرب العالمية الثانية من ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري، إلى ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه في النصف الأول من خمسينيات القرن العشرين، في مقابل ٦٧,٢٨٠ جنيه مصري عند التأسيس(٥٦).

نتيجة موافقة مجلس إدارة شركة براد فورد على إجراء توسعات في الشركة انتهت بتشييد أكثر من مصنع قبل نهاية أربعينيات القرن العشرين، كان إحداها إعادة تركيب لمصنع إنجليزي تخصص في تصنيع الأقطان السوداء للوفاء بحاجة النساء في أسواق الشرق الأوسط، على الرغم من وجود اتجاه في مصر ومنطقة الشرق الأوسط للأخذ بالموضة الأوربية(٥٧).

ومن أهم الشركات التي تأسست في تلك الفترة: "النصر للغزل والنسيج بالقاهرة" ١٩٤٨م، وشركة "غزل ونسج وصناعة القطن (كرنك)" بشبرا الخيمة ١٩٤٦م؛ و"النصر لحراير وأصواف الشرق" بإمبابة ١٩٤٦م؛ و"مصر للحرير الصناعي بكفر الدوار" ١٩٤٦م، و"الإسكندرية للغزل والنسيج " ١٩٤٧م، و"النصر لكتان الشرق بالإسكندرية" ١٩٤٦م؛ و"الأهلية للمنسوجات بالإسكندرية" ١٩٤٨م(٥٨).

وعلى الرغم من زيادة عدد شركات النسيج التي تأسست منذ بداية الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع الخمسينيات، وزيادة رؤوس أموال بعض الشركات التي كانت تعمل في ذات المجال من قبل، والأرباح التي حققتها شركات النسيج إبان الحرب - بما في ذلك الشركات الأنجلو المصرية -، فقد تعرضت صناعة النسيج لأزمة بعد الحرب امتدت لشركات بنك مصر، بعد أن

استغلت أزمة بنك مصر قبيل الحرب العالمية الثانية في إزاحة طلعت حرب عن إدارته، وتخلي إدارته الجديدة عن دعم المشاريع الصناعية، بما فيها شركات النسيج، واهتمامها باستخلاص اكبر قدر ممكن من الأرباح من البنك وشركاته[٥٩].

ومشكلة صناعة النسيج بعد الحرب تعود بالأساس إلى ارتفاع أسعار القطن، مع اشتداد الطلب عليه من قبل الدول الصناعية، التي تطلعت بعد خروجها من الحرب لاستعادة نشاطها الصناعي، وقد أرجع أحد المراقبين خطورة ارتفاع أسعار القطن علي صناعة النسيج المصرية قبيل ثورة ١٩٥٢م، إلى أن " القطن الخام يشكل ٥٦,٣٪ من إجمالي قيمة الإنتاج في هذه الصناعة [٦٠] ومما زاد من أزمة صناعة النسيج في ذلك الوقت، استمرار تدفق المنسوجات الأجنبية على السوق المصرية بأسعار أقل من تلك التي كانت تباع بها المنسوجات المصرية، بشكل جعل شركات النسيج في مصر، تعجز عن تسويق إنتاجها في الداخل والخارج، واتجاه معظمها إلى خفض إنتاجه والتخلص من نسبة من الأيدي العاملة، بشكل أثار موجة من السخط داخل المجتمع المصري، وارتفاع الأصوات المطالبة بتدخل الحكومة لحماية هذه الصناعة، باعتبارها من أهم الصناعات القومية. وذلك بمنع استيراد - ولمدة عام على الأقل - جميع أصناف المنسوجات القطنية التي يوجد في البلاد منها كميات كبيرة " حيث كان لدي الشركات فائض عن حاجة السوق يصل إلى ٣٠٪ - وذلك بإصدار الحكومة أوامر للبنوك بعدم فتح اعتمادات لاستيراد هذه البضائع، وزيادة الرسوم الجمركية عليها، وإعانة المصانع علي تصدير الكميات الفائضة من إنتاجها بمقدار قيمة الفرق بين أسعار الأقطان المصرية، والأقطان الأمريكية[٦١].

وقد شغلت أزمة صناعة النسيج وزارة التجارة والصناعة حتى إنها شكلّت أكثر من لجنة للبحث في الوسائل الفعالة لتفريجها، وقد انتهت إحدى هذه اللجان في دراساتها إلى وجوب إنشاء مجلس أعلى للإشراف على شئون الغزل والنسج، يكون من بين اختصاصه دراسة حالتها من جميع نواحيها الفنية والمالية والإدارية، كما طالبت الدراسة بالأخذ بمبدأ التخصص بين شركات النسيج، والعمل لخفض نفقات الإنتاج إلى مستوي البلدان الأخرى، كما طالبت الحكومة بالتدخل لمساعدة الصناعة بإعفاء مسلتزماتها الإنتاجية من الرسوم الجمركية، وإدراج منتجاتها بالقوائم الملحقة بالاتفاقيات التجارية مع الدول الأجنبية، ومنع استيراد الآلات والأدوات التي تستعمل لصناعة المنسوجات السميكة، والتفتيش علي السلع قبل تصديرها للتأكد من أنها ترضي المشترين، وألا تدفع إعانة تصدير للمنسوجات إلا على الكميات الفائضة من الإنتاج والتي قدرت ب ١٤,٠٠٠ طن في أواخر أربعينيات القرن العشرين[٦٢].

ويبدو أن أزمة النسيج كانت أزمة المصانع والشركات الصغيرة وليست الكبيرة، حتى إن شركة مصر للغزل والنسيج (المحلة الكبرى) حققت أرباح صافية في سنة ١٩٥٠م بلغت ٤٦٠,٦٢٥ جنيها بعد أن كانت ٤٥٦,٧٤٠ جنيها في ١٩٤٩م و ٤٥٧,٩٣٤ جنيها في ١٩٤٨م. كذلك حققت شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع أرباحاً صافية بلغت عن نفس السنة بعد خصم كل المصروفات ٣١٠,٥٠٢ من الجنيهات، كما بلغت أرباح شركة الغزل الأهلية أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ جنيه[٦٣].

ولعل نجاح شركات النسيج الكبرى في تجاوز أزمة النسيج في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وزيادة الاستثمارات في هذا المجال هو ما جعل صناعة الغزل والنسيج تحتل مركزا متقدما بين فروع الصناعة المصرية في مطلع خمسينيات القرن العشرين، إذ تبلغ الأموال المستثمرة فيها بما في ذلك رؤوس الأموال المساهمة المدفوعة، والسندات المتداولة التي أصدرتها، والاحتياطيات التي كونتها، قرابة ٢٩ مليونا من الجنيهات من مجموع الاستثمارات الصناعية كلها، والتي تبلغ قرابة ٧٦ مليونا من الجنيهات. ومعنى هذا أن صناعة الغزل والنسيج أصبحت تستأثر بما يقرب من ٣٨٪ من مجموع الاستثمارات الصناعية. وقد بلغ عدد المشروعات المساهمة في صناعة النسيج ٢٤ مشروعا، توزعت في مناطق مختلفة في وسط الدلتا بمدينة المحلة الكبرى، وفي غرب الدلتا بكفر الدوار ثم في الإسكندرية وضواحيها، وفي القاهرة وضواحيها. لهذا راعت الخطة الخمسية الأولى التي وضعتها حكومة ثورة يوليو لتحقيق التنمية الاقتصادية عدم تركيز الصناعة الواحدة في مناطق معينة بالذات، لأنها وجدت أن من مصلحة الاقتصاد القومي، أن تظفر الأقاليم المختلفة التي لا عهد لها بالصناعة، بنصيب من المشروعات الصناعية الجديدة، ولهذا وضعت ضمن برنامج الخمس سنوات إقامة مشروعات غزل ونسيج في شبين الكوم وميت غمر ودمياط[٦٤].

واهتمام نظام ثورة يوليو بتنمية صناعة الغزل والنسيج في إطار محاولاته لتصنيع مصر - لخلق فرص عمل خارج قطاع الزراعة، لاستيعاب الزيادة الهائلة في قوة العمل، والمساعدة في رفع مستوي المعيشة، وإعادة التوازن للاقتصاد المصري حتى تتمكن البلاد من تقليل اعتمادها على الخارج، والحد من تبعيتها للسوق العالمية - يعزى لأنها كانت تعد ثاني أهم صناعة في مصر بعد المواد الغذائية في مطلع الخمسينيات، تسهم في قيمة الإنتاج الصناعي البالغ ٣١٤ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ بحوالي ٨٥ مليون جنيه بنسبة ٢٧,١ ٪، كما أن شركاتها تستوعب حوالي ٥٣,٦٪ من إجمالي قوة العمل التي تعمل بالشركات التي تستخدم أكثر من عشرة أفراد[٦٥].

وقد اتجه نظام يوليو للنهوض بصناعة الغزل والنسيج في البداية برأس المال الخاص "المحلي والأجنبي"، وعدم الزج بالدولة في مشاريعها إلا إذا تردد رأس المال الفردي ورفض القيام

بالدور المنتظر منه في تصنيع مصر. وقد اتضح للنظام بعد فترة وجيزة من قيام الثورة بان رأس المال المحلي والأجنبي لم يشارك في التنمية الصناعية بالقدر المأمول، حتى إن رجال الأعمال البريطانيين الذين كانوا يسهمون في شركات للغزل والنسيج بمصر، حققت أرباح - كالشركة المصرية لصناعة المنسوجات وشركة صباغي البيضا حيث حققت الأولي صافي أرباح بلغ ٢٤٪ من إجمالي رأس مالها في ١٩٥٤/٥٣، في حين حققت الثانية صافي أرباح بلغت ٢٥٪ من إجمالي رأس المال في ١٩٥٢/٥١م، ازدادت في ١٩٥٦/٥٥م إلي ٦٣٪ - بدأوا مع أوائل خمسينيات القرن العشرين وزيادة إحساسهم بخطر مواصلة العمل في مصر يفكرون في الانسحاب من صناعة المنسوجات المصرية، حتى ان اتحاد صباغي براد فورد اتجه إلى تصفية مراكزه في مصر، عندما حول حصة كبيرة من أسهمه في شركة صباغي البيضا إلي شركة مصر للغزل والنسيج، كذلك حاولت شركة كاليكو التخلص من حصتها بالشركة المصرية لصناعة المنسوجات، بعد أن أصبحت تعتبرها مثال للاستثمار السيئ، لكن هذه المحاولات أحبطت بعجز الشركة عن إيجاد مشتر لأصولها، ثم تمصير رأس المال البريطاني في مصر بعد العدوان الثلاثي علي مصر سنة ١٩٥٦م[٦٦].

على أية حال أمام تراجع رأس المال المحلي والأجنبي عن المشاركة في تنمية صناعة النسيج والنهوض بها، قامت الدولة بالمهمة، وبخاصة بعد حرب السويس وبداية الانطلاق نحو التمصير، وإنشاء المؤسسة الاقتصادية سنة ١٩٥٧ لتقوم بالنيابة عن الدولة في إدارة استثماراتها، مع إعطائها الحق في إنشاء شركات مساهمة بمفردها، ولهذا أصبح للمؤسسة أسهم بنسبة ٥٠٪ في ٥٢ شركة منها سبع شركات للغزل والنسيج أسهمت في إجمالي رأسمالها البالغ ٤,١٧٠,٠٠٠ جنية بمبلغ يصل إلى ٢,٠٧٠,٠٠٠ جنيه بنسبة ٤٩,٨ ٪ من رأس مال هذه الشركات[٦٧].

وعندما وضعت الخطة الخمسية الصناعية الأولي " يوليو ١٩٥٧ " وشرع في تنفيذ مشروعات تتصل بصناعة الغزل والنسيج، تمتلكها الدولة أو يمتلكها أفراد، تأسست مجموعة من الشركات المتخصصة في صناعة الغزل والنسيج، بعد أن وفر النظام فرصا أمام شركات الغزل القديمة لزيادة رأسمالها من خلال التعديلات التي أدخلت على قوانين الاستثمار، كما قدم تسهيلات لإنشاء شركات جديدة في هذا المجال، ولما أدرك النظام محدودية استجابة أصحاب رأس المال الخاص للنهوض بمستوي صناعة النسيج، إلى مستوى الخطة المأمول اتجهت الدولة إلى المبادرة وتحمل مسئوليات إنشاء شركات للغزل والنسيج والصناعات المكملة لها من تبييض وصباغة وطباعة وغيرها، والتي حرصت على توزيعها بأنحاء البلاد، والخروج علي نطاق تركزها بالإسكندرية، والقاهرة، وكفر الدوار، والمحلة الكبرى، فتأسست النصر للغزل الرفيع بطنطا سنة ١٩٦٠م، وشركة النصر للغزل الرفيع بميت غمر

وزفتي سنة ١٩٥٨ واللتين أدمجتا في شركة الدلتا للغزل والنسيج بطنطا. كذلك تأسست شركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج سنة ١٩٥٩م بالتعاون بين بنك مصر وهيئة ديا إنفست إكسبورت، وشركة النصر للغزل والنسيج الرفيع بدمياط والمنصورة سنة ١٩٥٩م، وفي بورسعيد تأسست شركة النصر لشباك الصيد سنة ١٩٦٠م، وشركة النصر للغزل والنسيج - بورتكس - سنة ١٩٦٠م واللتين أدمجتا في شركة النصر للغزل والنسيج ببورسعيد، وفي قنا تأسست "شركة النصر للغزل المتوسط" سنة ١٩٦٠م بالتعاون الاقتصادي بين مصر وجمهورية ألمانيا الديمقراطية، وقامت هيئة إنفست إكسبورت بألمانيا الديموقراطية بتوريد آلاتها، واستوردت الآلات المكملة لها من اليابان، وجاء تأسيس هذه الشركة لتكون نواة لصناعة نسيج في الوجه القبلي، وفي منطقة شبرا الخيمة بالقليوبية تأسست عدة شركات للغزل والنسيج في عهد الثورة منها شركة "مغازل الصوف المصرية فيلانا" ١٩٥٦م، وشركة "البطاطين المصرية (فلتس) " سنة ١٩٥٦م، وقد أدمجتا في الشركة المصرية للأصواف والبطاطين. كما تأسست شركة "شبرا الخيمة للصباغة والتجهيز" ١٩٦٠م والتي أدمجت مع مصبغة غمرة سنة ١٩٤٥م في شركة "القاهرة للصباغة والتجهيز" ولتصبح بذلك منطقة شبرا الخيمة واحدة من أهم مراكز صناعة الغزل والنسيج في مصر في النصف الثاني من القرن العشرين[٦٨].

ولما انتقلت للدولة شركات للغزل والنسيج نتيجة العمل بقوانين التأميم "يوليو ١٩٦١"، بالإضافة إلى شركات الغزل والنسيج التي تأسست بأنحاء البلاد بعد يوليو ١٩٥٢، اتجهت الدولة إلى إنشاء مؤسسة نوعية للإشراف علي شركات صناعة الغزل والنسيج في ١٦ ديسمبر ١٩٦١ بالقرار الجمهوري رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ عرفت بالمؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج، لتتولى الإشراف على شركات الغزل والنسيج التابعة للقطاع العام، وتوجيهها التوجيه الذي يحقق أهداف الخطة العامة لتنمية الاقتصاد القومي بشكل عام[٦٩].

وبموجب قرار الإنشاء تقرر إخضاع ٥٨ شركة من شركات الغزل والنسيج والصباغة والتجهيز للمؤسسة، ثم تم إدماج هذه الشركات في ٣٣ شركة، بعد دراسة من أجل تحقيق التكامل الإنتاجي بين هذه الشركات، وتوحيد طاقتها الإنتاجية المتماثلة للوصول إلي الحجم الاقتصادي، الذي يحقق الأهداف والنتائج المطلوبة[٧٠].

وقد جاءت معظم هذه الشركات بالإسكندرية التي تركزت بها ثلاث عشرة شركة، والقليوبية التي كان بها خمس شركات تركزت في معظمها بمنطقة شبرا الخيمة، وتركزت ثلاث شركات بكل من القاهرة وكفر الدوار. أما المحلة الكبرى فقد انفردت بشركتين كبيرتين، وغيرهم كانت هناك شركة واحدة في طنطا، وبورسعيد ودمنهور وقنا، كما كانت هناك شركة واحدة لكل من دمياط والمنصورة.

والأساس الذي تم عليه الدمج هو عمل الشركات في مجال واحد، أو في مجالات يتكامل نشاطها، وتكون في الغالب بمنطقة واحدة، ولهذا قليلاً ما قامت شركات على دمج أكثر من شركة بأكثر من منطقة، والحالة الوحيدة التي تم رصدها هي حالة الشركة المصرية للغزل والنسيج التي قامت علي دمج ثلاث شركات منها اثنين بالقاهرة وثالثة بالإسكندرية. وفيما عدا ذلك روعي في الدمج وحدة التخصص، والمكان والتكامل الوظيفي، لهذا أدمجت شركة المحمودية للغزل والنسيج في شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار، وقامت الشركة الأهلية للغزل والنسيج بالإسكندرية علي دمج ثلاث شركات هناك - الغزل الأهلية، والمصرية لصناعة المنسوجات، والمصرية للمنسوجات والطباعة - كما قامت شركة الإسكندرية للغزل والنسيج والصباغة على دمج شركة الإسكندرية للغزل والنسيج وشركة صباغة باكوس، أما الشركات التي لم تدمج فكانت من الشركات الكبرى كشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، أو من الشركات التي لا تتوفر بمناطقها شركات أخرى يمكن دمجها بها أو معها - كشركة مصر حلوان للغزل والنسيج والشركة المصرية لغزل ونسج الصوف بالقليوبية، والتي كان لها مصنعان بشبرا الخيمة ومسطرد للصباغة والتجهيز وغزل ونسج الصوف وشركة النصر للغزل والنسيج المتوسط بقنا، وشركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج- أو تلك الفريدة في تخصصها حتى لو كانت بالمنطقة شركات أخرى، والتي منها شركة النصر لحراير وأصواف الشرق بالقاهرة وشركة مصر للحرير الصناعي بكفر الدوار، والشركة الأهلية للبطاطين بالإسكندرية[٧١].

وتعد الشركة العربية للسجاد الميكانيكي من الشركات التي أقدم نظام يوليو علي تأسيسها، بعد أن لاحظ عدم وجود شركات لصناعة السجاد في مصر واعتماد السوق علي ما يستورد من الخارج، بعد أن عجزت الورش اليدوية والمدارس الصناعية عن تغطية احتياجات السوق بشكل أدى إلى تسرب مبالغ ضخمة من العملات الصعبة لدفع قيمة واردات مصر من السجاد من هنا كانت المبادرة بإنشاء هذه الشركة في مايو ١٩٦٠م بمقتضي القرار الجمهوري رقم ٩١٩ لسنة ١٩٦٠م في دمنهور، وكان مشروعها قد أدرج ضمن برنامج السنوات الخمس للصناعة، بهدف توفير فرص عمل لأكثر من مائتي أسرة في بدء تشغيله - ويمكن أن تزداد تبعا لاطراد الإنتاج - وتحقيق وفر في العملات الأجنبية يقدر بحوالي ٢٥٠,٠٠٠ جنيه. واختيرت دمنهور مركزا لهذا المشروع لما تتميز به من ملاءمة درجة الرطوبة لهذه الصناعة، ولقربها من مراكز تربية الأغنام. وبلغت الطاقة الإنتاجية للمصنع حوالي ١٠٠,٠٠٠ متر من السجاد في الوردية الواحدة. وصمم المصنع والآلات على أساس إمكان زيادة الطاقة الإنتاجية مستقبلا إلى ما يقرب من ٥٠٪ من طاقته عند التشغيل، حتى يصل الإنتاج إلي ٤٥٠,٠٠٠ متر مربع من السجاد. وتبلغ قيمة الإنتاج السنوي للمصنع في بدء تشغيله حوالي ٥٠٠,٠٠٠ جنيه[٧٢]، لهذا ازدادت

قيمة إنتاج مصر من الغزل والنسيج من ٨٤ مليون جنيه ١٩٥٢ إلى ٤٧٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٠/١٩٧١، و٥٢٥ مليون جنيه في ١٩٧٢م ثم ٦٩٠ مليون جنيه ١٩٧٥م[٧٣].

كما ازداد استهلاك الأقطان المصرية حتى بلغ في ١٩٦٠/١٩٦١م حوالي ٢,٤ مليون قنطار، ثم ٤,٢ مليون قنطار في ١٩٧٤/ ١٩٧٥م. كذلك أدي تطور صناعة النسيج إلي ارتفاع نسبة صادرات المنسوجات إلى إجمالي صادرات مصر من ٩٪ في ١٩٥٢ إلى ٦٠٪ في أوائل سبعينيات القرن العشرين، اتجهت في معظمها إلي دول الكتلة الشرقية[٧٤].

علاوة على ذلك تحولت صناعة النسيج إلى أحد أهم المجالات الصناعية استيعابا للعمالة حتى إنها انفردت ب ٢٩,١٪ من العمالة الصناعية في مطلع سبعينيات القرن العشرين. وبعد أقل من عشر سنوات أصبحت تستوعب حوالي نصفها، والذين تقاضوا ٤٦ ٪ من الأجور الصناعية[٧٥].

هكذا شهدت مصر على مر أكثر من قرن من تاريخها محاولات مضنية لتحديث صناعة النسيج بدأت مع مطلع القرن التاسع عشر، واستمرت حتى بداية الربع الأخير من القرن العشرين، وقد ارتبطت هذه المحاولات بسعي الأنظمة السياسية لتقليل الارتباط بالخارج وتحديدا الرأسمالية العالمية، التي أخذت تتطلع لنصب شباكها حول مصر، وتحويلها إلي إحدي الوحدات التابعة لها، المتخصصة في إنتاج القطن - وبخاصة بعد أن نجحت محاولات محمد علي في زراعة نوعيات محسنة من الأقطان - وسوق لمنسوجاتها التي أصبحت تنتج آليا بعد دخول هذه الدول الرأسمالية إلى عصر الثورة الصناعية.

وقد نجحت محاولات الدولة المصرية في مطلع القرن التاسع عشر في إيجاد صناعة حديثة للمنسوجات إلى جانب صناعتها التقليدية - التي لم تضح بها إلا في حدود ضيقة - استطاعت أن تستوعب معظم الأقطان التي تنتجها مصر عندئذ، كما استطاعت أن توفر احتياجات السوق المصرية من المنسوجات وتمتد بها إلى أسواق منطقة الشرق الأدنى بشكل أثار عليها الدول الأوربية الصناعية وبخاصة إنجلترا التي قادت المجتمع الدولي لضرب مشروع محمد علي وإعادة فتح أسواق المنطقة أمام منتجاتها من المنسوجات.

وكان ضرب مشروع محمد علي يمثل بداية البداية لدمج مصر في السوق الرأسمالية العالمية، التي بدأت تراهن على مصر كسوق مهم لمنسوجاتها في المنطقة، وكذلك كمنتج مهم لنوعيات جيدة من الأقطان طويلة التيلة التي تحتاجها مصانعها.

وبالطبع أسهم رأس المال الأجنبي - الذي حل محل الدولة المصرية في إدارة وتوجيه الاقتصاد بعد غل يد دولة محمد علي - والاحتلال البريطاني لمصر على ترسيخ علاقة مصر غير المتوازنة بالسوق الرأسمالية العالمية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والتي أدت إلى إجهاد طوائف حرف النسيج، وعجزها عن منافسة المنسوجات المستوردة في السوق المصرية،

- كما أدت إلي تعثر محاولات إقامة صناعة حديثة للمنسوجات بمصر حتى وإن كانت برأس مال بريطاني حتى الحرب العالمية الأولى.

في النصف الأول من القرن العشرين تهيأت الظروف بشكل أفضل في مصر لنهوض صناعة المنسوجات، حيث أدت ظروف الحربين العالميين، وما ترتب عليهما من توفير حماية طبيعية لسوق المنسوجات المصرية، وازدياد الطلب على المنسوجات، ثم ظهور بنك مصر، وتوافر الحماية الجمركية للسوق المصرية مع مطلع ثلاثينيات القرن العشرين، واتجاه بعض الاستثمارات الأجنبية للعمل في مجال صناعة النسيج، إلى ظهور مراكز لصناعة النسيج في مصر حول الشركات التي تأسست في هذا المجال بالمحلة الكبرى وكفر الدوار والقاهرة وشبرا الخيمة، استطاعت أن توفر للسوق المصرية معظم احتياجاتها من المنسوجات، كما أنها استوعبت جزءًا كبيرا من الأقطان المصرية، ووفرت فرص عمل ضخمة لنسبة كبيرة من العمالة المصرية. ولعل المكانة التي وصلت إليها صناعة النسيج في مصر في مطلع الخمسينيات هي التي حدت بنظام يوليو لأن يوليها اهتمام زائد، حتى إن خمسينيات وستينيات القرن العشرين شهدتا تأسيس مجموعة متنوعة من شركات الغزل والنسيج، والتي روعي عند تأسيسها، عدم تركيزها بنفس أماكن تركز شركات النسيج التي تأسست في النصف الأول من القرن العشرين. لهذا كان حظ قنا وبورسعيد وطنطا ودمياط وزفتي وميت غمر ودمنهور وشبين الكوم من هذه الشركات كبيرا. وعلى الرغم من هذا ظلت صناعة النسيج تتركز في الإسكندرية وشبرا الخيمة والمحلة الكبرى وكفر الدوار والقاهرة.

الهوامش

(١) علي الجريتلي، تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة ١٩٥٢، ص ١٨ ؛ جيرار"ب-س". الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، وصف مصر، ج ٤، ترجمة زهير الشايب، دار الشايب للنشر، القاهرة، ص ص ١٧٧، ١٨١.
(٢) نعوم شقير، أمثال العوام في مصر والسودان والشام، مطبعة المعارف، القاهرة ١٣١٢ هجرية، ص ٩٥٠.
(٣) بوركهارت، جون لويس، العادات والتقاليد والأمثال الشعبية في عهد محمد علي، ترجمة ابراهيم شعلان، الطبعة الثالثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٩٠.
(٤) جيرار، مصدر سابق، ص ١٨٠.
(٥) نفس المصدر، ص ص ١٧٧، ١٨١ ؛ كينث كونو، فلاحو الباشا "الأرض والمجتمع والاقتصاد في الوجه البحري ١٧٤٠ – ١٨٥٨، ترجمة: سحر توفيق، مراجعة: عاصم الدسوقي، الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية، القاهرة ١٩٩٩،ص ٨٣.
(٦) رؤوف عباس حامد، مصر وعالم البحر المتوسط في العصر الحديث " في " مصر وعالم البحر المتوسط، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ١٩٩٦، ص ٦١ ؛ علي الجريتلي، تاريخ الصناعة، ص ٢١.
(٧) لمزيد من التفاصيل عن طوائف الحرف ارجع إلي، علي الجريتلي، تاريخ الصناعة،ص ص ٢٢ ،٢٣.
(٨) علي الجريتلي، تريخ الصناعة، ص ص ٢٠ ، ٢١.
(٩)الجبرتي، عبد الرحمن، عجائب الآثار في التراجم والاخبار، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن، ج٤، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ١٩٩٨، ص ص ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٨٧.
(١٠) دار الوثائق القومية المصرية، ديوان خديوي تركي، ملخصات، دفتر ٧٦٦، غرة ذي القعدة ١٢٤٥ هـ، ابريل ١٨٣٠ " من المجلس العالي إلي الديوان الخديوي ".
(١١) دار الوثائق القومية المصرية، محكمة الدقهلية، سجل ٦٣ ص ٢٦١، ٢٢ شوال ١٢٣٢هـ- ٨ سبتمبر ١٨١٧.
(١٢) دار الوثائق القومية المصرية، معية تركي ملخصات دفتر ٦ من الجاب لعالي الي كاتب المنصورة ١٣ صفر ١٢٣٧، ٩ نوفمبر ١٨٢١.
(١٣) علي الجريتلي، تارخ الصناعة، ص ٦٩.
(١٤) نفس المرجع، ص ص ٢٧٩ ، ٢٨٠؛ هيلين آن ريفلين، الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة: احمد عبد الرحيم مصطفي، ومصطفي الحسيني، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٧، ص ٢٧٩؛ الجبرتي، المصدر السابق، ج٤ ص ص ٤٣٩، ٤٨٧، ٤٣٨.
(١٥) هيلين آن ريفلين، مرجع سابق، ٢٨٣.
(١٦)علي الجريتلي، تاريخ الصناعة، ص ص ٥٦، ٥٧.
(١٧)نفس المرجع، ص٥٨؛ هيام صابر أحمد عثمان، صناعة المنسوجات في مصر في عهد محمد علي ١٨٠٥ – ١٨٤٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٤٥، ١٣٥.
(١٨) علي الجريتلي، تاريخ الصناعة، ص ٥٦.
(١٩) هيلين آن ريفلين، مرجع سابق،ص٢٨٤؛ الجبرتي، مصدر سابق، ج ٤ ص ٢٩٢.
(٢٠) دار الوثائق القومية المصرية، محافظ أبحاث رقم ٨٥، ٢٧ جمادي الأولي ١٢٤٧، ٣٠ نوفمبر ١٨٣١ " الخواجة والماس ".
(٢١) علي الجريتلي، تاريخ الصناعة، ص ص ١١٨،١١٧.
(٢٢) الوقائع المصرية، عدد ٨٦، ٢٢ جمادي الأولي ١٢٤٥.

(٢٣) علي الجريتلي، تاريخ الصناعة،ص ص ١٣١، ١٣٠.
(٢٤) هيام صابر، مرجع سابق، ص ص ٨٤، ٨٦، ٨٩، ٩٢.
(٢٥) نفس المرجع، ص ص ٢١٨، ٢١٩.
(٢٦) نفس المرجع،ص ص٢٢٢، ٢٢١.
(٢٧) دار الوثائق القومية المصرية، ديوان شوري المعاونة، ملخصات أوامر، دفتر ٢٨٦، ٢٧ محرم ١٢٥٨ هـ/ ١٠ مارس ١٨٤٢ من قلم الإيراد إلي عباس باشا.
(٢٨) أمين سامي، تقويم النيل، مجلد ١ ص ١٠٣.
(٢٩) دار الوثائق القومية المصرية، ديوان خديوي تركي، ملخصات دفتر ٧٦٦، ١٣ شوال ١٢٤٥، ٧ إبريل ١٨٣٠ من المجلس العالي إلي الديوان الخديوي.
(٣٠) دار الوثائق القومية المصرية، معية سنية تركي، ملخصات الدفاتر، دفتر ٥٦، ١٢ صفر ١٢٥٠ هـ/ ٢٠ يونيه ١٨٣٤ من الجناب العالي الي مدير البحيرة.
(٣١) نفس المصدر " من الجناب العالي الي المديرية ٣ ربيع الثاني ١٢٥٠هـ- ١٩ أغسطس ١٨٣٤م.
(٣٢) راشد البراوي ومحمد حمزة عليش، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٨، ص ١٥٠.
(٣٣) محمد فهمي لهيطة، تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٤٤، ص ٥٣٧.
(٣٤) راشد البراوي وعليش، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٨، ص ١٥٤.
(٣٥) نفس المرجع، ص ١٥٤.
(٣٦) احمد الشربيني، التجارة المصرية ١٨٤٠- ١٩١٤، رسالة ماجستير كلية الآداب – جامعة القاهرة، ص ٣٨٩.
(٣٧) الاهرام ٢٢يناير ١٨٩٤.
(٣٨) الاهالي ٢٧ اكتوبر ١٩١٠.
(٣٩) نفس المصدر ١٥ يناير ١٩١٤.
(٤٠) لطيفة سالم، مصر في الحرب العالمية الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤، ص ١٣٠.
(٤١) نفس المرجع، ص ١٣٧.
(٤٢) نفس المرجع ص ص ١٣٩، ١٣٨.
(٤٣) وهيب مسيحة، تطور الصناعة المصرية خلال الخمسين سنة الأخيرة، بحوث العيد الخمسيني ١٩٠٩ – ١٩٥٩، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة ١٩٦٠، ص ص٤٧١، ٤٧٠. نفس المرجع ص ص ١٣٨، ١٣٩.
(٤٤) جمال الدين محمد سعيد، اقتصاديات مصر، ط ١ مطبة لجنة البيان العربي، القاهرة ١٩٥٠م، ص ٢٢٩.
(٤٥) محمد رشدي، التطور الاقتصادي في مصر، ج ٤، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٢م، ص ١٠٤.
(٤٦) اريك ديفيز، مأزق البرجوازية الوطنية الصناعية في العالم الثالث "تجربة بنك مصر ١٩٢٠م– ١٩٤١م"، ط ١، ترجمة: سامي الرزاز، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت ١٩٨٥م، ص ١٣١.
(٤٧) نفس المرجع، ص ١٥٢.
(٤٨) نفس المرجع، ص ص١٦٣، ١٦٤.
(٤٩) نفس المرجع، ص ص ١٧٠-١٨٥.
(٥٠) أحمد الشربيني، العلاقات الاقتصادية المصرية البريطانية ١٩٤٥-١٩٥٦، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة ٢٠٠٠، ص ١٨٩.

(٥١) وهيب مسيحة، مرجع سابق، ص ٤٧٣.
(٥٢) الكتاب السنوي الأول، المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج، القاهرة ١٩٦٢م، ص ص ٩٨-١٠١، ١٣٦، ١٤٤، ١٥٩، ٢١٥، ٢٢٢.
(٥٣) محمد رشدي، مرجع سابق، ص ١٩٣.
(٥٤) عاصم الدسوقي، مصر في الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥م، ط ٢، دار الكتاب الجامعي، القاهرة ١٩٨٢، ص ص ١٧٥، ١٧٦.
(٥٥) جمال الدين سعيد، مرجع سابق، ص ص ٢٢٩، ٢٣٠.
(٥٦) محمد دويدار، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية،١٩٧٨، ص ٤٧٢.
(٥٧) إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها في مصر ٤٩/ ١٩٥٠م،ص ص ٥٥٨، ٦٣٢ : نفس المصدر يونيه ٥٣/ ١٩٥٤م، ص ص ٢٤٩، ٢٩٦.
(58)Tignor ,l. Robert; Egyptian textiles and British capital 1930 – 1956, American university, Cairo, 1989,pp.72-77.
(٥٩) الكتاب السنوي الأول، مرجع سابق، ص ص ١٠٨، ١١٥، ١٤٩، ١٩٨، ٢٤٧.
(٦٠) اريك ديفيز، مرجع سابق، ص ص ١٧٧-١٩٦.
(٦١) مصر المالية، عدد ٢١، ٢٢ مايو ١٩٤٩م : وعدد ٢٢، ٢٩ مايو ١٩٤٩م.
(٦٢) نفس المرجع العدد ٢٩، ١٧ يوليو ١٩٤٩ " مشاكل الغزل والنسيج " ص ص ٤ ،٥ : عدد ٢١،٣٢ أغسطس ١٩٤٩ "لابد من سياسة صناعية" ص ص ٤ ، ٥.
(٦٣) جمال الدين محمد سعيد، مرجع سابق، ص١٢٢.
(٦٤) وهيب مسيحة، مرجع سابق، ص ص ٤٧٦، ٤٧٧.
(٦٥) محمد دو يدار، مرجع سابق، ص ص ٤٢١، ٤٣١.
(66) Tignor; op, cit p66.
(٦٧) محمد دويدار، مرجع سابق، ص ص ٤٤٠،٤٤١.
(٦٨) الكتاب السنوي الاول، مرجع سابق ص ص ١١٧-١١٩،٢٥٨،٢٧٢،٢٦٦، ٢٨٠،٢٧٧.
(٦٩) نفس المرجع، ص ١١.
(٧٠) نفس المرجع ص ٧٥ – ٨٤.
(٧١) نفس المرجع ص ص ١٤٩،١٢٥،١٠١،٩٨، ١٣٦،١٩٨،١٥٦،٢٠٢، ٢٠٠، ٢٩٩،٢٧٧،٢٤٢،٢٤٢،٢١١.
(٧٢) نفس المرجع، ص ٢٩٧.
(٧٣) علي الجريتلي، خمسة وعشرون عاما "دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر ١٩٥٢م – ١٩٧٧م" الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧م، ص ٤٠.
(٧٤) نفس المرجع، ص٤٣.
(٧٥) نفس المرجع.

الائتمان الزراعي في مصر

١٨٥٦م - ١٩٦٠م

د. محمد مبروك*

إن قوام الزراعة هو المال، فالائتمان بالنسبة إلى المزارع بوجه عام والمزارع الصغير بوجه خاص ضرورة حيوية لا يستطيع مزاولة حرفته بدونها، ويرجع ذلك إلى أن الزراعة تمتاز عن فروع النشاط الإنتاجي الأخرى بعدة خصائص(*) تجعل عملية التمويل الذاتي لا تمارس إلا في أضيق الحدود، تكاد تكون مقصورة على بعض كبار الملاك الذين تسمح لهم مدخراتهم الخاصة بذلك، ومن ناحية أخرى فإن نفس هذه الخصائص تتطلب أن تكون مؤسسات الائتمان الزراعي ذات طابع خاص يميزها عن غيرها من البنوك والبيوت المالية الأخرى[١].

من خلال هذا البحث قصدنا أن نبحر بهذا الائتمان خلال قرن من الزمان فكانت البداية سنة ١٩٥٦م مع تأسيس أول بنك أجنبي في مصر وفتح البلاد علي مصراعيها أمام توظيف الأجانب لأموالهم وخاصة في عملية الائتمان الزراعي. أما سنة ١٩٦٠ فكان عامًا حاسمًا علي المستوي الاقتصادي مع فرض قوانين التأميم وتطبيق النظام الاشتراكي وفرض سيطرة الدولة علي القطاعات الاقتصادية ومنها الائتمان الزراعي.

لقد مر الائتمان الزراعي - في تاريخ مصر الاقتصادي - بأربع مراحل وهي علي النحو التالي:

المرحلة الأولى:

بدأت هذه المرحلة سنة ١٨٥٦ وانتهت سنة ١٨٨٠ - على وجه التقريب - وفي هذه المرحلة فتح سعيد باشا الباب أمام الأجانب للإقامة في مصر، وتوظيف أموالهم فيها، وقد استدعى انتقال البلاد من زراعة القمح والكتان إلى زراعة القطن، أي انتقال الإنتاج من الكفاية الذاتية إلى الإنتاج للسوق[٢]، فأصبح من الضروري وجود مصادر للتسليف التجاري، فحمل ذلك بعض المصارف التجارية الموجودة بالعواصم الأوربية المختلفة كلندن وباريس وأثينا على إنشاء فروع لها بمصر لتمويل تجارة مصر الخارجية وتسهيل تعاملها مع هذه البلاد الأجنبية[٣]، فأسس أول فرع من فروع هذه البنوك وهو (Bank of Egypt) سنة ١٨٥٦، وبنك الكريدي ليونيه سنة

* مدرس التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة الوادي الجديد

١٨٧٥م، والبنك العثماني سنة ١٨٧٦م وبنك دي روما سنة ١٨٨٠ [٤]، ولم تظهر - خلال هذه المرحلة - البنوك العقارية؛ ويعزى ذلك إلى إحجام رجال المال عن إنشائها؛ لأن الإجراءات الخاصة بالأطيان والعقارات، ومنها الرهن ونقل الملكية ونزعها كان يطبق عليها سبعة عشر قانونا أجنبيا، تطبقها١٧ قنصلية، ولما طبق النظام القضائي المختلط سنة ١٨٧٥، وطبق معه القانون المدني توحدت المبادئ القانونية وتركز اختصاصها في وجهة واحدة هي المحاكم المختلطة؛ شجع ذلك على إنشاء البنوك العقارية والشركات المالية التي جلبت إلى مصر كثيرًا من رؤوس الأموال الأجنبية؛ وتأسس البنك العقاري [*] في مصر [٥]، وهو الذي يتحدد بإنشائه بداية المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية:

تبدأ تلك المرحلة سنة ١٨٨٠ وتنتهي سنة ١٩٢٠ - على وجه التقريب - وفي هذه المرحلة انتشر التسليف العقاري الذي بدأه البنك العقاري، كما أن قوانين المحاكم المختلطة يسرت وسائل التسليف بقبولها الأراضي الزراعية ضمانة قانونية لتسديد الديون، ولقد تبع إنشاء البنك العقاري (١٨٨٠) البنك الزراعي سنة ١٩٠٢ وبنك الأراضي سنة ١٩٠٥ وشركة الرهن العقاري سنة ١٩٠٨، ثم البنك العقاري الزراعي المصري سنة ١٩١٠ [٦] وقد بالغت البنوك العقارية في التسليف على الأراضي الزراعية، وبذلك تراكمت الديون العقارية على الزراع وأصبحت حصة البنوك في الأملاك المرتهنة كبيرة بحيث استغرقت فائدة القروض - في كثير من الأحيان - إيراد هذه الأراضي وأصبح الفلاحون مجرد حراس أمناء يديرون الأراضي ليقدموا صافي إيرادها للبنوك من غير أن يكافئوا على هذا المجهود الشاق [٧]. بالإضافة إلى ارتفاع حجم الضرائب المفروضة عليهم والتي كانت تصل إلى ٢٨٪ من القيمة الايجارية [٨].

أما صغار الزراع فقد حرموا من مساعدة هذه البنوك ولاسيما لاقتصار البنك العقاري على التعامل مع كبار الملاك، والسبب في ذلك هو أن أقل سلفة يقدمها ١٠٠ جنيه، وهذا المبلغ لا يتمكن الفلاح الصغير من استدانته [٩] فوقع الزارع في أحضان المرابين الذين انتشروا على طول البلاد وعرضها [١٠]، ولم يمنعهم القانون من التسليف بالربا الفاحش، فقد يأخذ المرابي على المدين ورقة بأنه استدان منه ١٢٠ جنيها مثلا لمدة شهر بينما هو قد أعطاه مائة جنيه فقط. وهكذا يرهن له أرضه على مبالغ صغيرة، وقد تضيع هذه الأرض بسبب عجز الفلاح عن الوفاء بما عليه من أموال [١١].

وجه ذلك نظر الحكومة لاتخاذ وسيلة خاصة لإقراض صغار الزراع لمحاربة الربا وكان ذلك سنة ١٨٩٤م حينما وزعت ٥٠٠٠ إردب من البذور وزيد هذا المقدار إلى ٨٠٠٠ إردب سنة ١٨٩٥م ثم إلى ٨٤٥٠ إردب سنة ١٨٩٦م، ولكن ذلك لم يمنع نشاط المرابين [١٢].

لهذا اتخذت الحكومة وسيلة أخرى لإقراض صغار الزراع؛ فقامت بأولى تجاربها في مدينة بلبيس؛ حيث أقرضت الزراع مبالغ صغيرة من إجمالي ١٠٠٠٠ جنيه، وقد نجحت هذه التجربة[١٣] وأدت إلى فكرة إنشاء بنك حكومي لعلاج هذه المشكلة؛ فمن هنا جاءت موافقة الحكومة على إنشاء البنك الأهلي المصري كالمهدي المنتظر الذي جاء لإنقاذ الفلاحين وخاصة صغارهم من جشع المرابين[١٤].

ولعل ما ذكره مؤسسو البنك الأهلي المصري في مذكراتهم التي دفعوها إلى المستشار المالي- السير إلوين بالمر- توضح الدعاية التي من خلالها وافقت الحكومة على إنشاء هذا البنك قائلين: "معلوم أن المصري محروم من الاعتماد المالي، وهذا هو فراغ عظيم يجب على البنك الأهلي أن يملأه" ومن هنا كان الغرض من هذا البنك هو فتح الاعتماد المالي أمام الأهالي وبفوائد معتدلة[١٥].

ولعل هذا هو ما دفع الحكومة لقبول هذا المشروع، وصدر أمر عال بتاريخ ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٨م باعتماد "نظامنامة البنك"، ونص البند الثاني من المادة الرابعة أن غرض البنك أن يسلف الفلاحين الأموال اللازمة للبذور أو للأعمال الزراعية الأخرى الضرورية لمحاصيل السنة إما برهن وأما بغير رهن[١٦].

وعند إنشاء البنك الأهلي اتفق مع الحكومة على أن يتولى النوعين الآتيين من القروض وهما:

١- قروض تسدد في نفس السنة (في أكتوبر) ولا تتجاوز قيمتها ٢٠ جنيها.
٢- قروض تسدد على خمسة أقساط سنوية ولا يتجاوز الواحد منها ١٠ جنيهات، وأمرت الصيارف بتحصيل أقساطه مع الضرائب، وكان سعر الفائدة ٩٪ ومنها ١.٥ لوكلاء البنك المحليين و١.٥٪ للمحصلين، والباقي للبنك[١٧]، وسنة ١٨٩٩ أقرض البنك قروضا من هذا النوع لأفراد من بلبيس ليسددوا ديونا كانوا قد اقترضوها بربا فاحش فأقرض ٤٧٨٠ جنيهًا، وأكد إلوين بالمر محافظ البنك أن النتيجة موفقة وأن صيارفة الحكومة قبضوا كل ما كان مستحقا لهم في تلك السنة[١٨]. وفي العام التالي أصدر البنك إعلانًا عموميًا عزم فيه توسيع نطاق أعمال السلفيات التي يعطها للمزارعين في الوجه البحري، والذين يصير تعيينهم بصفة وكلاء للبنك تعطي لهم عمولة قدرها واحد بالمائة سنويًا علي قيمة السلفيات التي يعطها كل منهم في دائرة أعماله[١٩].

وذكر كرومر- المعتمد البريطاني- في تقريره عن سنة ١٩٠١ أنه قد استدان من البنك الأهلي أكثر من ١٨ ألف شخص، وهذا يوضح أن المشروع وفَّى بالغرض المقصود منه ومكن الفلاحين أصحاب الأطيان الصغيرة من الحصول على مساعدة عظيمة[٢٠].

وعلى العكس مما سبق، خرجت علينا جريدة الفلاح حيث نشرت مقالا يظهر بشكل واضح الغباء الاقتصادي للحكومة المصرية ومدى استسلامها لأطماع الاستعمار: ففي البداية أظهرت أن الشعارات الزائفة التي ترفعها حكومة الاحتلال سرعان ما تثبت الأيام عكسها فهي دائما تتحدث عن حالة الفلاح المصري والرغبة الملحة لتقديم العون له والمحاولة الجادة من تخليصه من جشع المرابين فقد قررت إجراء تجربة: فخصصت عشرة آلاف جنيه في بعض المراكز لتقرض المزارعين قرضًا حسنًا واستمرت هذه التجارب من سنة ١٨٩٦ إلى ١٨٩٨ في نجاح متواصل: وبناءً عليه وافقت على إنشاء البنك الأهلي المصري لتنفيذ هذه التجربة وليكون رحمة بالفلاحين من ظلم المرابين، وحاز هذا البنك امتياز إصدار البنكنوت واعتبار أنه أجدر من الحكومة نفسها من أن يقوم بهذا الدور الإنساني، أما الفائدة التي يتقاضاها البنك فهي ٩٪ والمقترض يتكبد نفقات حضوره إلى القاهرة من أجل التسجيل ويؤدي رسومه أيضا من ماله الخاص، فبإضافة هذه النفقات تكون قيمة الفائدة أكثر مما ذكر(٢١).

لقد أكد محرر الجريدة أن جمهورًا من الأغنياء (وطنيين وأجانب) القاطنين بمدن القطر أنهم في استطاعتهم أن يجعلوا تحت تصرف الحكومة أكثر من رأس مال البنك على أن تكون الفائدة ٦٪ يخصص ١٪ منها مكافأة لعمالها على دقة التحريات وإنجاز التحصيلات والباقي يقتسمونه معا مناصفة فتكون أفادت واستفادت ولكنها مع البنك مفيدة له غير مستفيدة لنفسها لاقتصار أرباحه على ماليين لهم عظيم الصلة بسلطة الاحتلال، وهذا ما ساعده أن يصل رأس ماله عام ١٩٠ إلى ٢.١٨٦.٧٤٦ جنيهًا مصريًا، هذا ما شجع القائمين على أمره على ضخ المزيد من رأس ماله نظرًا لكثرة أرباحه(٢٢).

كما انتقدت الصحف مسلك الحكومة في عدم الاستفادة من الأموال المدخرة بصندوق الدين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ما قامت به الحكومة من إنفاق الأموال في بناء الخزانات في السودان وإنشاء شوارع القاهرة ومباني اللهو وأماكن الدواوين...إلخ. إن الحكومة ألقت ماليتها في بحر استنزاف لا ساحل له. فبدلا من تلك التصرفات كان من الممكن أن تستغل هذه الملايين في إقراض الفلاحين لتخفيف ويلات الربا الفاحش فتقرضهم قرضا حسنا بفائدة لا تزيد على ٥٪ تخصص ٢٪ منها لمصروفات التحصيل و٣٪ لها، فيكون لديها من الأموال سنويًا ما يساعدها على القيام بالأعمال الأساسية لتحسين الخدمات، ولكن لم يجد من الحكومة إذنًا صاغية لسماع تلك الاقتراحات(٢٣).

كما قدمت الحكومة للبنك الأهلي المصري عام ١٩٠١ مبلغ ٢٥٠ ألف جنيه للاستمرار في تقديم السلف التي بلغت في نهاية هذه السنة ٤٠٠ ألف جنيه وفي آخر سنة ١٩٠٢ بلغ مجموع القروض الزراعية التي قدمها البنك حوالي مليون جنيه(٢٤).

ولما كانت هذه السلفيات لمدد لا تزيد على سنة اتفقت الحكومة مع البنك على إعطاء السلفيات لمدد أطول، ولكن من جهة لم يعد ذلك على البنك بربح يساوي ما يكلفه من النفقة والمجهود اللازم لمثل هذه الأعمال -مع أن الحكومة تعهدت بأن تساعده على تحصيل أقساطه- ومن جهة أخرى لم ينتج الثمرة المطلوبة؛ لأن هذه العمليات تقوم بها بنوك الأراضي والأطيان لا البنوك المالية الاعتيادية، فلم يكن ينتظر من البنك الأهلي أن يقرر لهذه العملية أكثر من نصف مليون من الجنيهات المصرية[٢٥].

وعلى الرغم من أن المادة الرابعة[*] من نظام تأسيس البنك الأهلي تنص على أن يقوم بتقديم السلفيات الزراعية فإن ذلك - من وجهة نظر البنك- لم يتفق مع اتجاهاته البنكية من حيث تمسكه بالضمانات التي لم تكن في متناول أغلبية الزراع، وارتفاع أسعار الفائدة التي حددها للسلفيات والتي لم تكن تقل عن ٩-١٠٪ نظرا لارتفاع التكاليف الإدارية، وكذلك لاتجاه نشاطه نحو الأعمال المصرفية علاوة على عمليات إصدار أوراق البنكنوت لذلك اعتبر البنك أن تعامله مع المزارعين لاسيما صغارهم عملا ثانويًا[٢٦].

ولهذا حتمت الضرورة إلى العمل على إنشاء بنك مستقل متخصص في أعمال التسليف الزراعي؛ ولذلك أنشئ البنك الزراعي المصري، مهد له اللورد كرومر وتقدم به البنك الأهلي المصري للحكومة فكل من أرنست كاسل والخواجات أجيون وأولاده وقطاوي ومنشة وسلفاجوو وزدفوداكي تقدموا بتأسيس بنك زراعي لتسليف الفلاحين ما يلزمهم من المال وقدموا نظامنامة البنك المذكور فصدر الأمر العالي في ١٧ مايو سنة ١٩٠٢ [٢٧]. ساهم البنك الأهلي بمبلغ ٤٠٠ ألف جنيه إسترليني في رأس ماله البالغ مليونًا وربع المليون جنيه إسترليني[٢٨].

وهذه هي أهم نصوص نظامنامة البنك:

المادة الثالثة: أن مدة امتياز الشركة خمسون عامًا من أول يوليو سنة ١٩٠٢.

المادة الرابعة: أن الغرض الوحيد للبنك الزراعي المصري هو أن يسلف صغار الفلاحين على الشروط الآتية:

أ- سلفيات لا تزيد الواحدة منها على ٥٠٠ جنيه تدفع في مدة عشرين سنة ونصف على الأكثر، وهذه السلفيات تكون مضمونة برهن أول على أطيان تبلغ قيمتها ضعف المال المسلف على الأقل.

ب- سلفيات قيمة الواحدة منها لا تزيد على ٢٠ جنيهًا تدفع في مدة ١٥ شهرا على الأكثر[٢٩].

أما فائدة السلفيات فلا تتجاوز ٩٪ في السنة ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن تزيد على الحد الأقصى للسعر الجائز قانونا، وإذا ظهر في آخر أية سنة مالية للبنك أن السلفيات التي عقدت مع الفلاحين على الشروط المتقدمة زادت على سبعة ملايين من الجنيهات يصير

تخفيض السعر الأقصى للفائدة عن السلفيات الجديدة وعن المبالغ الباقية من القديمة إلى ٨٪ عن كل سنة من ابتداء السنة المالية التالية. ويكون تحصيل الأموال المسلفة بواسطة صيارف القرى ويدفع البنك لهؤلاء الصيارف عمولة قدرها نصف في المائة عن المبالغ المحصلة ويدفع أيضا إلى نظارة المالية نفقات العمال الذين يستخدمون خاصة لأعمال البنك[٣٠].

يتولى إدارة البنك الزراعي مجلس مشكَّل من محافظ البنك الأهلي المصري بصفة رئيس ومن سبعة أعضاء ثلاثة منهم ينتخبون من أعضاء مجلس إدارة البنك المذكور وتؤلف لجنة خاصة من ثلاثة أو أربعة على الأكثر من هؤلاء الأعضاء ويكون مركزها في لندن. أما مجلس الإدارة فيكون مركزه في القاهرة، غير أنه يجوز للرئيس أن يعقد المجلس في لندن بطريقة استثنائية إذا اقتضت مصلحة البنك ذلك، والمجلس يوقف لجنة لندن على أشغال البنك في كل أسبوع ويستطلع رأيها ويحسب أصوات أعضائها[٣١].

إن مندوبي الحكومة الذين تنتدبهم نظارة المالية لدى البنك الأهلي هم الذين يراقبون بتدقيق تنفيذ قانون البنك الزراعي، ويجوز لهؤلاء المندوبين في كل وقت أن يفحصوا حسابات البنك ويحضروا جلسات مجلس الإدارة برأي استشاري، وعليهم إذا وقفوا على شيء مخالف لقانون البنك أن يرسلوا ملحوظاتهم كتابة إلى المجلس. وإذا كان المجلس لا يعتد بها يقدمون حالاً تقريرًا في هذا الشأن إلى نظارة المالية[٣٢].

وقال اللورد كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠٢ أنه في غرة يونيو من نفس العام أنشئ بنك زراعي تحت نظر البنك الأهلي فأحيلت إليه جميع السلف التي للبنك الأهلي وجعل عمله الوحيد تسليف النقود للفلاحين وجعل رأس ماله ٢.٥٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزي وقد ضمنت له الحكومة فائدة ٣٪ وتقرر أن تخفض الفائدة التي كانت تؤخذ من الفلاحين من ١٠٪ إلى ٩٪[٣٣].

كما أكدت جريدة لارفورم La Reforme أنه بتأسيس هذا البنك قد أزاح البنك عن كاهله عبء القروض المقدمة للمزارعين؛ حيث فضل الدعوة إلى إنشاء البنك الزراعي المصري ونقل إلى هذا البنك كل القروض. ولقد ارتفع صافي ربح البنك من ١٢٣.٠٠٠ جنيه إسترليني عام١٩٠٣م إلى ٤٠٩.٠٠٠جنيه عام ١٩٠٦[٣٤].

وذكر جورست - المعتمد البريطاني- في تصريحه عن أعمال المصرف الزراعي المصري سنة ١٩٠٩م أنه أحب المشروعات إلى اللورد كرومر؛ لأنه أراد عن طريقه أن يوجد طبعة جديدة من صغار الفلاحين، فعند وصفه زيادة أعمال المصرف قائل: "ماذا كانت النتيجة؟ النتيجة أن صغار الملاك قد زادوا في عشر سنين ما لا يقل عن ٤٠٠٠٠٠ مالك وأنه أصبح من بين السكان الذين يزيدون قليلا على ١١ مليون نسمة ما لا يقل عن ١.٢٠٠٠٠٠ مالك صغير، لقد نجحت الفكرة نجاحًا عظيمًا"[٣٥].

إن كلام اللورد كرومر فيه نوع من التضليل، حيث إن الزيادة السطحية التي ظهرت في الملكيات الصغيرة راجعة إلى تقسيم المساحين الأراضي بين ملاكها الحقيقيين، وقد ترجع بنوع ما إلى أن الملاك كانوا إذا وقعوا في عسر مالي يجزئون أراضيهم للاستدانة عليها[٣٦].

وعلى الجانب الآخر تعرضت الملكيات الزراعية الصغيرة للتفتيت والانقراض نتيجة الإرث حسب الشريعة الإسلامية، ونتيجة نزع ملكيتها لصالح المرابين الذين انتشروا في الريف المصري يقدمون القروض للفلاحين بفوائد باهظة، مستغلين مصادر الائتمان الزراعي التي تخدم الملكيات الصغيرة؛ لذلك ازدادت الملكيات الصغيرة تفتيتا وانخفضت نسبة ملكية الفرد فيها[٣٧].

وفي أثناء زيارة كرومر إلى مديرية الفيوم ألقى خطابه في جمع يصل إلى مائتين من عمد ومشايخ البلاد وبعد العديد من النصائح أوصى العمد بالابتعاد عن التعامل مع المرابين، وقال: إن البنك الزراعي هو الوسيلة الوحيدة لإنقاذ المزارعين من مخلب المرابين وأن نصيحته للفلاح أن يكون مزارعًا لا تاجرًا، فلا يؤخر بيع محصولاته طمعا في الربح الكثير ثم هو يستدين عليها بالربا وقد يخسر من جهتين ويكون الضرر نصيبه غالبا"[٣٨].

والمتأمل لكلام كرومر يشعر بأن الفلاح استطاع أن يتخلص من جشع المرابين وهذا عكس ما ذكره الأمير حسين كامل واصفا حياة الفلاح بأنها حياة بؤس شديد وجهل مطبق، وقال "إن الفلاح يقضي حياته مثقلا بالدين لا يزيد كسبه على ضرائب المفروضة عليه وأرباح الديون المطلوبة منه، وهو كي يسد حاجات زراعته في مواعيدها مضطر دائما إلى الاستدانة بالربا الفاحش؛ فلهذا العسر من جهة، ولخلوه من المال من جهة أخرى ولكثرة من يعولهم من جهة ثالثة قد يبقى الفلاح غريقا في بحار الضنك لا يعرف لنفسه منها مخلصًا"[٣٩].

ثم إن قوانين البنك الزراعي تقضي بإرسال اسم الفلاح المستدين إلى المركز التابع له وإدراجه في جريدة الصراف فيعرف أمره ويشهر به بين جميع مواطنيه وكثيرون من الفلاحين أصحاب نعرة كاذبة - على حد تعبير المقطم- فلا يهون عليهم أن يعرف الآخرون أنهم مدينون، ولهذا يؤثرون الاستدانة من المرابين ولو بفائدة ٢٠٪ على الاستدانة من البنك الزراعي مراعاة للمحذور المتقدم ذكره[٤٠].

وقد زادت القروض التي عقدها البنك لكبار ومتوسطي وصغار الملاك منذ إنشائه وحتى عام ١٩٠٨.إلى ١٥.١٤٠.٠٠٠ جنيه، كان بينها ٢.١١٠.٠٠٠ جنيه ثم أقرضها لصغار الملاك بحيث لا يتجاوز القرض الواحد لهم عشرين جنيها وبفائدة ٩٪ سنويا وقد تقرر تخفيض معدل الفائدة على القروض القديمة والجديدة التي يصدرها البنك من ٩٪ إلى ٨٪ اعتبارا من يناير ١٩٠٧ وفقا للاتفاق الذي عقد بين الحكومة المصرية بأن تخفض الفائدة ١٪ بعد أن يزيد مجموع القروض عن ٧.٠٠٠.٠٠٠ جنيه [٤١]. وانتقلت إليه خلال هذه الفترة أعمال شركة

الرهن المصرية Mortgage Company of Egypt وكانت قروضها عند الاندماج تربو على ثلاثة ملايين من الجنيهات[٤٢].

قام البنك الزراعي بتسليف صغار المزارعين مبالغ يسددونها على أقساط سنوية، وقد كانت الحكومة تعتقد أنها قد حلت مشكلة الفلاح وحسنت حالته بزعم أن هذا البنك قام بأعظم خدمة للفلاح المصري والحقيقة أنه زاد من إعسار الفلاحين فحمل الأهالي عبئا ثقيلا من الديون[٤٣]. فلم يحقق البنك الآمال المعقودة عليه في تخفيض أسعار الفائدة الربوية على الرغم من أن الحكومة ساعدته منذ إنشائه، وضمنت له ربحا قدره ٣٪ على كافة المبالغ التي يقوم بإقراضها للفلاحين وتحصيل أقساطه بمعرفة الصيارف الحكومي مع الأقساط المستحقة للحكومة[٤٤]. والجدول التالي يوضح القروض التي قام كل من البنك الأهلي والبنك الزراعي بمنحها لصغار الملاك فيما بين عام ١٨٩٩- ١٩١٤.

السنة	عدد القروض	جملة المبالغ بالجنيه	متوسط قيمة القرض الواحد بالجنيه
١٨٩٩	١٥٨٠	٥٠٠٠	٣.١٦
١٩٠٠	٦٢١٣	٣٦٠٠٠	٥.٧٩
١٩٠١	١٣٠٣٠	٧٨٠٠٠	٥.٩٨
١٩٠٢	٣٤٥٣٢	٢٠٣٠٠٠	٥.٨٧
١٩٠٣	٣٣٢١٦	٢٢٣٠٠٠	٦.٧٠
١٩٠٤	٤٧٧٥٣	٣٠٥٠٠٠	٦.٣٨
١٩٠٥	٤٧٩٤١	٤٠٢٠٠٠	٨.٣٨
١٩٠٦	٣٦٦٢١	٣٢٦٠٠٠	٨.٩٠
١٩٠٧	٢٢٥٩٤	٢١٧١٣٣	٩.٦٠
١٩٠٨	٢٦١٠٧	٢٧٥٠٠٠	١٠.٥٣
١٩٠٩	١٨٥٥٢	١٩٦٠٠٠	١٠.٥٦
١٩١٠	١٠٦١٣	١١٢٠٠٠	١٠.٥٥
١٩١١	١٠٩١١٧	١١٦٠٠٠	١٠.٦٣
١٩١٢	٩٩٣٩	١٠٧٠٠٠	١٠.٧٦
١٩١٣	١٢٢١	٢٦٠٠٠	٢١.٢٩
١٩١٤	٧٩٢	١٩٠٠٠	٢٣.٩٨

المصدر: شعبان محمد محمود آدم: تطور صناعة القطن في مصر بين عامي ١٨٦٠- ١٩٣٠ وأثرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، آداب سوهاج، ١٩٩٩، ص١٩٠.

وترجع الزيادة في جملة المبالغ التي قدمها البنك الأهلي المصري والبنك الزراعي إلى صغار الملاك فيما بين عامي ١٩٠٠ و١٩٠٧ إلى حالة الرخاء الاقتصادي التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة، نتيجة لارتفاع أسعار القطن في الأسواق العالمية: مما ترتب عليه زيادة متوسط القرض الواحد من ٣.١٦ جنيه عام ١٨٩٩ إلى ٨.٩٠ جنيه عام ١٩٠٦، أي بمعدل حوالي ٢٨١٪. كذلك زادت عدد القروض من ١٥٨٠ عام ١٨٩٩ إلى ٤٠٢.٠٠٠ قرض عام ١٩٠٥، وإلى ٣٦٦٢١ قرضا عام ١٩٠٦. أما الزيادة الملحوظة في متوسط قيمة القرض الواحد والتي بدأت منذ عام ١٩٠٧، واستمرت في الارتفاع التدريجي فترجع في الأساس إلى انخفاض عدد القروض التي قدمها البنك إلى صغار الملاك، نتيجة للأزمة المالية التي انتابت البلاد في ذلك العام، وعدم تمكن المزارعين من استيفاء ما عليهم من قروض لدى البنك، وبالتالي امتناع البنك عن إقراض بقية المزارعين.

كانت أزمة ١٩٠٧ وما تلاها من الكساد الذي حل سنة ١٩١١ قد وضعت حدا لجهود البنك الزراعي، فقد وجهت العديد من الانتقادات إلى البنك الزراعي وذلك لأن الهدف الرئيس من تأسيسه كان حماية الفلاحين من جشع المرابين ولكن البنك أصبح أداة لنزع الملكية من الفلاحين، لأنه لم يكن يمهل الفلاحين أو يعطهم الوقت الكافي لسداد الديون، كما قام البنك برفع قضايا على الفلاحين وبيع أراضيهم لنفسه بثمن بخس حتى وصلت القضايا التي رفعها البنك على الفلاحين خلال عام واحد من تأسيسه حوالي ٣٧٤٨ قضية، وقد أكد ذلك أحد الفلاحين عندما سئل: لماذا يلجأ الفلاحون إلى المرابين رغم ارتفاع الفائدة؟ فأجاب: إن المرابي يتساهل معنا في السداد بعكس البنك[٤٥]، وليس أدل على عجز الفلاح المصري وحيرته في تسديد ديونه، تلك الرواية التي رواها يوسف نحاس عن فلاح رأى أن كل قطنه لا يسد عشر ما لدائنيه الذين التفوا حوله عندما أراد البيع واختلفوا على قسمة الثمن الزهيد، فما كان من الفلاح إلا أن أحرق قطنه ليوفق بينهم[٤٦].

خرج محافظ البنك الأهلي روليت مدافعا عن البنك الزراعي وعن صراف البنك في تحصيل أقساطه قائلا: إن البنك الزراعي لا يطلب بيع أطيان أحد من الذين لم يدفعوا الأقساط إلا بعد فترة طويلة، فيسأل هل كان عدم دفعه بسبب رداءة المحصول أولا؟ هل يمكن أن يقدم ضمانا جديدا؟ فإذا قدم الضمان أعطاه سلفة جديدة مقسمة على ٢٠ سنة لكي يسهل عليه دفعها؟ وهو يسأل وكلاءه في الجهات عن كل مدين؛ فإذا قيل له إن المدين يفي ما عليه لم يرفع عليه قضية، كما ذكر محافظ البنك الأهلي الشكاوى المتكررة من كثرة المصاريف الخاصة بالقضايا فهي بالفعل كثيرة ولكن اللوم في ذلك ليس على البنك الزراعي فإنه ألح على الحكومة في أكثر من مناسبة لتخفيض رسوم القضاء، ولكن لم تستجب وأن قيمة المتأخرات حتى سنة ١٩٠٩ تصل إلى ١٥٠.٠٠٠ جنيه وهذا غير كثير بالنسبة إلى رأس مال قدره ١٠ ملايين جنيه[٤٧].

أما جريدة الأهرام فتلقي المسئولية كلية على الحكومة حيث أكدت امتناع البنك الزراعي عن التسليف ليس عن قصد سيئ كما يشيع الذين لا يعرفون الحقائق، بل إن أموال البنك قد نفدت، فهو لا يستطيع؛ حيث كان رأس مال البنك ما يقرب عن عشرة ملايين و ٣١٠ آلاف جنيه سنة ١٩٠٧، فبلغ ما سلفه البنك حتى آخر يونيه ٩ ملايين، فالباقي في خزانته مليون جنيه فمن هذا المليون يسلف البنك قليلا قليلا أي نحو ٥٠ ألف جنيه في السنة حتى لا ينقطع العمل دفعة واحدة إذا هو أجاب كل الطلبات وسلف جميع أمواله، ثم إن مجلس إدارة البنك قرر أن يسلف المليون للفلاحين الذين يكونوا أكثر عرضة لتلاعب المرابين فراعى في ذلك الطرق الأخرى والمحير أن الحكومة تعلم ذلك ولا تسعى لزيادة رأس مال البنك واتخاذ الطرق الأخرى؛ لتسهيل العمل لصالح الفلاح، في حين أن للحكومة اعتمادات كثيرة منها ٤٥٠ ألف جنيه أعطيت بقرار مجلس النظار لإنشاء قشلاق للجنود الإنجليز في العباسية و٢٤٠ ألف جنيه لإنشاء مستشفى المجاذيب في الخانكى وملايين أخرى لمشروعات بالسودان، هي أعمال لم تبدأ بعد فلماذا لم تسلمها للبنك يسلفها باسمه للفلاحين خاصة ما كان الجميع يؤكده أن بنكا زراعيًا في مصر لا يستطيع القيام بالأعمال بأقل من ٣٠ مليون جنيه لأن ديون الفلاح هي أضعاف ذلك[٤٨].

وفي بطون الوثائق العديد من العرائض والشكاوى للحكومة من المحاولات العديدة من البنك الزراعي والأهلي والعقاري في عدم التساهل مع الأهالي في تسديد أقساط ديونهم، وينتهي بهم المطاف إلى انتزاع أراضيهم، فعلى سبيل المثال الالتماس المقدم من أحد أهالي قرى مركز نجع حمادي بمديرية قنا حيث يرفعون تظلمهم إلى نظارة المالية في تشدد البنك الزراعي والأهلي في تحصيل أقساط ديونهم وارتفاع فوائدها، فهم يطلبون تساهل البنك ومنحهم الوقت الكافي لتسديد أقساطهم[٤٩].

أصدرت الحكومة في أول مارس القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ المعروف بقانون الخمسة أفدنة - الذي كان آخر مسمار في نعش البنك الزراعي- تحت شعار حماية مصالح صغار الزراع[٥٠]. وأحاطته سلطات الاحتلال البريطاني بهالة من الدعاية وأطلقت بسببه على كرومر لقب "صديق أصحاب الجلابيب الزرق" شكا البنك الزراعي المصري إلى المعتمد البريطاني من أن القانون ضيق من نشاطه، واستجابة لشكوى البنك أشار الأخير على الحكومة أن تعمل على نشر النقابات الزراعية لعلها تكون وسيلة يمكن من خلالها ترويج قروض البنك[٥١]، وبذا لم يتحقق الغرض المنصوص عليه من نظامه وانكمشت عملياته بنحو ٨٥٪[٥٢].

وعندما أعلنت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير لأجل تمكين المزارعين من الحصول على ما يلزمهم من الأموال لسداد الضرائب الأميرية للقيام

بالنفقات الأخرى العاجلة ولجعلهم في حالة تسمح لهم بحفظ أقطانهم بدلا من عرضها للبيع في ظروف لا تلائم مصلحتهم، فقد طلبت من البنك الأهلي تقديم القروض لهم بفائدة قدرها ٦.٥٪ نظرا لأن البنك لا يتيسر له - بسبب بعض الصعوبات - أن يسلف على مقادير من القطن تقل عن ١٠٠ قنطار: فقد قامت الحكومة بوضع نظام يكفل لصغار المزارعين الانضمام مع بعضهم لأجل تقديم محصولاتهم معا للحصول على السلفيات(٥٣).

كان المحك الأول لقدرة البنك الأهلي على إدارة دفة التمويل هو اندلاع الحرب العالمية الأولى، فقد ترتب على الحرب وجود فائض كبير في المحصول مما دعا إلى التفكير الجدي في الوسائل اللازمة لتوفير إمكانيات التمويل من الداخل، وقد أوفد البنك وفدا برئاسة ديكسون وكيل محافظ البنك إلى بريطانيا للتفاوض مع الخزانة البريطانية في مثل تلك المشكلات، حيث تم الاتفاق على ضمان الخزانة البريطانية بما قيمته ٥ ملايين جنيه إسترليني من أذونات تصدر من الخزانة المصرية لاستعمالها في تغطية ما يصدر من البنكنوت لمقابلة الزيادة اللازمة لتمويل محصول القطن، قد ترتب على ذلك أن طلبت الحكومة المصرية إلى البنك تولي أمر تقديم سلفيات لصغار الزراع بضمان المحصول(٥٤).

وأيا ما كان الأمر فعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى البنك الزراعي فإن هذا البنك حقق أرباحا خلال تلك المرحلة، وكان للبنك الأهلي حصة من الأرباح في سبيل قيامه بتسهيل الأعمال المالية له ويبين الجدول التالي مجموع الأرباح الناتجة عن جميع عمليات البنك في سنوات متعددة، والباقي منها بعد عمل الاستهلاكات وخصم الاحتياطات، وهو على النحو التالي:

السنة	الأرباح أثناء السنة المنتهية في ٣١ يناير (جنيه مصري)	الباقي بعد الاستهلاك والاحتياطيات (جنيه مصري)
١٩١٦	١٠١٨٣٨٨	١٨٣٣٠٦
١٩١٧	١١٧٤٩٤٨	٣٥٥٠٤٩
١٩١٨	١٢٢٤٠٠٣	٥٦٨١٨٤
١٩١٩	١٠٢٦٠٥٦	٥١٠٤١٤
١٩٢٢	٧٥٠٠٥٢	١٨٣٤٦٣
١٩٢٣	٧٨٢٧٣٠	٢٢١٦٩٢

المصدر: السيد حسن سياح: البنوك العقارية في القطر المصري، صحيفة الاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، المجلد الثاني، مارس ١٩٢٦، ص٣٣٩.

وعلى الرغم من تلك الأرباح فإن الأقساط المتأخرة كانت تزداد نسبتها سنة عن سنة حتى تحسنت حالة الفلاح بارتفاع أثمان القطن في آخر سنوات الحرب العالمية الأولى، فقلت هذه النسبة في عامي ١٩١٨-١٩١٩، ١٩-١٩٢٠م، ثم زادت ثانيا عام ١٩٢٠-١٩٢١ كما يظهر ذلك في الجدول الآتي: القيمة (بالجنيه المصري).

السنوات	الأقساط المستحقة في هذه السنة	المتاخر اخر السنة	نسبة المتاخر٪
١٩٠٧-١٩٠٨	١٨٥٥٧١٥	١١٣١٢٨	٦.١
١٩٠٩-١٩٠١	١٨٠٤١٤١	٣١٩٤٠٨	١٧.٧
١٩١٤-١٩١٥	١٢١٢٠٨٧	٩٠٢١٣٨	٧٤.٤
١٩١٨-١٩١٩	٦٢٨٨٦٩	٤٨٤٠٢	٧.٧
١٩١٩-١٩٢٠	٥٩٠٩٢١	٣٨٧٤٥	٦.٦
١٩٢٠-١٩٢١	٥٧٢٧٢٦	١٣٧٩٦٨	٢٤
١ ٩٢١-١٩٢٢	٦٣٠٦٨٥	١٧٢٣٣٣	٢٧.٣
١٩٢٢-١٩٢٣	٥٨٥٧٨١	١٨٢٢٨٥	٣١.١

المصدر: السيد حسن سياح: مصدر سابق، ص٣٤٠.

وكانت نتيجة العجز عن دفع هذه الديون أن زادت قضايا نزع الملكية زيادة فاحشة فبلغت مثلا عام ١٩٢٣ نحو ٨٠٠ قضية في شهر واحد[٥٥]، ومن ناحية أخرى تدهورت سلفيات البنك تدريجيا من ١.٢ مليون جنيه سنة ١٩١٤ إلى ١٩٠٠٠ جنيه عام ١٩٣٠، وهنا قرر البنك عمل تصفية اختيارية وبالفعل تمت تصفية البنك الزراعي المصري على يد البنك الأهلي المصري سنة ١٩٣٦[٥٦]، وبذلك فشلت المحاولة الأولى التي كانت تهدف إلى علاج مشكلة الائتمان الزراعي[٥٧].

وعلى الرغم من الآمال التي انعقدت علي البنك الزراعي في تقديم العون للفلاحين فإن قروضه كانت محدودة التأثير وتحوله إلي مؤسسة لنزع أراضي صغار الملاك وإعادة بيعها لراغبي الشراء ومعظمهم من الأجانب، ومع ذلك فقد أكدت تجربة إنشاء هذا البنك أهمية الائتمان الزراعي وضرورة تنظيمه تحت رقابة حكومية في ظل مؤسسة ائتمانية خاضعة لرقابة الدولة[٥٨].

المرحلة الثالثة:

تبدأ هذه المرحلة من ١٩٢٠ إلى ١٩٥٢ - على وجه التقريب - وهي تتميز بتحول الاتجاه العام في مصر نحو تمصير عنصر المال في جميع نواحي النشاط الإنتاجي بالبلاد سواء أكان هذا النشاط زراعيا أم تجاريا أم صناعيا[٥٩]؛ حيث كان عام ١٩٢٠ بالنسبة للرأسمالية المصرية عاما حاسما؛ وذلك لإنشاء بنك مصر الذي كان بداية الرأسمالية المصرية والذي قاد المشروعات الوطنية في تلك الفترة- فترة الكفاح والنشأة-[٦٠] وقد أحست الحكومة بواجبها في هذا الشأن فقدمت إلى بنك مصر مساعدات جدية بأن أودعت به أموال الجمعيات التعاونية ومجالس المديريات، ولكن الدور الذي قام به بنك مصر أقل بكثير مما هو مطلوب لإنقاذ الثروة العقارية والمحافظة عليها في أيدي أصحابها وظهر ذلك جليا عندما حلت أزمة الكساد؛ مما حدا بالحكومة إلى التدخل في الأمر وإجراء التسويات العقارية والتوسط في ذلك بين البنوك والمدينين[٦١].

وعام ١٩٢١ اتفقت الحكومة مع البنك الأهلي المصري على أن يقدم لحسابها للملاك الذين يملكون خمسة أفدنة فأقل قروضا للقيام بنفقات الزراعة بسعر ٩٪ بضمان إمضاء المقترض بشرط ألا يتعدى مقدار السلفة ثلاثة أضعاف ضريبة الأرض وخصصت لذلك مائة ألف جنيه وتحصل هذه السلف بطريق الحجز الإداري إذا تأخر المدين عن السداد إلا أن عدد السلف لم يتجاوز ٦٠١٣ سلفة بمبلغ ٤٠٨٣١ جنيها[٦٢].

وفي مارس ١٩٢١ طلبت الحكومة من البنك الأهلي تقديم سلفيات للمزارعين بضمانتها مقابل رهن محصول القطن، وتم الاتفاق على أن يقدم البنك السلف في حدود مبلغ مليون جنيه على أساس ١٥ ريالاً للقنطار الواحد، وتعهدت الحكومة بموجب هذا الاتفاق بتحمل ٥٠٪ من الخسارة الناجمة في حدود مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه و٧٥٪ في حدود مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه على أن تزيد الخسارة على ٨٠٪ إذا جاوزت الخسائر مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه[٦٣].

وسنة ١٩٢٢ اتفقت الحكومة مع البنك الزراعي على أن يقدم لملاك الأراضي المزروعة قطنا سلفا بفائدة ٦٪ لمن يملكون خمسين فدانا وبضمان الإمضاء دون ضمان عيني على ألا تزيد السلفة على ثلاثة أمثال الضريبة وخصص لذلك ٥٠٠٠٠٠ جنيه إلا أن مجموع السلف لم يتجاوز ٧٢٩٦٢ جنيها وعدد المقترضين ٢٤٠٠ شخص[٦٤].

وفي عام ١٩٢٣ اتفقت الحكومة مع البنك الأهلي على أن يقرض الزراع على ما يودعون من أقطان في حلقات القطن أو شونه ثم أودعت بعض أموالها في بنك مصر ليقرض شركات التعاون. وكان بموجب الاتفاق أن يقدم البنك الأهلي قرض المزارعين على ما يودعونه من الأقطان بحلقات القطن أو من شون البنك بالشروط الآتية:

١- يكون الحد الأقصى لكمية القطن التي يعطى عليها السلفة ٥٠ قنطارا والحد الأدنى عشرة قناطير.
٢- يتقاضى البنك فائدة ٥ مليمات على كل جنيه واحد في الشهر وخمسة مليمات عمولة على كل كيس.
٣- تكون مدة السلفة ثلاثة أشهر على الأكثر؛ وقد بلغ مجموع المبالغ التي اقترضت ٩٥٠٣ من الجنيهات على ٤١١١ قنطارًا[٦٥].

وفي موسم سنة ٢٦/ ١٩٢٧ رأت الحكومة اعتماد مبلغ أربعة ملايين جنيه خصصتها للتسليف على القطن في حدود واسعة النطاق ولجأت إلى بعض البنوك الكبرى ومنها البنك الأهلي المصري لتعمل لحسابها، ولما رأت بطء حركة التسليف أقامت شونا في القرى وأخذت تقرض بواسطة الصيارف تحت إشراف هيئة في المديريات يرأسها المدير وكانت الحكومة تقرض من جهة والبنوك من جهة أخرى بشروط واحدة أهمها:

١- احتساب الفائدة ٤٪ سنويا.
٢- مدة القرض أربعة أشهر قابلة للتجديد لأربعة أخرى بعد دفع فوائد المدة الأولى.
٣- أن تكون كمية القطن التي تسلف عليها لا تقل عن خمس قناطير ولا تزيد على مائتي قنطار، وقد بلغ ما تحملته الحكومة من مصاريف تخزين وتأمين ومرتبات وعمال وغير ذلك بـ ٤٧٤١٠من الجنيهات[٦٦].

وفي أثناء ذلك حدد القانون المدني سعر الفائدة فجعلها ٥٪ للمزارعين و٧٪ للتجار ولا تزيد على ٩٪ بأي حال من الأحوال، وأخذت بعض البيوت المالية - التي تخاف أن تقع تحت طائلة العقاب - في التسليف بفوائد تختلف ما بين سبعة وتسعة في المائة بضمان شخصي أو عقاري بحسب المبلغ المقترض- فكلما كان كبيرا قلت الفائدة وكلما كان صغيرا زادت الفائدة- على أن بعض هذه البيوت كان يتبع طرقًا شيطانية يأخذ من خلالها فوائد أعلى من ٩٪ بدون أن يقع تحت طائلة القانون.[٦٧].

رأت الحكومة من الصالح العام أن تحمي بقدر الإمكان الفلاح من جشع المرابين: فسنت قانون السلف الزراعية لحاجة الزراعة والسماد وبفائدة معتدلة لصالح صغار المزارعين وبإصدار قانون التعاون الزراعي رقم ٢٣ سنة ١٩٢٧ سهلت على المتعاونين الحصول على السماد والبذور وعلى سلفيات بفوائد مخفضة، وقد نجحت بعض هذه الجمعيات واتسعت أعمالها وفشل بعضها وذلك راجع لشخصية القائمين بإدارة هذه الجمعيات ويعلل الفشل إلى تداخل الإدارة في إنشاء جمعيات صورية لا تلبث بعد تكوينها أن تموت بسبب عدم فهم أعضائها لفكرة التعاون ولكون الجمعية تضم أعضاء من بلاد كثيرة لا تربطهم ببعض معرفة ولا مصالح مشتركة وتنقص أعضائها الصراحة ومراعاة المصلحة[٦٨].

أما عن موسم ١٩٢٩ فقد أقبلت الحكومة على تبكير عملية التسليف على القطن وذلك بهدف عدم تدفق القطن في السوق بكميات تزيد عن الكميات المعقولة التي يتطلبها نظام العرض، وأصدرت التنبيه على مأموري المراكز أن يعملوا على نشر قرار التسليف في القرى والمناطق الواقعة في دائرة اختصاصهم، كما تحث عمد البلاد على تفهيم الفلاحين الغرض المقصود من التسليف وأنه لم يقصد به إلا حفظ مستوى القطن وعدم انخفاض أسعاره ولا يكتفي بلصق قرار التسليف على بيت العمدة لتفشي الأمية بينهم: فواجب العمد والمشايخ أن يشرحوا للناس فوائد التسليف وكذلك كل خطيب في القرية أن يشرح لهم ذلك [٦٩]، ولا يغتر الزراع بتلاعب المضاربين في البورصة[٧٠].

ولما زادت وطأة أزمة الكساد على البنيان الزراعي المصري كانت الحاجة ماسة إلى تدعيم هيكل الائتمان الزراعي لمؤسسة تقود هذا الجهاز، فاتجهت الحكومة نحو إنشاء بنك التسليف الزراعي المصري[٧١] وقد أنشئ هذا البنك تنفيذًا للمرسوم بقانون رقم ٥٠ الصادر في ١٨ نوفمبر ١٩٣٠ الخاص بالترخيص للحكومة بالاشتراك في إنشاء بنك التسليف الزراعي في ٢٥ يوليو سنة ١٩٣١ صدر مرسوم بتأسيس بنك التسليف الزراعي المصري تحت رعاية الحكومة برأسمال قدره مليون جنيه (٢٥٠٠٠٠ سهم) واكتتبت الحكومة فيه بمقدار ٥١٪ من رأس المال الابتدائي وخصص الباقي للبنوك التجارية ومنها البنك الأهلي المصري احتل المرتبة الثانية في قيمة الأسهم بعد الحكومة وكذلك بعض المؤسسات المالية في مصر[٧٢]، وحددت أعمال البنك في القيام بالتسليف الزراعي التي تنحصر في:

١- عمليات تسليفية قصيرة الأجل لا تتجاوز ١٤ شهرا بضمان حق الامتياز وذلك بتقديم سلفيات للجمعيات التعاونية ولصغار ملاك الأراضي الزراعية وذلك للإنفاق على التكاليف الإنتاجية للزروع.
٢- عمليات تسليفية متوسطة الأجل لا تتجاوز مدتها عشر سنوات، وذلك لتقديم سلفيات لشراء الآلات الزراعية والماشية وتقديم سلفيات لاستصلاح الأراضي الزراعية بواسطة حفر الترع والمساقي والمصارف وتكون هذه العمليات لصغار الملاك وللجمعيات التعاونية.
٣- عمليات تسليفية طويلة الأجل لا تتجاوز عشرين عامًا وذلك بتقديم سلفيات لاستغلال وإصلاح الأراضي البور.
٤- تمويل المنشآت العامة التي تعمل لمنفعة الزراعة المصرية[٧٣].

ثم صدر مرسوم بالمصادقة على نظام الشركة المساهمة (بنك التسليف الزراعي المصري) في ٦ أغسطس ١٩٣١ [٧٤]، وبعد تأسيس البنك كان عليه أن يقوم بعملية التسليف على القطن لموسم ١٩٣١/١٩٣٢ ولذلك قام البنك بإنشاء الفروع في عواصم المديريات والتوكيلات في

المراكز والشون، وقد بلغ ما أقرضه البنك حتى ٣١ ديسمبر ١٩٣٢ نظير رهن القطن مبلغ ١٤١٧١٤ جنيها سدد منها ١٢٣٨٦٥ جنيها نظير رهن ٩٣٠٤ من قنطاير القطن بأنواعه المختلفة[٧٥].

ومع بداية الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ تنقل لنا جريدة الوفاق صورة بائسة في الريف المصري منها الكم الهائل من محاضر الحجز من قبل بنك التسليف الزراعي على أملاك الفلاحين الذين دفعتهم الحاجة إلى الاقتراض منه على هبوط أسعار القطن وعجزوا عن تسديد أقساطهم، وهذا ما يتناوله أيضا مؤتمر الإخوان المسلمين وصفا للضيق المالي والاجتماعي في الريف ويقابل من ناحية أخرى بتجاهل الحكومة في اتخاذ أي محاولة للحد من تلاعب المضاربين في البورصة أو اتخاذ الاحتياطيات القانونية لمنع استمرار نزول الأسعار كل ذلك إلى جانب التشدد في تحصيل أموالها وأقساط بنك التسليف الزراعي، كل ما سبق دفع الفلاحين إلى أن يلجأوا مرة أخرى إلى المرابين[٧٦].

وأكدت جريدة الفلاح الاقتصادي أن سياسة الحكومة في التوسع في التسليف بعد الحرب العالمية الثانية وقعت في خطأ كبير خصوصا وأنها تؤكد على خصال الفلاحين وميلهم الشديد إلى الاستدانة، ورأتهم إذا وجدوا وسيلة للحصول على السلفيات ولو كانوا غير محتاجين إليها أسرعوا إلى طلبها والدليل على ذلك ما نجده من نتائج الديون العقارية المتراكمة وما جرته على أربابها من خسائر فادحة[٧٧].

وفي ٢٧ ديسمبر ١٩٤٨ صدر مرسوم بالترخيص لبنك التسليف الزراعي المصري بتغير اسمه وجعله "بنك التسليف الزراعي التعاوني"[٧٨]، وفي ٢٨ مارس ١٩٤٩ صدر مرسوم بتعديل البند الخامس من نظام البنك بشأن تحديد رأس ماله بمليون ونصف جنيه، وبذلك اختص البنك الجمعيات التعاونية[٧٩] التي كان لها الحظ الأوفر من القروض المتوسطة، ومع ذلك انحصر جل نشاط البنك تقريبا في السلفيات قصيرة الأجل التي بلغت سنة ١٩٤٧ حوالي ٥٦٦.١٩٥.٦ جنيها من مجموع السلف التي أقرضها وقدرها ٥٧٠.٤٩٤.٤ جنيها، وبلغت قيمتها سنة ١٩٤٨م ٧٣٤.٢٩٢.٢ من الجنيهات من مجموع السلف التي أقرضها البنك في هذه السنة وجملتها ٧٣٩٥٨٢٦ جنيها، وبلغت قيمتها ١٣٣.٥٩٧.٧٧ جنيها سنة ١٩٥٠ من مجموع السلف في هذه السنة وقدره ١٣٥.٦٢٥.١٦ جنيها مصري، وبلغت قيمتها ١٢٦.٦٦٥.١٩ جنيها سنة ١٩٥١ من مجموع السلف وقدره ١٣٤.١٧٩.٩٤ جنيها[٨٠].

وقد وجهت العديد من الانتقادات إلى بنك التسليف ومنها اقتصار عمليات التسليف على الملاك دون المستأجرين مما أدى إلى حرمان هؤلاء من الانتفاع بالسلفيات وعدم انتفاع صغار المزارعين بسبب الإجراءات المعقدة التي كان يتبعها البنك في عمليات القروض وقيام البنك ببيع

المحاصيل إجباريًا إذا ما تأخر الفلاحون بالسداد، وكان البيع يتم بثمن بخس، كذلك عدم العدالة في توزيع البذور والأسمدة بل كان ينتشر نظام المحسوبية في توزيعها[٨١].

وقد أدى ارتباط نشاط البنك بتحصيل مستحقات الحكومة لدى الفلاحين إلى خروجه عن وظيفته ونفور الفلاحين منه، بعدما أدركوا أنه أصبح يتفنن - وبطرق لولبية - في تسليفهم وابتزازهم بدلا من مساعدتهم، وبخاصة بعدما علق منحه لسلف جديدة على تسديد الفلاحين لثلاثة أرباع المستحق عليهم من السنة الماضية وكل مستحقات ما قبلها من سنوات[٨٢].

وزاد من عيوب بنك التسليف الزراعي اتجاه الحكومة لاستخدامه كأداة سياسية لمحاباة أنصارها والضغط على خصومها الذين رفضت طلبات السلف التي كانوا يتقدمون بها في الوقت الذي استجابت فيه وبسرعة لكل الطلبات مما أدى إلى استئثارهم بمعظم سلف البنك في كل ناحية، حتى إن أسرة واحدة بمنطقة فوة قد حصلت على ٥٠٪ من جملة السلف التي قدمها البنك لأهالي تلك المنطقة[٨٣]. وأيا ما كان الأمر فإنه على الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى بنك التسليف الزراعي فإنه - إلى حد ما - نجح في سد الفراغ الذي أحدثه انسحاب البنك الزراعي في سوق الائتمان الزراعي المصري[٨٤]. واستمر هذا الحال حيث قامت ثورة يوليو ١٩٥٢م كبداية للمرحلة الأخيرة.

ومن الملاحظ في المراحل السابقة أن الاستثمار الزراعي حظي بنصيب الأسد في هيكلنا الاقتصادي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى أوائل سنة ١٩٥٠، ولم يكن الأمر - بطبيعة الحال - في الصالح العام للاقتصاد المصري، بل جعل مصر مزرعة للدول المستهلكة للقطن المصري بصفته مادة أولية في صناعة الغزل والنسيج، فكانت البنوك تحصل على حاجتها الضرورية من وسائل الائتمان بسهولة ويسر، وتتمتع بحرية مطلقة في تحويل الأموال من إنجلترا بفضل نظام التحويل الآلي للجنيه الإسترليني إلى عملة مصرية بدون أدنى قيد أو شرط[٨٥].

المرحلة الرابعة:

بدأت هذه المرحلة سنة ١٩٥٢ وانتهت سنة ١٩٦٠، فقد كان الارتجال والفساد والإسراف هي المظاهر المميزة للحياة الاقتصادية عندما تولت حكومة الثورة مقاليد الحكم، وكان لا بد - لها لكي تعمل على تحقيق أهداف الثورة في المجال الاقتصادي - من معالجة الأمور وفقا لخطة مرسومة تعتمد على أسس سليمة[٨٦]. فلم تسفر محاولات إصلاح نظام الائتمان الزراعي قبل ثورة يوليو سوى عن نتائج هزيلة ومحدودة للغاية؛ ويرجع السبب الأساسي في ذلك إلى زيادة مصالح كبار الملاك في الريف والتي مثلت عائقا أساسيا كان يشل فاعلية السياسات التي استهدفت إصلاح نظام الائتمان الزراعي القائم[٨٧].

حاز الائتمان الزراعي جل اهتمامهم في إطار الإصلاح الاقتصادي؛ فقد طور بنك التسليف الزراعي والتعاوني تطورًا جعله يقرب كثيرا من جهاز الائتمان الزراعي الأمثل. فمن ناحية تكاليف الاقتراض لم تكتف الحكومة بتخفيض الفوائد؛ بل ألغتها كلية بموجب القرار الجمهوري رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١، ومن ناحية أخرى راعى البنك انتشار الملكيات الصغيرة وخاصة بعد تطبيق قانون الإصلاح الزراعي بمراحله، ويوسع البنك في كافة أنحاء القطر المصري، فنشر فروعه وتوكيلاته وشونه العديدة إلى أصغر القرى وأبعدها، بحيث أصبح البنك هو الذي ينتقل إلى حيث يوجد العميل لا ينتقل العميل إلى حيث يوجد البنك، ومن ناحية ثالثة فقد وضع بنك التسليف الزراعي والتعاوني - بتوجيه من الحكومة - نظاما يتصف بالمرونة من حيث مواعيد السلف وطريقة تحصيلها، وقد روعي في هذا النظام التيسير على الفلاح الصغير ومعاونته على تدبير أموره من غير إرهاق[٨٨].

وأخيرًا فقد حلت مشكلة قلة الضمان الذي يستطيع المزارع تقديمه إلى البنك بتعميم نظام الائتمان التعاوني الذي يقضي بإقامة جمعية تعاونية في كل قرية تمول الزراع- عن طريق البنك- بضمان المحصول وتضم إلى عضويتها كل مزارعي القرية على أساس من الاقتناع، ثم تؤدى لهم جميعا خدمات الزراعة ابتداء من توريد التقاوي والأسمدة إلى تسويق المحاصيل، وفي سبيل نشر هذا النظام بدأ بنك التسليف الزراعي والتعاوني بتمييز الجمعيات التعاونية على الأفراد في منح السلف وذلك بإعطائها سلفا تقل فائدتها بمقدار ٢٪ من تلك التي يتقاضاها من الأفراد، ثم تدرج البنك من هذا إلى قصر معاملته كلية على الجمعيات التعاونية التي أصبح اقتراضها بدون أية فوائد كما ذكر[٨٩].

وفي تلك المرحلة تحول البنك الأهلي المصري إلى بنك مركزي ألقى على عاتقه مهمة تنظيم الائتمان بما يكفل المصلحة العامة باعتباره المقرض الأخير وذلك في حدود مقتضيات هذه المصلحة، وخاصة عند وقوع اضطراب اقتصادي أو مالي سواء أكان محليًا أم عالميًا وعلى وجه العموم التعاون مع السلطات العامة في المسائل الخاصة بالسياسة النقدية والمصرفية[٩٠].

وبناء على ذلك صدر مرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٢ بالإذن لوزير المالية والاقتصاد أن يقترض من البنك الأهلي المصري في حدود مبلغ ١٦ مليون جنيه لتغطيه العجز في ميزانية ١٩٥٢/١٩٥٣[٩١].، ونظرا لما يتوقعه وزير المالية من وجود عجز موسمي في ميزانية ٥٣/ ١٩٥٤، ووافق مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ ١٩ يوليو ١٩٥٣ على اللجوء إلى البنك الأهلي فهو البنك المركزي وهذا من صميم مهامه[٩٢]. استنادا إلى ما نصت عليه المادة ١٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بإنشاء بنك مركزي للدولة، حيث تنص على جواز تقديم البنك قروضا للحكومة لتغطية ما يمكن أن يكون في الميزانية العامة من عجز موسمي بشرط أن لا تزيد قيمة هذه القروض على ١٠٪ من متوسط إيرادات الميزانية العامة في خلال السنوات السابقة وتكون

هذه القروض لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد لثلاثة أخرى، وهكذا على أن تؤدى خلال اثنى عشر شهرا - على الأكثر - من تاريخ تقديمها وتعيين الشروط الخاصة بهذه القروض بالاتفاق بين البنك والحكومة وذلك وفقا لحاجات النقد والائتمان السائدة في وقت تقديمها[٩٣].

وحرصت وزارة المالية والاقتصاد أشد الحرص على تسيير تمويل محصول القطن لموسم ١٩٥٣/١٩٥٢ والتوسع في هذا التمويل، وإزالة الصعوبات التي تعترض سبيله والتدابير التي اتخذت لتحقيق هذه الغاية ضمان الحكومة لبنك التسليف الزراعي والتعاوني للحصول على سلفة من البنك الأهلي في حدود مبلغ خمسة ملايين من الجنيهات لتمويل هذا المحصول على أن يقوم بنك التسليف بإقراض المزارعين ما لا يقل عن خمسين ريالا للقنطار متوسط التيلة و٥٥ ريالا للقنطار طويل التيلة، ثم زاد هذا المبلغ إلى عشرة ملايين من الجنيهات بضمان الحكومة[٩٤].

فقد كان بنك التسليف الزراعي في البداية يأخذ قروضه من وزارة المالية وبعدها انتقل عبء التمويل إلى البنك الأهلي[٩٥]، فقد وصل عملاء البنك إلى حوالي المليون خاصة بعد تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي يخدمهم ١٢٧ فرعًا ونحو ألف شونة ومخزن وقد زاد مجموع السلفيات بتوسع نشاط البنك وارتفاع أسعار المحاصيل من ٥ ملايين جنيه سنة ١٩٣٥ إلى ٢٤ مليون جنيه سنة ١٩٥٨، على أثر زيادة عدد الجمعيات التعاونية وخاصة في مناطق الإصلاح الزراعي[٩٦].

وتعددت الأمثلة لدور البنك الأهلي المركزي في تقديم يد العون لتسهيل عملية الائتمان الزراعي من خلال تلك الفترة، فنذكر أمثلة منها أنه في أكتوبر ١٩٥٢ حرصت وزارة المالية والاقتصاد على تيسير تمويل محصول القطن لموسم ١٩٥٣/١٩٥٢ والتوسع في هذا التمويل وإزالة الصعوبات التي تعترض سبيله ومن التدابير التي اتخذت تحقيقا لهذه الغاية ضمان الحكومة لبنك التسليف الزراعي والتعاوني للحصول على سلفة من البنك الأهلي المصري في حدود خمسة ملايين من الجنيهات[٩٧]. وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٢ على هذا التصرف[٩٨]، حتى صدر مرسوم بقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ بشأن ضمان الحكومة لبنك التسليف الزراعي والتعاوني في سلفة من البنك الأهلي لتمويل محصول القطن[٩٩].

وصدر مرسوم آخر بقانون رقم ٢٦١ لسنة ١٩٥٢ بشأن ضمان الحكومة للبنك الأهلي المصري فيما يختص بالسلف التي يمنحها من أقطان موسم ١٩٥٣/٥٢ وقد تقرر أخذ سلفة من البنك الأهلي بمقدار عشرة ملايين جنيه[١٠٠].

وفي نفس العام صدر القانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٢ بشأن ضمان الحكومة لبنك التسليف الزراعي والتعاوني في السلفة المقدمة من البنك الأهلي المصري بمبلغ ٧.٥ مليون جنيه لتمويل عملية السكر اللازمة للاستهلاك المحلي(١٠١). وبناء علي الأتفاق بين وزراة المالية والاقتصاد وبنك التسليف الزراعي باستلام القمح من المزارعين، كلفت الحكومة البنك المذكوربالقيام بمفاوضة البنك الأهلي المصري بفتح اعتماد بمبلغ ٤ ملايين جنيه بضمان الحكومة علي أن يسدد منه ٢ مليون في موعد نهاية ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ و٢ مليون في موعد نهايته ٣١ مارس سنة ١٩٥٣ (١٠٢). وتبعه قانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٢ بمقدار ٢.٥ مليون جنيه لنفس الغرض السابق(١٠٣). وعام ١٩٥٣م صدر قانون رقم ٤٣١ بشأن ضمان الحكومة لبنك التسليف الزراعي والتعاوني للحصول على سلفة في حدود ٨ ملايين جنيه لتمويل عملية استلام القمح من المزارعين بناء على تكليف الحكومة(١٠٤)، على أن تسدد قيمة السلف في موعد نهايته ٣١ مارس ١٩٥٤ (١٠٥)، وقد وافق مجلس الوزراء على عقد تلك السلفة (١٠٦).

وتكررت هذه السلفة عام ١٩٥٤، حيث صدر قانون رقم ٣٥٦ بمنح سلفة من البنك الأهلي بمقدار أربعة ملايين جنيه(١٠٧). ثم صدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٤م بالحصول على ٨ ملايين جنيه كسلفة لتمويل عملية استلام القمح من المزارعين بناء على تكليف الحكومة(١٠٨). وعام ١٩٥٥، صدر القانون رقم ٣٠٣ للحصول على سلفة بمبلغ ١٢ مليون جنيه لنفس الغرض السابق(١٠٩)، ثم تبعه القانون رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٥٦؛ حيث صرح البنك بإصدار سندات بضمان الحكومة بفائدة ٣٪ لمدة عشر سنوات في حدود ٢٠ مليونًا من الجنيهات وقام البنك الأهلي بتغطيتها(١١٠).

والجدول التالي يوضح مجمل سلفيات البنك الأهلي في ٣١ أكتوبر ١٩٥٥/ ١٩٥٦ (بالألف جنيه)

العملاء	سنة ١٩٥٥م	سنة ١٩٥٦م
عملاء الأرياف	٣٢٣	١١٨١
عملاء الإسكندرية	٢٦٤٧	٢٤٠٣
البنوك	٤٠٥٠	٨٣٥٠
الجملة	٧٠٢٠	١٤١٣٣

المصدر: أرشيف البنك الأهلي المصري، محفظة ١، ملف ١٥، محضر اجتماع مجلس إدارة البنك في ٣٠ سبتمبر ١٩٥٦، ص٣؛ نفسه، محفظة ١، ملف ١٧، محضر اجتماع مجلس الإدارة في ١٧ نوفمبر ١٩٥٦، ص٢.

وعندما تحققت الوحدة المصرية السورية تحت مسمى "الجمهورية العربية المتحدة" صدر العديد من التشريعات التي ألقت على كاهل البنك الأهلي الدور الائتماني مع التنسيق مع البنك

المركزي السوري، فمثلا صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ الذي بموجبه تم تكليف البنك الأهلي بتقديم قروض في الإقليم المصري لأغراض التنمية الاقتصادية إلى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين في الإقليم السوري بما يتراوح ما بين خمسة إلى عشرة ملايين جنيه وتخصص تلك القروض في إقامة مشروعات زراعية وصناعية، وكذلك مشروعات التنمية الاقتصادية الأخرى التي يصدر بها قرار من وزير الاقتصاد المركزي بعد موافقة البنك الأهلي ومصرف سوريا المركزي[١١١].

ومن خلال هذا العرض السريع لمعالم الائتمان الزراعي في مصر الذي مر بأربعة مراحل، كانت البداية أجنبية هدفها امتصاص دماء الفلاحين المصريين لا وجود للحكومة المصرية تقوم بدورها في حماية الفلاحين من جشع المرابين و البنوك الأجنبية، إلي أن الاتفاق بين الحكومة والبنك الأهلي المصري في تأسيس بنك زراعي ليتولى عملية الائتمان الزراعي الذي استمر حتى عام ١٩٣٦، تحت إشراف البنك الأهلي ويحظى بمساعدة الحكومة ولم تكن هذه التجربة موفقة بدرجة كبيرة، ثم تبعها إنشاء بنك التسليف الزراعي،فنخلص في النهاية أن الائتمان الزراعي لم يلق اهتماما كبيراً يليق بمصر الزراعية قبل ثورة يوليو ولكن تغيرت هذه مع المشروع الناصري ودخول مرحلة كسر التبعية الاقتصادية و تمصير الاقتصاد المصري.

الهوامش

(*) تضم هذه الخصائص:

أولا: طول الفترة التي تنقضي من بذر البذور وجني المحاصيل، فالتاجر يبدأ ببيع بضاعته بمجرد شرائها، فيأتيه الدخل بدرجة لا بأس بها من الانتظام، وهو مع ذلك لا يستغني عن الاقتراض، أما المزارع فإنه يبذر بذوره ويستمر فترة طويلة نسبيا ينفق على زراعته ويتعهدها من غير أن يأتيه أي دخل، إلى أن يحين موعد الحصاد، وقد تنخفض أثمان المنتجات الزراعية خلال هذه الفترة دون أن يكون له حيلة في مواجهة الظروف المتقلبة، خلاصة القول: إن الإنتاج الزراعي يعتبر - بوجه عام - أقل مرونة من غيره من فروع الإنتاج، وهذه الحقيقة تجعل المنتج الزراعي أكثر اعتمادًا على وسائل الائتمان من غيره من المنتجين.

ثانيا: في أوقات الكساد يكون الهبوط في أثمان المنتجات الزراعية أكثر حدة وأكثر دواما من الهبوط في أثمان المنتجات الصناعية، وهي فرض النشاط ساحة الجشع والاستغلال إذ ينتهز تجار الداخل وينتزعون ثمار جهد الفلاحين بأبخس الأثمان، لهذا وجب أن تتصف مؤسسات الائتمان الزراعي بالطابع الإنساني القوي فلا تضع عامل الربح في المقام الأول.

ثالثا: أن القروض التي تمنح للمزارعين كبيرة جدًا من حيث العدد وضيئلة نسبيا من حيث القيمة، الأمر الذي يزيد العمل الإداري المتصل ويضاعف نفقات التحصيل ويعقد مشاكله كثيرا، ومن الجهة الأخرى فإن الملكيات المبعثرة في كافة أنحاء البلاد تحتم على مؤسسات التسليف الزراعي أن تنقل خدماتها إلى المزارع حيثما وجد عن طريق إنشاء الفروع والتوكيلات والمكاتب والمخازن والشون في كافة أنحاء البلاد، فإنه من المستحيل عمليا أن يقوم رأس المال الخاص بتمويل هذه المؤسسات، بل إنه لا مناص لها من الاعتماد على التمويل الحكومي.

رابعا: غني عن البيان أن ارتفاع درجة المخاطرة في الإنتاج الزراعي - لارتباطه بالظروف الطبيعية- يتطلب جهازًا ائتمانيًا يتصف بالمرونة، ليس فقط من ناحية التسليف بل من ناحية إجراءات وشروط التحصيل كي يأخذ في الاعتبار الظروف التي يفاجأ بها المزارع، راجع: محمد مظلوم حمدي: لمحات في اقتصادنا المعاصر، الإسكندرية، د.ت، ص١٥٣.

(١) عبد الغني غنام: الاقتصاد الزراعي وإدارة المزارع، مطبعة العلوم، القاهرة، ط١، ١٩٣٩، ص١٥٣؛ واصف منصور: نظام المصارف في مصر "البنك الأهلي والمصارف المركزية"، صحيفة الاقتصاد والتجارة، العدد السادس، المجلد الرابع، نوفمبر ١٩٢٨، ص٤٣٩، ٤٤٠.

(٢) عبد المنعم فوزي: مذكرات في تطور مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، سنة ١٩٥٦م، ص ٧٥.

(٣) حسين خلاف: التجديد في الاقتصاد المصري الحديث، ط١، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٩٦٢، ص٣١٤.

- Rodney ,Wilson: Banking And Finance In The Arab Middle East, New York ,1983, p.23

(٤) خليل حسن خليل: دور رؤوس الأموال الأجنبية في تنمية الاقتصاديات المختلفة، مرجع سابق، ص٣٦٢؛ راجع التمهيد، ص ص٧، ٨.

(*) البنك العقاري المصري: أسسه بعض كبار الماليين ممن أقاموا بمصر، مثل سوارس ورولو وقطاوي بمساعدة بنك الكريدي ليونيه والسوسيتي جنرال وبنك الخصم الأهلي عندما وجدوا أن القوانين التي وضعت لإقراض الجمهور على رهون صارت كافية لضمان حقوق الدائنين وعندما نظمت المالية المصرية وازدادت الثقة بالحكومة وكان ذلك في عام ١٨٨٠ برأس مال قدره ٤٠ مليون فرنك زاد عام ١٩٠٤ إلى ١٠٠ مليون فرنك وعام ١٩٠٥ إلى ٢٠٠ مليون فرنك (٧٧١٥٠٠٠ جنيه مصري) مدفوع منها النصف فقط والباقي تحت الطلب حسب مقتضيات الأحوال ورأس ماله مقسم إلى ٤٠٠٠٠٠ سهم قيمة كل سهم ٥٠٠ فرنك: فهو يمثل أهم وأقوى البنوك العقارية التي وجدت في مصر. راجع، السيد حسن سياح: البنوك العقارية في القطر المصري، صحيفة الاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، المجلد الثاني، مارس ١٩٢٦،

ص١٠٥؛ لمزيد من التفصيل، راجع: عبد المنعم الطناملي: الائتمان العقاري في مصر، محاضرات معهد الدراسات المصرفية لعام ١٩٥٩، القاهرة ١٩٥٩.

(٥) أحمد الشربيني السيد: تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠-١٩١٤)، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (٨٦)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٩٥، مرجع سابق، ص١٦٩.

(٦) حليم عبد الملك: نشأة البنوك في مصر، غرفة القاهرة، العدد الثاني، السنة ١٠، مارس ١٩٤٥، ص١١٩.

(٧) المنار: الحالة الاقتصادية في مصر، الجزء الخامس، المجلد ١٤، ٢٨ مايو ١٩١١، ص ٤٥٤.

(٨) صبري أبو المجد: محمد فريد ذكريات ومذكرات، كتاب الهلال، القاهرة، يوليو سنة ١٩٦٩، ص ١٢٥.

(٩) الوطن: دين الفلاح المصري، العدد ١٩٥٣، السنة ٢٢، الجمعة ٣٠ ذي الحجة ١٣١٨هـ.

(١٠) البنك الأهلي المصري: الكتاب التذكاري بمناسبة عيده الخامس والسبعين، القاهرة، مارس ١٩٧٤، ص١.

(١١) عبد الغني غنام: الاقتصاد الزراعي وإدارة المزارع، مطبعة العلوم، القاهرة، ط١، ١٩٣٩، ص٨٦.

(١٢) رؤوف عباس حامد: علاج مصر الاقتصادي ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة "محمد طلعت حرب"، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص٦٠؛ البصير: بداية أعمال البنك الأهلي في التسليف، العدد ٧٩٧، الجمعة ٢٠ ذي الحجة ١٣١٨هـ/ ٢٠ أبريل ١٩٠٠، ص١.

(13) op. cit., p.25.

(١٤) محمد السيد محمد: مرجع سابق، ص١٩٧.

(١٥) رؤوف عباس حامد: مرجع سابق، ص٦٥.

(16) Rodney: Op.cit, p.26.

(١٧) عبد الغني غنام: مرجع سابق، ص٨٧؛ البصير: تعيين وكلاء للبنك في الأقاليم، العدد ٩٤٠، ١٥ أكتوبر ١٩٠٠، ص١؛ أصدرت الحكومة أمرا عاليا في ديسمبر ١٩٠٠ بشأن تسليف النقود، وأنه لا يجوز أن يتعدى مقدار الفائدة عن ٩٪ سنويا، ولا يجوز تسليف الأولاد الذين تقل أعمارهم عن ١٢ سنة ولا الحشاشين أو السكارى، وإذا فتح أحدا محلا للتسليف بلا رخصة يحبس من يوم إلى سبعة أيام ويقفل محله. راجع: المقطم: تسليف النقود، العدد ٣٦٤٤، السنة ١٣، السبت ٣ ذي الحجة ١٢٩٣/٢٣ مارس ١٩٠٣، ص٣.

(١٨) صدى الأهرام: العدد ٣٠٩، السنة الأولى، ١٤ رجب ١٣١٨هـ/ ٧ نوفمبر ١٩٠٠، ص١؛ الوطن: العدد ١٨٢٣، السنة الرابعة، الأربعاء ١٤ رجب ١٣١٨هـ/ ٧ نوفمبر ١٩٠٠، ص١.

(١٩) المقطم: البنك الأهلي المصري (إعلان)، العدد ٣٥٠٣، السنة ١٢، الجمعة ١ جمادى الثانية ١٣١٨هـ/ ٥ أكتوبر ١٩٠٠، ص١.

(٢٠) رؤوف عباس حامد: مرجع سابق، ص٧٨.

(٢١) الفلاح: اختصاص الاحتلال بكل فائدة "البنك الزراعي الأهلي"، العدد ١١٢١، السنة ١٩، الجمعة ١١ ربيع الأول ١٣٢٢هـ/ ٢٧ مايو ١٩٠٤، ص ١.لمزيد من التفصيل عن أسعار الفائدة في تلك الفترة راجع:
Bent Hansen: Interest Rates and Foreign Capital in Egypt Under British Occupation, The Journal of Economic History, Vol. 43, No. 4, (Dec., 1983), pp. 867-884.

(٢٢) الفلاح: اختصاص الاحتلال بكل فائدة "البنك الزراعي الأهلي"، العدد ١١٢١، السنة ١٩، الجمعة ١١ ربيع الأول ١٣٢٢هـ/ ٢٧ مايو ١.

(٢٣) ويظهر تفاني الحكومة في تعضيد هذا البنك حيث سخرت له كافة موظفي الحكومة في القيام بالتحريات وتحصيل الأقساط الخاصة به قبل تحصيل مستحقات الحكومة نفسها بدون أجر.راجع: الفلاح: اختصاص الاحتلال بكل فائدة "البنك الزراعي الأهلي"، العدد ١١٢١، السنة ١٩، الجمعة ١١ ربيع الأول ١٣٢٢هـ/ ٢٧ مايو ١٩٠٤م.

(٢٤) زكي محمود شبانة: الاقتصاد القطني "معالم رئيسية في البنيان الاقتصادي القطني العالمي"، الطبعة الثانية، الإسكندرية، ١٩٦٢، ص٤٢٥.

(٢٥) السيد حسن سياح: البنوك العقارية في القطر المصري، صحيفة الاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، المجلد الثاني، مارس ١٩٢٦، ص٣٣٧.

(•) يعتبر على عبد الرسول أن تلك المادة قد أضيفت لقانون البنك لتخدير المصريين ليستبشروا بقرب انتشالهم من براثن المرابين: ذلك أن البنك لم يقم بعمليات تسليف الفلاحين سوى سنتين تقريبا، ثم عدل عنها رغم أنه اعتمد في تلك العمليات بصفة رئيسة على أموال الحكومة فإن السلطة السياسية كانت تسانده منذ نشأته، وقد أقرضته مبلغ ٢٥٠ ألف جنيه لهذا الغرض، وكان صيارفة الحكومة يقومون بتحصيل الأموال المستحقة للبنك مع ضريبة الأطيان ولكنه تخلص من تلك العمليات الصغرى قليلة الأرباح كثيرة التكاليف فاتفق مع الحكومة على إسناد هذه العمليات إلى بنك آخر، راجع، علي عبدالرسول: مرجع سابق، ص٢٦.

(٢٦) زكي محمود شبانه: مرجع سابق، ص٤٢٥؛ حسين خلاف: مرجع سابق، ص٣٢٩.

(٢٧) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري: الإقراض الزراعي في مصر، المجلد الخامس، العدد الرابع، القاهرة، سنة ١٩٥٢، ص ٢٨٣

(28)Albert, N. Forte: Les Banques en Egypte, Paris, 1938, p.107.

(٢٩) الأهرام: البنك الزراعي "نص شروط الامتياز"، العدد ٧٣٥١، السنة ٢٧، الثلاثاء ١٩ صفر ١٣٦٠هـ/ ٢٧ مايو ١٩٠٢، ص١.

(٣٠) محاضر الجمعية العمومية: محاضر دور انعقاد الجمعية العمومية لسنة ١٩١٢، محضر ٢٥ مارس ١٩١٢، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩١٢، ص ص ٨٩، ٩٠.

(٣١) الأهرام: البنك الزراعي "نص شروط الامتياز"، العدد ٧٣٥١، السنة ٢٧، الثلاثاء ١٩ صفر ١٣٦٠هـ/ ٢٧ مايو ١٩٠٢، ص١.

(٣٢) المقطم: البنك الزراعي، العدد ٤٣٣٦، السنة ١٥، الاثنين ٣ ذي الحجة ١٣٦٠هـ/ ٢ مارس ١٩٠٣، ص٣.

Albert,: op. cit, p107.

(٣٣) رؤوف عباس حامد: علاج مصر الاقتصادي...مرجع سابق، ص٨٥.

- Rodney: Op.cit, p26.

(34) La Reforme: 22 août 1907, p.41.

(٣٥) جورست: تقرير عن الإدارة والمالية والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩٠٨، ترجمة وطباعة جريدة المقطم ١٩٠٩م، ص ٥، ثيودرو روز ستين: تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده، تعريب على أحمد شكري، مكتبة الهلال، القاهرة، ١٩٢٧، ص٤٤٥.

(٣٦) بير، جابريل: تاريخ ملكية الأراضي في مصر الحديثة (١٨٠٠-١٩٥٠)، ترجمة: عطيات محمود جاد، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨، ص٧٧.

(٣٧) رؤوف عباس حامد: معالم تاريخ مصر المعاصر، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٩٦، ص٩٧.وفي أبان الأزمة المالية التي أنتابت البلاد عام ١٩٠٧م عقد البنك العقاري قرضًا بأربعة ملايين جنية لتخفيف حدة الأزمة علي المصريين - كما أدعي ذلك - غير أنه أصدر أوامره بالتشديد علي كل مدين عند حلول أجل الدفع وبإقامة القضايا علي من يتأخر عن الوفاء بالتزاماته لدي البنك، بعد ان بلغت مساحة الأطيان المرهونة لدية فيما بين عامي ١٩١١-١٩١٣ نحو مليون ومائة ألف فدان، وطرح جانب كبير منها للبيع في أسواق المزادات مما ترتب علية انخفاض أسعارها نظرًا لعدم الإقبال عليها من جانب المموليين نتيجة لتأثرهم من حدة الأزمة المالية، راجع: شعبان محمد محمود آدم: تطور صناعة القطن في مصر بين عامي ١٨٦٠-١٩٣٠ وأثرها علي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، آداب سوهاج، سنة ١٩٩٩، ص ١٨٨.

(٣٨) المؤيد: خطبة اللورد كرومر على أعيان مديرية الفيوم، العدد ٤٤٨٣، السنة ١٦، الأحد ٣ ذي القعدة ١٣٢٢هـ/ ٥ فبراير ١٩٠٥، ص١.

(٣٩) روزستين، ثيودرو: مرجع سابق، ص٤٤٨؛ البصير: السير بلمر والبنك الأهلي الوطني، العدد ٢٩٤، السبت ٢٠ أغسطس ١٨٩٨، ص١.

(٤٠) المقطم: الفلاح والأطيان، العدد ٤٢٥٥، السنة ١٥، ٢٧ ذي الحجة هـ/ ١٩٠٣م، ص١.

(٤١) حسن صقر أفندي: نظام التسليف في مصر، صحيفة التجارة والصناعة، العدد الأول، السنة الثامنة، يناير ١٩٣٢م، ص٤٢.
(٤٢) شعبان محمد محمود آدم: تطور صناعة القطن في مصر بين عامي ١٨٦٠- ١٩٣٠ وأثرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، آداب سوهاج، ١٩٩٩، ص١٨٩.
(٤٣) السيد حسن سياح: البنوك العقارية في القطر المصري، صحيفة الاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، من المجلد الثاني، مارس ١٩٢٦، ص٣٣٩.
(٤٤) المقتطف: البنك الزراعي ديون الفلاح، ج٢، مجلد ٣٣، فبراير ١٩٠٨، ص١٦٧-١٦٨.
(٤٥) فاطمة فتح الله على: تاريخ مصر الاقتصادي في النصف الأول من القرن العشرين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، ٢٠٠٥،ص٤١، ٤٢.
(٤٦) يوسف نحاس: القطن في خمسين عاما، دار النيل للطباعة، ١٩٥٤، ص٢٦٨.
(٤٧) المقطم: البنك الزراعي، العدد ٦١٣٧، السنة ٢٢، ٦ جمادى الأولى هـ/ ٥ يونيو ١٩٠٩، ص١؛ الجريدة: البنك الزراعي بقلم مساهم، العدد ٦٧٤، السنة الثالثة، ٩ جمادى الأولى ١٣٢٧هـ/ ٢٩ مايو ١٩٠٩، ص٤.
(٤٨) الأهرام: ضيق الفلاح والبنك الزراعي بتاريخ ١١ يوليو ١٩٠٧، ص٣.
(٤٩) دار الوثائق القومية: مجلس النظار والوزراء، التماس من أهالي مديرية قنا، محفظة ٩٨، وثيقة ١٥، ملف ٢، كود ٢٩٩٧٣-٠٧٥-٠٠٠، بتاريخ ١٢/٦/١٩١٠، أنظر ملحق رقم (١٤).
(٥٠) عبد العزيز عامر: البنوك والائتمان "تحليل نظري ودراسة عملية في الفن المصرفي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٥٩، ص١٠.
(٥١) أحمد حسن إبراهيم: الحركة التعاونية الزراعية في مصر النشأة الأولى وضرورات المستقبل، ضمن أبحاث ومناقشات الندوة التي عقدت بالقاهرة ٢٨-٢٩ أبريل ١٩٩١، بعنوان "المسألة الفلاحية والزراعية في مصر" مركز البحوث العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٥٢، ص ص١٥٠، ١٥١.
(٥٢) ماجد محمد فرج: البنك الأهلي المصري، الكتاب التذكاري بمناسبة العيد المئوي للبنك، القاهرة، ١٩٩٨، ص٣٣.
(٥٣) دار الوثائق القومية: مجلس النظار والوزراء، محفظة ٣٩٧، وثيقة ١٧، كود ٠١٩٥٠٢-٠٠٧٥-٠٠، بتاريخ ٨ ذي الحجة ١٣٣٢هـ/٢٨ أكتوبر ١٩١٤م؛ الغرفة التجارية المصرية: خطاب محافظ البنك الأهلي، عدد ٣، السنة الرابعة، جمادى الثانية ١٣٣٧، مارس ١٩١٩، ص٩٣.
(٥٤) عبد العزيز عامر: مرجع سابق، ص٢٢؛ كمال الدين صدقي: كمال الدين صدقي: البنوك في مصر، ط١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٥، ص١٢٥.
(٥٥) السيد حسن سياج: البنوك العقارية في القطر المصري، صحيفة الاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، المجلد الثاني، مارس ١٩٢٦، ص٣٤٠.
(٥٦) زكي محمود شبانة: مرجع سابق، ص٢٤٦؛ ففي ٣١ يناير سنة ١٩٣٦اختتمت أخر سنة مالية للبنك وفي يونية من نفس السنة تقرر تصفية البنك، وعين محافظ البنك الأهلي والمدير المندوب للبنك، الزراعي بصفة مصفيين وكانت التصفية مرضية للغاية؛ إذ حصل المساهم العادي على مبلغ ٨ جنيهات لسهمه الذي كانت تبلغ قيمته خمسة جنيهات، راجع: ماجد محمد فرج مرجع سابق، ص٣٣.
(٥٧) عبد العزيز عامر: البنوك والائتمان "تحليل نظري ودراسة عملية في الفن المصرفي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٥٩، ص١٠.
(٥٨) إكرامي عبد عيد محجوب: الرهون العقارية الزراعية وأثرها في الاقتصاد المصري (دارسة تاريخية ١٨٩١-١٩٥٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، قسم التاريخ، سنة ٢٠٠٨، ص٧٧.
(٥٩) محمد السيد محمد: مرجع سابق، ص١٩٨.

(٦٠) محمود متولي: تطور الرأسمالية المصرية في النصف الأول من القرن العشرين، ندوة تاريخ مصر المعاصر الأولى ١٥-٢٠ سبتمبر ١٩٧٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، سبتمبر ١٩٧٣، ص١٩؛

- Meger. A.,: Middle Eastern Capitalism (nine essays) Cambridge, 1959, P.11.

(٦١) محمد السيد محمد: مرجع سابق، ص١٩٨،

- Anwar Ali: Banking in the Middle East, Staff Papers - International Monetary Fund, Vol. 6, No. 1 (Nov. 1957), P.66

(٦٢) عبد الغني غنام: مرجع سابق، ص ص٨٧، ٨٨.

(٦٣) كمال الدين صدقي: مرجع سابق، ص٢٥.

(٦٤) عبد الغني غنام: مرجع سابق، ص٨٨.

(٦٥) نفسه، ص٨٨.

(٦٦) زكي محمود شبانة: الاقتصاد القطني، مرجع سابق، ص٢٤٦ ؛ ثم رفع وزير المالية الحد الأقصى للكمية التي يصبح تسليف الزراعيين عليها ٤٠٠ قنطار بدلاً من ٢٠٠ قنطار التي جعلت حدا أقصى للتسليف بالقرار الصادر في ١٩ أكتوبر ١٩٢٦، تحقيقا لرغبة كثير من أصحاب الأقطان ومنعا للشكوى، راجع: محمد يوسف: أزمة القطن، صحيفة الاقتصاد والتجارة، العدد السادس، المجلد الثاني، نوفمبر ١٩٢٦، ص٥١٠.

(٦٧) حسن صقر أفندي: نظام التسليف في مصر، صحيفة التجارة والصناعة، العدد الأول، السنة الثامنة، يناير ١٩٣٢، ص٤٢، ٤٥ صحيفة الاقتصاد والتجارة: إقرار الحكومة بشأن التسليف على القطن، العدد الخامس، المجلد الرابع، سبتمبر ١٩٢٨، ص٣٥٠.

(٦٨) عبد الغني غنام: مرجع سابق، ص٩١.

(٦٩) الأماني القومية: الحكومة تقرر التسليف على القطن، العدد ٤٥٧، السنة الرابعة، الأربعاء ١٠ صفر ١٣٤٨، ١٧ يوليو ١٩٢٩، ص١.

(٧٠) نفسه: واجب الحكومة حيال المضاربة بأسعار القطن في بورصة القطن، العدد ٤٣١، السنة الثالثة، ٢٠ ذي الحجة ١٣٤٧هـ/ ٢٩ مايو ١٩٢٩، ص١.

(٧١) دار الوثائق القومية: مجلس النظار والوزراء: محفظة ١٣١٤ جلسة الأربعاء ٨ صفر ١٣٥٠هـ/٢٤ يونيه ١٩٣١، كود ٠٥٣١٠٦-٠٠٧٥-٠٠٠، وثيقة ٨ بتاريخ ٢٤ يونيه سنة ١٩٣١ : نجيب قلادة: إستقلال مصر الاقتصادي تاريخه ومستقبل المصريين، مطبعة صلاح الدين الكبرى، القاهرة، سنة ١٩٣٨م، ص١٨٨-١٨٩.

(٧٢) دار الوثائق القومية: محافظ عابدين، بنك التسليف الزراعي (عقد الشركة الابتدائي)، محفظة ٢٦٤، ملف ٤١، وثيقة١، كود ٠٥٢٤١-٠٠٦٩-٠٠٠، بتاريخ ٢٥ يونيه ١٩٣١، نشرة اتحاد الزراع في مصر "مصر الزراعية": مرسوم بقانون بالترخيص للحكومة بالاشتراك في إنشاء بنك زراعي، العدد ٢١٧، السنة ٨، ديسمبر ١٩٣٠، ص٧٦٩؛ الوادي: مشروع إنشاء البنك الزراعي، "الوثائق الرسمية الخاصة بالمشروع" العدد ١٩، السنة الأولى، الأربعاء ٤ ربيع الأول ١٣٤٩هـ/ ٣٠ يونيه ١٩٣٠، ص٥.

(٧٣) محمود شكري باشا: تنظيم التسليف الزراعي في مصر، صحيفة التجارة والصناعة، العدد، السنة ٣، مارس ١٩٣٢، ص٥٦٧- ٥٦٨؛ الفلاح الاقتصادي: بنك التسليف الزراعي، العدد الأول، ١١ أكتوبر ١٩٢٣، ص٣٠.

(٧٤) الوقائع المصرية: العدد ١٠٧، ٢٠ نوفمبر ١٩٣٠، ص١؛ نفسه: مرسوم بتأسيس شركة مساهمة تدعى "بنك التسليف الزراعي المصري" ملحق الوقائع المصرية، العدد ٨٠، الصادر في ١٦ أغسطس ١٩٣١.

(٧٥) دار الوثائق القومية: رئاسة مجلس الوزراء، محفظة ١٣٠٩، ملف ١، كوت ٢٣٧٤٥-٠٠٨١-٠٠٠، وثيقة ١، بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٣٣م.

(٧٦) الوفاق: الضيق المالي والاجتماعي في الريف، العدد ٥٥٩، يوم الاثنين ١٧ ذي الحجة ١٣٥٧هـ/ ٦ فبراير ١٩٣٩م، السنة ١١، ص١، ٥.

(٧٧) الفلاح الاقتصادي: التسليف الزراعي والتوسع فيه، العدد الثالث، السنة السادسة، مارس ١٩٤٧، ص٥١٧.
(٧٨) جمال الدين محمد سعيد: التطور الاقتصادي في مصر منذ الكساد العالمي الكبير، ط١، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٥٥، ص١٥٧.
(٧٩) زكي محمود شبانة: مرجع سابق، ص٤٢٩؛ جمال الدين محمد سعيد: اقتصاديات مصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٠، ص١٥٠.
(٨٠) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري: الإقراض الزراعي في مصر، المجلد الخامس، العدد الرابع، القاهرة، سنة ١٩٥٢، ص ٢٨٣؛ محمد السيد محمد: مرجع سابق، ص ص ٢٠٠، ٢٠١.
(٨١) عبد المنعم الطناملي: تطور الاقتصاد الزراعي المصري في الخمسين سنة الأخيرة، بحوث العيد الخمسين (١٩٠٩-١٩٥٩)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، القاهرة ١٩٦٠، ص٩١.
(٨٢) أحمد الشربيني السيد: الكساد العالمي والريف المصري (١٩٢٩-١٩٣٥)، المجلة التاريخية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩١، ص٢٣١.
(٨٣) نفسه: ص٢٣٢.
(٨٤) الجريدة التجارية المصرية: المصارف في مصر، ١٩٣٥/٨/٤، ص٣.
(٨٥) عبد العزيز عامر: مرجع سابق، ص ص ٢٩٠-٢٩١.
(٨٦) مجلس الأمة: مضبطة الجلسة الثانية عشرة: الثلاثاء غرة صفر ١٣٧٧هـ/ ٢٧ أغسطس ١٩٥٧، ص٤٠٧.
(٨٧) محمود عبد الفضيل: التحولات الاقتصادية في الريف المصري "١٩٥٢-١٩٧٠"، دراسة في تطور المسألة الزراعية في مصر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، ص٢٠٩؛ المجلة الاقتصادية للبنك المركزي، المجلد الثاني عشر، العدد واحد، ١٩٧٣، ص١٣.
(٨٨) محمد مظلوم حمدي: لمحات في اقتصادنا المعاصر، الإسكندرية، (د.ت)، ص ص١٥٥، ١٥٦.
(٨٩) جلال يحى: التخلف والاشتراكية في العالم العربي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٠، ص٣٠٣، ٣٠٤.
(٩٠) شكري فريد: السياسة النقدية وتمويل المشروعات الجديدة، مجلة غرفة التجارة بالقاهرة، العدد الثالث، السنة الثامنة، جمادى الآخرة ١٣٧٢هـ/ مارس ١٩٥٣م، ص١٢٦.
(٩١) دار الوثائق القومية: مجلس النظار والوزراء، محفظة ١٨٥٤، كود ٥٧٣٦١٠-٠٠٧٥-٠٠، جلسة الاثنين ٢٠ ذو القعدة سنة ١٣٧١هـ/١١ أغسطس سنة ١٩٢٥م، وثيقة ٥، بتاريخ ١١أغسطس سنة ١٩٢٥ ؛ النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري، المجلد السادس، العدد الأول، القاهرة، سنة١٩٥٣، ص٣٠.
(٩٢) دار الوثائق القومية: رئاسة مجلس الوزراء، محفظة ١٣٠٤، ملف ٣، كود ٠٢٣٧١٠-٠٠٨١-٠٠، وثيقة ٨، بتاريخ ١٩ يوليو ١٩٥٣.
(٩٣) دار الوثائق القومية: رئاسة مجلس الوزراء، محفظة ١٣٠٤، ملف ٣، وثيقة ٣، كود ٠٢٣٧١٠-٠٠٨١-٠٠، وثيقة ٨، بتاريخ ٧ يوليو ١٩٥٤،مجلس الشيوخ: دور الانعقاد العادي الخامس والعشرين، المجلد الثالث، مضبطة الجلسة الثانية والثلاثين، ١٠ شوال ١٣٦٩هـ/٢٥ يوليه ١٩٥٠م، ص ٢٣٣٩
(٩٤) دار الوثائق القومية: محافظ عابدين، محفظة ٤٣، ملف ٦١، كود ٠٠٠٠٧٨٢-٠٠٦٩-٠٠، وثيقة ١، بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٩٥٢.
(٩٥) الجريتلي: تطور النظام المصرفي في مصر، بحوث العيد الخمسيني، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع (١٩٠٩-١٩٥٩)، مجلة مصر المعاصرة، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، القاهرة، ١٩٩٠، ص٢٨٢.
(٩٦) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري: الشئون الاقتصادية في مصر، المجلد الخامس، العدد الثالث، القاهرة، سنة ١٩٥٢، ص ٢١٥.
(٩٧) نفسه: الشئون الاقتصادية في مصر، المجلد الخامس، العدد الرابع، القاهرة، سنة ١٩٥٢م، ص ٣٠٥

(٩٨) دار الوثائق القومية: رئاسة مجلس الوزراء، محفظة ١٣٠٤، ملف ٣، كود ٠٢٣٧١٠-٠٠٨١، وثيقة ١٣، بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٩٥٢.

(٩٩) وزارة المالية والاقتصاد: التشريعات المالية والاقتصادية (٢٣ يوليو ١٩٥٢-٢٣ يوليو ١٩٥٧)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، يوليو ١٩٦٠، ص٤٦٥.

(١٠٠) دار الوثائق القومية: رئاسة مجلس الوزراء، محفظة ١٣٠٤، ملف ٣، كود ٠٢٣٧٠١-٠٠٨١، وثيقة ١٤ بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٥٢.

(١٠١) وزارة المالية والاقتصاد: التشريعات المالية والاقتصادية (٢٣ يوليو ١٩٥٢-٢٣ يوليو ١٩٥٧)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، يوليو ١٩٦٠، ص٤٦٦.

(١٠٢) دار الوثائق القومية: مجلس النظار والوزراء، جلسة الأحد ٢٦ ذي الحجة سنة ١٣٧١هـ-/١٧ أغسطس ١٩٥٢م، كود ٠٥٧٣٥٨-٠٠٠٧٥، وثيقة ٤٣ بتاريخ ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٢.

(١٠٣) وزارة المالية والاقتصاد: التشريعات المالية والاقتصادية (٢٣ يوليو ١٩٥٢-٢٣ يوليو ١٩٥٧)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، يوليو ١٩٦٠، ص٤٧٠.

(١٠٤) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري، المجلد السادس، العدد الأول، القاهرة، سنة ١٩٥٣، ص٣٠.

(١٠٥) مجلة غرفة القاهرة: خطاب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري في الجمعية العمومية العادية المنعقدة في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٣م، العدد الرابع، السنة ١٨، مارس سنة ١٩٥٣م، ص ٢٩ ؛ مجلة الاقتصاد والمحاسبة: الموقف الاقتصادي في مصر تقرير البنك الأهلي المصري، العدد ٥٠، أول أبريل سنة ١٩٥٣، ص ٢٦.

(١٠٦) دار الوثائق القومية: رئاسة مجلس الوزراء، "قانون ٤٣١ لسنة ١٩٥٣" محفظة ١٣٠٦، ملف ١، كود ٠٢٣٧٢٣-٠٠٨١، وثيقة ٥، بتاريخ ٣ سبتمبر ١٩٥٣.

(١٠٧) نفسه: رئاسة مجلس الوزراء، "قانون ٣٦٥ لسنة ١٩٥٤" محفظة ١٣٠٦، ملف ١، كود ٠٢٣٧٢٣-٠٠٨١، وثيقة ٣، بتاريخ ٢٤ يونيو ١٩٥٤؛ الجريدة التجارية المصرية: البنك الأهلي المصري (خطاب رئيس مجلس الإدارة في الجمعية العمومية المنعقدة في ٢٤ مارس سنة ١٩٥٤م، العدد ٥٢٣٨، السنة٣٣، الاثنين ٢٤ رجب ١٣٧٣هـ-/٢٩ مارس ١٩٥٤م، ص٣.

(١٠٨) دار الوثائق القومية: رئاسة مجلس الوزراء، "قانون ٤٠ لسنة ١٩٥٤" محفظة ١٣٠٦، ملف ١، كود ٠٢٣٧٢٣-٠٠٨١، وثيقة ١، بتاريخ ٨ يوليه ١٩٥٤م؛ الأهرام: خطاب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري، العدد٢٤٥٦٧، السنة ٨٠، الخميس ٢٠ رجب ١٣٧٢هـ-/ ٢٥ مارس ١٩٥٤م، ص٧.

(١٠٩) نفسه: رئاسة مجلس الوزراء، "قانون ٣٠٣ لسنة ١٩٥٥" محفظة ١٣٠٤، ملف ٣، كود ٠٢٣٧١٠-٠٠٨١، وثيقة ٢، بتاريخ ١٥ يونيو ١٩٥٥؛ وزارة المالية والاقتصاد: التشريعات المالية والاقتصادية (٢٣ يوليو ١٩٥٢-٢٣ يوليو ١٩٥٧)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، يوليو ١٩٦٠، ص ص٤٨١ ،٤٨٢.

(١١٠) غرفة القاهرة: خطاب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري في الجمعية العمومية العادية المنعقدة في ١٠ أبريل سنة ١٩٥٧، العدد ٤، السنة ٢٢، أبريل ١٩٥٧، ص٢٩؛ غرفة الإسكندرية: الحالة الاقتصادية والمالية وميزان المدفوعات في خطاب رئيس مجلس إدارة البنك، العدد ٤٨، السنة ٢١، مايو ١٩٥٧، ص٣٨.

(١١١) وزارة المالية والاقتصاد: التشريعات المالية والاقتصادية (٢٣ يوليو ١٩٥٢-٢٣ يوليو ١٩٥٧)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، يوليو ١٩٦٠، ص ص٤٣٣-٤٣٥.

القضاء المصرى والإنجليز

بين الهيمنة والاستقلال

د. لطيفة محمد سالم*

- مدخل

دخلت مصر فى فلك التشريع الغربى فى عصر الخديوى إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩) صاحب التحديث الثانى لمصر - الأول قام به محمد على (١٨٠٥ -١٨٤٨) - وكان من بين الآليات إنشاء القضاء المختلط عام ١٨٧٥، وذلك ليحد من الفوضى القضائية التى أسهمت فيها بقدر كبير المحاكم القنصلية، وقد عُدَّ من الناحية الرسمية قضاءً مصريا، ووُكل له النظر فى كافة الدعاوى بين الأهالى - أى المصريين - والأجانب المختلفى الجنسية ما عدا الأحوال الشخصية، ودخل تحته جميع ما يتعلق بحقوق مكتسبة للأجانب سواء أكانت حكومية أو أهلية، وكذلك تحكم فى الجنايات والجنح إذا وقعت فى حق الجهاز القضائى، وفى جرائم الإفلاس التدليسى[1]. وتأثرت المحاكم المختلطة بالثقافة القانونية اللاتينية، فالتزمت بالتشريعات الفرنسية، واتبعت القليل من القوانين الإيطالية والبلچيكية[2]، تلك التى طبَّقها قضاة أجانب جلسوا على المنصة، وكان بجوارهم قضاة مصريون، لكن الغلبة دائما حصدها الأولون بحكم العدد والثقافة القانونية التى لم تكن متوفرة - فى أغلب الأحيان - فى زملاء المنصة المصريين.

وفى بداية عهد الخديوى توفيق (١٨٧٩-١٨٩٢) كانت المجالس القضائية قد بلغت أقصى درجة من السوء، وعانى المجتمع المصرى من جراء أحكامها كثيرا، إذ فقدت العدالة، وهذا ما قد سبق وأشارت إليه لجنة التحقيق الأوربية - تشكَّلت فى ٢٧ يناير ١٨٧٨، وهى إحدى الحلقات لإدارة دفة السياسة المصرية التى عملت للصالح الإمبريالى الأنجلوفرنسى - التى أوصت بإنشاء المحاكم الأهلية[3]. زد على ذلك ما تعرض له المصريون من جراء المحاكم المختلطة التى أصدرت أحكامها - فى معظم الأحيان - لصالح الأجانب فى قضاياهم مع الأهالى، لذا كان من الضرورى تأسيس قضاء حديث توطئة لتوحيد القضاء بعد انتهاء الفترة المحددة للقضاء المختلط.

---

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة بنها

وشُكِّلت لجنة قانونية فى ٢٧ يوليو ١٨٨٠ للعمل، واهتدت بقوانين المحاكم المختلطة والتعديلات المطلوب مراعاتها، لتكون نبراسا للقضاء الجديد، ولقى ذلك الترحيب من المثقفين، وانعكس الأمر على الصحافة(٤)، وعُدَّت هذه الخطوات إرهاصات لما هو آت فى الفترة القادمة.

وعندما قامت الثورة الوطنية المعروفة بالثورة العرابية (١٨٨١/١٨٨٢)، وضعت نصب عينيها الإصلاح القضائى الذى كان من أولويات أجندتها، وبالفعل تم التخطيط، وأصبح هناك مشروع لقضاء أهلى قريب الشبه من القضاء المختلط. وصدرت لائحة المحاكم الأهلية فى ١٧ نوفمبر ١٨٨١ ونشرت، وتقرر العمل بها بناء على أمر عالٍ فى ٢٩ ديسمبر ١٨٨١، ومضى الإعداد والتجهيز واختيار الهيئة القضائية ومقار المحاكم، وصدّق مجلس النظار على ميزانيتها(٥). ولكن سرعان ما توقفت الإجراءات حيث أُجهضت الثورة واحتلت بريطانيا مصر فى ١٥ سبتمبر ١٨٨٢. ومعها بدأت مرحلة خضعت فيها مصر لما تطلبته مصالح لندن التى سعت إلى تحقيقها منذ زمن ولم تمكنها الظروف حتى أتيحت لها عقب هزيمة الثورة العرابية.

كان على سلطات الاحتلال أن تقيم قضاءً يمكّنها من قبضة الزمام، واختارت "دفرن" السفير البريطانى فى الآستانة ليكون رائدها، فحضر إلى مصر ودرس حالتها، ووضع يده على أوضاعها، وخرج بتقرير حدد فيه السياسة البريطانية تجاه مصر فى مختلف المجالات وليس القضاء وحدة، ومن ثم أصبحت هناك تذكرة للعلاج تقدم خدماتها للجانب البريطانى(٦).

وبناءً على ذلك، شكّلت لجنة جديدة، وفقا لما أقرته لجنة الثورة العرابية فى الشكل العام بشأن إدخال تعديلات على تشريعات القضاء المختلط لتتماشى مع المجتمع المصرى، وأنه لابد من وجود عنصر أجنبى من القضاة والمستشارين لهذا النظام، إضافة إلى تحكم السلطة التنفيذية.

وأُعلن عن تشكيل المحاكم الأهلية، وأُقر إلحاق قضاة المجالس القضائية القديمة من أصحاب الكفاءة ومن الذين تلقوا دراسة القانون فى أوروبا، وأن تضم المحكمة الابتدائية قاضيا أجنبيا والمحكمة الاستئنافية قاضيين، وصدرت لائحة إعادة ترتيب المحاكم الأهلية بموجب أمر عالٍ فى ١٤ يونيو ١٨٨٣، وبمقتضاها صار هناك ثلاث درجات: جزئى وابتدائى واستئناف. وفى ٣٠ ديسمبر صدر أمر بتشكيل محاكم الوجه البحرى وتحديد اختصاصها، وفى اليوم التالى احتُفل بالافتتاح، وفى ١٤ فبراير ١٨٨٤ كان أول يوم عمل قضائى لمحكمة الاستئناف بالقاهرة، وفى ٢٧ يونيو ١٨٨٩ افتتحت محاكم الصعيد(٧).

وتبعا ذلك، تقلص نفوذ المحاكم الشرعية التى كادت أن تقتصر على الأحوال الشخصية، وأصبحت المحاكم الأهلية هى المحاكم العامة فى مصر - ودخلت فى تنازع مع المحاكم المختلطة لهذا السبب - واختصت بالحكم فيما يقع بين الأهالى من دعوى الحقوق المدنية والتجارية، وفى

المخالفات والجنح، وكافة الدعاوى المدنية الواقعة بين الأهالى والحكومة بشأن منقولات أو عقارات، والدعاوى التى ترفع على الحكومة بطلب تضمينات ناشئة عن إجراءات إدارية تقع مخالفة للقوانين أو الأوامر العليا.. وتحكم المحكمة الاستئنافية بكامل أعضائها بهيئة جمعية عمومية بصفة محكمة نقض وإبرام فى المسائل التى ترفع لها بمقتضى قانون تحقيق الجنايات. وكان على المحاكم النظر فى قضايا الأجانب غير المتمتعين بالامتيازات الأجنبية[٨].

التدخل البريطانى

أ- المستشار القضائى:

رأت وزارة الخارجية البريطانية أن تكون الهند - درة التاج البريطانى - المثل الذى يُطبق على مصر فيما يتعلق بالقضاء، وأقدمت على خطوتها الأولى بأن طلبت من وزارة الهند - البريطانية - ترشيح شخص مناسب ليتولى مهام الريادة القضائية فى المحاكم الأهلية[٩]. وقد شجع بريطانيا على المضى قدما للسيطرة على القضاء الأهلى أنه عند ممارسة المحاكم لعملها حدثت فجوة بين القديم والحديث، نتج عنها قلاقل، وأُنشئ ما عرف باسم "لجان التحقيقات" واختصت بالجنايات، وانضم إليها بعض العمد، لكنها لم تنقذ الموقف، فى الوقت الذى كان فيه "بيرنج" - اللورد كرومر لاحقا - المعتمد البريطانى فى مصر يترقب الأوضاع. ودارت مراسلاته مع وزارة الخارجية البريطانية التى اتضح منها النقد للقضاة المصريين الذين ليس لديهم الإعداد القانونى الجيد، والقضاة الأجانب الذين يجهلون لغة المحاكم، وأنه لابد من إخضاع المحاكم للرقابة والتفتيش[١٠].

وقع اختيار "بيرنج" على "سكوت" القاضى بالمحكمة العليا فى بومباى، ليتولى مسئولية القضاء الأهلى المصرى، وكان قد سبق أن عمل مستشارا بمحكمة الاستئناف المختلطة منذ افتتاحها عام ١٨٧٦م وأصبح وكيلا لها، ومن ثم فإن له الدراية بمصر من ناحية، وبالقانون الفرنسى الذى اعتمدت عليه المحاكم المختلطة من ناحية أخرى. وقد مارس المعتمد البريطانى الضغط على الحكومة المصرية للموافقة[١١].

وضع "سكوت" تقريره فى بداية فبراير ١٨٩١، وأشار إلى نقاط الضعف القائمة فى القضاء، وعزا الخلل إلى فقدان الرقابة على المحاكم، وأن الحل هو التفتيش عن طريقة لجنة يرأسها مفتش عام إنجليزى، تطوف على المحاكم، وترفع التقارير لمحكمة الاستئناف. وكذلك تشكيل لجنة برئاسة القاضى الإنجليزى "بوند" للنظر فى حالة قضاة الاستئناف والابتدائى من حيث الكفاءة لعزل غير الصالح وتعيين الأكفاء، وحدد المعايير من حيث الشهادات والخبرة، ورأى أن المصلحة تقضى بتعيين قاضيَيْن إنجليزيَيْن بمحكمة الاستئناف، ونقد القانون الفرنسى وكيف أنه من الصعب على المصريين فهمه[١٢]. وهكذا وضعت قواعد التسلط البريطانى على القضاء الأهلى.

وعلى الرغم من اعتراض الحكومة المصرية على التقرير، فإن التعليمات وصلت من لندن تؤيد ما جاء به، وتطلب تعيين صاحبه مستشارا قضائيا. وعلى الفور صدر أمر عال بذلك فى ١٥ فبراير ١٨٩١، وخصص له مرتب ٢٠٠٠ جنيه سنويا، فى حين أن مثيله فى لندن مرتبه ما بين ١٠٠٠، ١٢٠٠ جنيه[١٣]، وأثار ذلك الرأى العام وتناولته الصحافة وسخطت عليه، ونقدت مسألة الرقابة والقضاة الإنجليز، وأن هذا معناه التغلغل السياسى الذى يخدم الاحتلال، وأنه حتى إذا توفرت الشروط فى هؤلاء القضاة، فإنهم يفتقدون معرفة اللغة العربية وعادات وتقاليد المجتمع[١٤]. وعليه اعتُبرت "لُجنة المراقبة القضائية" رمزا بغيضا للتدخل البريطانى فى شئون القضاء الأهلى. وأصبح المستشار القضائى بمثابة الرئيس الأعلى للقضاء، فلابد لناظر (وزير) الحقانية الرجوع إليه عند اتخاذ أى قرار.

ولم يستمر الأمر طويلا للمستشار القضائى "سكوت" إذ قدم استقالته فى أبريل ١٨٩٨ لخلافه مع "كرومر"، وخلفه "مكلريث" الإسكتلندى الذى خضع تماما للمعتمد البريطانى، ولم يكن صاحب خبرة، ووصف بعدم الأهلية. ولم تلبث المراقبة القضائية أن جعلت نفسها محكمة عليا، فتداخلت فى الأحكام، وأصدرت الإفادات باللوم، وتحكَّمت فى القضاة، وكان من يخالف منهم يحال إلى التقاعد[١٥]، بمعنى أنها أصبحت القوة الفعَّالة التى تدير القضاء الأهلى فى مصر. ومما يذكر أنه قد استمر نفوذها حتى صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى أعطى مصر الاستقلال المصحوب بتحفظات قلّلت من قيمته.

وبواسطة المستشار القضائى، ومنذ توليه وظيفته، مضت المشروعات القضائية فى طريقها، وحاول نجلزة القضاء، ولكنه خفف من غلوائه نظرا للمعارضة التى واجهها، وتم توسيع اختصاصات المحاكم الجزئية، فمثَّل ذلك تحقيق مزايا للفلاحين من أجل المصلحة البريطانية، لأنهم القوة الإنتاجية للذهب الأبيض (القطن) الذى تحتاجه المصانع الإنجليزية - وللمزيد فى هذا الاتجاه، أُنشئت محاكم المراكز عام ١٩٠٤، تلك التى اقتصرت مهامها على المحافظات مع تأسيس محاكم الأخطاط عام ١٩١٣، واستمرت الأخيرة حتى أُلغيت عام ١٩٣٠ لما أصابها من مساوئ، كما أُلغيت محاكم المراكز فى العام نفسه بسبب تدخل البوليس الذى سيطر عليه الإنجليز - ومضى المستشار القضائى يعد لإنشاء محكمة للجنايات، ووضع مشروعه الذى وجد المعارضة من القضاة والصحافة ومجلس شورى القوانين والإصلاحيين مثل الإمام محمد عبده وسعد زغلول وقاسم أمين[١٦]. ولكن أصرَّ "كرومر" على التنفيذ، وافتتحت المحكمة فى ٦ مارس ١٩٠٥ ورأسها القاضى الإنجليزى "بوند"، وكانت البوابة التى فتحت لدخول معارضى الاحتلال.

وبمقتضى تصريح ٢٨ فبراير تقلصت سلطات مسئولين إنجليز، كان منهم المستشار القضائى الذى توقفت رقابته، ولازم المندوب السامى البريطانى، واهتم بما يتعلق بالأجانب وما

يرتبط بالمصالح القانونية البريطانية[١٧]. ولكن لم تكن لندن لترضى عن تلاشى نفوذه، وقد جرت محاولات لتحقق هدفها أثناء وزارة سعد زغلول عام ١٩٢٤، لكنها لم تتم[١٨]، مما كان عاملا مساعدا على استقالة الوزارة.

وعندما تولى "برسيڤال" المنصب، أعاد العلاقة مع الوزارة، وعيَّن سكرتيرا قانونيا إنجليزيا، وراح يتدخل فى التعيينات للمتعاونين مع البريطانيين. وبين عامى ١٩٢٧، ١٩٢٨ سمح له وزير الحقانية بدس أنفه فيما يعنيه ومالا يعنيه. ولكن مع وزارة مصطفى النحاس الأولى (١٦ مارس - ٢٥ يونيو ١٩٢٨) تغير الوضع، حيث مثلت عقبة أمام السياسة البريطانية، وحينما تقلد على ماهر وزارة الحقانية عام ١٩٣٠، ثبَّت وجود المستشار القضائى، واستسلم له الوزير لميله للنظام القضائى الإنجليزى، وراح المندوب السامى البريطانى يشيد بالوزير لحكومته وبما يقدمه من مجهودات، وكيف أن وزارة الحقانية قد دبت فيها روح الحياة[١٩].

ومع معاهدة ١٩٣٦ لم تقم للمستشار القضائى قائمة، حقيقة أنه ليس بها نص يشير إلى ذلك، ولكن النحاس تمسك بأن خلو وثائق المعاهدة من ذكر المستشارين المالى والقضائى - اللذين فاضت المفاوضات المصرية البريطانية بذكرهما - معناه أن الحكومة المصرية تخلصت من أى قيد ذى صبغة دولية فيما يتعلق باستبقاء أو عدم استبقاء هذين المنصبين. والنتيجة إنهاء خدمة المستشار القضائى عقب ختام مؤتمر مونترو لأعماله وذلك فى ٢٣ يونيو ١٩٣٧، وبالتالى أصبح مستشارا قانونيا للسفارة البريطانية بالقاهرة[٢٠]. ومثل ذلك خطوة مهمة فى استرجاع القضاء الأهلى سيادته التى اقتنصها المستشار القضائي البريطاني لأكثر من أربعة عقود.

ب - المحاكم المخصوصة:

لم يكتف الاحتلال البريطانى بالتدخل فى القضاء العادى، فأوجد ما عرف باسم "المحاكم المخصوصة" التى كان لها طابعها المختلف، ويعود السبب المباشر لنشاطها إلى حادثين وقعا على القوات البريطانية التى امتدت معسكراتها فى مناطق كثيرة، واعتادت على المشاجرة والمشاغبة مع الأهالى، وفى أغلب الأحيان كانت فى حالة سكر وعربدة. وقعت الحادثة الأولى فى ٢٧ مارس ١٨٨٧ بإحدى قرى الجيزة، حيث ذهب ضابطان لاصطياد السمَّان، وأثناء الصيد أصيب بعض الأهالى، فهجموا على الضابطين ودارت معركة، قتل فيها أحد الأهالى، فحضر أقاربه واعتدوا على الضابطين، فأطلق أحدهما الرصاص وأصاب عدة أشخاص. واعتبر "كرومر" ذلك إهانة لحقت بجيش الإمبراطورية البريطانية، وشُكِّلت لجنة قضائية للتحقيق. ولم تتخذ القضية مجراها الطبيعى أمام المحاكم، وصدرت أحكام اللجنة بعقوبات السجن والجلد والغرامة على الأهالي[٢١].

أما الحادث الآخر فوقع فى ٨ فبراير ١٨٩٥ بالإسكندرية، فقد حدثت مشاجرة بين بعض الأهالى وثلاثة من البحارة الإنجليز، أصيب اثنان منهما، وعلى الرغم من أن المحاكمة تمت أمام محكمة ابتدائية، فإن الحكم جاء قاسيا وشمل السجن لمدد مختلفة، وأيدته محكمة الاستئناف[٢٢]. وهنا قرر المعتمد البريطانى إنشاء محكمة مخصوصة.

وفى ٢٥ فبراير ١٨٩٥ صدر أمر عال بإنشاء المحكمة التى شكّلت من ناظر الحقانية رئيسا، والمستشار القضائى وقاض إنجليزى والقائم بأعمال المحاماة والقضاء بجيش الاحتلال ومن يُختار من رئيسى محكمتى مصر أو الإسكندرية، وتعقد فى المنطقة التى وقعت فيها الجناية أو الجنحة. واختصت بالحكم فيما يقع من الأهالى من الجنايات والجنح على قوات جيش وبحرية الاحتلال. وكانت ذات طابع عرفى، وأُلغيت فيها سلطة النيابة من التحقيق، وأُعطيت للإنجليز القابضين على زمام الداخلية، واستُبعد الطعن منها[٢٣]. وبذلك تفوقت على سلطة المحاكم العسكرية، وحرصت على السرعة المتناهية فى أحكامها، لتحقيق الهدف فى التو واللحظة.

ومارست المحكمة مهامها مع حادث قليوب الذى وقع فى ١٧ سبتمبر ١٨٩٧، عندما انتزع أحد جنود فرقة إنجليزية جرّة ماء من فوق رأس فتاة، فاعتدى بعض الأهالى على الفرقة بالإشارة والقول وإلقاء الطوب، فقدموا للمحاكمة، وصدرت الحكام بالعقوبة بالشغل فى الحملة السودانية[٢٤]. وفى ١٣ يونيو ١٩٠٦م وقعت حادثة دنشواى المعروفة، وجاءت أحكامها قاسية للغاية، تراوحت بين الإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة والعادية والجلد. ونُفِّذ الحكم فى اليوم التالى، وأثار الرأى العام، حيث كانت المشانق قد أعدت قبل صدور الحكم فى مكان الحادث، وأثبتت "فظائع العدالة البريطانية فى مصر" كما أطلق عليها الكاتب الإنجليزى "بلنت"[٢٥].

وعقب قيام الحرب العالمية الأولى، أعلنت السلطات البريطانية الأحكام العرفية فى ٢ نوفمبر ١٩١٤، وأصبحت مصر تحت الحكم العسكرى، وتشكّلت المحاكم العسكرية، وحُدِّدت الجرائم التى دخلت تحتها، وتوسعت اختصاصاتها مع إعلان الحماية البريطانية بأمر السلطة العسكرية، ودخلت القضايا السياسية فى كنفها. وضمّت القادة العسكرية، وبجوارهم قضاه إنجليز للإشراف والاستشارة. وأُلغيت هذه المحاكم فى ٩ يوليو ١٩١٩ فى أعقاب قيام ثورة ١٩١٩، لكن استرجعتها السلطة العسكرية بعد عام واحد، وأُعيد تشكلها، وألحق بها المستشار القضائى، وحينما أُلغيت الأحكام العرفية فى ٥ يوليو ١٩٢٣، أفرج عن الذين سبق أن أصدرت حكمها عليهم[٢٦].

مثّلت الخطوة التالية فى المحاكم المخصوصة: محاكم الحدود، حيث شكّلت الحدود الشرقية والجنوبية والغربية أهمية لدى السياسة البريطانية، وبالطبع فإن النظام القضائى فيها أحد أدوات السيطرة عليها، وكان أكثرها حساسية الحدود الشرقية، وقد حدث أنه أثناء أزمة العقبة عام ١٩٠٦م ومشروعات الدولة العثمانية الخاصة برغبتها فى خلق نفوذ لها بشبه

جزيرة سيناء، رأت لندن إخضاع العريش للحكم العسكرى، وتطبيق الأحكام العرفية عليها، وإسناد تبعيتها لنظارة الحربية. ونتيجة لذلك انحصرت السلطة القضائية فى يد قاضيين: الأول ضابط إنجليزى، والثانى مدير سيناء [٢٧]. ولكن بناء على الأثر السيئ والشكوى عاد الأمر إلى ما كان عليه قضائيا، وألغى القضاء الخاص فى العريش، أما داخل سيناء، فقد خوّل ناظر الحربية فى تعيين مأمورين قضائيين، وترتيب محاكم جزئية يدخلها محلفون [٢٨]. وبصفة عامة فإن الولاية القضائية تركزت فى يد السلطة العسكرية.

ج- القضاة الإنجليز:

فى صيف عام ١٨٨٣، أرسلت لجنة إلى أوروبا لاختيار قضاة المحاكم الأهلية، لعدم توفر الإمكانات القضائية للمصريين، ووضع فى الاعتبار الزيادة فى المرتبات، والمزيد لمن يعرف اللغة العربية، وتحددت مرتبات القضاة ما بين ٥٦٠- ٧٢٠ جنيها سنويا، والمستشارين ما بين ١٨٨٠- ١٠٠٠ جنيه سنويا، وشهرين بدل مصاريف التوطن، والحق فى معاش تقاعد سنوى بربع المرتب بعد مضى خمس عشرة سنة فى الخدمة، والثلث بعد انقضاء عشرين سنة، والنصف بعد خمس وعشرين سنة. وحضر القضاة الأوربيون من هولندا وبلجيكا وسويسرا، ولم يكن إلا القليل منهم صاحب الخبرة، وانتفت مسألة التوافق مع لغة وعادات وتقاليد مصر [٢٩].

ولكن سرعان ما استخلص الاحتلال البريطانى المراكز المهمة من أيدى الأجانب، وحوَّلها للإنجليز حتى يكون متحكما فى الدفة. وفى عام ١٨٨٤ عُيِّن "إيموس" كأول مستشار إنجليزى فى محكمة الاستئناف، وأعقبه "بوند" القاضى بالمحاكم المختلفة [٣٠]. وعندما تولى المستشار القضائى الإنجليزى منصبه، بدأ فى تطبيق نظرية الاستغناء عن القضاة المصريين، وكان لمحكمة الاستئناف النصيب الأوفى، وأقدم على تعيين الأجانب وخصوصا الإنجليز [٣١]. وبالتالى غدت إنجليزية المستشارين، وارتفعت مرتباتهم فوصلت عام ١٩١٣ إلى ٢٤٠٠ جنيه سنويا، إضافة إلى المكافآت والإعانات والأوسمة. وأصبح مألوفا أن كل وظيفة كانت تشغل بقاض أجنبى تخلو يحل مكانه إنجليزى [٣٢].

ولكن أين المقابل؟ لقد كان معظمهم لا يعرفون لغة المتقاضين، وبالتالى يعتمدون على زملائهم المصريين الذين ربما لا يكونون الموصل الجيد، وكذلك الأمر بالنسبة للمترجمين، أيضا فمستواهم القانونى كان متواضعا، فعلى سبيل المثال فإن "كوربت" مستشار محكمة الاستئناف والذى عُين نائبا عموميا، لم يتم اختياره للقضاء لقانونيته، فهو مدرس لغة إنجليزية ثم صار سكرتيرا للخديو، وبعدها اختير مستشارا بالمحكمة [٣٣]. ولكن على صعيد آخر وجد القليل من القانونين الإنجليز الذين شهد لهم بالكفاءة مثل "سكوت، بوند، هالتون". وفى هذا المناخ عاش القضاة المصريون فى ظل ظروف سيئة حيث التعالى عليهم وإهانتهم.

واستغل القضاة الإنجليز عدم جواز عزلهم، ففعلوا ما شاء لهم، وقد حدثت مسألة خاصة بالقاضى "ويلمور" الذى استُغنى عن خدماته - وعُين بلچيكى محلّه فى ديسمبر ١٩٠٩ - وكان فيما سبق يشغل منصب نائب القنصل الإنجليزى فى الإسكندرية، ثم عُين بالقضاء الأهلى عام ١٨٨٩ بناء على عقد لمدة خمس سنوات، وتم التجديد له ثلاث مرات. وفى المرة الرابعة أراد التجديد، ولكن رُفض طلبه، وأعطيت له مستحقاته المالية. فاحتج على الحكومة، مصرحا بأنها على غير حق فى الإقدام على عزله، والتقى المعتمد البريطانى "جورست" وطلب رفع الأمر للخارجية البريطانية. وفى لندن تعاطف معه البرلمان وأيده، واستنكر أن يُعين غيره، وطالب بعدم عزل القضاة نهائيا، ووُضع بيان فى مجلس العموم البريطانى بشأن سوء تصرف الحكومة المصرية، وساندت الصحافة البريطانية القاضى، كما وقف معه القضاة الإنجليز هناك. وعندئذ رفع "ويلمور" قضية على الحكومة المصرية أمام محكمة مصر المختلطة، وجاء حكمها ليعصف بالمعارضة، ويُبين أن وضع القضاة الأجانب مؤقت، ويؤكد صحة موقف الحكومة منه[٣٤]. وفى ملاحظات دونتها وزارة الخارجية البريطانية تشير إلى "أن الحكومة البريطانية تستتر خلف اسم الحكومة المصرية التى تعمل تبعا لتوجهات ومسئولية معتمدها الممثل لحكومة جلالة الملك فى مصر"[٣٥]. بمعنى أنه ربما يكون ما حدث يتوافق مع السياسة البريطانية كحالة استثنائية تتصل بالشخصية المتضررة.

ومع إعلان الحماية البريطانية على مصر عام ١٩١٤ وتثبيتها، كان لابد من العمل على إلغاء الامتيازات الأجنبية لتخلص مصر لبريطانيا، وتتخلص من أيه التزامات دولية، وعليه تشكّلت لجنة فى ٢٤ مارس ١٩١٧م كان "برونيات" المستشار القضائى العنصر الفعَّال بها، وذلك لوضع التعديلات القضائية والإدارية فى ظل نظام الحماية. وفى أوائل نوفمبر ١٩١٨ أعلن عن "مشروع برونيات" الذى قصد من ورائه تحويل مصر إلى مستعمرة بريطانية[٣٦].

وفى تلك الأثناء سعت الخارجية البريطانية لإعداد تعيينات قضائية جديدة، وأرسلتها للقاهرة، ووقع الاختيار على عدد من القضاة، وحدَّدت مرتباتهم، وأعطوا مهلة ستة أشهر للتدريب على اللغة العربية والقانون الفرنسى[٣٧]. ومع ثورة ١٩١٩ انتاب الإنجليز القلق، إذ كان من أسبابها زيادة عدد الوظائف التى يشغلها البريطانيون. ومع تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ تحدد الوضع، وكان لذلك نتائجه حتى إنه بحلول عام ١٩٢٣ كانت الرقابة القضائية قد تلاشت من المحاكم الابتدائية، ولم يعد قضاه أجانب يجلسون على منصتها. ولكن على جانب آخر كان هناك بعض القضاة المصريين على صلة بالمستشار القضائى الذى أصبح على مقربة بكل ما يحدث. وبدت الحسرة على مراسلات المندوب السامى البريطانى لحكومته الذى وازن فيها بين زوال التأثير البريطانى وانهيار صرح هذه المحاكم[٣٨].

أما محكمة الاستئناف، فقد بلغ عدد المستشارين الإنجليز فيها ثمانية عام ١٩٢٣، ولكن لم يستقر بهم الأمر، ففى عام ١٩٢٥، انخفض العدد حيث عُين "برسيفال" مستشارا قضائيا، وأعطيت لأول مرة وظيفة وكيل المحكمة لمصرى، وفى عام ١٩٢٦ قدم المستشار "كرشو" استقالته. ونظرا لموقفه المضاد وهجومه على القضاء المصرى، عقدت الجمعية العمومية للمحكمة اجتماعها فى ٢١ يونيو ١٩٢٦ وقررت أن الاستقالة انتهاك صريح لحرمة القانون، وعددت الأخطار التى ارتكبها. وقبل وزير الحقانية استقالته، ولم يكن يبلغ من العمر خمسا وخمسين سنة، وسقطت حقوقه، وتقرر حرمانه من المرتب وهو ١٩٠٠ جنيه سنويا حتى أول إبريل ١٩٢٧ ميعاد تجديد عقده بمرتب ٢٠٠٠ جنيه، ومن التعويض وقدره ٧٠٠٠ جنيه، ومن المعاش البالغ ٢٧٠ جنيها، ومما تستحقه زوجته بعد وفاته ويقدر بـ ١٨٠ جنيها، وما يحق لابنه وابنته فلكل منهما ٩٠ جنيها، الأول لمدة سبع سنوات والثانية حتى زواجها، وشغلت وظيفته بمستشار مصرى. وكان آخر المستشارين الإنجليز الذين خرجوا من المحكمة هو "رفرتى" الذى أحيل للمعاش عام ١٩٢٧ (٣٩).

واستاء المندوب السامى البريطانى "لويد" وهاجم الحكومة المصرية التى تتعمَّد لتقصى الكيان البريطانى القضائى، وأن التخلص من المستشارين الإنجليز يرتبط بانخفاض المستوى وغياب العدالة، ويمضى ليشن حملة على المستشارين المصريين ويطعن فى كفاءتهم (٤٠). كما يذكر أن هذا الوضع الجديد جعل السلطة التنفيذية تتدخل فى القضايا، وأن الظروف السياسية والتغييرات الوزارية أهَّلت الحكومة لذلك، ويوضح كيف كان وكيل المحكمة الإنجليزى ممسكا بزمامها، وأن وجود بنى جلدته فى المحاكم الأهلية ارتبط بالتنظيم والإدارة وأن خروجهم أدى إلى التفكك والسقوط (٤١).

وتوالت الاقتراحات بشأن التدخل الإنجليزى فى تعيينات القضاة، وقُدمت الاقتراحات، ولكن المستشار القضائى البريطانى أشار إلى أن نفوذ وظيفته قد تقلص بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، وأنه منذ خروج القضاة الإنجليز من المحاكم الأهلية والمفتشين الإنجليز من الوزارة، انقطعت المعلومات المنتظمة التى ترد إليه عن من يشغلون الوظائف القضائية، وما يصل إليه يكون بطريق غير مباشر من خلال معارفه المصريين. كذلك بيَّن أن وزير الحقانية يخبره قبل إجراء أية تعيينات خاصة بمحكمة النقض والإبرام ومحكمة الاستئناف والوظائف المهمة فى المحاكم الابتدائية، ويُعدِّد اختلافات وجهات النظر تبعا لشخصية الوزير، وأخيرا يقول إنه إذا وُكل له مسئولية الحركة القضائية، فمن الضرورى أن يكون له مساعد إنجليزى لإمداده بالمعلومات، وقضاه إنجليز فى المحاكم، ومفتشين فى الوزارة، لينتشروا ويأتوا إليه بالأخبار (٤٢). وكان من الصعب فى هذه الآونة تنفيذ هذه الطلبات.

واستمر هجوم المسئولين البريطانيين على تعيينات القضاة المصريين، ولاسيما أثناء تولى الوفد للوزارة، وكيف أنها ارتبطت بالسياسة، ويتكرر دائما وأبدا أن التدهور يعود لغياب القضاة، ولكن فى هذه المرة لم يكن التخصيص للإنجليز وحدهم، وإنما يُذكر الأوربيين(٤٣).

وكثيرا ما ثار المندوب السامي البريطاني "لامبسون" على أحكام القضاة المصريين، ولاسيما التى لا تدين المظاهرات المرتبطة بالحركة الوطنية، وتهاجم رد الفعل العنيف الذى يتولاه الإنجليز، مثلما حدث فى مظاهرات الطلبة عام ١٩٣٥، فقد استنكر "لامبسون" ما حدث بشأن استجوابات البوليس، كما هاجمت الصحافة الإنجليزية المحلية بعض القضاة للسبب نفسه، أى الذين احتجوا على تدخلها. وكان "رسل" حكمدار القاهرة الإنجليزى قد وزع منشورا على مرءوسيه بشأن قمع المظاهرات، واحتج عبد العزيز فهمى رئيس محكمة النقض والإبرام لدى وزير الحقانية، مصرحا بأنه لا يقبل المساس باستقلال القضاء. وانتقد "لامبسون" ذلك وهاجم المحتج(٤٤)، ولكنه لم يستطع التدخل لقوة موقف القضاة.

د- النيابة العمومية:

كان لابد للاحتلال البريطانى من استكمال سيطرته على القضاء الأهلى بالتحكم فى النيابة، فتم تعيين "مكسويل" نائبا عموميا كأول إنجليزى يشغل هذا المنصب، وخلفه "ريموندوست" الذى لم يمكث طويلا، حيث ساءت علاقته برئيس النظار نوبار، فترك مصر. وحل مكانه شفيق منصور الذى كان مرضيا عنه من الإنجليز آنئذ، ولكن نوبار أعد للأمر عدته، وعين فى المنصب "لوجريل" المستشار البلچيكى بمحكمة الاستئناف، وقد دخل فى صراع مع البوليس الذى كان تحت إمرة "هارفى" حكمدار القاهرة.

وأصبح على المسئولين الإنجليز التخطيط للاستحواذ على المنصب بحجة تولى مصرى مكانه، ولكن تمكن "لوجريل" من الوقوف أمام المحاولات المضادة، وأسفرت النتيجة عن عزله فى ٥ مارس ١٨٩٥، وحل محله إسماعيل صبرى كمنتدب مؤقت، فى الوقت الذى صار فيه النائب العمومى وأعضاء النيابة تابعين لناظر الحقانية، وتحت نظر لجنة المراقبة القضائية(٤٥).

ومع نهاية عام ١٨٩٧ أثير ما عرف باسم "قضية السفهاء"، وذلك عندما نشرت صحيفة "الصاعقة" قصيدة هجاء فى الخديو عباس حلمى الثانى، واشترك فى كتابتها وتمويلها وطبعها عدد من الشخصيات من بينهم الشيخ البكرى الذى كتب البيت الأول وموَّل الطبع، فطُلب للتحقيق فى حكمدارية البوليس، وكان فى ذلك الوقت قد استحكم العداء بين "كرومر" وعباس، وبالتالى سعد الأول بما حدث. ولكن النائب العمومى أمين عبد الله وقف أمام الرغبة الإنجليزية وأصر على أن يكون التحقيق فى يد المحقِّق، وهذا ما لا يتفق معها، كذلك رفض

تبديل قاضى التحقيق، فاستاء المستشار القضائى، وعندئذ تقرر عزل النائب العمومى، وتم تعيين "كوربت" الإنجليزى فى المنصب، وأعلن أن سبب التعيين يتمثل فى خبرته القضائية وحسن معرفته للغة العربية(٤٦)، وأعقب ذلك إلغاء انتداب القاضى الذى كان يتولى التحقيق لأعمال النيابة، وأحيلت أوراق القضية لمحكمة الجنح، وقُدِّم المتهمون إلى المحاكمة ماعدا الشيخ البكرى، إذ أشر النائب العمومى على أوراقه بالحفظ بعد أن استبعدت أوراق الإدانة التى ضبطت فى بيته(٤٧).

وعقب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، أصبح التدخل فى النيابة العمومية محدودا بما يبديه المندوب السامى البريطانى بشأن النائب العمومى المصرى إذا كان متوافقا مع السياسة البريطانية أم لا؟ فقد رضى عن محمد طاهر نور الذى شغل المنصب (١٩٢٤-١٩٣م)، حيث ربطت العلاقة الحسنة بينهما حتى إنه طلب من حكومته منحه وساما عاليا لما قدمه من مساعدات أثناء "الفترة العصبية"(٤٨) كما أسماها، أى التى توهجت فيها الحركة الوطنية بعد فشل المفاوضات المصرية البريطانية.

وحينما تولى النائب العمومى مصطفى محمد، أشاد المندوب السامى البريطانى بعلاقته الجيدة مع المفتش الأول ومساعده الإنجليزيين(٤٩). كذلك فإنه فى مارس ١٩٣٣ عندما شغل المنصب محمد لبيب عطية مستشار النقض، سجَّل تقرير المستشار القضائى حسن الاختيار، وقد قابل المندوب السامى هذا التعيين بكل الارتياح، واعتبر هذه الشخصية هى أفضل من تشغل الوظيفة فى ظل الظروف القائمة، وأضاف أنه رجل مثقف، يتكلم الإنجليزية بطلاقة، وسياسى ليّن، وصاحب خبرة ودور قضائى بارز، وينتهى فى تقييمه للشخصية بأنه "متعاطفا مع المستشار القضائى والمفتش الأول الإنجليزى فى النيابة"(٥٠). وكان خلفه محمود المرجوشى - كما يذكر المندوب السامى البريطانى - يتمتع بعلاقة ودية مع المفتش الأول "فيما يتعلق بالعمل الأوربى الذى استمر حتى توقيع معاهدة ١٩٣٦"(٥١). أما فيما يختص بأعضاء النيابة، فقد رصدت عيون المستشار القضائى حركة التعيينات، وكثيرا ما أبدى المندوب السامى البريطانى أسفه على أفول نجم الإنجليز فيها(٥٢).

هـ - إدارة لجنة قضايا الحكومة:

أخذ قلم قضايا الحكومة صورته المتكاملة عام ١٩٢٣ - عام صدور أشهر الدساتير المصرية - وفى بدايته اعتمد على العنصر الأجنبى، ودخله الإنجليز. وعندما تولى عبدالحميد بدوى رئاسة لجنة قضايا الحكومة عام ١٩٢٦، كان له موقفه من التسلط البريطانى، ومن ثم راح "لويد" يشكوه للندن، بأنه يعارض ترقية ورفع مرتب "جراهام" المستشار المساعد، وجعله يحتفظ فقط بوظيفته فى اللجنة الاستشارية للتشريع، وسحب منه عضويته فى اللجنة،

ورفض أية تدخلات للاحتفاظ بالمعقد الإنجليزى باللجنة [٥٣]. وكان ذلك ضربة قوية موجهه للجانب البريطانى. ومما يذكر أنه عندما مارس مجلس الدولة مهامه بنجاح، قدَّم قسم الرأى مشورته لمجلس الوزراء بالاستغناء عن الموظفين الإنجليز العاملين فى الحكومة المصرية - بصفة عامة - على اعتبار أنه عمل سيادى [٥٤]. وكان له ما أرادت مصر.

و - التشريعات:

شارك المستشار القضائى البريطانى ومعه قضاة من بنى جنسه فى اللجان الخاصة بالتعديلات التشريعية التى أُدخلت على القوانين، وكان واضحا التدخل فى قانون العقوبات الذى صدر عام ١٩٠٤ لمصلحة الاحتلال، واعتمد على قانون "برانجه" الهندى لمعاقبة الذين اعتادوا ارتكاب الجرائم بالصرامة والشدة [٥٥].

واحتلت المطبوعات الموقع المهم فى القانون، نظرا لنشاط الحركة الوطنية وقتئذ، وكانت الصحافة إحدى أدواتها ضد الإنجليز، وعلى وجه الخصوص صحافة الحزب الوطنى. وعندما وضع "برونيات" مشروعه لتعديل قانونى العقوبات وتحقيق الجنايات بعد حادثة اغتيال رئيس النظار بطرس غالى عام ١٩١٠، أُحيلت تهم الصحافة على محاكم الجنايات [٥٦]. وواصلت السياسة البريطانية صرامتها فى تطبيق القانون، وذلك بناء على توجيهات وزير الخارجية البريطانية الذى طالب بالتشدد، ووضع القيود لتضيق الخناق على الصحافة [٥٧].

وتقرر إضافة مسألة الاتفاقات الجنائية إلى قانون العقوبات. ولعبت يد المستشار القضائى البريطانى فى قانون تحقيق الجنايات، وذلك بإلغاء قاضى التحقيق وإسناده للنيابة، لأن الأول كان لا يسوغ لسلطة إدارية أن تطلع على إجراءاته، وبالتالى لن يتمكن الإنجليز من التدخل، ولكن مع النيابة الأمر يختلف [٥٨].

ومع الحركة التشريعية النشطة استعدادا للتغيير القضائى المنتظر عقب إلغاء الامتيازات الأجنبية، وتوزيع اختصاص المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية، وذلك لخضوع المصريين والأجانب لقوانين موحدةٍ ومحدَّثة، شُكلت اللجان فى الثلاثينيات، وكان للمستشار القضائى وبعض القضاة الإنجليز الدور فيها، وذلك قبيل توقيع معاهدة ١٩٣٦.

ح - القضايا الجنائية:

مضت عين المندوب السامى البريطانى ترقب عمل المحاكم، وخاصة الجنائية، ونظرا للظروف التى تعرض لها المجتمع فى العشرينيات من القرن العشرين، وتعثر عجلة القضاء الجنائى الذى أرجعه "اللبنى" إلى فقدان العنصر البريطانى فيها. وكما يتضح من مراسلاته أنه لم يكن راضيا عنها، وقد نعت قضاتها بالتحيز والصبغة السياسية، وذلك لأحكام البراءة التى كانوا يصدرونها سواء الخاصة بالصحفيين أو فى قضايا قتل الإنجليز [٥٩]. وضغطت السلطات

البريطانية فى التأثير، فعندما تم اغتيال السرلى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم السودان عام ١٩٢٥، عقدت المحكمة برئاسة أحمد عرفان وعضوية المستشارين محمد مظهر و"كرشو" الإنجليزى الذى حاول ممارسة ضغطه على زميله، وكان المندوب السامى البريطانى قد طلب إنزال أشد العقوبة بالمتهمين[٦٠].

ولكن سرعان ما ثار المسئولون الإنجليز لتلك البراءة التى صدرت فى قضية الاغتيالات السياسية التى تمخضت عنها التحقيقات فى قضية السردار، واتهم فيها أحمد ماهر ومحمود النقراشى وغيرهما، بارتكاب حوادث اغتيال الرعايا البريطانيين، وتقرر أن تنظر القضية فى محكمة أخرى، واختير "كرشو" رئيسا لها، وصدر حكم البراءة على خمسة، واعترض المستشار الإنجليزى، وأفشى سر المداولة وشكا لوزير الحقانية، ووجه الاتهام لزميليه، ورماهما بالانحياز السياسى. واعترضت الخارجية البريطانية على الحكم، مصرحة بأن هناك مخالفات خطيرة، وأن الأمر يستدعى اتخاذ خطوات حاسمة لحماية أرواح الأجانب، وأكدت على ضرورة ضمان مستقبل القاضى الإنجليزى، وقام المندوب السامى البريطانى "لويد" بتقديم مذكرة احتجاج للحكومة المصرية، للعمل على منع مثل تلك الأحكام مستقبلا[٦١].

وعرض "لويد" الحلول على لندن، فاختارت منها أن تحوّل الجنايات المهمة للنظر أمام محكمة الاستئناف مباشرة دون مرورها على المحاكم الأقل درجة، وذلك لوجود الإنجليز فيها، وأن تكون هناك ترتيبات مع الحكومة المصرية بأن يجلس أغلبية من القضاة البريطانيين فى بعض القضايا التى يحددها المندوب السامى البريطانى، وحتمية اتخاذ الإجراءات لاستمرار بقاء الإنجليز فى المحاكم الأهلية، وأن هذا الأمر يتوقف على نوعيه الحكومة، فإذا كانت تربطها الصداقة ببريطانيا، نجح التخطيط، وإذا انعكس الأمر أقامت العقبات[٦٢].

وفشلت السياسة البريطانية، ورأت الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف أن "كرشو" خرج عن واجبات وظيفته، وأعلنت استياءها، وصدر قرار وزير الحقانية بقبول استقالته مع سقوط حقه فى المعاش. وتعصّب الجانب البريطانى، واعتبر ذلك افتئاتا على حقوق الموظفين الإنجليز، ولكن على جانب آخر. فقد تمسكت الحكومة المصرية وأصرت على موقفها. ولم تتمكن الخارجية البريطانية من فعل شيء سوى إفادة "لويد" بأنها أوجدت لقاضيها وظيفة فى العراق[٦٣].

ومع ذلك، فان المندوب السامى البريطانى لم يهدأ، وأرسل إلى رئيس الوزراء عدلى يكن مذكرة فى مارس ١٩٢٧ بشأن قصور الأحكام فى قضايا الاعتداء على الأجانب، ولكن لم تعرها الحكومة الاهتمام، وأثير هذا الأمر فى البرلمان البريطانى، وتعرّض الأعضاء للأحكام الصادرة من محاكم الجنايات، وكيف أنها تصدر بأدنى العقوبة[٦٤]. ويعود المستشار القضائى البريطانى

ويُبين أن غياب المستشارين الإنجليز من المحاكم قد سبب كثرة الحوادث ضد الأجانب[٦٥]. وكثيرا ما كان يردد أن القصور فى العقوبات سوف يكون له انعكاساته على خطة الإصلاح القضائى فيما يتعلق بإلغاء الامتيازات الأجنبية، والنتيجة فقدان ثقة الأجانب فى القضاء المصرى فى مرحلته الجديدة. ومن المعروف أن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ كان من بين تحفظاته مسئولية بريطانيا عن الأجانب.

ط - المنبع القانونى:

منذ أن كانت مدرسة الحقوق قسما من مدرسة الألسن التى تأسست عام ١٨٣٦ وحتى نشأة المحاكم الأهلية عام ١٨٨٣، وهى ذات هُوية فرنسية من حيث المواد وهيئة التدريس والإدارة. وقد ولّى المستشار القضائى "سكوت" الاهتمام بها، وكان من مؤيدى الاستعانة بالأجانب ثم إحلال الإنجليز مكانهم. واتضحت معالم السيطرة البريطانية من عام ١٨٩٩، إذ أصبح المستشار القضائى رئيسا للجنة الامتحانات النهائية، وألغى القسم الليلى، وعُدل البرنامج الدراسى، وأُضيفت اللغة الإنجليزية[٦٦].

أعقب ذلك إنشاء القسم الإنجليزى الذى قام بالتدريس فيه بعض المستشارين الإنجليز، وما لبث أن أُلغى تدريس اللغة الفرنسية من المدارس الثانوية، وبالتالى أُغلق القسم الفرنسى بمدرسة الحقوق، ثم نُقل ناظر المدرسة الفرنسى إلى قلم قضايا الحكومة، وتولى وكيل المدرسة الإنجليزى المسئولية، لكنه لم يستمر طويلا؛ حيث عاد للنظارة "لامبير" الفرنسى، ودخل فى خلاف مع "دنلوب" مستشار نظارة المعارف العمومية الإنجليزى عام ١٩٠٧، استقال على أثره، وأُسندت نظارة المدرسة إلى "هيل" الإنجليزى. الذى لم يكن كفئا للمنصب، إضافة إلى أنه لا يعرف شيئا عن اللغة العربية أو الشريعة الإسلامية[٦٧].

وكان لذلك نتائجه على الصحافة الحزبية المصرية التى هاجمت أوضاع المدرسة، كذلك واجهت بريطانيا اعتراض فرنسا على أساس المساس بحقوقها فى الوظائف المصرية، لكن ذلك لم يغير من الأمر شيئا، وظلت نظارة المدرسة فى أيدى الإنجليز، وحاول بعضهم مزج القانون الفرنسى بالقانون الإنجليزى - رغم الاختلاف بين المنبعين - ليتمشى مع الحالة القضائية فى مصر. وبصدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بدا التمصير واضحا على المدرسة مع تولى عبد الحميد أبو هيف نظارتها عام ١٩٢٣. وبافتتاح الجامعة المصرية الأميرية (الحكومية) عام ١٩٢٥، أُدمجت مدرسة الحقوق بها على اعتبارها كلية جامعية، وأُسندت عمادتها إلى الفرنسى "ديجى" عميد كلية حقوق "بوردو" لمدة ثلاثة أشهر، وسرعان ما عادت العمادة إلى المصريين. وحاضر فى المواسم الثقافية أساتذة فرنسيون[٦٨]، وبالطبع كان الإنجليز غائبين عنها.

- ختام

هكذا يتبين عبر هذا الطريق الطويل، رغبة الإنجليز الملحة فى التحكم وإدارة دفة حكم مصر، وكان القضاء بأنواعه محل اهتمامها. حقيقة أنها تدخلت فى القضاء المختلط رغم المعوقات الدولية، وكذلك لم تغض النظر عن القضاء الشرعى، ولكن يبقى للقضاء الأهلى الوضع الخاص، ولذا اقتصرت هذه الدراسة عليه، إذ جاء التدخل فيه مباشرا وجليا. والواقع أن بريطانيا حرصت على ألا تضم مصر إليها، بمعنى أن تكون مستعمرة مثل باقى مستعمراتها وتتبع وزارة المستعمرات، وإنما ألحقتها بمهام وزارة الخارجية، ليقينها تماما أوجه الاختلاف، فأعلنت عقب احتلالها لمصر ١٨٨٢ أنه مؤقت، ثم فضّلت نظام الحماية بعد سنوات عدة وذلك عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، والتزمت بسياسة استمرار الشرعية، أى يصبح على رأس الدولة الخديو أو السلطان أو الملك، ولكنها أرست قاعدة أن يكون وراء كل ناظر أو وزير مستشار بيده الأمر والنهى، وما على المسئول المصرى إلا الطاعة والتنفيذ. ولكن مما يُسجل أنه كان هناك البعض الذى وقف حجر عثرة أمام المستشارين الإنجليز.

وكان أشهر المستشارين لنظارات (وزارات) الحقانية والمالية والمعارف العمومية، إذ أُلقى على عاتقهم الإعداد والتنظيم والإخراج بما يتفق مع مصالح بريطانيا العظمى التى لا تغيب الشمس عن مستعمراتها. وكما وضح كيف كان للمستشار القضائى البريطانى السلطة والصولجان، وقد مثَّل مع المعتمد البريطانى - تحول الاسم إلى المندوب السامى البريطانى فى بداية عهد الحماية والسفير البريطانى عقب معاهدة ١٩٣٦ - ثنائيا وجَّها الكثير من اجتهادهما للسيطرة على القضاء الأهلى، وذلك بواسطة ما تم استحداثه من محاكم مخصوصة، وما بذل من مجهودات مضنية لإلحاق الإنجليز بالسلك القضائى، والتدخل فى التشريعات والسيطرة على التعليم القانونى، بما يتمشى مع تخطيط الخارجية البريطانية.

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه: إلى أى مدى تحققت الأهداف؟ لقد فشلت بريطانيا فى نجلزة المحاكم الأهلية، حيث الأسس القانونية القائمة فى مصر تعتمد على الثقافة القانونية الفرنسية المنتمية للمدرسة اللاتينية، وكان من الصعب تحويل مؤشرها للمدرسة الساكسونية، وحتى المحاولات التى أقدمت عليها فى هذا الصدد ونجحت لم تستمر طويلا، ومن ثم سلكت طرقا أخرى، من أهمها التأثير على السلطة التنفيذية للسيطرة على المحاكم الأهلية، ولكن لم تكن الأرض ممهدة كلية، إذ صادفت عقبات، وذلك حينما تناوئها هذه السلطة، أما فى حالة التصالح معها، يتحقق لها مرادها. وقد بدا الأمر لافتا للنظر تبعا للظروف السياسية، وعلى وجه الخصوص مع تغيير الوزارات واختلاف الاتجاهات السياسية.

ولا شك أن الظرف التاريخى، والإصرار المصرى على الاستقلال، والتحرر من الهيمنة الإنجليزية بآلياتها المتعددة قد أسهم فى تسرب النفوذ البريطانى ليس فحسب على المحاكم الأهلية، وإنما شمل مؤسسات أخرى، وجاء ذلك تدريجيا، وانتهى باستعادة القضاء الأهلى (الوطنى) ولايته القضائية على أرض مصر ومن عليها.

الهوامش

(١) لطيفة محمد سالم، النظام القضائى المصرى الحديث، ج-١ (١٨٧٥– ١٩١٤)، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٠، ص ص ٧٥، ٧٦.

(٢) محفوظات مجلس الوزراء، نظارة الحقانية، محفظة ١/٢/١/أ حقانية، مجموعة ٤، ٢٠ سبتمبر ١٨٧٥.

(3)Marlowe. J., Cromer in Egypt, London, 1970, p. 32.

(٤) الوقائع المصرية، ١٤ فبراير ١٨٨١.

(٥) الأهرام، ٣١ أكتوبر، ٢٤، ٢٨، ٢٩ نوفمبر، ١٦، ٢٠، ٢٤، ٢٩ ديسمبر ١٨٨١.

(6) F.O. 78/3589, Egypt, Reorganization, Feb. 22, 1883.

(٧) لطيفة محمد سالم، النظام القضائى المصرى الحديث، ج-١، ص ٢٣٠.

(8) F.O. 78, Op. Cit., F.O. Feb. 10, 1883, Draft India Office.

(9) Blue Books, Egypt, No. 15 (1885), Baring – Granville, Cairo, Feb. 7, 1885, F.O. 78/4306, F.O- Baring, March 29, 1890..

(١٠) محفوظات مجلس الوزراء، نظارة الحقانية، محفظة ٧/٣/ب حقانية، جلسة مجلس النظار، ٢٢ يناير ١٨٩١، المقطم، ١٣ أكتوبر ١٨٩٢.

(١١) محفوظات مجلس الوزراء، نظارة الحقانية، محفظة ٧/٣/ب، مجموعة ٩١ حقانية، المحاكم، ١،٥،٢٨ فبراير ١٨٩١.

(12) Milner , S. A. , England in Egypt , 7th ed , London , 1899 , p. 131,

(١٣) الحقوق، ٢١ فبراير ١٨٩١

(١٤) المؤيد، ٢٦، ٢٨، ٣١ يناير، أول فبراير ١٨٩١.

(١٥) الوطن، ١٢ مايو، ٣٠ سبتمبر، أول أكتوبر ١٩٠٣، المؤيد، ٢٩ أغسطس ١٩٠٣.

(١٦) الرائد المصرى، ١٠ يناير ١٩٠٥، زغلول، سعد، مذكرات (مخطوطة)، كراسة ١٤، ص ٢٠١.

(17) F.O. 371/10060, E 1920/ 1920/ 16, Allenby- MacDonald, Cairo, Feb. 23, 1924.

(18) Ibid, 10040, E 3927/ 368/ 16, Allenby- MacDonald, Cairo, April 26, 1924.

(١٩) لطيفة محمد سالم، النظام القضائى المصرى الحديث، ج-٢ (١٩١٤– ١٩٥٢)، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٠، ص ص ٤٨٠-٤٨٣.

(٢٠) المرجع نفسه، ص ٤٨٣.

(٢١) محفوظات مجلس الوزراء، نظارة الحقانية، محفظة ٤/١/ز، مجموعة ٣٥ حقانية، ٢ إبريل ١٨٨٧، الأهرام، ٣١ مارس، أول أبريل ١٨٨٧.

(٢٢) الحقوق، ١٦ مارس ١٨٩٥.

(٢٣) المحاكم، ٣ مارس ١٨٩٥، الأهرام، ٢١ مارس ١٨٩٥.

(٢٤) محفوظات مجلس الوزراء، نظارة الحقانية، محفظة ٤/١/ح، مجموعة ٢، ٤، ٢١ سبتمبر ١٨٩٧.

(٢٥) لطيفة محمد سالم، النظام القضائى المصرى الحديث، ج-١، ص ٣٠٥.

(٢٦) المرجع نفسه، ج-٢، ص ص ٣٨٥-٣٩٢.

(27)F.O. 78/ 38791, June 23, July 14, 1909.

(٢٨) لطيفة محمد سالم، النظام القضائى المصرى الحديث، ج-١، ص ٣١٤.

(٢٩) محفوظات مجلس الوزراء، نظارة الحقانية، محفظة ٧/٢/٣/أ، مجموعة حقانية، ٥ مارس ١٨٨٣، محفظة ٧/٥/أ، مجموعة حقانية، ٢٦ سبتمبر ١٨٨٨، Colvin, S. A., The Making of Modern Egypt, London, 1906, pp. 200, 204.

(٣٠) محفوظات مجلس الوزراء، نظارة الحقانية، محفظة ٧/٢/٣/أ، ٣١ أغسطس، ٢٣ نوفمبر ١٨٨٩، F.O. 371/891, F.O. Oct, 1909.

(٣١) المصدر نفسه، محفظة ٧/٥/أ، مجموعة حقانية، ٢٦ سبتمبر ١٨٨٨.

(٣٢) لطيفة محمد سالم، النظام القضائى المصرى الحديث، ج-١، ص ص ٣٢٢، ٣٢٣.

(٣٣) عبده حسن الزيات، سعد زغلول من أقضيته، ط ٢، دار الكتاب اللبنانى، بيروت، ١٩٧٤، ص ص ١٤٢-١٤٤.

(34) F.O. 371/ 891, Telegram to Gorst, April 19, 1910, Not, April 29, 1910, March 5, 1910, Oct, 1st, 1909, April 25, 30, 1910.

(35) Ibid, Oct. 1st, 1909.

(٣٦) لطيفة محمد سالم، مصر فى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤ ص ص ٥٧-٥٩.

(37) F.O. 371/ 4315, F.O. – Cheetham, F.O. Feb. 19, 24, 1919.

(38) Ibid / 10060, E 6663/ 1920/ 16, Allenby- MacDonald, Cairo, July 28, 1924

(٣٩) لطيفة محمد سالم، النظام القضائى المصرى الحديث، ج-٢، ص ص ٤٨٦، ٤٨٧.

(40) F.O. 371/ 3880, J 2420/ 2420/ 16, Lloyd – Henderson, Cairo, July 9, 1929.

(41) Ibid / 10060, E 663/ 1920/ 16, Allenby- MacDonald, Cairo, July 28, 1924, 10911, J 1981/ 1981/ 16 , Allenby- Chamberlain, Cairo, June 14, 1924

(42) Ibid / 19067, J 2864/ 72/ 16, Lampson – Hoare, July 2, 1935, Booth- Chancery (Residency) June 20, 1935.

(٤٣) لطيفة محمد سالم، النظام القضائى المصرى الحديث، ج-٢، ص ٤٣٧.

(٤٤) المرجع نفسه، ص ص ٤٦٥، ٤٦٦.

(٤٥) المحاكم، ١٧ مارس ١٨٩٥، المؤيد، ١١ إبريل ١٨٩٥، فريد، محمد، مذكرات، كراسة ١٧، ج-٤، ص ٩٦، كراسة ١٨، ج-٥، ص ١١٠.

(٤٦) لطيفة محمد سالم، النظام القضائى المصرى الحديث، ج-١، ص ص ٣٤٤، ٣٤٥.

(٤٧) المرجع نفسه، ص ٣٤٥.

(48) F.O. 371/ 154425, J 1178/ 1178/ 16, Lorain – Henderson, Cairo, April 4, 1931.

(49) Ibid/ 2015, J 4695/ 3547/ 16, Lampson – Eden, Cairo, May 13, 1936.

(50) Ibid/ 17028, J 846/ 846/ 16, Campbell – F.O., Cairo, March 25, 1933, 18011, J 404/ 404/ 16, Yenchen – Simonm Cairo, Feb. 3, 1934..

(51) Ibid/ 20919, J 3522/ 3522/ 16, Lampson – Eden, Cairo, July 28, 1937.

(52) Ibid/ 20883, J 409/ 20/ 16, Lampson – F.O., Cairo, March 19, 1937.

(53) Ibid/ 13841/ J 666/ 5/ 16, Lloyd - Chamberlain, Cairo, March 2, 1929.

(54) F.O. 141/ 1470, No. 1648/ 1/ 52. G. Graham- Doll, Cairo, April 23, 1952.

(٥٥) الحقوق، ١٠-١٢ إبريل ١٩٠٤، الكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية، ج-٢، ص ٨.

(٥٦) لطيفة محمد سالم، النظام القضائى المصرى الحديث، ج-١، ص ٣٩٧.

(57) F.O. 371, No. 889, Gray – Gorst, F.O., March 7, 1910.

(٥٨) لطيفة محمد سالم، النظام القضائى المصرى الحديث، ج-١، ص ص ٤١٠، ٤١١.

(59) F.O. 371/ 10060, E 6664/ 1920/ 16, Allenby- MacDonald, Cairo, July 28, 1924; F.O. 371/ 11598, J 1361 / 213/ 16, Lloyd – F.O., Cairo, May 28, 1926; J 1378/ 215/ 16, Lloyd – F.O., Cairo, May 30, 1926.

(60) Ibid/ 10898, J 1817 / 90/ 16, Henderson- Chamberlain, Cairo, June 20, 1925.

(٦١) زغلول، المصدر السابق، كراسة ٣٠٤٩ يونيو ١٩٢٥، ص ٢٨٤٩، كراسة ٧،٥٢ مايو ١٩٢٦، ص ٢٩٧٣؛
F.O., 371/ 11598, J 1361/ 215/ 16, Lloyd- F.O., Cairo, May 28, 1926, F.O.; F.O., Minute, F.O. – Lloyd, June 1st, 1926.

(62) Ibid, J 1403/ 215/ 16, Murray – Lloyd, F.O., June 10, 1926.

(63) Ibid / 11598, J 1489/ 215/ 16, F.O. Lloyd, F.O. June 7, 1926.

(64) Ibid / 13880 , J 2420/ 2420/ 16, Lloyd – Henderson, Cairo, July 19, 1929, مجلس النواب، ١٩ مايو ١٩٢٧، ص ص ١٠٣٠ – ١٠٣٢.

(65) Ibid / 20131, J 8756/ 190/ 16, Chancery, Egypt Department (F.O.), Cairo, Nov. 17, 1936.

(٦٦) الكتاب الذهبي للمحاكم الأهلية، ج-١، ص ص ٤١٥- ٤٢٠.

(٦٧) لطيفة محمد سالم، النظام القضائي المصري الحديث، ج-١، ص ص ٣٧١، ٣٧٣.

(٦٨) المرجع نفسه، ج-٢، ص ص ٥٢٩، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٤.

فى تاريخ مصر الاجتماعي

آداب وطقوس شرب القهوة فى القاهرة العثمانية

صفحة من التاريخ الاجتماعي للمنبهات

د. ناصر أحمد إبراهيم*

مقدمة:

تعد دراسة عادة شرب القهوة من بين الموضوعات الرئيسة المدرجة تحت ما بات يعرف بـ "تاريخ المنبهات" Histoire des Stimulants [1] الذي يعالج واحدة من الجوانب المنسية أو المهملة في تاريخ ثقافة المجتمعات. ولا يتعامل هذا النمط من الكتابة ومنهجيته الخاصة مع المنبهات كسلعة مادية مزاجية أو ترفهية فحسب، وإنما ينظر إلها كممارسة ثقافية كذلك، تحمل قيمة رمزية واعتبارية؛ جراء استجابتها لحاجات اجتماعية وثقافية معينة، تجعل من استخدامها وسيلة ضرورية، تدور في إطار ما يُعرف عند ثورشتاين فبلن "بالاستهلاك الظاهرى"[٢] المعبر عن بعض عوامل الوجاهة وخصوصية التمايز الفاصل بين ممارسات طبقة اجتماعية ما عمّا دونها من طبقات اجتماعية أخرى مختلفة.

إن المنهجيات التى تطورت بشكل كبير فى مجال دراسة التغيير الثقافى والممارسات الاجتماعية استطاعت أن تلفت الانتباه بوضوح إلى أن المواد الاستهلاكية ليست وسيلة للإعاشة والتكيف لاغير، وإنما لها دور وظيفى كذلك فى التعبير عن هوية الفرد وهوية المجموعة الاجتماعية التى ينتمى إليها. وفى دراسته " التمييز: النقد الاجتماعى لحكم التذوق"[٣] أطلق بيير بورديو Pierre Bourdieu مصطلحًا دقيقًا "رأس المال الرمزى" Symbolic Capital الذى يمكن إيجاز تعريفه بأنه القدرة على تجميع السلع الكمالية (الفخمة) التى تشير إلى الوضعية المتميزة لمالكها أو مستخدمها. إن أطروحات بورديو تركز على مدى حرص جماعة النخبة الثرية على اكتساب أشكال من الرموز والعلامات تؤشر بوضوح على مكانتهم الاجتماعية، ومن ثم فإن إنتاج الفروق فى الهرمية الاجتماعية ليس هبة من الطبيعة، وإنما هو وليد احتياج ثقافى للتميز الناتج عن تربية وتعليم معينين[٤]. وفى الاتجاه نفسه أكد جان

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر- كلية الآداب -جامعة القاهرة

بودريار Baudrillard عبر دراسته الرائدة "مجتمع الاستهلاك: الأساطير والبنى"[٥]، على ضرورة النظر إلى الاستهلاك بوصفه فى الأساس نظامًا من العلامات، وليس مصدرًا للقيمة الاستعمالية فقط، وأن الفرد إنما يشبع حاجاته الاستهلاكية سعيًا وراء قيمة رمزية: فالسلع تُستهلك فى هذه الحال لما تُضفيه على المرء من مكانة أو وضع اجتماعي أو قيمة في المجتمع، وبما ترسمه من صورة معينة فى عيون الآخرين، لا بما تشبعه من حاجات أولية لديه، وينتهى إلى أن القيمة السائدة فى المجتمع، هى القيمة التبادلية والرمزية لا القيمة الاستعمالية للأشياء.

ويحاول هذا البحث الإفادة من هذه المقاربات في دراسة آداب وطقوس شرب القهوة؛ ذلك المشروب الذى فاق ما عداه من المشروبات الأخرى أهمية، حتى لقد وصفه أحد المراقبين المعاصرين بأنه: "الشراب المختار عند المصريين"[٦]. وليس أدل على ما تبوأته القهوة من أهمية من اقتران البن بالقمح كسلع أساسية صُدِرَ بشأنها مرارا وتكرارا قرارات حظر التصدير إلى أوربا[٧]؛ وذلك بالنظر إلى شدة الطلب عليها فى السوق المحلية. وحين فرض أحد البكوات المشهورين (إبراهيم كخيا) على البن رسوماً جمركية عالية جداً، التمس الأهالى فى الصعيد شراء احتياجاتهم من البن مباشرة عن طريق ميناء القصير[٨].

وإذا كان الجميع، أغنياء وفقراء على السواء، قد حافظوا على تناول القهوة، وكانت هى متاحة كمشروب اجتماعى فى كل وقت وحين، إلا أنه من الثابت أنها تبوأت المكانة الأكثر أهمية على مائدة الوجهاء "أصحاب اليسار الذين كانوا يشربون منها فى خلال النهار خمسة عشر فنجاناً بل وعشرين فنجاناً"[٩]. لقد بدت بحق شراباً نخبويا أصيلاً لم يغب عن صالونات قصور الوجهاء الأثرياء. بيد أن ما يهمنا التركيز عليه هنا يتعلق بالنسق الذى ابتكره هؤلاء الوجهاء حول أسلوب تقديمها وتناولها، وما افتعلوه من استعراض للتمظهر الثقافى بالإمكانيات التى ترمز عن وعى بعلو مكانتهم الاجتماعية، ودور عامل المحاكاة لدى الجماعات المنتمية إلى هذه الطبقة الاجتماعية، متنوعة الأصول والمشارب، فى تحول ممارسة طقوس شرب القهوة إلى عادة أساسية. بيد أن ذلك لا يعنى أن شراب القهوة فى أماكن أخرى، خارج دائرة حياة الصفوة، لم يكن مجرداً من الطقوس والدلالات الرمزية التى تؤشر كذلك على تمايز الهوية والانتماء الاجتماعي للمجموعات الاجتماعية المتوسطة ومحدودة الدخل، والتى ظلت ممارستها الثقافية تتسم بالطابع العملي لا المظهري الترفي.

فى هذا السياق سوف تركز الدراسة على تناول شراب القهوة كنموذج لإحدى السلع الاستهلاكية (الترفية) الدالة على أحد جوانب ثقافة وقت الفراغ، وذلك فى معالجة مكثفة تدور حول الدلالات الرمزية التى أنتجتها القهوة أو بالأحرى تسببت فى إثارتها ووضعها فى سياقها الثقافى والاجتماعى والتاريخى

ونؤكد بدايةً بأن القهوة لا تمثل هنا سوى أداة تساعدنا على كشف نمط "التفاعل الرمزى" الذى كان يتمظهر به الوجهاء فى سعيهم الدءوب إلى ابتكار تقاليد معينة وترتيبات تميزهم فى عيون الآخرين، عبر خلق الفواصل والمسافات والحدود بين الجماعة التى ينتمون إليها وبين من كانوا دونهم فى السلم الاجتماعى، وهو ما يلقى الضوء على شكل التركيبة المعقدة للمسافات المصطنعة بين الأفراد والجماعات. وعلى هذا النحو فإن دراسة آداب شرب القهوة وطقوسها ومظاهرها الرمزية تمكننا بصورة غير مباشرة من عمل إطلالة على طبيعة التمايزات الاجتماعية التى سادت المجتمع المصرى خلال ما يُعرف بالحقبة العثمانية (وتحديدًا بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر الميلاديين).

إشكالية الدراسة

تدور إشكالية الدراسة حول تحليل الآداب والطقوس التى تم نسّجها حول فنجان القهوة، وفهم الظروف الموضوعية التى جعلت جماعة النخبة الحضرية أكثر الفئات الاجتماعية اهتماماً بصياغة المعايير والقيم التى تضبط سلوكياتها بهدف تحقيق تمايزها الاجتماعى المنشود. ولئن كانت عادة شرب القهوة قد ظهرت فى جميع الطبقات الاجتماعية، وتحولها إلى ظاهرة واسعة الانتشار، واشتراك الجميع فى الآداب العامة المتعلقة بها وبغيرها من السلع الاستهلاكية الأخرى، إلا أن ثمة فروقاً وتباينات سلوكية صنعت حدوداً فاصلة بين المجموعات الاجتماعية في طريقة شرب القهوة، يتعين تحليلها وقراءة دلالاتها وما ترمز إليه، في سياق يسمح بفهم الطريقة التى حددتها هذه الجماعة فى رسم صورتها في عيون الآخرين المحيطين بها.

إن هذا الطرح الإشكالى يجعل المعالجة معنية بدراسة سياق القيم الرمزية والطقوسية التى خلقتها القهوة حولها فى آداب الاجتماع والاستقبال والضيافة، ومن ثم يخرج عن هذه المقاربة تناول الجوانب المادية والتجارية للقهوة وأدواتها[١٠]. وبعبارة موجزة يتحدد رهان الدراسة فى إلقاء الضوء على الممارسة الثقافية لشرب القهوة؛ باعتبارها "نسق تواصلى وتبادلى"، "آداب وقواعد" ترتبط بمعتقدات وتحمل دلالات، "مواقف وسلوك" تحكمه معايير وقيم وتصورات وتمثّلات، وأخيرًا وليس آخرًا قيمة ما تعكسه فى "ثقافة التمايز والإنفاق الشرفى".

ولقد مرت القهوة بتطورات مرحلية، منذ ظهورها كعادة استهلاكية جديدة فى مطلع القرن السادس عشر، مروراً بالقرنين السابع عشر والثامن عشر اللذين شهدا درجة واسعة من ابتكار التقاليد والطقوس والقواعد حول طريقة تقديمها، ثم ولوجها عالم القرن التاسع عشر فى ظل ظروف مغايرة وتطورات سريعة وهائلة، أعادت هيكلة جماعة النخبة بصورة جذرية ووفق قيم ثقافية ومعايير جديدة جاء بها مشروع التحديث في حقبة محمد على باشا وخلفائه، مما يثير التساؤلات حول ما طرأ على نسق تقديم القهوة من تغيرات موضوعية، وما استمر من

منظومة الممارسات الثقافية والآداب والطقوس المصاحبة لها. كل هذا يجعل الإطار الزمنى للدراسة، بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر، ذا دلالة أساسية من زاوية اختبار مدى تأثر "ثقافة الاستقبال والضيافة" - ومحورها القهوة - بسياق التطورات التى مر بها المجتمع المصرى بصفة عامة ومجتمع مدينة القاهرة على وجه الخصوص، والذى تركز عليه الدراسة باعتبار أن جماعات النخبة القاطنة فيه كانت أكبر كثافة وأكثر تمسكاً وولعاً بزخم التقاليد والآداب والطقوس.

القيمة الرمزية للقهوة: آداب الاستقبال والضيافة

المعروف أن المجتمع التراتبى التقليدى تحتل فيه الدلالات والرمزيات موقعًا متقدمًا؛ وليس غريبًا أن القهوة كانت أحد أبرز السلع الاستهلاكية التى انطوت على رمزية خاصة فى آداب الاستقبال والضيافة، لم ينلها أى مشروب آخر فى مصر خلال الحقبة العثمانية، بما فى ذلك "مشروب الشاى" الذى ظهر بعد الاحتلال البريطانى لمصر فى عام ١٨٨٢م[١١]: فعلى الرغم من أن الشاى تبوأ مكانة واسعة كمشروب اجتماعى شعبى فإنه لم يستطع أن يأخذ الأهمية الكبيرة التى نالتها القهوة كمشروب للوجهاء اكتسب نسقاً كاملاً من التقاليد والآداب؛ كما كان لها حضور واضح فى مختلف المناسبات سياسيًا واجتماعيًا. فضلاً عن قبولها الواسع والذى جعلها تمثل أهم ما يمكن تقديمه لنزيلٍ أو ضيف، وذلك على مدار أربعة قرون على الأقل (بين القرنين ١٦ – ١٩م): فقد اعتبرت وسيلة لإظهار حسن الاستقبال والقيام بواجب الضيافة بصورة كريمة ومرضية تمامًا، إلى حد قد يُساء فهم وتقدير المضيف لضيوفه فى حال لم يقدم لهم القهوة. وهذه الملاحظة سجلها مراقبان مغربيان "الفاسى والورثلانى" اللذان رصدا فى تقرير رحلتهما العديد من مظاهر الحياة الاجتماعية المصرية (فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر): فقد ذهبا إلى أن القهوة مثلت فى بيوت الوجهاء سلعة أساسية فى واجب الضيافة، وبيَّنا بأن تقديم الطعام، من دون القهوة، إنما كان يُشين صاحب البيت، ويجعله كما لو أنه لم يقدم شيئًا لضيوفه؛ لأن تقديم القهوة هو أكبر علامة لإظهار كرم المضيف لضيوفه. وكان أكثر ما أثار دهشتهما " أن القهوة لو قُدِمَت من دون الطعام لكفت!"[١٢]. وحتى فى حال توعك صاحب البيت وعدم قدرته على استقبال ضيوفه، كان من الشائن، حسبما يذكر ابن عبد الغنى (نحو عام ١٧٢٨م)، أن يترك الضيوف ينصرفون قبل أن يتم تقديم واجب القهوة والشربات لهم[١٣]. وفى المقابل ترد بالمصادر المعاصرة عبارة " وأكرمهم بتقديم القهوة والبخور"[١٤] ؛ كدلالة على أن تقديم القهوة صار يمثل أهم أصول استقبال الضيف وإبداء الحفاوة بقدومه.

وبقدر ما بدت القهوة قادرة على أن ترمز وبشكل كامل لفكرة "الواجب الأدبى"، بقدر ما أنها كانت معبرة عن أصول الضيافة. لقد تمتعت إذاً بكثافة رمزية فى حد ذاتها، أكثر من مجرد النظر إليها على أنها مشروب حاز درجة واسعة من القبول ثقافيا واجتماعيا. واستمرت هذه

الظاهرة قائمة، تتسلل من جيل إلى جيل، خلال الحقبة العثمانية، حتى لنجد مراقبًا مخضرمًا مثل الطبيب الفرنسى الشهير كلوت بك (استقر بمصر بين عامى ١٨٢٥ – ١٨٥٨م)، استوقفته مسألة القهوة، وأفرد لها مساحة من تحليلاته للممارسات الثقافية المتعلقة بها، ورأى أنها أضحت " عادة أصيلة" تحولت بمرور الوقت إلى " طبيعة ثابتة " فى المجتمع المصرى[١٥] ؛ بمعنى أنها لم تعد ممارسة طارئة أو عرضية أو محدودة. لقد صارت القهوة والشبك معاً أهم ظاهرة اجتماعية مميزة للثقافة الشرقية القائمة حول آداب الاجتماع والضيافة والمؤانسة وشغل وقت الفراغ، وهو ما جعل هذين المشروبين بصفة خاصة حاضرين فى قلب الآداب والعادات الخاصة بثقافة التواصل الاجتماعى والثقافى.

وشكَّل ارتباط شرب القهوة بالغليون ظاهرة واضحة للعيان منذ أواخر القرن السادس عشر[١٦]، وتدعم هذا الارتباط بمرور الوقت، وصارت ممارسته تقليدًا لا غنى عنه. وفاضت قريحة المصريين بصياغة مثل بليغ عبَّر عن هذه المزاوجة التقليدية فى الجمع بين المشروبين، رصدته كتابات إدوارد وليم لين: " التبغ بلا قهوة كاللحم بلا ملح"[١٧]. ولعل ذلك يفسر سبب الحرص الشديد من قبل جماعة النخبة على ألا تخلو بيوتهم يومًا من مخزون هذين المشروبين، وخاصة أن لقاءاتهم واجتماعاتهم داخل ساحات قصورهم الفارهة، وبأعداد كبيرة، كانت مشهدًا متكررًا، وبصورة أصبح معها من الأمور الشائنة أن تقصر يد أحد هؤلاء الأمراء والباشوات عن تقديم القهوة والتبغ لضيوفهم.

ويبدو أن هذه المسألة الاعتبارية كانت وراء شيوع " ظاهرة ادخار البن والتبغ " التى تحولت فى منظور تلك الطبقة إلى قيمة كبيرة فى حد ذاتها، تشى بعلو المكانة والوجاهة. وبدأت هذه الظاهرة الاجتماعية تستوقف أنظار المراقبين الأجانب وذلك منذ القرن السابع عشر على الأقل: فالأب فانسليب (زار القاهرة سنة ١٦٧١م) بيَّن " أن من بين دلائل عظمة التركى فى القاهرة أن يضع تحت تصرفه كميات كبيرة من القهوة والتبغ، وذلك بوصفهما سلعاً أساسية فى تقديم واجب الضيافة لكل من ينزل به"[١٨]. ولطالما أشارت المصادر إلى حرص البكوات المماليك على تخزين كميات كبيرة من البن فى بيوتهم، وخاصة مع ارتفاع حجم الكميات المستهلكة منه يوميًا: فعلى سبيل المثال كان حجم الاستهلاك اليومى فى قصر الأمير " يوسف كتخدا عزبان " (نحو عام ١١٤٣هـ/ ١٧٣٠م)، المشهور بكرمه وحسن ضيافته، عشرة أرطال من القهوة يوميًا![١٩].

إن ظاهرة ادخار كميات من البن إذًا فرضت نفسها داخل أروقة القصور المملوكية وبيوت النخبة القاهرية، وتجاوزت المعنى المادى لتنطوى على قيمة ثقافية رمزية فى حد ذاتها. إن الإشارات التى ترد بالمصادر بشأن كميات البن المخزنة فى بيوت البكوات تظهر لنا فى لحظات مؤسفة، وذلك حين كان يتم هزيمة أمير مملوكى أو قتله ونهب بيته بكل محتوياته المادية: ففى تلك اللحظات الاستثنائية يسجل المؤرخون المعاصرون دهشتهم من حجم ما تمكن الحزب المنتصر من مصادرته ونهبه[٢٠] كما تعطينا وثائق تركات الأمراء المماليك المسجلة بالمحكمة

الشرعية فكرة واضحة عن حجم ما كان يحوزونه من البن المخصص لاستعمالهم الخاص: فمثلا رصد أندريه ريمون فى تركة الأمير عثمان كتخدا القاذدغلى، المتوفى عام ١٧٣٦م، ما قدره ٢٠٠ فرق بن!. وكذا كانت الحال بالنسبة إلى مجموعات نخبوية أخرى، كجماعة العلماء؛ فالجبرتى(توفى فى 1825 م) يُطالعنا فى يومياته، أنه عقب وفاة الشيخ السادات، وقيام محمد على باشا بوضع يده على بيته، والتفتيش فى أركانه ومخابئه، بحثًا عن أصول ثروته النقدية، وجدوا كميات كبيرة من " بن القهوة والصابون وشموع العسل" مخزنة فى مخبئ سرى!.

إن هذه الإشارات تعطى دلالة ذات مغزى للأهمية النسبية التي انطوت عليها هذه السلع فى حياة هذه النخبة التى ما برحت تدخر منها كميات مناسبة؛ تحسبًا لتلك الأوقات التى كان يحدث أن يشح توافرها بالأسواق. لقد كان الأهالى ينزعجون أيما انزعاج من الأوقات التى يعلن فيها عن تعذر مجيء البن من اليمن، تصل إلى حد إبداء الناس تشاؤمهم ممن يحكمهم من الباشاوات![٢١]. ويبدو أن النظرة إلى ظاهرة ادخار كميات كبيرة من بن القهوة كعلامة مميزة للوجهاء والأثرياء، كانت وراء اكتساب القهوة، فى المنظور الاجتماعى، قيمة اعتبارية؛ فصارت تقدم فى المناسبات المختلفة على سبيل "الهدية المعتبرة" التى كان يحفل بها ويتلقاها برضا وافتخار كل من تقدم له: فتبين المصادر المعاصرة قيام البكوات المماليك بمهاداة بعضهم البعض، بكميات من بن القهوة خلال المناسبات والاحتفالات المختلفة التى شاركوا فى حضورها[٢٢]. كذلك كانت الحال عند إعداد أحدهم استضافة خاصة لأحد الباشوات، سواء فى مناسبة توليه باشوية مصر، أو عند عزله واستعداده لمغادرة البلاد[٢٣]. ومن بين ما أشار إليه الجبرتى من هدايا أرسلها محمد على باشا لدار السلطنة صحبة "قهوجى باشا" كانت كميات من " بن القهوة"[٢٤]. وهو ما يبين أن القهوة استعملت كوسيلة للتعبير عن القيمة التبادلية. ولم تقتصر هذه العادة على دائرة السلطة السياسية، وإنما شاعت كذلك بين عامة الناس: حيث أقبل الأهالى على تقديم القهوة إلى جانب "الشربات وقناديل الشمع" على سبيل الهدية والتحية فى بعض المناسبات الاجتماعية الخاصة[٢٥].

القهوة مشروب نخبوى

بدأت القهوة فى رحاب الصوفية المحدود تُعرف كممارسة غريبة، إلا أنه لم يمض وقت طويل حتى أصبحت مشروبًا خاصًا بمجالس الذكر الصوفى، بيد أن تأثيراتها على الوسط الحضرى، في القرن السادس عشر، ظلت – كما يذكر رالف هاتوكس - فى أقصى حدودها الدنيا من الانتشار[٢٦]. وبقطع النظر عن المسألة الجدلية بين تحريم شرب القهوة وإباحته، فإن تأثير مذاق القهوة كان قد فرض نفسه على الجميع، ودعمت الممارسات الصوفية Sufi practices شيوع الظاهرة التى وجدت، خارج مؤسسات الصوفية، مناخًا مناسبًا وموضوعيًا لانتشارها، وتردد على ألسنة الناس المقولة الشهيرة: " القهوة شراب أهل الله"[٢٧]؛ لأنها تساعد على السهر وممارسة الذكر والمناجاة ليلاً. وعلى ما يبدو كان إضفاء أهمية خاصة للقهوة فى الممارسات الدينية، قد جعل الناس يتحمسون لقبول هذا المشروب الجديد، ووفقاً لما جاء فى

تقرير الرحالة مصطفى على (زار القاهرة فى عام 1599م) شاع اعتقاد بين الناس بأن احتساء المصلين الأتقياء لفنجان من القهوة إنما يُضيف حياة إلى حياتهم![٢٨]. ولعل كتابة الرسائل الفقهية التى بينت فضائلها ومنافعها قد ساعدت على التعريف بها وبأهميتها. وعند نهاية القرن السادس عشر أصبحت القاهرة تعج بالمقاهى التى كانت يُقال لها "بيت قهوة"، ونحو منتصف القرن السابع عشر بلغ عدد المقاهى 643 مقهى بالقاهرة[٢٩]، وبعد قرن ونصف القرن (أى فى نهايات القرن الـ18م) بلغ عددها 1200 مقهى[٣٠]. ولم تزد كثيرًا على الألف مقهى فى عهد محمد على باشا[٣١]. ويشير كل ذلك إلى انتشار القهوة والمقاهى، وبروز نشاطها فى المجال الحرفى، حتى صارت جزءًا من نسيج المجتمع الحضرى بالمدينة.

وإذا كان انتشار "بيوت القهوة" فى شوارع وأحياء القاهرة قد بات واضحًا للعيان لدى المراقبين الأجانب عند نهايات القرن السادس عشر، فإنه من واقع سجلات التركات التى سِجلَ بها أدوات القهوة وعدد البكارج وأنواعها المختلفة التى عجت بها تركات المتوفين، يتبين أن شرب القهوة، مع بدايات القرن السابع عشر، تجاوز الفضاء العمومى (المقاهى) إلى الفضاء العائلى، وبات يُمثل، بشكل واضح، حسبما تذكر نللى حنا، عادة أساسية فى بيوت النخبة[٣٢]. ويعنى هذا أن استهلاك القهوة ظل زهاء قرن تقريبا فى فضاء المقاهى قبل أن يتسلل ويأخذ مكانته الكبيرة فى مجالس الاستقبال الخاصة، ويصبح – كظاهرة - مزاجًا عائليًا بالدرجة الأولى، ومع منتصف القرن السابع عشر صارت فناجين القهوة جزءاً أساسياً فى شوار العروس Bride's trousseau [٣٣]، ما أضفى عليها فى النهاية طابعًا اجتماعيًا خاصًا. وأخذ شراب طريقه فى الانتشار بشكل واضح داخل مؤسسات السلطة العسكرية التى حولته بمرور الوقت إلى أهم مشروب بروتوكولى أساسى، فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، ووُضِعت له ترتيبات دقيقة لافتة للنظر، على النحو الذى حددت معالمه وقواعده مخطوط "الطريقة والأدب"، والذى ألقى الضوء على الجانب السلوكى والثقافى والتواصلى فى حياة العسكر[٣٤]. وفى خط متواز- على ما يبدو- أخذت القهوة فى الانتشار من الطبقات العليا إلى الطبقات المتواضعة القابعة فى أدنى السلم الاجتماعى[٣٥].

أجل أن شرب القهوة كان متاحًا للجميع، وكان الناس يشربونها بالمقاهى، إلا أن تناولها آنذاك كان فحسب على سبيل التسرية والتلذذ بها فى بعض أوقات الفراغ[٣٦]. بيد أن الأمر اختلف حين اقتحم المشروب موائد الوجهاء والأثرياء ومجالسهم ؛ حيث جرى ابتكار طريقة خاصة فى التناول والاستخدام، عبرت عن المكانة بقدر ما عبرت عن وعى هذه الطبقة بمكانتها المتميزة. واستغلت هذه النخبة إمكانياتها المادية فى تهيئة المجال؛ لتدشين عدد من الطقوس التى ابتكرتها حول فنجان القهوة بالإضافة إلى تدخين الغليون الملازم لها أو بالأحرى المقترن بها، فارضة بذلك أسلوبها الخاص. ومن هنا أُدرج احتساء القهوة والتدخين وسماع الحكايات والاستسلام لمباهج الحريم والموسيقى والغناء ضمن المظاهر الدالة على الحياة المترفة التى

سادت داخل بيوت الطبقات الثرية، يقابلها الطبقات المتواضعة والفقيرة التي كانت تشقى وتكدح بحثا عن قوت يومها؛ حيث الرجل (البسيط/ العامى) كان يتوقف بقاؤه على عمله الدءوب والشاق(٣٧).

وصار من بين أبرز المعايير العامة الدالة على الفرد المنتمى إلى "دائرة الوجهاء الأثرياء" مدى امتلاكه الإمكانية المادية لممارسة "ثقافة وقت الفراغ" التى كان تعاطى القهوة وتدخين الغليون ولعب الدامة والشطرنج مع الأصدقاء أو فى الحريم تمثل أحدى ركائزها(٣٨)؛ ذلك أن الطبقات الدنيا الفقيرة، من منظور أهل القرن التاسع عشر على الأقل، كانوا هم أولئك الذين من النادر أن تتوفر لهم القدرة على تناول طعامهم وشرابهم بمنزلهم مع الزوجة والأبناء؛ ومن هنا لاحظ المراقبون الأجانب أمثال إدوارد لين " ظاهرة تباهى" العديد من الرجال المنتمين إلى الطبقة الغنية بتناولهم الدائم لغدائهم وشرابهم مع زوجاتهم وأولادهم(٣٩)، واعتبر بالفعل أن شرابي القهوة والغليون فى ساعات النهار فى الفضاء العائلى الخاص كان واحدة من الكماليات الترفية، لا تتوفر للجميع الظروف المادية التى تسمح بذلك(٤٠). وسوف يكتب الطبيب الايرلندى ريتشارد بيرتون (زار مصر فى عام ١٨٥٣م) فى إطار مقاربته بين موائد الأثرياء والفقراء فى المجتمع المصرى ما يعكس درجة التباين الطبقى استناداً إلى نوعية المواد المستهلكة ذاتها: " فالعوام الفقراء لا يكترثون عقب تناولهم لوجباتهم الأساسية سوى بشرب الماء، على حين أن الأغنياء بالقاهرة عادة ما يحرصون على شرب قدح من القهوة أو كوب شربات مع تدخين الغليون(٤١).

وبداهة كان للوضع المادى قوة الحسم، لكن من ناحية أخرى يجب التأكيد على أن الدلالة الأساسية على قوة المجموعة الاجتماعية وتبوؤها أعلى مراتب السلم الاجتماعى، ليست فى تحديد نوعية معينة من الأطعمة أو الأشربة التى تظهر على موائد أو فى مجالس فئة دون أخرى، وإنما الدلالة الأكثر حسماً فى التصنيف والتميز تظل مرتبطة بمدى القدرة المادية على تفعيل منطق الاستعراض المظهرى والرمزى، وأيضاً من زاوية مدى الوعى بضرورة التميز وخلق الفواصل والحدود بين الطبقة التى ينتمون إليها وبين من كان دونهم فى السلم الاجتماعى: فالممارسة الطقوسية حول تقديم القهوة (الراقية) تطلبت فى أحد مظاهرها الأساسية توافر مجموعة كبيرة من الخدم الذين أنيطت بهم القيام بتمثيل الجانب الرمزى الكامل لعملية تقديم القهوة، كما تطلبت بالقدر نفسه توافر المكان المناسب للاستقبال ونوعية معينة من الأدوات المستعملة والتى كانت معبرة بشكل واضح وجلى عن مدى قوة ثراء المضيف ومنزلته الاجتماعية.

مقدمو القهوة: الوظيفة والدلالة الاجتماعية

شكَّل وجود الخدم والعبيد ضرورة أساسية فى بيوت جماعة النخبة، وكانت أقل الأعمال وأكثرها تفاهة يتعفف الواحد منهم عن القيام بها، وكان ذلك مما قضت به تقاليد أهل اليسار من الصفوة وخصوصا قبل القرن التاسع عشر. وكان الإكثار من الخدم قد مثَّل ظاهرة جلية، فرضت نفسها فى ظل تبارى جماعة النخبة على ترجمة ما تحوزه من ثراء فى امتلاكها لمثل تلك الأدوات والوسائل التى عبَّرت بها عن وضعها الاجتماعي بلغة هادئة لا تحتاج إلى ضجيج الكلام أو الدعاية والإعلان.

وساد اعتقاد راسخ فى الذهنية الاجتماعية أن قلة وجود الخدم أو انعدام وجودهم كان دالة كاشفة عن تواضع حال السيد صاحب البيت. وتحتفظ ذاكرة المصادر الفرنسية بحادثة لها دلالتها فى تبيان مدهمية عدد الخدماللللتتتتنتى أهمية عدد الخدم: فقد حدث زمن الاحتلال الفرنسى، أنه حين وصل بونابرت إلى السويس (فى ديسمبر ١٧٩٨م) برفقة نخبة من كبار تجار القاهرة الأثرياء، كان أقل هؤلاء التجار يصطحب معه ثمانية من الخدم على الأقل: "فكان أحدهم يصنع القهوة، والأخر يحمل الغليون، والثالث يُعنى بالخيمة. وأبدى هؤلاء التجار دهشتهم لتواضع الجنرال القائد العام الذى يمتلك البلاد تحت يمينه، ومع ذلك لا يصطحب معه سوى ثلاثة من الخدم!"[٤٢].

ومن الواضح أن القهوة والغليون وتعدد الخدم جميعها ظهرت فى المشهد كأدوات لا غنى عنها لإبراز رمزية الترفع عن الخدمة الذاتية، وهو ما كان يُعد قرينة على كل منتمٍ إلى دائرة النخبة الثرية التى اعتادت الاعتماد على غيرها فى قضاء كل شواغلها اليومية. إن القهوة والغليون بالنسبة إلى جماعة النخبة إنما يطرحان بقوة أهمية الدور الذى لعبه الخدم فى حياة هذه المجموعة الاجتماعية. ومن ثم لم يكن غريبًا، على سبيل المثال، أن اعتبر المعاصرون أن أهم علامةٍ دلت الناس على تواضع أحوال المماليك، زمن الاحتلال الفرنسى، أن أعظمَ أمرائهم " صار يخدم فرسه بنفسه ! "[٤٣]. إن وجود الخدم إذاً كان ضرورة فى حياة تلك النخبة، وأن اضطرارهم إلى الاعتماد على أنفسهم كان مؤشرًا لا تخطئه العين على حدوث تحول فى وضعيتهم ومكانتهم، والانعكاس السريع لذلك كان واضحا جليا فى تغير الصورة الذهنية للمجتمع بشأن الوضعية المتميزة للسيد المملوكى الذى لم يعد عند مطلع القرن التاسع عشر يتمتع بالقوة والنفوذ ولا بالثروة والمكانة التى كان عليها فى السابق. إن مراقبًا حاذقاً مثل الجبرتى لم يفته تسجيل الحالة السيكولوجية المتدهورة للأمراء المماليك، وهم يحاولون إخفاء حقيقة أحوالهم المادية المؤسفة، وأن حرصهم على هيئتهم التى أبهرت الوزير العثمانى (١٨٠١م) كانت فوق طاقة تحملهم "فغالبهم [كان يعانى] من التفليس ولا يملك عشاء ليلته فضلًا عن كونه يقتني حصانًا وشنشارًا وخدمًا ولوازم لابد منها ولا غنى للمظهر عنها"[٤٤].

كذا الحال خارج دائرة السلطة، كان الخدم المكلفون بإعداد القهوة والغليون، فضلاً عن الأعباء المنزلية الأخرى، يلعبون فى حياة الأعيان (الميسورين) دورًا واضحًا فى إظهار المكانة الشرفية؛ فقد لاحظ إدوارد لين أن من دواعى الفخر والمباهاة للمصرى: "أن يمشى الهُوينا مزهوًا متفاخرًا بعبده الأسود الذى يسير وراءه ويحمل له غليونه"[٤٥].

ولفت كلوت بك الانتباه إلى أن السادة كانوا يعمدون إلى شراء الخدم صغارًا؛ ليعملوا على تلقينهم آداب الخدمة القائمة على وجه الخصوص حول كيفية تقديم القهوة والغليون وتهيئة المكان: "فكان الواحد منهم يشترى عبدًا ثم يبدأ بتعليمه فروض الدين وإيقافه على قواعد القراءة والكتابة حتى إذا شب وترعرع وكل به أمر تعمير شبكه أو تهيئة قهوته أو تجهيز فرشه – أى جعله إما شبكجيًا أما قهوجيًا أما فراشًا"[٤٦]. ولعل فكرة شراء الخدم صغاراً كانت أيضا بقصد غرس قيم الأمانة والشرف والتفانى فى خدمة السيد الذى لا يضن بماله وكرمه عليهم ؛ وذلك بالنظر إلى أهميتهم البالغة وخطورة استخدامهم فى حياكة المؤامرات ضده ؛ وفى هذا السياق يمكن أن نفهم لماذا كانت العادة تقضى أن يقوم القهوجى أمام الحضور بتناول رشفة من الفنجان أولاً قبل أن يناوله لسيده وضيوفه[٤٧].

والمعروف أن القهوة لطالما استخدمت كوسيلة هادئة للتخلص من الخصوم والشخصيات غير المرغوب فيها، وكان البكوات المماليك حذرين عند تناولها، وفى هذا السياق يذكر ابن عبد الغنى - على سبيل المثال - أنه خلال المنافسة التى كانت محتدمة بين الأميرين زين الفقار بك وجركس بك (خلال عام ١٧٢٤م)، حين نزل الأول ببيت منافسه، استقبله أحد المماليك معتذرًا بأن سيده فى الحريم، ومقدمًا إليه فنجان القهوة على سبيل القيام بواجب الاستقبال؛ ففهم على الفور زين الفقار المكيدة ففز قائماً وغادر المجلس سريعًا[٤٨]. وكان الخدم والمماليك الذين يتورطون فى خطأ يدين أو يلحق الإساءة بسيدهم، يعلمون جيدًا أن أمرًا بتقديم القهوة لهم يعنى النهاية بموتهم فى الحال. وإذا تجاوز هذه الوسيلة وعمل على التخلص منهم بطريقة تحفظ حياتهم، عُدَّ ذلك دلالة سماحة وكرم من السيد إزاء عبيده ومماليكه: وفى هذا السياق نفهم مقولة المملوك رستم(مملوك الشيخ البكرى) فى مذكراته، حين توقع تخلص سيده الشيخ منه بتقديم القهوة جزاء لهجراء ما نشره عنه من معاقرته الخمر، بيد أن الشيخ تخلص منه بإهدائه لبونابرت، فسجل رستم شهادته بأن "الشيخ كان رجلاً أميناً ؛ فلم يعرض قط على مماليكه [الذين لَفَظَهم] قهوة تركى"[٤٩].

وتحولت هذه الممارسة (البغيضة)، فى القرن التاسع عشر، إلى ظاهرة متكررة، يعرفها جميع المشاركين فى السلطة، ويتحرزون من الوقوع تحت طائلة خدعتها القاتلة[٥٠]. ويذكر عن محمد على باشا على سبيل المثال أنه كان يتظاهر بالتمنع عن شرب القهوة بزعم أنها غير نظيفة ؛ ولا يشربها حتى يُكَرر له خادمه فى كل مرة يطلب فيها احتساء فنجان القهوة عبارة:" فالأحرم من

استعمال ذراعى وساق، وأن أظل طوال حياتى أهيم على وجهى أتسول من الناس عبر الطرقات إذا لم يكن هذا الماء نظيفًا " بعدها يتناول الباشا القهوة[٥١].

وارتبط بظاهرة الإكثار من الخدم الاتجاه نحو تقسيم العمل، فكان لكل فرقة من الخدم اختصاص فى مزاولة عمل لا يتعين تجاوزه؛ فهو بمثابة " صناعة له لا يجوز أن يتعداها إلى غيرها"[٥٢]. وبداهة كان التخصيص مقصوداً فى حد ذاته لاستعراض جانب مهم من قوة الثراء. فى هذا السياق كانت جماعة النخبة تحتكم فى بيوتها على عدد معين من الخدم، ولا غرو أن"القهوجية" كانوا فى مقدمة هؤلاء الخدم، لا يقومون بعمل سوى إعداد القهوة وتقديمها، وكان يطلق عليهم "مقدمو القهوة"[٥٣]، وهم بخلاف "الشبكجية" الذين لا عمل لهم سوى تجهيز الشبك ووضع الدخان وتقديمها إلى السيد ورفقائه..إلخ. وعلى ما يبدو كان هذا التخصيص معبرًا عن ثقافة عثمانية: ففى سرايا الباب العالى باستانبول كان يوجد موظف يدعى "قهوجى باشى" مختصًا بخدمة إعداد القهوة داخل البلاط السلطانى[٥٤]. وفى القاهرة سار الوزراء الباشاوات على النسق نفسه ؛ فكان يعمل لدى باشا القاهرة ذات الموظف "قهوجى باشا" ضمن مجموعة كبيرة من الخدم، أُطلِق عليهم "فراشو الباشا "[٥٥]. وتوضح المصادر الأدبية أن كل بيت مملوكى بالقاهرة كان به " قهوجى" (وأحيانًا يُطلق عليه الاصطلاح المملوكى الكلاسيكى "الشرابدار"[٥٦])، يتولى القيام بخدمة إعداد القهوة كذلك.

وسجَّل نائب القنصل الفرنسى جان كوبان (٣٨- ١٦٤٦) تفاصيل دقيقة للمشهد الطقوسى المقترن بعملية تقديم القهوة، وذلك لدى استقباله بديوان أغا الإنكشارية، والتى أخذت بلبّه روعة مشهدها ؛ فكتب يقول: " استقبلنا الأغا بالديوان الذى كان مفروشًا بسجادة رائعة الجمال، وبعد وقت قليل من حفاوة الاستقبال، أمر بأن يحضروا لنا الشربات والقهوة. فجاء أربعة من الخدم يرتدون الدُّولِمان Dolimans (وهو معطف واسع عند الإبط ضيقهما عند الرسغ)، مصنوع من قماش الكتان الأبيض الرقيق، ويتمنطقون بأحزمة من الستان الأحمر الموشى بالذهب، وعلى رؤوسهم طواقى من القطيفة المخملية، تدور حولها عمامة صغيرة من قماش القطن الرقيق، ويرتدون الكلسون الطويل ذى اللون الأرجوانى الواصل حتى الأقدام، وينتعلون حذاء مدبب الطرف مصنوعا من الجلد الأصفر. وعلى حين قدم اثنان من هؤلاء الخدم فوط من الحرير إلى سيدهم، وجدتهم يجثون أمامي على ركبهم، فيما قدم لنا الاثنان الأخران مشروب القهوة في فناجين البورسلين (الخزف)، مع جلوسهم كذلك على ركبهم، وبعد ثلاثة أرباع الساعة من الزيارة غادرت المكان في رفقة الأغا "[٥٧].

لقد بدا جليًا أن الترتيبات المتعلقة بتقديم القهوة كانت أهم فى الحقيقة من القهوة فى حد ذاتها كمشروب، وأن النسق المستند إلى هيئة الخدم وملابسهم الخاصة الموشاه بالذهب (وفى حال الجوارى بالمجوهرات) والألوان الزائعة اللافتة للنظر، كانت قادرة على خلق انطباع دائم

بتميز الوضع الاجتماعى لطبقة العسكر التى شكلت عماد جماعة النخبة القاهرية حتى نهاية القرن الثامن عشر. ومن هنا اكتسب "القهوجى" ومساعدوه فى البيت المملوكى أهمية خاصة، حتى إنه فى الأوقات التى اضطر فيها بعض البكوات، لسبب أو لآخر، إلى مغادرة القاهرة، كانوا يحرصون على الإتيان بالقهوجى وإمداده بأدواته "بكرج وإبريق وآلة قهوة"[٥٨] ليتولى اصطحابهم طوال فترة غربتهم (الاضطرارية): فلم يكن يتصور أن يستغنى عن خدمة "القهوجى" حتى فى أحلك اللحظات العصيبة التى تنقلب فيها كل الحظوظ السياسية للأمير المملوكى[٥٩]. وبصورة قاطعة أكد صاحب "الدرة المصانة" أن القهوجى / الشرابدار كان عليه أن يصحب سيده فى كل الأوقات: "يركب خلفه فين ما راح"[٦٠]. والشىء نفسه داخل نظام الأوجاقات: فوفقاً لما نصَّ عليه كتاب "الطريقة والأدب" كان يتعين على "سراج الكتخدا" المسئول عن تنظيم مائدة الطعام وتقديم القهوة، اصطحاب أستاذه الكتخدا إينما سار "إن كان فى الباب أو فى البيت"؛ أى داخل الوجاق بالقلعة أو خارجه[٦١].

على أن مسألة اصطحاب الخدم سوف تصبح، فى القرن التاسع عشر، لدى أعيان الطبقة الوسطى القاهرية بمثابة ظاهرة شائعة؛ حيث باتت ترمز لعلو المقام والوجاهة الاجتماعية. وهذه الملاحظة سجلها "ريتشارد بيرتون" الذى لاحظ قيام الأعيان بصورة دائمة باصطحاب العبيد أينما ساروا أو حلوا[٦٢]. لقد كان ذلك ولا غرو مؤشرًا على الحاجة السيكولوجية لتأكيد "الفوارق الظاهرية" فى عيون الآخرين.

ودارت حياة اجتماعية موازية فى القسم الذى يعرف "بالحريم العالى". وكانت غالبية سيدات الطبقة العليا، فى العصر العثمانى، يُخصصن يومًا في الأسبوع: لاستقبال دائرة واسعة من الصديقات في الحريم[٦٣]. وكانت سيدات هذه الطبقة الراقية يفضلن شراب القهوة، ويجعلنه على رأس قائمة ما يُقدم من مشروبات. ومثلما كان البكوات حريصين على تزويد " المطبخ الرجالى" بالقهوة، كانوا يمدون كذلك "مطبخ الحريم" بكميات كافية من البن، وحتى خلال الأوقات المضطربة والصراعات السياسية التى اضطرتهم أحيانًا للرحيل وترك الحريم فى قصورهن بالقاهرة، لم يهملوا هذا الواجب: مما يبين أهمية شرب القهوة لدى الحريم العالى[٦٤].

وبداهة كان يعمل لدى نساء الطبقة الراقية الخادمات العاملات: فوفقًا للعادات لا يتخذ الرجال أبدًا لخدمتهم خدمًا من النساء، وكذلك النساء لا يتخذن لخدمتهن خدمًا من الرجال[٦٥]. وفى الغالب كانت الخادمات من نفس جنس سيدتهن، وكن يتعهدن العناية بأمور الضيافة، وكانت الجارية، المكلفة برعاية "واجب الضيافة"، هى التي تأمر بإعداد القهوة والشربات فى الحريم[٦٦]. وبداهة كان تقسيم أعمال الخدمة واختلاف نسبة عدد الجوارى

والإماء من بيت إلى آخر؛ متوقفاً على درجة ثراء صاحب البيت والفئة الاجتماعية التى ينتمى إليها.

والمعروف أن جماعة النخبة العسكرية، بوصفها طبقة مترفة تملك السلطة والثروة وقوة النفوذ، كانت تقف على رأس السلم الاجتماعى (حتى مشارف القرن التاسع عشر)، ومن هنا كانت طرق حياتها ومستويات القيم عندها هى المعيار الذى يقاس به مركز الفرد فى المجتمع. وكان تشديد الطبقة المملوكية على محاولة قصر امتياز امتلاك العبيد والجوارى والخيول على جماعة النخبة العسكرية، واحدة من الموضوعات التى لطالما أثيرت مرارًا وتكرارًا، لكنها باءت بالفشل، وظلت كل من جماعة العلماء وكبار أعيان التجار تُجارى الطبقة العسكرية فى امتلاك المماليك والخدم بفضل ما احتكموا عليه من ثروات كبيرة، فضلاً عن تداخلهم مع الطبقة العسكرية نفسها فى مصاهرات وعلاقات حميمية وتبادل للمصالح المادية[٦٧].

وتصبح جماعة الصفوة، من ثم، بأعمدتها الثلاثة (عسكر وتجار وعلماء) معبرة فيما بينها عن طريقة خاصة فى الحياة، كانت ولا شك متقاربة نسبيًا فى كثير من الجوانب المظهرية، وذلك بفعل ما أطلق عليه أنتونى غِدِنز "النزوع للتقارب" Compulision of proximity والذى قصد به وجود حاجة للأفراد إلى التفاعل مع الآخرين ومحاكاتهم فى أوضاع وِجاهية"[٦٨]. ولعل ذلك يفسر لماذا كانت طقوس وآداب تقديم القهوة تمثل نمطًا اجتماعيًا متقاربًا نسبيًا بين جماعة "الصفوة التقليدية" التى دارت حياتها فى الغالب حول البذخ والترف واستعراض الوجاهة أكثر من أى شىء آخر.

وإذًا فإن مسألة توافر فئة الخدم انطوت على كثير من الأهمية فى كشف سلوكيات هذه النخبة فى التعبير عن نفسها ومكانتها وحاجاتها الأساسية والترفية على حد سواء. وليس أدل على ذلك من أنه حتى فى حال عتق الأتباع من الخدم والعبيد، كان سادتهم - فى كثير من الأحيان - لا يستغنون عن استمرارية دورهم فى رعاية الواجبات التى تحفظ لهم الوجاهة وانتظام أمورهم اليومية: فقد لاحظ ريتشارد بيرتون وجود فئة أطلق عليها "الخدم الأحرار"؛ وهم أولئك الذين يلازمون سيدهم، ولا يُكلفون بشىء، بعد عتقهم، سوى قيامهم بإعداد القهوة، وحشو الغليون بالتمباك، ومرافقة سيدهم عند خروجه، وتدليك قدمه عندما يستريح فى القيلولة وذب الذباب عنه"[٦٩]. والأمر كذلك ليس قصرًا على الرجال: فنساء الطبقة العليا المملوكية كن يحتفظن بعلاقة مشابهة مع السيدات اللاتى كن من قبل إماء لديهن، وبذات التركيبة الوصفية أطلق عليهن إدوارد وليم لين اصطلاح "الخادمات الحرات"[٧٠]. وكان الواجب الاعتبارى يُشكل قوة معنوية تلزمهن بمتابعة سيدتهن فى أى أمر تريده.

القهوة وتباين الإمكانيات المادية -

تحيلنا دراسة آداب وطقوس شرب القهوة إلى الالتفات لمجموعة من الأدوات أو العناصر المادية التى تشكل فى حد ذاتها مؤشراً على " أهل الاعتبار والحظوة " الذين أولعوا بأن يُضفوا على سلوكياتهم اليومية والقيم التى كانوا يؤمنون بها طابعًا تميزيًا خاصًا، كان من بين ذلك ما نسجته من طقوس حول احتسائها لفنجان من القهوة، مقارنة بحال الطبقات الأخرى التى لم تتوافر لها الإمكانات ذاتها، والتى اتسمت ممارساتها فى كل الأحوال بالطابع العملى غير المتكلف. ومن المؤكد أن الوعى الطبقى للنخبة بموقعها على رأس الهرم الاجتماعى، وحساسيتها المؤثرة والمفرطة فى كثير من الأحيان إزاء تمسكها بالتمييز سلوكاً وقيماً، كان قد جعلها تبالغ فى الوسائل المادية الملموسة التى تعمل على تجسيد التفاوت الطبقى بصورة مرئية وملحوظة. فى هذا الإطار لم يعبر فنجان القهوة عن حاجة مادية مباشرة، وإنما عبَّر عن حاجة طبقة إلى خلق تقاليد خاصة، تجسد هويتها وشخصيتها ومكانتها فى المجتمع. وهذا ما نريد التوقف عند دلالاته فى ضوء ما توافر لنا من معلومات رصدتها عيون المراقبين المعاصرين.

وتمثلت أولى تلك الوسائل المادية فى مدى توافر القدرة المادية على الاستقبال لأعداد كبيرة داخل البيت، وتصميم قاعات متعددة خاصة للاستقبال وإعدادها ؛ بحيث يمكن معها الجزم بأن توافر أو عدم توافر هذا الشرط المادى يصبح مؤشرًا دلاليًا على وضعية الفرد/ الجماعة فى المجتمع ؛ والمصادر تؤكد ذلك بوضوح: فالمصرى من الطبقة الدنيا، الذى لا تسعفه ظروفه المادية لاستقبال ضيوفه داخل منزله، كان يستقبل أصدقاءه ويحتسى معهم القهوة، متبادلاً أطراف الحديث بكل بساطة أمام منزله أو على مصطبة دكانه[٧١]. ويعطى الطبيب بيرتون نموذجًا لشيخ فقيه زمن محمد على باشا، كان يتكسب قوت يومه من عمله بالعطارة. وكان بيرتون يتردد فى المساء على حانوته، فى صحبة صديق له، فيشير إلى أنه كان يقوم بنفسه بإعداد القهوة لهما وتحليتها من أقماع السكر فى دكانه الصغير، كما قام بإعداد الغليون الذى أحضراه معهما إليه، وجلسوا جميعًا على مصطبة الدكان يرتشفون القهوة مع الغليون[٧٢].

هذه الصورة البسيطة للاستقبال لدى الشرائح المختلفة من أبناء الطبقة الدنيا والمتوسطة وحتى من أسماهم الجبرتى بـ"مساتير الناس"، يقابلها صورة مغايرة تمامًا لدى "أهل اليسار المعتبرين"، لاسيما جماعة النخبة العسكرية منهم، الذين كانوا يحرصون على تشييد القصور الفارهة ؛ انطلاقا من فرضية أساسية بأن البيت فى النهاية كان تعبيرًا عن مركز القوة والهيبة[٧٣]. إذ إن كثرة المماليك الاتباع والخدم والجوارى والخيول تطلبت بالأساس ضرورة الحرص على كبر مساحة البيت وتوفير عدد كبير من غرف الاستقبال مع تزويدها بكل وسائل الراحة والرفاهية. وتبين المصادر التاريخية فى مناسبات مختلفة، كيف أن أعداد المماليك لدى أبرز القادة البكوات وكبار عسكر الأوجاقات العثمانية كانت من الكثرة، ومع ذلك كانت غرف

الاستقبال الكبيرة والمتعددة تستوعبهم بصورة معتادة: فعلى سبيل المثال أشار أوليا جلبى إلى أن قصر ذى الفقار بك أمير الحج، وهو أحد أهم بكوات المماليك فى القرن السابع عشر، كان بالغ الضخامة والاتساع، وكان ديوان الاستقبال بقصره مبنيًا على ستة وأربعين عمودًا، يسع لألفى رجل من أتباعه، يتناولون على مساطبه الطعام وشراب القهوة فى كل يوم[٧٤]. وذكر الجبرتى أن محمد بك الألفى (المتوفى فى ١٨٠٧م) كان يجتمع عنده من مماليكه وجواريه نحو الألف مملوك خلاف الذى عند كشافه، وهم نحو الأربعين كاشفا، الواحد منهم دائرته قدر دائرة صنجق من الأمراء السابقين"[٧٥]. وفى أحد التقارير التى تعود إلى سبتمبر ١٨٠٠ (أى خلال احتلال الفرنسيين لمصر) كتب الجنرال مينو إلى وزير الخارجية الفرنسية بأن عدد مماليك إبراهيم بك وحده يصل إلى نحو 1500 مملوك[٧٦]. وإذا ما افترضنا الصحة النسبية لمثل هذه الأرقام، فإنه يتعين علينا أن نتصور أن عملية الاستيعاب كانت ضرورية، وكانت بالقدر نفسه واحدة من الشواغل الأساسية التى اضطرت البكوات الكبار إلى توسعة قصورهم، وامتلاك عدد من البيوت الكبيرة لخدمة هذا الغرض.

ومما زاد من أهمية هذا الأمر حدوث تحول طرأ فى القرن الثامن عشر على بنية السلطة نفسها، وتسبب فى تغير وظيفة القصور المملوكية، على نحو ما لاحظته نللى حنا فى دراستها لهذه الظاهرة: فلم تعد جلسات الديوان فى ذلك القرن تعقد بالقلعة، ولكنها باتت تعقد فى بيوت كبار البكوات المماليك، تحت مسمى اصطلاحى عُرِفَ "بالجمعية" التى كانت بمثابة مجالس سياسية، يصدر عنها أهم القرارات السياسية. واقتضى هذا بالضرورة اتساع المكان، وتوفر كل الإمكانيات المتاحة لاستقبال الأعداد الكبيرة، وذلك على الأقل فى بيوت أبرز القادة البكوات. والمعروف أن اجتماعات هؤلاء البكوات كانت تطول النهار بأكمله، ويستضيف خلالها الأمير المملوكى الكبير كل من حضر الاجتماع، مقدماً لهم كل الاحتياجات المادية من طعام وشراب، بل قد يحدث فى ظروف معينة أن يناموا عنده[٧٧]!

وتشير نللى حنا فى دراستها لبيوت القاهرة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، إلى أنه من بين ٦٠٢ غرفة في ٦٢ قصرًا وبيتا كبيرًا، كان ١١١ غرفة منها مخصصة للاستقبال[٧٨]، وكان يوجد بغرف الاستقبال داخل بيوت وقصور المماليك أماكن ثابتة للمشروبات: ففى حوش القصر كان يوجد "مدق بن"، وفى الطابق الأول كان يوجد مكان صغير لإعداد القهوة يسمى "بيت قهوة" كان يقع بالقرب من غرفة الاستقبال المعروفة "بالمقعد" أو "القاعة"[٧٩]، على حين كانت البيوت المتواضعة لا تتضمن إلا القليل من غرف الخدمة، ولا توجد بها غرف للاستقبال[٨٠].

ومن هنا كان اعتماد أصحاب البيوت المتواضعة والمتوسطة على المقاهى، الموزعة على الأحياء الرئيسة بالمدينة، اعتمادًا أساسيًا ؛ وذلك بوصفها متنفسًا اجتماعيًا ومكانًا بديلاً

وممكنًا للتلاقى والاجتماعات. والدلالة الأساسية هنا أن الطريقة الخاصة فى الاستقبال ومراعاة طقوس وآداب تقديم القهوة ظلت قرينا بالبيوت الكبيرة ؛ وذلك بالنظر إلى ارتفاع كلفة إعداد المكان وتوفير الخدم والأدوات اللازمة للاستعراض الرمزى. وكلما زاد الإنفاق (الشرقى) على مثل هذه الوسائل المادية، كان ذلك دلالة ملموسة لعلو الرتبة والمكانة، على حين اتسم تقديم القهوة على مصاطب المنازل المتواضعة أو فى المقاهى العامة بالطابع العملى البسيط. وقد استوقف المراقب الفرنسى " دى شابرول" بساطة طريقة تقديم القهوة فى المقاهى التى غاب عنها المشهد الرمزى للطقوس المعتاد ملاحظتها فى قصور الأثرياء؛ " فالمقاهى ليس بها أثاثات على الإطلاق وليس ثمة مرايا أو ديكورات داخلية أو خارجية، فقط ثمة منصات (دكة) خشبية تشكل نوعًا من المقاعد الدائرية بطول جدران المبنى، وكذلك بعض الحصر من سعف النخيل، أو أبسطة خشنة الذوق فى المقاهى الأكثر فخامة، بالإضافة إلى بنك خشبى عادي بالغ البساطة، وهناك يضطجع المترددون على الحصر التى تغطى تلك المنصات الخشبية.."[٨١].

كذلك كانت طريقة إعداد القهوة ذاتها تختلف من فئة اجتماعية إلى أخرى جعلت مستشرق مثل إدوارد لين يتوقف عندها، ويهتم بشرح التباين فى طريقة تحضيرها لدي الطبقة الوسطى والغنية، فقد لاحظ " أن الميسورين من المصريين يُطعمون قهوتهم أحيانًا بشذا العنبر، فيعمدون إلي إضافة بعض منه في وعاء القهوة... ويعتمد هذه الطريقة كل من يتذوق شرب القهوة مُطعَمة بهذه النكهة العطرة؛ وهم لا يُشركون كل زائريهم بهذه الحظوة "[٨٢]. وفى المقابل كان من المستهجن تماما إضافة السكر إلى القهوة؛ إذ كان ذلك يثير السخرية[٨٣] ؛ وكان العنبر وماء الورد من المواد التي عادة ما تقترن بتقديم القهوة فى واجبات الضيافة بقصور الباشاوات وبكوات المماليك. وربما كانت أصول هذه الممارسة منقولة عن الأوساط الصوفية التى كانت تحرص على تقديم القهوة "المجوهرة المطنطنة" بتعبير أوليا جلبى، مصحوبة بنثر ماء الورد وماء البخور وغيرها من المياه العطرية المعبأة فى قوارير خاصة، مع حرق " العود العنبرى" فى مباخر تتعطر بعطره أدمغة المريدين عشاق الطريقة[٨٤]. ومثلما كانت القهوة يُضاف إليها شيء من العنبر لإكسابها نكهة خاصة، كان أجود أنواع التبغ يُخلط كذلك بقطع صغيرة من العنبر، فضلا عن إضافة ماء الورد إلى النرجيلة، فيكون الدخان عندما يحترق التبغ والعنبر بقطع الفحم الصغيرة عطرى الرائحة محبوبًا فى الشم[٨٥].

وتعددت استخدامات العنبر خلال استعراض واجب الضيافة؛ فلم يقتصر على إضافته للقهوة والتبغ فحسب، ولكنه استخدم كذلك كأحد أبرز مواد التبخير(التي تفوح منها رائحة زكية)، يحرص الأغنياء علي إضافته "للمبخرة" التي يعمدون تركها لآخر الزيارة، فيحملها الخادم أو سيد المنزل الذى ينفخ الدخان فى وجه ضيفه ولحيته بيده اليمنى، وذلك بعد الانتهاء من شراب القهوة والدخان. ويشير لين إلى أن "العنبر يُقتصر استعماله علي منازل الأغنياء والميسورين لغلاء ثمنه"[٨٦].

والملاحظة نفسها يقدمها لين بالنسبة "للظرف" الذى يوضع فيه الفنجان، وكذا الحال فى نوعية "إبريق القهوة" الذي إما أنه كان مصنوعًا من النحاس أو الفضة، ومرد التباين - على حد قوله - إلى "الظروف المادية لصاحب الفنجان"[٨٧]. وأشار كلوت بك إلى أن ظرف الفنجان قد يصنع من الذهب أو الفضة، وقد يحرص الأغنياء أحيانًا على ترصيع ظروف الفناجين بالأحجار الكريمة، بينما عند الفقراء يكون الفنجان من الخزف الصينى والظرف من النحاس[٨٨]. واسترعت الملاحظة نفسها انتباه صوفيا لين؛ وذلك لدى زيارتها لعائلة حبيب أفندى (حاكم القاهرة سنة ١٨٣٥) فكتبت تقول: "قُدِمَت القهوة فوق صوان من الفضة، وكانت كالمعتاد فى أقداح صغيرة من الصينى وضعت فى حوامل على شكل كؤوس البيض، ولكن هذه لم تكن كمثيلاتها فى البيوت العادية بسيطة أو مصنعة من خيوط الفضة المتشابكة، ولكنها كانت مرصعة بالماس. وكانت بالطبع أنيقة وقيمة جدا، أكثر من كونها جميلة"[٨٩]. إذاً فدلالة وجود فصوص الألماس والجواهر الثمينة حول الفناجين كانت علامة ترمز للثراء وللطبقة الأكثر ترفاً مثلما كان النحاس والفضة المتشابكة تدل على الطبقة العادية البسيطة والمتواضعة. ومن واقع زيارتها لسمو الأميرة زينب (صغرى بنات محمد على باشا)، تلفت السيدة صوفيا الانتباه كذلك إلى أن التقليد الراق فى تقديم القهوة فى "الحريم العالى" كان يقضى بأن يتم تمييز فنجان السيدة الأكثر أهمية فى الديوان، حيث كان من المتعين أن يفوق فنجانها كل الفناجين الأخرى إبداعًا وجمالا؛ ففنجان القهوة الخاص بسمو الأميرة زينب تميز برص فصوص الألماس بطريقة حلزونية ماهرة على طبقة دقيقة الصنع من المينا"![٩٠].

ومما له دلالاته أن المعاصرين كانوا ينظرون إلى أن مجرد امتلاك الفرد لمثل هذه الأدوات الخاصة كان علامة على الثراء!: فنقرأ فى "ابن عبد الغنى" أن عرب أهل طهطا (نحو عام ١٧٢٩) صاروا "أغنياء بعد أن كانوا فقرا" لمجرد أنهم صاروا يطبخون فى أدوات، مثل "الطناجر والقزانات النحاسية، وبكارج القهوة والطشوت والأبارق وصحون النحاس والصوانى"، وهى الأدوات التى كانوا قد استولوا عليها من المماليك.[٩١] والمعروف أن الأوعية المستعملة لدى فقراء الطبقة الدنيا كانت عبارة عن آنية من الصلصال.[٩٢] وبداهة ليس الاستحواذ على مجموعة من الأدوات النحاسية وحده يقيم دليلاً على تغير وضع فئة اجتماعية من مرتبة إلى أخرى أعلى منها، ولكن المقصود بالطبع، دلالة التمظهر بمجاراة النخبة أو محاكاتها فى استخدام ذات الأدوات النحاسية غالية الثمن التى أُعتبِرَت أحدى المؤشرات المادية الفارقة بين المجموعات الاجتماعية[٩٣]، وربما بالقدر نفسه حمل سلوكهم نوعاً من التمرد فى كسر احتكار بعض وسائل التميز النخبوى لطبقة العسكر وكبار الأعيان.

وكل هذه الإشارات وغيرها توضح فى التحليل الأخير إلى أى حد يمكن اعتبار طقوس القهوة ونوعية الأدوات المستعملة، ووجود خدم مخصوصين ينهضون بالمشاهد الاستعراضية حول فكرة "واجب الضيافة" - واحدة من معايير التصنيف الاجتماعى، والتمييز المادى والمظهري

للفئة الأكثر ترفًا وحظوة فى المجتمع، والتى كانت تحتكم على مصادر دخل متنوعة، استطاعت من خلالها تأمين وتغطية جميع أوجه "الإنفاق الشرقى" التى كانت تعبر عن هويتها الخاصة من خلال ما تصطنعه من مسافات اجتماعية مفتعلة لغرض تأكيد المكانة والوجاهة الاجتماعية.

ترتيبات التقديم وطقوس شرب القهوة

ارتبطت بالقهوة آداب وطقوس معينة، فهى ليست مجرد مشروب عادى يقدم للضيوف، وإنما كان لها خصوصية فى تقديمها، تكشف عنه بوضوح الترتيبات الدقيقة التى حُدِدَت فى تقديمها، والتى لم يسمح لأحد من الخدم بإحداث هامش من التجاوز العفوى: لأنها فى النهاية عبرت عن مكانة صاحب البيت ومنزلته فى الوسط الذى كان ينتمى إليه. وكانت الأدوار محددة بدقة بالغة، فيخبرنا الأب فانسليب، على سبيل المثال، بأن ثمة أربعة من مقدمى القهوة، كل منهم كان مسئولاً عن دور فى الاستقبال والاحتفاء بالضيف: فبينما يتولى الأول منهم توصيل الضيف إلى قاعة فسيحة ومنمقة (السلاملك)، وتبخير المكان قبل تقديم "خدمة القهوة"، يقوم الخادم الثانى بتقديم فوطة من الحرير، ليضعها الضيف على حجره، ثم يقدم له القهوة فى فنجان من البورسلين الفاخر أو فنجان مصنوع من الفضة المذهبة، ويأتى الخادم الثالث وينزع عن الضيف فوطة القهوة، مقدمًا له الشربات" الذى عادة ما كان يلى شرب القهوة ومصحوبًا بفوطة جديدة، يضعها أيضًا على حجره، أما الخادم الرابع والأخير فدوره لا يقل أهمية عن سابقيه: فهو الذى يتولى غسل يدى الضيف بماء الورد، ثم يناول الضيف فوطة أخرى لتنشيف يديه، ثم يتولى رش لحيته ووجهه بالماء المعطر، وأخيرًا يأتى بأعواد البخور ويبخر المكان مرة أخرى[٩٤].

وهذه الصورة الرائعة من الآداب التى كانت شائعة لدى جماعات النخبة المعتبرين بالقاهرة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، نجدها تتكرر فى استانبول بالترتيب ذاته، مما يفترض معه أنها كانت أصولاً تقليدية شائعة فى أوساط النخبة التركية المملوكية على وجه الخصوص: فقد رصدت ثريا فاروق فى دراستها عن "رعايا السلطان العثمانى" المشهد نفسه فى بلاط الصدر الاعظم فى القرن السابع عشر، وذلك حينما استقبلت زوجة الصدر الاعظم زوجة أحد السفراء الأوربيين: فتم تبخير المكان قبل تقديم القهوة، وقدمت القهوة خادمات من الجوارى، وهن جاثيات على ركبهن، وبعد الانتهاء من شراب القهوة، قامت فتاتان منهن بتعطير شعر مارى - زوجة السفير- وكذا تعطير ملابسها ومنديلها[٩٥]. وثمة تقرير آخر لزائرة أوربية، تُدعى "الليدى مارى ويرتلى مونتجيو" تمكنت (فى عام ١٧١٧م) من عمل زيارة للسيدة " قهرمان" زوجة السلطان أحمد الثالث، واصفة أرفع صور الضيافة التى استقبلت بها: "على أريكة ترتفع عن مستوى الأرض بثلاث درجات، ومغطاة بسجاد فارسى بديع"، جلست زوجة "الكتخدا" متكئة على حشيتين من الأطلس الأبيض المطرز، وعند قدمها جلست فتاتان يافعتان،

جميلتان كملاكين، في ثياب فاخرة، وتقريبًا مغطاة كليًا بالمجوهرات.. قامت لاستقبالي، محيية إياى بطريقتهم، واضعة يدها على قلبها في لطافة زاخرة بالجلال.. ثم أمرت بتقديم حشايا لي، واعتنت بإجلاسي في الزاوية، وهو موضع التشريف.. واصطفت جواريها الحسان تحت الأريكة، وقد شارف عددهن العشرين، وكن يقدمن لي القهوة راكعات علي ركبهن في فناجين صغيرة مطلية بالفضة من أجود أنواع الصيني[96].

كذلك تخبرنا المصادر الأدبية بصورة مشابهة كانت تجرى فى بيوت كبار العلماء فى القاهرة، تتقارب نسبيًا مع ما كان سائدًا فى أوساط النخبة العسكرية، وإن تميزت طريقة التقديم بقلة المبالغة فى استعراض الأبهة والثراء وقوة النفوذ: فالنابلسى (أحد أبرز فقهاء الشام، والذى زار مصر سنة ١١١٠هـ / ١٩٦٨م) حين نزل ضيفًا على الشيخ البكرى (شيخ السجادة البكرية ونقيب الأشراف) كتب فى يوميات رحلته أن هذا الشيخ كان له جماعة خاصة يخدمونه، قدموا له القهوة والسكر، كما جاءوا إليه بالبخور والعطور فى أعقاب شرب القهوة[97]. كذا استوقف أوليا جلبى ما شاهده على موائد الشيخ البكرى نفسه، وذلك فى " المولد " الذى اعتاد السادة البكرية إقامته فى كل عام، فقد لاحظ وجود سبعين إلى ثمانين خادمًا يقومون بتقديم المشروبات فى ألوان من الأوانى الفسفورية المُطعمة بالجواهر الكريمة والكؤوس المنبتة، وحتى مجامر العنبر والبخور كانت مرصعة بالجواهر كذلك[98].

وفكرة الجمع بين "القهوة والشربات وقماقم البخور" أساسية، ومشار إليها فى كتاب الطريقة والأدب الذى يُحدد بها طريقة استقبال الضباط العثمانلية وقيامهم بالتشريفات المختلفة[99]. وقد أكد أيضاً الرحالة سافارى Savary (زار مصر بين عامى ١٧٧٦- ١٧٧٩م) فى خطاباته على هذه الطقوس عينها، التى كانت محل مراعاة واهتمام بالغ داخل البيوت الكبرى للأعيان والأمراء، مبيناً كذلك أهمية "المبخرة الفضية"، وما يفوح منها من روائح ذكية: جراء حرق أفضل أنواع البخور بها[100].

وتفيض مصادرنا الأدبية فى القرن التاسع عشر بمعلومات دقيقة حول آداب تقديم القهوة، ومن ذلك ما لاحظه كلوت بك من الحرص الزائد بشأن التعليمات المعطاة إلى مقدمى القهوة وإلزامهم بمراعاتها بكل اهتمام وتدقيق، وذلك خلال تقديمهم لفنجان القهوة أو حين يأخذونه من الحضور بعد فراغهم منه: فقد كانوا يصبون القهوة فى الفناجين ثم يقومون بتقديمها إلى الحاضرين ممسكين الظرف من أسفله بأطراف الأصابع، فيتلقى الزائر الفنجان بالقبض على الظرف بالإبهام والأصابع الثلاثة التالية له من اليد اليمنى. وحين أخذ الفنجان بعد فراغه، يتلقوه بطريقة تشبه التى يقدمونه بمقتضاها رقة وأدبًا؛ وذلك أن الفنجان لما كان لا يحتوى على بروز خارجى فإنه حينما يتلقاه يفعل ذلك بحركة لطيفة بوضعه يده اليمنى على فتحة الفنجان وتركيزه قاعدة الظرف على يده اليسرى[101].

وكان على الخدم أن ينتبهوا جيدًا إلى ضرورة مراعاة الفروق الاجتماعية بين السادة الحضور؛ إذ كان يتعين أن يقدموا القهوة فى أول الأمر إلى الشخص الذى يؤهله مقامه أو رتبته أو ثروته لأن يحوز شرف الأسبقية على غيره فى الخدمة، وإذا وُجِدَ بين الحاضرين أكثر من واحد يستحقون هذا الاعتبار فإن فناجين القهوة تقدم إليهم فى آن واحد وعليهم قبل تناول الفنجان الذى يُقدم إليهم أن يحيوا بعضهم بعضًا. أما إذا كان الزائرون أحط مرتبة من مضيفهم، فلا يصح تقديم القهوة إليهم إلا بعده بحسب ترتيب مجالسهم منه، والواجب عليهم فى هذه الحالة أن يحيوا صاحب البيت بالإشارة قبل تناول الفنجان، وكلما تلقى تحية أجاب عليها برفع فنجانه إلى موازاة وجهه.(١٠٢) كذلك قضت التقاليد بأن لا يُبادر ببدء الشراب بين الضيوف إلا مَنْ كان أعلى مقامًا ومكانة؛ من ذلك ما أشارت إليه حرم الخديو الأميرة جويدان هانم فى مذكراتها، وذلك بمناسبة حضورها لحفل زواج دُعِيت إليه:" ما إن جاءت القهوة تحملها قهوجى كلفا حتى قدمتها جارية إلى الهوانم وهى خافضة الرأس، ثم اتجهت كل الأنظار لى؛ لأن التقاليد تقضى بأن أكون أولى البادئات بشرب القهوة وهن من بعدى".(١٠٣) والأمر بالنسبة إلى شرب الدخان كان فيما يبدو أكثر صرامة ؛ فالمبَادئ الرسمية قضت " بمنع الناس من التدخين أمام الخديو حتى ولو سمح لهم بذلك"(١٠٤).

ولا ينبغى فى شرب القهوة أن تشرب إلا مصاً بطرف الشفتين ومن غير إمالة الفنجان، ومن يريد من الحاضرين إظهار الاحترام (المزور لمضيفه) باعتبار كونه أرفع منه شأناً فعليه أن يتحول برأسه عنه تحولاً خفيفاً وأن لا يشرب من القهوة إلا الشىء اليسير منها. وحين يرد الفنجان يقتضى ابتعاد الذراع ابتعاداً خفيفاً عن الجسم(١٠٥)، مع إبداء "التحية التقليدية المتبعة" للمضيف أو لأهم سيد (أو سيدة) يتميز بمكانه الخاص على الديوان(١٠٦). وأن لا يصحبه كلام مع الخادم، وإنه متى تناوله هذا الأخير منه يؤدى بإشارة التحية كما أداها وقتما قدم إليه. وبحسب ما ذكره كلوت بك " كان لا يجوز التحدث مع رب البيت فى عمل إلا بعد شرب القهوة، فإذا ابتدره الزائر بالحديث فى المصلحة التى ساقته إليه قبل ذلك، كانت هذه المسارعة تهجماً لا مبرر له، بل مسلكاً لا يليق بالمتأدبين"(١٠٧).

وكانت القهوة تشْرب فى صمت ورزانة بالغين، وهى خاصية مميزة لجماعة الصفوة، وعلى حد قول "دى شابرول": "إن الصمت والاحترام وقت تناول القهوة كانا علامتين ملازمتين للعظمة والوجاهة"(١٠٨). وقد ذكر نوبار باشا فى مذكراته أن "أصول الإتيكيت" كانت تقضى بأن تشرب القهوة ببطء وعلى مهل، وأن يجرى خلالها الحديث الأكثر هدوءا فى العالم(١٠٩). ولجويدان هانم زوجة الخديو وصف رائع له دلالته فى هذا الصدد كذلك: ففى حضرة خديو مصر كان شرب القهوة وتبادل الأحاديث الرسمية يتم "بأصوات خافتة كأنها آتية من مدى بعيد"(١١٠). وحين كان يحلو لها الخروج عن صرامة التقاليد الرسمية، خلال لحظات اللهو الخاصة جداً بينها وبين الخديو، كانا يتعمدان شرب القهوة على حد قولها: "بصوت عالٍ جداً

كما لو كنا من العامة"[١١١].إن الهدوء والسكينة وخفوت الأصوات فى مجالس شرب القهوة كانت سمات أساسية لما عُرِفَ "بالقهوة الراقية".

وكلما ابتعدنا عن "ثقافة القصور" كانت درجة التمسك بالطقوس والتقاليد المصاحبة لشرب القهوة تقل بالتدريج، لتتسم عند الطبقات القابعة فى نهاية السلم الاجتماعى، بالطابع العملى البسيط، والمتحرر من سطوة الالتزام بالقواعد والمعايير التى تشكل أيديولوجيا الاستهلاك؛ فيجرى تناولها بطريقة تلقائية من دون تحفظات سلوكية صارمة، سواء داخل المقاهى أو فى فضاء المزارع حيث كانوا يتجمعون زرافات على شاطئ النيل، يشربون القهوة ويدخنون التبغ، ومن يرد منهم الراحة والاسترخاء يخلد إلى النوم سريعاً. ومن منظور الفئات المحافظة فى المجتمع سوف يُنظر إلى المقهى على أنه مكان سيئ السمعة، وخاصة بعد أن بات غاصاً بالعاطلين (البطالين) والأرازل والغوغاء والسوقة، وتردد الراقصات والغواني عليها، وبيع الأفيون والحشيش بها أحيانًا، فضلاً عما كان يسببه الازدحام عليها من صخب وضجيج أثناء الليل وأطراف النهار. ومن هنا لم يكن غريباً أن نجد المرأة فى بعض عقود الزواج (التي تعود إلى القرن الـ ١٧م) تشترط على زوجها "ألا يدخل بيت القهوة"[١١٢].

تحول المقهى إذا إلى فضاء عام يتردد عليه أخلاط الناس وعوامهم لا يقوم التفاعل بينهم على الصلة الحميمة التى تحكمها قيم تبادلية، فضاء تمارس به سلوكيات تتخطى الصفة المعيارية للآداب والأعراف المقبولة من المجتمع المحافظ. ولم تفت هذه الملاحظة علماء الحملة الفرنسية وهم يجوبون المدن والأقاليم وقد استوقفتهم المجموعات الاجتماعية المترددة على المقاهي مؤكدين "بأن الأثرياء - وحدهم - الذين يعدون قهوتهم في بيوتهم ولا يترددون مطلقاً على هذه الأماكن"[١١٣]. بيد أن ذلك لم يقلل من قيمة القهوة نفسها فى الحياة اليومية، وفى آداب الاستقبال والضيافة على وجه الخصوص؛ حيث ظلت علامة على الكرم والاحتفاء الخاص المفعم بالود والمؤانسة.[١١٤]

أثر التحديث على النسق الثقافى لشرب القهوة

ظلت نزعة المحافظة Conservatism على استمرارية تلك الطقوس حتى القرن التاسع عشر، لكنها فيما يبدو بدأت تخبو وتفقد أهميتها بالتدريج نحو ثلاثينيات القرن التاسع عشر: فالمستشرق الإنجليزى إدوارد وليم لين (٣٣- ١٨٣٥م)، كمراقب مشغول ومعنى برصد الثابت والمتغير فى عادات المصريين فى ظل مخاض التحديث، سجل ملاحظته الدقيقة التالية: "إن العادة المنتشرة بين الأغنياء برش الضيف قبل نهوضه للرحيل بماء الورد أو بماء الزهر، وتعطيره بطيب زكى قد بدأت تختفى منذ سنوات"[١١٥]. وهذه العادة كانت تمثل مسألة أساسية فى الاحتفاء بالضيف، مما يعنى أن طقوس الاستقبال والضيافة المرتبطة بالقهوة طالتها بعض رياح التغيير.

ويجدر بنا النظر إلى أن هذا التغيير الجزئى فى الطقوس اليومية المعتادة لم يحدث بصورة مستقلة أو منفصلة عن مختلف التطورات التى انتجتها عملية التحديث. ولذلك يتعين عند تفسير هذه النتيجة أن نأخذ فى الاعتبار تأثير التغيرات الهيكلية التى أدخلها المشروع الإصلاحى لمحمد على باشا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر؛ وذلك باعتبارها أسباباً موضوعية للتخلى عن بعض مظاهر الإسراف فى التقاليد الشكلية المتضمنة فى طقوس الاستهلاك. وكانت أهم المتغيرات الجوهرية فى مشروع التحديث متمثلة فى: تغير هيكل السلطة بتحولها إلى الإدارة المركزية، تحول النظام الاقتصادى من معيشى تقليدى إلى اقتصاد موجَّه، تعتمد سياسته بشكل أساسى على الترشيد وزيادة الإنتاج، النمو الحضرى، التصنيع، تفكيك التشكيلات الاجتماعية السابقة..إلخ). وأكد عالم الاجتماع الشهير "انتونى غِدِنْز" أن مثل تلك التغييرات بإمكانها أن تعمل (وبصورة متفاوتة فى كل مجتمع) على التقليل من آثار القواعد والتقاليد الموروثة، مما يسمح بحدوث تحرر من بعض الأنماط القيمية والسلوكية التى كانت فى السابق تتسلل بصورة ثابتة من جيل إلى جيل[١١٦].

وفى ضوء ذلك يمكن الافتراض بأن تغير بعض طقوس الاستقبال والضيافة فى القرن التاسع عشر قد جاء نتيجة لتغير اجتماعى وثقافى عام. ونعتقد بأن أهم ما كان له تأثير مباشر فى ذلك، كان راجعا بالأساس إلى الإطاحة بالمجموعات الممثلة لنخبة القرن الثامن عشر التى كانت راعية لهذه الآداب والتقاليد والقواعد: فلم تعد النخبة فى عصر التحديث مُشكَّلة، كما فى السابق، من أمراء البيوت المملوكية أو مجموعة كبار الأعيان (تجار وعلماء)، وهما المجموعتان اللتان تعرضتا للإقصاء السياسى والاجتماعى؛ وفيما تم تنحية الأولى عن السلطة، وتصفية قوتها العسكرية جسديًا، عبر مذبحة القلعة (١٨١١م)، ومطاردة الفلول المتبقية منها حتى بلاد الحبشة، تم إضعاف نفوذ المجموعة الثانية (وبالأخص جماعة العلماء) والحيلولة بينها وبين التداخل فى أمور السلطة وسياسة البلاد. وقد عبَّر كلوت بك - باعتباره شاهد عيان على هذه التجربة - بوضوح تام بقوله: "كان لطبقة العلماء فى عهد سابق تأثير عظيم فى نفوس الناس وقيادة آرائها.. غير أن الوالى قلب صرح هذا النفوذ، فجعل عاليه سافله؛ إذ انتزع من أيديهم الأملاك الواسعة، فأصبحوا لهذه الأسباب ولا شىء بيدهم من السلطة وقوة التأثير لا على الأمة ولا على الحكومة"[١١٧].

أعادت هذه العملية الاجتماعية الصعبة هيكلة بناء جماعة النخبة بصورة تدريجية لكنها حاسمة فى الوقت نفسه ؛ حيث أدت مركزية الدولة والمشروع الإصلاحى إلى خلق نخبة جديدة عُرِفَت فيما بعد باسم "الذَّوات" أو "الذَّوات المُعتبرين"، الذين جاءت جُلّ أصولهم من الأتراك والأرنؤود بالإضافة إلى الجركس والأكراد والأرْمن والشَّوام، وهم الذين كان يجمع بينهم التمسك باللُّغة التركيَّة باعتبارها لغة النُّخبة، وبالثقافة والعَادات التُّركيَّة، يزاحمهم على استحياء

وبصعوبة بالغة حفنة من المصريين (ممن أتيحت لهم فرصة التعليم في عهد محمد على باشا وارتقاء بعض الوظائف الكبرى)[١١٨]؛ ومن ثم جاءت هذه النخبة من أصول اجتماعية وثقافية مختلفة، تؤمن بأفكار ومعتقدات وعادات وقيم سلوكية مغايرة، فضلاً عن أنها تأثرت بخضوعها إلى حد كبير للتوجهات المركزية التى تطلبها المشروع النهضوى آنذاك، مما يفترض معه حدوث تغير موازٍ - بدرجة ما - في نمط المعيشة والقيم الاجتماعية والسلوك الثقافى العام. ويجب الاعتراف بأن هذه المسألة ما برحت تحتاج إلى المزيد من الدراسات التحليلية التى تتقصى معرفة ما تغير وما استمر في منظومة القيم الثقافية والاجتماعية خلال عملية التحديث التى مثلت قوة ضاغطة على المجتمع وموجهة له في الوقت نفسه نحو مسار تحكمه قيم ومعايير مختلفة.

وعلى الرغم من قلة الشواهد الراهنة فإنها تظل ذات دلالة واضحة للمسار المختلف الذى انتهجته نخبة "الذوات المعتبرين" مقاربة بنظائرهم المنتمين إلى الحقبة المملوكية، وذلك على مستوى أيديولوجية الاستهلاك: لقد لاحظ نائب القنصل الفرنسى بالقاهرة السيد دروفتى اختلافاً مهماً بين النخبتين في مسألة تتصل بسلعة استهلاكية أخرى – غير القهوة - وهى الملابس التى كانت تهم فرنسا باعتبارها المورد الأساسى للجوخ غالى الثمن ؛ فكتب في تقريره إلى وزارة الخارجية الفرنسية " إن القوات المملوكية التى كانت في الماضى تستهلك كميات هائلة من الجوخ، قد حلت محلها قوات أخرى لا تريد سوى ادخار المال، ولا يوجد مَن يقبل على بعض منتجات البضائع الأوربية سوى بيت الباشا وبيت أبنائه وضباط حاشيته"[١١٩]. وقد أكد كلوت بك مسألة الحرص على الادخار لدى هذه النخبة الجديدة، وخاصة جماعة الأرنؤود منهم، الذين لم يعرف عنهم - على حد قوله - سوى "الحرص الشديد على المال والغرام بجمعه"[١٢٠]. ويفهم من تفاصيل عديدة أوردها هذا المراقب في غير موضع[١٢١] بأن شكل الثياب وكلفته ووظيفته الاجتماعية والعملية طالها التغيير، وفي مقدمة الأسباب تغير تركيبة النخبة الحاكمة وتوجهاتها وتأثر ذوى الحيثيات منها بمظهر الحلل العسكرية الأنيقة التى سارعوا بمجاراتها ؛ حيث اتسم طرازها بالعملية والبعد عن الإسراف في النفقة والاسترسال في الزخرف، ما بلور في النهاية ما اسماه "بالزى الحديث" المناقض "للباس القديم" (وهو اللباس الطويل والفضفاض) الذى اندثر، ولم يعد يرتديه سوى من بقوا على قيد الحياة من طائفة المماليك وبعض العلماء والتجار وكتبة المصالح[١٢٢]؛ كذا الملابس المزركشة بأسلاك الذهب التى كانت شائعة الاستعمال في بيوت المماليك والعثمانيين، يقول عنها إنها: "تركت في زوايا النسيان، وحل محلها نسيج حرير الموسيلين الساذج"[١٢٣] فضلا عن التوسع في استخدام المنسوجات القطنية الأرخص كلفة.

إن هذه المفارقة ليست بسيطة : لأن الادخار والميل إلى عدم الإسراف فى النفقة على الهيئة الاجتماعية شكل نقيضاً تاماً لفكرة البذخ والترف التى وفرت – فى الحقبة المملوكية- المناخ الملائم لممارسة الطقوس (عالية الكلفة) وابتكار تقاليد مصطنعة تستخدم فى تأكيد التمايز الاجتماعى. وقد تنبه إلى هذه المسألة الرحالة فولنى (زار مصر بين عامى ١٧٨٣ – ١٧٨٥م) الذى استوقفته مظاهر البذخ والحياة الرفاهية[١٢٤] التى كان يرفل فى نعيمها البكوات المماليك ومن فى أذيالهم من الفئات الاجتماعية المدنية، موضحًا أن البذخ والإسراف بغير حدود كان ناتجًا عن تعقد الإحساس بضرورة نبذ كل ما يُشير إلى بساطة الأسلوب التى يتعين فى النهاية أن تميز حياة العامة (الرعية)؛ ومن هنا كان معظم استهلاك هذه النخبة الحاكمة قائمًا حول أدوات البذخ والترف"[١٢٥]. ولا شك أن لذلك دلالته العاكسة لتصور هذه الجماعة لذواتها بقدر ما أنها معبرة عن موقفها من الحياة وممن كانوا يحيطون بها من الناس، كل الناس. وسوف نجد إبراهيم بك الكبير(١٧٦٨-١٨١٧)، إبان لحظات التحول الأكثر دراماتيكية (بعد المذبحة ورفض محمد على باشا السماح لهم باستعادة وضعيتهم الاجتماعية والمادية السابقة) يتأسف بلغة ملؤها الحزن على زمن كانوا يحيون فيه مع سائر طوائفهم وخدمهم فى رفاهية من العيش وكثرة النفقات فى وجوه عديدة بغير حساب أو مراجعة[١٢٦].

وإذا فالسلطة المركزية التى اعتمدت سياسة الترشيد والرقابة، شكلت بتوجهاتها العملية فى هذا الصدد عاملا مؤثرا بدرجة كبيرة فى محاصرة تقاليد الإسراف والترف، لتتسم حياة بعض جماعة النخبة الجديدة بالبساطة والابتعاد عن مظاهر الأبهة الفاخرة. إن حادثة التخلص من "أحمد أفندى ججرت"[١٢٧] (١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م) الموظف بديوان مالية الروزنامة الذى تمت الإطاحة به، وتغريمه مبلغا طائلا من المال؛ جراء ما ظهر عليه من استعراض لسعة حاله وثرائه، ليست فى واقع الأمر سوى واحدة من شواهد عديدة مشابهة، تركت أثرها واضحًا على قوة الإدارة المركزية فى الحيلولة دون استمرارية السلوك الترفى المبالغ فيه بين موظفى الدولة. وهو ما أكدته ملاحظة مراقب آخر، معاصر للجبرتى فى الفترة عينها، هو المستكشف الأثرى جيوفانى باتيستا بلزونى (استقر بمصر بين عامى ١٨١٥ و ١٨١٩م) : حيث أشار إلى أن رجال السلطة وكبار الموظفين فى إدارة محمد على باشا "كانوا لا يجرءون على إظهار أقل مظاهر الثراء والغنى حتى لا يُثيرونَ الشك فى احتيالهم على سيدهم.. وأن معيشتهم فى بيوتهم كانت تتسم - فى الغالب - بالبساطة"[١٢٨].

ولا يصعب تصور تأثير ذلك على تغير ثقافة الاستهلاك ومن ثم عدم ايجاد المناخ الملائم لاستمرارية الطقوس ذات الكلفة العالية التى كانت تصاحب استقبال الضيف وتقديم القهوة الراقية له. لقد لاحظ بلزونى نفسه ذلك حين التقى بحاكم إقليم أسوان بالقرب من ضفاف النيل، حيث وجد هذا المسئول الكبير مع بطانته جالسًا على حصيرة تحت أشجار النخيل،

يشرب القهوة مع رفقائه بصورة عادية تمامًا. وحينما صعد هذا الأغا على ظهر المركب الذى كان يستقله بلزونى، وتبعه بعض من اتباعه، قدم إليهم بلزونى القهوة ولم يجد أحد منهم يمتعض من طريقته فى توزيع القهوة عليهم جميعاً دونما تمييز![١٢٩]

واقترنت عملية تبسيط أسلوب الحياة والابتعاد بها عن مظاهر الاستعراض المادى بضرورة النظر فى مسألة امتلاك عدد مبالغ فيه من الخدم، وهى كما هو معروف واحدة من الأدوات التى لطالما استخدمتها النخبة التقليدية فى استظهار حال اليسار. ومرة أخرى يُبرز كلوت بك شهادته بشأن دلالة هذا التغير؛ إذ يقول: "كان رب البيت فى السابق مضطرًا دومًا فى قضاء حاجته، ولو كانت تافهة، إلى الاعتماد على أناس مختلفين، ويستخدم عددا عظيما من الخدم والقيام بالإنفاق عليهم جميعا. لقد تغيرت هذه الحال بعض الشيء : إذ قل عدد الخدم كثيرًا عن ذى قبل، واقتصر الناس على الاحتفاظ بمن لا يستغنى عنه منهم، وذلك بفضل سمو الوالى ونجله إبراهيم باشا اللذين نصبا نفسيهما للقدوة فى هذا الموضوع"[١٣٠]. ومسألة محاكاة رأس السلطة فى تغيير سلوك ذوى الحيثيات وجدت سبيلها واضحًا مع التزام الباشا وولده بتطبيق قواعد التغيير على أنفسهما شخصيًا[١٣١].

وثمة متغير آخر ترك أثره فى ذات الاتجاه وهو إصدار الدولة العثمانية نفسها لقوانين عدة فى أواخر العشرينيات من القرن التاسع عشر، استهدفت توحيد المجتمع العثمانى، وتفعيل التمازج بين طبقاته، وإلغاء الكثير من مظاهر الفروق الاجتماعية، وكل ذلك جعل كثيرًا من المظاهر الشكلية، وخاصة تلك التى كانت تحدد مرتبة الفرد ومهنته ومكانته الاجتماعية تأخذ فى التلاشى[١٣٢]. وقد ألمح كلوت بك إلى هذا "الاتجاه الإصلاحى وأهمية نتائجه الطيبة فى إزالة الفروق"[١٣٣]؛ ومن ثم حدثت ما اسماه عاصم الدسوقى "عملية موازنة فى المجال الاجتماعى والاقتصادى"[١٣٤].

ويبدو لنا أن كل هذه التطورات وغيرها شكلت - على امتداد القرن التاسع عشر- ظرفا موضوعيًا للتقليل من الاهتمام بمظاهر البذخ والترف (على الطريقة المملوكية) ومحاصرة ثقافة التبذير فى الأوقات الحرة بصورة غير مباشرة فى ظل تحميل المجتمع أعباء وضغوط عملية التحديث، وأن أعداد المتشيعين لهذه الثقافة تضاءلوا نسبياً وبصورة تدريجية.

بيد أنه يتعين المفارقة بين ما فرضته رأسمالية الدولة الحديثة فى هذا الاتجاه وبين حاجتها هى إلى المظاهر الطقوسية المؤكدة لمكانتها الاعتبارية ولصون هيبتها وناموس الدولة: فعلى الرغم من عزوف محمد على باشا عن ضروب التبذير والمباهاة فى جُلّ سلوكه، والدفع بكبار موظفيه فى هذا الاتجاه؛ فإنه أبدى الاحترام الكامل لفكرة الطقوس وآدابها المرعية لما ترمز إليه من رسم صورة الحاكم وذويه ولكونها معبرة فى النهاية عن ناموس الدولة وهيبة الحاكم وطريقته فى

تكريم ضيوفه ممن كانوا يترددون على ديوان حكمه. وقد وصل حرصه فى هذا الأمر إلى حد اتخاذه قرارًا بنفى مجموعة من الخدم (مقدمى القهوة) إلى الحجاز مدى الحياة ؛ بسبب قيامهم بتقديم القهوة بأيديهم اليسرى لضيوفه الأجانب، حيث كان يستقبلهم بالديوان، وهو ما جعله يشعر بالحرج – كما يقول كلوت بك - من خروجهم عن التقاليد المتبعة وسوء أدبهم وقلة اكتراثهم بضيوفه![١٣٥]. وقد مرت بنا الكثير من الشواهد التى فاضت بها مصادر القرن التاسع عشر والتى من خلالها تعرفنا على استمرارية الكثير من آداب وطقوس شرب القهوة فى بلاط أسرة محمد على باشا وبعض عائلات كبار موظفيه من ذوى الحيثيات والاعتبار. وإلى جانب ذلك لا يمكن أن نغفل تأثر تلك الآداب والتقاليد بمتغير آخر تمثل فى محاكاة بعض قواعد الإتيكيت والتقاليد والمراسيم الدقيقة السائدة فى بلاط حكام وملوك أوربا الذين احتك بهم خلفاء محمد على باشا، وهذا على الأقل هو الانطباع الذى نخرج به من قراءة مذكرات خديو مصر عباس حلمى الثانى (إبان رحلة تعليمه فى أوربا فى ثمانينيات القرن التاسع عشر)[١٣٦]. بيد أنه لا يجب أن ننسى أن هذه الاستمرارية ظلت تخفى وراءها تغير مهم وهو أنها بقيت عند حدود شريحة محدودة مرتبطة بالسلطة، فيما كانت بالمقارنة مع عصر البكوات المماليك فيما قبل القرن التاسع عشر، تتسع لفئات عديدة بشقيها العسكرى والمدنى والتى أدت مغادرتها (القسرية) لمواقعها من على قمة الهرم الاجتماعى إلى انكماش المساحة الاجتماعية التى كانت تمارس فيها طقوس وآداب الضيافة.

خاتمة

لعل أهم ما يمكن أن نستنتجه من دراسة آداب وطقوس القهوة أنها تدفع بالكتابة التاريخية نحو قلب الحياة اليومية، وبالأخص تجعلنا نقترب من عمق حياة جماعة النخبة؛ فنتعرف على بعض قيمها وسلوكياتها والمعايير التى حكمتها وشكلت تصوراتها عن نفسها وعن الواقع المحيط بها، وسعيها الدؤوب وانشغالها الدائم، خلال الحقبة المملوكية، بتحقيق تمايزها الاجتماعى والعمل على جعله ملموسًا بشتى الوسائل، وذلك حتى مشارف القرن التاسع عشر. وإذا كانت الدراسات السابقة قد بينت بعض تلك الوسائل مثل: التشديد على قصر امتياز امتلاك المماليك والجوارى وركوب الخيل، وما تعلق كذا بمظاهر الإسراف فى الإنفاق على الهيئة الاجتماعية، وحتى تحديد ألوان الملابس التى تم استعمالها فى تصنيف المجموعات الأثنية والدينية.. إلخ، فإن القهوة هنا -بكل ما ابْتُكِرَ حولها من آداب وطقوس- تكشف عن وسيلة أخرى لجأت إليها هذه النخبة وعملت على توظيفها فى سياق إحساسها المعقد بضرورة تمييز وضعيتها الاجتماعية والابتعاد بناموس حياتها عن مظاهر التبسيط التى يجب - من منظورها - أن تظل سمة لحياة كل من كان دونها فى السلم الاجتماعى.

بيد أن التغييرات العميقة التى تمخضت عن دخول المجتمع المصرى عصر التحديث فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، زلزلت أركان هذا النظام ثم أسقطته وأطاحت بنخبته؛ وكنتيجة لذلك بُلوِرَت فلسفة جديدة لإدارة السلطة والمجتمع، فلسفة استندت إلى قيم ومعايير مغايرة، تؤمن بالكفاءة والعمل وترشيد الإنفاق وزيادة الانتاج والضغط على المجتمع لدفعه فى طريق الإصلاح والتنمية، ولا تقيم فى الوقت نفسه وزنا للمظاهر والتقاليد المسرفة، كما أنها لا تحفل بالأبهة وضروب التفاخر من كل نوع...إلخ. وإلى هذا التعارض تحتم ضرورة استبعاد جماعة النخبة التقليدية من المشهد بكل أطرافها، واستبدالها بجماعات نخبوية من أصول ومشارب مختلفة، تحولت فى ظل فلسفة التحديث الصارمة إلى أشبه بطبقة من الموظفين البيروقراطيين الذين خضعوا لتوجهات الحكم المركزى ولمقتضيات المشروع التحديثى. ويفترض فى هذا السياق من التطورات تراجع الاهتمام بالتمسك بالطقوس والتقاليد الرمزية الموروثة حول آداب الاستقبال والضيافة والتى كان محورها القهوة، لتقتصر مزاولتها أو تكاد على الأسرة الحاكمة ومن تداخل معها وكان فى معيتها من كبار عائلات الموظفين القاطنين بمدينة القاهرة.

ويبقى أن نشير إلى أن القهوة تحيلنا إلى ضرورة التنبه لأهمية دراسة تداعيات عملية التحديث على منظومة القيم والتقاليد والأعراف المجتمعية، والتعرف على ما استمر منها وتحدى رياح التغيير، وما انقطع وتلاشى أو على الأقل جرى تعديله بصورة متفاوتة تخدم فى النهاية النظام الجديد وأهدافه التطورية.

هوامش

(١) يعد الباحث الألمانى فولف كانكا شيفلبوش أكثر من اهتم بدراسة المنبهات خلال الحقبة الكولونيالية، واختار مصطلح "تاريخ المنبهات" عنوانا لكتابه الذي ترجم غن الألمانية إلى الفرنسية والإنجليزية. وجاءت الترجمة الفرنسية تحت عنوان:

- Schivelbusch, Wolfgang, Histoire des Stimulants, Paris,éd. Le Promeneur,1991,éd. Originale, Munich, Vienne, en Allmande,1980.

(٢) ثورشتاين فبلن، نظرية الطبقة المترفة، ترجمة محمود محمد موسى، مراجعة إبراهيم سعد الدين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، د. ت، ص ٦٠.

(3)Pierre Bourdieu, Distinction a Social Critique of the Judgment of Taste, translated by Richard Nice, London, Routledge&Kegan Paul 1984.

(4) Ibid, p. 431.

(5)Baudrillard, J., The Consumer Society: Myths and Structures , London 1998.

(٦) كلوت بك، لمحة عامة إلى مصر، ترجمة محمد مسعود، طبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠١١، ص ٣٤٢.

(٧) ولو أن كارستن نيبور أكد بأن نحو ما يعادل ربع الكمية المستوردة من اليمن كان يجرى تصديرها – على سبيل الاستثناء - من خلال دفع الهدايا المعتبرة إلى رجال الحكومة والجمارك؛ حيث قدر نيبور كمية البن الداخلة إلى مصر فى كل عام ب- 22 إلى 25 ألف فرق، فى حين أن الكمية المهربة إلى أوربا تراوحت بين أربعة وخمسة الآف فرق. راجع: كارستن نيبور، رحلة إلى مصر، ترجمة مصطفى ماهر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١٢، ص ٢٥٨.

(٨) نفسه، ص ٢٦٠.

(٩) كلوت بك، المصدر السابق، ص ٣٤٢.

(١٠) يأتى أندريه ريمون فى طليعة من اهتموا بدراسة البن ونجارته وطبقة التجار القائمة عليها، وذلك فى دراسته الرائدة: الحرفيون والتجار فى القاهرة فى القرن الثامن عشر، جزآن، ترجمة ناصر أحمد إبراهيم وباتسى جمال الدين، مراجعة وإشراف رءوف عباس، المشروع القومى للترجمة، جزءان صدرا فى عددين تحت رقمى ٨١٨، ٨١٩، القاهرة ٢٠٠٥ ؛ ويلى ذلك عدة دراسات رصينة حول تجارة البن قبل العصر الكولونيالى، حررها البروفيسور ميشيل توشيرير فى كتاب حمل العنوان التالى:

- Michel Tuchscherer (éd.): Le Commerce du Café avant l' ère des plantations colonials espaces , réseaux, societies (xv^e- xix^e siècle), IFAO le caire 2001.

(١١) عبد المنعم شميس، قهاوى الأدب والفن فى القاهرة، دار المعارف، سلسلة اقرأ، العدد رقم 563، القاهرة ١٩٩١، ص ١١.

(١٢) الفاسى، أحمد بن محمد (ت ١٢١٤هـ/ ١٧٩٩م)، الرح-ل-ة، مخطوط بدار الكتب المصرية، تاريخ، ورقة ٢٠٨- ٢٠٩؛ الورثلانى، الحسن بن محمد(ت ١١٩٣هـ/ ١٧٧٩م)، نزهة الأنظار فى علم التاريخ والأخبار، بيروت ١٩٧٤، ص ٢٦٨.

(١٣) ابن عبد الغنى، أوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات، الملقب " بالتاريخ العينى "، تقديم وتحقيق وضبط وتصحيح عبد الرحيم عبد الرحمن.عبد الرحيم، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٧٧، ص ٥٢٠.

(١٤) ابن عبد الغنى، المصدر السابق، ص ٥٦٢.

(١٥) كلوت بك، المصدر السابق، ص ص ٣٥٨- ٣٦٠.

(١٦) الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، (إشراف وتقديم أكمل الدين إحسان أوغلي، ترجمة صالح سعداوى، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول (أرسيكا)، استانبول ١٩٩٩، ص ٥٩٦.

(١٧) إدوارد وليم لين، عادات المصريين المحدثين وتقاليدهم، مكتبة مدبولى، ترجمة سهير دسوم، القاهرة ١٩٩١، ص ٢٠٥. على أن القهوة - بشهادة كلوت بك - كانت هى "الأكثر شيوعاً من الشبك". راجع: كلوت بك، المصدر السابق، ص ٣٦١.

(١٨) فنسليب، المصدر السابق، ص ١٧٤.

(19) Nelly Hanna, La Cuisine dans la maison du Caire, extrait de l' Habitat traditionnel dans les pays musulmans autour de la méditerranée, l'Histoire et Milieu, IFAO, le Caire 1990, p. 407.

(٢٠) ابن عبد الغنى، المصدر السابق، ص ٤٧٤. (على سبيل المثال راجع مشهد نهب بيوت كل من قاسم بيك ومحمد بيك جركس والأمير عبد الرحمن النظامى" نحو عام ١١٣٨هـ/ ١٧٢٦م).

(٢١) نفسه، ص ٢١١ (نحو عام ١١١٨هـ/ ١٧٠٦م).

(٢٢)ابن عبد الغنى، المصدر السابق، ص ص ٤٤٢، ٤٤٣.

(٢٣) الورثلانى، المصدر السابق، ص ٢٦٨ : ابن عبد الغنى، المصدر السابق، ص ٥٤٣. ويبدو أن دلالة الكمية لها علاقة بمكانة الأمير وعلاقته بالباشا، فالأمير زين الفقار بيك وهو من كبار البكوات فى عشرينيات القرن الثامن عشر، قدم ١٠ فروق بنا فى حين قدم نظيره الأقل صيتا وقوة الدمياطى بيك فرقين فقط من بن القهوة.

(٢٤) الجبرتى، عجائب الآثار، ج ٤، (حوادث ١٣ رجب ١٢٣٤هـ).

(٢٥)بوركهارت، جون لويس، العادات والتقاليد المصرية من الأمثال الشعبية فى عهد محمد على، دراسة وترجمة إبراهيم أحمد شعلان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة الألف كتاب الثانى، الإصدار رقم ٧٣، القاهرة ١٩٨٩، ص ١٢٦.

(26) Ralph Hattox, Coffee and Coffeehouses, The Origins of Social Beverage in the Medieval Near East, Seattle, 1985,p. 75.

(27) Eric Geoffroy , la diffusion du café au proche – orient arabe par l' intermédiare des Soufis: Mythe et Réalité , en: Le Commerce du café avant l'ére plantation coloniales.édité par Michel Tuchscherer (I F A O) , 2001, pp. 7 – 16, p. 13.

ويتشكك "إريك جوفروى" فى أن الصوفية فى كل من القاهرة ودمشق ومكة هم الذين نشروا عادة شرب القهوة، مؤكدًا على أن الانتشار له أسباب موضوعية أخرى لها علاقة بمجالات خاصة بمجتمع الشرق الأدنى نفسه.

(28)Mostafa Ali , Description of Cairo of 1599, translition and notes by Andreas Tietze, Vienna 1975, p. 37.

(٢٩)جلبي، أوليا، سياحتنامة مصر، ترجمة محمد على عونى، وتحقيق عبد الوهاب عزام وأحمد السعيد سليمان، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٣، ص ٤٥٥.

(٣٠)شابرول، ج. دى، وصف مصر، القاهرة، الطبعة الثانية لسنة ١٩٨٩، مكتبة مدبولى، ص ١٣٨.

(٣١) إدوارد وليم لين، المصدر السابق، ص ٣٤٤.

(32) Nelly Hanna , Coffee merchants in Cairo 1580 1630, 91 -101 ,in: Le Commerce du café avant l'ére plantation colonials, p. 97.

(33) Ibid.

- وتذكر نللى حنا استناداً إلى وثيقة زواج مسجلة بمحكمة القسمة العسكرية تعود إلى سنة ١٦٤٢م بأن جهاز العروس اشتمل على ١٨٠ فنجاناً و١٢ بكرج قهوة، مما يبين بوضوح أنها شكلت جزءاً أساسياً فى أدوات البيت الضرورية.

(٣٤) محمد بن حسن بن عبد الله باش خليفة مستحفظان (١١٨٧ هـ/١٧٧٣م)، الطريقة والأدب فى نظام مصر والأوجاقات، مخطوط محفوظ بالمكتبة الوطنية بباريس، ومصنف تحت رقم Manuscrits Arabes , No. 4638

(35) Nelly Hanna , op.cit, p. 98.

(36)De Jean Coppin, Voyages en Egypte (1638 – 46), I F A O, Le Caire, 1971, p. 123.

(٣٧)سكيرس، جنيفر، الثقافة الحضرية فى مدن الشرق، استكشاف المحيط الداخلى للمنزل، ترجمة ليلى الموسوى، عالم المعرفة، العدد رقم ٣٠٨، الكويت أكتوبر ٢٠٠٤، ص ١٢.

(٣٨) كلوت بك، المصدر السابق، ص ٣٠٩ – ٣١٠.

(٣٩) اتضح ذلك من واقع مقاربته بين طبيعة شواغل وحياة الرجل الثرى ونظيره فى الطبقات الدنيا، راجع إدوارد لين، المصدر السابق، ص ص ١٤٨ ، ١٤٩.

(٤٠) نفسه، ص ١٤١.

(٤١)بيرتون، ريتشارد، رحلة بيرتون إلى مصر والحجاز، ترجمة عبد الرحمن عبد الله الشيخ، الألف كتاب الثانى، الإصدار رقم ١٦١، ج ١، الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٤، ص ٧٥.

(42) De la Jonquière,c, l'expedition d'Égypte, 1798-1801, (5 vols.) , paris 1899-1907, t. III. P. 490.

(٤٣)الخشاب، إسماعيل، خلاصة ما يراد من أخبار الأمير مراد، تحقيق وتعليق حمزة عبد العزيز بدر، ودانيال كريسليوس، العربى للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٢، ص ٤٤.

(٤٤) الجبرتى، عجائب الآثار، ج ٣، ص ٣٠٨.

(٤٥)لين، المصدر السابق، ١٤٠.

(٤٦) كلوت بك، المصدر السابق، ص ٢٧٩.

(٤٧) ابن عبد الغنى، المصدر السابق، ص ٥٥٢.

(٤٨) نفسه، ص ص ٤١٢، ٤١٣.

(49) Hector Fleiscmann , Roustam Mameluck de Napoléon, d'après des mémoires et des documents inédites, Paris 1910, p. 46.

(٥٠) لعل مذكرات نوبار باشا الذى تولى منصب رئيس نظار مصر ثلاثة مرات فى فترات مختلفة وقعت بين (١٨٧٨ م – ١٨٩٥ م) تقدم أهم مصدر أعطى إضاءة واضحة حول استخدام القهوة فى التخلص من الشخصيات التى لم يعد النظام راغباً فى وجودها او استمراريتها، ونوبار نفسه كان يحذر كثيراً من شراب القهوة فى الوسط الخديوى، وخاصة فى الأوقات التى اختلف فيها مع السلطة وخرج فيها من الوزارة. راجع: نوبار باشا، مذكرات نوبار باشا، ترجمة جارو روبير طبقيان، تقديم ودراسة لطيفة سالم، دار الشروق، الطبعة الأولى ٢٠٠٩، ص ١٩٢.

(٥١) نفسه، ص ١١٩.

(٥٢) كلوت بك، المصدر السابق، ص ٣١٣.

(٥٣) الراهب سيمون، رحلة الراهب سيمون إلى مصر والشام، ترجمة محمد حرب، كتاب الهلال، العدد (٦٧٧)، لسنة ٢٠٠٧، ص ١٠٦.

(٥٤) جلبى، المصدر السابق، ص ٥٢٦.

(٥٥) الجبرتى، عجائب الآثار، ج ١، ص ٤١٤.

(٥٦) أحمد الدمرداش كتخدا عزبان، الدرة المصانة فى أخبار الكنانة، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة، ١٩٨٩، ص ١٧١.

(57)De Jean Coppin , op.cit,p.322.

(٥٨)عزبان، المصدر السابق، ص ١٣١.

(٥٩) نفسه، ص ٢٣٢.
(٦٠) نفسه، ص ١٧١.
(٦١) محمد بن حسن، الطريقة والأدب، ورقة ٤٠ أ.
(٦٢)بيرتون، المصدر السابق، ص ٦٤.
(٦٣)سكيرس، المرجع السابق، ص ١٠٦؛ مارى آن فاى، الأواصر الرابطة، النساء والبيت فى مصر فى القرن ال-١٨ م، منشورًا فى: النساء والأسرة وقوانين الطلاق فى التاريخ الإسلامى، تحرير أميرة الأزهرى سنبل، مراجعة رءوف عباس، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ١٩٩٩، ص ص ١٦٣-١٧٨، ص ص ١٧٥، ١٧٦.
(٦٤) ومن ذلك حرص مراد بك، وهو بالصعيد، على تزويد قصر زوجته الست نفيسة بالأزبكية بحاجتها من البن. انظر مراسلة من الأمير مراد بك إلى الجنرال دونزيلوه، رسالة رقم (٨٧) بتاريخ 3 أكتوبر ١٨٠٠، فى مجموعة خطابات الأمير مراد بك المودعة بأرشيف الحملة الفرنسية بالمكتبة المركزية – جامعة القاهرة.
(٦٥) كلوت بك، المصدر السابق، ص ٣١٤.
(٦٦) دى شابرول، دراسة فى عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين، فى وصف مصر، مج ١، طبعة مدبولى، القاهرة ١٩٨٩، ص ١٠٨.
(٦٧)ريمون، الحرفيون والتجار فى القاهرة فى القرن الثامن عشر، ج ٢، ص ص ٩٢٩- ٩٣٩.
(٦٨) أنتونى غدنز، علم الاجتماع ترجمة فايز الصياغ، المؤسسة العربية للترجمة / مؤسسة ترجمان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٥، ص ٧٦٤.

(٦٩)بيرتون، المصدر السابق، ص ٦٣. كذلك ورد ذات المصطلح "الخدم الأحرار" عند إدوارد وليم لين (راجع المصدر السابق، ص ١٤٠).
(٧٠) لين، المصدر السابق، ص ١٤٠.
(٧١) نفسه، ص ١٤٨.
(٧٢)بيرتون، المصدر السابق، ص ٦٩.
(٧٣)ريمون، "جغرافيا الأحياء الأرستقراطية فى القاهرة فى القرن الثامن عشر"، منشورًا فى التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية، ترجمة زهير الشايب، مكتبة مدبولى يوليه ١٩٧٤، ص ص ١٦٤ –٢١٨، ص ص ٢٠٩ – ٢١٠، هامش رقم ٣٢، ص ٢١٨. ومما يذكره ريمون أن بيت محمد بك الألفى كان يشتمل على ١٠٠٠ مملوك!.
(٧٤)جلبى، المصدر السابق، ص ٦٣١.
(٧٥) الجبرتى، عجائب الآثار، ج ٤، ص٤٩: إن مقولة الأمير مراد بك وهو يصف كثرة مماليك تابعه الألفى: "عنده عليه كتير". التى كتبها فى إحدى مراسلاته مع الجانب الفرنسى، إنما تؤكد ما ذهب إليه الجبرتى بشأن كثرة أتباع الأمراء فى أواخر القرن الثامن عشر. راجع نص المراسلة فى أرشيف المكتبة المركزية بجامعة القاهرة: مراسلة مراد بك إلى الجنرال دونزلوه، رقم (١٠٣) بتاريخ ٢٣ من شعبان ١٢١٥/ ٩ من يناير ١٨٠١.
(76) Menou au Ministre des affaires étrangères.le 2 vend. an IX (24 septembre 1800) Kléber et Menou en Egypte depuis le départe de Bonaparte, Documents publies pour la société d'histoire contemporaine, par Rousseou, Paris 1900, pp. 357-358.
(٧٧) نللى حنا، " التغير فى الهيكل السياسى فى القرن الثامن عشر وأثره على وظائف قصور الأمراء فى القاهرة "، منشورًا فى: مجلة كلية الآداب، عدد خاص، رقم ٥٧، أبحاث ندوة تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى ١٧٩٨ – ١٥١٧، مركز النشر بجامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص ص ٨٣- ٩٢، ص ٨٦.
(٧٨) نللى حنا، بيوت القاهرة فى القرنين ١٧، ١٨ م، دراسة اجتماعية معمارية،، ترجمة حليم طوسون، العربى للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩١، ص ٧٦.

(٧٩) نفسه، ص 78: Nelly Hanna , La Cuisine dans la maison du Caire, p. 407

(٨٠) نفسه، ص ١٠٠.

(٨١) دى شابرول، المصدر السابق، مج ١، ص ١٣٨.

(٨٢)لين، المصدر السابق، ص ١٤٥.

(٨٣) دى شابرول، المصدر السابق، مج ١، ص ١٣٨؛ الجبرتى، تاريخ مدة الفرنسيس بمصر، تحقيق وترجمة ش. موريه، ليدن ١٩٧٥، ص ١٢. وألف المصريون، خلال فترة الاحتلال الفرنسى، أغنية شعبية كانت تردد على المقاهى وفى الشوارع، يسخرون فيها كذلك من مسألة إضافة السكر للقهوة: جاء فيها: أوحشتنا يا سارى عسكر... تشرب القهوة بالسكر/وعسكرك داير يسكر.. وفى البلد حبوا النسوان. راجع، فيوتو، وصف مصر (الموسيقى والغناء عند المصريين المحدثين)، ترجمة زهير الشايب، ج ٨، طبعة مكتبة الأسرة، القاهرة ٢٠٠٢، ص ١٤٥.

(٨٤)جلبى، المصدر السابق، ص ٥٨٦.

(٨٥) كلوت بك، المصدر السابق، ص ٣٦١.

(٨٦) إدوارد وليم لين، المصدر السابق، ص ٢٠٦.

(٨٧) نفسه، ص ص ١٤٥، ١٤٦.

(٨٨) كلوت بك، المصدر السابق، ص ٣٥٨.

(٨٩) لين بول، صوفيا، حريم محمد على باشا، رسائل من القاهرة (١٨٣٢-١٨٤٦م)، ترجمة ودراسة عزة كرارة، كتاب سطور، القاهرة، الطبعة الثانية ٢٠٠٠، ص ١٣٢.

(٩٠) نفسه، ص ٢٨٣.

(٩١) ابن عبد الغنى، المصدر السابق، ص ٥٥٣.

(٩٢) كلوت بك، المصدر السابق، ص ٣٥٤.

(٩٣) أظهرت دراسة حديثة أن الأوانى النحاسية كانت هى الأكثر شيوعاً فى بيوت النخبة والطبقة المتوسطة، وذلك بين القرنين ال- ١٦م و ال- ١٨م. راجع: حسام عبد المعطى: أثر النحاس فى تطور الصناعات الحرفية فى مصر فى العصر العثمانى، منشوراً فى: جدل الموضوعية والذاتية فى كتابة تاريخ مصر، دراسات مهداة إلى المؤرخة الكبيرة نللى حنا، تحرير ناصر أحمد إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١٢، ص ص ٢١٩ - ٢٦٢، ص ص ٢٥٠ ، ٢٥١.

(٩٤) فنسليب، المصدر السابق، ص ١٧٦.

(95)Faroqhi; S., Subjects of the Sultan,culture and daily life in the ottoman empire,London - New york ,2005, p. 218.

(٩٦) جنيفر سكيرس، المرجع السابق، ص ١٠٦.

(٩٧)عبد الغنى النابلسى، الحقيقة والمجاز فى الرحلة إلى بلاد الشام ومصر والحجاز، تقديم: د. أحمد عبد المجيد هريدى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢٢٧.

(٩٨) أوليا جلبى، المصدر السابق، ص ٥٨٤.

(٩٩) محمد بن حسن، الطريقة والأدب، ورقة ٣٣ أ.

(100)Sarga Moussa avec la collaboration de Kaja Antonowiez , Le Voyage en Égypte, anthologie de voyageurs européens de Bonaparte à l'occupation anglaise, Robert laffont, Paris 2004, p. 630.

(١٠١) كلوت بك، المصدر السابق، ص ٣٥٨.

(١٠٢) نفسه، ص ص ٣٥٨، ٣٥٩.

(١٠٣) الأميرة جويدان، مذكرات الأميرة جويدان، زوجة الخديو عباس حلمى الثانى، عدد خاص صادر عن جريدة القاهرة، العدد رقم ٢١٨، بتاريخ ١٥ يونيه ٢٠٠٤، ص ١٩.

(١٠٤) نفسه، ص ٣٠.
(١٠٥) كلوت بك، المصدر السابق، ص ٣٥٩.
(١٠٦)لين بول، المصدر السابق، ص ص ١٣٠، ١٣١.
(١٠٧) كلوت بك، المصدر السابق، ص ٣٥٩..
(١٠٨) دى شابرول، المصدر السابق، مج ١، ص ١١٠. وتبدو ملاحظة رالف هاتوكس ذات مغزى من أن الحمام العمومى اتاح للنساء فرصة الالتقاء والتجمع مع رفقائهن مثلما قدم المقهى لمجتمع الرجال الفرصة فى إنفاق جزء مهم من الوقت فى تحقيق الاتصال والتفاعل الاجتماعى مع فئات متنوعة. راجع: Ralph Hattox, op. cit, p.124.
(١٠٩) نوبار باشا، المصدر السابق، ص ٧١.
(١١٠) الأميرة جويدان، المصدر السابق، ص ٣٧.
(١١١) نفسه، ص ٢٥.
(١١٢) غادة أسامة أحمد، وضع المرأة فى المجتمع المصرى فى القرن السابع عشر، القاهرة ٢٠٠١، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القاهرة، ص ١١٧.
(١١٣) جولوا، وصف مدينة رشيد، وصف مصر، مج ٣، ترجمة زهير الشايب، طبعة دار الشايب للنشر، القاهرة ١٩٩٩، ص ٢٣٧.
(١١٤) تردد فى المصادر جملة، "وأكرمهم بتقديم القهوة والبخور"، راجع ابن عبد الغنى، المصدر السابق، ص ٥٦٢.
(١١٥) لين، المصدر السابق، ص ٢٠٦.
(١١٦) غِدِنز، أنتونى، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصُيّاغ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٥، ص ٩١.
(١١٧) كلوت بك، المصدر السابق، ص ٢٧٣.
(١١٨) رءوف عباس، التطور الاجتماعى فى عصر إسماعيل، منشوراً فى: رءوف عباس صفحات من تاريخ الوطن، تحرير عبادة كحيلة، الطبعة الأولى، درا الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ١٤٣٢هـ/٢٠١١، ص ١٣٧.
(١١٩) رسالة دروفتى إلى وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٤ من ديسمبر ١٨١٠، منشور ة في: محمد علي ونابليون (١٨٠٧- ١٨١٤م)، جمعها ونشرها إدوارد دريو، ترجمة ناصر أحمد إبراهيم، مراجعة وتقديم رءوف عباس حامد، المركز القومى للترجمة، الإصدار رقم ١٢٥٨، القاهرة ٢٠٠٨، ص ص ٢٢٣-٢٢٥.
(١٢٠)كلوت بك، المصدر السابق، ص ٤٣٤.
(١٢١) نفسه، ص ص ٧٢، ٧٣؛ ٢٩٢ – ٢٩٨ ؛ ٣٢٠، ٣٢١.
(١٢٢) نفسه، ص ٢٩٤.
(١٢٣) نفسه، ص ٣٢١.
(١٢٤) وأطلق فولنى على هذا السلوك اصطلاح "البذخ المستفيض" ؛ أى الزائد عن كل حد، راجع ف. فولنى، ثلاث أعوام فى مصر وبر الشام، ترجمة إدوار البستانى، منشورات دار المكشوف، ط ١٩٤٩، ص ١٢٠.
(١٢٥)نفسه، ص ١٣٧.
(١٢٦) الجبرتى، المصدر السابق، ج ٤، (يومية ١١ ربيع الثانى ١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م).
(١٢٧) يروى الجبرتى بأن أحمد أفندى هذا " لما سافر إلى الباشا بدفتر الفرضة إلى ناحية أسيوط طلع إلى البلدة في هيئة وصحبته فرش وسحاحير وبشخانات وكرارات وفراشون وخدم وكيلارجية ومصاحبجية والحكيم والمزين، فلما شاهد الباشا هيئته سأل عنه وعن منصبه فقيل له إنه جاجرت من كتبة الروزنامة فقال إذا كان جاجرت بمعنى تلميذ فكيف يكون باش جاجرت أو قلقاوات لإقليم فضلًا عن

كبيرهم الروزنامجي وأي شيء ذلك، وأسر ذلك في نفسه وطفق يسأل ويتجسس عن أحوالهم لأنه من طبعه الحقد والحسد والتطلع لما في أيدي الناس"، وبفضل تدخل المحروق وشفاعته تم تغريمه فحسب ٨٠ كيساً : أى حوالى ١٦٠٠٠٠٠ بارة! : راجع الجبرتي، المصدر نفسه، ج ٤ (حوادث شهر ربيع الأول ١٢٢٥).

(١٢٨)بلزونى، جيوفانى باتيستا، بلزونى فى مصر، ترجمة علاء الدين محمود عبد الرحمن، ومراجعة عبد الرحمن عبد الله الشيخ، مطبوعات المجلس الأعلى للثقافة، الإصدار رقم ٩٩٢، القاهرة ٢٠٠٥، ص ٢١٧.

(١٢٩) نفسه.

(١٣٠) كلوت بك، المصدر السابق، ص ٣١٣.

(١٣١) نفسه، ص ٢٩٥.

(١٣٢)كواترت، دونالد، الدولة العثمانية ١٧٠٠ إلى ١٩٢٢، تعريب أيمن أرمنازى، مكتبة العبيكان 2004، ص ص ٢٦٨- ٢٧١..

(١٣٣) راجع على سبيل المثال ما أورده بخصوص توحيد الثياب الضيقة والتخلى عن الملابس الواسعة والطويلة والمزركشة بأسلاك الذهب والملابس الحريرية التى كانت شائعة زمن المماليك، كلوت بك، المصدر السابق، ص ص ٢٩٧-٢٩٩.

(١٣٤) عاصم الدسوقى، "ملامح التغير الاجتماعى فى مصر خلال القرن التسع عشر"، منشوراً فى: فى تاريخ مصر الاقتصادى – الاجتماعى، مؤسسة ابن خلدون، القاهرة ٢٠٠٠، ص ١٢٣.

(١٣٥) نفسه، ص ٤٣٢. ومما له دلالته ما أوضحته دراسة سهام الدبّابى الميساوى أنه فى التراث العربى كان تقديم الأطعمة والأشربة باليد اليسرى نذيراً بالفاقة والقحط وسوء الطالع، كما يدل على النقص والعجز والتذبذب واختلاط الأمور؛ بينما التقديم باليد اليمنى يرمز إلى الخصب والسعد والبركة. راجع دراستها، "الطعام والشراب فى التراث العربى، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات بجامعة منوبة، تونس ٢٠٠٨، ص ص ٧٣١ ، ٧٣٢.

(١٣٦) خديو عباس حلمى، عهدى، مذكرات عباس حلمى الثانى، ترجمها عن الفرنسية جلال يحيى، ومراجعة إسحق عبيد، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولى ١٩٩٣، ص ص ٤٠ ، ٤١، ٤٣.

الأقباط والاحتلال الفرنسي لمصر

أ. حلمي النمنم*

حين جاءت حملة نابليون إلى مصر (١٧٩٨- ١٨٠١م) كان الوضع القبطي العام مستقرًا وفقا لصياغة ثُبتت منذ قرون بشأن العلاقة بين المسلمين والأقباط. وكان هناك عوام الأقباط وهناك الخواص.

عوام الأقباط يسري عليهم ما يسري على عوام المصريين من المسلمين، حيث الحياة تحت الاستبداد المملوكي والتسلط العثماني، والضرائب المتزايدة، وزيادة على ذلك كانت هناك بعض القيود التي فرضت على الأقباط واليهود أيضًا.. وتتعلق بتحريم لبس زي بعينه، كالعمامة التي يرتديها مشايخ المسلمين وتحريم ركوب الخيل، وفي العموم لم يكن فقراء المسلمين يركبون الخيول أيضًا[1].

أما خواص الأقباط فهؤلاء هم الذين تولوا الأعمال المالية من جمع الضرائب والمكوس بالإضافة إلى الأعمال الكتابية، وأتاح لهم عملهم هذا الالتحاق بالحكام ورجال السلطان، وجمع بعضهم من خلال ذلك الثروات والأموال فصاروا من الأغنياء وأصحاب الجاه الذي يحسدهم عليه معظم المسلمين، ويتمنون لو تحقق لهم شيء منه، وقد حقق بعض الأقباط مستويات عالية في هذا المجال مثل المعلم إبراهيم الجوهري الذي كان "كبير المباشرين بالديار المصرية" فلما مات ورثه في هذا الموقع شقيقه المعلم جرجس الجوهري، والذي كان - كما يقول الجبرتي: "بيده حل الأمور وربطها في جميع الأقاليم المصري، نافذ الكلمة، وافر الحرمة"، ويؤكد الجبرتي: إنه رآه بعينيه يجلس إلى جوار "محمد باشا خسرو" والي مصر، ويشرب الدخان بحضرته، وهذا لم يكن يتاح إلا لأقل القليل من المصريين عمومًا، غير آل الجوهري كان هناك أيضًا المعلم يعقوب الذي حمل السلاح وشارك في القتال مع سليمان بك ضد العثمانيين في الصعيد سنة ١٧٨٦، وكان هناك المعلم غالي، وآخرون، وأرتضى عموم المصريين هذه الأوضاع بالنسبة إلى فقراء الأقباط وأغنيائهم، ومع الاحتلال الفرنسي لمصر سوف تتحرك هذه الأوضاع وتهتز ولن تبقى على حالها.

---

* المفكروالكاتب الصحفي

حين ترامت الأخبار إلى أهل مصر بنزول الفرنسيين الإسكندرية وما فعلوه بأهلها، ساد القلق والهياج بين المصريين، وأدى ذلك إلى حالة من الفوضى وأعمال النهب والعنف بين الأهالي، في الأرياف، ويذكر الجبرتي أنه كان "يقتل بعضهم بعضا، وينهب بعضهم بعضا"، ويضيف: "أن العرب - يقصد البدو - غارت على الأطراف والنواحي وصار قطر مصر من أوله إلى آخره في قتل ونهب وإخافة طريق وقيام شر وإغارة على الأموال وإفساد المزارع وغير ذلك من أنواع الفساد الذي لا يحصى".

في هذه الحالة من الفوضى وأعمال النهب والعنف اتجهت المشاعر الصاخبة إلى "الآخر الديني" بالعداء، يقول الجبرتي: "والعامة لا ترضى إلا أن يقتلوا النصارى واليهود فيمنعهم الحكام عنهم، ولولا ذلك المنع لقتلهم العامة وقت الفتنة". لقد كان اتجاه المشاعر إلى النصارى واليهود يعكس سيادة تصور خائف ومتزمت للأمور السياسية والوطنية، غير أنه لحسن الحظ استطاع "الكبار" آنئذ أن يتداركوا الأمر.

والواقع أن نابليون كان قد نجح في أن يصبغ حملته بالطابع الديني في بيانه الأول للمصريين حيث ركز في هذا البيان على ما أسماه حبه للنبي والقرآن، وقد تملق المشاعر الإسلامية بشدة، ثم تحدث عن كراهيته للمسيحية وتحطيمه للصلبان وتخريبه لكرسي البابوية في روما، ولم يصدقه معظم المصريون في شيء مما قاله، فلو صح أنه يحترم الإسلام لوجب عليه أن يحترم المسيحية، غير أن هذا لا ينفي أن هناك من وثق في كلامه وكان مستعدًا أن يصدقه، خاصة بعض العلماء والتجار والمباشرين الأقباط.

وتحدث عنه المصريون هو وجيشه باعتبارهم "كفار الفرنسيس" لكن يبدو أن كلامه عن المسيحية أقلق "النصارى"، وتحدث أحد الكتاب المصريين عن استعداد الفرنسيين لإبادة الأقباط "لإرضاء الأغلبية"[٢] ولعل الأقباط كانوا في موقف صعب، عوام المسلمين تحرشوا بهم ونابليون يسخر بدياناتهم ويتحدث عن كراهيته لهم.

سارت الأمور بعد ذلك بشكل عادي، فلا نرى موقفًا مميزًا للأقباط أو منهم، فحين كان نابليون يستعد لدخول القاهرة، ذهب إليه وفد ضم كبار المشايخ والأعيان من مسلمين وأقباط، وكان المعلم جرجس الجوهري "كبير الأقباط"[٣] هو الذي تولى فرش وتجهيز قصر الألفي الذي وقع عليه الاختيار ليكون مقرًا لنابليون، وحين استقر الفرنسيون بالقاهرة سكن "بوسليج" في بيت قديم للشيخ البكري بالأزبكية، ويذكر الجبرتي أنه كان "يجتمع عنده النصارى القبط كل يوم"، وربما كان هناك ما يبرر هذا الاجتماع، ذلك أن أمور الحكم صارت للفرنسيين ولابد للأقباط أن يوثقوا علاقتهم بهم ويأمنوا جانبهم بعدما أبداه نابليون من عدم احترام للمسيحية في بيانه الأول، وإذا كان كبار المشايخ من المسلمين يترددون على بيت ضاري

عسكر نابليون وصاروا أعضاء في الديوان، فقد كان طبيعيًا أن يبحث كبار القبط عن أحد قادة الحملة - سماه المصريون الوزير بوسليج - يترددون عليه، ويكون مصدرًا للارتباط بالسلطة الجديدة، وكان بوسليج المسئول المالي والإداري بالحملة، وكان كبار القبط على خبرة ودراية بتلك الأمور، أي أنهم ذهبوا إليه بحكم الاختصاص.

وحينما بدأ نابليون في فرض غرامات مالية ضخمة على المصريين، خاصة بعد هجوم الأسطول البريطاني وتحطيم أسطوله في أبي قير، شمل الغرم جميع من بمصر بلا تفرقة "التجار المسلمين والنصارى والقبط والشوام وتجار الإفرنج" - كما عبر الجبرتي - ولأن الأقباط يعملون في المهن المالية ويعرفون حقيقة أملاك الأفراد، فقد استغل الفرنسيون الأقباط في جمع الأموال التي قرروها، وأثر ذلك على صورة هؤلاء الأقباط لدى الأهالي، يقول الجبرتي "قدروا فرضة من المال على القرى والبلاد وقيدوا بذلك الصيارف من القبط ونزلوا في البلاد مثل الحكام ويحبسون ويضربون ويشددون في الطلب".

كانت مهمة جمع الأموال طوال العصور الإسلامية متروكة للمباشرين الأقباط، وكان عليهم ان يطلبوا الأموال فقط، وكان إلزام وإرغام الأهالي على الدفع متروكًا للشرطة والمماليك ولكن الجديد الذي قام به الفرنسيون هو إضافة مهمة المماليك في هذا الجانب إلى المباشرين الأقباط.

كانت هناك مشاجرات وحوادث استفزاز فردية تقع بين الأفراد من مسلمين وأقباط ويهود، ويلفت الانتباه هنا ذلك النداء الذي وجهته قيادة الحملة في العاصمة بأن "كل من تشاجر مع نصراني أو يهودي أو تشاجر معه نصراني أو يهودي يشهد أحد الخصمين على الآخر ويطلبه لبيت صاري العسكر" وكانت الأحداث التي تقع هي من ذلك النوع الذي يمكن أن يحدث في أي مجتمع وفي أي وقت، ويتحدث الجبرتي عن إعدام الفرنسيين لأربعة من الأقباط "قيل إنهم سكروا في الخمارة ومروا في سكرهم وفتحوا بعض الدكاكين وسرقوا منها أشياء وقد تكرر منهم عدة مرات" ويذكر الجبرتي أن "القبطة اغتاظوا لذلك".

ويشكو الجبرتي مما يسميه "ترفع أسافل النصارى من القبط والشوام والأروام واليهود وركوبهم الخيول وتقلدهم بالسيوف بسبب خدمتهم للفرنسيس ومشيهم الخيلاء وتجاهرهم بفاحش القول واستذلالهم المسلمين" وهي نظرة يختلط فيها البعد الديني بالعنصر الاجتماعي والطبقي، فهو يغضب، والمؤكد أنه كان يعبر بذلك عن رأي قطاع واسع في المجتمع، لأن "الأقليات"، أو أهل الكتاب، تجاوزوا الحد المرسوم لهم، وأخذوا بفضل الفرنسيين أكثر مما قرره المجتمع لهم، فلم يكن يسمح لهم أن يحملوا السلاح ويركبوا الخيل أسوة بعلياء القوم.

وللحق فلم يكن بعض أبناء الأقليات هم الذين انتعشوا وانساقوا وراء الفرنسيين وحدهم، بل هناك بعض المسلمين أيضًا اندفعوا وخرجوا من بعض القيود الاجتماعية والدينية. فالجبرتي نفسه هو الذي يتحسر ويتألم لأن "البعض استهوته الشياطين ومرق والعياذ بالله من الدين ولا حول ولا قوة إلا بالله".

كان الفرنسيون - في تلك المرحلة من الحملة - حريصين على ألا تصل العلاقة بين المسلمين والأقباط إلى حدود التأزم والانفجار، حين بدأ شهر رمضان وكان بونابرت في حملته على فلسطين، أطلق الفرنسيون النداء في القاهرة بأن يلتزم غير المسلمين بالتقاليد المتبعة في شهر الصيام، وأن يراعوا جيدًا مشاعر عامة المسلمين في ذلك، فلا يجاهرون بالإفطار وتناول الطعام في الشوارع نهارًا، يقول الجبرتي: "نصارى البلد يمشون على عادتهم مع المسلمين أولاً، ولا يتجاهرون بالأكل والشرب في الأسواق ولا يشربون الدخان ولا شيئًا من ذلك بمرأى منهم"، ويرى الجبرتي "أن الفرنسيين أطلقوا هذا النداء لاستجلاب خواطر الرعية"، وكانت قد حدثت واقعة لفتت الانتباه إلى بعض الانفلات في التعامل بين المسلمين والأقباط خلال الصيام، حيث مر أحد المشايخ في الشارع بأحد النصارى وهو يشرب الدخان في نهار رمضان، فوبخه الشيخ وانتهره لذلك، طالبًا منه أن يكف، فرفض النصراني تنفيذ الطلب وظل يدخن، ورد ردًا عنيفًا على الشيخ، فما كان من الأخير إلا أن نزل من على ركوبته - حماره - وضربه، وارتفع صوت الضارب والمضروب واحتشد المارة وتابعوا المشهد، واتسع نطاق الأمر وذهب الاثنان إلى قائمقام "حاكم العاصمة" وكان كل منهما يتصور أنه على حق، الشيخ رأى من واجبه أن يطالبه بعدم التدخين، وأن يمنعه بالقوة إذا لزم الأمر، والنصراني رأى أن التدخين حق له في الشارع، فليس ملزمًا بالصيام ولا بآدابه، خاصة أن الحكام الآن من الفرنسيين أي غير ملتزمين بالصيام ومقتضياته.

استدعى قائمقام عددًا من كبار الأقباط وسألهم عن عادتهم المتبعة في نهار رمضان، فأجابوه بأنهم لا يتناولون الطعام ولا يدخنون في الشارع وعلى مرأى من المسلمين، فساند القائمقام موقف الشيخ وعاقب ذلك المدخن "ضرب النصراني وترك المتعمم لسبيله"، وجرت حوادث فردية من هذا النوع، فيما بعد ويذكر نابليون في منفاه بسانت هيلانة أن المسيحيين انتهزوا الفرصة ليتخلصوا من الظلم ويخرجوا عن عادات البلاد وتقاليدها ويحتقروا المسلمين، ولكنه طالبهم بالالتزام وأرضى المشايخ[٤].

عندما وقعت ثورة القاهرة الأولى، شابها في البداية بعض حوادث نهب وسطو من ذلك النوع الذي يقع وقت الهياج الاجتماعي والشعبي، خلال انتفاضات الأهالي، واتجه النهب إلى الأماكن التي يمكن نهبها، ويحددها الجبرتي بالقول "خرجت العامة عن الحد، فهجموا على حارة الجوانية ونهبوا دور النصارى الشوام والأروام وما جاورهم من بيوت المسلمين على التمام"، ولا

نعرف لماذا اتجهوا بالذات إلى دور النصارى الشوام واليونانيين؟ هل لأنهم كانوا الأكثر تعاملاً مع الفرنسيين، ام لأنهم كانوا من الأثرياء؟

يبدو لنا أنه العنصر المالي والاقتصادي. يؤيد ذلك وقوع عمليات نهب لخان الملايات وما به من "الأمتعة والموجودات" وهذا يعني أن الذين قاموا بتلك العمليات لم يكونوا من الثائرين بل كانوا من الفوضويين، وهؤلاء تهمهم الغنائم أولاً وقبل العوامل الوطنية والسياسية والدينية، لقد كان "خان الملايات" واحدًا من أهم المواقع التجارية بالقاهرة لذا اتجهوا إليه وبتعبير الجبرتي "أكثروا من المعايب".

يستوقف النظر هنا أمر مهم وهو: أن العوام الذين خرجوا عن الحد كما يصفهم الجبرتي لم يتجهوا بخروجهم هذا إلى الأقباط المصريين، فلم تقع حوادث عنف تجاههم، ولا جرى نهب أي بيت من بيوتهم، ذلك أن الثورة قامت احتجاجًا عن المظالم الفرنسية وكانت الثورة "مصرية خالصة".

كان نابليون غاضبًا من موقف الأقباط، وقد عرَّضهم ذلك لوشايات عديدة، فقد اتهمهم نابليون بأنهم يعلمون بثروات المماليك وأموالهم، ويعلمون أين أخفى هؤلاء المماليك تلك الأموال، وكان يتوقع منهم أن يكشفوا له عن تلك المخبآت، ووصل الاتهام إلى أن الأقباط هم الذين تولوا إخفاء ممتلكات المماليك، واضطر "بوسليج" أن يتدخل لدى نابليون مفندًا تلك الوشايات قائلاً "إن صمت الأقباط عن استثمارات المماليك يظل نتيجة للإرهاب الذي نشره المماليك، إن الأقباط - كما أتيح لي أن أكون شاهدًا على ذلك عدة مرات - يخافون من الأعمال الانتقامية الخاصة من جانب المؤتمنين على ممتلكات المماليك ومن أن يصبحوا ضحايا لهم إذا ما أعلنوا عن أسمائهم".

ويضيف بوسليج قائلاً: "وإذا كانوا هم (الأقباط) قد حازوا أشياء لم يعلنوا عنها، فإنه بالإمكان رد صمتهم إلى جشعهم، ومن المؤكد بالنسبة لي أن الخوف وحده أو المصلحة هي التي أمكن لها دفعهم إلى ذلك وليس تعلقهم بالمماليك الذي يحول دونه بما يكفي اختلاف الأديان"[٥]. والواقع أن نابليون كان يقارن بين بعض مشايخ القرى والأحياء الذين سلموا ممتلكات المماليك، أو ما أسماه "سوء نية" الأقباط الذين لم يكشفوا عما يعلمون رغم تعاونهم مع الحملة في الأمور المالية.

كان نابليون قد حقق بعض الميزات للأقباط، فقد سمح لبعضهم بركوب الخيول وحمل السلاح وارتداء ما يشاءون من الأزياء، وكان يتعامل في هذه الأمور بحساب حتى لا يثير عليه مشاعر الأغلبية، وكان يتوقع من الأقباط أن يردوا له الجميل "إذا كنت قد رددت إلى الأمة القبطية كرامة وحقوقًا لا تنفصل عن الإنسان، فإن لي الحق، بلا ريب في أن أطالب الأفراد الذين يشكلونها بالكثير من الحماس والوفاء في خدمة الجمهورية"[٦].

ويبدو أن هذا الموقف الذي اتخذه الأقباط، دفع نابليون للتفكير في الاستغناء عن خدماتهم في الأعمال المالية، والبحث عن بديل لهم، وإن كان لم يفصح عن البديل، هل كان سيستعين بالمصريين المسلمين، أم بالنصارى الأروام ونصارى الشام؟ لكنه حين غادر مصر عائدًا إلى فرنسا، ترك رسالة إلى كليبر أشبه بنصائح وتوجيهات له عما يفعله مع المصريين، وبخصوص الأقباط نصح كليبر بأمرين، يقول له "إنك مهما تفعل فستجد المسيحيين دائمًا أصدقائنا، إنما يجب منعهم على كل حال من الاستخفاف بمواطنيهم حتى لا يتعصب الأتراك ضدنا، كما هم متعصبون ضد النصارى" ثم يقول له "كنت أفكر في إنشاء طريقة جديدة لجمع الأموال الميرية، فيما إذا لم يحدث أمر جديد مما يغنينا عن استخدام الأقباط تقريبًا، وإني أوصيك بالتفكير مليًا في هذا الأمر قبل الإقدام عليه"[٧].

كان الأقباط أذكى كثيرًا من نابليون، ويبدو التناقض واضحًا في أن نابليون الذي كان حريصًا على ألا يستخف الأقباط بالمسلمين حتى لا تثور الاعتراضات عليه، ولا يتعصب ضده "الأتراك"، كان هو يطلب من الأقباط أو يتوقع منهم أن يقطعوا خيوطهم نهائيًا مع مجتمعهم، ومع المماليك بأن يقدموا له كل ما يريد من معلومات عن ثروات المماليك. والواقع أن تعاون الأقباط مع الفرنسيين كان بحكم عملهم ووظيفتهم التاريخية، دون أن يتورطوا في أكثر من ذلك.

ومع بداية ثورة القاهرة الثانية، وقعت الواقعة، وكادت الأمور أن تفلت بين المسلمين والأقباط، وربما يعود ذلك إلى الطريقة التي بدأت بها هذه الثورة وتختلف كثيرًا عن الثورة الأولى.

عقب الهزيمة الساحقة للجيش العثماني الضخم - أكثر من ٨٠ ألف مقاتل - في عين شمس أمام جيش كليبر المنهك وغير المستعد للقتال، اندفع عدد من العثمانيين تجاه القاهرة، وتصور أهلها أن الفرنسيين قد هزموا، وأن النصر كان للعثمانيين، بدليل أن الجيش الفرنسي لم يعد إلى القاهرة وعاد العثمانيون، ولما توغل هؤلاء العثمانيون داخل القاهرة صاح "ناصف باشا" في جموع الأهالي المحتشدين والمتحفزين أمام وكالة ذي الفقار بالجمالية "اقتلوا النصارى وجاهدوا فيهم" وكانت تلك الصيحة نذير شؤم ودمار، فقد تلقفها عدد من الأهالي واندفعوا كما يقول الجبرتي "صاحوا وهاجوا ورفعوا أصواتهم مروا مسرعين يقتلون من يصادفونه من نصارى القبط والشوام وغيرهم" [غيرهم هنا هم الأروام واليهود] اعتداء وعمليات قتل هوجائية تولدت عن لحظة الهياج والنداء الذي وجهه "الباشا العثماني" لكن الأمر لم يقف عند هذا الحد، وأخذ شكل الاعتداء المنظم، وكأن هناك من يدبر له ويخطط، وكان العثمانيون هم المتحكمين في الموقف داخل القاهرة آنئذ، يقول الجبرتي "ذهبت طائفة إلى حارات النصارى وبيوتهم التي بناحية بين الصورين وباب الشعرية وجهة الموسكي فصاروا

يكبسون الدور ويقتلون من يصادفونه من الرجال والنساء والصبيان وينهبون ويأسرون"، وامتدت هذه العمليات لتشمل المسلمين الذين يقطنون تلك الأحياء "اتصل ذلك بالمسلمين المجاورين لهم".

إزاء هذه العمليات لم يلزم الأقباط والنصارى بالصمت والسكون، ولم يجلس في انتظار قدرهم، وإذا كان قادة المدينة وحكامها - ناصف باشا ومن معه - يحرضون الأهالي على قتالهم، فقد قرروا أن يدافعوا عن أنفسهم ويردوا الاعتداء وحملوا السلاح، ويقول الجبرتي "تحزبت النصارى واحترسوا وجمع كل منهم ما قدر عليه من العسكر الفرنساوي والأروام وقد كانوا قبل ذلك محترسين وعندهم الأسلحة والبارود والمقاتلون لظنهم وقوع هذا الأمر".

تحولت المسألة إلى ما يشبه الحرب الأهلية داخل القاهرة وبتعبير الجبرتي "وقعت الحرب بين الفريقين" المسلمون "يرمون من أسفل ويكبسون الدور" والنصارى أيضًا "تقاتل وترمي بالبندق".

والسؤال كيف وصلت الأمور إلى هذا الحد؟

عقب انتهاء الثورة سوف يعترف جنرال كليبر للعلماء وكبار المشايخ أنه هو الذي سلح النصارى والأقباط ليستعملوه ضد المسلمين إذا اقتضى الأمر "وما سمحنا لهم بحمل السلاح إلا ليحموا أنفسهم منكم".

نحن إذًا بإزاء عملية تخريب منظمة للمجتمع المصري يتولاها الفرنسي والعثماني، الأول يزرع الشك داخل الأقباط والمسيحيين ضد المسلمين، ويسلحهم لقتال المسلمين في أي لحظة وقبل ذلك يطلب من الكتبة والمباشرين الأقباط أن يتمادوا في التعاون مع الفرنسيين قطعًا لكل الصلات التي تربطهم بمجتمعهم.

أما "العثمانلي" فإنه يحرض المسلمين - جهارًا نهارًا- على المسيحيين، ويطالبهم بالاعتداء عليهم، ويخلط ذلك بمعنى ديني إسلام هو "الجهاد" وما بين الفرنسي والعثمانلي كادت أن تصل الأمر إلى حد بعيد، لولا أن الوعي العام تجاوز تلك اللحظة، فلم تستمر هذه العمليات كما يذكر "نقولا الترك" سوى "ذلك النهار بتمامه والليل بظلامه".

اختلفت الآراء في تفسير ما حدث، الجبرتي يتهم ثلاثة بالاسم وراء تلك العمليات، هم ناصف باشا ومعه عثمان كتخدا المملوكي، ومغربي مقيم في مصر بمنطقة البحيرة، وأخذت العمليات لديهم طابع "الارتزاق" وإهدار أبسط القيم المصرية والإسلامية، يقول عن عثمان كتخدا "كان كل من قبض على نصراني أو يهودي أو فرنساوي وذهب به إلى الجمالية حيث عثمان كتخدا ويأخذ عليه البقشيش، فيحبس البعض حتى يظهر أمره ويقتل البعض ظلما، وربما قتل العامة من قتلوه وأتوا برأسه لأجل البقشيش".

أما ناصف باشا فهو الذي أمر بالاعتداء على المسيحيين، كما ذكر من قبل، ويتفق الجبرتي مع كليبر في هذه الجزئية.

الرجل المغربي الذي لم يذكر اسمه كان أشبه بزعيم العصابة يقول عنه الجبرتي "غالبًا ما وقع من النهب والقتل من لا يجوز قتله يكون صدوره عنه" ويصفه بأنه "كان يتجسس على البيوت التي بها الفرنسيس والنصارى فيكبسون عليهم ومعه جمع العوام والعسكر" وكان الجبرتي يمقت ذلك الرجل، فقد وصفه بأقذع الصفات.

ومما يُذكر أن أحد الفرنسيين الذين عاصروا تلك الأيام ينفي عن الأهالي القيام بأي اعتداء على الطوائف الموجودة بالقاهرة، يقول "ميو" إن "كتائب الجنود العثمانيين بقيادة ناصف باشا هي التي ارتكبت حوادث الاعتداء على المسيحيين".

ويقدم "نقولا الترك" رؤية تختلف في جوهرها عن رؤية الجبرتي، حيث يرى أن الاعتداء على "دور النصارى" لم يتم لموقف مضاد منهم، أو لنزعة طائفية، ولكن شمل الاعتداء كل من تعاون مع الفرنسيين ويقول "قبضوا أيضًا على أناس كثيرين من المسلمين الذين كانوا يخدمون الفرنساويين وأذاقوهم الموت المهين وأوردوهم موارد التلاف". والواضح أمامنا أن عمليات الانتقام والنهب كانت واسعة "ينهبون ويسبون ويصنعون القساوة والفساد شيء ماله تعداد".

إن ما جرى كان نتيجة طبيعية لوقائع اليوم الأول، ذلك أن ناصف باشا ومن معه تصوروا أن مطاردة كليبر للجيش العثماني تتيح له التسلل وانتزاع القاهرة من بقايا الجيش الفرنسي، ولما دخلها لم يكن مستعدًا لأن يقول الحقيقة للأهالي، وهي أن الجيش العثماني قد هزم، وتصور ناصف أنه سينتقم لهزيمة الجيش ممن اعتبرهم حلفاء للفرنسيين، وتصور الأهالي في المقابل أن الانتصار قد تحقق وجاء وقت تصفية الحساب مع الذين تعاملوا مع المحتل، سواء أكانوا مسيحيين أم يهودًا أم مسلمين.

واللافت للنظر هنا الاختفاء التام لكبار المشايخ والعلماء، فلم يظهروا في الصورة لكي يمنعوا الأهالي من عمليات القتل، وكان واجبهم كعلماء وأعضاء في الديوان أن يكون لهم موقف، ولكن كانوا عند عادتهم يؤثرون السلامة الشخصية، فلعلهم تصوروا أن العثمانيين قادمون ومن ثم لا يجب إغضابهم، أو أنهم تخوفوا من الأهالي لأنهم - العلماء - كانوا من الذين تعاملوا مع الفرنسيين، ويبدو أنهم وجدوا الاختفاء في تلك اللحظة أمرًا مناسبًا، حتى يؤمنوا جانبهم لدى كل طرف، العثمانيون والمماليك والأهالي والفرنسيون.

ولم يكن لهذه العلميات من العنف أن تستمر، ويذكر "نقولا الترك" أن عثمان كتخدا نفسه هو الذي أنهى ذلك الموقف، يقول "أخذته الشفقة والرحمة على الرعية، وأطلق المناداة برفع الأذاة عن النصارى والرعية، ومنع الإسلام[٨] المنع التام عن النهب والحرام وقال لهم: لا

يجوز في سائر الأديان الأذاة على رعية السلطان، وغضب من ذلك الشأن وأمر أجناده أن تدور بالحارات وكل من بدا منه فساد يقطعوه بالسيوف الحداد".

على أن المسألة لم تكن شفقة أو الرحمة على رعية السلطان، أو أنها لا تجوز في سائر الأديان، ولكن كما رأى "هيرولد" فإن عثمان كتخدا وناصف باشا هما اللذان أنهيا تلك العمليات وأوقفا الاعتداءات، بعد أن أمرا بها، ذلك أنهما وجدا الفوضى تدب في المدينة، ولن يستطيعا السيطرة عليها، وقد ينقلب العنف عليهما، وأنهما لهذا السبب وحده تبين لهما خطأ تحريضهما على قتل غير المسلمين.

أيًا كان الأمر، فقد انتهت تلك اللحظة، وسارت الثورة في طريقها ضد المحتل، واستمرت لأكثر من شهر، قدم خلالها المصريون صورة قوية للمقاومة والبسالة، وتحملوا ضراوة كليبر وتدميره لأحياء العاصمة. وفي ذروة الثورة ألزم قادتها كبار التجار والأعيان والمشايخ بالمساهمة في النفقات المالية لتدبير الأسلحة ودعم العاصمة بالمواد الغذائية بعد أن حوصرت ومنع عنها الطعام، وكان من بين الذين شاركوا في تلك المساهمات عدد من "أعيان الأقباط" في مصر مثل المعلم جرجس الجوهري وفليتوس وملطي، رغم أن دار المعلم الجوهري كانت واحدة من الدور التي نهبت في بداية الثورة. ويذكر الجبرتي أن ثلاثتهم "حضروا وقابلوا الباشا والكتخدا والأمراء وأعانوهم بالمال واللوازم".

رغم أن هذا التصرف كان كفيلاً بأن يثير الفرنسيين ضدهم، ويضعهم في خانة أعداء الجمهورية الفرنسية، والمعنى الواضح البين، هو أن الجماعة المصرية تجاوزت لحظة الفرقة، وأدرك الجميع أنهم يعيشون في وطن واحد، ويواجهون نفس العدو، وأنه إذا كان جرجس وملطي قد تعاونا مع الفرنسيين، فكان ذلك تعاون المضطر، أشبه بتعاون عدد من المسلمين مع نابليون وكليبر ومينو.

واللافت للنظر أن بعض المصادر الفرنسية حين تتحدث عن المقبوض عليهم أثناء الثورة الثانية، نجد أن بينهم قبطيًا مصريًا يدعى جرجس ومواطنًا فرنسيًا كان مقيمًا في مصر قبل الحملة هو وزوجته، مما أوقع جنرالات الحملة في حرج بالغ، وكان ذلك الفرنسي ويدعى "روديل" قد قبض عليه بين سبعة من الثائرين قاموا بإضرام النار في ملهى التيفولي، الذي كان يسهر فيه الضباط الفرنسيون، وكان الملهى قد أسسه الفرنسيون بعد أن دخلوا مصر.[(٩)]

إذا كان كبار المشايخ والعلماء قد اضطروا - حفاظًا على مكانتهم ووجاهتهم- للتردد على نابليون، وكذلك فإن كبار الأقباط وأعيان النصارى قد اضطروا إلى التردد على "بوسليج"، فإن المعلم يعقوب بن حنا لم يضع نفسه موضع الاضطرار، ولم يرضه هذا الخيار، فقد التحق بخدمة الحملة مباشرة، وأول ظهور له في عهد الحملة بدأ عقب الاحتلال الفرنسي للعاصمة، حين أرسل نابليون حملة إلى الصعيد يقودها جنرال ديزيه. كانت هذه الحملة تهدف إلى مطاردة

جيش مراد بك والمماليك الذين فروا إلى صعيد مصر، وإخضاع الصعيد للسيطرة الفرنسية، خرج المعلم يعقوب في هذه الحملة مرافقًا لديزيه، لغرض واضح يحدده الجبرتي بالقول "يعرفهم على الأمور ويطلعهم على المخبآت".

كان يعقوب قبطيًا ولد في ملوى بالمنيا عام ١٧٤٥ وعمل في المهن المالية وبرز اسمه في عهد علي بك الكبير ثم صار منْ رجال سليمان بك أحد اتباع مراد بك وتولى إدارة أملاكه في أسيوط، وشارك في معارك المماليك ضد القوة العثمانية التي أرسلها السلطان لتأديب أمراء المماليك. وهكذا حين خرج يعقوب مع ديزيه كان يعرف طرق الصعيد وأوضاعه المالية والإدارية والاجتماعية، وكان عليه أن يمهد الطريق أمام الفرنسيين للحصول بسهولة على الأموال، لكن واقع الحال أن مهمة يعقوب تجاوزت ذلك كله، فلم يقبل بمهمة الجابي، وتحول إلى مستشار وناصح لديزيه ثم شريك له يطلعه على أفضل الطرق في مناطق الصعيد الوعرة، وأصبح "دراعه اليمين" بالتعبير المصري، ولأنه كان يعمل لدى المماليك طوال حياته، فقد كان ملمًا بطرق تفكيرهم ويمكن أن يخمن خططهم في القتال ووسائل المناورة، والهجوم والدفاع، وأماكن تمركزهم وتواجد أنصارهم، ومن خلال "هيرولد" تُدرك أن يعقوب نظم شبكة من الجواسيس والعملاء للاستطلاع وجمع المعلومات عن تحركات مراد وتقديمها لديزيه، وذات مرة - مثلاً - علم أن مراد بقواته ينتظر ديزيه في جرجا ليباغته، فاندفع الفرنسيون لمهاجمته داخلها، لكن مراد كان قد تركها قبل وصولهم بساعات، بعد أن تيقن من أن خطته قد انكشفت وتسربت.

وشارك يعقوب في القتال الميداني بالصعيد حيث قاد فصيلة من الجيش الفرنسي ضد قوة مملوكية في أسيوط واستطاع أن يحقق الانتصار ويهزم المماليك، مما دفع ديزيه أن يقدم له تذكارًا عبارة عن سيف كتب عليه "معركة عين القوصية - ٢٤ ديسمبر ١٧٩٨"[١٠].

وقام يعقوب بجمع "الميري" والمكوس من أهالي الصعيد للحملة، واستعمل أبشع وأعنف الوسائل في جمعها، وكان أهل الصعيد يسمون حملة ديزيه "جيش المعلم يعقوب".

وعاد يعقوب إلى القاهرة بعد حملة الصعيد، وكانت ثورة القاهرة الأولى قد وقعت، ويبدو أنه أدرك حقيقة موقفه وموقعه وسط الأهالي، ولذا حول داره القريبة من منطقة الرويعي إلى ما يشبه القلعة العسكرية، حيث أقام حولها سورًا أشبه بسور القاهرة، وجعل به "طيقان لإطلاق النار" وجعل لها بوابة ضخمة محصنة يقف عليها حرس من المسلحين ليلاً ونهارًا، وتوافق ذلك مع شروع نابليون في إقامة قلاع عدة حول القاهرة بحيث تطال مدافعه وأسلحته المدينة بكاملها ويمكنه السيطرة عليها مع أي تحرك مضاد من قبل الأهالي، فاعتبرت قلعته واحدة من القلاع الفرنسية بالمدينة.

ثم قامت ثورة القاهرة الثانية، وحدث الاعتداء على الأقباط في اليوم الأول منها، وأمكن تدارك هذا الموقف - المؤسف - بسرعة، ثم وضع "أكبار القبط" أنفسهم في صف الثورة وساهموا ماليًا في دعمها، وخرج على هذا الموقف المعلم يعقوب حيث وضع نفسه بالكامل في الجناح الفرنسي، يقول الجبرتي: "كرنك في داره بالدرب الواسع جهة الرويعي واستعد استعدادًا كبيرًا بالسلاح والعسكر المحاربين وتحصن بقلعته التي كان شيدها بعد الواقعة الأولى[١١]، فكان معظم حرب حسين بيك الجداوي معه"[١٢]، وتقول المصادر الفرنسية إن يعقوب قاتل بحماس وبسالة أثارت تقدير كليبر شخصيًا.

وعندما انتهت الثورة بدأ كليبر يحاسب ويعاقب وأيضًا يكافئ الذين تعاونوا مع الفرنسيين، وكان أول الذين كوفئوا المعلم يعقوب، أخذت المكافأة أشكال عدة. فقد فرض كليبر غرامة باهظة على الأهالي، وجعل يعقوب مسئولاً عن جمع هذه الأموال وبالوسائل التي يراها " وكلوا بالفردة العامة وجمع المال يعقوب القبطي وتكفل بذلك"، وجمعها يعقوب بالعسف والضرب والإهانات البالغة.

كانت المكافأة الثانية أن كليبر أهان كبار المشايخ وفرض على كل منهم غرامة حدد مقدراها، وتركهم يستجدون يعقوب - كان مكلفًا بجمعها - بالتوسط لدى كليبر لتخفيفها أو رفعها أو حتى تقسيطها، ولم يفعل يعقوب شيئًا، بل واصل في عسفه. لذا فإننا لا نجد في مسار الأحداث ما يصدق قول د.لويس عوض: " كان المعلم يعقوب يتدخل لدى السلطات الفرنسية آنًا لتخفيف عبء الضرائب وآنا لتقسيطها.."[١٣]، ولا نعرف كيف يتوصل ناقد وباحث بحجم د.لويس عوض إلى هذا الاستنتاج الذي تنفيه كل الشواهد، وتنفي أيضًا أي تأثر ليعقوب بمبادئ الثورة الفرنسية.

لكن المكافأة الكبرى التي نالها يعقوب بعد الثورة الثانية هي منحة درجة "جنرال" في الجيش الفرنسي، وتكليفه بتشكيل ما عرف باسم "الفيلق القبطي" وتولي قيادته، ليكون هذا الفيلق وحدة أو جزءًا من الجيش الفرنسي داخل مصر، ويتفق كل من "نقولا الترك" والجبرتي على أن الفيلق تشكل بأمر فرنسي وليس بمبادرة ذاتية من يعقوب وإن اختلفا في عدد جنود هذا الفيلق، يقول نقولا "أنعم عليه بالجنرالية وأمرة بأن يجمع عسكرًا من الأقباط ودعى من ذلك الحين بالجنرال يعقوب، وكان ذلك مكافأة له لما ظهر منه من الشجاعة والفروسية مع الصلدات[١٤] الفرنساوية، وجمع ثمانمائة راجل من الأقباط ولبسهم لبس الصلدات، وكانت الفرنساوية تعلمهم فنون حرب الإفرنجية".

ويذكرها الجبرتي على هذا النحو "طلبوا عسكر من القبط فجمعوا منه طائفة وزيوهم بزيهم وقيدوا بهم من يعلمهم كيفية حربهم ويدربهم على ذلك، وأرسلوا إلى الصعيد فجمعوا من شبابهم نحو الألفين وأحضروهم إلى مصر وأضفوهم إلى العسكر".

وبلغ الجنرال يعقوب حدًا بعيدًا في الانحياز إلى الفرنسيين والطغيان وإهانة الأهالي، يكشف ذلك واقعة "عبد الله" أحد أتباعه في عهد "الجنرال مينو" وكان الجيش العثماني ومعه قوات إنجليزية دخلوا مصر لطرد الفرنسيين، وأخذ قائمقام القاهرة الجنرال بليار يستعد لإقامة التحصينات حول العاصمة للتصدي لهم، وكان عبد الله أحد الذين شاركوا في إقامة المتاريس يقول الجبرتي في وقائع العشرين من المحرم سنة ١٢١٥ هجرية: "توكل رجل قبطي يقال له عبد الله من طرف يعقوب بجمع طائفة من الناس لعمل المتاريس فتعدى على بعض الأعيان وأنزلهم من على دوابهم وعسف وضرب بعض الناس على وجهه حتى أسال دمه فاشتكى الناس من ذلك القبطي وأنهوا شكواهم إلى بليار قائمقام فأمر بالقبض على ذلك القبطي وحبس بالقلعة".

فإذا كان ذلك موقف وسلوك تابع ليعقوب فما بالنا بيعقوب نفسه؟!!

وضع يعقوب نفسه بصورة نهائية ضد المشاعر العامة للمصريين، ولم يترك لنفسه أي منفذ للتراجع، وعندما تسلم العثمانيون من الفرنسيين القاهرة بعد اتفاقية التسليم، نادى العثمانيون بالأمان، واختصوا الأقباط بذلك، واستجابت الرموز القبطية لهذا النداء إلا يعقوب، يقول الجبرتي: "أرسل إبراهيم بك أمانًا لأكابر القبط فخرجوا أيضًا وسلموا ورجعوا إلى دورهم، وأما يعقوب فإنه خرج بمتاعه وعدى إلى الروضة وكذلك جمع إليه عسكر القبط وهرب الكثير منهم واختفى".

كانت الروضة معسكر التجمع للذين سيخرجون إلى فرنسا، وإذا كان الكثير من جنود الفيلق القبطي قد اختفوا ولم يذهبوا إلى الروضة ورفضوا أن يغادروا وطنهم، فإن عددًا آخر سيختفي ويهرب من الإسكندرية وقبل الإبحار نهائيًا إلى فرنسا، ويذكر لنا الجبرتي في وقائع ربيع ثان ١٢١٦ هجرية ذلك "حضر جماعة من عسكر القبط الذين كانوا ذهبوا بصحبة الفرنساوية فتخلفوا عنهم ورجعوا إلى مصر".

ولعل عمليات الهروب تلك تفسر لنا التضارب في أرقام جنود هذا الفيلق بين الجبرتي ونقولا الترك، الجبرتي سبق أن ذكر أنهم ألفان ونقولا قدرهم بثمانمائة، والمراجع الفرنسية تذكر أنهم ٧٦٠، والرقم الأخير يمثل الذين وصلوا إلى فرنسا، ورقم الجبرتي ربما يمثل ما تم جمعه أولاً من شباب الأقباط وهذا يعني أن ١٢٤٠ قبطيًا رفضوا الانصياع وراء يعقوب والرحيل نهائيًا عن مصر، وهذا يكشف أن هؤلاء الشباب جمعوا بجبروت يعقوب والفرنسيين وليس برغبة حقيقية منهم، ويؤكد أيضًا أن يعقوب لم يكن يعبر حتى عن رغبة جميع الأقباط.

أبحر يعقوب إلى فرنسا وبعد يومين من رحيله عن مصر أصيب بالحمى وظل يهذي لمدة أربعة أيام حتى مات، ووضعت جثته في برميل من الخمر ودفن في فرنسا، وظهرت حكاية

مشروع استقلال مصر الذي تحدث عنه "لاسكارس" وقدم له مذكرة تمثل خلاصة أحاديثه مع يعقوب - قضيا معًا يومين فقط - رفعها إلى الكابتن إموندز لتقديمها إلى الحكومة البريطانية، وقد أثارت هذه المذكرة لغطًا كثيرًا، فقد ذهب صبحي وحيدة إلى القول بأن "يعقوب من الأقباط الذين لازموا الفرنسيين منذ بدأت حملتهم فتمثل آراءهم السياسية، وكانت إلى ذلك الوقت مشبعة بروح الثورة الفرنسية، وما كاد يتبين اضطرارهم إلى ترك البلاد حتى عزم من ناحيته على الرحيل إلى أوربا والسعي لتحقيق الاستقلال المصري"[١٥].

وقد تأثر د.لويس عوض بفكرة صبحي وحيدة وأخذ بها ويقول د.لويس عوض عن يعقوب "كان يحمل في جعبته مشروعًا خطيرًا كان في نيته عرضه على الإنجليز والفرنسيس وهذا هو مشروع الاستقلال مصر"[١٦]، ويؤكد د.لويس إلى أن مشروع يعقوب هو مشروع الاستقلال الأول ويذهب إلى أنه كان متأثرًا بأفكار الثورة الفرنسية من خلال جلساته مع ديزيه وضباطه بعد القتال، وكان هؤلاء الضباط مشيعين بتلك الأفكار، وأنه امتلأ بحب الحرية لبلاده !!

ويأخذ د.لويس بقول كابتن أموندز عن يعقوب: "ما انضم إلى الفرنسيين إلا بدافع الوطنية لتخفيف آلام إخوانه المصريين، وأنه يقصد فرنسا أملاً في إقناع حكومات أوربا للاعتراف باستقلال مصر، وأنه يعرف أن فرنسا ليست الدولة العظمى الوحيدة في أوربا، ولذا فإن الاعتراف باستقلال مصر إن لم تشارك فيه بريطانيا سيدة البحار فهو مقضي عليه بالفشل"[١٧].

غير أن هناك وجهة نظر أخرى فرنسية ترفض الرأي السابق، وتنسب أفكار استقلال مصر عن الأتراك إلى "لاسكارس" وليس يعقوب " يشير مجمل الأفكار المستحدثة إلى أن واضعها هو الفارس المالطي السابق، فمعجمها هو معجم الاقتصاد السياسي لأواخر القرن الثامن عشر"[١٨] ويخلص إلى أنه "من الصعب للغاية معرفة ما كان بوسع يعقوب أن يفكر فيه بالفعل"، ويؤكد "لا نعرف بدقة كافية فكر المعلم يعقوب لكي نعرف ما كانت عليه نواياه الحقيقية"[١٩].

ومن الصعب قبول التصور الذي يذهب إلى اعتبار يعقوب كان يقاتل في صفوف الفرنسيين ليخلص المصريين من المماليك، أو أنه أبحر مع فلول الحملة لكي يستعين بإنجلترا خاصة والحكومات الأوربية لتحقيق استقلال مصر وضمانه، وذلك لأسباب عدة:

أولاً: خروج يعقوب يعكس خوفًا حقيقيًا على حياته ومصيره بعد جلاء الفرنسيين وعودة العثمانيين والمماليك، صحيح أن العثمانيين طلبوا إلى الفرنسيين إقناعه بعدم الرحيل لرغبتهم الاستفادة من خبراته، وقد يكون أقلقه أكثر هذا الطلب[٢٠]، وينبغي الالتفات إلى أن "كليبر" حين وقع معاهدة العريش للخروج من مصر وتسليمها ثانية للعثمانيين، وبدأ تنفيذ المعاهدة،

وفكك كليبر أسلحته ومعسكراته، وقتها لم يفكر يعقوب في الخروج من مصر أو مصاحبة جند كليبر العائدين، رغم أنه قد صاحب ديزيه وجالسه هو وضباطه المشبعين بمبادئ الثورة الفرنسية كما حاول د.لويس عوض أن يصور لنا ذلك!!، والمسألة أن ثورة القاهرة الثانية لم تكن قد نشبت بعد، ولم يكن يعقوب قد اشتبك في قتال عسكري ضد أهل القاهرة، ولا مارس تسلطه عليهم، أي أنه لم يكن قد مزق كل خطوطه في مصر، ومن ثم لم تكن هناك خطورة على حياته في حالة بقائه بالقاهرة.

ثانيًا: يصعب القول بأن يعقوب كان يسعى لخلاص المصريين "إخوته" من طغيان المماليك- نفس المقولة التي جعلها نابليون سببًا لحملته- ذلك أن يعقوب أصلاً اختراع مملوكي، فقد تربى على أيدي المماليك، وكون ثروته ووضعه الاجتماعي المتميز من خلال التحاقه بهم، ووصل إخلاصه لهم إلى حد القتال في صفوفهم ضد القوة العثمانية التي بعث بها الخليفة من إستانبول بقيادة القبطان حسن لتأديب مراد بك وباقي المماليك، وقد أظهر يعقوب بسالة في تلك المعرفة، وظل مخلصًا لمخدومه المملوكي سليمان بك حتى جاءت حملة نابليون.

ثالثًا: ولاء يعقوب فيما يبدو كان للقوة والسلطة فقط، فحين كانت مصر في يد المماليك كان منحازًا لهم، ومقاتلاً في صفوفهم، وحين تراجعت قوتهم أمام الفرنسيين التحق بالفرنسيين وقاتل معهم، واظهر بسالة في القتال فاقت ما أبداه عدد كبير من المقاتلين الفرنسيين، وحين غُلب الفرنسيون واضطروا للرحيل اكتشف يعقوب قوة الإنجليز، فإذا به يغازلهم، ويتحدث مع إدموندز عن أهمية أن تضمن بريطانيا استقلال مصر!! ولو صحت فكرة يعقوب فهذا يعني أنه كان يسعى أو يريد حملة أخرى على مصر إنجليزية هذه المرة بدعوى تحقيق استقلال مصر[٢١]. ولم يكن يعقوب مستعدًا لأن يدرك أبدًا أن استقلال مصر لن يحققه غير المصريين.

رابعًا: معظم معارك ديزيه في الصعيد، وكان يعقوب أشبه بأركان حربه، ولم تكن ضد المماليك، بل كان القتال ضد أهل الصعيد أنفسهم- أهل يعقوب- وقام ديزيه بإحراق القرى، وإتلاف المزروعات، وتم السطو على طعامهم من حبوب وغلال وطيورهم وحيواناتهم كطعام للجنود بعد أن عجز نابليون عن أن يمده بالزاد، وعمليًا كان يعقوب يقاتل ويسطو معه على ممتلكات المصريين، ولم تكن تلك حبوب ولا بيوت أو ممتلكات المماليك.

أما اغتصاب الفتيات والنساء وهتك أعراضهن، فقد حدث كثيرًا من جنود ديزيه، وبلغ الأمر أن بعض الأمهات في الصعيد كن يشوهن وجوه بناتهن حتى لا تتعرضن للاغتصاب، ويتعجب "دينون" أحد قادة الحملة من وحشية الأمهات- لم ير في مسلك جنوده أي وحشية- وتم كل ذلك بمعرفة وعلم يعقوب إن لم يكن بمشاركته[٢٢].

خامسًا: بعد انتهاء الثورة الثانية، قام يعقوب مع كليبر بنفس الدور الذي كان يقوم به من قبل مع المماليك، من جمع الضرائب والغرامات بالعسف والقوة.

ولا شك أن هناك جانب حساس في مسألة "المعلم يعقوب" ينبغي التوقف عنده بصراحة، وهو أن يعقوب قبطي، وفي أجواء الاحتدام الطائفي فإن من يدافعون عنه أو يهاجمونه قد يتصورونه ممثلاً أو رمزًا لكل الأقباط، فإن ثبتت بطولته انسحب هذا على الأقباط جميعًا، وإن تأكدت خيانته انسحبت أيضًا عليهم، وهذا منطق وتوجه غير سليم وقياس فاسد في النظر إلى الأمور.

إن يعقوب حالة خاصة جدًا، إنسان طموح إلى السلطة والجاه، لا تعنيه سوى القوة، لا يتجه إلا إلى الأقوياء، سواء أكانوا مماليك أم فرنسيين أم إنجليز. سليمان بك المملوكي ومراد أو الجنرال ديزيه وكليبر أو حتى لاسكارس وإموندز، ولا ينبغي أن يفوتنا أن من بين الذين خرجوا مع الحملة عدد من المسلمين أيضًا الذين خدموا في صفوف الجيش الفرنسي بمصر، يصفهم الجبرتي بالقول "بعض مسلمين ممن تداخل معهم في المظالم". بل إننا سنكتشف بعد خروج الحملة أن واحدًا من كبار أعوان يعقوب كان مسلمًا وهو "مصطفى الطاراتي" وكان بالغ البشاعة، يقول الجبرتي عنه: "تقيد بخدمته - يعقوب - وتولى أمر اعتقال المسلمين وحبسهم وعقوبتهم وضربهم، فكان يجلس على الكرسي وقت القائلة ويأمر أعوانه بإحضار أفراد المحبوسين من التجار وأولاد الناس فيمثل بين يديه ويطالبه بإحضار ما فرض عليه، بإحضار مما لا طاقة له به ولا قدرة له على تحصيله، فيعتذر بخلو يده ويترجى إمهاله فيزجره ويسبه ويأمر بضربه، فيبطحونه ويضرب بين يديه ويرده إلى السجن بعد أن يأمر أحد أعوانه أن يذهب إلى داره وبصحبته الجماعة من عسكر الفرنسيس، ويهجمون على حريمه وأمثال ذلك".

وقد قبض على "مصطفى الطاراتي" بعد عودة العثمانيين وفرضت عليه غرامة كبرى، فحاول الهرب حتى لا يدفع، فضبط وقتل في "باب الشعرية"، يقول الجبرتي "تركوه مرميًا تحت الأرجل وسط الطريق وكثرة الازدحام ثلاث ليالي". ولعل يعقوب توقع حين رحل هذا المصير وتلك النهاية، ونعرف من الجبرتي أن الطاراتي كان يعمل مع أمراء المماليك قبل الحملة، ثم سلم نفسه لنابليون وعمل معه فور وصوله، وانتهى به الحال أن يكون مساعدًا ليعقوب على النحو السابق.

أما عن الفيلق القبطي، فلم يكن الفيلق الأوحد ولا الأول الذي شكله الفرنسيون في مصر، كان هناك الفيلق الرومي، تشكل من اليونانيين في مصر، وقبله الفيلق الذي عرف باسم "الفيلق المغربي" والذي تشكل عقب ثورة القاهرة الأولى، شكله نابليون قبل أن يترك مصر، وهو فيلق غريب الأمر ومحير.

لقد شارك "مغاربة الفحامين" في أعمال الثورة الأولى وقاتلوا الفرنسيين بضراوة، وكانوا ممن أدانهم نابليون بعد انتهاء الحملة، وكان من المقرر أن يعدموا كشأن كل من يدينهم نابليون، ولكن يظهر في الأفق "عمر القلقجي" فيذهب إلى نابليون ليتوسط لهؤلاء المغاربة ويفرج عنهم، ثم ينتقي منهم "القلقجي" مجموعة، عرضهم على نابليون، فاختار منهم "الشباب وأولي القوة، وأعطاهم سلاحًا وآلات حرب ورتبهم عسكرًا ورئيسهم عمر المذكور".

وأوكل نابليون إلى هذا الفيلق عملية عسكرية تتمثل في إخماد ثورة ضد الفرنسيين أشعلها أهل البحيرة في كفر عشما، فنفذ الفيلق المهمة بنجاح كامل، وقضوا على الثورة وقتلوا زعيمها وكل أسرته، يقول الجبرتي: "سكنوا الفتنة وضربوا عشما وقتلوا كبيرها المسمى بابن شعير ونهبوا داره وأحضروا إخوته واولاده وقتلوهم ولم يتركوا منهم سوى ولد صغير"، عاد الفيلق أو "العسكر المغربي" إلى القاهرة وأقاموا في "باب السعادة"، وكان الضباط الفرنسيون يدربونهم كل صباح على نظمهم العسكرية واستعمال الأسلحة.

وبالنسبة إلى لفيلق القبطي، فقد تشكّل بعد أن واجه قادة الحملة نقصًا حادًا في عدد قواتهم، حيث فقدوا الكثير منهم في حملة الشام، ثم جاء الطاعون ليبيد عددًا آخر، وفي الصعيد وفي القاهرة قتل عدد غير قليل منهم، وكان أسطولهم قد تحطم في أبي قير، والأسطول الإنجليزي يحاصر السواحل المصرية في البحر المتوسط، مما يحرم الحملة من أي إمدادات يمكن أن تأتي من فرنسا، وهكذا تم الاتجاه إلى تشكيل فرق ووحدات من المتعاونين، فشكل الفيلق الرومي والفيلق المغربي ثم الفيلق القبطي،وكان لدى "عبد الله جال مينو" الطموح لأن يجند مسلمين أيضًا، ويشكل وحدات منهم، فقد بعث قائد أسيوط "دونزلو" إلى "مينو" رسالة يحدثه أنه يجند مصريين، كان ذلك بعد تشكيل الفيلق القبطي وأن مجموع ما جنده ٩٨ رجلاً "أغلب جنوده من الأقباط" هكذا قال في رسالته فرد عليه مينو قائلاً: "إذا أمكنك أن تجند مسلمين وأقباطًا فأنا أوافق على تجنيدهم في الجيش الفرنسي على أن يقوموا بحلق ذقونهم، إذا أمكن حاول أن يكون عددهم ١٥٠ في كل فرقة"[٢٣].

ولم تمتد الأيام بمينو في مصر، فقد غادر نهائيًا هو وقواته، ولم يقم "الفيلق القبطي" بأي مهمة عسكرية في مصر، على غرار الفيلق المغربي، وهرب معظم جنوده ورحل يعقوب بأقل من ٤٠٪ منهم.

يعقوب هو يعقوب فقط، أما محادثاته على ظهر السفينة الإنجليزية فلم تكن سوى أوهام رجل خان وطنه وأهله، ويحاول أن يبعد شبح الخيانة عن ضميره!! إنها أوهام رجل يحتضر!

الهوامش

(١) توقف عدد من الدارسين فى السنوات الأخيرة حول قضية "الجزية" التى كان يدفعها الاقباط فى ذلك العصر. والحقيقة أن هذه الجزية كانت تدفع لدولة الخلافة فى إستانبول ولم تكن تدفع لمصرى، وكان كل المصريين يدفعون "الجزية" سنويا للسلطان وإن اختلفت تسميتها. فقد كان الوالى يرسل سنويا إلى إستانبول ما يعرف باسم "الصدة" وكانت محددة القيمة وفقا لعدد سكان مصر. وظلت مصر ترسل هذه "الصدة" إلى إستانبول حتى القرن العشرين.

(٢) راجع أحمد حافظ عوض، فتح مصر الحديث، أو نابليون فى مصر، ط١، القاهرة، ١٩٢٥، ص٢٠٩.

(٣)التسمية لنقولا الترك فى كتابة عن الحملة.

(٤) راجع محمد فؤاد شكرى، الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر، دار الفكر العربى، القاهرة، ص ٤٢١.

(٥) راجع نص كلام بوسليج لنابليون فى كتاب: هنرى لورنس وآخرين، الحملة الفرنسية على مصر، بونابرت والإسلام، ترجمة بشير السباعى، دار سينا، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٢٩٢.

(٦)المرجع نفسه.

(٧) النص فى: أحمد حافظ عوض، مرجع سابق.

(٨) يقصد بذلك المسلمين.

(٩) راجع فى ذلك:حبيب جاماتى، على ضفاف النيل، ص ص ١٠٥-١٠٧.

(١٠) راجع أحمد حسين الصاوى، المعلم يعقوب بين الأسطورة والحقيقة، دار الفكر للدراسات، القاهرة، ١٩٨٦، ص ص ٢١، ٢٢.

(١١) الواقعة الأولى هنا هى ثورة القاهرة الأولى.

(١٢) حسن بيك الجداوى أحد أمراء "المماليك" الذى استبسل فى قتال الفرنسيين طوال ثورة القاهرة الثانية.

(١٣) لويس عوض، تاريخ الفكر المصرى الحديث، من الحملة الفرنسية إلى مصر إسماعيل، مكتبة مدبولى، القاهرة، ط٤، ١٩٨٧، ص ١٥٠.

(١٤) الصلد فى اللغة العربية هو الحجر شديد الصلابة، والمقصود هنا أن الجنود الفرنسين كانوا فى غاية الشجاعة والصلابة.

(١٥) صبحى وحيدة، فى أصول المسألة المصرية، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، ١٩٥٠، ص ١٣٠.

(١٦) لويس عوض، مرجع سابق.

(١٧)المرجع نفسه.

(١٨) هنرى لورنس وآخرون، مرجع سابق، ص ٥٦٤.

(١٩) المرجع نفسه، ص٥٩٥.

(٢٠) كان موت يعقوب السريع عقب خروجه من الإسكندرية مثار شكوك وتساؤلات، وقد اتهم العثمانيون بأنهم قتلوه، وكان "قابودان باشا" استضاف يعقوب عشية رحيله وتناول يعقوب لديه فنجانا من القهوة، قيل إنه كان مسموما. هنرى لورنس وآخرون، مرجع سابق، ص ٥٩٤.

(٢١) حاول الانجليز ذلك فى عام ١٨٠٧، وهذه المرة جاءوا بالتنسيق مع المماليك خاصة الألفى، ولكنهم هزموا فى رشيد.

(٢٢) راجع ليلى عنان، الحملة الفرنسية بين الأسطورة والحقيقة، كتاب الهلال، أغسطس ١٩٩٢، ص ٦٩.

(٢٣) راجع نبيل السيد الطوخى، صعيد مصر فى عهد الحملة الفرنسية ١٧٩٨ – ١٨٠١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٣٣٥.

القاهرة في مطلع القرن التاسع عشر
قاهرة مفترق الطرق

د. أيمن فؤاد سيد*

إذا لم تكن بداية القرن التاسع عشر تمثل تغيرًا جذريًا في تطور القاهرة، فليس أقل من القول إنها كانت تحمل إرهاصات هذا التغيير. ففي هذا الوقت قُسِّمت المدينة إلى ثمانية أقسام؛ لتسهيل إدارتها وإشراف الشرطة عليها، وأزيلت أبواب الحارات، واتُخذت إجراءات حاسمة لمكافحة الأوبئة ولنظافة المدينة، وفتح طريق عريض ممهد ومظلل يربط المدينة ببولاق، وفُتح شارع الموسكي، وزُرعت الأشجار على جانبي بعض الطرق، وجُففت جزئيًا بركة الأزبكية، وأزيلت المقابر الواقعة داخل المدينة، وعُدِّلت كثير من المسالك تبعًا للضرورات التي استجدت.

ويصف الرحالة برمسن Bramsen الذي زار القاهرة، بعد ذهاب الفرنسيين في أغسطس ١٨١٤م؛ المدينة بقوله: "إن شوارع المدينة ضيقة وغير مبلطة، وأغلبها مظلل بما يشبه الحصر التي تستند إلى أعمدة خشبية مثبتة في أعلى المنازل، وظيفتها حماية المارة من حرارة الشمس المحرقة. ولا يوجد أي اعتناء بالنظافة أو بالصحة العامة في المدينة. ولقد صادفنا أثناء تجولنا بالمدينة العديد من جثث الكلاب مطروحة في وسط الشوارع بينما تأتي كلاب أخرى لتنهش هذه الجثث، ولا توجد أية شرطة لمراعاة مثل هذه الأمور وشوارع المدينة ملقى بها كل ما يمكن تصوره من أنواع الفضلات والمخلفات التي تكوّن كيمانًا تسمم جو المدينة".

ولا شك أن وصول محمد علي إلى الحكم في مصر كان نقطة تحوُّل مهمة في تاريخ المدينة، بعد أن وطَّد مكانته، بعد مذبحة المماليك الشهيرة سنة ١٨١١م. وقد بدأ محمد علي باشا في القاهرة نوعًا من الخدمات البلدية يتمثل في كنس ورش وتنظيف الشوارع وإنارتها. وفي إطار هذه الخدمات أمر في سنة ١٢٢٩هـ/ ١٨١٦م بهدم الدور والمساكن التي يخشى من تهدمها، وأن يعاد تعميرها خاصة عند بركة الفيل وجهة الحبانية وببولاق على النيل. كما أمر في السنة التالية بكنس الأسواق ومواظبة رشها بالماء وإيقاد القناديل على أبواب الدور وأن يخصص لكل ثلاثة حوانيت قنديل، وكان محتسب القاهرة يتابع تنفيذ هذه الأوامر بنفسه. وفي سنة ١٢٣٣هـ/ ١٨٢٠م نادى المحتسب في القاهرة يأمر الناس بقطع أراضي الطرقات والأزقة حتى العطف والحارات غير النافذة. وقد قام أرباب الحوانيت والبيوت بأنفسهم بقطع الأرض وأعمال الحفر

---

* أستاذ التاريخ الإسلامي- جامعة الأزهر

ونقل الأتربة. وقد انعكست نتيجة هذه الأعمال على الصحة العامة: حيث ندرت الأوبئة بعد هذه السنة (ويُعد الوباء الذي حدث سنة ١٨٣٥م استثناءً من ذلك). ومن أجل العناية كذلك بالصحة العامة عمل محمد علي على تركيز الصناعات الأساسية التي بدأ بإدخالها في منطقة السبتية شمال شرق بولاق، كما أزال الأنقاض: حيث كانت تحيط بالقاهرة في شمالها وفي غربها والتي كانت تعد مواطن للقاذورات وكانت تحمل سمومها إلى المدينة عند هبوب أية ريح عاصفة، وقد أمكن باستخدام الأتربة المنزوحة منها أن يبدأ في سنة ١٨٢٧م بردم البرك التي كانت منتشرة في القاهرة.

وفي إطار هذا العمل أزيلت الكيمان الملاصقة للنيل شمال شرق قصر العيني والمعروفة بتل العقارب في سنة ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م، وكان مسطحها تسعة أفدنة. وقد أزيلت في قرابة عام، وأزيلت كذلك التلال الواقعة بين حي الناصرية ومنطقة جاردن سيتي الحالية ومساحتها ٣٨ فدانًا، وغرست بأشجار الزيتون، وأزيلت أيضًا الأكمة التي كانت تسد الطريق إلى شبرا بجوار قنطرة الليمون، وحُوِّلت إلى منتزه. وفي سنة ١٢٤٧ هـ/ ١٨٣١م أصدرت الحكومة المصرية قرارًا بتعمير أراضي الخرائب، سواءً أكانت مملوكة أم موقوفة، بعد إحصائها وتحديد مساحتها.

وتركز التغيير الكبير الذي شهدته القاهرة في النصف الأول من للقرن التاسع عشر في المواضع الآتية، وكلها فيما عدا قلعة الجبل، كانت تقع إلى الغرب من الخليج المصري:

بركة الأزبكية التي ردمها تمامًا في زمن إبراهيم باشا، وحُوِّلت إلى منتزه ضخم في سنة ١٢٦٤هـ، وصارت من أكبر ميادين القاهرة، وقد أعيد تنظيمها في زمن إسماعيل عند بناء دار الأوبرا المصرية وإزالة جامع أزبك. كذلك ردمت بركة الفيل وجُعل جزء منها متنزهًا، وبُني على الجزء الباقي بعض الدور الفخمة التي أصبحت تكوّن فيما بعد حي الحلمية وحي درب الجماميز. أما بركة الرطلي الواقعة في شمال المدينة، فقد تم ردمها كذلك وتحويلها إلى منتزه نحو هذا التاريخ تقريبًا.

قلعة الجبل التي رأى محمد علي باشا أنها يجب أن تكون ثكنة عسكرية بمعنى الكلمة، فأعاد تحصينها من جهتها الشرقية، وأزال الكثير من المباني التي أقيمت في العصر المملوكي: مثل الإيوان الكبير، وبنى لنفسه في موضعها قصرًا هو المعروف بقصر الجوهرة ومسجده الجامع الذي شيَّده على طراز مساجد إسطنبول.

بولاق التي أقيمت بها دارٌ لصناعة السفن ومنطقة صناعية ضخمة، وحلَّت محل مصر القديمة كميناء للقاهرة إلى أن أنشئ خط سكة حديد مصر الذي ربط القاهرة بالإسكندرية في سنة ١٨٥٤م.

وأخيرًا حي شبرا في شمال غربي المدينة والذي شيَّد فيه محمد علي قصرًا فخمًا، وربطها بوسط القاهرة عن طريقين: أحدهما: يمر بموضع ميدان رمسيس الحالي، والآخر: من جهة الأزبكية.

ولتيسير الانتقال داخل القاهرة أمر محمد علي في سنة ١٨٣٥م بإزالة المصاطب الواقعة أمام الدكاكين والتي كان من شأنها تقليل عرض الشوارع وإعاقة السير فيها، ولم يتردد في نزع ملكية المباني التي كانت تعوق سير العربات. وفي الوقت نفسه أمر التجار بطلاء دكاكينهم وإزالة الحصر التي كانت تظلل بعض الأسواق على أن تستبدل، إذا لزم الأمر بأسقف من الخشب. كذلك أمر أهل القاهرة في فترة لاحقة بطلاء وجهات المنازل باللون الأبيض؛ حتى تبدو الشوارع أكثر بهاءً.

وقد كان من الطبيعي أن يصحب هذه التوسعات والتعديلات فتح طرق جديدة أحدها معروف بـ "شارع السكة الجديدة"، والذي كان يصل تُرَب الغريب الواقعة في شرق المدينة بشارع الموسكي عن طريق قنطرة الموسكي الواقعة على الخليج. وهذا الشارع هو المعروف اليوم بشارع جوهر القائد، وقد بدأ العمل فيه في أيام محمد علي سنة ١٢٦٢هـ/ ١٨٤٦م من جهة قنطرة الموسكي، واستمر العمل فيه في أيام عباس الأول إلى أن وصل إلى شارع النحاسين (المعز لدين الله)، وتم توصيله إلى جهة الغريب في أيام إسماعيل باشا. يقول علي مبارك: "إن محمد علي استفتى العلماء في فتح هذا الشارع وكيفية عرضه، فأفتوه بأن يجعله؛ بحيث يمر فيه جملان حاملان من غير مشقة، وقدر ذلك بثمانية أمتار. وقد سهَّل فتح هذه الشارع حركة التجارة في قلب القاهرة الفاطمية. والشارع الثاني كان يربط الأزبكية ببولاق قام بتمهيده لبير Le Père كبير مهندسي الطرق والكباري في عهد الحملة الفرنسية (شارع ٢٦ يوليو الآن)، وغرس الأشجار على جانبيه؛ تسهيلاً لمرور فرق الجيش الفرنسي وكان هذا الطريق يصل ما بين بولاق والأزبكية بعد مروره فوق قنطرة المغربي التي كانت تقوم فوق خليج الطوابة (الخليج الناصري القديم) مخترقًا التلال الموازية للخليج والتي حل محلها وبعد إزالتها مدرسة الفنون الإيطالية (ليوناردور دافنشي) ومستشفى الجلاء للولادة.

أما الشارع الثالث فقد كان يربط الأزبكية من جهة العتبة الخضراء بالقلعة عند مسجد السلطان حسن، وهو المعروف بشارع محمد علي (القلعة حاليًا). وقد فتح هذا الشارع في فترة متأخرة نسبيًا ترجع إلى سنة ١٨٧٥م في عهد الخديو إسماعيل مما أدى إلى إزالة جامع أزبك والمقابر التي كانت واقعة في مدخل شارع عبد العزيز اليوم.

كذلك فقد كان من شأن فتح شارع حوش الشرقاوي الواقع إلى الشرق من تقاطع باب الخرق أن تزايد النشاط الاقتصادي لهذه المنطقة وربط بينها وبين حي الداودية خارج باب زويلة، ونشطت فيه تجارة الجباسين والمرخمين التي مازالت علامة مميزة لهذا الحي إلى اليوم.

ولاشك أن فتح شارع محمد علي وإنشاء قصر عابدين قد ميز بين نسيجين عمرانيين مختلفين، فالأحياء الواقعة إلى الشرق من هذا الشارع كانت ولا تزال تمثل القاهرة القديمة، أما الأحياء الغربية التي نشأت في أعقاب هذا التحول فقد مثلت نواة المدينة الأوربية أو المدينة الجديدة التي تطورت وفق نسيج عمراني مختلف كل الاختلاف عن النسيج العمراني للمدينة القديمة.

فقد أدى تركيز المراكز السياسية المتعاقبة بعد انتقالها من القلعة في الجانب الغربي للمدينة (قصر عباس الأول ثم قصر عابدين)، وامتزاج ذلك مع الأحياء الأرستقراطية التي قامت على الأرض الناتجة من ردم بركة الفيل (شارع نور الظلام وشارع السيوفية) إلى عزل هذه الأحياء عن الأحياء الشعبية القديمة كحي ابن طولون وحي السيدة زينب. كذلك فقد نشأت أحياء جديدة في هذه الفترة كحي الفجالة في الشمال بالإضافة إلى حي الإسماعيلية الذي اختطه الخديو إسماعيل بين الطريق الموصل من القاهرة إلى بولاق شمالاً، وترعة الإسماعيلية الآخذة من النيل وساحل النيل إلى القصر العيني غربًا، وشارع القصر العالي والخليج المصري جنوبًا وسور المدينة القديم شرقًا.

أما الخليج المصري فقد كان يعتبر في عصر محمد علي كالعمود الفقري لمدينة القاهرة لذلك فقد اعتنى بقطع ما على جانبيه من الأرض وتنظيفه حفاظًا على الصحة العامة. وكان الخليج يخترق القاهرة من الجنوب إلى الشمال ويقسمها إلى قسمين، وكان يخرج من النيل عند مجرى العيون الحالي ويسير نحو الشمال الشرقي ثم ينعطف نحو الشرق الجنوبي حتى يصل إلى قناطر السباع (ميدان السيدة زينب حاليًا)، ثم يعود إلى سيره نحو الشمال الشرقي مارًا غربي بركة الفيل ثم غربي درب الجماميز ثم غربي باب الخرق، ثم يخترق سور القاهرة عند باب الشعرية ويسير خارج القاهرة إلى جامع الظاهر بيبرس، ومن هناك يسير بين الحقول والمزارع إلى ناحية الزاوية الحمراء والأميرية وسرياقوس والخانكاه. وفي سنة ١٨٩٦م، زال هذا الخليج تمامًا من حياة القاهرة، وصارت المدينة متصلة بعضها ببعض من صحراء المماليك شرقًا وحتى النيل غربًا بعد أن تم ردمه في هذه السنة ليسير في مكانه ابتداءً من ميدان السيدة زينب وحتى ميدان باب الشعرية الحالي؛ أول خط للترام في القاهرة.

وعلى ذلك فإننا يجب أن نتصور أمامنا دائمًا، ونحن ندرس القاهرة، وجود الخليج: لأن امتداد المدينة وتطورها واتساعها على مدى تسعة قرون ارتبط بوجوده. فكل ما يقع شرق الخليج (شارع بورسعيد اليوم) هو القاهرة الأصلية متصلاً بها في جنوبها القطائع الطولونية ومصر العتيقة. أما ما يقع في غربه فهو امتدادات للمدينة بعد أن ضاقت بسكانها، حتى بعد إنشاء أحياء كالحسينية والريدانية شمال السور الفاطمي، وبعد أن تراجع النيل وانحسر إلى الغرب مسافة تبلغ أكثر من نصف كيلو متر كاشفًا عن أراضٍ جديدة زحف عليها العمران وخاصة منذ عصر الناصر محمد بن قلاوون في أوائل القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي متمثلاً أولاً من ناحية الشمال في جزيرة الفيل التي أصبحت فيما بعد بولاق، والأراضي الواقعة شمال وجنوب بركة الأزبكية وعلى جانبي الخليج الناصري والتي حلت محلها فيما بعد أحياء ميدان رمسيس والفجالة وقنطرة الدكة شمال هذه البركة، وباب اللوق وعابدين وجاردن سيتي جنوب غرب هذه البركة، وهي الأحياء التي تمثل أحياء القاهرة المحدثة والتي نشأت ونمت على الأخص في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين.

صفحات من الحياة الاجتماعية المصرية

١٨٤٨ - ١٨٧٩

د. نبيل السيد الطوخي*

تطورت الحياة الاجتماعية المصرية تطورًا هائلا مع خلفاء محمد على وخصوصًا في عصر إسماعيل الذي يطلق عليه البعض عصر التجدد الاجتماعي، وكان للتنمية التى شهدتها مصر إبَّان هذه الفترة أثر بارز على التطور الاجتماعي في مصر في شتى مجالات الحياة، حيث طرأت عدة تغيرات على الشخصية المصرية منها انتشار التعليم، وما دخل على العادات والتقاليد التى لم تكن الشخصية المصرية قد اعتادت عليها من قبل، ووضح ذلك على الطبقتين العليا والوسطى، كما اندثرت حرف وصناعات قديمة. وتميزت تلك الحقبة بطفرة كبيرة في البناء والتوسع العمراني، ومشروعات الري الكبرى، وكان لذلك كله أثر ملموس على المجتمع بصفة عامة، وأصبح المصري يقبل على الرياضة والتنزه، وحفلات الموسيقى والغناء، ورغم ذلك لم تخلُ الفترة من الظلم الاجتماعي الذي عانى منه معظم فئات المجتمع، لذلك لم يكن مستبعدا أن يثور الشعب المصري في النهاية على التدخل الأجنبي وعلى الحكم المطلق فيما عرف بالثورة العرابية (١٨٨١/ ١٨٨٢م).

طبقات المجتمع:

ويمكننا أن نميز من بين طبقات المجتمع في هذا العهد الطبقات الآتية وهي:

الأسرة الحاكمة:

تفرعت الأسرة الحاكمة وكثر عدد أفرادها بعد عهد خلفاء محمد على، بما أنجبه هو وأبناؤه من الأمراء والأميرات، وصاروا يمثلون طبقة ممتازة في المجتمع، واقتنوا القصور الفخمة واقتنوا الأملاك الواسعة والثروات الضخمة،[1] وقد عنى محمد على بتنشئة أنجاله تنشئة صالحة، فعلمهم في المدارس وأرسل بعضهم إلى أوربا لإتمام علومهم، وعنى على الأخص بأن ينالوا حظاً وفيراً من النشأة العسكرية، وأنه لم يقصر في تثقيفهم وإعدادهم للقيام بالمهمات الكبيرة[2]، ولكن خلفاءه قصروا في الاندماج في الشعب والاعتزاز بالانتساب إليه، وقلما كانوا

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد، كلية الآداب-جامعة المنيا

يتعلمون لغة البلاد، بل كانوا يتخاطبون باللغة التركية ويتعلمون اللغات الأجنبية كالفرنسية والإنجليزية وبهذا بقوا بعيدين عن الأهالي وفضل بعضهم المعيشة خارج مصر. وكثيرًا ما كانت تقوم العداوة بينهم، نتيجة رغبتهم في الوصول إلى عرش البلاد طبقا لنظام الوراثة القديم، ولكن تغير نظام الوراثة في عهد إسماعيل قلل من ذلك[٣].

علماء الأزهر:

تحسنت حالة الأزهر أثناء تلك الفترة، واسترد بعض المكانة التى كانت له في أيام الحملة الفرنسية، وأوائل عصر محمد على،[٤] وظل الأزهر كما كان المعين الذي استمدت منه النهضة العلمية والأدبية عناصر الحياة، فكثير من العلماء والأدباء والشعراء في ذلك العصر نشأوا وتخرجوا فيه، ومعظم أساتذة دار العلوم في الآداب واللغة هم من علمائه أو طلابه. واستمر الأزهر يمد المدارس والوظائف والقضاة والمحاماة والصحافة والحياة العامة بنخبة من رجاله، ونال بعض علماء الأزهر مكانة عالية ومنزلة سامية في الهيئة الاجتماعية. نخص بالذكر منهم الشيخ محمد العباسي المهدي الذي كان من أفذاذ العلماء، فقد تولى مشيخة الجامع الأزهر وإفتاء الديار المصرية سنة ١٨٧١م، وعلى يده بدأ إصلاح الأزهر، وفي عهده أنشئ نظام الامتحان لتخريج العلماء، ونال عند الخديو إسماعيل احترامًا كبيرًا ومنزلة عظمى، وقلده سنة ١٨٧٢م علاوة على مشيخة الأزهر والإفتاء عضوية المجلس الخصوصي العالي (مجلس الوزراء في ذلك الحين) للنظر فيما له مساس بالأحكام الشرعية من الشؤون، أي أنه صار من وزراء الدولة، وهي ميزة لم ينلها أحد من العلماء في عصره[٥].

وقد أحدث حضور السيد جمال الدين الأفغاني إلى مصر سنة ١٨٧١م نهضة في الأزهر وتطورًا في التعليم فيه، إذ بث الأفغاني تعاليمه عن الحرية الفكرية فاعتنقها تلاميذه الكثيرون ممن كان لهم أكبر الأثر في المطالبة بالحقوق القومية والحصول عليها في العهود التالية، ومن هؤلاء التلاميذ الإمام الشيخ محمد عبده الذي خلف السيد جمال الدين الأفغاني في دعوته وأكمل ما بدأه بأن ربي الكثير من الطلاب على منهج أستاذه وكان منهم سعد زغلول والهلباوي وغيرهما. وقد كان علماء الأزهر في هذا العهد يحافظون على كرامتهم ولا يتزلفون إلى الحكام مما رفع من منزلتهم في نظر الأهالي[٦]. واستمر كبار العلماء- في عصر إسماعيل- يتمتعون بمكانة اجتماعية كبيرة نظرًا لدورهم في الحياة الدينية، دون أن يكون لهم تأثير على الخديو نفسه، بل كانوا يعتمدون عليه إلى حد كبير في تولي مناصبهم، لأنه كان يعينهم في تلك المناصب أو يصدق على تعيينهم فيها، ومن ثم أبدوا ولاءهم له ولم يحاولوا معارضته أو المطالبة بأي حقوق سياسية، ورفل بعضهم في نعيم إسماعيل عندما عينهم نظاراً للأوقاف فاستطاعوا أن يكونوا ثروات كبيرة نسبيًا، وهكذا كان معظم من شغلوا المناصب الدينية المهمة يعتمدون على الحكام في تولي مناصبهم من ناحية، وفي تكوين ثرواتهم من ناحية أخرى، وبذلك تحكم إسماعيل في العلماء، وليس العكس[٧].

الموظفون:

أما الموظفون فكان كثير منهم من المصريين المتخرجين في المدارس المصرية أو البعثات العلمية، غير أن الوظائف الكبيرة - وعلى الأخص في الجيش- كانت شبه احتكار للأتراك والجراكسة(٨)، ولقد ارتقى مستوى الموظفين حينئذاك، ولكن الكثيرين منهم كانت تنقصهم الروح القومية وروح الخدمة العامة، فأدى اختلال نظام الحكم في بعض الفترات إلى انتشار الرشوة والمظالم ومراعاة الموظفين لمصالحهم الخاصة واستبدادهم بالأهالي(٩).

وجدير بالذكر أن الموظفين الأجانب كانت بيدهم مقاليد الأمور، وسيطروا على االوظائف العليا في جهاز الدولة ونظر المصريون إلى هذا كله باستياء شديد باعتبار أن استخدام الموظفين الأجانب وخصوصاً الإنجليز مرهق للميزانية المصرية خصوصًا وأن الموظف الإنجليزي كان يتقاضى أضعاف ما يتقاضاه الموظف المصري الكبير(١٠)، وأخذ عدد الموظفون الأجانب يتزايدون في عصر إسماعيل في وظائف الحكومة ففي الفترة من سنة ١٨٦٤م إلى سنة ١٨٧٠ عين ١٦٠ موظفا أجنبيًا، وفي الفترة من سنة ١٨٧١ إلى سنة ١٨٧٥م نجد أنه عين ٢٠١ موظفا أجنبيًا وعين ١٣١ موظفا عام ١٨٧٨(١١)، وظل هذا العدد في التزايد حتى بلغ الموظفون الأجانب في الحكومة ١٢٦٣ أجنبيًا سنة ١٨٨٢م يتقاضون ٣٧٣، ٤٩١ جنيها، بينما قد بلغ عدد الموظفين المصريين في نفس السنة ٩٢٠٠ موظف يتقاضون ١، ٦٤٨، ٠٠٠ جنيها سنويا(١٢)، وفي الوقت الذي كانت تدفع فيه الحكومة المصرية المرتبات الباهظة للأجانب، كانت لا تدفع مرتبات جنودها وموظفيها في كثير من الأحيان بسبب ارتباك الميزانية والعجز المالي خصوصًا في السنوات الأخيرة من حكم الخديو إسماعيل، بل وصل الأمر إلى عزل طائفة من الموظفين المصريين(١٣)، وأشارت المصادر المعاصرة إلى أن الموظفين المصريين كانت تصرف لهم "مرتبات طفيفة تحرض على الاختلاس وتغري بأخذ الرشوة، ومع ذلك قد وقف صرف ذلك المرتب الزهيد منذ بضعة أشهر"(١٤) لهذا لم يكن غريباً أن يشارك الموظفون في الثورة العرابية ليس من منطلق الوطنية الصادقة والوعي الثقافي فحسب، بل كان ناتجًا أيضًا عن الأوضاع المادية التى عانوا منها، وكذلك سيطرة الموظفين الأجانب والأتراك على الوظائف العليا في جهاز الدولة وعلو مركزهم والفوارق الشاسعة بين مرتبات الموظفين الأجانب والمصريين(١٥).

الفلاحون:

على الرغم من أن فترة حكم إبراهيم باشا كانت أشهر قليلة من عام ١٨٤٨م فإنها تركت بصماتها على الفلاحين، فقد حدد مقاصده في خدمة مصر والمصريين(١٦)، وقامت الحكومة في عهده بحماية الفلاحين من ظلم المتعهدين(١٧)، كذلك حمى إبراهيم باشا الفلاحين من أنفسهم وذلك أنهم لجأوا إلى تشويه أعضاء أولادهم منعا لذهابهم إلى الخدمة العسكرية في الجيش والأسطول، فقام إبراهيم بتغليظ العقوبات عليهم حتى تكون رادع لهم من تشويه أعضاء

أولادهم[١٨]، وكان الفلاحون في جفالك إبراهيم باشا أحسن حالاً من زملائهم في المزارع الأخرى[١٩].

وفي عهد عباس باشا الأول (١٨٤٨ – ١٨٥٤م) أصبح الفلاح آمنا في حقله من اللصوص، ذلك أن الوالي قد عنى باستتباب الأمن فضرب على أيدي الأشقياء وقطاع الطرق وطاردهم وعاملهم بقسوة فخشوا بأسه وانقطع دابرهم وأمن الناس شرورهم، كما أصبح الفلاح آمنا من تصرفات رجال الجندية وأعمال السخرة، وذلك لقلة عدد الجيش، ولعدم وجود أشغال عامة كحفر القناطر، وترتب على قلة المصروفات بسبب هذه الخطة التى اتبعها عباس أن قلَّت الضرائب على الفلاحين[٢٠]، وبالتالي فقد أزاح بعض العبء المالي على الفلاحين، وأعاد عشرات الألوف من الرجال إلى الأرض[٢١]، وفي عهده خفف من قيود نظام الاحتكار، فعم الرخاء واغتبط الفلاح بثمرة كده وعمله، ووجد الفلاحون المجال أمامهم واسعًا لبيع حاصلاتهم وتسلم الثمن نقدا[٢٢]، ولا عجب أن يكون حكم عباس أسعد أيام الفلاحين، فلم يشن أية حروب، ولم يشق ترعًا جديدة، ومن ثم لم يفرض ضرائب جديدة[٢٣].

وعمل سعيد (١٨٥٤ – ١٨٦٣م) على إصلاح حال الفلاح المصري، فألغى نظام احتكار الحاصلات الزراعية، ذلك النظام الذي كان معمولاً به في عصر أبيه، وأخذ في الاضمحلال في عهد عباس، وصار للفلاح حرية التصرف في حاصلاته وحرية اختيار أنواع الزراعة التى يرغب فيها، وأصبح التجار الأجانب يتعاملون مباشرة مع الفلاحين[٢٤].

وكان من أهم القرارات التى اتخذها سعيد في بداية حكمه إلغاء مبدأ تضامن القرى في تحمل الضرائب، والذي كان سائداً، بل إنه قام بإلغاء الديون المتأخرة على الفلاحين، وكان لهذه الإصلاحات أثر طيب في استقرار أحوال الفلاحين وإقبالهم على الزراعة وبيع محاصيلهم دون أي تدخل من الحكومة في عملية البيع أو تحديد السعر مما عاد عليهم بالفائدة حتى أطلقت على عهده العصر الذهبي للفلاح[٢٥].

وقد بذل سعيد باشا جهودًا موفقة لإصلاح حالة الفلاحين والترفية عنهم فخولهم حق الملكية العقارية للأراضي الزراعية، وسن لهذا الغرض قانونه المشهور باللائحة السعيدية الصادرة في ٥ أغسطس ١٨٥٨م التى أحدثت تطورًا خطيرًا ومهمًا في نظام حيازة الأرض، فزادت من حقوق الفلاح على أرضه[٢٦]، ولكن ذلك لم يكن يعني أنه قد أصبح للفلاح حق الملكية التامة على الأطيان الخراجية (أي ملكية الرقبة) فقد بقي هذا الحق للدولة[٢٧]. وفي عهد سعيد حرم القانون الجنائي لعام ١٨٥٥م على مشايخ القرى إرغام الفلاحين على العمل بدون أجر أو تعويض، وفرض عقوبات شديدة على هذا العمل وغيره من المخالفات الأخرى التى يرتكبها شيوخ القرى، وفي عام ١٨٦١م أمر سعيد بشنق أحد مشايخ البلد في منوف بسبب ممارسته الظلم والطغيان على الفلاحين بما يتعارض مع القانون[٢٨]. وإذا كان عصر سعيد هو عصر

التعاطف مع الفلاح، فإن عصر إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩م) كان على العكس تماماً، فلم يشعر الفلاح بالراحة والرخاء اللذين كانا يشعر بهما في عهد سعيد، فلم تترك الحكومة شيئاً للفلاح إلا وفرضت عليه ضريبة حتى أصبح في حالة يرثى لها ووقع فريسة في أيدي المرابيين، وكان تعدد أنواع الضرائب من الأسباب الرئيسة في شقاء الفلاح، فكل شيء أصبحت تأخذ الحكومة عنه ضرائب حتى الحيوانات التى يستعملها الفلاح في حقله كان يدفع عنها أنواعًا متعددة من الضرائب[٢٩].

ولم يعد في مقدور الفلاحين أن يأكلون الخبز، فهم يعيشون على وجبة شعير مخلوط بالماء وبعض النباتات الخضراء المطهوة، ولقد ازدادت مأساتهم مع زيادة ديون إسماعيل وتعسف ناظر ماليته "إسماعيل صديق"[٣٠]، ويذكر مصدر أجنبي معاصر "ففي المديريات كان المزارعون المساكين الذين يسلبهم السيد كل شيء يضربون كل يوم على ظهورهم وبطون أقدامهم من أجل النقود، وآذاننا نحن الأوربيين لا تستطيع أن تعتاد توجعات دافعي النقود، ولكننا نعود أنفسنا"[٣١].

ويرى البعض أن عصر إسماعيل كان من أحلك الفترات بالنسبة إلى الفلاح الذي قاسى الأمرين من جراء الضرائب الباهظة التى أثقلت كاهله حتى فضل أن يترك أرضه ويهرب، على أن يظل يعمل ويكدح في تلك الأرض ويحصل الحكام على ثمرة جهده ويذهب عمله هباء[٣٢]، ولم يجد الفلاح من الحكومة حماية لحقوقه ومرافقه، بل كانت تقاسم الأجانب إرهاقه واستغلاله، ولم يتحرر الفلاح في هذا العصر من الفقر والفاقة، وظل يعيش عيشة الكد والكدح، ويقنع بأقل الحاجات والنفقات[٣٣]، وشهدت هذه الفترة ثورات طبيعية تمثلت في الفيضانات المنخفضة عامي ١٨٧٧، ١٨٧٨ ووباء الماشية عامي ١٨٧٧، ١٨٧٩م[٣٤]. وحدثت بالوجه القبلي مجاعة نشأت عن بوار الزراعة وفداحة التكاليف واقتضاء الضرائب مقدماً، ومات بسبب هذه المجاعة عشرة ألاف شخص ونيف، معظمهم من مديريات جرجا وقنا وإسنا، "فكانت هذه الأيام من أسوأ ما رأته البلاد من البؤس والشقاء الاقتصادي"[٣٥].

وشهد هذا العصر تطورًا مهمًا بالنسبة إلى الحقوق الملكية الفردية للأطيان الخراجية، فقد حملت الأزمة المالية الخديو على أن يصدر لائحة المقابلة في ٣٠ أغسطس ١٨٧١م وهي بمثابة قرض وطني. وتعهدت الحكومة في تلك اللائحة لكل من يدفع المقابلة - وهي ستة أمثال الضريبة المقررة على الأرض سنوياً - أن يعفى من نصف الضريبة إلى الأبد، ولا تزداد ضريبة أرضه مستقبلاً، ويحصل على حجة تفيد دفع المقابلة وتقر له حق الهبة والتوارث وإسقاط المنفعة (التنازل) والوصية على الأرض، وكذلك حق وقفها على الأغراض الخيرية أو الأهلية بعد استئذان الخديو[٣٦]. ورغم مساوئ نظام المقابلة فإنه أدى (في نهاية المطاف) إلى دعم حقوق الملكية الفردية للأرض بعد انقضاء عصر إسماعيل[٣٧].

أرباب الحرف والتجار:

بعد تسوية ١٨٤٠ / ١٨٤١ التى ترتب عليها إلغاء نظام الاحتكار ودخول مصر عصر الحرية الاقتصادية، كان من المفروض أن تزدهر الصناعات الحرفية الصغيرة إلا أنها تدهورت[٣٨]، وكان مبدأ حرية التجارة قد بدأ في التطبيق في مصر ولكن لصالح التجار الأجانب[٣٩]. فتعطلت بذلك تجارة الوطنيين وراجت تجارة الأجانب، فما هي الصعاب التى واجهت أصحاب الحرف والتجار؟

إن الصعاب التى واجهت أصحاب الحرف والتجار تمثلت في الضرائب الباهظة التى خضع جميع الحرفيين والتجار لدفعها مهما كانت حالتهم، فلقد تعرضوا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر للعديد من الضرائب والعوائد، وأول هذه العوائد عوائد الدخولية، حيث فرضت الحكومة عوائد الدخولية على البضائع والسلع في جميع مديريات مصر، وكان ذلك عائقا للتجارة الداخلية وسببًا في ازدياد الأسعار[٤٠]، وكانت الحكومة تأخذ من التجار وأرباب الحرف ضريبة تعرف بإسم "الويركو"، وهي في الأصل فردة الرءوس[٤١]. وسادت الضرائب على جميع أرباب التجارة حتى أفقرتهم، فلم يعف متجر وإن قل من إتاوة يؤديها، وقد زاد الأمر سوءاً تصرفات مشايخ الطوائف مع صغار التجار[٤٢]، ويمكن القول إن الضرائب فرضت على أقل المهن شأنا، وحتى الذي ليس له حرفة ولا مهنة كان ملزمًا بدفع الضرائب التى تحددها الحكومة بمعرفتها، وعندما سئل أحد كبار الموظفين أمام لجنة الدين عن سبب ذلك أبدى دهشة بالغة وقال "هل هي غلطة الحكومة أن ذلك الرجل لا يمارس أية مهنة إنه يستطيع أن يشغل نفسه بأيه مهنة يختارها، وأن الحكومة لا تمنعه من أن يفعل ذلك، ولكن إذا لم يختر أية مهنة فيجب على الأقل أن يدفع الضريبة وإلا فيقع الظلم على المشتغلين بالمهن"[٤٣].

والواقع أنه لم تكن للضرائب قاعدة معلومة ولا قوانين أو لوائح يعرف منها حدود ما يجبى من الأهالى ومواعيد الجباية بل كانت المسألة متروكة لأهواء الحكومة، وعلى هذا تعددت الضرائب على الحرفيين فمنها رسم التمغة المضروب على الأصناف باعتبار خمسة في المائة وهو يحمل أرباب الصناعة ثقلاً فوق ثقل ضريبة الفردة، ويمنع تقدم البضائع ونجاحها، وفضلاً عن هذا فإن الأجانب لم يكونوا يدفعون هذا الرسم،[٤٤] هذا إلى جانب ضرائب القبانية والصيارفة، والرسوم التى كانت تأخذها الحكومة على معاصر الزيوت التى أضرت بهذه الصناعة ضررًا بليغا فوق ما نكبت به من كثرة توارد صنف البترول (الغاز المعروف) الذي أضعفها[٤٥].

وفرضت الحكومة في تلك الفترة ضرائب على الطبالين والزمارين والشيالين والحمارين، كما خضعت مصنوعات المنسوجات والمحيك والقماش الخام للضرائب[٤٦]، ولم تترك الحكومة فرصة لجمع الأموال إلا وأغتنمتها، ولم تكتف بفرض ضرائب على الحرفيين، بل كانت تفرض ضرائب أخرى على أدوات إنتاجهم حتى وإن كانت حيوانات[٤٧].

ولم يقتصر الأمر على الضرائب، بل كان فتح السوق المصري على مصراعية للمنتجات الأجنبية من ناحية، ومزاحمة الحرفيين الأجانب للحرفيين المصريين من ناحية أخرى أكبر الأثر في تدهور أوضاع الحرفيين الوطنيين، ويبدو أن السلطة الحاكمة كانت تفضل التعامل مع الأجانب باستمرار في كثير من الحرف، وما كان ذلك إلا على حساب الحرفيين المصريين الذين تحملوا أعباء الضرائب وحدهم[٤٨].

وفي مجال التجارة سيطر الأجانب على التجارة داخل مصر إلى حد أن التجار الأجانب ظلوا يشكلون معظم فئة كبار التجار[٤٩]. وكانت معظم تجارة الصادرات والواردات تتم على أيديهم، وأنشأوا الشركات والمصارف فحرم المصريون من مورد من أهم موارد الثروة في بلادهم[٥٠]، ويمكن القول إن الأجانب سيطروا على التجارة والصناعة في تلك الفترة، وزاحموا أرباب الحرف والتجار في لقمة عيشهم حيث عمل كثير من الأجانب في العديد من الحرف، وكان الأجانب يمثلون بوضعهم وإمكانياتهم وامتيازاتهم أحد أهم الصعاب التى واجهت الحرفيين المصريين[٥١]، ويمكن القول إن التغيرات الاجتماعية التى شهدتها تلك الفترة، وما ترتب عليها من تطور حياة الطبقتين العليا والوسطى، وما نتج عن ذلك من ظواهر عديدة لعل أهمها ظاهرة التفرنج، ونعني بها تقليد أسلوب الحياة الغربي في المسكن، والملبس، وغيرهما من ملامح مادية لنمط الحياة الأوربية اليومية [٥٢]، والتى ترتب عليها تغيرًا كبيرًا في الأنماط الاستهلاكية لصالح السلع الأوربية. فشاع استخدام الأثاث الأوربي، والزي الأوربي[٥٣]، وقد أصيبت الصناعة الوطنية من هذه الناحية بضربة شديدة، لأنها لم تستطع أن تواكب مطالب المعيشة الأوربية، وكمالياتها وأزياءها المتغيرة كل يوم، وعجزت عن مجاراة الواردات الأجنبية، بأسعارها الرخيصة وجودتها العالية، ومن هنا طغى سيل هذه الصناعات على البلاد، وبارت الصناعات الأهلية القديمة كالنسيج والدباغة والنجارة وصناعة الأثاث وغير ذلك من الصناعات[٥٤]. وهكذا قضت الصناعات الأجنبية على الصناعات الوطنية، وقتلت الابتكار والتفنن لدى الصناع الذين لم يستمروا في أعمالهم نتيجة بوار مصنوعاتهم[٥٥]، وبازدياد حدة المنافسة الأجنبية قضى على الكثير من الصناعات الصغيرة، وحل الكساد بالأحياء التى كانت الصناعة مزدهرة بها وخاصة في القاهرة، بينما حالت صعاب التمويل دون نمو صناعات جديدة[٥٦].

وهكذا كانت حالة أرباب الحرف والتجار حيث عاشوا عيشة ضنكا، وانعكس ذلك على المجتمع بعد ذلك الكساد الذي تمتع به التجار المصريون وذلك الإعسار الذي مر بالحرفيين، فالتجار أفلس معظمهم، وأعلنت تفاليسهم بالصحف بعد أن فشلوا في التصدى لتلك التيارات الجارفة التى أطاحت بهم، فأصبحوا مثقلين بالديون الفاحشة التى ضاعف منها خضوعها للربا الذي فرضه الأجانب عليهم، والحرفيون حطموا وأغلقت الأبواب أمام أرزاقهم وباتوا في أسوأ حال[٥٧]، وأدى ذلك في النهاية إلى تدهور أوضاع الحرفيين وتدهور الحرف عموماً ومن ثم اختفائها وزوال نظامها عام ١٨٩٠م[٥٨]، ويرى البعض أن التأثيرات السلبية لرأس المال

الأوربي المستثمر في التجارة والصناعة في مصر تتمثل في انهيار طوائف الحرف وتحول أصحابها إلى العمل في تلك المشروعات، وانهيار طوائف التجار وتحول أصحابها إلى وكلاء للأجانب[٥٩].

ومع تغلغل الاستثمارات الأجنبية والحاجة إلى الأيدي العاملة خرج أبناء الحرفة الواحدة من الحارة إلى الورش الصناعية الجديدة التى أقيمت بعيدا عن الحارة، مما ساعد تدريجيا على تحلل الانتماءات الضيقة إلى أبناء المدينة الواحدة بشكل عام، كما أدى من ناحية أخرى إلى ضعف التماسك الاجتماعي لأبناء الحي الواحد. وأصبحت العلاقات الاجتماعية بين الناس رأسية بعد أن كانت أفقية. ولم تعد الحارة وحدة اجتماعية واضحة كما كان عليه الحال من قبل[٦٠].

الأعيان:

كان الأعيان أحسن حالاً من الفلاحين، وسائر الأهالي، فقد اقتنوا الأطيان والضياع واستصلحوا أطيانهم القديمة، وزادت ثرواتهم بما أنشأته الحكومة من أعمال العمران كشق الترع وإقامة القناطر وتسهيل وسائل الري، وإنشاء السكك الحديدية، وتعبيد طرق المواصلات، فزاد دخلهم من أطيانهم وأملاكهم، واتسعت عليهم الدنيا، وراعت الحكومة جانبهم، وكانوا هم من ناحيتهم يخضعون لأوامر الحكومة ويتزلفون إلى الحكام لينالوا رضاهم ويأمنوا على مصالحهم، وفي كثير من المواطن كانوا يكسبون رعايتهم إذ يصلونهم بالهدايا والرشاوي[٦١]. وفي عصر إسماعيل زاد نفوذ الأعيان زيادة ملحوظة وتعاظم دورهم من خلال مجلس شورى النواب حيث صدرت مجموعة قرارات هدفت في النهاية إلى خدمة مصالح هذه الفئة ولعل أبرزها قرار مجلس شورى النواب الصادر في ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٣هـ(١٨٦٧م) والخاص بإعطاء الأراضي البور والبرارى والمستنقعات لمن يرغب بشرط إصلاحها على أن تعفى من الضرائب لمدد متفاوتة[٦٢].

وفي أواخر حكم إسماعيل تعاظم دور الأعيان المصريين من حيث المشاركة في السلطة السياسية حيث عبر فريق منهم عن هذا التطلع داخل مجلس شورى النواب، وقد رحب إسماعيل بذلك فيما يبدو في محاولة منه للإستعانة بالأعيان في مواجهة الضغط السياسي من جانب إنجلترا وفرنسا، ومن ناحية أخرى يبدو أنه كان يريد الاعتماد على هذه الطبقة ليوازي بها نفوذ الأتراك والجراكسة[٦٣].

وكان مجلس شورى النواب أقرب إلى مجلس للأعيان، وهي حقيقة تؤكدها اللائحة النظامية التى صدرت في هذا الشأن، والتى قصرت حق الانتخاب والترشيح للمجلس على عمد ومشايخ القرى. كما يؤكدها التركيب الاجتماعي للعضوية في المجالس الثلاثة التى تبرز مدى النفوذ الذي وصلت إليه طبقة أعيان الريف من عمد ومشايخ القرى[٦٤]،وكان من الطبيعي والحال كذلك أن يصدر مجلس شورى النواب قرارات تخدم بشكل مباشر مصالح الأعيان

كملاك أراضي زراعية في المقام الأول، من ذلك إلغاء نظام العهد وذلك بقرار المجلس الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٦٦م الذي هدف إلى تحرير الفلاحين العاملين في العُهد وإعطائهم حق العمل بأجر خارج العُهد، وهو قرار كان يهدف إلى خدمة مصالح طبقة الأعيان التى أصبحت في حاجة إلى عمل هؤلاء الفلاحين في حقولهم بأجر كعمال زراعة[٦٥]، وقرار مجلس شورى النواب الصادر في ١٥ يناير سنة ١٨٦٧م بإعطاء الأطيان الزيادة عن المساحة وأراضي البور والبراري وغيرها لمن يرغب في استصلاحها، وكان الأعيان أول المستفيدين من هذا القرار، وعدم تقسيم أطيان ذوي العائلات وتكليف الأطيان باسم أكبر أبناء المتوفي وصدر في ٧ إبريل سنة ١٨٦٩م ويبدو الهدف واضحاً من هذا القرار في رغبة الأعيان في الحيلولة دون تفتت ملكيات أسرهم عن طريق الميراث[٦٦]، وإذا كانت هذه القرارات تخدم بصورة مباشرة مصالح طبقة الأعيان كطبقة زراعية، غير أن هذه الطبقة استطاعت تحت ضغط الظروف أن تنقل اهتمامها من مصالحها المباشرة إلى المشكلات التى كانت تعاني منها البلاد في تلك الفترة حين بدأ مجلس شورى النواب مناقشة الأزمة المالية والتدخل الأجنبي وفداحة الضرائب، وطالبوا بحق مناقشة الميزانية كأصحاب مصالح أو كدافعي ضرائب. وقد انتهت هذه المواقف بالصدام مع حكومة نوبار ورياض حين رفض الأعضاء فض المجلس قبل مناقشة الميزانية وما تلا ذلك من أحداث تدخل في نطاق الثورة العرابية (١٨٨١-١٨٨٢م)[٦٧].

البدو:

نجح محمد على إلى حد كبير في إجبار البدو على الاستقرار، وترك حياة السلب والنهب، لكنهم لم يقلعوا تماماً عن حياة السلب والنهب في السنوات اللاحقة على حكم محمد على[٦٨] فأصدر عباس الأول أمر في عام ١٨٥٠ هددهم فيه بنزع أطيانهم إذا لم يتولوا فلاحتها بأنفسهم[٦٩]، وحين استمروا على حالتهم، جرد محمد سعيد باشا الحملات العسكرية عليهم واضطرهم إلى الفرار إلى الصحراء الغربية، وصادر أملاكهم وأعطى بعضها لمن دخل في طاعة الحكومة من شيوخهم، وبعد بضع سنوات عاد بعض شيوخ البدو المغضوب عليهم والتمسوا العفو عنهم واستردوا ما صودر من أملاكهم فأجيبوا إلى طلبهم[٧٠]، واستمرت سياسة توطين البدو- عن طريق ربطهم بالأرض الزراعية- تتعثر حتى عصر إسماعيل، الذي شهد اضطراب الأمن ببعض جهات الصعيد بسبب اعتداء البدو على الفلاحين، واضطرت الحكومة إلى انتزاع ما كان بحوزة شيوخ قبيلة الجوازي من أطيان المنيا- بلغت مساحتها ألف فدان- ثم ردتها لهم حتى رفعوا لواء الطاعة من جديد[٧١].

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظهرت عوامل ساعدت على استقرار البدو، ومنها تطور المواصلات إلى جانب التطور العام الذي حدث في الزراعة، والتوسع في المحاصيل النقدية المخصصة للأسواق الاجنبية. وما ترتب علىها من احتمالات زيادة الدخل النقدي

للمنتجين لهذه المحاصيل، إلى جانب الرغبة في الحصول على السلع الكمالية التى كثر ورودها نتيجة لزيادة الروابط مع أوربا، والتى لم يكن الحصول عليها ممكناً إلا بوجود فائض نقدي لدى الأفراد، وهذه العوامل أثرت على قبائل البدو وخاصة مشايخهم ليقوموا بالإنتاج الزراعي وليستقروا في النهاية على الأرض التى يستغلونها[٧٢].

ومما هو جديد بالملاحظة أن تقاسيط الأطيان التى كانت تعطى للبدو، وكانت تصدر بأسماء شيوخ القبائل دون أن يحدد فيها نصيب كل فرد من أفراد القبيلة، بل ودون أن ينص على أن ملكية تلك الأطيان مشاع بين أفرادها، وقد ترتب على ذلك- مع تطور الملكية الفردية- أن أصبحت هذه الأراضي ملكا لعائلات الشيوخ، وخرج أفراد القبيلة صفر اليدين وتحولوا إلى مجرد أجراء لدى شيوخهم[٧٣]، وقد نتج عن استقرار البدو نوعان من التغيرات الاجتماعية في بناء القبيلة فمن ناحية ضعفت الرابطة القبلية التى كانت تربط أفراد القبيلة الواحدة، كما انقسمت القبيلة إلى مستويين اجتماعيين فمعظم مشايخ القبائل أصبحوا في عداد كبار الملاك ورحل معظمهم إلى المدن، وأصبح البعض موظفين حكوميين، بينما أصبح باقي أفراد القبيلة جزءًا من الطبقات الاجتماعية الدنيا، فمثلاً كان عدد كبير من عمال السكك الحديدية في البداية من أبناء البدو[٧٤]، وهكذا تعرضت القبائل التى استقرت في الريف إلى عملية الانقسام الطبقي التى حدثت في المجتمع الريفي حين أصبح مشايخ البدو من كبار الملاك وامتلكوا القصور الكبيرة في عزبهم أو في المدن، بينما أصبح باقي أفراد القبيلة في عداد الفلاحين[٧٥]، ويرى البعض أن هذا الوضع كان له أثر كبير في زيادة تفكك الوحدة القبلية[٧٦].

تطور المجتمع المصري:

تطور المجتمع المصري تطوراً هائلاً في عهد خلفاء محمد على وخصوصًا في عصر إسماعيل الذي يطلق عليه البعض عصر التجدد الاجتماعي[٧٧]، ففيه أخذت الهيئة الاجتماعية تتطور إلى حالات جديدة، وتقتبس من أساليب المجتمع الأوربي وعاداته، ومال الناس إلى محاكاة الأوربيين في المسكن والملبس والمأكل وسائر أنماط الحياة، وكان انتشار التعليم من العوامل التى ساعدت على هذا التطور، فإن الطبقة المتعلمة بحكم دراستها علوم أوروبا ولغاتها صارت طليعة الطبقات الأخرى في تقليد الأوربيين واقتباس عوائدهم وأساليهم، فأخذ الناس من كل ذلك مزيجاً من النافع والضار[٧٨].

وإذا كانت هذه الفترة شهدت طفرة كبيرة في البناء فإنها قد تغيرت، لأن حكام تلك الفترة كانوا يميلون إلى تشجيع البناء على الطراز الغربي، وكان محمد على هو أول من أدخل هذا النوع من البناء عندما استدعى معلمين من الروم فبنوا له سراية القلعة وسراية شبرا[٧٩]. ثم سار أولاده وأحفاده على منواله في البناء على الطراز الغربي، وقطع إسماعيل شوطاً كبيراً في هذا المجال، ففي عهده "كثرت الرغبة في المباني الرومية الفخيمة، فبنى الأمراء وغيرهم من أصحاب

الأموال في خطة الإسماعيلية والفجالة وشبرا القصور والسرايات المكلفة منها ما تبلغ نفقته ثلاثين ألف جنيه"[٨٠]، ويمكن القول بأن البناء على الطراز الغربي بدأ أول ما بدأ لدى الحكام، ثم تلاهم الأمراء والباشوات، وسرعان ما انتشر هذا الأسلوب من البناء بين الناس وهجروا الأسلوب القديم[٨١]. وهكذا أخذت الطرق المعمارية القديمة تسير إلى الزوال وحلت محلها الطرق المعمارية الحديثة[٨٢].

التوسع العمراني:

كان للتنمية التى شهدتها مصر إبَّان هذه الحقبة لاسيما مع إسماعيل أثر بارز على التطور الاجتماعي الذي بدأت بوادره قبيل نهاية حكمه، فلا شك أن العمران الحضري الذي كان علامة مميزة لذاك العهد كان له مردود اجتماعي بارز، فتوسعت القاهرة وفق تخطيط عمراني نموذجي بمعايير العصر[٨٣]، وكذلك كان شأن الإسكندرية، وأنشئت مدينتا بورسعيد والإسماعيلية، وتوسع ثغر السويس، وساعد مد شبكة السكك الحديدية لتربط الصعيد بالدلتا، وأطراف الدلتا بالقاهرة والإسكندرية[٨٤]. على نمو بعض المدن الإقليمية مثل: طنطا وكفر الزيات والمنصورة والمنيا وأسيوط وغيرها من مدن الأقاليم[٨٥].

كذلك أدَّت مشروعات الري الكبرى كترعة الإسماعيلية وترعة الإبراهيمية وشبكة الترع الأخرى دوراً مهما في إتاحة الري الدائم[٨٦]، وزيادة الإنتاج الزراعي زيادة رأسية وأفقية، استفاد بها ملاك الأراضي الزراعية، فكان لذلك كله أثر ملموس على المجتمع الريفي خاصة وعلى التطور الاجتماعي في البلاد عامة[٨٧].

المتنزهات العامة:

ومن مظاهر التطور الاجتماعي في تلك الفترة إقبال الناس على الرياضة والتنزه، فقد أخذوا يرتادون المتنزهات والضواحي، وخاصة بعد انتشار العربات التى سهلت المواصلات بين العاصمة وضواحيها، فأخذ سيل المركبات لا ينقطع عصر كل يوم في طريق شبرا[٨٨]. ثم في طريق الجزيرة والجيزة والأهرام، وكان لإنشاء كوبري(جسر) قصر النيل فضل كبير في ميل الجماهير إلى التنزه[٨٩]، لاجتلاء محاسن النيل وجسره البديع والتمتع برياض الجزيرة والجيزة، وكانت شبرا هي متنزه سكان القاهرة من قبل، ثم أخذ الناس يتحولون إلى كوبري قصر النيل وما يليه من القصور الفخمة والحدائق الغناء والطرق المعبدة ومناظر الطبيعة الرائعة[٩٠].

الفنون والملاهي:

كان الخديو إسماعيل هو أول من عنى بهذه النواحي حتى تصبح مصر قطعة من أوربا، وكانت الأوبرا من أهم منشآته الفنية والتى تم افتتاحها عام ١٨٦٩م وقد استدعيت بعض الفرق الأوربية للتمثيل فيها، وظهرت على مسرحها "أوبرا عايدة" بحضور إسماعيل وكبار

ضيوفه، وكانت سعادته تفوق كل وصف، بالنجاح المذهل الذي حققته عايدة[٩١]. كما أنشأ إسماعيل المسرح الكوميدي في ٢٢ نوفمبر ١٨٦٧م واحتفل بافتتاحه في مساء ٤ يناير سنة ١٨٦٨م[٩٢]، وكان مديرو المسرحين- الكوميدي والأوبرا- يتفننون في سبيل أرضاء الجمهور القاهري[٩٣]،أما الملاهي فقد ضمت "الكازينات والقهوات الغنائية، المنشدة فيها غادات متفننات في سلب العقول والجيوب"[٩٤].

الموسيقى والغناء:

إن ولع المصريين بالموسيقى عظيم[٩٥]، ولقد شهد المجتمع المصري في تلك الفترة إقبال الناس على حفلات الموسيقى والغناء والتمثيل[٩٦]، وبالنسبة إلى الموسيقى كانت هناك فرقتان معروفتان هما الفرقة الموسيقية بالجيش، وهذه كانت ميزتها أن أفرادها يعرفون العزف على النوتة بإتقان، واشتهرت بنظامها فأحرزت بذلك مكانة عظيمة، حتى إذا ألغيت بعض فرق الجيش، مراعاة للاقتصاد، استغنى عن هذه الفرقة، فاجتمع بعض أفرادها وكونوا فرقة أهلية، كانت في المقدمة نظرا لشهرتها السابقة. وأما الفرقة الثانية فكان صاحبها عبد الله أفندي التركي وهي فرقة منظمة ذات لباس خاص، وكانت تقوم أيضا بتمثيل بعض القطع الهزلية في الليالي. وكان عبدالله أفندي هذا أمرد (أجرودا) فساعد ذلك على أن كان يتزيا بزي إمرأة ويرقص رقصًا تركيًا[٩٧]، وأما ما عدا ذلك من الفرق فلم يكن منظمًا ولا مشهورًا، وكان نصيب المزمار والطبل البلدي كبيراً، ولا سيما في أفراح الطبقة الفقيرة، وكانت أشهر فرقة في تلك الفترة جوقة الفناجيلي من أهالي دمياط[٩٨].

أما الغناء فكان أحسن حظا من الموسيقى، لظهور مطربين ومطربات من الطراز الأول، استطاعوا أن يحرزوا مكانة وشهرة، وفي مقدمة هؤلاء جميعاً محمد عثمان، وعبده الحمولي، والمظ، والوردانية، والأسطى ساكنة، وأغدقت عليهم الأموال بكثرة، ويدعون إلى الحفلات الفخمة، في بيوت الأمراء والوزراء والعظماء[٩٩]، وارتقت أساليب الغناء، وزادت مكانة المغنين في النفوس ونالوا من محبة الناس حظا عظيما[١٠٠].

وجدير بالذكر أن جماعة من أكابر المغنين في الأستانة، جاءوا إلى مصر في عصر إسماعيل، وكان عبده الحمولي يتصل بهم، ويأخذ عنهم ما يوافق المزاج المصري، ويناسب الطريقة العربية، ورأي في الموسيقى التركية كثيرًا من النغمات التى لم يكن للمصريين علم بها فأضافها إلى ما يحذقه، ومن الأدوار التى كان عبده يغنيها:

أشكي لمين غيرك حبك   أنا العليل وأنت الطبيب
أسمح وداويني بقربك   واصنع جميل اياك أطيب

ومقطوعة أخرى مطلعها:

حبي هجرني شوفوه لي ياناس   شرد مني وفي إيده الكاس
كوى قلبي ده يصح يا ناس   اترجاه يعمل معروف

ومن طريف ما يروي أن أحد المعتمدين السياسيين مر بصيوان عبده ليسمع الغناء المصري فلما وصل إلى سمعه الدور الأخير طلب إلى أحد مرافقيه أن يترجم له معناه فلما ترجم له الشطر الأول (حبيبي هجرني شوفوه لي يا ناس) ضحك حتى كاد يستلقي على ظهره ثم قال المصريين دول شعب عنده اعتزاز وأنفه حتى في الحب يهجره الحبيب فيكلف الناس بالبحث عنه ولا يجتهد هو في أن يبحث بنفسه ويستعطفه"[١٠١].

الأفراح:

كان لحفلات الأفراح بهجة بالغة، فقد كان أكابر القوم يبالغون في تفخيمها وتعظيمها، ويتنافسون في مظاهر البذخ والإسراف فيها، ويبذرون المال بغير حساب، سواء في المآدب أو الزينات، ولا يكتفون بليلة واحدة، بل يحيون في العادة ثلاث ليالي، بينما كانت أفراح الطبقة الفقيرة تتسم بالبساطة[١٠٢]، وكان الزواج حدثاً مهاً من أحداث المجتمع، حتى لقد بلغ من أهميته أن الرجل الأعزب كان محرماً عليه السكن بين العائلات والأسر المتزوجة فلا يسكن لذلك غير الخانات والفنادق والوكالات، كما كان ينظر إلى الرجل الذي يصل لسن الزواج ولم يتزوج أو تكون لديه جارية بغير احترام[١٠٣]. وكانت بعض فتيات العائلات الكريمة تشترط كل واحدة منهن أن تكون الزوجة الوحيدة لزوجها، وكذلك كان قليل من الآباء من الطبقة الوسطى أو الطبقات العالية هم الذين يقبلون إعطاء بناتهن إلى رجل عرف عنه أنه قد طلق عدة مرات[١٠٤].

أفراح الأنجال:

بلغت بعض الأفراح في عهد خلفاء محمد علي من البهاء والروعة ما جعلها أحاديث الناس، يتناقلونها جيلاً بعد جيل، ومن أشهر أفراح تلك الفترة أفراح الأنجال، وهي الأفراح التى أقامها الخديو إسماعيل احتفالاً بزواج أنجاله الأمراء إذ عقد لولي عهده محمد توفيق على الأميرة أمينة هانم (أم المحسنين) كريمة إلهامي باشا ابن عباس باشا الأول، وللأمير حسين على الأميرة عين الحياة بنت الأمير أحمد رفعت بن إبراهيم باشا، والأمير حسن على الأميرة خديجة هانم بنت الأمير محمد على الصغير بن محمد على باشا الكبير، وزواج أختهم الأميرة فاطمة هانم بالأمير طوسون بن محمد سعيد باشا[١٠٥]، وقد بدأ الاحتفال بزواجهم ابتداء من ١٥ يناير سنة ١٨٧٣م ولمدة أربعين يوماً متصلة، باعتبار عشرة أيام لكل فرح منها[١٠٦].

وجدير بالذكر أن هذا الفرح كان أعظم أفراح تلك الفترة، وظل الناس يذكرونه لفترات طويلة[١٠٧]، ويرى البعض أن هذا الفرح كان أعظم فرح شهدته مصر في عهدها الحديث، وكانت الأنوار الساطعة في المنطقة المحيطة بالقصر العالي أثناء الأفراح سبباً في تسمية الحي بعد ذلك بـ"المنيرة"[١٠٨] وكان الطرب طوال ليالي أفراح الأنجال يعم كل مكان، ولم تر القاهرة في ماضيها شبيها لتلك الأفراح والليالي الملاح[١٠٩].

الحفلات المدرسية:

وامتاز هذا العصر ببهجة الحفلات العلمية المدرسية التى كانت تقام لمناسة انتهاء الدراسة في المعاهد العالية، الحربية والملكية، والمدارس الثانوية والابتدائية، فقد كان يحضرها الخديو إسماعيل أحيانا، ويشهدها كبار رجال الدولة، وتوزع فيها الجوائز والمكافآت على المتقدمين من الناجحين ويلقى فيها الأساتذة ونوابغ الطلبة الخطب والقصائد، فكانت هذه الحفلات من أكبر عوامل النهضة العلمية في مصر في تلك الفترة[١١٠].

ويتضح مما سبق أن الغالبية العظمى من الشعب المصري عانت طيلة هذه الفترة وتحملت الكثير ويرجع ذلك إلى أن السلطة الحاكمة كانت تعمل في أغلب الأوقات من أجل مصلحتها ومن أجل استمرارها في الحكم ولو كان ذلك على حساب الغالبية العظمى من الشعب.

الهوامش

(١) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ج٢، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٢٩٧.

(٢) صلاح أحمد هريدي، دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٨٠٥ – ١٨٨٢، ج٢، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة ٢٠٠٦، ص ٣٢٨؛ نبيل عبد الحميد سيد أحمد، تاريخ مصر الاجتماعي في العصر الحديث، د. ن، القاهرة ٢٠١١، ص ١٦٢.

(٣) محمد فهمي لهيطة، تاريخ مصر الاقتصادي في العصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٤٤، ص ٢٧٢.

(٤) نفس المرجع، ص ٢٧٢.

(٥) عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ج٢، ص ٢٩٩؛ صالح رمضان، الحياة الاجتماعية في مصر في عصر إسماعيل من ١٨٦٣ – ١٨٧٩، منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٧٧، ص ٢١٨.

(٦) محمد فهمي لهيطة، المرجع السابق، ص ص ٢٧٢، ٢٧٣.

(٧) شولش، الكسندر، مصر للمصريين أزمة مصر الاجتماعية والسياسية، ١٨٧٨ – ١٨٨٢، تعريب رءوف عباس حامد، دار الثقافة العربية، القاهرة ١٩٨٣، ص ٤٤ – ٤٦.

(٨) محمد فهمي لهيطة، المرجع السابق، ص ٢٧٣.

(٩) نفس المرجع، ص ٢٧٣.

(١٠) نبيل عبد الحميد سيد أحمد، المرجع السابق، ص١٦٧، ولمزيد من التفاصيل عن الأجانب في مصر منذ الحملة الفرنسية وحتى الاحتلال البريطاني لمصر انظر: صلاح أحمد هريدي المرجع السابق، ص ٣٦٩ وما بعدها.

(١١) روذستين، تيودور، تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده، تعريب على أحمد شكري، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠١٣، ص ١٣٠.

(١٢) نبيل عبد الحميد سيد أحمد، الأجانب وأثرهم في المجتمع المصري من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩٢٢، ج١، التحديد القانوني للأجانب وأثرهم الاقتصادي والسياسي، مكتبة نانسي، دمياط ٢٠٠٤، ص ص ٤٣،٤٤.

(١٣) لمزيد من التفاصيل انظر: فارمان، ألبرت، مصر وكيف غدر بها، ترجمة، عبد الفتاح عنايت، مراجعة على جمال الدين عزت عثمان، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٤، ص ٢٢٥؛ عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ج٢، ص ١٨٣؛ نبيل عبد الحميد سيد أحمد، المرجع السابق، ج١، ص٤٥، صلاح أحمد هريدي، المرجع السابق، ج٢، ص٣٧٣؛ روذستين، المرجع السابق، ص ص ١٠٤، ١٠٧، ١٠٨، ١١٥، ١٣١، ١٣٧.

(١٤) كان ذلك في ٢٣ يناير سنة ١٨٧٩، نقلاً عن روذستين، المرجع السابق، ص ١٣٢.

(١٥) على شلبي، دور القوى الاجتماعية في الثورة العرابية، بحث منشور في مائة عام على الثورة العرابية، مصر للمصريين، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٨١، ص ١٤٤.

(١٦) محمد فهمي لهيطة، المرجع السابق، ص ١٨٧، وجدير بالذكر أن إبراهيم كان أكثر من أبيه اتصالاً بالمصريين وعرف عنه تقديره للعقلية المصرية، انظر: عبد الله محمد عزباوي، مصر بين عهدي محمد على وإسماعيل، بحث منشور في المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، تقديم ومراجعة يونان لبيب رزق، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٩، ص ٢٠٦.

(١٧) مع نهاية عهد محمد على كان نظام العُهد قد أصبح نظامًا عامًا يغطي مساحات واسعة من الأراضي وأعطى المتعهدون سلطات واسعة على الفلاحين شملت إصدار الأحكام الابتدائية، لمزيد من التفاصيل، انظر: على بركات، تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسية (١٨١٣ -١٩١٤)، دار الثقافة

الجديدة، القاهرة ١٩٧٧، ص ١٠١ وما بعدها؛ عبد العظيم رمضان، صراع الطبقات في مصر (١٨٣٧ – ١٩٥٢) مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٧، ص ٥٩.

(١٨) صلاح أحمد هريدي، المرجع السابق، ص ص ٣٦٢، ٣٦٣.

(١٩) نفس المرجع، ص ٣٦٤.

(٢٠) عبد الله محمد عزباوي، المرجع السابق، ص ص ٢٠٧، ٢٠٨.

(٢١) لطيفة محمد سالم، القوى الاجتماعية في الثورة العرابية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨١، ص ١٧.

(٢٢) عبد الله محمد عزباوي، المرجع السابق، ص ٢٠٨.

(٢٣) شولش، المرجع السابق، ص ٥٢، صلاح أحمد هريدي، المرجع السابق، ص ٣٦٤، وجدير بالذكر أن عباسا رفض اقتراح من ناظر ماليته فرض ضريبة جديدة طالما كان هناك فائض في الإيراد بل وحذره من أن يقترح مثل هذه الاقتراحات في المستقبل، انظر: مذكرات نوبار باشا، ترجمة: جارووبير طبقيان، مراجعة إلهام ذهني، تقديم ودراسة وتعليق لطيفة محمد سالم، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠٠٩، ص ص ١٤٢، ١٤٣.

(٢٤) عبد الله محمد عزباوي، المرجع السابق، ص ٢٠٨.

(٢٥) زين العابدين شمس الدين نجم، مصر في عهدي عباس وسعيد، سلسلة التاريخ، الجانب الأخر، إعادة قراءة للتاريخ المصري، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠٠٧، ص ص١٤٩، ١٥٠: محمد صبري، تاريخ مصر من محمد على إلى العصر الحديث، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٦، ص ٨٧.

(٢٦) نبيل السيد الطوخي، تاريخ مصر الحديث (١٥١٧-١٩١٤)، دار التيسير للطباعة والنشر، المنيا ٢٠٠٧، ص ص ١٥١، ١٥٢، ولمزيد من التفاصيل عن اللائحة السعيدية انظر: محمد فهمي لهيطة، المرجع السابق، ص ٢٢٣ وما بعدها؛ أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، مطبعة المصري، القاهرة ١٩٦٧، ص ٨٦ وما بعدها.

(٢٧) رءوف عباس حامد، استقرار الملكية الفردية للأرض الزراعية، بحث منشور في الأرض والفلاح في مصر على مر العصور، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية القاهرة ١٩٧٤، ص ٢٨٤.

(٢٨) بير، ج، دراسات في التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة، ترجمة وتقديم عبد الخالق لاشين، عبد الحميد فهمي الجمال، مكتبة الحرية الحديثة، القاهرة ١٩٧٦، ص ١٢٣.

(٢٩) صالح رمضان المرجع السابق، ص ١٤٩، وهنا يضطر الفلاح للالتجاء للربا الفاحش ورهن أرضه وبيعها في النهاية مقابل مبالغ أقل من ثمنها دون أمل في استعادتها، انظر: بملن، فان، مصر وأوربا، ج١، ترجمة، عادل صبحي تكلا، مراجعة وتحقيق وتقديم لطيفة محمد سالم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٥، ص ١٦٩.

(٣٠) جمال شقرة، الدولة الحديثة في مصر(٢) (١٨٦٣ – ١٨٧٩) بحث منشور في المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، تقديم ومراجعة يونان لبيب رزق، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٩، ص ٢٥٠.

(٣١) نينيه، جون، رسائل من مصر (١٨٧٩ – ١٨٨٢)، إعداد وتصدير أنور لوقا، ترجمة فتحي العشري، المشروع القومي للترجمة، العدد ٦٤٧، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠٠٥، ص ١٠٧.

(٣٢) صالح رمضان، المرجع السابق، ص ١٥٥.

(٣٣) عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ج٢، ص٣٠١.

(٣٤) على شلبي، المرجع السابق، ص ١٦٥.

(٣٥) عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ج٢، ص ٢٨٢، ولمزيد من التفاصيل انظر: كول، جوان، الأصول الاجتماعية والثقافية لحركة عرابي في مصر الاستعمار والثورة في الشرق الأوسط، ترجمة عنان على الشهاوي، مراجعة وتقديم عاصم الدسوقي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠١، ص ص ١٢٨، ١٢٩.

(٣٦) رءوف عباس، عاصم الدسوقي، كبار الملاك والفلاحين في مصر(١٨٣٧ – ١٩٥٢)، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢٥، ولمزيد من التفاصيل انظر: عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ج٢، ص ٤٣ وما بعدها.

(٣٧) رءوف عباس، التطور الاجتماعي في عصر إسماعيل، مجلة الهلال، عدد نوفمبر، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٠٥.

(٣٨) عاصم الدسوقي، في تاريخ مصر الاقتصادي- الاجتماعي، ابن خلدون، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٨٩.

(٣٩) جلال يحيي، المجمل في تاريخ مصر الحديث، الطبعة الثانية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ١٩٨٤، ص ٢٤٧.

(٤٠) لطيفة محمد سالم، المرجع السابق، ص ٥٨، ولمزيد من التفاصيل انظر: نبيل السيد الطوخي، طوائف الحرف في مدينة القاهرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر(١٨٤٠-١٨٩٠) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة٢٠٠٩، ص ص ١٠٢، ١٠٣.

(٤١) نبيل السيد الطوخي، نفس المرجع، ص ص ١٠٣، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩ ولمزيد من التفاصيل انظر: عبد السلام عبد الحليم عامر، طوائف الحرف في مصر (١٨٠٥-١٩١٤)، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، سلسلة مصر النهضة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٣، ص ص ٢٤٧، ٢٤٨

(٤٢) لطيفة محمد سالم، المرجع السابق، ص ٥٩.

(43)Cromer, Modern Egypt, Vol. I, London, 1908, p. 49.

(٤٤) انظر التقرير الذي رفعه ناظر المالية رياض إلى الخديو توفيق والمؤرخ في ١٧ يناير ١٨٨٠ والمنشور في سليم خليل نقاش، مصر للمصريين، سلسلة تاريخ المصريين، عدد رقم ١٠٨، ج٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٨، ص ٣٧.

(٤٥) نفس المصدر، ج٤، ص ٣٧.

(٤٦) نبيل السيد الطوخي، المرجع السابق، ص ١١٠.

(٤٧) نفس المرجع، ص ١١٣.

(٤٨) لمزيد من التفاصيل عن تأثير الأجانب على طوائف الحرف، انظر: نفس المرجع، ص١١٥ وما بعدها.

(٤٩) أحمد الشربيني السيد، التكوين الاجتماعي للتجار في مصر ١٨٤٠ – ١٩٣٠، بحث منشور في مجلة المؤرخ المصري، دراسات وبحوث تاريخية محكمة، تصدر عن قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة يناير ١٩٨٩م، ص ٣٣٠.

(٥٠) نبيل السيد الطوخي، تاريخ مصر الحديث (١٥١٧ – ١٩١٤م)، ص ١٧٥.

(٥١) نبيل السيد الطوخي، طوائف الحرف في مدينة القاهرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر(١٨٤١ – ١٨٩٠م)، ص ١٣٠، ١٣١، ٢٠٣.

(٥٢) رءوف عباس، التطور الاجتماعي في عصر إسماعيل، ص ص ١٠٦، ١٠٧.

(٥٣) نفس المرجع، ص ١٠٧.

(٥٤) عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ج٢، ص ٢٩٠، نبيل السيد الطوخي، المرجع السابق، ص ١٤١.

(٥٥) صالح رمضان، المرجع السابق، ص ١٩٥، لطيفة محمد سالم، المرجع السابق، ص ٥٧.

(٥٦) محمد بديع شريف، زكي المحاسني، أحمد عزت عبد الكريم، دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة، وضع خطتها وقام بمراجعتها وترتيبها، شفيق غربال، جامعة الدول العربية، الإدارة الثقافية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة د. ن، ص ٥٥٦؛ على الجرتلي، تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، دار المعارف القاهرة ١٩٥٢، ص ١٧٦؛ محمود متولي، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠١١، ص ٦٥.

(٥٧) لطيفة محمد سالم المرجع السابق، ص ٦٤.

(٥٨) نبيل السيد الطوخي، المرجع السابق، ص ٢٠٢.
(٥٩) عاصم الدسوقي، بناء مصر الحديثة ودور المثقفين، منشور في مصر نظرات نحو المستقبل الآمال والمخاطر، أصدقاء الكتاب، القاهرة يونيو ١٩٩٩، ص ص ١٤، ١٥.
(٦٠) عاصم الدسوقي، في تاريخ مصر الاقتصادي- الاجتماعي، ص ١١٦.
(٦١) عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ج٢، ص٣٠١؛ صالح رمضان، المرجع السابق، ص٢٥٦، نبيل عبد الحميد سيد أحمد، تاريخ مصر الاجتماعي في العصر الحديث، المرجع السابق، ص ١٧٧.
(٦٢) لمزيد من التفاصيل انظر: على بركات، المرجع السابق، ص ص ٢٣٩، ٢٤٠؛ عاصم الدسوقي، المرجع السابق، ص ١٣٦.
(٦٣) على بركات، المرجع السابق، ص؛ عاصم الدسوقي، المرجع السابق، ص ١٣٧.
(٦٤) على بركات، المرجع السابق، ص ٣٧٩.
(٦٥) نفس المرجع، ص ٣٨٠، على بركات، حركة المطالبة بالأرض في الثورة العرابية، بحث منشور في مصر للمصريين مائة عام على الثورة العرابية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٨١، ص٢٥٢.
(٦٦) لمزيد من التفاصيل انظر: على بركات، تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٣ – ١٩١٤، ص ص ٣٨٠، ٣٨١؛ عاصم الدسوقي، المرجع السابق، ص ١٣٧.
(٦٧) على بركات، المرجع السابق، ص ص ٣٨١، ٣٨٢؛ عاصم الدسوقي، المرجع السابق، ص ١٣٨.
(٦٨) حسين خلاف، التجديد في الاقتصاد المصري الحديث، الطبعة الأولى، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة ١٩٦٢، ص ٦٨.
(٦٩) كان البدو قد تركوا الأرض للفلاحين يزرعونها لحسابهم مقابل نصف المحصول، لمزيد من التفاصيل انظر: رءوف عباس حامد، عاصم الدسوقي، المرجع السابق، ص ١٠٧، صلاح أحمد هريدي، المرجع السابق، ص ٣٥٦.
(٧٠) رءوف عباس حامد، عاصم الدسوقي، المرجع السابق، ص ١٠٨.
(٧١) نفس المرجع، ص ١٠٨.
(٧٢) على بركات، المرجع السابق، ص ٢٦١.
(٧٣) رءوف عباس حامد، الملكيات الزراعية المصرية ودورها في المجتمع المصري ١٨٣٧-١٩١٤، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠١٣، ص١٠١.
(٧٤) على بركات، المرجع السابق، ص ٢٧٠؛ عاصم الدسوقي، في تاريخ مصر الاقتصادي – الاجتماعي، المرجع السابق، ص ١١٠.
(٧٥) على بركات، المرجع السابق، ص٢٧٠
(٧٦) بير، المرجع السابق، ص٢٣؛ عاصم الدسوقي، المرجع السابق، ص ١١٠.
(٧٧) عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ج٢، ص ٢٩٣.
(٧٨) نفس المرجع، ص٢٩٣؛ صالح رمضان، المرجع السابق، ص ٦٠.
(٧٩) على مبارك، الخطط التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، ج١، تاريخ القاهرة ومصر منذ العصر الفاطمي حتى عصر توفيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤، ص ص ٢٠١، ٢٠٢.
(٨٠) نفس المصدر، ج١، ص ٢١٤، ويذكر على مبارك أن الرغبة لم تنقطع في تلك المباني في مدة الخديو توفيق وفي كل يوم تظهر مبان مشيدة بأشكال ظريفة.
(٨١) نفس المصدر، ج١، ص ٢١٤؛ وعن تأثير أسلوب البناء على الطراز الغربي على الحرفيين الوطنيين انظر: نبيل السيد الطوخي، المرجع السابق، ص ١٣٢.

(٨٢) صالح رمضان، المرجع السابق، ص ٢٢.
(٨٣) رءوف عباس، التطور الاجتماعي في عصر إسماعيل، ص ١٠١ ولمزيد من التفاصيل عن القاهرة في عصر إسماعيل انظر: عرفة عبده على، رحلة في زمان القاهرة، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٠، ص ١٣٢ وما بعدها؛ ريمون، أندريه، القاهرة تاريخ حاضرة، ترجمة لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٤، ص٢٧٠ وما بعدها؛ أيمن فؤاد سيد، التطور العمراني لمدينة القاهرة منذ نشأتها وحتى الآن، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ١٩٩٧، ص ٨٢ وما بعدها؛ عرفة عبده على، القاهرة في عصر إسماعيل، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ١٩٩٨؛ محمد رياض، القاهرة نسيج الناس في المكان والزمان ومشكلاتها في الحاضر والمستقبل، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠١، ص ٢٩ وما بعدها؛ مينتي، سينثيا، قاهرة إسماعيل "باريس على ضفاف النيل" ترجمة أحمد محمود، مراجعة وتقديم جليلة القاضي، المركز القومي للترجمة، القاهرة ٢٠٠٨.
(٨٤) عن البعد الإنساني للسكك الحديدية وتأثيرها على حياة المصريين الاجتماعية والاقتصادية انظر: يونان لبيب رزق، شئون وشجون تاريخيه، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٥، ص ٦٧ وما بعدها.
(٨٥) رءوف عباس حامد، المرجع السابق، ص ١٠٢ ولمزيد من التفاصيل انظر: رءوف عباس حامد، تطور المجتمع المصري في القرن التاسع عشر، دار النهضة العربية، القاهرة د. ت، ص ص ١٨٦، ١٨٧.
(٨٦) لمزيد من التفاصيل عن منشآت الري والزراعة انظر: عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ج٢، ص ٥ وما بعدها.
(٨٧) رءوف عباس حامد، التطور الاجتماعي في عصر إسماعيل، ص ١٠٢.
(٨٨) كانت جهة شبرا بمزارعها النضرة، ومناظرها الجميلة هي المكان المطروق للتنزة والرياضة عادة، لمزيد من التفاصيل انظر: أحمد شفيق، مذكراتي في نصف قرن، ج١ من سنة ١٨٧٣ إلى ٨ يناير ١٨٩٢، سلسلة تاريخ المصريين، عدد رقم ٨٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤، ص ص ٥٥، ٥٦، عرفة عبده على، القاهرة في عصر إسماعيل، ص ص ٨٤ – ٨٦.
(٨٩) لمزيد من التفاصيل عن كوبري قصر النيل انظر: عرفة عبده على، المرجع السابق، ص ٧٦ وما بعدها.
(٩٠) عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ج٢، ص ٢٩٤.
(٩١) أحمد شفيق، المصدر السابق، ج١، ص ٥٧، عرفة عبده على، المرجع السابق، ص ٧٠ وما بعدها، رشا عدلي، القاهرة المدينة، الذكريات، دار نهضة مصر، القاهرة ٢٠١٢، ص ص ٨٢، ٨٣.
(٩٢) لمزيد من التفاصيل انظر: إلياس الأيوبي، تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩، المجلد الأول، مطبعة مدبولي، القاهرة ١٩٩٠، ص ص٢٩١، ٢٩٢.
(٩٣) نفس المصدر، ص ٢٩٤.
(٩٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: نفس المصدر، ص ٢٩١.
(٩٥) لمزيد من التفاصيل انظر: وليم لين، ادوارد، المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم في القرن التاسع عشر، نقله إلى العربية عدلي طاهر نور، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١٣، ص ٣٠٧ وما بعدها؛ نبيل السيد الطوخي، المرجع السابق، ص ص ٩٥، ٩٦.
(٩٦) أحمد زكريا الشلق، تطور مصر الحديثة فصول من التاريخ السياسي والاجتماعي، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠١١، ص ١٥٩.
(٩٧) نقلاً عن أحمد شفيق، المصدر السابق، ج١، ص ٥٨.
(٩٨) نفس المصدر، ج١، ص ٥٨.
(٩٩) لمزيد من التفاصيل انظر: نفس المصدر، ج١، ص ٥٨ وما بعدها، نبيل السيد الطوخي، المرجع السابق، ص ص ١٩١، ١٩٢.

(١٠٠) عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ج٢، ص ٢٩٤.

(١٠١) لمزيد من التفاصيل انظر: أحمد شفيق، المصدر السابق، ج١، ص ٦٠. نبيل السيد الطوخي، المرجع السابق، ص ص ١٩١، ١٩٢.

(١٠٢) لمزيد من التفاصيل انظر: أحمد شفيق، المصدر السابق، ج١، ص ٦٣ وما بعدها؛ إلهام محمد على ذهني، مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، سلسلة من النهضة، عدد رقم ٥١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٥، ص ٢٨٨ وما بعدها.

(١٠٣) لمزيد من التفاصيل انظر: سمير عمر إبراهيم، الحياة الاجتماعية في مدينة القاهرة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٢، ص ٢١١ وما بعدها.

(١٠٤) نفس المرجع، ٢١١.

(١٠٥) لمزيد من التفاصيل انظر: أحمد شفيق، المصدر السابق، ج١، ص ٦٨ وما بعدها، عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ج٢، ص ٢٩٤، إلياس الأيوبي، المصدر السابق، المجلد الثاني، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٠، ص ١٣٥ وما بعدها؛ مايسة السلكاوي، حكايات من زمان، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ٢٠١١، ص ص ٧٣، ٧٤؛ رشا عدلي، المرجع السابق، ص ٨١.

(١٠٦) إلياس الأيوبي، المصدر السابق، المجلد الثاني، ص١٣٥.

(١٠٧) عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ج٢، ص ٢٩٤.

(١٠٨) لمزيد من التفاصيل انظر: عبد المنعم شميس، الحاج عباس وشركاه، سلسلة كتب ثقافية، كتاب رقم ٤٧، مطابع الدار القومية، القاهرة ١٩٦٠، ص ٤٩ وما بعدها؛ أفراح الأنجال مقال منشور في مجلة مصر المحروسة إطلالة على ذاكرة الوطن، بحث وجمع وتصميم ماجد محمد على فرج، الجزء الأول، القاهرة أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٧٤؛ رشا عدلي، المرجع السابق، ص ١٨٠.

(١٠٩) نبيل السيد الطوخي، المرجع السابق، ص ١٩٢.

(١١٠) لمزيد من التفاصيل انظر: عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الأول يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد إسماعيل، دار المعارف، ط٣، القاهرة ١٩٨٢، ص ٢٠٧، ج٢، ص ٢٩٥؛ مايسة السلكاوي المرجع السابق، ص ٨٢.

الجالية الإيرانية فى مصر الحديثة
١٨٧٥-١٩٢٩

د. محمد رفعت الإمام*

مدخل

تُعد الجالية الإيرانية من صغريات الجاليات الأجنبية فى مصر سواء كانت شرقية أو غربية. ورغم هذا، فقد اتسمت بكونها جالية نشيطة ومتميزة. فاقتصاديًا، اتصفت بأنها جالية تجارية بالأساس. ودينيًا، رغم وجود إيرانيين مسلمين سُنة ويهود ومسيحيين، فقد استأثرت العقيدة "الشيعية" على أغلبية إيرانيي مصر، وهنا، يُعد الإيرانيون أكبر تجمع شيعي فى مصر وأفريقيا. واجتماعيًا، انفرد الإيرانيون بمنظومة قيم وعادات وتقاليد تكاد تكون مقصورة عليهم. وفكريًا، حمل الإيرانيون فى مكنوناتهم الانتماء إلى "الأمة الفارسية العريقة".

وبذا، تكمن أهمية دراسة هذا النموذج الفريد فى البنية المصرية، واختبار مدى التأثير والتأثر بين المستوطنين بسماتهم والوطنيين بثوابتهم ومتغيراتهم. ويرجع اختيار عام ١٨٧٥ بداية للدراسة إلى أنه شهد إبرام الاتفاقية العثمانية الإيرانية التي هيكلت قانونيًا أوضاع الإيرانيين فى مصر باعتبارها تابعة للدولة العثمانية. أما سنة الختام، ١٩٢٩، فقد شهدت تفعيل الاتفاقية المصرية الإيرانية المعقودة بين القاهرة وطهران فى ٢٨ نوفمبر ١٩٢٨، وبموجبها، أُعيد هيكلة أوضاع الإيرانيين قانونيًا فى مصر لاسيما بعد انفصال الأخيرة عن الدولة العثمانية اعتبارًا من ٥ نوفمبر ١٩١٤ وحصولها على الاستقلال الاسمى عام ١٩٢٢. وعلى الصعيد الإيراني، سقطت الأسرة القاجارية عام ١٩٢٥ وحلّت محلها الأسرة البهلوية.

وتسعى الدراسة للإجابة على عدة تساؤلات من قبيل: كيف مارس الإيرانيون بصفتهم جالية شرقية فارسية "شيعية" حياتهم وسط منظومة الجاليات الغربية والشرقية بمصر؟ كيف "تعايش" الإيرانيون "الشيعة" فى الوسط المصري المسلم "السني"؟ وما مدى قبول الأخيرين لهم؟ هل حافظ الإيرانيون على هويتهم "الفارسية" وعقيدتهم "الشيعية" وتقاليدهم "المتوارثة" وسط المحيط المصري فى فترة تنامي المد الوطني المصري وزخمه؟ هل نجح الإيرانيون فى الحفاظ على علاقات "طيبة" مع المصريين؟ هل نجح الإيرانيون فى إحداث "تكيُّف" مع التطورات المصرية أم أنهم استسلموا لها وانصهروا فى بوتقتها؟.

---

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر- كلية الآداب- قسم تاريخ- جامعة دمنهور.

فرس وعجم وإيرانيون

بادئ ذي بدء، هيكلت الدولتان العثمانية العلية والإيرانية البهية علاقتهما وأوضاع رعاياهما بموجب معاهدة "أرضروم الثانية" التي أبرمتها الدولتان عام ١٨٤٧، وبمقتضاها أسست طهران تمثيلاً قنصليًا (شهبندريات) فى الولايات العثمانية وضمنها مصر. وفى هذا السياق، تأسست "الشهبندرية الفارسية" فى مصر عام ١٨٥٢ برئاسة "باش شهبندر" ولها فروع فى الإسكندرية وغيرها. وقد اختصت برعاية مصالح الإيرانيين فى مصر، والقيام بدور همزة الوصل بين القاهرة والأستانة وطهران.[١]

وفى ١٩ ديسمبر ١٨٧٥، أبرمت الدولتان العثمانية والإيرانية "مقاولة نامة"؛ أي الاتفاقية التي قنّنت أوضاع الإيرانيين نزلاء السلطنة العثمانية، وهي الآلية التي انسحبت بالتبعية على الخديوية المصرية. وبموجب "١٤" مادة، هيكلت "المقاولة نامة" أوضاع الإيرانيين فى مصر منذ النزوح إليها وحتى مغادرتها أحياءً أو أمواتًا، ورسمت الحدود الفاصلة بين الإيرانيين بعضهم البعض، وبين الإيرانيين والمصريين، وبين الإيرانيين والأجانب، وحدّدت اختصاصات وصلاحيات السلطات المصرية والشهبندرية الإيرانية إزاء الإيرانيين على امتداد القطر المصري. وقد صنفت "المقاولة نامة" الإيرانيين فى مصر بمثابة "أجانب". وفى هذا المضمار، ورد مصطلح "أجنبي" بشكل صريح فى المادتين الخامسة والسادسة، بينما تناولت بقية مواد "المقاولة نامة" الإيرانيين بهذه الصفة دون ذكرها صراحة. وفى إطار الوضع القانوني، ميزت "المقاولة نامة" بين ثلاث شرائح رئيسية من الإيرانيين فى مصر. أولها: الإيرانيون المقيمون بصفة مؤقتة "العابرون"، ثانيها: الإيرانيون المقيمون بصفة دائمة، ثالثها: الهيئة القنصلية (الشهبندرية).[٢]

وارتكازًا على هذه الأسس وتلك المعايير واضحة المعالم، ولج الإيرانيون الديار المصرية ابتداءً من الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وقد توافدوا إلى مصر خلال النصف الثاني من "القرن التاسع عشر إثر تحسُّن العلاقات العثمانية الإيرانية فيما تمخض عنه إبرام الاتفاقية آنفة الإشارة التي قننت أوضاع الإيرانيين فى مصر. وفى عين اللحظة، اندفع الإيرانيون إلى مصر شأن كل الأجانب لقطف ثمار التحديث، وإحراز مكاسب مالية جراء استثمار الحرية الاقتصادية التي هيمنت على السوق المصرية آنذاك. وبذا، زاحم الإيرانيون الأوربيين فى مصر لاقتناص خيراتها.[٣]

وعمومًا، يُلاحظ أن إيقاع الهجرة الإيرانية إلى مصر قد اتسم بـ "البطء"، ولم يتسم بفترات مد وجزر. وقد نزح الإيرانيون إلى مصر من ثلاثة منابع رئيسية وهي: إيران والأستانة والهند، بيد أن النخبة الإيرانية قد انبثقت من إيراني الهند والأستانة.

وفى هذا الخصوص، ولج إيرانيو الهند الديار المصرية بجوازات سفر "تذاكر مرور" بريطانية بغية إحراز المزيد من الامتيازات والتيسيرات إثر حصولهم على "حماية" بريطانيا جراء إقامتهم فى الهند مدة تجاوزت الخمس سنوات. وفى منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر، قدَّرت جريدة "المشير" القاهرية عدد إيرانيى العاصمة العثمانية بـ "٥٠" ألفًا. وقد كان هؤلاء على علاقة وثيقة بمصر؛ إذ مابرحوا يتنقلون بين الأستانة والقاهرة بحرية تامة.[٤]

ورغم أن الإيرانيين فى مصر قد دخلوها عبر البوابات الثلاث آنفة الذكر، فقد تشبثوا بهويتهم المكانية. وفى هذا الصدد، يُلاحظ أن معظم أسماء الإيرانيين فى مصر تنتهي بالانتساب إلى بلاد الفرس أو العجم أو إيران. وقد ارتبط بهذا التنوع المكاني تعدُّد المصطلحات التي استخدمتها المصادر المصرية لتوصيف "الإيرانيين" فى مصر. وفى هذا المنحى، تجلى ثالوث مسميات الفرس والعجم والإيرانيين. ومن المفارقات، استخدمت المصادر هذه المصطلحات لتوصيف "الرعايا الإيرانيين" فى مصر. وفى هذا الصدد، تداخلت بشدة مسميات الإيرانيين ووطنهم فى المصادر المصرية. ولكن باستقراء المادة البحثية المتاحة، يُلاحظ عمومًا استخدام "إيراني" فى النصوص الرسمية، واستخدام "عجمي" فى توصيف المنتجات والجنس لاسيما فى التعدادات المصرية، واستخدام "فارسي" فى النواحي الحضارية والثقافية والقومية.

التوزيع الجغرافى والهيكل السكاني

ثمة ملاحظة أولية مؤداها أن الجالية الإيرانية فى مصر تُعد عمومًا من أصغر الجاليات سواء كانت غربية أو شرقية. فوفقًا للتعداد المصري الرسمي عام ١٨٩٧، بلغ إجمالي الجالية "١٣٠٤" نسمة.[٥] وعام ١٩٠٧، بلغ الإجمالي "١٣٨٥" نسمة.[٦] وعام ١٩١٧، بلغ الإجمالي "١٤٩٦" نسمة.[٧] وعام ١٩٢٧، بلغ الإجمالي "١٥٨٩" نسمة.[٨]

وبخصوص التوزيع الجغرافى الإيراني على الخريطة السكانية المصرية، فيُمكن أن نرصده تفصيليًا من خلال التعداد الرسمي لعام ١٩١٧ من الأعلى إلى الأقل على النحو التالى:[٩]

م	المكان	العدد	النسبة المئوية إيرانيى مصر
١	محافظة القاهرة	٦٧٠	٤٥
٢	محافظة الاسكندرية	٤٩٠	٣٣
٣	الدقهلية	١٠٥	٧
٤	الغربية	٧٣	٥
٥	البحيرة	٦٢	٤
٦	القليوبية	٣٠	٢

٧	الشرقية	٢٠	١,٣
٨	بورسعيد	١٥	١
٩	أسيوط	١١	٠,٧
١٠	بني سويف	٧	
١١	الجيزة	٥	
١٢	المنوفية	٤	
١٣	الفيوم	٢	
١٤	المنيا	١	
١٥	قنا	١	١
الإجمالي		١٤٩٦	١٠٠,٠٠٪

وهكذا، يُلاحظ أن القاهرة والإسكندرية قد استأثرتا بنصيب الأسد بنسبة "٧٨٪" من إجمالي الجالية الإيرانية فى مصر مقابل "٢٢٪" لبقية الخريطة السكانية المصرية. بيد أن الوجه البحري قد استأثر بنسبة "٢١٪" من إجمالي الجالية ونسبة "٩١,٥٪" من إجمالي الجالية فى الأقاليم المصرية.

وهكذا، يُمكن إعادة هيكلة الجالية الإيرانية على خريطة الأقاليم المصرية كالآتي:

م	المكان	العدد	النسبة المئوية إيرانيي مصر
١	محافظة القاهرة	٦٧٠	٤٥
٢	محافظة الإسكندرية	٤٩٠	٣٣
٣	الوجه البحري	٣٠٩	٢١
٤	الوجه القبلى	٢٧	١
الإجمالي		١٤٩٦	١٠٠,٠٠٪

وتأسيسًا على هذه المعطيات العددية لعام ١٩١٧، تكوَّن الهيكل النوعي الإيراني فى مصر من "٨٧٧" ذكور و "٦١٩" إناث؛ أي بنسبة "٥٨,٥" ذكور مقابل "٤١,٥" إناث. وقد تشكل البناء العمري من "٦٤٧" نسمة أطفال وأحداث، و "٧١٢" نسمة شباب وحتى الستين، و "١٣٧" نسمة فوق الستين. وبذا، تشكل الهرم العمري الإيراني من قاعدة قوامها الشبان وحتى الستين بنسبة "٤٨٪" ووسط من الأطفال والأحداث بنسبة "٤٣٪" وقمة الهرم من "٩٪" ذوي الأعمار ما فوق الستين.(١٠)

وقد تشكل الإطار التعليمي وقوامه الإلمام بالقراءة والكتابة من "٦٠٩" نسمة من إجمالي الجالية "١٤٩٦" نسمة علاوة على طرح "١٧٩" طفل دون الخامسة. وبذا، يُؤلف الملمون بالقراءة والكتابة نسبة "٤١٪" من الإجمالي، ونسبة "٤٦٪" بدون الأطفال. وقد بلغ عدد الذكور "٤٤٥" مقابل "١٦٤" إناث؛ بنسبة "٣٠٪" مقابل "١١٪" من الإجمالي، ونسبة "٣٣٪" مقابل "١٢٪" من الإجمالي بدون أطفال.

وتكوَّن هيكل قوة العمل من "٨٢٠" عمالة و "٦٧٦" بطالة؛ أي بنسبة "٥٥٪" مقابل "٤٥٪". ودينيًا حسب تعداد ١٨٩٧، انقسم الإيرانيون إلى "٨٢٤" إسلام، "١٣" أقباط، "١٠٨" أرثوذكس، "١١٣" كاثوليك، "١٣" بروتستانت، "٢٣٣" يهودي، واحد أديان أخرى. وبذا، تشكَّل البنيان الديني من أغلبية مسلمة، شيعية العقيدة، تُمثل "٦٣٪" من الإجمالي، و "١٩٪" مسيحيين، و "١٨٪" يهود. وعلى الأرجح الغالب أن الإيرانيين البابيين والبهائيين والزرادشتيين والمجوس وغيرهم قد "تستروا" إما في خانة الأقباط أو الديانات الأخرى.

ورغم هذا التصنيف وذاك التفنيد، شكَّل إيرانيو مصر حسب تعداد ١٩١٧ نسبة ضئيلة للغاية قوامها " ٠١٢,٠٠٪" من إجمالي سكان القطر المصري البالغ آنذاك "١٢٤٣٧٩٦١" نسمة.[١١]

النشاط الاقتصادي

نظرًا للطبيعة الاقتصادية لاسيما التجارية للإيرانيين عبر أنحاء الدولة العثمانية وضمنها مصر، فقد أولت الدولتان العثمانية والفارسية عناية ملحوظة لتقنين الأوضاع الاقتصادية لرعاياهما. وفي هذا السياق، مارس الإيرانيون بحرية تامة جميع الأنشطة الاقتصادية والمهنية المتاحة في مصر على نحو ما رصده التعداد الرسمي لسنة ١٩١٧:[١٢]

م	النشاط	مؤنث	مذكر	الإجمالي
١	أعمال زراعية	١٩	٣٠	٤٩
٢	ذوي أملاك	١١	٨	١٩
٣	ملاحات	-	١	١
٤	نسيج	-	١٠	١٠
٥	صناعة خشب	-	١	١
٦	فن تعدين	-	٨	٨
٧	مركبات كيماوية	-	٢	٢
٨	مواد غذائية	١	٢٢	٢٣
٩	صناعة ملابس وأزياء	٥	٣٧	٤٢

١٠	صناع أثاث	-	٣	٣
١١	صناع أبنية	-	٥	٥
١٢	صنع وسائل نقل	-	٢	٢
١٣	توليد وتوصيل قوات طبيعية	-	٣	٣
١٤	صناعات خاصة بفنون وآداب	-	١٨	١٨
١٥	صناعات أخرى	-	١	١
١٦	نقل فى البحار	-	١	١
١٧	نقل فى أنهار وترع	-	٢	٢
١٨	نقل فى شوارع وطرق	-	٨	٨
١٩	نقل بالسكك الحديدية	-	٣	٣
٢٠	مصالح بريد وتلغراف وتليفون	-	٢	٢
٢١	بنوك ومبادلة وتأمين	-	١٠	١٠
٢٢	السمسرة	-	٨	٨
٢٣	تجارة النسيج	-	٣٢	٣٢
٢٤	تجارة ملابس وأزياء	-	٤	٤
٢٥	تجارة جلود وفراء	-	٢	٢
٢٦	تجارة أخشاب	-	١	١
٢٧	تجارة معادن	-	١	١
٢٨	تجارة خزانة وفخارة	-	٢	٢
٢٩	تجارة كيماويات وعقاقير وأصباغ	-	١٠	١٠
٣٠	فنادق وقهوات ومطاعم	-	٣٧	٣٧
٣١	تجارة مواد غذائية أخرى	١	٤٨	٤٩
٣٢	تجارة أثاث	-	٣٧	٣٧
٣٣	تجارة نفائس وأدوات علمية وفنية	-	١٠	١١
٣٤	تجارة أخرى	-	٣٧	٣٧
٣٥	جيش	-	١	١
٣٦	الإدارة العامة	-	٦	٦
٣٧	هيئات دينية	-	٧	٧
٣٨	هيئات قضائية	-	٧	٧
٣٩	مهنة الطب	٤	١٠	١٤
٤٠	تربية وتعليم	٢	٤	٦
٤١	علوم وآداب وفنون	١	٨	٩

٤٢	أعمال منزلية	٣٢٦	١٨	٣٤٤
٤٣	حرف بدون تقييد	-	٥٣	٥٣
٤٤	أناس بلا عمل مؤقتًا	-	٣١	٣١
٤٥	أناس بلا عمل	-	١٣	١٣
٤٦	أناس بلا تعيين	١٢٠	١٦٣	٢٨٣
٤٧	متسولون ومتشردون وبغايا	١	٢	٣
٤٨	حرف مجهولة	٣٠	٦٦	٩٦
	الإجمالي	٥٢٤	٧٩٣	١٣١٧

وهكذا، زاول الإيرانيون "٤٨" نشاطًا من إجمالي "٦١" نشاطًا، أي بنسبة "٧٨,٧٪". وقد اندرج فى هذا التعداد جميع القادرين على العمل باستثناء الأطفال دون الخامسة. وبذا، بلغ إجمالي القادرين على العمل "١٣١٧" نسمة من مجموع "١٤٩٦" نسمة عام ١٩١٧؛ أي بنسبة "٨٨٪" مقابل "١٢٪" وعزلى الأرجح الغالب، ركز تعداد ١٩١٧ على مصدر الدخل. ولذا، إذا استُثنيت خانات ذوي الأملاك وأعمال منزلية وحرف بلا تقييد وأُناس بلا عمل مؤقتًا وبلا عمل وبدون تعيين والتسول والتشرد والبغاء والحرف المجهولة، يكون الإيرانيون قد مارسوا "٤٠" عملاً واضحي المعالم بنسبة "٦٥,٦٪" من الإجمالي. وعندئذ، يكون عدد العاملين الحقيقيين "٤٧٥" نسمة بنسبة "٣٩٪" من إجمالي القادرين ونسبة "٣١,٧٪" من إجمالي الجالية الإيرانية. وباستثناء ذوات الأملاك وأعمال منزلية ونساء بلا تعيين والبغاء والحرف المجهولة، احتكر الإيرانيون تمامًا سوق العمل بنسبة "٩٢,٨٪" مقابل نسبة "٧,٢٪" إيرانيات عملن فى الأعمال الزراعية لا سيما زراعة الدخان والتنباك(١٩ إيرانية) وصناعة الملابس والأزياء (٥ إيرانيات) ومهن طبية لاسيما قابلة وحكيمة (٤ إيرانيات) وتربية وتعليم (إيرانيتان) وإيرانية واحدة فى كل من حرف مرتبطة بصناعة المواد الغذائية وتجارة المواد الغذائية وتجارة النفائس وأدوات علمية وفنية. وعدا "١٩" إيرانيًا من ذوي الأملاك، يُمكن صياغة الهيكل الاقتصادي لإيرانيي مصر ارتكازًا على معطيات تعداد ١٩١٧ كالآتي:[١٣]

م	النشاط	العدد	النسبة المئوية إلى العاملين	النسبة المئوية إلى إجمالي الإيرانيين
١	تجارة	٢٢٣	٤٧	١٥
٢	حرف وصناعات	١١٩	٢٥	٨
٣	وظائف ومهن حرة	٥٠	١١	٣,٣
٤	زراعة	٤٩	١٠	٣,٢
٥	بنوك وسمسرة	١٨	٣,٧	١,٢
٦	نقل وخدمات	١٦	٣,٣	١,٠٠
	الإجمالي	٤٧٥	١٠٠,٠٠٪	٣١,٧٪

وهكذا، عمل الإيرانيون فى ست قطاعات اقتصادية رئيسية. بيد أن الأنشطة التجارية والصناعية والحرفية قد هيمنت على مجمل النشاط الاقتصادي الإيراني فى مصر بنسبة "٧٢٪" من قوة العمل ، وبنسبة "٢٣٪" من إجمالي الجالية مقابل جميع القطاعات التي مثلت "٢٨٪" من قوة العمل و"٨,٧٪" من إجمالي الجالية الإيرانية.

وقد تربعت الأسرة التجارية على قمة النشاط الاقتصادي الإيراني فى مصر. ليس هذا فحسب، بل تربعت على رأس الهيكل الإيراني برمته. ولم يقتصر نشاطها على عاصمة الديار المصرية وثغرها الأم فقط، بل طغت الصبغة التجارية على خريطة النشاط الإيراني فى الأقاليم المصرية لاسيما الوجه البحري. ورغم وجود تجار جملة وقطاعي وبائعين وبقالين ودخاخنية وخردجية وما يرتبط بهم من دلالين وقبانية، فقد برزت تجارتا "التنباك العجمي" و " السجاد العجمي" بجلاء فى الأنشطة الإيرانية ووسط السوق المصرية.(١٤)

وفى ميادين الحرف، مارس الإيرانيون "٢٢" حرفة واضحة المعالم فى مصر حسب التعداد الرسمي لعام ١٨٧٩. ويُمكن هيكلتهم فى تسع قطاعات حرفية على النحو الآتي من الأكثر إلى الأقل عددًا :(١٥)

م	النشاط	عدد الحرف	النوع
١	التعدين وتهيئة المعادن	٥	حداد، خراط، براد، فحام، نحاس
٢	الملابس والمنسوجات	٤	خياط، سروجي، عقاد، صباغ
٣	المعمار	٤	مقاول، بناء، نقاش، حجار
٤	المأكولات والمشروبات	٣	حلواني، زيّات، عصّار
٥	تهيئة الأخشاب	٢	نجار، مناخلي
٦	الأحذية	١	جزمجي
٧	الصياغة	١	صايغ
٨	أعمال خدمية	١	حلاق
٩	حرف موسيقية	١	آلاتى

ويُمكن توزيع الحرفيين الإيرانيين على هذا النحو:

م	الحرفة	العدد
١	حلواني	٣٨
٢	جزمجي	١٩
٣	خياط	١٧
٤	صايغ	١٣
٥	نقاش	١٢

٦	خراط	٦
٧	عقاد	٦
٨	زيات	٥
٩	نحاس	٥
١٠	صباغ	٥
١١	براد	٢
١٢	فحام	٢
١٣	سروجي	٢
١٤	بناء	٢
١٥	نجار	٢
١٦	مناخلي	٢
١٧	عصار	٢
١٨	آلاتى	٢
١٩	حجار	١
٢٠	حلاق	١
٢١	مقاول	١
٢٢	حداد	١

وهكذا، مارس "١٤٤" حرفيًا إيرانيًا حرفهم اليدوية بحرية تامة وفقًا للأطر التي نظمتها "المقاولة نامة" والتشريعات المصرية. ويُلاحظ هيمنة العنصر الذكري تمامًا على سوق الحرف عدا خياطتين إحداهما فى الإسكندرية وأخراهما فى مدينة دمنهور بمديرية البحيرة، وعازفة آلة موسيقية بمدينة المنصورة بمديرية الدقهلية. كما يُلاحظ تفوق نسبة الحرفيين الإيرانيين فى إقليم الوجه البحري عن القاهرة والإسكندرية، إذ عمل "٨١" حرفيًا فى مدن وبنادر الوجه البحري مقابل "٥٠" بالقاهرة و "١٣" بالإسكندرية؛ أي بنسبة "٥٦٪" للوجه البحري مقابل "٤٤٪" للعاصمة والثغر

وفى ذات السياق وفقًا لتعداد ١٨٩٧، اشتغل إيرانيون فى أعمال النقل من قبيل "جمّال" و" شيّال". وكذا، أعمال مرتبطة بالمأكولات والمشروبات من أمثال "سفرجي" و"طباخ" و "عيّاش" و"لبّان" و"جزار" و"قهوجي". وبخلاف هذا وذاك، ثمة "مخزنجي" و"لوكاندجي" و"داية". ويُلاحظ فى هذا الصدد، ارتفاع نسبة "المزارعين" الإيرانيين فى الوجه البحري. ففى تعداد ١٨٩٨، بلغ عددهم "٣٢" مزارعًا. وفى تعداد ١٩١٧، بلغ عددهم "٤٩" مزارعًا، منهم "١٩" إمرأة. وعلى الأرجح ، تخصّص المزارعون الإيرانيون فى زراعة الدخان والتنباك فى إقطاعيات بعض كبار ملاك الأراضي الزراعية. ولذا، فإنهم أسرات بأكملها مختصة فى هذا النمط الزراعي. وعلاوة على ما سبق، ثمة أعداد ملحوظة من الإيرانيين الذين عملوا "خدامين وخدامات".(١٦)

وفى الوظائف الحكومية، عمل "٨١" إيرانيًا فى المصالح والدواوين المصرية لاسيما فى وزارات الزراعة والتعليم وغيرهما. وفى ساحة المهن الحرة، ثمة إيرانيون قد مارسوا مهن "المدرس" و"الطبيب" و"الصيدلي" و"المهندس" و"الترجمان".(١٧)

وبذا، مارس الإيرانيون خلال الفترة قيد الدراسة جميع الأنشطة الاقتصادية. وبمقتضاها، تعاملوا مع معظم قطاعات الجماهير سواء كانوا مصريين أو شرقيين أو أجانب. وقد تمخض عن هذه المعاملات جملة مشاكل وخلافات. وعمومًا، تناول الإيرانيون مشاكلهم بأسلوب حاذق، وعالجوا الخلافات بالحكمة ورد الحجة بالحجة. ورغم أن ردود أفعالهم قد اتسمت غالبًا بالحذر والجنوح إلى الملاينة، فثمة مشكلات قد تجاوزت حدود الحلول الودية إلى ساحات القضاء.

الحياة الاجتماعية

اتسمت البنية الطبقية للإيرانيين فى مصر بوضوح شديد. ففى قمة الهرم الاجتماعي، تألَّفت الأرستقراطية الإيرانية من كبار العائلات التجارية بشكل أساسي، ومن بعض العائلات الدبلوماسية والفكرية بدرجة قليلة. ومن هذا القبيل، شريحة العائلات الثرية الوافدة من الهند وعلى رأسها كازروني وفضل الله الحسيني وعبد الرسول أغا وأسر الله الشيرازي ورافع ميشكي وغيرها. ويُضاف إلى هذه الشريحة فئة "النخبة الفكرية". ورغم أنها لا تُضارع ماديًا قرينتها المالية، فإنها تُوضع معها على قدم المساواة اجتماعيًا، إذ أن "هيبة" أقلامهم وتأثيرهم جعلتهم موضع ترحيب وتميز. وقد قطنت الأرستقراطية الإيرانية فى أماكن وسط القاهرة وجاردن سيتي والزمالك ومصر الجديدة شأن الأرستقراطية المصرية. وكذا، سكنت المناطق الحيوية بالإسكندرية والمدن الإقليمية وبنادرها.(١٨)

وقد شكلت هذه الشريحة مركز الثقل فى مجمل أنشطة الجالية الإيرانية بمصر. ففى الدبلوماسية، شغل أبناء هذه الشريحة "منصب" المشرف على القنصلية الإيرانية وفروعها فى مصر حتى عشرينيات القرن العشرين. ورغم أن اللقب شرفى، فإن الإيراني المنوط به هذا الموقع قد تكّفل بكل النفقات المطلوبة. وفى آن، تقلَّد زوج ابنة الحاج ميرزا فضل الله الحسيني المُسمى مستنصر السلطنة منصب "قنصل عام دولة إيران" بالقاهرة (١٨٩٦– ١٩٠٤)، وفى عين التوقيت، أشرف أرمان دانيليان التاجر الأرمني الإيراني على رعاية المصالح الإيرانية فى الإسكندرية.(١٩)

واقتصاديًا، استأثر أبناء هذه الشريحة برئاسة "الغرفة التجارية الإيرانية" لاسيما أسرة كازروني. واجتماعيًا، تقدَّمت هذه الشريحة صفوف الإيرانيين فى كافة الساحات وخصوصًا إحياء الذكرى الحسينية ورئاسة "الجمعية الخيرية الإيرانية". وتعليميًا، أسس ميرزا محمد على

بك فضل الله الحسيني "المدرسة الخيرية الإيرانية" بالقاهرة وتكفل بنفقاتها. وقوميًا، حملت هذه الشريحة على عواتقها مسئولية أدبية تجاه الإيرانيين الوافدين الجدد لاسيما هؤلاء الذين لا يملكون أية أدوات للإنتاج. ولذا، أسرع هؤلاء الأثرياء بإمدادهم فوريًا بسكن ملائم وأموال كافية، وإبداء نصائح ومشورات جراء خبراتهم.(٢٠)

وطبيعيًا، نالت الأرستقراطية الإيرانية أرفع الرتب والألقاب والأوسمة سواء من دولتهم أو من خارجها. وقد انقسمت إلى ثلاثة أنواع وهي: العلمية والعسكرية والملكية. ويُلاحظ أن النوع الأخير هو الأكثر منحًا للنخبة الإيرانية في مصر لاسيما لقب "ميرزا" (أمير زاده) الذي ناله عدد ليس بالقليل من أبناء هذه الشريحة. وكان هذا اللقب من ألقاب حكام بلاد فارس زمن الأسرة الخوارزمية (١٠٧٧-١٢٣١). وفى العصور اللاحقة، اختص هذا اللقب بأعضاء العائلة المالكة، ثم إلى الحائزين درجات السبق والنوابغ فى العلوم. وخلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، تلقب أعضاء الأسرة القاجارية الحاكمة فى إيران بهذا اللقب شريطة أن يأتي فى نهاية الاسم. ولكن إذا وُجد فى بداية الاسم شأن النخبة الإيرانية فى مصر، فيُعد لقبًا علميًا، أو تشريفيًا، وينسحب اللقب على الشريف إذا كان من أبيه وأمه، أو من أبيه فقط. ولكن إذا كان شريفًا من أمه فقط، فيُلقب بـ "مير" مثل مير محمد حسين.(٢١)

ومن ذات القبيل، نال بعض من الصفوة الإيرانية فى مصر لقب "بك". وخلال فترة الدراسة، ندر إنعام الإدارة الإيرانية بهذا اللقب. وفى حال الإنعام به، ارتبط بمنح النياشين حتى الدرجة الثالثة فقط. وجدير بالذكر أن بعض أولاد الأعيان الإيرانيين نُعتوا بلقب "بك" بشكل غير رسمي إذا كان الآباء حائزون لقب "خان" كأبناء الذوات المصريين حائزي لقب "باشا". وبخلاف هذين اللقبين، ثمة ألقاب اقتصرت على أعضاء الهيئة القنصلية الإيرانيين باعتبارهم جزءًا لا يتجزأ من الأرستقراطية الإيرانية، ومن أبرزها، ألقاب "خان" و"جناب" و"فخامة" التي نالها مثلاً "فخامة جناب ميرزا إسحق خان" الذي شغل منصب "مفوّض دولة إيران العلية" فى مصر.(٢٢)

وعمومًا، ثمة قواسم مشتركة جمعت هذه الأسرات وربطت بينها؛ إذ أنهم جاءوا جميعًا من منبع مكاني واحد، وتوثقت عرى روابطهم الأسرية بالمصاهرات من نفس الشريحة. وقد مارسوا أنشطة تجارية واحدة أو متشابهة أسهمت بشدة فى اتسامهم بالثراء. ولذا، فإنهم اتحدوا معًا لمجابهة التحديات التي فُرضت عليهم. وفى كلمة، أدارت ثُلة من الأسرات الموسرة جميع الشئون الإيرانية فى مصر.

وقد تبوأت شرائح أصحاب المحال وصغار التجار والمهنيين وبعض الحرفيين وسط الهرم الطبقي الإيراني بمصر. ولم يكن هؤلاء واسعي الثراء، بل يمكن توصيفهم بميسوري الحال أو

"مساتير الناس". وفى سفح الهرم، مكث العمال والفقراء والمعوزين وغيرهم من الفئات الدنيا، وقد كان هؤلاء الأقل يُسرًا فى منظومة الإيرانيين بمصر، واستعان بهم بنو جلدتهم وغيرهم فى أداء الأعمال المتواضعة، وقد أمدت "الجمعية الخيرية الإيرانية" كثيرًا منهم برواتب شهرية وكساء ومصروفات مدرسية للأبناء. كما ارتبط تحسُّن أوضاعهم بما جاد به الأثرياء الإيرانيون عليهم سواء زكاة أو صدقة.(٢٣)

وفى مجتمع الجالية الإيرانية بمصر، لا تعدو المرأة "شبحًا" خلف الرجل؛ إذ أن دورها وجُل إسهامها المجتمعي اقتصر فقط على الأعمال الخيرية بشكل "طفيف وغير منتظم". ويُعد هذا الدور "العابر" للمرأة الإيرانية داخل الجالية وخارجها امتدادًا لوضعيتها الوضيعة فى إيران. وحسب تقرير أعدته مجلة "فتاة الشرق" القاهرية فى منتصف فبراير ١٩١١، تُعتبر هذه الفتاة "أحط فتيات الشرق آدابًا وتمدُّنا"؛ إذ لا يُسمح لها الالتحاق بالمؤسسات التعليمية الإيرانية والأجنبية سواء فى الوطن الأم أو حتى فى المهجر الإيراني. ولا يُسمح لها بمخالطة الشرقيات والغربيات المتنوِّرات. ولذا، مثَّل معدل القارئات بينهن " ثلاثة من الألف".(٢٤)

وقد لازمت الفتاة الإيرانية المنزل، ومن ثم، شبت على العادات البالية تضرَّعتها من ذويها لاسيما الأم التي تربت بنفس الطريقة. ولاريب أن هذه العزلة قد أدت إلى ظلامية عقلها ومحدودية إدراكها علاوة على الأمراض ونحول الجسد. وحتى بعد زواجها، سارت على نفس الوتيرة، وأقامت فى غرفة خاصة بها مع خادماتها الإيرانيات إذا كانت من الشريحة الأرستقراطية، وبلا خادمات إذا كانت من الشرائح الأدنى. وندر خروج المرأة الإيرانية للتنزه. وإذا زارت احدى صاحباتها، فلزم عليها ارتداء نقابًا أسود كي "لا يراها أحد" حتى لو ركبت عربة مقفولة. واعتقدت الإيرانيات كثيرًا فى الخرافات، ولذا، وضعن بعضًا من الخرز الأزرق أو قطع النقود أو العظم الناشف حول عنقها اعتقادًا بأن هذه الأشياء "تحميها من الأخطار المحدِّقة بها". ومن ثوابت عادات الإيرانيات، زيارة المقابر كل جمعة.(٢٥)

ورغم خمول وضعية المرأة الإيرانية، ففى المقابل، نشطت بقية الأسرة الإيرانية فى مضمار العمل الأهلي لاسيما "الجمعية الخيرية الإيرانية" بالقاهرة التي تأسست مطلع تسعينيات القرن التاسع عشر على الأرجح. وقد هيمنت النخبة الإيرانية على تنظيمها وإدارتها وتمويلها بقيادة آل كازروني ورافع ميشكي. ويُلاحظ أن ميزانيتها قد تكوَّنت من ثلاثة مصادر أساسية. أولها: اشتراكات وتبرعات الأثرياء. ثانيها: الأوقاف لاسيما وقفى أسر الله الأصفهاني وكازروني. ثالثها: ألعاب اليانصيب التي صرَّحت بها الحكومة المصرية للجمعية منذ منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر. وقد انصب جُل اهتمام الجمعية على "معاونة الفقراء" الإيرانيين لاسيما توفير الأدوية للمرضى المعوزين، وكذا، شراء الأقمشة لتوزيعها على المحتاجين فى المناسبات والأعياد الإيرانية، والأبرز، سداد مصروفات المدرسة للتلاميذ الإيرانيين غير القادرين.(٢٦)

ووصلاً لدور النخبة الإيرانية داخل مجتمع جاليتهم بمصر، أسس ميرزا محمد على بك ابن الحاج ميرزا فضل الله الحسيني "المدرسة الخيرية الإيرانية" عام ١٩٠٦ بشارع بيت المال القديم فى حي الجمالية بالقاهرة على مقربة من المشهد الحسيني.(٢٧) ووفقًا لتعداد ١٨٩٧، بلغ عدد التلاميذ الإيرانيين "٧٤" منهم "٦٩" تلميذًا وخمس تلميذات. وقبل تأسيس المدرسة الإيرانية، التحقوا بمدارس الإرساليات والجاليات الأجنبية، وأحيانًا المدارس الأميرية (المصرية). وحتى بعد تأسيس المدرسة الإيرانية، فقد استوعبت فقط أبناء الطبقتين الوسطى والدنيا. واستمر الأثرياء يُعلِّمون أولادهم فى مدارس أجنبية.(٢٨)

بدأت المدرسة الإيرانية بالمرحلة الابتدائية، ثم امتدت إلى الثانوية اعتبارًا من العام الدراسي ١٩١١ – ١٩١٢. وقد استوعبت المدرسة بمرحلتها حوالي "٢٠٠" تلميذ سنويًا. ولا تُوجد أية إشارة عن وجود قسم للبنات أو حتى مجرد التحاقهن. وبخصوص توفير المدرسين، تعاقدت المدرسة مع مدرسين من إيران لتدريس اللغة الفارسية والتاريخ والجغرافيا والدين خصوصًا وأن أغلبية إيرانيي مصر "شيعة". أما بقية المواد، فقد تعاقدت المدرسة مع مصريين لاسيما من خريجي مدرسة المعلمين العليا بقسميها العلمي والأدبي، وكذا، مدرسة المعلمين الناصرية. وعلى صفحات الجرائد، أعلنت المدرسة منذ تأسيسها عن آليات الالتحاق بالمدرسة، مواعيد بدء الدراسة، الكشف الطبي، قيمة المصروفات المدرسية ومواعيد سدادها، مواعيد الامتحانات وظهور النتائج.(٢٩)

وقد موَّلت "الجمعية الخيرية الإيرانية" جميع احتياجات المدرسة، وسددت مصروفات التلاميذ المحتاجين، ودفعت رواتب المدرسين والموظفين والعاملين. كما مولّت ورعت الأنشطة المدرسية التي رمت إلى الحفاظ على هوية التلاميذ "الفارسية". وفى عين اللحظة التواصل الاجتماعي مع المجتمع المصري. وفى نهاية العام الدراسي، اعتادت المدرسة تنظيم حفل نهاية الموسم التعليمي وتوزيع الجوائز على التلاميذ الناجحين فى حضور كوكبة من "وجهاء الإيرانيين وصفوة أعيان المصريين". وقد تقدمهم جميعًا موسى خان " قنصل عام دولة إيران" فى مصر. وعادة، يبدأ الحفل بتلاوة آيات الذكر الحكيم، وترتيل التلاميذ لبعض الأناشيد، وإلقاء كلمة ناظر المدرسة عن تاريخها ومقاصدها. وأثناء الحفل، يُقدِّم التلاميذ عملاً مسرحيًا. وغالبًا يستعرض التلاميذ رواية "التعاون المدرسي"، وهي رواية ذات مغزى أدبي وأخلاقي وتهذيبي. واختتم الحفل كما بدأ بتلاوة آيات قرآنية. وعزفت فرقة موسيقى المدرسة من آن لآخر السلامين الإيراني والخديوي (المصري) .(٣٠)

وإضافة إلى الحفل المدرسي السنوي، اشترك تلاميذ المدرسة الإيرانية فى إحياء المناسبات القومية. ففى ١٦ نوفمبر ١٩٠٩، اشترك محمد أفندي صادق الإيراني وبصحبته "١٢" تلميذًا فى

احتفاليات إعادة افتتاح البرلمان الإيراني يوم ١٥ نوفمبر ١٩٠٩. وقد أنشد التلاميذ نشيدًا جميلاً هنأوا بمقتضاه "الأمة الفارسية" وجلالة الشاه المعظّم بافتتاح البرلمان.(٣١)

ولم يقتصر نشاط تلاميذ المدرسة على الاحتفاء بالشئون الإيرانية فقط، ولكنهم أحيانًا أسهموا فى الحياة المصرية العامة. ففى ظهيرة يوم الثلاثاء ٢٦ ديسمبر ١٩١٦، أقامت فرقة الموسيقى بالمدرسة الإيرانية حفلاً فى حديقة الحيوانات بالجيزة حيث عزفت طائفة من الأدوار الموسيقية العربية. وبسبب هذا الحفل، تزايدت أعداد زائري الحديقة يومذاك حسب تقرير جريدة "الأفكار" القاهرية. ومن اللافت، أن خرجت التلاميذ من مقر المدرسة إلى العتبة الخضراء، ومن الأخيرة إلى المدرسة "وهم سائرون بالنظام" على موسيقى المارشات الإيرانية.(٣٢)

وفى الواقع، لم تكن إقامة الاحتفالات وإحياء المناسبات حبيسة جدران المدرسة الإيرانية فقط، ولكنها تُعد سمة عامة أصيلة للجالية برمتها؛ إذ اعتاد الإيرانيون فى مصر الاحتفاء بالأعياد والمناسبات القوميّة والدينية.

الأعياد الإيرانية

تبوأ "عيد النيروز" قمة احتفالات الإيرانيين القومية فى مصر؛ إذ أنه أقدمها وأبرزها وأعظمها اتساعًا وتأثيرًا. لغويًا، يعني النيروز "اليوم الجديد". واصطلاحيًا، يُطلق على رأس السنة الفارسية الذي يتزامن سنويًا مع ابتداء فصل الربيع فى ٢١ مارس. وقد اتسم "عيد النيروز" بخصوصية فارسية؛ إذ أنه نتاج بلاد فارس فى عصرها الأسطوري إبان القرنين الرابع عشر والثالث عشر قبل الميلاد. وبمرور الوقت، ترسخّت فى الاحتفاء بهذا العيد جملة تقاليد مؤلّفة من سمات قومية وعقائد دينية وعادات اجتماعية.(٣٣)

وفى مصر، احتفلت الجالية الإيرانية بـ"عيد النيروز" على نطاق واسع لاسيما إبان وجود "حضرة ميرزا نجف خان وزير الدولة الإيرانية البهية ورجلها السيامي فى القطر المصري". ويبدو أن القنصل الإيراني قد أقام علاقة "طيبة" مع أسرة الصحافة المصرية؛ إذ أنها تسارعت فيما بينها لامتداح العيد وفلسفته والقائمين عليه. ففى مقال مطوّل نشرته جريدة "الفلاح" القاهرية يوم ٢٠ مارس ١٨٨٩ على مساحة ربع صفحة، أفاضت فى تقريظ النيروز بقولها: "وما أدراك ما يوم النيروز. هو فارسي معرّب معناه يوم جديد. وهو يوم من أزهى الأيام وأسعدها. وأبهى الأوقات وأمجدها. هو يوم تحتفل به الأنام من قديم الأعوام. ويتفاءلون فيه بالخيرات وأتم البركات". ويُعد النيروز من الأيام الفارقة على مدار السنة؛ إذ أنه "أول يوم من السنة الشمسية، أي فيه تنزل الشمس فى برج الحمل" مبشرة بحلول فصل الربيع. وصفو القول، يُمثل الربيع "أجل الأيام حُسناً وبهاءً وبهجةً وصفاءً". ولذا، وصفه "الفرس باليوم السعيد،

ويعتبرونه فوق كل عيد، يتبادلون فيه التهاني والتفاؤل ببلوغ الأماني، ويصرفون أوقاته على نغمات السرور والمثاني فيما بين الأفراح والحبور، واستخدام المعدات المبهجة للصدور وفاءً برسومه وفرحًا بقدومه".(٣٤)

وتجدر الإشارة إلى أن الاحتفاء بهذا العيد قد صار رسميًا منذ إبرام الاتفاقية العثمانية الإيرانية عام ١٨٧٥. وغالبًا، أقيم الاحتفال داخل القنصلية الإيرانية بالقاهرة وفرعها السكندري. وحسب توصيف " الفلاح" فى متابعة نيروز ١٨٩١: "ترى سراي الوزارة مزدانة بالزهور العطرية والفروشات البهية وفوقها تخفق الراية الإيرانية". وابتداءً من العاشرة صباحًا وحتى الثانية عشرة ظهرًا، استقبل القنصل الإيراني ووكيله وترجمان القنصلية بأزيائهم الرسمية المعايدين من النخبة المصرية الرسمية من وزراء وكبار رجال دولة لاسيما محافظيّ القاهرة والإسكندرية. وكذا، النخبة المصرية غير الرسمية من كبار رجال الدين والعلم والتجار والماليين. وقد انضم قناصل الدول الأجنبية إلى هذا الفريق من المعايدين. وبدءًا من الثانية ظهرًا حتى الرابعة عصرًا، اعتاد القنصل استقبال "التبعة الإيرانية يتقدمها كبراؤهم وعظماؤهم، يُوالون الأدعية الخيرية بطول بقاء جلالة الشاه المعظم الذي جدَّد لبلاده عزها الباذخ وشرفها الشامخ". وقد أثنت "الفلاح" بشدة على إحياء القنصل الإيراني "عيد النيروز" لأنه من "عوائد دولته المشكورة وتقاليدها المأثورة". علاوة على كونه "يوم فرح وسرور، وهنا وحبور، وملازمة ما يُزيل البؤس ويشرح الصدور.(٣٥)

وهكذا، تابعت الصحافة المصرية بمرور الوقت احتفالات الجالية الإيرانية بـ"عيد النيروز" فى بداية فصل الربيع سنويًا. ورصدت وفود المهنئين "من كل ملة وطبقة" رافعين مراسم التهاني للقنصل الإيراني فى الديار المصرية. وأثناء فعاليات الحفل، قرأ البعض "عدة قصائد" باللغتين الفارسية والعربية "تهنئة وتبريكًا". وتقليديًا، يرفع القنصل "مجمل التهاني" إلى السدة الشاهانية الإيرانية على أجنحة البرق، فورد الجواب "بالمحظوظية والرضى". واعتادت الجرائد المصرية الدعاء بإعادة الاحتفاء بهذا العيد الإيراني "أعوامًا عديدة لا تقبل العد والإحصاء". ومن المفارقات وعلى خلفية الاحتفالات بعيد النيروز، أفاضت الصحافة آنذاك بـ "الدعاء" لجلالة الشاه الإيراني بنفس طريقة الدعاء للسلطان العثماني والخديو المصري.(٣٦)

وبغض النظر عن دوافع احتفاء الصحافة المصرية بالشاه الإيراني، فقد اعتادت الجالية الإيرانية الاحتفال سنويًا بعيد ميلاد العاهل الإيراني على نحو ما كان متبعًا أيضًا بالنسبة للسلطان والخديو. فعلى مساحة الصفحة الأولى شبه كاملة، استعرضت جريدة "النيل" القاهرية باستفاضة واسعة فى ٢٢ أغسطس ١٨٩٣ احتفالات الجالية الإيرانية فى مصر بـ "ميلاد جلالة الشاه المعظّم" ناصر الدين شاه (١٨٤٨ – ١٨٩٦) الذي بلغ فى ١٨ أغسطس

"٦٦" سنة ورعاياه "مستظلين تحت جناح مراحمه ومستغرقين فى بحار فيوضات "ألطافه ومكارمه". وقد أقيمت المراسم الاحتفالية فى دار القنصلية الإيرانية بـ "أجمل كيفية وأكمل ماهية". وقد حضر الحفل من الإسكندرية "سمو النواب المستطاب الأرفع البرنس الشيخ الرئيس أبو الحسن ميرزا الفخيم". وحسب التقليد، استقبل "حضرة الشهم الوزير الخطير بنان الملك دولتلو ميرزا رضا خان قنصل جنرال الدولة الإيرانية المعظمّة ووكيلها السياسي فى مصر وجوه الإيرانيين وأعيانهم، وجميع الوافدين من رعايا الدول الأخرى، وكثيرًا من أعيان الوطنيين". هذا، وقد حضر سعادتلو محمد شريف باشا وكيل نظارة الخارجية لـ "تقديم مراسم التبريك" بالأصالة عن ناظر الخارجية ديكران باشا دابرو (١٨٩١ – ١٨٩٤) لوجوده بالإسكندرية وقتذاك.(٣٧)

ويُعد التعبير الأدبي شعرًا ونثرًا ومأثورًا من سمات هذه الاحتفاليات. وفى الحفل الآنف، أقرض الأديب الإيراني ميرزا مصطفى الشيرازي قصيدة مدح للشاه بالفارسية. وكذا، قدَّم جناب الحاج ميرزا موسى السيَّاح الأصفهاني "تهنئة سنية بميلاد جلالة الشاه المعظَّم". وربما بتشجيع القنصل الإيراني، استغلت جريدة "النيل" هذه المناسبات لإبداء الأماني لـ" عموم إخواننا الإيرانيين بالعز والاعتلاء فى ظل جلالة شاههم المعظَّم". ليس هذا فحسب، بل دعت الجريدة بـ"لسان الوحدة المحمدية والجامعة المقدسة الإسلامية" عموم المصريين للاشتراك فى "مراسم التبريك"، ورفع أكف الضراعة إلى الله كي "يُديم جلالة شهنشاه إيران مقرونة بالمجد الباذخ وعلو الشأن. وكيف لا نشترك نحن العثمانيين مع إخواننا الإيرانيين فى تبادل الأفراح بمثل هذه المواسم المباركة أو كيف لا يشتركون هم معنا فى أمثالها عندنا وخصوصًا وأن الأمة الإسلامية فى أمس الحاجة إلى "الوحدة الإسلامية والرابطة الشرقية والجامعة الامتزاجية". كما أن الظروف المحيطة بأكبر دولتين إسلاميتين ترنو ببصرها صوب "قبلة النقطة الجامعة المحمدية". وبذا، وحسب الجريدة القاهرية "تُحي وصلة فصلتها الأيام ونُقرِّب أخوة أبعدتها الظروف". ورغم كل هذا، ختمت "النيل" دعوتها إلى الجامعة الإسلامية بكل ما يتناقض معها؛ إذ أفرطت الدعاء للإدارة الإيرانية وعلى رأسها الشاه ووزرائه بـ "إعلاء شأن قوميتهم".(٣٨)

وهكذا، ظلت الجالية الإيرانية تحتفى سنويًا بميلاد العاهل الإيراني، حتى فُرض الدستور على الشاه، ومن ثم، صار الاحتفاء بـ"إعلان الدستور" و"افتتاح البرلمان" يطغى على الاحتفال بميلاد الشاه أو ذكرى تتويجه.(٣٩) وتحت عنوان "الأمة الفارسية"، نشرت جريدة "الاتحاد المصري" السكندرية خبرًا مقتضبًا عن احتفال "الأمة الفارسية الكريمة" يوم السبت ٨ مايو ١٩٠٩م بـ"إعادة الدستور" بعد انقلاب الشاه محمد على (١٩٠٦ – ١٩٠٩م) عليه ونجاح الثوار فى استرداده خلال أبريل ١٩٠٩م. وبهذه المناسبة، زار بطرس غالي باشا رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية (١٩٠٨ – ١٩١٠م) القنصلية الإيرانية ممثلاً للحكومة المصرية.(٤٠)

وفى ١٦ نوفمبر ١٩٠٩، أقامت " الغرفة التجارية الإيرانية" احتفالاً بمناسبة افتتاح البرلمان الإيراني بطهران (١٥ نوفمبر ١٩٠٩). وقد نظَّم الحفل ميرزا عبد الرحيم الشيرازي فى منزله بحضور "فخر الوزارة مهران خان وكيل الوكالة السياسية الفارسية بمصر" بالإضافة إلى جميع أعضاء الهيئة الدبلوماسية الإيرانية، وكذا، حضور أعيان الجالية الإيرانية. وبخلاف النشيد الذي ألقاه تلاميذ المدرسة الإيرانية، تُليت الخطب التقريظية بالفارسية والعربية من محمد أفندي حسن القزويني ومحمد أفندي صادق الإيراني وغيرهما.[٤١]

ولم تكن التجمعات الإيرانية مقصورة فقط على هذه الأعياد والمناسبات القومية والرسمية، بل تقابل الإيرانيون على نطاق واسع فى الأعياد الدينية من قبيل "عيد الفطر" و"عيد الأضحى" وغيرهما. بيد أن المناسبات "الشيعية" تُعد المحور الأبرز والأكثف فى لقاءات وتجمعات الإيرانيين بمصر.

أولى الإيرانيون "الشيعة" عناية فائقة بإحياء موالد وزيارة أضرحة آل بيت النبوة فى مصر. وجدير بالتسجيل أن القاهرة "محظوظة وفريدة"؛ إذ أنها تضم بين ظهرانيها "١١" شخصًا على الأقل ينحدرون من نسل الرسول ﷺ. وفى هذا الصدد، تفخر القاهرة بوجود رأس "سيدنا الحسين" ابن الإمام على وفاطمة بنت النبي، وكذلك جسد أخته "السيدة زينب". وإضافة إليهما، ثمة أضرحة لـ "سيدنا زين العابدين" (على الأصغر) برأسه، فاطمة أخته بجسدها، سكينة أخته بآثارها، وثلاثتهم أبناء الحسين. وبجانب هذه الخماسية، يُوجد ضريح "فاطمة النبوية" بنت الإمام السادس جعفر الصادق وأختها عائشة، وهما تنحدران من سلسلة الرسول عن طريق على والحسين وزين العابدين وجعفر الصادق. وكذا، ضريح "سيدي هارون الحسيني"، و"ستنا رقية الحسينية"، و"سيدي الشيخ عبد الله الحجر الحسيني". ويُلاحظ أن هؤلاء جميعًا ينتمون إلى الفرع الحسيني. ويُضاف إليهم ضريحا "ستنا نفيسة" وأختها "ستنا سكينة" اللتين تنحدران من الفرع الحسني.[٤٢]

وعلى الرغم من انتماء هؤلاء جميعًا إلى بيت النبوة، فإن الاحتفاء الأكبر والأوسع والأثقل قد انصب على "سيدنا الحسين". وبينما أحيا جميع مسلمي مصر مولد الحسين (شعبان من السنة الرابعة للهجرة)، فقد تبوأ يوم مقتله شهيدًا "يوم عاشوراء" محرم ٦١ هجرية موقعًا خاصًا فى العقل الجمعي الإسلامي عمومًا والشيعي خصوصًا. وحتى إبرام الاتفاقية العثمانية الإيرانية (١٨٧٥)، احتفل الإيرانيون بذكرى استشهاد الحسين فى سرية.[٤٣] ولكن منذ أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر، أخذ الإيرانيون يحتفلون بعاشوراء علانية سواء فى الأستانة أو فى القاهرة. ومن هذا القبيل، نشرت جريدة "الصادق" القاهرية خبرًا مقتضبًا فى ٦ أكتوبر ١٨٨٧ عن احتفال الأعجام بالمأتم الحسيني" على حسب عادتهم السنوية".[٤٤]

ولهذا، تساءل مصريون من أمثال أحمد أفندي إبراهيم بالكتبخانة الخديوية والسيد أفندي مصطفى إبراهيم بمحافظة مصر وغيرهما عن ماهية عاشوراء، وسبب زفة العجم بعاشوراء، ولماذا اخُتص به العجم؟. وحسب سؤال أحمد أفندي لمجلة "الهلال" القاهرية: "للعجم ليال عشر عند دخول الشهر المحرم يُقيمون فيها شعائر الحداد تذكارًا لمقتل الإمام الحسين سبط رسول الله ﷺ وخصوصًا الليلة العاشرة منه، فتراهم يُحيون تلك الليلة والسيوف مسلولة بأيديهم يضربون بها أنفسهم ويصيحون ويولولون وخصوصًا عند وقوفهم بإزاء أبواب المسجد. وقد شاهدتُ مجتمعاتهم الخصوصية بنفسي ورأيتُ ما أزعجني. فهل هي عادة قديمة جارية ببلاد العجم أيضًا أم بمصر فقط لوجود المقام الحسيني فيها؟ وعلى كلتا الحالتين ما الذي حملهم على ذلك؟ والإمام الحسين عربي والذي جيَّش الجيوش لمقاتلته يزيد بن معاوية الأموي عربي أيضًا. فالعرب هم أولى الناس بهذا الاحتفال. فلما خُصَّ بالعجم؟".[٤٥]

وعلى مساحة خمس صفحات، أجابت "الهلال" باستفاضة على سائلها فى نوفمبر ١٨٩٦. وحسب النص الهلالي: "عاشوراء اليوم العاشر من المحرم، وهو عيد اختياري عند المسلمين. يصومه أهل السنة، وعندهم أنه اليوم الذي خلق الله فيه آدم وحواء والنعيم والجحيم واللوح والقلم والحياة والموت. وفى هذا اليوم قُتل الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب. والاحتفال الذي يحتفله العجم فيه هو تذكار يوم مقتله كما ذكرتم، وليس ذلك خاصًا بمن أقام منهم بمصر، بل هو شائع فى بلاد فارس والهند وفى كل مكان أقام فيه الشيعة... أما اختصاصه بالعجم دون العرب فسببه أن العجم هم أهل الشيعة الذين تشيعوا للإمام على ونصروا أولاده وأحفاده. فهم أشياع أهل البيت. فالمصيبة بقتل الإمام الحسين وقعت عليهم بنوع خاص، فألَّفوا فى مقتله رواية تشخيصية يُمثلونها فى الأيام العشرة الأولى من المحرم فى كل عام، وهي أول رواية تشخيصية مُثلت فى الإسلام، وتبتدي بيوم خروج الحسين من المدينة إلى وصوله كربلاء، وتنتهي بمقتله".[٤٦]

ويُعتبر أهم أدوار الرواية تمثيل اليوم العاشر، وفيه مقتل الحسين ومقتل أصحابه، ويُسمى "روز قتل" (يوم القتل). وحسب النص الهلالي: فهذا الفصل يُمثلونه فى يوم عاشوراء بحضور الشاه ورجال دولته فى ساحة كبيرة، فيُمثلون ... كيفية المعركة من أول النهار إلى آخره، ومقتل الحسين وأصحابه. ويفعلون ذلك فى ساحة ينصبون فيها الخيام عليها شارات الحداد، فيقوم شيخ فيقرأ على الناس حكاية مقتل الحسين بنغم محزن. ولا يكاد يبدأ بالقراءة، فتهيج عواطف السامعين. فيبكون ويندبون وينوحون، فيطوف عليهم شيخ بقطنة يلتقط بها دموعهم ثم يعصرها فى قارورة تُحفظ بها للاستشفاء عندما يعز الشفاء وتنفد حيل الأطباء". وتنتهي الرواية بإحراق كربلاء، وهي أعشاش يُقيمونها فى بعض جوانب الساحة التي يُمثلون فيها تلك

الرواية. وأخيرًا، يظهر قبر الحسين مغشي بالسواد وفوقه جلد نمر محشو يُريدون به أسدًا يقال إنه " حرس الجثة بعد موته".(٤٧)

وقد داوم الإيرانيون طوال فترة الدراسة على إحياء ذكرى استشهاد الحسين وأربعينه علاوة على مولده. وفى ذكرى الاستشهاد والأربعين، أقام الإيرانيون "التعزيات": أي مشاهد العذاب التمثيلية فى التكيتين الفارسيتين بالحمزاوي والجمالية، وأنشدوا "راوزه خفاني" : قراءات موضوعها الرئيسي استشهاد الحسين، وشاركوا فى مواكب "سنا زاني": أى قرع الطبول و"قام زانى": أى ضرب الرؤوس الحليقة بالخناجر.(٤٨)

وقد كشفت متابعة جريدة "المحروسة" القاهرية لاحتفال الإيرانيين فى مصر بـ "يوم عاشوراء" آليات تنظيم هذه الاحتفالية ومراسمها وطقوسها. ففى ٢١ يناير ١٩١٠، احتفل "إخواننا الإيرانيون" فى القاهرة بذكرى مقتل الحسين. وقد أخذ البوليس المصري "احتياطاته العادية، ومُدت الحبال على طول الطريق الذي يخترقه موكب الاحتفال من المسجد الحسيني إلى تكية الإيرانيين بالحمزاوي". كما صدرت أوامر حكمدارية القاهرة إلى العديد من جنود "البيادة والسواري للاصطفاف فى الطرق لمنع الزحام وملاحظة النظام".(٤٩)

وفى ضوء هذه الإجراءات الأمنية المشدّدة، خرج الموكب الإيراني من "المشهد الحسيني" مارًا بشارع "سيدنا الحسين" فالسكة الجديدة ثم الحمزاوي حتى وصل إلى دار "التكية الفارسية" التي تلألأت بالأنوار خارجيًا وداخليًا، واكتظت بجم غفير من "وجهاء الإيرانيين". وهناك، أجرى الإيرانيون "التقاليد المتبعة". ثم تلا إيراني قصة استشهاد الحسين باللغة الفارسية، وترجمها آخر إلى اللغة العربية، وألقى إيراني ثالث خطبة موجزة أنهاها بـ "الدعاء ببقاء خليفة الإسلام أمير المؤمنين وشاه العجم وبقاء سمو الخديو المعظّم وولي الأريكة الخديوية". وحثّ الخطيب الإيراني جمهور الحضور على "وجوب التآخي والتضامن بين العناصر الإسلامية".(٥٠)

وفيما يتعلق بـ "التقاليد المتبعة" التي تجاهلتها "المحروسة" فى تغطيتها لإحياء ذكرى مقتل الحسين، فقد كانت أبرز الانتقادات الموجهة ضد الاحتفال "الشيعي". ففى مقال انتقادي سافر غُفل التوقيع بمجلة "الرأى العام" القاهرية، سجّل الكاتب رؤيته للاحتفال الإيراني بقوله: "قالوا إن أصحابنا الإيرانيين احتفلونا أمس (٢٣ فبراير ١٩٠٧م) بليلة عاشوراء. ولم أشهد هذا الاحتفال لحسن حظي، ولكنني مازلتُ أذكُره وأنكره من ٢٠ سنة (١٨٨٧م) حين ساقتني الصدف إلى موضع مرَّ فيه موكب القوم. وأنا لا علم لي بالشيء القادم. فرأيتُ ما بقي رسمه أيامًا متوالية حُرمتُ فى خلالها لذة الطعام والمنام. وقد بقي أثر هذا الرسم إلى اليوم (١٩٠٧م). رأيتُ رجالاً يضربون رؤوسهم بالسيوف، وقد تقطعت الجباه وسالت الدماء. ورأيتُ غيرهم يحملون ثقيل السلاسل وقد جعلوا يضربون صدورهم بها وظهورهم ضربًا، أعتقد أنه

قضي على بعضهم أو أضاع عليهم لذة العافية بقية العمر. ورأيتُ صبيًا وضعوه على جواد. وقد جعل الصبي يضرب جبينه بالسيف ودمه يسيل وهو فى ضيق ظاهر للعيان". واعتاد الإيرانيون الاحتفاء سنويًا بهذا اليوم الذي يعدونه من "لوازم الدين". ورغم قناعة الكاتب بحرية الاعتقاد، فإنه قد طالب الحكومة المصرية بـ "التداخل لمنع هؤلاء المتعبدين من فعل أمورهم المخيفة أمام الآخرين. فإن المنظر يؤثر فى الرائين تأثيرًا يجب على الحكومة أن تتلافاه على طريقة لا تُعد تعرضًا لعقيدة الإيرانيين".[٥١]

وبذا، تُعد ممارسات "يوم عاشوراء" بمفهومها "الشيعي" أبرز الاحتفالات الإيرانية، والأخطر فى توجيه الانتقادات للإيرانيين فى مصر. وقد أسفرت الحملات المناوئة للطقوس "الشيعية" عن إلغاء "قام زاني" : ضرب الرؤوس الحليقة بالخناجر، فى مطلع عشرينيات القرن العشرين زمن قنصلية فتح الله خان (١٩١٤ – ١٩٢٣م) .[٥٢]

وفيما يتعلق بالتواصل بين الإيرانيين والمصريين ونظرة الأخيرين للأولين، فقد تباين الحال من شريحة اجتماعية عن أخرى. فلاريب أن "فقراء الإيرانيين" وبقية سفح الهرم الإيراني قد لاقوا معاملة سيئة نسبيًا بلغت حد "الإهانة" أحيانًا. بيد أنها لم تكن ظاهرة متجذرة فى الوجدان المصري على عكس مثيله العراقي الذي كان مولعًا بترديد عبارة "العجمي الممقوت".

ومن المفارقات، فإن نفس هؤلاء الناس الذين أساءوا معاملة فقراء الإيرانيين والأقل حظًا منهم، هم أنفسهم الذين أفرطوا فى تبجيل وجهاء الجالية؛ إذ أن تأثير أموالهم قد طيب جراحهم "النفسية" الناجمة عن "تشيُّع" أغلبية الإيرانيين واقترافهم الأعمال "القبيحة". وعمومًا، لم يكن الإيرانيون منفتحين على المنظومة المصرية؛ إذ كانوا أشبه بجزيرة فى الوسط المصري المسلم السني. وعلى استحياء وبشكل ظاهري رسمي ومحدود، اختلطت النخبة الإيرانية مع قرينتها المصرية فى بعض اللقاءات الاجتماعية ومناسبات تكريم الرموز وحفلات قران "الزيجات المختلطة" بين مصريين وإيرانيات فى الغالب".[٥٣]

التراجع الإيراني

وعام ١٩٢٩، أبرمت الدولتان المصرية والإيرانية (البهلوية) معاهدة أعادت هيكلة وضعية الجالية الإيرانية فى مصر على أسس جديدة قوامها التكافؤ والمساواة. وقد دخلت المعاهدة المصرية الإيرانية حيز التنفيذ بدءًا من ٢١ يولية ١٩٢٩. بيد أن هذه المعاهدة لم تُسهم فى تنمية الجالية الإيرانية؛ إذ تسببت فى تقليص معظم الامتيازات والحقوق المكتسبة التي نالها الإيرانيون من "المقاولة نامة" و"الحماية البريطانية" فى المجالات التجارية والإدارية والقضائية.[٥٤]

وجدير بالتسجيل أن التراجع العام في وضعية الجالية الإيرانية قد بدأ من داخلها أولاً. فمنذ عشرينيات القرن العشرين، تباطأت إيقاعات الهجرة الإيرانية إلى مصر، مما تسبب في هرمها وعدم تشبيبها باستمرار. ولذا، اضطر الإيرانيون إلى قبول "الزواج المختلط" مع المصريين في خط متواز مع ضآلة الاهتمام بتراثهم الثقافي ولغتهم ومفردات هويتهم. ولذا، باتت مسألة الاندماج الإيراني في الجسد المصري وشيكة منذ مطلع ثلاثينيات القرن العشرين.

وفي تحليل دقيق، اختزلت جريدة "جهرة نما" الإيرانية القاهرية المشهد الإيراني العام ومدى اندماجه في السياق المصري. ففي ٢٥ أكتوبر ١٩٣٥م، سجلت المجلة في افتتاحيتها باقتدار ما يلي: "يجب على المرء ألا ينسى أن الأبناء المولودين من زيجات مختلطة بين إيرانيين ومصريين نادرًا ما يعرّفون لغتهم القومية (الفارسية). وللأسف يُدرك المرء أنهم غير واعين بتراثهم التاريخي أو الأدبي أو السياسي. وفي أحيان كثيرة، يُعرِّفون أنفسهم على أنهم مصريون. وطبيعيًا، عندما يتزوج إيراني من مصرية أن يتأثر الأبناء في تكوينهم الأخلاقي والتربوي بالأم أكثر من الأب: إذ يتعلمون سلوكها ولغتها. وبما أن الأب يرتبط بالمصريين، فإنه هو نفسه قلما يتحدث بالفارسية، ومن ثم، فإن أبناء الأسرة ينحون أثناء نموهم صوب التفكير والحديث والسلوك وغير ذلك مما يفعله المصريون. وينطبق هذا الوضع على الفتية الإيرانيين المنتمين إلى أسر الشرائح الفقيرة أو المتوسطة. أما الوجهاء والقادرون، ففي إمكانهم إرسال أبنائهم إلى مدارس مصرية أو أجنبية، ومن ثم، فإنهم يكبرون جنبًا إلى جنب مع أقرانهم المصريين. وبما أن الآباء لا يرغبون في الذهاب إلى إيران، فإنهم لا يُفكرون في إرسال أولادهم بدورهم إليها. وبما أنهم استقروا هنا (مصر) لفترة طويلة، فقد تعلموا على نحو ما الأساليب المصرية في المعيشة. ولأن أبناءهم قد باتوا هم أنفسهم مصريين أكثر من الآباء، فإن الأخيرين يسمحون لهم بممارسة مهن في مصر، ولذا، فإنهم قد ينسوا حتى مجرد اسم إيران".[٥٥]

وقد أدى إلغاء "المدرسة الخيرية الإيرانية" بالقاهرة عام ١٩٣٠ إلى تكريس تذويب الإيرانيين في الإناء المصري. وحسب تقويم "جهرة نما" التحليلي الدقيق: "للأسف لا تُوجد مدرسة إيرانية في مصر يُمكن أن تُوفر مناخًا لتعليم ما يخص إيران من لغة وعادات وتاريخ وجغرافيا وآداب. ويُعد هذا من أبرز عوامل تمصير أبناء الإيرانيين. ويجب على المرء أن يتفهم محنة طفل أمه مصرية وأبوه إيراني، والعكس، ولم يذهب هو إلى المدرسة مثلما يفعل غالبية هؤلاء الأبناء. وحتى إذا كان محظوظًا بما فيه الكفاية لتحصيل التعليم، فسوف يكون هذا إما في مدرسة مصرية أو أجنبية. وفي كليهما، لا ينطق كلمة واحدة بالفارسية. وهكذا، كيف يمكن لنشئ كهذا أن يتعلم اللغة الفارسية وقواعد الكياسة وفقًا لمفهوم قومه، أو أن يتعرف على تراثهم؟ كيف

له أن يتوصل مع إيران كوطن له؟ لقد تعلم العربية. وسلك السلوك الذي يسلكه عادة سكان البلاد العربية. كيف يُمكن أن يفهم أن وطنه ليس مصر بل إيران؟".[٥٦]

وتكريسًا لتحليلات المجلة الفارسية، اضطر السفير الإيراني بالقاهرة على أكبر باهان إلى إلقاء كلمته بالعربية فى ملتقى لإيرانيي مصر بالسفارة. وحسب "جهره نما" قال السفير لرعاياه: "مواطنيي الأعزاء. لقد ألقيتم أحاديثكم بالعربية، وكذلك أفعل أنا. لكي أقول لكم كل ما هو مخبأ فى قلبي. سينبغي عليّ أن أتحدثُ بالعربية أو أستعين بمترجم". وأردف السفير تأكيده متحسرًا: "بعد معيشة فى مصر لجيل أو جيلين، نسيتم لغتكم وعاداتكم وتراثكم القومي، بل ولستم على ألفة بالطعام الإيراني. لقد تغيرت أذواقكم".[٥٧]

وهكذا، أثبتت الدراسة هيمنة الصبغة التجارية على مجمل خريطة الأنشطة الإيرانية فى مصر. بيد أن الثقل الاقتصادي لم يكن قوة دفع لحفاظ الجالية على كينونتها؛ إذ استسلمت لطوفان الوطنية المصرية الكاسح بكل أجنحتها اللغوية والفكرية والاجتماعية فى خط متواز مع تلاشي الاهتمام بالتراث الإيراني واللغة الفارسية، وتراجع النزوح الإيرانى، وانتشار الزواج المختلط. ورويدًا رويدًا، التحم الإيرانيون فى النسيج المصري إلى درجة الانصهار الكامل فى بوتقته. وصفوة القول، أثبتت الدراسة أن مصر قد استوعبت الإيرانيين بداية بكل انتماءاتهم وخلفياتهم وطموحاتهم، وبمرور الوقت، انفصلوا معنويًا وعضويًا عن جذورهم حتى انصهروا أخيرًا بكليتهم فى الحياة المصرية. وأمسوا من أبرز العناصر العرقية والثقافية الممصَّرة.

الهوامش

(١) عبد العزيز سليمان نوار، " الصراع العثمانى الفارسى والعلاقات الفارسية العربية من العهد الصفوى حتى نشوب الحرب العالمية الأولى "، بحث منشوراً فى، العلاقات العربية الإيرانية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ص ٧٥ – ٧٨.

(٢) دار الوثائق القومية بالقاهرة، أرشيف مجلس النظار والوزراء، وثيقة رقم ٣٨٢١، ٠ – ٠٠٧٥ : " نص المقاولة نامة بين نظارة الخارجية العثمانية إلى الخارجية المصرية.

(٣) جينادى جارياتشكين وفيكتور دياتلوف، الأقليات الأجنبية فى مصر، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٩٧، ص ص٥- ١٠.

(٤) المشير، عدد ٦٨، السبت ١١ يناير ١٨٩٦، القاهرة، ص ٢.

(٥) نظارة المالية، تعداد سكان القطر المصرى ١٨٩٧، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق مصر المحمية، القاهرة، ١٨٩٨، ص ص ٥٧٣، ٨٦٥.

(٦) نظارة المالية، تعداد سكان القطر المصرى ١٩٠٧، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق مصر المحمية، القاهرة، ١٩٠٩، ص ص ١٧٨، ١٧٩.

(٧) الحكومة المصرية، وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء، تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩١٧، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٢٠، ص ص ٥٢٦، ٥٢٧.

(٨) الحكومة المصرية، وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء، تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٢٧، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٠، ص ص ٤٢٠ – ٤٢٥ .

(٩) تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩١٧، ص ص ٤٨٧،٤٩٣، ٤٩٩، ٥٠٥، ٥١٧،٥١١.

(١٠) نفسه، ص٤٨٧.

(١١) نفسه، ص ص ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٣١.

(١٢) تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩١٧، ص ص ٤٧٤، ٤٧٨.

(١٣) نفسه.

(١٤) جهره نما، مجلد ٣٣، عدد ٤، يولية ١٩٣٦، ص ١٠ (بالفارسية) .

(١٥) أخذتُ أعداد الحرفيين الإيرانيين وحرفهم من واقع،

تعداد سكان القطر المصرى عام ١٨٩٧، ص ص ٦٠-٦٣، ١٠٤ – ١٠٦، ١٤٥،١٦٤ - ١٦٦، ٥٧٥ - ٥٧٧، ٨٦٧ – ٨٦٩.

(١٦) نفسه.

(١٧) نفسه.

(18) J'Annuaire de l' Elite d'Egypte, le Caire, 1947,p278-279.

(١٩) - جهره نما، مجلد ٢٤، عدد ٢، ١ أغسطس ١٩٢٧، ص ١٥ (بالفارسية) .

(٢٠) نفسه، مجلد ٢١، عدد ٦، ٢٤ أبريل ١٩٢٥، ص ٦ (بالفارسية) .

(٢١) محمد مهدى التبريزى، " الرتب والألقاب عند دولة إيران العلية"، اللطائف، الجزء التاسع، ١٥ سبتمبر ١٨٩٥، السنة الثامنة، القاهرة، ص ٤١٨.

(٢٢) نفسه، ص ص ٤١٨، ٤١٩.

(٢٣) جهره نما، مجلد ٢٧، عدد ١٥، ٨ أبريل ١٩٣١، ص ٦ (بالفارسية) .

(٢٤) توفيق زريق، " الفتاة الإيرانية"، فتاة الشرق، الجزء الخامس، السنة الخامسة، ١٥ فبراير ١٩١١، القاهرة، ص ١٨٦.

(٢٥) نفسه، ص ص ١٨٦، ١٨٧.

(٢٦) المحروسة، عدد ٢٠٢٩، الثلاثاء ٢٥ يونية ١٨٩٥، القاهرة، ص ٢ ؛ جهرة نما، مجلد ٣٢، عدد ٧، ١٥ يونية ١٩٣٥، ص ص ١٠ – ١٦ (بالفارسية) .

(٢٧) النظام، الأحد ١١ يولية ١٩٠٩، القاهرة، ص ٣.

(٢٨) تعداد سكان القطر المصرى عام ١٨٩٧، ص ص ٦٠، ١٠٤، ١٠٦، ٥٧٥، ٨٦٧، ٨٦٩.

(٢٩) مصر الفتاة، عدد ٩٠٧، الثلاثاء ٥ سبتمبر ١٩١١، القاهرة، ص ٢ ؛ الأفكار، الثلاثاء ٥ سبتمبر ١٩١٦، القاهرة، ص ٣ .

(٣٠) المقطم، الجمعة ١٦ يولية ١٩٠٩، القاهرة، ص ٤ .

(٣١) مصر الفتاة، الأربعاء ١٧ نوفمبر ١٩٠٩، ص ٣.

(٣٢) الأفكار، عدد ٢٠٨٤، الأربعء ٢٧ ديسمبر ١٩١٦، ص ٢.

(٣٣) أدى شير، الألفاظ الفارسية المعربة، دار العرب للبستانى، بيروت، ١٩٠٨، ص ص ١٥١، ١٥٢.

(٣٤) الفلاح، عدد ١٦٩، ٢٠ مارس ١٨٨٩، الإسكندرية، " يوم النيروز"، ص٢.

(٣٥) نفسه، عدد ٢٦٢، ١٤ مارس ١٨٩١، ص ٣.

(٣٦) المحروسة، ٢٦ مارس ١٨٩٥، ص ٣

(٣٧) النيل، عدد٣٧٩، الثلاثثاء ٢٢ أغسطس ١٨٩٣، القاهرة، " ميلاد جلالة الشاه المعظم"، ص ١ .

(٣٨) نفسه.

(٣٩) الفلاح، عدد ٨٥٦، الجمعة ٢٨ أكتوبر ١٨٩٨، ص ٢ ؛ الراوى، ٧سبتمبر ١٩٠٣، القاهرة، ص ٢ .

(٤٠) الاتحاد المصرى، عدد ٢٨٦٩، الخميس ١٣ مايو ١٩٠٩، " لبأمة الفارسية"، ص ٢.

(٤١) مصر الفتاة، الأربعاء ١٧ نوفمبر ١٩٠٩، " الغرفة التجارية الإيرانية"، ص ٣.

(٤٢) - لمزيد من التفاصيل عن مواقع أضرحة آل بيت النبوة فى القاهرة، ومواعيد الاحتفال بموالدهم، ومظاهر الاحتفالات وطقوسها: جوزيف مكفرسون، الموالد فى مصر، ترجمة وتحقيق، عبد الوهاب

بكر، سلسلة الألف كتاب الثانى، رقم ٢٩٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص ٦٨ – ٧٠، ٨٧-٨٨، ١٦٩ – ١٧٠، ٢٠١ – ٢٠٢،٢٢٥ – ٢٣٤،٢٤٣ – ٢٥١، ٣٠٠ – ٣٠١، ٣٠٦-٣٠٨، ٣٤٣-٣٥١.

(٤٣) مرآة الأحوال، عدد ٢٧، أبريل ١٨٧٨،، لندن، ص ٢.

(٤٤) الصادق، ٦ أكتوبر ١٨٨٧، السنة الثانية، القاهرة، ص ٢ .

(٤٥) الهلال، الجزء الخامس، ١ نوفمبر ١٨٩٦، السنة الخامسة، القاهرة، " عاشوراء"، ص ١٧٥.

(٤٦) نفسه، ص ص ١٧٥، ١٧٦.

(٤٧) نفسه، الجزء الثانى عشر، ١٥ أبريل ١٩٠٣، السنة الثانية عشرة، " عاشوراء"، ص ص ٤٣٦، ٤٣٧.

(٤٨) الرائد المصرى، عدد ٧٦، الجمعة ١١ يونية ١٨٩٧، القاهرة، ص ٦٨٣؛ الوطنية المصرية، عدد١، الأحد ٢ أغسطس ١٩٢٥، القاهرة، " يوم عاشوراء، أهميتها التاريخية فى البلاد الفارسية "، ص ١، ٢.

(٤٩) المحروسة، السبت ٢٢ يناير ١٩١٠،، " حفلة الإيرانيين"، ص ٢.

(٥٠) نفسه.

(٥١) الرأى العام، عدد ١١، ٢٤ فبراير ١٩٠٧، القاهرة، "ليلة عاشوراء"، ص ص ٨٦، ٨٧.

(٥٢) جهره نما، مجلد ٢٤، عدد ٢، أغسطس ١٩٢٧، ص ٥ (بالفارسية) .

(٥٣) - نفسه، مجلد ٤٣، عدد ٧، أكتوبر ١٩٤٦، ص ٦ ؛ مجلد ٤٦، عدد ٦، سبتمبر ١٩٤٩، ص ٣(بالفارسية) ؛ ت. كويلر ينج، الشرق الأدنى مجتمعة وثقافته، ترجمة عبد الرحمن محمد أيوب، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص ١١٥، ١١٦.

(٥٤) الحكومة المصرية، وزارة الحقانية، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٠، "معاهدة بالصداقة وبحقوق الإقامة بين المملكة المصرية والإمبراطورية الفارسية "، ص ص ٣٩٤ – ٣٩٥.

(٥٥) جهره نما، مجلد ٣١، عدد ٧٩، ٢٥ أكتوبر ١٩٣٥، ص ٢(بالفارسية) .

(٥٦) نفسه، ص ص ٢، ٣.

(٥٧) جهره نما، مجلد ٣٧، عدد ٨، ديسمبر ١٩٤٠، ص ٩ (بالفارسية) .

موقف حزب الإصلاح
على المبادئ الدستورية
من قضيتي العمال والفكر الاشتراكي

د. محمد عبد الوهاب سيد أحمد*

هذا البحث يتناول موقف حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية من قضيتين هامتين وهما قضايا العمال وكذا قضية الفكر الاشتراكي. وهذا الحزب لا يختلف عن غيره من أحزاب فترة ما بعد الاحتلال البريطاني، ذلك أن قيام الأحزاب قد ارتبط بعام ١٩٠٧ نتيجة لعوامل سياسية واجتماعية وفكرية. وحزب الإصلاح قد ربط نفسه بالدفاع عن السلطة الشرعية المتمثلة في الخديو عباس حلمي الثاني، وهو لا يختلف من حيث تكوينه الاجتماعي عن حزل الأمة، فقوامه يعتمد على كبار ملاّك الأراضي والأثرياء ووجهاء المجتمع، إلا إنه - كما ذكرنا- قد ربط نفسه بالدفاع عن السلطة الخديوية، وهو ما ميّزه عن غيره من أحزاب الفترة.

إن هذا بلا شك قد أثر على مواقفه من قضايا المجتمع المصري، ولذا فقد اخترنا قضيتين هامتين، وهما موقف الحزب من قضايا العمال الذين لم يمثلوا شرائح من هذا الحزب. وكذا قضية الفكر الاشراكي، وهما من الأفكار الواردة على المجتمع المصري وارتبطت مع نمو وتصاعد الحركات العمالية وتداول الأفكار مع تعدد الصحف وتنوع اتجاهاتها. يضاف إلى هذا أن الحزب الذي سنتناول مواقفه قد خرج من رحم جريدة المؤيد التي كان على رأسها الشيخ علي يوسف الأزهري الذي حاول أن يطوع مواقف جريديته وحزبه بما يتماشى مع مصالحه ومصالح المتحلقين من حوله.

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر – كلية الآداب جامعة عين شمس.

موقف الحزب من الطبقة العاملة "قضايا العمال"

لم يكن موقف حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية من القضايا الاجتماعية، إلا انعكاسا للانتماء الطبقي والفكري لأعضاء هذا الحزب. فحزب قوامه الرأسمالية الزراعية والأرستقراطية الثيوقراطية وكبار موظفي الدولة ذوى الأصول البرجوازية. ماذا ينتظر منه في مواجهة القضايا الاجتماعية؟ بالإضافة إلى إنه لا يمكن له أن ينفصل عن بقية الأحزاب السياسية ذات الانتماء البرجوازي التي فصلت ما بين قضية التحرر السياسي وقضية الإصلاح الاجتماعي. لقد انصب اهتمام هذه الطبقة على قضيتي الاستقلال والدستور في بعض الأحيان مما طغى على القضية الاجتماعية، فحال ذلك دون قيام أحزاب تعبر عن الطبقات الكادحة من العمال والفلاحين التي تتناقض في أهدافها مع كبار الملاك وتحد في النهاية من سيطرتهم على الحركة السياسية.

ويلاحظ أيضا أن برنامج حزب الإصلاح قد خلا من الاهتمام بالمشاكل الاجتماعية منصبا على القضيتين السابقتين فهو في الحقيقة ابن عصره، ولا يمكن أن يفصل عن الواقع الذي نشأ فيه، بالإضافة إلى عوامل التكوين الاجتماعي كما سبق أن قلنا. ولكننا نجد مع ذلك أن الحزب قد رنا ببصره تجاه بعض القضايا الاجتماعية وأولاها اهتمامه مثل قضايا الطبقة العاملة متخذا موقفا منها تحت تأثير عدد من العوامل الأساسية التي لا يمكن إغفالها :

أولها.. الرغبة الأكيدة في جذب هذا القطاع إلى صفوف الحزب – بعد أن استطاع الحزب الوطني تحت قيادة محمد فريد أن يستحوذ عليه بما أداه له من خدمات كالمدارس الليلية والمساهمة في إنشاء النقابات العمالية والتعاطف مع حركات النقابات وتشجيعها[1]، بإبداء الاهتمام بقضاياهم، حتى ينسلخوا عن الحزب الوطني لزعزعة كيانه على قدر الإمكان، وهو ما هدف إليه حزب الإصلاح في خلال علاقته بالحزب الوطني.

والعامل الآخر الذي جعل قيادة حزب الإصلاح ترنو ببصرها في ذلك الفترة إلى المشاكل العمال، ربما الرغبة في محاربة طبقة الرأسمالية الأوربية التي كانت تسيطر على معظم المصالح الاقتصادية حيث كانت العمالة المصرية تعمل لديها، فوجدت في تشجيع الطبقة العمالية ضربا لهذه الطبقة المنافسة والسيطرة على مقدرات الاقتصاد المصري حينذاك.

ومن هنا نرى أن العاملين متلازمان لا يمكن فصلهما لفهم موقف الحزب تجاه الطبقة العاملة في مصر والتي خرجت من رجال الحرف والفلاحين والفنيين من الأجانب، ومن هؤلاء وأولئك كانت خميرة النضال الذي بدت تباشيره عندما أشرف القرن التاسع عشر على الانتهاء[2]. وكان نشوء هذه الطبقة في كنف المشاريع التي إقامتها الرأسمالية وأصبحت موضع استغلالها مما حتم التناقض بين رأس المال والعمل في فترة لاحقة [3]، وكان انخفاض الأجور

وساعات العمل الطويلة، والتفاوت في الأجور بين العمال الوطنيين والعمال الأجانب دافعا لإبداء التذمر، وكذا الإضراب وكان من مظاهر ذلك إضراب عمال لفاف السجاير سنة ١٨٩٩ الذي يعده كل من تناول بالدراسة هذه الفترة ميلاد الحركة العمالية في مصر[٤].

وكذلك فان الأزمة المالية سنة ١٩٠٧ التي اجتاحت البلاد وهزت كافة طبقات المجتمع المصري بما فيها الطبقة العاملة[٥]، التي بدأت تعرف طريق التعبير عن مطالبها وحقوقها مما دفع البعض إلى توجيه نداء إلى مجلس شورى القوانين بالنظر في موجة الغلاء رأفة بالفقراء وما حل بالبلاد من أزمات، مما كان له أثر في تحريك هذه الطبقة لممارسة النضال الجماعي للظفر ببعض المكاسب الاقتصادية[٦] وإزاء ذلك فقد أبدت الصحف من جراء هذا نوعا من الاهتمام يعكس آمال هذه الطبقة وتطلعاتها، فنجد إن المؤيد تنشر مقالا افتتاحيًا تحت عنوان "تحديد ساعات العمل واجب هناك وواجب هنا" وهى تطلب من أصحاب العمل مراعاة تحديد ساعات العمل، وكذا الاعتراف بحقوق العمال[٧].

وكذلك فقد نشرت شكاوي عمال المطابع الأميرية وإن اقتصر دورها إلى استلفات نظر المسئولين إلى شيء واحد وهو "أن يكون الاشتراك في صندوق الوفر اختياريا لا إجباريا" مع إهمالها القضية الأساسية التي كانت موضع شكوى العمال، ألا وهى تقليل ساعات العمل وزيادة الأجور[٨].

وربما كان هذا الإهمال المعتمَد لهذه المطالب، لأنها موجهة ضد الحكومة فأرادت المؤيد ألا تخسر العمال بتأييدها لأحد مطالبهم مع عدم إغضاب الحكومة بالامتناع عن تأييد المطالب الأساسية التي تمس الحكومة، وكأنها اتبعت سياسية الباب الموارب في هذا الموقف، فرغم أنها نظريًا قد أبدت من قبل تأييداً لهذه المطالب، فإنه حينما أصبح الموقف يحتاج إلى ترجمة عملية بتأييد حالة قائمة اكتفت بما يسيء إلى موقف الحكومة صاحبة العمل.

كما أن لسان حال الحزب نظرت إلى قضية اعتصام العمال أو حق العمال في الإضراب لتحقيق مطالبهم على إنها "داء جديد جلبه الغرب إلى الشرق فإنه مبدأ الفوضى وأول ولم تغير المؤيد من موقفها بعد كل التطورات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المصري، إذ عبرت عن موقفها من الإضرابات سنة ١٩٠٧[١٠] بعبارات لا تختلف في معناها عما عبرت به عن نفس الموقف سنة ١٩٠٢.

ولكن إذا كان هذا موقف لسان حال الحزب في الفترة السابقة عن إعلان الحزب بصفة رسمية فما هو موقف الحزب وصحيفته من القضية نفسها بعد إعلانه في ديسمبر ١٩٠٧ ؟ لقد طرح الحزب الدعوة إلي ضرورة تطبيق نظام المعاشات علي العمال علي أساس اقتطاع ٥٪ من أجر العامل وكذا ٢٪ من أصحاب العمل، و"مساعدة الحكومة كواجب ملزم عليها"[١١]

وهذه الدعوة لها أهميتها في صالح قضايا عمال مصر خاصة من حزب محافظ معظم أعضائه من أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة في الزراعة كبقية الطبقة البرجوازية المصرية علي عكس مثيلاتها الأجنبية التي كان الاستثمار في مجال الصناعة والتجارة يكاد يكون حكراً عليها، فأراد الحزب إثارة المشاكل أمامها بطرح مثل هذه الدعوة باستثارة مشاعر العمال ضد أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية.

فكان الهدف من الدعوة هدف تكتيكي ظاهره السعي في المحافظة على حقوق العمال وباطنه إثارة المشاكل أمام طبقة وخطورتها خاصة في فترة الأزمة الاقتصادية.

أو ربما كان رغبة في مسايرة محمد فريد الذي أدلي بحديث في نفس الفترة الزمنية، طالب فيه بوضع قوانين لحماية العمال بمصر وتضمن لهم عدم التكفف عند الشيخوخة أو عقب الإصابة بما يمنعهم من الكسب [١٢]، فأراد الحزب بمسايرة هذه الدعوة عدم ترك المجال قاصراً علي الحزب الوطني دون غيره من الأحزاب.

ولكن إذا كان هذا موقف الحزب من إحدى قضايا العمال وهي المعاشات، فما هو موقفه من قضية كانت مسيطرة علي فكر رجال النقابات العمالية، وكانت وسيلة العمال في الاحتجاج علي الغبن الواقع عليهم والتعبير عن مطالبهم وهو ما تمثل في الإضرابات أو الاعتصامات.

وإذا كان عدد العمال قد بلغ حينذاك ٤١٢.٥٥٦ عاملا [١٣] فعلينا أن نفرق بينهم، فبعضهم كان يعمل في خدمة الرأسمالية الأوربية بحكم سيطرتها على المرافق والخدمات وكذا الصناعات القائمة، والبعض الآخر كان يعمل في خدمة الدولة، فهل كانت نظرة حزب الإصلاح تجاه حق إضراب الفئة الأولي هي نفسها نظرته تجاه حق الفئة الثانية في التعبير عن مطالبها بالإضراب أو الاعتصام؟ هذا ما سنلاحظه من تتبع مواقف الحزب ومعالجته لإضراب هؤلاء وهؤلاء.

فإذا أردنا أن نلقى نظرة عامة علي موقف الحزب من سلسلة إضراب عمال الترام لاتضح لنا موقفه من إضراب العمال الوطنيين ضد جشع أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية

فلقد تضافرت عوامل عديدة دفعت بعمال شركة الترام إلي الإضراب منها الارتفاع المطرد في تكاليف المعيشة طوال عامي ١٩٠٢، ١٩٠٦ وكانت ذكرى إضراب عمال الترام سنة ١٩٠٠ لا تزال حية في أذهانهم [١٤] وقد لقي هذا الإضراب تعاطفا من الحزب الوطني ولم يكن وليد الصدفة بل كان جزءاً من مخطط عريض وضعه الحزب الوطني منذ أن انتقلت رئاسته إلي محمد فريد[١٥]، ولقد اتضح ذلك من مقالة " ديلى نيوز اللندنية" التي أشار فيها إلي عدم وجود قوانين لحماية العمال بمصر ولقد أيدت "اللواء" لسان حال الحزب الوطني تعاطفاً واضحاً علي حركة هؤلاء العمال، مؤيدة لمطالبهم واصفة اغتصامهم "بأنه حق من حقوق العمال

عندما يصيبهم أذى"[١٦] وكأن قضية إضراب هذا القطاع من العمال إزاء ما أصابهم من أضرار تدخل في سلسلة الصراع مع الحزب الوطني فقط لا غير، فنجد أن المؤيد تنشر تلغرافاً بتوقيع "رئيس جمعية الدفاع عن حقوق العمال اتهم فيه قيادات الحزب الوطني بتدبير الإضراب لتشويه موكب الخديوي"[١٧] وكأن القضية كلها مركزة في إهانة الخديوي، وأن ما قام به عمال الترام شئ مفتعل لا يرتبط بواقع معاناتهم وإحساسهم بالظلم، وكأن حزب الإصلاح قد جعل المحافظة على الموكب هو هدفه السامي وما عداه فلا داعي للاهتمام به.

ولكن إزاء اشتداد حركة العمال وشدة هياجهم اعترفت المؤيد بها كأمر واقع ولم تعد "إشاعة" كما كانت تطلق عليها من قبل فهي تشيد بحركة الإضراب وتصفها بأنها "روح مباركة تشعر بأن العمال يأبون الضيم والصبر علي الإجحاف بحقوقهم" ثم لا تلبث أن تلوح بإمكانية استخدام القانون العثماني – ناشرة مواده – الذي يعاقب المضربين بالحبس والغرامة والعزل من الوظيفة مع الإشارة بأن هذا القانون يعمل به في "ولايات الدولة" ثم تشير إلى أن الإضراب مبدأ يدخل تحت دائرة الحرية الشخصية.. إلا أن الحرية التي تهدد المصلحة العامة يجب مواجهتها لأنها تؤدي إلي تهديد أركان الأمن العام"[١٨] وربما يكون الدافع إلي هذا الموقف هو التأييد الصريح للحزب الوطني لهذا الإضراب، فأراد حزب الإصلاح بسياسته هذه شل أحد أركان هذا الحزب بالتلويح بالشدة في مواجهته إذا تمادى في ذلك.

أو كان هذا الموقف تحت تأثير عدم إثارة مشاعر الرأسمالية الأجنبية أثناء بدايات الأزمة الاقتصادية حتى لا يفقد هؤلاء المستثمرون الأجانب ثقتهم في إمكانية تحقيق مصالحهم في مصر في مناخ يسوده الاضطراب والخلل.

بيد أن هذا الموقف المناهض لحركة إضراب عمال الترام سرعان ما ينحو منحى آخر، رغبة في جذب هذا القطاع الذي ربما لم تكن قد وضحت لهذا الحزب أهميته في العمل السياسي في الفترة الباكرة، فأخذ موقفاً مناهضاً لمواقفه ولكن بعد سبر غوره، اتضحت قوته وأهميته بالنسبة للعمل السياسي، وأكد علي كونه دعامة للقوة التي تؤيد نضاله وتباركه وتسعى لتحقيق أماله ومصالحه.

وكذلك فإن تزايد الوعي والإحساس بخطورة المنافسة الأوربية الاحتكارية وتشددها وقوتها أمام ما أصاب البرجوازية المصرية في أعقاب أزمة سنة ١٩٠٧ كان مدعاة لأن ينحو الحزب هذا المنحى، فنجد أن المؤيد قد أبدت تعاطفاً واضحاً على موقف عمال الترام وإضرابهم سنة ١٩١١ فهي تنشر مطالبهم معلقة عليها بقولها "إن العمال لهم مطالب حقه يريدون أن تجاب"[١٩]، كما أن لسان حال الحزب تقوم بنشر نشرة الجمعية الاشتراكية الدولية التي جاء فيها ".. في مثل هذه الحالة الخطرة علينا أن نثبت نظامنا القائم مع المعتصمين فلنشترك معهم في مطالبهم باستعمالنا كافة الطرق التي نتمكن من سلوكها"[٢٠].

وتوالي نشر أخبار الاعتصام يومياً تحت عنوان "شركة الترام والعمال" مبدية عطفاً واضحاً على مطالب العمال المضربين في مواجهة سيطرة الرأسمالية الأجنبية – فيشتد بها الحماس وهي تمثل البرجوازية المصرية فتطرح فكرة تدخل "الحكومة" في الأمور بما لها من السلطة على كل مشروع والرقابة علي كل شركة"[٢١] وعلى الرغم من تعارض ذلك مع مبدأ "الحرية الفردية" الذي آمن به الحزب ورجاله فإن هذه المبادئ كانت تطرح جانبا في سبيل تحقيق الهدف الأمثل وهو ضرب الرأسمالية الأجنبية المسيطرة علي الاستثمارات، حتى بلغ ربح الشركة البلجيكية ٤٠٠ ألف جنيه سنويا من استثماراتها في مصر"[٢٢].

كما أنه إمعاناً في تأييد موقف عمال الترام، فإن المؤيد تستهجن رفض الشركة لتحقيق مطالبهم، وكذا تستنكر موقف البوليس من معاملة العمال ناشرة برقيات التأييد لمطالب العمال[٢٣].

ومن هنا يتضح لنا موقف حزب قوامه البرجوازية الزراعية والأرستقراطية الثيوقراطية وكبار الموظفين من إضراب العمال الوطنيين في مواجهة الرأسمالية الأوربية التي بدا الإحساس بخطورتها يتزايد في المجتمع المصري وخاصة بعد أزمة سنة ١٩٠٧. وكان إضراب عمال الترام يدخل في سلسلة الصراع والتنافس ما بين البرجوازية المصرية والرأسمالية الأوربية ولا ينبغي لنا أن ننكر الهدف الوطني في ذلك حيث إنها بهذا سعت لضرب الرأسمالية الأجنبية المضادة للاستغلال الاقتصادي.

ولكن إذا كان هذا هو موقف الحزب من إضراب العمال في الشركات الأجنبية، فما هو موقفه من إضراب عمال العنابر "أى عمال الدولة" علماً بأن حق الإضراب وحدة لا تجزأ؟

كانت هيئة السكك الحديدية من أهم وأضخم المرافق في مصر، فهي تشرف على خطوط طولها ٣١٦٠ كيلو مترا وتستخدم نحو ٢٠ ألف عامل[٢٤]. وقد شهدت سنة ١٩٠٩ نشاطاً كبيراً للحزب الوطني وسط عمال السكك الحديدية وخاصة عمال العنابر، ففي ٣ أكتوبر سنة ١٩٠٩ افتتحت نقابة الصنائع اليدوية، وكان عمال السكك الحديدية يشكلون القطاع الأكبر من عضويتها حتى أطلق عليها "نادي السكك الحديدية" ولم يمض عام على افتتاح النادي حتى أعد العمال قائمة من المطالب، كان من أهمها زيادة الأجور وتحديد فئات الأجور حسب طبيعة العمل، وتشكيل لجنة دائمة مشتركة من الرؤساء وثلاثة مندوبين من العمال، وعزل المستر "يكن" وكيل الباشمهندس الذي اتهموه باختلاس الأموال. والغريب أن العمال لم يتقدموا إلى إدارة المرافق بمطالبهم وإنما فضلوا البدء بإعلان إضراب مفاجئ[٢٥].

وإزاء هذا نجد أن المؤيد قد وقفت موقفاً مغايراً للموقف الذي وقفته في مساندة عمال الترام فرغم كونها قد أبدت في البداية عطفاً على مطالب العمال فنشرت مطالبهم مؤكدة على قرب تحقيق أمالهم – وكأنها تقوم بامتصاص غضب هؤلاء بالقيام بهذا الدور في إظهار قرب

انفراج الأزمة – فإنه مع تشدد العمال لعدم استجابة مطالبهم يفصح الحزب عن حقيقة موقفه من حركة الإضراب إذ خرجت المؤيد قائلة بأن "الإضرابات منقولة عن الإفرنج" متهمة العمال الأجانب بالتحريض على الاعتصام متناسية الأسباب الداعية لها[٢٦]، مؤكدة على هذا المعنى، فتشير بأن الإضرابات لا تعد إلا كونها إلا تقليداً أعمي لما يدور في الغرب، وأن السبب لها هو رد فعل لأحداث الإضرابات في فرنسا[٢٧].

وكأن إضراب العمال لم يكن وليد مطالبهم وحقوقهم بل هو تارة إما إن يكون بتحريض من الأجانب وبذلك إلغاء لشخصية الإنسان المصري وتفكيره، وتارة أخرى بأنه فكر مستورد، وتارة ثالثة بأنه إنعكاس لأحداث فرنسا. وكأن العمال لم يقوموا به إلا رغبة في التقليد، أو ربما تحت التحريض الذي أثاره الحزب الوطني، فأراد حزب الإصلاح التقليل من أهميته ربما تحت تأثير هذا العامل. ومن هذا يتضح لنا الفارق بين موقفين من قضية واحدة. وهى حق العمال في الإضراب.

ولكن من هو صاحب المصلحة في هذا الإضراب وذاك ؟ ومن هو المستفيد هنا ومن هو المستفيد هناك، كل هذا هو الذي حكم موقف حزب الإصلاح ونظرته إلى مسألة إضراب العمال في تلك الفترة، فإنه أجاز الإضراب إذا كان موجها ضد الرأسمالية الأوربية ووقف ضده حينما كان موجها ضد الدولة، فكان موقف الحزب يتسق اتساقاً طبيعياً مع الانتماء الطبقي لأعضائه، وكذا موقفه من ضرورة تدعيم هيبة الحكومة وتقويتها كما ورد في برنامجه، بالإضافة إلى عامل العلاقات الحزبية فإنه قد ظهر واضحا من خلال مواقف الحزب المتغيرة من نفس القضية.

ولقد وقف الحزب موقفاً يعكس الانتماء الطبقي والفكري لأعضائه إزاء مطلب إقامة نقابات للعمال المصريين فرغم ما طالب به الحزب مراراً على صفحات جريدته بضرورة إقامة النقابات العمالية فإن هذه الدعوي لم تكن من منطق حماية حقوق العمال بقدر ما هي دعوي للتصدي لنمو رأس المال الأجنبي، فتقول المؤيد "ولدينا سبب أخر لتأخر الصناعة وهو فقدان النقابات الصناعية، فإن لتلك النقابات من المزايا في ترقي الصناعة والصناع ما تشهد به مصانع الغرب. إننا في حاجة لرجال يؤسسون النقابات حتى يمكن للمصري أن ينافس الأجنبي"[٢٨] إن هذه الدعوة لم تكن من منطلق تبني هذا المطلب العمالي بقدر ما هو إحساس بخطورة الرأسمالية الأجنبية.

ويتضح الموقف من هذا المطلب بصورة، عملية حينما قام إسماعيل الشيمي أحد قادة الحزب الوطني برئاسة نقابة للحوذيين فتصفه المؤيد "بأنه قد أصبح حبيبا للعربجية"[٢٩] متهكمة ساخرة منه ومن حزبه. وكان كل ما هو صادر عن الحزب الوطني يجب التصدي له حتى

ولو كان في صالح الطبقة العمالية التي طالما تشدقت المؤيد بالمطالبة بحقوقها وحماية مصالحها، ومن هنا يتبين لنا موقف هذا الحزب من الدعوة لتأسيس النقابات العمالية.

ويوصل الحزب مسيرته مع الطبقة العمالية وقضاياها، فعندما أُعلنت الحرب العالمية الأولي سنة ١٩١٤، اشتدت وطأة الحياة علي أبناء الطبقة العمالية نتيجة للغلاء وارتفاع الأسعار وتشير أرقام الأسعار خلال سنوات الحرب بأنها ارتفعت بنسبة متضاعفة فقد ارتفع سعر السكر إلي ١٩٤٪ وبلغ سعر الفحم ٩ أمثال ما كان عليه.

وفي الوقت الذي كان العمال يعانون فيه من هذه الصعوبات، ظهرت حركة بين أصحاب الأعمال تستهدف خفض الأجور وتوفير العمال، مما أدي إلي ظهور البطالة الأمر الذي دعا المؤيد إلي أن تطلب من هذه الجموع الجائعة "إن يعتصموا بحبل السلام وعروة الهدوء"[٣٠] ولكن الجوع والبطالة لم يجعلهم ينصتون إلي نصيحة المؤيد، فأخذوا يثيرون القلاقل فما كان من المؤيد إلا إن هونت من قوتهم وأفعالهم داعية الحكومة "إلي ترحيل هؤلاء إلي بلادهم الأصلية في الريف"[٣١]، وهذه الدعوة تتفق مع فكر الرأسمالية الزراعية حيث إن عودتهم تحدث زيادة في العرض علي حساب الطلب مما يخفض بالتالي أجرة العمال الزراعيين لتحقيق أكبر عائد لأصحاب الأملاك في الريف لانخفاض أدوات الإنتاج بل تشتد لسان حال الحزب في موقفها من العمال وتطلب من الحكومة جلد المشاغبين منهم[٣٢]. وهذه الدعوة التي طرحت بالنسبة للعمال قد انتهجها نفس الحزب حينما دعا إليها لطفي السيد - مُنظر حزب الأمة، ورئيس تحرير "الجريدة" الناطقة باسمه - في فترة سابقة.

ومن هنا ينجلي لنا موقف الرأسمالية المصرية من قضايا العمال بعد أن أصبحت في مواجهتهم بعد إفساح الرأسمالية الأوربية الطريق لها في فترة الحرب لتأخذ دورها بحكم الظروف، فكان هذا هو موقفها من العمال الذي لم يكن إلا إفرازاً لموقف هذه الطبقة ونظرتها للطبقة العاملة في مصر.

وبناءً على هذا نستنتج أن مواقف التأييد الظاهري لمواقف العمال لم يكن تعبيراً عن الإيمان بحقوق هذه الطبقة بقدر ما هو رغبة في استقطابها لإثارة المشاكل أمام البرجوازية الأجنبية المنافسة. وتكون مواقف الحزب أكثر وضوحاً من الطبقة العاملة حين بدأت المواجهة بين الرأسمالية المصرية وحقوق العمال وحينئذ تضاربت المصالح بينهما، فوجدنا أن الرأسمالية الوطنية ربما كانت أكثر شدة في التصدي للمطالب العمالية عن مثيلاتها الرأسمالية الأوربية.

وهنا لا يمكن لأي باحث أن يغفل أن الانتماء الطبقي لأعضاء هذا الحزب ومصالح طبقتهم، كانت هي المحرك الأساسي لمواقف هذا الحزب من قضايا العمال وغيرها من قضايا عصره.

الحزب والفكر الاشتراكي

ولكن إذا كنا قد تناولنا فيما سبق موقف الحزب من قضايا العمال، فإنه ينبغي علينا أن نتعرف على موقفه من الفكر الاشتراكي، وذلك أنه مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، كانت الأفكار الاشتراكية تمثل تياراً متميزاً في الأوساط التقدمية والليبرالية العقلانية الأوربية لعدد من العوامل والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد تأثر المثقفون المصريون بهذه الظروف، فلقد تعرفوا جميعاً علي الاشتراكية من خلال قراءتهم للمؤلفات الغربية، وكانت الاشتراكية في تقديرهم مرتبطة أشد الارتباط بالتطور الطبيعي للمجتمع(٣٣) وكأن مصر قد عرفت الاشتراكية من خلال الموجة الغربية الزاحفة، والاتصال الحضاري بين مصر وأوربا، وإذا كانت مصر قد عرفت الاشتراكية من خلال هذه الروافد وأخذ مثقفوها يدلون بدلوهم فيها، فما هو موقف حزب قوامة البرجوازية الزراعية والأرستقراطية الثيوقراطية من هذه الفكرة التي أخذت تفرض نفسها بين فترة وأخري علي صفحات جريدته، وتناولها بالدراسة بعض أعضاء الحزب من المثقفين آنذاك؟

فلقد فتحت المؤيد صفحاتها لدعاة تطبيق الفكر الاشتراكي، فنشرت مقالة لنجيب شقرا المحامي – الشامي المسيحي - بشَّر فيها بانتشار الأفكار الاشتراكية، ودعا إلي ضرورة تطبيقها في مصر(٣٤) إلا أن المؤيد لم تلبث إزاء هذه الدعوة التي تبشر بانتشار الأفكار الاشتراكية في مصر أن نشرت مقالة لمحمد فريد وجدي، رد فيها علي ما قال به الاشتراكيون وما تناقلوه من آراء برودون الاشتراكي الفرنسي عن رأس المال، ويأتي كاتب المقال علي الأفكار المضادة لهدم هذا الرأي بقولة "يمكننا أن نثبت أن رأس المال ينتج كما ينتج العمل له حظ من الربح"(٣٥)، ومن هنا يتضح لنا موقف جريدة الحزب – في فترة إرهاصات تكوين الحزب - من الدعوة إلي الاشتراكية وهو موقف يعكس الانتماء الطبقي لأعضاء الحزب وكتَّاب جريدته التي تصبح المرآة العاكسة لفكرة وآرائه.

إلا أن حزباً قوامه التنظيمي أعضاء من بيئات محافظة وعلي رأسه شيخ أزهري كان لابد له وأن يجد في قواعد الإسلام دواء ناجعاً للاشتراكية، فالزكاة في نظر السيد أحمد رافع "دواء ناجح للاشتراكية إذا كان الغرض منها التوفيق بين الطبقات"(٣٦) ومن هذا المنطق كتب علي يوسف مقالاً جاء فيه "...إن الإسلام جاء بالاشتراكية منذ ثلاثة عشر قرناً"، ويطرح تساؤلا يظهر فيه الدعوة لنبذ الاشتراكية الوضعية(٣٧) بقوله "فليقل لي الآن من مال إلى الاشتراكية من المسلمين أي الاشتراكية أصوب وأي الحزبين أصح وأنجب؟ فالإسلام هو خير من جميع ما أسسه العبد كائنا ما كان"(٣٨).

وهكذا نري أنه أمام التيار الاشتراكي، فان قيادات الحزب استخدمت سلاح الدين والعودة إلي تعاليم الإسلام لاحتواء هذه الفكرة والسيطرة علها.

ومع بداية الحرب العالمية الأولي أتيح لرأس المال المصري فرصة النزول إلي السوق لاستفادته من الفرصة التي تهيأت له، فدخل ميدان الصناعة في ظل الحماية التي فرضتها الحرب بانقطاع الواردات الخارجية، فوجدت طبقة الرأسمالية المصرية الجنينية أن في سريان التيار الاشتراكي خطرا يتهددها بعد أن كان ينظر إليه من قبل كمبادئ يمكن التصدي لها واحتواؤها، فما كان من المؤيد إلا أن عبرت عن مخاوف هذه الطبقة في هذه المرحلة بذكرها "نحن لا نتردد في الحديث عن مفاسد مزاج الجماعات وعن شروط تطرف البشر"(٣٩) وكأن المؤيد بهذا قد أسفرت عن موقف الحزب بصورة واضحة من الفكر الاشتراكي، الذي لم يلق قبولا لدي مثقفي الحزب، فقد قال عنه صالح حمدي حماد "لا موجب للاشتراكية عندنا، ولا داعي حتي أن تلج ديارنا"(٤٠).

وهكذا فلقد كان موقف الحزب هو عدم الإنكار لمثل هذا التيار الوافد، إلا أنه قد اتخذ منه موقفاً معارضاً، وإن اختلفت الصورة من وقت لآخر، وذلك تحت تأثير عوامل المصلحة الذاتية لطبقة البرجوازية، وكذلك من منطلق فكري ديني.

فمن هذا نجد أن موقف الحزب من القضايا الاجتماعية لا يمكن فصلة بتاتا عن موقفه من الفكر الاشتراكي، وما فجره من قضايا في ذلك الوقت فلقد كان الانتماء الطبقي لأعضاء الحزب قاسماً مشتركاً بحكم موقفه تجاه القضايا الاجتماعية التي واجهها.

الهوامش

(١) عبد الرحمن الرافعي، محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، ص١٠٩ ، ١١٠.

(٢) رؤوف عباس ، الحركة العمالية في مصر ١٨٩٨-١٩٥٢، ص٤٥، ٤٦.

(٣) أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة منذ نشأتها حتى ثورة ١٩١٩، ص٥١.

(٤) رؤوف عباس، المرجع السابق، ص ص ٤٩،٥٠

(٥) أمين عز الدين، المرجع السابق، ص٧٧.

(٦) رؤوف عباس ، المرجع السابق ، ص ص ٥٣ ، ٥٤ .

(٧) المؤيد عدد ٥١٥٨ ، ٨ مايو سنه ١٩٧٠ .

(٨) المصدر نفسه عدد ٥١٧٩ ، ٢٠ يوليو سنة ١٩٠٧ "حوادث محلية".

(٩) أمين عز الدين ، المرجع السابق، نقلا عن المؤيد سنة ١٩٠٢ .

(١٠) المؤيد عدد ٥٢٢١ ، ٢١ يوليو سنة ١٩٠٧ "أخبار وأفكار".

(١١) المصدر نفسه عدد ٥٥١٤، ١١ يوليو سنة ١٩٠٨ "معاشات العمال".

(١٢) صبري أبو المجد ، محمد فريد ذكريات ومذكرات ، ص ص ١٢٤، ١٢٥ .

(١٣) محمد فهمي لهيطه، تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، القاهرة، ١٩٤٤، ص ٥٦٣.

(١٤) أمين عز الدين، المرجع السابق، ص٨١، ٨٢.

(١٥) رؤوف عباس، المرجع السابق، ص ٥٨.

(١٦) اللواء ٢١ أكتوبر سنة ١٩٠٨ " اعتصام عمال شركة الترام إهانة للطلبة ".

(١٧) المؤيد ٥٥٩٤، ١١ أكتوبر سنة ١٩٠٨ "إشاعة اعتصام عمال الترام".

(١٨) المصدر نفسه عدد ٥٦١٢، ٧ نوفمبر سنة ١٩٠٨ "الاعتصاب والحكومة".

(١٩) المصدر نفسه عدد ٦٤٢٣، ٢٣ يوليو سنة ١٩١١ "مطالب عمال الترمواي".

(٢٠) المصدر نفسه عدد ٦٤٣٢، ٢ أغسطس سنة ١٩١١ "شركة الترام والعمال".

(٢١) المصدر نفسه عدد ٦٤٣٢، ٢ أغسطس سنة ١٩١١ "شركة الترام والعمال".

(٢٢) المصدر نفسه، "شركة الترام".

(٢٣) المصدر نفسه عدد ٦٤٣٣، ٣ أغسطس سنة ١٩١١ "اعتصاب عمال الترام" تركز المطلب في أن تتعهد الشركة بقبول دفع مرتب شهر عن كل سنة قضايا العامل في عمله إذا رفت بغير سبب قوى".

(٢٤) أمين عز الدين، المرجع السابق، ص١١٣.

(٢٥) المرجع نفسه، ص ص ١١٥، ١١٦.

(٢٦) المؤيد ٦٢٠٢، ٢٦ أكتوبر سنة١٩١١ " شئ عن الاعتصام ".

(٢٧) المصدر نفسه عدد ٦٢٠٥،٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٠ " صدى اعتصاب عمال عنابر بولا نفى فرنسا "

(٢٨) المصدر نفسه عدد٥٩٠٣.٢٨ أكتوبر سنة١٩٠٩ " الصناعة في مصر ".

(٢٩) المصدر نفسه عدد ٥٩٦٨.٢٢ يناير سنة ١٩١٠"مفارقات شيمي بك رأس نقابة الحوذيين ".

(٣٠) المصدر نفسه عدد ٧٣٧١، ٣١ أغسطس سنة ١٩١٤ " العمال العاطلون ".

(٣١) المصدر نفسه عدد ٧٣٧٣، ٢٧ سبتمبر سنة١٩١٤ "تجمهر الرعاع ومسألة العمال العاطلين".

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) على الدين هلال، التجديد في الفكر السياسي المصري الحديث ١٨٨٢-١٩٢٩ ص ص ١٢١،١٢٢.

(٣٤) المؤيد عدد ٥١٦٥، ١٦ مايو سنة ١٩٠٧ " باب عظيم لزيادة ثروة الأمة – لنجيب شقرا".

(٣٥) المصدر نفسه عدد ٥٢٤٦.١٩ أغسطس سسنة١٩٠٧ " رأس المال لمحمد فريد وجدي أويسوق رأى برودون وياتى بفقرات من كتابة " الفكرة العامة للثورة في القرن ١٩ " وان رأس المال الذي زعم الزاعمون انه هو المولد للعمل ليست له منفعة في الحقيقة... إما عوامل الإنتاج الحقيقة فهي ذكاء العامل وذراعه ليس إلا".

(٣٦) المصدر نفسه عدد ٥٣٦٦.١٣ يناير سنة١٩٠٨ " الزكاة الشرعية دواء للاشتراكية ".

(٣٧) في تلك الفترة نشر شبلي شميل برنامجه عن الحزب الاشتراكي على المبادئ الطبيعية وصرح ق مقال له " بأن الاشتراكية تقيم الإنسان على إنه عضو من المجتمع ولا يجوز ان يبقى عالة على غيرة. وأن المنفعة ينبغي أن تكون على قدر العمل. انظر المؤيد٥٣٦٦، ١٣ يناير ١٩٠٨.

(٣٨) المصدر نفسه عدد ٥٦٣١، ٣٠ نوفمبر سنة١٩٠٨ " الإسلام والاشتراكية ".

(٣٩) المصدر نفسه عدد ٧٣٦٤.٨ أغسطس سنة١٩١٤ " الانقلاب العظيم المنتظر بعد هذه الحرب الاشتراكية ".

(٤٠) صالح حمدي حماد، حياتنا الأدبية، القاهرة، ١٩٠٧، ص ١١٢.

ثورة ١٩١٩.. رؤية اجتماعية

د. جابر عصفور *

زمن الأفندية الطالع

كان "الأفندية" الوقود الحقيقى والقوة الدافعة التى كان لها الإسهام الأكبر فى تفجير ثورة ١٩١٩م والمضى بها إلى الأمام، سعيا لتحقيق أحلام طوائف الشعب التى أدت بها المتغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية إلى أن تنزل الأفندية منزلة الصدارة، وأن تبرزها بوصفها جماعة ثقافية متجانسة، لا يفارق تشكلها شرائح الطبقة الوسطى غالبا، ولكن بما لا ينفى انتساب بعضها إلى شرائح أعلى أو أدنى، لكن الغالبية ظلت وليدة الطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة ومن هذا المنظور، تظل علاقة الطبقة الوسطى بالأفندية علاقة تبادلية، فشرائحها المتعددة هى الأصل فى فئات الأفندية بالقدر الذى ظل الأفندية علامة على شرائح هذه الطبقة، سواء منذ نشأتها الأولى، أو ذيوع تسميتها فى عصر محمد على، أو تطورها الذى جعل منها عنصرا فاعلا فى المجتمع فى عصر الخديوي إسماعيل على نحو خاص، وذلك بما أنتج دوائرها التى ضمت المحامين والمهندسين والأطباء والصحفيين والمدرسين والموظفين وصغار رجال الأعمال والكتّاب والأدباء والطلاب وغيرهم الذين كانوا الفئات الفاعلة والمؤسسة للمجتمع المدنى فى مصر، خصوصا فى عصر إسماعيل الذى كان، فى جانب من جوانبه، محصلة للتغير الذى بدأ من نقطة الابتداء فى عصر محمد على، وتصاعد نموه فى عصر إسماعيل، ووصل إلى ذروته الفاعلة على كل المستويات خلال ثورة ١٩١٩م.

صحيح أن تسمية "الأفندية" تسمية فضفاضة نوعا، فيما يذهب زكارى لوكمان فى بحثه "خطاب الأفندية الاجتماعى: ١٨٩٩-١٩١٤م" الذى ترجمه بشير السباعى، ولكن هذه التسمية سرعان ما اكتسبت خصوصيتها، عبر متغيرات الحراك الاجتماعى، وأصبحت تشمل المصريين الذكور من أبناء المدن عموما، علامتها ملبس جديد، يغاير- جذريًا، ملبس الشيوخ التقليدى ويرتبط هذا الملبس الجديد، بالعمل فى وظائف ذوى الياقات البيضاء، أو المهن الحضرية

* أستاذ النقد الأدبي- كلية الآداب-جامعة القاهرة

الحديثة، فى المصالح الحكومية، أو عمليات الاستهلاك المنتظم، فضلا عن إنتاج الصحف والمجلات والكتب، فى موازاة طلب العلم المدنى والإسهام فى إنتاجه وإعادة إنتاجه على السواء ولذلك ظل وعى الأفندية وعيا مدنيا بالدرجة الأولى، يبسط حضوره فى كل المجالات من قطاعات الدولة المدنية، ويرتبط بالمؤسسات التضامنية للمجتمع المدنى، فضلا عن المؤسسات الحكومية الرسمية التى تضم الموظفين الحكوميين بشرائحهم الاجتماعية المختلفة، أقصد إلى هذه الشرائح التى جمعت ما بين محمد حسين هيكل ابن عمدة كفر غنام، وأحمد لطفى السيد ابن السيد باشا أبو على عمدة قرية برقين مركز السنبلاوين، وسعد زغلول وأحمد فتحى زغلول نجلى إبراهيم زغلول من أعيان قرية أبيانة بمديرية الغربية، فضلا عن مصطفى النحاس الذى كان ابن تاجر أخشاب متوسط الثروة من سمنود بجوار المحلة الكبرى، ومحمد لطفى جمعة الذى كان ابنا لأحد صغار تجار الغلال فى مينا البصل بالإسكندرية، وقس على هؤلاء الذين تعلموا فى المدارس العالية التى ارتفعت بهم طبقيا، كما نقرأ تفصيلا فى كتاب عبير عبد الباقى عن "طبقات الأفندية فى مصر فى النصف الأول من القرن العشرين".

هكذا، أصبحت طائفة "الأفندية" مجموعة ثقافية، ذات قدر ملحوظ من التجانس الفكرى الذى لا يفارق التجانس الاجتماعى إلا بما يؤكد غلبة شرائح الطبقة الوسطى على فئات هذه المجموعة التى اختبرت قوتها وتأثيرها فى عصر إسماعيل، واستطاعت أن تؤثر تأثيرًا حاسمًا فى مجرى الأحداث وتغيير اتجاهات الرأى العام فى الأحداث الجسام اللاحقة، مثل حادثة دنشواى (١٩٠٦م) التى كان مصطفى كامل باشا (١٨٧٤- ١٩٠٨م) الصوت الأقوى لخطاب الاحتجاج السياسى على وحشية الاحتلال البريطانى، وهو الاحتجاج الذى جاوز إنجلترا إلى أقطار العالم الحر الذى تعاطف مع رسالته، حين كان حضوره الساطع العلامة الأولى على صعود خطاب الأفندية الذى لم يفرض نفسه بقوة فحسب، بل امتد تأثيره النافذ خلال كل شرائح المجتمع المصرى، وذلك بواسطة الصحيفة والمجلة التى تعددت إصداراتها وتنوعت منذ عصر الخديو إسماعيل، وأصبحت فضاء عريضا متنوعا لفئات أفندية الطبقة الوسطى الذين أصبحت الصحافة مرآة أحوالهم وأحوال وطنهم فى آن.

ولا شك أن ذلك أسهم فى تشكيل ما يمكن أن نسميه "خطاب الأفندية" الذى وصل ما بين توجهات الخطاب السياسى العام، وتنويعات الخطاب الاجتماعى، وتيارات الخطاب الإبداعى الذى شمل الآداب والفنون، خصوصا حين أخذ الأفندية على عاتقهم تجديده وإضافة أنواع جديدة إليه، وليس من قبيل المصادفة أن فنون الرواية والقصة القصيرة والمسرحية، فى الأدب، وفنون التمثيل والسينما والرسم والنحت، فى الإبداع التشكيلى، كلها من إبداع الأفندية من أبناء الشرائح المتباينة للطبقة الوسطى وكان ذلك فى مقابل الشعر الذى ظل ديوان العرب وفن النخبة التى تنتسب، فى أغلبها، إلى الطبقة العليا، حملة الألقاب، وذوى المكانة الرفيعة، أمثال محمود سامى البارودى باشا (١٨٤٠- ١٩٠٤م) الذى عمل محافظا

ووزيرا ورئيسا للوزارة، وإسماعيل صبرى باشا (١٨٥٤- ١٩٢٣م) الذى كان محافظا لمدينة الإسكندرية، وأحمد شوقى (١٨٦٨- ١٩٣٢م) الذى وصف نفسه بأنه:

شاعر العزيز، وما بالقليل ذا اللقب. وأضف إلى هؤلاء عائشة التيمورية (١٨٤٠-١٩٠٢) سليلة الحسب والنسب، ابنة إسماعيل باشا تيمور رئيس القلم الإفرنجى للديوان الخديو (= وزير الخارجية) وزوج محمد توفيق زاده ناظر بيت المال (= وزير المالية) وعلى النقيض من ذلك مصطفى صادق الرافعى (١٨٨٠-١٩٣٧م) وأحمد لطفى السيد (١٨٧٠-١٩٦٣م) وطه حسين (١٨٩٩- ١٩٧٣م) وإبراهيم عبدالقادر المازنى (١٨٩٩- ١٩٤٩م) وعباس العقاد (١٨٩٩- ١٩٦٤م) وسلامة موسى (١٨٨٧- ١٩٥٨م) ومحمد حسين هيكل (١٨٨٨- ١٩٦٤م) وأحمد أمين (١٨٨٦- ١٩٥٤م) وتوفيق الحكيم ١٨٩٨- ١٩٨٧م) وسيد درويش (١٨٩٢- ١٩٢٣م) ومحمود مختار (١٨٩١- ١٩٣٤م) وغيرهم من الذين كانوا ينتمون إلى شرائح متعددة من الطبقة الوسطى.

ويمكن القول إنه بقدر ما كان للتعليم الحديث دور بالغ الأهمية، فى تكوين الأفندية، فإن البعثات كانت العامل الذى أكمل دور التعليم، فضلا عن الصحافة وما يتصل بالدور الذى لعبه الشوام فى تأسيسها وتطويرها ومن هذا المنظور، إذا كان رفاعة الطهطاوى (١٨٠١- ١٨٧٣م) طليعة مشايخ الاستنارة الذى أسهم فى تأسيس تيار عقلانى فى الأزهر، استمر متصاعدا، عبر جهود الإمام محمد عبده (١٨٤٩- ١٩٠٥م) وتواصل فى تلامذته أمثال مصطفى عبدالرازق (١٨٨٥- ١٩٤٧م) وعلى عبدالرازق (١٨٨٨- ١٩٦٦م) والأجيال التى واصلت طريق الاستنارة بعدهما، فإن على مبارك (١٨٢٣- ١٨٩٣م) الذى ولد بعد الشيخ رفاعة باثنين وعشرين عاما، وتوفى بعده بعشرين عاما، هو طليعة الأفندية الذى نهض بمهمة تحديث التعليم فى مصر، وارتقى بالتخطيط المعمارى لمدينة القاهرة الذى كان متأثرا فيه بالتخطيط الحديث لمدينة باريس التى أعاد تشكيلها هاوسمان الذى أحدث انقلابا فى تخطيط باريس التى أصبحت فضاء رحبا للحداثة والتحديث معا، وهو ما حاول علىّ مبارك أن يقوم به فى تخطيط مدينة القاهرة التى جعلها فضاء موازيا للحداثة والتحديث، فعرفت القاهرة الحديثة بفضله "البوليفارات" وشبكات المياه والصرف الصحى والإنارة الحديثة، فضلا عن الأحياء الجديدة، وذلك بما أتاح حضور المدرسة الحديثة، والحديقة العامة، والبرلمان، ودار الكتب، والمتاحف، وكل ما أكد الحضور المدنى لمعنى الدولة الحديثة والمجتمع المدنى على السواء، وذلك فى موازاة بناء المدرسة الأولى لتعليم البنات، تمهيدا لتغيير الوعى بدور المرأة وفاعليتها فى المجتمع.

وكان ذلك فى المدى الذى أراد به علىّ مبارك، طليعة الأفندية، الإسهام فى تحقيق ما آمن به من حلم صديق شبابه، فى البعثة إلى فرنسا، الخديو إسماعيل، من أهمية أن تتحول مصر إلى قطعة من أوروبا وكان هذا الإسهام خطوة أكثر جسارة وشمولا وتنوعا من خطوات طليعة مشايخ الاستنارة، أمثال الشيخ رفاعة الطهطاوى الذى بدأ حياته العملية، فى عصر محمد على،

بإدارة مدرسة الألسن، وأنهاها، فى عصر إسماعيل، بإعداد كتاب "المرشد الأمين لتعليم البنات والبنين" الذى كتبه بمناسبة افتتاح المدرسة الأولى لتعليم البنات، ولم يكن من قبيل المصادفة أن يُنشئ على مبارك "دار العلوم" على شاكلة الأمفتياتر (amphitheatre) الفرنسى أو "مدرجات الدرس" أو "المنتدى العلمى" الذى يتيح المعرفة اللازمة لثقافة رحبة الأفق، تدعم الطابع المعرفى لمواطنى الدولة المدنية، بالإضافة إلى معاهد العلوم الدينية المختلفة والمتوارثة فى الأزهر الشريف وما له دلالة خاصة، فى هذا السياق، أن الفارق بين وفاة على مبارك وافتتاح الجامعة المصرية الحديثة التى تفتح أفق المعرفة المدنية على فضاءات العالم المتقدم لا يجاوز خمسة عشر عاما، هى المسافة الزمنية التى قطعها الأفندية لتأسيس الجامعة الأهلية بطابعها المدنى الذى يقوم على احترام العقل والعلم، ويشجع التجريب والمضى فى المساءلة الفكرية إلى أبعد حد.

ومن اللافت للانتباه أن اللجنة الأولى التأسيسية التى تعاهدت على إنشاء الجامعة والدعوة إلى التبرع لها، لم تكن تضم باشا واحدا، وإنما عددا من البكوات الذين ينتسبون إلى الشريحة العالية من الطبقة الوسطى، أمثال الغمراوى بك ومحمود الشيشينى بك، وحسين السيوفى بك، ومعهم زكريا أفندى نامق وأخنوخ أفندى فانوس، أما اللجنة الثانية التى تشكلت بعد خروج سعد زغلول من اللجنة، فقد تزايد عدد الأفندية فيها من أمثال أحمد أفندى رمزى ومحمد أفندى أسعد وطاهر حقى أفندى وقد انتخبت اللجنة قاسم أفندى أمين نائبا للرئيس ومحمد فريد بك (١٨٦٨ - ١٩١٩م) سكرتيرا للجنة عرفانا بدور مصطفى كامل ولم يكن من الغريب أن تلح اللجنة التأسيسية الأولى والثانية على أن الجامعة مؤسسة مدنية مستقلة، تهدف إلى تعليم المعارف والعلوم الحديثة، ومفتوحة للطلاب بلا تميز دينى أو عرقى، وحرية البحث مكفولة فيها، فالهدف منها ليس تخريج موظفين فحسب، وإنما تكوين علماء، فهى جامعة "دينها العلم" كما وصفها بحق سعد زغلول فى مذكراته، وكان من الطبيعى أن يوازى الانتقال من التعليم الدينى إلى التعليم المدنى، فى مدى التحول، الانتقال من هيمنة حضور المشايخ إلى هيمنة حضور الأفندية، وذلك فى نوع من الحراك الاجتماعى، اقترن بنوع مغاير من القيم والأهداف.

ولا يمكن أن نتجاهل، من هذا المنظور، العلاقة الوثيقة بين اختيار المواقع الأولى للجامعة المصرية وعمارة مبانيها من ناحية وفى الوقت نفسه، العلاقة نفسها بين الاثنين والمعنى المدنى للجامعة من ناحية مقابلة أعنى المعنى الذى تجسدت به وجسّدته الجامعة، من حيث هى مؤسسة معرفية، بحثية، لا دين لها إلا العلم، وبالطبع لا يمكن فصل الموقع والعمارة عن ارتباط هذه الجامعة بالعلوم الحديثة للمطربشين من الأفندية الساعين إلى تحديث الدولة وحداثة أفكارها وقيمها اللازمة لزمن جديد، يصنعه الأفندية على أعينهم وأخيرا، لا يمكن الفصل بين هذا كله والاتجاهات المغايرة لامتداد القاهرة الجديدة التى أخذت تتباعد عن

القاهرة القديمة، سواء فى خطط عمران الأحياء، أو طرز معمار المبانى، أو أفق المعرفة الحديثة الملازمة للخطط الجديدة وليس المقصود. فى هذا السياق، مغايرة الفضاء المكانى فحسب، وإنما الحراك الجغرافى الذى لزم عن التحول من نسق معرفى قديم إلى نسق معرفى جديد، أفضى إلى إيجاد علامات اختلاف باختيار الموقع الجغرافى والطراز المعمارى الناتج عن النسق المعرفى لمجالات العلوم التى اختصت بكل علم منها كلية من كليات الجامعة الجديدة التى ضمت إليها الأحق بها، والأقرب إليها من المدارس القديمة، كمدرسة الحقوق والهندسة والزراعة والطب.

هذه الدلالات وجدت تجسدها الأول فى المكان الذى بدأت فيه الجامعة الوليدة عملها، بعد الافتتاح مباشرة، فى سراى جاناكليس التى أصبحت مقر الجامعة الأمريكية فى ميدان التحرير، حاليا، وأكملت هذا العمل فى المبانى التى استقرت فيها، منذ الثلاثينيات، الجامعة المصرية أولا، ثم جامعة فؤاد الأول ثانيا، وجامعة القاهرة أخيرا وكان طرازها، ولا يزال، على طراز الجامعات الأوربية، وقد أقيمت مبانيها على امتداد الأرض التى تبرعت بها الأميرة فاطمة إسماعيل، فى بقعة زراعية شمالى قرية الجيزة القديمة، الواقعة على ضفة نهر النيل، فى مواجهة الطرف الشمالى من جزيرة الروضة، مجاورة مدرستى المهندس خانة والزراعة العاليتين، ومقابل القصر العينى الذى يقع على الضفة المقابلة من النيل. واختير الموقع لبعده عن ضجيج وسط المدينة، فى ذلك الزمان، وربما لإبعاد الطلاب الذين قد يندفعون إلى المظاهرات، متجهين إلى قصر عابدين، ويؤكد هذا الاحتمال ما قامت به سلطة الاحتلال البريطانى، عندما أجبرت مدرسة الحقوق على الانتقال إلى الجيزة، لإبعاد المتظاهرين من الطلاب عن الدائرة الجغرافية التى يقع فيها مقر المندوب السامي البريطانى وقصر عابدين القريب منه وكان الهدف المعلن، وقتذاك، نقل الطلاب والدراسة إلى مكان هادئ، يعزلهم عن المشاغل التى تحيل بينهم والدراسة.

ويلاحظ دونالد مالكوم ريد، فى كتابه عن "جامعة القاهرة ودورها فى بناء مصر الحديثة"، أن تصميم الحرم الجامعى يعكس تقاليد الفنون الجميلة الباريسية فى محاورها القوية من حيث التشكيل والتماثل، ويتجلى ذلك فى الطريق الواسع المؤدى إلى المدخل الذى يفضى إلى بوابة رئيسية، ثم إلى حديقة دائرية، تحيط بها أشجار النخيل الملكى، وتطل الواجهة اليونانية الضخمة لمبنى الإدارة على الساحة المربعة للمدخل الذى تقع على طرفيه كليتا الآداب والحقوق، وذلك فى إشارة إلى مكانتهما فى وعى مؤسسى الجامعة الذين كان أغلبهم من خريجى مدرسة الحقوق العليا، ومن المشتغلين بالآداب. وكان الطراز المعمارى للمبانى كلاسيكى الطابع، ومغايرًا للطرز الإسلامية القديمة، ومتميزًا بملامحه التى تضفر العناصر الكلاسيكية المحدثة بعناصر الباروك، غير البعيدة عن التأثر بالطرز الفرعونية، تعبيرا عن الفخامة

والضخامة، ورغبة الامتداد فى فراغ المكان الذى انتصب فيه، قرب القبة، برج ساعة الجامعة التى تعلن عن الوقت، فى إشارة إلى وعى مختلف بالزمن.

وسواء تحدثنا عن جماليات المقر الأول للجامعة المصرية فى سراى جاناكليس أو مقرها الحالى، فإن علامات الموقع، خصوصا الأخير، تنطق دلالة مدنية محدثة بأكثر من مدلول، سواء من حيث البعد عن القاهرة القديمة التى تتحلق حول الأزهر وسط شوارع قاهرة القرون الوسطى وأزقتها الضيقة العشوائية بعمارتها التى تجمع ما بين الطرز الشرقية الفاطمية والأيوبية والمملوكية والعثمانية، أو من حيث البعد عن مركز الحركة الجغرافية للمشايخ الذين لم يريدوا مفارقة المركز التعليمى القديم إلى مراكز تعليمية جديدة، تصل الشرق بالغرب فى دلالة واعدة من دلالات الانفتاح والحوار، واصلة الماضى بوعود المستقبل فى حركة الحاضر الذى يتطلع إلى التقدم وما يعنيه ذلك هو أن مدى الحراك الجغرافى لمبانى الجامعة الجديدة، فى مقارها المؤقتة والثابتة، إنما يدل على مدى الحراك الاجتماعى المعرفى للمجموعات الجديدة، خصوصا من المطربشين الذين وجدوا، فى علوم الجامعة وشهاداتها، ما يرتفع بهم طبقيا، فى بناء التراتب الاجتماعى، ويتيح لهم التدرج الصاعد على سلم وظائف الدولة، ومؤسسات العلم والمعرفة، إلى ما ينتقل بهم من الدائرة المهنية أو الحرفية أو المعرفية الضيقة والأدنى إلى الدائرة الأعلى، وطبيعى أن يجذب هذا الحراك المتطلعين من طلاب الأزهر إلى المغايرة الاجتماعية والمعرفية على السواء، والراغبين فى مغادرة الأزقة الضيقة القديمة حول الأزهر، والأروقة العتيقة حول أعمدته، إلى الشوارع الواسعة والخضرة الوارفة فى امتداد الفراغ الجغرافى الجديد الذى أصبح واعدا بالكثير.

ولذلك تسجل قوائم الامتحانات الأولى فى الجامعة، منذ إنشائها، تصاعد أعداد المعممين الذين ارتفعت نسبتهم إلى أن وصلت الذروة سنة ١٩١٨م، قبل ثورة ١٩١٩م بعام واحد، وظلت على ارتفاعها إلى منتصف العشرينيات من القرن الماضى، حيث شهدت مدرسة دار العلوم التى كان زى المشايخ زيا رسميا لطلابها المعممين مثل طلاب الأزهر، أقول شهدت ثورة طلابها على زى المشايخ الذين استبدلوا به زى الأفندية، منتصرين، فى ثورتهم التى استمرت لأشهر، على كل المعوقات واللوائح الرسمية، فنجحوا فى هدفهم إلى استبدال الذى هو أدنى بالذى هو أعلى، أقصد إلى ارتداء الزىّ الذى أصبح علامة زمن صاعد للابسيه الذين أصبحوا أرقى اجتماعيا، وهجر الملبس الذى اقترن بزمن آفل، فى التراتب المعرفى والاجتماعى، للمشايخ وأصحاب العمائم الذين لم يعد المجتمع ينظر إليهم نظرته إلى الأفندية، وكان انتصارهم فى اختيار زى الأفندية، وحق ارتدائه فى مدرستهم العتيدة، قبل عام على وجه التقريب من صدور كتاب "فى الشعر الجاهلى" لطه حسين الذى كان رأس حربة الموجة الأولى من الذين هجروا التعليم الدينى للأزهر، فى قلب القاهرة القديمة، إلى الجامعة المدنية الواعدة بتحرير العقل، بالقرب من مراكز القاهرة المحدثة لمصر الناهضة بأفنديتها.

ولقد انفجرت ثورة ١٩١٩م يوم الأحد ٩ مارس (بعد خمس سنوات من منح الجامعة المصرية – الأهلية- أولى درجات الدكتوراه للشيخ الذى أصبح أفنديا، طه حسين) حيث انطلقت الشرارة الأولى من كلية الحقوق، حين رفض الطلبة نصح المستشار القضائى البريطانى لهم بالتوقف عن الإضراب والتظاهر، فأجابوه بقولهم إن آباءنا سجنوا، ولا ندرس القانون فى بلد يداس فيه القانون، وغادر الطلبة مدرستهم العالية إلى مدرستى المهندسخانة والزراعة المجاورتين، وذهبت المظاهرة التى ظلت تتضخم بانضمام المواطنين الذين مستهم عدوى الثورة إلى مدرسة الطب التى رفض طلابها الخضوع إلى عميدهم، ومضوا جميعا إلى مدرسة التجارة العالية بالمبتديان، وبدأ الصدام الأول بالشرطة، واتسع مدى المظاهرة، وانضم إلى الطلاب المواطنون الذين حملوا الأفندية الشبان على الأعناق.

واستمرت المظاهرات فى اليوم الثانى (الاثنين: العاشر من مارس) وانضم إلى أفندية الجامعة طلاب الأزهر. وفى هذا اليوم سقطت الدفعة الأولى من الجرحى والقتلى، واتسع مدى المظاهرات لتشمل طوائف المجتمع كلها المطربشين والمعممين والموظفين والعمال والتجار وسائقى الترام والمركبات، فضلا عن النساء.

واشتعلت مصر كلها بانفجارات الثورة التى انطلقت شرارتها الأولى بقيادة أفندية كلية الحقوق، وهي بحق تُعد ثورتهم دون أن ينكروا مشاركة غيرهم من الطوائف والمجموعات التى استجابت لندائهم وانضمت إليهم، فى المطالبة بالاستقلال التام أو الموت الزؤام، وذلك فى وطن سرعان ما اجتمع على شعار "الدين لله والوطن للجميع" ولم يتردد فى التسوية بين حق الرجل وحق المرأة فى المطالبة بتحرير المواطن، ذكرا وأنثى، وتحرير الوطن على السواء.

يا عم حمزة إحنا التلامذة

يحكى الدكتور محمود الحفنى والد الدكتورة رتيبة الحفنى، ومؤسس الدراسات العلمية الحديثة للموسيقى فى مصر أنه كان طالبا فى مدرسة الطب، وكان مقرها القصر العينى القديم، على الضفة الأخرى للنيل المقابلة للضفة التى كانت تتجاور فيها المدارس العليا فى الجيزة الحقوق والهندسة والزراعة وفى صباح الأحد ٩ مارس بعد اعتقال سعد زغلول باشا وصحبه، ونقلهم إلى بورسعيد، حيث أقلتهم الباخرة إلى جزيرة مالطة التى اختارتها السلطة العسكرية البريطانية منفى لهم، أضرب طلبة الحقوق عن الدراسة، وخرجوا فى المظاهرة التى سرعان ما انضمت إليها الكليات المجاورة، الحقوق والهندسة والزراعة وكان اليوم الأحد، وعبرت المظاهرة إلى الضفة الأخرى من النهر، إلى مبنى الطب الذى حاول مدير المدرسة منع الطلاب من الانضمام إلى زملائهم، ولكن محاولته فشلت، وتحرك الطلاب، جميعا، إلى شارع المبتديان، حيث انضم إليهم طلاب مدرسة التجارة وواصلت المظاهرة طريقها إلى السيدة زينب، حيث وصلوا إلى مبنى المحافظة الحكمدارية والناس تهتف للطلاب، ومنهم محمود الحفنى الذى

كان مثل زملائه مشتعلا بالحماسة الوطنية، والغضب لنفى الزعماء الذين ظل الطلاب يواصلون الهتاف لهم أمام الحكمدارية.

وبالطبع، رفض الحكمدار البريطانى دخول الطلاب، غير أنه لما رأى تكاثف المظاهرات، قبل أن يدخل إليه ممثلون لهم من قياداتهم. فدخلوا وكان الدكتور الحفنى بينهم، فعطلهم الحكمدار إلى أن جاء الليل، وأمر بوضعهم فى سيارات تحملهم إلى سجن القلعة الذى لم يكن مجهزا لاعتقالهم بعد، وكانت المعاملة قاسية نتيجة تعليمات الحكمدار، فألقى بالطلاب فى السجن، وذاقوا مرارة الاعتقال، ربما للمرة الأولى فى حياتهم لكن فى هذه الليلة، كتب المرحوم محمود الحفنى، طالب الطب، كلمات أغنية عن العم حمزة، وكانت كلمات الأغنية تقول:

يا عم حمزة

إحنا التلامذة

واخدين ع العيش الحاف

والنوم من غير لحاف

مستعدين

ناس وطنيين

ودايما صاحيين

إحنا التلامذة

ويمضى الزجل العفوى الذى أنتجته قريحة طالب فاض به وجدانه، احتجاجًا على جرائم الاستعمار البريطانى التى ظلت تتراكم، منذ عام ١٨٨٢م، ولم تكتف بما فعلته سنوات الاحتلال المريرة، وإنما أضافت إليها إعلان الحماية على مصر مع قيام الحرب العالمية الأولى وعزل الخديو عباس حلمى الثانى الذى اقترب من زعماء الحركة الوطنية، وعلى رأسهم مصطفى كامل الذى كان محل رعايته ولذلك حزن عليه الشعب المصرى وعبّروا عن حزنهم لفراقه القسرى، فغنوا بما يعبر عن وجدانهم بأقوال من مثل "الله حى، عباس جىّ" "قولوا لعين الشمس ما تحماشى لحسن غزال البر صابح ماشى" "يا أمة الإسلام ليش حزينه إن كان على عباس بكره يجينا".

وأنا لا أعرف من هو "عم حمزة" الذى تذكره الأغنية؟ لعله كان حارسا طيبًا تأثر بوجود هؤلاء التلامذة، أبناء الناس الطيبين، فى السجن الذى لم يكن معدًا لاستقبالهم، ولعله كان شخصية آخر. المهم أن الزجل خلد اسمه، وجعله قرين تمرد الطلبة فى الأزمنة اللاحقة، أعنى الأزمنة التى ظل الطلبة ينفجرون فيها بالثورة كلما ضاقوا بما يلحق بأوطانهم من ظلم،

فيندفعون للاحتجاج عليه، غير خائفين أو مترددين، خصوصا أنهم فى مرحلة عمرية مليئة بحماسة عفوية، لا يكبحها قيد أو وظيفة أو خوف على دخل أو مصالح معينة، وهذا شأن الطلاب فى كل زمان، ولذلك كانوا، ولا يزالون الضمير اليقظ الذى لا يمكن أن يرشوه من يملك المال للرشوة، تمامًا كما حدث مع الموظفين فى وزارة محمد سعيد باشا التى جاءت إلى الحكم فى الحادى والعشرين من مايو سنة ١٩١٩م وكان ذلك عندما لجأ رئيس الوزراء إلى الحيلة، فشغل أذهان الموظفين بدعاية قوامها أن وزارته معنية بتحسين حالتهم فصرفهم ذلك عن التفكير فى المسألة العامة، وقد حقق ما وعدهم به.

فقرر مجلس الوزراء فى السادس والعشرين من يونيو تخصيص مبلغ ثمانمائة ألف جنيه لمنحهم العلاوات، فى شكل استبقاء إعانة الحرب مع زيادتها بمقدار خمسين فى المائة، فضلا عن تحسين درجات كثير من الموظفين والإغداق عليهم بالرتب والنياشين، وأرادت الوزارة بذلك اجتذابهم إلى صفها، فيما يقول عبد الرحمن الرافعى فى تأريخه للثورة، وكان لهذه العلاوات أثرها فى إبعاد الموظفين عن الحركة الوطنية المتأججة، خلال الأشهر المشتعلة من ثورة ١٩١٩م، ونجحت الرشوة فى إحداث أثرها، وتراخت صلة الموظفين بالثوار، بل تنكروا للثورة.

والتفتوا إلى مصالحهم الشخصية، وانقلب موقفهم إلى النقيض مما كانوا عليه فى عصر وزارة حسين رشدى، ولكى تزداد الرشوة تأثيرا، أفرج سعيد باشا عن عدد كبير من المعتقلين، ضم بعض الطلاب منهم كامل المويلحى الطالب بالحقوق، الكلية التى كانت معمل تفريخ دائم لثوار الطلبة الذين كان ينتظرهم أمثال "عم حمزة" فى السجون والمعتقلات.

وبالطبع لم يسكت الطلاب الذين ظلت الأغلبية منهم على نقائها، فلم تتنازل عن مطالب الوطن التى أوكلت نفسها لتحقيق أمانيه، وكان ذلك منذ إنشاء نادى المدارس العليا عام ١٩٠٥م الذى كان أولى محاولات تنظيم صفوف الطلبة، حيث وجد مصطفى كامل تربة خصبة لاستنبات الثوار ولما قامت الحرب الأولى، وأعلنت الحماية ثم الأحكام العرفية، وجاء الإنجليز بمن أسموه السلطان حسين كامل، وأعلن السلطان المزعوم رغبته فى زيارة مدرسة الحقوق، اتفق معظم الطلاب على الامتناع عن الحضور فى اليوم المحدد للزيارة (١٨ فبراير ١٩١٥م) فكان هذا الإضراب شبه مظاهرة ضد الحماية، وإعلانًا واضحًا عن دور الطلاب السياسى وعندما جرى التحقيق مع زعماء الطلبة الذين أهانوا السلطان بالإضراب عن حضور زيارته لكليتهم، كانت إجابة بعضهم ساخرة.

وهو الأمر الذى أثار غضب السلطان، فطلب نفى جميع الطلبة الذين رفضوا مقابلته إلى مالطة، وتدخل رشدى وعدلى، واقترحا الاكتفاء برفت التلاميذ من مدرسة الحقوق وحرمانهم من الامتحان، ولكن قادة هؤلاء الطلاب لم يخافوا، وأعلنوا أن السلطان خائن فى نظرهم، وأنه

من المستحيل أن يدرسوا القانون فى بلد كل القوانين فيها متهكم عليها، وانتهى مجلس التحقيق فيما أنقل عن كتاب لطيفة سالم "مصر فى الحرب العالمية الأولى" إلى فصل أربعة وخمسين طالبًا. منهم أحمد مرسى بدر الذى أصبح وزيرًا للمعارف ثم العدل، ومحمد صبرى أبو علم الذى أصبح هو الآخر وزيرًا للعدل، ويوسف أحمد الجندى الذى أصبح زعيمًا للمعارضة فى مجلس الشيوخ، وكان عضوا فى الجهاز السرى لثورة ١٩١٩م، وعبدالعظيم محمد الهادى الذى أصبح نائبًا فى البرلمان، وحسن ياسين الذى لعب دورًا مهما فى ثورة ١٩١٩م وطالب بخلع السلطان.

ومن المفارقات الدالة أن سعد زغلول حاول أن يتوسط لهؤلاء الطلاب الذين أصبحوا أعوانه وحلفاءه طوال ثورة ١٩١٩م وكان ذلك فى امتداد الانتفاضة الطلابية التى دفعت محمد شكرى الكردانى طالب كلية الطب، ومن أتباع الحزب الوطنى، للتخطيط لاغتيال السلطان حسين كامل، وهى المحاولة التى قام بتنفيذها محمد خليل الذى هتف قبل إعدامه، "يسقط السلطان وتحيا مصر" ولم تكن هذه المحاولة الأولى لاغتيال السلطان الذى كان دمية فى يد الإنجليز، فسرعان ما تبعتها محاولة أخرى فى الإسكندرية، قبض على الكثير من طلبة مدرسة الحقوق والمعلمين فى أعقابها.

وكانت انتفاضات الطلاب، أثناء الحرب العالمية الأولى، هى البذرة التى سرعان ما أينعت فى ثورة ١٩١٩م، خصوصا بعد أن أدرك الحزب الوطنى، وبعده الوفد، الدور الذى يمكن أن يقوم به الطلاب الذين هم طليعة أى ثورة ووقودها الذى لا ينفد، ولذلك لم يكن من قبيل المصادفة أن يكون يوسف الجندى طالب الحقوق الذى فصل من كليته بتهمة تحقير السلطان حسين كامل هو نفسه الذى أعلن "جمهورية زفتى" خلال تصاعد أحداث ثورة ١٩١٩م، وأن يصدر الطلاب الثوار الذين تحلقوا حوله، جريدة سرية باسم "المصرى الحر" كان لها مطبعة سرية خاصة، تتولى طبع المنشورات التى تحض الناس على الثورة، وتقاوم الأثر السلبى الذى يمكن أن يحدثه المترددون، أو الخائفون، أو الذين تغريهم رشاوى الحكومات المعادية للثورة.

وطبيعى أن يكون ذلك فى تحرك مزدوج للطلاب الذين توزع عملهم ما بين السرية والعلنية، سواء من خلال الجمعيات العلنية أو الجمعيات السرية، وكانت البداية الحاسمة لذلك، خلال أحداث ثورة ١٩١٩م، حيث قام الطلاب بجمع توقيع المواطنين على التوكيل الذى أعلنت فيه طوائف الشعب المصرى، فى المدن والقرى، توكيلها لمن أطلقت عليهم الأمة "أعضاء الوفد المصرى" الموكل بتوصيل صوتها فى المطالبة باستقلال مصر التام، ورفع قيود الحماية والوصاية عنها، لتكون وطنا حرا لا مكان فيه إلا للأحرار.

ولم يقتصر الأمر هذه المرة، على طلاب مدرسة الحقوق، وإنما شمل المدارس العالية وغير العالية، خصوصا المدارس الثانوية الموزعة على كل مدن مصر التى لم يعد هناك فارق بين

مسلميها وأقباطها، رجالها ونسائها، أفنديتها ومشايخها، عمالها وموظفيها، فلاحيها الأجراء وملاك أراضيها، فقد توحّد هتاف الجميع فى شعار الاستقلال التام أو الموت الزؤام، وأجبرت الثورة التى امتدت إلى كل مكان، وشملت نسف خطوط السكك الحديدية، ومهاجمة قوات المحتل فى كل مكان والاحتجاج بكل الطرق والإمكانات المتاحة الإنجليز على التراجع، فأفرجت عن سعد وصحبه الذين أعادتهم من مالطة عودة الأبطال، ولكن ليعاودوا قيادة الأمة فى الثورة التى امتدت من أقصى الإسكندرية إلى أقصى قنا وأسوان وعندما يعاود الإنجليز عنادهم، بعد حيل التهدئة.

وتشتعل الثورة من جديد، فيقوم الإنجليز بنفى سعد إلى جزيرة سيشل، ويظل هناك إلى أن يفرض الشعب عودته، فيعود إلى وطنه عودة الأبطال بالباخرة التى أحاطت بها الجماهير فى القوارب التى خرجت لاستقباله فى عرض البحر، ممهدة الطريق لعودته الظافرة التى جعلت منه زعيم الأمة دون منازع. وكان ذلك، دائما، بتأييد من الطلبة الحالمين بالاستقلال وتحقق قيم الحرية والعدل فى كل مكان. ومنذ أن عاد سعد من منفاه الثانى إلى خوضه الانتخابات التى اكتسح فيها الوفد خصومه، ونجح بأغلبية هائلة، وقبل سعد رئاسة الوزارة التى قام بتشكيلها فى الثامن والعشرين من يناير سنة ١٩٢٤م.

ولم يتوقف الطلاب عن نضالهم بوصفهم الطليعة الثورية النقية للأمة، منذ بداية الثورة إلى نهايتها، وهو الدور الذى لم يتوقفوا عن القيام به، حتى فى أحلك الأحوال. وما لفت انتباهى، فى هذا السياق، أن انفجار ثورة ١٩١٩م بدأت شرارته الأولى من مدرسة الحقوق العالية بواسطة طلابها وهو الأمر نفسه الذى بدأت به الأحداث التى أدّت إلى إعلان جمهورية زفتى، فقد بدأت أحداث مدينة زفتى فى الرابع عشر من مارس ١٩١٩م، حين قرر طلبة المدارس الخروج فى مظاهرة، وطافوا فى شوارع المدينة يهتفون مطالبين بالاستقلال، وتعاطف معهم البوليس برئاسة مأمور المركز الذى أمر جنوده بحماية مظاهرة الطلاب والمحافظة على الأمن، وسرعان ما تشكلت لجنة ثورية فى المدينة التى رفعت علما وطنيا على المركز إعلانا لاستقلالها.

واختارت لجنة الثورة الأستاذ يوسف الجندى رئيسا لحكم وطنى، ينشأ فى المدينة التى أصبحت جمهورية مستقلة وقررت لجنة الثورة طبع جريدة محلية، اسمها الجمهورية، كى تكون علامة على فكرة "الجمهورية" التى أصبحت تساور العقول، واستمرت الجمهورية التى رأسها الطالب نفسه الذى واجه حكم السلطان حسين كامل لكن بعد أن تخرج فى مدرسة الحقوق التى نقلت الجذوة المقدسة للثورة التى ظل يغذى لهبها الطلاب فى مصر، عبر أجيالهم التى بدأت منذ أحداث ثورة ١٩١٩، وظلت متواصلة، كأنها شعلة الحرية التى لا تنطفئ مهما سقط فى سبيلها من شهداء. ويمكن للقارئ أن يجد حصرا لأسماء هؤلاء الشهداء فى الكتاب

الوثيقة الذى أشرف على فريق العمل الذى نهض بإعداده الدكتور نبيل عبدالحميد سيد أحمد، وأصدره مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، التابع للهيئة العامة للكتاب سنة ١٩٨٤م.

ولم يكن من الغريب أن تتكرر جملة "يا عم حمزة إحنا التلامذة" عبر الأجيال المتعاقبة، كأنها رقية سحرية تفتح القلوب المغلقة، منذ أن خطها قلم المرحوم الدكتور محمود الحفنى، يوم الأحد ٩ مارس ١٩١٩م، إلى أن خطها قلم صلاح جاهين، فى الزمن الناصرى، قصيدة مطلعها:

يا عم حمزة

إحنا التلامذة

جن وبلاوى مسيّحه من غير مؤاخذه

نكبر ما نكبر

الله أكبر

طول الزمان ع الامتحان داخلين مبارزة

ولقد كان التلامذة على قدر التحدى بالفعل، وفى مستوى المبارزة التى كان عليهم أن يخوضوها كلما دعاهم الداعى، سلاحهم، دائما، أنشودة فداء، كانوا لها الجواب والنداء وكان الثمن، دائما، الدم الذى ظل يلهم الأجيال اللاحقة الساهرة على حرية وطنهم.

ويمضى مطلع الأغنية، عابرا الزمن الناصرى إلى الزمن الساداتى، خصوصا حين بدأ الصدام بين الطلاب والسادات، فثار التلامذة، ورجعت طليعتهم إلى سيرتهم القديمة، وانفجرت المظاهرات، ومنها الاعتصام فى ميدان التحرير، حول النصب التذكارى، يصلون النهار بالليل الذى أشعلوه بالأغانى والنشيد، فألهموا أمل دنقل قصيدته "الكعكة الحجرية"، ودفعوا محمد عفيفى مطر إلى أن يكتب عن "سيل الدروع" الذى اقتحم الجامعة، وقبلها تحوّلت الجملة التى أصبحت جزءا من ميراثنا الوطنى إلى مطلع أغنية أحمد فؤاد نجم التى غنيناها مع الشيخ إمام:

رجعوا التلامذة

يا عم حمزة للجد تانى

يا مصر إنتى اللى باقية

وانتى قطف الأمانى

وما أزال أذكر، إلى اليوم، إيقاع الأغنية التى لم أكن أعرف أن بدايتها ترجع إلى الطالب محمود الحفنى وشكرى لكل من سيد محمود وحلمى النمنم اللذين أعانانى كلاهما فى توثيق

أصلها، وهى تتردد بأصوات الطلاب الذين أبرزوا من بينهم قيادات لابد أن يعتز بها وطنهم ويذكرهم فى التاريخ الذى حرص الزمن الساداتى على قطع مساره، منذ أن أسلم للجماعات الإسلامية مفاتيح الجامعات المصرية، كى تقضى على ما بقى من الأحلام الناصرية والقومية واليسارية، فى مدى الإيمان بالدولة المدنية التى كانت لازمة ثابتة من لوازم ثورة ١٩١٩م التى ابتدأت وانتهت دون أن تتخلى، قط، عن معنى المواطنة الملازم للدولة المدنية التى تركت لنا شعارها "الدين له والوطن للجميع".

وحدة الهلال مع الصليب

هناك حكايتان لهما أبلغ الدلالة على دور الأقباط فى ثورة ١٩١٩م، وهو الدور الذى انطلق من مبدأ الوحدة الوطنية وشعار "الدين لله والوطن للجميع" أما الحكاية الأولى فيرويها فخرى عبدالنور فى مذكراته وقد كان الرجل رفيق سعد زغلول فى النضال من أجل استقلال الوطن وتحقيق شعار الثورة الاستقلال التام، أو الموت الزؤام. وتبدأ الحكاية بالمشاورات التى كان يجريها سعد زغلول مع زملائه لتشكيل وفد، ينوب عن المصريين فى مقابلة ونجت -المندوب السامي البريطانى فى مصر- فى نوفمبر ١٩١٨م، وقد اعتزم سعد زغلول النهوض بعبء المطالبة بحقوق مصر فى مؤتمر السلام فى باريس، وكانت النواة الأولى لهذا الوفد تضم سعدا وبعض زملائه من أعضاء الجمعية التشريعية وهم على شعراوى باشا وعبدالعزيز فهمى بك ومحمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد بك ومحمد على علوبة بك، وتعددت إجتماعاتهم واتصالاتهم إلى أن تحدد موعدهم لمقابلة السير ونجت فى الثالث عشر من نوفمبر سنة ١٩١٨م وبالفعل تمت المقابلة التاريخية التى كانت الشرارة الأولى للثورة.

ولما كانت تنقص الهيئة السياسية الجديدة الصفة القانونية فى المطالبة بحق الاستقلال والجلاء، فقد بدأ الوفد يستكتب التوقيعات من مختلف أفراد الشعب، هيئاته وجماعاته بتوكيله فى الدفاع عن القضية المصرية والمطالبة بحرية البلاد واستقلالها. وأقبل الشعب على توقيع التوكيل إقبالا منقطع النظير، لا فارق بين مسلم أو مسيحى، وقد اتخذت تلك التوكيلات صيغة واحدة فى جميع أنحاء البلاد وكان نصها "نحن الموقعين على هذا أنبنا حضرات سعد زغلول باشا وعلى شعرواى باشا ومحمد محمود باشا وعبد العزيز فهمى بك ومحمد على بك وعبداللطيف المكباتى بك وأحمد لطفى السيد بك، ولهم أن يضموا إليهم من يختارون، فى أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا، فى استقلال مصر استقلالا تاما".

وكان رشدى باشا رئيس الوزراء وعدلى يكن باشا وزير المعارف يؤيدان حركة التوقيع على التوكيلات وحينما أراد الجنرال كلايتون مستشار وزارة الداخلية أن يمنعها، لم يقبل رشدى باشا، وأصرّ على أن تكون حرّة وبقى يساعد هذه الحركة، هو وعدلى باشا، حتى استقالت الوزارة فى الثانى من ديسمبر سنة ١٩١٨م وكان فخرى عبدالنور وشقيقه لبيب عبدالنور بك

عضوين فى نادى "رمسيس"، وهو ناد يضم كبار الأقباط، وقد زار النادى فخرى عبد النور فى مساء يوم قابل فيه على شعراوى باشا، وروى للحاضرين فيه ما سمعه من على شعراوى عن الوفد ومقابلة السير ونجت، ودار الحديث حول هذه الحركة التى أخذت تثير اهتمام الرأى العام على الرغم من الرقابة والأحكام العرفية، وكان الحاضرون من أعيان الأقباط ومثقفيهم ومفكريهم، فلاحظوا أن أسماء أعضاء الوفد التى ذكرت بعرائض التوكيلات التى توزّع فى البلاد، ليس بينها اسم أحد من الأقباط، ورأوا أن هذا لا ينبغى أن يكون، وأنه لابد من استكمال هذا النقص، وقرروا انتداب ثلاثة من الحاضرين للذهاب إلى سعد باشا وعرض هذا الموضوع عليه. واختير الثلاثة فعلا وكان فخرى عبدالنور أحدهم، أما الآخران فهما الأستاذ ويصا واصف المحامى وعضو الحزب الوطنى وتوفيق أندراوس من أعيان الأقصر وطلب الثلاثة تحديد موعد لمقابلة سعد باشا فى بيت الأمة للتحدث معه فى هذا الأمر.

وتحدد الموعد بالفعل، فذهبوا للقاء سعد، ورأوا حركة التوقيع بتوكيل الوفد قائمة على قدم وساق، وعلم الثلاثة من علوبة باشا أن سعد باشا خرج لحضور اجتماع "مجلس إدارة الجامعة المصرية" وأنه سيحضر بعد قليل، فانتظروا حتى حضر وقابلهم، وكان معه على شعراوى باشا ومحمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد بك ومحمد على بك ومحمود أبو النصر بك من أعضاء الوفد، وقد رحّب بهم سعد باشا ترحيبا كبيرا، وأعرب عن اغتباطه بالفكرة التى حضروا من أجلها ودار الحديث حول اختيار عضو أو أكثر من الأقباط فى الوفد وأكد توفيق أندراوس "أن الوطنية ليست حكرا على المسلمين وحدهم" فسرّ سعد باشا وقبّله على هذه الكلمة، وعاد الأستاذ توفيق فأكد أن العنصرين اللذين تتألف منهما الأمة المسلمين والأقباط يعملان بتفكير واحد، ورأى واحد، فيما يحقق مصلحتهما فى الحصول على الاستقلال وأخيرا، أبلغ الثلاثة سعد باشا أن المثقفين والوجهاء من الأقباط انتدبوهم لإبلاغه أن الحائز للصفات المطلوبة لعضوية الوفد، سواء من حيث الثقافة، أو الثروة، أو الجاه، هو الأستاذ واصف بطرس غالى، ثانى أبناء بطرس غالى باشا، فاغتبط سعد باشا لهذا الاختيار، وأعرب عن ثقته وتقديره لعلمه ومكانته.

واستقر الرأى على ترشيح الأستاذ واصف غالى، ثم رأى الوفد بعد ذلك أن يضم سينوت حنا بك العضو فى الجمعية التشريعية، وجورج خياط بك من كبار أعيان أسيوط، فحلفا اليمين مع حمد الباسل باشا فى جلسة واحدة وكان ذلك فى ديسمبر سنة ١٩١٨م وكان مما قاله سعد زغلول، فى هذه اللقاءات، إن للأقباط ما لنا من الحقوق، وعليهم ما علينا من الواجبات، على قدم المساواة ويكمل فخرى عبدالنور أنهم عندما تركوا سعد وعادوا إلى نادى رمسيس حملوا معهم نسخا من التوكيلات، فانهالت عليها التوقيعات من جميع الوافدين على النادى.

ويمضى فخرى عبدالنور فى ذكر وقائع هذه الأيام المجيدة لثورة ١٩١٩م التى بدأت بانتشار خبر ترحيل سعد وزملائه إلى مالطة، فانفجرت الثورة فى جميع أنحاء البلاد، إلى أن تم الإفراج

عن سعد وصحبه، وتقرر سفر الوفد الذى ضم سينوت حنا وجورج خياط، وانضم إليهم فى باريس الأستاذ واصف بطرس غالى حيث كان يقيم منذ عام ١٩١٤م وسافر مع الوفد ويصا واصف وعزيز منسى وجورج دوماتى ملحقين ومترجمين لتفوقهم فى اللغة الفرنسية.

ويمضى فخرى عبدالنور فى متابعة ورصد أحداث الثورة خصوصا بعد أن أصبح عضو اللجنة العليا للوفد الذى تبنى منذ البداية شعار "وحدة الهلال مع الصليب" و"الدين لله والوطن للجميع" وكل ما يذكره الثائر فخرى عبدالنور، فى هذا الاتجاه، يدل دلالة مؤكدة على أن محاولات الاستعمار للتفرقة بين عنصرى الأمة قد باءت بالفشل، وذلك بدليل نهوض الطليعة الثقافية للأقباط، ومُبادرتهم بالذهاب إلى سعد زغلول لكى يكونوا طرفا فاعلا فى تحقيق مطالب الأمة التى ينبغى أن يتساوى كل أبنائها فى مبدأ المواطنة، ومن ثم المشاركة فى العمل المشترك الذى لا يعرف التمييز بين قبطى ومسلم، فالجميع سواسية كأسنان المشط، أو كما عبر زغلول "للأقباط ما لنا من الحقوق، وعليهم ما علينا من الواجبات" وهو المعنى نفسه الذى أكده بعد عودته من منفاه الأول، عندما شكر العلماء والقسس الذين أبطلوا باتحادهم فرية كان الاحتلال يتخذها حجة ففشل، خصوصا عندما أثبت رجال الدين أنهم سواسية فى وطن واحد، يستظلون بظله، لا فارق بينهم فى الحقوق والواجبات.

ومن المؤكد أن معنى الدولة المدنية كان واضحا فى ذهن سعد وأصحابه ورجال الدين الذين انضموا إلى حركته، فقد كانوا، جميعا، يسعون وراء حلم دولة مدنية مستقلة، تحكمها علاقة متكافئة مع كل الدول، وتنبنى على ما تقوم عليه كل الدول المتقدمة من فصل بين السلطات التى يحكمها الدستور والقانون اللذان يؤكدان، مع كلمات سعد، معانى الحق فوق القوة، والأمة فوق الحكومة وقد انتقل هذا الوعى المدنى إلى الجماهير التى تسابقت فى تأكيد الإخاء الوطنى، ولذلك يسجل فخرى عبدالنور المواقف التى وقفها الأقباط فى مدى التسامح الذى امتزج بالوطنية التى اقترنت بالمعنى المدنى للمواطنة التى رواها أحرار ثورة ١٩١٩م بدمائهم الزكية التى لم تعرف الفرق بين مسلم وقبطى، تماما مثل رصاص الإنجليز الذى كان يحصد المسلمين والأقباط الثائرين بلا تمييز، مؤكدا معنى أساسيا من معانى الوطن للجميع بلا تمييز أو استثناء، ولذلك ضمت سجون الاحتلال فى مصر قادة ثورة ١٩١٩م من المسلمين والأقباط على السواء، بالقدر الذى صحب سعد فى منفاه الثانى أقرانه الأقباط.

ومن هذا المنطلق، انطلق عمل الطليعة الليبرالية التى أسهمت فى صياغة دستور ١٩٢٣م الذى جاء بسعد ورفاقه إلى الحكم بأغلبية ساحقة، نتيجة انتخابات نزيهة، نادرا ما تحدث فى مصر، وقد شهدت لجنة الثلاثين التى صاغت الدستور مناقشات بالغة الصراحة فى معنى المواطنة، من حيث هى إحدى اللوازم الحتمية لوجود الدولة المدنية، خصوصا فيما يتعلق بقضية العلاقة بين المسلمين والأقباط. وينقل جاك تاجر فى خاتمة كتابه "أقباط ومسلمون" عن محاضر اجتماعات هذه اللجنة، سنة ١٩٢٢م، ما ردّ به عبدالحميد بدوى على الذين

طالبوا بالإبقاء على الأوضاع الخاصة التى تنص عليها لائحة عام ١٩١٣م قائلا "لئن كانت الأقليات تذكر الماضى البعيد، وما كان يقع عليها من المظالم والمغارم، فقد كانت الأكثرية والأقلية تعيشان فى ظل حكومة استبدادية، تظلم فيها الأكثرية كما تظلم الأقلية ولسنا نريد أو نفكر، فى نظامنا الحديث، أن نحيى آثار التاريخ القديم إن الفارق الدينى أخذ يضعف حتى عندنا، ولن يطول عليه الزمن حتى ينمحى فى علاقاتنا الاجتماعية فيجب أن لا نستبقى شبح هذا الخلاف محسوسا، ماثلا للعيان هذه المسألة أخشى منها كثيرا فى عصر قلت فيه مظاهر التفرقة الدينية، وأصبح العامل الذى يربط بين الناس فى حياتهم الاجتماعية هو عامل المصلحة المشتركة بغير نظر إلى مذهب ولا دين وإنى لأتمنى أن أرى اليوم الذى يجمع كل أسباب مرافقنا حتى فى الزواج والطلاق، وما إلى ذلك من أحوالنا الشخصية تحت نظام واحد، بحيث نعيش جميعا فى ظل حياة مدنية محكمة منظمة" ويختتم عبدالحميد بدوى تعقيبه بقوله "نريد سياسة قومية خالصة، لا تلتفت فى طريقها النبيل إلى الأديان والمذاهب، ولكنها تتجه، دائما، إلى مصلحة الوطن".

وما كان عبدالحميد بدوى يمكن أن يقول هذه الكلمات إلا فى سياق المدّ الصاعد لثورة ١٩١٩م، وبعد أن أكد الأقباط والمسلمون وحدتهم التى جاء دستور ١٩٢٣م ليصوغها صياغة تنطق روح الثورة، وتحقق أهدافها، ولم يكن من قبيل المصادفة أن لجنة صياغة الدستور اجتمعت مع تواصل المدّ الثورى، وخلال نفى سعد وصحبه، وفى سياق الإخاء الوطنى الذى كان يدفع رجال الدين المسيحى إلى الخطابة من فوق منبر الأزهر، وغيره من منابر المساجد الإسلامية الممتدة على أرض الوطن من شماله إلى جنوبه، وفى الوقت نفسه، كان رجال الدين الإسلامى يخطبون فى الكنائس القبطية على اختلاف طوائفها ويبرز اسم القمص مرقس سرجيوس ناصعا بكلماته ومواقفه، فى هذا السياق، حسب ما نقرأ فى كتاب طارق البشرى العمدة "المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية" ومن ذلك ما نعرفه من أن القمص سرجيوس تعود على الكتابة فى صحيفة "الوطن" المعادية للثورة، وكان كثير التباكى على ما آل إليه وضع الأقباط منذ القرن السابع الميلادى، ولكن الثورة تصهر وعيه بلهيبها وتحوّله من النقيض إلى النقيض، فإذا به مع الشيخين مصطفى القاياتى ومحمود أبوالعيون من أخطب من عرفتهم المنابر حضا على جهاد الإنجليز وعملا على توثيق عرى الترابط بين المصريين، ولذلك وقف على منبر الأزهر ليقول "إذا كان الإنجليز يتمسكون ببقائهم فى مصر بحجة حماية القبط فأقول ليمت القبط وليحيا المسلمون أحرارا" وكانت عبارته، فيما يقول البشرى، تحمل أبلغ تعبير عن رفض ما يسمى بالحماية الإنجليزية للأقلية، وعن الثقة بترابط المصريين جميعا.

ولا غرابة فى أن يذكر سلامة موسى، فى كتابه الذى لم ينل حقه من الاهتمام العام تربية سلامة موسى، إنه كان من القبط "كاهن هو القسيس سرجيوس الذى كان لا يبالى أن يقول ويكرر القول إنه إذا كان استقلال المصريين يحتاج إلى التضحية بمليون قبطى، فلا بأس بهذه

التضحية" ويضيف سلامة موسى الذى شارك فى الثورة شابا إلى ذكرياته عنها طلب توفيق دوس باشا، فى مناقشات لجنة الدستور، أن تكفل حقوق الأقباط فى الانتخابات بالتعيين، أى إذا لم ينتخب منهم العدد الذى يمثلهم حتى لا يكون هناك نقص فى التمثيل "فهببنا، نحن الشباب فى ذلك الوقت، نزيّف هذا الرأى، ونقول بالاكتفاء بالانتخاب" وكان احتجاج سلامة موسى وأمثاله من الطليعة المثقفة للشباب المسيحى قائما على أن الدستور عندما يوجد، فإنه يكفل حضور الدولة المدنية التى تؤكد، أول ما تؤكد، أن "المواطنة" لا تعرف التمييز بين المواطنين على أى أساس كان، ولذلك شاع شعار "الوطنية ديننا" بين المسلمين والأقباط، تعبيرا عن الوحدة الوطنية المقدسة التى تغدو عقيدة فى النفس، لا تتعارض معها أية عقيدة سماوية، بل تكملها وتدعمها.

وما أدل الحكاية الثانية عن دور الأقباط في ثورة ١٩١٩م التى ترويها هدى شعراوى فى مذكراتها عن قبول يوسف وهبة باشا تشكيل الوزارة فى الحادى والعشرين من نوفمبر سنة ١٩١٩م، وقد حاولت وزارته المضى فى طريق وزارة محمد سعيد باشا -والد الفنان محمود سعيد- التى كانت مرفوضة من أنصار الوفد، ولذلك ثار عليها الأقباط قبل المسلمين، وضرب الأقباط بثورتهم ورفضهم لوزارة يوسف وهبة المثل الرائع فى التضامن مع إخوانهم المسلمين، وتوجوا نضالهم الوطنى بهذا التضامن الذى ظهر جليا فى البيان الذى نشر فى الحادى والعشرين من نوفمبر، يوم إعلان الوزارة، تحت عنوان "احتجاج الأقباط على وزارة وهبة باشا بيان إلى الأمة المصرية" وقد جاء فيه "علمنا أن صاحب المعالى يوسف وهبة باشا قد قبل فى الظروف القاسية العصيبة التى تجتازها الأمة، أن يقوم بتشكيل الوزارة، بعد البلاغ الرسمى الأخير الذى تضمن تمسك الإنجليز بالحماية على مصر، وحيث إنه لا يمكن تفسير هذا القول إلا بقبول الحماية، والعمل تحت لوائها ومعاونة لجنة ملنر فى تقرير مصير البلاد، وحيث إنه يُخشى أن يعتبر الإنجليز الذين يسعون جهدهم لتشويه حركتنا الوطنية ووحدتنا القومية قبول الرجل لهذا المنصب بمثابة إرضاء أقباط مصر، أو فريق منهم فى وزارته، أو عن سياسة هذه الوزارة، أو أى سياسة لا ترمى إلى إنالة مصر استقلالها التام، وحيث إن وهبة باشا لم يمثل فى وقت من الأوقات أمانى الأقباط، ولم يشترك معهم فى شعورهم القومى أيا كان نوعه، وحيث إنه لا فرق بين مسلم وقبطى، بل المصريون كلهم شخص واحد، ولكن الأقباط يرون أنفسهم مضطرين إلى أن يتقدموا، بصفتهم أقباطا، لإظهار شعورهم حيال هذا الحادث، لذلك هم يعلنون براءتهم من كل رجل أو هيئة، تقبل الحماية أو تساعد على تعضيدها فلكل هذه الأسباب، يعلن الموقعون على هذا اشتراكهم مع سائر طبقات الأمة المصرية فى الاحتجاج على تشكيل الوزارة الجديدة" وقد وقع هذا البيان من رجال الدين المسيحى القمص باسيليوس إبراهيم وكيل البطريركية، والقمص بطرس عوض الله رئيس الكنيسة البطريركية، والقمص سيدا روس غالى نائب رئيس المجلس العام وعضو المجلس الروحى، والقمص سلامة

منصور رئيس المجلس الأعلى الملى الفرعى، والقمص مرقص سرجيوس، والقمص عبد المسيح ميخائيل رئيس كنيسة الفجالة ومن قادة الرأى وأعضاء الوفد سينوت حنا بك، ويصا واصف بك، فهمى حنا ويصا بك، أمين خياط بك، شكرى بطرس بك، سامى أخنوخ فانوس، إبراهيم تكلا، وليم مكرم عبيد، راغب إسكندر، عزيز مشرقى، الدكتور إبراهيم فهمى المنياوى باشا، الدكتور نجيب إسكندر باشا".

ويلفت الانتباه فى الأسماء الموقعة على البيان اسم القمص مرقص سرجيوس الذى أصبح من أشهر خطباء ثورة ١٩١٩م، واسم سامى أخنوخ فانوس الذى ظل عضوا فى مجلس إدارة الجامعة المصرية، وكان أحد الطليعة التى عملت على إبرازها إلى الوجود، وقس عليه اسم وليم مكرم عبيد، وهو مكرم عبيد خطيب الثورة الذى أصبح الابن الروحى لسعد زغلول، وقد لعب أهم الأدوار لتحريك الرأى العام البريطانى، وتشكيل وفد من النواب الإنجليز، جاءوا لمعرفة الحقيقة فى محلها، وقد أعلن فى احتفال عام تخليه عن اسم "وليام" الذى اعتاد الإنجليز مناداته به، كى يصبح اسمه مكرم عبيد مصرى الدلالة بالمعنى الكامل.

ولم يكتف الأقباط بهذا البيان، فقد عقدوا اجتماعا كبيرا فى الكنيسة المرقصية الكبرى برئاسة القمص باسيلوس وكيل البطريركية، وتناوب الخطباء الاحتجاج على قبول وهبة باشا تشكيل الوزارة، معبرين عن تضامنهم مع إخوانهم المسلمين وأرسل المجتمعون برقية إلى وهبة باشا محتجين على قبوله الوزارة "إذ هو قبول للحماية ولمناقشة لجنة ملنر، وهذا يخالف ما أجمعت عليه الأمة المصرية من طلب الاستقلال التام ومقاطعة اللجنة" وفى صباح يوم الإثنين الخامس عشر من ديسمبر ١٩١٩م، نشرت الصحف نبأ محاولة اغتيال رئيس الوزراء، وقام بهذه المحاولة شاب وطنى من أقباط مصر هو عريان أفندى يوسف بمدرسة الطب، وكان ذلك بإطلاق أربع رصاصات من مسدس بيده على سيارة رئيس الوزراء فى ميدان سوارس، وقد تحطم زجاج السيارة، ونجا رئيس الوزراء الذى أدانه أقباط مصر، قبل مسلميها، ولذلك سرعان ما سقطت وزارته، ومضى إلى ذمة التاريخ الذى سجل بحروف سوداء قبوله الوزارة، رغم أنف أبناء الوطن، وضد وحدته، فاستحق ازدراء الجميع.

وبالتأكيد، فإن هذا الذى حدث مع يوسف وهبة تحوّل إلى درس لكل من انطوى فى نفسه على نوع من التمييز الدينى، فقد صهرت الثورة النفوس المصرية بما أزال عنها شوائب التمييز، وجمعها تحت رابطة المواطنة التى أصبح أحد شعاراتها وحدة الهلال والصليب التى ينبغى أن تظل باقية، خصوصا فى هذه الأيام التى تعددت فيها أشكال التمييز لأسباب عديدة، أخذت تهدد حضور المواطنة والتسامح على السواء وليس أدل على هذه الوحدة الوطنية من الاستقبالات الوطنية الحماسية التى استقبل بها المصريون سعد زغلول ورفاقه بعد عودتهم من المنفى الأول ولذلك كان من الطبيعى أن يزور سعد زغلول بصحبة واصف غالى، وعاطف بركات وسينوت حنا وغيرهم، بعد عودته، مقابر الشهداء المسلمين الذين استشهدوا برصاص

الإنجليز، وأن يفعل الأمر نفسه، فيزور قبر أحد الشهداء الأقباط بالعباسية، ويحيى صاحبه بقوله "إنى أتوجه إلى هذا القبر الذى يضم تلك النفس الكريمة، والذى أعتبره رمزا لجميع تلك الأرواح الطاهرة التى فاضت وشرّفتنا، وأعلت قدرنا، وبيضت وجوهنا، ورفعت ذكرانا، فيا أيتها الأرواح الطاهرة نامى هادئة، فقد خلفت من ورائك رجالا، يعملون على رفع لواء الوطن وتأييد اسمه وإنالته الاستقلال التام".

ويوازى ذلك الاحتفال الذى أقامه علماء الأزهر وطلابه، احتفاء بعودة سعد، ويحضر، فيمن حضر قادة الثورة من الأقباط، ومندوب من قبل "غبطة البطريرك والحاخام الأكبر للطائفة الإسرائيلية" وقس على ذلك حفل الجمعية الخيرية القبطية، وجمعية ثمرة التوفيق القبطية، حيث ألقى مدير المدارس القبطية قصيدة فى الاحتفاء بعودة سعد، جعل نصف أبياتها منطبقا على التاريخ الهجرى والنصف الآخر على التاريخ القبطى، تعبيرًا رمزيًا على اتحاد عنصرى الأمة، فيما يقول فخرى عبدالنور فى مذكراته.

ولا يمكن للمرء أن يفوته الإشادة، فى هذا السياق، بالجهد الذى بذله عبد الرحمن الرافعى، لا فى التأريخ لثورة ١٩١٩ فحسب، وإنما بالمرور على الأقسام، واستقصاء بلاغات وفاة الذين سقطوا برصاص الإنجليز، من المسلمين والأقباط الذين آمنوا فى أعماق قلوبهم بضرورة الاستقلال التام والموت الزؤام، ولم ينج من الموت حتى الذين خرجوا فى مظاهرات معبرين عن فرحتهم بالإفراج عن سعد، فانهمر عليهم رصاص الإنجليز لتفريقهم، فيسقط منهم كثيرون بين قتيل وجريح وقد بدأ مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، من حيث انتهى عبد الرحمن الرافعى، وقام فريق من باحثيه بمسح جغرافى لوقائع الثورة وشهدائها موزعة جغرافيا على محافظات مصر وقد صدر الكتاب بعنوان "شهداء ثورة ١٩١٩م" سنة ١٩٨٤م وهو يدلّ أبلغ دلالة على وحدة الدماء التى كانت ثمرتها الأولى دستور ١٩٢٣م الذى أكد المعنى المدنى للدولة المستقلة ذات السيادة التى ينص دستورها على مبدأ المساواة بين المصريين جميعا بلا تمييز على أساس من دين أو جنس أو مذهب أو ثروة، فالمصريون متساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة.

وبقدر ما كان هذا الدستور تتويجًا لنجاح ثورة ١٩١٩م، وانتصارا على الاستعمار وعلى الحكم الاستبدادى على السواء، فى سياقات الثورة، ظل هذا الدستور أساسًا صلبًا للدولة المدنية التى جعلت من الوطنية دينا، ومن الوطن قبلة لكل القلوب، بعيدا عن أى ريح سموم، يمكن أن تهب من دولة دينية لا يمكن إلا أن تقوم على التعصب، ولذلك كان سلامة موسى على حق عندما أكد نجاح ثورة ١٩١٩ فى مجالات أربعة، الأول هو الوحدة الوطنية الملتزمة بتأكيد معنى المواطنة والدولة المدنية، والثانى صحوة المرأة المصرية ووثبتها من الأنثوية والبيت إلى المجتمع والإنسانية، فى حقوق مساوية لحقوق الرجل دستوريا والثالث النهضة الاقتصادية

التى أثمرت بجهود طلعت حرب وغيره بنك مصر وتوابعه من الشركات الأخرى والرابع تأكيد معنى الاستقلال، والنظر إلى أنفسنا على أننا أمة مستقلة لا تجرى فى ذيل بريطانيا أو غيرها.

وبدء سلامة موسى بمجال الوحدة الوطنية يعنى تأكيد أهميته بوصفه شرطا جوهريا للتقدم، وتحقيق الأحلام التى انطوى عليها قادة ثورة ١٩١٩ وشهداؤها الذين تركوا لنا شعار "الدين لله والوطن للجميع" أمانة فى أعناقنا، وميراثا لابد من الحفاظ عليه، ضد أى شكل من أشكال التميز، فهذا هو سر التقدم الذى تركوه لنا، ويبدو أننا نوشك أن نضيعه فيما أضعناه.

صعود المرأة الجديدة

أتصور أن أولى علامات التغير الجذرى الذى أحدثته ثورة ١٩١٩م فى بنية الوعى الاجتماعى تقترن بالموقف من المرأة، سواء كنا نتحدث عن تصوراتها لذاتها أو تصورات المجتمع عنها، ولا أدل على ذلك من المقارنة بين مشهدين، حدث الأول منهما فى الحادى والثلاثين من مارس سنة ١٩١٤م، وحدث الثانى فى اليوم العشرين من مارس ١٩١٩م، أما المشهد الأول فكان يوم الاحتفال بوضع الخديو عباس حلمى الثانى حجر الأساس للجامعة المصرية وما كان يمكن الاحتفال بهذا اليوم لولا كرم عمة الخديو الأميرة فاطمة بنت إسماعيل التى تبرعت بالأرض والمال، بل نفقات حفل الافتتاح وطبع الدعوات والإعلان فى الجرائد وغير ذلك من النثريات، وكان ذلك بعد أن أوقفت الأميرة مئات الأفدنة للإنفاق على الجامعة الوليدة التى لم تتردد فى التبرع لها بمجوهراتها الخاصة، كى يتحقق لمصر حلم وجود جامعة مدنية حديثة، أسوة بدول العالم المتقدم لكن هذه الأميرة التى ظللنا نطلق اسمها على كلية الآداب جامعة القاهرة لعقود طويلة، لم تستطع مغادرة قصرها لحضور حفل وضع حجر أساس الجامعة التى ما كان يوضع لها حجر أساس لولا عطاؤها الأكثر من كريم، فظلت حبيسة قصرها، وأنابت عنها ولديها اللذين حضرا الحفل.

أما المشهد الثانى فهو المشهد الذى تتصدره هدى هانم شعراوى (زوجة على شعراوى باشا، ثالث الثلاثة الذين قابلوا المندوب السامى ونجت، مطالبين باستقلال وطنهم، يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨م) فى صباح العشرين من مارس وكان ذلك فى سياق الاحتجاج على القبض على سعد زغلول باشا ومحمد محمود باشا وحمد الباسل باشا وإسماعيل صدقى باشا، ونفيهم إلى جزيرة مالطة. ومن حسن الحظ أن الإنجليز لم يقبضوا على شعراوى (١٨٧٩-١٩٤٧م) باشا الذى تولى أمور الوفد، وقاد عمليات الثورة، احتجاجا على نفى الزعماء، وكانت النتيجة انفجار المظاهرات فى كل مكان بالأرض المصرية، وخرجت النساء المصريات فى مظاهرات لم يشهدها التاريخ المصرى من قبل، وكانت تقود المظاهرة الأولى هدى شعراوى التى لم تكن أقل شجاعة أو وطنية من زوجها ورفاقه. ومضت المظاهرة إلى أن تصدى لها الإنجليز، ولم تخف هدى

شعراوى، بل ظلت تتقدم، وكان يواجهها جندى إنجليزى، يجلس القرفصاء، وما أسرع ما صوّب البندقية نحو صدرها فتقدمت نحوه، قائلة بصوت عالٍ لإحدى زميلاتها التى حاولت منعها من التقدم دعينى أتقدم، ليكون لمصر اليوم مس كافيل، فما كاد الجندى يسمع هذا الاسم حتى خجل، ونهض متقهقرًا على الفور.

وكانت مظاهرة هدى شعراوى هى الأولى التى سرعان ما لحقتها غيرها من مظاهرات النساء التى انتقلت من الطبقة الأرستقراطية إلى شرائح الطبقة الوسطى، ومنها إلى نساء الطبقة العاملة التى سقط منهن شهيدات الثورة اللائى كتبن رغبة تحررهن، ضمن تحرر وطنهن، بدمائهن الذكية، وما أبعد الفارق، عندما ننظر إلى المشهدين اليوم، بين الأميرة التى ظلت محجوبة فى قصرها، لا تسمح لها التقاليد بحضور حفل وضع حجر أساس الجامعة التى هى صاحبة الفضل الأول عليها، وهدى شعراوى التى قادت زميلاتها فى الطرقات، مواجهات القوة العسكرية للاحتلال البريطانى، ضاربات المثل لغيرهن من اللائى خرجن إلى الطرقات سافرات الوجوه، جنبًا إلى جنب الرجال، بعد أن أطاحت إرادة التحرر بكل قيود التقاليد التى أصبحت بالية، متراجعة تحت ضغط إرادة تحرر المرأة التى وصلت الداخل بالخارج، فى فعل التمرد النسائى الخلاق الذى كان بداية الوجود الحر للمرأة المصرية.

وكان من الطبيعى أن تلتقط مظاهرة النساء الأولى عينا شاعر ونحات، جمع بينهما تأجج الشعور الوطنى نفسه، أما الأول فهو الشاعر حافظ إبراهيم (١٨٧٢- ١٩٣٢م) الذى كان يراقب النساء فى مظاهرتهن الأولى التى كانت حدثا فريدًا، لم يسبق له مثيل فى التاريخ العربى - المصرى الذى يعرفه، والثانى محمود مختار (١٨٩١-١٩٣٤م) رائد النحت المصرى الحديث الذى سمع عن هذه المظاهرة وما تلاها، من خروج المرأة المصرية سافرة، متمردة، ثائرة، تملأ الطرقات بهتافاتها عن الحرية والاستقلال، وكان لابد أن يفجر المشهد الشعر فى الشاعر والنحت فى وعى النحات، وكانت النتيجة أن كتب الأول قصيدته التى يقول فيها :

خَرَجَ الغوانى يحتججن ورحت أرقب جمعهنه
فإذا بهن تخذن من سود الثياب شعارهنه
وأخذن يجتزن الطريقَ، ودار سعد قصدهنه
يمشين فى كنف الوقار وقد أبَنَّ شعورهنه
وإذا بجيش مقبل والخيلُ مطلقة الأعنه
وإذا الجنود سيوفُها قد صُوِّبتْ لنحورهنه
وإذا المدافع والبنادقُ والصوارمُ والأسنه
والخيلُ والفرسانُ قد ضَرَبَت نطاقا حولهنه
والوردُ والريحانُ فى ذاك النهار سلاحهنه

فتطاحن الجيشانِ ساعاتٍ تشيب لها الأجنه
فتضعضع النسوانُ والنسوانُ ليس لهن مُنهْ
ثم انهزمن مشتتاتِ الشملِ نحو قصورهنه

والأبيات بالغة الدلالة فى انفعال شاعر النيل بالمشهد الذى أراد أن يرسمه بالكلمات، غير عابئ بتبعات نشر القصيدة التى تسابقت الصحف الوطنية على طبعها فى ذلك الزمن الجميل، رغم وطأة الأحكام العرفية المسلطة على الرقاب، فقد أدرك الجميع أنهم لا ينبغوا أن تكون شجاعتهم فى المواجهة أقل من شجاعة قائدة المظاهرة التى تصدت بصدرها، غير هيابة، لبندقية الجندى الإنجليزى الذى تراجع أمام شجاعة امرأة تطلب لوطنها الاستقلال، مستعدة لمواجهة الموت الزؤام، فاندفعت القوات البريطانية لتطويق المظاهرة، وتفريقها قبل أن تتفاقم عواقبها ولا تخفى على قارئ القصيدة نبرتها الساخرة التى تضع النساء العزلاوات فى مواجهة جند الاحتلال المدججين بأقوى العتاد ولذلك وصل صوتهن إلى كل الآفاق، فألهم طوائف المرأة المصرية، ودفعها إلى المزيد من مظاهرات الاحتجاج التى لم تتوقف، والتى وصل فيها تمرد المرأة المصرية إلى أن خلعت النقاب، وبدت سافرة الوجه، يعلو صوتها بشعارات الثورة، فى موازاة الرجل الذى تقبل، فى حماسة التمرد العام، تحطيم المرأة لقيود الحرملك والعادات القديمة، كى تولد من لهيب المظاهرات الوطنية امرأة جديدة، واصلت تحطيم القيود التى بدأت تحطيمها هدى شعراوى ورفيقاتها.

أما محمود مختار فقد بلغته أنباء ثورة المرأة المصرية، حيث كان يعمل فى باريس، وكان قد ذهب إليها فى العام السابق على قيام الثورة، فلما بلغته أخبارها اشتعلت حماسته الوطنية، وأخذ يفكر فى إقامة تمثال يعبر عن نهضة مصر، ولكنه اصطدم بالتناقض بين ثقافته الفرنسية المحافظة ووطنيته المصرية المتفجرة، فكانت فكرته الأولى أن يصنع تمثالا لامرأة جميلة تمسك سيفا، كما لو كانت تهاجم به الإنجليز وتشبه "جان دارك" الفرنسية، وأعجب أساتذته الفرنسيون بالفكرة ومشروع التمثال الذى بدأ تنفيذه، ولكن خياله الذى أهاجته الموجات المتصاعدة لتمرد المرأة المصرية دفعه إلى تحطيم مشروع تمثاله الذى رآه فرنسيًا لا مصريًا، فوضع تصميم تمثال نهضة مصر الذى استقر به الأمر، أخيرًا، أمام جامعة القاهرة، على مقربة من النصب التذكارى للشهداء من طلاب الجامعة. وتجسدت رمزية نهضة مصر فيما يصل مجد الماضى الفرعونى القديم بتمرد الحاضر المتطلع إلى المستقبل، وكانت النتيجة أن أخذت مصر شكل فتاة ريفية، لا تنفصل دلالتها عن الأرض الخصبة التى يزيد خصوبتها فيضان النيل المتكرر فى كل عام، كأنها مجلى من مجالى إيزيس محور أسطورة البعث المصرية، وتقف الفتاة معتمدة بيدها اليمنى على ماضيها المجيد ممثلا فى أبى الهول الذى يتخذ شكل

أسد يهم بالنهوض، بينما ترفع بيدها اليسرى الحجاب لتكشف عن وجهها الذى أسقطت عنه النقاب مع كل ما يمثله من قيود الماضى الجامدة وسلاسله التى حطمتها ثورة المرأة ونهضتها، ولذلك يتطلع وجه الفلاحة الرمز إلى الأعلى، حيث أفق المستقبل الواعد، تلفت الانتباه ملامحها المتناسقة التى تنطق جمالا لا يخلو من إرادة عنيدة، وإصرار على تحقيق الأمانى الخاصة بالمستقبل الذى يتطلع إليه وجه أبوالهول الذى ينظر، بدوره إلى الأعلى، فى موازاة اتجاه نظر المرأة إلى الأعلى فى مدى الوعى نفسه.

ولم يكن من قبيل المصادفة، والأمر كذلك، أن تحطّم المرأة المصرية الجديدة التى تعمدت بلهب الثورة ما بقى من القيود التى عاقت حركتها فى الماضى، فيصبح من حقها إكمال التعليم إلى نهاية المرحلة الثانوية، ولا يبقى بعد ذلك سوى دخول الجامعة المصرية التى سبق أن ألغت القسم النسائى، سنة ١٩١٠م، نتيجة هجوم المجموعات المحافظة. ولا تكاد تمضى سنوات معدودة على قيام ثورة ١٩١٩م إلا ويستغل أحمد لطفى السيد، رئيس الجامعة، تدافع الموجة التحررية للمجتمع، فيتفق، سرا، مع طه حسين وعلى إبراهيم باشا على قبول الطالبات اللائى أنهين الدراسة الثانوية دون إعلان، متعللين بأن القانون الأساسى فى الجامعة يبيح دخول المصريين، وهو وإن كان لفظا مذكرا، فإنه ينطبق على المصريين والمصريات، وتسربت الفتيات إلى الجامعة حتى تكاثرت أعدادهن، ولم يكن أمام أولى الأمر سوى تقبل الأمر الواقع. وهكذا عرفت الجامعة الجيل الأول من الجامعيات الذى ضم نعيمة الأيوبى المحامية وسهير القلماوى وفاطمة خليل وزهيرة عبدالعزيز وفاطمة سالم وأمينة السعيد من الآداب، وكوكب حفنى ناصف وتوحيدة عبد الرحمن فى كلية الطب، ولطفية النادى التى أصبحت المرأة الأولى فى ممارسة الطيران.

وعندما تزايد وجود الفتاة المصرية فى الجامعة، لم تستطع القوى المحافظة الاعتراض، فقد تغير الوعى الاجتماعى تغيرًا جذريًا، وجاوز المجتمع الذى مسه سحر ثورة ١٩١٩م أحلام قاسم أمين (١٨٦٥-١٩٠٨م) الذى لم يتخيل إمكان دخول "المرأة الجديدة" الجامعة التى أسهم فى إنشائها، ومات قبل أشهر قليلة من افتتاحها، فإذا بثورة تحقق ما فاق آماله، وتكون فتاة مثل سهير القلماوى (١٩١١-١٩٩٧م) أولى الطالبات الملتحقات بكلية الآداب التى قبلت فى قسم اللغة العربية بها، سنة ١٩٢٩، فكانت الفتاة الوحيدة بين أربعة عشر زميلا، ظلت تتفوق عليهم، إلى أن حصلت على درجة الليسانس عام ١٩٣٣م، ودرجة الماجستير ١٩٣٧م ثم الدكتوراه عام ١٩٤١، فكانت أولى الحاصلات على هذه الدرجة فى العالم العربى كله، وسبقت بذلك زميلتها عائشة عبد الرحمن. بنت الشاطئ (١٩١٢-١٩٩٨م) التى حصلت على الليسانس عام ١٩٣٩م، والماجستير عام ١٩٤١م، والدكتوراه عام ١٩٥٠م.

وتحكى هدى شعراوى، فى مذكراتها، المزيد من تفاصيل دخول الفتيات إلى الجامعة، ما يؤكد الدلالة على تزايد الحضور النسائى فى الجامعة، وذلك إلى المدى الذى انتقل بالطالبات، مع تعاقب السنوات من مقاعد الدراسة إلى مقاعد التدريس، خصوصًا بعد أن ذهبن فى بعثات جامعية، وعدن مبرزات فى كل مجال من مجالات التدريس الجامعى، شأنهن فى ذلك شأن الأساتذة من الرجال سواء بسواء، وذلك بفضل رعاية جيل الرائدات الذى انتسبت إليه رفيقة هدى شعراوى نبوية موسى التى تولت بالرعاية الخاصة سميرة موسى (١٩١٧ - ١٩٥٢م) التى كانت العالمة المصرية الأولى فى علوم الذرة.

ولم يكن من المستحيل، فى هذا السياق، أن يتأسس الاتحاد النسائى للمرأة المصرية سنة ١٩٢٣م بقيادة هدى شعراوى، ويذهب وفد الاتحاد المصرى إلى روما للإسهام فى مؤتمر الاتحاد النسائى العالمى، ويحصل على عضويته، وتقرر عضوات الوفد السفور فى المؤتمر، وحاولن إقناع صفية زغلول حرم سعد زغلول بأن تفعل مثلهن، حين قابلن سعد زغلول على الباخرة، وكان عائدا من منفاه فى جزيرة سيشيل، منتصرا على الإنجليز، بإرادة الشعب الذى جعله زعيما للثورة. وما له دلالة، فى السياق نفسه، أن اشتراك هدى شعراوى ورفيقتها، سيزا نبراوى (١٨٩٧ - ١٩٨٥م) ونبوية موسى (١٨٨٦ - ١٩٥١م)، فى الاتحاد النسائى العالمى، كان فى السنة نفسها التى أكملت فيها النخبة السياسية التى أسهمت فى ثورة ١٩١٩م وضع دستور ١٩٢٣م الذى جاء بسعد زغلول إلى الحكم بأغلبية ساحقة.

وكان من الطبيعى أن تدرك "المرأة الجديدة" أهمية دستور ١٩٢٣م فى دعم حركتها الصاعدة، فتنفجر غضبا إذا اقتربت قوى معادية منه، محاولة تغييره أو تعطيله، ولذلك لم يكن غريبا أن تتظاهر سيدات الوفد ضد حكومة إسماعيل صدقى المعادية للحريات، عندما قامت هذه الحكومة بإلغاء دستور ١٩٢٣م، ووضعت بدلا منه دستور ١٩٣٠م الذى سرعان ما أسقطه النضال الوطنى الذى أصبح دور "المرأة الجديدة" دافعًا أساسيا من دوافعه التحررية التى لم تتوقف.

وكان ذلك إرهاصا بظهور جيل جديد من المناضلات، فى سبيل تأكيد حضور المرأة الجديدة، واستمرارها فى مواجهة متغيرات عالم الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م) وأبرز ممثلات هذا الجيل درية شفيق (١٩٠٨-١٩٦٥م) التى مضت من حيث انتهت هدى شعراوى وسيزا نبراوى ونبوية موسى، فأنشأت مجلة "بنت النيل" التى كانت إضافة أكثر جذرية لمجلة "المرأة الجديدة" التى كانت تصدرها الأميرة شويكار، وأسست حركة التحرر الكامل للمرأة المصرية التى لازمت "اتحاد بنت النيل" واقتحمت البرلمان المصرى مع ١٥٠٠ امرأة، فى فبراير ١٩٥١م، لإجبار المجلس ورئيسه على النظر الجاد فى منح المرأة حق الانتخاب والترشيح للبرلمان، ولم تتردد فى إعداد فرقة شبه عسكرية من النساء المصريات لمقاومة الجيش البريطانى

فى قناة السويس، وتدريب ممرضات سيدات، وقادت مظاهرة فى يناير ١٩٥١م، دعت إلى مقاطعة بنك باركليز البريطانى فى القاهرة، وطالبت بتحويل اتحاد بنت النيل إلى حزب سياسى بعد ثورة يوليو ١٩٥٢م، وقادت حملة احتجاج مؤثرة ضد عدم وجود تمثيل للمرأة فى اللجنة التى تولّت إعداد دستور ١٩٥٤م، ولم تهدأ إلا بعد أن وعدها الرئيس محمد نجيب بتحقيق مطلب منح المرأة حق التصويت والترشيح فى الانتخابات، وكان ذلك بعد أن أضربت ورفيقاتها عن الطعام لمدة عشرة، أيام وظلت تصدر مجلة المرأة الجديدة ومجلة بنت النيل لكن كان عليها أن تدفع غاليًا ثمن معارضتها للسياسات الناصرية، فتفرض عليها الإقامة الجبرية فى منزلها، وتعانى مرارة العزلة القسرية والتجاهل والتعتيم والنكران، إلى أن ينتهى بها الاكتئاب إلى الموت أو الانتحار؟ سنة ١٩٧٥م. وكان ذلك لأنها لم تعرف فنون المناورة التى ضمنت للسيدة فاطمة اليوسف (١٨٩٧-١٩٥٨م) بقاء مجلتها السياسية "روز اليوسف" والاجتماعية "صباح الخير" اللتين ظلتا منبرًا لصوت الجيل النسائى الأحدث الذى برزت من رائداته، لطيفة الزيات (١٩٢٣- ١٩٩٦م) التى لعبت دورًا قياديًا، بعد انتخابها، سكرتيرًا عامًا للجنة الوطنية للطلبة والعمال سنة ١٩٤٦م، وكانت لاتزال طالبة، فى الأربعينيات المشتعلة بالتمرد الطلابى على الاحتلال، وسقوط شهداء الجامعة الذين لاتزال أسماؤهم بارزة على قاعدة النصب التذكارى المقام لتخليد ذكراهم فى مواجهة المدخل الرئيس لجامعة القاهرة.

وأضيف إلى لطيفة الزيات اسم إنجى أفلاطون (١٩٢٤-١٩٨٩م) صاحبة كتابى "٨٠ مليون امرأة معنا" من إصدار الجمعية النسائية الوطنية و"نحن النساء المصريات" وهى الرسامة الشهيرة التى دخلت السجن أكثر من مرة لمواقفها السياسية التقدمية، شأنها فى ذلك شأن لطيفة الزيات التى تكبرها بعام واحد.

وكان ذلك نتيجة لمدى التفاعلات المتعاقبة لآثار ثورة ١٩١٩م التى ظلت تتراكم، وتنتج ناشطات اجتماعيات، ابتداء من إستر ويصا واصف (١٨٩٥- ١٩٩٠م) رفيقة هدى شعراوى التى أسست جمعية "العمل من أجل مصر"، مرورا بصحفيات من طراز منيرة ثابت (١٩٠٦- ١٩٦٧م) التى كانت أولى المحاميات فى المحاكم المختلطة، سابقةِ المحامية الشهيرة مفيدة عبدالرحمن (١٩١٤-٢٠٠٢م) وأضيف إلى منيرة ثابت التى رأست تحرير مجلة "الأمل" أمينة السعيد (١٩١٤- ١٩٩٥م) التى رأست تحرير "حواء" ثم "المصور". وكانت الرئيسة الأولى لمؤسسة صحيفة كبرى، هى دار الهلال. هذا فضلا عن رائدات للمسرح والسينما والغناء، ابتداء من فاطمة اليوسف نفسها، مرورا بفاطمة رشدى (١٩٠٨- ١٩٩٦م) وعزيزة أمير (١٩٠١- ١٩٥٢م) التى أنتجت أول فيلم روائى صامت، ولعبت دورا بالغ الأهمية فى صناعة السينما المصرية، فضلا عن رائدة التمثيل المسرحى والسينمائى أمينة رزق (١٩١٠-٢٠٠٣).

وخير ختام كوكب الشرق أم كلثوم (١٨٩٨-١٩٧٥) التى كانت النقيبة الأولى للموسيقيين فى تاريخها الفنى والوطنى العظيم الذى كان إضافة استثنائية لنساء ثورة ١٩١٩ اللائى مضين، جسورات، فى طريق التمرد الطويل الذى بدأ من مظاهرة هدى شعراوى فى العشرين من مارس ١٩١٩م، وتواصل عبر الثلاثينيات والأربعينيات، ولم يتوقف خلال الخمسينيات والستينيات بقوة الدفع القديمة، ولايزال باقيًا رغم كل العقبات التى ابتدأت منذ السبعينيات الساداتية، خصوصًا بعد أن تكاثرت دواعى التمرد على القديم الذى عاد ليطل بوجهه القبيح.

المرأة المصرية في المجتمع المدني والمحافل الدولية
١٩١٩- ١٩٥٢م

د. آمنة حجازي عبده*

لا نغالي إذا قلنا إن المرأة هي محور الحياة داخل أي مجتمع، فهي الأم المربية للأجيال على مر العصور، وهي الزوجة المضحية بهنائها من أجل سعادة أسرتها، وهي الأخت والابنة المتطلعة دوما إلى مستقبل أفضل لجيلها، إذن المرأة في مجمل تقديمها هي المنوط بها المحافظة على القيم الجمالية والأخلاقية داخل أسرتها ومجتمعها، فإن جاز لنا القول نقول: "إنها الحارسة للقيم الثقافية التي تغذي البراعم الناشئة داخل بلدها على مر الأزمنة المتعاقبة".

ننتقل الآن من العام إلى الخاص، فقد كانت المرأة المصرية من قبل مكبلة بأغلال التخلف، ومن ثم كان تهميش وجودها وعزلتها عن مجتمعها، وتناثرت مقولات عديدة تشير إلى أن المرأة ليس لها أن تتطاول على أعمال الرجال، وعليها أن تمارس وظيفتها التي جبلت عليها منذ خلقها، وهي تربية أولادها وخدمة زوجها، فهي في نظر هؤلاء "غير معدة جما وعقلا للاشتغال بأعمال الرجال"، كانت تلك المقولات سائدة لفترة ليست بالقصيرة داخل العقلية المصرية، إلى أن جاء القرن العشرين الذي إذا جاز لنا القول أن نطلق عليه "قرن النساء" أو "عصر النساء"[١]، بحق فقد خاضت فيه المرأة بشكل عام معترك الحياة على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والثقافية، وخاضت فيه المرأة المصرية بشكل خاص معترك الحياة مكتسبة رصيد أضيف إلى مهمتها كأم وربة بيت.

بعد أن حصلت المرأة المصرية على حقها في التعليم، وسلحت نفسها بالعلم والمعرفة المفيدة، بدأت تسعى سعيا حثيثا نحو اكتساب المزيد من الحقوق، مما أهلّها للمشاركة في العمل المدني داخل مجتمعها، ورويدا رويدا ضاعفت من حضورها الفاعل في المحافل الدولية، وهذا ما سوف تركز عليه هذه الدراسة.

---

* باحث بمركز تاريخ مصر المعاصر- دار الكتب والوثائق القومية

المشاركة الاجتماعية

لم تكن مشاركة المرأة في العمل المدني وليد الصدفة في الحقبة الليبرالية ولكن سبقه منذ فترة طويلة جهود محمودة، وإن كانت تحسب في بداية أمرها لأميرات الأسرة الحاكمة، إلا أنها في النهاية صبت في خانة خدمة أبناء المجتمع المصري، وأصبحت نبراسا اهتدت به المرأة المصرية في أولى خطواتها نحو العمل المدني.

ومع قيام المرأة المصرية بلعب دور بارز خلال الفترة الحساسة والمهمة محل الدراسة (١٩١٩-١٩٥٢م) الواقعة بين ثورتين، الأولى التي اعتبرت بداية للتحرك المنظم للمرأة المصرية في التاريخ الحديث، والثانية التي وصلت فيها المرأة المصرية إلى مكاسب أهلتها للحصول على الكثير من حقوقها.

كان خروج المرأة المصرية في مارس ١٩١٩م في مظاهرة إسهاما منها في الحركة الوطنية المصرية أمرا غير متوقع آنذاك، ولكنه كسر حاجز العزلة التي ضربت عليها لقرون عديدة، إذن كان خروجها هو نتاج تعليمها، وكان خروجها خطوة أولى نحو تحررها[٢]، حيث أصرت على مكاسبها التي حققتها وأضافت إلى رصيدها في العمل السياسي رصيدا لم يقل أهمية في العمل الاجتماعي، فكان تأسيسها للجمعيات الخيرية بمثابة النافذة التي أطلت من خلالها على مجتمعها ملتمسة خدمته بكافة السبل المتاحة.

ومع بداية العشرينيات من القرن العشرين حظيت الحركة النسائية بالإعجاب من قِبَل العديد من الرجال الذين رأوا أن تلك النهضة ستبقى في ذاكرة الأمة المصرية على مر الأجيال تتعاقبها بالأحاديث وتتحاكى عنها، وقد بيّن العديد من الكُتّاب كيف أن المرأة المصرية لا تقل مكانة عن المرأة الشرقية اليابانية والهندية، وكذلك عن المرأة الغربية[٣].

وبدأت المرأة المصرية بالفعل النزول إلى معترك الحياة العامة بصورة كبيرة، ففي عام ١٩٢٠م رأت هدى شعراوى دمج جمعية "الرقي الأدبي للسيدات المصريات" و"جمعية المرأة الجديدة" بعد أن رأت الآراء المنادية من قبل العديد من السيدات بالعمل على إعادة نشاط الجمعيتين، ومن ثم صدرت لائحة لجمعية واحدة هي "المرأة الجديدة" في إبريل من ذات العام، وكان نشاطها متمثلا في تنظيم المحاضرات التي تزيد من وعي المرأة المصرية في كافة المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية[٤]، بالإضافة إلى لعب دور حيوي في ممارسة الأعمال الخيرية التي يعود نفعها على أبناء المجتمع المصري.

وفي ٦ مارس عام ١٩٢٣م اجتمع لفيف من السيدات المصريات بمنزل السيدة هدى شعراوي، وقررن تأسيس جمعية الاتحاد النسائي المصري الذي احتوى برنامجه على مطالب عديدة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كان من أهمها :

- ترقية مدارك المرأة عقليا وأدبيا لتحصل على حقها في الحياتين الاجتماعية والسياسية، ولتساوي الرجل أمام العرف والقانون.
- المطالبة بمساواة النساء للرجال في التعليم العالي لمن أرادت.
- السعي لنشر الفضيلة ومحاربة الرذيلة (المخدرات، المسكرات، البغاء).
- المطالبة بسن قانون يمنع زواج البنت قبل السادسة عشرة من عمرها.
- محاربة البدع والخرافات (الزار)[٥].

ومضت خطوات التحقيق، فقد أخذت جمعية الاتحاد النسائي على عاتقها مهمة نشر الثقافة بين أبناء المجتمع، وذلك بإقامة مواسم ثقافية سنوية يحاضر فيها أشهر الأدباء والمفكرين آنذاك، أمثال طه حسين، محمود عزمي، إبراهيم الهلباوي، هدى شعراوي، مي زيادة، عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، سهير القلماوي، إحسان القوصي...إلخ من صفوة المثقفين والمثقفات، وكانت تلك المحاضرات عامة تبحث في الأدب والتاريخ والاجتماع وغيرها من الموضوعات التي نالت إعجاب الكثير[٦]، وقد رؤى أن يتخلل تلك المحاضرات حفلات مسرحية وغنائية محترمة، وكانت أولى تلك المحاضرات لطه حسين عن الأدب العربي من عهد الحملة الفرنسية إلى عهد الخديو توفيق[٧]. وكانت أولى الحفلات لفرقة يوسف وهبي التي مثلت رواية "أولاد الفقراء". كانت تلك المهرجانات التي يقوم بها أعضاء الاتحاد النسائي محل إعجاب الكثيرين من رجال الأدب والعلم والمال كذلك، وكان يتردد عليها الكثير من العائلات المحترمة[٨].

وفي الواقع فإن سيدات الاتحاد النسائي قد حرصن - في نفس الوقت - على الإدلاء بتصريحات تدل في مجملها على دحض تلك الأوهام التي سيطرت على كثير من رجال ذلك العصر، فهاهي إحسان القوصي (سكرتيرة الجمعية) توجه كلمة للرجال في ختام محاضرة لها في الجامعة الأمريكية بعد أن فرغت من عرض برنامج الجمعية تدل على مدى حنكتها وذكائها، حيث قالت: "أرجو أن يتأكد الرجال أننا لا نطلب حق المساواة لنزاحمهم وننافسهم، وإنما نطلبه لنتعاون وإياهم على ما فيه خيرنا جميعا وخير مستقبل بلادنا، فما الوطن إلا عائلة كبرى في حاجة لتعاون كل فرد فيها، ولا يتم التعاون الحقيقي إلا إذا ساد حسن التفاهم المؤسس على الحق والعدل"[٩].

واللافت للنظر أن العديد من أمراء الأسرة الحاكمة شجعوا المرأة المصرية في سبيل نهضتها، وكان في مقدمتهم الأمير محمد علي الذي حضر بنفسه حفل افتتاح الدار الجديدة لجمعية الاتحاد النسائي[١٠]- والتي سيأتي الحديث عن دورها لاحقا - فكان من الطبيعي أن يحث ذلك الموقف العديد من الجمهور المصري على معاضدة هذا المشروع الذي يعود بالنفع على أبناء المجتمع ككل.

وأسهمت الجمعيات النسائية في إنشاء مدارس للبنات عندما فكرت نبوية موسى ناظرة مدرسة المعلمات في عام ١٩٢١م في تأسيس مدرسة تتبع جمعية "ترقية الفتاة المصرية" بالإسكندرية. وفي عام ١٩٢٥م اختيرت منيرة ثابت لتؤسس جمعية ومجلة الأمل، وجعلت هي الأخرى من موضوع تعليم الفتيات المصريات هدف سعت لتحقيقه، فطالبت بتوسيع نطاق تعليمهن الثانوي وضرورة مساواتهن بالبنين في التعليم العالي. وفي عام ١٩٣٠م أسست تفيدة علام ناظرة مدرسة أمهات المستقبل الابتدائية للبنات "جمعية أمهات المستقبل"، والتي أطلق عليها بعد ذلك اسم "جمعية الشابات المصريات". ونجد منيرة صبري مفتشة التربية البدنية بوزارة المعارف في ثلاثينيات القرن العشرين تلعب دورا في تطبيق أسلوب الكشافة في التعليم الرياضي، وكانت صاحبة أول مؤلفات رياضية في هذا الفن، وكان كتابها "الفتيات المرشدات" قد تقرر في المدارس المصرية[١١].

وما لبث أن اتسع مجال العمل الاجتماعي اتساعاً كبيرًا خلال القرن العشرين، وصبت جميع أنشطته في خانة رفع المعاناة، فقد شهدت النصف الأول من القرن العشرين عدة تغيرات اجتماعية أثرت بشكل كبير على أبناء المجتمع المصري، ومن هنا حملت الجمعيات النسائية على عاتقها مهمة الحد من انتشار العديد من الأمراض الاجتماعية التي أثرت بشكل أو بآخر على أبناء المجتمع، والتي تمثلت في زيادة انتشار المخدرات والمسكرات والبغاء وظاهرتي التشرد والتسول بشكل كبير وما ترتب على كل ذلك من أمراض اجتماعية خطيرة.

كانت أولى تلك الآفات الاجتماعية انتشار المخدرات والمسكرات التي أثرت بلا شك على شباب البلد أيما تأثير، ومن هنا تعالت الصيحات المنادية بتشديد العقوبة، ومع بدايات عام ١٩٢٠م أصبح من الواضح أن إدمان المخدرات قد تفشى، ومن هنا كان البحث عن مخرج لتلك المعضلة من قبل القائمين على أمر البلاد[١٢]. أما من ناحية القائمين على العمل المدني داخل المجتمع، فقد أخذوا على عاتقهم بذل الجهد لمحاربة تلك الآفة[١٣].

فنجد جمعية "نهضة السيدات المصريات" تعمل جاهدة على نشر الفضيلة والآداب من أجل القضاء على صور الرذيلة التي باتت منتشرة بين جنبات المجتمع، وسلكت في سبيل دعوتها طريق الخطابة والوعظ والإرشاد.

ومن ناحيتها لعبت جمعية "السيدات المسيحيات لمنع المسكرات والمخدرات" برئاسة السيدة عاذر جبران دورًا مهمًا في بث الدعاية الواسعة النطاق لمكافحة جرائم المخدرات والعمل على منع نشر المسكرات، سواء بتوزيع مطبوعات أدبية في كراسات صغيرة أو بالدخول في محادثات مع الأهالي عن الأضرار الناجمة من المواد المخدرة أو عن طريق إلقاء المحاضرات أو استعمال الفانوس السحري في عرض صور مثلث ضحايا تلك السموم في محاولة للحد من جرائمها[١٤].

ومثلت مشكلة البغاء ثاني تلك الآفات التي عاني منها المجتمع، فكانت نتاجًا طبيعيًا لسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع في النصف الأول من القرن العشرين، وكانت مشكلة "النسوة الساقطات" في مصر من أخطر المشكلات الاجتماعية التي استحقت العناية والدراسة[١٥]؛ لأن تلك الآفة التي مني بها المجتمع كانت بلا شك حجر عثرة في طريق الجهود المبذولة للارتقاء بالمرأة ا آنذاك.

فقد حالت الأوضاع الاقتصادية المتردية التي شهدها المجتمع بين الارتفاع بمستوى معيشة الكثير من المصريين وبين القضاء على الكثير من البؤر المساعدة على الانغماس في عالم الرذيلة. ومن ثم نجد جمعية "الاتحاد النسائي" تأخذ على عاتقها النهوض بالأوضاع الاقتصادية المتردية التي شهدها المجتمع من جراء الحرب العالمية الأولى، وما أدت إليه من عدم استقرار للوضع الاقتصادي على كافة الأصعدة[١٦].

وطالبت المرأة المصرية بتشجيع الصناعات المحلية، وأخذت الصحافة النسائية آنذاك على عاتقها مهمة مساندة المشروعات الاقتصادية الوليدة، فوجهت النداءات - على سبيل المثال - لزيادة رأسمال شركة مصر لغزل القطن، وعلى نفس المنوال أنشأت هدى شعراوي أول مصنع للخزف والزجاج بالقاهرة، وأقامت له المعارض، وحاز إنتاجه على استحسان الجمهور، وبذلك نجحت سيدات الاتحاد النسائي في ترويج المنتجات الوطنية وثبتت مقدرة المرأة المصرية في خوض ميدان العمل الاجتماعي[١٧].

وفي ٧ أبريل عام ١٩٣٢م أنشأت دار الجديدة بشارع القصر العيني، وكان الغرض أن تكون مأوى للفتيات اللاتي ينشئن في كنف الاتحاد وتحت رعايته، يتعلمن فيه الصناعات التي تكفل لهن العيش الشريف، وحتى يصبح في أيديهن سلاح قوي يحميهن من مجاهل الحياة.

وقد بلغ عدد الفتيات الملحقات بهذه الدار حتى نهاية ذات العام (١٥٠) فتاة، منهن ٣٥ طالبة بالقسم الداخلي، والباقيات في القسم الخارجي، وكان نظام التعليم في المشغل يقضي بأن يأخذ الطالبات قسطًا من الدراسة التثقيفية يعادل مناهج التعليم الابتدائي، مع استبدال اللغة الإنجليزية باللغة الفرنسية. أما الصناعات التي يتعلمنها فهي الصناعات المنزلية كصناعة السجاد والتريكو والتدبير المنزلي[١٨].

وفي ٨ ديسمبر من العام نفسه قرر الاتحاد أن يفتح معرضه الدائم في أيام الأحد من كل أسبوع، وتميزت تلك المعروضات بالجمال ودقة الصنع، وهي من صنع الطالبات، وجميع المواد المستخدمة في صناعاتها مصرية مائة في المائة. وقد حقق ذلك المشغل هدفين: الأول، هو تحقيق منتج رخيص السعر. والثاني، جميل الذوق. وقد كان الإقبال على هذه المعارض كبير للغاية، ويعتبر علامة بارزة في خدمة المجتمع المصري[١٩].

وثالث تلك الآفات كان انتشار ظاهرتي التشرد والتسول بشكل كبير، وتأتي خطورة هاتين الظاهرتين ليس لكونها تضمان أنواعا عديدة من المتشردين والمتسولين نتيجة الجهل وانخفاض مستوى المعيشة فحسب، بل زد على ذلك أن أغلب حالات التشرد والتسول ناتجة عن التفكك الأسري[٢٠].

وقد تبنت مجلة "فتاة مصر" لهانم محمد العسقلاني الدعوة الأخيرة محذرة من مغبة إغفال أمر هؤلاء الغلمان الذين يجوبون الطرقات ليل نهار، وقد "ارتسمت على وجوههم الكآبة، وانطبعت عل أسارير محياهم دلائل البؤس والفاقة"، وقد رأت في أوضاعهم ما ينبئ بتكوين جيش جرار من اللصوص في المستقبل القريب وقتئذ الذين يعيثون في الأرض فساداً، وبالتالي يفتون في عضد الأمة المصرية[٢١]. وقد انطبق ذلك أيضا على الفتيات الصغيرات، وقد أرجع ذلك:

أولا : أن الطلاق هو السبب الرئيسي فيما يعانيه هؤلاء الأطفال من بؤس وشقاء انتهى إلى تشردهم.

ثانيا : بعض الأطفال يحترفون التسول بناء على رغبة آبائهم.

ثالثا : والبعض الآخر احترفه كمهنة لمساعدة ذويهم على المعيشة اليومية[٢٢].

كانت مطالبة المرأة بسن قانون يمنع زواج البنت قبل السادسة عشرة من عمرها من المشاكل التي واجهتها المرأة في مجال العمل المدني، فقد كان انتشار ظاهرة تسنين الفتيات دون سن السادسة عشرة واضحة داخل المجتمع المصري، حيث سمح قانون الأحوال الشخصية بذلك، وقد انعكست تلك الظاهرة على استغلال الرجال المحترفين لمهنة البغاء، حيث كانوا يسعون للزواج من هؤلاء القاصرات ثم إجبارهن على مزاولة تلك المهنة، وتلك كانت أحد أنواع الاتجار بالرقيق الأبيض تحت مظلة القانون[٢٣]، ومما لا شك فيه أن هذه النوعية من التجارة كانت لها خطورتها الاجتماعية الشديدة، حيث أسفرت في كل مرة عن السقوط في عالم الرذيلة.

ومن ثم كانت الدعوة إلى ضرورة مراجعة قانون الأحوال الشخصية في محاولة لإدخال نصوص جديدة يكون فيها رادع قانوني أشد مما هو عليه، وأن يتحمل الطبيب والمأذون تلك المسئولية، وقد قدمت بعض الحلول للقضاء على تلك الظاهرة أو الحد منها، مثل الاقتراح بطباعة أرانيك خاصة بالتسنين توضع في مكان منه صورة الفتاة المطلوب تسنينها، وتختم بخاتم مصلحة الصحة، إلى جانب ضرورة أن يتحقق المأذون بنفسه قبل تحرير العقد بأن صورة الفتاة الموجودة على الأرانيك هي نفسها صورة العروس، وإن قد فجر هذا الاقتراح قضية ضرورة أن يراها المأذون ولا حرج في ذلك[٢٤].

كان ذلك الاقتراح بهدف صون الأعراض البريئة من الانحدار في عالم مجهول من الرذيلة، وفي الواقع فإن تحقيق ذلك كان صعب المنال في ظل تقاليد وعادات تقف حاجزًا أمام سفور الفتيات وقتئذ.

من المشاكل المهمة التي واجهتها المرأة في مجال العمل المدني أيضا انتشار ظاهرة العزوبة، ومن ثم انبرت الأقلام[٢٥] تحاربها موضحة الأسباب التي كانت وراء ظهورها، مع محاولة طرح الحلول المناسبة للقضاء عليها، فقد ارتكزت معظم الآراء على أن السبب المباشر في حدوث أزمة الزواج في مصر كان وراؤه انتشار البغاء بنوعيه السري والعلني، وجرى الكثير من الشباب ضعاف النفوس إلى الاستعاضة عن الزواج بالفسق، وقد وجد هؤلاء في المدنية الحديثة التي شهدها المجتمع ا في تلك الآونة مرتعاً خصباً لتلبية أغراضهم الماجنة المستهترة.

فكان إحجام كثير من الشباب عن الزواج وانصرافهم إلى طريق الغواية ما فيه تدنيس لكرامة المرأة في الطرقات والبيوت، وكان لكل ذلك الآثار السيئة - بطبيعة الحال - على الصحة والأخلاق فضلا عما فيه من الاستهانة بنظام الدولة وشعائرها الدينية وتقاليدها الشرقية[٢٦]. علاوة على ذلك كان هذا الطريق وراء انحلال الأسر وضياع النسب بين أفرادها، وقد أكدت الدراسات أن إباحة الزنا وتنظيم الاعتراف بوجوده كان السبب وراء ضياع أخلاق الكثير من الشباب مما أضعف في نفوسهم الميل إلى الزواج.

ومن هنا كان البحث عن الحلول التي تمثلت في الآتي:

- محاولة التقريب بين الشباب والشابات في المدارس والجامعات والمجالس والمصانع "دعوة لاختلاط الجنسين" وكان أصحاب هذا الاتجاه يرون أن التباعد بين الجنسين السبب وراء انتشار الرذيلة إلى جانب العديد من الأمراض عن طريق ولوج دور البغاء السري والعلني.
- المطالبة بعدم المغالاة في المهور بهدف التخفيف من أعباء الزواج المادية.

كان آخر تلك الحلول هو فرض ضريبة على الأعازب القادرين، وذلك لتحقيق هدفين أولهما: تخفيف أزمة الزواج، ثانيهما : إنفاق المحصل منها على إعانة الساقطات على النهوض من كبوتهن عن طريق إنشاء المؤسسات لإصلاح أحوالهن، واللافت للنظر أن تلك الفكرة لم تكن مبتكرة، ففي إيطاليا - على سبيل المثال- كان فرض تلك الضريبة أمرا طبيعيا[٢٧].

أما بالنسبة إلى محاربة البدع والخرافات، فيجب الإشارة إلى حقيقة مفادها أن العادات والتقاليد تعد ميراثاً لخبرة عدة أجيال سابقة، ومن ثم فهي تعكس نبض المجتمع على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي أحيان عديدة تصبح هذه العادات والتقاليد ذات أثر محمود في حياة المجتمعات الإنسانية، وفي أحيان أخرى تصبح وبالًا على أفراد تلك المجتمعات، وهناك ثمة علاقة بين العادات والتقاليد والبيئة التي ينشأ فيها الفرد

التي تملي عليه سلوكه الشخصي، ومن هنا إما نجد فرد سوي في معاملاته أو فرد غلبت على تصرفاته روح الإجرام.

وقد أعتبر الدجل والشعوذة من العادات المقيتة التي انتشرت بين جنبات المجتمع، ونتج عنها الكثير من جرائم الاحتيال والنصب. وكذلك وكان الزار من العادات والتقاليد التي ترسخت في العقلية المصرية لدى فئة بعينها غلب عليها الجهل حدًا جعلها تسير خلف الخرافات والأساطير، وفي الواقع إن انتشار عادة الزار بشكل لافت للنظر داخل المجتمع ارتبط بشكل كبير بجهل المرأة على وجه الخصوص ذلك الجهل الذي انعكس بطبيعة الحال على أسرتها بأجمعها[٢٨].

أما عن الاحتفال بالموالد التي كانت تقام في المدن والقرى، لم تكن سوى خرافات وبدع استحدثت لا تمت للدين بأية صلة، والأخطر أنها أصبحت مسارح أعدت لممارسة كل أنواع الفساد (شرب الخمر - لعب القمار - تدخين الحشيش).

وبدورها قامت المرأة المصرية بمهاجمة تلك الموالد وما يرتكب فيها من صور الفحشاء واللافت للنظر أنها كانت تقام بناء على موافقة من وزارة الداخلية، أي على مرأى ومسمع من الحكومة، فكانت تضم صورًا مختلفة للانتهاكات الدينية والأخلاقية والاجتماعية، حيث انقلبت القبور المهجورة إلى أماكن للدعارة ولتعاطي المخدرات من ناحية، إلى جانب انتشار العديد من النشالين وسط الزحام، إلى جانب ترويج العديد من أنواع الخمور الرديئة، وفوق كل ذلك تلك العروض من رقصات البطن الماجنة الفاحشة من النساء الخليعات على مرأى ومسمع من الرجال [٢٩]. وما تدل تلك الموالد في النهاية إلا عن جهل تام لفئة ليست بالقليلة أعطت الفرصة لزيادة الانحدار الأخلاقي داخل المجتمع.

على أية حال اعتمدت الجهود النسائية في مجال العمل المدني على ما وصلت إليه الفتاة المصرية من أعلى الدرجات العلمية، ومن ثم أصبح لديها القدرة على أن تنفض عن كاهلها الثوب البالي من تلك العادات والتقاليد والبدع التي أصابت المجتمع.

والواقع أن الخطوات العملية التي اتخذها الاتحاد النسائي تطبيقًا لبرنامجه كانت نبراسا اهتدت به العديد من المصريات اللاتي أخذن على عاتقهن تنفيذه - مع مرور الوقت - خير دليل على المساهمة الفعالة للمرأة داخل مجتمعها، تلك المرأة التي واصلت اهتمامها طوال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين بقضايا مجتمعها المدني، ففي يناير عام ١٩٣٥م، وأثناء انعقاد المؤتمر الوطني العام للوفد المصري، شاركت المرأة المصرية بحضورها الفعال، حيث قامت كل من السيدة نور حسن والسيدة استر فهمي ويصا بالتحدث عن نهضة المرأة المصرية، فوقفنا على مجهودها ونصيبها في النهضة القومية داخل بلادها حتى استأثرن بإعجاب الرجال قبل النساء[٣٠].

فتحت عنوان "المرأة المصرية ونصيبها في النهضة القومية" عرضت صحيفة الأهرام لكلمة العنصر النسائي المشارك في المؤتمر، إذ تحدثت نور حسن عن دور المرأة المصرية في الحركة الوطنية وبسالتها في المظاهرات وبراعتها في ميادين الخطابة العامة، ودورها في تشجيع الصناعات الوطنية، ومساندتها لقضايا وطنها السياسية.. إلخ [٣١]..

أما استر فهمي ويصا فقد تناولت المرأة المصرية ونصيبها من النهضة القومية من ناحيتها التاريخية، فتحدثت عن العامل المعنوي القوي الذي دفع المرأة المصرية إلى حمل قسطها في الجهاد القومي[٣٢].

لم تأل المرأة المصرية جهدا في العمل على نشر الوعي الكامل بالمكانة التي وصلت إليها الفتاة المصرية، فهاهي هدى شعراوي تلقي محاضرة في محطة الإذاعة الحكومية عنوانها "ثقافة المرأة ونشاطها في المجتمع"، مشيرة إلى انتشار تعليم الفتاة بشكل كبير "بعد أن خيم عليها الجهل زمنا طويلا وأضعف قواها العقلية"، مؤكدة على أن المرأة الشرقية لم تكن وحدها التي قضي عليها بالجهل لفترات طويلة، بل شاركتها المرأة الغربية هذا التجاهل والنسيان من قبل المدنية الحديثة التي صبت جام اهتمامها على الرجل فقط"[٣٣].

واستمرارا لمسيرة المرأة المصرية في النهوض بمجتمعها المدني أنشأت العديد من الجمعيات الخيرية بهدف مد يد المساعدة لأبناء الوطن، نجد جماعة الإخوان المسلمين تنشأ تنظيمً خاصًا بالأخوات المسلمات، أخذ على عاتقه نهضة المرأة المسلمة بنشر التعاليم الدينية التي تساعدها على تنشئة أطفالها التنشئة العقلية والصحية السليمة، واتخذ ذلك التنظيم شعار محاربة البدع والخرافات ورفع لواء نشر الثقافة الدينية، إلى جانب مساهمة الأخوات المسلمات في المشروعات الاجتماعية النافعة داخل الملاجئ والمدارس والمستوصفات[٣٤].

وفي عام ١٩٣٥م رسمن برنامج خاص لهن لتعليم الفتاة المسلمة منذ نعومة أظافرها، وبمرور الوقت ما لبث نشاطهن أن اتسع، فتكونت لجنة للأخوات المسلمات تحت مسمى " فرقة الأخوات المسلمات " بمدينة الإسماعيلية، وفى القاهرة ر أست لبيبة أحمد نفس تلك اللجنة، وقد وصل عدد تلك اللجان عام ١٩٤٨م إلى خمسين لجنة، أسند الإشراف عليها للمرشد العام حسن البنا نفسه.

ولنا أن نقول: أن نشاط تلك اللجان دار في فلك إصلاح الجوانب الاجتماعية داخل المجتمع، دون التطرق إلى الجوانب السياسية، إيمانا منهم بأن المرأة خلقت لرعاية زوجها وتربية أولادها من أجل صون أسرتها، ولا يكون خروجها إلا للتعليم أو للوعظ والإرشاد لما فيه صلاح وخير الفتاة المسلمة داخل مجتمعها.

وفي إبريل عام ١٩٣٦م تقدمت هدى شعراوي بصفتها رئيسة الاتحاد النسائي المصري إلى علي ماهر رئيس مجلس الوزراء بمطالب اجتماعية قد سبق وتقدمت بها أثناء وزارة توفيق

نسيم الثالثة[٣٥]، ولكن المناخ العام لم يكن مناسيا لتنفيذها، وقد انتهزت فرصة طرح علي ماهر لبرنامج وزارته المعلن عن ضرورة العمل على إحداث حركة إصلاحية واسعة النطاق لتعيد تقديم تلك المطالب على النحو التالي :

- إنشاء مدارس متنقلة على نظام مستشفيات البلهارسيا والانكلستوما لنشر الثقافة المنزلية والزراعية والأخلاقية ومحاربة الخرافات والبدع بالراديو والسينما والمحاضرات.
- إنشاء حدائق في الأحياء الوطنية وبها أبنية صغيرة لإيواء أطفال العمال والعاملات أثناء أعمالهم النهارية.
- الإكثار من الملاجئ لمحاربة التسول وسن قانون يحدد مسئولية الآباء عن أبنائهم القصر المتسولين.
- تحريم بيع المشروبات الروحية للشبان الذين تقل سنهم عن ١٨ سنة وإغلاق محال هذه المشروبات عند نهاية الساعة الواحدة صباحا.
- إصلاح السجون المصرية.
- إعادة النظر في فوضى تعدد الزوجات.
- منح النساء حقوق الانتخاب والعضوية في مجالس المديريات والاشتراك في المجالس الحسبية[٣٦].

وغيرها الكثير من المطالب التي أثبتت بها المرأة المصرية قدرتها على الوقوف في وجه الجميع مطالبة بحقوقها التي انتزعت منها لفترات طويلة.

وعلى الجانب الآخر انبرت الأقلام النسائية بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦م تدافع عن حق المرأة في التعليم والانتخاب وفي إدارة المجالس البلدية، وفي تأسيس الأندية الاجتماعية، وحقها في الدفاع الوطني، وتؤكد على دورها في إحلال السلام داخل مجتمعها حتى يتحقق بذلك الاستقلال الحقيقي للوطن[٣٧].

وفي عام ١٩٣٦م تم إنشاء "الجمعية النسائية لتحسين الصحة" برئاسة حرم الدكتور عبد المجيد محمود وشاركها العديد من السيدات المتطوعات من أبرزهن ليلى دوس، وقد أخذت الجمعية منذ إنشائها على عاتقها مساعدة الفقراء من مرضى السل إلى جانب الإشراف على أسر المرضى منهم، وذلك بتعليم الفتيات من ذوي المرضى حياكة الملابس وأشغال الإبرة، ومن لا تصلح لذلك العمل تقوم ببيع منتجات زميلاتها، وبذلك وفرت للقادرات على الحياكة الوقت لمواصلة عملهن. وفي نفس الوقت دبرت للعاجزات عن صناعة الحياكة موردًا للرزق بما يبعن من إنتاج زميلاتهن. وهكذا ساعدت الجمعية على زيادة دخل الأسر الفقيرة عن طريق مساعدة بناتها بما تصنعن من أشغال[٣٨].

وفوق ذلك قامت الجمعية بحل مشكلة البطالة بين أفراد الأسر التي ترعاها، فأنشئت لكل منها محلا تجاريا صغيراً زودته برأس مال مناسب، وقد استطاعت هذه الأسر أن تنجح في هذا العمل، وأن تعول أفرادها عن طريق هذا المورد الذي دبرته لها الجمعية[٣٩].

أما عام ١٩٣٩م فقد شهد تأسيس "لجنة سيدات الهلال الأحمر" لخدمة المجتمع بتخفيف الآلام عن أبنائه، وقد أسستها ناهد سري حرم حسين سري والعديد من السيدات اللائي ينتمين إلى الطبقة العليا.

وقد برزت جهودهن في أثناء العديد من الأزمات التي أصابت المجتمع المصري مثل مكافحتهن للمرض، ومساعدتهن للمحتاجين وقت انتشار خطر الملاريا عام ١٩٤٤م، وأثناء انتشار الحمى في عام ١٩٤٦م بصعيد مصر، فقد ساهمن بكل الوسائل الممكنة لمقاومة هذا الداء[٤٠].

وفي عام ١٩٤٢م أسست سنية عنان "مبرة فريال" بمساعدة زينب لبيب بهدف مساعدة الفقراء والبؤساء في العديد من الأحياء الشعبية، وبمرور الوقت توسعت المبرة، فأصبحت لها الكثير من المؤسسات النافعة التي تمد يد المساعدة للأطفال الفقراء منذ الولادة حتى يصير رجلا قادرا على كسب رزقه بنفسه، وفتاة صالحة للزواج والأمومة وقادرة في الوقت نفسه على تحمل أعباء المعيشة مع زوجها، وذلك بتعليمها صنعة مفيدة. وقد ضمت تلك المبرة كذلك مطاعم شعبية وحمامات مجانية وساحات رياضية، كما ضمت مختلف الأقسام التي تهتم بالحامل ثم الطفل ثم الفتيات[٤١].

وإلى جوار الاتحاد النسائي المصري تكون "الحزب النسائي المصري" عام ١٩٤٢م. الذي أسسته فاطمة نعمت راشد، وهي على درجة عالية من الثقافة، وكانت على رأس مطالبات مساواة المرأة بالرجل والنهوض بها برفع مستواها الأدبي والاجتماعي، وتوثيق الروابط بين نساء مصر والبلاد الشرقية، والسعي لتنال المرأة حقوقها السياسية كاملة، و قبول النساء في كافة وظائف الدولة متى كانت لديهن المؤهلات، وإعطاء العاملات حق التمتع بكل قوانين العمال ومساواتهن بهم في العمل، واشتراكهن في النقابات، وضرورة العمل على منع تعدد الزوجات[٤٢].

ومع بدايات عام ١٩٤٨م تأسست "جمعية رعاية الأحداث" برئاسة وصفية شكري بهدف رعاية وتوجيه وانتزاع الأحداث من أحضان الرذيلة، وتنشئتهم على الأخلاق الحميدة والأعمال الصالحة. وفي عام ١٩٥٠م كونت الجمعية أول مؤسساتها "مدرسة التربية الاجتماعية الداخلية بكوبري القبة" ضمت بمرور الوقت ثلاثمائة حدث، عملت على تقويمهم لإعدادهم لمواجهة حياتهم المستقبلية بشكل يتمشى مع النهضة التي شهدها المجتمع المصري آنذاك[٤٣].

وفي الواقع فإن النشاط الذي دب في روح المرأة لم يقتصر على تلك الجمعيات الخيرية فحسب، بل تعدتها إلى العديد من المؤسسات النافعة التي خدمت أبناء المجتمع بشكل جدي

ومشرف أمثال: الاتحاد المصري لرعاية الطفولة، جمعية رعاية المرأة والطفل، جمعية الشابات المسيحية المصرية، جمعية السيدات المسلمات، جمعية سيدات مصر، جمعية صديقات الفتيات الفقيرات وغيرهما الكثير(٤٤).

كما تكون "اتحاد بنت النيل" عام ١٩٤٩م بزعامة الدكتورة درية شفيق، وبعضوية كل من صفية شكري رئيسة جمعية رعاية الأحداث، زينب لبيب المحامية، سنية عنان رئيسة جمعية التحرير، أسماء فهمي، نادر صبور، زينب نور، عزيزة رضوان، سمية ماهر(٤٥)، وكان برنامجه يهدف إلى:

- السعي لتقرير حقوق المرأة الدستورية والنيابة عن الأمة لتمكنها من الدفاع عن التشريع الذي يكفل هذه الحقوق.
- الدعوة إلى نشر الخدمات الثقافية والصحية والاجتماعية بين الأسر المصرية الفقيرة والمحرومة والمساهمة بنشر الصناعات الصغيرة بين تلك الأسر لزيادة دخلها.
- الدعوة عن طريق المجلات والصحف والمحاضرات والإذاعة إلى العناية بشئون الأسرة، وعلى الأخص الأمومة والطفولة، واتخاذ جميع الوسائل التي تحقق حمايتها وعونها(٤٦).

ولنا أن نقول: إن برنامج "اتحاد بنت النيل" لم يختلف كثيرًا عن برنامج "الاتحاد النسائي المصري"، ولكن المهم هو أن كل تلك الجهود التي بذلت صبت في خانة واحدة وهي النهوض بالمجتمع من أجل تحقيق حريته واستقلاله ونهضته. وكان حافزًا لبذل مزيد من الجهد والعطاء بما يمكن اعتباره كنوع من المنافسة المحمودة لخير المجتمع، فهاهو مجلس إدارة الاتحاد النسائي يبحث في فبراير عام ١٩٥٠م تعديل قانون الاتحاد بحيث يصبح متماشيًا مع احتياجات النهضة النسائية، مثل المطالبة بأن يتسع لدخول الشابات الجامعيات بغض النظر عن الحواجز المادية التي كانت تحد من العضوية في القانون السابق(٤٧)، تلك القواعد التي كان معمول بها في العديد من الجمعيات النسائية مما جعل قيادة الحركة النسائية المصرية تخلو من السيدات العاملات أو الموظفات أو ربات البيوت، وأيضًا من النساء الشعبيات والتي يمكن إرجاعها إلى أن البداية كانت مع المرأة الأرستقراطية سواء من أميرات الأسرة الحاكمة أو المرأة المصرية المثقفة والتي تميزت بعلمها وموهبتها في العمل المدني.

وبمرور الوقت اتسع مجال مشاركة المرأة الاجتماعية حتى كونت كل من سيزا نبراوي وانجي أفلاطون "لجنة الشابات" في الاتحاد النسائي المصري، وقامت تلك اللجنة بأعمال اجتماعية مهمة داخل القاهرة، تلك اللجنة التي تحولت في أكتوبر ١٩٥١م في خضم الكفاح المسلح إلى "اللجنة النسائية الشعبية"، فضمت شخصيات مستقلة مثل الصحفية انجي رشدي، والنقابية عايدة فهمي، والفنانة لولا صدقي، وسعاد منسي وعايدة نصر الله(٤٨).

وقد أصدرت اللجنة نداءً إلى نساء وادي النيل وإلى الرأي العام العالمي وجهته عن طريق المجلس العالمي للسلام واتحاد النساء الديمقراطي العالمي متضمنا مطالب سياسية واجتماعية واقتصادية، وكان هدفها تعبئة الجماهير النسائية وتنظيمها لتقديم مساندة مادية ومعنوية للفدائيين في منطقة القناة حتى تم تأسيس فرع لهذه اللجنة بمدينة الإسماعيلية[٤٩].

وكما بدأت المرأة المصرية طريق نهضتها متشحة رداء الوطنية مع مظاهرات عام ١٩١٩م، كان وجودها مع نهاية فترة الدراسة يتخذ نفس المنحى، وذلك بمشاركتها في المظاهرات النسائية الكبرى.

وفي ختام هذا الشق من الدراسة أشير إلى أن المرأة المصرية في السابق كانت قابعة في منزلها، مهمتها الأولى والأخيرة تكوين أسرة، وما كان يدور في مخيلتها يومًا أن تخرج من عقر دارها لتشارك في معترك الحياة - على ذلك النحو - وبصورة مسبقة ومشرفة نجحت أن تثبت للعالم أجمع أنها قادرة على فعل الكثير لو أتيحت لها الفرصة.

الإسهامات الدولية

سجلت المرأة المصرية حضورًا خارجيًا مهما باشتراكها في المحافل الدولية إبان الحقبة الليبرالية، وعلى الرغم من أنها فوتت على نفسها فرصة الاشتراك في مؤتمر جنيف عام ١٩٢٠م بناء على دعوة الاتحاد النسائي الدولي، والتي أُرجع السبب في هذا إلى انشغال المرأة المصرية وقتئذ بالأحداث التي تتابعت بعد ثورة عام ١٩١٩م، ولكن سرعان ما اغتنمت الفرصة بعد ذلك بثلاث سنوات عندما وجه الاتحاد النسائي الدولي الدعوة مرة أخرى للمشاركة في مؤتمر روما الذي عقد في مايو عام ١٩٢٣م. وقد مثلت مصر فيه كلا من هدى شعراوي بصفتها رئيسة الاتحاد النسائي المصري، نبوية موسى، وسيزا نبراوي، وعقد في ١٢ مايو، وقد اختار الوفد المصري أن يدخل اللجنة التي خصصت للبحث في مركز المرأة الاقتصادي، وأوضحت المذكرة التي تم تقديمها باسم الوفد بأنهن موافقات على أنه يجب على المرأة قبل المطالبة بحقوقها السياسية أن تطالب بتحسين حالتها الاقتصادية، حتى تستطيع أن تعيش عيشة استقلالية، ولن يتحقق ذلك إلا بعد حصولها على قدر من التعليم يتماشى مع مقدار ما يحصل عليه الرجل[٥٠].

كانت ردود الفعل على المذكرة المقدمة من الوفد المصري قد لقيت استحسانًا كبيرًا في الخارج، وأخذت الصحف الإيطالية وقتئذ من الإشادة بالنضج الواضح فيها، ووصفت تلك المطالب بالاعتدال[٥١]. وفي مصر كانت الآراء منقسمة كالعادة بين مؤيد ورافض لأولى خطواتها نحو تحررها.

وفي سبتمبر عام ١٩٢٤م كانت مشاركة المرأة المصرية في مؤتمر "جراتز" بالنمسا لتأكد على تحررها من قيودها وإصرارها على إثبات وجودها في تلك المحافل الدولية راجية تحقيق مطالبها الساعية قدما إليها[٥٢].وكان الغرض من هذا المؤتمر هو وضع حد للإتجار بالنساء والأطفال وهو من المطالب الأساسية التي طالب بها الاتحاد النسائي المصري بالداخل، ومن ثم انبرت هدى شعراوي للمطالبة بإغلاق بيوت البغاء في جميع بلاد العالم، واسترسلت في عرض العديد من المشاكل الأخلاقية والاجتماعية والصحية الناتجة عن تلك البيوت.

ولم تنس أن تؤكد رئيسة الاتحاد في خطابها على أن وجود الامتيازات الأجنبية، حال بين سن تشريع يقضي بمحو تلك البؤر الفاسدة [٥٣]. فمن المعلوم أن نظام الامتيازات الأجنبية ظهر أكثر ما ظهر في المحاولات الفاشلة التي قام بها رجال البوليس في التعامل مع بيوت الدعارة غير المرخصة والتي كان يديرها أجانب وصلت إلى درجة التحدي لرجال المباحث دون أدنى خوف، وكان هؤلاء الأجانب يغيرون جنسية أصحاب بيوت الدعارة بصفة مستمرة، ومن هنا لم يستطع رجال البوليس الدخول دون موافقة وحضور القنصل الأجنبي أو بحضور من ينوب عنه.

ومن هنا أتاح نظام الامتيازات الفرصة أمام وفود أعداد كبيرة من المومسات الأوربيات، فلم يخضعن للقانون المصري، وحينما يقفن أمام المحاكم القنصلية تصدر ضدهن في الغالب الأعم الأحكام غير الرادعة، ومن ثم فإنها لم تؤثر على استمرارية نشاطهن، وفوق ذلك لم تكن قيود الكشف الطبي الصارمة ضد المومسات المصريات بنفس درجة الحدة على المومسات الأوروبيات، فكن يستطعن تفادي تلك الإجراءات بوسائل عديدة تقف أمامها السلطات المصرية مكتوفة الأيدي، رغم أن العاهرات الأوربيات كن أكثر خطرًا على الصحة العامة من المصريات اللاتي كن ملتزمات بالمتابعة والكشف الطبي[٥٤].

على أية حال استطاعت المرأة المصرية بكل جرأة أن ترفع صوتها عاليًا مناديه برفع تلك القيود والأغلال، وبذلك وقفت على قدم المساواة مع الرجل حتى كللت جهودهما في هذا المضمار بالنجاح لصالح الوطن، إذ أسهمت في المطالبة بإلغاء الامتيازات الأجنبية على مدار سنوات متتالية، تلك التي تحققت مع اتفاق مونترو عام ١٩٣٧م.

وفي عام ١٩٢٥م مثلت مصر رئيسة الاتحاد النسائي في المؤتمر النسائي الذي عقد بواشنطن، وتعرضت لحال المرأة الشرقية على وجه العموم، وللمصرية على وجه الخصوص[٥٥].

شهد عام ١٩٢٦م انعقاد المؤتمر النسائي العاشر في باريس واختيرت جامعة السوربون مقرًا لهذا المؤتمر الذي استمر من ٢٨ مايو إلى ١١ يونيو. وقد تكون الوفد المصري من خمس سيدات كانت على رأسهن هدى شعراوي، وسيزا نبراوي، وإستر فهمي(٥٦).

وتناول المؤتمر العديد من الموضوعات الاجتماعية والنسائية منها: الأم غير المتزوجة، وجنسية الزوجة، وحقوق الزوجة، المساواة بين الجنسين في العمل، ومنع تجارة الرقيق الأبيض، والنشر والدعوة لتحرير المرأة، والسلام العام(٥٧).

ولاشك أن مؤتمر باريس أتاح مساحة أكبر للمرأة المصرية لتعبر عما يجيش في صدرها من قضايا مهمة تشغل بالها، ولقد كان لجهدها الواضح في هذا المؤتمر ما جعلت الآراء في الداخل والخارج تثني على تلك الروح القوية التي دبت في جسد المرأة المصرية وجعلتها تخدم القضية المصرية في رفع اسم مصر عاليًا فضلا عن خدمة القضايا النسائية والاجتماعية.

وفي شهر سبتمبر من ذات العام ذهبت هدى شعراوي إلى جنيف ملبية دعوة المكتب النسائي الدولي لجمعية السلام بعد أن اختيرت عضوا فيه أثناء انعقاد مؤتمر باريس، وقد حضرت الاجتماعات والمناقشات الخاصة بتقرير افضل الوسائل لاشتراك النساء في خدمة السلام العام، وقد انتهزت فرصة هذه الاجتماعات وتحدثت عن التطور العقلي للحركة النسائية المصرية(٥٨).

وقد دعت رئيسة الاتحاد النسائي المصري عضوات الاتحاد للاجتماع لدراسة ما قام به أعضاء الوفد المصري في المؤتمر، ووُضع في صورة تقرير رفعته في ٢١ نوفمبر إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الحقانية ورئيسي مجلسي الشيوخ والنواب، حددت فيه العضوات مطالبهن في حماية المرأة المصرية من الظلم الواقع عليها من:

١- تعدد الزوجات بدون مبرر.

٢- الإسراع في الطلاق بدون سبب جوهري.

٣- الظلم والإرهاق اللذان يقعان عليها في بيت الطاعة.

٤- اخذ أولادها في حالة افتراق الزوجين(٥٩).

وهكذا يمكننا القول: إن تلك المحافل الدولية التي التقت فيها المرأة المصرية بنظيراتها الأوربية فجر لديها مخزون من القضايا المهمة التي انعكست في مطالبهن لدى عودتهن من تلك المؤتمرات.

أما مؤتمر أمستردام النسائي عام ١٩٢٧م، فقد طرح فيه الاتحاد النسائي موضوعات ذات صبغة سياسية حول الحروب والسلام ونزع السلاح، وطالبت فيه هدى شعراوي بإلغاء الامتيازات الأجنبية.

وفي عام ١٩٢٩م شارك وفد نسائي مصري في مؤتمر برلين، وتكرر الحديث عن مسألة إلغاء الامتيازات الأجنبية، ومحاربة تجارة المخدرات والتجارة بالنساء(٦٠).

ولم تقتصر دائرة مشاركة المرأة المصرية على الأقطار الغربية، بل كانت تصلها الدعوات من شقيقاتها في الأقطار الشرقية المجاورة، ففي فبراير عام ١٩٣٠م تلقت إحسان أحمد القوصي سكرتيرة الاتحاد النسائي دعوة من الاتحاد النسائي السوري اللبناني للمشاركة في مؤتمرهن لذلك العام، وكانت فحوى الدعوة تنم على مدى تقدير للدور الذي لعبته المرأة المصرية في السعي للحصول على حقوقها، مطالبة بضرورة تكاتف المرأة المصرية مع أختها السورية اللبنانية من أجل العمل على رفع مستوى المرأة العربية والشرقية(٦١).

وما لبثت إحسان القوصي إلا أن نشرت تلك الدعوة حتى يتسنى مشاركة أكبر عد من النساء المصريات في هذا المؤتمر، فوجهت إلى الجمعيات النسائية برنامج الدعوة الذي تلخصت بنوده المقترحة للنقاش على النحو التالي:

- سعادة العائلة وإصلاح المجتمع.
- ربط أواصر الصداقة بين نساء الشعوب العربية والتعاون على تحقيق ما يسعين إليه من إصلاح شؤونهن ورفعة بلادهن.. إلخ من الموضوعات التي تخص الأسرة العربية(٦٢).

وبالفعل أوفدت لجنة الاتحاد النسائي المصري السيدة إحسان القوصي لتمثلها في هذا المؤتمر الذي عقد في بيروت في ٢٣ إبريل عام ١٩٣٠م، وقد كان من المنتظر أن تحضر هدى شعراوي أعمال هذا المؤتمر، ولكنها اعتذرت لانحراف طرأ على صحتها وقتئذ. وقد ألقت لبيبة ثابت وجوليا دمشقية واحسان أحمد خطبا نالت استحسان جمهور الحاضرين(٦٣).

وبعد غضون أيام قليلة قرر المجمع النسائي الشرقي انعقاد مؤتمره الأول في مدينة دمشق في يوليو من ذات العام تحت رئاسة السيدة نور حماده رئيسته، وبطبيعة الحال وجهت الدعوة لسيدات مصر متمثلة في السيدة عزيزة فوزي عضو جمعية الاتحاد النسائي المصري التي اعتذرت لارتباطها بالسفر لأوروبا وقت انعقاد المؤتمر، في الوقت الذي كانت هدى شعراوى لم تستعد صحتها(٦٤).

على أية حال شمل المؤتمر في جلساته المتتابعة خطب لمندوبات الحجاز ونجد والهند والأفغان والعراق وتركيا والاتحاد الدولي. وقد كان الهدف منه حث الحركات النسائية في الأقطار الشرقية على مواصلة حركتهن بقوة لإصلاح الحياة الاجتماعية والنهوض بالبلاد الشرقية في كافة المجالات، وذلك عن طريق المشاركة في وضع دعائم الحركة النسائية التي تتمشى مع حاجات كل قطر ولا تخرج عن التقاليد القومية، وتكون صورة صادقة للمرحلة التي تمر بها نساء الشرق من النضوج والوعي القومي وقتئذ(٦٥).

ورغم عدم اشتراك مصر في هذا المؤتمر، فإن الصحف المصرية كانت تكتب وتتابع أحداثه يوم بيوم، وتنشر على صدر صفحاتها الخطب للمندوبات المشاركات في فاعليات المؤتمر، مما كان له صدى لدى المرأة المصرية بلا شك في زيادة تحفزها نحو بذل مزيد من الجهد للنهوض بحركتها النسائية الصاعدة. واللافت للنظر أنه كان في خطاب مندوبة الأفغان معصومة أديب ما ذكرته عن أن الحركة النسائية في مصر واسعة النطاق أكثر منها في أي قطر شرقي آخر[٦٦].

ومن خلال توصيات ذلك المؤتمر يتبين أن المشكلات التي حملت المرأة العربية والشرقية على عاتقها حلها تكاد تكون واحدة في جميع تلك البلاد، حيث تنوعت ما بين العمل على أن يكون التعليم الابتدائي حتى الحصول على شهادته إجباريا للجنسين، وتحسين حالة المرأة الاقتصادية، وتحديد سن الزواج، ومنع تعدد الزوجات، ومحاربة البغاء.. إلخ[٦٧].

ويمكننا القول: إن نهضة الحركة النسائية في مصر كانت منظومة شهدتها غالبية البلدان العربية، فما لبثت الحركة النسائية العربية أن وقفت على قدمها هي الأخرى تسعى لمزيد من المؤتمرات التي تبحث فيها عن سبل نهضتها، فهاهي نور حمادة رئيسة الاتحاد النسائي السوري تعاود في أكتوبر عام ١٩٣٢م الدعوة لحضور المؤتمر الثاني لهذا الاتحاد، مما يثبت أنها كانت خطوات موفقة للحصول على مزيد من الحقوق والمكاسب[٦٨].

ففي ٢٣ أكتوبر عام ١٩٣٢م افتتح المؤتمر النسائي العربي أعماله ببغداد برئاسة نور حمادة، وبحضور السيدة ريد مندوبة الاتحاد النسائي الدولي، وقد شارك وفد نسائي مصري في أعماله، فتقدمت روزليوسف بتقرير عن العراق، ذكرت فيه التقدم الذي حصل عليه في الآونة الأخيرة، وكان تقريرها قد نال استحسان الجميع حيث ألم بأكثر النواحي التعليمية. أما حنينة خوري الرحالة المصرية، فقدمت تقريرًا عن مصر أثنت فيه على جهود هدى شعراوي زعيمة الحركة النسائية المصرية، وأعقب ذلك كلمات لمندوبات سوريا ولبنان وفلسطين والحجاز، تناولن بالبحث حق المرأة في التعليم، وضرورة محاربة العادات الاجتماعية السقيمة، والعمل على تهذيب الفتاة، والبحث فيما ينقص المرأة الشرقية[٦٩].. إلخ.

وفي مارس عام ١٩٣٣م مثل وفد نسائي مصري في مؤتمر مرسيليا الذي انصبت جهود القائمين عليه في بحث حق المرأة السياسي[٧٠].

وفي أغسطس عام ١٩٣٤م دُعيت هدى شعراوي وسيزا نبراوي لحضور المؤتمر النسائي الدولي بباريس، وكان الهدف من انعقاده مقاومة الحرب الاستعمارية والفاشية في البلدان المستعمرة، وقد ضم ١٥٠٠ مندوبة احتفلن فيه بمرور عشرين عاما على الحرب العالمية الأولى، وكانت أهم قراراته فيما يخص المرأة:

- الإجماع ضد الزواج المبكر بدون اتفاق الطرفين.

- إعطاء فرصة تمكن المرأة من الأعمال الحرة والمناصب الإدارية.
- التصويت ضد الأعمال المضرة بالصحة للنساء والأطفال كالعمل في المناجم والكيماويات(٧١).

وفي مارس ١٩٣٥م تلقت فاطمة نعمت راشد دعوة من الاتحاد الدولي لإنشاء فرع له في مصر، وبالفعل دعت لفيفًا من سيدات الطبقة الراقية بالقاهرة في٢ مارس بدار مدام برنار ميشيل، وشكلت لجنة منهن لمباشرة تنفيذ هذا المشروع، وعقدن جلسة في التاسع عشر من نفس الشهر، بحثن فيها إمكانية وضع مشروع قانون يتماشى مع الحياة المصرية لتنظيم فرع الاتحاد في مصر(٧٢).

وهكذا تم إنشاء فرع للجمعية النسائية الدولية للأمهات والمعلمات الداعيات للسلام في مصر، ضم العديد من السيدات البارزات في الحركة النسائية أمثال: راجية حمزة، وأمينة حمزة، وأمينة السعيد، وفاطمة حسنين، وغيرهن.

وفي الشهر التالي مباشرة من ذات العام توجه وفد الاتحاد النسائي المصري برئاسة هدى شعراوي إلى إستانبول بتركيا لحضور المؤتمر النسائي الدولي الثاني عشر، وقد تكونت هيئة الوفد من السيدات: نفيسة محمد علي، أمينة فؤاد، إستر فهمي ويصا، حواء إدريس سكرتيرة وفد الاتحاد النسائي المصري، حورية إدريس، جان ارقش، ليلى ثابت، نللي شديد(٧٣).

كان افتتاح المؤتمر في ١٨ إبريل ١٩٣٥م بوجود ٤٠ دولة يمثلن مئتي مليون من نساء العالم برئاسة لطيفة بكير رئيسة الاتحاد النسائي التركي. أما مشاركة المرأة المصرية فيه فكان عبر عدة كلمات، الأولى لهدى شعراوي عن فضل التعاون والخير الكثير الذي ينال البشرية منه، والثانية سيزا نبراوي في كلمتها عن الاتحاد النسائي المصري واللجان المؤلف منها ودورها في النهضة النسائية في مصر، والثالثة لإستر فهمي ويصا عن طلب المساواة في الحقوق السياسية، وأوضحت أن رسالة المرأة للعالم هي الحرية والإخاء والتعاون، كما تناولت مشكلة البطالة وخوف الرجال من مزاحمة النساء لهم(٧٤).

وقد عرض الوفد النسائي المصري عدة مقترحات فازت بنصيب كبير من قرارات المؤتمر وهي:

١- الشرق والغرب يتعاونان بمعنى أن الرقي يقضي بأنه يجب على النساء في جميع البلدان أن يوجهن أنظارهن إليه (المؤتمر) على قاعدة المساواة والعدالة، وهو يعاهد على تأييد كل نساء الغرب على مثال تأييده لنساء الشرق، سواء كن يجاهدن لاستئصال شافة انحطاط منزلتهن التي يشكون منها من الوجهة القانونية والاجتماعية والاقتصادية، أو يجاهرن بحقوقهن الوطنية المساوية لحقوق الرجال في البلدان المنتميات إليها، ويحي المؤتمر التعاون بين نساء جميع أنحاء المعمورة. (تقرير مصر - قبله المؤتمر).

٢- النظر في رغبة المؤتمر في رؤية مبدأ المساواة معمولا به بين المرأة والرجل في مسألة الجنسية، وإن كان ذلك متعذر العمل به في مصر من جراء نظام الامتيازات الأجنبية (تقرير مصر - قبله المؤتمر).

٣- أن تسعى الجمعيات المشتركة في هذا المؤتمر بشكل جدي في الوسائل العملية لمعالجة بعض الأضرار الاقتصادية الحالية، كتقليل ساعات العمل، وإنشاء صناعات جديدة، وتسهيل الاعتمادات بفائدة متدنية، وتعديل النقد ليتلاءم مع زيادة عدد السكان ومع مقتضيات الحياة العصرية برفع مستوى المعيشة في العالم كله، وتثبيت أسعار السلع. (تقرير إستر فهمي، واعتبره المؤتمر بمثابة اقتراح).

٤- النساء المجتمعات في هذا المؤتمر يحتججن على جميع أنواع التحامل والمظالم وعدم المساواة المرتكبة بحق الجنس الأفريقي في العالم كله. ويحتججن أيضا على طريقة أخذ الثأر باليد. (تقرير جامايكا - قبله المؤتمر)[٧٥].

وقد أسفر المؤتمر على عدة قرارات أخرى كثيرة.

ومن الأمور المهمة التي أسفر عنها المؤتمر قبول أربع جمعيات نسائية جديدة تمثل نساء العرب في دمشق وبيروت وفلسطين في الاتحاد النسائي الدولي.

وعلى هامش المؤتمر التقت هدى شعراوي أيضًا بالزعيم كمال أتاتورك.

وبعد انتهاء المؤتمر وعودة الوفد المصري، رفعت هدى شعراوي إلى رئيس الوزراء في أغسطس من ذات العام ترجمة لبعض القرارات التي وافق عليها المؤتمر النسائي الدولي، وتلقت بعد ذلك خطابا من رئيس الوزراء يفند فيه بعض تلك الآراء الخاصة بمساواة الجنسين من الوجهة الأخلاقية، وبمنع تعدد الزوجات، وبحقوق المرأة السياسية على النحو التالي [٧٦]:

- أن الحكومة المصرية مهتمة بتنفيذ التقرير الذي قدمته اللجنة الخاصة ببحث مسألة إلغاء البغاء الرسمي في البلاد.
- إن تعدد الزوجات بقائه فضلا عن كونه يسيء إلى سمعة مصر الأدبية أمام العالم المتمدين، فإن له تأثيره المؤلم في الحياة العائلية والاجتماعية، فهو يثير روح الشقاق والعداء بين أفراد العائلة الواحدة، وكثيرا ما يؤدي ما يحدثه من شقاق إلى الإجرام والانتحار. وقد أكد الخطاب كذلك على أن تعدد الزوجات يتنافى مع ناموس الطبيعة وتقاليد العصر الحاضر، وهو في الحقيقة يخالف روح الشريعة التي تسمح به إلا تحت شروط يصعب تحقيقها.
- كما أيد مطالبة المرأة بحقوقها السياسية، وقد رأى أنه أصبح التعليم إلزاميا للجنسين، وبذلك يزداد عدد المتعلمات زيادة مطردة في ظل إظهارهن الكفاءة في فروع التعليم المختلفة كفاءة تعادل كفاءة الشبان، وأنه قد آن الوقت الذي يمكن أن تستفيد فيه البلاد

من مواهب المرأة في الأعمال التي تصلح لها وتحسن القيام بها في مختلف المرافق والمصالح، كالصحة والتعليم ورعاية الطفل في السجون والإصلاحيات ورقابة دور السينما والتمثيل والمجالس الحسبية ولجان الأوقاف والمجالس البلدية والمحلية.. إلخ [٧٧].

وإيمانا من عضوات الاتحاد النسائي المصري بأهمية السلام، شاركن في مؤتمر السلام العالمي الذي انعقد بمدينة بروكسل في سبتمبر عام ١٩٣٦م برئاسة اللورد سيسل والمسيو بييركو، وكان الهدف من انعقاده إقناع حكومات العالم بأن الشعوب تنشد السلام وتريده [٧٨].

وقد مثلت إستر فهمي ويصا الاتحاد النسائي، وقدمت مقترحات إلى مؤتمر السلام، وهي "أن النساء المصريات اللاتي يشتركن في كل حركة ترمي إلى نشر فكرة السلام والتعاون بين الشعوب يرين من واجبهن اليوم أن يشاطرن أخواتهن الغربيات في مؤتمر السلام". وعندما طرح برنامج المؤتمر كان ثمة ملاحظات تم التعليق عليها من قبل الوفد المصري [٧٩].

وفي أغسطس عام ١٩٣٧م انعقد في بودابست مؤتمر الاتحاد النسائي الدولي، ومثلت مصر فيه هدى شعراوي وسيزا نبراوي. كما انعقد في مايو عام ١٩٣٨م مؤتمر للسلام العالمي، وحضره نساء ممثلات لكافة الشعوب، ومثلت مصر فيه إستر فهمي ويصا ونعيمة الأيوبي، وتم في خلاله بحث أفضل السبل التي تسلكها المرأة لخدمة قضية السلام العالمي [٨٠].

وشهد نهايات عام ١٩٣٨م أهم المؤتمرات النسائية التي عقدت لمناقشة قضية فلسطين بالقاهرة برئاسة هدى شعراوي، وبحضور وفود من فلسطين وسوريا ولبنان، وإيران والعراق [٨١]، حازت الأوراق التي قدمت في المؤتمر النسائي الشرقي إعجاب وتقدير الجميع، فوقفت هدى شعراوي تثني على اتحاد النساء الشرقيات في ذلك المؤتمر مما شد من أزر ووحدة الصفوف، وزاد كذلك من قوة ومتانة العروبة بين الأشقاء العرب. كما عرّضت ما حدث في فلسطين وطلبت من الحضور الوقوف دقيقة تمجيد لذكرى الشهداء الأبطال. كما تحدثت إيفا حبيب المصري عن الهجرة اليهودية، وأوضحت أضرارها ومساوئها. وفي كلمتها أكدت حنيفة علوبة على حقوق فلسطين العربية كاملة دون نقصان. وتحدثت زينب الغزالي باسم جماعة السيدات المسلمات عن شعورهن نحو فلسطين الشقيقة، وأشادت بجهود الجنس اللطيف في المجتمع قائلة: "أن التعاون الوثيق بين الجنسين في الجهاد والعمل كفيل بأن يعيد إلى العرب مجدهم التليد الخالد". وأعلنت منيرة ثابت أنها تضع نفسها تحت تصرف المؤتمر لخدمة قضية فلسطين، ونادت ببطلان وعد بلفور قانونيا، وبالتالي بطلان آثاره وما ترتب عليه، واقترحت أيضا انتداب وفد من رجال الشرق العربي ونسائه لمقابلة المستر تشمبرلين - رئيس الوزراء البريطاني - الذي قال بنفسه أنه نصب نفسه للدفاع عن قضية السلام [٨٢].

وحرصت المرأة المصرية - دومًا - على توحيد جهودها مع شقيقاتها العربيات، وهذا ما دعا الاتحاد النسائي المصري إلى عقد مؤتمر نسائي عربي أفتتح المؤتمر في ١٢ ديسمبر عام ١٩٤٤م بالأوبرا، وحضرته مندوبات الدول العربية: العراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين. ودار حول نهضة المرأة المصرية، وحقوق المرأة والعمل على مساواتها بالرجل، وقضايا التعليم، والتعاون الاقتصادي، وفتح أبواب العمل للمرأة.. إلخ، وتم تشكيل مكتب دائم لهيئة الاتحاد النسائي العربي من المندوبات العربيات، وتم اختيار هدى شعراوي رئيسة عامة، وأمينة السعيد سكرتيرة، وكان الهدف من إنشائه توطيد التعاون بين نساء العرب وبين المرأة والرجل في كافة المجالات[٨٣].

ومع ظهور السلاح الذري في اخريات الحرب العالمية الثانية(١٩٣٩-١٩٤٥م) الذي تمثل في ضرب أمريكا لليابان بقنبلتين ذريتين أحدهما على هيروشيما والأخرى على نجازاكي، تأسس المجلس العالمي للسلام الذي نتج عنه انعقاد مؤتمر للسلام في استكهولم عاصمة السويد عام ١٩٤٩م، واصدر نداء استكهولم الشهير ضد القنبلة الذرية، وقد عده البعض أول مؤتمر للسلام[٨٤]، ولكن في الواقع قد سبق ذلك انعقاد مؤتمر انترالاكن برئاسة السيدة كاربت أشبي عام ١٩٤٥م، ودارت أعماله حول المطالبة بعدم استخدام الأسلحة الذرية خاصة بعد تلك الحادثة، وضرورة موافقة البلد المستضيف للمهاجرين على هجرتهم من بلد إلى أخر. وكانت كل من هدى شعراوي وسيزا نبراوي وعصمت عاصم وحرم طلعت حرب يمثلن مصر فيه[٨٥].

وفي ذات العام عقد المؤتمر النسائي الدولي الديموقراطي بباريس، ومثلت مصر فيه انجي أفلاطون، وصفية فاضل، وسعاد الرملي، وقد رفع شعار السلام وبغض الفاشية وكافة صور الاضطهاد والاستبداد والاستعمار، وناصر المؤتمر كذلك مساواة المرأة للرجل في الأجر والرعاية والتعليم والانتخاب.. إلخ [٨٦].

وفي شهر مارس عام ١٩٤٩م شارك وفد الاتحاد النسائي المصري برئاسة سيزا نبراوي اجتماعات المؤتمرات النسائية ببيروت، وعند عودتها بعثت إلى رئيس الوزراء المصري كتابا محتويا قرارات هذه المؤتمرات التي منها ضرورة انضمام عضو عربي إلى لجـنة اللاجئين

باليونسكو، وإلى مناشدة الحكومات العربية للمسارعة إلى إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى بلادهم، وتقديم البت في مصيرهم على أي بحث سياسي آخر.

وقد اختتمت كتابها بالقول: "إن الاتحاد النسائي ليشعر بالمسئولية الكبرى فيما يتطلع إليه الوطن من تقدم في مضمار العمران والمدنية، وإن نساء العروبة لعلى أتم استعداد للقيام بنصيبهن في الواجبات التي تفرضها الأوضاع الجديدة مهما يكلفهن الأمر، ومهما يتطلب من تضحية وجهود"[٨٧].

وفي ٢٦ يوليو ١٩٥٠م افتتح مؤتمر الاتحاد النسائي العربي ببيروت أعماله بحضور وفود من سوريا وفلسطين ومصر برئاسة أمينة السعيد، وكان جدول أعماله على النحو التالي:

- وضع برنامج موحد لمنح المرأة العربية مركزا يعادل الدور المهم الذي تقوم به في حياة العالم العربي.
- مؤازرة جميع الهيئات التي تقوم برعاية الطفل والأمومة في البلاد العربية.
- اتخاذ التدابير لإيجاد التفاهم والسلم والصداقة بين الشعوب العربية.
- توطيد التعاون الاجتماعي والثقافي والاقتصادي بين الدول العربية.
- نشر تقرير سنوي يتضمن أعمال الجمعيات النسوية في سائر البلاد العربية[٨٨].

وقد وافق المجتمعات على تلك البنود بالإجماع، وفي النهاية وجه المؤتمر برقية إلى رؤساء الحكومات العربية، مطالبا بإزالة الخلافات القائمة بين البلاد العربية، والاعتراف بالحقوق السياسية للمرأة طبقا لتصريح حقوق الإنسان[٨٩].

وفي ذات الشهر طارت سيزا نبراوي إلى جنيف لحضور مؤتمر الرابطة النسائية الدولية، وقدمت عددا من المقترحات بهدف صون السلام العام، واستتباب الأمن الدولي، ومناشدة نساء العالم أن يطالبن بتنفيذها " منع استخدام الأسلحة الذرية، و إقامة رقابة دولية على إنتاجها، والاهتمام بتربية النشئ وإلهامهم بروح العدالة والتعاون الدولي.. إلخ "[٩٠].

وفي عام ١٩٥١م أسست كل من أنجى افلاطون وسيزا نبراوى لجنة أنصار السلام في مصر، كان هدفها الدفاع عن السلام العالمي، ومهاجمة أخطار الحروب الذرية علي حياة الإنسان. وقد ضمت اللجنة كافة الاتجاهات الوطنية (يوسف حلمي،سعد كامل، محمد صبري السربوني، محمد حفني محمود، محمد ماهر، محمد كامل البنداري، عزيز فهمي، سيزا نبراوي، انجي أفلاطون)، وفي نفس العام سافر وفد من لجنة أنصار السلام إلى فينا عاصمة النمسا لحضور مؤتمر السلام العالمي، وكان برئاسة كامل البنداري، وعضوية سيزا نبراوي، ويوسف حلمي وسعد كامل، ولطفي الخولي، وعبد الرحمن خميس، وآخرين، وكان لمصر صوت واضح بسبب نضالها الوطني الطويل.

وفي ٦ مارس ١٩٥٢م افتتح المؤتمر النسائي العربي أعماله ببغداد، وضم وفود من مصر وسوريا ولبنان والأردن، وانصب برنامجه حول دراسة المشكلات التي تواجه المرأة العربية مثل مسائل الطلاق، والحقوق المدنية للمرأة، ومدى مساهماتها في النشاط السياسي والثقافي والاجتماعي.. إلخ. وقد مثلت كل من إحسان القوصي وحواء إدريس الوفد المصري[٩١].

وقدمت إحسان القوصي اقتراحا يقضي بحماية الأسرة والنهوض بها صحيًا واقتصاديًا واجتماعيًا في البلاد المنضمة للمكتب الدائم لاتحاد النساء العربي كل بحسب بيئتها وظروفها،

وذلك بالعمل على الحد من سوء استعمال الحقوق الشرعية في العلاقات الزوجية، وعلى نشر التربية والتعليم، ومكافحة الأمية بإنشاء المدارس المهنية للفتيات، وإصلاح السجون عامة وإصلاحيات الأحداث خاصة، ومكافحة التشرد، وإنعاش الريف نورفع المستوى الخلقي، وحل مشاكل المساكن، وتوجيه المرأة للقيام بواجباتها السياسية والاجتماعية. وقد وافق المكتب بالإجماع على هذه المقترحات[٩٢].

وعند عودتها صرحت حواء إدريس - كانت آنئذ عضوًا في لجنتي السلام وحقوق المرأة، اختير كذلك وكيلة للاتحاد النسائي الدولي، ومندوبة لمنطقة الشرق الأوسط - أنها اقترحت أن تعمل نساء العروبة وهن نصف الشعوب العربية على تشكيل كتلة عربية قوية تقف موقف حياد بين الكتلتين، وذلك لحفظ التوازن الدولي، واقترحت كذلك دعوة نساء تونس والجزائر ومراكش (المغرب) إلى الانضمام للاتحاد النسائي العربي العام[٩٣].

وبقيام ثورة يوليو ١٩٥٢م دخلت مصر عهداً جديداً، ومن ثم شاركت المرأة المصرية كل أبناء وطنها ذلك العهد الجديد، وواصلت مسيرة كفاحها.

وبذلك يتبين أنه عندما تحقق للمرأة المصرية قدرا من المساواة مع الرجل ونجحت في إثبات وجودها، أصبح لها الدور الفعال في المجتمع المدني عن طريق الجمعيات الأهلية التي غدت محورا لاهتمامها، وكان لذلك النتائج الإيجابية التي حركت فيها الإقدام على ألا يقتصر دورها داخل نطاق مصر، وإنما لابد لها من أن ينطلق صوتها عالميا، ومن ثم نجحت أيضا في أن يكون لها الموقع المتميز على منابر المحافل الدولية وخارجها، وبالتالي تركت البصمات الدافعة سواء على أرض وطنها أو في عواصم من العالم.

الهوامش

(١) علي فكري، النساء، ط١، مطبعة الواعظ بمصر، ١٩٠٥، ص ص ٥٦، ٥٧.
(٢) يونان لبيب رزق، المرأة المصرية بين التطور والتحرر(١٨٧٣-١٩٢٣)، المجلس القومي للمرأة، ومركز تاريخ الأهرام،د. ت.،ص ١٦٧.
(٣) الأهرام، في ١١مارس ١٩٢٢، ص ٢
(٤) آمال السبكي، الحركة النسائية في مصر ما بين الثورتين ١٩٥٢و١٩١٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦،ص ١٠٣.
(٥) هدى شعراوي، مذكرات، ج٣، ملحق صحيفة القاهرة، أغسطس ٢٠٠٣، ص ص٨٢ ، ٨٣.
(٦) لطيفة محمد سالم،المرأة المصرية والتغيير الاجتماعي(١٩١٩– ١٩٤٥)، سلسلة.مصر النهضة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،١٩٨٤، ص ص ٩٣،٩٤.
(٧) هدى شعراوى، المصدر السابق، ص ١٢٥، الأهرام، في ١٠ ديسمبر ١٩٣٢، ص ٧.
(٨) الأهرام، في ١٨ يناير ١٩٣٠، ص ٥.
(٩) هدى شعراوي، المصدر السابق، ص ص ٨١،٨٢.
(١٠) الأهرام، في ٢٧ مارس ١٩٣٢، ص ١.
(١١) لطيفة محمد سالم، المرجع السابق، ص ص ٥٦،٧٢،٧٩.
(12) RUSSELL PASH, SIR THOMA, EGYPTIAN SERVICE, 1902-1946, p.255.
(١٣) آمنة حجازي، الجريمة في مصر١٩١٩-١٩٣٩)، سلسلة مصر النهضة،عدد(٩٩)، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٤، ص ١٤٧.
(١٤) وزارة الداخلية، مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة، تقرير عام ١٩٣٩، ص ١٢١.
(١٥) آمنة حجازي، المرجع السابق، ص ١٩٧.
(١٦) نفس المرجع، ص ٣٦٣.
(١٧) لطيفة محمد سالم، المرجع السابق، ص ٦٣.
(١٨) الأهرام، في ١٠ ديسمبر ١٩٣٢، ص ٧.
(١٩) نفس المصدر.
(٢٠) آمنة حجازي، المرجع السابق، ص ٢٣٢.
(٢١) فتاة مصر، في ١٥ مارس ١٩٣٠، عدد ٣، ص ص ٢٠-٢٥.
(٢٢) المصرية، في يناير ١٩٣٨، ص ص ٨-١١.
(٢٣) نفس المصدر، في ١أغسطس ١٩٣٨،عدد ٣٦، ص ص ١،٢.
(٢٤) نفس المصدر.
(٢٥) راجع المقطم في ٢٠أكتوبر ١٩٣٤، الصراحة في ٩ فبراير ١٩٣٥، صحيفة اتحاد كلية الطب ١٩٣٨.
(٢٦) وزارة العدل، الاحصاء القضائي السنوي ١٩٣٩/١٩٤٠، المطبعة الأميرية، ١٩٤١، ص ٩.
(٢٧) محمود أبو العيون، المرجع السابق، ص ١٧.
(٢٨) آمنة حجازي، المرجع السابق، ص ٢٩١.
(٢٩) السياسة الأسبوعية، في ٢١ ديسمبر ١٩٢٩، ص ٢٤، الأهرام، في ٢٧ سبتمبر ١٩٣٢، ص ٧.
(٣٠) الأهرام، في ١٠ يناير ١٩٣٥،ص ١٦.
(٣١) نفس المصدر.
(٣٢) نفس المصدز.
(٣٣) الأهرام، في ١٢ يناير ١٩٣٥، ص ص ٧،١٢.
(٣٤) لطيفة محمد سالم، المرجع السابق، ص ٥٨.

(٣٥) الأهرام، في ١٠ إبريل ١٩٣٦، ص ٩.
(٣٦) نفس المصدر.
(٣٧) نفس المصدر، في ١٥ يناير ١٩٣٧، ص ٢.
(٣٨) درية شفيق، المرأة المصرية، القاهرة، ١٩٥٥، ص ص ١٧٥،١٧٦.
(٣٩) نفس المرجع، ص ١٧٦.
(٤٠) نفس المرجع، ص ص ١٧٣،١٧٤.
(٤١) نفس المرجع، ص ص ١٧٦،١٧٧.
(٤٢) لطيفة محمد سالم، المرجع السابق، ص ٥٨.
(٤٣) درية شفيق، المرجع السابق، ص ص ١٧٧،١٧٨.
(٤٤) نفس المرجع، ص ص ١٧٩،١٧٨.
٤٥) نفس المرجع، ص ص ١٨٧،١٨٦.
(٤٦) نفس المرجع، ص ١٩١.
(٤٧) الأهرام، في ٢ فبراير ١٩٥٠، ص٨.
(٤٨) إنجي أفلاطون، مذكرات، تحرير وتقديم سعيد خيال، ط١، دار سعاد الصباح، القاهرة، ١٩٩٣، ص ص١٢٨،١٢٧.
(٤٩) نفس المصدر، ص ص ١٢٩ ، ١٣٠.
(٥٠) نفس المصدر.
٥١) يونان لبيب رزق، المرجع السابق، ص ص ١٦٦،١٧٤.
(٥٢) لطيفة محمد سالم، المرجع السابق، ص ١٨٤.
(٥٣) هدى شعراوي، المصدر السابق، ص ص ١٣، ١٤.
(٥٤) آمنة حجازي، المرجع السابق، ص ٢٠١.
(٥٥) لطيفة محمد سالم، المرجع السابق، ص ١٨٤.
(٥٦) هدى شعراوي، المصدر السابق، ص ٥٣.
(٥٧) نفس المصدر، ص ص ٥٣،٥٤.
(٥٨) نفس المصدر، ص ٥٨.
(٥٩) نفس المصدر، ص ص ٥٩،٥٨.
(٦٠) أماني فريد، المرأة المصر ية والبرلمان، ١٩٤٧، ص ٩٦.
(٦١) الأهرام، في ٢٤ فبراير ١٩٣٠، ص ٦.
(٦٢) نفس المصدر.
(٦٣) نفس المصدر، في ٢٠ إبريل ١٩٣٠، ص ٤.
(٦٤) نفس المصدر، في ٢٠ مايو ١٩٣٠.
(٦٥) نفس المصدر، في ٧ يوليه ١٩٣٠، ص٣ ؛ وفي ٨ يولية ١٩٣٠، ص١.
(٦٦) نفس المصدر، في ٨ يوليه ١٩٣٠، ص١.
(٦٧) نفس المصدر، ١١ يوليه،١٢ يوليه ١٩٣٠، ص ١.
(٦٨) نفس المصدر، في ١٢ أكتوبر ١٩٣٢، ص ٧.
(٦٩) نفس المصدر، في ٢٣ أكتوبر ١٩٣٢ ؛ و ٣١ أكتوبر ١٩٣٢، ص ٤.
(٧٠) لطيفة محمد سالم، المرجع السابق، ص ١٨٦.
(٧١) أمال السبكي، المرجع السابق، ص ص ١٢٩،١٣٠.
(٧٢) لطيفة محمد سالم، المرجع السابق، ١٨٧.

(٧٣) الأهرام، في ١١،٦ إبريل ١٩٣٥، ص٨.
(٧٤) يونان لبيب رزق، السيدة الجليلة في إستنبول، الأهرام ديوان الحياة المعاصرة، حلقة ٥٦١،، الأهرام، في ١ سبتمبر ٢٠٠٤، ص ٧.
(٧٥) الأهرام، في ١١،٦ إبريل ١٩٣٥، ص٨.
(٧٦) يونان لبيب ر زق، نفسه.
(٧٧) الأهرام، في مايو ١٩٣٥.
(٧٨) نفس المصدر، في ١ أغسطس ١٩٣٥.
(٧٩) نفس المصدر، في ١٢ سبتمبر ١٩٣٦.
(٨٠) لطيفة محمد سالم، المرجع السابق، ص ص ١٨٧،١٨٦.
(٨١) أحمد طه محمد، المرأة المصرية بين الماضى والحاضر، مطبعة دار التأليف، ١٩٧٩، ص ٥٩.
(٨٢) لمزيد من التفاصيل حول المؤتمر راجع سعيدة محمد حسني، المؤتمر النسائي الشرقي في القاهرة للدفاع عن القضية الفلسطينية – أكتوبر١٩٣٨،بحث منشور في مجلة مصر الحديثة، العدد الثاني، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية،٢٠٠٣، ص ص ١٩٩ -١٤٦.
(٨٣) الأهرام، في ٥ نوفمبر ١٩٤٤، ص ٣ : لطيفة محمد سالم، المرجع السابق، ص ص ١٨٩، ١٩٠.
(٨٤) إنجي أفلاطون، المصدر السابق، ص ص ١١٩، ١٢٠.
(٨٥) آمال السبكي، المرجع السابق، ص ص ١٣٢، ١٣٣.
(٨٦) لطيفة محمد سالم، المرجع السابق، ص ١٨٧.
(٨٧) الأهرام، في ١١ يولية ١٩٤٩، ص ٧.
(٨٨) نفس المصدر، في ٢٩ يوليو ١٩٥٠،ص ٥.
(٨٩) نفس المصدر، في ١١ أغسطس ١٩٥٠، ص ٦.
(٩٠) نفس المصدر، في ٢٤ يوليو، ١٩٥٠،ص ٦.
(٩١) نفس المصدر، في ٦ مارس ١٩٥٢، ص ١.
(٩٢) نفس المصدر، في ١٣ مارس ١٩٥٢، ص ٥.
(٩٣) نفس المصدر، في ١٥ مارس ١٩٥٢، ص ٥.

في التاريخ الثقافي والفكري

ملامح من تاريخ الأزهر الشريف

د. محمد علي حلة*

توطئة

شهدت مصر إبّان عصر الدولة الفاطمية" ٣٥٨-٥٦٧هـ/ ٩٦٩-١١٧١م" تأسيس مدينة القاهرة وبناء الجامع الأزهر؛ وكانت قد شهدت- قبل ذلك- تأسيس ثلاث عواصم إسلامية؛ أولاها الفسطاط التي أنشئت عقب الفتح الإسلامي سنة ٢١هـ/ ٦٤١ م، والثانية مدينة العسكر التي أنشأها الجند العباسيون إلي جانبها عقب انتزاعهم مصر من يد الأمويين سنة ١٣٣هـ/ ٧٥٠م، والثالثة مدينة القطائع التي أنشأها مؤسس الدولة الطولونية أحمد بن طولون سنة ٢٥٦هـ/ ٨٧٠ م، وكانت كل عاصمة من هذه العواصم الإسلامية المتعاقبة تزود عند قيامها بمسجدها الجامع، وهي علي التوالي جامع عمرو، ثم جامع العسكر وبعده جامع ابن طولون، وهذه ظاهرة معروفة في خطط القواعد الإسلامية الأولي؛ فحيثما تقوم العاصمة الإسلامية الجديدة يقوم وسطها المسجد الجامع، وتقام من حوله خطط القبائل المختلفة، وكانت المساجد الجامعة في مصر الإسلامية تقوم برسالتها التعليمية إلي جانب رسالتها الدينية، وكان جامع عمرو، أول تلك المساجد، وهو أيضًا أول معهد قام للدرس والقراءة، وقد غدت هذه التقاليد الجامعية صفة لازمة للمساجد الجامعة، لا في مصر وحدها؛ ولكن في بغداد والأندلس، وفي قرطبة وأشبيلية وغيرهما.

وكان أسطع مثل لتطبيق هذه السياسة التقليدية؛ والتنويه بهذا المغزى السياسي والروحي؛ حين وضع جوهر الصقلي قائد جيش الخليفة الفاطمي المعز لدين الله أساس مدينة القاهرة، في شعبان سنة ٣٥٨هـ/ يوليو ٩٦٩، ثم الشروع في ذات العام ببناء مسجد جامع قدر له أن يشاطر المدينة العظيمة حياتها المديدة، وأن يبقى علي مدى الدهر أثرًا خالدًا للدولة التي شادته، وكانت الحكمة في إقامته أشد وضوحا في المقصد والمغزى؛ فالدولة الفاطمية دولة الإمامة الشيعية؛ ومن ثم كان الجامع رمزا لسيادة دعوة دينية جديدة علي المصريين، كما كانت القاهرة رمزًا لظفر الدولة الجديدة وسيادتها، وقد نسب المسجد إليها فبات يعرف بجامع

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر- كلية اللغة العربية-جامعة الأزهر (القاهرة)

القاهرة، وهي التسمية التي غلبت عليه طوال العصر الفاطمي، وأما تسميته بالجامع الأزهر فالظاهر أنها لم تحدث إلا بعد إنشاء القصور الفاطمية في عصر العزيز بالله (٣٦٥- ٣٨٦هـ/ ٩٧٥- ٩٩٦ م) والتي عرفت باسم القصور الزاهرة، ويري البعض أن الذي أطلق عليه هذا الاسم هو الوزير المحنك يعقوب بن كلّس، في زمن الخليفة العزيز بالله، وقصد من وراء هذه التسمية تأكيد النسب العلوي - الفاطمي للخلفاء الجدد. وعلي كل حال فقد أطلق علي جامع القاهرة وهو مسجد الدولة الرسمي اسم الجامع الأزهر، وأما أصل التسمية فإنها في الغالب ترجع إلي اسم السيدة فاطمة الزهراء ابنة رسول الله ﷺ، وهي التي يرجع الفاطميون نسبتهم إليها. وما زال الجامع الأزهر يحتل الموقع الذي أقيم فيه منذ فترة تناهز عشرة قرون ونصف القرن، وما زالت فيه بقية من المنشآت والنقوش الفاطمية تحتل مكانها داخل الصرح القائم، وظل الجامع الأزهر يؤدي دوره بداية من الدولة الفاطمية، وإن تغير وضع الأزهر كمسجد جامع إبان الدولة الأيوبية" ٥٦٦ - ٦٤٨هـ/ ١١٧١- ١٢٥٠م". فقد شهد الأزهر حركة علمية في العصر الأيوبي، ثم عاد إلى دوره في عصر المماليك" ٦٤٨ - ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠- ١٥١٧م". وظفر بالعناية المعمارية، وحدث امتداد مكاني مهم للأزهر، وذلك بإنشاء عدد من المدارس التي بنيت خارج الأزهر ثم اعتبرت من ملحقاته، وبفضل الرعاية السابغة والشاملة التي أضفاها سلاطين دولة المماليك وأمراؤها غدا الجامع الأزهر موطنًا مهمًا في مصر للدراسات الدينية فضلا عن الدراسات اللغوية والأدبية. لقد اكتسب الأزهر إبان حكم المماليك مزيدًا من المكانة الدينية العالية والحرمة والقداسة، وكان هو الجامع الذي يشخص إليه بأبصارهم المسلمون في مصر، إذا نزلت بالبلاد كارثة أو حاق بها مكروه، إذ كانوا يعتقدون أنه هو المكان الذي يستجيب فيه الله لدعاء المعذبين في الأرض، فتتجه جموع الشعب زرافات ووحدانا إلى مبنى الجامع حيث يدعون الله كي يرفع عنهم البلاء.

وعندما أضحت مصر ولاية عثمانية سنة ٩٢٣هـ/١٥١٧م، لم يهمل العثمانيون الأزهر فقد عنوا بصيانته وتجديده كما اهتموا بأهله والدارسين فيه، ومن الملاحظ أنهم لم يتدخلوا في شؤون الأزهر؛ ولم يجعلوا من اللغة التركية لغة الدراسة فيه، ولم يكن في مصر والعالم الإسلامي معاهد تنافسه أو تدانيه شهرة في مجال الدراسات الإسلامية واللغوية، كما أنها لم تعمد إلى تعيين علماء عثمانيين في منصب شيخ الأزهر، وكان استقلال الأزهر المالي عن الحكومة في مقدمة العوامل التي أسهمت في نجاحه، وذلك بفضل الأوقاف التي كانت محبوسة عليه، وهذه الأموال جعلت الطلبة والعلماء مستقلين، ومن ثم أسهم الأزهر في دعم الترابط العربي بين مصر وبين شقيقاتها البلاد العربية في المشرق والمغرب؛ بسبب الحرية المطلقة التي كان يتمتع بها، وعدم خضوعه لأي توجيه حكومي، حيث كان يفد إليه العلماء والطلاب من كافة أنحاء العالم الإسلامي. وقامت الزعامة الشعبية من علماء الأزهر الذين ضربوا المثل

الأعلى في الورع والتقوى، والزهد والبر والتواضع والترفع عن الصغائر، وعكفوا على الاشتغال بأمور الدين والتعمق في الدراسات الإسلامية والعربية، والتزموا بتطبيق التشريعات الإسلامية قولا وعملا وظفروا بمحبة الشعب وتبوءوا في المجتمع مكانا مرموقا.

وظل الأزهر يؤدي دوره في عصر الوالي محمد علي وأسرته (١٢٢٠-١٣٧١هـ/١٨٠٥-١٩٥٢م) وشهد تجديدًا في عمارته، وإشعاعًا في منارته؛ بإصدار مجموعة من القوانين تصب في تطوير التعليم وحركة الإصلاح، واستمر التجديد والإشعاع في العصر الجمهوري(١٣٧١ - ١٤٣٥ هـ/ ١٩٥٢-٢٠١٣م)، ومن ذلك صدور قانون١٠٣ لسنة ١٩٦١م بإعادة تنظيم الأزهر في مشيخة الشيخ محمود شلتوت (١٩٥٨-١٩٦٣)، وبه دخل الأزهر مرحلة جديدة؛ إذ افتتحت تخصصات جديدة لم تكن متاحة لأبناء الأزهر قبل ذلك، ولأول مرة سمح للفتاة المسلمة بالالتحاق به، حيث صدر في ٩ يناير١٩٦٢ قرار بإنشاء أول معهد أزهري للفتيات (معهد فتيات المعادي)، وأنشئت كلية البنات الإسلامية، كما افتتحت معاهد نموذجية تجمع بين التعليم الأزهري والعام، بالإضافة إلى معاهد القراءات، وأُفتتح معهد البعوث الإسلامية الذى يؤهل الطلاب غير العرب للدراسة باللغة العربية، وزاد إرسال البعثات الأزهرية من معلمين وطلاب إلى مختلف أرجاء العالم. وقد برز دور الأزهر الوطني واضحًا في رعاية مصالح الشعب، والدفاع عن حقوقه، وأضحى داعيًا وراعيًا لوحدة كل أبناء الوطن في نسيج واحد، وكان تأسيس بيت العائلة ترجمة عملية لهذه الدعوة، وبات الأزهر كعبة للمظلومين وذوي الحاجات، يؤمونه كلما اشتد بهم الكرب، أو وقع عليهم الحيف، وبدا هذا جليًا في دعمه لثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، وما أصدره من وثائق منها؛ وثيقة بناء مستقبل مصر، ووثيقة الحريات العامة.

ولا شك أنه خلال تلك العصور، وفي جلال المشيب، وروعة الخطيب وقف الأزهر المعمور- وما يزال- شامخًا كالجبال، عبقا كالتاريخ تصغي الدنيا لمنابره، وتزهو بمآثره..عظيمًا والله كان.. وسيظل عظيمًا كما كان! يا لروعة تاريخه! وفي فترة تناهز القرن ونصف القرن من الزمان، وطلاب العلم والمعرفة من كل صقع يغدون إليه جياعًا، ويروحون عنه شباعًا.. حقب تتلوها حقب، وأبو الجامعات وأولها غير مزاحم، حول أعمدته الشاهقة تنبث حلقات العلم، ويضم إلي صدره الحنون جميع الذين ولوا وجوههم شطره يسألونه المعرفة، فيعطي بغير مَنّ وبلا حساب، ولما لا وهو قبلة طالبي العلم، ومنبت حفظة الدين، وحارس الثقافة الإسلامية عبر القرون؛ ولذلك لن تجد عربيًا أو مسلمًا في أي بقعة من عالمنا المعاصر إلا وللأزهر موقع في ذاكرته أو في أعماقه، بل لن تجد غربيًا أو شرقيًا من أي ملة و جنس يأتي إلي القاهرة إلا وتشخص عيناه إلي الأزهر؛ حيث تمتع بصفته الجامعية، وقد عرفته الأجيال المتعاقبة دائما معهدًا للقراءة والدرس، كما عرفته مسجدًا جامعًا، ومن ثم لبثت مصر منذ العهد البعيد وإلى اليوم عاصمة الثقافة الإسلامية: لا لشيء إلا لأن الأزهر فيها يروي الظماء، ويغذي الخماص، ويقف حارسًا يقظان لثقافة الإسلام وشريعته وتقاليده.

وهذه الدراسة تتضمن ملامح من تاريخ الأزهر، ولا نملك إلا أن نبتهل إلى الله عزَّ وجلَّ أن يوفق أولوا الأمر فيما فيه خير بلادنا ورخاء شعبها، وأن تظل مؤسسة الأزهر راعية لوحدة الوطن، وداعية للوسطية التي تمثل روح الدين الصحيح.

صور من الدور الوطني للأزهر

وقف علماء الأزهر وراء الولاة والحكام، يهدونهم بالتوجيه والنصح، ويحاولون من آن لآخر بنفوذهم ومساعيهم، أن يرفعوا بعض أنواع الظلم عن كاهل الشعب، وعد الأزهر كعبة للمظلومين وذوي الحاجات، يؤمونه كلما اشتد بهم الكرب، أو وقع عليهم الحيف، ويتولى العلماء بما لهم من الهيبة والنفوذ رفع ظلاماتهم إلي أولياء الأمر، وكان الأزهر - وبامتداد تاريخ مصر من عصر المماليك إلى العصر الحديث- مركزًا من مراكز المقاومة الوطنية، ولم يكن دوره من صنع شيخ الجامع الأزهر وحده بل من صنع الأزهر كله؛ شيخه وعلمائه وطلابه جميعا، ومن صنع الرأي العام الوطني الذي يقرره الأزهر.

لقد كان شيخ الأزهر وعلماؤه هم قادة الشعب وزعماء ثوراته ضد الطغيان؛ إذا تجاوز ولاة الأمور الجائرين حدود الشرع، وسجلت المصادر التاريخية هذه المواقف لعلماء الأزهر، ومنها:

- حينما اشتد الأمير إسماعيل بك الكبير في طلب الأموال من التجار، سنة ١٢٠٢هـ/١٧٨٨م، ذهبت طوائف كبيرة منهم إلي الجامع الأزهر، وضجوا واستغاثوا، فكتب العلماء عريضة إليه، فاستجاب إسماعيل بك لطلبهم وأصدر الأمان والعفو عن الطوائف المذكورة.
- سنة ١٢٠٥هـ/١٧٩٠م، كثر اعتداء الوالي أحمد أغا علي أهل الحسينية، من حبس وضرب ونهب، فثاروا لذلك، وأغلقوا محلاتهم، وذهبت طائفة كبيرة منهم إلي الجامع الأزهر، فطمأنهم شيخه أحمد العروسي، وبعد مباحثات ومراسلات، عزل إسماعيل بك، أحمد أغا، ونزل الوالي الجديد من الديوان إلي الأزهر، وقابل المشايخ واسترضاهم.
- استبد الوالي بأهل بلبيس في تحصيل الضرائب سنة ١٢١٠هـ/١٧٩٥م؛ فلجأوا إلي شيخ الجامع الأزهر الشيخ الشرقاوي ليحميهم، وقدم الشيخ النصح إلى الحاكمين مراد بك وإبراهيم بك، ولكنهما لم يستمعا لنصحه، وحينئذ قاد الشيخ الشرقاوي ثورة شملت أهل القاهرة وضواحيها، وأصر علي سيادة الحق والعدل، أو الجهاد والفداء، ولم يكن بد للطاغيتين من الرضوخ، وتحرير عهد يوقعانه بالتزام الجباه السيرة الحسنه، والكف عن مد أيديهم إلي أموال الناس بغير حق، ويعد هذا التعهد خطوة مهمة في كفاح الشعب المصري في سبيل الديمقراطية بقيادة علماء الأزهر الذين لم يكتفوا بالوعود الشفوية، والإصرار على صك مكتوب وممهور يحفظ تعهدات الحكام والتزاماتهم بعدم العودة إلى المظالم والنزول على رغبة علماء الأزهر الممثلين للشعب المصري.

- عندما اشتدت وطأة الاحتلال الفرنسي، وتعددت ألوان الاستنزاف والعنت، أخذ الشعب المصري يتربص للانتقام، وبدت طلائع الثورة في غرة جمادى الأولى ١٢١٣ هـ/ ٢١ أكتوبر ١٧٩٨م، وكان الجامع الأزهر مقر قيادتها العامة، حيث قاد شيخه وعلماؤه حركة المقاومة ضد الغزاة، ونظموا المظاهرات العنيفة التي اجتاحت العاصمة، فلما أدرك الفرنسيون أن الأزهر هو مركز الثورة، تمركزوا فوق تلال المقطم بمدافعهم وسلطوها على الأزهر، وعلى الأحياء المجاورة له لإرهاب المصريين، وأوشك الجامع الأزهر أن يتداعى من شدة الضرب، وعمد نابليون إلى استخدام أقسى وسائل العنف لسحق الثورة؛ وأمر بقصف الجامع الأزهر والأحياء المجاورة له، ودخلت خيولهم صحن الجامع الأزهر، وعاثوا فسادا حيث داسوا أرضيته بالنعال حاملين أسلحتهم وبنادقهم متفرقين فى أروقته، وربطوا خيولهم بالقبلة بل واحتسوا الخمر داخل الجامع الأزهر عابثين بحرمته، واللافت للنظر أن الفرنسيين عمدوا إلي خزائن الكتب الجامع الأزهر ونهبوا منها الكثير، وقام من معهم من اليهود الذين اصطحبوهم للترجمة بتحطيم الكتب والمصاحف بأقدامهم، وكان اقتحام الأزهر على هذا النحو الهمجى معناه سقوط كل زيف حاول بونابرت أن يدخل به على الشعب المصري، لأن الأزهر هو مركز قيادة الأمة: تتركز فيه الزعامة الدينية والوطنية واقتحامه هو إهانة للدين الإسلامي الذي أدعى كذبا أنه يحترمه، وكما أوقد الأزهر لهيب الثورة أخمدها عن طريق إرسال المشايخ وفدا من لدنهم إلي نابليون يوم الأربعاء ١٥ من جمادي الأولي سنة ١٢١٣هـ/٢٤ أكتوبر ١٧٩٨م يطلبون الأمان ليطمئن الناس وتزول مخاوفهم؛ فوعدهم بونابرت وعدًا مشوبًا بالتسويف، وطالبهم بإرشاده عن الذين تسببوا من الأزهريين فى إثارة الشعب فلم يتهموا أحدا، وحين طلبوا إليه إخراج الجنود من الجامع الأزهر استجاب بعد لأي.

لقد حفرت ثورة القاهرة الأولى هوة عميقة بين الفرنسيين والأمة المصرية، ووجد نابليون أن الصمود فى مصر أصبح من المستحيل، وعليه أن يعوض النكسة والهزيمة التي مني بها، فخرج فى اتجاه الشام، وكان قد وصل إلى يافا عدد ليس بالقليل من مشايخ الأزهر ليقاتلوا مع أهلها، وأمام أسوار عكا مُني جيش نابليون بالفشل، وفي حين عبت حكومة الإدارة فى باريس أن ما حدث فى الشام كارثة، أرسلت إلي نابليون تستدعيه، ومؤكدة أن فرنسا ذاتها أصبحت فى خطر، وعاد بونابرت إلى فرنسا مهزوما، وخلفه الجنرال كليبر الذى لم يلبث أن واجه ثورة القاهرة الثانية فى ٢٣ شوال ١٢١٤ هـ/ ٢٠ مارس ١٨٠٠م، وكان الأزهر بعلمائه وطلابه هو عقل الثورة المفكر، وكان زعماؤها من علمائه عمر مكرم وأحمد المحروقي، وقد اشترك مع الأزهر أقباط مصر والعسكريون العثمانيون والأمراء المماليك، ولجأ كليبر إلي أقسى وسائل العنف فى قمع ثورتهم ووجه مدافعه على القاهرة لتنشر فيها الخراب، ولقد لقي علماء الأزهر وطلابه أبشع وسائل الانتقام، أدبيًا وماليًا، وحينذاك يظهر دور طلاب الأزهر الوطني فى مقاومة الحملة

الفرنسية ممثلا فى شخص سليمان الحلبي، الذي انضم إلى مجموعة طلاب الأزهر الشوام المقيمين فى رواق الشوام، وفى ٢ صفر ١٢١٦هـ /١٤ يونيو ١٨٠٠، تسلل إلى حديقة قصر كليبر، وطعنه بالسكين أربع طعنات قاتلة ولاذ بالفرار، إلى أن اعتقله الفرنسيون، وشرعت سلطاتهم في تنفيذ حكم الإعدام في سليمان وثلاثة من رفاقه.

وعقب مقتل الجنرال كليبر تولى الجنرال جاك مينو قائد القاهرة قيادة الحملة الفرنسية في مصر، في حين استمرت مطاردة الفرنسيين لعلماء الأزهر وطلابه، وأخذوا في تخريب كل ناحية في الأزهر؛ بحجة التفتيش عن السلاح، وكانت هذه الخطوة كافية لأن يهجر طلبة العلم الأزهر فنقلوا أمتعتهم وكتبهم وأخلوا أروقتهم، عندئذ رأى الشيخ عبد الله الشرقاوي وزملاؤه أن استمرار الدراسة فى هذه الظروف المضطربة أمر متعذر، والأفضل أن يغلق الجامع الأزهر، وبالفعل تم إغلاقه فى٢٨ محرم ١٢١٥هـ/ ٢٢ يونيو ١٨٠٠م. وكانت هذه هي أول مرة يغلق فيها الجامع الأزهر منذ ثمانية قرون ونصف ظل فيها مفتوح الأبواب لكل قاصد، ولما أذيعت أنباء الصلح بين الفرنسيين والعثمانين بادر أولو الأمر بفتح أبوابه وتنظيفه فى ١٩ صفر ١٢١٦ هـ/ ٢ يوليو ١٨٠١ م، وعادت الحياة الدينية والعلمية إلى سيرتها الأولى في الجامع الأزهر، إلا أن الثورة وما أعقبها من مصرع كليبر، وما صاحبها من تطورات دولية، مهدت لتصفية الاحتلال الفرنسي، وقد تم جلاء جميع الفرنسيين عن مصر في منتصف شهر أكتوبر سنة ١٨٠١م، وفي حين ابتهج المصريون برحيل الفرنسيين فإن مصر غدت مصر مسرحًا لفوضى سياسية لا مثيل لها، وكثرت حوادث اعتداءات العسكريين العثمانيين وأجناد الأمراء المماليك على الشعب الكادح؛ نتيجة لضعف الولاه الذين تعاقبوا على حكم البلاد، وقيام الصراع بين العناصر العسكرية، حينذاك تدخل علماء الأزهر لدى الولاة العثمانيين تارة، ولدى الأمراء المماليك تارة أخرى؛ لوقف تلك الاعتداءات.

- في شهر المحرم ١٢٢٠ هـ/ إبريل ١٨٠٥ م، حضر أهالي مصر القديمة إلي الجامع الأزهر، يشكون ويستغيثون من أفعال الجند، حيث احتلوا دورهم، وسبوا نساءهم، فركب علماء الأزهر إلي الوالي العثماني" خورشيد باشا" وخاطبوه في الأمر، فكتب فرماناً يقضي بأن يكف الجند عن الاعتداء، فلم يمتثلوا، فغضب العلماء وتركوا الجامع، وأوقفوا الدراسة ولزموا بيوتهم، واشتدت الأزمة وطلب خورشيد القضاة والعلماء؛ فأبوا الذهاب إليه، وقد بلغ مدى قوتهم ونفوذهم أن قرروا في يوم الاثنين ١٣ صفر ١٢٢٠هـ/ ١٣ مايو ١٨٠٥م اختيار محمد علي حاكمًا على مصر، ولم يكن هذا التكليف مطلقا ولكنهم قالوا لمحمد علي "بشروطنا لما نتوسمه فيك من العدالة والخير" وأهم هذه الشروط عدم السماح للجنود بدخول القاهرة بسلاحهم، ويستثنى من هذا الحظر رجال الشرطة، وعدم فرض أية ضريبة غير قانونية في أي جزء من أجزاء مصر، وقد أقر السلطان هذا الأمر، وهكذا اختار علماء الأزهر الوالي، وهي أول مرة في

تاريخ مصر العثمانية، وقد ساند العلماء محمدًا عليًا في التغلب على المصاعب التي واجهته، وفي مقدمتها الأزمة المالية ومسألة رواتب الجند التي أطاحت بعدد ممن سبقه من الولاة، فقاموا بدور الوسيط بينه وبين الشعب يعرضون المطالب ويدافعون عن حقوق الشعب المصري؛ فجنبوه الاصطدام بالأهالي، وبعد سنة واحدة تصدى العلماء لفرمان السلطان العثماني بنقل محمد علي إلي ولاية سالونيك باليونان(١٢٢١هـ/١٨٠٦م) فأعلنوا تمسكهم به، وأرسلوا رسالة للسلطان العثماني يطلبون تثبيته، واستجاب السلطان لمطلبهم، وثبته للمرة الثانية.

- نزلت الحملة الانجليزية بقيادة فريزر مدينة الإسكندرية، في المحرم ١٢٢٢ هـ/ مارس ١٨٠٧ م، واحتلتها بدون قتال وزحفت الحملة على رشيد، وكان محمد على في ذلك الوقت بالصعيد يحارب المماليك، وأفتى العلماء بوجوب الجهاد وعبأوا الشعب، وبدأ التطوع في الجيش وأشرفوا على إمداده بالمؤن والذخائر ثم عقدوا بقيادة الشيخ الشرقاوي وعمر مكرم عدة اجتماعات لمواجهة العدوان، وتقرر تعطيل الدراسة بالأزهر الشريف ليتفرغ العلماء والطلاب للجهاد، وذهب مدرسو الأزهر وطلبته والأهالي إلى بولاق للشروع في إقامة الاستحكامات، وعلى أثر هجوم فريزر على رشيد أرسل حسين كريت نقيب أشراف رشيد إلى عمر مكرم يستنجده، ويطلب إمداد المدينة بالرجال والعتاد، ومن ثم أخذ مكرم يحض الناس على الجهاد لنجدة أهل رشيد: فاستجابوا واتجهوا إليها وانضموا للمقاومة وأجبروا الانجليز على التراجع إلى الإسكندرية، وبعد عودة محمد على إلى القاهرة في ليلة ٣صفر ١٢٢٢هـ/ ١٢ إبريل ١٨٠٧م ذهب إليه العلماء، وأعلنوا استعدادهم للخروج جميعا مع حشود جديدة من الشعب لتعزيز موقف من سبقوهم، إلا أنه رفض ذلك وطلب مساعدته في جمع المال لإعداد الجيش، فاستجاب العلماء وجمعت الأموال، لإنفاقها على القوات التي يرسلها لتشترك مع الأزهريين وغيرهم لمواجهة الإنجليز الذين احتلوا مدينة الحماد، وانتهت المواجهة بهزيمة ساحقة للحملة التي حسم مصيرها، وجلت القوات الإنجليزية في ١٢ رجب ١٢٢٢هـ/ ١٤ سبتمبر ١٨٠٧م.

- كان لعلماء الأزهر الدور الأكبر في مساندة الثورة العرابية في ٩ سبتمبر١٨٨١م، حيث أسهموا بنصيب وافر في إذكاء الحماسة وتهيئة النفوس لتلبية نداء الحرية، وساندوها عند مجيء البعثة العثمانية إلى مصر، وعندما قابلت الأزهر ونقيب الاشراف وشيخ المالكية أثنى هؤلاء على الجيش، وذكروا فضله فيما نالته البلاد، كما رفضوا المذكرة الثنائية بإبعاد عرابي وإسقاط نظارة (وزارة) البارودي، وطالب عبد الله النديم- خطيب الثورة- بدعم الثورة شعبيًا فتوجه إلى الأزهر وأشعل الحماسة لمناصرة الثورة، كما تولى الشيخ محمد عبده وضع صيغة اليمين وتحليف كبار ضباط الجيش أن يكونوا يدا واحدة في الدفاع عن البلاد.. وبعد وصول الأسطول البريطاني إلى الإسكندرية، وسفر الخديو لينضم إلى الإنجليز ويكون في حمايتهم،

وحينما اجتمعت جمعية عمومية في ١٧ يوليو١٨٨٢ باسم المؤتمر الوطني كان من بينهم شيخ الأزهر وحشد من علمائه، وانتهى الاجتماع بفتوى العلماء بعزل توفيق، وتكليف عرابي بالدفاع عن الوطن مما أدى إلى تماسك الأهالي خلف عرابي في ذلك الوقت العصيب. وخلال الحرب ضد الإنجليز كان للأزهريين مواقفهم المشرفة، فكانوا يذهبون مجموعات إلى ميادين القتال، وكانوا يجوبون الشوارع ويوزعون المنشورات التي تحث على الجهاد، فضلًا عن دورهم في ميدان التبرع بالأموال وإيواء المهاجرين، بيد أن الثورة انتهت بهزيمة العرابيين في التل الكبير ٩ سبتمبر١٨٨٢م، واحتل الإنجليز القاهرة في ١٥ سبتمبر، في حين بدأت حملة انتقامية قادها الخديو ضد علماء الأزهر، وتم القبض على زعماء الثورة وعلى المشتركين فيها وقدموا للمحاكمة، فحكم على كثير منهم بالنفي والسجن.

وبعد دخول الإنجليز مصر واستقرارهم في البلاد حاولوا زعزعة الاستقرار بإيقاع الفتنة بين عنصري الأمة المسلم والمسيحي، وقد فطن الأزهر لمثل هذه المحاولات البائسة من المحتل الإنجليزي لنجد المشايخ يعظون في الكنائس والقساوسة يخطبون في المساجد ضد الاحتلال، وقد عمد الإنجليز إلى إضعاف القوة المعنوية في مصر، وذلك بخنق روح الإسلام فكان لابد من تجميد الأزهر وإبعاده عن المشاركة الوطنية والتأثير في النهضة التعليمية والحضارية، فقد وجدوا الأزهر مستعصيا على أفكارهم وخططهم، فلم يكن سلس القيادة، سهل الانقياد، فوجدوا أفضل طريقة للخلاص منه أن يترك بعيدا عن تيار الحياة المعاصرة، وظهر ذلك من خلال بعض القوانين التي أصدرت بشان الأزهر التي استهدفت الناحية الداخلية به، ثم القضاء على الاستقلال المالي له وإضعافه، مما أدى إلى تقييد جزء من استقلاله.

و كانت ثورة ١٩١٩ تصويرًا رائعًا للدور الوطني للأزهر، فقد كان زعيم هذه الثورة سعد زغلول ممن تلقوا تعليمهم في الأزهر، وقد شارك الأزهريون في الثورة منذ بدايتها فشاركوا إخوانهم من طلاب المدارس في المظاهرات حاملين شعار الثورة " يحيا الهلال مع الصليب"، وقام الأزهريون بتشكيل " البوليس الوطني بقيادة الشيخ مصطفى القاياتي؛ لحفظ الأمن أثناء المظاهرات، وكان الجامع الأزهر ملتقى الثوار ومركز التخطيط والتدبير رغم محاولات الإنجليز منع ذلك، كما كان ملتقى الخطباء رجالًا ونساءً مسلمين ومسيحيين مصريين وغير مصريين، وقد برز دور علماء الأزهر في الحفاظ على الوحدة الوطنية بين عنصري الأمة. فقد كانت بريطانيا تبرر وجودها في مصر بحماية الأقليات، ولكن الأزهر كان الصخرة التي تحطمت عليها آمالهم حيث عمل علماؤه على تعميق الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط. فكان يخطب داخل صحنه ومن فوق منبره القمص سرجيوس والقمص بولس وغيرهما من الأقباط. فكانت الخطب التي ألقيت في رحابه من علمائه ورجال الدين الأقباط والمحامين وغيرهم من شرائح المجتمع المصري تجسيداً لدور الأزهر في الثورة، وفي اتحاد عنصري الأمة المسلمين والأقباط.

وقد وقف القمص سرجيوس على منبر الأزهر يوماً يقول" إذا كان الإنجليز يتمسكون ببقائهم في مصر بحجة حماية القبط، فأقول ليمت القبط وليعش المسلمون أحرارا "، وكانت عباراته تحمل أبلغ تعبير عن رفض ما يسمَّى بالحماية الإنجليزية للأقلية، وعن الثقة في ترابط المصريين جميعا.

واستمر الأزهر الشريف على مواقفه الوطنية الثابتة إزاء القضية الوطنية المصرية فشارك الأزهريون في انتفاضة ١٩٣٥، وغيرها من الأحداث التي سبقت توقيع معاهدة ١٩٣٦، ووقف مدافعًا عن الاستقلال الوطني فرفض اشتراك مصر في الحرب العالمية الثانية" ٣٩- ١٩٤٥، وقال الشيخ محمد مصطفى المراغي مقولته المشهورة: "إنها حرب لا ناقة لنا فيها ولا جمل"، وأيد الأزهر القضية المصرية أمام الأمم المتحدة والمحافل الدولية، كما دعم حركة المقاومة الشعبية في منطقة القناة، حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فأيدها وعمل على تدعيمها إزاء الأخطار التي تعرضت لها من قبل القوى الاستعمارية.

وعقب إعلان الرئيس جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس في ٢٦يوليو ١٩٥٦، أصدر شيخ الأزهر الشيخ عبد الرحمن تاج بيانا بعنوان" الموت دفاعا عن الوطن شهادة"، أيد فيه هذا القرار وأنه قرار وطني حكيم قوي في غاية القوة وأسمى معاني الشرف والعزة والكرامة، وأن الموت في سبيل الوطنية والدفاع عن العزة القومية والاستقلال والحرية أفضل من الحياة في ظل الاحتلال والاستعباد، وعندما وقع العدوان أصدر الشيخ بيانًا أعلن فيه استنكار الأزهر وعلمائه للعدوان، ووجه نداءً إلي العالم كله أن يعمل علي درء هذا الخطر عن الإنسانية حفظًا للسلام وحماية لحقوق الإنسان، وقام بمراسلة ملوك ورؤساء الدول لتوضيح أبعاد الموقف؛ من أجل القيام بعمل حاسم لإنجاز سحب قوات العدو فورًا من مصر، وقام الأزهر بتجريد كتائب من علماء الأزهر وطلابه لمقاومة العدوان، وفي الميدان الاقتصادي أدى الأزهر واجبه في سخاء، وأسهم بمبالغ كثيرة في مساعدة قوات الدفاع وإعانة للمنكوبين وأسر الشهداء، حيث تنازل بعض العلماء عن أنصبتهم في أوقافهم الخاصة؛ لتعمير بورسعيد ومواساة المنكوبين من أهلها، وتبرع جميعهم بنسبة مئوية من مرتباتهم أشهرا متوالية لهذا الغرض، وفي الميدان الثقافي قام الأزهر بتنوير الشعب وتبصيره بأحكام الدين وما شرعه للمسلمين في هذه المواقف، وقام شيخ الأزهر وعلماؤه بنشاط عظيم في المدن والقرى، وكانوا جنودا في الميدان كما كانوا في المنتديات وعلى منابر الصحف وفي الإذاعة، يندبون الشعب إلي واجبه ويحذرونه عواقب التخلف عن أدائه، وعطل الأزهر لذلك الغرض الوطني الجليل الدراسة فيه نحو شهرين؛ ليمكن كل فرد من أبنائه من أداء واجبه.

- عقب العدوان الإسرائيلي في ٥ يونيو ١٩٦٧، قام علماء الأزهر بدور كبير في تبصير الشعوب العربية بمسئولياتها وإعدادها معنويًا، ودعوتهم إلى الجهاد والتآزر، وأخذ مجمع

البحوث الإسلامية في عقد المؤتمرات لوضع الطرق المناسبة لتهيئة الشعوب العربية والإسلامية لمقاومة العدوان الإسرائيلي، والتي كان أساسها إصلاح المجتمع وغرس القيم الدينية، وفي مقدمتها أن الجهاد بالأنفس والأموال أصبح فرضا عينيا على كل قادر من المسلمين، بل ولا يجوز أن يتخلف عنه أي عربيٍ وطني أو مسلم حقيقي، وأن هذا الواجب لا ينتهي إلا بعد تحرير الأرض والقدس الشريف ومسجدها الأقصى، وجميع الأراضي الإسلامية العربية التي احتلتها إسرائيل، وبمجرد اندلاع الحرب والوقوف على حقيقة الأوضاع؛ أدرك أعضاء مجمع البحوث الإسلامية ضرورة القيام بدورهم في نجدة وطنهم، فقرر أعضاؤه وضع إمكاناتهم البشرية والمادية والفكرية تحت تصرف الدولة وفي خدمة المعركة، وتأييد الرئيس عبد الناصر في كل ما اتخذه ويتخذه من قرارات لمجابهة الموقف، كما قرر أعضاء المجمع التبرع بمكافأة عضويتهم عن شهر يونيو ١٩٦٧؛ إسهاما منهم في خدمة المجهود الحربي.

. وكان على علماء الأزهر القيام بدورهم للإسهام في تخطي آثار الهزيمة والوصول بالبلاد إلى نصر يعوض المسلمين والعرب ما فقدوه ويرد لهم كرامتهم، وكان المنطلق الصحيح لعملية تحريك مشاعر الشعوب الإسلامية هو المنطلق الإسلامي، كما أن القيادة المصرية باتت في حاجة إلى الإفادة من مكانة الأزهر الشريف بين الشعوب العربية والإسلامية، حينذاك توجه الرئيس عبد الناصر إلى الأزهر يلوذ بعلمائه ليشحذ بهم الهمم والعزائم في مواجهة المعتدين.

وقد عقد في رحاب الأزهر الشريف المؤتمر الرابع لمجمع البحوث الإسلامية في أكتوبر١٩٦٨، حيث التقى علماء المجمع من آسيا، وأفريقيا، وأوروبا، وأعلن المؤتمر توصياته التي أكدت جميعها على وجوب مقاومة العدوان والحفاظ على المقدسات بكل السبل، وقطع الدول الإسلامية لأى علاقة مع المحتل الغاصب، وتأييد أصحاب الحقوق لاسترداد حقوقهم بدعمهم ماديًا وعسكريًا، وضرورة المبادرة إلى تعبئة القوى الروحية وتعميق القيم الإسلامية في المدارس والمعاهد والجامعات والمساجد والقوات المسلحة، وفي كل وسائل النشر والإعلام، وحشد القوي في جميع المرافق والمصانع والمزارع استعدادا لمواجهة احتمالات الموقف، وعقد مجمع البحوث مؤتمره الخامس في ٢٨ فبراير١٩٧٠، وخصصت جلساته الأولى لمعالجة جوانب العدوان الإسرائيلي على بقعة من أكرم بقاع الإسلام، وأن الطغيان الإسرائيلي استشرى فامتدت يده الأثيمة فأحرقت المسجد الأقصى المبارك بالقدس الشريف، وعد المؤتمر هذا العدوان مقدمة للانقضاض في مراحل متتالية على باقي المقدسات الإسلامية وما يقدسه النصارى معا؛ ليتحقق للصهيونية حلمها الذي يؤجج شرها، ويذكي نيران أطماعها وهو إسرائيل الكبرى، وطالب المؤتمر في توصياته بالعمل الجاد والجهاد بالأموال والأنفس؛ لدرء هذا الخطر الزاحف وصون مقدسات المسلمين والنصارى في فلسطين، وكرر المؤتمر التأكيد علي دعم عرب فلسطين؛ بإنشاء صندوق للجهاد في كل بلد إسلامي وتشكيل لجان من علماء

المسلمين في كل بلد أو تجمع إسلامي لتنظيم هذا الدعم الفعلي، واستمرارًا لدور الأزهر في هذه الظروف العصيبة قرر مجلس مجمع البحوث في جلسته بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٧٠، إنشاء صندوق باسم "صندوق الجهاد" على أن يتبع هذا الصندوق جمعية باسم "جمعية مجمع البحوث الإسلامية لصندوق الجهاد": تتكون من أعضاء المجلس، ويرأسها رئيس المجمع الدكتور محمد الفحام شيخ الأزهر؛ أما أغراض الصندوق هي الإنفاق على المقاتلين والمجاهدين، وتمويل الكفاح الحربي للشعب الفلسطيني، ورعاية أسر المجاهدين والشهداء المحتاجين. وعقد المؤتمر السادس لمجمع البحوث في ٢٦ مارس١٩٧١، وفي أسبوع أظله الوفاق واجتماع الكلمة رفض المؤتمر أي حل لا يعيد الأرض المحتلة إلى العرب، وفي مقدمتها مدينة القدس بكاملها، سيادة وإدارة، ورفض فكرة تدويل القدس بأي صورة من الصور، واستنكر استمرار إسرائيل في تغيير معالم القدس، والعدوان علي آثارها الدينية والتاريخية والحضارية، وطالب الأمم المتحدة بردع إسرائيل عن المضي في جرائمها، وأوصى المؤتمر بجمع المخطوطات التي تؤرخ لبيت المقدس حيثما توجد، لتنشر نشرًا علميًا يطلع عليه العالم وللتعرف على التراث المقدس، وهو ما تم إقراره في المؤتمر السابع والذي عقد في ٩ سبتمبر١٩٧٢، والذي حضره علماء لنحو أربعين قطر عربي وإسلامي من القارات الثلاث آسيا، وأفريقيا، وأوربا، وقد التقى الرئيس السادات بأعضاء المؤتمر وأكد لهم أن " العالم الإسلامي يواجه معركة شرسة من جانب الصهيونية لا تستهدف العقيدة الإسلامية وحدها، بل تستهدف الأرض والمستقبل وحياة أجيالنا المقبلة"، واستطرد السادات قائلاً:{عرفتم مصر وأزهركم عبر القرون الماضية.. الرسالة هي الرسالة.. والشعب هو الشعب.. والأمانة هي الأمانة.. و أبداً لن نفرط مهما تكون التضحيات}.

وتجدر الإشارة إلى أن قادة مصر العسكريين أدركوا أن من أهم أسباب هزيمة ١٩٦٧، يكمن في ضعف الإيمان الديني، فطلبت القيادة العسكرية من إدارة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة أن تستعين بعلماء الأزهر الشريف لتوعية الجنود دينيا، وبث روح حب الاستشهاد في سبيل الله، وقد سارع الدكتور عبد الحليم محمود إلى التلبية، وكان قد تولى مشيخة الأزهر في ٢٧ مارس ١٩٧٣ م، وأرسل من لدنه نخبة من علمائه، والتي كانت بمثابة قوافل للتوعية الدينية للضباط والجنود، تركز على فضل الجهاد والاستشهاد، وأهمية المعركة مع العدو، وكذلك على المعاني التي تساهم في رفع الروح المعنوية للقوات، وقد نجحت هذه القوافل نجاحا كبيرا، وتم تعميمها على جميع وحدات الجيش للقيام بهذه المهمة الجليلة، وقد نجح الأزهر في تعبئة الرأي العام في الأمة العربية والشعوب الإسلامية، بل وتعبئة الرأي العام في جميع أنحاء العالم وتحذيرهم من الخطر الصهيوني.

الأزهر والحركة الدستورية في مصر

حرص علماء الأزهر على حصول الشعب المصرى على حقوقه الكاملة، وإلزام الحكام بهذه الحقوق : بتفعيل المبادئ الإسلامية للحكم، وتضمين هذه المبادئ فى وثائق خالدة أمام القضاء، سبقوا بها كل المتحدثين عن المبادئ الدستورية الحديثة.

ولعل البداية تأتي عندما أحس الخديو إسماعيل" ١٨٦٣-١٨٧٩" في آخر أيام حكمه بازدياد ضغوط القوى الأوروبية عليه، وتحجيمهم لسلطته، حينذاك لاذ بمجلس شورى النواب كورقة أخيرة يلعب بها في مواجهة ضغوط الأجانب، فأرخى العنان لأعضائه: ليتحولوا تدريجيا إلى معارضة قوية للسلطة التنفيذية وإلى المطالبة بالحقوق الدستورية للأمة، وكان المجلس بصفته الاستشارية البحتة وقصور قانون الانتخابات يعد أول لبنة في بناء الحكم الدستوري وإشراك المصريين في إدارة شئون بلادهم، وكانت تجربته في حد ذاتها مدرسة للديموقراطية وللحياة النيابية، وقد صدر أول لائحة (دستور) فى مصر فى ١٧ مايو ١٨٧٩، ويقضى هذا الدستور على أن يكون التشريع من حق مجلس النواب ولا تفرض أي ضريبة إلا بعد موافقته، ولم تقف الحكومة البريطانية مكتوفة الأيدي أمام هذا الحركة، حيث أسرعت بالاتصال بالدولة العثمانية، كما حرضت ألمانيا على التدخل في المسألة، وبضغط من رئيس وزرائها بسمارك أصدر الباب العالي فرماناً تضمَّنَ خلع الخديوي إسماعيل في ٢٦ يونيو ١٨٧٩، وتعيين توفيق بدلًا منه، ولم يكن لدى توفيق الرغبة في تقبل أي شكل من أشكال الدستور، والتي شكلت القوى الداعية له من ثلاثة قوى أساسية كان علماء الأزهر طرفًا فاعلًا فيها إلى جانب المصلحين السياسيين من رجال الأزهر الذين رأوا الرجوع إلى المبادئ الإسلامية الحقة، علاوة على تحقيق وحدة إسلامية ووطنية تكون بمثابة خط دفاع ضد التدخل الأوروبي، وقد فضلت هذه الجماعة شكل الحكومة الدستورية، وكذلك الباشاوات وبعض الوجهاء والأعيان، الذين كانوا يفضلون الحكم الدستوري أيضا، والضباط المصريون.

فلما احتل الجيش البريطاني مصر نجحت سلطات الاحتلال في القضاء على الحركة الدستورية الناشئة، والتي كان لعلماء الأزهر دور بارز فيها، إلا أنهم سرعان ما عادوا للقيام بدورهم، وتمثلت هذه الجهود في الشيخ محمد عبده فكان في دعوته يحذر من استيراد القوانين من الخارج بمقولة أنها أظهرت صلاحيتها في البلاد التي طبقت فيها، من الجهود البارزة للشيخ محمد عبده ما قام به سنة ١٩٠٤، من وضع مشروع دستور لمصر، وأهم ما فيه أن يكون للمصريين مجلس نيابي تنحصر فيه السلطة التشريعية، ويكون له حق سؤال الحكومة، ومحاسبتها على أخطائها، وأن يكون لمصر سلطة تنفيذية، وهي وزارة مسئولة تنتخب من أعضاء المجلس النيابي، وتناط بها جميع أمور الحكومة دون تدخل من الخديوي بأي شكل من الأشكال.

علماء الأزهر ودستور ١٩٢٣

أخذت مصر على أثر إعلان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ في ترتيب حياتها الجديدة، ولقد كان من الضروري العمل دون إبطاء على وضع الدستور الجديد، وفي ٣ أبريل ١٩٢٢، وافق مجلس الوزراء على المذكرة التي قدمها رئيسه عبد الخالق ثروت باشا لتشكيل لجنة لوضع مشروع الدستور، وقانون الانتخاب، وقد تشكلت من ثلاثين عضوًا، ضمت الشيخ محمد بخيت مفتي الديار المصرية، والسيد عبد الحميد البكري شيخ الطرق الصوفية ونقيب الأشراف، وبدأت اللجنة عملها، وإبان ذلك وصلت إلى الديوان الملكي والملك فؤاد التماسات من علماء الأزهر بمراعاة الدين الإسلامي عند وضع الدستور، وكانت قد سبقتها مكاتبات من بعض الأقباط يطلبون فيها تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على الأقباط، وأن ينص عليها في الدستور، ومن ذلك المذكرة التي قدمها إبراهيم الجوزي المحامى القبطى، ودعمها بمقالات نشرتها جريدة المقطم وجاء فيها" على أنه مما يتضح لكل من درس الشريعة الإسلامية وقوانين الأمم الغربية أن الأحوال الشخصية الإسلامية تضمنت أسمى المبادئ الاجتماعية وتطبيقها على الذميين فيه افتيات عليهم"، وقد عقدت لجنة الدستور اجتماعاتها حتى انتهت من مشروع الدستور في ٢٦ أكتوبر ١٩٢٢م، فاستمر عملها بذلك ستة أشهر متوالية، ونجح علماء الأزهر فى إثبات الهوية الإسلامية لمصر فى دستور ١٩٢٣ وما تبعه من دساتير.

علماء الأزهر ودستور ١٩٥٤

عقب قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وبدأ الضباط الأحرار فى وضع أسس الدولة الجديدة، وترتيب أمور الحكم على نظم جديدة، وكان عمل دستور جديد أهم هذه الأعمال، ولكن تم تجاهل الأزهر الشريف حيث أقصى من اللجنة المشكلة لوضع الدستور، والانحياز للقوى المناهضة للاتجاه الإسلامى، ولكن كان الأزهر بهيئاته وعلمائه وطلابه والعاملين به كانو متابعين للأحداث، مدركين لواجبهم، فتصدوا لهذه المحاولات، رافضين حذف إسلامية الدولة من الدستور، والوقوف بقوة ضد أصحاب الأفكار الهدامة والفرق المنحرفة، ويتضح ذلك من المذكرة التي وقع عليها أكثر من مائتي عالم من هيئة كبار العلماء بالأزهر، والعاملين بإدارته ومعاهده في مختلف الأقاليم، وطلاب الأروقة والبعوث، وبعض القضاة، وقدمت إلى علي ماهر رئيس لجنة الدستور، وطالب فيها علماء الأزهر بإثبات المادة التي تنص على أن الإسلام الدين الرسمي للدولة، وطالبوا لجنة الدستور بالوقوف في وجه الأقلية التي تطالب بحذف هذا النص من مشروع الدستور؛ لأن إلغاء هذه المادة يسيء إلى سمعة الحكومة والإسلام والمسلمين في مصر وغيرها، كما طالب علماء الأزهر " في إلحاح ألا تعترف الدولة بالطوائف الخارجة على سائر الأديان، والتي يعتبرها الإسلام في عداد المرتدين كالبهائية وأشباهها بأي شكل من الأشكال ما دامت هذه الطوائف في حكم الإسلام مرتدة عنه، وقد أنكرتها جميع الدول الإسلامية، ولم

تعترف لها بوجود قانوني حتى لا تتذرع بالاعتراف بها إلى نشر دعوتها وإذاعة طقوسها، وإقامة محافلها بين المسلمين إضلالاً للعامة، وسعياً بالفساد في الأرض، ومن واجب الحكومات الإسلامية حماية العقائد والشعوب من هذه الدعايات المضللة "، ومن المؤكد أن هذه المواقف واجتماع علماء الأزهر على رفض المخططات التى أعد لها البعض في لجنة الدستور كانت السبب في تراجع اللجنة عن هذه المخططات فقامت بإدراج النص على دين الدولة وعدم الاعتراف بالحركات الهدامة التي كان مقررًا الاعتراف بها لولا تدخل علماء الأزهر، ورغم جهود هذه اللجنة فإن مشروع لجنة الخمسين لم يكتب له أن يولد وإنما سقط جنينًا.

علماء الأزهر ودستور ١٩٧١

بدأ الإعداد للدستور الدائم فى سنة ١٩٦٧، وفتحت المناقشات وجلسات الاستماع العامة، وكان لعلماء الأزهر دورهم البارز فى إقرار الشريعة الإسلامية، حيث شهدت الجولة الثانية من إعداد الدستور سنة ١٩٧١ نشاطًا ملحوظًا للعلماء الذين قاموا بدور أساسي فى بناء الجبهة الداخلية، وكان لإصرار الأزهر على النص على أن الإسلام دين الدولة والشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع فى الدستور أثر كبير فى تضمين الدستور جزءًا من هذ اللفظ، ورغم أنه لم يكن ليرق لتحقيق مطالب الأهريين: فإنهم رأوا أن ذلك بداية لمرحلة جديدة فى ميادين العمل الإسلامى فى التشريع والتقنين.

موقف الأزهر من القضية الفلسطينية

إن مواقف الأزهر من قضية فلسطين، باتت معلومة للقاصي والداني، وهو موقف يؤكد أنه لا تفريط في أى حق من حقوق عرب فلسطين (مسلمين ومسيحيين)، وأن الأزهر لا يقبل أية مساومة في اعتبار القدس هى عاصمة للدولة الفلسطينية، وقد بدأ اهتمام الأزهر بالقضية عقب الأحداث الدامية التي وقعت فيها القدس، حين توجه المسلمون بعد صلاة الجمعة ١٦أغسطس ١٩٢٩: لزيارة حائط البراق، فوجدوه يغص باليهود، وقد عد المسلمون ذلك تهديدا لمقدساتهم، فوقع الصدام، وكانت هذه الأحداث موضع اهتمام الأزهر الشريف بشيوخه وعلمائه وطلابه، حيث حذر شيخ الأزهر، الشيخ محمد مصطفى المراغى السلطات البريطانية من الأعمال التي يقوم بها اليهود، كما عمل شيوخ الجامع الأزهر على تناول هذه الأحداث في حلقات الدرس، وعندما أعلنت اللجنة الملكية البريطانية(بيل)، عن مشروع لتقسيم فلسطين بين العرب واليهود(عام ١٩٣٧)، أستنكره الأزهر بكل فئاته، وقام طلابه بتظاهرات ضخمة من صحن الجامع الأزهر هاتفة (فلسطين للعرب لا لليهود..)، وكان منبر الأزهر يهتز تحت نبرات الخطباء وكلماتهم التي تندد بالسياسة البريطانية، وأرسل العلماء برقيات شديدة اللهجة للحكومة البريطانية يستنكرون فيها ذلك المشروع، وحملوا عليه بشدة، وطلب شيخ الأزهر إلي محمد محمود باشا " رئيس الحكومة المصرية" أن يتدخل فعليا باسم مصر

للمساهمة في حل القضية الفلسطينية، وفى أغسطس ١٩٣٨، عقدت هيئة كبار العلماء بالأزهر اجتماعا برئاسة الشيخ المراغى ووجهت الدعوة إلى زعماء العالم الإسلامي لنهج الطرق المفيدة للمحافظة على عروبة فلسطين وآثارها المقدسة، وإبان عقد المؤتمر البرلماني للبلاد العربية والإسلامية للدفاع عن فلسطين في ذات السنة، ألقى الشيخ المراغى خطابا في أعضاء المؤتمر دعا فيه إلى نصرة القضية الفلسطينية وضرورة التعاون والوحدة وقال "إن مصر بلد طيب جمع صفتين الإسلام والعربية، فمن يمم هذا القطر علي أنه عربي فقد أصاب بغيته، ووجد أهلا، ومن يممه علي أنه إسلامي فقد أصاب غرضه، ووجد إخواناً وخلانا".

وفي مستهل عام ١٩٤٨، بدأت مأساة فلسطين تلوح في الأفق حيث تزايدت شراسة العصابات الصهيونية ضد عرب فلسطين، المسلمين والمسيحيين على حد سواء، ووقفت الإدارة الأمريكية وعلي رأسها هاري ترومان، تساند المزاعم الصهيونية وتدعمها بالمال والسلاح، حينذاك تقدم المتطوعون من مصر يحملون السلاح لمساعدة إخوانهم في فلسطين، وقد ألفت كتائب للجهاد انضم إليها بعض طلاب الأزهر، وسجل الفدائيون، بما يملكون من روح عالية وإيمان عميق وحرص علي الشهادة في سبيل المبدأ والدفاع عن المقدسات، أروع الصفحات في تاريخ الحرب الفلسطينية الأولى، وفي ٢٦ إبريل ١٩٤٨، عقد بالأزهر اجتماع برئاسة الشيخ محمد مأمون الشناوي شيخ الأزهر، ضم كوكبة من علمائه، واستعرضوا مسألة فلسطين علي ضوء الحوادث التي نزلت بها أخيرا فهلعت لها قلوب المسلمين والعرب، وتوجسوا من ورائها الخطر الداهم علي بلاد الإسلام والعروبة، وتوصلوا إلي قرارات جاءت في مجملها إن إنقاذ فلسطين قلب العروبة والإسلام واجب ديني على المسلمين جميعا، ومطالبة الحكومات العربية والإسلامية، على النظام الذي تراه كل حكومة بتهيئة المأوى، والنفقة للعرب المشردين من أطفال ونساء.

وأضحى الأزهر الشريف يذكر المجتمع الدولي بأن القدس الشريف عربية النشأة إسلامية الهوية، وقد أكد ذلك في العديد من المؤتمرات التي عقدها مجمع البحوث الإسلامية استهلها عام ١٩٦٤، وظلت مؤتمرات مجمع البحوث تحمل النداء بعروبة فلسطين وأنها القاعدة الوطيدة للإسلام والمسلمين وأن بقاء إسرائيل فيه استهانة بالعرب والمسلمين.

وتمضي السنون وخلال لقاء الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر والدكتور رمضان شلح ووفد من أعضاء حركة الجهاد الاسلامي، في ٣٠ مايو ٢٠١١، أشار الإمام الأكبر أن المصالحة بين الفرقاء الفلسطينيين هي أساس تحقيق الانجازات، وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف، وأكد أن قضية فلسطين هي قضية الأمة بأسرها وليست هي قضية فلسطين وحدها، وأن الحفاظ على القدس جزء من العقيدة الاسلامية، وعندما أدلى رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نيتانياهو في ٣٠ مايو ٢٠١١، بتصريحات حول القدس، استنكرها

الازهر الشريف، وأكد الإمام الأكبر دعم مصر حكومة وشعبا والأزهر الشريف للقضية الفلسطينية ووحدة الشعب الفلسطيني.

ولا يزال الأزهر الشريف حتى يومنا هذا يولي اهتماما كبيرا بالقدس الشريف والمسجد الأقصى، مؤكدا أن الأزهر سيظل على موقفه الثابت والمؤيد لتحرير القدس، وضرورة الدعوة إلى العروبة والإسلام، وسيظل الأزهر الشريف راعيًا لقضية القدس، حارسا لهويتها الإسلامية.

رؤية الأزهر الشريف في مسألة حوار الأديان

بدأت رؤية الأزهر الشريف لمسألة حوار الأديان إبان الفترة الثانية للشيخ محمد مصطفي المراغى ١٩٣٥ – ١٩٤٥؛ بكلمته التي بعث بها إلي المؤتمر العالمي للأديان الأول الذي عقد في لندن عام ١٩٣٦، وتضمنت رؤيته بشأن الزمالة الإنسانية بين أهل الأديان، شدد فيها على أن الخطر الذي يداهم الإنسانية لا يأتي من أديان المخالفين، وإنما يجيء من الإلحاد ومن المذاهب الفكرية التي تزدري الأديان، وبعد ما يقرب من أربعة عقود وفي عهد مشيخة الإمام الأكبر الدكتور عبد الحليم محمود ١٩٧٣-١٩٧٨، بدأ الحوار بين الأزهر الشريف والفاتيكان "رأس الكنيسة الكاثوليكية" عام ١٩٧٤ في المؤتمر الإسلامي المسيحي الأول بقرطبة بإسبانيا، وأعقبه زيارة شيخ الأزهر الدكتور عبد الحليم محمود للفاتيكان، ثم توالى عقد المؤتمرات والمحاضرات والندوات التي شارك فيها الأزهر. ولقد بذل الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق خلال توليه مشيخة الأزهر ١٩٨٢-١٩٩٦ جهودا حثيثة في مجال الحوار وتشكلت في عهده لجنة دائمة للحوار مع الفاتيكان، وإنشاء لجنة الاتصال الإسلامي الكاثوليكى عام ١٩٩٥، واتفاقية التعاون بين الأزهر والفاتيكان في شهر صفر مايو١٩٩٨، والتى وقعها من بعده خلفه الدكتور محمد سيد طنطاوى، وكان من المؤيدين للحوار إضافة إلى أنه كان لأحداث ١١ سبتمر ٢٠٠١ التي داهمت الولايات المتحدة الأمريكية أثر بالغ على تطور الحوار بين الأزهر والمؤسسات الدولية، إلا أن سنة ٢٠٠٦ شهدت توترا للعلاقات بين الأزهر والفاتيكان، وذلك بعد أن أساء البابا بندكت السادس عشر للإسلام، والذى وصل إلى تجميد الحوار في عهد الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، وليس معنى هذا توقف الحوار نهائيا فقد ظل الحوار مع الأديان قائما وتم تأسيس مركز دائم للحوار بين الأديان بالأزهر، وأكد الدكتور الطيب أن الإسلام ينهي أتباعه عن جدال أهل الكتاب جدالا يؤدي إلي التخاصم والتنازع، ويأمر المسلمين إذا اضطروا للدخول في محاورات عقدية مع أهل الكتاب أن يعلنوا إيمانهم بالقواسم المشتركة بين الأديان الثلاثة وفي مقدمتها: الإيمان بالله والكتب السماوية، وعقيدة التوحيد، وإسلام الوجه لله تعالي: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ (العنكبوت: الآية ٤٦)

الأزهر والفن

إن الفن المصري ينتسب إلي الأزهر نوعا من الانتساب لا غرابة فيه، و إن لبث الأزهر طوال عمره المديد جامعة لعلوم الدين واللغة، في حين اتخذ الفن طريقا مستقلا خاصا، بيد أن فن الغناء يخصه العرب بالحب الشديد، وقد ارتبطت أصوله وقواعده بالشعر العربي وبحوره المتكاملة التفعيلات والأوزان؛ بل ارتبط الغناء أيضا بالكلمة العربية المفردة، وتفعيلات الشعر العربي، وفي عالم انتشر فيه الفن وأصبح يشكل واقعا ملموسا يحيط بحياتينا في كافة وسائل الإعلام التليفزيون، الراديو، السينما، والإنترنت، وحتى الهاتف المحمول، والعالم الإسلامي يستيقظ وينام على أصوات الموسيقى والغناء، وأصبحت الفضائيات، وما بها من ألاف القنوات التي تبث الأفلام، والمسلسلات، والموسيقى، والغناء، جزء لا يتجزأ من حياة المسلمين وغيرهم.

وبعد أن كثر الجدل حول موقف الإسلام من الفن (الغناء، الموسيقى، والسينما)، بين حلال وحرام، كان من الضروري على علماء الأزهر، أن يوقفوا هذا اللغط، ويوضحون الحقيقة، ويبينون أوسط المذاهب في ذلك وتقاربت أراء معظم علماء الأزهر حول الغناء، والموسيقى، وهو أن سماع الموسيقى وحضور مجالسها وتعلمها أيا كانت آلاتها من المباحات ما لم تكن محركة للغرائز باعثة على الهوى والغواية والغزل والمجون مقترنة بالخمر والرقص والفسق والفجور، أو اتخذت وسيلة للمحرمات، وأن الغناء ما لم يحتو على كلمات تدعو للفسوق، والانحلال، وتلهي عن ذكر الله، فلا حرمة فيها، ما لم تكون مصاحبة لمجالس محرمة من اختلاط فاحش، وعري، وشرب خمر، وأن الإنتاج السينمائي من أفلام وغيرها حلال ما لم تشتمل على مناظر إباحية محرمة، وعري، وخلاعة، وخمر، أو تدعو لمفاسد الأخلاق، غير أن علماء الأزهر قد أدانوا تجسيد صور الأنبياء، وزوجات النبي، وكبار الصحابة، وهذا ما قالت به لجنة الفتوى بالأزهر، ودار الإفتاء المصرية، ومجمع البحوث الإسلامية.

ومن أجل ذلك فقد برزت نماذج من أبناء الأزهر أسهموا في مجال الفن وكانوا نقاطًا بارزة في تاريخ الفن العربي، و كان على رأسهم الشيوخ: عبده الحامولي، ويوسف المنيلاوي، وسلامه حجازي، سيد الصفتي، وسيد درويش، ويونس القاضي، وزكريا أحمد، وسيد مكاوي، ولم يقف الأمر على هؤلاء بل إن بعض كبار علماء الأزهر، ومشايخه ارتادوا مجال كتابة الأغاني مثل الشيخ عبد الرحمن قراعة مفتي الديار المصرية الذي غني قصائده المطرب الشهير عبده الحامولي، والشيخ عبد الله البشري شيخ الأزهر الذي غني كلماته الشيخ أبو العلا محمد أستاذ أم كلثوم، والأكثر من هذا أن الشيخ شهاب الدين محمد، والشيخ محمد عبد الرحيم المسلوب، وهما من علماء الأزهر، كان لهما فضل الريادة في ساحة الغناء والطرب، حيث وضع الشيخ شهاب أول كتاب جامع أسماه " سفينة شهاب " جمع فيه مئات من التواشيح الأندلسية، ولم يكن

المغنون والملحنون في أيامه. الربع الأول من القرن التاسع عشر. يعرفون عنها شيئا، أما الشيخ المسلوب فإليه يرجع فضل تقديم الدور الغنائي، وفتح الطريق أمام عبده الحامولي ومحمد عثمان؛ لينجحا فيه ويسيطرا علي أسماع الناس في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وحتى أواخر النصف الأول من القرن العشرين. وكان منهم أيضًا الشيخ علي محمود، وأهم تلاميذه هو إمام الملحنين الشيخ زكريا أحمد الذي كان عضوًا في بطانته، وتنبأ له الشيخ علي بمستقبل باهر في عالم الموسيقى ومد الله في عمر الشيخ علي حتى شاهد تلميذه أهم ملحني زمانه، وقد تتلمذ علي يديه الموسيقار محمد عبد الوهاب، الذي تعلم عليه الكثير من فنون الموسيقى، والفنانة، أم كلثوم، وأسمهان، ومن أهم أعماله من الأناشيد والموشحات والأغاني، وهكذا يتبين لنا أن الأزهر لم يحارب الإبداع بكل أنواعه إن تجرد مما يحث علي المحرمات، وإثارة الغرائز.

الرقابة في مصر
قراءة في التاريخ

د. عماد أبو غازي*

مقدمة:

قصة الرقابة في مصر هي قصة الصراع من أجل حرية الرأي والتعبير والإبداع والبحث العلمي، إنها قصة صراع طويل بدأ منذ أكثر من قرنين من الزمان، ولم ينته إلى يومنا هذا.

الرقابة مفهوم لصيق بظهور الدولة الحديثة ومؤسساتها، والرقابة أداة من أدوات هذه الدولة في السيطرة على المجتمع وتنظيمه. كما أنها لصيقة كذلك بظهور الصناعات الثقافية والإعلامية[١]، فهي موجهة أساسًا إلى هذه الصناعات، بغرض السيطرة عليها وتوجيهها والاستفادة من تأثيرها لصالح سلطة الدولة، أو لتحديد قدرتها على التأثير في المجتمع.

وفي مصر كان ظهور الدولة الحديثة مع مشروع محمد علي باشا في النصف الأول من القرن التاسع عشر (١٨٠٥ ـ ١٨٤٨)[٢]، كذلك كان ظهور الصناعات الثقافية والإعلامية مواكبًا لنفس المرحلة، فسنة ١٨٢٠ أسس محمد علي مطبعة بولاق لتكون بداية لتوطن صناعة الكتاب والنشر في مصر، ولتستأنف إصدار الصحف التي عرفتها مصر لأول مرة مع الحملة الفرنسية على مصر والشام (١٧٩٨ ـ ١٨٠١)[٣].

وفي النصف الثاني من القرن ظهرت في مصر الفرق المسرحية العربية والمصرية على النمط الحديث، كما ظهرت صناعات الموسيقى والغناء، [٤]بالطبع كانت مصر تعرف فنون العرض وتعرف الموسيقى والغناء قبل آلاف السنين، لكن ما استجد في القرن التاسع عشر تحول هذه الفنون إلى صناعات ثقافية حديثة تخضع لقواعد الإنتاج الصناعي وآليات السوق وتخاطب جماهير واسعة، [٥] وبعد سنوات قليلة من بداية القرن العشرين دخلت صناعة السينما إلى مصر، [٦] وفي عشرينيات القرن العشرين بدأ البث الإذاعي لأول مرة في مصر، ثم احتكرته الحكومة عام ١٩٣٤ معلنة ميلاد الراديو الحكومي المصري[٧].

وعندما نتحدث عن الرقابة في مصر، فإنما نقصد مجالين أساسيين: المجال الأول الرقابة على المطبوعات ويشمل الرقابة على الكتب المطبوعة والرقابة على الصحف والمجلات

* أستاذ الوثائق - كلية الآداب-جامعة القاهرة

والدوريات بأنواعها المختلفة، أما المجال الثاني فيعرف اليوم بالرقابة على المصنفات الفنية، وقد بدأت هذه الرقابة مع فني الغناء والمسرح ومعهما الفنون الاستعراضية، وأضيفت إليها السينما بعد دخولها إلى مصر بعدة سنوات، وعلى وجه التحديد عام ١٩٠٩[٨].

وقد شملت الرقابة قيودًا متعددة؛ فمنها القيود التي تتعلق بالمحتوى السياسي؛ أي تلك التي تتعلق بتوجيه النقد للنظام الحاكم أو التحريض ضد المستعمر الأجنبي والدعوة لمواجهته، وتلك التي تتعلق بالمحتوى الاجتماعي للأعمال، أي ما تعتبره السلطة . من وجهة نظرها .تحريضًا طبقيًا، كذلك هناك القيود الرقابية المتعلقة بالجانب الديني، سواء ما يتعلق بالأفكار التي ترى فيها أجهزة الرقابة ما تعتقد أنه ثوابت دينية، أو ما تتصور أنه قد يثير نزاعًا طائفيًا، كما تشمل المحاذير المتعلقة بالدين منع ظهور بعض الشخصيات ذات القداسة من الناحية الدينية. أخيرًا هناك كذلك قيود تتعلق بالجوانب الأخلاقية، أو ما يسمى بالخروج على الآداب العامة.

وهنا لابد من الإشارة إلى ملاحظتين:

الملاحظة الأولى: إن الرقابة في مصر لم تقتصر على رقابة الدولة بأجهزتها الرسمية، فقد عرفت مصر نوعًا آخر من الرقابة، ذلك الذي يمكن أن نطلق عليه اسم "الرقابة المجتمعية"، والتي تكون في بعض الأحيان أشد ضراوة من الرقابة التي تمارسها أجهزة الدولة الرقابية.

الملاحظة الثانية: إن تأثيرات الرقابة السلبية تعدت حرية الفكر والإبداع لتمتد إلى الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي، فقد طالت يد الرقابة الصحافة والمطبوعات بأنواعها مثلما طالت الأعمال الفنية في مجالات المسرح والسينما والغناء والفنون التشكيلية، كما ضربت الأبحاث العلمية في الجامعات من ناحية أخرى.

إننا إذن نتحدث عن الرقابة بمعناها التقليدي، أي الرقابة التي تمارسها الأجهزة التي يحددها القانون للترخيص بالمطبوعات والصحف والأعمال الفنية، ونتحدث كذلك عن ممارسة الدولة للمصادرة خارج القانون، وعن رقابة المجتمع ودعاوى المصادرة التي تتبناها قوى مختلفة خارج السلطة معظمها ينتمي إلى الاتجاهات الدينية المحافظة.

البداية:

عرفت مصر الجريدة أو "الجرنال" مع الحملة الفرنسية، وبعد خروج الحملة وتولي محمد علي الحكم بسنوات أمر بإصدار أول جريدة مصرية، جريدة "الوقائع المصرية" سنة ١٨٢٨ والتي تصدر إلى الآن (الجريدة الرسمية)، وكانت وقتها تنشر الأخبار والمقالات إلى جانب اللوائح والقوانين والقرارات، وقد تولى أمرها رفاعة الطهطاوي . أبرز رواد النهضة في القرن التاسع عشر . لفترة، وربما كانت كتاباته فيها أحد أسباب إبعاده إلى السودان في عصر عباس الأول، وكانت الوقائع جريدة حكومية، واستمرت وحدها على الساحة حتى عصر إسماعيل[٩].

كذلك، فإن أول تجربة لمصر مع الرقابة كانت في زمن الحملة الفرنسية، عندما وضع بونابرت في ١٤ يناير ١٧٩٩ نظامًا للرقابة على المطبوعات يعد الأول في مصر[١٠]، كما أدخلت الحملة العروض المسرحية الحديثة للمرة الأولى في مصر سنة ١٨٠٠، عندها وضعت لجنة. شكلها كليبر القائد الثاني للحملة. أول نظام للرقابة في مصر، وكانت رقابة على الآداب في الألعاب والاحتفالات والأعياد والمسارح وفي المناسبات الدينية والمدنية، وانتهى هذا النظام مع خروج الحملة[١١].

وبعد أن أسس محمد علي باشا مطبعة بولاق بعدة سنوات أصدر أمرًا في ١٣ يوليو ١٨٢٣ يحرم طباعة أي كتاب في المطبعة إلا إلا إذا استصدر مؤلفه أو ناشره إذنًا خاصًا من الباشا[١٢]. وقد أصدر سعيد باشا بعد ذلك تشريعين للمطبوعات وأنشأ مكتبًا للصحافة سنة ١٨٥٧[١٣].

ونظرًا لأن القنصليات الأجنبية استمرت في تقديم العروض المسرحية فقد كلف محمد علي باشا، الطبيب الفرنسي كلوت بك سنة ١٨٤٧ بتوجيه رسالة إلى القنصليات الأجنبية وفرقها التمثيلية، اشتملت على تحديد آداب الأداء التمثيلي، وآداب حضور الجمهور للعروض، وكان وقف العرض فورًا الإجراء الذي يتخذ في حال الخروج على الآداب[١٤].

إذا كانت الأمثلة السابقة تكشف عن تأسيس الدولة المصرية الحديثة منذ البداية لآليات الرقابة، فإن القوى المحافظة في المجتمع كانت لها محاولتها للمشاركة في وضع قيودها الرقابية، ولدينا مثلًا في مجال التعليم.

لقد كان التعليم ركنًا أساسيًا في مشروع محمد علي لتحديث مصر، فعندما تولى محمد علي حكم مصر سنة ١٨٠٥ كان التعليم في مصر مرادفًا للتعليم الديني الذي يعتبر الجامع الأزهر مؤسسته الكبرى، وكان ما يسمى بدراسة علوم الدنيا قد تراجع وانزوى وما يقدم منه من خلال الأزهر لا علاقة له بما وصلت إليه العلوم الحديثة في الغرب، فترك محمد علي الأزهر على حاله واتجه إلى إنشاء مدارس حديثة في مصر مثل: مدرسة المهند سخانة، ومدرسة الطب، ومدرسة المولدات، ومدرسة الألسن، وغيرها من المدارس، واهتم محمد علي باستقدام الأساتذة الأوربيين للتدريس في تلك المدارس، كما قام كذلك بإرسال طلاب مصريين لدراسة العلوم الحديثة في أوربا[١٥].

ولم يتقبل المجتمع التقليدي نظم التعليم الحديثة ببساطة، فتعرضت تلك المدارس للهجوم عليها، وكان الدين سلاحًا للهجوم، فماذا كان رد فعل محمد علي؟

تكشف أوامر محمد علي ومكاتباته عن موقف حازم في مواجهة دعاوى قوى التخلف، والقصة التي تتحدث عنها الأوامر ترتبط بمدرسة الطب التي أنشأها محمد علي سنة ١٨٢٧ بناء على اقتراح الطبيب الفرنسي كلوت بك رئيس أطباء الجيش المصري، وقد بدأت المدرسة

نشاطها في المستشفى العسكري بأبي زعبل واستمرت هناك إلى عام ١٨٣٧ ثم نقلت إلى قصر العيني.

وعام ١٨٣٥ علم محمد علي من خلال مطالعته لمحاضر اجتماعات ديوان الجهادية الذي كانت تتبعه المدرسة أن أحد المشايخ الذين كانوا يعملون بالترجمة في مدرسة الطب واسمه الشيخ الهراوي اعترض على بعض ما يدرسه كلوت بك بالمدرسة من مناهج الطب الحديث بدعوى مخالفته للدين فأصدر محمد علي أمرا جاء فيه:

"إنه علم حصول معارضة من الشيخ الهراوي في بعض أمور لا تعنيه، وبالنسبة لعلمه وآدابه لم يقابل بشيء من شورى الأطباء، ويشير بأن المذكور ليس ممن يجب احترامهم بل من الأشرار المحتاجين للإيقاظ، حتى أن تزويره معلوم من قبل، فيلزم استحضار المذكور والتنبيه عليه مؤكدا بعدم تداخله في شيء خارج عن وظيفته، وبأنه ينفى ويطرد فيما لو حصل إقدام ثانيًا على ما يوجب التشكي منه"[١٦].

ثم عاد بعد خمسة أيام ليصدر أمرًا أشد لهجة لأنه لاحظ أن المسئولين في الديوان خضعوا لابتزاز الشيخ الهراوي لهم باسم الدين، جاء فيه: "إنه اطلع على المضبطة الصادرة بشأن التقرير المقدم من الشيخ هراوي في حق كلوت بك بخصوص تلامذة مكتب المارستان. يقصد مدرسة الطب. وعلم الكيفية، وإن تقرير المذكور من قبيل التزويرات، وبناء عليه يشير بدعوة المذكور إلى ديوان خديوي والتنبيه عليه بعدم تداخله فيما هو خارج عن وظيفته المحولة عليه وهي الترجمة والتصحيح، وإنه إن لم يرتدع يضرب بالنبوت، واستحضار كلوت بك أيضا والتبيه عليه بمداومته على السعي والاجتهاد في تعليم أولئك التلامذة علم الطب كمرغوبه"[١٧].

هكذا كانت القوى المحافظة دائما ضد أي تقدم أو تحديث، وهكذا كان موقف محمد علي.

عصر إسماعيل:

شهدت مصر في السنوات السابقة على قيام الثورة العرابية سنة ١٨٨١ والاحتلال البريطاني للبلاد سنة ١٨٨٢ حراكًا ثقافيًا طوال عقد ونصف من الزمان على الأقل، شارك في صنعه مجموعة من أبناء النخبة المصرية الجديدة التي تكونت تدريجيًا منذ عصر محمد علي، مع انتشار التعليم الحديث وعودة البعثات التي أرسلها الباشا إلى أوربا، ثم توطدت اجتماعيًا بالتغيرات التي شهدها عصر سعيد باشا (١٨٥٤ . ١٨٦٣) خاصة مع قرار إلغاء الجزية (الضريبة التي تفرض على غير المسلمين) الذي أسهم في تحقيق الانصهار الوطني، ولائحة الفلاح التي غيرت وضع الحيازة الزراعية في مصر وسمحت بظهور طبقة من كبار الملاك الزراعيين ومتوسطيهم من المصريين. كذلك لعب المثقفون الشوام الذين هاجروا إلى مصر مبتعدين عن السطوة العثمانية دورًا مهمًا في هذا الحراك.

وتمثل هذا الحراك الثقافي في تيار وطني في الصحافة وكتابات متعددة تدعو إلى الإصلاح الاجتماعي والسياسي والتعليمي، كما تطورت الأنواع الأدبية والفنية وظهرت في أشكال جديدة، كالمسرح والمقال الصحفي، وظهرت أنواع أخرى جديدة كفن الكاريكاتير، إلى جانب أنواع قديمة كالشعر والزجل والنثر الأدبي، ومن ملامح التغيير الثقافي في تلك الفترة الكتابة بالمصرية الحديثة التي يُطلق عليها العامية المصرية مما يسر لهذه الأعمال انتشارًا واسعًا وتأثيرًا كبيرًا. كانت هذه الأنواع الأدبية والفنية سلاحًا لنقد السلطة وللمساهمة في تكوين رأي عام يسعى لتحقيق شعار تلك المرحلة "مصر للمصريين"، ذلك الشعار الذي كان يعني بالدرجة الأولى حق المصريين في إدارة شئونهم بأنفسهم، ومواجهة الامتيازات الأجنبية والتدخل الأوربي في أمور البلاد، الأمر الذي استدعى في المقابل سلاح الرقابة لمواجهته.

وعلى الرغم من أن تعرض كثير من الصحف والأعمال المسرحية للمصادرة والمنع، وتعرض القائمين عليها وبها للملاحقة والنفي، فإن تلك النهضة الثقافية أثمرت تغيرات واضحة في المجتمع المصري، وتضافرت مع حركة سياسية وطنية دستورية، مهدتا معا للحدث الأكبر والأهم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أعني الثورة العرابية.[١٨]

فما هي قصة هذا الصراع حول الحرية؟ الصراع بين سلطة الرقيب وتطلع المبدعين لتحقيق حريتهم وحرية الوطن.

في عصر الخديو إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) حفيد محمد علي والذي تنسب إلى عصره الموجة الثانية من موجات التحديث، وعلى وجه التحديد سنة ١٨٦٥، بدأ عصر الصحافة الخاصة عندما صدرت مجلة اليعسوب[١٩].

وفي عهد إسماعيل أيضًا تطور فن المسرح وتمصر، فدخلت الأوبرا إلى مصر مع افتتاح قناة السويس، وكانت أوبرا ريجليتو أول ما عرض على مسرحها في نوفمبر ١٨٦٩، ثم كانت أوبرا عايدة لفيردي التي عرضت لأول مرة في ٢٤ ديسمبر ١٨٧١، وقبلها تم إنشاء مسرح الكوميدي بالأزبكية، وتم افتتاحه في ٤ يناير سنة ١٨٦٨، وفي الإسكندرية أنشئ مسرح زيزينيا ومسرح ألفيري، وانتشر فن المسرح على أيدي مسرحيين مصريين وآخرين وفدوا من الشام[٢٠].

وفي ذلك العصر أيضا عرفت مصر تماثيل الميادين في إطار مشروع إسماعيل لتحويل مصر إلى "قطعة من أوربا"[٢١].

ومن هنا بدأ فصل جديد من فصول الرقابة على الإبداع في مصر، ربما نستطيع أن نعتبره الفصل الأول من فصول الرقابة بمعناها الدقيق.

فبعد صدور جريدة اليعسوب سنة ١٨٦٥ توالى صدور الصحف والمجلات، وشهد عصر إسماعيل موجة من الصحف السياسية واكبت صعود الحركة الوطنية المصرية، ربما كان أولها صحيفة وادي النيل التي أنشأها الشاعر عبد الله أبو السعود سنة ١٨٦٧، وقد أوقفتها الحكومة سنة ١٨٧٢، وكان الخديو إسماعيل قد عطل قبلها جريدة نزهة الأفكار الأسبوعية التي أصدرها إبراهيم المويلحي بعد صدور عددين فقط من أعدادها، بناء على نصيحة شاهين باشا ناظر الجهادية، وكانت المصادرة مصيرا لعدد من الصحف التي صدرت في عصر إسماعيل وتبنت خطًا وطنيًا معارضًا"(٢٢).

وكانت الصحيفتان اللتان أصدرهما يعقوب صنوع أهم الصحف السياسية المعارضة التي صدرت في عصر إسماعيل، الأولى "مرآة الأحوال" التي أصدرها في لندن سنة. ١٨٧٦، والثانية "أبو نضارة" التي صدرت في القاهرة سنة ١٨٧٧ وأصبح اسمها اسمًا لمحررها، ويقول المؤرخ المصري عبد الرحمن الرافعي في كتابه "عصر إسماعيل" عن صنوع وصحفه: "كان الشيخ يعقوب صنوع مصريًا إسرائيليًا (أي يهودي الديانة)، متعلقًا بالصحافة، يميل إلى الدعابة في كتاباته، واتصل بالسيد جمال الدين الأفغاني، وقيل إنه هو أوعز إليه إصدار جريدته لانتقاد سياسة إسماعيل فأصدرها، وكانت أول جريدة هزلية سياسية صدرت في مصر"(٢٣).

وقد تسببت انتقادات صنوع لسياسة إسماعيل في صدور قرارًا بنفيه من مصر، لكن النفي لم يفت في عضد يعقوب صنوع فاستأنف من منفاه في باريس إصدار جريدته بأسماء مختلفة، "أبو نظارة زرقاء"، ثم صحيفة "الوطن المصري" و "أبو صفارة" التي تغيير اسمها إلى "أبو زمارة"، وصحيفة "الثرثارة المصرية"، وجميعها كانت تبث روح الثورة في المجتمع، واستمر في نقد سياسات الخديوي بالكلمة والكاريكاتير، وكانت صحفه تهرب إلى مصر، وبعد الاحتلال الإنجليزي لمصر استمر الرجل في معارضته حتى توسنة ١٩١٢.(٢٤)

وليعقوب صنوع معارك أخرى مع الرقابة، لكن في مجال المسرح، لقد بدأ صنوع مسرحه عام ١٨٦٩ وأنشأ فرقته الخاصة لتقديم مسرحياته وقدم أعمالًا مسرحية كوميدية تنتقد السلوكيات الاجتماعية الخاطئة، وعرض مسرحيته على منصة مقهى موسيقي كبير بحديقة الأزبكية وفي فرقته ظهرت النساء لأول مرة على خشبة المسرح، فكان رائدًا لثورة اجتماعية في اتجاه تغيير مفاهيم المجتمع، ومن أعماله: "آسة على الموضة"، و"غندورة مصر"، و"الضرتان"، وسمح له الخديوي بإنشاء مسرح قومى لعرض مسرحياته على عامة الشعب، وقد عرض على هذا المسرح أكثر من مائتي عرض لاثنتين وثلاثين مسرحية ألفها، إلى أن قدم مسرحية "الوطن والحرية" فغضب عليه الخديو إسماعيل لأنه سخر فيها من فساد القصر فأغلق مسرحه قبل نفيه إلى فرنسا سنة ١٨٧٨.(٢٥)

ولم تكن مسرحيات يعقوب صنوع هي الحالة الوحيدة للصدام بين الرقابة والفن الجديد الوافد على البلاد، ففي ١٨٧٦ جاء إلى مصر مجموعة من الفنانين الشوام منهم يوسف خياط وعرضوا أعمالهم في الإسكندرية ثم انتقلوا إلى القاهرة سنة ١٨٧٨ وشجعهم الخديوي في البداية إلى أن حضر عرض "الظلوم" بدار الأوبرا فغضب لما تخللها من ذكر للظلم وانتقاد للظالمين إذ ظن أنه المقصود بهذا التعريض فأمر بإخراج خياط وفرقته من مصر.[٢٦] وإن كان هناك من يرى أن فرقة خياط لم تغادر مصر لكنها غادرت القاهرة فقط وواصلت نشاطها بالإسكندرية[٢٧].

ووفقًا للدراسة المهمة للدكتور سيد إسماعيل عن تاريخ الرقابة في المسرح المصري[٢٨] فقد كان أول رقيب مسرحي هو باولينو درانيت باشا مدير التياترات. وعن هذا الأمر قالت مجلة (وادي النيل) بتاريخ ١٨٦٩/٤/٣٠: "إن وظيفة تفتيش التياترات (أي الملاعب) هي من أهم الوظائف الملحقة بديوان وزارة الدولة ببلاد فرنسه. وكم من مواد دقيقة مما يتعلق بفنون الأدب ومكارم الأخلاق ترجع في الحقيقة لأصل هذه الوظيفة الدقيقة. فلذلك حصل لنا غاية السرور بما بلغنا من أن الجناب الخديوي العالي، ألفت نظره المتعالي لهذه المادة، حسبما هو عنه على الدوام معهود من التشبث لترتيبات الدولة الفرنساوية بالتقليد، حيث إناط هذه الوظيفة بالديار المصرية لجناب درانيت بك أفندي"[٢٩].

ورغم تعرض الأعمال المسرحية للمنع والمسرحيين للنفي والإبعاد في عصر إسماعيل؛ فقد شهدت السنوات الأخيرة من حكمه قبل نفيه إلى إيطاليا اتساعًا لهامش حرية الصحافة، فقد كانت خطة الخديو تقوم على توظيف الصحافة الوطنية في معركته ضد تدخل إنجلترا وفرنسا في شئون مصر، إلا أن الخط الأحمر الذي لم يسمح إسماعيل بتجاوزه أبدا كان توجيه النقد لشخصه.[٣٠]

وفي عصر إسماعيل طالت القيود كذلك الفنون الجميلة، لكنها جاءت هذه المرة من ناحية الدولة العثمانية التي كانت مصر ولاية تابعة لها، رغم استقلالها النسبي منذ عصر محمد علي باشا؛ كانت الحكومة المصرية تعمل على تحديث المدن الكبرى وفي مقدمتها القاهرة والإسكندرية، وذلك بإدخال المرافق فيها، وإعادة تخطيط شوارعها على نمط شوارع المدن الأوربية في ذلك العصر، وتجميلها بالنافورات والتماثيل في الميادين والحدائق العامة، واستدعى الخديوي بعض الفنانين الأوربيين لنحت تماثيل لأفراد الأسرة العلوية الحاكمة وكبار رجال الدولة، وكان من بين هذه التماثيل تمثال لإبراهيم باشا والد الخديوي وابن محمد علي مؤسس الدولة، والقائد العسكري البارز في معظم حروب محمد علي، وقد نحت هذا التمثال الفنان الفرنسي كورديه عام ١٨٧٢، وأقيم في أول الأمر بميدان العتبة الخضراء من ميادين

القاهرة، ثم نقل بعد ذلك إلى مكان قريب، في موضعه الحالي بميدان الأوبرا أمام المدخل الرئيسي لدار الأوبرا المصرية القديمة التي احترقت في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، أثار تمثال إبراهيم باشا أزمة سياسية كبيرة بين مصر وتركيا، فقد نحت كورديه جداريتين من النحت البارز ليضعهما على جانبي قاعدة التمثال تمثل الأولى معركة عكا، والثانية معركة نزيب(نصيبين)، وفي المعركتين انتصر إبراهيم باشا على جيوش الدولة العثمانية، فغضبت السلطنة العثمانية، فحمل كورديه جداريتيه ورحل إلى بلاده، وعام ١٩٠٠ عرضهما في معرض باريس، ومن يومها اختفت اللوحتان ولم يبق إلا صورهما الفوتوغرافية، وعندما قررت الحكومة المصرية الاحتفال بالمئوية الأولى لوفاة إبراهيم باشا سنة ١٩٤٨ حاولت جلب الجداريتين من فرنسا، ولم يعثر لهما على أثر، فنحت منصور فرج وأحمد عثمان وهما من الجيل الثاني من الناحتين المصريين، جداريتين جديدتين، هما القائمتان إلى الآن على القاعدة[٣١].

زمن الثورة والاحتلال:

بعد نفي الخديو إسماعيل وتولي ابنه محمد توفيق (١٨٧٩-١٨٩٢) لمنصب الخديوية تصاعد المد الوطني، وفي المقابل ازدادت القبضة البوليسية للدولة، فافتتح توفيق عهده بنفي السيد جمال الدين الأفغاني خارج البلاد في أغسطس ١٨٧٩، وكان الأفغاني من الوافدين على مصر في عصر إسماعيل، وقد لعب دورًا مهمًا في الحراك السياسي والثقافي في مصر في سبعينيات القرن التاسع عشر، ثم توالت الإجراءات ضد قادة الحركة الوطنية وضد الصحافة المعارضة، فتم تعطيل بعض الصحف الوطنية وإنذار البعض الأخر مثل: مرآة الشرق والتجارة ومصر ومصر الفتاة والإسكندرية والمحروسة، وطال الإغلاق صحفا أوربية تصدر في مصر مثل الريفورم، كما تم منع عدد من الصحف العربية التي تصدر في الخارج من دخول البلاد، مثل أبو نظارة وأبو صفارة والقاهرة والشرق[٣٢].

وتأزم الوضع السياسي في مصر، في الوقت الذي زادت فيه الأوضاع الاقتصادية لعموم المصريينترديًا، وتواكب مع هذا الوضع الاضطهاد الذي تعرض له الضباط الوطنيون في الجيش.

وتشكل في هذه المرحلة حزبان حملا الدعوة إلى التغيير والإصلاح، جمعية مصر الفتاة بالإسكندرية والحزب الوطني أو جمعية حلوان، وتبنى الحزبان الدعوة للنظام الدستوري وإطلاق الحريات[٣٣].

وعندما تأزمت الأمور مع إصرار توفيق ورئيس وزرائه (نُظّاره) رياض باشا على سياستهما لم يعد أمام المصريين إلا الثورة، خاصة في ظل غياب المجلس النيابي الذي كان منبرًا للتعبير عن

الغضب يحول دون انفجار الأوضاع. وبالفعل قامت الثورة العرابية التي وصلت لحظة الذروة في مظاهرة عابدين يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١، ونجحت الثورة في أن تفرض على الخديوي عزل حكومة رياض باشا[٣٤].

قامت الثورة العرابية وكان خطيبها وكاتبها ولسان حالها الصحفي هو عبد الله النديم، ففي صيف سنة ١٨٨١ أصدر الرجل صحيفة أسبوعية أسماها "التنكيت والتبكيت"[٣٥]، انتهجت خطًا وطنيًا واضحًا وأسلوبًا أدبيًا ساخرًا، وكان عبد الله نديم مهمومًا في صحيفته بقضية وحدة الوطن واستنهاض همة أبنائه للارتفاع بشأن البلاد، وقد وجد العرابيون فيه سندًا لهم بكتاباته الوطنية الحماسية، فانتقل النديم إلى القاهرة ليكون في قلب الأحداث، والتقى بأحمد عرابي زعيم الثورة، حيث طلب منه أن تكون صحيفته لسان حال الثورة، بشرط أن يغير اسمها إلى اسم أكثر وقارًا، فأصدر عبد الله نديم صحيفة "الطائف" من القاهرة لتحل محل "التبكيت والتنكيت" ولتصبح لسان حال الثورة، وخلال أسابيع قليلة أضحت الطائف أهم الصحف المصرية على الإطلاق[٣٦]، وبعد هزيمة الثورة واحتلال مصر صدر الحكم على النديم غيابيًا بالنفي من البلاد عقابًا له على مقالاته المحرضة على الثورة، إلا أن النديم ظل هاربًا يجوب أنحاء مصر تسع سنوات، إلى أن وقع في قبضة السلطات، ورفع وكيل الداخلية مذكرة لخص فيها رحلة النديم مع الهرب وانتهى فيها إلى أنه: "حيث إن عبد الله نديم المذكور نظرا لما هو معلوم من ارتكابه بث الفتن بخطاباته التي أقلقت الأفكار مدة الثورة، أرى وجوب تبعيده عملًا بالأمر العالي الصادر في شأنه"[٣٧].

وبالفعل نفي عبد الله نديم إلى يافا في فلسطين، لكنه عاد إلى مصر عقب وفاة توفيق وتولي عباس حلمي الثاني الحكم، وعلى الرغم من أن عودته كانت مشروطة بابتعاده عن السياسة، فإن الرجل لم يستطع التخلي عن مبادئه ولم يقبل بالصمت، فأصدر صحيفة "الأستاذ"[٣٨]، وجعلها صوتًا للوطنية في مواجهة الاحتلال، ولم يتحمل المعتمد البريطاني اللورد كرومر ما يكتبه النديم فسعى إلى نفيه مرة ثانية. وقضى سنواته الأخيرة بعيدًا عن الوطن[٣٩].

واللافت للنظر أنه في عهد أول حكومة بعد الثورة (حكومة شريف باشا) صدر قانون الرقابة على المطبوعات في نوفمبر ١٨٨١، وكان قانونًا مقيدًا لحرية الصحافة[٤٠]. ويرى بعض الباحثين أنه عندما صدر قانون المطبوعات عام ١٨٨١، كان ضمن مواده الهيكل القانوني للرقابة المسرحية، وللرقابة على الأعمال الفنية كذلك[٤١]، فقد نص القانون في مادته العاشرة على أنه: "يجوز للحكومة في كل الأحوال، حجز وضبط جميع الرسومات والنقوشات، مهما كان نوعها أو جنسها. وسواء كانت معلنة أو معرضة لنظر العامة أو للمبيع، وذلك متى تراءى لها أن الرسومات والنقوشات المذكورة، مغايرة للنظام العمومي وللآداب أو الدين. ويُجازي من نشرها أو حملها أو عرضها بغرامة من مائتين إلى ألفين قرش"[٤٢].

وفي المقابل هناك من يرى أن الأعمال المسرحية غير مخاطبة بهذا التشريع، وإنه ينصب على المطبوعات على وجه التحديد[٤٣]. وأظن أن الحديث عن الرسومات والنقوشات هنا ربما كان المقصود به الرسوم الكاريكاتيرية التي كانت قد بدأت في الانتشار في صحف المعارضة.

وخلال السنوات التي أعقبت الاحتلال البريطاني لمصر، وعلى وجه الخصوص بعد تشكيل حكومة نوبار باشا سنة ١٨٨٤، توالت قرارات منع دخول الصحف إلى مصر بداية بالعروة الوثقى التي كان يصدرها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده من باريس، كما تعرضت العديد من الصحف المصرية للإغلاق أو المصادرة لبعض أعدادها، واشتدت قبضة الرقابة على المطبوعات[٤٤].

أما المسرح، فكان الخديو محمد توفيق قد قام بتشكيل نظام الرقابة المسرحية عقب توليه الحكم عام ١٨٧٩، تحت اسم (حفظ التياترات وتشغيلها)، وجعله يتبع قلم المطبوعات بنظارة الأشغال العمومية. وفي منتصف عام ١٨٩١ أصدر ناظر الداخلية لائحة بشأن المحلات العمومية، ومنها التياترات والمسارح. فألزمت أصحابها باستخراج التصاريح اللازمة لتشغيلها، كما حددت لهم مواعيد العمل، وأخيرًا أجازت دخول ضابطين وبعض الجنود، من قبل حكمدار البوليس إلى هذه المسارح والتياترات لحفظ النظام والأمن فيها؛ وهكذا أصبحت سلطة الرقابة موزعة بين نظارتي الأشغال والداخلية، وفي كلا الوزارتين كانت خاضعة للمستشارين الأجانب[٤٥].

ويرصد الدكتور سيد إسماعيل أول إشارة مُعلنة في الصحف عن نظام الرقابة في رفض المسرحيات، وكانت لمسرحية دينية بعنوان (يوسف) عام ١٨٩٣. حيث نشرت جريدة المقطم خبرًا جاء فيه: "بعث البعض من أهالي دمياط رسالة برقية إلى الجناب العالي، ورسالة أخرى إلى دولتلو رياض باشا رئيس النظار. وقد شكوا فيهما من أن معاون البوليس هنالك، حضر مع جماعة من رجال البوليس إلى التياترو ليلًا، وكانوا مجتمعين فيه لحضور تمثيل رواية يوسف. وقال إنه مندوب من قبل سعادة المحافظ، ليمنع تمثيل الرواية المذكورة عنوة إجابة لرغبة العلماء، لئلا تقع مذبحة. ثم أقفل التياترو على أثر ذلك. وقد قالوا في هاتين الرسالتين إن هذا التهويل من معاون البوليس كان له سوء الوقع في نفس الجمهور، على ما فيه من إقلاق الأفكار"[٤٦]. وتوالت خلال السنوات التي تلت الاحتلال إجراءات منع العروض المسرحية ومصادرتها؛ ومما يلفت النظر أن كثيرًا من الصحف الموالية للخديوي أو لسلطات الاحتلال كانت تكتب مؤيدة لإجراءات المصادرة، بدعوى الحفاظ على الأخلاق أو درء الفتن[٤٧].

وفي العقد الأول من القرن العشرين تعرضت الحريات لحملة من الحملات العاتية في ظل سياسة التصالح والتهدئة بين الخديوي عباس حلمي (١٨٩٢- ١٩١٤) وسلطات الاحتلال

البريطاني، والتي بدأت عقب الوفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤، فحينها تراجعت طموحات عباس حلمي في استعادة سلطاته المسلوبة ومال إلى المهادنة والملاينة مع سلطات الاحتلال وعلى رأسها اللورد كرومر[٤٨].

وكان النيل من حرية الصحافة وفرض قيود رقابية عليها الهدف الأول لسلطة الاحتلال والخديوي المتحالف معها، كما كانت العروض المسرحية هي الأخرى هدفًا واضحًا للسلطة، فقد عادت الحركة الوطنية منذ تسعينيات القرن التاسع عشر إلى استخدام المسرح كأداة من أدواتها في الحشد والتحريض ضد سلطات الاحتلال، وفي المطالبة بالحريات العامة للمصريين.[٤٩]

وشهد عام ١٩٠٤ مطالبات متعددة من بعض أنصار الخديو بإعادة العمل بقانون المطبوعات المهجور، الذي أصدرته حكومة الثورة العرابية سنة ١٨٨١[٥٠]، كما شهد العام نفسه صدور قانون جديد لتنظيم عمل المحلات العمومية ومنها الملاهي والتياترات، وقد أعطى القانون سلطات واسعة لنظارة الداخلية في شأن الترخيص لهذه المحال بالعمل ومراقبتها[٥١]. كما صدرت في نفس العام لائحة تياترات الإسكندرية لتنظم عمل المسارح في المدينة التي كانت تتمتع بوضع خاص بسبب حجم الجاليات الأجنبية بها[٥٢].

وفي أعقاب المد الوطني الذي نتج عن حادث دنشواي (يونيو ١٩٠٦) شهدت مصر حملة حكومية شرسة ضد الحركة الوطنية المتصاعدة، فقد دفع تصاعد الحركة الوطنية بالخديو عباس حلمي الثاني الحاكم الشرعي لمصر بعيدًا عنها وعن مواقفها، خاصة مع اتجاه الحركة الوطنية نحو بناء تنظيماتها، والتفاف قطاعات أوسع من الشعب حولها، وربطها بين المطالبة بالجلاء والمطالبة بالدستور، واتجه الخديو إلى التحالف الكامل مع سلطات الاحتلال في مصر[٥٣]، وكانت الساحة الأساسية للمواجهة ساحة حرية الصحافة وحرية الإبداع الأدبي والفني.

بدأت المصادرة عام ١٩٠٦ عندما صادرت السلطات مسرحية "شهداء الوطنية" التي سبق أن صرحت بعرضها عدة مرات قبل عام ١٩٠٥، وقد أثارت المصادرة موجة احتجاج في الصحف الوطنية[٥٤].

وفيما بين عامي ١٩٠٨ و١٩١١ أصدرت حكومة بطرس باشا غالي ومن بعدها حكومة محمد باشا سعيد مجموعة من التشريعات المقيدة للحريات العامة، وقد وجهت تلك التشريعات ضربات قاسية للحريات في مجالات الصحافة والمسرح والشعر، بهدف محاصرة الحركة الوطنية المتصاعدة بعد حادثة دنشواي، فقد أدركت سلطات الاحتلال والخديو والحكومة مدى تأثير الصحافة في التحريض السياسي ضد الاحتلال وسياسته وضد الحكومة المنفذة لتعليماته وضد المواقف الجديدة للخديو عباس حلمي الثاني الذي تحول من مصادمة

الاحتلال إلى التحالف معه، كما لمس الجميع دور الفن والأدب في شحن الوجدان الوطني، ومن هنا كان إصدار الحكومة لتشريعات رقابية تقيد حرية الإبداع، وإحياء قوانين مهجورة للمطبوعات تسمح للحكومة بحبس الصحفيين، وتعديل مواد في قانون العقوبات تحاسب الناس على نواياهم[٥٥].

جاءت المواجهة الأولى في صيف ١٩٠٨ فيما عرف بقضية الكاملين، والكاملين بلدة في السودان شهدت انتفاضة شعبية عام ١٩٠٨، وبعد أن قمعت قوات الجيش الانتفاضة، تمت محاكمة زعماء الحركة أمام المحكمة المدنية الكبرى التي أصدرت أحكامًا بالإعدام والسجن ومصادرة الأملاك على المتهمين، وتكتمت الحكومة أخبار القضية كي لا تعيد إلى الأذهان ذكرى دنشواي، إلا أن جريدة اللواء لسان حال الحزب الوطني نشرت الخبر مع كثير من المبالغة، فقد رفعت عدد المحكوم عليهم بالإعدام من ١٢ إلى ٧٠ شخصًا، وعندها اضطرت وزارة (نظارة) الحربية إلى إعلان الحقيقة ونشرت اللواء بيان الحربية مع تعليق يحمل التشكيك فيه، عندها أقامت الحكومة الدعوى ضد الشيخ عبد العزيز جاويش رئيس تحرير اللواء بتهمة إهانة وزارة الحربية ونشر أخبار مثيرة للخواطر، وقد انتهت القضية إلى براءة الشيخ عبد العزيز جاويش من التهمتين[٥٦].

وفي نوفمبر ١٩٠٨ استقالت حكومة مصطفى باشا فهمي التي استمرت في الحكم ١٣ عاما، وتشكلت حكومة جديدة برئاسة بطرس باشا غالي، ضمت وجوها جديدة، وقد استقبل رئيس الحزب الوطني محمد فريد الحكومة الجديدة مستبشرًا بها خيرًا، لكن أمل محمد فريد سرعان ما خاب ففي ٢٥ مارس ١٩٠٩ أعاد مجلس الوزراء العمل بقانون المطبوعات الصادر سنة ١٨٨١، أثناء الثورة العرابية، وكان العمل بهذا القانون قد توقف منذ عام ١٨٩٤، وهو يمنح لوزارة الداخلية حق إنذار الصحف وتعطيلها مؤقتا أو نهائيا دون حكم قضائي، وكانت حجة الحكومة في عودة العمل بهذا القانون بعد توقف دام قرابة ١٤ عامًا، رغبة أبدتها الجمعية العمومية سنة ١٩٠٢، وأخرى أبدها مجلس شورى القوانين سنة ١٩٠٤، بوضع حد للقدح في الأعراض الذي ينشر في بعض الصحف. قالت الوزارة في مبررات قرارها: "إن الحكومة لم تنفذ منذ سنة ١٨٩٤ قانون المطبوعات الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١، وحيث إن الجمعية العمومية طلبت من الحكومة في ٢٦ مارس ١٩٠٢ ردع الجرائد عن تجاوزها الحدود، وعن الفوضى التي وصلت إليها، وأرسل إليها مجلس شورى القوانين طلبا مثل هذا في يونيه سنة ١٩٠٤، وحيث إن عدم تنفيذ قانون المطبوعات لم يزد هذه الجرائد إلا تماديًا في التطرف والخروج عن الحد حتى أدى ذلك لشكوى الناس بلسان الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين من هذه الحالة التي أضرت بمصالح البلاد ضررًا بليغًا فقد قرر مجلس النظار ما يأتي: يعمل بقانون المطبوعات فيما يتعلق منها بنشر الجرائد في القطر المصري"[٥٧].

ولم تمض أسابيع قليلة على إعادة قانون المطبوعات إلى الحياة إلا وكانت الحكومة قد بدأت في ملاحقة الصحف والصحفيين بالمحاكمة والحبس والتعطيل والإغلاق، وكان النصيب الأكبر بالطبع لصحف الحزب الوطني وصحفها، ومنهم عبد العزيز جاويش[٥٨].

وقد تصدى دعاة الحرية لتلك التشريعات والقوانين بالقول والفعل، وكان من المدافعين عن الحرية بقلمه شاعر القطرين خليل مطران الذي كتب في المجلة المصرية:

"في مصر وفي الأستانة العلية خطتان رسمتا للتضييق على الصحافة يراد بهما أن تصدر الجريدة كما يخرج الكلب العقور من بيت صاحبه وفي فكه كمامة. على أنه ليس في العزائم أدل من هذه العزيمة على رسوخ الداء الشرقي القديم في قلوب أولياء الأمور منا، داء الخوف من النقد. وبديهي أن هذا الخوف يكون عادة نتيجة حالتين: الكبرياء وهي أخصهما، وسوء السيرة أو الطمع في الراتب وهو أعمهما"[٥٩].

وفي يوليو من نفس العام صدر قانون النفي الإداري الذي كان يجعل من حق السلطة الإدارية نفي من تره خطرًا على الأمن العام إلى جهات نائية بالقطر المصري[٦٠].

وعام ١٩٠٩ تمت إضافة قاعات العرض السينمائي . أو كما كانت تسمى وقتها محلات السينماتوغراف . إلى قائمة المحلات المقلقة للراحة التي يجوز للبوليس مراقبتها بمقتضى القانون الصادر سنة ١٩٠٤.[٦١] حتى لا يفلت هذا الفن الجديد الوافد من المراقبة، واللافت للنظر أن العروض السينمائية بدأت في مصر منذ تسعينيات القرن التاسع عشر عقب ظهور السينما بفترة قليلة، لكن السلطة لم تهتم بمراقبة العروض السينمائية إلا عام ١٩٠٩ في سياق موجة التضييق على الحريات وبعد أن ظهر إلى الوجود أول شريط سينماتوغراف تم إنتاجه في مصر.

وعندما تشكلت وزارة محمد باشا سعيد في فبراير ١٩١٠ عقب جريمة اغتيال بطرس باشا غالي، واصلت إصدار التشريعات المعادية للحريات، فأصدرت يوم ١٦ يونيو من نفس العام قانونا يقضي بإحالة قضايا الصحافة إلى محاكم الجنايات بعد أن كانت من اختصاص محاكم الجنح، لأن الحكومة رأت أن محاكم الجنح تتهاون مع الصحفيين في أحكامها، كما أن التعديل كان يسلب الصحفي حقه في درجة من درجات التقاضي، مما يسهل مهمة الحكومة في ملاحقة الصحافة الوطنية. واعتبرت مديري الصحف مسئولين بالاشتراك الجنائي عما ينشر في صحفهم.

وفي نفس اليوم أصدرت قانونًا آخر بتعديل قانون العقوبات يقضي بمعاقبة المتهمين بالاتفاق الجنائي حتى ولو لم يتوافر فيه ركن الاشتراك في ارتكاب الجريمة، أي أنها شرعت محاكمة الناس على نواياهم وضمائرهم، الأمر الذي وصفه عبد الخالق باشا ثروت (أحد الساسة الليبراليين الذي أصبح رئيسًا للوزراء بعد ذلك) في إحدى مرافعاته قائلًا: "كان شديدًا

علينا يوم أن جر على البلاد ما فعله السفهاء من ضرورة سن قانون الاتفاقات الجنائية، ذلك القانون الاستثنائي الذي في وجوده سبة على أمن الديار، وحجة دائمة على أننا دائمًا تحت خطر الاضطراب والهياج".

وفرضت التعديلات قيودًا على حرية الصحف في نشر المرافعات في القضايا الجنائية، وأقرت للمرة الأولى المسئولية الجنائية على مديري الصحف بالنسبة لما ينشر فيها، حتى لو لم تتوافر أركان الاتفاق الجنائي في وقائع النشر، وأضاف التعديل عقوبة جديدة لجريمة من أغرب الجرائم أسماها التهديد بالكتابة أو بالقول ولو لم يكن مقرونًا بطلب، ويرى المؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعي أن الغرض الحقيقي من وراء هذا التعديل الأخير كان معاقبة الشبان الوطنيين الذين كانوا يطوفون على أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، لدعوتهم لمناصرة الأمة في مطالبها[٦٢].

وتوالت القضايا ضد صحف الحزب الوطني وتعرضت للإنذار وللإغلاق الإداري أكثر من مرة، كما سجن أكثر من كاتب وصحفي من كتابها، لكن الحزب استمر والحركة الوطنية تصاعدت، فبدأ التخطيط لتوجيه ضربة مباشرة لرئيس الحزب محمد فريد، وجاءت الفرصة مع صدور ديوان وطنيتي للشاعر علي الغاياتي، ففي شهر يوليو عام ١٩١٠ صدر ديوان وطنيتي للشيخ علي الغاياتي المحرر بجريدة اللواء، أول ديوان شعر يتسبب في صدور أحكام بحبس ثلاثة من ساسة مصر وصحفها، الشيخ على الغاياتي نفسه، والشيخ عبد العزيز جاويش رئيس تحرير جريدة اللواء والزعيم محمد فريد رئيس الحزب الوطني، والذي صدر الحكم ضده بالحبس ستة أشهر بتهمة أنه "حسّن كتاب وطنيتي وامتدحه"، بسبب تقديمه للديوان. والغريب في الأمر أن قصائد الديوان لم تكن جديدة بل إنها جميعًا سبق أن نشرت على مدار عامين في الصحف، ولم يحاسب أحد الشيخ الغاياتي ولا أي من رؤساء تحرير الصحف التي نشرت قصائده[٦٣].

وتمت محاكمة الشاعر علي الغاياتي والشيخ جاويش في أغسطس ١٩١٠ وصدر الحكم غيابيًا بحبس الغاياتي سنة مع الشغل، وحضوريًا بحبس الشيخ جاويش ثلاثة أشهر، أما محمد فريد فكان في أوروبا، وأمامه فرصة كاملة للبقاء هناك هربًا من المحاكمة، لكنه قرر العودة ومواجهة الموقف، ويذكر المؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعي أن ابنة فريد أرسلت له خطابا تدعوه إلى العودة لمواجهة المحاكمة قالت فيه:

"ولنفرض أنهم يحكمون عليك بمثل ما حكم به على الشيخ عبد العزيز جاويش، فذلك أشرف من أن يقال بأنكم هربتم، وما تحملتم الهوان في سبيل وطنكم.. وأختم جوابي بالتوسل إليكم باسم الوطنية والحرية، التي تضحون بكل عزيز في سبيل نصرتها أن تعودوا وتتحملوا آلام السجن".

وفي يناير ١٩١١ تمت محاكمة فريد وحكم عليه بستة أشهر أمضاها كاملة من ٢٣ يناير إلى ١٧ يوليو لأنه حبذ الوطنية(٦٤).

وعندما خرج محمد فريد من السجن فجر يوم ١٨ يوليو كتب يوم خروجه مقالا بعنوان "من سجن إلى سجن". جاء فيه:

"مضى عليّ ستة أشهر في غيابات السجن، ولم أشعر أبدًا بالضيق إلا عند اقتراب أجل خروجي، لعلمي أني خارج إلى سجن آخر، هو سجن الأمة المصرية، الذي تحده سلطة الفرد ويحرسه الاحتلال... حقيقة لم أشعر بأي انشراح عند حلول أجل مفارقتي لهذه الغرفة الضيقة التي قضيت بها ستة أشهر قمرية... لعلمي أني خارج إلى سجن أضيق، ومعاملة أشد، إذ أصبح مهددًا قانون المطبوعات، ومحكمة الجنايات، محرومًا من الضمانات التي منحها القانون العام للقتلة وقطاع الطريق، فلا أثق أني أعود لعائلتي إن صدر مني ما يؤلم الحكومة من الانتقاد، بل ربما أوخذ من محل عملي إلى النيابة، فالسجن الاحتياطي، فمحكمة الجنايات فالسجن النهائي، وستبقى حالتنا كذلك حتى نسترد الدستور"(٦٥).

وأكملت الحكومة تقييدها للحريات بوضع لائحة للمسارح تجرم تمثيل الروايات التي تدعو للحرية والاستقلال؛ فمنعت تمثيل الروايات التي ورد فيها لفظ الحرية والاستقلال، كما منعت إخراج بعض الروايات التمثيلية، ووضعت لائحة للمسارح هي أشبه اللوائح بقانون المطبوعات القديم. واستمرت الرقابة حتى عام ١٩١٩ تحت إدارة إنجليزية فرنسية، بمساعدة وزارة الداخلية المصرية(٦٦).

وقد تضمنت لائحة ١٢ يوليو ١٩١١ عدة نصوص مقيدة لحرية الإبداع فقد جاء فيها:

"عند ظهور مضار خطيرة تتعلق بالأمن العام، فعلى أصحاب التياترات والقائمين بتشيغلها تنفيذ الاحتياطات التي يقررها المحافظ أو المدير، بناء على التقرير المقدم من قومسيون التياترات. فإذا لم يتموا هذه الاحتياطات في الميعاد الذي يتحدد لذلك، فللسلطة المحلية إصدار الأمر بإقفال التياترو مؤقتًا. وفي حالة وجود خطر مداهم فللسلطة المحلية إصدار الأمر بتعطيل التشخيص".

كما نصت على منع المشاهد المخالفة للنظام العام والآداب، ومنحت للبوليس الحق في منع العروض، وإقفال المسرح عند الاقتضاء. كما ألزمت إدارة المسرح بتخصيص مكان موافق لضابط البوليس المنوط بالمراقبة وقت التمثيل(٦٧).

ونظرًا لعمومية النصوص في اللائحة فقد كانت سلطة البوليس مطلقة في تنفيذها وفي تحديد ما يعتبر مخالفًا للنظام العام والآداب، كما أن سلطة البوليس كانت مطلقة في إغلاق المسارح عند انتصاف الليل حتى ولو يكن العرض المسرحي قد انتهى(٦٨).

وكان الصدام قد بدأ بين المسرحيين المصريين وسلطات الرقابة قبل صدور اللائحة، ويرصد الدكتور سيد إسماعيل في بحثه عن تاريخ الرقابة في المسرح المصري أول واقعة من وقائع هذا الصدام عندما رفضت حكمدارية البوليس التصريح بتمثيل رواية بعنوان "دنشواي" في صيف عام ١٩٠٨ في الذكرى الثانية لهذه الحادثة التي تعد من جرائم الاحتلال البريطاني في مصر.

"ومنذ ذلك التاريخ قررت الحكومة مراقبة المسارح، فكانت المحافظة ترسل عددًا من رجال البوليس إلى كل تياترو عربي وقت التمثيل، لمنع المسرحيات، التي تناهض الاستعمار؛ فمنعت حفلة تمثيلية للطلاب في ١٠/٨/١٩١٠. وفي اليوم التالي منعت مسرحية (ضحايا المجد) المخصصة لجمعية إعانة البؤساء. وبناءً على ذلك انتهجت الرقابة أسلوبًا جديدًا في المنع، فأصدرت قائمة شاملة بالمسرحيات الممنوعة. ففي يوم ١٢/٤/١٩١١ قالت جريدة الأخبار: أصدرت المحافظة منشورًا بمنع تمثيل خمس روايات وهي رواية إسرائيل، والوقائع المدهشة، ونابليون، والأزهر، ودنشواي. وشددت على المأمورين بملاحظة ذلك"[٦٩].

وخلال ثورة ١٩١٩ والشهور القليلة السابقة عليها والتالية لها اشتدت سلطة الرقابة فضلًا عن سلطة الأحكام العرفية التي أعلنت في البلاد مع قيام الحرب العالمية الأولى، وامتدت الملاحقة للصحف والمطبوعات والعروض المسرحية والأغاني الوطنية، حتى أن الملحن والمطرب سيد درويش الذي كان مغني الثورة أضطر لغناء لنوع من البلح يسمى "زغلول" ليتهرب من القيود الرقابية التي كانت تمنع ذكر اسم زعيم الثورة سعد زغلول[٧٠].

أما الحريات الأكاديمية فقد تعرضت لرقابة المجتمع؛ حيث بدأت هذه الرقابة مع إنشاء الجامعة المصرية الأهلية سنة ١٩٠٨، فقد دفعت نشأة الجامعة المصرية بقضايا حرية التفكير إلى مناطق جديدة، حيث تأسست سلطة علمية ومجتمعية أخذت على عاتقها تنفيذ مهام رقابية وتقييدية كانت سابقًا من مهام السلطة السياسية؛ لقد كتب سعد زغلول في مذكراته عن حفل افتتاح الجامعة في ديسمبر ١٩٠٨، معلقًا على كلمات الافتتاح التي ألقيت في الحفل فقال: "إن أحسنها تلاوة وإلقاء ومعنى وعبارة خطبة عبد الخالق ثروت، وأسوأها خطب رئيس الجامعة والخديوي، وأثقلها على السمع وأبعدها عن الموضوع وأفرغها من حسن الذوق خطبة أحمد زكي لأنه تكلم فيها عن الإسلام ومجده بأمور متكلفة ليس من اللياقة إلقاؤها في افتتاح جامعة لا دين لها إلا العلم"[٧١].

"لا دين لها إلا العلم"، هكذا كان تصور سعد زغلول وحلمه بالجامعة الوليدة، أن تقوم مثلها مثل أي جامعة حديثة على احترام العلم واتخاذه مرجعية وحيدة لعملها، ولكي يكون العلم وحده مرجعية الجامعة. أية جامعة. لابد من توافر مناخ الحرية، فالجامعة الحقيقية لا تقوم لها قائمة إلا بالحرية؛ حرية البحث العلمي وحرية التفكير وحرية التعبير، للطلاب وللأساتذة.

وجامعتنا المصرية منذ نشأتها قبل أكثر من مئة عام تعيش في ظل أجواء صراع بين أنصار الحرية وأنصار المصادرة - مصادرة كل الحريات - في الجامعة، فمنذ سنوات الجامعة الأولى شهدت أزمات عدة كشفت عن مدى ضعف مجتمعنا وعجزه عن احتضان جامعة حديثة بفضل سيادة التيارات المحافظة في المجتمع وامتداد نفوذها إلى الجامعة.

في السنوات الأولى لإنشاء الجامعة خاضت أربع معارك كشفت عن أن للجامعة دينا آخر غير العلم:

في البداية كانت قضية جورجي زيدان مؤسس دار الهلال وأول من دعا لتأسيس الجامعة المصرية، لقد كان للرجل دراسة مهمة عن التمدن الإسلامي دفعت إدارة الجامعة للاستعانة به لتدريس مادة التاريخ الإسلامي، لكن سرعان ما تراجعت الإدارة عن قرارها خشية أن يثير تكليف مسيحي شرقي بتدريس مادة التاريخ الإسلامي "مشاعر المسلمين العاديين غير المتعلمين"، فأثبتت الجامعة بعد أقل من عامين على افتتاحها أن دينها ليس العلم[٧٢].

وبعد عامين آخرين اضطرت الجامعة إلى وقف الدراسة في الفرع النسائي استجابة لضغوط الرأي العام الرجعي الذي ثار ثورة عارمة لمجرد فكرة التحاق النساء بالدراسة الجامعية، وزادت ثورته عندما أرسل سكرتير الجامعة خطابات إلى النساء الملتحقات بالدراسة بمواعيد المحاضرات وكتب على أظرف الخطابات أسماء الطالبات، فاعتبر المعارضون لالتحاق النساء بالجامعة أن ما حدث فضيحة كبرى، مرة أخرى فضلت إدارة الجامعة أن تتراجع خطوة إلى الوراء أمام قوى التخلف بدلا من الاستمرار في المواجهة[٧٣].

لكن المعارك الكبرى حول حرية البحث العلمي بدأت مع رسائل الدكتوراه سواء تلك التي حصل عليها طلاب الجامعة من المبعوثين الأوائل إلى أوروبا، أو تلك التي حصلوا عليها هنا في مصر، وتحضرني هنا قضيتان كانت النتيجة فيهما مختلفة، الأولى قضية منصور فهمي في رسالته عن "وضع المرأة في الإسلام" والثانية قضية طه حسين في رسالته عن الشاعر العربي أبي العلاء المعري[٧٤].

أما منصور فهمي فقد كان من طلبة البعثة الجامعية الأولى، التي أوفدتها الجامعة المصرية إلى فرنسا للعودة بالدكتوراه، وكان بعد ما يقارب أربع سنوات قد انتهى من إعداد دراسته عن وضع المرأة في الإسلام، إلا أن الجامعة طالبته بعدم تقديمها، للمناقشة لما تصورته فيها من عبارات تمس التقاليد الدينية، إلا أن منصور فهمي رفض تعديل رسالته وأصر على مناقشتها، وحصل على درجة الدكتوراه بالامتياز مع مرتبة الشرف، وبعد عودته أسند إليه كرسي المذاهب الفلسفية بالجامعة، إلا أن الجامعة أقدمت على فصله في نهاية عام ١٩١٣ بعد ستة أشهر فقط من تعيينه، ولم تكتف الجامعة بذلك بل قررت أن يعرض عليها موضوعات البحث التي يختارها الطلاب لرسائلهم، وألا يقدموها للجامعات التي يدرسون بها إلا بعد

موافقة الجامعة المصرية عليها، وأن يبعث الطالب بأصل رسالته إلى مجلس إدارة الجامعة للإطلاع عليها وإقرار ما يراه في شأنها[٧٥].

كانت هذه هي الحادثة الأولى التي اختارت فيها الجامعة الخضوع لمنطق الرأي العام الديني والأخلاقي السائد، في مجال البحث العلمي، حتى ولو كان ذلك على حساب رسالتها وعلى حساب مبدأها: استقلال الجامعة عن الدولة والمجتمع في آن واحد. ذلك الخضوع الذي سيصبح سمة مؤسسية للجامعة في علاقاتها بمؤسسات الدولة، بما فيها البرلمان، ومؤسسات المجتمع بما فيها الصحافة[٧٦].

وفي العام التالي، عام ١٩١٤، ناقشت الجامعة أول رسالة للدكتوراه يتقدم بها أحد طلابها، الطالب طه حسين الذي قدم رسالة عن الشاعر أبي العلاء المعري، كانت الرسالة نقطة تحول في مناهج الدراسة الأدبية في مصر، وعلى الرغم من أن الجامعة احتفت بالرسالة وصاحبها، وقررت إيفاده إلى فرنسا للدراسة، فإن بعض الأزهريين هاجموا الرسالة والجامعة، وتقدم أحدهم وكان عضوًا بالجمعية التشريعية باقتراح بقطع دعم الحكومة عن الجامعة الأهلية لأنها خرّجت ملحدًا، فما كان من سعد زغلول الذي كان رئيسًا للجنة الاقتراحات بالجمعية إلا أن استدعى النائب وقال له: إنه إن لم يسحب طلبه فسوف يقدم طلبا مقابلًا بوقف دعم الحكومة للأزهر لأن طه حسين تعلم في الأزهر قبل أن يلتحق بالجامعة. فسحب النائب طلبه، وانتهت المشكلة.

وإذا كان سعد زغلول وكيل الجمعية التشريعية في ذلك الوقت قد نجح في وأد أول تلك المعارك في مهدها داخل الجمعية التشريعية، فإن المعركة الثانية جاءت من داخل الجامعة، فقد أثار الشيخ الشاب أزمة داخل الجامعة عندما كتب مقالًا في جريدة السفور ينتقد فيه أسلوب الشيخ محمد المهدي في تدريس الأدب العربي، مقارنا أسلوبه ومنهجه بالمناهج الأوروبية، فثار الشيخ المهدي وقلب الدنيا على تلميذه طه حسين معتبرًا أن نقد التلميذ لأستاذه من الكبائر التي لا تغتفر، وقدم شكوى لإدارة الجامعة طالب فيها بشطب اسم طه حسين من قوائم خريجها، وانشغل الرأي العام بالقضية، فطالب البعض الشيخ المهدي بعدم التهويل والمبالغة والاهتمام بدلا من ذلك بتحضير دروسه، ورأى البعض أن نقد طه حسين لأستاذه كان نقدًا علميًا خالصًا تعرض لمدى علم أستاذه، وإن هذا من حقه لأن مبدأ التستر على الخطأ العلمي مبدأ شديد الخطر على الحياة الأدبية للأمم، ودافع آخرون عنه داعين إلى دعم روح النقد في نفوس المصريين لأنها الطريقة الوحيدة التي يمكن أن تؤدي إلى نشر العلم الصحيح بين الناس. ورأت الجامعة أن تتدخل للوصول إلى "حلٍ وَسَط" يرضي جميع الأطراف، فكلفت عالم الآثار علي بهجت سكرتير الجامعة بتصفية الأمر، ونشر بهجت بيانا في الصحف قال فيه: "اجتمع لدي الأستاذ الشيخ المهدي والدكتور طه حسين وتكلما في شأن ما نشر في جريدة

السفور، وتفاهما تفاهمًا حسنًا واعتذر الشيخ طه حسين إلى الأستاذ الشيخ المهدي عما رآه الشيخ المهدي ماسًا بكرامته". ويرى الدكتور عبد المنعم الجميعي في كتابه عن الجامعة المصرية والمجتمع الصادر سنة ١٩٨٢ أن طه حسين بهذه الصيغة لم يتراجع في هذه المعركة عن آرائه العلمية في الشيخ المهدي أو في منهجه. لكن المعركة في مجملها تعكس ضيق المجتمع بالنقد وافتقاد الجامعة لرحابة الأفق التي تسمح بالنقد الذي يعد أساس العلم والمدخل إلى التقدم[٧٧].

أما الإجراءات ضد التماثيل والأعمال الفنية فقد اختلفت باختلاف العصور، ففي الوقت الذي منعت اعتراضات الدولة العثمانية تنفيذ جداريات تمثال إبراهيم باشا كما رأينا، فإن تمثال مصطفى كامل الذي كان أول تمثال يكتتب الشعب لإقامته بعد وفاة الزعيم بعامين، والذي نحته ليوبولد سافان وانتهى منه سنة ١٩١٣ ظل حبيس مدرسة مصطفى كامل بقرار سياسي حتى صيف عام ١٩٣٨ بعد أكثر من ثلاثين عاما على وفاة مصطفى كامل، عندما نقل إلى مكانه الحالي في أحد ميادين القاهرة الرئيسة في عهد الملك فاروق[٧٨].

المرحلة الليبرالية ١٩٢٢-١٩٥٢:

منذ عام ١٩٢٥ بدأت الرقابة عهدًا جديدًا في الإدارة، حيث قام بإدارتها المصريون، لكن ذلك لم ينه السيطرة الأجنبية على الرقابة، فالجهاز كان يعمل تحت إشراف راسل بك حكمدار العاصمة الإنجليزي[٧٩].

وظلت الرقابة تحارب كل فكر مسرحي وطني أو سياسي يدعو إلى التغيير، ويدلل الدكتور سيد إسماعيل على هذه الفكرة باقتباس من مجلة (الممثل) في ٤ نوفمبر ١٩٢٦ تحت عنوان (مدير قلم المطبوعات): "نكتب هذه الكلمة بمناسبة الشكاوى، التي تتصاعد يومًا فيومًا من مديري الفرق التمثيلية والمؤلفين، من مدير قلم المطبوعات ناسبين إليه تدخله الشديد الذي يؤدي غالبًا إلى تشويه رواياتهم، وذلك بحذف جمل مهمة أو مشاهد تؤثر في مغزى تلك الروايات؛ فمديرو المسارح التمثيلية يتهمون مدير قلم المطبوعات بقضائه على كل مشهد حماسي أو عظة وطنية، وبثورته المستمرة ضد الروايات السياسية. هذه هي تهمة مديري الفرق لمدير قلم المطبوعات، وهي تهمة خطيرة في مثل هذا العصر، عصر الحرية والتفكير الحر. ونحن لا نريد أن نسترسل في هذا الموضوع، ونرجو أن يكون هذا أول وآخر ما يُكتب في هذا الشأن، منبهين حضرة مدير قلم المطبوعات أن اليوم غير الأمس والسلام"[٨٠].

ومع انتشار فن السينما ودخول المصريين في هذا المجال امتدت يد الرقابة إلى هذا الفن كذلك، فمنذ عام ١٩٢٨ .أي بعد عام واحد من إنتاج أول فيلم مصري طويل.توحدت الرقابة السينمائية مع الرقابة المسرحية، ونصت القواعد الرقابية على فحص الأعمال الفنية بدعوى

"الحفاظ على الأخلاق، ومنع ما قد يبث روح الإجرام وارتكاب الرذائل أو ما يمس شعور الجمهور أو عقائده"[81].

لكن الرقابة كانت شديدة التعسف مع الأعمال المسرحية التي تتضمن نقدًا سياسيًا أو اجتماعيًا، وتعددت المطالبة بإصلاح أحوال الرقابة، وإسنادها إلى نقاد متخصصين، لا إلى موظفين بيروقراطيين تابعين للسلطات الأمنية، لكن دون جدوى.

ومن الجدير بالذكر أن فكرة الرقابة الأخلاقية كانت مقبولة في المجتمع إلى حد كبير، بل نجد مفكرًا ليبراليًا كبيرًا من المدافعين عن حرية الرأي والتعبير مثل طه حسين يؤكد في كتابه "مستقبل الثقافة في مصر" الصادر عام ١٩٣٨ على ضرورة فرض الرقابة على الأفلام السينمائية، رغم أن طه حسين نفسه أكتوى بنار رقابة المجتمع وقيوده أكثر من مرة؛ فلم يقتصر الأمر على رقابة الدولة وأجهزتها، بل كان المجتمع رقيبًا أشد من الدولة في بعض الأحيان[82].

وأمامنا واحدة من أهم المعارك الفكرية السياسية التي شهدتها مصر في القرن العشرين، والتي تجسد تحالف القوى المحافظة فكريًا مع الاستبداد السياسي، إنها معركة "الإسلام وأصول الحكم" التي فجرها صدور كتاب الشيخ علي عبد الرازق الذي يحمل هذا العنوان، والذي أصدره في إبريل عام ١٩٢٥، ليناقش فيه فكرة الخلافة الإسلامية وتطورها عبر التاريخ.

والشيخ علي عبد الرازق أزهري من أسرة مصرية عريقة، تنتمي إلى محافظة المنيا، لعبت أسرته دورا مهما في الحركة الوطنية المصرية من خلال حزب الأحرار الدستوريين، الذي حمل اللواء الفكري لليبرالية المصرية بعد ثورة ١٩١٩ وكان امتدادًا لأفكار حزب الأمة الذي أسسه أحمد لطفي السيد عام ١٩٠٧ الذي يعرف بعام الأحزاب في السياسة المصرية. كان علي عبد الرازق في الثلاثينيات من عمره عندما نشر كتابه "الإسلام وأصول الحكم"، والكتاب عبارة عن مقدمة وثلاثة أقسام، القسم الأول بعنوان "الخلافة في الإسلام" تناول فيه طبيعة الخلافة، وحكم الخلافة شرعا، والخلافة من الوجهة الاجتماعية، أما القسم الثاني فيدور حول "الحكومة والإسلام" وقد تناول فيه الشيخ علي عبد الرازق نظام الحكم في عصر النبوة، مميزا بين الرسالة والحكم، طارحًا فيه فكرته عن الإسلام باعتباره "رسالة لا حكم ودين لا دولة"، أما القسم الثالث فيتتبع فيه "الخلافة والحكومة في التاريخ".

والكتاب محاولة جريئة لمناقشة فكرة الخلافة، نشأتها وتطورها بمنهج علمي تاريخي، واجتهاد بالرأي في قضية شائكة تقع بين الدين والسياسة، وقد قدم الشيخ في كتابه عددا من الأفكار أهمها: أن الخلافة هي نظام دنيوي للحكم مثلها مثل أي نظام آخر، وإن الدين الإسلامي لم ينص عليها بل ترك للمسلمين حرية أختيار النظام الذي يلائمهم، وناقش القائلين بالنص

على الخلافة في الكتاب والسنة وفند آراءهم بالأدلة التاريخية والشرعية، وذهب إلى إننا لا نجد فيما وصل إلينا من أخبار من عصر البعثة النبوية شيئا واضحا يمكن أن يوصف بأنه نظام للحكومة النبوية، وينتهي إلى أن الخلافة تاريخيا ارتبطت بالاستبداد في الحكم، وإن أمرها عبر التاريخ لم يحسم إلا بقوة السيف، كما رفض الفكرة القائلة بأن إقامة الشعائر الدينية وصلاح الرعية يتوقفان على وجود خليفة للمسلمين، وهذا القول كان شائعًا بشدة في ذلك الحين بعد إلغاء مصطفى كمال أتاتورك للخلافة سنة ١٩٢٤، واعتبر علي عبد الرازق أن تحديد الحكومة الصالحة للمسلمين بأنها الخلافة دون سواها وبمفهوم محدد للخلافة يجاوز الواقع والعقل والتاريخ، كما رفض تحويل الرابطة الإسلامية الدينية التي تربط المسلمين ببعضهم إلى رابطة سياسية ينتظم تحتها المسلمون في كيان سياسي واحد، ولم يوافق الشيخ كذلك على الفكرة القائلة بأن الإسلام جعل من العرب وحدة سياسية واحدة، كما اعتبر أن جزءا كبيرا من حروب الردة لم يدر إلا لحماية الدولة الجديدة الناشئة والملك الذي تولاه أبو بكر الصديق، وإنها كانت في كثير منها حربًا سياسية حسبها العامة دينية، ويخلص الرجل من دراسته إلى أن السلاطين هم المسئولون عن ترويج الفكرة الشائعة القائلة بأن الخلافة مقام ديني بهدف الحفاظ على عروشهم، وقد توصل علي عبد الرازق إلى هذه النتائج من خلال استعراض لوجهات النظر المختلفة حول الخلافة عبر العصور، ومن خلال البحث التاريخي في الأحداث والوقائع.

لقد كانت أفكار الشيخ علي عبد الرازق جريئة لكنها مستندة إلى أدلة تاريخية وفقهية من وجهة نظره، وكان من الطبيعي أن تثير نقاشًا واسعًا على الساحتين الدينية والسياسية، لقد تصدى لهذه الأفكار عدد من المشايخ والكتاب بالفكر والبرهان مقابل الفكر والبرهان، وإزاء إصرار الرجل على موقفه وتمسكه برأيه، أطلت على الساحة قوى الظلام ممن لا يملكون الحجة ولا القدرة على النقاش أو الرغبة فيه، ممن ينصبون من أنفسهم أوصياء على عقول الناس، كانت لهؤلاء الغلبة في النهاية، فأصدر مشايخ الأزهر حكمهم بطرد الشيخ علي عبد الرازق من زمرة العلماء، الأمر الذي ترتب عليه فصله من عمله في القضاء الشرعي، وتبع ذلك انهيار الائتلاف الحاكم المكون من حزبي الاتحاد الموالي للملك فؤاد والأحرار الدستوريين ذي التوجه الليبرالي، حيث رفض وزراء حزب الأحرار قرار رئيس الوزراء بعزل الشيخ علي عبد الرازق من منصبه واستقالوا جميعا من الحكومة احتجاجًا على الاعتداء الصارخ على حرية الفكر والاجتهاد.

ولا شك أن الظروف السياسية التي صاحبت صدور الكتاب كان لها أثرها في اتساع ساحة المعركة واتخاذها تلك الأبعاد السياسية التي انتهت بسقوط الحكومة، فقد صدر هذا الكتاب في العام التالي لإلغاء مصطفى كمال أتاتورك للخلافة الإسلامية في تركيا، في ظل شعور إسلامي

عام بالغضب، وبأن الإسلام قد فقد ركنا من أركانه، رغم أن الخلافة الفعلية كانت قد زالت منذ مئات السنين، وفي وقت كان ملوك العرب يتطلعون، بل يتنافسون على منصب الخلافة، ومنهم فؤاد الأول الذي كان يحظى بدعم الإنجليز للحصول على هذا المنصب. فأصدر الأزهري الشاب علي عبد الرازق كتابه ملقيًا به حجرًا في مياه راكدة متعفنة، ومدمرًا حلم فؤاد بالحصول على لقب خليفة المسلمين، ومقدما رؤية جريئة لا زلنا في حاجة إليها إلى يومنا هذا.(٨٣)

كانت مشكلة كتاب "الإسلام وأصول الحكم" للشيخ علي عبد الرازق سنة ١٩٢٥ أول اختبار لليبرالية المصرية الناشئة، فيما يتعلق بقدرتها على تقبل مبدأ أساسيًا من مبادئ الفكر الحر، أعني حرية الفكر والاجتهاد والتعبير. ولم يكد يمضي عام حتى تفجرت أزمة جديدة كان بطلها هذه المرة المفكر الشاب والأستاذ الجامعي اللامع الدكتور طه حسين، وكان موضوعها، مثل الأزمة الأولى، كتاب صغير في حجمه، تقل صفحاته عن مائتي صفحة، لكنه كبير في قيمته وسبقه، بما حواه من مغامرة فكرية جريئة، كتاب رغم صغره هز الثوابت التي ظل الناس يجترونها جيلا وراء جيل، إنه كتاب "في الشعر الجاهلي" الذي صدر عن مطبعة دار الكتب في مارس سنة ١٩٢٦، وعلى الرغم من أن الكتاب يتناول قضية بحثية في تاريخ الأدب العربي ليس لها طابع سياسي كقضية الخلافة الإسلامية، فإن الضجة التي أعقبت صدور هذا الكتاب فاقت تلك التي صاحبت صدور كتاب "الإسلام وأصول الحكم" للشيخ علي عبد الرازق، ووصلت بصاحب الكتاب إلى المثول أمام النيابة العامة متهما، وظهرت الأبعاد السياسية للصراع حول الكتاب سريعًا مثلما ظهرت في قضية الإسلام وأصول الحكم، بالطبع كان هناك أمر مشترك آخر على المستوى السياسي بين القضيتين، فالبطل في كل منهما كان ينتمي إلى التيار الليبرالي الأصيل في الحركة الوطنية المصرية، تيار الأحرار الدستوريين.

فما الذي جاء به طه حسين في كتابه من أفكار ساقته إلى النيابة العامة؟ وهل يمكن في أي مجتمع حر أن يؤدي بحث في تاريخ الأدب بصاحبه إلى النيابة ليحاسب على آرائه العلمية محاسبة قضائية بدلا من أن يرد عليه المختلفون معه ردًا علميًا؟

الكتاب ببساطة يتناول الشعر الذي ينسب إلى عصر ما قبل الإسلام في جزيرة العرب، العصر الذي نسميه عادة العصر الجاهلي، ويشكك في صحة انتساب الكثير من هذا الشعر إلى ذلك العصر.

ويتكون كتاب "في الشعر الجاهلي" من ثلاثة أقسام، وعبر هذه الأقسام الثلاثة سعى طه حسين إلى أثبات فكرته هذه، فبدأ في القسم الأول بتقديم منهجه في البحث الذي يقوم على الشك، الشك الذي يقود إلى الوصول ليقين علمي، ويؤكد في هذا القسم من الكتاب أنه يرفض

التسليم بما قاله القدماء في قضايا الشعر والأدب دون مناقشة وتحليل ونقد، وينتهي إلى إعلان رأيه الذي توصل إليه وهو أن غالبية الشعر المنسوب إلى العصر الجاهلي يعود إلى عصر ما بعد الإسلام، وفي القسم الثاني من الكتاب يحدد أسباب انتحال الشعر من وجهة نظره ويقسمها إلى أسباب دينية وسياسية وأدبية، أما القسم الثالث فيتناول فيه بعض الشعراء المنسوبين إلى العصر الجاهلي مثل أمرؤ القيس وعمرو بن كلثوم وطرفة بن العبد وغيرهم محاولا التثبت من كونهم شخصيات تاريخية، أو تحديد التاريخي والأسطوري في سيرهم، وما هو من أشعارهم فعلا إذا كانت لهم أشعار، وما هو منتحل ومنسوب إليهم.

ويؤكد طه حسين في كتابه أن الأخذ برأي الأغلبية يصلح في السياسة لكنه لا يصح في العلم، ويدلل بمثال بسيط واضح، فقد كانت الكثرة من العلماء تنكر كروية الأرض وحركتها، وظهر بعد ذلك أن الكثرة كانت مخطئة، وإن باحث هنا وباحث هناك امتلكوا الجرأة على الشك والبحث فوصلوا إلى الحقيقة وهدموا الوهم والأسطورة.

لقد أكد طه حسين في التمهيد الذي بدأ به كتابه من أن الكتاب يبحث في تاريخ الشعر العربي بمنهج جديد لم يألفه الناس عندنا، وكان واثقًا من أن فريقا من الناس سيلقون هذا الكتاب ساخطين، وفريق آخر سيزوّرون عنه ازورارا، وقال: "أنا مطمئن إلى أن هذا البحث وإن أسخط قوما وشق على آخرين، فسيرضي هذه الطائفة القليلة من المستنيرين الذين هم في حقيقة الأمر عدة المستقبل وقوام النهضة الحديثة وذخر الأدب الجديد"، لكنه لم يتوقع أن يصل الأمر بالساخطين والمزوّرين إلى حد الدفع به إلى النيابة العامة.

وإذا كانت أزمة الإسلام وأصول الحكم قد انتهت بعزل الشيخ علي عبد الرازق من القضاء الشرعي واستقالة وزراء حزب الأحرار من الحكومة، فإن أزمة "في الشعر الجاهلي" انتهت بحفظ التحقيق الذي أجرته النيابة العامة وصدور طبعة معدلة من الكتاب تحمل عنوان "في الأدب الجاهلي"، حذف منها طه حسين بعض العبارات التي استفزت التيارات المحافظة، لكنه تمسك فيها بمنهجه في التعامل مع الشعر الجاهلي. لقد أثار القضية نائب في البرلمان يتمتع بالجمود الفكري لا يذكر أحد اسمه الآن، وانتهى الأمر بطه حسين متهما أمام النيابة العامة، ولولا سعة أفق وكيل النيابة محمد نور الدين وسيادة الروح الليبرالية في المجتمع لانتهى الأمر بتكفير طه حسين وإبعاده عن الجامعة، ومع ذلك فقد اضطر طه حسين إلى إصدار طبعه معدله من الكتاب بعنوان: "في الأدب الجاهلي"، حذف منها بعض العبارات التي استفزت قوى التخلف في المجتمع، وانتهى الأمر إلى حل وسط فتمت تبرئة طه حسين ليس على أساس من أن حرية البحث العلمي مطلقة لا قيد عليه، بل على أساس أن الرجل لم يقصد ما ذهب إليه منتقدوه مع إقرار غير قاطع بحرية الباحث، وفي الوقت نفسه كان التراجع الشكلي لطه حسين عن بعض ما كتبه نوعا من الانحناء أمام عاصفة الفكر المحافظ، خاصة أنه لم يجد دعما

واضحا من حزب الأغلبية الشعبية "الوفد المصري" لأن عيون قادة الحزب كانت على صناديق الانتخاب، فلا مانع لديهم من بعض التضحية بمبادئ الليبرالية وبقليل من الحريات لضمان أصوات الجماهير.

كانت قضية الشعر الجاهلي نموذجا مبكرا لضيق المجتمع بالحريات الأكاديمية، واستعداده للاندفاع خلف الغوغائية الفكرية لمصادرة حرية البحث العلمي في الجامعة، وعكس الحل الوسط الذي انتهت إليه القضية ظلاله على الحياة الأكاديمية في الجامعات المصرية إلى الآن، وحدد مسار الصراع بين أنصار الحرية الفكرية في الجامعة ودعاة الجمود في المجتمع(٨٤).

وربما كانت الحملة التي قامت ضد المسرحي والسينمائي المصري يوسف وهبي عام ١٩٢٦ عندما قبل القيام بدور النبي محمد في فيلم أجنبي خير نموذج لتدخل المجتمع ورقابته على الإبداع في مجال السينما، فقد نشرت مجلة المسرح فى مايو ١٩٢٦، تقول فيه: إن شركة سينماتوغرافية جاءت إلى مصر واتفقت مع يوسف وهبى على أن ينتقل مع بعض أفراد فرقته إلى باريس ليمثل للشركة رواية "النبى محمد". وعقب نشر الخبر بدأت حملة شرسة ضد يوسف وهبي، وأرسل شيخ الأزهر خطابًا إلى وزارة الداخلية فى اليوم التالى مباشرة يطالبها فيه بالتحقيق فى الأمر، لمنع يوسف وهبى من القيام بالدور حتى لو اقتضى الأمر منعه من السفر، كما طالب أن تخاطب حكومة باريس، بواسطة ممثل مصر هناك فى منع تمثيل هذه الرواية، واستدعت الداخلية يوسف وهبى وحققت معه وأرسلت ردًا للمشيخة تقول فيه إن يوسف وهبى سيعتذر فى الصحف عن قبوله للدور، وسيعدل عنه وأرسل الملك فؤاد تحذيرًا شديدًا ليوسف وهبى، مما اضطره في النهاية أن يعتذر عن أداء الدور(٨٥). وقد تكررت الحملة المجتمعية مرة أخرى ضد محاولة لإنتاج فيلم أمريكي عن النبي محمد كتبته فتاة مصرية، ومحاولة منع تصوير أية مشاهد من الفيلم في مصر، ومنع عرضه إذا تم انتاجه(٨٦).

أما ما حدث مع فيلم "لاشين" فيقدم مثالًا للقيود الرقابية في هذه الحقبة. هذا الفيلم الذي رأي النور لعرض سينمائي واحد عام١٩٣٨ ثم أوقفوه بأمر مباشر من السرايا الملكية حسبما يتردد، الفيلم تدور أحداثه في زمن بعيد يتناول قصة شعب يثور بقيادة أحد العسكريين على حاكم لاهي ورئيس وزراء فاسد، ويقال أن النسخة الأصلية تنتهى بخلع الملك (حسين رياض)لكن الرقابة اعترضت على النهاية فقام صانعو الفيلم بتغييره للنهاية التي نعرفها الآن، والتي تنتهي بتحرير الشعب لبطله لاشين دون خلع الملك. مع ذلك لم يسمح بعرض الفيلم سوى لليلة واحدة ظل بعضها حبيسًا لسنوات طويلة. والفيلم من إخراج المخرج الألماني فريتز كرامب وكتب حواره الشاعر أحمد رامي، ومن إنتاج ستوديو مصر(٨٧).

أما الرقابة على الصحافة فقد عرفتها الحقبة الليبرالية في فترات الانقلابات الدستورية عامي ١٩٢٥ و١٩٢٨[٨٨]، أما الموجة العاتية لها فجاءت في ظل حكومات إسماعيل صدقي، ففي الانقلاب الدستوري سنة ١٩٣٠ تعرضت حرية الصحافة، بل الحريات الديمقراطية كلها لمحنة شديدة؛ ففي فبراير ١٩٣١ عدلت الحكومة قانون العقوبات لتستحدث نصوصا تعاقب على التعبير عن الرأي من خلال الصحافة، ومن تلك النصوص التي ما زالت آثارها قائمة إلى يومنا هذا، عقاب من ينشر أخبارا بشأن تحقيق جنائي قائم، ومن ينشر أمورا من شأنها التأثير في القضاة أو رجال النيابة أو غيرهم من الموظفين المكلفين بالتحقيق، أو التأثير في الرأي العام، وبعدها بأشهر قليلة عدلت قانون العقوبات مرة أخرى لتشدد العقوبات على "جرائم" النشر التي تقع عن الطريق الصحف وغيرها من طرق النشر، واستحدثت مصطلحات تحكمنا إلى يومنا هذا مثل "الإضرار بالمصلحة العامة" و"الإخلال بالنظام العام" و"التحريض على قلب نظام الحكومة" و"والتحريض على كراهية النظام أو الازدراء به"، كما وضعت الحكومة قانونا جديدا للمطبوعات تضمن شروطا تعجيزيه لإصدار الصحف، وتمت بالفعل مصادرة عدة صحف وإغلاق صحف أخرى[٨٩].

كان ممن نالهم نصيب من اعتداءات الحكومة على حرية التعبير الكاتب الكبير عباس محمود العقاد، فقد تصدى قادة الرأي والفكر للملك فؤاد ولرئيس حكومته صدقي، وكان منهم العقاد الذي كتب سلسلة من المقالات هاجم فيه الملك هجوما شديدا، ومما قاله فيها: "فليعلم المصريون جميعا أن مصيبة الرجعية على هذا البلد أكبر من مصيبة الاحتلال، وإنها هي التي مهدت له واستعانت به، وأوقعت البلاد في البلاء الذي يعانيه. فلولا كراهة الدستور القديمة في نفوس هؤلاء الرجعيين، ولولا التكبر عن الاعتراف للفلاحين العبيد بالحرية والحكومة العصرية، لما حدثت في مصر تلك الأحداث التي نعاني من جرائرها إلى اليوم... فالرجعية هي السوس الناخر في أبدان الأمة من قديم الزمن، والرجعية هي أصل المصاب وسبب الاحتلال، وهي العدو الأكبر الذي يجب أن يبرز على حقيقته ليكون الجميع على بينه من أمره." وواضح طبعا أن العقاد كان يقصد بحديثه عن الرجعية الملك فؤاد وأسلافه من أسرة محمد علي، وكان رد الحكومة القبض على العقاد وإحالته هو وصاحب امتياز جريدة المؤيد التي نشرت مقالته للمحاكمة بتهمة العيب في الذات الملكية، وصدر الحكم بحبس صاحب الامتياز ٦ أشهر وحبس العقاد تسعة أشهر، ويوم خروجه من السجن توجه إلى ضريح سعد زغلول قبل أن يذهب إلى بيته وألقى قصيدته الشهيرة التي تعهد فيها بمواصلة النضال من أجل الدستور وقال في مطلعها:

"كنت جنين السجن تسعة أشهر"[٩٠].

أما شاعر النيل حافظ إبراهيم فقد دخل الميدان بقصائده التي قال في واحدة منها هاجيا صدقي وعهده:

قد مر عام يا سعاد وعام
وابن الكنانة في حماه يضام
صبوا البلاء على العباد فنصفهم
يجبي البلاد ونصفهم حكام
أشكو إلى قصر الدوبارة ما جنى
صدقي الوزير وما جنى علام

ويختمها بقوله موجها الحديث لصدقي:

ودعا عليك الله في محرابه
الشيخ والقسيس والحاخام

وإذا كان العقاد قد سجن فإن حافظ قد فصل من عمله في دار الكتب، [٩١] وكان نصيب طه حسين الإبعاد من الجامعة التي كان عميدًا لكلية الآداب بها، بسبب رفضه تنفيذ تعليمات الحكومة بمنح الدكتوراه الفخرية لمن لا يستحقها، وقد استقال أحمد لطفي السيد من منصبه كمدير للجامعة المصرية احتجاجا على قرار إبعاد طه حسين، وكانت هذه الاستقالة يوم ٩ مارس سنة ١٩٣٢، [٩٢] اليوم الذي أضحى في أيامنا هذه اسما لحركة أساتذة الجامعات من أجل استقلال الجامعة تخليدا لمفكر حر اتخذ موقفا في مواجهة الطغيان دفاعا عن استقلال الجامعة.

ولم تسلم الفنون الجميلة من تعسف صدقي ورجاله، وكان العدوان على الحرية هذه المرة موجها لتمثالي مختار لزعيم الأمة سعد زغلول، وكانت الحكومة عقب وفاة سعد في أغسطس ١٩٢٧ قد كلفته وتعاقدت معه على إقامة تمثالين للزعيم في القاهرة والإسكندرية، [٩٣] وبمجرد أن تولى صدقي الحكم بدأ في عرقلة إجراءات إقامة التمثالين في الموضعين المتفق عليه، في البداية قررت نقل تمثال القاهرة من المكان المقرر لإقامته، ميدان قصر النيل، إلى الضفة الأخرى من النيل، إلى ميدان الجزيرة، المكان الذي يقف فيه التمثال الآن شامخا، وتقرر أن يقام في ميدان التحرير تمثالا للخديو إسماعيل، لم يقم أبدًا. قبل مختار مرغما قرار نقل موضع التمثال، فكانت الخطوة التالية من جانب الحكومة لتعطيل العمل في التمثالين صدور أمر بوقف العمل بحجة تزيين الميادين العامة في القاهرة والإسكندرية والمدن المصرية الكبرى

احتفالا بعيد جلوس الملك، لكن الزينات مهما طال بقاؤها في الميادين سيأتي وقت وترفع، فبدأت الحكومة تبحث عن خطة جديدة. وجاء القرار، يعطل العمل في التمثالين لإعادة دراسة المشروع من الناحية الفنية، رغم أن العقد المبرم بين مختار والحكومة كان ينص على عدم إجراء أي تعديل فيما تم الاتفاق عليه، وعندما سئل رئيس الحكومة عن الأسباب التي دعته لتعطيل العمل في التمثالين أجاب قائلا: "لقد كان رأيي تأجيل المشروع حتى يتاح دراسة رسوم التمثال من جديد، وإدخال التعديلات اللازمة خاصة ما يتعلق منها بالارتفاع، إن ارتفاع كلا التمثالين وفقا للتصميمات يصل إلى ٢٠ مترًا وهو ارتفاع لا نظير له في العالم إلا في تمثال نابليون بباريس وبسمارك بهامبورج ونلسون بلندن، وينبغي أن نلاحظ أن تمثال سعد بالإسكندرية سيكون قريبا من تمثال محمد علي الذي لا يتجاوز ارتفاعه سبعة أو ثمانية أمتار، وليس من اللياقة أو الجمال أن يتجاوز ارتفاع تمثال سعد تمثال رب الأسرة العلوية". نعود لتصريحات رئيس الحكومة، لم يكن المقصود بالطبع تعديل الجوانب الفنية في التمثالين بل عرقلة مشروعات تخليد الزعيم سعد زغلول بأية وسيلة، فماذا كان رد فعل الرأي العام المصري وقتها، كان الأمر واضحا وضوح الشمس أمام الرأي العام، وتناولت الصحف الوطنية موقف حكومة إسماعيل صدقي بالهجوم في حدود ما كانت تسمح به ظروف الرقابة والتضييق على الحريات العامة في تلك الفترة[٩٤].

وعلى الرغم من كل العقبات استمر مختار يعمل في التمثالين، تمثال سعد في القاهرة وتمثاله في الإسكندرية، وكانت أم المصريين، السيدة صفية زغلول أرملة الزعيم سعد زغلول تزوره في موقع العمل وتشد من أزره، مثلما زاره سعد من قبيل رحيله في موقع العمل بتمثال النهضة.

وكلما زاد تعنت الحكومة وتضيقها على مختار وتمثاليه كلما زاد إصراره على إنجاز العمل، لقد أصر مختار على استكمال عمله وتسجيل ملحمة نضال الشعب المصري من خلال تماثيل الزعيم سعد زغلول، فأعد النماذج الكاملة لمشروعه تمهيدا لتنفيذه برضاء الحكومة أو بقوة القانون.

حاولت الحكومة من ناحيتها شراء مختار؛ فعرضت عليه تعطيل العمل من جانبه مقابل تعويضه عن كل ما تحمله ماليا، لكنه رفض لأن ما يعنيه لم يكن ما أنفقه من مال على العمل طوال سنوات، بل كل ما كان يشغله إنجاز العمل الفني القومي لبلاده، العمل الذي يخلد فيه كفاح الشعب من أجل الجلاء والدستور، ويضيف به صرحيين جديدين إلى جانب صرحه الأول الذي خلده إلى الأبد: تمثال نهضة مصر، لقد ساندت الأمة مختار في مشروع تمثال النهضة وكان مختار يحاول أن يرد بعضا من الدين إلى الأمة في محنتها، عندما اغتال الطغاة دستورها وكبلوا حريتها، وكان سلاحه الفن الذي أتقنه واحترفه[٩٥].

اضطر مختار إلى مقاضاة الحكومة[٩٦]، وكان محاميه في هذه القضية التي عرفها الرأي العام باسم "قضية المثال مختار" هو الأستاذ عبد الرحمن الرافعي المحامي، قال الرافعي في عريضة الدعوة التاريخية التي قدمها للمحكمة: "هذه قضية فذة لم يسبق للمحاكم أن نظرت مثلها في ظروفها وملابساتها، سواء في مصر أو في غير مصر، لأن هذه أول مرة فيما نعلم تقف حكومة ما موقف الخصومة والإساءة والتحدي تجاه فنان يعد بحق نابغة الفنانين في بلاده، ولا نعرف حتى الآن حكومة وقفت من نوابغ فنانيها مثل الموقف الذي وقفته الحكومة من المثّال مختار، وإذا وقفت أية حكومة حيال الفن والفنانين موقف الاضطهاد واللدد في الخصام كان ذلك نذيرا بالقضاء على النهضة الفنية في البلاد، وهذا هو الموقف الذي تقفه الحكومة في هذه الدعوى"[٩٧]. وكما يقول بدر الدين أبو غازي في كتابه المثّال مختار[٩٨]: "كانت القضية مظهرا من مظاهر النكسة التي أصابت عصره وعطلت طاقات الإبداع والانطلاق، كانت أكبر من أن تكون نزاعا بين فرد وحكومة، كانت مظهر تجمع قوى الرجعية ضد إرادة الشعب ممثلة في هذا الفنان الذي أخذ يعد لإقامة تمثال يخلد ملحمة الكفاح الشعبي في رمز زعيم تلك الحقبة سعد زغلول، من أجل هذا كانت قضية المثال مختار كما سمتها صحف العصر حلقة في خط المقاومة الذي أقامه الحكم الرجعي المطلق بعد سنة ١٩٣٠ في مواجهة المفكرين، حين كانت الحرية مغلولة والرأي مقيدا. وجيل المفكرين والفنانين يعود ليلتقط الأسلحة التي ألقاها ليرد بها العدوان عن حرياته الأساسية وعن القيم التي ظفر بها في السنوات التي تلت ثورة ١٩١٩".

لقد رحل مختار عن عالمنا في ٢٧ مارس سنة ١٩٣٤ قبل أن تنتهي القضية، وقبل أن يرى التمثالان النور ودون أن يراهما مختار في موضعهما الذي اختاره، لكن الأمور سارت في طريق معاكس، فكسب مختار القضية وحكم لورثته بالتعويض لما لحق به من أضرار، وسقطت حكومة إسماعيل صدقي وحكومات السرايا التي توالت بعدها، وعاد دستور ١٩٢٣، ومات فؤاد، واستأنفت الحكومة مشروعات تخليد ذكرى سعد. فنقلت رفاته إلى ضريحه سنة ١٩٣٦، وأزيح الستار عن التمثالين في صيف ١٩٣٨[٩٩]، وفي نفس الوقت تقرر الإفراج عن تمثال مصطفى كامل ووضعه في موضعه الحالي بوسط القاهرة في ميدان سوارس بعد أن ظل حبيس الأسوار قرابة ثلاثين عاما[١٠٠]، وانتصرت بذلك إرادة الأمة على إرادة الملك فؤاد وأعوانه.

ولم تكن معركة تمثالي سعد زغلول هي المعركة الأولى ضد الفن التشكيلي المعبر عن الحركة الوطنية أو ضد مختار، فأثناء ثورة ١٩١٩، نحت محمود مختار أول نحات مصري في العصر الحديث تمثالًا يعبر عن الثورة، أطلق عليه اسم "نهضة مصر" وبدأت حملة واسعة للاكتتاب الشعبي لإقامة التمثال في ميدان عام، وقررت الحكومة دعم المشروع واستكمال تمويله، وبدأ العمل فيه بالفعل، لكن العمل فيه تحول إلى معركة أخرى من معارك الديمقراطية في مصر

عندما حاولت حكومات الانقلابات الدستورية التي أتى بها فؤاد إلى الحكم إعاقة العمل في التمثال، وعلى الرغم من انتهاء مختار من تمثاله فإن إزاحة الستار عنه تأخرت لعدة شهور بسبب رفض الملك تحديد موعد لإزاحة الستار عن التمثال(١٠١).

وفي حكومة إسماعيل صدقي الثانية سنة ١٩٤٦ شن حملة واسعة على الصحافة الوطنية والتقدمية فيما عرف بقضية الشيوعية الكبرى التي انتهت إلى لا شيء، والتي تضمنت إغلاق عديد من الصحف واعتقال عدد من الصحفيين كان من بينهم الكاتب الكبير محمد زكي عبد القادر والدكتور محمد مندور(١٠٢).

وفي هذه الفترة تعرضت الحريات الأكاديمية في الجامعة لأزمة جديدة، فعام ١٩٤٧ تفجرت قضية جديدة من قضايا حرية البحث العلمي، عندما تقدم محمد أحمد خلف الله برسالته للدكتوراه عن القصص القرآني، وكانت الرسالة تحت أشرف الشيخ أمين الخولي وهو عالم له جذوره الدينية من خلال دراسته في مدرسة القضاء الشرعي، وكان خلف الله حذرا في دراسته في تناول الأمور الدينية، وتضمنت الرسالة دفاعا عن الإسلام في مواجهة آراء المستشرقين، ورد الرجل على كثير من كتاباتهم رغم استخدامه مناهجهم، وميز خلف الله في رسالته بين القصص التاريخي في القرآن وقصص الرمز والمجاز، كما ركز على الجوانب الاجتماعية والنفسية وابتعد عن الخوض في الأمور الدينية التي تدخل في صلب العقيدة، ولم يكن الطالب أو أستاذه ممن يمكن أن يوصفوا بمعادة الإسلام أو اتخاذ مواقف نقدية حادة من الفكر الديني، لكن مصر وقتها كانت تعيش في ظل حكومات لا تستند إلى الإرادة الشعبية. وكانت حركة الأخوان المسلمين في مرحلة من مراحل صعودها، تسعى لفرض فكرها الديني على المجتمع، وتقف في صف حكومة الأقلية في مواجهة الحركة الوطنية الديمقراطية الصاعدة في صفوف طلاب الجامعة، القائمة على تحالف بين التيارات اليسارية في حزب الوفد والتنظيمات الشيوعية، ويقف كبيرهم في الجامعة. كبير الإخوان. ليشبه إسماعيل صدقي بإسماعيل عليه السلام، مستخدما آيات القرآن الكريم في غير مواضعها.

في هذا المناخ بدأ الهجوم على الرسالة وامتد إلى الطالب والأستاذ، ورفضت اللجنة منح الطالب الرسالة بأغلبية صوتين مقابل صوت واحد، ويبدو أن الصراعات الشخصية بين الأساتذة لعبت دورها هنا.

وبرفض الرسالة بدأت المعركة الحقيقية، وبدأ الأزهريون يكفرون خلف الله ويتهموه بالردة، وطالت اتهاماتهم الشيخ أمين الخولي، ودافع خلف الله عن موقفه مؤكدا أنه مسلم متدين، إلا أن منتقديه طالبوه بالتوبة ولوحوا له بتطبيق حد الردة عليه، كما طالبوا بإحراق الرسالة، ووقفه عن العمل هو وأستاذه الشيخ أمين الخولي، كما طالبوا بفصل الشيخ من مجلس أساتذة الأزهر، وتطهير المدارس والجامعات من الكفار، وإجراء تحقيق بمعرفة الأزهر في الأمر، إلا أن الجامعة رفضت التدخل الخارجي من الأزهر في شئون الجامعة، لكن كان على

خلف الله أن يستقيل من عمله في الجامعة كمعيد، وقد نشر الرجل رسالته ككتاب سنة ١٩٥٣ بمقدمة للشيخ أمين الخولي[١٠٣].

وتوالت الاعتداءات على حرية التعبير فقد تعرضت الأعمال التشكيلية للمصادرة ومبدعها للملاحقة، فتم اعتقال الفنان عبد الهادي الجزار والفنان حسين يوسف أمين بسبب لوحة "الوجبة"، حيث اعتبرها النظام تحرضًا طبقيًا[١٠٤].

لقد كشفت تلك الأزمات في الحقبة الليبرالية في مصر عن عدة جوانب مهمة، أولها ضيق المجتمع بالجديد والجريء من الأفكار، وثانيها التأثير السلبي للصراعات السياسية على حرية الفكر والتعبير، واستغلال القوى السياسية الرجعية للمزاج المحافظ للشارع المصري في صراعاتها، وخضوع القوى التي ينتظر منها الدفاع عن حرية الرأي لابتزاز صندوق الانتخابات، فحزب الوفد صاحب الأغلبية الشعبية والذي يفترض فيه الدفاع عن قضايا حرية الرأي والتعبير، تخاذل في مواقفه خوفا من تأثير أي موقف إيجابي يتخذه على نتائجه في الانتخابات، أما ثالث هذه الجوانب فكانت مدى هشاشة الحرية وسهولة مصادرتها بتحريض من الرأي العام المحافظ، وهي أعراض مازلنا نعاني منها إلى يومنا هذا.

إنه تاريخ يمتد لأكثر من قرنين، تاريخ من الصراع من أجل الحرية حرية الصحافة وحرية الإبداع وحرية البحث العلمي التي هي جميعا أركان لحرية الوطن وحرية الإنسان.

تبقى في الذاكرة دائما أبيات مطران دفاعًا عن حرية الرأي والتعبير، التي قال فيها:

شـــردوا أخــيارها بــرا وبحــرا ... واقتلـــوا أحـــرارها حـــرا فحـــرا

إنمــا الصــالح يبقــى صالحــا ... آخــر الــدهر ويبقــى الشـر شــرا

كســروا الأقــلام هــل تكسيرهــا ... يمنـع الأيـدي أن تـنقش صـخرا

قطعــوا الأيــدي هــل تقطيعهــا ... يمنـع الأعـين أن تنــظر شــزرا

أطــفئوا الأعــين هــل إطــفاؤها ... يمنـع الأنفـاس أن تصـعد زفـرا

اخمــدوا الأنفــاس هــذا جهــدكم ... وبه منجــاتنا مـنكم فشـكرا[١٠٥]

الهوامش

(١) مفهوم الصناعات الثقافية من المفاهيم لصيقة الصلة بالتحديث وبعصر الثورة الصناعية، ويقصد به عادة الأعمال الثقافية الموجه-ة إلى الجماهير الواسعة، والتي تنتج بأسلوب الإنتاج الكبير أو الإنتاج للجماهير، وتدخل في عملية إنتاجها رؤوس أموال كبيرة، وتمر بمراح-ل متعددة حتى تخرج في صورتها النهائية، ويدخل في إنتاجها ممول أو منتج وعمالة كبيرة العدد نسبيًا ليست بالضرورة هي المصنف للعم-ل أو المبدع له، وتشبه العم-لية الإنتاجية فيها ما يتم في مج-ال الصناعات الحديثة، مما جعل هذا النوع من المنتج الثقافي يوصف بأنه "صناعة ثقافية" حيث تتحول طرق إنتاج الأعم-ال الإبداعية والفكرية من الطرق التقليدية التي يلعب فيه-ا المبدع الفرد أو مجموع-ة المبدعين الدور الأساسي في إخ-راج المنتج الثقافي بصورته النهائية، لتتحول إلى عملية إنتاجية مركبة يش-ارك فيه-ا آخرون، ويستعاض عن الاتصال المباشر بين المبدع والمتلقي بآليات السوق لنقل العمل الإبداعي إلى قطاعات أوسع من الجمهور من خلال وسائط مختلفة. ومن أبرز الأمثلة على الصناعات الثقافية السينما والدراما التليفزيونية ونشر الكتب والتسجيلات الموسيقية والغنائية المنتجة بهدف التسويق الواسع والبرامج التليفزيونية الثقافية. يرتبط مفهوم الصناعات الثقافية ببعض الأنشطة الفكرية والإبداعية للإنسان أي بالمعنى الضيق للثقاف-ة. فللثقاف-ة معناه-ا العام الذي يتفق عليه السسيولوجيون والأنثروبولوجيون وتعرف فيه الثقافة بأنها استجابة الإنسان لإشباع حاجاته، من خلال نماذج معيشية أو نماذج للفكر والعمل ابتدعها الإنسان في سبيل البحث عن إشباع هذه الحاجات المعيشية، أما الثقافة بمعناها الضيق فيقصد بها الأنشطة الفكرية الإبداعية والفنية التي يمارسها الإنسان، أي أن هذا المعنى ينصرف إلى الآداب والفنون بشكل أساسي ثم إلى بعض أشكال الإنتاج الفكري.

انظر: إبراهيم بيومي مدكور وآخرون: معجم العلوم الاجتماعية، الشعبة القومية لليونسكو والهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥، مادة: ثقافة، مادة: ثقافة الجماهير؛ سيمور-سميث (شارلوت): موسوعة علم الإنسان المفاهيم والمصطلحات الأنثربولوجية، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٨، مادة: الثقافة؛ مارشال (جوردن): موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المجلد الأول، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠، مادة: ثقافة، مادة: ثقافة جماهيرية؛ أحمد خليفة (مشرفًا): المعجم العربي للعلوم الاجتماعية، اليونسكو والمركز الإقليمي العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية (طبعة أولية) القاهرة، ١٩٩٤، مادة: ثقافة؛ بودون (ر.) و بوريكو (ف.): المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة: سليم حداد، مادة: الثقافوية والثقافة؛ وليامز (رايموند): الثقافة والمجتمع، ترجمة: وجيه سمعان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص ١٠ - ١٤؛ دينينغ (مايكل): الثقافة في عصر العوالم الثلاثة، ترجمة أسامة الغزولي، عالم المعرفة ٤٠١، المجلس الوطني للفنون والثقافة والآداب، الكويت، ٢٠١٣، ص ص ١٠٥ - ١٠٨، وما بها من مراجع.

(Art: Culture ENCARTA , Encyclopedia) . ٢٠٠٠ CD , Microsoft , 2000

http://www.mcom.ttu.edu/saathoff/MCOM3300/PowerPoint3300/3300Ch8-11/sld086.htm

http://irpud.raumplanung.uni-dortmund.de/erp/english/kongress.html

http://www.unesco.org/culture/industries/

(٢) تولى محمد علي باشا حكم مصر في أعقاب ثورة شعبية أطاحت بالباشا التركي وأجبرت السلطان العثماني على تعيين محمد علي باشا قائد الفرقة الألبانية في الحامية العثمانية حاكمًا على مصر، وقد وضع قادة الثورة مجموعة من الشروط تعهد محمد علي بالالتزام بها، لكنه سرعان ما نكص بعهوده وأسس دولة استبدادية في إطار الدولة العثمانية، لكن معظم الباحثين يعتبروا أنه وضع أسس الدولة الحديثة خلال فترة حكمه التي امتدت من عام ١٨٠٥ حتى عام ١٨٤٨، وقد نجح في أن ينتزع لأسرته حكم مصر،

واستمرت الأسرة العلوية تحكم البلاد حتى عام ١٩٥٣. وهناك عديد من الدراسات حول عصر محمد علي وتأسيس الدولة الحديثة في مصر.

(٣) حول مطبعة بولاق، انظر: أبو الفتوح رضوان: تاريخ مطبعة بولاق، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٥٣؛ أحمد منصور وخالد محمد عزب: مطبعة بولاق، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، ٢٠٠٥.

(٤) انظر: عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، ج ١، ط ٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٨، ص ص ٢٨٦ - ٢٨٩.

(٥) انظر: علي الراعي: فنون الكوميديا من خيال الظل إلى نجيب الريحاني، القاهرة، دار الهلال، ١٩٧١، ص ٧٩ وما بعدها: علي الراعي: المسرح في الوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ١٩٨٠؛ أحمد شمس الدين الحجاجي: العرب وفن المسرح، ط ٢، دار العروبة، الكويت، ص ٧٠.

Landau (Jacob M.): Studies in The Arab Theater and Cinema, University of Pennsylvania Press, Philadelphia, 1958.

(٦) علي أبو شادي: وقائع السينما المصرية في مائة عام ١٨٩٦ - ١٩٩٥، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٧؛ حسين عثمان: تاريخ السينما العربية، ج ١، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٨؛ سمير فريد: مدخل الي تاريخ السينما العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١.

(٧) انظر: محمد فتحي: الإذاعة المصرية في نصف قرن (١٩٣٤ - ١٩٨٤) د.ن.، القاهرة، ١٩٨٤؛ حلمي أحمد شلبي: تاريخ الإذاعة دراسة تاريخية (١٩٣٤ - ١٩٥٢)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥.

(٨) انظر: محمود علي: مائة عام من الرقابة على السينما المصرية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٨.

(٩) انظر: إبراهيم عبده: تاريخ الوقائع المصرية ١٨٢٨ - ١٩٤٢، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٤٩.

(١٠) انظر: محمود علي، المرجع السابق، ص ٥٥.

(١١) انظر: محمود علي: المرجع السابق، ص ٥٥؛ وسيد علي إسماعيل: تاريخ الرقابة وتطورها، نشر إلكتروني في: http://kenanaonline.com/users/sayed-esmail/posts/119149

(١٢) إبراهيم عبده: تطور الصحافة المصرية ١٧٩٨ - ١٩٨١، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٢٩٢ و٢٩٣؛ ومحمود علي: المرجع السابق، ص ٥٥.

(١٣) إبراهيم عبده: تطور الصحافة المصرية، ص ٢٩٨ و٢٩٩.

(١٤) محمود علي: المرجع السابق، ص ٥٥؛ سيد علي إسماعيل: المرجع السابق.

(١٥) حول التعليم في عصر محمد علي؛ انظر: أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم في عصر محمد علي، مطبعة الاعتماد، القاهرة، ١٩٣٨.

(١٦) انظر: رءوف عباس حامد (مشرفًا): الأوامر والمكاتبات الصادرة عن عزيز مصر محمد علي، مج ٢، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢٢.

(١٧) انظر: نفس المرجع السابق، ص ٢٣.

(١٨) حول صعود الحركة الوطنية في تلك الحقبة، انظر: عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، ج ٢، ط ٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٨٩ وما بعدها؛ لويس عوض: تاريخ الفكر المصري الحديث من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩ - المبحث الأول: الخلفية التاريخية، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١١٧ وما بعدها؛ أنور عبد الملك: نهضة مصر - تكون الفكر والأيديولوجية في نهضة مصر الوطنية، ترجمة وإعداد: حمادة إبراهيم ووجيه عبد المسيح، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٢٠١ وما بعدها؛ أمنة حجازي: الوطنية المصرية نشأتها ونموها حتى عام ١٩١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠.

(١٩) حول الصحافة المصرية في هذه الحقبة، انظر: قسطاكي إلياس عطارة: تاريخ الصحف المصرية، الإسكندرية، مطبعة التقدم، ١٩٢٨؛ عبد اللطيف حمزة: أدب المقالة الصحفية في مصر، ط ٢، الهيئة

المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨؛ محمود متولي: تاريخ الصحافة المصرية، د.ن.، القاهرة، ١٩٨٨؛ رامي عطا صديق: الصحافة المصرية في القرن التاسع عشر تاريخها وافتتاحياتها، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٦.

(٢٠) عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، ج. ١، ص ص ٢٨٦ ، ٢٨٧؛ نادية بدر الدين أبو غازي: قضية الحرية في المسرح المصري المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٦ و١٧.

(٢١) عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، ج. ٢، ص ٢٩ و٣٠؛ بدر الدين أبو غازي: جيل من الرواد، جمعية محبي الفنون الجميلة، القاهرة، ١٩٧٥، ص ١٥ و١٦.

(٢٢) انظر: عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، ج. ١، ص ص ٢٤٥ - ٢٥٠.

(٢٣) عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، ج. ١، ص ٢٤٩.

(٢٤) نفس المرجع السابق، ص ٢٤٩.

(٢٥) نادية بدر الدين أبو غازي: المرجع السابق، ص ١٦.

(٢٦) عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، ج. ١، ص ٢٨٧؛ نادية بدر الدين أبو غازي، ص ١٧.
Landau: Op. cit., pp. 64, 65.

(٢٧) محمد يوسف نجم: المسرحية في الأدب العربي الحديث ١٨٤٧ - ١٩١٤، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٥٦، ص ١٠٤ و١٠٥.

(٢٨) سيد علي إسماعيل: المرجع السابق.

(٢٩) نقلًا عن سيد إسماعيل علي: المرجع السابق.

(٣٠) حول هذه المرحلة من تاريخ مصر، انظر: عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، ج. ٢، ١٩٠ - ٢٥٤.

(٣١) عبد الرحمن زكي: موسوعة مدينة القاهرة في ألف عام، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٨٩.

(٣٢) عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، ج. ٢، ص ١٥١ و١٥٢؛ عبد الرحمن الرافعي: الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي، ط. ٣، القاهرة، ١٩٦٦، ص ص ٧٧- ٧٩.

(٣٣) حول الأحزاب في سبعينيات القرن التاسع عش وبداية الثمانينيات منه، انظر: لاندو (جاكوب): الحياة النيابية والأحزاب في مصر ١٨٦٦ - ١٩٥٢، ترجمة: سامي الليثي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٧٤؛ محمود متولي: مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة ١٩٥٢ دراسة تاريخية وثائقية؛ دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٠، ص ص ١٤٨ - ١٥٠ وص ص ٢٣٣ - ٢٤٥.

(٣٤) حول الثورة العرابية انظر: عبد الرحمن الرافعي: الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي، مرجع سبق ذكره؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى: الثورة العرابية، دار القلم، القاهرة، ١٩٦١؛ لطيفة محمد سالم: القوى الاجتماعية في الثورة العرابية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١؛ صلاح عيسى: الثورة العرابية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٢.

(٣٥) قام مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر بإصدار الأعداد الكاملة من "التنكيت والتبكيت"، بإشراف الأستاذ الدكتور عبد المنعم الجميعي سنة ١٩٩٤.

(٣٦) عبد المنعم الجميعي: المناضل الثائر عبد الله النديم خطيب الثورة العرابية وعصره، ط ٢، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص ٢٥٩ - ٢٦٤.

(٣٧) انظر: عماد أبو غازي: رحلة هروب الأستاذ في ضوء الوثائق الأرشيفية، في: رؤى في التاريخ الحديث والمعاصر، إعداد: د. محمد الدمرداش، تحرير: د. حمادة إسماعيل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٣، ص ص ٣٠٧ - ٣٣٤.

(٣٨) صدرت طبعة مصورة من الأعداد الكاملة من مجلة "الأستاذ" عن دار كتبخانة للنشر والتوزيع بإشراف الكاتب والناقد عبده جبير سنة ١٩٨٥؛ كما صدرت طبعة ثانية عن مركز وثائق تاريخ مصر الحديث والمعاصر سنة ١٩٩٤ بإشراف الدكتور عبد المنعم الجميعي.

(٣٩) من الدراسات المهمة حول عبد الله نديم ودوره في الحركة الوطنية المصرية: محمد أحمد خلف الله: عبد الله النديم ومذكراته السياسية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٦؛ علي الحديدي: عبد الله النديم خطيب الوطنية، سلسلة أعلام العرب، القاهرة، د.ت.؛ عبد المنعم إبراهيم الجميعي: المناضل الثائر عبد الله النديم خطيب الثورة العرابية وعصره، مرجع سبق ذكره؛ عبد المنعم إبراهيم الجميعي: حكاية عبد الله النديم، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٠؛ ماجد كامل: عبد الله النديم، مؤسسة المصري لدعم دراسات المواطنة وثقافة الحوار، القاهرة، ٢٠١١؛ انظر ترجمته في: أحمد تيمور، تراجم أعيان القرن الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر، القاهرة، ١٩٤٠؛ وحول إسهامه في الفكر المصري في القرن التاسع عشر، انظر: جورجي زيدان: بناة النهضة العربية، كتاب الهلال، العدد ٧٢، دار الهلال، القاهرة، سبتمبر ١٩٧٥؛ نعمان عاشور: بطولات مصرية من عمر مكرم إلى بيرم التونسي، كتاب روز اليوسف، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة، سبتمبر، ١٩٧٣؛ صلاح عبد الصبور: قصة الضمير المصري الحديث، ط ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨.

(٤٠) عبد الرحمن الرافعي: الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي، ص ١٧٩ و ١٨٠.

(٤١) انظر: سمير فريد: تاريخ الرقابة على السينما في مصر، المكتب المصري، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٦؛ وسيد إسماعيل علي، المرجع السابق.

(٤٢) سيد علي إسماعيل: المرجع السابق.

(٤٣) محمود علي: المرجع السابق، ص ص ١٣ - ١٥.

(٤٤) عبد الرحمن الرافعي: مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال، ط. ٣، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦، ص ص ١٩٣ - ١٩٧.

(٤٥) حول هذه اللائحة ونصوصها، انظر: محمود علي: المرجع السابق، ص ١٥ و١٦.

(٤٦) سيد إسماعيل علي: المرجع السابق.

(٤٧) سيد إسماعيل علي: المرجع السابق.

(٤٨) حول هذه المرحلة: انظر: مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، تاريخ مصر القومي من سنة ١٨٩٢ الى سنة ١٩٠٨، ط٣، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٠.

(٤٩) حول دور المسرح في هذه المرحلة؛ انظر: علي الراعي: مسرح الدم والدموع - دراسة في الميلودراما المصرية والعالمية، مطبوعات الجديد، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٢١٣؛ علي الراعي: المسرح في الوطن العربي، ص ٥٨ و٥٩؛ نادية بدر الدين أبو غازي: المرجع السابق، ص ١٨ و١٩.

(٥٠) عبد الرحمن الرافعي: محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٩، ط٣، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦١، ص ١٢١.

(٥١) محمود علي: المرجع السابق، ص ١٧.

(٥٢) انظر نص اللائحة في: محمود علي: المرجع السابق، ص ص ٢٢ - ٣١.

(٥٣) عبد الرحمن الرافعي: مصطفى كامل، ص ٢١٠.

(٥٤) انظر: رمسيس عوض: التاريخ السري للمسرح قبل ثورة ١٩١٩، مطبعة الكيلاني، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٢٤ و٢٥.

(٥٥) عبد الرحمن الرافعي: محمد فريد، ص ص ١٢٠ - ١٢٤.

(٥٦) حول قضية الكاملين، انظر: عبد الرحمن الرافعي: محمد فريد، ص ٨٥ و٨٦.

(٥٧) نفس المرجع السابق، ص ١٢١ و١٢٢.

(٥٨) نفس المرجع السابق، ص ١٢٦ و١٢٧.

(٥٩) محمد صبري: خليل مطران أروع ما كتب، القاهرة، ١٩٦٠ مطبعة دار الكتب المصرية، ص ص ١٠٢ - ١٠٤.

(٦٠) عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص ١٢٨.

(٦١) محمود علي: المرجع السابق، ص ١٣.
(٦٢) عبد الرحمن الرافعي: محمد فريد، ص ص ٢٠٣ - ٢٠٦.
(٦٣) نفس المرجع السابق، ص ٢٦٣.
(٦٤) نفس المرجع السابق، ص ص ٢٧٣ - ٢٨١.
(٦٥) انظر نص المقال في: عبد الرحمن الرافعي: محمد فريد، ص ص ٢٨٨ - ٢٩١.
(٦٦) انظر: محمود علي: المرجع السابق، ص ص ٣٥ - ٣٧؛ وعبد الرحمن الرافعي: محمد فريد، ص ٢٠٧؛ وسيد علي إسماعيل: المرجع السابق.
(٦٧) انظر نص اللائحة في: محمود علي، ص ٣٨ - ٤٢.
(٦٨) سيد علي إسماعيل: المرجع السابق.
(٦٩) سيد علي إسماعيل: المرجع السابق؛ انظر كذلك: رمسيس عوض: المرجع السابق، ص ص ١١-٣٤.
(٧٠) انظر: محمد علي حماد: سيد درويش حياة نغم، المؤسسة المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٨٧؛ مركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي: سيد درويش، سلسلة "موسوعة أعلام الموسيقى العربية" ٣، مكتبة الإسكندرية ودار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٦، ج. ١، ص ٧٦.
(٧١) انظر: جابر عصفور: جامعة دينها العلم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨، ص ١٢.
(٧٢) عماد أبو غازي ومحمد حاكم: الخلفية التاريخية لقضايا الحريات الفكرية في مصر، ورقة مقدمة لورشة عمل الحريات الفكرية، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، أغسطس ٢٠٠٦.
(٧٣) جابر عصفور: المرجع السابق، ص ٢٨.
(٧٤) عبد المنعم الدسوقي الجميعي: الجامعة المصرية والمجتمع ١٩٠٨ - ١٩٤٠، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٣، ص ص ٣٩ - ٥٢.
(٧٥) نفس المرجع السابق، ص ١٠٩.
(٧٦) عماد أبو غازي ومحمد حاكم: المرجع السابق.
(٧٧) عبد المنعم الدسوقي الجميعي: الجامعة المصرية والمجتمع، ص ص ٣٠-٣٢.
(٧٨) عبد الرحمن الرافعي: مصطفى كامل، ص ١٨٨.
(٧٩) حول تطور التبعية الإدارية للرقابة؛ انظر: محمود علي: المرجع السابق، ص ص ٥٧ -٧٧.
(٨٠) انظر: سيد علي إسماعيل: المرجع السابق.
(٨١) انظر: سيد علي إسماعيل: نفس المرجع السابق؛ محمود علي: المرجع السابق، ص ٥٧؛ سمير فريد: تاريخ الرقابة على السينما في مصر، ص ٤٦.
(٨٢) طه حسين: مستقبل الثقافة في مصر، تقديم: جابر عصفور، المجلس الأعلى للثقافة، (طبعة مصورة عن الطبعة الأولى الصادرة سنة ١٩٣٨)، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٢٨٤.
(٨٣) انظر: عماد أبو غازي: هوامش على معركة الإسلام وأصول الحكم، مجلة موقف، العدد الثاني، القاهرة، ١٩٨٢، وما بها من مراجع.
(٨٤) انظر: عبد المنعم تليمة: مقدمة الطبعة الثانية لكتاب في الشعر الجاهلي لطه حسين الصادرة عن دار النهر القاهرية، ١٩٩٦؛ انظر كذلك: عبد المنعم الدسوقي الجميعي: الجامعة المصرية والمجتمع، ص ص ٦٣ -٦٩.
(٨٥) سمير فريد: تاريخ الرقابة على السينما في مصر، ص ٥٤.
(٨٦) محمود علي: المرجع السابق، ص ص ١١٤-١٢٢.
(٨٧) نفس المرجع السابق، ص ص ١٢٤-١٢٧.
(٨٨) عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية ثورة سنة ١٩١٩، ج. ٢، ط. ٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٦٤ وما بعدها.

(٨٩) نفس المرجع السابق، ص ١٧٠ وما بعدها.
(٩٠) محمد ضياء الدين الريس: الدستور والاستقلال والثورة الوطنية ١٩٣٥، ج. ١، مطبوعات الشعب، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٨٧ وما بعدها.
(٩١) عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية، ج. ٢، ص ١٧٢.
(٩٢) عبد امنعم الدسوقي الجميعي: الجامعة المصرية والمجتمع، ص ٧٣ وما بعدها.
(٩٣) بدر الدين أبو غازي: مختار حياته وفنه، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٤٩، ص ٨٣.
(٩٤) بدر الدين أبو غازي: المثال مختار، دار الكاتب العربي، ١٩٦٤، ص ٨٩ وما بعدها.
(٩٥) نفس المرجع السابق، ص ٩٥.
(٩٦) بدر الدين أبو غازي: مختار حياته وفنه، ص ٨٤.
(٩٧) عبد الرحمن الرافعي عريضة الدعوى في قضية المثال مختار، ص ١٢.
(٩٨) بدر الدين أبو غازي: المثال مختار، ص ٩٥.
(٩٩) الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية ثورة سنة ١٩١٩، ط. ٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٧٣.
(١٠٠) نفس المرجع السابق، ص ٧٣ وص ٨٥ و٨٦.
(١٠١) بدر الدين أبو غازي: مختار حياته وفنه، ص ٤١ وما بعدها، المثال مختار، ص ١٢٦ وما بعدها.
(١٠٢) انظر: رفعت السعيد: تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ١٩٤٠ - ١٩٥٠، شركة الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٣٠٩.
(١٠٣) عماد أبو غازي ومحمد حاكم: المرجع السابق.
(١٠٤) صبحي الشاروني: عبد الهادي الجزار فنان الأساطير وعالم الفضاء، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٦٧.
(١٠٥) محمد صبري: المرجع السابق، ص ١٠٥.

رفاعة الطهطاوي..
الدين وأيديولوجيا الدولة الوطنية

عبد المنعم محمد سعيد*

الإسلام والحداثة:

انشغل الخطاب الإصلاحي الإسلامي في مرحلة النهضة أثناء القرن التاسع عشر بمسألة تحديث الدولة وتطوير مؤسساتها وأدائها. وكان الإصلاحيون يعتقدون أن ذلك هو بمثابة المدخل لتحقيق الإصلاح وإعادة صياغة الحالة العامة للأمة. فالدولة احتلت مكانة مركزية في تفكيرهم، وهو الأمر الذي استمر فيما بعد لدى مختلف التيارات الفكرية والسياسية التي تصدرت للشأن العام وحاولت التغيير والإصلاح في العالم العربي. وجاء ميلاد فكرة الدولة الوطنية في الوعي الإصلاحي الإسلامي بعد احتكاك المسلمين بالنموذج الأوربي للدولة الذي حدث بعد غزو نابليون بونابرت مصر. ومنذ ذلك الحين طغت المسألة السياسية على تفكير النخب الإسلامية بحيث ساد الاعتقاد بأن الخلل الذي أصاب المجتمعات الإسلامية ومدنيتها إنما يرجع إلى تخلف نظمها السياسية التقليدية، في حين تقدمت أوروبا وتفوقت بسبب قوة نظمها السياسية، بما تشمله من جيوش ومؤسسات قوية وإدارة فعالة وتنظيم مالي متقدم(١). وانصبت مساهمة الجيل الإصلاحي الأول على طرح مسألة الدولة الوطنية والتعريف بنموذجها في أوروبا، القائم على مقتضى العدل والقانون، وهي مهمة اضطلع بها الطهطاوي؛ حيث تحمس للدفاع عن تجربة محمد علي وحفيده إسماعيل في مصر في القرن التاسع عشر(٢).

ويعد الطهطاوي أبرز من نظّروا للدولة الوطنية الحديثة في تلك الفترة، وقد وضع رؤيته السياسية مستلهما مبادئها من الأفكار الأوربية الحديثة حول الدولة والقانون ومحاولا تكييفها مع الواقع الثقافي الإسلامي في مجتمعه، مبررا مشروعية الأخذ بالنظام السياسي والقانوني للدولة الحديثة الأوربية الذي رأى أنه لا يتناقض مع الإسلام بل يحقق المُثل التي نادى بها(٣). وبذلك يُعد الأب الشرعي للفكر التحديثي في مصر سواء على الصعيد السياسي أو الاجتماعي أو

* باحث بمركز تاريخ مصر المعاصر- دار الكتب والوثائق القومية

العلمي، وقد عاش في مرحلة صعود من تاريخ مصر، وشهد كيفية نهوضها، قبل سقوطها في قبضة الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢ وكان أول من تحدث عن الحريات الديمقراطية والحقوق المدنية في الفكر العربي؛ وذلك انطلاقا من المبادئ التي نصت عليها الدساتير الأوربية، وبخاصة الدستور الفرنسي العام ١٨٣٠ [٤]. وشارك الطهطاوي مشاركة فعالة بعد عودته من باريس في إرساء قواعد نهضتها، ومثل حلقة الاتصال بين مدنية الإسلام ومدنية الغرب، ووعى ما بين هاتين المدنيتين من مفارقات في الأحوال [٥].

ومع الطهطاوي ظهرت ضرورة إعادة النظر في تعاليم الإسلام وفهمها فهما أقرب إلى حاجات العصر الحديث ومنطقه، على ألا يخرج ذلك بالإسلام عن روحه وأصوله [٦]، وحاول البحث عن أصول تراثية للمصطلحات والألفاظ الواردة والمستحدثة مما يعتبر محاولة للوصول إلى صيغة "ثنائية" أو "توفيقية" بين التراث الإسلامي وروح الحضارة الحديثة [٧]. ولا شك أنه كان رائدا في ذلك؛ فقد حاول أن يوجد تيار "التوفيقية" الفكرية بين النموذجين الغربي والإسلامي [٨]، بحيث لا تتعارض الثقافة الغربية مع الشريعة الإسلامية؛ فعمل على التوفيق بين الفكر السياسي ومفاهيمه في الغرب والفكر الإسلامي ومعطياته في الشرق، ورأى أن الإسلام يؤيد الاتجاهات السياسية الحديثة [٩]، ودعا إلى قبول علوم الغرب وضمها إلى علوم الشرع [١٠] فـ"البلاد الإفرنجية قد بلغت أقصى مراتب البراعة في العلوم الرياضية والطبيعية، وما وراء الطبيعة، أصولها وفروعها، ولكنهم لم يسلكوا سبيل النجاة، ولم يرشدوا إلى الدين الحق، ومنهج الصدق، كما أن البلاد الإسلامية قد برعت في العلوم الشرعية، والعمل بها، وفي العلوم العقلية، وأهملت العلوم الحكمية بجملتها، فلذلك احتاجت إلى البلاد الغربية في كسب ما لا تعرفه، وجلب ما تجهل صنعه" [١١].

وكانت القضية الأساسية التي شغلته تدور حول سؤال :كيف يمكن للمسلمين أن يصبحوا جزءا من العالم الحديث دون أن يتخلوا عن دينهم [١٢]؟

كانت النظرية العامة للدولة عند الطهطاوي تنبع من ثقافته السياسية الأوربية، وقد امتحنها في ضوء أصول الحكم الإسلامي، فإذا كانت ثقافته السياسية قد تكونت في أوربا وصقلتها معايشته للأحداث في باريس، فإنه كان ينظر إلى ذلك نظرة المثقف المسلم الذى يحاول النظر في الأسس النظرية للفكر السياسي الأوربي في ضوء الإسلام [١٣] " من زاول علم أصول الفقه.. جزم بأن جميع الاستنباطات العقلية التى وصلت عقول أهالي باقي الأمم المتمدنة إليها وجعلوها أساسًا لوضع قوانين تمدنهم وأحكامهم قل أن تخرج عن تلك الأصول التي بنيت عليها الفروع الفقهية. فما يسمى عندنا بعلم أصول الفقه يسمى ما يشبهه عندهم بالحقوق الطبيعية أو النواميس الفطرية. وهى عبارة عن قواعد عقلية تحسينا وتقبيحا يؤسسون عليها الأحكام المدنية. وما نسميه بالعدل والإحسان يعبرون عنه بالحرية والتسوية" [١٤].

ولم يكن تأثره بالحضارة الغربية يدفع به إلى المناداة بالأخذ بحذافير تلك الحضارة في جميع جوانبها المادية والروحية. فالطهطاوي بقراءته لأعمال فلاسفة التنوير الغربي العلماني، قد ميز بين الفلسفة الوضعية التي أثمرتها فلسفة التنوير بوقوفها في سبيل المعرفة عند العقل والتجريب رافضة الوحي والشرع، وبين علوم التمدن المدني الطبيعية. فقبل الثانية بوصفها إرثا إنسانيًا مشتركًا، ورفض الأولى، داعيا إلى ضرورة الاعتماد على الشرع مع العقل والتجريب[١٥]. ونراه يعيب الطهطاوي على الأوربيين "إن لهم في العلوم الحكمية حشوات ضلالية مخالفة لسائر الكتب السماوية"[١٦].

فالطهطاوي على الرغم من تأثره الكبير بالحضارة الغربية، فإنه لم يكن داعية إلى تنوير غربي علماني[١٧]. فقد جعل معياره في قبول ما يأخذه أو يرفضه من مظاهر المدنية الفرنسية هو القاعدة الاعتزالية العقلية التي تنطوي على مبدأ "التحسين والتقبيح العقليين" الذي لا يتناقض مع الشريعة. ويذكر في تقديمه لكتاب " قلائد العوائد " أنه حذف ما يذكره مؤلف الكتاب من "الحط والتشنيع على بعض العوائد الإسلامية "[١٨]، حيث إنه لم يستحسن في النهاية إلا ما لم يخالف الشريعة الإسلامية[١٩]. وعلى هذا فإن تصوره للفلسفة السياسية كما عرفها في أوروبا كان ينصب لديه في قالب الفكر الإسلامي. ومن هذا المنطلق أبدع رفاعة الطهطاوي مشروعا فكريا يكاد أن يكون متكاملا[٢٠]، ومن خلال هذا المشروع استطاع أن يقوم بالبناء النظري للوطنية المصرية دون أن نلمس عنده تعارض بين انتمائه الإسلامي ووطنيته الصادقة.

الطهطاوي من العثمانية إلى المصرية:

بدأت فكرة الوطن بالمعني الذي كان شائعا في أوربا القرن التاسع عشر تتكون وتزاحم فكرة الأمة الإسلامية في كتابات المفكرين المسلمين علي أثر ما شاهدوه في الغرب وقرأوه من كتب، وبدأ يتبلور في ذهن الطهطاوي تحديد الوطن بالمفهوم السياسي القومي. وعلي غرار المفكرين الأوربيين في عصره أوضح أن بين أفراد الوطن الواحد روابط البنية والقريحة وروابط اللغة والأرض والعادات والأخلاق والمصلحة والحقوق والواجبات المشتركة فضلا عن الرابط الديني. وواجه الطهطاوي مشكلة التنازع بين مفهومي الأمة الإسلامية والوطن، ولم يكن التخلي عن الإيمان بالأمة الإسلامية والإيمان بالوطن مسألة هينة ميسورة، ومن هنا ما نلاحظه من جمع لدي الطهطاوي في مؤلفاته المتعددة بين المفهومين الديني والمدني[٢١].

في أثناء تواجد رفاعة في باريس نشبت الحرب الروسية التركية ١٨٢٨/١٨٢٩، وكانت أحدى توابع حرب المورة، وحينها لم يكن محمد علي قد أعلن بعد مشروعه الاستقلالي الذي سعى إليه قبل وأثناء هذه الحرب، وحتى ذلك الوقت كان محمد علي لا يزال تابعًا وحليفا، للسلطان فقد كانت حرب المورة حربًا مصرية عثمانية مشتركة، قبل تفجر الخلافات بعد سحب محمد علي

لجيوشه عقب تحطم أسطوله في نفارين، ولاشك أن رفاعة وهو في باريس هو ومن معه من المبعوثين كانوا يتابعوا هذه الحرب الدائرة بين "العثمانية"- المعادل الموضوعي عند الطهطاوي في ذلك الوقت للإسلام- مع "الموسقوبية" باهتمام بالغ كمسلم عثماني. وفي تخليص الإبريز عدة إشارات لهذا الاهتمام، ولعل من أهمها ما ذكره من حرصه على متابعة الجرائد "الكازيطات" وما ينشر فيها من أخبارها، وكان يترجم منها "مسائل علمية وسياسية خصوصا وقت حرابة الدولة العثمانية مع الدولة الموسقوبية"[٢٢]. وقد أورد رفاعة مثال لترجمته لهذه الأخبار رسالة من أحد الجنود الفرنسيين المتطوعين في الجيش الروسي سنة ١٨٢٨، والمثال الذي أورده له دلالته في ذلك الوقت: فهو يمجد القوات العثمانية، و"عساكر الإسلام"، الذين يقدم لهم وصف، لا نعرف مدى مطابقته للأصل الذي ذكر أنه ترجم منه، وإن كانت روح رفاعة "العثمانية" حاضرة من خلال الحماسة البادية في النص: "فعساكر الإسلام لها مصادمة قوية بمعزل عن الهروب، وهذه المصادمة هي التي تستسهل الخطر وتخترق المانع لبلوغ الوطر: ينتهي منها ثمرتان: الأولى أنها تلقي الحيرة في عقول الرجال، والثانية أن عاقبتها دائما تفرغ الفزع في قلوب الأعداء ولو كانوا من الأبطال. ولو شاهدت عيناك ما شاهدته من أن الفرسان العثمانية تروع الإنسان بمجرّد منظرها المرعب، وبسرعة اقتحامها المدهش المعجب، ومشيها على صوت الألحان الوحشية، وصهيل الخيول الكردية، ونزولها كالصواعق على المشاة الموسقوبية: لحكمت مثلي بأن هذه الحرابة تطول، وأن اضطرام نارها قل أن يزول. أو ليس أن للدولة العثمانية فرسانا عظيمة مرتبة بترتيب عجيب، وهمة علية بنظام غريب، أو هل ينكر أحد أن رجالهم متمرّنون على ركوب الخيل، وأن خيولهم على أصل خلقتهم الوحشية طائعة لسيدها في الإقدام والإحجام، يبلغ عليها في الحرابة المقصود والمرام، فيا ويح العساكر القرابة التي يلتحم صفها بصف هذه الخيول المركوبة "[٢٣].

والسبب في قوة "هؤلاء الفحول" في رأي رفاعة ليس فقط دافع الجهاد الديني: ولكن أيضا غيرتهم الوطنية التي حرص، كعادته، أن يقرنها بالإسلام حيث" لهم زيادة عن قوّتهم الجهادية دعامة غيرتهم الإسلامية والوطنية "[٢٤] ورغم أن الوطنية هنا لا محل لها فلم يكن تيار "الوطنية العثمانية" قد ظهر بعد، ولكن إذا كانت هناك حرب وشجاعة، فإن ذلك لا يمكن أن يوجد في الذهنية الفرنسية في ذلك الوقت، ومرآتها هنا هو رفاعة، إلا مقترنا بالوطنية.

ولا يفوت رفاعة أن يمدح السلطان العثماني" مولانا الإمام الأعظم السلطان محمود" وهو رأس الدولة "العثمانية" التي يدين لها محمد علي باشا، ومن ثم رفاعة، بالولاء حتى تلك اللحظة، فيورد على لسان الشاهد السابق: "ورأيت أعدائنا الذين كنا نتهمهم بحقارة الرتبة والرداءة هم الليوث الضراغم ليس لهم شيء من الدناءة بل هم أقرب إلى قبول التأدّب والظرافة من الإفرنج... وسلطانهم بطل عظيم عن يقين "[٢٥].

وتأخذ هذه الحماسة الدينية، والوطنية "العثمانية" أبعادا أخرى عند رفاعة يستبشر فيها بالرؤى لنصرة السلطان: "والعادة أن كل أربعين من أمة النبي صالح، ولعل صالح أربعيننا هو الحاج حسن أفندي الإسكندراني؛ فإنه بهذه السفرة تمسك على الدين ما أمكن. وله في الله - سبحانه وتعالى - حسن ظن بنصرة الإسلام على الموسقوبية بأنفاس سلطان الإسلام المؤيد بعناية الملك المعبود، مولانا الإمام الأعظم السلطان محمود، ومما اتفق أنها كانت تصلنا أخبار الحرب مكتوبة في تذاكر باريز اليومية فنراها مشومة على الإسلام، فلا يشك هذا الأفندي في نصرة الإسلام، فسألته عن ذلك، فكان يقول إن الإسلام مُبشّر بالنُصرة، وأن الله – تعالى – لا يخذل أحبابه وينصر أعداءه، وأنه رأى جملة منامات ناطقة بذلك، ورؤيا المؤمن حق، وأعطاني فائدة لأستعملها وأقول ما يظهر لي، وصورة هذه الفائدة أن يقرأ الإنسان بعد صلاة العشاء سورة يس مستقبلا للقبلة، ثم ينظر إلى السماء ويقول: اللهم اكشف لي عما يقع في كذا وكذا، ثم ينام على الجنب الأيمن، ففعلت ذلك، ودعوت قائلا :اللهم أرني ما يقع للسلطان في هذه الحرابة، فنمت، فرأيت خادما في المنام يقول ما معناه :"محمود أفندي والي القصير سابقا الذي عن مرتبة أميرالاي قد رجع في منصبه، وأنا ذاهب لأبشره بذلك". فقمت ليلا وكتبت ذلك لئلا أنساه، وقصصته صباحا على حضرة جناب الحاج حسن المذكور فاستبشر غاية البشارة، فتواردت بعد ذلك الأنباء السارة، وتفسير المنام سهل"[٢٦].

حينما عاد رفاعة من فرنسا ١٨٣١ وأخذ يعد كتابه "تخليص الإبريز " قام بحذف هذه الرواية، ويرجع محققوا النص قيام رفاعة بهذا الحذف عند نشر الكتاب سنة ١٨٣٤ إلى أنه "لاحظ ما يبدو فيه من سذاجة ورفض أن ينشره "[٢٧]. والواقع أن الأمر غير ذلك؛ فقد تزامنت عودة رفاعة وإعداده للكتاب، الذي نشر عام ١٨٣٤، مع صراع محمد علي مع السلطان العثماني، واتضح مشروع محمد علي الاستقلالي وأصبح السلطان العثماني، عدوا لمصر محمد علي، ولذا فقد كان على رفاعة "المصري" أن ينحي رفاعة "العثماني" الذي كان يستبشر بالرؤى لنصر "سلطان الإسلام المؤيد بعناية الملك المعبود، مولانا الإمام الأعظم السلطان". وقام رفاعة "المصري"، ابن الدولة المصرية الحديثة ونتاجها، بعمل إضافات لنص كتابه تمجد انتصار المصريين الفراعنة البطولي "الذكوري" على العثمانيين، ونجاحهم في فض بكارة عكا وفتحها وهي التي استعصت من قبل على نابليون من قبل

وعكاء الفريدة في جمال لها مهج الفراعن دون مهر

وخاطبها سوى من كان فيها كعنين يحاول فتق بكر

" ففض وليّ النعم ختامها، وزالت بكارتها، فكان ما ظنّ أنه عنين بالنسبة إليها، هو شديد قوي على فض الختام، لجميع مدن الشام وغير الشام "[٢٨].

و يفاضل بين القارات بمعيار صلتها بالإسلام، فيفضل أفريقيا على أوربا لوجود مصر فيها وتأتي في مرتبة تالية أوربا "لقوة الإسلام ووجود الإمام الأعظم إمام الحرمين الشريفين سلطان الإسلام فيها"(٢٩).

وفي عام ١٨٧٠ يعود رفاعة لتقييم حروب محمد علي مع الدولة العثمانية، مدافعا عنها وعن شرعيتها، ويضعها في إطار مشروع لإصلاح الدولة العثمانية وليس هدمها، فهي" لم تكن من محض العبث، ولا من ذميم تعدي الحدود، إذ كان جل مقصوده تنبيه أعضاء ملة عظيمة تحسبهم أيقاظا وهم رقود"(٣٠). واتساقا مع تقييمه أن محمد علي كان يعمل لإصلاح الدولة وحرصا عليها وليس لهدمها أو الانشقاق عنها في ظل تبعية روحية في الأساس، يرى رفاعة أنه لولا هذا الحرص؛ لاتسعت فتوحات محمد علي اتساع فتوحات الإسكندر الأكبر، ولعم التمدن والعمران كل الشرق" ولولا بقاؤه تحت ولاء الدولة العلية، ومراعاة حفظ الحالة الراهنة على ما هي عليه من الراجحية والمرجوحية، لجال في الفتوحات الخارجة مجال إسكندر الأكبر، وحسن حالة التمدن وجد في جادة العمران"(٣١).

ومن منطلق المفهوم الجديد للوطن الذي كان قد أصبح أكثر رسوخا؛ تغنى رفاعة ببطولات محمد علي باشا، وأشاد بانتصاراته على العثمانيين واعتبرها السبب في توسيع"دائرة المنافع الوطنية"(٣٢). وأهم نتائج حروب محمد علي ضد الدولة العثمانية في تقييم رفاعة هي استقرار الحكم في مصر، وحصول محمد علي على الحكم الوراثي وهو ما يعني استقرار الوضع في مصر "والدليل على حسن النية، أن هذه الحسنة... أنتجت أصل وارثي مصر، التي ترتب عليها رفع الإصر"(٣٣).

كان آخر ما كتب الطهطاوي هو كتاب "نهاية الإيجاز في سيرة ساكن الحجاز" وهو سيرة للرسول، وقد نشره تباعا في مجلة روضة المدارس بالعدد ٤ من السنة الثالثة والأعداد التالية من السنوات الثالثة والرابعة والخامسة وتوفي قبل أن يتم نشره كاملا في روضة المدارس، وترك مسوداته لابنه علي فهمي الذي قام بنشرها كاملة بعد وفاته.

لم يستطع الطهطاوي في "نهاية الإيجاز في سيرة ساكن الحجاز" تجاوز النظرية السياسية الإسلامية التقليدية؛ ولهذا فقد خصص في كتابه أحد المباحث للحديث عن الخلافة؛ فرأى أن "الإمامة العظمى بالأصالة هي منصب رسول الله ﷺوهي استحقاق التصرف العام على المسلمين، وحيث أطلقت الإمامة فإنما تنصرف إلى الخلافة، وهي بهذا رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا، خلافة عن النبي ﷺ"(٣٤). فمنصب الإمامة العظمى "واجب على الأمة بالشرع وجوبا كفائيا لهم، لتنفيذ أحكامهم، وإقامة حدودهم، وتفرُّق صدقاتهم، وسد الثغور، وتجهيز الجيوش، وقهر المتغلبة، والمتلصصة، وقطاع الطريق، وفصل المنازعات بين الخصوم"(٣٥).

وكان من الواضح أن هذا مجرد كلام نظري تجاوزه التاريخ، ولا يوجد ما يدعمه في أرض الواقع الذي كان ينتمي إليه الطهطاوي، فقد كان هو نفسه أبرز منظر لنموذج الدولة الوطنية الذي يتناقض مع كل ما ذكره عن طبيعة الخلافة، ووظيفة "الخليفة" ودوره. وكان من الواضح ذلك التناقض بين نموذج "الخلافة"، التي صارت عثمانية، وأصابها الوهن، ولحقت بها الهزائم، من أوروبا تارة، ومن أتباعها تارة أخرى: كان من الواضح التناقض بين ذلك كله وبين نموذج الدولة الحديثة في مصر، سواء على مستوى الفكر أو التطبيق.

مفهوم الوطن عند الطهطاوي:

قدم الطهطاوي أول تأسيس نظري في العالم الإسلامي لمفهوم الوطن الحديث المستقل عن "دار الإسلام"، حيث قام بطرح مصر "كوطن" كامل ومتميز في إطار عالم الإسلام، تجمع بين أبنائه في المقام الأول، استمرارية تاريخية وترابط جغرافي وروابط قانونية وسياسية[٣٦]. والفكر السياسي عند الطهطاوي لا يقوم علي الأسس النظرية التى تربط أقاليم الدولة العثمانية بالرباط الديني المشترك، وإنما يقوم على مفهوم الوطن[٣٧]. ومفهوم الوطن عنده يشير إلى الوطن بمفهومه القومي الحديث، أي الوطن الممتد تاريخيا الذي تسكنه أمة لها خصائصها المميزة.وهو يميز بين مصر وبين "دار الإسلام" التي يفترض أنها تنضوي تحت لواء الخلافة الإسلامية التي يمثلها الحكم العثماني، وهو ما يتفق مع مشروع محمد علي، حيث أكدت تجربة الدولة المركزية الحديثة الاستقلال النسبي لمصر[٣٨].

ونجده يحدد مفهوم الأمة في " المرشد الأمين " بربطها بالوطن فهى "الأمة" المقيمة في "الوطن"، ويعرف الوطن بأنه " عش الإنسان الذي فيه درج ومنه خرج ومجمع أسرته ومقطع سرته، وهو البلد الذى نشّأته تربته وغذاه هواؤه ونسيمه"[٣٩]، ويذكر أن من خصائص مصر "أن المصري لا يرى مستوطنا في غيرها إلا الذل"[٤٠]. وهو يميز بين "الممالك المصرية" و"الأقطار الإسلامية"[٤١]، ويميز بين "الوطن" الحديث وبين "الأمة" الإسلامية، ويؤكد على ذلك بتعبيره المتكرر "أهل الوطن" و"أبناء الوطن"، فلم يعد كل من ينزل هذا "الوطن" من "المسلمين" أهلا له[٤٢]، وهو أول مفكر في العالم الإسلامي يرى ذلك ويعبر عنه بوضوح[٤٣]: فمفهوم الوطن لديه أصبح مفهومًا مدنيًا وليس دينيًا، وكذلك مفهوم الأمة ولكن بصورة أقل، فمفهوم الأمة متصورا على الطريقة المدنية لا يحتل المكانة الأولى في نظام الطهطاوي بل يأتي أولا مفهوم الوطن[٤٤]، فالوطن أصبح عنده هو بؤرة الولاء[٤٥]

ويستعمل كلمة "وطن" كمرادف لكلمة " الوطن " الفرنسية، " وطن " الثورة الفرنسية، الذي تجسدت فيه الأمة الفرنسية. فتصور الطهطاوي للأمة يجمع بين كيان الأمة وخصائصها وبين عامل الإقليم وعامل الدولة. فالأمة تتحدد عنده أولا بالوطن (الإقليم)، وثانيا بالدولة الواحدة المتطابقة أرضا مع حدود الإقليم الوطن. ولما كان الوطن هو الرابط بين عامل الإقليم

وعامل الدولة في الكيان العام للأمة. فليس من المستغرب إن يتركز تصوره للأمة على معنى الوطن وأن يبرز الجانب السياسي للوطن إلى جانب الجغرافي الإقليمي. وبذلك يكون الطهطاوي هو أول المعبرين في الفكر العربي الحديث عن التصور الإقليمي السياسي للأمة. والمفهوم الذي بني عليه نظرته الإقليمية السياسية هو مفهوم الوطن[٤٦] الذي أصبح عنده " حقيقة جغرافية وتاريخية وحضارية "[٤٧]؛ فالوطن يتخذ لدى الطهطاوي معنى خاص هو الوطنية الإقليمية بالمعنى الحديث[٤٨].

وقد استخدم الطهطاوي كلمة الوطن أحيانا بمعنى المنطقة التى نشأ فيها الإنسان، ولذا فهو يميز بين " الوطن الخصوصي " الذي هو وطن الفرد، و" الوطن العام " الذي هو وطن جماعة كبيرة منتشرة فيه ومرتبطة به[٤٩]. ومع إنه لا يجعل السكان دوما جزءا داخلا في معنى الوطن، إلا أنه لا يؤكد واقع الوطن إلا بالنسبة إلى سكانه، ولا يفهم السكان كجماعة شاملة إلا بالنسبة إلى وطن معين؛ فالعلاقة بين الوطن وسكانه علاقة أساسية. إنها علاقة انتماء أصلي وحياة، ومنها تتحدد الخصائص التي تميز الشعوب بعضها عن بعض. فانتساب الإنسان إلى وطن هو انتساب إلى بلاد معينة وإلى سكان هذه البلاد وحياتهم العامة[٥٠]. ويستخدم الطهطاوي كلمة " الوطن " لتدل على تصور جديد ومختلف يؤدى معنى "الذات القومية "، ومن ذلك مثلا قوله عن المنافع إن " بها يترقى الوطن ". وكان المعتاد أن يقال " بها يترقى أهل الوطن "[٥١].

ومصر في وجدان الطهطاوي وعقله هى " الوطن" الذي يقصده ويهدف إلى تغييره، ويرى أحد الباحثين إنه "إمام القائلين بالفكرة المصرية"[٥٢]. ويعتبر "مناهج الألباب المصرية"، الذى نشر عام ١٨٧٠، أكمل تعبير عن البناء النظرى للقومية المصرية في أوج حكم إسماعيل، كما يرى أنور عبد الملك[٥٣]، ويؤيده لويس عوض في ذلك حيث يرى أنه "في مناهج الألباب المصرية عمل على تثبيت فكرة القومية المصرية "[٥٤]. ويحفل الكتاب من أوله إلى آخره بمعاني الولاء والتكريم للوطن المصري والشعب المصري[٥٥] ويستهله الطهطاوي بالحديث عن وصف مصر، وحب الوطن المصري، وبر مصر وخيرها وفضلها[٥٦]، ومقدمة الكتاب هي "في ذكر هذا الوطن وما قاله في شأن تمدنه أرباب الفطن"[٥٧]. ومن موضوعاته "الترغيب في حب الوطن"، و"بر مصر لبنيها وغيرهم"، "وخير مصر وبركتها"[٥٨].

وهو يفخر بمصر "كوطن " فهي " منبت العز والسعادة والفخار والمجادة "[٥٩]، وهى "أعز الأوطان لبنيها ومستحقة لبرها منهم بالسعي لبلوغ أمانيها بتحسين الأخلاق والآداب"[٦٠]، وذلك لأنها "أم لساكنيها وبر الوالدين واجب عقلا وشرعا على كل إنسان"[٦١]، فمصر هي أم المصريين "ودودة باره بهم مثمرة للخيرات منتجة للمبرات فبرها يعود على أبنائها ثمرته وترجع إليهم فائدته"[٦٢]، ومصر "وطن شريف، إن لم نقل أنه أشرف الأمكنة فهى أرض الشرف والمجد

القديم والحديث"(٦٣)، ومصر أرض البركة فقد " قسمت البركة عشرة أجزاء تسعة في مصر وجزء في الأمصار كلها، ولا يزال في مصر بركة ما في الأرضين كلها "(٦٤). وهى " كوكب المشرق "(٦٥)، و" بلد العلم والحكمة "(٦٦)، وهى عنده "أم الدنيا " و"روضة الدنيا " و"أم أمم الدنيا"(٦٧) ومصر هي " مجمع التالد والطارف، ومعدن المحاسن واللطائف، وبها منافع أرباب النهايات في كل فن بادية"(٦٨)، ويعدها قارة وحدها في مقابل قارات العالم أجمع" فكأنها قسم كامل على حدتها من الأقسام المعمورة فهي وحدها معتبرة كإفريقيا وآسيا وأوربا"(٦٩)، وهى "حاضرة إفريقة وما عداها بادية"(٧٠)، و" يقال لو أن ملوك الدنيا اجتمعوا واتفقوا على أن يصنعوا مثلها لما أمكنهم ذلك "(٧١). وفيما يشبه الأنشودة يصف مصر بأنها" صورة جنة الخلد، منقوشة في عرض الأرض، بيد الحكمة الإلهية، التي جمعت محاسن الدنيا فيها، حتى تكاد أن تكون حصرتها في أرجائها ونواحيها. بلدة معشوقة السكنى، رحبة المثوى، حصباؤها جوهر، وترابها مسك أذفر، يومها غداة، وليلها سحر، وطعامها هنيء، وثراها مريء، واسعة الرقعة، طيبة البقعة، كأن محاسن الدنيا عليها مفروشة، وصورة الجنة فيها منقوشة، واسطة البلاد ودرتها، ووجهها وغرتها، بلد كم خرج منه من كبار ملوك وسلاطين، وحكماء وأساطين، وكم نبعت منه عيون علوم، وانجلى به من البلاد سحائب غيوم، فمن ذا يضاهي مصر في كمال الافتخار، أو يباريها في الجمال والاعتبار... موصوفة عند الجميع بالشجاعة والحماسة، والكياسة والرئاسة، فضلا عن الذكاء والفطنة، ولطافة العوائد والأخلاق... ولم تزل إلى الآن فخار كل زمان، كما لم تزل آثار محاسنها زينة لكل مكان، حظها من التمدن عظيم، ورونق تاجها در نظيم، فهي الكنانة، ذات المنعة والمكانة"(٧٢).

وهي أحق الأوطان بالمحبة "إننا إذا أبدينا بعض محاسن أم الدنيا والنعمة التي هي كنانة الله في أرضه، ظهر لنا أنها تعد أول وطن من أوطان الدنيا يستحق أن تميل إليه قلوب بنيه، وأنه أحق أن تحنّ إليه نفوس مفارقيه من ذويه"(٧٣). وحب الوطن عنده هو شرط رئيس للتقدم لا يتم بدون "... انجذاب قلوب الأهالي صوب مركز التمدن والتنظيم، وتوجه نفوسهم بالطوع والاختيار إلى الوفاء بحقوق هذا الوطن العظيم"(٧٤). ويطلق على عدد من الدواوين الصغيرة اسم "منظومة وطنية مصرية " يبدأ واحدة منهم بقوله "نحمدك يا من أودعت فينا حب الأوطان وجعلته من شعب الإيمان..فإن حب الوطن من الإيمان ومن طبع الأحرار إحراز الحنين إلى الأوطان".. ولأرضك حرمة وطنها كما لوالدتك حق لبنها "(٧٥).

وتحفل كتبه " تلخيص الإبريز "، و" مناهج الألباب "، و"المرشد الأمين"، و"أنوار توفيق الجليل " بذكر مصر وفضلها وعظمتها، ونستطيع القول إنه بحق" رائد الوطنية المصرية"، و"إمام الفكرة القومية المصرية".

وعندما يتحدث عن مصر كوطن فهو يتحدث عنها كوطن وكوحدة سياسية منذ زمن قديم، وهو لا يرى مصر كحقيقة حضارية بدأت فقط منذ الفتح العربى الإسلامي، وإنما بدأت قبل ذلك بكثير، فمصر "لها الأرجحية في النفوذ والتأثير وفي معيار العلوم فضلها شهير فقد كانت أيام الفراعنة أم أمم الدنيا وكانت شوكة سلاحها قوية وهيبتها في القلوب متمكنة علية، وفي أيام الاسكندر ومن بعده البطالسة وأزمان دولة الرومانيين القاهرة العابسة كانت مصر أيضا رحيبة الدولة، مهيبة الصولة، لما انتقش في سجايا قلوب الأمم من علو فخارها، وارتسم في مرايا الملل من رفعة منارها "[٧٦].

وهو يرى مصر في" أنوار توفيق الجليل" البلد الوحيد المفتوح على تاريخ العالم " تاريخها جامع لسائر الممالك والملوك "[٧٧]، ورغم إنه يعتبر الإسلام من أهم أحداث التاريخ، وان مصر جزء من الأمة الإسلامية، إلا إنه يرى في الوقت نفسه أن مصر شيء مميز ومستمر تاريخيًا، وأنها كانت في العصور القديمة والحديثة معا أمه منفصلة تشكل موضوعا مستقلا للتفكير التاريخى[٧٨]، فنجده يتحدث عن " تقدم مصر في الزمن القديم "[٧٩]، ويتحدث عن "أقدمية مصر في التقدم والتمدن"[٨٠].

ومصر الحديثة هي الحفيدة الشرعية لأرض الفراعنة[٨١]، وقد تجلى ذلك في دعوته إلى إحياء التاريخ المصري القديم وعرضه من زاوية مصرية قومية وبدأ هو وتلامذته يكتبون تاريخ مصر منذ بداية أيام الفراعنة[٨٢] ؛ فمنذ " تخليص الإبريز" عمل الطهطاوي على تأكيد الشخصية الوطنية المصرية[٨٣]، وذلك بإبراز أمجاد مصر القديمة وحضارتها الشاهقة[٨٤] ؛ فتاريخ مصر هو "تاريخ أم الدنيا، وعنوان ملوك المملكة العليا، حيث أن مصر كنانة الله في أرضه، ولها العلائق الأكيدة مع سائر العالم في طوله وعرضه"[٨٥] و"تاريخها جامع لتاريخ سائر الممالك والملوك"[٨٦].

ومصر عنده هي أصل الحضارة في العالم كله، وأمتها أسبق الأمم في التمدن "ولا يخفي على ضمائر أولي البصائر وخواطر أهل الفضل الباهر أن مصر نازعت قدماء الأمم في الأقدمية فسلموا لها أنهم دونها في مرتبة الأهمية ولانه لم تسبقها امة في ميدان التمدنية ولا في حومة تقنين القوانين وتشريع احكم الأحكام المدنية ولم تجحد نعمة اقتباس علومها أمة ولا ملة ولا أنكرت الاستضاءة بنور نبراسها مملكة عظيمة ولا دولة "[٨٧].وما يميز مصر عن سائر الدنيا هو العمق التاريخي والاستمرارية الحضارية التي لم تنقطع وهي فريدة في ذلك دون العالم كله "فما اختصت به مصر من بين الممالك أن كل مملكة تستنير برهة ثم تنطفئ وتشرق شمس بهجتها ثم تختفي فكأنما نورها شيء ما كان ولا لمع ضوءها في زمن من الأزمان وأما مصر فأغرب شيء من بقاء شمس سعدها وارتقاء كوكب مجدها أنها بقيت سبعين قرنا حافظة لمرتبتها العليا لها اليد البيضاء والسلطنة المعنوية على سائر ممالك الدنيا"[٨٨].

كان الفرنسيون قد قدموا أنفسهم للعالم على أنهم الأمة "خادمة الإنسانية"، وكان الطهطاوي يعتقد أن مصر الحديثة مؤهلة هي أيضا لأن تخدم شيئا أوسع منها، وفي تغيير حياة شعوب "الشرق"؛ فالنموذج الفرنسي كان صالح من جهات عدة للتطبيق على الواقع المصري[٨٩]. فمصر لم تفقد أهميتها وتأثيرها ومكانتها على مر العصور "ومن هنا يعلم أن ديار مصر في سائر الأوقات والحالات لها الأهمية الكبرى والمدخلية العظمى في سائر الحوادث الخارجية وفي جميع المهمات ولها الامتياز الأوفر الأوفى قديما وحديثا"[٩٠].

وحيث إن مصر هي أصل كل العلوم في الدنيا، وأصل الحضارة فلها الحق أن تشارك أوربا في ثمار الحضارة الحديثة؛ فهي التي "فتحت لجميع البلاد المعمورة أبواب الفخار المأثورة فلا غرو أن اشتركت معهم الآن بهذا المجد الذي انفردت به لمد المديد واختصت به في القرون العديدة بل لا يزال إن شاء الله تعالى الفخار يلازمها ولا يبرح المجد يسالمها حتى يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين"[٩١]. ورغم تأخر مصر عن الدول الأوربية، فإن رمزيتها، ومكانتها الأدبية، وتاريخها يعوضها عن هذا فـ" أهابتها بالقوة المعنوية بقدر أهابتها أيام الفراعنة بالقوة الحسية"[٩٢].

وهو يشارك محمد علي نفس رؤيته، فمصر تمتلك كل مقومات التقدم" فلو تعهدت مصر وتوفرت فيها أدوات العمران لكانت سلطان المدن ورئيسة بلاد الدنيا كما هو شائع على لسان الناس من قولهم مصر أم الدنيا". وإذا كانت مصر قد تقدمت في الماضي بما تملكه من مقومات؛ فإنه لا يوجد ما يمنع تقدمها في الحاضر؛ فالمصريون "أمة" ممتدة في التاريخ، والمصريون المحدثون هم حفدة الفراعين العظام "فلا يبعد على مصر في هذا العصر أن تستجلب السعادة، وتكتسب من القوة النية الحسنى وزيادة، وتتحصل من وسائل الغنى على مقاصد الإفادة والاستفادة، لأنه بنية أجسام أهل هذه الأزمان هي عين بنية أهل الزمان الذي مضى وفات، والقرائح واحدة، ووسائل هذا العصر الأخير متسعة ومتنوعة، فلا شك أنها مساعدة على إكساب المنفعة لمن يريد حقيقتها"[٩٣].

الطهطاوي ويوتوبيا مصر الفرعونية:

تزامن وجود الطهطاوي في باريس مع تزايد الاهتمام بحملة مصر وبما أنجزه علماؤها من مباحث واكتشاف واهتمامات. لقد أضحت، في حينه، موضوعات مصر مثار اهتمام الأوساط الثقافية والعلمية الفرنسية لاسيما في مجال علم المصريات كما زاد الولع بمصر في الأوساط البرجوازية البارسية، وشاعت هواية اقتناء الصور الفرعونية والتماثيل الفرعونية والزي المصري والأثاث المصري، وكان جومار أستاذ وموجّه الطهطاوي هو محرر كتاب "وصف مصر"[٩٤].

اكتشف الطهطاوي في السياق التاريخي والثقافي الذي عاش فيه- صراحة أو ضمنًا- أمرين غاية الأهمية الأول، أن تاريخ مصر لا يبدأ مع الإسلام، وأن تاريخ مصر القديمة ليس تاريخ وثنية كما تعلم في الأزهر، بل هو تاريخ حضارة ومدنية، تاريخ يتواصل مع تواريخ لاحقة، يونانية وعربية وإسلامية وأوربية، والثاني، أن التاريخ الإسلامي الذي اختزل في وعي الأزهريين والفقهاء على أنه تاريخ الدعوة وتاريخ الشريعة وتطبيقاتها في عالم الإسلام. لم يعد هو التاريخ العالمي.[٩٥]

وفي سياق الصراع المحتدم بين الأوربيين للكشف على الآثار المصرية ونقلها لمتاحفهم، طالب بأحقية مصر وحدها في هذه الآثار "أقول حيث أن مصر أخذت الآن في أسباب التمدّن والتعلم على منوال بلاد أوروبا فهي أولى وأحق بما تركه لها سلفها من أنواع الزينة والصناعة وسلبه عنها شيئا بعد شيء؛ يعدّ عند أرباب العقول من اختلاس حلي الغير للتحلي به فهو أشبه بالغصب، وإثبات هذا لا يحتاج إلى برهان "[٩٦].

وهو لم يعمل على تأكيد الشخصية الوطنية المصرية فحسب بل عمل على تأكيد استمراريتها التاريخية "فقد أجمع المؤرخون على أن مصر، دون غيرها من الممالك، عظم تمدنها، وبلغ أهلها درجة عليا في الفنون والمنافع العمومية، فكيف لا وإن آثار التمدن وأماراته وعلاماته مكثت بمصر نحو ثلاثة وأربعين قرنا يشاهدها الوارد والمتردد، ويعجب من حسنها الوافد والمتفرج، مع تنوعها كل التنوع، فجميع المباني التي تدل على عظم ملوكها وسلاطينها هي من أقوى دلائل العظمة الملوكية... فانظر إلى آثار منف وأبنيتها وعجائبها وأصنامها ودفائنها، مما يحكيه المؤرخون عنها"[٩٧]. فتمدن مصر له جذوره الثابتة في التاريخ

وبموازاة الصورة الرومانسية التي كان يرسمها الفرنسيون لمصر الفرعونية، يقوم الطهطاوي برسم "لوحته" الفرعونية التي حاول قدر جهده أن تكون بديعة، جامعة لكل الفضائل والمحاسن، لا تضارع أوربا فقط؛ وإنما تفوق عليها. كان مدركا أنه "يبعث" تاريخ "الأمة المصرية" القديمة، ويستحضره سندا وقوة لـ "الأمة المصرية" الحديثة، مبررا مشروعية الاقتباس عن "المتمدنين" الجدد. فالحضارة "المصرية" هي أصل كل الحضارات، وكل تمدن "فلها الحق في أن يحترمها جميع الأمم والملل، وملوك الدنيا والدول، فكم اقتبسوا منها في الأزمان الخالية أنوار العلوم والمعارف التى طوقت أجياد الدنيا وصارت بها في الدرجة العالية"[٩٨].

وينفي "الشيخ" رفاعة عن مصر الفرعونية سبة "الكفر" و"الوثنية". فالمصريين القدماء كانوا موحدين، ويعتقدون بوجود إله. أما السبب فيما "أشيع" عنهم، وفهم "خطأ" فهو أن علماء الدين الموحدين كانوا لا يفشون علمهم، وأسرار ديانتهم. ويحاول الطهطاوي نسب

الوثنية لـ"العامة"، ثم يعز عليه أن يمس "لوحته الفرعونية" عيب: فيرجع ذلك إلى تقديس المصريين للقانون والعلوم والفنون وتأليهم للمخترعين والمبدعين "وأما الديانة عند المصريين فكانت أيضا مرتبة إذ كان أمناء دينهم يعتقدون إلوهية الذات العليا، وكان لهم أسرار عجيبة، فكانوا لا يظهرونها إلا لقليل من الناس، وكان عامة الناس يعبدون الأوثان، ومنشأ عبادتها عندهم أنهم كانوا يؤلهون كل من اخترع أمرا غريبا من قانون أو علم أو فن، فكانوا متقدمين في الهندسة والمساحة والآلات الهندسية كعلم الجغرافيا والنجوم"[٩٩]. وتقدم المصريين لم يكن مجرد تقدم مادي مفارق للدين مثل التقدم الأوروبي الذي عاينه في باريس، فـ"الأمة المصرية" عنده كانت أمة متمدنة ومؤمنة "وكما تمدنوا بصنائع العمران، تدينوا بما اتخذوه من الأديان، وكان يعترف خواصهم وحكماؤهم في الباطن بوحدة الملك الديان"[١٠٠].

كان مفهوم الدولة الحديثة الذي روج له رفاعة الطهطاوي في مصر يقوم على سيادة القانون، فالقانون هو الذي يحدد الحقوق والواجبات لكل من أفراد الأمة، بمن فيهم رأس الدولة ولاحظ رفاعة أن النموذج الأوربي يقدس سيادة القانون، وهو يرى مصر القديمة في مرآة أوربا الحديثة "كان بمصر إذ ذاك أحكام عادلة، وقوانين مرعية، وحدود مشروعة خالية من الأغراض والنفسيات وهي نتيجة التمدن التام"[١٠١] والدولة المصرية القديمة، مثلها عنده في ذلك، مثل الحديثة تعرف قيمة العدل والإنصاف، وأنه الأصل في سعادة الممالك[١٠٢].

وعندما يتحدث عن قصة يوسف عليه السلام، يشير الى حضارة مصر المستفادة من معاملة "عزيز مصر" ليوسف، إذ سجنه على ما نسب إليه ولم يقتله رغم كونه مملوكا له، ويدلل رفاعة بذلك على عدالة وتمدن "الأمة المصرية": "ويستدل بهذا أيضا على أن قوانين معاملة الخدم والرقيق كانت عادلة لا يسوغ فيها للسيد الذي أساءه عبده كل الإساءة أن ينتقم منه لنفسه، كما يحب ويختار، فهذا يفيد أن الملة كانت متمدنة"[١٠٣].

ويستحضر الطهطاوي مصر الفرعونية "المتخيلة"، ويستحضر معها قوة الدولة المركزية الفرعونية وفي ذهنه مصر المركزية الحديثة، مازجا بينهما مؤكدا على قيم القوة والعدل والحكمة والعلم، راسما لوحته المثالية: "المصريون من قديم الزمان كانوا منقادين للحكم الملوكي، فكانوا مطيعين لملكهم، وكان الملك منقادا أيضا لقوانين المملكة وأصولها، وكانت حكماء مصر تذكر الملوك دائما بالحقوق والواجبات، وتحثهم على التمسك بالفضائل الملوكية، وتعلن من يصرفهم عنها من بطانة السوء وأهل النفاق، وكانت الملوك في تلك الأوقات يشتغلون بمطالعة الحكم والآداب والمواعظ، والتواريخ، وكل ما يرشد إلى العدل والاستقامة. وكانت مصر منقسمة إلى عمالات [أقاليم] وعلى كل عمالة حاكم فهذا التقسيم قوى شوكة أمناء الدين وجعلهم مختصين بممارسة العلوم، وبتقنين القوانين الملكية، وبنفوذ الكلمة في الحكومة[١٠٤].

وإذا كان للخديوي إسماعيل احتفالات فخمة عام ١٨٦٩، في افتتاح قناة السويس، حرص كل الحرص أن تكون مظهر من مظاهر العز والقوة والاستقلال. فإن الفراعنة كانت لهم احتفالاتهم أيضا، مما يعده الطهطاوي دليلا على قوة التمدن واستمراريته "وقد دلت التواريخ الأثرية على أنه كان لفرعون يوسف كل سنة عيد عظيم لمولده، وهذا العيد كان يعمل في ميعاده في القصر الملوكي بأكمل ما يكون من الاحتفال الكامل والرسوم الجليلة، فهذا يدل أيضا على جودة التمدن وطولا مدّته في مصر قديما"[١٠٥].

ويُسقط مشروع محمد علي على مشاريع "الفراعين العظام"، ويرى كلا منهم في مرآة الأخر، ويرى محمد علي في صورة سنوسرت الثالث: "من المعلوم أن من أسس في مملكة مصر السعادة والسياسة والأمنية وحفظ حقوق الرعية هو الملك رمسيس الذي اشتهر باسم سيزوستريس وهو الذي شيد في مصر القصور الشامخة والهياكل السامية المنافسة للأطواد الراسخة، واتخذ ما يلزم للوطن من الجسور والقناطر والخلجان، ولم يفارق الدنيا حتى ترك مصر على غاية من الثروة والغنى والسعادة والهنا وكل إنسان شاكر لفعله وعلى تداول الأزمان لازال التاريخ يثني على شمائله وجميل خصاله"[١٠٦]. وهو مثل محمد علي فتح باب البلاد للأجانب، الذين يراهم الطهطاوي إضافة لقوة مصر، وعمل على دمجهم، واعتبرهم مثل أهل الوطن "فكان هذا الملك في الحقيقة فخر الدولة المصرية في الأزمان الجاهلية ومصباح تاريخها، اعتنى بتاريخه مؤرخو اليونان، لأنه أول ملك مصري قربهم إلى بلاده، واستمال قلوبهم بتوظيفهم لرئاسة أجناده وخالف عوائد أسلافه، وعامل يونان وآسيا وأوربا بأخص استعطاف وأقطعهم الإقطاعات من الأراضي المصري، وسوى في الحقوق بينهم وبين الجنود في الوطنية"[١٠٧].

ويعمل على نسب كل الفضائل للمصريين القدماء، وإذا كان اهتمام الفرنسيين بالنظافة قد لفت انتباه رفاعة وتمنى أن يصبح المصريون المحدثون مثلهم: وإذا كانت هناك مفاضلة بين الأمم فإنه لا يفوته أن ينسب للمصريين "القدماء" الأفضلية المطلقة في النظافة "ومما يمدح به الفرنساوية نظافة بيوتهنّ من سائر الأوساخ وإن كانت بالنسبة إلى بيوت أهل الفلمنك فلا شيء فإن أهل الفلمنك أشدّ جميع الأمم نظافة ظاهرية كما أن أهل مصر في قديم الزمان كانوا أيضا أعظم أهل الدنيا نظافة"[١٠٨].

وتبلغ لوحة رفاعة المرسومة غاية كمالها؛ فالمصريين القدماء كانوا أمة منتجة، لم يكن لديهم بطالة، ولا يوجد بينهم غش ولا تدليس، يحيون في دولة العدل والمعرفة"وكانت قوانينهم تميل إلى الحث على العمل، فقطع عرق البطالة والغش والتدليس، وغير ذلك من الموبقات، فمن هذا يفهم تقدمهم في التمدن، وأن مملكتهم في الأزمان السالفة كانت عادلة محترسة مستنيرة بالمعارف"[١٠٩].

و"أمة"رفاعة "المصرية" بلغت أعلى درجات التمدن، والعمران، وأفضل الأخلاق، وغاية العلم والمعرفة والقوة والتفاعل مع الأمم الأخرى، فهي أمة بلغت الكمال في" اتساع دائرة تقدمها في التأنس الإنساني والعمران، وإحرازها أعلى درجة التمدن من قديم الزمان، وعلى مر العصور وكر الدهور انصقلت في مرآة جوهرها صور وأخلاق الخلائق، وتهذيب طباعهم على التدريج، وتشبثوا بثمرات العلوم والمعارف، ووقفوا على الحقائق، وبمخالطة غيرهم من الأمم ذاقوا حلاوة الأخذ والعطاء، وكثرة العلائق"(١١٠).

وبهذا فإن رفاعة يكون قد قام بوضع "يوتوبيا مصر الفرعونية" بكل رمزيتها في أيديولوجيا الحداثة، محل "يوتوبيا عصر الإسلام الذهبي" بكل ما تحمله من دلالة في الذهنية الإسلامية.

مفهوم الأمة عند الطهطاوي:

حاول الطهطاوي أن يحلل مقومات الرابطة التي تجمع أبناء الوطن وتجعل منهم جماعة واحدة، فاهتم بدراسة وتحليل مفاهيم الأمة والملة والدولة والجنس(١١١). وعزز تصورا للأمة، مختلفا للتصور التقليدي الذي يقيمها على أساس الرابطة الدينية، وأبرز حقيقة الوطن والوطنية بصورة تتناسب مع واقع مصر وتجربتها النهضوية بقيادة محمد علي وأبنائه(١١٢).فمنذ " تخليص الإبريز" نجده يعنى بالجمهور الذي يتحدث إليه، والأمة التي يفكر لها، والوطن الذي يبغى نفعه هو مصر وأهل مصر، فالوطن عنده هو مصر، والأمة هي التي تقيم في هذا الوطن هي "الأمة المصرية"، ومن ثم فإننا نلاحظ إنه نادرا ما يخاطب "المؤمنين " عامة، أو " أهل ديار الإسلام " وممالكه إلا في النادر(١١٣).

وهو يفخر بـ"الأمة المصرية" وأثرها وأمجادها، فمصر " أمتها أول أمة في المجد وعلو الهمة...موصوفة [الأمة المصرية] عند الجميع بالشجاعة والحماسة، والكياسة والرئاسة، فضلا عن الذكاء والفطنة ولطافة العوائد والأخلاق، مما سارت به الركبان بسيرتهم الحميدة في سائر الآفاق فلها الحق في أن يحترمها جميع الأمم والملل، وملوك الدنيا والدول، فكم اقتبسوا منها في الأزمان الخالية أنوار العلوم والمعارف التي طوقت أجياد الدنيا وصارت بها في الدرجة العلية "(١١٤).

وعندما يتحدث عن "الأمة" نجد أن مفهوم " الأمة الإسلامية " يختفي عنده عمليا، أو يتوارى على الأقل، ويحل محله ما يمكن تسميته بمفهوم "الأمة المدنية"(١١٥).والطهطاوي يستعمل مصطلحات "الملة" و"أبناء الوطن" و"الأهالي" و"الرعية" و"الجنس" كمترادفات لمصطلح "الأمة" بمفهومها الحديث. وهي كما يعرفها في "المرشد الأمين ": " الملة في عرف السياسة كالجنس جماعة من الناس الساكنة في بلدة واحدة، تتكلم بلسان واحد، وأخلاقها واحدة، وعوائدها متحدة، ومنقادة غالبا لأحكام واحدة ودولة واحدة، وتسمى الأهالي والرعية والجنس وأبناء الوطن"(١١٦).

ومن خلال تعريفه لمفهوم "الأمة" نستطيع أن نقرر أنه قد أعطى الأمة مفهوما أكثر حداثة وتحديدا، فقد اشترط لكي يصف جماعة ما بأنهم أمة أن يكونوا ضمن وحدة سياسية وحقوقية ولغوية. وهذا أول مفهوم للأمة يقوم على أساس اجتماعي - سياسي - حقوقي خلافا للمفهوم الشائع قبل ذلك والذي كان الانتماء الديني أساسا له[١١٧]. وبهذا فقد كان الطهطاوي هو أول مفكر مصري اكتمل لديه الوعي بوجود أمة مصرية متميزة عن الجسم العام للمجتمع الإسلامي[١١٨].

وسكان مصر في تصور الطهطاوي وفقا لهذه المعايير يشكلون "أمة" لها خصائصها المميزة والمشتركة، وهم "مواطنون"، بلا أي تمييز ديني أو عرقي بينهم، وهم عنده عائلة واحدة، والوطن هو بيتهم. وفهمهم لهذه الحقيقة هي شرط لحصولهم جميعا على السعادة "اقتضت حكمة الملك القادر الواحد أن أبناء الوطن دائما متحدون اللسان، وفي الدخول تحت استرعاء ملك واحد والانقياد إلى شريعة واحدة وسياسة واحدة، فهذا مما يدل على أن الله -سبحانه وتعالى- إنما أعدهم للتعاون على إصلاح وطنهم، وأن يكون بعضهم بالنسبة إلى بعض كأعضاء العائلة الواحدة، فكأن الوطن هو بيت آبائهم وأمهاتهم، ومحل مَرْتاهُمْ، فليكن أيضا محلاً للسعادة المشتركة بينهم"[١١٩].

فالأمة الواحدة هي كالعائلة الواحدة، جماعة تسكن وطنا وتسعى إلى سعادة مشتركة بين أعضائها. وهذه الروابط الموحدة بين أبناء الوطن هي رابطة اللسان ورابطة الحكم السياسي؛ فالعائلة الوطنية واحدة بوطنها وبلسانها وبدولتها، أي أن وحدة الدولة ووحدة اللسان مقومان أو وجهان لوحدة الأمة[١٢٠]. فالوطن عنده واحد بالنسبة إلى الأمة وبالنسبة إلى الدولة، وكذلك بالنسبة إلى اللسان. ومن هنا جاءت وحدة أبناء الوطن قائمة في رأيه على وحدة البلاد ووحدة اللسان ووحدة الدولة[١٢١].

ورغم عنايته باللغة العربية الفصحى وإشارته لفضلها ووجوب إحيائها، وهي اللغة الجامعة بين المسلمين، إلا أنه تأكيدا على أهمية اللغة بين أفراد الوطن الواحد بالمفهوم السياسي الحديث، يشير إلى ضرورة العناية باللهجة العامية بوصفها لغة التعامل اليومي بين أبناء الوطن الواحد" إن اللغة المتداولة في بلدة من البلاد، المسماة باللغة الدارجة، التي يقع فيها التفاهم في المعاملات السائرة، لا مانع لأن تكون لها قواعد تضبطها، وأصول على حسب الإمكانيات تربطها، ليتعارفها أهل الإقليم؛ حيث نفعها بالنسبة إليهم عميم، وتصنف فيها كتب المنافع العمومية والمصالح البلدية"[١٢٢] ولعله في إشارته هذه يؤكد على أهمية رابطة اللغة، ويدعم إقليمية الأدب المصري، وتميزه.

المواطنة وحقوقها في فكر الطهطاوي:

يرى محمد عابد الجابري أنه ليس في مخزون العرب، اللغوي وبالتالي الفكري والوجداني، ما يفيد ما نُعنونه اليوم باللفظين: "المواطنة" و"المواطن". ويشاركه في هذا الرأي عدد من الباحثين التقوا مع ما ذهب إليه برنارد لويس من أن مفهوم المواطنة في الفكر العربي مفهوم غير أصيل إن لم يكن غريبا، مؤكدا أن سبب غياب كلمة مواطن في اللغات العربية والفارسية والتركية يرجع إلى غياب فكرة المواطن كشريك وفكرة المواطنة كعملية مشاركة(١٢٣).

في حين يرى بعض الباحثين أن جذور استعمال المفهوم ومعانيه تعود إلى فترة الإصلاحية الإسلامية الحديثة حيث غلبت الإشكالية السياسية على غيرها من الإشكاليات، وبالتحديد مع: "تخليص الإبريز في تلخيص باريز" للطهطاوي في مطلع الربع الثاني من القرن التاسع عشر، ويذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن الباحث في المنتج الفكري لمفكري الإصلاحية الإسلامية لا يعدم الوقوف على جملة من المبادئ والإشارات الفكرية ذات الدلالة السياسية الدائرة في حقل المصطلح المقصود رغم أنه يعسر عليه العثور على مصطلح المواطنة بلفظه المتداول في الزمن المعاصر أو بمعناه(١٢٤).

ورغم أن مفردة "المواطنة" لم ترد عند الطهطاوي برسمها الإملائي، إلا أنه يمكن القول إنه أكثر مفكر مصري وعربي وإسلامي اهتم بحقوق المواطنة: فقد عالج مضمونها ومعناها وحقوقها تحت أكثر من مسمى، وأكثر ما ترد عنده بتعبير ووصف "الإخوة الوطنية". والإخوة الوطنية [المواطنة] عند الطهطاوي هي حقوق وواجبات متبادلة بين المواطن ووطنه، وبين المواطنين بعضهم بعض، فصفة "وطني"، وتقابل في المصطلح المعاصر مواطن، تعنى أن المواطن يتمتع بحقوق بلده شرط أن يقوم في المقابل بأداء واجباته عليها، والمواطنة تستلزم أن يؤدي المواطن واجباته تجاه وطنه، وبناء عليه يحصل على حقوقه كمواطن. فأداء المواطن لواجباته الوطنية هو المقابل المباشر لحصوله على حقوقه في الدولة:"صفة الوطنية لا تستدعي فقط أن يطلب الإنسان حقوقه الواجبة له على الوطن؛ بل يجب عليه أيضًا أن يؤدي الحقوق التي للوطن عليه، فإذا لم يوف أحد من أبناء الوطن بحقوق وطنه ضاعت حقوقه التي يستحقها على وطنه"(١٢٥). فالإخوة الوطنية لأبناء الوطن الواحد مجموعة من الحقوق وفي الوقت نفسه مجموعة من الواجبات، ويعد أداء المواطن لواجباته الوطنية هو المقابل المباشر لحقوقه المدنية في الدولة.

وقد حرص الطهطاوي على تحديد هذه الحقوق والوجبات تحديدا دقيقا، فلم يكن الأمر عنده مجرد بلاغة لفظية فارغة، وابرز حقوق الوطن على مواطنيه فهي الدفاع عنه ضد أي خطر، ودفع الضرر عنه، والتضحية في سبيله، والعمل على إصلاحه "فالوطني المخلص في حب الوطن يفدي وطنه بجميع منافع نفسه، ويخدمه ببذل جميع ما يملك، ويفديه بروحه، ويدفع

عنه كل من تعرض له بضرر كما يدفع الوالد عن ولده الشر، فينبغي أن تكون نية أبناء الوطن دائما متوجهة في حق وطنهم إلى الفضيلة والشرف، ولا يرتكبون شيئا مما يخل بحقوق أوطانهم وإخوانهم، فيكون ميلهم إلى ما فيه النفع والصلاح"[١٢٦].

ويجب على الجميع بذل كل جهدهم لنفع وطنهم ومجتمعهم وأنفسهم "فكل عضو من أعضاء الوطن يجب أن يعين الجمعية بقدر الاستطاعة ويبذل ما عنده من رأس مال البضاعة لنفعة وطنه العمومية"[١٢٧]. وهذا الالتزام بأداء الحقوق هو ما يؤدي لقوة الدولة وعظمة الأمة؛ فـ"ينبغي لأبناء الوطن أن يؤدوا ما يجب عليهم من الحقوق لوطنهم، أيا ما كانت طبقتهم، لاتحادهم في وصف الأهلية، وأن يتعاونوا على ما فيه صلاح مملكتهم وجمعيتهم السياسية، وأن يبذل المستطيع ما عنده في إصلاح حالها ومآلها حتى يصدق عليه أنه ممن أحيا نخوة الملة وأنعش قوة الدولة، فيشكره وطنه الذى هو مصره، ويحمده زمنه الذى هو عصره"[١٢٨].

وهذا يؤدي إلى عموم النفع عل جميع أبناء الوطن، وشيوع السعادة والمحبة بينهم "فحب الأوطان وجلب المصالح العامة للإخوان من الصفات الجميلة التي تتمكن من كل واحد منهم في جميع أوقاته مدّة حياته، وتجعل كل إنسان منها محبوبا للآخرين، فما أسعد الإنسان الذي يميل بطبعه لإبعاد الشر عن وطنه ولو بضرار نفسه"[١٢٩]. وهكذا فهو يجعل الوطنية رابطة أساسية ودافعا للتضحية. وفي المقابل فإن لأبناء الوطن، الذي يجعله الطهطاوي شخصية اعتبارية، حقوق على وطنهم"كما أن الوطن نفسه يحمي عن ابنه جميع ما يضره، لما فيه من هذه الصفات الجميلة"[١٣٠].

كان تأثر الطهطاوي واضحا بأفكار روسو وعقده الاجتماعي. فهو يتحدث عن الحقوق المدنية ويضع تصوره لها في إطار المعاملات المتبادلة بين الأفراد، أى حقوق أهالي المملكة الواحدة بعضهم على بعض "وبسط الكلام على عموم الرعية أن يقال إن لهم حقوقا في المملكة الواحدة بعضهم على بعض وتسمى بالحقوق الخصوصية الشخصية في مقابلة الحقوق العمومية وهى عبارة عن الأحكام التى تدور عليها المعاملات في الحكومة". وهي ليست هبة من الدولة بل هي تضامنية بين المواطنين، وهي ثمرة التعاهد بينهم "لحفظ أموالهم ومنافعهم ونفوسهم وأعراضهم وما لهم وما عليهم محافظة ومدافعة"[١٣١].

ويقترب من روسو حين يحدد أن أهم الحقوق المدنية للمجتمع هي الحرية والمساواة؛ فالحرية من شأنها وحدها أن تخلق مجتمعا حقيقيا وحبا للوطن قويا. فأهم ما يجب أن يتمتع به المواطنين في الدولة الحديثة هي الحرية التامة، المشروطة بالتزام القانون والانقياد له.

وهكذا فقد قام الطهطاوي بربط المواطنة بالحقوق العامة؛ فانتماء الفرد للوطن يعني "أن يتمتع بحقوق بلده" داعيا في المقابل إلى انقياد الفرد لقانون الوطن والعمل على تنفيذه، وجعل

ذلك شرطا للمواطنة وبذلك يصير "عضوا من أعضائه"، أي مواطن كامل المواطنة في بلده "وأعظم هذه الحقوق الحرية التامة في الجمعية التأنسية، ولا يتصف الوطني بوصف الحرية إلا إذا كان منقادا لقانون الوطن ومعينا على إجرائه، فانقياده لأصول بلده يستلزم ضمانة وطنه له التمتع بالحقوق المدنية، والتمتع بالمزايا البلدية، فبهذا المعنى هو وطني وبلدي، بمعني أنه معدود عضوا من أعضاء المدينة، فهو لها بمنزلة أحد أعضاء البدن، وهذه أعظم المزايا عند الأمم المتمدنة. والإنسان المنتسب إلى الوطن هو الإنسان المتمدن الصحيح، وهو الإنسان الذي يمارس الحرية والحقوق المدنية على الوجه الصحيح. إذ أن التمتع بالحرية والحقوق المدنية يستلزم ضمان الوطن، كما يستلزم القيام بالواجب نحو الوطن. بين أبناء الوطن والوطن، الحقوق والواجبات متبادلة ومتكاملة. والقيام بها على الوجه الأكمل يؤدي إلى اكتمال صفة الوطنية"[١٣٢].

وأداء المواطنين لواجباتهم تجاه الدولة يقابله حقهم في المشاركة في كل مجالات الحياة بها، وهذا ما يميز الأجنبي عن الوطني. فعلى أبناء البلاد واجب العمل من أجل رفع شأنها، ولهم في الوقت نفسه حق تقلد المناصب المختلفة والتمتع بما تتيحه البلاد، [١٣٣]."وقد كان أهالي غالب الأمم محرومين من تلك المزية، التي هي من أعظم المناقب، وكان ذلك في الأزمان التي كانت فيها أوامر ولاة الأمور جارية على هوى أنفسهم، يفعلون ما شاؤه، وقد كانت الأهالي إذ ذاك لا مدخل لها في معارضة حكامهم، ولا محاماة لهم عن أحكام الشريعة. فكان لا يمكنهم أن يخبروا ملوكهم بما يرونه غير موافق، أو يكتبوا شيئا فيما يخص السياسات والتدابير، ولا يبدوا آراءهم في شيء، فكانوا كالأجانب في أمور الحكومة، وكانوا لا يتقلّدون من الوظائف والمناصب إلا بما هو دون استحقاقهم، والآن تغيرت الأفكار، وزالت عن أبناء الوطن هذه الأخطار، فالآن ساغ للوطني الحقيقي أن يملأ قلبه بحب وطنه لأنه صار عضوا من أعضائه"[١٣٤].

لم يكن حب الوطن عند الطهطاوي مجرد شعار فارغ، أو معطى مطلق قبلي، أو عاطفة طبيعية مبهمة، بل إن له أساسه المادي والحقوقي؛ فإذا حصل المواطنون على حقوقهم في وطنهم، المتمثلة في الحرية والعدل والأمان والعمل والمشاركة في الحكم والثروة، أدى كل هذا إلى حبهم لوطنهم والعمل على صونه وتحسينه والدفاع عنه. واتساقا مع رؤية رفاعة: منُظر الدولة الوطنية الحديثة، فإن حصول المصريين على هذه الحقوق لم يحدث إلا عندما أصبحوا مواطنون في دولة حديثة قائمة على العدل القانون والحرية والمساواة؛ وهذا لم يبدأ تحقيقه إلا مع مشروع الدولة الحديثة في مصر على يد محمد علي ثم إسماعيل.

وقد قام الطهطاوي بمحاولة لتحديد أدق لحقوق المواطنة في الدولة الحديثة، وهو ما يعكس تأثره الواضح بالأفكار الليبرالية من خلال اطلاعه على أفكار روسو، ومونتسكيو، وفولتير؛ ووفقا لمنهجه التوفيقي حاول أن يؤصل لهذه الحقوق في الإسلام، وفي شرحه

للدستور الفرنسي ماثل الطهطاوي بين المساواة فيه وفي الشريعة: "قوله في المادة الأولى سائر الفرنسيس مستوون قدّام الشريعة معناه سائر من يوجد في بلاد فرنسا من رفيع ووضيع لا يختلفون في إجراء الأحكام المذكورة في القانون حتى إن الدعوى الشرعية تقام على الملك وينفذ عليه الحكم كغيره فانظر إلى هذه المادة الأولى فإن لها تسلط عظيم على إقامة العدل وإسعاف المظلوم وإرضاء خاطر الفقير بأنه كالعظيم نظرا إلى إجراء الأحكام ولقد كادت هذه القضية أن تكون من جوامع الكلم عند الفرنساوية وهي من الدلة الواضحة على وصول العدل عندهم إلى درجة عالية وتقدّمهم في الآداب الحضرية. وما يسمونه الحرّية ويرغبون فيه هو عين ما يطلق عليه عندنا العدل والإنصاف وذلك لأن معنى الحكم بالحرّية هو إقامة التساوي في الأحكام والقوانين بحيث لا يجور الحاكم على إنسان بل القوانين هي المحكمة والمعتبرة فهذه البلاد حرية "(١٣٥).

وهو يرى أن الوظيفة الرئيسة للدولة هي الحفاظ على حقوق المواطنين وأرواحهم وأموالهم وأعراضهم وحرياتهم وإقرار العدل والمساواة بينهم فـ"الممالك قد تأسست لحفظ حقوق الرعايا، بالتسوية في الأحكام والحرية وصيانة النفس والمال والعرض على موجب أحكام شرعية وأصول مضبوطة مرعية"(١٣٦).

واهم ما يميز الدولة الحديثة هو إقرارها للعدل، واحترامها لحريات الأفراد؛ وقد لاحظ الطهطاوي أن هذا قد أدى البلدان المتمدنة إلى نتيجة لا شيء يوازي أهميتها، وهي حب الأفراد لأوطانهم، والتعلق بها، والاستماتة في سبيلها في حال تعرضها للخطر. فالفرد الذي يشعر بأن ثمة سلطة تحمي حقه في الحرية، إنما هو فرد مطمئن إلى راهنه ومستقبله. وهذا ما يؤدي إلى مزيد من التطور والتقدم. والعدل ليس فقط وسيلة إعمار الممالك وتمدنها وإنما هو السبب في حب الوطن، وهذا تطبيق لمبدأ الحقوق والواجبات الذي اعتمده الطهطاوي "إذا كانت الحرية مبنية على قوانين حسنة عدلية كانت واسطة عظمى في راحة الممالك، وإسعاد أهلها في بلادهم، وكانت سببا في حبهم لأوطانهم، وبالجملة فحرية أهالي كل مملكة منحصرة في كونهم لهم الحق في أن يفعلوا المأذون شرعا، وألا يكرهوا على فعل المحظور في مملكتهم، فكل عضو من أعضاء جمعية المملكة يرخص له أن يتمتع بجميع مباحات المملكة"(١٣٧).

وأهم الحريات عند الطهطاوي هي حرية الاعتقاد، وحرية الرأي والتعبير، وحرية التملك. والحرية عنده شأنها شأن المساواة، حق طبيعي لكل مواطن؛ ووفقا لرأي الطهطاوي فان الحرية هي "رخصة العمل المباح من دون مانع غير مباح ولا معارض محظور... وكل عضو من أعضاء جمعية المملكة يرخص له أن يتمتع بجميع مباحات المملكة. فالتضييق عليه فيما يجوز له فعله بدون وجه مرعي يعد حرمانا له من حقه. فمن منعه من ذلك بدون وجه سلب منه حق تمتعه المباح، وبهذا كان متعديا على حقوقه ومخالفا لأحكام وطنه(١٣٨).

وإذا كان الوعي السياسي حتى ذلك الوقت نابعا من تقسيم الأفراد المقيمين في الدولة الإسلامية وفق أديانهم ومذاهبهم الدينية، فإن الوعي السياسي في الدولة الحديثة يتخذ معيار الانتماء الوطني أساسا لتحديد موقف الأفراد في الدولة. والجديد في فكر الطهطاوي هو التأكيد على فكرة الانتماء الوطني الذي يجعل أبناء الوطن الواحد إخوة في الوطنية، بغض النظر عن اختلافهم في الدين. وقد حاول الطهطاوي أن يوفق بين الإخوة الدينية والإخوة الوطنية ويثبت وأنها وإن كانت تختلف عن الإخوة الدينية إلا أنها لا تتناقض معها[١٣٩].

ومن أهم ما يرد في "مناهج الألباب" تلك الفقرة التي جاءت تحت عنوان: "مطلب تعميم أبناء الوطن في مكارم الأخلاق دون تفرقة ولا نظر للاختلاف في الدين"[١٤٠]، فتحت هذا العنوان يعطينا الطهطاوي مفهوم للمواطنة يعكس إلى أي مدى كان قادرا على أن يقدم طروحات غاية في الحداثة من منطلق إسلامي، ويستطيع أن يميز بين "الإخوة الوطنية " و"الإخوة الدينية" وما تستلزمه كلا منهما من حقوق وواجبات دون تعارض بينهما؛ فيذكر: " ثم أن أخوة العبودية التي هي التساوي في الإنسانية عامة في حقوق أهل المملكة بعضهم على بعض التي هي حقوق العباد. وهناك حقوق العبودية الخاصة التى هى الإخوة الإسلامية وهى اكتساب ما يصير به المسلمون إخوانا على الإطلاق"[١٤١]، ثم يقرر الحقوق التى توجبها الإخوة الدينية ".. كرد السلام وابتدائه وتعليم الأحكام الشرعية ونحو ذلك من شعب الأيمان فهذه هي التي أشار لها صلى الله وعليه وسلم بقوله المسلم أخو المسلم، يعنى أخوة دينية، لأنهما يجمعهما دين واحد، وهى أعظم من الإخوة الحقيقية، وقد قال الله تعالى " إنما المؤمنون أخوة "[١٤٢]، وينطلق من هذه الحقوق المعلومة والمثبوتة دينيا لإثبات وتأكيد حقوق المواطنة بما تقره من مساواة بين الجميع دون تفرقة، وهو ما يؤدى إلى عظمة الوطن وتقدمه وسعادة أهله" فجميع ما يجب على المؤمن لأخيه المؤمن منها يجب على أعضاء الوطن في حقوق بعضهم على بعض لما بينهم من الإخوة الوطنية فضلا عن الإخوة الدينية"[١٤٣].

والواجبات التي تفرضها الإخوة الوطنية تفرضها أيضا الإخوة الدينية على أبناء الوطن الواحد، "فيجب أدبا لمن يجمعهم وطن واحد التعاون على تحسين الوطن وتكميل نظامه فيما يخص شرف الوطن وإعظامه وغناه وثروته لأن الغنى إنما يتحصل من انتظام المعاملات وتحصيل المنافع العمومية وهى تكون بين الوطن على السوية لانتفاعهم جميعا بمزية النخوة الوطنية"[١٤٤]. فالانتماء الوطني لا يتناقض عند الطهطاوي مع الانتماء الديني، فلكل انتماء منهما حقوقه المثبوتة والمقررة، وواجبات "الأمة الإسلامية" لا تتعارض عند الطهطاوي بأي شكل مع واجبات "الأمة المصرية " وإذا كانت رابطة الإسلام تجمع بين المؤمنين به فإن رابطة الوطن تجمع بين جميع ساكنيه دون تمييز على أساس من دين، فالإخوة الوطنية تتضمن "جميع ما يجب على المؤمن لأخيه المؤمن"[١٤٥]. وإذا كان الدفاع عن ديار الإسلام هو واجب ديني

فقط، فإن الدفاع عن الوطن يجمع بين الواجبين الديني والوطني فـ"حب الوطن شعبة من شعب الإيمان، وحماية الدين ومجمع الأركان، وكل مملكة إسلامية وطن لجميع من فيها من الإسلام فهى جامعة للدين والوطنية، فحمايتها واجبة على بنيها من هاتين الحيثيتين"[١٤٦].

وبوصفهم "أمة" متجانسة، أفرادها متساوون أمام الشرع والقانون، ولهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات؛ فيجب عليهم الاتحاد والوفاق ونبذ الصراع والفرقة حتى لا تضعف الدولة ويختل نظامها "فلا ينبغي أن تتشعب الأمة الواحدة إلى أحزاب متعددة بآراء مختلفة، لما يترتب على ذلك من التشاحن والتحاسد والتباغض وعدم أهلية الوطن، فلا يتمنى بعضهم سعادة نفسه وشقاوة غيره، لاسيما وأن الشريعة والسياسة سوّت بينهم، وأوجبت عليهم ان يكونوا على قلب رجل واحد، وأن لا يعقدوا لهم عدوا إلا من يوقع بينهم الفشل بخداعه، ليختل نظام ملكهم، وينحل انتظام سلكهم، فهذا هو العدو المبين، الذي لا يحب ان يكون أهل الوطن على وطنهم امنين ولا بحرّيتهم متمتعين."[١٤٧]

ورؤية الطهطاوي وتحليله هو تحليل علمي منضبط وليس من قبيل المثاليات؛ فالعدل والمساواة واحترام الآخر الديني والإثني، والتعاون هي شروط أساسية لأي استقرار اجتماعي أو نهوض اقتصادي " فمتى أرتفع من بين الجميع التظالم والتخاذل وكذب بعضهم على بعض والاحتقار ثبتت لهم المكارم والمآثر ودخلت فيما بينهم السعادة "[١٤٨].

رؤية الطهطاوي لمواطنة الأجانب:

لا يقوم الطهطاوي بتحديد المواطنة على أساس الانتماء الديني أو العرقي أو الطبقي، بل يدخل في إطار الإخوة الوطنية أبناء البلاد الأصليون ومن دخلوا في عدادهم من المتوطنين من الأجانب الذين استقروا بها. وبهذا فإنه يرى أن المواطنة وما تستلزمه من حقوق هي حق لجميع ساكني مصر من المصريين الأقحاح أو من الأجانب فـ" ابن الوطن" هو "المتأصل به، أو المنتجع إليه، الذي توطن به واتخذه وطنا، ينسب إليه، تارة إلى اسمه فيقال مصري، مثلا، أو إلى الأهل فيقال: أهلي، أو إلى الوطن فيقال: وطني، ومعنى ذلك أنه يتمتع بحقوق بلده"[١٤٩].

والسبب في أن الطهطاوي لم يقصر صفة المواطنة وحقوقها على أهل مصر الأصليين فقط، بل أدخل في عدادها الأجانب المتوطنين من الأوربيين: أنه كان يدرك أهمية الخبرة الأجنبية في مشروع محمد علي ثم في مشروع إسماعيل: فالأوربيون كانوا عامل رئيس في مشروع النهضة في عصر محمد علي، سواء عن طريق الخبراء العسكريين والمدنيين والمعلمين والموظفين الذين استعان بهم، أو من خلال البعثات التعليمية لأوروبا والتي كان رفاعة نفسه أحد نتاجها، ويحلل في " تلخيص الإبريز" هذه السياسة ونتائجها، فإذا كان الفضل يرجع في نهضة مصر إلى مشروع محمد علي النهضوي التحديثي؛ فإن الطهطاوي يرى أن أهم "الأدوات" التي ساعدت في تنفيذه هي الخبرة الأجنبية، ويرد عن محمد علي الاتهام الذي وجه له بأنه كان يحابي الأجانب

ويفتح لهم أبواب مصر بدون روية حتى اتهم بأنه" والي النصارى" فهدف محمد علي كان الاستفادة من خبراتهم ودافعه كان حاجته إليهم:" تنبه ولي النعمة حفظه الله تعالى حيث ولاه الله -سبحانه وتعالى- على بلاد مصر القاهرة أن يرجع إليها شبابها الدائم، ويحي رونقها الرميم، فمن مبدأ توليه -حفظه الله سبحانه- وتعالى وهو يعالج في مداواة دائها الذي لولاه كان عضالا، ويصلح فسادها الذي قد كاد يكون زواله محالا، ويلتجئ إليه أرباب الفنون البارعة، والصنايع النافعة من الإفرنج ويغدق عليهم فائض نعمته حتى أن العامة بمصر بل وبغيرها من جهلهم يلومونه في أنفسهم غاية اللوم بسبب قبول الإفرنج وترحيبه بهم وإنعامه عليهم جهلا منهم بأنه حفظه الله إنما يفعلّ ذلك لإنسانيتهم وعلومهم لا لكونهم نصارى فالحاجة دعت إليه ولا يتأتى إنسان أن ينكر أن الفنون والصنائع الغربية بمصر قد برعت الآن بل وقد وجدت بعد أن لم تكن ويرجى بلوغها درجة كمال وفوقان، فما أنفقه صاحب السعادة على ذلك كان في محله اتفاقا، فانظر إلى الورش والمعامل والمدارس ونحوها وانظر إلى ترتيب أمر العساكر الجهادية من الآيات ومدارس حربية فإنه من أحسن ما صنعه صاحب السعادة وأحق ما يؤرخ من فعل الخيرات... وقد سارع وليّ النعمة -حفظه الله تعالى- في تحسين بلاده فأحضر فيها ما أمكنه إحضاره من علماء الإفرنج وبعث ما أمكنه بعثه من مصر إلى تلك البلاد فإن علمائها أعظم من غيرهم في العلوم الحكمية"[١٥٠]. ولا يفوته أن يضفي على هذه السياسة الشرعية الدينية "وفي الحديث الحكمة ضالة المؤمن يطلبها ولو في أهل الشرك... وفي الحديث اطلب العلم ولو بالصين"[١٥١].

ويجب الالتفات إلى أن رؤية الطهطاوي هذه كانت تختلف تماما عن رؤية كرومر، التي سنعرض لها فيما بعد، والذي سعى لإدخال جميع الأجانب القاطنين في مصر في عداد المصريين والتمتع بحقوق الجنسية المصرية؛ فدعوة الطهطاوي (١٨٧٣) أتت في وقت كان مشروع الدولة المصرية في عصر إسماعيل في قمة صعوده وقوته، وكان الحراك الاجتماعي نشط، وحركة صعود المصريين، أبناء البلد، سريعة، وكانت دعوة الطهطاوي تستهدف في الأساس دعم وإثراء وتأكيد "الجماعة الوطنية المصرية"، وتقوية مشروع الدولة المصرية بالخبرات المطلوبة لنهضتها. وحتى ذلك الوقت لم تكن صور التغلغل والنفوذ الأجنبي قد تفاقمت واتضحت، كما حدث بعد فشل مشروع إسماعيل تحت وطأة التدخل الأجنبي، وهو ما حدث بعد سنوات قليلة من وفاة الطهطاوي. أما دعوة كرومر فقد جاءت في ظل الاحتلال الإنجليزي، وكان يهدف منها إلى نفي وجود "الجماعة الوطنية المصرية" من الأساس[١٥٢].

ولا يقتصر حق المواطنة عند الطهطاوي على الأوربيين المتوطنين فقط؛ ولكن يشمل النخبة التركية الحاكمة؛ فقد كان يستشعر بحسه ويرى ببصيرته النافذة ما سوف يؤدي إليه تفاقم الصراع الجنسي بين الطبقة المصرية الصاعدة وبين هذه النخبة، ومن هنا جاءت دعوته

لدمجهم في "الأمة المصرية"، وبقدرته على رصد المتغيرات الاجتماعية والحراك الاجتماعي الحادث في عصره؛ رأى أن اندماج الأقلية التركية الجركسية وذوبانها في المصريين وتمصيرها حادث لا محالة، وهو ما حدث مع أجناس كثيرة قبلهم. فهناك طبقة بورجوازية مصرية صاعدة تشكلت معالمها، وأخذت تحتل مكانها، والحصول على حقوق سياسية توازي مكتسباتها الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الرغم من أنه حتى ذلك الوقت كان الأتراك يحتلون قمة الهرم الطبقي ورأس السلم السياسي والبيروقراطي؛ إلا أن المراقب كان يستطيع أن يدرك أن هذا لن يدوم طويلا. فدعوة الطهطاوي كانت تستهدف دمج الأجانب المستوطنين والأتراك في الجسد المصري، واحتوائهم داخل الأمة المصرية إثراء ودعما لها.

الطهطاوي مُؤَدلَجاً.. محاولة للتفسير:

تعددت تفسيرات وتأويلات فكر الطهطاوي في المسألة القومية، وعلى الرغم من أن بعض هذه التفسيرات والتأويلات تحمل بين جنباتها بعضا من الصحة؛ فإن أغلبها ينطلق من وجهة نظر مسبقة تهدف إما إلى البحث عن جذور لدى الطهطاوي تدعم تيارات ما، أو تعمل على تأكيد بَعد ما من أفكار الطهطاوي مع استبعاد أبعاد أخرى، وذلك في إطار الصراع المحتدم بين الهويات؛ فهناك تيارات تبحث عند الطهطاوي عن جذور له، وهناك أخرى تعمل على طرده منها والتبرؤ من أفكاره ونتائجها؛ فهو "إسلامي" عند الإسلاميين، وهو " قومي عربي" عند القوميين العرب، وهو مصري فرعوني عند دعاه " الفرعونية " وذلك من قبيل التأصيل. أو قد يكون "فرعوني" عند الإسلاميين، و"إسلامي" عند العلمانيين، و"مصري" عند العروبيين وذلك على سبيل الاتهام. ومن هنا تأتى القراءة "الانتقائية " والتلوين الأيديولوجي لفكر الطهطاوي. فهو عند لويس عوض . الداعي للفرعونية والحساس من كل ما هو إسلامي . قومي مصري صرف، مع إشارة عابرة إلى القومية العربية، إلا أنه يمكن بسهولة إدراك إن إشارة لويس عوض لذلك البعد العربي كانت متأثرة بالتوجه السياسي لمصر في تلك الفترة نحو القومية العربية ولم يكن ذلك عن قناعة فكرية عنده، ويلاحظ نفي عوض لأي بعد إسلامي عند الطهطاوي، إلا أنه يحمد له أنه قد أورد الفقرات التى تخالف وجهة نظره في مؤلفات الطهطاوي وإن كان قد فسرها بما يخدم وجهة نظره، وهذا أفضل من أن يتجاهلها كليا[١٥٣].

وحاول محمد عمارة التأكيد على "البعد العروبي" في فكر الطهطاوي، ويمكن ملاحظة أن ذلك التحليل قد أتى تأثرا بالمد القومي العربي في ستينيات القرن العشرين، ثم مع تحوله الفكري في الثمانينيات من القرن العشرين، أكد على البعد الإسلامي لدى الطهطاوي.[١٥٤]، ويؤيد محمود فهمي حجازي الرؤية نفسها، وقد عمل هو الآخر على التأكيد على البعد العربي متأثرا بذات الظروف، ويرى أنه من المبالغة إنكار هذا البُعد في فكر الطهطاوي السياسي، وتجريده من الانتماء العربي بحجة أنه يحب مصر ويعتبرها وطنه، وإن إدراك الطهطاوي للانتماء الإسلامي والعربي لمصر "واضح في حبه الشديد للتراث العربي، واقتناعه الثابت بقيم الحضارة

الإسلامية. وكثرة الاقتباسات في كتبه من التراث العربي، تشهد على مدى اهتمامه بتأكيد الانتماء العربي للمواطن المصري، والطهطاوي، وفقا لرأي حجازي، يدرك تماما أن أبناء اللسان الواحد يكونون ملة واحدة أو أمة واحدة هي"الأمة العربية" وأن مصر جزء من العالم الإسلامي. وإن كان حجازي أبدى رأي منفردا بأن القضية لم تكن مطروحة من الأساس في عصر رفاعة ولا في ذهنه ونتاجه الفكري، ولم تكن تشغل من فكره حيزا يذكر[١٥٥].

في المقابل ينتقد ذوقان قرقوط الطهطاوي لدوره في تكوين شخصية " ثقافية " منفصلة عن المجتمع العربي في مصر، ولدوره في تكون الأيديولوجية الوطنية في مصر، مما أدى لعزلها عن محيطها العربي[١٥٦].

وترى مجموعة من الباحثين، أصحاب التوجه الإسلامي، أن الطهطاوي نحى منحى علمانيا، وقام بعلمنة الهوية، ولم يحاول دمج مفهوم المواطنة بالفكرة الإسلامية أو تحديده من خلالها، وأنه قد جنح بالوطنية إلى القومية المتعصبة، وأنه كان يعتبر إن حب الوطن هو الطريق الصحيح لبناء المجتمع الصالح[١٥٧].

وفي المقابل فقد كانت هناك دراسات أكثر توازنا، فأنور عبد الملك يؤيد رأى لويس عوض في عدة مواضع في أطروحته الرائعة والمتميزة " نهضة مصر "، إلا أنه يتميز عن عوض في شمولية رؤيته للحركة الوطنية المصرية في القرن التاسع عشر، ولهذا فهو يستطيع أن يدرك أنه في هذه الفترة لم يكن التمايز قد حدث بين التحديث الليبرالي والأصولية الإسلامية، وإن كان يعاب على عبد الملك عدم إشارته إلى الفقرات التى توضح التصور الإسلامي عند الطهطاوي في " مناهج الألباب " و" المرشد الأمين " رغم أن الطهطاوي كان ينطلق من المقدمات الدينية لتصورات غاية في الحداثة.[١٥٨] ويتبنى طاهر عبد الحكيم نفس رؤية عوض وعبد الملك، مع عدم الإشارة كذلك إلى الفقرات التى تخالف وجهة نظره في مؤلفات الطهطاوي.

واستطاع ألبرت حوراني وعزت قرني أن يقدما رؤية أكثر توازنا للمسألة القومية عند الطهطاوي، حيث أبرز الأول ريادة الطهطاوي للوطنية المصرية مع إدراك أن لفكره القومى بعدا آخر، حيث كان يرى إنه يوجد داخل الأمة الجامعة جماعات قومية تنادى بولاء أبنائها[١٥٩].أما الثاني فقد أستطاع أن يبرز مفاهيم " الأمة "، " الوطن "، "المواطن " عند الطهطاوي، وإنها كانت تأخذ عنده بعدًا مدنيًا تحديثيًا مع مراعاة أن الرابطة الدينية ومفهوم "الإخوة الإسلامية" كانا قائمين في فكره[١٦٠].

ونحن من جانبنا نؤيد أن الطهطاوي كان رائدا في إبراز الفكرة القومية المصرية وتأصيل الوطنية المصرية، إلا أن ذلك لم يكن عنده بمعزل عن الفكرة الإسلامية، ولم يكن الانتماء المصري عنده في مقابل الانتماء الإسلامي، فحتى كتابة " مناهج الألباب " الذى تغنى فيه

بالوطنية المصرية كان يدور في إطار تطوير وتكييف النظريات السياسية الإسلامية مع الفكر الغربى الحديث[١٦١]، ويكفي للتدليل على ذلك أن " مناهج الألباب " يحفل من أوله لأخره بالاستشهاد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأقوال الصحابة[١٦٢]، وصحيح أن نغمة التغنى بالوطنية المصرية كانت عالية، وإن العمل على إبراز " الهوية المصرية " أوضح عند الطهطاوي من العمل على إبراز " الهوية الإسلامية"، إلا أن ذلك يرجع -فيما نرجح- إلى أن " الهوية الإسلامية " لم تكن بحاجة إلى تأكيد وإبراز، فهي في ذلك العصر حقيقة ثابتة ومسلم بها، ولكن الذي كان بحاجة إلى التأكيد والإبراز هي " الهوية المصرية " بجانب " الهوية الإسلامية"، وليس في مقابلتها أو ضدها، وهذا التأكيد ضرورة تتمشى مع عصر النهضة، عصر بناء الدولة الحديثة في مصر، عصر الاتصال بأوروبا -عصر محمد على ثم إسماعيل- وهذا يتمشى مع ما سبق أن أوضحناه من أن فكر الطهطاوي كان فكرًا توفيقيًا نابعًا عن رؤية عميقة.

والطهطاوي وإن كان يتغنى بحب الوطن والفخر بمصر، إلا أن الإسلام عنده يمثل أحدى روافد القومية المصرية، فإنه يؤمن بأنه لا تعارض بين الانتماء الإسلامي وبين الانتماء الوطني، ونفس هذه الرؤية سنجدها فيما بعد عند مصطفي كامل، حيث كانت الحاجة ماسة لإبراز هذه الحقيقة تأكيدا وحفظا للهوية من الضياع في ظل الاحتلال البريطاني، ويلاحظ أن الطهطاوي حينما كان يعبر عن هذه الرؤية لم تكن مصر محتلة باحتلال مخالف لها في الهوية، وإنما كان يعبر عنه في ظل " النهضة المصرية " آنذاك، ولهذا جاءت نغمة "مصريته" أعلى من نغمة "إسلاميته" عكس الأمر عند مصطفي كامل ولكن في نفس "الإطار التوفيقي "، الذي لم يخل بعد ذلك عند مصطفي كامل من بعض التلفيق، ويذكر صبحى وحيدة أن الطهطاوي "وإن يكتب في الوطنية المصرية إلا أنه إسلامي قبل كل شيء"[١٦٣]، وأن حب الوطن عنده هو ركن من أركان الدين[١٦٤]. وفي هذا الصدد فإن الطهطاوي يوضح فكرته في "المرشد الأمين" بقوله: "عندنا معشر الإسلام حب الوطن شعبة من شعب الإيمان، وحماية الدين مجمع الأركان، فكل مملكة إسلامية وطنا لجميع من فيها من الإسلام، فهي جامعة للدين والوطنية"[١٦٥]، إذا فحب الوطن لديه "شعبة من شعب الإيمان " ولا تعارض بينهما، والإخوة الوطنية عنده وإن كانت تختلف عن الإخوة الدينية، إلا إنها لا تتناقض معها " فكل مملكة إسلامية وطنا لجميع من فيها". وقد رأينا من قبل كيف أكد على الإخوة الدينية وعدد حقوقها ليثبت بها الإخوة الوطنية ويدعم حقوقها.

وقد ظل مفهوم " الإخوة الدينية " مفهوما أساسيا في فكر الطهطاوي، وظل قائما وفعّالا، ولن يختفي عنده هذا المفهوم لصالح مفهوم " الإخوة الوطنية " بل سيبقى الاثنان جنبا إلى جنب، وسيظل هذا مفهوما لا يمثل إشكالية لمعظم مفكري تلك الفترة.

ولا نستطيع أن ننكر أن مشروع محمد علي النهضوي كان من أهم أسباب بروز القومية المصرية؛ إلا أن ذلك لم يكن في عصر محمد علي نفسه، ولم يكن بمعزل عن أسباب أخرى كثيرة تفاعلت داخل سياق تاريخي وتطورت وظهرت واضحة في عصر إسماعيل فيما بعد لتكون الثمرة هي "مصر للمصريين".

وإذا كان بناء الدولة الحديثة في مصر ومؤسساتها قد تم على يد مؤسس الأسرة العلوية، فإن البناء النظري للوطنية المصرية قد تم على يد مُنظر المرحلة ورائدها الفكري، رفاعة الطهطاوي، الذي أرسى قواعد هذا البناء بوعي وإدراك كاملين، ورغم إنه كان نبي الوطنية المصرية والمبشر بها، فإنه قام بذلك دون أن يجد أي تعارض بين انتمائه الإسلامي وانتمائه الوطني، وتم الأمر عنده بسلاسة ودون أدنى تعقيد، وكان هذا استمرارًا لرؤيته التي لم تجد أي تعارض بين الإسلام الصحيح وبين روح العصر والحضارة الحديثة. وعلى الرغم من إنه قد عمل على تأصيل مفهوم "الوطن" القطري، ومفهوم "الأمة" المدنية، وحقوق "المواطنة" فإن هذا التأصيل قد بُنِيَ على فهم واع بالإسلام، ولهذا جاءت هذه المفاهيم عنده تقدمية وعصرية رغم أن المرجعية عنده كانت دينية. وإن كان مما ساعد الطهطاوي على إيجاد هذه الصيغة أن عصره كان عصر بناء ونهضة سياسية وفكرية، ولم يكن التهديد الاستعماري قد ظهر بوجهه السافر؛ مما أتاح له أن ينتج مشروعه الفكري كمشروع نهضة ذاتية وليس كرد فعل لضغوط خارجية، ولذلك اتسم بوضوح الرؤية واستمرارية التأثير.

الهوامش

(١) عبد الإله بلقزيز، الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٢٥ .
(٢) نفس المرجع، ص٣١.
(٣) محمود فهمي حجازي، أصول الفكر العربي الحديث عند الطهطاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤، ص ص ٣٤،٣٥.
(٤) حوراني، ألبرت، الفكر العربي في عصر النهضة (١٧٩٨ - ١٩٣٩)، ترجمة. كريم عزقول، دار النهار، بيروت، ١٩٧٧، ص ١٠٦.
(٥) فهمي جدعان، الماضي في الحاضر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٧، ص٥٠١.
(٦) حبيب أمين كوراني، تفاعل الفكر الإسلامي بالفكر الغربي في البلاد العربية، ضمن بحوث "الشرق الأدنى مجتمعة وثقافته". تحرير. كويلرينج، ترجمة عبد الرحمن أيوب، دار النشر المتحدة، الألف كتاب، رقم ١١٦، القاهرة، ١٩٥٦، ص ١١٦.
(٧) أحمد زكريا الشلق، رؤية تحديث الفكر المصري، الشيخ حسين المرصفي وكتابه" رسالة الكلم الثمان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤، ص١٩.
(٨) محمد عبد السلام الشاذلى، تطور الفكر العربى، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣، ص٣١.
(٩) مصطفى عبد الغنى، مرجع سابق، ص٣٣.
(١٠) عزت قرني، العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة، المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب، الكويت، ١٩٨٠، ص ٦٢.
(١١) الطهطاوي، رفاعة، تخليص الإبريز في تلخيص باريز. الطبعة الثانية، بولاق، القاهرة، ١٨٤٩، ص٧.
(١٢) حوراني، مرجع سابق، ص١٢١.
(١٣) محمود فهمي حجازي، مرجع سابق، ص٤٠.
(١٤) رفاعة الطهطاوي، المرشد الأمين للبنات والبنين، القاهرة، ١٨٧٣، ص ١٢٤.
(١٥) الأعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوي، تحقيق، محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٣، ص ص ٩٣-٩٤، من مقدمة المحقق.
(١٦) الطهطاوي، تخليص الإبريز في تلخيص باريز، ص١٣١.
(١٧) الأعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوي، تحقيق، محمد عمارة، ص ص ٩٤-٩٧، من مقدمة المحقق.
(١٨) الطهطاوي، قلائد المفاخر في غريب عوائد الأوائل والأواخر، القاهرة، ١٨٣٣، ص٢.
(١٩) جابر عصفور، دفاعا عن التنوير، هيئة قصور الثقافة، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢٦.
(٢٠) لن نتعرض هنا لمشروع الطهطاوي الفكري وإنجازاته المتعددة ولكننا سنتعرض فقط لمفهومه حول "الوطن" و"الأمة" و"المواطنة"، وهو ما يتفق مع خطة هذا البحث، أم عن باقي إنجازات الطهطاوي راجع، لويس عوض، تاريخ الفكر المصري الحديث، الفكر السياسي و الاجتماعي، كتاب الهلال، العدد ٢١٧، القاهرة، ١٩٦٩، ص ص ٩٠-٢٠١؛ أنور عبد الملك، نهضة مصر، تكون الفكر والأيديولوجيا في نهضة مصر الوطنية، ١٨٠٥-١٨٩٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣، ص ص ٤٣٣-٤٤٣؛ ألبرت حوراني، مرجع سابق ص ص ٩١-١٠٨؛ حسين فوزي النجار، رفاعة الطهطاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧.
(٢١) سابايارد، نازك، الرحالون العرب وحضارة الغرب في النهضة العربية الحديثة، دار نوفل، بيروت، ١٩٩٢، ص ٤٧.
(٢٢) الطهطاوي، تخليص الإبريز، ١٦١.

(٢٣) نفس المصدر، ص ص١٦٢،١٦١.
(٢٤) نفس المصدر، ص ١٦٢.
(٢٥) نفس المصدر، ص ١٦٣.
(٢٦) رفاعة الطهطاوي، تخليص الإبريز في تلخيص باريز، تحقيق، مهدي علام وآخرون، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة،١٩٩٣،ص٣٩ من مقدمة المحقق.
(٢٧) . نفس المصدر، ص٤١ من مقدمة المحقق، والإحالات الواردة بعد ذلك هي للطبعة الثانية، بولاق،القاهرة،١٢٦٥هـ-/١٨٤٩م.
(٢٨) الطهطاوي، تخليص الإبريز،ص٤٤.
(٢٩) نفس المصدر،ص ١٩.
(٣٠) رفاعة الطهطاوي، مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية، ط١،القاهرة، ١٨٧٠: ط٢، القاهرة، ١٩١٢،ص ٢١٢.
(٣١) نفس المصدر.
(٣٢) نفس المصدر.
(٣٣) نفس المصدر.
(٣٤) رفاعة الطهطاوي، نهاية الإيجاز في سيرة ساكن الحجاز، مطبعة المعارف الملكية، القاهرة، ١٢٩١هـ-،ص٣٥٧.
(٣٥) نفس المصدر، ص٣٥٩.
(36) Ahmed , Jamal Mohamed, The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism, Oxford University Press, 1960, pp.14 -15.
(٣٧) محمود فهمي حجازي، مرجع سابق،ص١٠٩.
(38) Lewis , Bernard :Emergence of Modern Turkey , Oxford University Press , 1968., p.52.
(٣٩) الطهطاوي، المرشد الأمين،ص ٩٠: رغم أن هذا التعريف كلاسيكي وشائع في الأدبيات العربية، ورغم أن كثير من الصفات والتشبيهات التي تغنى بها الطهطاوي لمصر"الوطن" ورد ذكرها عند مؤرخين وأدباء مصريين في عصور إسلامية سابقة عليه؛ إلا أنها عنده تكتسب معنى جديد،ودلالات مختلفة، وأبعاد أوسع، والسبب الحاسم في ذلك هو أنه يستخدمها في سياق مختلف جد الاختلاف، فهو يصبها و يصب فيها و يحملها بدلالات الفكر السياسي الأوروبي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، إضافة إلى أن ذلك كله يأتي في سياق نموذج الدولة الوطنية الحديثة،التي ينتمي لها رفاعة وينظر لها.
(٤٠) الطهطاوي، المرشد الأمين، ص ٩٢.
(٤١) الطهطاوي، قلائد المفاخر،ص٣٢ (مقدمة رفاعة).
(٤٢) عزت قرني، الأمة و الوطن و المواطن عند رفاعة الطهطاوي وخير الدين التونسي، الكويت، عالم الفكر، المجلد التاسع عشر، العدد الرابع، يناير - فبراير- مارس ١٩٨٩، ص٢٤٧.
(٤٣) أنور عبد الملك، نهضة مصر، ص ٢٤٧.
(٤٤) عزت قرني، الأمة و الوطن و المواطن عند رفاعة الطهطاوي،ص٢٤٥.
(45) Zachs, Fruma: Toward a Proto-Nationalist Concept of Syria? Revisiting the American Presbyterian Missionaries in the Nineteenth-Century Levant , Die Welt des Islams, New Series, Vol. 41, Issue 2, (Jul. , 2001).pp.149-150.
(٤٦) حوراني، مرجع سابق، ص ص ١٠٥، ١٠٦: ناصيف نصار،تصورات الأمة المعاصرة، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي،الكويت،١٩٩٦،ص ٣٩٣.
(٤٧) طاهر عبد الحكيم، الشخصية الوطنية المصرية، قراءة جديدة لتاريخ مصر، دار الفكر للدراسات، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٤٧.

(٤٨) حوراني، مرجع سابق، ص ١٠٣.
(٤٩) رفاعة الطهطاوي، مقدمة وطنية مصرية، القاهرة، ١٨٦٦، ص١.
(٥٠) ناصيف نصار، تصورات الأمة المعاصرة، ص، ٣٩٤.
(٥١) عزت قرني، الأمة و الوطن و المواطن عند رفاعة الطهطاوي، ص ٢٤٨.
(٥٢) غالى شكري، النهضة والسقوط في الفكر المصري الحديث، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٢، ص ١٥٤.
(٥٣) أنور عبد الملك، مرجع سابق، ص ٢٤٥.
(٥٤) لويس عوض، تاريخ الفكر المصري الحديث، الفكر السياسي والاجتماعي، ص ١٤٩.
(٥٥) أنور عبد الملك، مرجع سابق، ص٢٤٥.
(٥٦) الطهطاوي، مناهج الألباب المصرية، ص ص٥ - ١١.
(٥٧) نفس المصدر، ص ص ٧.
(٥٨)نفس المصدر، ص ص١٠-١٦.
(٥٩) نفس المصدر، ص ١٥.
(٦٠) نفس المصدر.
(٦١) نفس المصدر.
(٦٢) نفس المصدر.
(٦٣) الطهطاوي، المرشد الأمين، ص ٩١.
(٦٤) الطهطاوي، مناهج الألباب، ص ١٥.
(٦٥) نفس المصدر، ص ٣٤٢.
(٦٦) نفس المصدر، ص ١٧.
(٦٧) رفاعة الطهطاوي، أنوار توفيق الجليل في أخبار مصر وتوثيق بني إسمعيل، القاهرة، ١٨٦٨، ص١١.
(٦٨) الطهطاوي، المرشد الأمين، ص٩٣.
(٦٩) الطهطاوي، أنوار توفيق الجليل، ص١١.
(٧٠) الطهطاوي، المرشد الأمين، ص٩٣.
(٧١) الطهطاوي، مناهج الألباب، ص ١٧٧.
(٧٢) الطهطاوي، المرشد الأمين، ص ص٩١، ٩٢.
(٧٣) نفس المصدر، ص ٩١.
(٧٤) الطهطاوي، مناهج الألباب، ص ٢٠٦.
(٧٥) الطهطاوي، مقدمة وطنية مصرية، ص١.
(٧٦) الطهطاوي، أنوار توفيق الجليل، ص٩.
(٧٧) نفس المصدر، ص١٢.
(٧٨) حوراني، مرجع سابق، ص ص ١٠٣، ١٠٤.
(٧٩) الطهطاوي، مناهج الألباب المصرية، ص ص ١٧٠-١٨١.
(٨٠) الطهطاوي، أنوار توفيق الجليل ص١٢.
(٨١) حوراني، مرجع سابق، ص ١٠٤.
(٨٢) طاهر عبد الحكيم، مرجع سابق، ص ١٤٧.
(٨٣) أنور عبد الملك، مرجع سابق، ص ص ٢٣٧، ٢٣٨.
(٨٤) لويس عوض، مرجع سابق، ص ١٤٩.
(٨٥) الطهطاوي، أنوار توفيق الجليل ص١٣.

(٨٦) نفس المصدر.
(٨٧) نفس المصدر.
(٨٨) نفس المصدر،ص١٤.
(٨٩) حوراني، مرجع سابق ١٠٦.
(٩٠) الطهطاوي، أنوار توفيق الجليل، ص١٣.
(٩١) نفس المصدر، ص١١.
(٩٢) نفس المصدر، ص١٠.
(٩٣) وهو هنا يستخدم نفس مفردات محمد علي في منشوره الذي وجه للمصريين عام ١٨٤٣، ويصل في بعض الفقرات حد التطابق، وهو التطابق بين "المُحَدث" و"المُنظر".
(٩٤) ريد، دونالد مالكوم. فراعنة من، علم الآثار والمتاحف والهوية القومية المصرية من حملة نابليون حتى الحرب العالمية الأولى، ترجمة.رءوف عباس، المجلس الأعلى للثقافة،القاهرة،٢٠٠٥،ص ص ٥٨- ٥٩.
(٩٥) نفس المرجع، ٧٨ -٨٢، ورغم أن المؤلف يعنون الفصل بعنوان"إعادة اكتشاف مصر القديمة.. شامبليون والطهطاوي" وينوه في مطلعه بأهمية الطهطاوي في هذا المجال؛ إلا أن المادة التي يقدمها ضئيلة للغاية، رغم ثراء الموضوع والمادة، ولنفس المؤلف، حول نفس الموضوع، راجع.
Reid, Donald Malcolm. Cultural Imperialism and Nationalism. The Struggle to Define and Control the Heritage of Arab Art in Egypt, International Journal of Middle East Studies, Vol. 24، No. 1, (Feb., 1992), pp. 57-58.
(٩٦) الطهطاوي، تخليص الإبريز،ص ص ٢١١، ٢١٠.
(٩٧) الطهطاوي، مناهج الألباب، ص ١٧٧.
(٩٨) الطهطاوي، المرشد الأمين، ص ٩٢.
(٩٩) الطهطاوي، مناهج الألباب، ص ١٧٩.
(١٠٠) الطهطاوي، مناهج الألباب،ص٧.
(١٠١) نفس المصدر،ص١٨٦.
(١٠٢) نفس المصدر،ص ١٨٧.
(١٠٣) نفس المصدر، ص١٨٦.
(١٠٤) نفس المصدر.
(١٠٥) نفس المصدر.
(١٠٦) الطهطاوي، أنوار توفيق الجليل، ص٥٧.
(١٠٧) نفس المصدر.
(١٠٨) الطهطاوي، تخليص الإبريز،ص ٩٠.
(١٠٩) الطهطاوي، أنوار توفيق الجليل، ص٥٨.
(١١٠) الطهطاوي، مناهج الألباب، ص٧.
(١١١) ناصيف نصار، تصورات الأمة المعاصرة ٣٩٥
(١١٢) نفس المرجع، ص٣٩٩.
(١١٣) عزت قرنى، الأمة و الوطن و المواطن عند رفاعة،ص ٢٥٣.
(١١٤) الطهطاوي، المرشد الأمين، ص ص٩١، ٩٢.
(١١٥) عزت قرني،الأمة والوطن والمواطن، ص ٢٤٦.
(١١٦) الطهطاوي، المرشد الأمين،ص ٩٥.
(١١٧) طاهر عبد الحكيم، مرجع سابق، ص ص ١٤٧، ١٤٨.
(118) Ahmed, op. cit, p.15.

(١١٩) الطهطاوي، المرشد الأمين، ص٩٣.
(١٢٠) ناصيف نصار، تصورات الأمة المعاصرة، ص ٣٩٦.
(١٢١) نفس المرجع.
(١٢٢) الطهطاوي، أنوار توفيق الجليل،ص٥١٥.
(١٢٣) عبد الوهاب الأفندي، مرجع سابق، ص ٥٥.
(١٢٤) عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص، ٣١.
(١٢٥) رفاعة الطهطاوي، المرشد الأمين، ص٩٥.
(١٢٦) نفس المصدر، ص٩٤.
(١٢٧) الطهطاوي، مناهج الألباب المصرية،ص ٤.
(١٢٨) نفس المصدر،٤٣٣.
(١٢٩) الطهطاوي، المرشد الأمين،ص ص٩٤،٩٥.
(١٣٠) نفس المصدر.
(١٣١) الطهطاوي، مناهج الألباب المصرية، ص٣٦٠.
(١٣٢) الطهطاوي، المرشد الأمين، ص٩٤.
(١٣٣) نفس المصدر.
(١٣٤) نفس المصدر.
(١٣٥) الطهطاوي، تخليص الإبريز، ص٨٠.
(١٣٦)الطهطاوي، مناهج الألباب المصرية، ص٣٥٣.
(١٣٧) الطهطاوي، المرشد الأمين، ص١٢٨.
(١٣٨) نفس المصدر، ص ص١٢٨،١٢٧.
(١٣٩) محمود فهمي حجازي، مرجع سابق،ص١٠٨.
(١٤٠) الطهطاوي، مناهج الألباب المصرية، ص ٩٨.
(١٤١) نفس المصدر.
(١٤٢) نفس المصدر،ص٩٩.
(١٤٣) نفس المصدر.
(١٤٤) نفس المصدر.
(١٤٥) نفس المصدر، ص ٩٨.
(١٤٦) الطهطاوي، المرشد الأمين،ص ١٢٥.
(١٤٧) نفس المصدر، ص ٩٣،٩٤.
(١٤٨) الطهطاوي، مناهج الألباب، ص ٩٩.
(١٤٩) الطهطاوي، المرشد الأمين، ص٩٤.
(١٥٠) الطهطاوي، تخليص الإبريز،ص٨.
(١٥١) نفس المصدر.
(١٥٢) كما أن رؤية الطهطاوي تختلف كذلك عن رؤية لطفي السيد التي أتت في سياق مختلف فيما بعد.
(١٥٣) راجع، لويس عوض، تاريخ الفكر المصري الحديث، الفكر الاجتماعي والسياسي، دار الهلال، القاهرة، ١٩٦٩، ص ص ١٤٩ - ١٥٦.
(١٥٤) راجع مقدمة محمد عمارة للأعمال الكاملة للطهطاوي التى صدرت في فترة المد القومى العربى، مؤسسة الدراسات العربية، بيروت،١٩٧٣؛ وله كذلك، تيارات اليقظة الإسلامية الحديثة، دار الهلال، القاهرة، ١٩٨٢، ص ص ٩٠ — ٩٤.

(١٥٥) محمود فهمي حجازي، مرجع سابق،ص١١٠.

(١٥٦) راجع، ذوقان قرقوط، تطور الفكرة العربية في مصر، ١٨٠٥ - ١٩٣٦، المؤسسة العربية للدارسات والنشر، بيروت، ١٩٧٢، ص ص٢٢٦ – ٢٢٨.

(١٥٧) عن أصحاب هذا الرأي راجع محمد محمد حسين، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، ج١، القاهرة،١٩٥٦، ص٦٧: على محافظة، الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصرالنهضة١٧٩٨-١٩١٤، الأهلية للنشر، بيروت، ١٩٨٠، ص٢٥: زكريا سليمان بيومي، التيارات السياسية والاجتماعية بين المجددين والمحافظين، دراسة تاريخية في فكر الشيخ محمد عبده، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٣، ص٢٣.

(١٥٨) راجع، أنور عبد الملك، مرجع سابق، ص ص ٢٣٧ ، ٢٣٨، ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٤٦: طاهر عبد الحكيم، مرجع سابق، ص ص ١٤٧-١٥٠.

(١٥٩) حوراني، مرجع سابق، ص ص ١٠٢-١٠٥، ١٠٧.

(١٦٠) عزت قرني، الأمة و الوطن و المواطن عند رفاعة الطهطاوي، ص ٢٥٦.

(١٦١) محمد عبد السلام الشاذلي، مرجع سابق، ص٣٢.

(١٦٢) حوراني، مرجع سابق، ص٩٦.

(١٦٣) صبحي وحيدة، مرجع سابق، ص١٧٢.

(١٦٤) مصطفى عبد الغنى، مرجع سابق، ص٣٤.

(١٦٥) الطهطاوي، المرشد الأمين، ص١٢٤.

التمثيل الثقافي المصري في المعارض والمؤتمرات الدولية في القرن التاسع عشر

د. وائل إبراهيم الدسوقي*

مقدمة:

عرفت "صناعة الاجتماعات" بشكلها التنظيمي المعروف في أوروبا منذ بدايات القرن التاسع عشر، واعتبرت من أهم الأدوات الاقتصادية، وهي حزمة مهمة من الأنشطة التي يمكن من خلالها ترويج الأفكار والمنتجات بشتى أنواعها، ومن أهمها المعارض والمؤتمرات، محلية كانت أو دولية. وتشكل صناعة الاجتماعات عنصرا مهما في نمو الاقتصاد العالمي، وجزءا أساسيا في نقل المعلومات وانتشار المعرفة والممارسات المهنية، وعاملا رئيسا في بناء التفاهم والعلاقات بين الدول والثقافات والحضارات..

وقد اهتمت مصر بتلك الصناعة اهتماما خاصا، واستحدثت الجمعيات والمنظمات ومراكز الأبحاث المتخصصة فيها، حتى أصبحت الآن من أهم الدول المشاركة فيها والمنظمة لها على الدوام، فازدادت الاستثمارات في منشآتها وشركاتها المنظمة والموردة لها، وتنامى عدد العاملين فيها، حتى أصبحت صناعة لها كيانها، ومصدرا اقتصاديا مهما، مع توفر جهات خاصة تفيد منها وجهات حكومية تشرف عليها وتعمل على تطويرها ودعمها.

ولم تكتف مصر مع بدايات معرفة العالم بتلك الصناعة بالمشاركة فقط، بل أنها نظمت المعارض والمؤتمرات بصورة حضارية، وبأهداف وأنشطة متعددة، فأقامت المعارض المرتبطة بنشاط معين كتسويق الكتاب أو السلع المصرية الرئيسية، أو التعريف بأوجه الثقافة الخاصة أو العامة، والتعريف بوادي النيل وعاداته وتقاليده. ونظمت أيضا المؤتمرات التي اعتبرتها حكومات مصر المختلفة فرصة للتعريف بإبداعات وفكر المبدعين في شتى المجالات، وطرحها على أعلى مستوى بين فئات الشعب على مختلف ميولهم، ودراسة حالات بعينها، ثقافية أو اقتصادية أو سياسية، أو دراسة بحث علمي جديد قيد التطبيق أو عرض نتائجه بعد تطبيقه.

---

* دكتوراه في التاريخ الحديث

وفي ثنايا تلك الدراسة سوف نتعرف على أوجه التمثيل المصري في المعارض والمؤتمرات الدولية من حيث المشاركة والتنظيم، واستعراض أهم المساهمات المصرية في تنمية هذه الصناعة المهمة، بما يتلائم مع احتياجات مصر في القرن التاسع عشر..

أولاً: المعارض:

قبل أن تبدأ مصر بالمشاركة الفاعلة في المعارض والمؤتمرات أو تنظيمها، كان هناك اهتمام خاص من أبناء "محمد علي باشا" بحضورها أثناء زياراتهم لأوروبا، وعلى سبيل المثال زار "إبراهيم باشا" ولي عهد مصر مدينة "برمنجهام" البريطانية عام ١٨٤٦، وكانت المدينة تقيم أحد معارضها، فقرر زيارة المعرض متنكراً حتى يستطيع التجوال بحرية، فإن أحد العارضين تعرف عليه، وأخذ يعلن للجمهور خارج خيمة العرض أن بوسعهم مشاهدة هيكل الحوت والمحارب الأكبر وقاهر الأتراك إبراهيم باشا جنبا إلى جنب دون زيادة في السعر، وبالطبع تدافع الجمهور للدخول، فشعر الباشا بالضيق من هذا التصرف، فتدخلت الشرطة لإنقاذ ولي عهد مصر(١).

ولم تقتصر علاقة مصر بالمعارض على الزيارات العابرة للنخبة المصرية، وإنما امتدت إلى المشاركة الحقيقية فيها بعد أن لمس المصريون تلك العلاقة القوية والمتلازمة بين الاقتصاد والمعارض، في الوقت الذي حاول فيه حكام مصر وضع تأسيس دولة حديثة منفتحة على العالم، واكتشفوا أن إحدى السبل المهمة لتحقيق ذلك الهدف يتمثل في وضع المنتج المصري أمام أعين الجمهور الأجنبي والمحلي، فصناعة المعارض تتقاطع مع جميع القطاعات الاقتصادية في أي دولة، فهي تروج للصناعات الوطنية، وتقوي قنوات التواصل بين الباعة والمشترين، وترفع قدرات العاملين في القطاعات الاقتصادية. وفي كثير من الأحيان يكون الناتج الاقتصادي من المعارض أكبر من ناتج أي مورد آخر..

وقد مر الاهتمام المصري بالمعارض والمشاركة فيها على مرحلتين، الأولى: كان التمثيل الرسمي فيها منفردا، يهتم اهتماما خاصا بعرض الثقافة والعلوم المصرية فحسب، كعرض التحف الأثرية ونماذج من الملابس والحلي، ويبدو أن ذلك كان لسببين، أولهما: كنوع من المشاركة والتفاعل الثقافي مع الشعوب الأخرى، وإعادة ترويج اسم مصر بين جماهير الغرب التي كانت في بدايات القرن التاسع عشر غارقة في الثقافة الهلينية مهووسة بفلسفتها وتعترف بها دون غيرها على الرغم من فضولهم الثقافي. وثانيهما: محاولة مصر معرفة أسرار تلك الصناعة لنقلها محليا، حتى تستطيع جذب الأجانب واستثماراتهم إلى مصر..

أما المرحلة الثانية، فقد انتقلت مصر فيها من التمثيل المنفرد إلى عرض المنتجات وبيعها وعقد الصفقات التجارية والصناعية المختلفة بالشراكة مع المؤسسات الاقتصادية الخاصة، فكانت الحكومة تكتتب للمعارض وتنشئ شركة مساهمة مصرية، يتشارك فيها أصحاب الشركات وأرباب الحرف والصناعات المختلفة مع المديريات الحكومية، لعرض منتجات محلية

متنوعة في معرض واحد، وكلها تحت اسم "المشاركة المصرية"[٢]، وكانت تسمى هذه الشركات (شركة المعرض المصري)[٣]، وهي شركات مؤقتة تؤسس لكل معرض منفردا..

ومن المؤسف أن مصادر الفترة المتناولة بالدراسة لم تذكر الكثير عن معظم تلك المعارض التي شاركت فيها مصر أو أسستها، ولكن يتضح من القليل الذي وصلنا أن التمثيل المصري في المعارض كان من أولويات الحكومات المتعاقبة خلال سنوات القرن التاسع عشر، وسنحاول في الصفحات التالية، إبراز أهم المعارض التي اشتركت فيها مصر أو نظمتها، للوقوف على مدى أهمية تلك المساهمات في تاريخ مصر الحديث.

(١) معرض لندن (كريستال بالاس) عام ١٨٥١:

في نهاية الأربعينيات من القرن التاسع عشر، كانت "الجمعية الملكية للفنون" في بريطانيا The Royal Society of Arts of Great Britain قد بدأت سلسلة من المعارض المحلية للفنون والصناعات، بدافع القلق على المنتج البريطاني، وإمكانية تسويقه مستقبلاً، خاصة وأن فرنسا قد تفوقت في ذلك المجال منذ عام ١٧٩٨، وأصبح اقتصادها مزدهرا وتفوق على المنتج البريطاني بشكل لافت للنظر.. وحينما لمست الحكومة البريطانية نجاح تلك المعارض المحلية بعد أن كررت إقامتها أكثر من مرة، فكر البريطاني "هنري كول" Henry Cole في عمل معرض دولي عام ١٨٥١، تشترك فيه كل دول العالم المتحضر آنذاك، وكان ذلك قبل موت الأمير "ألبرت" إبن زوج الملكة "فيكتوريا"، والذي كان رئيسا للجمعية الملكية للفنون آنذاك.

وعلى الرغم من رغبة الجمهور البريطاني في إقامة المعرض الدولي، ودعم صحيفة نيويورك تايمز التي عملت على الدعاية للمعرض وأهدافه من قبل أن يقام، فإن الجمهور اعترض بشدة على إعلان إقامته في ساحة "هايد بارك"، فقد كان الناس يخشون أن يكون مقراً دائما لإقامة المعارض الدولية بعد ذلك، وبذلك سيحرمون من متنفس مهم لهم. وبعد نقاش طويل حول المسألة، انتصر الجمهور البريطاني، وتقرر أن يكون مقر المعرض الدولي في ساحة "كريستال بالاس"، على أن تكون مباني المعرض سابقة التجهيز، ويتم تفكيكها بعد انتهاء العرض[٤]. واتفق المنظمون على أن يكون لعرض صناعة جميع الأمم، فبعد أن كانت المعارض قاصرة على المنتج البريطاني وحده، أصبحت تضم جميع الأمم الأجنبية.

وكان ازدياد الحديث عن ثقافات الشرق في تلك الفترة دافعا قويا للجمهور الأوروبي لكي لا يفوت فرصة المعرض الدولي في محاولة للتعرف على ثقافات الغرباء، خاصة بعد ان أعلنت بريطانيا دعوة مصر وبعض الدول الشرقية للمشاركة في معرض "كريستال بالاس"، وكانت تلك الدعوة أول انتفاضة أوروبية ضد الأوهام الثقافية القديمة المرتبطة بالأساطير الهلينية، فكانت دعوة لاستكشاف حقيقة الآخرين، وفرصة للتعريف بالحياة الثقافية الإنجليزية على الطراز الفيكتوري[٥].

وبالإضافة إلى الدافع الثقافي خلف إقامة هذا المعرض، فقد تمثل الهدف الرئيسي في التعبير عن رغبة الصناعيين البريطانيين في تعزيز التجارة الدولية الحرة، بغرض تحويل العالم إلى الإنتاج والتبادل الرأسمالي الحديث، وخلق اتصال وثيق بين رجال الأعمال والتجارة والعلم في كافة الفروع[٦].

وتم تقسيم المعرض إلى ثلاثين قسما، تفرعت من أقسام رئيسية، وهي: (المواد الخام – الآلات – الأقمشة – الزجاج والخزف – الفنون الجميلة – متنوعات). وشاركت الحكومة المصرية منفردة دون شراكة من رجال الأعمال المصريين في ذلك المعرض. وأجبرت ظروف مصر آنذاك - بعد انهيار مشروع "محمد علي" - على جعل المشاركة قليلة بعض الشيء، واختارت الحكومة أن تسهم في قسم المواد الخام، وهو القسم الذي كان يحتل جزءا كبيرا من أجنحة المعرض، وتهتم به هيئته اهتماما خاصا[٧]. كذلك أسهمت مصر في قسم الفنون بعرض بعض النماذج المكتشفة حديثا من الآثار المصرية القديمة، وعلى الرغم من اهتمام علماء الآثار بها، فإنها أثرت سلبا على الجمهور الغربي، لعدم تفهمه طبيعة الفنون المصرية القديمة حتى ذلك الحين، على عكس الفنون الإغريقية التي كانت تعبر عن بيئتهم الأوروبية ويفهمونها، لأن الهوس بمصر وحضارتها لم يكن قد انتقل إلى رجل الشارع بعد، وإنما كان لا يزال محصورا وسط علماء أوروبا وباحثيها ومؤسساتها البحثية حتى ذلك الحين[٨]، فالعلماء كانوا يرون في الصروح المصرية الضخمة والمسلات العالية وأبي الهول والمومياوات والتماثيل، القيمة الفنية المرجوة للحضارة المصرية، ولكن الجمهور العادي لم يكن ليستوعب ذلك، لأن علم المصريات لم يكن قد تشكل بصورته الكاملة حتى ذلك الحين[٩].

وإلى جانب الفنون القديمة والمواد الخام، اشتركت مصر بنماذج من صناعاتها، مثل الأزياء العسكرية، وأشرعة السفن، والمنتجات الزراعية كالقطن، حتى وصلت أعداد النماذج التي اشتركت بها مصر في المعرض حوالي ٢٤٨ نموذجا، ولكن الأكثر قيمة من بين كل المعروضات المصرية هو ٦٥٨ مجلدا باللغات العربية والتركية والفارسية من إنتاج مطبعة بولاق[١٠].

وكان القسم المصري يبلغ العشرة آلاف قدم مربع، وقد وضع منظم المعرض تمثالين صغيرين للملك رمسيس الثاني عند بوابة القسم المصري.. وعند الدخول يجد الزائر القطع الأثرية وقد تم تنظيمها بشكل غير متجانس، وكانت تتضمن نسخ جصية لواجهات المعابد والأروقة والنصب التذكارية، وقطع أثرية من مقبرة أمنمحات، وبعض آثار مقابر بني حسن وطيبة، كذلك تماثيل أوزيرية من معبد الرامسيوم، وقطع أثرية من القاعة الكبرى لمعبد الكرنك، ولوحات تمثل مناظر واجهة معبد أبي سمبل في النوبة، وأربع تماثيل ضخمة لرمسيس الثاني، وغرفة تمثل معبد مصري على الطراز البطلمي، والعديد من اللوحات الجدارية وأوراق البردي.

وبالطبع كان المستمتعين بكل تلك المعروضات المصرية هم علماء الآثار، وقد عبر عالم المصريات "صامويل شارب" Samuel Sharpe (١٧٩٩ – ١٨٨١) عن إعجابه بمحتويات القسم المصري[١١]. وعلى الرغم من قلة ما شاركت به مصر في المعرض الدولي، فإنها فازت بجوائز تشجيعية في أكثر من مجال، ومنها: "جائزة في المواد الغذائية – جائزة في الثروة الحيوانية ومنتجاتها – جائزة في طبع وتجليد الكتب"[١٢]، وبالطبع يرجع الفضل في حصول مصر على تلك الجوائز إلى بقايا ثمار المشروع التحديثي لعصر "محمد علي باشا".

(٢) معرض لندن عام ١٨٦٢:

كان معرض لندن الأول هو بداية سلسلة معارض عالمية أكثر تنظيما وحبكة، وبعد نجاح معرض باريس الذي تلاه عام ١٨٥٥، جرى تنظيم معرض دولي في إسطنبول نفسها لتشجيع الإنتاج والتسويق الرأسمالي. وشعرت مصر بأنها يجب أن تدخل حلبة السباق، فإنها أجلت تلك الخطوة حتى يكتمل مشروعها للحاق بالعالم الحديث، واستمرت في المساهمة بالعرض في المعارض الدولية. وكان السباق على أشده بين فرنسا وإنجلترا في هذا المجال، فقررت مصر عام ١٨٦٢ الاشتراك في معرض لندن الدولي، والذي جرى الإعداد له بالتنسيق مع المجلس البلدي والجهادية والبحرية المصرية، لتنظيم مسألة الاشتراك الحكومي المنفرد، وشحن البضائع وبناء القسم المصري فيه[١٣].

ولا توجد بيانات عن أوجه تمثيل مصر في ذلك المعرض، ولكن من المؤكد أن عالم الآثار المصرية الفرنسي "أوجست ماريت" كان ممثلاً للحكومة المصرية في ذلك المعرض، الأمر الذي يجعلنا نرجح أن الآثار المصرية القديمة كان لها قسم خاص فيه.

كان لتمثيل "ماريت" الحكومة المصرية في المعرض بعدا سياسيا، فقد سعى عالم الآثار الفرنسي في الحصول على قرض من فرنسا يساعد به "سعيد باشا"، الذي كان يعاني من أزمة المطالبة بتسديد ديونه، وكانت وسيلة "ماريت" إلى ذلك محاولته إقناع الحكومة الفرنسية بأنه حانت الفرصة لتكون فرنسا سيدة مصر، وأنه يجب عليها منح سعيد ما يمكنها من السيطرة عليه، ولكن "نابليون الثالث" تجاهل تبرير "ماريت" وطلب منه بشكل غير مباشر أن ينقل بعض آثار متحف بولاق إلى اللوفر، ولكن "ماريت" تجاهل هذا التلميح مما أفشل مساعيه. وعلى الرغم من أن مصر حصلت على القرض من الممولين الألمان والبريطانيين، فإن الباشا منح "ماريت" البكوية، وفوضه عن الحكومة المصرية في معرض لندن[١٤].

(٣) معرض باريس الدولي عام ١٨٦٧:

لقد أتاح المعرض الدولي الذي أقيم بباريس عام ١٨٦٧ فرصة للفرنسيين لرؤية بلاد المصريين القدماء بشكل أكثر عمقا، فهو يعتبر أول معرض يتم تنظيمه والجمهور الفرنسي مهيأ للثقافة الشرقية بشكل عام والمصرية على وجه الخصوص، ويمكن إعادة هذا الفضل إلى

علماء المصريات الفرنسيين الذين كرسوا جهدهم في تلك الفترة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من كنوز الفراعنة، والدعاية لها في الخارج سواء في الصحف السيارة أو الدوريات العلمية الأكاديمية. وتقرر إقامة المعرض في ساحة "شام دي مارس" Champ de Mars بباريس، وكان الجناح المصري يحتل المكان الأول بلا منازع.

ولقد تم توجيه دعوة رسمية إلى الخديو "إسماعيل" لحضور حفل الافتتاح، وكانت لدى فرنسا جميع الأسباب التي تدعوها إلى استقباله بفخامة وحفاوة بالغة، فهو حاكم شرقي ناطق بالفرنسية، يحب فرنسا وخريج مدرسة "سان سير العسكرية" الفرنسية. وحينما وصل الخديو إلى ميناء طولون على متن سفينته (المحروسة) في ١٥ يونيو ١٨٦٧، وجد في استقباله سفن الأسطول الفرنسي المزينة بالأعلام، وأطلقت مدفعية الحصون الفرنسية نيرانها طويلا، وكان البارون "أوزمان" Haussmann حاكم السين في استقباله مع جمع من الشخصيات العامة الفرنسيين عند وصوله باريس، وأخبره باعتذار الإمبراطور نابليون الثالث الذي كان يعاني من ألم روماتزمي في قدمه ولم يستطع استقباله بنفسه. وفي فناء محطة ليون للسكك الحديدية وقفت كتيبة الفرقة الثالثة وأربعين (مشاة) لتحية الضيف الكبير، ثم استقل الخديو مع حاشيته خمس عربات مزينة، لتوصيله إلى قصر "التويلري" في حراسة حاملي الرماح بالحرس الإمبراطوري. وبعد عشرة أيام دُعيَ الخديو لكي يجلس إلى يمين الإمبراطور أثناء استعراض حامية باريس، ثم أخذه في جولة بقصر فرساي، وصحبه في زيارته للمعرض.

احتل الجناح المصري الذي أسندت إقامته وتنظيمه إلى "أوجست ماريت" مساحة تبلغ ٦٠٠ متر مربع، واشتمل الجناح على عدة مبان توضح مصر القديمة والإسلامية والحديثة في آن واحد. وقد تم تعبئة حشد غفير من العلماء والمهندسين والمزخرفين، ليجعلوا من الجناح المصري عملا تعليميا مبهرا، فقد قرر الخديو أن يكون هذا المعرض تعريفا حقيقيا لمصر لدى أوروبا كلها، وكتب عنه الكاتب الفرنسي "إدمون آبو" قائلا "إن العرض المصري يخاطب الروح كما يخاطب العينين".

وابتغى المبنى الأول أن يكون توليفا بين الإمبراطورية القديمة والجديدة، إذ شيد على نمط معبد فيلة والنمط البطلمي، بناء على صور دقيقة رسمها "ماريت" حينما قام برحلاته إلى المواقع الحقيقية ليرسم أدق التفاصيل فيها، حتى إنه كان يحافظ على تفاصيل دقيقة تخالف الفن الجديد.. وفي أثناء مناقشاته مع أحد المهندسين، وكان معترضا على النمط الفني الذي يريده "ماريت" في رسم بعض اللوحات، قال له "ماريت": "ضع الذوق الجيد جانبا في جيبك، نحن نقيم عملا مصريا قديما، وكان المصري القديم يضع على منظر جانبي للوجه العينين الظاهرتين على الوجه الأمامي.. (ويستطرد) إنها غلطة يسأل عنها المصري القديم وحده".

أنشأ "ماريت" ممرا من تماثيل أبي الهول يؤدي إلى مدخل المعبد، ولم يقتنع بنسخ مقلدة مصبوبة في قوالب، فأحضر من أنتكخانة بولاق عددا من التحف الأصلية، لكنه للأسف لم يستطع الحفاظ عليها في فرنسا، وعادت في حالة سيئة شبه محطمة[١٥]. وعلى الرغم من ذلك، انبهر جمهور فرنسا بمعروضات "ماريت" التي أحيت أمام أعينهم الحياة المصرية القديمة، بعد أن عرض فيه بذكاء أجمل ما خف حمله وغلا ثمنه من مقتنيات الأنتكخانة[١٦].

لقد كان الجناح المصري عبارة عن عرض لما يمكن استثماره في مصر، فحينما عرض الخديو جميع المنتجات المصرية وجميع ثرواتها في المعرض، فإنه بذلك كان يدعو التجار ورجال الصناعة في الغرب إلى الاستثمار في بلاده. فقد احتوى العرض المصري على صياغ وسراجون وصناع حصير، منهمكون في عملهم أمام الجمهور، ليحقق الخديو الهدف من اشتراك مصر في المعرض.

وأمام الجناح المخصص لقناة السويس كان الجمهور يصطف في طابور، ينتظرون دورهم في الاستماع لفرديناند ديلسبس الذي وقف أمامهم يشرح المشروع بنفسه، وقد استعان بخريطة مجسمة ظهرت عليها نسخ مصغرة للجرافات والصنادل والعربات، وكانت توجد (ديوراما) أفقية، رسمت عليها مشاهد وأشكال مضيئة صنعها مدير الأوبرا وتبين مراكب بدأت بالفعل تعبر جزءا من البرزخ. ولقد أدى هذا العرض المبهر إلى حصول شركة قناة السويس على إحدى ميداليات المعرض الذهبية.

وعلى الرغم من النشاط الثقافي المتنامي في أوربا آنذاك، ومشاركة مصر في معارضها بشكل يدل على أنها دولة تحاول النمو واللحاق بالعالم المتمدن، فإن الفضول الأوربي لم يتناقص تجاهها؛ الأمر الذي جعل ملوك الشرق الذين قدموا بأنفسهم إلى أوربا عرضة لإدخالهم هم أنفسهم في أحداثها المسرحية، فإلى جانب ما مر به "إبراهيم باشا" وضيقة الشديد مما حدث معه في معرض عام ١٨٤٦، فقد حدث أمر مشابه عندما زار "إسماعيل" معرض باريس عام ١٨٦٧، حينما وجد الجناح المصري وقد شيد بحيث يحاكي القاهرة العتيقة في شكل قصر ملكي جعلته باريس مقراً له أثناء زيارته للمعرض، وهكذا أصبح بشكل مقصود جزءا من المعروضات، حيث كان يستقبل الزائرين بحفاوة العصور الوسطى[١٧]. وقد افتتن الباريسيون بحفيد "محمد علي باشا"، وهو جالس على أريكته يدخن النارجيلة، وقالت جريدة "لو مونيتور" عنه: "يتحدث إسماعيل باشا باللغة الفرنسية بأسلوب صحيح تماما وبدون أي لكنة". وعلى الرغم من شعور الخديو ببعض الضيق من تصرف إدارة المعرض، فإنه تغاضى عن ذلك لرغبته في أن يكون معرض باريس نقطة فارقة في رؤية الجمهور الأوربي لمصر والمصريين.

وعلى عكس ما يشاع عن "إسماعيل"، فإنه حاول جاهدا أثناء تواجده في باريس تجنب إهداء القطع الأثرية المصرية للأجانب. ومن أكثر الحوادث التي كشفت عن محاولته الحفاظ

على ما تبقى من آثار المصريين القدماء، أنه حينما طلبت الإمبراطورة "أوجيني" من الخديو أن يمنحها مجوهرات الملكة "إياح حتب" المعروضة في باريس، وقع الخديو في حيرة أمام جرأتها، وبما أنه لا يستطيع الرفض الصريح أجابها قائلا: "يوجد من هو أقوى مني في بولاق، إنه الرجل الذي يجب أن تلجأي إليه". وهكذا بدأ نشاط مكثف حول "ماريبت بهذا الشأن، ولكنه رفض صراحة هذا الطلب باعتباره الحارس على تراث مصر بالرغم من إغرائه بالحصول على لقب أمين متحف اللوفر وتمتعه بمخصصات هذا المنصب[18]. ويقال إن الإمبراطورة عرضت عليه إدارة مكتب الطباعة الإمبراطوري، أو إدارة المكتبة الإمبراطورية لكنه رفض[19]. وبذلك ضعف مركزه كثيرا لدى البلاط الفرنسي بعد تلك الحادثة.

وعالج "إسماعيل" هذا الموقف بشكل لائق، فبدلا من منح مجوهرات ملكة مصرية قديمة إلى الإمبراطورة، فقد أهدى الإمبراطور "دهبية" فاخرة أحضرها خصيصا من مصر إلى باريس، وكانت راسية بالقرب من كوبري "ديينا" طوال فترة المعرض[20].

ولم تهمل مصر الاشتراك في النشاط الجغرافي بالمعرض، ونالت فيه نجاحا جعل لهذا النشاط في إفريقيا والبلدان المجاورة شأن عظيم. وقد أرسلت مصر للعرض مجموعة من الخرائط رسمها كل من "محمود بك الفلكي" و"فيجري بك"، وأيضا تقارير الأعمال الطبوغرافية التي باشرها تلامذة المدارس الأميرية. وكانت من المعروضات الجغرافية المميزة، خريطة كبيرة مجسمة تمثل الوجهين البحري والقبلي بمقياس رسم ١/ ٥٠٠,٠٠٠ صنعها "كارل شريدر" في قوالب من الجبس، وأشرف عليه "مرشر" ميرآلاي (عميد) أركان الحرب. وصممت الخريطة وفق خرائط الفرقة الطبوغرافية الحكومية التي طافت البلاد بالقطار لجمع بيانات عن الوجهين البحري والقبلي.

كذلك عرضت مصر مجموعة من الصخور والمعادن التي جمعها "فيجري بك"، فضلا عن مجموعة حيوانات محنطة أعدها الدكتور "ربل"، ومجموعة من النباتات الصناعية لفتت الأنظار في المعرض. كما قدمت البعثة المصرية عدة أبحاث خاصة بطبائع الأمم، وصاحب الأبحاث مجموعة من التماثيل تصور هيئة أهل مصر، ومجموعات فنية من النوبة وسنار وكردفان والسودان الشرقي[21].

وبعد أن عاد "إسماعيل" إلى مصر من معرض باريس، قرر أن تكون القاهرة كلها معرضاً بمناسبة افتتاح قناة السويس، واتخذ هذا المعرض شكل مدينة متأوربة جديدة جرى إنشاء واجهاتها الخارجية على وجه السرعة جنبا إلى جنب مع أحياء القاهرة القائمة، وفي بعض الحالات عبرها مباشرة، مكتملة بالحدائق العامة ودار للأوبرا ومسرح فودفيل، ليؤكد "إسماعيل" أن مصر أصبحت مستعدة للتجارة العالمية الأوروبية، مثلها مثل باريس ولندن[22].

(٤) معرض باريس الدولي عام ١٨٨٩:

منذ أن اشتركت مصر في معرض باريس ١٨٦٧ وحتى عام ١٨٨٩، كانت الحكومة المصرية لا تترك معرضا إلا واشتركت فيه، لأنها وجدت أن المعارض تحقق أهدافها سواء على الصعيد الثقافي والعلمي أو على الصعيد الاقتصادي والصناعي. فساهمت في مجموعة من المعارض لم تصلنا عنها أية معلومات كافية توضح كيفية وشكل العرض المصري بها، ومنها: "المعرض العالمي للزراعة وتربية دود الحرير" الذي عقد في ليون عام ١٨٧٢، وتكرر اشتراكها في نفس المعرض ولكن في فيينا عام ١٨٧٣، كما ساهمت في "معرض فلاحة البساتين" الذي أقيم في كولونيا عام ١٨٧٥، و"معرض فيلادلفيا العام" في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٧٦[٢٣]، و"معرض مؤتمر الصحة والنجاة" ببروكسل عام ١٨٧٦[٢٤]، وكذلك "المعرض الدولي للنبات وفلاحة البساتين" بأمستردام عام ١٨٧٦، ثم "معرض باريس الدولي" عام ١٨٧٨[٢٥]، و"معرض استراليا" عام ١٨٧٩[٢٦]، فضلا عن "معرض الصناعة الديزلي" عام ١٨٨٥[٢٧]، والذي لا توجد بيانات عن مكان إقامته.

وحينما دعت باريس الدولة العثمانية إلى الاشتراك في معرضها الدولي الذي تقرر انعقاده في ساحة (شام دي مارس) عام ١٨٨٩، رفض السلطان الدعوة، وبالتالي رفضت مصر الاشتراك هي الأخرى، فقرر الفرنسيون المقيمون في مصر تمثيل مصر بشكل غير رسمي، بشكل لم يسبق له مثيل، وشكلوا لجنة للقيام بالعمل كان من أعضائها قناصل فرنسا في الإسكندرية والقاهرة وبورسعيد، واكتتبوا نفقات المشروع. وعندما رأى البارون "دلور دي جليون" عدم وجود المال اللازم لبناء شارع مصري في المعرض اتباعا لمخطط المعرض، بدأ في التماس مدد "شارل دي ليسيبس"، فقرر الأخير مد يد العون للجناح المصري هو وبعض أصدقائه الفرنسيين في مصر.

ويعد هذا التصرف تفسيرا منطقيا لذلك الصمت الذي اتسمت به الوثائق المصرية وكتابات ممثلي مصر في المعارض الدولية، والتي لم تذكر شيئا عن ذلك المعرض. ولكن بعد بحث طويل، وجدنا أحد الشوام المقيمين في مصر ويدعى "ديمتري بن نعمة الله خلاط الطرابلسي" والذي قرر السفر للسياحة في باريس وحضور معرضها، وقد دوَّن رحلته، ليصل إلى أيدينا وصف قصير للجناح المصري بمعرض باريس الدولي عام ١٨٨٩ في كتابه الموسوم "سِفرُ السَفرْ إلى معرض الحضر"[٢٨].

ولقد انقسم الجناح المصري في المعرض إلى جزأين، الأول: شارع متعرج يمثل أحد شوارع القاهرة القديمة، والثاني: جناح خاص بالصناعات المصرية المختلفة. وكان الشارع المصري ترفيهيا أكثر من كونه معلما سياحيا مصريا، وجرى الحرص على جعل الشارع متسما بالفوضى والعشوائية، ليحاكي سوقاً مصرية بالفعل بشكل مبالغ فيه، وازدحم الطريق بالحوانيت والأكشاك، حيث كان هناك فرنسيون يرتدون ملابس شرقية يبيعون العطور والفطائر

والطرابيش. ولاستكمال وقع السوق الشرقية، كان المنظمون الفرنسيون قد استوردوا من القاهرة خمسين حمارا، بالإضافة إلى قائدها والعدد اللازم من السياس والبيطاريين والسروجيين. وكان يمكن ركوب الحمير ذهابا وإيابا في الشارع مقابل فرنك واحد، مما أحدث هرجا ومرجا مماثلين إلى حد بعيد لما يحدث في الحياة الواقعية، حتى إن مدير المعرض قد اضطر إلى إصدار أمر بتخصيص عدد معين من الحمير لكل ساعة من ساعات النهار..

كان المعرض يُعاصر سفر الوفد المصري إلى "المؤتمر الدولي الثامن للمستشرقين" في ستوكهولم، والذي قرر أعضاؤه زيارة المعرض حينما كانوا يقومون بجولة في باريس قبل البدء في فعاليات المؤتمر. وقد اشمئزوا مما شاهدوه ونأوا بأنفسهم عنه، خاصة حينما دخلوا من باب مسجد تم بناؤه في الجناح المصري، واكتشفوا أنه قد شيد بحيث يكون مجرد واجهة خارجية فقط، ومن الداخل كان قهوة جُعلت للراقصات المصريات، وعبيد ودراويش يدورون بالتنورات[٢٩].

أما القسم المصري الثاني، فكان مخصصا لعرض الصناعات والبضائع المصرية، وقام على جهود التجار وأصحاب الصناعات السوريين المقيمين بمصر، وعلى نفقتهم الخاصة دون شراكة مع حكومتها[٣٠].

(٥) المعرض الدولي للجغرافيا عام ١٨٨١:

عام ١٨٨١، أصدر الخديو "توفيق" أمرا إلى الجمعية الجغرافية الخديوية بأن تنوب عن مصر في المؤتمر الجغرافي و"المعرض العالمي للجغرافيا" المصاحب للمؤتمر الذي تقرر انعقاده في سبتمبر ١٨٨١ بمدينة البندقية (فينيسيا)، ورصدت الحكومة المصرية مبلغا من المال لذلك الغرض[٣١].

ويذكر "فريدريك بنولا بك" السكرتير العام للجمعية الجغرافية الخديوية أن المستوى المصري لم يكن قويا في المعرض، وأن مستوى المساهمة في المعارض السابقة كان أفضل، وعلى الرغم من ذلك فإن القسم المصري كان ناجحا جماهيريا. وقد تولى تنظيم القسم المصري بنفسه، واستطاع بخبرته جعل القسم المصري لافتا للنظر بشكل كبير. ولذلك مُنح هذا القسم ثماني مكافآت، ومن جملتها شهادة التميز الكبرى نظير خريطة مرسومة للأراضي المصرية باحتراف وإتقان. وعرضت في المعرض مجاميع ثمينة حصل عليها "جسي باشا"، ونالت استحسان الجمهور[٣٢].

(٦) معرض باريس الدولي عام ١٩٠٠:

يعد "معرض باريس الدولي" عام ١٩٠٠ من أهم المعارض التي اختتمت بها فرنسا القرن التاسع عشر. ولم يصلنا عن المؤتمر شيء في الوثائق المصرية الرسمية، فإن "أحمد زكي" الذي كان يشغل في هذا الوقت منصب سكرتير ثاني لمجلس النظار، كتب لنا عن رحلته كزائر

للمعرض، وليس عضوا في الوفد الرسمي المصري، وكان كتابه بعنوان "الدنيا في باريس" هو الكتاب الوحيد الذي أكد اشتراك مصر في هذا المعرض.

وذكر "زكي" أن الجناح المصري افتتح في ١٦ يونيو ١٩٠٠، بحضور الأمير "محمد علي" شقيق الخديو "عباس حلمي الثاني"، كذلك معظم الجالية المصرية في باريس. ولما وصل الأمير إلى ساحة المعرض عزف العازفون النشيد الخديوي إشعارا بوصول الأمير، وتقدم لاستقباله "فيليب فضل الله بولاد" و"مصطفى بك الديب" و"ديمتري حبيب بولاد" مديري الجناح المصري، وكان يرافقه في حضور حفل الافتتاح كل من: "أرنست كارنو" مساعد مدير عموم المعرض، ومندوبي إنجلترا وأمريكا وعائلة "ديليسبس" كلها، والأميرة "ويزينوسكا"، والأمير "حيدر" وقنصل جنرال الدولة العلية، وأيضاً "بوغوص باشا نوبار" و"بارو باشا" و"محمد بك عرفي" و"أحمد بك خيري" و"محسن بك راسم" و"محمود بك صديق"، فضلا عن علماء فرنسيين وأعيان الرعايا الأمريكيين والبريطانيون.

وبعد أن أعلن الأمير افتتاح الجناح المصري، بدأ الناس يتوافدون على الجناح بأقسامه الثلاثة، وهم: (معبد مصري قديم - الوكالة العربية – التياترو)[٣٣].

كان القسم الأول عبارة عن واجهة على هيئة "معبد دندرة"، وكان مزخرفا بنقوش بارزة ملونة تشبه النص الأصلي كثيرا، ويزدان من داخله بعمدان مصرية تحيط ببهوه الفسيح، وفيه نماذج للتحف القديمة وقليل من المحصولات والمصنوعات المصرية، مثل شجيرات القطن وبعض حليجه، وسنابل القمح وبعض العطور المصرية والسجاجيد والأسلحة.

أما "الوكالة العربية"، فكانت على مسطح مساحته تبلغ ١٢٠٠ متر مربع، وفيها تتمثل حقيقة المعيشة في مصر آنذاك، وكلها مبنية على الطراز العربي الإسلامي، وتتصل واجهة الوكالة مع المعبد بطريق مزخرف، وفوق باب الوكالة قبة تمثل القباب التي كان يتفاخر بها المماليك أيام دولتهم، ويتأنقون في زخرفتها فوق مساجدهم وأضرحتهم، قريبة الشبه بقبة مسجد قايتباي.

ويصف "زكي" ما رآه في الوكالة العربية قائلاً: ".. وإذا ما دخلنا من باب الوكالة، تمثلت أمام عيوننا مصر وما فيها، وتخيلنا أنفسنا على ضفاف النيل: من رؤية الملابس وسماع الأصوات، ومشاهدة الهيئات والحركات، التي تنقلنا إلى الوطن المحبوب، نقلا يقارب الحقيقة أو يضارعها بالتمام. فكأنهم نقلوا بقوة السحر ركنا من أركان مصر في هذا العصر، وأودعوه في هذه البلاد تحفة للقصاد ونجعة للرواد. وفي دهليز الوكالة دكاكين صغيرة وكبيرة، مشحونة بالبضائع والأسباب، وفيها مئات من المتاجرين على اختلاف الأصناف والأنواع"[٣٤].

وكان "التياترو" عبارة عن معبد فرعوني تتقدمه أعمدة عالية، وتكتنفه الصروح، ومزخرف من الداخل بنقوش تمثل حال مصر القديمة، وكانت واجهته الغربية هي المميزة فيه، فقد نقش عليها الملك أمنحتب الثالث وهو يتعبد إلى إله الشمس، ومناظر جنود مصر يقاتلون أعداءهم والتي تم نقلها عن معبد الأقصر، ومناظر رمسيس الثالث في موكبه الحافل وقد تم نقلها عن معبد هابو. وراعى "فيليب بولاد" قوانين الآداب الشرقية قدر الإمكان في عرضه للمسرحيات العربية على الجمهور الأجنبي، وفصل بين الممثلين والممثلات وجعل بينهما حاجزا حتى لا يختلط الصنفان إلا في ساحة المسرح أو قبله بقليل.

ويجد "زكي" أن الكثير من أقسام الدول الأخرى المشتركة في معرض باريس الدولي لا تضاهي العمارة المصرية في الحسن والإتقان(٣٥). وذكر "علي رفاعة" معرض باريس ببيتين من الشعر مقدما للقارئ كتاب "الدنيا في باريس"، قال فهما:

إذ فاتك استطلاع دنياك والذي تضمنه في أفق باريس معرض
فخذ بدلا هذا الكتاب فإنه يمثل ما قد فاتنا ويعوض(٣٦)

(٧) المعارض التي نظمتها مصر:

كانت مصر كدول العالم الأخرى تهتم بتأسيس المعارض، وكانت أسبق دول الشرق في هذا المضمار، وعلى الرغم من قلة المعلومات عن تلك المعارض، فإن بعض المقتطفات الصغيرة عنها في الصحف والوثائق يمكنها إعطائنا صورة عامة على تلك الثقافة المصرية الجديدة.

وهناك معارض مصرية كثيرة أقيمت في أكثر من نشاط، كان أشهرها "معرض الإسكندرية الدولي" عام ١٨٩٤(٣٧)، وكان معرضا عاما يعرض لأكثر من نشاط، واختلطت فيه ثقافات وصناعات دول عديدة. اشتركت فيه مصر بعرض كل الآثار التي تم اكتشافها في هرم دهشور والمقابر المحيطة به(٣٨).

وأقامت مصر عدة معارض أخرى مثل "معرض التجارة في القاهرة" عام ١٨٩٥(٣٩)، وأيضا "معرض الصور بدار جمعية الفنون" بالقاهرة عام ١٨٩٦(٤٠)، كذلك "معرض الصور السابع" بالقاهرة عام ١٨٩٧(٤١).

ثانياً: المؤتمرات الدولية:

اهتمت مصر اهتماما جمًا بإيفاد مندوبين عنها في المؤتمرات الدولية، وذلك ليتم الاتصال بين العلماء والمثقفين المصريين وبين علماء الغرب ومثقفيه، فيحدث التواصل الثقافي والعلمي بين الشرق والغرب، كونها فرصة لتبادل الخبرات على كافة المستويات، خصوصا وأن مصر كانت تحاول أن تضع أقدامها على أولى خطوات التقدم، على الرغم من صعوبات الوضع السياسي المصري في القرن التاسع عشر.

وقد عينت الحكومات المصرية لجانا علمية لحضور المؤتمرات المتخصصة، وتحديد مخصصات مالية لهذا التمثيل العلمي، وسنستعرض بعض أوجه التمثيل المصري في المؤتمرات العلمية في هذا المبحث بصورة أكثر تفصيلا..

وكانت أولى صور التمثيل المصري في المؤتمرات، حينما أوفد الخديو "إسماعيل" كل من "فيجاري بك" و"حكاكيان بك" و"أوجست ماريت" لتمثيل مصر في الدورة الثالثة لـ "المؤتمر الدولي لعصور ما قبل التاريخ"، الذي عقد في لندن عام ١٨٦٨. ولم يشترك الوفد المصري بأية أبحاث فيه، واكتفى بالاستماع إلى الدراسات التي ألقيت، وبم يعتبر هذا تقليلا من قدر التمثيل المصري، خاصة وأن ثقافة المؤتمرات والتمثيل الخارجي لم تكن معروفة حتى ذلك الحين[٤٢].

(١) مؤتمرات الاستشراق واللغات الشرقية:

وكانت مؤتمرات الاستشراق واللغات الشرقية هي الأكثر أهمية بالنسبة إلى المصريين، فالاستشراق من الظواهر المهمة التي اتسم بها القرن التاسع عشر، ومن خلاله تتم دراسة مجتمعات وأدب الشرق القريب والبعيد من وجهة نظر غربية[٤٣]، وفطن الأدباء والعلماء المصريون لتلك الظاهرة، وبدءوا يدافعون عن شرقيتهم وثقافاتهم في المؤتمرات الاستشراقية الدولية، بعرض المصادر العربية والأبحاث اللغوية، ومناقشتها بشكل علمي ومنطق سليم.

مؤتمر المستشرقين في فيينا عام ١٨٨٧:

قررت الحكومة المصرية الاشتراك في "مؤتمر المستشرقين" الذي عقدته الجمعية العلمية المشرقية في فيينا عام ١٨٨٧. وتعيين بعض المندوبين لتمثيل مصر في المؤتمر[٤٤]، ومن الواضح أن تمثيل مصر لم يكن بالحضور والاستماع فقط، ولكن أيضا بالمشاركة في بعض الأعمال التي عرضت في المؤتمر، فقد ورد في الوثائق المصرية ما أفاد بأن الحكومة المصرية خصصت مبلغا ماليا لمصاريف الرسائل العلمية التي ستعرض في مؤتمر فيينا[٤٥].

مؤتمر المستشرقين في ستوكهولم عام ١٨٨٨:

انتدبت الحكومة المصرية "عبد الله باشا فكري"[٤٦] عام ١٨٨٨، لرئاسة الوفد العلمي المصري الذي مثل مصر في مؤتمر المستشرقين الذي انعقد في مدينة ستوكهولم. ولندرة المصادر التي تناولت المساهمات المصرية في المؤتمرات الدولية، لم تصلنا بيانات رسمية كاملة عن طبيعة المؤتمر ونتائجه وتوصياته.

وحاول "عبد الله فكري" تدوين رحلته حينما عاد منها، ولكن اعترضه المرض وأدركته الوفاة. ولم يتم عمله، فأتمها نجله "أمين باشا فكري" فيما بعد، ونشر رحلة الوفد إلى المؤتمر في كتاب سماه (إرشاد الألبا إلى محاسن أوروبا)، وهو مجلد ضخم طبع في مصر عام ١٨٩٢[٤٧]، وحوى

أوصافا لمدن أوروبا التي زارها الوفد العلمي المصري، وشرح فيه عادات أهلها وأخلاقهم، ولكنه أسرف في ذلك حتى إنه ابتعد عن استعراض أحداث المؤتمر كثيرا[٤٨].

المؤتمر الدولي التاسع للعلوم الشرقية عام ١٨٩٢:

اشتركت مصر في (المؤتمر الدولي التاسع للعلوم الشرقية) في الخامس من سبتمبر ١٨٩٢، والذي انعقد في العاصمة الإنجليزية "لوندرة"، وكان يترأس المؤتمر العالم "مكس مولر". وأمر الخديو "عباس حلمي الثاني" الحكومة بانتداب كل من الشيخ "حسن راشد"، ورفعتلو "أحمد زكي أفندي" باشمترجم مجلس النظار، والدكتور "فولرس" مدير الكتبخانة الخديوية[٤٩]، لتمثيل مصر في المؤتمر. وألف "أحمد زكي أفندي" كتاب عن رحلة الوفد المصري إلى أوروبا، وسماه "السفر إلى المؤتمر"[٥٠].

وساهم الوفد المصري في المؤتمر بفرع الساميات، وكان للوفد شأن عظيم فيه، ونال تكريما خاصا من اللورد "نورثبروك" الذي حضر المؤتمر نيابة عن نجل ملكة إنجلترا، واختار اللورد رئيس الوفد "أحمد زكي" للجلوس معه على مأدبة عشاء بعد الجلسة الافتتاحية، ولم يجلس معه أي من علماء الدول الأخرى[٥١].

وكانت الأعمال التي طرحها الوفد للنقاش، لها أهمية عظيمة في العلوم اللغوية الشرقية وعادات أهل المشرق وتقاليدهم، وهي:

- مناقشة كتاب "مفتاح القرآن" لأحمد زكي أفندي، وقد خصصه المؤلف لتسهيل مراجعة آيات القرآن الكريم، ومعرفة مواقعها من غير أدنى تعب وإمعان نظر[٥٢].
- مناقشة الطبعة الثانية من رسالة "أحمد زكي أفندي" المسماة "موسوعات العلوم الشرقية".
- عرض معجم "أحمد زكي أفندي" الذي جمع فيه كل الكلمات العربية المضعفة، التي تكرر فيها المقطع الأول مثل (مرمر – بربر – رمرم – ربرب – سمسم – مشمش – الخ...)، واستطاع جمع أكثر من ١٠٢٠ كلمة من هذا القبيل.
- عرض معجم "أحمد زكي أفندي" الذي جمع فيه كل ما عثر عليه من الكلمات الخاصة بالكلاب، وهو جزء من كتاب كان ينوي به جمع كل الكلمات الخاصة بالحيوانات، فإنه استصوب جعله رسالة قائمة بذاتها للعرض في المؤتمر.
- عرض معجم "أحمد زكي أفندي" الذي خصصه لتحرير الأعلام الجغرافية، وردها إلى أصولها المعروفة عند أهلها، فقد وجد المؤلف أن نقلها من لغتها الأصلية والنطق بها بالعربية أو الفرنسية أو أية لغة أخرى قد أوجب تطرق الفساد إليها، ووقوع التحريف فيها.

- مناقشة كتابين للمقريزي، الأول: بعنوان "ضوء الساري في معرفة خبر تميم الداري"، وهو يختص بإقطاع رسول الله ﷺ بلدتين من الشام إلى تميم قبل فتح الشام. والثاني: بعنوان "تاريخ الغلاء الواقع بمصر"، وهو تاريخ مصر من زمن القدماء المصريين إلى القرن التاسع عشر.
- وجد "أحمد زكي أفندي" في مكتبة "أباظة باشا" معجم لغوي لأبي السرور الصديق، وقرر عرضه على جمهور المؤتمر نظرا لأهميته، وهو معجم يتضمن الكلمات العرفية الدارجة في مصر، تلك الكلمات التي تنطبق على أصول اللغة العربية الفصحى. وأثناء النقاش في محتوى هذا المعجم عرض الشيخ "محمد راشد" رسالته عن الكلام الدارج في مصر من خلال أعمال الزجل والمواويل والأغاني والأدوار والموشحات المستعملة عند العامة وبلسانهم، وكانت المقارنة بين هذين الكتابين قد جعلت جمهور المؤتمر يقف على الحركة اللغوية الحاصلة في مصر.
- مناقشة لـ ٥٩٤ اسما يُعبر بها عن الأسد، استخرجها "أحمد زكي أفندي" من (قاموس الفيروزابادي) لعبد الله ابن محمد بن حسن المغربي.
- مناقشة وعرض معجم يحتوي على كلمات الأضداد، مثل (جبر – بسل – زحك – أسد – سجد – الخ...)، وقد استخرجه الشيخ "عبد الله المغربي" من قاموس الفيروزابادي أيضا.
- مناقشة معجم "تحبير الموشين فيما يعبر فيه بالسين والشين"، وهو يعرض للكلمات اللغوية الفصيحة التي يصح استبدال السين فيها بالشين، وهو من مؤلفات "الفيروزابادي"، وكان من الكتب النادرة آنذاك.
- مناقشة للقصيدة الفارقة بين الضاد والظاء، لناظمها الشيخ الإمام "علي بن عبد الله المروزي"، بعد أن أنقذها "أحمد زكي أفندي" من التشويه والتحريف.
- مناقشة مخطوطة بخط يد "المقريزي" تم العثور عليها أثناء جمع كتب الكتبخانة الخديوية، وفيها حل "المقريزي" لغزا في (الماء)، وقد عبر "أحمد زكي أفندي" عن استغرابه من تلك الألغاز العربية التي يتم اكتشافها.
- قدم "أحمد زكي أفندي" نسخة من قصيدة تحتوي على الكلمات العربية التي اتفق لفظها واختلف معناها، والتي نظمها الشيخ "أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني" المشهور بعلم الدين السخاوي[٥٣].
- مناقشة غريبة في وصف مجالس (المعددات والندابات) في مصر، وقد جمع الوفد المصري أشعارهن ومراثيهن، وقد ذكر "أحمد زكي أفندي": "أن هذا الموضوع محفوف بالهموم والأحزان، وإنما البحث فيه يكشف القناع لأرباب الاطلاع من علماء الأخلاق عن بعض أمور تهمهم معرفتها".

– مناقشة عادات المصريين في الاحتفالات بزيادة منسوب نهر النيل[٥٤].

ومن المعروف أن الحضور المستمر لمصر في المؤتمرات الاستشراقية الدولية، كان سببا مباشرا في تغيير نظرة الغرب عن الشرق، مما أدى إلى احترام علومه وثقافاته، وفي السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر لم تهمل الحكومة الاشتراك في مثل تلك المؤتمرات، فاشتركت في "مؤتمر المستشرقين بجنيف" عام ١٨٩٤[٥٥]، كذلك "مؤتمر المستشرقين الثاني عشر في روما" عام ١٨٩٩[٥٦].

وكانت الحكومة المصرية تخصص مبالغ مالية كمصاريف انتقال وبدل سفر لمندوبها في المؤتمرات الدولية، وعلى سبيل المثال خصصت الحكومة مبلغ ٢٠٠ جنيه بدل سفر وانتقال إلى كل من "عبد الرحيم أفندي أحمد" و"سلطان أفندي محمد" لحضور "مؤتمر اللغات الشرقية في باريس" عام ١٨٩٧[٥٧].

(٢) المؤتمرات الجغرافية الدولية:

كان النشاط الجغرافي المصري من الأنشطة المتميزة على الصعيد الدولي خلال القرن التاسع عشر، وأصبح للجغرافيين المصريين حضور قوي في المؤتمرات، ومما ساعد على ذلك، تلك الاكتشافات المصرية العديدة في إفريقيا والدول المحيطة، التي كانت نتائجها تعلن للعالم تباعا.

وعام ١٨٨٩، وافقت اللجنة المالية في الحكومة المصرية على إرسال مندوبين للاشتراك في "المؤتمر الدولي الرابع للعلوم الجغرافية" الذي سينعقد في باريس، خاصة وأن الأمير "عباس باشا" تم اختياره رئيسا مؤقتا للمؤتمر، والذي سافر لحضور جلسات المؤتمر وبجانبه "بنولا بك" سكرتير الجمعية الجغرافية الخديوية. وخصصت الحكومة المصرية للأمير "عباس باشا" مبلغ ١٢٠ جنيها كمصروفات، ومبلغ ٨٠ جنيها لسكرتير الجمعية "بنولا بك"[٥٨]. كذلك انتدب "محمد مختار باشا" من الجيش المصري لينوب عنها في جلسات (المؤتمر الجغرافي الدولي بجنوا) عام ١٨٩٢[٥٩].

(٣) مؤتمرات البريد والنقل:

اهتمت الحكومة المصرية بحضور مؤتمرات النقل والبريد، وكان النشاط المصري في هذا المجال ملحوظا، خاصة وأنها كانت تتوسع في خطوط التلغراف، وتطوير حركة البريد، وإنشاء السكك الحديدية والتوسع بها.

وعام ١٨٧٤، اشتركت مصر في "مؤتمر البريد الدولي ببرن"[٦٠]. كذلك اشتركت في "المؤتمر التلغرافي الدولي" عام ١٨٧٥، والذي انعقد في "سان بطرسبرج"، وكان لهذا المؤتمر فائدة كبيرة في التعريف بالمستحدثات في هذا المجال[٦١]. أيضا اشتركت في "مؤتمر البريد الدولي بباريس"

عام ١٨٧٨[٦٢]، وفي "مؤتمر البريد الدولي في فيينا" عام ١٨٩١[٦٣]، وورد في الوثائق المصرية أن الحكومة انتدبت "سابا باشا" لحضور "مؤتمر البريد الدولي بواشنطن" عام ١٨٩٨[٦٤]، وصرفت له بدل سفر وانتقال وتغطية نفقاته في المؤتمر بشكل مشرف[٦٥].

أما مؤتمرات النقل والسكك الحديدية، فقد اشتركت مصر في "مؤتمر السكك الحديدية" الذي انعقد في "سان بطرسبرج" عام ١٨٩٢[٦٦].

(٤) المؤتمرات الطبية:

اهتمت مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر بحضور المؤتمرات الطبية الدولية، وبالطبع كان السبب في ذلك هو كثرة الأمراض وانتشارها في الريف المصري. وهكذا، قررت الحكومة المصرية عام ١٨٦٦ إيفاد مندوبها من الأطباء لحضور "المؤتمر الصحي الدولي في الأستانة"، وكذلك "المؤتمر الصحي الدولي في فيينا" عام ١٨٧٤، و"مؤتمر الصحة والنجاة ببروكسل" عام ١٨٧٦، و"المؤتمر الدولي للعلوم الطبية في جنيف" عام ١٨٧٧[٦٧].

(٥) المؤتمرات الزراعية:

عام ١٨٩٥، طلبت نظارة الخارجية من مجلس النظار المصري الموافقة على اشتراك مصر في "المؤتمر الدولي للزراعة في بروكسل". ووافقت الحكومة المصرية على سفر وفد يمثلها، وتخصيص ما يلزم لسفره[٦٨]. ويعود سبب اهتمامها بالاشتراك إلى محاولة تحسين المنتج الزراعي وتبادل الخبرات مع الدول الأخرى في هذا المجال، الأمر الذي شجع حكومة النمسا والمجر عام ١٨٩٦ على توجيه الدعوة لمصر للاشتراك في " المؤتمر الدولي للزراعة في بودابست"[٦٩].

خاتمة:

لقد أدركت مصر منذ بواكير القرن التاسع عشر تلك العلاقة المتلازمة بين الاقتصاد الوطني للدولة وطرق التسويق المختلفة وعلى رأسها المعارض، كذلك تسويق المنتج الثقافي في المؤتمرات، لعلم حكوماتها بأن هذا النشاط يتقاطع مع جميع القطاعات الاقتصادية والثقافية والعلمية في الدولة، ويروج لصناعاتها الوطنية ومنتجها الثقافي، كما يقوي قنوات التواصل بين مصر والعالم من حولها، ويرفع قدرات المصريين في كافة المجالات، مثل: "الصناعة، والزراعة، والتجارة، والصحة، وقطاع المطابع، والآثار، والبحث العلمي، وغير ذلك من مجالات العمل بالدولة".

وعرف المصري أنه يمكن من خلال المعارض والمؤتمرات جني الكثير من الثمرات الاقتصادية التي تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني، كذلك تحقيق التبادل التجاري والمعرفي والصفقات التي تعقد خلال هذه الفعاليات، والاستفادة من مصروفات الزوار الدوليين للمعارض والمؤتمرات على السكن، والمواصلات، والخدمات السياحية، إذا ما كانت مصر هي المنظمة لهذا النشاط على أرضها. كما عرفت طرق التنظيم العلمية من خلال مشاركتها في معارض ومؤتمرات دولية، فأنشأت مرافق للمعارض والمؤتمرات، وشركات إدارة لمراكزها وتنظيم فعالياتها المختلفة، وبالتالي الاستفادة من إيرادات الجهات المالكة والمنظمة للمعارض والمؤتمرات، مثل: "الرعايات، ورسوم التسجيل، وبيع مساحات للعارضين، والغرامات، فضلا عن بيع الهدايا التذكارية التي تعمل على تنشيط السياحة"، مما يتيح زيادة فرص الاستثمار الأجنبي في البلاد، والذي كانت مصر في أمس الحاجة إليه أثناء العمل على مشروعها التحديثي..

الهوامش

(١) ميتشل، تيموثي، استعمار مصر، ترجمة: بشير السباعي؛ أحمد حسّان، ط١، سيناء للنشر، القاهرة ١٩٩٠، ص ٢٢.

(٢) مرسوم خديوي بشأن إنشاء شركة مساهمة مصرية للمشاركة في معرض شيكاغو (وثائق مجلس الوزراء، جمعيات ومؤتمرات دولية، كود أرشيفي 008618-0075، ١١ مارس ١٨٩٣).

(٣) أحمد زكي، الدنيا في باريس (أو) أيامي الثالثة في أوربا، القاهرة ١٩٠٠، ص ٨٥.

(4) Colvin, P., Mohammed Ali Pasha: The Great Exhibition of 1851, and School of Oriental and African Studies Library, (L.C), Libraries and Culture, Vol. 33, No. 3, Summer 1998, p. 253.

(5) Lee Goodin, A., Egypt in England: The Representation of Ancient Egypt at the Sydenham Crystal Palace, (P.H.D), the Department of History of Art and Architecture at Brown University, May 2008, p.8.

(٦) ميتشل، مرجع سابق، ص ٣٧.

(7) Colvin, op. cit., p. 254, 255.
(8) Lee Goodin, op. cit., p. 8.
(9) Auerbach, J., The Great Exhibition of 1851: a nation on display, London 1999, p. 201.
(10) Colvin, op. cit., p. 255.
(11) Lee Goodin, op. cit., p.29 - 31.
(12) Colvin, op. cit., p. 255.

(١٣) مراسلات بشأن لائحة المجلس البلدي والجهادية والبحرية والاشتراك بمعرض لندن (معية سنية، تركي، كود أرشيفي 002581-0003، ٣ يناير ١٨٦٢م").

(١٤) ريد، دونالد مالكولم، فراعنة من؟ علم الآثار والمتاحف والهوية القومية المصرية، المشروع القومي للترجمة، القاهرة ٢٠٠٥، ص١٥٦.

(١٥) سولبيه، روبير، مصر ولع فرنسي، ترجمة: لطيف فرج، ط٢، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٢، ص ص ١٦٧ - ١٦٩.

(١٦) فاجان، بريان، نهب آثار وادي النيل ودور لصوص المقابر، ترجمة: أحمد زهير أمين، ط٢، مشروع مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٢، ص ١٧٦.

(١٧) ميتشل، تيموثي، استعمار مصر، ص ٢٢.

(١٨) سولبيه، روبير، مرجع سابق، ص ص ١٧٠ – ١٧٢.

(١٩) فرانس، بيتر، أوروبا والآثار المصرية، ترجمة: إبراهيم محمد إبراهيم، مشروع الألف كتاب الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٩، ص ١٧٢.

(٢٠) سولبيه، مرجع سابق، ١٧٢.

(٢١) فريدريك بنولا، مصر والجغرافيا، ترجمة: أحمد زكي، ط١، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة ١٣٠١ هـ- (١٨٨٣ ميلادية)، ص ٤٠، ٤١.

(٢٢) ميتشل، مرجع سابق، ص ٣٨.

(٢٣) إخطار الوكيل والقنصل العام للولايات المتحدة الأمريكية بالمدة التي تريدها الحكومة المصرية لعرض الأشياء المرسلة إلى معرض فيلادلفيا الزراعي (وثائق ديوان التجارة والزراعة، كود أرشيفي -3014 000496، ٢٩ سبتمبر ١٨٧٥).

(٢٤) بخصوص طلب التصريح لشركة الزراعة والتجارة من سمو الخديو للتصديق على تمثيل مصر في معرض الصحة (وثائق ديوان التجارة والزراعة، كود أرشيفي 3014-002638، ٢٧ أبريل ١٨٧٥).

(٢٥) جورج جندي؛ جاك تاجر، إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٤٧، ص ١٤٦.

(٢٦) تقرير مكتب لجنة معرض استراليا لنظارة الداخلية (وثائق ديوان الداخلية، كود أرشيفي 2001-019805، ٣ سبتمبر ١٨٧٩).

(٢٧) خطاب بين نظارة الداخلية ونظارة الشئون الخارجية بشأن معرض الصناعة الديزلي (وثائق ديوان الداخلية، كود أرشيفي 2001-025160، ٣١ أكتوبر ١٨٨٥).

(٢٨) الطرابلسي، ديمتري خلاط، سِفرُ السَفرْ إلى معرض الحضر، مطبعة المقتطف، القاهرة ١٨٩١؛ ولمعرفة ظروف اشتراك مصر في المعرض، انظر: نفسه، ص ١٣٠.

(٢٩) ميتشل، مرجع سابق، ص ١٩.

(٣٠) الطرابلسي، سِفرُ السَفرْ إلى معرض الحضر، ص ١٣٠.

(٣١) خطاب من رئيس الجمعية الجغرافية إلى رئيس مجلس النظار بخصوص المصاريف اللازمة لاشتراك الجمعية في المعرض الجغرافي في فينيسيا (وثائق مجلس الوزراء، جمعيات وشركات، كود أرشيفي 0075-008704، ٨ أبريل ١٨٨١).

(٣٢) بنولا، مرجع سابق، ص ٧١، ٧٢.

(٣٣) أحمد زكي، الدنيا في باريس (أو) أيامي الثالثة في أوروبا، القاهرة ١٩٠٠، ص ص ٨٤ – ٨٨.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ص ٩٠ - ٩٤.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ص ٩٦ - ٩٨.

(٣٦) المصدر نفسه، بيتين من الشعر على غلاف الكتاب موقعين من "علي رفاعة".

(٣٧) معرض الإسكندرية، مجلة المقتطف، ج١٨، القاهرة ١٨٩٤، ص ٥٤٤.

(٣٨) طلب لجنة معرض الإسكندرية إرسال الأنتيكات التي وجدت في هرم دهشور لعرضها في المعرض (وثائق مجلس الوزراء، معارض ومؤتمرات، كود أرشيفي 0075-033387، ٢٩ مارس ١٨٩٤).

(٣٩) معرض التجارة في القاهرة، مجلة المقتطف، ١٩، القاهرة ١٨٩٥، ص ١٥٧.

(٤٠) معرض الصور بدار جمعية الفنون الجميلة، مجلة المقتطف، ج٢٠، القاهرة ١٨٩٦، ص٢٢٨.

(٤١) معرض الصور السابع، مجلة المقتطف، ج٢١، القاهرة ١٨٩٧، ص ٢٣٥.

(42) Transacations of The International Congress of Prehistoric Archaeology, 3rd. Session 1868, London 1869, P. XX.

(٤٣) تستخدم كلمة (الاستشراق) أيضاً لتدليل تقليد أو تصوير جانب من الحضارات الشرقية لدى الرواة والفنانين في الغرب.

(٤٤) مذكرة من نظارة المعارف لمجلس النظار بشأن رغبتها في تعيين مندوبين عن الحكومة المصرية لحضور مؤتمر الجمعية العلمية المشرقية في فيينا (وثائق مجلس الوزراء، نظارة المعارف العمومية، كود أرشيفي 0075-019003-0007، ٥ ديسمبر ١٨٨٦).

(٤٥) مكاتبة من رئيس اللجنة المالية إلى مجلس النظار بشأن المبلغ المنصرف لمصاريف الرسائل العلمية في فيينا (وثائق مجلس الوزراء، نظارة المعارف العمومية، كود أرشيفي 0075-019003-0008، ٢٣ ديسمبر ١٨٨٦).

(٤٦) عبد الله باشا فكري: من نوابغ المصريين في الأدب والشعر، تقلب في مناصب حكومية، وأتقن اللغة والفقه والحديث والمنطق، وتعلم اللغة التركية وسافر مع "إسماعيل باشا" إلى الاستانة لأداء الشكر على ولايته، من ضمن العلماء المصريين الذين تم تكليفهم بمراقبة تعليم أنجال "إسماعيل" وتدريبهم، ونال رتبة أمير الأمراء ثم صار ناظرا للمعارف، ولما قامت الثورة العرابية اتهم بالاشتراك فيها ولكن لم تثبت إدانته فأخلي سبيله، توفي في نهاية عام ١٨٨٨؛ أنظر: جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، ج٤، دار الهلال، القاهرة (د.ت) ص ٢١٨.

(٤٧) جرجي زيدان، مشاهير الشرق، ص ٢٧٦، ٢٧٧؛ جرجي، تاريخ آداب اللغة العربية، ج٤، ص ص ٢١٨، ٢١٩.

(٤٨) أعادت دار عين للدراسات نشر الرحلة بعنوانها الأصلي، وقدم له الدكتور "أحمد إبراهيم"؛ راجع: محمد أمين فكري، إرشاد الألبا إلى محاسن أوروبا، عين للدراسات والبحوث الإنسانية، القاهرة ٢٠٠٨.

(٤٩) مجلة الهلال، "مؤتمر اللغات الشرقية"، ج١، العام الأولى، ١ سبتمبر ١٨٩٢، ص٢٣.

(٥٠) يُعد هذا الكتاب وصفا للمدن الأوروبية التي مرَّ عليها الوفد المصري في ستة عشر رسالة بعناوين المدن الأوروبية، وكان "أحمد زكي" يصف الرحلة بأسلوب أدبي جعل نظارة المعارف العمومية بُناء على رأي اللجنة العلمية استعمال هذا الكتاب لتدريس المطالعة في بعض مدارسها الثانوية والعالية؛ أنظر: أحمد زكي، السفر إلى المؤتمر، ط٢، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة ١٨٩٤.

(٥١) أحمد زكي، السفر إلى المؤتمر، ص ٤٥٠.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٤٥٧؛ أيضا: مجلة الهلال، "مؤتمر اللغات الشرقية"، ج ٨، العام الأولى، أبريل ١٨٩٣، ص ٣٠٨.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٤٦٤ - ٤٧٥.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٤٨٣.

(٥٥) مذكرة من نظارة المعارف العمومية إلى مجلس النظار بشأن تعيين مندوبين عن الحكومة المصرية في مؤتمر المستشرقين بجنيف عام ١٨٩٤ (وثائق مجلس الوزراء، نظارة المعارف العمومية، كود أرشيفي 0075-019012، ١ مارس ١٨٩٤).

(٥٦) مذكرة من نظارة المعارف العمومية إلى مجلس النظار بشأن مؤتمر المستشرقين الثاني عشر بروما عام ١٨٩٩ (وثائق مجلس الوزراء، نظارة المعارف العمومية، كود أرشيفي 0075-019020، ١ مارس ١٨٩٤).

(٥٧) مكاتبة من اللجنة المالية إلى رئاسة مجلس النظار بشأن صرف مبلغ مالي نظير مصاريف انتقال لحضور مؤتمر اللغات الشرقية بباريس (وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي 0075-019019-0006، ٤ مايو ١٨٩٧).

(٥٨) موافقة اللجنة المالية على إرسال مندوب من طرف الشركة الجغرافية الخديوية للاشتراك في المؤتمر الرابع للعلوم الجغرافية بباريس (وثائق مجلس الوزراء، جمعيات وشركات، كود أرشيفي -0075 019008، ٢٠ يونيو ١٨٨٩).

(٥٩) مجلة الهلال، "المؤتمر الجغرافي الدولي"، مجلد ١، العام الأولى، ١ سبتمبر ١٨٩٢، ص٢٣.

(٦٠) جورج جندي: جاك تاجر، إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، ص ١٤٥.

(٦١) نفسه، ص ١٤٥؛ كذلك أنظر: إعلان عن مؤتمر التلغرافات بمدينة بطرسبرج (وثائق ديوان التجارة والزراعة، كود أرشيفي 3014-000818، ٢٢ يونيو ١٨٨٩).

(٦٢) جورج جندي: جاك تاجر، إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، ص ١٤٥.

(٦٣) مذكرة نظارة الخارجية بطلب التصديق على الاتفاقيات التي تقررت في مؤتمر البوسطة الدولي في فيينا (وثائق مجلس الوزراء، جمعيات ومؤتمرات دولية،كود أرشيفي 0075-015155، ٢٢ سبتمبر ١٨٩١).

(٦٤) مكاتبة نظارة الخارجية بشأن الاتفاقيات التي تقررت في مؤتمر البوسطة المنعقد في واشنطن (وثائق مجلس الوزراء، نظارة الخارجية، جمعيات ومؤتمرات دولية، كود أرشيفي 0075-015158، ٧ فبراير ١٨٩٨).

(٦٥) مذكرة نظارة المالية بشان صرف بدل سفرية إلى سابا باشا مندوب الحكومة في مؤتمر البوسطة المنعقد في واشنطن (وثائق مجلس الوزراء، نظارة المالية، كود أرشيفي 0075-015157، ٢٥ مايو ١٨٩٧).

(٦٦) مذكرة من نظارة الأشغال العمومية بشأن اشتراك مصلحة السكك الحديدية المصرية في مؤتمر السكك الحديدية الدولي بمدينة بطرسبرج (وثائق مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، شئون اقتصادية، كود أرشيفي 0001-019011-0075، ٤ يونيو ١٨٩٢).

(٦٧) جورج جندي؛ جاك تاجر، إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، ص ١٤٥.

(٦٨) طلب اشتراك الحكومة المصرية في مؤتمر الزراعة بمدينة بروكسل (وثائق مجلس الوزراء، نظارة الخارجية، محفظة ٤/٧/أ، جمعيات ومؤتمرات دولية، ٢٢ يوليو ١٨٩٥).

(٦٩) طلب حكومة النمسا والمجر اشتراك الحكومة المصرية في المؤتمر الزراعي بمدينة بودابست (وثائق مجلس الوزراء، نظارة الخارجية، محفظة ٤/٧/أ، جمعيات ومؤتمرات دولية، ٢٧ يونيو ١٨٩٦).

تاريخ الإسلام وحضارته
في مرآة المصلحين في العصر الحديث
قاسم أمين نموذجًا

د. حسام أحمد عبد الظاهر*

يُعد التاريخ الإسلامي أحد الجوانب الثقافية التي اهتم بها رواد الإصلاح والنهضة في العصر الحديث. هذا الاهتمام الذي كان من أهدافه التوفيق والجمع، في تكوين متوازن، بين خصوصية التاريخ والحضارة من ناحية، والتحديث والمعاصرة من ناحية أخرى. أو بمعنى آخر بين الموروث التاريخي والوافد الغربي، أي بين الذات بتراثها وتاريخها وبين الآخر بأفكاره وثقافاته ومنجزاته.

وقد كان قاسم أمين (١٨٦٣-١٩٠٨م)[١] أحد المصلحين الذين أحدثوا بأفكارهم آثارًا كبيرة في المجتمع المصري والعربي؛ ومن ثم كان من المفيد التطرق إلى الكيفية التي نظر بها هذا المفكر إلى التاريخ الإسلامي، وقراءة استدعائه لهذا التاريخ في كتاباته المختلفة، أو استلهامه لأحداثه لتحقيق أهداف الإصلاح الاجتماعي المنشود والتشجيع عليها.

وفي البداية لابد من تقرير حقيقة يدركها كل قارئ لتراث قاسم أمين، وهي إيمان هذا المفكر الكبير بقيمة التاريخ وأهميته كعلم من أهم العلوم التي موضوعها الإنسان الاجتماعي[٢]. وقد ظهرت آثار إدراك قاسم أمين لأهمية العلم التاريخي في العديد من الاتجاهات، يأتي على رأسها أمران رئيسان:

أولهما: الثقافة التاريخية الواضحة التي تتخلل نسيج هذه الكتابات، وهو الأمر الذي أتاح له حسًا تاريخيًا ظهر في رجوعه الدائم - كما سنرى - إلى التاريخ، وإدراكه لقيمة البعد التاريخي في دراساته، فهو في تطرقه للكثير من الأفكار الواردة في كتاباته نراه يعتمد المنظور التاريخي لفهم الظواهر الاجتماعية وتبيان جذورها أو ما يشبهها؛ وذلك لتفسير هذه الظواهر، وتقديم الحل الخاص بعلاجها.

* باحث بمركز تحقيق التراث - دار الكتب والوثائق القومية

وثانيهما: امتلاك رؤية متقدمة حول عمل المؤرخين، تتلخص عنده في مقولته: "يشرح المؤرخ أطوار أمة في زمن من عمرها، بتعريف أخلاقها وعوائدها ونظاماتها وتربيتها ووسائل معيشتها وحالتها الاقتصادية والسياسية، داخلًا وخارجًا، وما هي عليه من درجة الأفكار والعلوم والآداب والفنون، ويبين في خلال ذلك ما طرأ عليها من الحوادث المهمة حتى يخيل للقارئ مع ذلك البيان والشرح والتعريف المفيد، أنه كان عائشًا في وسط أهلها، قد لا يعتني إلا قليلًا بسرد الحوادث، كما يفعل مؤرخونا"[٣]. ويقوم قاسم أمين هنا بنقد أساليب الكتابة التاريخية لدى كثير من المؤرخين العرب، تلك الكتابة التي تعتمد في مجملها على السرد والقص والحكي.

أهمية التاريخ الإسلامي عند قاسم أمين:

أدرك قاسم أمين الدور الذي يمكن أن يقوم به التاريخ الإسلامي على الصعيدين التربوي والثقافي، وظهر ذلك في العديد من المظاهر، منها:

١. اهتمامه بسرد الكثير من معالم تاريخ الإسلام وحضارته، وهو ما يظهر لدى قاسم أمين واضحًا منذ كتابه الأول Les Egyptiens (المصريون) الذي ألفه بالفرنسية سنة ١٨٩٤م ردًا على دوق داركور في كتابه الذي تجنى فيه على مصر وأهلها والإسلام وتاريخه. وقد تطرق قاسم أمين في كتابه هذا إلى التاريخ الإسلامي كثيرًا، في سياق دفاعه وتفنيده لما كتبه دوق داركور. ومن ذلك على سبيل المثال دفاعه عن رسول الله ﷺ إزاء اتهامات هذا الدوق للرسول بأنه كان يحب النساء ولهذا كانت له زوجات كثيرات، وأتى رده عبر ثلاثة اتجاهات، تتلخص في: أن جميع هذه الزيجات كانت لأسباب سياسية، لضمان مساعدة الأسر التي صاهرها، وأنه لا علاقة بين زيجات الرسول والمتعة؛ لأن الرجل الذي يحب المتعة لا يتزوج من طفلة عمرها تسع سنوات، أومن امرأة في سن الخمسين، أو من جارية أو امرأة قبيحة الشكل، كما أنه لا يمكن أن نتصور جديًا أن رجلًا أخذ على عاتقه إصلاح الدين والعادات وقوانين العالم أجمع وحقق هذا المشروع الجبار يكون لديه الوقت ليحيا حياة أي عربيد باريسي[٤].

٢. تركيزه على الأساس الديني كأحد الأسس التي يقوم عليها بناء التربية الشريفة، ويشتمل هذا الأساس - في ضوء فكر قاسم أمين - على تغذية الطفل "بتاريخ الإسلام وسيرة النبي ﷺ والخلفاء الراشدين والسلف الصالح، وبالجملة كل الرجال الذين اشتهروا بالكمالات من المسلمين، ودأب أهله على محادثته بأمثلة من ذلك التاريخ الشريف، واضعين بين عينيه الكتب التي تشتمل على هذه الفضائل بدلًا من قصص أبو زيد والزناتي وحكايات الجن والعفاريت"[٥].

٣. دعوته إلى تخصيص مكافآت سنوية من أموال الأوقاف لمن يؤلف أحسن كتاب في تاريخ الإسلام[٦].

٤. إيمانه بأهمية التاريخ الإسلامي في إبراز رؤيته الإصلاحية، ومما يُظهر ربطه بين التاريخ والإصلاح الاجتماعي، تأكيده على أن الذين يحاربون الإصلاح لا يقبلون تدريس التاريخ إلا رغم أنفهم[٧]. ويظهر ذلك الربط أيضًا في إدراكه الواضح لأهمية العودة إلى التاريخ الإسلامي عند دراسة أي قضية اجتماعية فإنه "لا يمكن معرفة حال المرأة اليوم إلا بعد معرفة حالها في الماضي .. وإننا لا يمكن أن نقف على حقيقة حالنا في أي شأن من شئوننا إلا بعد إستقراء الحوادث الماضية والإلمام بالأدوار التي تقلبت فيها"[٨].

٥. عدم اكتفائه بالاستشهادات العديدة حول دور المرأة العلمي والثقافي والاجتماعي في التاريخ الإسلامي وتفكيره في تأليف كتاب تاريخي عن ذلك[٩]. ومن المعروف أن الفرصة لم تتهيأ لقاسم أمين حتى يقوم بإنجاز هذا الكتاب.

الدين الإسلامي وحركة الفتوحات الإسلامية:

توجد نظرة خاصة من قاسم أمين إلى الدين الإسلامي في إطاره التاريخي؛ ويذكر في هذا الصدد أن الإسلام هدف إلى مهمتين كبيرتين تتمثلان في إصلاح المسيحية من ناحية، وهدم الوثنية اليونانية والرومانية من ناحية أخرى[١٠].

ويؤكد قاسم أمين على تحقق قيمة التوازن بين الدين والدنيا في التاريخ الإسلامي المبكر، وما كان لذلك من أثر ظاهر في انتشار السيادة الإسلامية في وقت قصير على أجزاء مهمة من عالم ذلك الوقت. ويشير قاسم في هذا الصدد إلى أنه في أعظم فترات التاريخ الإسلامي "كان النبيﷺ وخلفاؤه وأصحابه كلهم يخدمون الدين ويشتغلون بالدنيا في آن واحد، وصرحت السُنَّة - كما أجمعت عليه الأئمة - بأنه لا قوام للدين إلا بسلطة متحفظة"[١١].

وقد قدم قاسم أمين دفاعًا عن حركة الفتوحات الإسلامية وانتشار الإسلام. وأظهر أن التاريخ العادل يشهد بأن المسلمين لم يقهروا أحدًا ولم يقوموا بتعذيب مسيحي أو يهودي، ولكن على العكس تمامًا تركوا لكل الذين انتصروا عليهم حرية الدين والعادات وأظهروا كرم الأخلاق بإشراكهم في حكومات بلادهم[١٢]. وكانت نتيجة ذلك أنه لم يمض إلا قرن واحد من عهد ظهور الإسلام حتى صار علم المسلمين يخفق على أهم أقسام العالم. ولم يكن الغرض من هذه الفتوحات وإعلان المسلمين الحرب على غيرهم فرض دينهم، أو إكراه الناس على الأخذ بهذا الدين، "وإنما كانوا يفتحون البلاد دفاعًا عن الحوز وتوسيعًا لنطاق الملك والسلطة والانتفاع بالصناعة والتجارة"[١٣].

وفي ضوء ذلك يمكن القول إن قاسم أمين يحدد ثلاثة أسباب لحركة الفتوحات تجمع ما بين العامل الأمني من حماية أمن الدولة الإسلامية والدفاع عنها، والعامل السياسي في اتساع السلطة الإسلامية، والعامل الاقتصادي الذي يحقق النفع عن طريق عناصر هذا العامل. ويشدد قاسم على ضرورة الفصل في الرؤية بين العملين الديني والسياسي في التاريخ الإسلامي، وأنه إذا حدث ذلك سنجد أن العمل الديني "انتشر بلا إذلال ولا ضغط ولا قسوة وفي جو من حرية الضمير المطلقة"[١٤].

مفهوم التمدن الإسلامي أو الحضارة الإسلامية:

يقصد قاسم أمين بالتمدن الإسلامي أو المدنية الإسلامية ما يسميه الباحثون في التاريخ منذ سنوات طويلة بالحضارة الإسلامية. وفي ضوء كتاباته يمكن استنتاج أن مفهوم التمدن الإسلامي لديه يشتمل على: النظام السياسي، والأوضاع الاجتماعية، وفي القلب منها الناحية الأسرية أو العائلة، وكذلك الأخلاق، هذا بجانب النواحي العلمية. ووضع قاسم أمين للمدنية الإسلامية أساسين: أحدهما ديني، والآخر علمي: "الأساس الديني الذي كوّن من القبائل العربية أمة واحدة خاضعة لحاكم واحد ولشرع واحد، والأساس العلمي الذي ارتقت به عقول الأمة الإسلامية وآدابها"[١٥].

النظام السياسي في التاريخ الإسلامي:

أظهر قاسم أمين بعض المظاهر الدالة على عدالة الحكم في فترات من التاريخ الإسلامي، ومن ذلك قيام الخليفة الثاني عمر بن الخطاب بالنزول من على جمله عندما كان مسافرًا إلى الشام، وأعطى مكانه لعبده، ومشى خلفه حتى باب المدينة، فأعطى بذلك مثلًا عظيمًا لحاكم يحرس عبده. ومن ذلك أيضًا وقوف الخليفة الرابع علي بن أبي طالب بكل نفس طيبة بجانب خصمه اليهودي الذي ساقه أمام القاضي[١٦].

وعلى الرغم من إثبات قاسم أمين لمثل هذه المظاهر الدالة على عدالة الحكم الإسلامي، خاصة في الصدر الأول من تاريخ الإسلام، فإنه لم يفصح عن رأيه في مدى تحقق النظام السياسي الإسلامي جملة واحدة مما أدى بالبعض إلى اتهامه بالتناقض أو النكوص؛ إذ أنه قال في كتابه (المصريون): "إن المسلمين كانوا على مستوى عال عندما كانوا يطبقون سياسيًا النظام الإسلامي، وكذلك كانوا عندما كان سلوكهم في الحياة مطابقًا للأخلاق والتعاليم الإسلامية، وعندما تخلوا عن تلك المبادئ كان هذا إيذانًا بأفول نجمهم"[١٧].

وقد فهم البعض من ذلك أن قاسمًا يقول بوجود نظام سياسي إسلامي، غير أن حقيقة الأمر ليست كذلك، حيث إن قاسمًا لم يُفصح بشكل جلي أو يُقر بذلك، ويبدو أنه هدف من مقولته إلى الإشارة إلى الدور الذي قامت به الأخلاق والتعاليم الإسلامية في كافة مناحي الحياة الاجتماعية منها أو السياسية خلال فترات من التاريخ الإسلامي.

ويؤكد ذلك الاستنتاج الرأي الأكثر وضوحًا الذي أبداه في كتابه (تحرير المرأة) المنشور سنة ١٨٩٩ م، وفيه ينفي وجود نظام سياسي محدد المعالم والحقوق لكل من الحكام والمحكومين؛ فيقول: "تجردت الجمعيات الإسلامية على اختلاف الأزمان والأماكن من النظامات السياسية، التي تحدد حقوق الحاكم والمحكوم، وتخول للمحكومين مطالبة الحاكمين بالوقوف عند الحدود المقررة لهم بمقتضى الشريعة والنظام، بل أخذت حكومتها الشكل الاستبدادي دائمًا، فكان لسلطانهم وأعوانه سلطةٌ مطلقة، فحكموا كيف شاءوا بلا قيد ولا استشارة ولا مراقبة، وأداروا مصالح الرعية بدون أن يكون لها صوت فيها"[١٨]. ووصفُ قاسم أمين النظام السياسي في التاريخ الإسلامي بالاستبداد لا يخص فترة دون أخرى بل يشمل حكمُهُ كافة مراحل التاريخ الإسلامي.

وقد أكد قاسم أمين على هذا الرأي مرة أخرى سنة ١٩٠٠م في كتابه (المرأة الجديدة) بقوله: "وأما من جهة النظامات السياسية، فإننا مهما دققنا البحث في التاريخ لا نجد عند أهل تلك العصور ما يستحق أن يسمى نظامًا، فإن شكل حكومتهم كان عبارة عن خليفة أو سلطان غير مقيد، يحكم بواسطة موظفين غير مقيدين، فكان الحاكم وعماله يَجْرون في إدارتهم على حسب إرادتهم، فإن كانوا صالحين رجعوا إلى أصول العدالة بقدر الإمكان، وإن كانوا غير ذلك خرجوا من حدود العدالة وعاملوا الناس بالعسف، ولم يكن في النظام ما يردهم إلى أصول الشريعة. ربما يقال: إن هذا الخليفة كان يولَّى بعد أن يبايعه أفراد الأمة، وأن هذا يدل على أن سلطة الخليفة مستمدة من الشعب الذي هو صاحب الأمر. ونحن لا ننكر هذا، ولكن هذه السلطة التي لا يتمتع بها الشعب إلا بعض دقائق هي سلطة لفظية، أما في الحقيقة فالخليفة هو وحده صاحب الأمر"[١٩].

وعلى الرغم من أنه يلاحظ وجود ثَم تطور في عرض قاسم لرأيه هذا، وهو التطور الذي أدى بالبعض إلى الخروج بنتيجة مفادها أن هناك اختلافًا في مواقف قاسم أمين، أو تغيرًا وتطورًا في تقييمه[٢٠]، أو أنه كان له رأي صرَّح به في (المصريون) ثم رجع عنه في كتابيه (تحرير المرأة) و(المرأة الجديدة). وهذا الاستنتاج قد يكون صحيحًا خاصة لدى من لا يؤمن إلا بالرؤى الحدية التي تميل بكل قوة ووضوح إلى هذه الناحية أو تلك، وفقًا لمنظور (إما..أو..).

ونرى أن لقاسم أمين رأيًا واحدًا لم يتغير، وإن كان غير واضح في حديثه الأول، إلا أنه أضحى أكثر تفصيلًا وأشد وضوحًا في كلامه بعد ذلك، وهذا يتعين في ضوء أمرين، هما:

١. يجدر الانتباه إلى أن النظام السياسي في مفهوم قاسم أمين يجب فيه أمران: أولهما: تحديد حقوق الحاكم والمحكوم، وثانيهما: أن يخول للمحكوم مساءلة الحاكم. وهذا لا يمنع بطبيعة الحال أن يكون هذا النظام مستوحى من الشريعة. وهذا النظام كما يراه قاسم أمين لم يتحقق في التاريخ الإسلامي؛ وذلك لغلبة الشكل الاستبدادي الذي أبرز صورة له وجود "خليفة أو سلطان غير مقيد يحكم بواسطة موظفين غير مقيدين"[٢١].

ولا يوجد تناقض هنا بين القول بوجود تنظيم سياسي ما قائم على الأخلاقيات والوصايا، وبين عدم وجود نظام سياسي له معالمه الواضحة الخاصة بالحاكم والمحكوم، وإن كلام قاسم الأخير مجرد زيادة شرح وبيان لتوضيح رؤيته.

٢. إن قاسم أمين لم يكن يتحدث عن الفكر النظري الذي لم يغادر عقول المفكرين المسلمين وكتاباتهم إلى أرض الواقع، وتحول إلى نظامات، إنما كان حديثه أساسًا حول ما شهده الواقع في التاريخ الإسلامي. ولا يمكن فهم ما قاله دون ذلك، وهو يقول مقارنًا التاريخ الإسلامي بالتاريخ اليوناني: "ومن الغريب أن المسلمين في جميع أزمان تمدنهم لم يبلغوا مبلغ الأمة اليونانية، ولم يتوصلوا إلى ما وصلت إليه الأمة اليونانية من جهة وضع النظامات اللازمة لحفظ مصالح الأمة وحريتها، فقد كان لتلك الأمم جمعيات نيابية ومجالس سياسية تشترك بها مع الحاكم في إدارة شئونها"[٢٢].

ويجدر الذكر أن حديث قاسم أمين عند تطرقه للناحية الفكرية كان عن الفقهاء المتصلين بالأمراء، ويقول في ذلك إنه ليس محتاجًا إلى القول إن أمراء المسلمين وفقهاءهم لم يكونوا يعرفون شيئًا من العلوم السياسية والاجتماعية والاقتصادية فإن هذه العلوم - وفقًا لكلامه - حديثة العهد[٢٣].

ومن المؤكد أن هذا الحكم العام يشوبه عدم الدقة، وعدم إدراك الفروق الزمنية بين طبيعة الحكم في المجتمعات القديمة عمومًا، وبين ما وصل إليه الفكر السياسي الحديث. ولا نستطيع إزاء المقولة السابقة لقاسم أمين تقديم مبرر لتجاهله الرصيد العلمي الكبير والمتنوع الخاص بهذه العلوم التي ذكرها في الإنتاج الفكري في الحضارة الإسلامية، اللهم إلا إذا كان هذا الكلام يعني به الأمراء والحكام الذين لم يكونوا يعرفون هذه العلوم كما ظهر في أفعالهم وطريقة حكمهم الاستبدادية. غير أنه لا يمكن الركون إلى ذلك خاصة أنه يستشهد بابن خلدون (ت٨٠٨هـ/ ١٤٠٦م) في الفقرة نفسها الوارد بها الحكم السابق. وربما مثل هذه المقولة غير الواضحة والمحددة، بل والمفتقرة إلى المصداقية هي التي جعلت البعض يرى تناقضًا في مواقف قاسم تجاه النظام السياسي في الحضارة الإسلامية.

وعلى الرغم من ذلك فإننا يجب ألا ننظر إلى أفكار قاسم أمين وأحكامه حول النظام السياسي في التاريخ الإسلامي منزوعةً من السياق العام لفكره، ويجب وضعها متجاورة مع ما ذكره قبل ذلك، مع مراعاة التفرقة بين التاريخ الثقافي أو الفكرة من ناحية، والتاريخ السياسي أو الفعل من ناحية ثانية، وحديث قاسم أمين كان غالبًا عن شق الفعل في التاريخ السياسي أو وفقًا لتصوره فعل الاستبداد الذي تأثرت به المجتمعات الإسلامية وصبغت به شكلها وحكوماتها عبر تاريخها، على عكس شق الفكرة الذي نجد فيه بصمات واضحة للعلماء في التاريخ الإسلامي في النواحي التي ذكرها (العلوم السياسية والاجتماعية والاقتصادية)، وهناك تراث هائل مكتوب باللغة العربية حول هذه العلوم جميعها.

النهضة العلمية في الحضارة الإسلامية:

أفرد قاسم أمين صفحات عديدة من مؤلفاته للحديث عن الكثير من مظاهر ازدهار الحضارة الإسلامية، ويمكن عرض بعض هذه المظاهر فيما يأتي:

١. إبراز مكانة العلم في التاريخ الإسلامي: والذي يؤكدها أنه "لم نسمع مرة في تاريخ ديننا الإسلامي أن بينه وبين العلم أي عداء، ومع أنه قاسى من النظريات المادية المتطرفة فإنه لم يضطهد أي عالم، وسمح لجميع العقائد بالتعايش إلى جانبه"(٢٤).

٢. ينفي في سياق رده على دوق داركور مسئولية المسلمين عن حريق مكتبة الإسكندرية. ويصف هذا الزعم بالقصة الخرافية، وبأن المؤرخين الأوروبيين المعوَّل عليهم هدموا هذه الخرافة منذ زمن بعيد، وأثبتوا أن المكتبة تم إحراقها قبل الإسلام في مرتين: أيام يوليوس قيصر، وبعد إعادة بنائها أُحرقت مرة أخرى بأيدي نفر من المتعصبين خلال العصر الروماني، هذا فضلًا عن أن هذا الاتهام الباطل يدحضه كل تاريخ عمر بن الخطاب الذي يبرئه منها كل البراءة(٢٥).

٣. إلقاء الضوء على الروح العلمية التي ظللت فترات واسعة من التاريخ الإسلامي، تلك الروح التي شجعت على قيام المناظرات في جميع القضايا حتى الدينية منها. "إن المناظرات العظيمة في تلك العصور التي كانت تستهوي العقول والتي كانت تبحث في الاصطفاء، وفي التحكيم المطلق، وفي تداخل الإرادة الإلهية في الأعمال الإنسانية وحتى في المبادئ المقدسة للقرآن، وكانت هذه المجادلات تدور جهارًا في الجوامع وفي حضور علماء الإسلام من العرب، والعلماء الأجانب والمسيحيين الذين ينتمون لمختلف المدارس كانوا يشاركون في مناقشة الآراء في حرية مطلقة"(٢٦).

٤. يذكر في كتابه الأول (المصريون):"رأينا أوائل العرب تحت حكم الإسلام يقبلون على العلوم والفنون بنهم وشغف، ويسابقون العالم في ممارستهم الصناعة والتجارة، ويصبحون في أقل من قرن من الزمن مسيطرين على جزء كبير من العالم"(٢٧). ويؤكد ويفصل ذلك في كتابه (تحرير المرأة) قائلًا: "لم يمضِ على ظهور الإسلام جيلان إلا وقد أضاء الكون بنور العلوم التي نشرها المسلمون في كل أرض احتلوها وبلد أقاموا به، فلم يتركوا فرعًا من العلوم ولا فنًا من الفنون إلا تعلموه وألَّفوا فيه وزادوا عليه، حتى العرب - تلك الأمة الأمية التي ربما صح فيها قول ابن خلدون إنها لا تصلح للمدنية أبدًا - اندفعت بقوة ذلك التيار وعامل تلك النهضة إلى منافسة مواطنيهم في خدمة العلم. وكانت هذه الحركة عامة في كل ما يجول فيه الفكر ويمتد إليه النظر وتتناوله مدارك البشر: هذا يشتغل بعلوم الكلام، وآخر بالعلوم الطبيعية، وثالث بالفلك والحساب، ورابع بالتاريخ والجغرافيا، وخامس بالفلسفة والأخلاق"(٢٨).

٥. ينوه في أكثر من موطن بالعلماء وإسهاماتهم المختلفة في الحضارة الإسلامية، والذين قدموا مؤلفاتهم باللغة العربية التي كانت لغة الأدب والعلم والفلسفة في القرون الوسطى[٢٩]، ويبين في هذا الصدد وجود آلاف العلماء في التاريخ الإسلامي ضحوا بحياتهم في سبيل العلم وفي سبيل البحث عن الحقيقة، ثم يعدد منهم أسماء أكثر من خمسين عالمًا مسلمًا في كافة أنحاء علوم الحضارة، سواء العلوم الإنسانية كالفقه والتاريخ أو العلوم الطبيعية كالرياضة والطب؛ ويدلل بذلك على عظمة العلم والمعرفة في التاريخ الإسلامي. ويُجلُّ قاسم هؤلاء العلماء، لأنهم بأعمالهم العظيمة أضفوا بريقًا من المجد على العالم الإسلامي الذي سيظل دائمًا يعترف لهم بالفضل[٣٠].

٦. يعقد مقارنة زمنية بين الحضارة الإسلامية المزدهرة في العصور الوسطى، وبين أوضاع أوروبا خلال الفترة ذاتها. ويبين أن "الخُلق العربي أضفى مدنية براقة على العالم الإسلامي في العصور الوسطى بينما كانت أوروبا تغوص في أعماق الظلمات"[٣١].

٧. يتجاوز محاولة بعض المستشرقين إثبات ضعف إسهام العرب في الحضارة الإسلامية، ويقول: "أظن أنه لا يوجد من يخالفني في أنها كانت من أعمال المسلمين"[٣٢].

وقاسم أمين بذلك يتخطى تلك القضايا التي لا طائل من وراء مناقشتها، وينتصر للإطار الموحد لهذه الحضارة والمتصل بالإسلام والمسلمين بوجه عام، دون الدخول في التفصيلات الخاصة بدور كل جنس داخل الحضارة الإسلامية. ومما قد يرتبط بهذه القضية ما أشار إليه قاسم في قضية الانتماء العرقي للمصريين المسلمين؛ إذ أكد أن "الواقع أن المصريين المسلمين الذين نراهم في المدن أو في الأرياف ليسوا من أصل عربي، ولكنهم كذلك باللهجة والديانة فقط، وعندما نراهم نقتنع بأن لهم نفس الشكل القبطي، كما أؤكد أن المصريين المسلمين ليسوا سوى أقباط اعتنقوا الدين الإسلامي"[٣٣].

نقد الحضارة الإسلامية:

يعد جانب التمدن الإسلامي أو الحضارة الإسلامية أبرز الجوانب التي نالت حظًا كبيرًا من النقد لدى قاسم أمين، وهو موقف نقدي لم نجده بهذه الصورة من قبل، ويدل على شجاعته الفكرية الظاهرة.

وهو عندما يُقدم رؤيته الناقدة للتمدن الإسلامي يذكر - حتى لا يترك المجال لأي ظن أو شك في ولائه وانتمائه - أنه لا يقصد الدين، بل هو يقصد السلوك الإنساني والحياة الاجتماعية، فيقول: "غني عن البيان أننا عند كلامنا على المدنية الإسلامية لم نقصد الحكم عليها من جهة الدين بل من جهة العلوم والفنون والصنائع والآداب والعادات التي يُكَوِّن مجموعها الحالة الاجتماعية التي اختصت بها"[٣٤]. بل إنه يزيد الأمر وضوحًا ويستنكر الربط بين الدين والتأخر الحضاري الذي أصاب المسلمين، فيذكر: "أما نسبة تأخر المسلمين في

المدنية إلى الدين الإسلامي فهو خطأ محض. من ذا الذي يقول إن الدين الإسلامي الذي يخاطب العقل ويحث على العمل والسعي يكون هو المانع من ترقي المسلمين؟"[٣٥]. وتتضح أهمية هذا التوضيح من قاسم أمين إذا علمنا أنه ما زال هناك إلى الآن من يخلط بين التاريخ الإسلامي كأفكار وأفعال بشرية تحمل في طياتها الصواب والخطأ، وبين الدين الإسلامي كعقيدة وشريعة.

ولقاسم أمين نظرة تاريخية خاصة للحضارة الإسلامية تحمل في طياتها نقدًا واسعًا أكثر مما تحمل تفاخرًا وتمجيدًا له. ويقول: "متى نقرر أن المدنية الإسلامية القديمة هي غير ما هو راسخ في مخيلة الكتاب الذين وصفوها بما يحبون أن تكون عليه لا بما كانت في الحقيقة عليه وثبت أنها كانت ناقصة من وجوه كثيرة"[٣٦]. وفي الوقت نفسه يرى أنه من المهم أن لا نبخس أسلافنا حقهم ولا ننقص من شأنهم، ولكن يهمنا مع ذلك ألا نغش أنفسنا بأن نتُخيل أنهم وصلوا من التمدن إلى غاية من الكمال ليس وراءها غاية[٣٧].

وهو لا ينفي أهمية الرجوع إلى التاريخ الإسلامي، ولكنه مع ذلك يشير إلى أننا نرجع إليه للإفادة منه لاحتوائه على جذور حياتنا، وهو يقول نصًا: "يجب على كل مسلم أن يدرس التمدن الإسلامي ويقف على ظواهره وخفاياه، ويجب عليه أن يعجب به: لأنه عمل انتفعت به الإنسانية وَكمَّلت به ما كان ناقصًا منها في بعض أدوارها، ولكن كثيرًا من ظواهر هذا التمدن لا يمكن أن يدخل في نظام معيشتنا الاجتماعية الحالية"[٣٨]. ومعنى كلامه هذا تحديدًا:

١. احتواء التمدن الإسلامي على كثير من أصول حالتنا الحاضرة.
٢. لا يمكن إدخال كثير من ظواهر التمدن الإسلامي في نظام معيشتنا الاجتماعية الحاضرة.
٣. البحث عن أسباب الارتقاء في التاريخ الإسلامي، وكذلك أسباب الانحطاط؛ للإفادة من هذا وذاك، للحاضر والمستقبل.

يدعو قاسم أمين إلى تعقيل النظرة إلى التاريخ الإسلامي، وأن علينا أن نزنه بميزان العقل، ونتدبر في أسباب ارتقاء الأمة الإسلامية وأسباب انحطاطها، ونستخلص من ذلك قاعدة يمكننا أن نقيم عليها بناء ننتفع به اليوم والغد[٣٩].

لقد آمن قاسم أمين بأن التاريخ الإسلامي شهد مراحل من الارتقاء، كما شهد مراحل أخرى من الانحطاط، وفي كلتا الحالتين يجب البحث عن أسباب هذا أو ذاك، فهو لا ينفي عظمة التاريخ الإسلامي في بعض مراحله، ولكن نظرته تتجه إلى مدى ما يمكن أن تسهم به النظرة الموضوعية إلى هذا الجانب من فائدة ونفع في عالم اليوم وفي المستقبل. وإن الزعم بأن التاريخ الإسلامي كله مآثر و عظمة وجوانب مشرقة زعم غير موضوعي بالمرة؛ إذ يتنافى مع الموضوعية

التي تحتم إظهار الجوانب السلبية والإيجابية. ولا شك أن هذه الرؤية لا يمكن أن يكون ثَم جدل حولها، اللهم إلا إذا كانت الرؤية أحادية الجانب تنظر إلى الجوانب الإيجابية من التاريخ الإسلامي دون الجوانب السلبية.

ومن الجدير بالذكر أن البعض قد يطالب بعدم التطرق إلى الجوانب السلبية من تاريخنا الإسلامي؛ باعتبارها كاشفة عن أوضاعنا السيئة أمام الآخرين، وأن الواجب – من وجهة نظر هذا البعض – هو ذكر مظاهر المجد والاعتزاز والتقدم والازدهار في هذا التاريخ، وليس مظاهر التأخر والجمود والتخلف. وللرد على هذا الرأي يجب التنبه إلى أن دراسة التاريخ يجب أن تشمل مختلف نواحيه وكل جزئياته، ما كان منها سلبيًا، وما كان إيجابيًا، وأن الاقتصار على دراسة الجوانب الإيجابية وحدها ليس من العلم في شيء، كما أن إغضاء الطرف عن السلبيات معناه الهروب من أخطائنا وعدم التصدي لمعرفتها وكشف جوانبها المختلفة تمهيدًا لمواجهتها والعلاج منها، ونحن عندما نتصفح صفحات تاريخنا الإسلامي الزاهر ونعتز به يجب علينا ألا نغفل وجود صفحات أخرى تحكي أخطاء وتجاوزات ومثالب وسلبيات ينبغي التنبه إليها.

وهذا ما فعله قاسم أمين برفضه الظن بوجود زمن مثالي، ورؤيته القائلة بأن من أغرب ما اعتاد عليه العقل الإنساني أن يظن أن العصر الذي هو فيه أحط منزلة في الكمال من العصر الذي سبقه. ويتساءل قائلًا: "أي زمن من الأزمان السابقة كان منزهًا عن العيوب حتى يصح أن يقال إنه نموذج الكمال البشري؟ الكمال البشري لا يجب أن نبحث عنه في الماضي، بل إن أراد الله أن يمن به على عباده فلا يكون إلا في المستقبل البعيد جدًا"[٤٠]. وبذلك فإنه ينتصر للمستقبل أمام الماضي.

إن نقده وحكمه القاسي على الحضارة الإسلامية في كتابه (المرأة الجديدة) لا يمكن تفسيره إلا في ضوء الهجوم الكبير الذي تعرض له قاسم بعد صدور كتابه (تحرير المرأة)، حيث رأى معارضوه أن نهضتنا يجب أن تعتمد على تراثنا الموروث وعلى حضارتنا الإسلامية وحدها[٤١]. ولهذا كان مضطرًا أن يسير في الجانب الآخر الذي يبين أن هذا التاريخ ليس نموذجًا للكمال البشري، وأن به الكثير من المثالب التي تظهرها المصادر التاريخية.

واختلاف نظرته إلى الحضارة الإسلامية في كتابه (المرأة الجديدة) لا تعني تحولًا حاسمًا في المواقف كما فهمه البعض الذي يقول: "هو في كتابه الأول "المصريون" كاتب إسلامي يدافع عن الإسلام والحجاب والأسرة المسلمة في عصره، ولكنه في كتابيه (تحرير المرأة) و(المرأة الجديدة)، وبالذات في الكتاب الأخير، كفر بكل ما كتب وتحول إلى مهاجمة حضارتنا وتقاليدنا وديننا جملة وتفصيلًا"[٤٢].

ومن المؤكد أن نقد قاسم أمين للتمدن الإسلامي لا يمكن أن يؤخذ على علاته كما هو، أو يؤخذ منزوعًا من السياق العام لفكر الرجل؛ فلابد من وضعه متجاورًا مع حديثه الأول عن مكانة التاريخ الإسلامي وقدره، خاصة وأن السنوات القليلة - وهي ست سنوات (١٨٩٤-١٩٠٠م)- التي تفصل بين الكتاب الأول (المصريون) وكتاب (المرأة الجديدة) ليست كافية بالقدر الذي يجعل قاسم أمين يتحول جذريًا عن مواقفه، وإنما يجب أن نذكر أنه على الرغم من إدراكه لقيمة التاريخ الإسلامي وحضارته وإسهامات علمائه في سير ركب التاريخ الإنساني، فإنه يقوم بعملية نقد ذاتي من الداخل لكثير من العيوب التي تخللت هذا التاريخ، نافيًا أن تقديره لهذا التاريخ يعني تقديسه وتنزيهه عن الخطأ، ذاكرًا بعض سلبيات هذا التاريخ مثل الاستبداد.

وتفسير ما فهمه البعض من أن آراء قاسم أمين بها تناقض يرجع إلى أنه في كتابه الأول كان خطابه موجهًا أساسًا إلى الغرب وجمهور القراء الأوربيين عامة والفرنسيين خاصة ردًا على ما كتبه دوق داركور بهدف دحض آرائه، وإبراز صورة أخرى مغايرة لما قدمه هذا الدوق عن التاريخ الإسلامي. ولهذا فهو لم يهتم أساسًا بترجمة كتابه هذا إلى العربية؛ لأنه قام بتأليفه للقارئ الذي اطلع على آراء الدوق داركور، والخطاب في كتابه الأول - فيما يخص التاريخ الإسلامي - يناسبه تمامًا طريقة الحجاج والدفاع عن معالم الانتماء والاستشهاد بوقائع التاريخ الإسلامي بما يفيد في رد تجني دوق داركور على الإسلام وتاريخه. أما في كتابه (المرأة الجديدة) فهو جدال من نوع آخر مع ناقديه من الشرقيين الذين عارضوه وهاجموا آراءه في (تحرير المرأة)؛ ولهذا فهو هنا يمارس أدوات النقد الذاتي الذي يحتم التعرض للعيوب والسلبيات والمثالب التي وُجدت في تاريخ الإسلام وحضارته، نافيًا أنه كان إيجابيًا كاملًا أو أنه يخلو من العيوب. يُفهم من ذلك أنه لا يوجد ثَم تناقض كبير في مواقف قاسم أمين، وإنما هو سار وفقًا لقاعدة (لكل مقام مقال) و(لكل حادث حديث).

إن الظن بأنه كان ظالمًا في نظرته للتاريخ الإسلامي ينزع كلام هذا المفكر من السياق العام لفكره، إنه في (المرأة الجديدة) يتخذ موقف الذي يذكر العيوب في مواجهة خصومه الشرقيين الذين عارضوه في خطابه الجريء في كتابه (تحرير المرأة)، والذين لم يروا إلا إيجابيات هذا التاريخ مهملين ذكر الجوانب السلبية؛ فهو ليس بحاجة لأن يذكر جوانب إيجابية معروفة ومقررة لهذا التاريخ، وإنما يذكر ما يحاجج به خصومه وهو الخاص بسلبيات هذا التاريخ التي تحتاج إلى الإصلاح والتغيير.

وينقد قاسم أمين التصور غير العلمي بأن المسلمين السابقين كانوا حائزين لكافة مظاهر الكمال الأخلاقي، ويرى أن ذلك اعتقاد غير صحيح أو على الأقل مبالغ فيه،؛ إذ أن "التاريخ

يشهد على أن كل عصر لا يخلو من الطيب والرديء والحسن والقبيح، وقد وصلت إلينا أخبار العرب مدونة في الكتب التاريخية والأدبية فكشفت لنا الغطاء عن أخلاقهم ومعاملاتهم. واطلعنا على شعرهم فما وجدنا زمنًا من الأزمان خاليًا من الآداب الفاسدة والأخلاق الرذيلة والطبائع الدنيئة"[٤٣]. هذا بالإضافة إلى أن "الدولة العربية بعد وفاة النبي ﷺ إلى آخر أيامها [كانت] ممزقة بالمنازعات الداخلية الناشئة عن التباغض والحقد وحب الذات"[٤٤].

ومما سبق يتأكد لدينا رؤية قاسم أمين الموضوعية للتاريخ الإسلامي، وأنه لم يتجنَّ على هذا التاريخ؛ فرؤيته هي نفسها، وإن كان أشار إلى الزاوية الإيجابية في كتابه (المصريون) فهو يشير إلى الوجه الآخر في (المرأة الجديدة).

وهو في نقده لبعض جوانب التاريخ الإسلامي يريد الوصول إلى أن الأحوال الاجتماعية التي يعيش في ظلها المسلمون في وقته لها جذورها الممتدة عبر التاريخ الإسلامي، وأنه يجب رصد هذه الجذور تمهيدًا للإصلاح الاجتماعي المنشود؛ إذ أن زمن التاريخ الإسلامي ليس هو نموذج الكمال البشري الذي لا يأتيه الخلل من بين يديه ولا من خلفه، بل هو نموذج يضم بعض مظاهر العوار والخلل والفساد، وإن انطلاقنا إلى التغيير الاجتماعي يجب أن يبدأ من إدراكنا لحقيقة هذا التاريخ بوجهيها الحسن والقبيح.

وهذا التوجه مهم جدًا لدى قاسم أمين في محاربة الاتجاه التقليدي الذي يجعل للماضي مكانة لا يبلغها أي شيء آخر، وهو في هذه الزاوية يعتبر التمسك بالماضي "من الأهواء التي يجب أن ننهض جميعًا لمحاربتها؛ لأنه ميل يجرنا إلى التدني والتقهقر، ولا يوجد سبب في بقاء هذا الميل في نفوسنا إلا شعورنا بأننا ضعاف عاجزين عن إنشاء حالة خاصة بنا تليق بزماننا ويمكن أن تستقيم بها مصالحنا"[٤٥]. لقد كانت نظرته موجهة نحو المستقبل أكثر من الماضي، وهو في توجهه هذا لا يهمل النظر إلى الماضي في المرآة الجانبية لسيارته المتوجهة نحو المستقبل، ناقدًا له، ومؤمنًا بعدم قداسته.

تراجع الحضارة الإسلامية وتأخرها:

من معالم النقد الذي وجهه قاسم أمين للتاريخ الإسلامي أنه على الرغم من عدم وجود السلطة الدينية في الإسلام كما في المسيحية[٤٦] فإنه الواقع الفعلي في التاريخ الإسلامي كان مناقضًا لهذه الحقيقة، حيث ظهرت فئة من الفقهاء امتهنوا الدين وصاروا عمليًا (رجال دين)[٤٧]. وهذه الفئة كان لها دور كبير في التأخر الذي أصاب الحضارة الإسلامية في فترات الجمود.

وهناك تصور لقاسم أمين حول الأسباب التي أدت إلى التراجع الحضاري، يمكن تلخيصه في أن تراجع العلم أدى إلى سطوة الفقهاء في مواجهة العلماء حتى رموهم بالزندقة والكفر، وكانت النتيجة الإعلاء من شأن العلوم الدينية والاعتقاد بأن غيرها باطل؛ الأمر الذي أدى في التحليل الأخير إلى الجمود الذي أصاب الحضارة الإسلامية[٤٨].

وهذا الجمود ساعد على التراجع على كافة الأصعدة الأخرى: إذ "رُزئ المسلمون بوقائع التتار في الشرق وانقراض الخلافة منه، وزالت دولة العرب من الأندلس، وانتقلت العلوم الإسلامية إلى أوروبا؛ فرجع المسلمون إلى حالة الجاهلية الأولى. ومن ذلك الحين انطفأ مصباح العلم من الشرق بأجمعه، واقتصر علماء الإسلام على النظر في شيء من علوم الكلام وبعض شيء من قواعد اللغة العربية، وانصرفوا عن كل شيء سواها"[٤٩]. وفي ضوء ذلك يتبين أن قاسم أمين يرصد أسباب التراجع الحضاري الإسلامي في: سقوط الخلافة العباسية على أيدي التتار، وزوال دولة الإسلام في الأندلس، وانتقال العلوم إلى أوربا، واكتفاء المسلمين بعلوم مثل علم الكلام وقواعد اللغة العربية.

أوضاع المرأة الحضارية في التاريخ الإسلامي:

يستخدم قاسم أمين التاريخ الإسلامي، ويستشهد بالعديد من حوادثه التي تفيده في طرحه الفكري حول المرأة وإعادة مكانتها وقدرها في المجتمع المسلم، ومن نماذج ذلك:

١. النص على سبق الشرع الإسلامي كل شريعة سواه في تقرير مساواة المرأة للرجل؛ إذ "أعلن حريتها واستقلالها يوم كانت في حضيض الانحطاط عند جميع الأمم، وخولها كل حقوق الإنسان، واعتبر لها كفاءة شرعية لا تنقص عن كفاءة الرجل في جميع الأحوال المدنية، من بيع وشراء وهبة ووصية من غير أن يتوقف تصرفها على إذن أبيها أو زوجها"[٥٠].

٢. الاستدلال على احترام المرأة وتقديرها في تاريخ الإسلام، وذلك من خلال الاعتماد على السيرة النبوية، فيقول: " كان النبي ﷺ.. يحترم النساء احترامًا برهن للعالم على حسن خلقه، حتى إنه كان يضع ركبته على الأرض؛ لتضع زوجته عليه رجلها إذا أرادت أن تركب، وكان يتنازل إلى ملاعبتهن وممازحتهن حتى رُوي أنه كان يسابق عائشة - ﵄- فسبقته يومًا، وسبقها في بعض الأيام، فقال: هذه بتلك". وكان يرأف بالنساء ويوصي علهن دائمًا، فمما روي عنه قوله: "خياركم خياركم لنسائكم"، وقوله: "استوصوا بالنساء خيرًا"، والأحاديث في هذا الموضوع كثيرة"[٥١].

٣. إظهار مشاركة المرأة في جوانب النشاط العلمي والسياسي في التاريخ الإسلامي بقوله: "وقد وُجد في مبدأ الإسلام عدد غير قليل من النساء كان لهن أثر في مصالح المسلمين

العامة، فجميع المسلمين يعلمون أن طائفة عظيمة من الأحاديث النبوية على اختلاف مواضيعها، قد رُويت عن عائشة وأم سلمة وغيرهما من أمهات المؤمنين ونساء الصحابة، وأن عددًا غير قليل من النساء اشتُهرن بخدمة العلم وجودة الشعر، وأن عائشة تداخلت في مسألة الخلافة العظمى، وكانت رئيسة للحزب المعارض لأحد الخلفاء"[٥٢].

٤. إبراز الدور العسكري للمرأة، وذلك عن طريق استشهاده برواية أم عطية التي تقول فيها: "وغزوت مع رسول الله ﷺ سبع غزوات، وكنت أخلفهم في رحالهم، وأضع لهم الطعام، وأداوي الجرحى، وأقوم على المرضى"[٥٣].

٥. التأكيد على المشاركة النسائية في نظم الدولة في الحضارة الإسلامية حين قال: " قد ولى عمر بن الخطاب ﷺ على أسواق المدينة نساء مع وجود الرجال من الصحابة وغيرهم"[٥٤].

هذه بعض ملامح النواحي الإيجابية للمرأة في التاريخ الإسلامي، التي يعمل قاسم أمين على إبرازها والتأكيد عليها، حتى ولو كانت حالات فردية.

ومن دلائل الوعي التاريخي لديه في هذا السياق ربطه بين الحجاب [ويقصد به النقاب] والاستبداد، ويقول في ذلك: "كل من عرف التاريخ يعلم أن الحجاب دورٌ من الأدوار التاريخية لحياة المرأة في العالم"[٥٥]. ويُرجع بقاء الحجاب ... إلى أنه كان تابعًا لهيئتنا الاجتماعية الماضية، وأنه لما كنا محكومين بالاستبداد ظننا أن السلطة العائلية لا تؤسس إلا على الاستبداد، فسجنا نساءنا وسلبناهن حريتهن[٥٦]... وأن هناك بعض الأخلاق السيئة التي ورثها المسلمون عن الأمم التي انتشر فيها الإسلام تغلبت على هذا الدين الجميل، وكان أكبر عامل في استمرار هذه الأخلاق توالي الحكومات الاستبدادية[٥٧]... بمعنى أن الحاكم كان يستبد بالمحكوم الرجل، والرجل يستبد بالمرأة، وأن الحكومات الاستبدادية كانت السبب في استمرار تلك التقاليد القاسية"[٥٨].

ويربط قاسم أمين بذلك بين الوضعين التاريخيين السياسي والاجتماعي وأنه لا انفصام بينهما، وأن التأثيرات السياسية العامة لها انعكاساتها على الأوضاع الاجتماعية الخاصة، وعلى رأسها وضعية المرأة والحجاب.

ويجب التنبه إلى أنه عندما كان يبحث عن شواهد تعينه في أطروحته كان لا يهتم أحيانًا بالدراسة النقدية الكافية لما يستدعيه من روايات تاريخية. ويمثل ذلك أنه في إظهاره لفكرة الاختلاط في الصدر الأول من التاريخ الإسلامي يذكر الرواية التي تذكر أن سلمة بن قيس بعث برجل من قومه يخبر عمر بن الخطاب ﷺ بواقعة حربية. فلما وصل ذلك الرجل إلى بيت عمر

قال: فاستأذنت وسلمت، فأذن لي، فدخلت عليه فإذا هو جالس على مسح، متكئ على وسادتين من أدم محشوتين ليفًا فنبذ إليَّ بإحديهما فجلست عليها وإذا بهو في صُفة فيها بيت عليه سُتير، فقال: "يا أم كلثوم غداءنا" فأخرجت إليه خبزة بزيت، في عرضها ملح لم يذق، فقال: "يا أم كلثوم، ألا تخرجين إلينا تأكلين معنا من هذا؟". قالت: "إني أسمع عندك حس رجل". قال: "نعم، ولا أراه من أهل البلد". قال فذلك حين عرفت أنه لم يعرفني. قالت: "لو أردت أن أخرج إلى الرجال لكسوتني كما كسا ابن جعفر امرأته، وكما كسا الزبير امرأته، وكما كسا طلحة امرأته". قال: "أو ما يكفيك أن يقال أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب وامرأة أمير المؤمنين عمر". فقال: "كل، فلو كانت راضية لأطعمتك أطيب من هذا"[٥٩].

وهذه الرواية ذكرها الطبري (ت ٣١٠هـ/٩٢٣م) في تاريخه[٦٠]، وليس معنى هذا صحتها: فمن المعروف أن الطبري كان جامعًا للروايات الصحيحة والضعيفة والموضوعة، وهو نفسه قال في مقدمة تاريخه: "ليعلم الناظر في كتابنا هذا أن اعتمادي في كل ما أحضرت ذكره فيه مما شرطت أني راسمه فيه، إنما هو على ما رويت من الأخبار التي أنا ذاكرها فيه، والآثار التي أنا مسندها إلى رواتها فيه، دون ما أدرك بحجج العقول، واستنبط بفكر النفوس، إلا اليسير القليل منه، إذ كان العلم بما كان من أخبار الماضين، وما هو كائن من أنباء الحادثين، غير واصل إلى من لم يشاهدهم ولم يدرك زمانهم، إلا بإخبار المخبرين، ونقل الناقلين، دون الاستخراج بالعقول، والاستنباط بفكر النفوس فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه، أو يستشنعه سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجهًا في الصحة، ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يؤت في ذلك من قِبَلنا، وإنما أتى من قِبَل بعض ناقليه إلينا، وإنا إنما أدينا ذلك على نحو ما أدي إلينا"[٦١].

وقد أكد البعض أن هذه الرواية التي استشهد بها قاسم أمين "حكاية مفتراة، أكذوبة من الأكاذيب، خرافة من الخرافات"[٦٢]. وربما تكون الرواية واهية السند وبها بعض العلل القادحة للمتن نفسه، إلا أن هناك روايات أخرى في كتب الصحاح تفيد بإمكانية حدوث ما برواية الطبري من حكاية. ومن ذلك ما ورد في موطأ مالك (١٧٩هـ/ ٧٩٥م) " قال يحيى: سئل مالك: هل تأكل المرأة مع غير ذي محرم منها أو مع غلامها؟ فقال مالك: ليس بذلك بأس. إذا كان ذلك على وجه ما يعرف للمرأة أن تأكل معه من الرجال. قال: وقد تأكل المرأة مع زوجها، ومع غيره ممن يؤاكله، أو مع أخيها على مثل ذلك، ويكره للمرأة أن تخلو مع الرجل، ليس بينه وبينها حرمة"[٦٣].

وفي النهاية نلاحظ حضور التاريخ الإسلامي بقوة في فكر قاسم أمين وكتاباته ورسالته الإصلاحية، وهو الأمر الذي يؤكد أن عملية الإصلاح والتجديد في بعض صورها عمليةُ مواجهة

مع الكثير من آثار وتفاعلات التاريخ الإسلامي في حياتنا المعاصرة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تبين تجربة قاسم أمين في التعامل مع تاريخ الإسلام وحضارته أن محاولات الإصلاح والتجديد التي تدعو إلى القطيعة مع ما يربطنا بهذا التاريخ محاولات عرجاء بذرت بنفسها بذور فشلها في مجتمعاتنا.

ويمكن القول إن تعامل قاسم أمين مع التاريخ الإسلامي يمثل تعاملًا وظيفيًا له العديد من المداخل:

أولها: المدخل السجالي والدفاعي للرد على خصوم هذا التاريخ من الغربيين، الذين وجهوا للتاريخ الإسلامي العديد من الاتهامات، وهو يظهر في رده على دوق داركور. ومن مقتضيات هذا المدخل أن يكون الخطاب فيه محملًا بالنواحي الإيجابية المرتبطة بتاريخ الإسلام وحضارته.

ثانيها: المدخل المعتز بهذا التاريخ، وهو يظهر في جانبيه الدفاعي والانتقائي لخدمة قضاياه الفكرية عامة وقضية المرأة خاصة.

ثالثها: المدخل المقارن بين الجوانب الحضارية في التاريخ الإسلامي وبين مثيلاتها في التاريخ الأوروبي الوسيط من ناحية، والحديث من ناحية ثانية.

رابعها: المدخل الناقد للجوانب السلبية في هذا التاريخ الإسلامي. وإذا حاولنا تحديد الموقع النقدي لدى قاسم أمين تجاه التاريخ الإسلامي، سنجده ينحى غالبًا نحو النقد الصريح والواضح، خاصة في كتاباته الأخيرة، في مواجهة كثير من المجددين الذين اتخذ بعضهم موقف النقد الاختزالي في سياق السرد التاريخي [كرفاعة الطهطاوي]، أو النقد المتضمن لبعض الحوادث أو المصادر عبر كتابات متنوعة [كالإمام محمد عبده][٦٤]. وربما يرجع تفسير ذلك إلى اختلاف طبيعة التكوين العلمي بين من له خلفية أزهرية، ومن له خلفية مدنية[٦٥] أتاحت له مسلكًا نقديًا للتاريخ الإسلامي أكثر صراحة.

الهوامش

(١) عن (قاسم أمين) انظر على سبيل المثال: محمد حسين هيكل: في أوقات الفراغ. القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط٢، ١٩٦٨م، ص ص ٩١-١٤٣؛ ماهر حسن فهمي: قاسم أمين. أعلام العرب (٢٠)، القاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٦٣م؛ أنور حجازي: عمالقة ورواد. القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، د.ت، ص ص ١٧٤-١٧٦؛ خير الدين الزركلي: الأعلام. بيروت، دار العلم للملايين، ط١٥، مايو ٢٠٠٢م، ج٥ ص ١٨٤؛ محمد عمارة: قاسم أمين وتحرير المرأة. كتاب الهلال (٣٥٢)، القاهرة، دار الهلال، ١٩٨٠م؛ عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين. بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٣م، ج٤ ص ص ٦٤٩، ٦٥٠.

(٢) قاسم أمين: أسباب ونتائج وأخلاق ومواعظ. [ضمن: تراث قاسم أمين. إعداد: عبد المنعم محمد سعيد، تقديم: محمد صابر عرب]. القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٨م، ص ١٣١.

(٣) نفسه، ص ١٣٠.

(٤) المصريون (الرد على دوق داركور). ترجمة: قاسم أمين الحفيد.[ضمن: تراث قاسم أمين]، ص ٨٥.

(٥) أسباب ونتائج، ص ١٧٢.

(٦) نفسه، ص ص ١٥٤، ١٥٥.

(٧) قاسم أمين: المرأة الجديدة [ضمن: تراث قاسم أمين]، ص ٣٩١.

(٨) نفسه، ص ٣٩٣.

(٩) نفسه، ص ٥١٨.

(١٠) المصريون، ص ٨٤.

(١١) قاسم أمين: تحرير المرأة [ضمن: تراث قاسم أمين]، ص ٣١٤.

(١٢) المصريون، ص ٨٧.

(١٣) تحرير المرأة، ص ص ٣١٤، ٣١٥.

(١٤) المصريون، ص ٨٧.

(١٥) المرأة الجديدة، ص ٥٦٤.

(١٦) المصريون، ص ص ٣٢، ٣٣.

(١٧) نفسه، ص ٩١.

(١٨) تحرير المرأة، ص ٢٢٨.

(١٩) المرأة الجديدة، ص ٥٦٨، ٥٦٩.

(٢٠) محمد عمارة: قاسم أمين وتحرير المرأة، ص١٠١.

(٢١) المرأة الجديدة، ص ٥٦٨.

(٢٢) نفسه، ص ص ٥٦٩، ٥٧٠.

(٢٣) نفسه، ص ٥٧٠.

(٢٤) المصريون، ص ١٠٩.

(٢٥) نفسه، ص ص ١١٣، ١١٤.

(٢٦) نفسه، ص ١٠٦.

(٢٧) نفسه، ٨٩.
(٢٨) تحرير المرأة، ص ٣١٥.
(٢٩) المصريون، ص ٨٩؛ كلمات [ضمن: تراث قاسم أمين]، ص ٦٣٧.
(٣٠) المصريون، ص ص ١٠٧، ١٠٨.
(٣١) نفسه، ص ١٠٦.
(٣٢) نفسه، ص ١٠٦.
(٣٣) نفسه، ص ٢٧.
(٣٤) المرأة الجديدة، ص ٥٧٦.
(٣٥) نفسه، ص ص ٥٢٦، ٥٢٧.
(٣٦) نفسه، ص ٥٧٥.
(٣٧) نفسه، ص ص ٥٦٧، ٥٦٨.
(٣٨) نفسه، ص ٥٦٨.
(٣٩) نفسه، ص ٥٦٣.
(٤٠) نفسه، ص ٥٧٤.
(٤١) ماهر حسن فهمي: قاسم أمين، ص١٩١.
(٤٢) محمد جلال كشك: جهالات عصر التنوير: قراءة في فكر قاسم أمين وعلي عبد الرازق. القاهرة، مكتبة التراث الإسلامي، ١٩٩٠م، ص١٠.
(٤٣) المرأة الجديدة، ص ص ٥٧٢، ٥٧٣.
(٤٤) نفسه، ص ٥٧٣.
(٤٥) نفسه، ص ص ٥٧٦، ٥٧٧.
(٤٦) المصريون، ص ٣١.
(٤٧) المرأة الجديدة، ص ٥٦٥.
(٤٨) نفسه، ص ص ٥٦٤، ٥٦٥.
(٤٩) تحرير المرأة، ص ٣١٥.
(٥٠) نفسه، ص ٢٢٧.
(٥١) نفسه، ص ص ٣٣٦، ٣٣٧.
(٥٢) نفسه، ص ص ٣٢٦، ٣٢٧.
(٥٣) نفسه، ص ٣٢٨؛ وانظر: ابن حجر العسقلاني: الإصابة في تمييز الصحابة. تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت، دار الجيل، ١٩٩٢م، ج٨ ص ٢٦١.
(٥٤) المرأة الجديدة، ص ٣٩٢. ويُذكر في ذلك أن الفاروق عمر كان يقدم الشفاء بنت عبد الله بن عبد شمس العدوية في الرأي ويرعاها ويفضلها وربما ولاها شيئًا من أمر السوق. انظر: ابن حجر: المصدر السابق، ج٧ ص ٧٢٨.
(٥٥) تحرير المرأة، ص ٢٧١.
(٥٦) المرأة الجديدة، ص ٤٥٣.

(٥٧) تحرير المرأة، ص ٢٢٨.
(٥٨) ماهر حسن فهمي: قاسم أمين، ص١٣٧.
(٥٩) تحرير المرأة، ص ص ٢٨٣، ٢٨٤.
(٦٠) الطبري: تاريخ الرسل والملوك. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة، دار المعارف، ط٢، ١٩٦٩م، ج ٤ ص ص ١٨٧، ١٨٨.
(٦١) المصدر نفسه، ج١ ص ص٧، ٨.
(٦٢) محمد أحمد حسنين البولاقي: الجليس الأنيس في التحذير عما في تحرير المرأة من التلبيس، القاهرة، مطبعة المعارف الأهلية، ١٨٩٩م، ص ٦٠.
(٦٣) مالك بن أنس: الموطأ. (رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي). تحقيق: بشار عواد معروف. بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٩٩٧م، ج٢ ص ٥٢٤.
(٦٤) التفصيلات الخاصة برؤية رفاعة الطهطاوي ومحمد عبده للتاريخ الإسلامي في بحث لنا قيد الانتهاء والنشر عن (التاريخ الإسلامي في كتابات المجددين المصريين في القرن التاسع عشر).
(٦٥) تلقى قاسم أمين تعليمه في مدرسة رأس التين الابتدائية بالإسكندرية، ثم بالمدرسة التجهيزية [الخديوية] بالقاهرة، ثم بمدرسة الحقوق والإدارة، ومن المدرسة الأخيرة حصل على الليسانس سنة ١٨٨١م، وفي العام نفسه سافر إلى بعثة تعليمية إلى فرنسا، والتحق بجامعة مونبلييه لدراسة القانون، وقد أنهى هذه الدراسة وعاد إلى مصر سنة ١٨٨٥م. انظر: ماهر حسن فهمي: قاسم أمين، ص ص ٣٢-٥١؛ محمد عمارة: قاسم أمين وتحرير المرأة، ص١٦.

التمرد على المألوف في كتاب الأيام

د. حمادة محمود إسماعيل*

سؤال يطرح نفسه، ونحن نتحدث عن طه حسين، السؤال: هل التمرد على المألوف والذى ورد في ذكرياته "الأيام" هل التمرد من متلازمات ذوى الاحتياجات الخاصة؟ وإذا كانت الإجابة بنعم. فهل كل ذوى الاحتياجات عندهم حالة التمرد على الواقع؟ الإجابة لا: ولكن بتحفظ، هو أن نسبة بسيطة منهم لديهم القدرة على التمرد ولكن بقدر: وحتى هذا القدر يكون في حدود القدرات الشخصية وفى خدمتها.

سؤال آخر مكمل هو: هل التمرد على الواقع يكون بالفطرة أم أنه يتكون عند ذوى الاحتياجات كرد فعل لحالتهم ولإثبات الوجود؟ الإجابة: أن هذه الحالة تتخلق ويلعب في ذلك التخلق، التكوين الشخصى لصاحبها ودرجة استعداده!

بناءً على ما سبق يمكن القول إن التمرد على الواقع عند ذوى الاحتياجات لا يتولد إلا عند بعضهم، وكان طه حسين ضمن هذا البعض، وتفوق على أقرانه ليصبح واحدًا من أبرز المفكرين المصريين في القرن العشرين.

مسألة أخرى وهى أن التمرد على الواقع يستدعى التعريف بالواقع، والواقع الذى نعنيه الأوضاع الاجتماعية والتى نسلم بها، بسلبياتها وإيجابياتها، وإن كانت في الغالب الأعم سلبية! وقليل من الناس من يحاول التغيير والخروج من أسر سلبيات الواقع الاجتماعى إما عجزًا عن المواجهة إما استسلامًا لواقع لا يقوى على مواجهته. وإذا كان ما سبق ينطبق على الأصحّاء فالمسألة تصبح أكثر صعوبة مع ذوى الاحتياجات، والأكفاء تحديدًا، والذى كان طه حسين واحدًا منهم.

والتمرد على الواقع عند طه حسين جعله يتفرد عن أقرانه في تعامله مع الواقع الذى لم يقتنع به يومًا، وأن الخروج عليه أوجب واجباته ليصنع لنفسه هُوية خاصة!

وذكريات طه حسين وخواطره في "الأيام" جسَّدت خروجه على المألوف لدرجة أن الذكريات في مجملها أو في معظمها خروج على المألوف.

---

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة بنها

التمرد على الكُتَّاب:

والتمرد بدأ مبكرًا، فمثل أقرانه في ذلك الزمان من الشائع عن حالته، أن الكُتاب كان البداية لتعلم القراءة من خلال حفظ القرآن. وقد أسهب طه حسين في وصف الكُتَّاب، سيدنا المسيطر عليه، والعريف مساعده وكيف أن العلاقة بين الاثنين كانت بالغة السوء. يقول طه حسين "فأما العريف فكان يكره سيدنا لأنه أثر غشاش كذاب يخفى عليه بعض موارد الكُتَّاب ويستأثر بخير ما يحمل الصبيان منهم من طعام. ويزدريه لأنه كان ضريرًا يتكلف الإبصار وكان قبيح الصوت يتكلف حُسن الصوت".

وأما سيدنا فكان يكره العريف، لأنه مكار داهية، ولأنه يخفى عليه كثيرًا مما ينبغى أن يعلمه، ولأنه سارق، يسرق ما يوضع بين يديهما من الطعام وقت الغذاء ويختلس أطايبه ولأنه يأتمر مع كبار الصبيان فى الكُتاب، ويعبث معهم على غفلة منه. فإذا صليت العصر وأُغلق الكُتَّاب كان بينه وبينهم مواعيد هناك عند شجر التوت أو عند القنطرة أو فى معمل السكر.

ومن غريب الأمر أن الرجلين كانا صادقين مصيبين، وأنهما كانا مضطرين إلى أن يتعاونا على كره ومضض "أحدهما يحتاج أن يعيش، والآخر يحتاج إلى من يدبر له أمور الكُتَّاب"[١].

الكُتَّاب بحالته تلك كان بيئة صالحة للتمرد عليها من قبل طه حسين، ولعل أبرز تمرداته أن كراهيته لشيخ الكُتَّاب والطريقة الفظة التى كان يتبعها فى تحفيظه للقرآن وهو ما كان كافيًا لينسى معظم ما حفظه، وهو ما تسبب فى أزمة مع شيخه وأزمة أخرى بين الشيخ ووالد طه حسين الذى كان يعول كثيرًا على الشيخ فى تعليم ابنه حفظ القرآن[٢]. وعليه أصدر الأب قراره بعدم ذهاب ابنه إلى الكُتَّاب واستحضار شيخ آخر إلى البيت لاستكمال تحفيظ ابنه القرآن الكريم وهو ما اعتبره طه حسين انتصارًا له، فلن يرى الشيخ أو عريفه فى الكُتَّاب مرة أخرى وعليه " أطلق لسانه فى الرجلين إطلاقًا شنيعًا وأخذ يظهر من عيوبهما وسيئاتهما ما كان يخفيه وأخذ يلعنهما أمام الصبيان ويصفهما بالكذب والسرقة والطمع ويتحدث عنهما بأشياء منكرة كان يجد فى التحدث بها شفاءً لنفسه، ولذة لهؤلاء الصبيان، وما له لا يطلق لسانه فى الرجلين، وليس بينه وبين السفر إلى القاهرة إلا شهر واحد فسيعود أخوه الأزهرى، حيث يصبح مجاورًا، وحيث تنقطع عنه أخبار الفقيه والعريف "[٣].

غير أن سعادته لم تدم فما لبث بعد إلحاح من شيخ الكُتَّاب على أبيه، أن وافق الأب على عودة الأبن إلى الكُتَّاب عودة لم يستفد منها شيئًا؛ لأنه تمرد على واقع الكُتَّاب وكرهه، فلم تكن المسألة من وجهة نظره إلا أيامًا وسينتقل إلى القاهرة ليكون مجاورًا فى الأزهر[٤].

عاد أخوه من القاهرة، غير أنه أشار على طه حسين أن يستمر سنة حتى ينتقل إلى القاهرة وكلفه أن يستعد لذلك، ودفع إليه بكتابين، يحفظ أحدهما جملة ويستظهر من الآخر صحفًا مختلفة، أما الكتاب الذى كُلف بحفظه فكان " ألفية ابن مالك "، ورغم إحساس طه حسين

إنه بهذا التكليف من شقيقه يكون متميزًا عن أقرانه، غير أنه بعد فترة قصيرة لم يستطع حفظه الألفية كلها، بل حفظ بعضًا منها لعدم قناعته بجدوى حفظها كلها، فضلاً عن أنها ذكرته بطريقة شيخ الكُتَّاب تحفيظه القرآن، غير أنه مع ارتباط حفظه الألفية بالذهاب إلى الأزهر، استطاع بمساعدة من شقيقه الآخر أن يحفظها فى فترة وجيزة [٥]. وهو ما كان سبيلاً للانتقال إلى القاهرة والالتحاق بالأزهر.

ولنا هنا وقفة هى، إذا كان طه حسين على حق فيما عايشه ورواه وتمرد عليه، فإن كل عيوب الكُتَّاب التى عرض لها، ليس الكُتَّاب فيها ذنب، بقدر ما تتحمل مسئولية ذلك مؤسسات الدولة التى آثرت الانعزال عن التطوير وتعمدت إبعاد نفسها عن الحضارة ومفرداتها، ومن ثم بقى الكتاب على ما هو عليه فكان ما كان من طه حسين.

التمرد على الأزهر:

ألقت تجربة طه حسين في الكُتَّاب بظلالها على حياته الجديدة، عندما انتقل إلى القاهرة، وبقدر الاختلاف الكبير بين الأزهر كمؤسسة دينية كبيرة، وبين الكُتَّاب القرية، وبقدر الصورة التى كونها لنفسه عن الأزهر، بقدر ما كان التمرد الذى فاق بكثير تمرده على الكُتَّاب وشيخه وعريفه.

البداية عندما وطئت قدما طه حسين الأزهر فأفاض واستفاض في وصف الجو الروحى الذى يشع من جنباته وأنه سيتلقى فيه العلم الذى لم يكن يعرفه، العلم الذى لا حد له وأن الناس " قد ينفقون حياتهم كلها ولا يبلغون فيه إلا أيسره"، وكان يريد أن ينفق حياته كلها، وأن يبلغ من هذا العلم أكثر مما يستطيع أن يبلغ مهما يكن من نفسه يسيرًا. وكان قد سمع من أبيه الشيخ ومن أصحابه الذين كانوا يجالسونه من أهل العلم أن العلم بحر لا ساحل له، فلم يأخذ هذا الكلام على أنه تشبيه أو تجوز، وإنما أخذه على أنه الحق كل الحق.

وأقبل إلى القاهرة وإلى الأزهر يريد أن يلقى نفسه فى هذا البحر فيشرب ما شاء الله أن يشرب ثم يموت فيه غرقًا، وأى موت أحب إلى الرجل النبيل من هذا الموت الذى يأتيه من العلم ويأتيه وهو غَرِقٌ فى العلم "[٦].

غير أن النشوى بهذا الجو الروحى العلمى. كما وصفه. لم تدم طويلاً. ففى أول جلسة مع أستاذ صاحبه الذى كان يوصله إلى الأزهر، وكان يُدرس للطلاب درسان فى الفقه من خلال كتاب التحرير للكمال بن الهمام، وعلى الرغم من إعجابه بطريقة الشيخ فى التدريس، فإنه لم يعجبه أسلوب الأستاذ وهو يلقى دروسه فى علم الحديث. يقول طه حسين " وكان الصبى يجلس إلى جانب ذلك العمود، يعبث بتلك السلسلة، ويسمع للشيخ وهو يلقى دروسه فى الحديث، فيفهم عنه فى وضوح وجلاء، ولا ينكر منه إلا تلك الأسماء التى كانت تسَّاقط على الطلبة يتبع بعضها بعضًا تسبقها كلمة " حدثنا " وتفصل بينها كلمة " عن ".

وكان الصبى لا يفهم معنى الأسماء ولا لتتابعها، ولا لهذه العنعنة المملة وكان يتمنى أن تنقطع هذه العنعنة وأن يصل الشيخ إلى الحديث، فإذا وصل إليه سمعه ملقيا إليه نفسه كلها فحفظه وفهمه وأعرض عن تفسير الشيخ لأنه كان يذكره ما كان يسمع فى الريف من إمام المسجد ومن ذلك الشيخ الذى كان يعلمه أوليات الفقه "[٧].

ينقلنا طه حسين إلى نموذج آخر لشيه من شيوخ الأزهر يقوم بتدريس البلاغة ويدور نقاش بين طه حسين وهذا الشيخ وهو نقاش لم يتعود عليه الشيخ وهو ما تسبب فى حدوث صدام فكرى مع الشيخ بسببه امتلأ قلب طه حسين غيظًا وازدراءً وخجلاً مما جعل طه حسين يقول: "... ومنذ ذلك الوقت سقط الشيخ من نفس الغلام وبغضه إليها... وأصبح الشيخ موضوعًا من موضوعات الفكاهة..."[٨].

لم يكن أمام طه حسين من سبيل سوى الانتقال إلى شيخ ثالث، وكان صداما آخر بسبب جدال مع ذلك الشيخ وهو ما جعله يقول لطه حسين " اسكت يا بنى فتح الله عليك ووقانا شرك وشر أمثالك. اتق الله فينا ولا تشاركنا فى هذا الدرس فتفسد علينا أمرنا، وانصرف إلى ما أنت فيه من هذه القشور الضالة المضلة التى تقبل عليها "[٩].

كانت النماذج التى عرض لها طه حسين واعترض عليها، وكذا ما حصَّله من علم خلال هذه المرحلة، كان سيؤهله للمرحلة الأهم وهى أن يكون طالبًا منتسبًا للأزهر، وهذا لن يتم إلا بعد أن يجتاز الامتحان أمام لجنة، وتحدد يوم الامتحان وهو ما صوره لنا طه حسين أصدق تصوير قائلاً ".. ومع ذلك فقد جلس أمام الممتحنين وطلب إليه أن يقرأ سورة الكهف، فلم يكد يمضى فى الآيات الأولى منها حتى طلب إليه أن يقرأ سورة العنكبوت، فلم يكد يمضى فى الآيات الأولى منها حتى قال أحد الممتحنين: "انصرف يا أعمى فتح الله عليك".

وقد دهش الصبى لهذا الامتحان الذى لا يصور شيئًا ولا يدل على حفظ. وقد كان ينتظر على أقل تقدير أن تمتحنه اللجنة على نحو ما كان يمتحنه أبوه الشيخ، ولكنه انصرف راضيًا عن نجاحه، ساخطًا على ممتحنيه محتقرًا لامتحانهما "[١٠].

ويعطى طه حسين نماذج لأساتذة، من وجهة نظره لا يطيقون مناقشة، بل اللكم والرمى بالحذاء جزاء من يناقش الشيخ أو يخالفه الرأى "[١١]، هذا شيخ آخر يدرس الفقه لم يكن " يقرأ جملة فى الكتاب أو يفسرها من عند نفسه إلا قال هذه الجملة مرتين " قال قال ثم قال إيه " يعيد ذلك مرات فى الدقائق القليلة، وصاحبنا يسمع ويعنف نفسه حتى لا يضحك فيأتى منكرًا من الأمر ". فما كان من طه حسين إلا أن ترك درس الفقه بعد ثلاثة أيام لأنه لم يجد عند ذلك الأستاذ غناء بل وجد عنده عناء "[١٢].

وهذا نموذج لشيخ يدرس النحو، فعندما اعترض طه حسين على بعض إعراب الأستاذ وصفه الشيخ بأنه وقح "وقد كان يكفى أن يكون غبيًا" وقال لتلاميذه: "انصرفوا فلن أستطيع

أن أقرأ وفيكم هذا الوقح وعليه قرر طه حسين أن يدرس النحو مستقلاً. وأن يدرسه فى مصادره الأولى "(١٣).

وذاك نموذج لشيخ يدرس المنطق، يضيق ذرعًا بمن يناقشه من الطلاب أو يسأله فإذا ألح الطالب ثار الشيخ عليه وجعله يقول له فى حدة " اسكت يا خاسر، اسكت يا خنزير! " وهو ما جعل طه حسين يغادر مجلس ذلك الشيخ بلا عودة "(١٤).

ولم يتوقف تمرد طه حسين على أساليب الأساتذة فى التدريس فقط بل سلوكهم وبُعد معظمهم عن الالتزام بما ينبغى أن يكون عليه المشايخ، فهذا "شيخ شديد الحقد على زملائه وأقرانه شديد المكر بهم والكيد لهم، يلقاهم مبتسمًا فلا يكاد يفارقهم حتى يقول فيهم أشنع القول ويسعى بهم أقبح السعى، وأما هذا الشيخ الآخر فقد كان رقيق الدين، ويظهر التقوى إذا كان فى الأزهر أو بين أقرانه، فإذا خلا إلى نفسه وإلى شياطينه أعرض فى إثم عظيم.. وكانت الغيبة والنميمة أشنع وأشنع ما كان يُذكر من عيب المشايخ فكان الطلاب يذكرون سعى ذلك الشيخ بصديقه الحميم عند شيخ الأزهر أو عند الشيخ المفتى، وكانوا يذكرون أن شيخ الأزهر كان أذنًا للنمامين، وأن الشيخ المفتى كان يترفع عن الاستماع لهم ويلقاهم بالزجر القاسى العنيف"(١٥).

ولم يسلم طلاب الأزهر أنفسهم من نفس عيوب مشايخهم، وهو ما جعل طه حسين يكون رأيه مجتمعًا فى المشايخ والطلاب فى جملة واحدة قائلا: "ومن أجل هذا كان صاحبنا سيء الرأس فى العلماء والطلاب جميعًا". ومن ثم كان قراره أن " الخير كل الخير أن يجد ويجتهد ويُحصل ما استطاع من العلم معرضًا عن مصادره التى كان يستقيه منها "(١٦).

وفى نفس السياق جاءت وفاة الشيخ محمد عبده. الذى أعجب به كثيرًا. لتضيف جديدًا لرأيه فى الأزهر وشيوخه وطلابه فيقول طه حسين " وبعد ذلك بقليل توفى الأستاذ الإمام، فاضطربت مصر لوفاته، وكانت البيئة الأزهرية أقل البيئات المصرية اضطرابًا لهذا الحادث الجلل، وأسف تلاميذ الشيخ، ولعل قليلاً منهم سفحوا بعض الدموع، ولكنهم أقبلوا بعد الصيف على دروسهم، وكأن الشيخ لم يمت. أو كأن الشيخ لم يكن، لولا أن الخاصة من تلاميذه كانوا يذكرونه بالخير بين حين وحين "(١٧).

وفى نفس السياق السابق يقول أيضًا عن وفاة الشيخ محمد عبده "ولكن الفتى أحس شيئًا آخر زاد به انحرافًا عن الأزهر وانصرافًا عن شيوخه وطلابه، أحس أن الذين بكوا الشيخ صادقين وحزنوا عليه مخلصين لم يكونوا من أصحاب العمائم، وإنما من أصحاب الطرابيش، فوجد فى نفسه ميلاً خفيًا أن يقرب من أصحاب الطرابيش، وإلى أن يتصل ببيئاتهم بعض الاتصال.."(١٨).

وما أشار إليه طه حسين عن وفاة محمد عبده، وكذا اقترابه من المطربشين (أى الأفنديه) جعله يشدد النكير على معظم المشايخ، ما درجوا عليه فى طرق تدريسهم وكذا معظم طلابه من الذين تعودوا على الحفظ وعدم النقاش مع أساتذة، هم أنفسهم لا يطيقون من يجادلهم، فهذا شيخ يدرس المنطق والأصول لم يطق صبرًا على جدل طه حسين فقال له " اسكت يا أعمى وما أنت ذاك " وهو ما أغضب طه حسين فرد قائلاً "إن طول اللسان لم يثبت قط حقًا ولم يمح باطلا.." وعليه خرج طه حسين من دروس ذلك الشيخ بل "جهل كل ما كان من أمرها"[١٩].

ووصل الأمر بطه حسين أن انصرف بسبب طريقة المشايخ فى التدريس عن استكمال حفظ المعلقات، بل نسى ما حفظه وكذا انصرف عن دروس الإنشاء وعن كتاب نهج البلاغة"[٢٠]. وحتى الأستاذ الذى أعجب به، وهو الشيخ سيد المرصفى، الذى كان يدرس لم يلبث أن نفر منه بعد فترة وجيزة، والسبب أن الشجاعة التى تحلى بها الشيخ المرصفى فى نقده اللاذع لشيخ الأزهر، لم تستمر طويلاً فيما همّ طه حسين ليقول له بعض الشيء اسكته الشيخ فى رفق وهو يقول " لا، لا، عاوزين ناكل عيش " ومن ثم انصرف طه حسين عن دروس شيخه المرصفى "[٢١].

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فأخذ طه حسين ومعه بعض الطلاب " يجهرون بقراءة الكتب القديمة وتفضيلها على الكتب الأزهرية.. يقرءون دواوين الشعراء لا يتحرجون فى اختيار هذه الدواوين، ولأن الجهر بإنشاد ما كان فيها من شعر المجون أحيانا فى الأزهر. ويقلدون هذا الشعر، ويتناشدون ما ينشئون من ذلك إذا التقوا. والطلاب ينظرون إليهم شزرا ويتربصون بهم الدوائر وينتهزون بهم الفرص. وربما أقبل عليهم بعض الطلاب الناشئين يسمعون منهم ويتحدثون إليهم، ويريدون أن يتعلموا منهم الشعر والأدب فيغيظ ذلك نظراءهم من الطلاب الكبار ويزيدهم موجدة عليهم وائتمارًا بهم ".

وزاد الأمر سوءًا أن طه حسن لم يجد فى كلام المبرد فى كتابه الكامل الذى قال فيه أن الفقهاء كفروا قول الحجاج والناس يطوفون بقبر النبى ومنبره " إنما يطوفون برمة وأعواد". فأنكر طه حسين أن يكون فى كلام الحجاج ما يكفى لتكفيره وقال " لقد أساء الحجاج أدبه وتعبيره، ولكنه لم يكفر.. " ولم يمر ما سبق مرور الكرام، فقد استدعى طه حسين وزميليه أمام مجلس إدارة الأزهر الذى أصدر قراره " بمحو أسماء هؤلاء الطلاب الثلاثة من الأزهر لأنه لا يريد مثل هذا الكلام الفارغ "[٢٢].

كان ما سبق كافيًا لكى يندفع طه حسين إلى صحيفة الجريدة ومديرها أحمد لطفى ويكتب مقالاً يهاجم فيه شيخ الأزهر، وهو ما رفضه أحمد لطفى السيد رحمة بطه حسين ولكى تحل

مشكلته فى العقاب الذى وقع عليه، ثم تبين له فيما بعد، أن اسمه لم يمح من سجلات الأزهر وإنما كان الهدف تخويفهم ليس غير "[٢٣].

كان من الطبيعى وأمر طه حسين مع الأزهر وطلابه- كما عرضنا- أنه بعد ثمانى سنين قضاها فى الأزهر، أن عليه أن يتقدم لامتحان العالمية، وكان من الطبيعى أن يرسب فى الامتحان وخرج من الأزهر صفر اليدين. "[٢٤]

وقبل أن نترك هذه المرحلة من التمرد على الأزهر، والتى تعتبر أقوى مراحل التمرد عند طه حسين، يجب أن نتوقف أمام مسألة مهمة وهى أنه بقدر تمرد طه حسين على أوضاع الأزهر إلا أنه نسى أن هذه المؤسسة منذ أن تكونت فى عهد الدولة الفاطمية انحصر دورها فى الجانب الدينى، ولم تقترب منها يد التطوير، بل اكتفت كل النظم التى حكمت مصر بعد الفاطميين بهذا الدور الدينى، وعندما التحق طه حسين بالأزهر أواخر القرن التاسع عشر كان وضع تلك المؤسسة كما هو، وعندما حاول الشيخ محمد عبده أن يغير نمطية تلك المؤسسة، لم يحالفه التوفيق بل وُوجه بحملة شعواء ممن لا يريدون للأزهر سوى هذا الدور وبهذا الشكل الذى أضر بالأزهر والرسالة التى كان يقوم بها، وكان أمام المؤسسة سنوات أخرى كى تصيبها يد التغيير!

مرحلة الجامعة:

أشرنا سابقًا أن معاناة طه حسين فى الأزهر جعلته يقترب من المطربشين. أى الأفندية. وجاء افتتاح الجامعة المصرية سنة ١٩٠٨ ليجد فيها ضالته المنشودة، فالتحق بها فى ذات الوقت الذى استمر يدرس بالأزهر لكى يحصل على شهادة العالمية "[٢٥].

وإذا كانت نزعة التمرد التى لازمته طوال دراسته بالأزهر، فإن الأمر اختلف كثيرًا وهو فى الجامعة وتحول التمرد إلى " النقد الهادئ لمجتمع الجامعة الوليدة، فقد أعجب كثيرًا بالمحاضرات والطلاب ونظام الجامعة مقارنة بما كان يحدث فى الأزهر، فقد أعجبه محاضرات أحمد زكى بك (باشا فيما بعد) عن الحضارة الإسلامية، ومحاضرات حفنى ناصف فى الأدب العربى القديم، والشيخ محمد الخضرى فى التاريخ الإسلامى وكذا الشيخ محمد المهدى الذى كان يُدرِّس الأدب بعد حفنى ناصف، والشيخ طنطاوى جوهرى الذى كان يُدرِّس الفلسفة الإسلامية، وأحمد كمال ومحاضراته فى الحضارة المصرية القديمة، ومحاضرات إسماعيل رأفت فى الجغرافيا، إضافة إلى الأساتذة الأجانب " [٢٦].

وإذا قارنا بين تمرده على الأزهر وتمرده على الجامعة نجد الأمر جد مختلف، فإذا كان وصف التمرد ينطبق على الأزهر ومن قبله الكُتَّاب، فإنه لا ينطبق على الجامعة فما رواه لا

يخرج عن كونه نقد لبعض الأساتذة، وانصب معظم نقده على سلوكياته بعضهم، فأداؤهم العلمى جاء نقده فى صالحهم، إلا بعضهم، وكان على رأسهم الشيخ المهدى الذى كان سببًا فى أن طه حسين عندما حصل على الدكتوراه من الجامعة، أصر الشيخ المهدى- الذى كان أحد أعضاء لجنة المناقشة- أن يحصل على تقدير جيد جدًا بدلاً من فائق، السبب أن طه حسين نقده نقدًا صريحًا وهو يعد رسالته عن أبى العلاء المعرى [٢٧].

جاءت النقلة الأكبر فى حياة طه حسين وهو بالجامعة عندما قرر مجلس الجامعة أن يسافر طه حسين إلى باريس للحصول على الدكتوراه [٢٨].

وفى فرنسا انفتح على آفاق جديدة فى العلوم وطرق تدريسها والأساتذة الذين أشاد بهم وعلى رأسهم الذين أشرفوا على رسالته عن " فلسفة ابن خلدون الاجتماعية " غير أن بعض الأساتذة لم يكونوا .من وجهة نظره .على مستوى الآخرين الذين أشاد بهم، فهذا أستاذ تاريخ الثورة الفرنسية الذى كلف طه حسين بعمل بحث عن "حياة الحزبية فى فرنسا بعد سقوط نابليون" وعندما انتهى منه فى اليوم الموعود جاء تعليق الأستاذ على البحث بأنه " سطحى لا يستحق النقد " وهو ما جعل طه حسين يتولد عنده إحساس بأنه لم يتهيأ بعد كما ينبغى أن يكون طالبًا فى السربون وهو ما جعله يلح فى دراسة الفرنسية [٢٩].

على أية حال فقد انتهت بعثة طه حسين فى جامعة السربون بترشيحه لدرجة الدكتوراه، وكان عليه أن يكمل مشواره بحصوله على درجة دبلوم الدراسات العليا وهو ناجح فيه وعاد لمصر ليلتحق بالجامعة[٣٠].

وبعيدًا عن جامعة السوربون وأساتذتها، فقد جدَّ أمر جديد على مصر ونعنى به ثورة ١٩١٩ وارتباطها الوثيق بسعد وارتباط معظم المصريين به لدرجة لم يقبلها طه حسين، فدخل حلبة السياسة وهو ما لم يكن يرجوه، فنجده يتمرد على ما ألفه معظم المصريين فى أن "الحماية على يد سعد خير من الاستقلال على يد عدلى "، ثم نجده يكتب فى جريدة المقطم ساخرًا من السعديين " يقول الوفديون لا رئيس إلا سعد كما يقول المسلمون لا إله إلا الله [٣١]. وهو ما يمثل انحيازًا واضحًا للعدليين ضد السعديين وكانت وجهة نظره أن " الحيدة فى ذلك الوقت جبنًا ونفاقًا [٣٢].

ما طرحه طه حسين فى هذا الجزء من ذكرياته، يؤكد لنا أن الانفتاح على العالم وإدراك التطورات المتسارعة سواء عندما دخلت الساحة التعليمية التقليدية، وأثبتت وجودها وكذا فرنسا وجامعاتها والتى أدركت العلم منذ زمن أبعد، ومن ثم كانت رؤية طه حسين التى اختلفت عن رؤيته للكُتَّاب والأزهر.

الخاتمة:

وفى الختام نجد أنفسنا بعد السياحة فى تلك الذكريات إلا أن نقول إن تمرد طه حسين على الكُتَّاب وشيخه وعريفه وطلابه، وكذا تمرده على الأزهر وشيوخه وطلابه وعلومه الموروثة، وكذا نقده لبعض سلوكيات وبعض مناهج الجامعة المصرية، وكذا نقده لبعض الأساتذة فى السوربون، نقول إن هذا كله جاء انعكاسًا لتفكير وتمحيص طه حسين فى كل ما يعرض له، فقاده تفكيره إلى أن يثبت وجوده ويصير أحد أعظم مفكرى القرن العشرين فى مصر، بل أحد المفكرين المعدودين فى العالم، وما أحوجنا أن نسير على هديه، وأن نعمل تفكيرنا فى كل حياتنا حتى نثبت أننا نستحق مكانة أكبر مما نحن فيه الآن.

الهوامش

(١) طه حسين، الأيام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٣٤.
(٢)المصدر نفسه، ص ص ٣٤،٤١.
(٣) المصدر نفسه، ص ٤٢.
(٤) المصدر نفسه، ص ٤٥.
(٥) المصدر نفسه، ص ص ٤٢-٥١.
(٦) المصدر نفسه، ص ص ١٠٥، ١٠٦.
(٧) المصدر نفسه، ص ١٠٨.
(٨) المصدر نفسه، ص ص ١٤٥، ١٤٦.
(٩) المصدر نفسه، ص ١٤٧. يقصد الشيخ بالقشور ما كان يقوم به طه حسين وغيره من بعض طلاب الأزهر الساخطين على طريقة التدريس بالأزهر يقصد بها دراسة الأدب والعكوف على فهمه. انظر نفس المصدر ص ١٤٦.
(١٠) المصدر نفسه، ص ١٦٢.
(١١) المصدر نفسه، ص ١٧٠.
(١٢) المصدر نفسه، ص ١٨٣.
(١٣) المصدر نفسه، ص ١٨٦.
(١٤) المصدر نفسه، ص ١٨٧.
(١٥) المصدر نفسه، ص ١٨٢.
(١٦) المصدر نفسه، ص ١٨٣.
(١٧) المصدر نفسه، ص ١٩١.
(١٨) المصدر نفسه، ص ١٩١.
(١٩) المصدر نفسه، ص ١٩٥.
(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٩٨.
(٢١) المصدر نفسه، ص ٢٠٧.
(٢٢) المصدر نفسه، ص ص ٢٠٥، ٢٠٦.
(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٨.
(٢٤) المصدر نفسه، ص ص ٢٢٧ - ٢٢٩.
(٢٥) المصدر نفسه، ص ص ٢١٥، ٢١٦؛ ٢٦٩.
(٢٦) المصدر نفسه، ص ص ٢٢٠، ٢٢١، ٢٤١، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٣.
(٢٧) المصدر نفسه، ص ص ٢١٥، ٢٥٢.
(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٧٧.
(٢٩) المصدر نفسه، ص ٣١٢.
(٣٠) المصدر نفسه، ص ص ٣٣٢، ٣٤٥.
(٣١) المصدر نفسه، ص ص ٣٦٠، ٣٦١، تولى عدلى يكن رئاسة الوزارة فى الفترة من ١٦ مارس ١٩٢١ إلى ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ وأجرى خلالها أول مفاوضات رسمية مع إنجلترا والتى انتهت بالفشل. انظر : يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨- ١٩٥١، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩ ص ص ٢٢٤-٢٣٦.
(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٦٣.

في منهج البحث التاريخي

عندما يُكتب التاريخ بالمنهج الشرعي
الفتاوى المهولة في الدولة العثمانية المجهولة

د. محمد صبرى الدالى*

عندما يُكتب التاريخ لخدمة اتجاه فكري بعينه (ولو كان إسلاميًا)، أو لخدمة توجه سياسي واضح (ولو كان "العثمانيون الجدد")، فإن هذا مما ينتفي والموضوعية، ويتطلب الوعي به ونقده، مهما ورد فيه من مقتطفات وثائقية، خاصة حين لا يتعدى الأمر انتقاء المادة "النظرية" بما يتناسب والغرض غير الموضوعي، ناهيك عن التوسع في تأويلها إلى حد تحريفها، لتصبح وكأنها تمثل حقيقة الممارسة في حياة الناس. ويعتبر كتاب "الدولة العثمانية المجهولة" للدكتور أحمد آق كوندز والدكتور سعيد أوزتورك من هذا الصنف.

ففي قرابة ٨٠٠ صفحة حاول الكتاب الإجابة على ٣٠٣ أسئلة تضمنت الكثير من قضايا الدولة العثمانية وحكامها. والملاحظ أن بعض الأسئلة تم عرضها بشكل استفزازي يوضح التناقض بشكل أخاذ، ومنها "هل كانت الدولة العثمانية نسخة منقولة عن الدولة البيزنطية؟ مع أن أي قارئ لتاريخ الدولة يعلم تعدد مصادر نظمها من أموية وعباسية وفارسية وسلجوقية وبيزنطية ومملوكية. وكثيرًا ما طرحت الأسئلة قضايا ممجوجة ومن الأفضل تجاهلها: مثل الموقف من التصوير والصور، والشارب الكبير لسليم ومدى توافقه مع الشرع ووجود قرط في أذنه!، ناهيك عن الاهتمام المبالغ فيه بقضايا الحريم والجنس والغلمان والخمر. وإذا كان لنا أن نتساءل عن هوية واهتمامات وانتماءات سائلي الأسئلة التي وردت في الكتاب، فلنا أن نسأل عن أهمية إدراجها بكثافة في الكتاب؟!.

جاءت إجابات الأسئلة من منطلق ديني وفقهي مثالي، ليصبح الكتاب وكأنه كتاباً في الفقه، يكتب التاريخ من خلال "الفتاوي"، معتمدًا على ما جاء بالقرآن الكريم والحديث الشريف، وفرمانات السلاطين، لتصبح الدولة العثمانية وكأنها نموذجًا مثاليًا في التاريخ الإسلامي، بل والعالمي، أما سلاطينها فكانوا في الكتاب "سلفًا صالحًا". وهو بذلك يهمل حقيقة التباين الذي يصل إلى حد التناقض بين المعطيات النظرية (ولو كانت في صورة شرعية أو قانونية) وبين

---

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر- كلية الآداب- جامعة حلوان.

الواقع الذي لا يرتبط دائمًا بالشريعة، حتى أن بعض السلاطين، بل وشيوخ الإسلام، لم يلتزموا ببعض أحكامها. وانسياقا وراء ما ورد في الكتاب، لابد وأن تكون "الرعية" عاشت في "نعيم"، فلا نقرأ في الكتاب شيئا عن أنات الفقراء والمظلومين من الفلاحين والحرفيين والعامة، ولا عن الطموحات الشخصية التي تعدت حدود القانون والشريعة، ولا حتى عن اللاهين من الراقصات والمغنيات والداعرات واللصوص والظلمة.

إن الكتاب من أوله إلى آخره بمثابة دفاع عن الدولة العثمانية، ونقد لكل العاملين في التأريخ لها طالما أقدموا على نقدها. لقد حشد المؤلفان كل "الدفوع الشرعية والقانونية" للحصول على البراءة الناجزة للدولة العثمانية. ومع أن كتابات تركية وعربية أدلت بدلوها في هذا الاتجاه من قبل، فإن الكتاب هو الأجرأ في بابه وفي لغته التي توجهت لنقد ناقدي الدولة، إما لأنهم "أعداء الدين والتاريخ، ويتخذون من الهجوم عليها ستارًا للهجوم على الإسلام"، وإما لأنهم "من المسلمين السُذَّج الذين لا يعرفون التاريخ حق المعرفة، وخُدعوا بالدعايات المغرضة"، إما لأنهم "من الفئة التي أخطأت في إدراك مفهوم الدولة العثمانية حول الأمة والملة العثمانية، فوقفت ضد هذا المفهوم وانتقدته". وإذا كانت الساحة قد شهدت من قبل هذه النوعية لمحاولة "أسلمة" الدولة العثمانية، فإن هذا الكتاب يعتبر علامة مهمة، وسيجعل المتخصصون يترحمون على موضوعية كتاب "الدولة العثمانية دولة عثمانية مفترى عليها" للدكتور عبد العزيز الشناوي!!.

ورغم تناول الكتاب قضايا تاريخ الدولة العثمانية بأدوات المؤرخين أحيانًا، ونقده معظم أعمالهم.. فقد جاء في المقدمة: "ليس هذا كتابًا في فلسفة التاريخ بمعناها الدقيق، وليس كتابًا في التاريخ الفكري، ولا في تاريخ الحقوق والقوانين العثمانية"، بل "كتاب جيب يحتوي أجوبة لكثير من الأسئلة حول تاريخ وحقوق وقوانين وثقافة ومدنية واقتصاد الدولة". وهكذا فعلى القارئ – بعد أن يقرأ حوالي ٨٠٠ صفحة- أن يضرب أخماسًا في أسداس عما إذا كان الكتاب في التاريخ أم أنه كتاب تثقيفي عن التاريخ؟!. وإذا كان الأمر كذلك فلماذا كل تلك الاحتفالات المهيبة التي شهدتها مصر وغيرها عند صدور هذا الكتاب؟!!. أما السؤال الأهم فهو: هل يمكن للكتاب أن يؤسس لبناء معرفي تاريخي حقيقي وجديد عن الدولة العثمانية؟. نشك في ذلك تمامًا، ونعتقد بأن الكتاب يؤسس لأدلجة التاريخ اعتمادًا على الدين، لا على موضوعية العلم ومنهجه، لخدمة أهداف وسياسة "العثمانيون الجدد" في الجمهورية تركيا، وإن تشدق بمفهوم الأمة الإسلامية. يتضح هذا الهدف من المقدمة حين ورد فيها: "حاولنا شرح التاريخ العثماني لكل مسلم ممن لا يستطيع الاستغناء عن القراءة شرحًا صحيحًا وصادقا.. جاهدين في ذكرنا للحوادث أن نكون منصفين، ناظرين لها من خلال الشرع". ومع ذلك أورد المؤلفان صراحة أن "للكتاب وظيفة وطنية دينية" ضد "الأعداء الخارجيين والداخليين، وفي مقدمتهم

الأرمن" و"للتوفيق بين الدولة العثمانية والجمهورية التركية"، وإحداث "لقاء وطني بين الدولة العثمانية والجمهورية، بحيث يشترك فيه كل من يحب وطنه وأمته ودولته" و"نحن لا نريد إفساد التاريخ أو تشويهه، بل تصحيحه وتعميره. ونحن أصدقاء لأجدادنا، لذا فلا ننقدهم بدافع الكُره والبُغض، بل بدافع الشفقة"!!.

لقد ضمت الدولة العثمانية شعوبًا عديدة توزعت في آسيا وأوربا وأفريقية، فهل تعامل الكتاب مع تلك الحقيقة؟. الإجابة بالنفي، حيث تعامل مع تاريخها وكأنه تاريخ تركيا والأتراك فقط، فلم يذكر شيئا عن بلاد العرب إلا عند الاستيلاء عليها لاستكمال وحدة "العالم الإسلامي"، مع أن تلك الوحدة لم تحدث أبداً على يد العثمانيين!!. كما أن الكتاب لم يذكر شيئا عن دور للعرب في تاريخ تلك الدولة، سوى دورهم في إضعاف الدولة العثمانية الإسلامية!!. العثمانيون دائما في الكتاب في صدر المشهد، أبطالا مجاهدين، والآخرون –وعلى رأسهم العرب- يأتون عرضا وكأنهم "كومبارس". وهكذا لم يُشر البتة لدور مصر المهم في مساعدة الدولة العثمانية في حروبها ضد روسيا والنمسا وبلاد فارس وغيرها حتى أواخر القرن التاسع عشر، مع أن في الأرشيف التركي آلاف الوثائق عن ذلك. فهل يتفق هذا النهج مع كتاب يدَّعي أنه ينطلق من مفهوم أن "الأمة العثمانية" كانت تمثل "الأمة الإسلامية"، وأن الدولة العثمانية كانت إسلامية وليست تركية فقط؟!. لقد هيمنت هذه النزعة على الكتاب رغم تشدقه بمفهوم الأمة الإسلامية، تماماً مثلما هيمنت الدولة العثمانية على المنطقة العربية متشدقة بالدين ووحدة الأمة الإسلامية، فوقع في فخ كتابة المنتصرين للتاريخ، وبأثر رجعى!!.

ليت الأمر وقف عند هذا الإهمال لغير الأتراك/العثمانيين، بل وضع الجميع في موقف المخطئين والمتَّهمين بالتسبب في إضعاف الدولة العثمانية. فنادر شاه الأفغاني لم يكن إلا عدوا لا يستحق التوقف عند ما ذكرته المصادر عن كونه أفغانيًا سنيًا كره الجنود العثمانيين حربه، ولا عند عرضه على الدولة العثمانية الاعتراف بالمذهب الجعفري في بلاد فارس باعتباره مذهبًا سُنيًا خامسًا للتقريب بين السنة والشيعة وإحلال السلام، ولا عند رفض شيخ الإسلام بإستانبول للعرض، ويكفي القول –في الكتاب- بأن نادر شاه هو الذي تراجع عن نيته. والدعوة السلفية/الوهابية هي "مذهب وهابي" قام أصحابه بهدم قبور الصحابة ممن حاربوا مسيلمة الكذاب، حتى أنه يمكن تشبيه ابن عبد الوهاب بأنه "مسيلمة الكذاب الجديد". أما محمد علي باشا فلم يكن سوى "العاصي" الذي بدا طمعه في رغبته للحصول على منصب الصدر الأعظم، وكأنه أساس المشكلة، بل وأصبح المسئول عن التبعات السلبية لمعاهدة بالطه ليمان، رغم أنها كانت ضده في الأساس، بل لقد كانت المعاهدة من عمل العثمانيين بعد تحالفهم مع الانجليز!!. أما قضية الأندلس فلم يدافع عنها سوى الأبطال العثمانيين، ولم يضعف جهودهم إلا العداء المؤسف للعثمانيين من الدول المملوكية والحفصية والمرينية وسلطنة فاس!!. وهكذا أهمل

المؤلف أن الأندلس كانت من قضايا الدول "الإسلامية" آنذاك، خاصة وقد حاول الأندلسيون الاستعانة بالجميع، وأن الدولة المملوكية في مصر حاولت ذلك بالاعتماد على نفسها، وبالتعاون مع غيرها، بما في ذلك الدولة العثمانية، ولكنها فشلت كما فشلت الدولة العثمانية بعدها في إنجاز شيء يُذكر، بل وأهملت القضية. ولنحتكم لرأى المعاصرين. ففي القرن السابع عشر الميلادي كتب العالم المصري شهاب الدين الخفاجي أن بعض الأندلسيين أرسل "ينادي ملوك الروم وعلماءها الأعلام، فلم يجد بها صفيًا يقول له لقد أسمعت لو ناديت حيًا، وذلك في عهد السلطان سليمان" وبعدها كتب: "فهذه الأندلس دار الإسلام، ملكها الكفار وبُدِّل نورها بالظلام، وجوامعها صارت كنائس، وأسودها لكلاب الكفرة فرائس... وأسطول الروم ينفق عليه الأموال، فتخرج رؤساؤهم بعِدد الحرب والرجال، ويأخذون الجزية من فقراء المسلمين. فإذا عادوا عدوا أنفسهم غزاة غانمين. ولولا أهل الغرب والجزائر لم يكن للدين مُعينٌ ولا ناصر".

أما الحديث المكرور عن حماية الدولة للبلاد العربية حتى أواخر القرن الثامن عشر، فيتناسى توازنات القوى الدولية آنذاك، كما يتنامى حقيقة أوضاع وأطماع الدول الأوربية، الضعيفة في معظمها آنذاك، وكذا طبيعة العلاقات العثمانية مع الدول الأوربية، وقيام الصراعات والتحالفات لأسباب استراتيجية سياسية واقتصادية، استخدمت الدين، ولم تكن لمصلحته دائما. يتضح ذلك من مراجعة تحالف الدولة مع فرنسا ضد النمسا وإعطائها الامتيازات سنة ١٥٣٥م ودعوة البابوية وإنجلترا للدخول فيها، وتحالفاتها مع بولنده والسويد ضد روسيا، ومع وإنجلترا ضد بلاد فارس، بل وتحالفها مع روسيا وإنجلترا ضد مصر في عصر محمد علي!!. لقد كان كل ذلك طبيعيًا في إطار سياسات ومصالح الدول، إسلامية وغير إسلامية، وليس على أساس الدين والشريعة. ولكن ما العمل وقد ورد في الكتاب: "والملاحظ أن الدول التي لم تتمسك بالإسلام ولم تعتصم به عوقبت على الدوام بالهزائم والمجاعات وبالنكبات والمصائب"، وأن "العالم كله قاسى بعد سقوط الدولة العثمانية". فهل انتصرت الدولة الصفوية مثلاً لتمسكها بالإسلام، بينما انهزمت الدولة المملوكية في عهد الغوري وطومان باي لعدم تمسكها بالإسلام؟ أم لأن "فتح مصر"!! على يد "المجاهدين العثمانيين"!! كان أمرًا إلهيًا استخرجوه من القرآن من خلال "علمي الجفر والجامعة"؟!!.

دافع الكتاب عن قضايا كان من الأَوْلى الابتعاد عنها، ومنها دفاعه عن نظام "الدفشرمة" الذي أباح العثمانيون فيه لأنفسم تحويل غير المسلمين إلى الإسلام، بعد أخذهم من أحضان أهاليهم دون أن يكونوا أسرى حرب. ومنها دفاعه عن شرب السلاطين للخمر، حيث خلص إلى أن "من الصعوبة بمكان أن يقوم رجال الدولة وبشكل علني بشرب الخمور في دولة وضعت عقوبة في حق من يشرب المسكرات وهو الحد الشرعي". ومع أنه عاد للقول بأنه "صحيح أنه

يوجد فرق بين وضع القانون وبين تطبيقه"، فإنه كتب: "ولكنهم حتى وإن قاموا باقتراف مثل هذا المنكر، فما اقترفوه علناً"!!. ومع أنه أورد أنه "لا يمكن الزعم أبدًا بأن بايزيد كان مدمنًا للخمر، وهو الذي بنى أول جامع في بورصة".. فإنه عاد للقول بأن بايزيد ترك صلاة الجماعة لفترة، وأن السلاطين لم يكونوا معصومين من الخطأ، خاصة وأن شربه للخمر إنما كان لفترة قصيرة عند زواجه من ماريا بنت لازار ملك الصرب، حيث شرب معها الخمر لمدة قصيرة لعدم إسلامها، ولأن أباها "حاول بإرسال ابنته إلى بايزيد تحطيمه من الناحية المعنوية أولاً، ثم التسبب في هزيمته في ميدان الحرب".

هذا هو منطق الدفاع انطلاقا من الحجج الشرعية والقانونية، وهو ما لا يمكن أن يتفق مع الواقع، حتى وإن اعتمدنا على الوثائق التي ليس من الضروري أن تتضمن حياة السلاطين، لاسيما في بُعدها عن الشريعة. ووفق هذا المنطق انتفت صفة تناول المخدرات وشرب الخمر عن بايزيد الثاني الذي أصبح "من أكابر العلماء وولياً"!، كما تم تهميش مطالبة الأهالي والجند بإحراق قصور منطقة سعد آباد بإستانبول "لكونها قصور ملذات، ووكراً للصدر الأعظم مع النساء". أما وجود الرقص الغربي بالسراي في عهد السلطان سليم الثالث، فتم الدفاع عنه في إطار أن "السراي سعى بكل جهده للحفاظ على الحدود الشرعية"!. وبالطبع، وحتى نصدق ما ورد في الكتاب، علينا أن نغفل ما ورد كثيرًا في الكتابات عن شرب العثمانيين للخمر وحمايتهم "لبنات الخطأ" مقابل ضرائب يدفعونها!!.

حاول الكتاب دحض إقامة السلاطين والأمراء لعلاقات غير شرعية مع الغلمان. ومع أن الأمر تؤكده مصادر العصر (وليس منها وثائق الدولة بالطبع)..فإن تفنيده قام على أساس حظر الشريعة له، وسوء فهم اللغة التركية!!. تكرر الأمر عند الحديث عن أسباب عدم حج كل السلاطين، على أساس أن ذلك مما كان يشغلهم عن أمور الدولة خاصة، وقد أفتى "العلماء" بذلك حتى هددوا بعزل من أراد منهم الذهاب للحج!!. أما زواج السلاطين منذ محمد الفاتح بالجواري بدلاً من الحرائر، فمع نقده في سطر واحد باعتباره "لم يكن نتيجة تطبيق أمر الله والشرع"، إلا أنه تم تبريره على أساس رغبتهم في "تخليص الدولة من تأثير أقارب الزوجة وأشقائها وأعمامها وأخوالها" ورغبتهم في إعفاء الدولة من "عقد النكاح وما يتبعه من إقامة حفلات زفاف باهظة التكاليف وأعطيات كبيرة وإسرافات قد تهز خزينة الدولة"!! مع أن الكتاب ورد به أن أموال الدولة تم تبديدها على الجواري، حتى أعطى السلطان إبراهيم الأول خزينة مصر مهراً لـ"تللي خاصكى" عند زواجه بها!. وفي هذا الإطار تم الدفاع عن كثرة زوجات السلاطين (ومنهم عبد المجيد الأول الذي ارتبط بـ ٢٢ امرأة ما بين زوجة ومحظية ومفضلة) على اعتبار أنه كان في إطار الشرع!!، ولا يشير الكتاب البتة إلى أن السلاطين كانوا مغرمين بالنساء، بل أتقياء وزاهدين!.

وهناك قضايا اضطر المؤلفان فيها للاعتراف بمفارقات الواقع للشريعة والقوانين، وإن بفلسفة "خطوة للخلف وخطوتان للأمام" لتبرير الأخطاء أو التهوين منها. إنهما لم يستطيعا إنكار قتل السلاطين لإخوتهم أو أبنائهم، فحاولا تحليل القانون الذي أباح ذلك وإيجاد أعذار شرعية له. فعندما أوردا نص قانون الفاتح "إذا تيسرت السلطنة لأي ولد من أولادي فيكون مناسبًا قتل إخوته في سبيل تأسيس نظام العالم، وقد أجاز هذا معظم العلماء، فيجب العمل به".. فإنهما أكدا على الأصول الإسلامية للقانون!! وأن "أسس وقواعد أحكام التشكيلات الواردة.. مأخوذة تمامًا من الأحكام السياسية المستنبطة من كتب الشريعة الإسلامية، وانتقلت عن طريق الدولة السلجوقية والدولة العباسية" ثم حددا أنواع "الحدود وعقوباتها" لتبرير الأمر وفق الشريعة وكيفية ملاءمتها مع الحكم الوارد في القوانين "مسألة قتل الإخوة نتيجة تطبيق وإقامة حد البغي" أي حد العصيان ضد الدولة باعتباره المرتكز الشرعي الأول لتبرير قتل الإخوة. ولما كان ذلك لا يكفي لتبرير كل حوادث القتل (ومنها قتل الأطفال الرُضَّع)، فإنهما عادا لتفسير قتل الإخوة في إطار قانوني يبيحه "توجد عقوبة الإعدام في كل نظام قانوني وحقوقي للمحافظة على الصالح العام، أي لنظام العالم حسب تعبير القوانين العثمانية". ومع أنهما كتبا: "ومع أن هذا كان هو الشيء النظري والتفسير النظري لهذه المادة القانونية، إلا أن التطبيق العملي لم يكن يتطابق دائمًا مع النظرية، ووقعت عقوبات إعدام رغم عدم توفر جميع الشروط الموجبة للإعدام، فإعدام طفل رضيع أمر لا يمكن الدفاع عنه".. إلا أنهما عادا للدفاع بأن "الفاتح لم يأمر بهذا في مثل هذه الحالات"!. لكن ذلك لا يفسر أيضًا علاقة الشرع بظهور بعض حالات القتل الجماعي للإخوة بفتاوى من شيوخ الإسلام، رغم عدم توافر عناصر حد البغي، وبعد إحضار شهود كاذبين!. والأخطر أنهما انتهيا إلى القول بأن "النتيجة التي نخلص إليها هي أن مسألة قتل الإخوة لم تظهر لتسهيل التصرف الكيفي للحاكم في القتل، بل لصيانة نظام العالم بتطبيق أحكام الشريعة، ويجب ألا ننسى أن عقوبة خيانة الوطن في كل نظام هي الإعدام". إذن لقد أيدا القتل. والسؤال: من وجهة نظر من تكون مصلحة الوطن؟ وهل من تُشتم إمكانية معارضته، أو حتى المعارض لنظام الحكم، لابد وأن يكون ضد مصلحة الوطن، ولو كان على صواب؟!. وهنا نورد نموذجًا أورداه، وهو قتل بايزيد لأخيه يعقوب "بوشاية وتحريض مَن حَواليه، دون أن يقوم شقيقه بأي عصيان أو الدخول في أي نزاع على السلطنة، بحجة الحيلولة دون قيامه في المستقبل بمثل هذه المطالبة"!. لقد كان تعليقهما "قام بعض الباحثين بنقد هذا لعدم معرفتهم الجهة القانونية للمسألة.. ففي هذه المسألة كانت عقوبة القتل سياسة، لأنه خيف من عصيانه في المستقبل"!.

- لسنا مع القول بإن العثمانيين كانوا أجلافا حتى النهاية، ولكن كيف نفهم ما ورد في الكتاب عن أن "هذه الدولة التي سارت على هدي المُثل والقيم، حكمت ثلاث قارات عدة قرون ونقلت

المدنية إليها". فأي مدنية نقلتها، مع أن ميراثها العلمي والفكري لا يمكن أن يقارن بميراث الدولة العباسية مثلاً؟ بل ولم تشهد اجتهادات فقهية مرموقة بعد كتاب "ملتقى الأبحر" لإبراهيم الحلبي المتوفي سنة ١٥٩٤م ؟!.

أما إخضاع مصر فتعرض لتبسيط مخل "انزعج المماليك وسلطانهم من انضمام شرقي الأناضول بالدولة العثمانية دون أي حرب، ومن هزيمة شاه إسماعيل. أحس سليم بهذا، فلم يشأ أن يعطي الفرصة للمماليك بتخريب الوحدة الإسلامية فتوجه نحوهم.. وبذلك أصبح في الشرق بطل الوحدة الإسلامية". هنا نتساءل: عن أي فتح وأي وحدة إسلامية يتحدث الكتاب؟. هل يدخل في الفتح قتل آلاف المصريين وتعليق جثة طومان على المشنقة لثلاثة أيام بعد شنقه. وهل إسقاط دولة "إسلامية" مستقلة بالمعنى القانوني والسياسي والعسكري والاقتصادي مما يُبيحه الفقه والشرع؟. هل كانت مصر بحاجة إلى فتح جديد بعد فتح المسلمين لها قبل قرون من دخول الأتراك في الإسلام، أم أن للفتح في الفقه معانى أخرى؟. وهل يمكن تصديق أن سليم كان بطلاً لوحدة إسلامية وأن العرب رحبوا به وبالأتراك؟.

إنني أدعو المؤلفين ومن سار على دربهما الاحتكام لرأي المصريين آنذاك. فالزيتوني نظم بعد معركة مرج دابق قصيدة جاء فيها: نسأل الله أن يحسن العاقبة ويعيد الرابح هو الخاسر/ يكشف لنا العار بأخذ التار ويرد الكسرة على الكافر. واعتبر ابن إياس أن سليم أحدث فتنة وكتب: "يا سليم كف عن أخذ مصر بلد شرفت بخير إمام/هي تُدعى كنانة من غزاها قصم الله ظهره بالحسام. وبينما كتب ابن زنبل أن "العادل طومان كان ديّناً صالحاً خيّراً فاضلاً.. لم يظهر عنه في حياته شيء من الأفعال الردية أبداً ولا شرب الخمر ولا زنا ولا فواحش".. فإنه وصف سليم بأنه "خائن فاجر، حتى أن اسمه سليم خان". ومن سيموت من المماليك في الحرب سيكون "شهيدًا" لأن سليم هو "الباغي"، وهم يُقاتلون دفاعاً عن "بلادهم وأموالهم وأولادهم وحريمهم". ثم كيف لسليم أن يعتدي عليهم "ويرميهم بالنار والمدافع وهم قوم مسلمون مُؤمنون مُوحدون قائمون بحماية الدين". وبعد الاحتلال كتب الزيتونى: نبكي على مصر وسكانها قد خربت أركانها العامرة/ وأصبحت بالذل مقهورة من بعد ما كانت هي القاهرة. أما ابن إياس فكتب: "لما طلع ابن عثمان إلى القلعة احتجب عن الناس ولم يظهر لأحد، ولا جلس على التكة بالحوش السلطاني جلوسًا عامًا وحكم بين الناس.. بل كان يحدث منه ومن وزرائه كل يوم مظلمة جديدة، من قَتْلٍ وأَخْذِ أموال الناس بغير حق.. ولم يكن له نظام يُعرف، لا هو ولا وزراؤه ولا أمراؤه ولا عسكره، بل كانوا همجاً لا يعُرف الغلام من الأستاذ". وعندما أشار للرخام الذي أخذه من القلعة كتب: "وقيل إنه يقصد أن ينشئ له مدرسة في اسطنبول مثل مدرسة السلطان الغوري، فلا تقبل الله منه ذلك". أما أخذه بعض المصريين إلى استانبول فكان في رأي ابن إياس "من أبشع الوقائع المُنكرة التي لم يقع لأهل مصر قط مثلها فيما تقدم

من الزمان، وهذا عبارة على أنه أسر المسلمين ونفاهم إلى اسطنبول.. ففارقت الناس أوطانها وأولادها وأهاليها، وتغربوا من بلدهم إلى بلد لم يطؤوها قط، وخالطوا أقوامًا غير جنسهم". و "من العجائب أن مصر صارت نيابة بعد أن كان سلطان مصر أعظم السلاطين في سائر البلاد قاطبة، لأنه خادم الحرمين وحاوي مُلك مصر الذي افتخر به فرعون.. ولكن ابن عثمان انتهك حرمة مصر وما خرج منها حتى غنم أموالها، وقتل أبطالها، ويتم أطفالها، وأسر رجالها، وبدد أحوالها، وأظهر أهوالها". وكتب أحدهم: يا رب زاد الظلم واستحوذوا والفعل منهم ليس يخفي عليك/وما لنا إلاك فانظر لنا ونجنا منهم وخذهم إليك. كيف إذن نفهم ما ورد في الكتاب عن أن العرب "ولاسيما الأهالي المسلمون في مصر" كانوا "يرغبون ويتلهفون لكي يكونوا رعية لدولة قوية تقوم بتطبيق الإسلام"؟!!.

ولو طبقنا "المعايير" التي طبقها الكتاب، فربما وجدنا في التراث ما يمكن تأويله لجعل الدولة المملوكية أكثر التزامًا بالشريعة من الدولة العثمانية. بيد أن البحث الموضوعي يوضح محاولة الجميع استخدام الدين لخدمة السياسة، وإن تفوق العثمانيون وقدموا أنفسهم باعتبارهم المدافعين عن السُنَّة ضد الشيعة، وعن المسلمين ضد غير المسلمين. نجد ذلك منذ عهد السلطان محمد الأول حين اهتم بالغزو في البلقان، ومراد الثاني الذي حصل على "فتوى" من علماء مصر سنة ١٤٤٤م تُجيز له قتال إمارة قرمان الإسلامية بحجة تعاونها مع قوى مسيحية. لقد استخدم العثمانيون القرآن لإضفاء "الشرعية الدينية" على تحركاتهم السياسية وجعلوا من أنفسهم "أنصار الله" و"الذين جاهدوا"، أما من خالفوهم فأصبحوا "الذين كفروا". ورغم محاولة المماليك مُجاراة ذلك، فإنهم لم يُوفقوا. لقد كانت ظواهر الأمور لصالح العثمانيين لا المماليك الذين أوقعتهم سياساتهم تجاه الصفويين في تناقضات. وبينما بقيت مُبررات الغوري لحرب العثمانيين سياسية في أساسها، استمرت المبررات الدينية الظاهرية لسليم أساسية. أما المشايخ فأجاد العثمانيون استخدامهم وهو أمر يطول شرحه.

ولكن لابد من القول إن معظم المصريين الذين وقفوا ضد المماليك اكتشفوا سريعًا مثالب العثمانيين وظلمهم وعدم تقيدهم بالدين، وحالة عبد الوهاب الشعرني تكفي. لقد اتبع موقف شيوخه في عدم مساندة المماليك، لكنه أدرك خطأه مثل كثيرين غيره وندم بعدها. وبفلسفة صوفية وحنكة، نقد الدولة العثمانية تمامًا بعد سبع سنوات فقط، متحسرًا على أوضاع المصريين مقارنة بالعصر المملوكي، ومنهم الفلاحون والعلماء وأبناء الحرف. وفي هذا الإطار تكررت عبارة أن سنة ٩٢٣هـ/١٥١٧م هي سنة بداية الكوارث والمصائب لمصر، وزوال النعم، ونزول النقم، وتلاشي العلم والدين، حيث "خرج كل شيء عن موضوعه، ووُسد كل شيء إلى غير أهله". كما ارتبط الحكم العثماني بـ "فساد الأحوال، وتغير مراسم الأشياء، وعم البلاء كل شيء، فبمن يقتدي المحجوب والحكم للأغلب". وفي هذا الإطار تم وصف القانون العثماني بأنه "يسق الكفر".

أما موضوع الخلافة فلم يناقش الكتاب مدى كونها خلافة صحيحة أو خلافة مُلك وناقصة، وأخذ تولي الأتراك للخلافة على أنه أمر عادي، بل وادعى أن ابن إياس أكد موضوع نقلها إلى سليم، مع أن ابن إياس ذكر فقط مشكلات الخليفة في إستانبول، وأن السلطان سليمان بعد أن تولي الحكم "أرسل أحضره من المكان الذي كان والده سجنه به، فأحضره إلى اسطنبول كما كان، ورتب له في كل يوم ستين درهماً". وعندما مات والد الخليفة بالقاهرة، كتب ابن قانصوه مرثية عن وفاة "أمير المؤمنين، الهاشمي.. صاحب العهد بالخلافة والعقد، متمنيًا عودة الخليفة لمصر". وعلى كل فالعثمانيون لم يهتموا بأمر الخلافة إلا عند ضعفهم أو حاجتهم إليها، وأحيانًا فرطوا في استخدامها ضد المسلمين، حتى استخدم السلطان عبد المجيد حقه كخليفة في إصدر شيخ الإسلام لفتوى تحث مسلمي الهند على عدم الثورة على الإنجليز عام ١٨٥٧م كرد لبعض جميلها بعد وقوفها مع الدولة العثمانية في حرب القرم ضد روسيا. أما الحديث عن السلطان عبد الحميد الثاني على اعتبار أن "العنصر الأساسي لدوام حكمه هو ثقة الأمة به، إلى حد اعتقاد الولاية فيه لاستقامة أمره، وصلاح حاله، واستمداده القوة من مقام الخلافة على مسلمي العالم كله... وقد علم أعداؤه قبل أصدقائه أن سقوطه يعني هزيمة العالم الإسلامي من بعده، لأنه ظل الله في الأرض بتمثيل مقام الخلافة وحصن مسلمي الأرض".. فهو أمر يحتاج لمراجعات كثيرة لا يمكن القيام بها هنا.

أما القضايا الإدارية والاقتصادية والاجتماعية فتحتاج لمراجعات طويلة. ومنها الحديث عن أن التنظيمات لم تأت بجديد، بل أيدت الحقوق والحريات التي نفذها السلاطين السابقين حسب الشريعة. وإذا كان يمكن التعامل مع القوانين على أساس شرعي، فإلى أي مدى اتفق "قانون نامه مصر" مع الشريعة. أما الحديث عن الأوضاع الاجتماعية والطبقات فنعتبره كلامًا عامًا لا يتفق مع حقيقة الواقع القائم على امتيازات اجتماعية حقيقية. لقد أورد أن "القدرة والكفاءة كانتا من أهم عوامل التقويم والترقي في الدولة، وليس للعائلة والنسب والأصالة والانتماء العنصري دور مهم". ولعل هذا يحدونا للتساؤل: ألم يكن بمصر مثلا أو في غيرها من الولايات العربية الواسعة- من تمتع بتلك الصلاحيات التي تؤهله لارتقاء المناصب في الدولة العثمانية؟.

الأمر نفسه بخصوص ما ورد في الكتاب عن الحقوق التي تمتع بها المواطن العثماني المسلم، كحقه في انتخاب الخليفة ومراقبته أو عزله، وحقه في الترشح في وظائف الدولة، واعتناء آل عثمان بحماية المستهلك!!. أما إشاراته إلى مهارة العثمانيين في أمور التجارة فتنبو عن الموضوعية، حتى وإن عدنا إلى ما كتبه عن الجمارك، وطوائف الحرف، والأسواق المحلية لتلبية احتياجات الأهالي، وعن أهمية الموقع في تنشيط التجارة الخارجية على أيدي غير العثمانيين. ولو كان ذلك صحيحاً للزمت الإجابة عن السبب الذي جعل الامتيازات الأجنبية

لمصلحة الأوربيين؟. الأمر نفسه في الحديث عن الصناعة، خاصة وأنه باستثناء الصناعات الغذائية والمنسوجات والورق، لم تشهد الدولة العثمانية تطور الصناعات الثقيلة، مقارنة بما حدث في أوربا. ولعل ما طُرح يجعل من حقنا التساؤل: هل طبقت الدولة الشريعة كما ينبغي فيما يتصل بإنفاق الضرائب الأميرية من خلال "بيت مال"؟! وكيف تتسق الشريعة مع الضرائب العرفية الظالمة التي جعلت الثروات المُصادرة من بعض الولاة وشيوخ الإسلام تصل لعشرات ومئات الملايين للشخص الواحد؟. وإذا كانت مصادرة الثروات شرعية، رغم تأثيرها السلبي على تراكم رأس المال، فهل كانت مصادر جمعها شرعية أيضاً؟. وعلى كلٍ فالكتاب لم يطرح بعض الأسئلة المهمة ومنها: لماذا لم تشهد الدولة تراكمًا ماليًا وعلميًا وتقنيًا؟ وما علاقة فرض الضرائب الباهظة والإسراف والسفه والمصادرات بذلك؟ وهل كان ذلك أيضًا وفقا لتطبيقات الشريعة؟.

إذا كان حقل الكتابة التاريخية من أكثر الحقول المعرفية استباحة من غير المتخصصين، كما أن قضاياه من أكثر القضايا قابلية للتأويل حسب الأهواء الأيديولوجية والسياسية.. فإن الأمر يستحق التوقف أحيانًا، خاصة إذا ما أدى الصمت لزيادة البلبلة الفكرية التي نعيشها لخدمة مصلحة تيار أو طرف بعينه على حساب أطراف أخرى، حتى وإن لم يقبل البعض ذلك لتوافقه مع قناعاتهم أو مصالحهم.

المذكرات الشخصية وبعث الذاكرة الوطنية

د. محمد صابر عرب*

تُعد كتابة المذكرات السياسية والشخصية ظاهرة حضارية تميزت بها حياتنا الثقافية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين على اعتبار أن مضمون أي مذكرة – مهما كانت قيمتها – تمثل تجربة إنسانية جديرة بالاهتمام.

وعلى الرغم من أهمية مثل هذا النوع من المذكرات – باعتبارها مصدرًا من مصادر المعرفة التاريخية – فإن قراءتها تحكمها اعتبارات كثيرة خصوصا إذا كان أصحاب هذه المذكرات جزءا من الفعل السياسي بدرجة أو بأخرى؛ لذا فإن ما يكتب غالبًا يكون تبريرًا لمواقف سياسية كانوا جزءا منها، أو تعبيرا عن انتماءات اجتماعية وثقافية، إضافة إلى الحساسية الشديدة من انتقاد الذات، وخصوصًا في مجتمع يفتقد إلى مثل هذا النوع من الحوار.

وإذا كان مثل هذا النوع من المذكرات مهما بدرجة كبيرة، فإننا يجب أن نتوخى الحذر لأسباب كثيرة لا تخفى على الجميع.

وأود أن أقرر في البداية أن المذكرات السياسية كانت - دومًا- موضع خلاف، حيث ظن لبعض أن المقصود بالمذكرات هي تلك التي شغل أصحابها موقعا مسئولا، وكانوا جزءا من التجربة بكل تفاصيلها؛ على اعتبار أن شهاداتهم في هذه الحالة تأتي من معايشتهم الفعلية للتجربة.

لذا رأى البعض أن نظرة الوزير للتجربة والحكم عليها تعد رؤية واقعية، مع أنه لا يخفى علينا أن رؤية السياسي لعصره وتجربته تحكمها محاذير كثيرة، وتأتي الاعتبارات الشخصية وعلاقات المصالح في مقدمة العوامل التي تبدد من مصداقية صاحب المذكرات، ناهيك عن الحكم على التجربة من داخلها؛ مما قد يدفع بصاحب المذكرات إلى تبرير كثير من المواقف، التي تمثل إدانة تاريخية، سواء لمجموعة أشخاص أو لعصر بأكمله.

---

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر. كلية اللغة العربية-جامعة الأزهر

وعلى ضوء هذه المقدمة يمكن أن نطرح تساؤلات عدة، وليس من الضروري أن يتفق الجميع على إجابات محددة بشأنها، بل من الطبيعي أن نختلف وفقا لمعايير كثيرة، لعل من أهمها أن القضية في مجملها من القضايا التي تتباين فيها وجهات النظر بشكل أو بآخر.

التساؤل الأول:

هل تقتصر أهمية المذكرات على الأشخاص الذين تولوا مسئوليات عامة وكانوا جزءًا فاعلا في التجربة؟ أم أن شهود العصر الذين كتبوا مذكراتهم أو يومياتهم -بصرف النظر عن مواقعهم - يمثلون شهادة محايدة على التجربة؟

التساؤل الثاني:

وهو مرتبط بالتساؤل الأول: هل تتضاعف أهمية المذكرات بقدر قرب صاحبها من صناعة القرار، أم أن تسجيل الأحداث عن بعد يعد معيارا أفضل لتقييم التجربة والحكم عليها؟

التساؤل الثالث:

إذا كان من الطبيعي أن يعتمد الباحث على كل المعلومات التي يقرؤها، لكن بحذر ووعي شديدين، فهل ثمة فروق بين مذكرات الوزير ومذكرات الشخص العادي الذي يرقب الحدث ويسجله ويعلق عليه؟ وهل ثمة فروق موضوعية بين المذكرات والمفكرات اليومية؟ أم أنها مجرد خلافات لفظية؟

التساؤل الرابع

إلى أي حد تعتبر المذكرات مصدرًا من مصادر الكتابة التاريخية؟ وهل تختلف أهمية المذكرات من حيث بعدها أو قربها من الحدث؟ بمعنى أن تسجيل الأحداث بعد مرور فترة زمنية، هل يكسبها قدرًا من الموضوعية، أم أن عامل الزمن يقلل من مصداقيتها؟

لا أدعي أن ما أقدمه يعد إجابة شافية عن هذه التساؤلات، وحتى لا نمضي في عرض أفكار نظرية فقد اعتمدت في هذه الدراسة على عدد من المذكرات واليوميات؛ بداية من: الجبرتي، وأحمد شفيق، والدكتور هيكل، ومحمد فريد، وإسماعيل صدقي، وانتهاء بحسن يوسف، وعبد الرحمن فهمي. ويبدو التباين الواضح بين هذه الأسماء من حيث الانتماء الاجتماعي والسياسي، أو حتى من حيث الزمن. وقد تبين لي أنها تمثل ثلاثة أنواع:

أولها: تلك المذكرات أو اليوميات التي لم يشغل أصحابها موقعًا سياسيا مسئولا، ولم يكن لهم دور فاعل في الحياة السياسية، وإنما كانوا جزءًا من الواقع بحكم انتماءاتهم الاجتماعية والثقافية والسياسية؛ لذا راحوا يعبرون عن واقع المجتمع من خلال كتاباتهم التي تنبض بالصور الحية. ويأتي الجبرتي كحالة خاصة؛ حيث عبر عن الواقع بكل تفاصيله.

ثانيها: تلك المذكرات التي شغل أصحابها مواقع مسئولة، وكانوا جزءًا من الفعل السياسي. ويأتي أحمد شفيق، والدكتور هيكل، وإسماعيل صدقي، وحسن يوسف، كنماذج لهذا النوع من المذاكرات.

ثالثها: تلك المذكرات التي شارك أصحابها في العمل السياسي، لكن من خلال انتماءاتهم السياسية والاجتماعية والحزبية. فلم يقدر لهم أن يكونوا جزءًا من التجربة، بل كانوا شهودًا عليها بحكم موقعهم على الجانب الآخر. ويأتي محمد فريد، وعبد الرحمن فهمي كحالتين لهذا النوع من المذكرات.

ورغم أن الجبرتي الذي يمثل الحالة الأولى - قد ابتعد عن التعرض لسيرته الشخصية، فإن كتاباته لم تخل في مجملها من روح الجبرتي وثقافته.

وإذا كان الجبرتي قد ولد عام ١٧٥٣م، فإنه راح يسجل الأحداث ابتداءً من عام ١٧٨٨م، لذا فإننا نستبعد ما كتبه قبل عام ١٧٧٣م، حيث لم يكن قد أكمل العشرين عاما؛ ومن ثم فإن ما كتبه ابتداءً من هدا التاريخ يعد شهادة على العصر، وإن كان أقرب إلى الأخبار اليومية.

وتبدو أهمية ما كتبه الجبرتي في أنه يعد المصدر الأهم أو الوحيد -في أحيان كثيرة - الذي يتناول باستفاضة المجتمع المصري بطبقاته المختلفة. ومن الصعب أن نجد مصدرا عن هذه الفترة يتناول - مثلا - حياة العربان، أو مجتمع علماء الأزهر، أو مجتمع الحرافيش، أو حتى التصوف بهذه الدقة والأهمية التي كتب بها الجبرتي؛ لذا يمكن القول إنه في غيبة الجبرتي يصعب معرفة تاريخ مصر الاجتماعي والسياسي خلال فترة الجبرتي، التي اعتبرها الدكتور أحمد عزت عبد الكريم من أهم فترات التحول في تاريخ مصر؛ حيث بدأ المجتمع ينتقل من قيود العصور الوسطى إلى العصور الحديثة.

أعترف بأنني لست بصدد الكتابة عن منهج الجبرتي ولا عن سيرته الذاتية، وإنما الذي يعنيني هو أهمية ما كتبه الجبرتي ودقة تصويره بحكم انتمائه الاجتماعي والثقافي، رغم أنه لم يكن جزءًا من الفعل السياسي، ولم يكن منتميا لتيار أو اتجاه بذاته، وإنما كان شاهدًا على التجربة، ولم يكن جزءًا فاعلا فيها؛ لذا فإن رؤيته لمجتمع علماء الأزهر، أو التجار، أو حياة المماليك، كانت بمثابة شهادة حية ناطقة بكل تفاصيل الحياة على الرغم من ملامح شخصيته، التي تضمنت قدرًا من السخرية والنقد، حيث كان قاسيًا - إلى حد ما حتى وهو يتناول طبقة علماء الأزهر، الذي كان واحدًا منهم.

وهكذا كانت يوميات الجبرتي حالة خاصة جدا، تميزت بأنها لم تكن مقصورة على علية القوم، بل عني بالناس كبيرهم وصغيرهم. وهو دقيق الملاحظة، يعكس ثقافة عصره حينما يبدي تعصبه الديني أحيانا، وانبهاره بالفرنسيين وبعلومهم في أحيان أخرى، وكراهيته للإنجليز،

لكن لا بأس من أن يبدي إعجابه بهم، وخصوصا بعد أن اقترب صديقه الألفي منهم؛ حيث يشير إلى أن الرجل قد تهذبت أخلاقه بعد أن عايشهم؛ ويعلل ذلك بسبب عدلهم في رعيتهم وهو ما يؤكد أن الرجل كان يعكس ثقافة عصره، وهي ثقافة المتناقضات إن صح هذا التعبير. ولا يمكن مقارنة ما كتبه الجبرتي بأي مصدر آخر فالرجل متفرغ لتسجيل الواقع، ساخرًا أحيانًا، ومتعاطفا في بعض الأحيان، ومحايدًا في كثير من الأحيان.

ثم تبدأ مرحلة التحول الكبير في ثقافة الجبرتي مع بدايات القرن التاسع عشر؛ حينما أتيحت له مجالات أوسع للمشاهدة. ولعله قد وضع يده على عوامل التخلف التي آل إليها المجتمع المصري؛ لذا راح ينتقد البدع والخرافات، على الرغم من إيمانه بالجن والسحر والكرامات.

وأرى أن ما شاهده من إنجازات الفرنسيين قد جعله يعيد التفكير فى كثير من المسلمات. وحينما تتعارض مصالح الجبرتي مع الإجراءات التي اتخاذها محمد على؛ بهدف إضعاف الفئات التى كانت تشكل ركائز لضعف الحكومة المركزية؛ تبدأ يوميات الجبرتي في الخروج عن موضوعيتها، متهما محمد علي بأنه اعتدى على مساتير الناس، وأغلق البيوت المفتوحة، لأن في طبعه داء الحقد والطمع.

وهكذا يخرج الجبرتي عن كونه شاهدًا على التجربة إلى الانغماس في التجربة نفسها؛ لذا راح يؤكد على المصير الذي آل إليه عمر مكرم، معتبرا أن ذلك عقابًا سماويًا بسبب دوره في تولية محمد علي؛ لأنه قد ساعد على تولية ظالم، فاستحق ذلك العقاب. ثم يعاود الجبرتي تقديره لمحمد علي بسبب عنايته بأبناء مصر، وخصوصا في التعليم والصناعة الزراعة.. إلخ.

وعلى ضوء كل ما سبق يمكن اعتبار ما كتبه الجبرتي بمثابة شهادة على العصر، تميزت بالتصوير الدقيق والعناية بأدق التفاصيل، لدرجة أن قارئ الجبرتي يشعر وكأنه يعايش العصر بكل مفرداته، ولم أجد من بين ما قرأت في تاريخ مصر مثل هذا التفرد.

والسؤال الذي يمكن طرحه: أين تقع يوميات الجبرتي في خضم المذكرات السياسية؟ ألا تعد بمثابة وثيقة ناطقة بكل تفاصيل الحياة المصرية، فى مرحلة من أدق مراحل التحول في التاريخ المصري؟ هل تسجيل التجربة بهذا الشكل يعد معيارًا أفضل لتقييمها والحكم عليها؟

ثانيا: تلك المذكرات التي شغل أصحابها دورًا مسئولا في الحياة العامة، وتأتي مذكرات أحمد شفيق، والدكتور هيكل، وإسماعيل صدقي، وحسن يوسف، كنماذج لهذا النوع من المذكرات. فإننا نلاحظ أولا أن اثنين منهما قد درسا فى باريس، وهما: أحمد شفيق، والدكتور هيكل، وهو ما يفسر عنايتهما بكتابة مذكراتهما؛ لدرجة أن الأول كان يكتب مذكراته منذ كان طالبًا فى باريس. وكتب الثانى تجربته الشخصية فى باريس، إلا أنه عاود كتابة مذاكراته منذ

عام ١٩٤٨ مبتدئا بعودته من باريس عام ١٩١٢، أي: إنه راح يسجل أحداثا مضى عليها أكثر من ستة وثلاثين عامًا، وهو ما يقلل من أهميتها التاريخية. لذا فقد وقع فى كثير من الأخطاء التي نعتقد أن ذاكرته قد خانته في كثير من تفاصيلها.

أما إسماعيل صدقي وحسن يوسف، فالأول بدأ في كتابة مذكراته في أوائل عام ١٩٤٨ حينما طلبت منه مجلة (المصور) نشرها، ولم يكن قد بدأ في كتابتها بعد لذا جاءت على شكل أوراق قانونية أكثر منها مذكرات شخصية.

أما الثاني فلم يبدأ في كتابة مذكراته إلا في سبعينيات القرن الماضي؛ وذلك حينما أتيحت له فرصة العمل في مركز الوثائق والبحوث التاريخية في الأهرام. وقد مكنه ذلك من الاطلاع على الوثائق البريطانية؛ أي: إنه بدأ في كتابة مذكراته بعد أكثر من أربعين عامًا من بداية عمله بالخارجية المصرية.

ونلاحظ ثانيًا: أن الدكتور هيكل وأحمد شفيق قد تناولا كثيرًا من القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وسياحتهما فى أوربا، ومشاهدتهما للفنون والثقافات المختلفة؛ مما يعكس أثر الثقافة الأوربية عليهما. على عكس ما فعله حسن يوسف وإسماعيل صدقى، اللذين اقتصرا على الجانب السياسى، وكان القصر محور مذكرات الأول، فى حين جاءت مذكرات إسماعيل صدقي بمثابة رد على كل التهم التي رآها قد أساءت لشخصه؛ لذا فقد جاءت مذكراته بمثابة دفاع وظف الرجل فيه كل إمكانياته القانونية والثقافية.

أما من حيث الملامح الأساسية التي اتسمت بها مذكرات كل واحد من هؤلاء..

فأحمد شفيق قد عايش أحداث ثلاثة عصور: عصر إسماعيل، وتوفيق، وعباس حلمي الثاني. وعلى الرغم من أهمية ما كتبه عن عصر إسماعيل؛ وخصوصًا الأزمة المالية، ولجنة التحقيق، وعزل إسماعيل، فإن ما كتبه عن هذه الفترة يخرج عن دائرة المذكرات؛ حيث لم يكن قد اكتملت ثقافته بعد. أما ذكرياته عن عصر توفيق فيمكن اعتبارها من قبيل المذاكرات.

وعلى الرغم من إقراره بأنه لا يسجل تاريخًا، وإنما يسجل واقعًا عايشه بنفسه، فإن ارتباطه بالقصر قد جعل كتاباته عن توفيق تحمل قدرًا كبيرًا من الانحياز، ولم تقتصر على مجرد تسجيل وقائع، وإنما راح يحلل كثيرا من الظواهر، مثل: تكوين الرأي العام، واعتبار توفيق رجلا ديمقراطيا، وعلى درجة كبيرة من الوطنية، مدللا على ذلك بأن عينيه قد دمعتا عندما علم بهزيمة الجيش المصري في التل الكبير. ثم بالغ كثيرا في تحيزه حينما اعتبر حرص توفيق على المواظبة على الصلاة بمثابة دليل على إخلاصه وتدينه، وهو قول يحمل قدرا من السذاجة التي يصعب وصف رجل كأحمد شفيق بها. ثم يبرر استسلام توفيق للإنجليز بسبب اعتماده عليهم في توطيد مركزه، ومساندته في كثير من أزماته.

وهكذا جاءت رؤية شفيق للخديو توفيق متأثرة بعامل الوظيفة والمصالح الخاصة: مما حال دون تقديم شهادة موضوعية، فهو - أحيانًا - يراه شخصية ديمقراطية، يذوب إخلاصًا ووطنية، وأحيانا أخرى يراه نموذجًا للملكية المطلقة، كارها للدستور، حريصا على أن ينسك بكل أوراق اللعبة السياسية.

لعل من المناسب أن نعاود التساؤل الذي طرحناه في البداية:

هل تتضاعف أهمية المذكرات بقدر قرب صاحبها من صناعة القرار أم العكس؟

إن ما قدمه أحمد شفيق فيما يتعلق بالحياة الاجتماعية، ورصده لملامح النمو الثقافي والاجتماعي، وحياة القصور – جاء بمثابة شهادة على العصر من رجل عايش التجربة بكل أبعادها، وكان معبرًا عن انتماءاته السياسية والاجتماعية بصدق، حينما اعتبر تدخل بريطانيا في أحداث الثورة العرابية بمثابة تدخل العناية الإلهية لإنقاذ مصر من خطر ما أسماهم بالغوغاء، وكان صادقا مع نفسه حينما اعترف بأنه تنفس الصعداء حينما علم باندحار الجيش المصري في التل الكبير، وهو ما يفسر تعاطفه مع توفيق حينما انسابت الدموع من عينيه، وهي بكل تأكيد دموع الفرح التي عبرت عن مشاعر كل المنتمين إلى القصر.

إن قراءة أي مذكرة تعتمد على معرفة الانتماء السياسي والاجتماعي إلى كاتبها، وهو ما يمكن تطبيقه على مذكرات الدكتور هيكل وإسماعيل صدقي فكلاهما قد ارتباطات مصالحه وانتماءاته؛ فالأول (الدكتور هيكل) كان مرتبطا بخط الاعتدال والتدرج والصفوة، وهو ما يفسر تجاهله لحركة مصطفى كامل ومحمد فريد، والثاني: (إسماعيل صدقي) فإنه لم يوفق في خلق تيار سياسي يعبر عن سياسته؛ لذا فقد اعتبر الحزبية من قبيل تضييع الوقت في بلد لم تنضج فيه الحياة النيابية بعد.

وإذا كانت مذكرات الدكتور هيكل بمثابة صياغة تاريخية وقانونية أعدت بعناية بهدف التأريخ للأحرار الدستوريين، والخط السياسي للدكتور هيكل على وجه الخصوص، وإظهار هيكل وجماعته بمثابة شهداء الرأي. إذا كان ذلك صحيحًا في قضية الشيخ علي عبد الرازق، فإنه ليس صحيحًا حينما حاول إظهار الدستوريين بمثابة شهداء الديمقراطية ضد ديكتاتورية الوفد و طغيانه؛ لأن ممارسات الدستوريين وهم في الحكم كانت أشد طغيانا من تجاوزات الوفد وهو في الحكم.

والحقيقة إن كتابة المذكرات السياسية لأحداث النصف الأول من هذا القرن انعكاس طبيعي لواقع المجتمع بكل تناقضاته: فها هو رجل كإسماعيل صدقي بتاريخه الحافل في ثورة ١٩١٩، قد أخذ موقعه بعيدًا عن التيار الشعبي، ابتداءً بحل مجلس النواب عام ١٩٢٥، واستبدال دستور عام ١٩٣٠م بدستور عام ١٩٢٣، الذي اعتبره قاصرًا عن تحقيق الآمال

الوطنية، وانتهاء بإجراءات القمع التي استهدفت كل القوى الوطنية. ويشير صدقي إلى ما أسماه بالطغيان الحزبي، الذي أوقع البلاد في فوضى لا خلاص منها إلا بتعديل الدستور.

لقد كان من الطبيعي أن يدافع الرجل عن سياسته التي قوبلت برفض شعبي لم تواجهه أية حكومة أخرى؛ لذا جاءت مذكراته بمثابة دفاع مستميت عن كل الإجراءات التي أقدم عليها بجرأة شديدة، اعتمادًا على مساندة القصر، الذي حظي في مذكرات صدقي بقدر من الثناء وخصوصًا الملك فؤاد، الذي اعتبره ملكا نموذجيًا بكل المقاييس.

وحتى يبدد قدرا من الانطباع الذي تركته تلك السياسة الحديدية، فقد أخذ يتملق القارئ، مشيرا إلى دوره في ثورة عام ١٩١٩، ومؤكدًا على أنه صاحب فكرة الثورة، وأنه كان موضع تقدير سعد زغلول لآخر لحظة في حياته.

وعندما تعرض إلى مفاوضاته مع بيفن، التي جاءت بعد محصلة كبيرة من التجارب العملية، كان الرجل موضوعيًا حيث عبر عن مصالح مصر القومية، ضاربًا عرض الحائط بقضية العروبة والسودان، وغيرهما من القضايا التي اعتبرها نتاجًا لسياسة المزايدة، التي أفسدت على مصر ثمار جهودها.

والحقيقة أن صدقي قد استطاع أن ينتزع كثيرًا من المكاسب في مفاوضاته، لكن طغيان الوفد من جانب، والإخوان والشيوعيين من جانب آخر - قد ضيعوا على مصر - على حد تعبيره - ثمرة هذه المفاوضات، التي تناولها صدقي في مذكراته بمرارة شديدة، وقد أكدت التجربة أن الرجل كان صائبًا في موقفه. والحقيقة أن السياسة الحزبية الضيقة قد أفسدت المناخ السياسي، وقد انعكس بشكل واضح على كتابة المذكرات، التي اكتسبت لونا حزبيًا آخر أخرجها عن الموضوعية: مما ضاعف من مهمة الباحثين، وخصوصًا في مذكرات الدكتور هيكل، التي افتقدت الموضوعية في كثير من القضايا، وخصوصًا فيما يتعلق بدور الأحرار الدستوريين في تعطيل الحياة النيابية، بحجة أن الشعب كان مضللا، وأن الدستوريين كانوا عازمين على الاضطلاع بمسئوليتهم في الحكم وتحقيق العدل والإصلاح. وكان الدكتور هيكل متجاوزًا للحقيقة عندما تناول القضايا برؤية حزبية ضيقة، مبررًا تجاوزات حزبه التي كانت أكثر طغيانًا من أي قوى سياسية أخرى.

ويعترف الدكتور هيكل بأنه لم يستطع في كل ما كتبه السمو فوق خلجات النفس. مؤكدًا على أن أحدًا لا يستطيع أن يؤرخ لعصر عاش فيه، بحجة أن كثيرًا من الحوادث تكتنفها أسرار لا يقف عليها إلا من شارك فيها، وقد لا يقف إلا على جانب واحد، ثم تكشف الوثائق مستقبلا عن جوانب أخرى كانت خفية. ويضرب الدكتور هيكل مثالا بنفسه؛ حيث يعترف بأنه على الرغم من مشاركته في أحداث كثيرة، فإن الكثير منها قد غاب عنه، ويشير بشكل محدد إلى حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢.

ولعل ذلك يذكرنا بالسؤال الذي سبق طرحه: هل تتضاعف أهمية المذكرات بقدر قرب صاحبها من صناعة القرار، أم أن تسجيل الأحداث عن بعد معيار أفضل لتقييم التجربة والحكم عليها؟

لعل من المناسب أن أشير إلى أن تقييم التجربة من داخلها معيارا أفضل في المجتمعات الديمقراطية، لكن في مجتمع كمصر فإنه من الصعب تقييم التجربة لاعتبارات كثيرة، لعل أهمها تلك الدائرة الضيقة لصناعة القرار، إضافة إلى افتقاد زعمائنا إلى التربية الديمقراطية بمعناها الحقيقي؛ لذا فإن كل ما كتب من مذكرات جاء – في معظمها – في شكل تبرير لمواقف، حرص أصحابها على إظهار صفحتهم بيضاء ناصعة، لدرجة أن أحدا من هؤلاء لم يقرر بشجاعة بأنه أخطأ في موقف، أو أنه كان متكالبًا على منصب، أو تحقيق أية مصلحة شخصية؛ مما يقلل من أهمية هذه المذكرات.

وكثيرًا ما يحاول كاتب المذكرات السياسية أن ينافق القارئ بإخفاء ما يعتقده، وأرى أن الدكتور هيكل كان صادقا حينما اعترف أن سعد زغلول قد أسر إليه أن موقفه من قضية علي عبد الرازق لا يختلف إطلاقا عن موقف الأحرار الدستوريين، إلا أنه لا يريد أن يصدم الرأي العام.

وإذا كان الدكتور هيكل وإسماعيل صدقي كلاهما قد اعتمد على ذاكرته أو أوراقه الخاصة في كل ما كتب، فإن حسن يوسف قد أضاف إلى ذلك ما أتاح له من وثائق بريطانية؛ مما أخرج مذكراته من دائرة المذكرات إلى مجرد دراسة أقرب للأكاديمية، التي لم يكن يمتلك أدواتها، واختار لها عناوين أقرب إلى عناوين الكتب العامة.

ويلاحظ أنه بدأ بأحداث عام ١٩٢٢، على الرغم من أنه لم يعمل في القصر إلا عام ١٩٤٢، ويقرر أن الملك فؤاد قد اكتسب شعبية هائلة عقب وفاة سعد زغلول، وهي شهادة لا تستند إلى دليل. فإنه حينما تناول الحديث عن دور القصر في تجيب مصر ويلات الحرب، معتمدًا على الوثائق والروايات الشفهية.. كانت رؤيته ثاقبة، وتقييمه للموقف صحيحًا إلى حد كبير.

وإذا كان ما كتبه حسن يوسف عن تجربته في العمل الدبلوماسي – ابتداءً من عام ١٩٢٥– حينما عمل في السفارة المصرية في كل من: بلجيكا، وبرلين، ومدريد، وطهران، ولندن، والولايات المتحدة، – تجربة تستحق النظر، وخصوصًا في البدايات الأولى لعمل الخارجية المصرية، إلا أن أخطر الوظائف التي شغلها كانت بين عامي ١٩٤١، ١٩٤٢، وذلك حينما أسندت إليه مهمة الرقابة على النشر والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية خلال هذه الفترة، التي تعد من أخطر الفترات في الحرب العالمية الثانية. على الرغم من ذلك فقد خلت مذكراته من أية معلومات مهمة تتعلق بهذا الموضوع، الذي انعكست آثاره على كل جوانب الحياة المصرية، وعانت منه الأحزاب والقوى السياسية، لدرجة أنه كان حديث كل الأوساط.

وابتداءً من يونيو ١٩٤٢ عين حسن يوسف مديرا للإدارة العربية في القصر، ويعترف بأنه راح يقلب في أوراق المحفوظات لعله يجد ما يكشف أسرار حادث ٤ فبراير، ولم يعثر إلا على مذكرة إثبات حالة اقتحام السفير البريطانى لصالون التشريفات، وصورة الملك وهو محاط بحراسة بريطانية، ومذكرة من ضابط الياورأن عما شاهده من تجمع الدبابات حول القصر.

وظل الموضوع غامضًا إلى أن اطلع على الوثائق البريطانية عام ١٩٧٢، رغم أنه كان - بحكم منصبه الرقابي – أثناء وقوع الحادث مخولا بالاطلاع على كثير من المعلومات التي حال دون نشرها، وتداولها قانون الرقابة المعمول به وفقا لحالة الطوارئ القائمة وقتئذ.

ولعل ذلك يذكرنا بما سبق أن أكدناه من أن تقييم التجربة من الداخل ليس معيارًا أفضل لتقييمها والحكم عليها في كثير من الحالات.

وإذا كان حسن يوسف قد عجز عن حل لغز حادث ٤ فبراير، إلا أنه أوضح دور القصر في الوقيعة بين مصطفى النحاس ومكرم عبيد، من خلال خطة كشف عن تفاصيلها، وقد أعدها أحمد حسنين، وتركزت على محورين، أولهما: تنشيط المعارضة ضد النحاس، سواء داخل الوفد أو في أوساط الجيش، ثانيهما: مهادنة الإنجليز لكيلا يعترضوا على إقالة حكومة الوفد حينما يقرر الملك إقالتها.

ومذكرات حسن يوسف تمثل - غالبًا - رؤية الرجل الثاني داخل القصر، الذي راح نفسه بمثابة المدافع عن الديمقراطية، والملتزم بقضايا الدستور، والحريص على ألا يتجاوز القصر دوره المخول له بحكم الدستور.

لقد تناول الرجل كثيرًا من القضايا شديدة الأهمية، مثل حريق القاهرة، وقضية الأسلحة الفاسدة، إلا أن رؤيته لمعظم هذه القضايا كانت أقرب إلى الروايات التوفيقية؛ وخصوصاً في القضايا التي كان القصر طرفا أساسيا فيها. هل كان ذلك بسبب ندرة المعلومات لديه، أم أن الرجل كان مسالمًا بطبيعته مما انعكس على مذكراته؟

هذا بالإضافة إلى أن الرجل قد أخذ يكتب مذكراته – كما أشرنا – بعد انقضاء أكثر من عشرين عامًا على اعتزاله الحياة السياسية؛ مما كان سببًا في ضياع كثير من المعلومات المهمة.

أما النوع الثالث من المذكرات، وهي التي لم يشغل أصحابها وظائف عامة، وإنما كانوا جزءا من الفعل السياسي بحكم مواقعهم الحزبية. ولعل محمد فريد، وعبد الرحمن فهمي يأتيان في مقدمة هذا النوع: فالأول كان رفيق نضال لمصطفى كامل، وتولى قيادة الحركة الوطنية منذ عام ١٩٠٨م وحتى ١٩١٢ م، ثم قاد الحركة الوطنية في المنفى حتى وفاته سنة ١٩١٩. والثاني كان جزءًا من الحركة الوطنية أثناء ثورة ١٩١٩، وكلاهما قد تكونت لديه تجربة فريدة في العمل الوطني كانت جديرة بالكتابة.

كما يلاحظ أنهما كان ينتميان إلى طبقة اجتماعية واحدة تقريبًا، وأنهما أقل انخراطا في سلك الوظائف الحكومية: فالأول قد استقال، والثاني قد أقيل. كما يلاحظ أن الأول كان محور كل القضايا التي تناولها في مذكراته، في حين غني عبد الرحمن فهمي بالقضايا العامة، ولم يعبر عن مشاعره أو انطباعاته، وضمن مذكراته كثيرًا من الوثائق المهمة؛ بعضها خاص بثورة ١٩١٩، وبعضها يتعلق بموضوعات عامة في تاريخ مصر، مما أكسب مذكراته الطابع الوثائقي. كما يلاحظ أن كلا منهما قد صدر مذكراته بدراسة تاريخية؛ فمحمد فريد لمصر منذ عام ١٨٩١ وحتى عام ١٨٩٧، وعبد الرحمن فهمي صدر مذكراته بدراسة عن القضية المصرية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، وحتى يونيو ١٩١٩، وتضمنت هذه الدراسة كثيرًا من مبادى القانون الدولي، ومبادئ الرئيس ولسن، وقضية التوكيلات، وصولا إلى مقدمة ثورة ١٩١٩.

كما يلاحظ - أيضًا - أن محمد فريد قد بدأ كتابة مذكراته حينما استقر في أوربا، ابتداء من سنة ١٩١٣لذا فإن الفترة من سنة ١٩٠٤ إلى ١٩١٣ والتي كتبها تحت عنوان: "مذكراتي بعد الهجرة"، قد كتبها من الذاكرة؛ لذا فكثيرًا ما كان يستخدم جملة "على ما أتذكر".

أما عبد الرحمن فهمي فقد عكف على كتابة مذكراته بعد أن استقل عن الوفد عام ١٩٢٦، وإن ما كتبه محمد فريد عن الفترة منذ ١٨١٩ وحتى ١٨٩٧ لا يقع تحت دائرة المذكرات، فهو أقرب إلى الكتابة التاريخية منها إلى المذكرات؛ حيث عايش الرجل تاريخ القضية المصرية خلال فترة من أهم فترات العمل الوطني. ويمكن اعتبار ما كتبه بمثابة شهادة ناطقة، خصوصا فيما يتعلق بالعمل الوطني في أوربا.

ويمكن القول بأن مذكرات محمد فريد مصدرا مهما لكثير من القضايا الوطنية، إضافة إلى ما تضمنته من تفاصيل، بعضها يتعلق بعلاقة الحزب الوطني بالخديو، و مشروع مد امتياز قناة السويس، وقانون الاتفاقات الجنائية، وقانون المطبوعات.. إلى غير ذلك من قضايا.

كما يلاحظ عدم مراعاة محمد فريد لتسلسل الأحداث حيث يفاجئ القارئ بإقحام موضوعات لا علاقة لها بالتسلسل، مثل إقحام قائمة بأسماء المتهمين في محاولة اغتيال السلطان حسين كامل سنة ١٩١٥ في حين كان يواصل الحديث عن التنسيق العثماني الألماني للهجوم على مصر.

والمذكرات - في مجملها – تعبر عن حالة الإفلاس السياسي التي وقع فيها الحزب الوطني عقب هجرة محمد فريد، وهي تدور في مجملها حول مكائد العثمانيين ضد محمد فريد، ونشاطهم ضد الخديو، وعجز سياسة الاتحاد والترقي.

وانتهت مذكرات محمد فريد دون أن يحدد لها نهاية محددة، حيث توقف عن الكتابة في منتصف سبتمبر ١٩١٩، وهو يواصل ذكرياته عن أخبار مصر وثورتها، حتى لفظ أنفاسه في ١٥ نوفمبر ١٩١٩.

وبحكم علاقةِ محمد فريد بكثير من القوى السياسية – ابتداءً بالقصر، وانتهاءً بالدولة العثمانية -فإننا نتفق أو نختلف حول درجة علاقته بأي منهما، إلا أننا نعتبر ما كتبه قدرًا من الصدق والموضوعية.

لقد عكست مذكرات محمد فريد حالته النفسية والصحية المتدهورة: خصوصًا إبان فترة إقامته الأخيرة في ألمانيا، وعلاقته التي تدهورت بالعديد من القوى الوطنية.

وعمومًا، فإن محمد فريد يبقى نموذجًا للعطاء الذي لم ينقطع حتى آخر لحظة في حياته، ولعله الشخص الوحيد الذي لم يفد من العمل الوطني، بل أفنى ماله وصحته في سبيل قضية دافع عنها حتى آخر لحظة في حياته.

ومن الصعب أن نصنف ما كتبه عبد الرحمن فهي على أنه من قبيل المذكرات، باستثناء بعض القضايا التي عايشها، مثل: الطريقة التي ابتكرها بواسطة الشفرة لمراسلة الوفد في إنجلترا، إضافة إلى ما ذكره عن ابن القباقيبي، هذا الغلام الذي لم يكن يتجاوز عمره عشر سنوات، وعلى الرغم من ذلك فقد كان أصغر من استشهد في ثورة ١٩١٩.

وتتميز كتابات عبد الرحمن فهي بأنها تتسم ببعد أخلاقي قل أن يوجد في شخص آخر، فعلى الرغم من انفصاله عن الوفد واختلافه مع سعد زغلول، فإننا لا نكاد نلمس أي أثر لهذا الخلاف في مذكراته حيث آثر الابتعاد حينما شعر أن الصورة قد أوشكت على أن تجهز على نفسها بسبب انقسام زعمائها، مفضلا أن يحتفظ بأخلاقيات الثوار، رافضا مساومات الأحزاب التي انشقت على الوفد.

وعمومًا، فإننا نستطيع أن نقرر أمور عدة:

أولا: إن كتابة المذكرات السياسية يومًا بيوم معيار أفضل لمصداقية التجربة، شريطة أن يكون صاحبها بعيدا عن الوظيفة العامة، إضافة إلى معايشة صاحب المذكرات لواقع المجتمع، ومقدرته على تصوير مفرداته بوعي وإدراك شديدين، ولا فرق هنا بين المذكرات أو اليوميات، ولعل الجبرتي يعد أفضل من قام بهذه المهمة.

ثانيًا: إن كتابة المذكرات التي شغل أصحابها وظائف عامة، وكانوا جزءًا فاعلا في التجربة، تخضع في مجملها لعوامل شخصية ونفسية؛ مما يبدد قدرا من مصداقيتها، سواء كتبت هذه المذكرات يوما بيوم، أو حتى بعد انقضاء فترة زمنية، ففي الحالتين تتعرض الحقائق لتغيرات عدة؛ بهدف الدفاع عن تجربة كانوا جزءا منها.

ثالثا: من الصعب أن تعد المذكرات - مهما كانت - جزءًا من الوثائق، أو حتى في مستوى الوثائق، فليس صحيحا أن الوثيقة هي كل ما خلفه الحدث التاريخي من آثار، بل لا بد من التفرقة؛ فالوثائق الأرشيفية، وخطب الزعماء، ووثائق الأحزاب، كلها وثائق بالمعنى العلمي. أما مذكرات الساسة والزعماء، وكافة الروايات التي جاءت على شكل أدلة وبراهين لقضايا بذاتها، وخضعت لعوامل كثيرة، وجاء معظمها على شكل أدلة لموضوعات بذاتها، كشهادة الشهود، واعترافات المتهمين، والروايات الشفهية، وكذا الذكريات أو المذكرات، أو حتى اليوميات - فإننا لا نعتبر ذلك كله من قبيل الوثائق.

رابعًا: إننا رغم ذلك لا يمكن أن نغفل أهمية المذكرات كمصدر من مصادر البحث التاريخى، غير أن الاعتماد عليها تحكمه اعتبارات كثيرة. فتبرير الأخطاء، وانتحال الأدوار، وتشويه الخصوم، وتمجيد الذات، من أهم ما يميز مذكرات غالبية من كتبوا مذكراتهم من الساسة المصريين؛ مما يؤدي، إلى تشويه الحقائق. إضافة إلى ما سبق أن ذكرناه من أن كتابة التجربة بعد وقوعها بسنوات يؤدي إلى كثير من الأخطاء؛ لذا فإن تحقيق المذكرات يعد ضرورة علمية. وإذا أردنا أن نضرب أمثلة لوقوع كثير من الزعماء والساسة في أخطاء تاريخية، فإن المجال لا يتسع لذا فإني أكتفي بهذا العرض.

السيرة الذاتية والعلمية
للأستاذ الدكتور أحمد زكريا محمد الشِّلق

أولاً: بيانات شخصية:

الاسم: أحمد زكريا محمد الشِّلق.

تاريخ ومحل الميلاد: ٥ مارس ١٩٤٨، طنطا-جمهورية مصر العربية.

الوظيفة الحالية: أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المتفرغ، بكلية الآداب، جامعة عين شمس.

ثانيًا: المؤهلات العلمية:

- دبلوم خاص من معهد المعلمين بطنطا فى يونيو ١٩٦٧.
- ليسانس الآداب قسم التاريخ، يونيو ١٩٧٢، بتقدير (جيد جدًا)، كلية الآداب جامعة عين شمس.
- ماجستير فى التاريخ الحديث والمعاصر، يونيو ١٩٧٧، بتقدير ممتاز، كلية الآداب جامعة عين شمس.
- درس عامًا دراسيا (١٩٧٨-١٩٧٩) منحة من:
  Royal Holloway College-University of London.
- دكتوراه فى الآداب، فرع التاريخ الحديث والمعاصر، بتقدير مرتبة الشرف الأولى فى سبتمبر ١٩٨١، كلية الآداب جامعة عين شمس.

ثالثًا: الوظائف والتدريس:

- مدرسًا بالتعليم العام فى وزارة التربية والتعليم منذ نوفمبر ١٩٦٧.
- معيدًا بقسم التاريخ فى كلية الآداب جامعة عين شمس منذ أول نوفمبر ١٩٧٢.
- مدرسًا مساعدا بقسم التاريخ فى كلية الآداب جامعة عين شمس منذ ٢٠ أغسطس ١٩٧٧.
- مدرسًا للتاريخ الحديث والمعاصر فى كلية الآداب جامعة عين شمس منذ ٥ أكتوبر ١٩٨١.
- أستاذًا مساعدا للتاريخ الحديث والمعاصر فى كلية الآداب جامعة عين شمس ٢٥ مايو ١٩٨٧.
- أستاذًا للتاريخ الحديث والمعاصر فى كلية الآداب جامعة عين شمس منذ ٢٩ إبريل ١٩٩٣.

- انتدب أستاذاً زائراً بجامعة القاهرة فرع الخرطوم خلال العام الدراسى (٨٣/ ١٩٨٤).
- انتدب أستاذا زائرا بكلية الآداب جامعة الإمارات العربية للفصل الأول للأعوام (٩١ - ١٩٩٥)
- انتدب أستاذا بمعهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، بالقاهرة خلال الفصل الدراسى الثانى لعام (٨٩/ ١٩٩٠) وعام (٩٣/ ١٩٩٤) ومنذ عام ٢٠٠٧ حتى تاريخه.
- أعير للعمل أستاذا بكلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية بجامعة قطر (١٩٩٥-٢٠٠١). ورئيساً لقسم التاريخ بنفس الكلية (سبتمبر ٩٧-سبتمبر ١٩٩٩).
- عمل رئيساً لقسم التاريخ بكلية الآداب جامعة عين شمس (سبتمبر ٢٠٠٣-سبتمبر ٢٠٠٤).
- عمل وكيلاً لكلية الآداب لشئون المجتمع والبيئة، جامعة عين شمس (سبتمبر ٢٠٠٤ -مايو ٢٠٠٦)، ومدير المركز الدراسات والاستشارات والتدريب بالكلية عن نفي الفترة.
- عمل وكيلاً لكلية الآداب لشئون التعليم والطلاب، جامعة عين شمس (مايو ٢٠٠٦-يوليو ٢٠٠٨).

رابعًا: المؤلفات والدراسات (حسب تواريخ نشرها):

أ- كتب وضعها منفردا:

١. "حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية"، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩، الطبعة الثانية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٧، الطبعة الثالثة، دار الكتب المصرية، ٢٠١٤.

٢. "حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢-١٩٥٣، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، الطبعة الثانية، دار الشروق، ٢٠١٠.

٣. "رؤية فى تحديث الفكر المصرى، الجزء الأول، الشيخ حسين المرصفى" وكتابه "رسالة الكلم الثمان"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤.

٤. "رؤية فى تحديث الفكر المصرى، الجزء الثانى،" أحمد فتحى زغلول وقضية التغريب"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧.

٥. "الحزب الديموقراطي المصرى ١٩١٨-١٩٢٣ .. صفحة من تاريخ الأحزاب المصرية"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧.

٦. "فصول من تاريخ قطر السياسى"، المركز الأكاديمى للنشر، الدوحة، ١٩٩٩.

٧. "العرب والدولة العثمانية، من الخضوع إلى المواجهة ١٥١٦-١٩١٦"، دار مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢.

٨. "تطور مصر الحديثة، فصول فى التاريخ السياسى والاجتماعي"، الطبعة الأولى، دار مصر العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣، والطبعة الثانية الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١١.

٩. "البهجة التوفيقية فى تاريخ مؤسس العائلة الخديوية "، تأليف محمد فريد بك (دراسة وتحرير)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٥.
١٠. "أحمد فتحى زغلول والآثار الفتحية"، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦.
١١. "الحداثة والإمبريالية، الغزو الفرنسى وإشكالية نهضة مصر"، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٦، والطبعة الثانية، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٨.
١٢. "الشيخ مصطفى عبد الرازق ومذكراته " مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦.
١٣. "تطور مصر المعاصرة، فصول فى التاريخ السياسى والإجتماعى"، القاهرة، ٢٠٠٧.
١٤. ثورة يوليو والأحزاب السياسية، موسوعة الثقافة التاريخية (٢١)، دار الفكر العربى، القاهرة، ٢٠٠٧.
١٥. "فصول من تاريخ الدولة العثمانية"، القاهرة، ٢٠٠٧.
١٦. "طه حسين، جدل الفكر والسياسة"، الطبعة الأولى، المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة ٢٠٠٨، والطبعة الثانية، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٨، الطبعة الثالثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٤
١٧. "ثورة يوليو والحياة الحزبية، النظام واحتواء الجماهير"، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٠.
١٨. "من الحوليات الى التاريخ العلمى، نهضة الكتابة التاريخية فى مصر"، سلسلة مصر النهضة، (عدد ٨٤)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١١.
١٩. "محاضرات فى تاريخ النظم السياسية والاقتصادية"، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠١٣.
٢٠. " رسالة الكلم الثمان للشيخ حسين المرصفى"، تحقيق ودراسة، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ٢٠١٤.
٢١. "ما التاريخ وكيف نفسره؟ "، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠١٥.
٢٢. "تاريخ الخليج العربى المعاصر، من الحماية إلى التحرر"، دائرة الثقافة والإعلام، حكومة الشارقة، دولة الإمارات العربية، (تحت الطبع).

ب- كتب بالاشتراك مع آخرين (منشورة) :

١. "التاريخ الاجتماعي للمرأة القطرية المعاصرة" مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة، ١٩٨٩.
٢. "قطر واتحاد الإمارات العربية التسع فى الخليج العربى ١٩٦٨-١٩٧١، دراسة ووثائق"، الدوحة، ١٩٩١.
٣. "أربعون عامًا على ثورة يوليو ١٩٥٢"، اشراف أ.د. رءوف عباس، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٢.

٤. "الكويت من الإمارة إلى الدولة، دراسة فى نشأة الكويت وتطور مركزها القانونى وعلاقاتها الدولية"، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣.
٥. "الأحزاب المصرية ١٩٢٢ -١٩٥٣"، إشراف أ.د. رؤوف عباس، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، القاهرة،١٩٩٥.
٦. "ندوة المؤرخين المحليين وكتابة تاريخ الكويت والخليج العربى فى التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة الكويت، ٢٠٠١.
٧. "مسح المجتمع العمانى"، تحرير أ.د. أحمد زايد، معهد البحوث والدراسات العربية،٢٠٠٢.
٨. "تطور قطر السياسي من نشأة الإمارة إلى استقلال الدولة"، الدوحة، ٢٠٠٣.
٩. دراسات في تاريخ الإمارات والخليج العربي، مركز زايد للتراث والتاريخ، الإمارات، ٢٠٠٥.
١٠. "التاريخ السياسى لدول الخليج العربية الحديث والمعاصر"، الدوحة، ٢٠٠٥.
١١. "محمد على وعصره"، صدر عن دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٥.
١٢. "الحداثة فى المجتمع المصرى، استكشاف لآفاق التقدم"، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧.
١٣. "المرجع فى تاريخ الأمة العربية"، المجلد السادس -الفصل الرابع وعنوانه: "المقاومة السياسية"، والفصل الخامس وعنوانه: "الاتجاهات الفكرية للتحديث"، صدر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ٢٠٠٨.
14. Political Development of Qatar, from the Creation of the Emirate to the Independence of the State. Doha 2008.
١٥. "المرجع فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٥١٧-١٩٨١"، إشراف أ.د. يونان لبيب رزق، الفصل الثانى وعنوانه: "الغزو الفرنسى لمصر وآثاره، ١٧٩٨-١٨٠١"، والفصل العاشر وعنوانه: "عهد الملكية (٢) ٣٦-١٩٥٣"، صدر عن لجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة، ٢٠٠٩.

ج- الدراسات والبحوث (التى نشرت):

١. "العلمانية والفكر المصرى الحديث"، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلدان (٣٠، ٣١) لعامى ١٩٨٣ -١٩٨٤.
٢. "الجامعة الإسلامية والقومية المصرية فى فكر أحمد لطفي السيد"، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، مجلد عام ١٩٨٧.
٣. "طه حسين وقضية التغريب"، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، مجلد عام ١٩٨٨.

٤. "مصادر تاريخ قطر الحديث والمعاصر"، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر، العدد الأول، الدوحة، ١٩٨٩.

٥. "صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية لأحمد لطفي السيد: دراسة وتحليل"، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، مجلد عام ١٩٨٩.

٦. "مستقبل الثقافة فى مصر لطه حسين: دراسة وتحليل"، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، ١٩٩٠.

٧. "الشيخ مصطفى عبد الرازق وآراؤه الإصلاحية والفلسفية"، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، مجلد عام ١٩٩٤.

٨. "مشروع الاتحاد التساعى فى الخليج العربى ١٩٦٨-١٩٧١"، مجلة شؤون اجتماعية، دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد ٤١، ربيع ١٩٩٤.

٩. "الادعاءات الإيرانية فى جزر أبو موسى والطنبين"، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر، العدد العاشر، الدوحة ١٩٩٨.

١٠. "الفكر القومى والحركة العربية"، نشرت بمجلة الجسرة الثقافية، العدد التاسع، الدوحة، قطر، صيف ٢٠٠١.

١١. "مفهوم السلطة عند الطهطاوى"، قدمت لندوة المجلس الأعلى للثقافة بمصر وموضوعها "رفاعة الطهطاوى رائد التنوير"، إبريل ٢٠٠٢، وصدر كتاب الندوة عام ٢٠٠٧.

١٢. "أمين سامي باشا وكتابه تقويم النيل"، نشرت فى الجزء الأول بالطبعة الجديدة من تقويم النيل، صدرت عن دار الكتب والوثائق القومية المصرية، أغسطس ٢٠٠٢.

١٣. "أسس السياسة البريطانية الجديدة فى الخليج بعد عام ١٨٢٢ كما تكشفها وثيقة بريطانية"، نشرت بمجلة الرزنامة، الحولية المصرية للوثائق، العدد الأول، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٣.

١٤. "طه حسين والسياسة المصرية.. الرؤية والموقف"، دراسة نشرت بالمجلد الثالث من تراث طه حسين، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٣.

١٥. "حسن العطار وأثره في الفكر المصري الحديث ١٧٦٦-١٨٣٥ "، العدد الثالث من مجلة مصر الحديثة، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٤.

١٦. "الأحزاب المصرية وحركة التنوير فى النصف الأول من القرن العشرين، نشرت بكتاب (دراسات فى التاريخ الحديث والمعاصر مهداة إلى يونان لبيب رزق، تحرير أ.د.لطيفة سالم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣.

١٧. "أوراق طه حسين ومراسلاته، الجزء الأول ١٩٢٥ -١٩٤٠"، والجزء الثانى ١٩٤١ - ١٩٧٢، دراسة وتحقيق بالاشتراك مع أ.د. محمد صابر عرب، دار الوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٥، ٢٠٠٧.

١٨. "أحمد عبد الرحيم مصطفى وتأسيس المدرسة العلمية للتاريخ"، العدد الرابع من مجلة مصر الحديثة، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٥.

١٩. "نعوم شقير وكتابه تاريخ سينا "، دراسة نشرت بالطبعة الجديدة للكتاب عن دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٥.

٢٠. "طه حسين وثورة يوليو ١٩٥٢"، نشرت بالمجلد السادس من تراث طه حسين، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٦.

21. :Egypt in Search of Modernity, published in Modern Egypt, Issue 6 vol 2007, National Library and Archives.

٢٢. "الدكتور محمد حسين هيكل سياسيًا"، نُشرت بالجزء الأول من "تراث الدكتور محمد حسين هيكل"، والإشراف على السلسلة التي تصدرعن مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ٢٠٠٨ -٢٠٠٩.

٢٣. "هذا الشيخ المستنير، وتلك الأيام"، دراسة وتحرير لكتاب "الأيام الحمراء، مذكرات الشيخ عبد الوهاب النجار عن ثورة ١٩١٩"، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٠.

٢٤. "الإدارة السياسية البريطانية فى الإمارات ١٨٢٣-١٩٤٩، نشرت بكتاب "أبو ظبى واللؤلؤ، قصة لها تاريخ "، أبو ظبى، ٢٠١١.

٢٥. أحمد شفيق باشا وحوليات مصر السياسية، دراسة نشرت بالجزء الأول من التمهيد لحوليات مصر السياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ديسمبر ٢٠١٢ ويوالى الاشراف على الحوليات وتقديمها حتى تاريخه.

٢٦. "مذكرات صلاح سالم، ثورة يوليو والسودان"، إشراف ودراسة، نشرت بمركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٢.

٢٧. "فتح العرب لمصر"، من الأعمال الكاملة لمحمد فريد أبو حديد، دراسة وتقديم، دار الكتب المصرية ٢٠١٣.

٢٨. "من السيروالتاريخ "من الأعمال الكاملة لمحمد فريد أبو حديد، دراسة وتقديم، دار الكتب المصرية، ٢٠١٤.

خامساً : المؤتمرات والندوات (التى شارك فيها ببحوث أو محاضرات)

١. شارك فى ندوة "مصر فى الربع الأول من القرن العشرين"، بالمجلس الأعلى للثقافة والجمعية التاريخية فى إبريل ١٩٨٤، ببحث ألقى ونوقش عن (أحمد لطفي السيد والقومية المصرية).

٢. شارك فى المؤتمر الاستشارى الأول لدراسات العلاقات العربية-التركية، المنعقد فى إستانبول بتركيا فى نوفمبر ١٩٨٥، ممثلاً لجامعة قطر، وقدم ورقة عمل نوقشت بالمؤتمر.

٣. شارك فى ندوة "إعادة كتابة التاريخ العربى"، المنعقدة فى بغداد (معقبًا ومناقشًا) ديسمبر ١٩٨٧.

٤. شارك فى ندوة "قضايا التغير فى المجتمع القطرى خلال القرن العشرين"، بجامعة قطر فى فبراير ١٩٨٩، وألقى بحثاً عنوانه "قطر من الإتحاد التساعى حتى الاستقلال ١٩٦٨-١٩٧١".

٥. شارك فى ندوة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية بجامعة قطر وألقى بحثا عنوانه "طه حسين وقضية التغريب"، فى مارس ١٩٨٧.

٦. شارك فى ندوة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية بجامعة قطر وألقى بحثا عنوانه "مصادر تاريخ قطر الحديث والمعاصر"، فى مارس ١٩٨٨.

٧. شارك فى ندوة المجلس الأعلى للثقافة بمصر "التنوير فى مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين"، فى الفترة من ٥ -٧ إبريل ١٩٩٤ وألقى بحثا عنوانه "الأحزاب المصرية وحركة التنوير".

٨. شارك فى ندوة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية بجامعة قطر وألقى محاضرة عنوانها "اتجاهات تفسير التاريخ فى العصر الحديث"، فى إبريل ١٩٩٧.

٩. شارك فى ندوة "مكانة الخليج العربى فى التاريخ الحديث"، بجامعة الإمارات العربية بالعين، وألقى بحثا عنوانه "Britain and the dispute about the Arabian Islands in the Gulf 1873-1921", December 1998.

١٠. شارك فى ندوة "التراث والتاريخ الشفوى"، بمركز زايد للتراث والتاريخ بالعين فى دولة الإمارات العربية المتحدة (معقبًا ومناقشًا) فى مارس ١٩٩٩.

١١. شارك فى ندوة "دور المؤرخين المحليين فى كتابة تاريخ الكويت والخليج العربى"، بجامعة الكويت وألقى بحثا عنوانه "سالم بن حمود السيابى وكتابة تاريخ عمان الحديث"، فى إبريل ٢٠٠١.

١٢. شارك فى ندوة المجلس الأعلى للثقافة عن "رفاعة الطهطاوى رائد التنوير"، وألقى بحثا بعنوان "مفهوم السلطة عند الطهطاوى"، فى إبريل ٢٠٠٢.

١٣. شارك فى ندوة دار الكتب والوثائق مع وزارة الثقافة "خمسون عامًا على ثورة يوليو ١٩٥٢"، بمحاضرة عنوانها "الثورة والإخوان المسلمون ١٩٥٢-١٩٥٤"، فى يوليو ٢٠٠٢.

١٤. شارك فى ندوة مركز زايد للتراث والتاريخ بالعين فى دولة الإمارات وموضوعها "الاتحاد: قيادة وبناء وطن"، وألقى بحثا بعنوان "مباحثات الإتحاد وإعلان قيام دولة الإمارات"، فى أكتوبر ٢٠٠٢.

١٥. شارك فى ندوات الموسم الثقافى لمركز تاريخ مصر، دار الكتب والوثائق القومية بمحاضرة عن "التيار البحر متوسطى فى الفكر السياسى المصرى"، ديسمبر ٢٠٠٢.

١٦. شارك فى ندوة المجلس الأعلى للثقافة "صبرى السوربونى بعد ربع قرن من رحيله"، ببحث عنوانه "محمد صبرى والتأصيل العلمى للتاريخ القومى"، فى سبتمبر ٢٠٠٣.

١٧. شارك فى ندوة مركز زايد للتراث والتاريخ بالعين فى دولة الإمارات وموضوعها "شرق الجزيرة العربية فى القرن التاسع عشر"، وألقى بحثا عن "اتجاهات السياسة البريطانية إزاء ساحل الإمارات بعد عام ١٨٢٠"، فبراير ٢٠٠٤.

١٨. مقررًا لندوة "الدور الثقافى لمصر فى العصر الحديث" التى أقامها المجلس الأعلى للثقافة فى ٩ يونيو ٢٠٠٤.

١٩. مقررًا لندوة "مائة عام على وفاة الإمام محمد عبده" التى أقامها المجلس الأعلى للثقافة فى الفترة ٩-١٠ مارس ٢٠٠٥، كما ألقى محاضرة عنوانها "محمد عبده والاحتلال البريطانى".

٢٠. شارك فى منتدى الحوار، مكتبة الإسكندرية بمحاضرة عنوانها "حركة التنوير فى الإسكندرية فى القرنين التاسع عشر والعشرين فى ٤ يونيو ٢٠٠٥، ونشرتها المكتبة، ٢٠٠٥.

٢١. شارك فى ندوة دار الكتب المصرية بالاشتراك مع السيداج عن الإصلاح فى فكر الإمام محمد عبده، وألقى محاضرة عنوانها "رؤية محمد عبده للمدنية الأوروبية" فى ٢ أكتوبر ٢٠٠٥.

٢٢. دعى أستاذا زائرًا بجامعة تشارلز فى براغ بالجمهورية التشيكية (٢١-٢٧ نوفمبر ٢٠٠٥) وألقى محاضرة فى كلية الآداب بها عنوانها: "Egypt in Search of Modernity"

٢٣. شارك فى ندوة مركز زايد للتراث والتاريخ بالعين فى دولة الإمارات وموضوعها "الإمارات والخليج العربى فى النصف الأول من القرن العشرين" وألقى بحث عنوانه "تطور الأوضاع الصحية والطبية فى الإمارات."، مايو ٢٠٠٦.

٢٤. شارك فى مؤتمر جامعة الشارقة فى دولة الإمارات وموضوعه "موانئ الخليج العربى بين القرنين ١٦-٢٠"، وألقى بحثا عنوانه "البدع/ الدوحة: التطور التاريخى لميناء قطر وقصبتها"، نوفمبر ٢٠٠٦.

٢٥. شارك فى ندوة المجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع دار الكتب وموضوعها "محمد حسين هيكل بعد خمسين عاما"، وألقى بحثا عنوانه "محمد حسين هيكل سياسيا"، كما أعد ورقة نقاش للمائدة المستديرة موضوعها "رواد الليبرالية المصرية"، ديسمبر ٢٠٠٦.

٢٦. شارك فى ندوة "العالم الإسلامى والغرب" التى أقامتها الجمعية التاريخية بالاشتراك مع المجلس الأعلى للثقافة (٣-٥ إبريل ٢٠٠٧) وألقى محاضرة عن "إسلام الفرنسيين فى مصر".

٢٧. شارك فى المؤتمر السادس لجمعية عمداء كليات الآداب والعلوم الإنسانية فى الجامعات الأعضاء فى اتحاد الجامعات العربية فى طرابلس بلبنان فى الفترة ٢١-٢٢ إبريل ٢٠٠٧.

٢٨. شارك فى الإحتفال بمئوية جامعة القاهرة بمحاضرة عن "أحمد لطفي السيد والحركة الوطنية فى مصر" فى ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٧.

٢٩. شارك في الاحتفال بمئوية جامعة القاهرة بدار الكتب والوثائق القومية، بمحاضرة "طه حسين واستقلال الجامعة"، في ١٨ إبريل ٢٠٠٨.

٣٠. شارك في الندوة التاريخية "جاسم بن محمد آل ثاني -مؤسس قطر"، بدولة قطر، الدوحة ١٦ -١٧ ديسمبر ٢٠٠٨ وألقى بحثا عنوانه "علاقة جاسم بن محمد بالقوى الخارجية"، وصدرت بكتاب الندوة.

٣١. شارك في ندوة "الإسلام في كتابات المؤرخين الغربيين"، بالمجلس الأعلى للثقافة في ٣٠ إبريل ٢٠٠٩ وألقى محاضرة عنوانها "الإسلام والغرب: هل المواجهة خرافة؟".

٣٢. شارك محاضرًا في البرنامج التخصصي المهني في التراث، وزارة الثقافة والشباب بالاشتراك مع جامعة الإمارات العربية، دبي (من ٤ -٨ أكتوبر ٢٠٠٩).

٣٣. مقرراً لمؤتمر "القدس عاصمة للثقافة العربية"، دار الكتب والوثائق القومية (١٥-١٦ نوفمبر ٢٠٠٩).

٣٤. دعى أستاذا زائرًا لإدارة التراث والشئون الثقافية بالشارقة خلال الفترة ٣٠ مارس حتى ٦ إبريل ٢٠١٠ وألقى محاضرة عنوانها "الإمارات العربية في مرحلة تحول".

٣٥. شارك في ندوة "الاتجاهات الجديدة في كتابة التاريخ العربي"، المعهد الفرنسي للشرق الأدنى بدمشق، ١٥ -١٦ إبريل ٢٠١٠ وألقى بحثا عنوانه هل عرفت مصر الحداثة في ظل الحكم العثماني؟".

٣٦. مقرراً لندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية التاريخية "السلطة فى الوطن العربى عبر العصور"، التى عقدت بالمجلس الأعلى للثقافة (٢٦-٢٨ إبريل ٢٠١١).

٣٧. دعى للاشتراك فى ندوة بجامعة تشارلز فى براغ بالجمهورية التشيكية (٦-٨ يونيو ٢٠١١) وألقى محاضرة بعنوان:

" The Influence Of Archeological Excavation On The Egyptian National Identity"،

٣٨. دعى للاشتراك في ندوة عن الإمام محمد عبده بالمركز الثقافي ببرلين (٩-١٢ أكتوبر ٢٠١١) وألقى محاضرة عنوانها "الإمام محمد عبده رائدًا للتنوير".

٣٩. المشاركة في ندوة "أبو ظبي ٢٥٠ عامًا من التطور" (١٩-٢٠ ديسمبر ٢٠١١) وألقى محاضرة عنوانها "زايد بن خليفة آل نهيان وعصر من القوة والاستقرار ١٨٥٥-١٩٠٩".

٤٠. المشاركة في الندوة الافتتاحية لمعرض الشارقة الدولي للكتاب بمحاضرة عن "الإمام محمد عبده وتجديد الفكر الإسلامي"، من ٧-١٤ نوفمبر ٢٠١٢.

٤١. المشاركة في ندوة "آسيا غير العربية وتحولات الثقافة العربية"، بجامعة الكويت، بمحاضرة "سؤال النهضة بين مصر واليابان"، من ٢٧-٢٩ نوفمبر٢٠١٢، ونشرت بكتاب الندوة بجامعة الكويت ٢٠١٣.

٤٢. دعى لإلقاء محاضرة عن "طه حسين مفكرًا ومعلمًا"، بالمركز الثقافى المصرى ببرلين(أكتوبر٢٠١٣)

٤٣. دعى للمشاركة فى ندوة تلفزيون الشارقة عن أهمية وقيمة دراسة التاريخ، سجلت فى نوفمبر ٢٠١٣.

سادسًا: جوائز حصل عليها

- حصل على جائزة معرض القاهرة الدولى للكتاب عن كتب التراث فى يناير ٢٠١٤.
- حصل على جائزة جامعة عين شمس التقديرية في العلوم الاجتماعية في يونيو عام ٢٠١١.
- حصل على جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية جمهورية مصر العربية عن عام ٢٠١٠.
- حصل على جائزة الدولة للتفوق فى العلوم الاجتماعية جمهورية مصر العربية عام ٢٠٠٦.
- حصل على جائزة البحوث الممتازة لجامعة عين شمس عن عام ١٩٨٣-١٩٨٤ (مناصفة مع المرحوم الأستاذ الدكتور رأفت عبد الحميد).

سابعًا : نشاطات علمية وثقافية عامة

- تولى رئاسة وحدة الوثائق بمركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس (من يناير ١٩٩٠ حتى يونيو ١٩٩٢) كما تولى سكرتارية تحرير مجلة المركز عن نفس الفترة.
- مقررًا للجنة العلمية بمركز تاريخ مصر المعاصر بدار الكتب والوثائق المصرية (منذ فبراير ٢٠٠٨ حتى تاريخه، (وكان عضوا بها منذ ٢٠٠١).
- عضوًا بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية منذ عام ١٩٧٢، وعضوا بمجلس إدارتها منذ إبريل٢٠٠٢، ثم أمينا لمجلسها ٢٠١٢-٢٠١٣، ثم نائبًا للرئيس (٢٠١٤-٢٠١٥).
- عضوا بالجمعية المصرية للنقد الأدبى فى الفترة (١٩٩٢-١٩٩٥).
- عضو اتحاد المؤرخين العرب بالقاهرة منذ عام ٢٠٠٢ وحتى تاريخه.
- شارك في تأليف بعض كتب وزارة التربية والتعليم بجمهورية مصر العربية عام ٩٢-١٩٩٣.
- عضو هيئة تحرير حوليات آداب عين شمس منذ يناير ٢٠٠٢ وحتى تاريخه.
- عضو اللجنة العلمية بدار الوثائق القومية منذ مارس ٢٠٠٢ حتى يونيو ٢٠٠٣.
- عضو هيئة تحرير مجلة مصر الحديثة، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب المصرية، منذ ٢٠٠٥ حتى تاريخه.
- عضو هيئة تحرير مجلة مركز البحوث والدراسات التاريخية، كلية الآداب جامعة القاهرة منذ ٢٠٠٩ حتى تاريخه.
- عضو اللجنة العلمية الدائمة للتاريخ لترقية الأساتذة المساعدين والأساتذة (٢٠٠٢ - ٢٠١٢).
- عضو لجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة منذ عام ٢٠٠٤ (وكان نائبا مقررها منذ يناير ٢٠٠٨ وحتى يونيو٢٠١٢).
- عضو اللجنة العليا للنشر بالهيئة المصرية العامة للكتاب منذ مارس ٢٠١٠ وحتى إبريل ٢٠١١.
- عضو مجلس إدارة الهيئة المصرية العامه للكتاب منذ إبريل ٢٠١١ وحتى تاريخه.
- رئيس تحرير سلسلة كتب "مصر النهضة"، المتخصصة فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر التى تصدر عن مركز تاريخ مصر بدار الكتب والوثائق القومية منذ بداية إصدارها الثانى فى يناير ٢٠٠٤ وحتى تاريخه (وقد صدر منها ٥٠ كتابا حتى أبريل٢٠١٥).
- رئيس تحرير سلسلة "، ذاكرة الكتابة "، التي تصدرها الهيئة العامة لقصور الثقافة، من يوليو ٢٠٠٨ حتى ديسمبر ٢٠١١ (وقد صدرمنها٤٤ كتابا).
- أشرف على تحرير سلسلة "، الثورة والحرية "، التى صدرت عن دار الكتب والوثائق القومية منذ إبريل ٢٠١١(وقد صدر منها ٣١ عددا).

- مستشار بهيئة تحرير سلسلة كتب "التاريخ -الجانب الآخر-إعادة قراءة للتاريخ المصرى"، التى تصدرها دار الشروق برئاسة تحرير أ.د. يونان لبيب رزق منذ يناير ٢٠٠٤ وحتى تاريخه.
- عضو لجنة موسوعة أعلام مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مكتبة الإسكندرية، منذ مايو ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١١.
- شارك فى فعاليات مؤتمر إصلاح التعليم فى مصر بمكتبة الإسكندرية، ٨-١٠ ديسمبر ٢٠٠٤.
- شارك في فعاليات مؤتمر الإصلاح العربي السابع بمكتبة الإسكندرية (١-٣ مارس ٢٠١٠).
- شارك محاضرًا فى دورات تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بجامعة عين شمس، ربيع وصيف ٢٠٠٥، وخريف ٢٠٠٦.
- عضو لجنة تحكيم جائزة الدولة التشجيعية، فرع التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بمصر منذ عام ٢٠٠٦وحتى عام ٢٠٠٩.
- عضو لجنة تحكيم جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية (٢٠١٣ -٢٠١٥).
- شارك فى لجان تحكيم جوائز مسابقة جمعية أصدقاء أحمد بهاء الدين (٢٠٠٧) -ومقررًا للجنة تحكيم القصة، لجائزة مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية لعام(٢٠٠٧).
- عضو لجنة تحكيم جائزة التفوق في العلوم الاجتماعية بجامعة القاهرة عام ٢٠٠٥.
- عضو لجنة تحكيم جائزة جامعة عين شمس التقديرية (٢٠٠٩-٢٠١٠)
- عضو لجنة إنشاء متحف الزعيم جمال عبد الناصر بمنشية البكري منذ ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١١.
- عضو اللجنة الثقافية لمعرض القاهرة الدولي للكتاب منذ ٢٠٠٩ وحتى تاريخه.
- عضو لجنة وضع معايير اختيار القيادات الأكاديمية بآداب عين شمس في أكتوبر ٢٠١٠.
- عضو اللجنة العليا لمكتبة الأسرة منذ يوليو ٢٠١١ وحتى تاريخه.
- عضو مجلس أمناء متحف طه حسين (راماتان) منذ ٢٠١١ وحتى ٢٠١٣.
- رئيس تحرير سلسلة "تراث النهضة"، التي تصدر عن الهيئة المصرية العاملة للكتاب منذ أكتوبر ٢٠١١ (وقد صدر منها ٢٢ عددًا حتى تاريخه).
- عضو لجنة التاريخ بالمركز القومي للترجمة منذ نوفمبر ٢٠١١ وحتى تاريخه.
- خبير بمجمع اللغة العربية، لجنة التاريخ والآثار، منذ أكتوبر٢٠١٤ وحتى تاريخه.

راجع ترجمة عدد من المؤلفات وقدم لها.. منها :

- كتاب د. يوسف العبد الله عن العلاقات البريطانية -القطرية (١٩١٤-١٩٤٥)، الدوحة ١٩٩٩.
- كتاب د. أحمد يوسف "بونابرت والشرق الإسلامى". المشروع القومى للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٥.
- كتاب جوستاف لوبون "سر تطور الأمم"، المشروع القومى للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦.
- كتاب د. محمد صبرى السوربونى "نشأة الروح القومية المصرية"، المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠٦.
- كتاب جيمس نيكلسون "سكة حديد الحجاز"، الذي أصدرته مؤسسة الطناني للنشر، القاهرة ٢٠٠٧.
- كتاب جان جاك لوتى: نظرة على مصر زمن بونابرت، المجلس القومى للترجمة، القاهرة ٢٠٠٨.
- كتاب ولفريد بلنت "التاريخ السري للإحتلال الإنجليزي لمصر "، المركز القومى للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠.
- كتاب ماريوس ديب "الوفد ومنافسوه ١٩١٩-١٩٣٩" ، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.
- كتاب د. محمد صبري "الامبراطورية المصرية في عهد إسماعيل"، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠.
- كتاب د. محمد صبري "الامبراطورية المصرية في عهد محمد على"، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣.
- كتاب لا فيرن كونكه: "، أرواح فى خطر، الصحة العامة فى مصر فى القرن ١٩، دار الكتب القومية، القاهرة، ٢٠١٣.
- كتاب خوان كارل "مصر تحت حكم بونابارت "، المركز القومي للترجمة، القاهرة،٢٠١٣.
- كتاب اللورد كرومر "مصر الحديثة"، جزءان، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٤.
- كتاب أنتونى جورمان"المؤرخون والسياسة فى مصر"، المركز القومى للترجمة، القاهرة، ٢٠١٥.

شارك فى تحرير الموسوعات التالية :

الموسوعة الإفريقية-الموسوعة المصرية الصادرة عن هيئة الاستعلامات-الموسوعة القبطية-موسوعة الشروق-دائرة سفير للمعارف الإسلامية-موسوعة أعلام المصريين فى القرنين التاسع عشر والعشرين التى تصدرها مكتبة الإسكندرية-أطلس مصر القومي الذي يصدر عن مكتبة الاسكندرية والمجمع العلمي المصري.

كتب مقالات وقدم عروضاً نقدية للعديد من الكتب والمؤلفات نشرت بالدوريات التالية :

السياسة الدولية (١٩٨٢- ١٩٨٣) - مجلة الدوحة (١٩٨٥،٢٠١٣)- المجلة التاريخية المصرية (١٩٨٣- ١٩٨٤)- مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية بالكويت (١٩٨٨)- مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر (١٩٩٦ و١٩٩٩)- مجلة الجسرة الثقافية بقطر (١٩٩٨-٢٠٠١)- مجلة البحرين الثقافية (١٩٩٩)- مجلة الهلال المصرية (٢٠٠٢)- مجلة مصر الحديثة بمركز تاريخ مصر المعاصر (٢٠٠٣- ٢٠٠٧)- الروزنامة، الحولية المصرية للوثائق(٢٠٠٣)- مجلة أحوال مصرية عن مؤسسة الأهرام (٢٠٠٥)- مجلة الظفرة بدولة الإمارات (٢٠٠٦)- مجلة تراث التى يصدرها مركز زايد بدولة الإمارات (٢٠٠٨-٢٠١١)- مجلة العربي الكويتية (٢٠٠٩)- مجلة "،المجلة "،(٢٠١٣)- مجلة "وصلة "،(٢٠١٣)- إبداع (٢٠١٣).

أشرف على، وناقش العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه :

فى التاريخ الحديث والمعاصر فى كل من: آداب عين شمس-بنات عين شمس-معهد البحوث والدراسات العربية-كلية الدراسات الإنسانية للبنات بجامعة الأزهر-كلية الآداب جامعة القاهرة-معهد الدراسات الإسلامية بالقاهرة-كلية الآداب ببنها– معهد الدراسات الإفريقية جامعة القاهرة-كلية الآداب بدمنهور– كلية الآداب جامعة المنصورة-كلية الآداب بالفيوم -كلية الآداب جامعة أسيوط-كلية الآداب جامعة الإسكندرية-كلية الآداب جامعة طنطا-كلية السياحة جامعة السادات.

مكتبة المعرض الدائم

١١٩٤ كورنيش النيل - رملة بولاق

مبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب

القاهرة

ت : ٢٥٧٧٥٠٠٠ - ٢٥٧٧٥٢٢٨ داخلى ١٩٤ - ٢٥٧٧٥١٠٩

مكتبة مركز الكتاب الدولى

٣٠ ش ٢٦ يوليو - القاهرة

ت : ٢٥٧٨٧٥٤٨

مكتبة ٢٦ يوليو

١٩ ش ٢٦ يوليو - القاهرة

ت : ٢٥٧٨٨٤٣١

مكتبة شريف

٣٦ ش شريف - القاهرة

ت : ٢٣٩٣٩٦١٢

مكتبة عرابى

٥ ميدان عرابى - التوفيقية - القاهرة

ت : ٢٥٧٤٠٠٧٥

مكتبة الحسين

مدخل ٢ الباب الأخضر - الحسين - القاهرة

ت : ٢٥٩١٣٤٤٧

مكتبة المبتديان

١٣ش المبتديان - السيدة زينب

أمام دار الهلال - القاهرة

مكتبة ١٥ مايو

مدينة ١٥ مايو - حلوان خلف مبنى الجهاز

ت : ٢٥٥٠٦٨٨٨

مكتبة الجيزة

١ ش مراد - ميدان الجيزة - الجيزة

ت : ٣٥٧٢١٣١١

مكتبة جامعة القاهرة

خلف كلية الإعلام - بالحرم الجامعى

بالجامعة - الجيزة

مكتبة رادوبيس

ش الهرم - محطة المساحة - الجيزة

مبنى سينما رادوبيس

مكتبة أكاديمية الفنون

ش جمال الدين الأفغانى من شارع
محطة المساحة - الهرم
مبنى أكاديمية الفنون - الجيزة

مكتبة الإسكندرية

٤٩ ش سعد زغلول - الإسكندرية
ت : ٠٣/٤٨٦٢٩٢٥

مكتبة الإسماعيلية

التمليك - المرحلة الخامسة - عمارة ٦
مدخل (أ) - الإسماعيلية
ت : ٠٦٤/٣٢١٤٠٧٨

مكتبة جامعة قناة السويس

مبنى الملحق الإدارى - بكلية الزراعة -
الجامعة الجديدة - الإسماعيلية
ت : ٠٦٤/٣٣٨٢٠٧٨

مكتبة بورفؤاد

بجوار مدخل الجامعة
ناصية ش ١١، ١٤ - بورسعيد

مكتبة أسوان

السوق السياحى - أسوان
ت : ٠٩٧/٢٣٠٢٩٣٠

مكتبة أسيوط

٦٠ ش الجمهورية - أسيوط
ت : ٠٨٨/٢٣٢٢٠٣٢

مكتبة المنيا

١٦ ش بن خصيب - المنيا
ت : ٠٨٦/٢٣٦٤٤٥٤

مكتبة المنيا (فرع الجامعة)

مبنى كلية الأداب -جامعة المنيا - المنيا

مكتبة طنطا

ميدان الساعة - عمارة سينما أمير - طنطا
ت : ٠٤٠/٣٣٣٢٥٩٤

مكتبة المحلة الكبرى

ميدان محطة السكة الحديد
عمارة الضرائب سابقًا - المحلة

مكتبة دمنهور

ش عبدالسلام الشاذلى - دمنهور
مكتب بريد المجمع الحكومى - توزيع
دمنهور الجديدة

مكتبة المنصورة

٥ ش السكة الجديدة - المنصورة
ت : ٠٥٠/٢٢٤٦٧١٩

مكتبة منوف

مبنى كلية الهندسة الإلكترونية
جامعة منوف

توكيل الهيئة بمحافظة الشرقية

مكتبة طلعت سلامة للصحافة والإعلام
ميدان التحرير - الزقازيق
ت : ٠٥٥٢٣٦٢٧١٠ - ٠١٠٦٥٣٣٧٣٣٢


طبع بمطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب